المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن طولون الدمشقي

(تحقيقًا ودراسة)

من بداية حرف العين حتى نهاية حرف الميم

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

الجزء الأول

إعداد الطالبة
خديجة بنت صالح المجماج
٣٤١٢١٤٤٣
إشراف الأستاذ الدكتور
علي بن إبراهيم السعود
أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

العام الجامعي
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

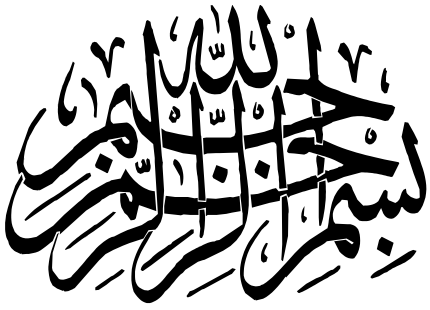
بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة الرسالة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن طولون الدمشقي

(تحقيقا ودراسة)

من بداية حرف العين حتى نهاية حرف الميم

***Mughni al-Labib 'An Kutub al-A'arib* by Ibn Tulun al-Dimashqi**
Editing and Study
From the beginning of the letter (ayn) to the end of (meme)

إعداد الطالب: خديجة بنت صالح بن عبدالله المجماج

الرقم الجامعي: (341214443)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	**أ.د. علي بن إبراهيم السعود**	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	**أ.د. فايز صبحي عبدالسلام**	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	**د. مساعد بن محمد الغفيلي**	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الثلاثاء: 15 /9/ 1442هـ. الموافق 2021/4/28م

الملخص

شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن طولون الدمشقي (ت:٩٥٣هـ)
من بداية حرف العين إلى نهاية حرف الميم
تحقيق ودراسة: خديجة بنت صالح بن عبد الله المجماج

ملخص

تهدف هذه الرسالة إلى تحقيق جزء من كتاب (شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن طولون الدمشقي (ت:٩٥٣هـ)؛ إذ يبدأ التحقيق من بداية حرف العين حتى نهاية حرف الميم، وذلك بالاعتماد على نسختين خطيتين للكتاب، اخترت إحداهما أصلًا فنسخته، ثم قابلت النسخة الثانية عليه، مبُيِّنةً الفروق بين هاتين النسختين في الحاشية، وحرصت في تحقيقي للمتن على إخراجه كما أراده مؤلفه.

وتظهر قيمة الكتاب: بارتباطه بكتاب مغني اللبيب، الذي يعدّ من أعظم كتب ابن هشام قدرًا، وأرفعها مقامًا، كما يعد مؤلفه من العلماء الذين برعوا في العربية، الذي قيل في علمه ما استحقّه، وشبّه بإمام النحاة سيبويه؛ لفطنته وغزارة علمه، وآرائه السديدة.

واقتضت هذه الرسالة: أن تكون في قسمين تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة، حيث تضمن **القسم الأول** وهو قسم الدراسة سبعة فصول، تناولت: حياة ابن طولون وآثاره، ومنهجه في شرح مغني اللبيب، ومصادره، والأصول النحوية، وموقفه من الخلاف بين النحويين، ومذهبه النحوي، وموقفه من المصنف، والتقويم الذي يتضمن: سمات الكتاب ومآخذه، **ثم الخاتمة**، وتضمنت أهم نتائج الدراسة، ومن أبرزها: عرض ابن طولون متن مغني اللبيب كاملًا في هذا الشرح، ولم يقتطع أجزاءً منه كما فعل غيره، إضافة إلى اعتناء ابن طولون بتوثيق النص؛ وذلك بالعودة إلى أكثر من نسخة، والمقارنة بين النسخ، والإشارة إلى مواطن الاختلاف بينها.

وأما القسم الثاني وهو التحقيق: وفيه توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق، ووصف عمل المحقق في التحقيق، والرموز الواردة في المخطوط، ثم النص المحقق. ثم تذييل الرسالة **بفهارس فنية** متنوعة تخدم القارئ.

المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

مشكلة البحث وتساؤلاته.

أهمية البحث وقيمته.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

منهج البحث وإجراءاته.

تقسيمات البحث.

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، الذي خلق فسوّى، والذي قدّر فهدى، والصلاة والسلام على سيّد الخلق أجمعين، من أعطاه ربه الكريم جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الناظر في تراث أمتنا اللغوي لَيعجب من وفرة خزائنه، وتنوع مباحثه وفنونه، وإن من مقتضيات الوفاء لهذا التراث الزاخر العملَ على صونه، والعناية بتحقيقه وضبطه ونشره.

وقد ترك أسلافنا -رحمهم الله- الكثير من المخطوطات، فوجب نقلها من مكان الحفظ إلى مجال الدراسة والتحقيق والدرس؛ لتسريع النشاط العلمي والفكري، وإيصال جهود مؤلفيها للقراء، بعد تخليصها من قصور النسخ القديم، وإعادة ما انطمس منها بفعل عوامل البِلى، وتقادم السنين.

ويعدّ تحقيق الكتب القديمة والاعتناء بالموروث أمرًا مُهِمًّا لإيجاد التواصل الحضاري بين ماضي الأمة وحاضرها، ووسيلة لا غنى عنها للحفاظ على ذلك التراث.

وكان من تلك الكتب التي نالت عناية العلماء (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام، الذي سار ذكره سير المثل، وتناوله الناس على اختلاف مستوياتهم وطبقاتهم منذ تأليفه تدريسًا وشرحًا له ولشواهده، ونظمًا له وتحشية، وكان من بين أولئك الأعلام الذين قاموا بشرحه: شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي المتوفى سنة: (٩٥٣هـ)، في كتابه المسمّى: (**شرح مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**)، الذي حوى فرائد وفوائد يُظنّ بمثلها أن تبقى حبيسة الرفوف، فكانت الهمة عالية، وصرف الجهد لإدراك الفضل والأخذ به دافعًا لإخراج هذا المؤلَّف النفيس.

وقد منّ الله عليَّ بشرف المشاركة في تحقيق جزء من هذا الكتاب في رسالة الدكتوراه، وكان جزئي من التحقيق من بداية حرف العين إلى نهاية حرف الميم.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في أمرين:

أولهما: إخراج الكتاب وفق قواعد التحقيق المتبعة.

وثانيهما: العناية بدراسة المخطوط، للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما منهج ابن طولون في شرحه لمتن مغني اللبيب؟

٢- ما المصادر التي أفاد منها ابن طولون في شرحه؟

٣- ما الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن طولون في شرحه؟

٤- ما موقف ابن طولون من الخلاف بين النحويين؟

٥- ما مذهب ابن طولون النحوي؟

٦- ما موقف ابن طولون من ابن هشام؟

أهمية البحث وقيمته:

١- كون الكتاب يعدّ من الكتب المفقودة، فقد أشار ابن طولون في كتابه: الفلك المشحون[١] إلى هذا الكتاب، وذكر أنه قد ألّفه وفَقَدَه في الفتنة الغزالية، وهي إحدى المعارك التي شهدتها دمشق ذلك الوقت.

٢- ارتباطه بكتاب مغني اللبيب لابن هشام، الذي يعدّ من أعظم كتب ابن هشام قدرًا، وأرفعها مقامًا، وأهمية كتاب مغني اللبيب نابعة من غير جهة، إحداها: أن مؤلفه يعدّ من أبرز النحويين الذين تميزوا بالتأليف المنظم، والاستنباط الدقيق والترجيح المعلّل، إلى جانب الأسلوب الذي اتبعه في تنظيم هذا الكتاب، وحرصه فيه على أن يكون مغنيًا لقارئه عن الرجوع إلى كتاب آخر.

٣- يعدّ مؤلف هذا الكتاب من العلماء الذين برعوا في العربية، فقد قصده الطلبة في النحو، ورغب الناس في السماع منه، وكانت أوقاته معمورة بالتدريس والإفادة والتأليف؛ حيث كتب بخطه كثيرًا من الكتب[٢].

٤- ما يحويه الشرح من شواهد مختلفة، ونقل لأقوال العلماء وآرائهم واختياراتهم، وذكر للخلافات النحوية، مما لا غنى عنه لطالب العلم.

٥- المنـــزلة العلميّة التي يتحلّى بها كل من ابن هشام وابن طولون، فابن هشام صاحب الباع الطويل في التأليف النحوي، وابن طولون هو صاحب التأليف الموسوعي، الذي

---

(١) ينظر: الفلك المشحون١١١.

(٢) ينظر: الفلك المشحون٦٧، ٧٣.

ألّف في علوم اللغة وحدها ما يربو على سبعة وثلاثين مؤلّفًا.

أهداف البحث:

١- إخراج الكتاب وفق قواعد التحقيق المتبعة.

٢- إيضاح منهج ابن طولون في شرحه لمغني اللبيب.

٣- رصد أهم مصادر ابن طولون التي أفاد منها في هذا الشرح.

٤- الوقوف على أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن طولون في شرحه.

٥- بيان موقف ابن طولون من الخلاف بين النحويين.

٦- معرفة مذهب ابن طولون النحوي.

٧- إبراز موقف ابن طولون من ابن هشام.

الدراسات السابقة:

هذا الكتاب لم يحققه باحثٌ من قبلُ حسب علمي، وإنما هناك دراسات تناولت جوانب أخرى لها علاقة بالمصنف، ومنها:

١- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي.

٢- ابن طولون الدمشقي في ضوء شرحه لألفية ابن مالك. تحقيق: محمد قاسم الزوكاني. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق١٩٩٠م.

٣- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، دراسة وصفية تحليلية. للباحث: أحمد عبد الرحيم الحواجري. كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير٢٠١١م.

منهج البحث وإجراءاته:

سأعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي في ترجمة ابن طولون، كما سأعتمد المنهج الوصفي التحليلي في بيان منهج الشارح، ومصادره، وأصوله النحوية، وموقفه من خلاف النحويين، وابن هشام، وسيأتي بيانه في قسم التحقيق.

تقسميات البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، وقسمين:

المقدمة:

وتشتمل على: مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهميته وقيمته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجيته، وتقسيماته.

القسم الأول: الدراسة:

وتشتمل على سبعة فصول مذيلة بخاتمة:

الفصل الأول: ابن طولون، حياته وآثاره.

الفصل الثاني: منهجه في الشرح.

الفصل الثالث: مصادره.

الفصل الرابع: الأصول النحوية.

الفصل الخامس: موقفه من الخلاف بين النحويين، ومذهبه النحوي.

الفصل السادس: موقفه من المصنف.

الفصل السابع: التقويم.

الخاتمة.

القسم الثاني: التحقيق:

ويشتمل على: توثيق اسم الكتاب ونسبته، ووصف النسخ، ومنهج التحقيق، والرموز الواردة في المخطوط، وصور من المخطوط، والنص المحقق.

الفهارس الفنية، وتشتمل:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات.

٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٤- فهرس أبيات الشعر.

٥- فهرس الأمثال و أقوال العرب.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

وختامًا وقفة شكر، وكلمة ثناء: فالشكر والثناء لربي ﷻ فله الحمد كله، وله الشكر بتمامه، فإليه يرجع الأمر كله، مبتدؤه ومنتهاه، ثم أتوجّه بشكري لوالديّ الكريمين، فكم بذلا من جهد في تربيتي وتعليمي، وصفحا عن تقصيري، سائلة المولى ﷻ أن يرزقني برهما، وأن يجعلني قرّة عين لهما.

ثم أتوجّه بجزيل الشكر والعرفان لجامعة القصيم، وأخصّ منها كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ممثلة بقسم اللغة العربية وآدابها، التي أتاحت لي مواصلة دراستي العليا لمرحلة الدكتوراه، فجزى الله القائمين عليها كل خير.

كما أتقدّم بوافر الشكر للأستاذ الدكتور: علي بن إبراهيم السعود، الأستاذ بجامعة القصيم، الذي تشرفت بإشرافه على تحقيقي ودراستي لهذا الكتاب، وما أتحفني به من خبرته في مجال التحقيق، وملاحظاته السديدة، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أشكر جميع من أسدى إليّ نصحًا، أو أفادني بتوجيه، أو خصّني بجميل ومعروف من الزملاء والزميلات، وكل من عرفت ومن لم أعرف، فجزى الله الجميع عني خيرًا.

وأسأل الله بمنّه وكرمه أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.

القسم الأول
الدراسة

ويشتمل على ما يلي:

الفصل الأول: ابن طولون، حياته وآثاره.

الفصل الثاني: منهجه في الشرح.

الفصل الثالث: مصادره.

الفصل الرابع: الأصول النحوية.

الفصل الخامس: موقفه من الخلاف بين النحويين، ومذهبه النحوي.

الفصل السادس: موقفه من المصنف.

الفصل السابع: التقويم.

الفصل الأول
ابن طولون حياته وآثاره

ويشتمل على ما يلي:

اسمه، ومولده، ونشأته.

شيوخه، وتلاميذه:

١- شيوخه.

٢- تلاميذه.

مؤلفاته.

وفاته.

اسمه، ومولده، ونشأته:

هو محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي الدمشقي الحنفي، يلقب بشمس الدين، ويكنى بأبي الفضل.

وُلِدَ بصالحية دمشق من سفح قاسيون، في شهر ربيع الأول من سنة ثمانين وثمانمائة للهجرة.

توفيت والدته بالطاعون وهو رضيع، فنشأ فاقد الأم، وتربَّى في كنف والده، وعمه جمال الدين يوسف بن طولون[١] قاضي دمشق ومفتيها.

تعلَّم الخط بالمدرسة الحاجبية، ثم حفظ القرآن الكريم ولـــمَّا يتجاوز السابعة من عمره، وصلَّى به في الناس إمامًا وهو في السابعة من عمره، عام سبع وثمانين وثمانمائة.

ثم حفظ كتاب المختار في الفقه على مذهب أبي حنيفة، وكتاب المنار في أصول الفقه للنسفي[٢]، وألفية ابن مالك في النحو، والمقدمة الآجُرُّومِيَّة، وكتاب الحدود للأُبَّذِي[٣]، والمقدمة الجزرية في علم التجويد، وتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، والشمسية في المنطق، والتبصرة والتذكرة في علوم الحديث، وحرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، والدرَّة في القراءات الثلاث تتمة العشرة لابن الجزري[٤].

وفي غضون حفظه لهذه الكتب تلا القرآن الكريم بالقراءات السبع، ثم بالثلاث تتمة

---

(١) هو يوسف بن محمد بن علي بن طولون الزرعي الدمشقي الصالحي الحنفي، القاضي، جمال الدين، فُوِّضَت إليـــه نيابة القضاء في سنة ٨٨٥هـ، وتوفي سنة ٩٣٧هـ.

ينظر: الكواكب السائرة ٢/ ٢٥٧، وشذرات الذهب ١٠/ ٣١٨.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي، من مصنفاته: المستصفى في شرح المنظومـــة، والمنافع في شرح النافع، والكافي في شرح الوافي، توفي سنة ٧٠١هـ.

ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/ ٢٧٠، والدرر الكامنة ٣/ ١٧، والمنهل الصافي ٧/ ٧٢.

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي، له كتاب: الحدود النحويـــة، تـــوفي ســـنة ٨٦٠هـ.

ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨، والأعلام ١/ ٢٢٩.

(٤) هو محمد بن محمد بن علي، شمس الدين الشهير بالجزري، نسبة إلى جزيرة ابن عمر، وكتابه المذكور أرجـــوزة في التجويد، توفي سنة ٨٣٣هـ.

ينظر: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٤٩، والبدر الطالع ٢/ ٢٥٧.

العشر، واشتغل بالحديث رواية ودراية، وأخذ من كل علم بطرف، فقرأ في التفسير، والفقه، وأصوله، وفي علم الكلام، والمنطق، والفرائض، والنحو، والتصريف، واللغة، والعروض والقوافي، والتاريخ، والطب، والهندسة، والحساب وغيرها من العلوم، حتى بلغ مجموع ما اشتغل به من العلوم ثمانية وثلاثين علمًا، بحسب ما ذكره هو في كتابه الفلك المشحون[1]، وأضاف إليها علومًا أخرى اشتغل بها على نحوٍ أقلّ، يزيد مجموعها مع سابقتها على اثنين وسبعين علمًا.

(١) ينظر: ٥٣.

شيوخه وتلاميذه:

١- شيوخه:

أخذ العلم عن عدد كبير من علماء عصره، وأشهرهم:

١- القاضي ناصر الدين أبو البقاء بن زريق[١].

٢- أبو الفتح السكندري المزي[٢].

٣- جمال الدين يوسف بن عبد الهادي، المعروف بابن المبرد[٣].

٤- الخطيب سراج الدين الصيرفي[٤].

٥- محي الدين عبد القادر النعيمي[٥].

٦- الجمال بن طولون.

٧- جلال الدين السيوطي.

٢- تلاميذه:

أخذ عنه جماعة من الأعيان، وهم:

١- علاء الدين بن عماد الدين[٦].

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الصالحي، المعروف بابن زريق، الإمام العالم المحدّث، من مصنفاته: تذكرة الطالب، ورجال الموطأ، توفي سنة ٩٠٠هـ.

ينظر: الضوء اللامع٧/ ١٦٩-١٧١، وشذرات الذهب٩/ ٥٥١.

(٢) هو محمد بن محمد بن علي الإسكندري المزي، أخذ عن نور الدين أبو الحسن علي، من مصنفاته: ابتغاء القربة باللباس والصحبة، وتحفة اللبيب وبغية الكئيب، وتوفي سنة ٩٠٦هـ.

ينظر: الكواكب السائرة١/ ١٢-١٦، وشذرات الذهب١٠/ ٤٤-٤٧.

(٣) عَلاَّمة متفنن، من فقهاء الحنابلة، أخذ عن أحمد المصري، ومحمد وعمر العسكريين، من مصنفاته: تاريخ الإسلام، والدرر الكبير، توفي سنة ٩٠٩هـ.

ينظر: الضوء اللامع١١/ ٢٦٩، والكواكب السائرة١/ ٣١٧.

(٤) هو سراج الدين عمر بن علي بن عثمان الصيرفي، كان خطيب دمشق، ومن علماء الحديث بها، توفي سنة ٩١٧هـ.

ينظر: إنباء الأمراء٧، والكواكب السائرة١/ ٢٨٧، وشذرات الذهب١٠/ ١٣٢.

(٥) هو عبد القادر بن عبد القادر بن محمد النعيمي، الفقيه المحدث، من مصنفاته: الدارس في تاريخ المدارس، توفي سنة ٩٢٧هـ.

ينظر: الكواكب السائرة٣/ ١٥١.

(٦) هو علاء الدين علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى، المعروف بابن ألوس، أخذ عن البرهان البِقاعِي، من =

٢- شهاب الدين الطيبي[١].

٣- نجم الدين البهنسي[٢].

٤- إسماعيل النابلسي[٣].

٥- زين الدين بن سلطان[٤].

٦- أكمل بن مفلح[٥].

٧- شمس الدين العيثاوي[٦].

٨- شهاب الدين بن أبي الوفاء[٧].

=

مصنفاته: حواشٍ على شرح الألفية لابن الناظم، توفي سنة ٩٧١هـ.

ينظر: شذرات الذهب١٠/ ٥٣٠-٥٣٢.

(١) هو أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي الصالحي الدمشقي، فقيه، نحوي، صنف: الإيضاح التام، وبلوغ الأماني، توفي سنة ٩٧٩هـ.

ينظر: الكواكب السائرة٣/ ١٠٣-١٠٥.

(٢) هو محمد بن محمد بن رجب البهنسي، أخذ عن أبي الفتح السبستري، ومحمد الإيجي، صنف: شرح ملتقى الأبحر في فروع الفقه الحنفي، توفي سنة ٩٨٦هـ.

ينظر: الكواكب السائرة٣/ ١٢-١٣.

(٣) هو إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسي الشافعي، مفتي الشافعية، أخذ عن عماد الدين الحنفي، من مصنفاته: حاشية على صحاح الجوهري، ورسالة في الرد على الكفرة، توفي سنة ٩٩٣هـ.

ينظر: الكواكب السائرة٣/ ١١٧-١١٩.

(٤) هو عمر بن محمد بن أبي اليمن بن سلطان الدمشقي، أخذ عن القطب ابن سلطان، توفي سنة ٩٩٧هـ.

ينظر: الكواكب السائرة٣/ ١٧٥-١٧٦.

(٥) هو أكمل الدين محمد بن إبراهيم بن عمر الراميني، المحدث، المؤرخ، الفقيه، قاضي بعلبك وصيدا، من مصنفاته: رسالة في تواريخ الأنبياء، وكتاب فيمن ولي قضاء الحنابلة استقلالاً في ولاية ملوك مصر، توفي سنة ١٠١١هـ.

ينظر: خلاصة الأثر٣/ ٣١٤-٣١٦.

(٦) هو أحمد بن شرف الدين يونس بن عبد الوهاب العيثاوي، أخذ عن العلاء بن عماد الدين، من مصنفاته: الحبب في فقه الشافعية، والخبب في التقاط الحبب، توفي سنة ١٠٢٥هـ.

ينظر: خلاصة الأثر١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٧) هو شهاب الدين أحمد بن أبي الوفاء علي بن إبراهيم الصالحي، الفقيه، المحدث، أخذ عن الحجازي، توفي سنة ١٠٣٨هـ.

ينظر: خلاصة الأثر١/ ١٦٥-١٦٦.

مؤلفاته:

ابن طولون معدود من المؤلفين الأكثرين تأليفًا، والأغزرين إنتاجا في التاريخ الإسلامي، فقد كانت أوقاته مليئة بالتدريس والبحث والتأليف، وكان متفرغًا للعلم والعبادة، فلم يكن له زوجة ولا ولد، وأحصى بعض الباحثين مؤلفاته المعدودة في كتابه الفلك المشحون فذكر أنها تبلغ نحو سبعمائة وستة وأربعين مؤلفًا، وعدَّها آخر فكانت سبعمائة وواحدا وخمسين مؤلفًا، ورجَّح محمد خير رمضان محقق الكتاب أنَّ مجموعها سبعمائة وثلاثة وخمسون كتابًا، بعد استبعاد المكرر منها، وإضافة بعض الكتب التي لم يذكرها هو في كتابه(١).

وتتراوح مؤلفاته بين رسائل صغيرة لا تتجاوز صفحتين، ومؤلفات كبيرة تقع في عدة مجلدات.

ومن مؤلفاته ما كتبه هو ابتداء، ومنها كثير من مؤلفات غيره تناولها بالشرح، أو التعليق، أو الاختصار.

وتنوعت العلوم التي أَلَّفَ فيها، وغالب مؤلفاته ومعظمها في العلوم الشرعية، فقد أَلَّفَ في الحديث، والفقه، كما أَلَّفَ في النحو، والصرف، والتاريخ، والطب، والفلك، والحساب، والجبر، ولم يترك مجالاً للكتابة إلا ساهم فيه بقدر.

هذا وقد أورد ابنُ طولون مؤلفاته مرتبة ترتيبًا هجائيًّا في كتابه الفلك المشحون(٢)، أذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين.

٢- بهجة الطراز في الألغاز.

٣- تشييد الاختيار لتحريم الطبل والمزمار.

٤- الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام.

٥- جلب الانشراح بفضل التفاح.

٦- حاشية على شرح الكافية.

٧- الخير العرمرم فيما ورد في زمزم.

---

(١) ينظر: الفلك المشحون ١٠.

(٢) ينظر: ١٧٣.

٨- الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة.

٩- الذهب الصامت في مسائل الساكت.

١٠- ريع الفروع في مسائل الشيوع.

١١- زبدة كتاب الأذكار.

١٢- السبائك في أخبار الملائك.

١٣- شرح ممزوج على مغني اللبيب لابن هشام.

١٤- صب الخمول على من أشار إلى قتلة الرسول.

١٥- ضوء السراج فيما قيل في النُسَّاج

١٦- الطرر في فضل الخبر.

١٧- ظرائف النِّحلة لما ورد في النخلة.

١٨- العون في ترجمة فرعون.

١٩- غاية الوفاء في ختم الشفاء.

٢٠- الفلك المشحون في أحوال ابن طولون.

٢١- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية.

٢٢- كشف الغوامض في علم الفرائض.

٢٣- لب اللباب في فنون الحساب.

٢٤- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان.

٢٥- نشر الشذا بمسألة كذا.

٢٦- هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك.

٢٧- الوقاية في فضل الرماية.

٢٨- ياقوتة الزمان في تشريح الإنسان.

وفاته:

توفي ابن طولون يوم الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى من سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة للهجرة، ودفن بتربة أسرته في صالحية دمشق، رحمه الله رحمة واسعة[١].

(١) تنظر ترجمته في: الفلك المشحون ٢٧، والكواكب السائرة ٢/ ٥١، وشذرات الذهب ١/ ٧٨، والأعلام ٦/ ٢٩١، ومعجم المؤلفين ١١/ ٥١.

الفصل الثاني
منهجه في الشرح

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في شرح الكتاب.

المبحث الثاني: منهجه في عرض الشواهد.

المبحث الثالث: منهجه في تناول الأعلام.

المبحث الأول: منهجه في شرح الكتاب:

١) عرض متن مغني اللبيب كاملاً، والتزام طريقة ابن هشام في ترتيب وتقسيم موضوعاته، ومسائله، وتنبيهاته.

٢) مزج شرحه بالمتن، بحيث يصعب تمييز المتن من الشرح دون العلامات التي وضعت للتمييز بينهما.

٣) ذكر جزءٍ من نص مغني اللبيب المراد شرحه أولاً، ثم شرح النص، وذلك بذكر أقوال كل من: الدماميني، والشُّمُنِّيّ وغيرهما المتعلقة بالمسألة التي هو بصددها سواء أصرّح بأسمائهم أم لم يصرّح.

٤) شرحُ ابن طولون عبارةٌ عن جمع لأقوال الدماميني من شرحه على المغني، الموسوم بتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وهو المسمى بالحاشية الهندية، وشرحه الآخر الموسوم بالتعليق، والمسمى بالحاشية المصرية؛ وأقوال الشُّمُنِّيّ من شرحه على المغني الموسوم بالمنصف من الكلام على مغني اللبيب، والذي هو في غالبه ردٌّ على الدماميني في اعتراضاته على ابن هشام في المغني، وما تخلَّل هذه الكتب من نقولات من كتب كثيرة يأتي تفصيلها عند ذكر مصادره، ثم ما قد يضيفه ابن طولون من تعليقات وتتمات وتنبيهات، وقد أشار ابن طولون في مقدمة شرحه إلى ذلك، فقال: «فهذا شرح لطيف، ممزوجٌ بنفسجُه بالورد الظريف، على كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لخصت فيه حاشية المغني[(١)]؛ وهي القطعة التي عملت باسم الـــمَقَرِّ[(٢)] الناظري البارزي الجهني الشافعي[(٣)]، ناظر ديوان الإنشاء بمصر، ومالكها، وشرحه[(٤)] الذي عمل باسم أمير المؤمنين الواثق بالله أبي الفتح أحمد بن

---

(١) وهي الحاشية المصرية (التعليق)، وهي أول شروح الدماميني على مغني اللبيب، وتسمى بـــ(الشرح الصغير)، ألفها في مصر. كشف الظنون٢/ ١٧٥٢.

(٢) هكذا ضُبِط في صبح الأعشى٥/ ٤٩٤ بفتح الميم والقاف، وعرَّفه بقوله: «ويختص بكبار الأمراء، وأعيان الوزراء، وكتاب السرّ، ومن يجري مجراهم: كناظر الخاص، وناظر الجيش، وناظر الدولـــة، وكُتَّـــاب الدّســـت ومـــن في معناهم».

(٣) هو ناصر الدين محمد بن محمد بن عثمان الجهني الشافعي، ويعرف بابن البارزي، كاتب السر بالقاهرة طيلة دولة المؤيد، توفي سنة: ٨٢٣هـ.

ينظر: إنباء الغمر٣/ ٢٣٣، والضوء اللامع٩/ ١٣٧-١٣٩، وشذرات الذهب٩/ ٢٣٥.

(٤) أي: شرح مغني اللبيب.

محمد بن مظفر شاه سلطان القطر الهندي[١]، المسمّى بـــ(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)[٢]، كلاهما للعلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني المصري[٣]، وشرحه المسمّى بـــ(المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)[٤]، للعلامة خاتمة النحاة بالديار المصرية، العلامة تقيّ الدين محمد[٥] بن محمد الشُّمُنِّيّ الحنفي[٦]، وما كتبه إلى أثناء الباء الموحدة الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي[٧]، وسمّاه بـــ(تنـــزيه السلف عن تمويه الخلف)[٨]، وربما زدت عليهم اعتراضات، وأجوبة، وتتمات، وأسأل الله العصمة مما يعاب، والهداية إلى طريق الصّواب»[٩]، فنلحظ في هذا النص المنقول عنه أنه أشار إلى الشروح الثلاثة المذكورة للمغني، وزاد عليها حاشية ابن الصائغ على المغني، والموسومة بـــ(تنـــزيه السلف عن تمويه الخلف)، إلا أنَّ هذه الحاشية انتهت بنهاية حرف الباء، و لم يكن منها شيء في الجزء الذي حققته.

٥) اختلاف منهجه في شرح نص مغني اللبيب على النحو الآتي:

---

(١) هو أحمد بن محمد بن المظفر الكجراتي، السلطان الصالح، توفي سنة ٨٤٥هـ.
ينظر: نزهة الخواطر٣/ ٢٣١.

(٢) وهو ثاني شروح الدماميني على مغني اللبيب، ويسميه البعض بـــ(الحاشية الهندية)، ألفه ببلاد الهند.
ينظر: البدر الطالع٢/ ١٥٠.

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الإسكندري، المعروف بابن الدماميني، أخذ عن جمال الدين الأميوطي، وإبراهيم التنوخي، صنف: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وحواشيَ على المغني، توفي سنة ٨٢٨هـ.
ينظر: الضوء اللامع٢/ ١٠٥، وبغية الوعاة١/ ٦٦-٦٧، والبدر الطالع٢/ ١٥٠.

(٤) وهي حاشية على مغني اللبيب، لخصها الشُّمُنِّيّ من حاشية الدماميني، وزاد عليها أشياء نفيسة.
ينظر: الضوء اللامع٢/ ١٧٥.

(٥) اسمه أحمد كما في المصادر المترجمة له.

(٦) هو تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد الشُّمُنِّيّ، أخذ عن الشَّطَّنوفي، والسِّيراميّ، صنف: شرح مختصر الوقايـــة في الفقه، وشرح المغني لابن هشام، مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، توفي سنة ٨٧٢هـ.
ينظر: المنهل الصافي٢/ ١٠٠- ١٠٤، وبغية الوعاة١/ ٣٧٥-٣٧٩.

(٧) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الصائغ، أخذ عن الشهاب بن المرحل، وأبي حيان، صنف: شرح ألفية بن مالك، توفي سنة ٧٧٦هـ.
ينظر: الدرر الكامنة٥/ ٢٤٨- ٢٤٩، وبغية الوعاة١/ ١٥٥- ١٥٦.

(٨) وهي حاشية على مغني اللبيب. ينظر: بغية الوعاة١/ ١٥٥.

(٩) المخطوط ٢/أ.

أ- الإطالة والتفصيل:

ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[١]: «وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك: إن يُسلِمْ فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة».

قال ابن طولون[٢]: «في الشرح: بهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة، والحق أن الأصل في السببية استلزام التعقيب؛ وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ، نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ؛ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب، لكن إطلاق السبب على جزئه بطريق المجاز، ومنه: إن يسلم فهو يدخل الجنة؛ إذ الإسلام ليس سببًا تامًّا لدخول الجنة، بل لا بد من استمرار حكمه، فمجموع وقوع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة. انتهى.

قال الشُّمُنِّيّ: وأقول لا يريد النحاة بالسببية -التي هي معنى الفاء- السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود السبب، وإنما يريدون بها أعم من ذلك، سواء كان سببًا، نحو: إن كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو شرطًا، نحو: إن كان لي مال فأنا أحج، أو غير ذلك، نحو: إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة.

وقال الرضي: الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تسمى فاء السببية، وتختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط، نحو: إن لقيته فأكرمه، ومن جاءك فأعطه؛ وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه بأن يصلح تقدير إذَا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا فأكرمه، وفي قوله: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا﴾، أي: إذا كان عندك هذا الكِبر فاخرج.

ثم قال: وقد تجيء فاء السببية لمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها سببا لما قبله، كقوله تعالى: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾، وتقول: أكرم زيدًا فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو شرط في المعنى، كما أن الأُولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى. انتهى.

وفي تلويح التفتازاني: لا يقال: قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ دليل على كون الواو

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٨].

للترتيب؛ لأن الفاء للوصل والتعقيب، فيجب أن يكون غَسلُ الوجه عقيب إرادة القيام إلى الصلاة مقدما على غسل سائر الأعضاء، وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل، وهو أنه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي، ثم قال: والجواب القاطع لأصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ، وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع بأنه لا دلالة له في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾ الآية، على أنه يجب السعي عقيب النداء بلا تراخ، وأنه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي. انتهى.

واستدلالُ التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾، قال: للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ -غيرُ متجه؛ لأن السعي يجب عقيب النداء وجوبًا مُوسَّعا، فلا يلزم إيقاعه على الفور، كالظُّهر تجب في أول الوقت، ولا يجب أداؤها فيه، بل هو موسع إلى آخر الوقت، فكيف يتجه هذا الاستدلال؟ انتهى.

قال الشُّمُنِّيّ: وأقول: لا يبعد أن يقال: قول التفتازاني إلى آخره ليس استدلالاً بعد المنع؛ لأنه يجوز في الوفاء الجدل ، وإنما هو مسند للمنع على ما لا يخفى على محصل، وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند، وهو مسموع في الجدل».

ومنها أيضًا:

قال ابن هشام في الكلام على معاني رُبّ[1]: «الرابع: التكثير: قاله سيبويه في قول الهذلي:

قَدْ أَتْرُكَ القِرْنَ مُــصْفَرًّا أَنَامِلُــهُ ... ...»

قال ابن طولون[2]: «وهذا صدر بيت عجزه:

... ... كــأن أثوابــه مجــت بِفِرْصَــادِ

قال التفتازاني: إنَّ أصل قد في المضارع للتقليل، وقد استعيرت هنا للتكثير؛ لمناسبة

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٤].

التضاد كـــ(ربما)، أو لوجه آخر يذكر في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾.

ومعنى مُجَّتْ بالميم والبناء للمفعول: رميت، يقال: مَجَّ الرجل الشراب من فيه إذا رمى به، ويروى: بُجَّت بالباء، ومُزْجَت بالزاي الساكنة، والفرصاد: الأحمر من التوت، كذا في الصحاح، وزاد في القاموس أنه اسم لصبغ أحمر أيضًا، وقال الشُّمُنِّيّ: وقال التفتازاني: ومعنى مُجَّت بفرصاد: صبغت بماء الفرصاد وحقيقته: مج الفرصاد عليه من مججت الريق. انتهى.

والقِرن: بكسر القاف المكافئ، والفرصاد: التوت الأحمر، وفي الصحاح: التوت بمثناة أوله وآخره، ولا تقول توث، يعني: بمثناة في أوله ومثلثة في آخره. انتهى.

وفي حاشية النسخة: يقالان معًا، قال بعض الأعراب:

... ... من كَرْخِ بَغْدَاد ذي الرُّمَانِ وَالتُّوثِ

انتهى.

وهذا كلام الشُّمُنِّيّ ونقله.

في الشرح: الذي قاله سيبويه: وأما قد، فجواب لقوله: لـــمَّا يفعل، ثم قال: وتكون قد بمنـــزلة ربما، قال الهذلي:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُـــصْفَرًّا أَنَامِلُـــهُ كَأَنَّ أَثْوَابَـــهُ مُجَّـــتْ بِفِرْصَـــادِ

كأنه قال: ربما. هذا نصه.

قال ابن مالك: وإطلاقه القول بأنها بمنـــزلة ربَّما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، واعترضه أبو حيان فقال: لم يبيّن سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنـــزلة (ربما)، ولا يدل ذلك على أن التسوية في كل الأحكام، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أن (قد) بمنـــزلة (ربما) في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاء البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون (قد) بمنـــزلة (ربما) في التكثير. انتهى.

وانتصر بعض الفضلاء لابن مالك رادا كلام أبي حيان، فقال: أما قوله لم يبين سيبويه الجهة إلى آخره، فإطلاق التسوية كاف في الأحكام كلها، إلا ما تعين خروجه، وأما قوله: لأن الإنسان إلى آخره، فجوابه أن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا، فلا يفخر منه إلا بالكثير، أما ما لا يقع إلا نادرًا فإنه يقع الافتخار منه بالقليل؛ لاستحالة الكثرة فيه، وترك

المرء قِرنه مُصْفَرَّ الأنامل كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنما يتفق نادرا؛ فلذلك يفتخر به لأن القرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قرنًا له؛ إذ لا يكون قرنًا إلا عند المكافأة غالبا. إذا تقرر هذا فنقول: لما كان قوله: القرن يقتضي أنه لا يغلب قرنه؛ لأن القِرنين غالب أمرهما التعارض، ثم قضى بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع، وقلنا: المراد أنه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا، وذلك هو الترك النادر؛ لئلا يدفع آخر الكلام أوله.

والزمخشري فهم ما فهمه أبو حيان من أن (قد) في البيت للتكثير، فقد اتجهت المؤاخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه، فإن سيبويه لم يقله نصًّا، وإنما فهمه عنه، ثم أبو حيان ليس جازما به، وإنما قاله معارضًا لفهم ابن مالك، ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه أنه قال: إن (قد) في البيت للتكثير، وغايته فهمٌ جوَّزه أبو حيان، وسبقه الزمخشري إليه، وهو معارض بفهم ابن مالك أحد المجتهدين في النحو، انتهى كلام بعض الفضلاء.

قلت: حاصل كلامه على البيت أن التكثير فيه ملزم للتناقض، بناء على أن القرن هو الكفء، وكثرة مغلوبيته تمنع كونه قرنًا، وقد فرض أنه قرن، هذا خُلْفٌ، وإنما يتم ذلك أن لو كان المراد بالقرن واحدًا، وهو ممنوع، بل الظاهر أن المراد به الجنس، فإذا فرضنا أنه غلب جميع أقرانه، وهم مائة مثلاً، كل واحد مرة حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد الـــمَحَالِّ، وهذا هو اللائق بمقام الافتخار، وظهر بهذا أن قولَه: (لاستحالة الكثرة فيه) مستدرك، وأنَّ قوله: (إنَّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا، فلا يفتخر منه إلا بالكثير) لا يجديه نفعًا في مرامه، بل هو عليه كما عرفت».

ب- الإيجاز: ومن نماذجه:

قال ابن هشام[1]: «في: حرف جر له عشرة معان، أحدها: الظرفية، وهي إما مكانية، أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾».

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٥].

قال ابن طولون[١]: «ففي الأولى للظرفية المكانية، والثانية للزمانية».

ومنها أيضًا:

قال ابن هشام[٢]: «وليس غيرًا بالفتح والتنوين، وليس غيرٌ بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور، ولا تتعرف غير بالإضافة».

قال ابن طولون[٣]: «المعنوية، حيث تكون المعرفة، نحو: رَأَيْتُ رجلا غيرَك».

ج- السكوت عنه:

ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[٤]: «الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن الهوى.

والتاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله بـــ(رَمَيْتُ عَن القَوسِ)؛ لأنهم يقولون أيضا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحُكِي أيضًا: رَمَيْتُ على القَوسِ».

فنلحظ أنَّ ابن طولون لم يعلق على كلام ابن هشام هذا أبدًا، بل سكت عنه.

٦) اتَّسم شرحه بالموسوعية، والشمول لكثير من العلوم، من القراءات، والتفسير، والحديث، وعلم اللغة، والدلالة، والمعاجم، والعروض، والقوافي، والنحو، والتصريف، وعلوم البلاغة، والتاريخ، وغيرها من العلوم، ولا غروَ، فابن طولون عالم موسوعيٌّ متبحر في كثير من العلوم، فانعكس هذا انعكاسًا واضحًا على شرحه.

٧) شرح غريب بعض الكلمات التي تحتاج إلى شرح، والعناية بتوضيحها، وبيان المراد منها؛ ما يعكس معرفة واسعة واطلاعًا عميقًا على غريب المفردات ومسميات العرب، ومن نماذج ذلك:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٥].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥١].

الشاهد الشعري لابن هشام:

قَدْ أَشْهَدُ الغارةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

قال ابن طولون[١]: «(قد أشهد) أي: أحضر.

(الغَارَةَ) أي: الخيل المغيرة، والاسم منه الإغارة على العدو، كذا في الصحاح، وقال في القاموس: أغار على القوم غارة وإغارة، دفع عليهم الخيل.

(الشَّعْوَاءَ) بفتح المعجمة وسكون العين المهملة والمد: الغاشية المتفرقة.

(تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ) بالجيم تأنيث أجرد، يقال: فرس جرداء، وفرس أجرد، إذا كان كل منهما دقيق الشعر قصيره.

(مَعْرُوقَةُ) بالعين المهملة والقاف: قليلة اللحم.

(اللَّحْيَيْنِ) بفتح اللام تثنية لحي، وهو منبت اللحية من الإنسان وغيره.

(سُرْحُوبُ) بالسين والحاء المهملتين المضمومتين، أي: طويلة على وجه الأرض، وهذه الصفة صفة مدح لإناث الخيل دون ذكورها».

ومن ذلك أيضًا:

قال ابن هشام[٢]: «أو أمر كـ(اضْرِبْ زيدًا لا عمرًا)، قال سيبويه: أو نداء، نحو: يا ابنَ أخي لا ابنَ عمي، وزعم ابن سَعْدَان».

قال ابن طولون[٣]: «بفتح السين المهملة: عَلَمٌ منقول من السعدان، وهو نبت من أفضل مراعي الإبل، وله شوك يقال له: حَسَكُ السعدان، يشبه حلمة الثدي، ومنه قولهم: مرعى ولا كالسعدان».

٨) الاكتفاء بإحالة القارئ إلى ما سبق من جواب، أو إلى ما سيأتي في بعض المسائل.

ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[٤]: «قط على ثلاثة أوجه:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨٢].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٤].

أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي».

قال ابن طولون[١]: «يعني أنها لا تستعمل مع غيره، فالنفي مقصور عليه، ومع ذلك أدخل الباء عليه، وهي إنما تدخل على المقصور حتما على رأي، أو غالبا على رأي كما مرَّ في أوائل الكتاب».

ومن ذلك أيضا قول ابن طولون[٢]:

«سيذكر المصنف في باب الموصول في الجهة الخامسة من الباب الخامس أنَّ الأكثر في نحو: مَنْ ذا لقيتَ؟ كون ذا للإشارة خبرًا، ولقيت جملة حالية، ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه».

ومنه أيضًا:

قال ابن هشام[٣]: «والثالث: أن ما زائدة ملغاة، والكاف أيضًا جارة، كما في قوله:

وَنَنْـــصُرُ مَوْلاَنَـــا وَنَعْلَـــمُ أَنَّـــه كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيه وَجَارِمُ»

قال ابن طولون[٤]: «وتقدم إنشاد المصنف لعجز البيت المذكور في حرف أو، وأنشدْنا هناك تمامه، وتكلمْنا عليه فليراجع من هناك».

٩) استعمال المثال النحوي في توضيح بعض المسائل النحوية لمتن مغني اللبيب.

ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام في كلامه على الكاف[٥]: «وأما: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ فالمفعول الثاني محذوف، أي: لِمَ كرمته علي وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظًا أُخَرَ شذوذًا».

قال ابن طولون[٦]: «كقولك: (أبصرك زيدًا)، و(لَيْسَكَ زيدٌ قائمًا)، و(نِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ)، و(بِئسَكَ الرجلُ عمروٌ)، وكذا قولهم في بعض الحروف: (بَلاكَ)، و(كَلاَكَ)، بفتح

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٤].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٩١٧].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠١].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٢].
(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٦].
(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٦].

الكاف وتخفيف اللام في المثال الأول، وتشديدها في الثاني. ذكره في الجنى الداني».

١٠) استخدام أسلوب التشبيه والتمثيل في توضيح المعنى.

ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[١]: «والحق جوازه في المجردة من ما، نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾».

قال ابن طولون[٢]: «فـــ(وَيْ) في المشهور اسم فعل، أي: أَعْجَبُ لعدم فلاحهم، هكذا ضبط في النسخ المعتبرة: أَعْجَبُ بصيغة المضارع، وقدَّره ابن الحاجب تَعَجَّبْ، بصيغة الأمر، قال: ويجوز أن يقال: إنها اسم صوت، لا اسم فعل التعجب، يقوله عند التعجب، لا لقصد الإخبار بالتعجب، بل كما يقول المتألم: آه؛ ولذلك يقوله المتعجب منفردا، ولو كان اسم فعل لم يقله إلا مخاطبًا لغيره».

ومن ذلك:

قال ابن هشام[٣]:

«... ... ... إذ ذهب القوم الكِرَامُ لَيْـــسِي».

قال ابن طولون[٤]: «يريد: ليسني، بالنون، كما ورد من كلامهم: عليه رجلاً ليسني، إلا أن الضرورة ألجأته إلى حذفها».

١١) الإشارة إلى اختلاف نسخ مغني اللبيب وغيره.

ومن ذلك:

قال ابن هشام[٥]: «كقوله:

... ... فإذا هلكت فعند ذلِكَ فَاجْزَعِي»

قال ابن طولون[٦]: «وهذا عجز بيت صدره:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧١].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٤٠].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠].

لاَ تَجْزَعِي إنْ مُــنْفِسٌ أَهْلَكْتُــهُ ... ...

وهو ثابت في بعض النسخ».

ومن ذلك:

قال ابن هشام[١]: «على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ ، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾؛ لأن أنَّ تُكسَر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقًّا، ولا بعد ما كان بمعناها».

قال ابن طولون[٢]: «ويقع في أكثر النسخ في هذا الموضع بعد (كان بمعناها) وقبل (وأما قول مكي) الآتي، وهو معطوف على (لأنّ أنّ تكسر بعد ألا الاستفتاحية)، وذلك الواقع قوله: (ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم)، ويقع في كثير منها قبل قوله: (والوارد منها في التنــزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا) كما قدمنا، والأول هو الصواب».

ومن ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنَّها لا تفيد أنَّ اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه كان ذلك أجود العبارات».

قال ابن طولون[٤]: «وهذه العبارة بحذف قوله: (في الماضي) تقع في بعض نسخ التسهيل».

١٢) توضيح حالة الحروف من حيث العجمة والإهمال.

من ذلك:

قال ابن هشام[٥]: «ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: أحدها للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقًّا، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى ألاَ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٨].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٩].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٧].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٧].
(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٧].

الاستفتاحية، والثالث للنضر».

قال ابن طولون[١]: «بالضاد المعجمة (شُميل) بضم المعجمة، ابن خَرَشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة، البصريُّ من أصحاب الخليل بن أحمد».

ومنه أيضا:

قال ابن هشام[٢]: «عَلُ، بلام خفيفة، اسم بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين، أحدهما: استعماله مجرورًا بـــ(من)، والثاني استعماله غير مضاف، فلا يقال: أخذتُه مِنْ علِ السطح، كما يقال: من عَلْوِهِ».

قال ابن طولون[٣]: «هو بإسكان اللام مع ضم العين المهملة وكسرها».

١٣) تشكيل وضبط ما قد يشكل من كلام المصنف أو الشاهد الشعري.

من ذلك قوله تعليقًا على قول الشاعر:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي

قال[٤]: «بفتح الصاد المهملة: رقة الشوق.

وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى...

يحتمل أن يضبط هنا بضم الهمزة، جمع أُسْوة بضمها أيضًا، وبكسرها جمع إسْوة بكسرها أيضًا، ويسمى الصبر أُسًى بالضم، وهو محتمل هنا. وأما الأَسَى بالفتح، فهو الحزن، ولا يصح إرادته هنا».

١٤) إيراد الإشكالات والاعتراضات في المسألة:

من ذلك:

قال ابن هشام[٥]: «الرابع: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾، أي: لهدايته إياكم».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٢].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٨].

قال ابن طولون[١]: «ويحتمل التضمين، كما صرح بذلك الزمخشري في كشَّافه؛ حيث قال: وإنما عَدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مُضَمَّنًا معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وفي الشرح والتعليق: واعترض المصنف في حاشية التسهيل على تقدير الزمخشري بأنه يبعده قولُ الداعي على الصفا والمروة: الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بـــ(على)، قلتُ: فيه نظر؛ لأنَّ المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني. ثم قال: وأيضًا فـــ(عَلَى) الثانية ظاهرة في التعليل، وكذا نظيرتها الأولى. قلتُ: قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل».

ومن ذلك:

قال ابن هشام[٢]: «الرابع: التكثير: قاله سيبويه في قول الهذلي:

قَدْ أَتْرُكَ القِرْنَ مُـــصْفَرًّا أَنَامِلُـــهُ كَأَنَّ أَثْوَابَه مُجَّـــتْ بِفِرْصَـــادِ»

قال ابن طولون[٣]: «في الشرح: الذي قاله سيبويه، وأما قد، فجواب لقوله: لـــمَّا يفعل، ثم قال: وتكون قد بمنـــزلة ربما، قال الهذلي:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُـــصْفَرًّا أَنَامِلُـــهُ كَأَنَّ أَثْوَابَـــهُ مُجَّـــتْ بِفِرْصَـــادِ

كأنه قال: ربما. هذا نصه.

قال ابن مالك: وإطلاقه القول بأنها بمنـــزلة ربَّما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، واعترضه أبو حيان فقال: لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنـــزلة (ربما)، ولا يدل ذلك على أن التسوية في كل الأحكام، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أن (قد) بمنـــزلة (ربما) في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاء البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون (قد) بمنـــزلة (ربما) في التكثير. انتهى.

وانتصر بعض الفضلاء لابن مالك رادًّا كلام أبي حيان، فقال: أما قوله لم يبين سيبويه الجهة إلى آخره، فإطلاق التسوية كاف في الأحكام كلها، إلا ما تعين خروجه، وأما قوله:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٥].

لأن الإنسان إلى آخره، فجوابه أن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا، فلا يفخر منه إلا بالكثير، أما ما لا يقع إلا نادرا فإنه يقع الافتخار منه بالقليل؛ لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قِرنه مُصْفَرَّ الأنامل كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرا، وإنما يتفق نادرا؛ فلذلك يفتخر به لأن القِرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قِرنا له؛ إذ لا يكون قرنا إلا عند المكافأة غالبا، إذا تقرر هذا فنقول: لما كان قوله: القرن يقتضي أنه لا يغلب قِرنه؛ لأن القِرنين غالب أمرهما التعارض، ثم قضى بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع، وقلنا: المراد أنه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قِرنا، وذلك هو الترك النادر؛ لئلا يدفع آخر الكلام أوله.

والزمخشري فهم ما فهمه أبو حيان من أن (قد) في البيت للتكثير، فقد اتجهت المؤاخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه، فإن سيبويه لم يقله نصًّا، وإنما فهمه عنه، ثم أبو حيان ليس جازما به، وإنما قاله معارضًا لفهم ابن مالك، ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه أنه قال: إن (قد) في البيت للتكثير، وغايته فهمٌ جوَّزه أبو حيان، وسبقه الزمخشري إليه، وهو معارض بفهم ابن مالك أحد المجتهدين في النحو، انتهى كلام بعض الفضلاء».

١٥) توضيح ما قد يلتبس على القارئ والمتعلم من نصّ المؤلف، وقد يكون ذلك بكلمة أو كلمتين، أو عبارة يسيرة.

ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[(١)]: «المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وتقليل متعلقّه، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، أي: أنَّ ما هم عليه هو أقل معلوماته ﷻ، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوه للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين».

قال ابن طولون[(٢)]: «وهما: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٤].

قال ابن هشام: «لم يستفد من (قد)، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنَّه إنْ لم يحمل على أنَّ صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا؛ إذ آخر الكلام».

قال ابن طولون: «وهو البخيل والكذوب».

قال ابن هشام: «يناقض أوله».

قال ابن طولون: «وهو الجود والصدق».

١٦) توضيحه لمراد شيخه الدماميني.

ومن أمثلة ذلك:

«في الشرح والتعليق: ويمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله: أن عوض قسم، أنه سادٌّ مسدَّ القسم، كما تقدم عن الرضي، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار، وبناؤه حينئذ مُتَّجِه؛ لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة كـــ(قبل)».

قال ابن طولون: «وتقديمه على عامله لغرض جعله قائمًا مقام الجملة القسمية»[(١)].

١٧) التعليق على قول الدماميني فيما لم يقطع فيه.

ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[(٢)]: «وذكر ابن مالك في شرح العمدة أنَّ الفعل قد يجزم بعد لعلَّ عند سقوط الفاء، وأنشد:

لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْك نَحْــوِي مُقَــدَّرٌ يَمِلْ بِك مِنْ بَعْدِ القَــسَاوَةِ للــرُّحْم»

قال ابن طولون[(٣)]: «في الشرح: لا أتحقق هل الخطاب في البيت لمؤنث أو لمذكر. انتهى.

ورأيته مضبوطًا بخط موثوق للمؤنث».

١٨) العناية بذكر الاحترازات لقول المصنف.

ومن أمثلة ذلك: قال ابن هشام[(٤)]: «وتستعمل على وجهين:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٨].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٧].

أحدهما: أن تكون شرطًا، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: كيفَ تصنعُ أصْنَعُ، ولا يجوز: كيف تجلسُ أذهَبُ، باتفاق، ولا كيف تجلِسْ أَجْلِسْ، بالجزم».

قال ابن طولون[١]: «احترز به من رفعهما، فإنَّ كيف فيه تخرج عن الشرطية وتصير منصوبة على الحال من فاعل تجلس».

ومنه أيضًا:

قال ابن هشام[٢]: «ولهذا زحلقوها في باب إنَّ عن صدر الجملة؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين».

قال ابن طولون[٣]: «واحترز به من مثل: قام القوم كلهم أجمعون، فإنَّه كلام فيه مؤكدان، ولكنهما ليسَا في ابتدائه».

١٩) الاستطراد في حديث ليس له علاقة بقول المصنف، وليس له صلة بالمسألة النحوية المذكورة.

من أمثلة ذلك: قال ابن هشام[٤]: «واستدلَّ أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام -وهو مصحف عثمان ﷺ- مختلطة بـــ(حين) في الخط».

قال ابن طولون[٥]: «وقال الزمخشري في الكشاف: وأما قول أبي عبيدة أنَّ التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بـــ(حين) في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط. انتهى».

وسبب كتابة المصحف ما صحَّ أنَّ عمر بن الخطاب قال لأبي بكر رضي الله عنهما: إنَّ القتل قد استحرَّ في القراء يوم اليمامة، وقد خشيت أن يهلك القرآن فاكتبه، فدعا أبو بكر زيد بن ثابت، وقال له: إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله، وإنَّا لا نتهمك فاجمع القرآن واكتبه، فجعل زيد يتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الأضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف، فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات، ثم عند عمر حتى

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٤].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٥].

مات، ثم عند حفصة إلى أنْ أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان، وكان الناس يقاتلون على مرج أرمينية، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين، إنَّ الناس اختلفوا في القرآن، فأدرك هذه الأمة، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف، فأرسلت بها إليه، فدعا زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الحارث وقال: انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد، فلما نسخوها ردَّ الصحف إلى حفصة، وجمع الناس على هذا المصحف، وأكثر العلماء على أنَّ عثمان جعل أربع نسخ، وبعث إلى الكوفة واحدة، وإلى البصرة واحدة، وإلى الشام واحدة، وأمسك عنده واحدة، وقيل: جعل سبع نسخ، وبعث واحدة إلى اليمن، وواحدة إلى مكة، وواحدة إلى البحرين، والأول أصح.

٢٠) إيثاره الاقتصار والإيجاز أحيانًا في عرض المسألة النحوية، بسبب إفرادها بمؤلف خاص.

ومن نماذج ذلك: قال ابن هشام[١]: «وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم».

قال ابن طولون[٢]: «ويجوز التعليق والعمل فيها وفي نحوها، وقد أفردت لذلك مؤلفًا».

٢١) استعمال صيغ إنشائية متعددة لمخاطبة القارئ أو المتعلم، مثل: اعلم، وتأمل.

من ذلك: قال ابن هشام[٣]: «وأنها لا تَرِدُ بمعنى الزمان على الأصح. وإذا قلت: كُلَّمَا استدعيتُكَ فإنْ زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ، فـ(كلّ) منصوبة أيضا على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ(حُرّ) المذكور في الجواب».

قال ابن طولون[٤]: «وتأمل هذا مع ما أسلفه عند الكلام في (حيث) على قوله:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَـهُ أَتَـاهَ بِرَيَّاهَـا خَلِيْـلٌ يُوَاصِـلُهْ

أنَّ ما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ عاملاً، و لم يقيده بباب الاشتغال، ولا شكَّ أنَّ المفسِّر هنا وقع في حيِّز الشرط، فلا يعمل فيما قبله، فلا يفسِّر عاملاً، لكنَّ الذي ينبغي الجزم به أنَّ هذا

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٣].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٣].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤١٩].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤١٩].

مقصورٌ على باب الاشتغال، كما صرَّح به المصنف في موضع آخر».

ومن ذلك: قال ابن هشام[١]: «وأمَّا قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة، وما شرطية».

قال ابن طولون[٢]: «قال الزمخشري: و﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ سادٌّ مسدَّ جواب القسم والشرط جميعًا. وهو مشكل، فتأمله».

ومن ذلك[٣]: قوله: «واعلم أن الرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول».

٢٢) العناية بذكر خاتمة كل جزء مشتملاً على رقم ذلك الجزء واسم المصنف ثلاثيًّا واسم الشارح ووقت الفراغ منه والحمد لله والثناء عليه ثم التنويه على بداية الجزء التالي.

مثال ذلك[٤]: «وهذا آخر الجزء الأول من شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام جمال الدين ابن هشام الأنصاري، جمع الإمام الفاضل العالم العلامة القدوة شيخ الإسلام محمد بن طولون الصالحي الحنفي المحدث، وافق الفراغ منه يوم السبت السادس والعشرين من جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين وتسعمائة، أحسن الله ختامها، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الجزء الثاني الكلام على لولا من الباب الأول من الكتاب».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٦١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٠٣].

المبحث الثاني: منهجه في عرض الشواهد:

القرآن الكريم وقراءاته:

١- ذكر الأوجه الإعرابية في الآية، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «تقع كما بعد الجمل كثيرًا صفة في المعنى، فتكون نعتًا لمصدر أو حالاً، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾».

قال ابن طولون[٢]: «وما في ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ كافة أو مصدرية، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ مفعول لبدأنا، أو لفعل يفسره ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، أو ما موصولة، والكاف متعلقة بمحذوف يفسره ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، أي: نعيد مثل الذي بدأناه، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ ظرف لبدأنا، أو حال من ضمير الموصول المحذوف، و﴿وَعْدًا﴾ مصدر مؤكد لـــ(نعيده)؛ لأنه وعد بالإعادة.

فإن قدرته أي: ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ نعتًا لمصدر فهو إما معمول لـــ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، أي: نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، أو لنطوي، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول نعيده، أي: نعيده مماثلاً للذي بدأناه، وتقع كلمة كذلك أيضًا كذلك».

٢- إيراد آيات ضمن نصوص ينقلها من مصادر مختلفة، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[٣]: «قال الرضي: اعلم أنَّ كان تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله:

سَــراةُ بــني أبي بكــر تَــسَامَى عَلَى كَــانَ المــسوَّمةِ العِــرَابِ

وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾: إنها زائدة غير مفيدة للماضي، وإلاَ فأين المعجزة؟ و﴿صَبِيًّا﴾ على هذا حال، وقال أيضا: وكان تكون ناقصة، بمعنى ثبوت خبرها مقرونًا بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص، فـــ﴿كَانَ﴾ للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال، وكن للاستقبال، وذهب بعضهم إلى أنَّ كان تدل على استمرار

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٥].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٥].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٧].

مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، وذهل عن أنَّ الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعًا بصيرًا، لا من لفظ كان، ألا ترى أنه يجوز: كان زيدٌ نائمًا نصف ساعة فاستيقظ؟ وإذا قلتَ: كانَ زيدٌ ضاربًا لم يُسْتَفد الاستمرار».

٣- السكوت عن شرح الشاهد القرآني في المتن وهو الغالب في شرحه، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «الثاني من أوجه (لا) أن تكون موضوعة لطلب التَّرْك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبًا، نحو: (لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء)، أو غائبا، نحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾، أو متكلمًا، نحو: لا أَرَيَنَّكَ ها هنا».

قال ابن طولون[٢]: «قد عطف بـــ(أو) بعد همزة التسوية مرتين، وهو عنده لحن على ما قد مرَّ في فصل أم من حرف الألف، وقال هناك: إنَّ الصواب العطف بـــ(أمْ) في مثله».

٤- بيان معنى الشاهد القرآني مع ذكر آراء العلماء فيه، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ أي: وليخش الذين إنْ شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنَّما أولنا الترك بمشارفة التَّرْك؛ لأنَّ الخطاب للأوصياء، وإنَّما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنَّهم بعده أموات».

قال ابن طولون[٤]: «قال في الكشاف: لو مع ما في حيزه صلة لـــ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والمراد بهم الأوصياء، أمروا بأنْ يخشوا الله تعالى فيخافوا على مَن في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافًا، وشفقتهم عليهم، وأنْ يقدروا ذلك في نفوسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة.

فهذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهة جعل الخطاب للأوصياء، وأمَّا حمل الترك على

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٤].

مشارفته فسيأتي فيما نورده من بقية كلام الكشَّاف، وهو ما قال الزمخشري فيه: ويجوز أن يكون المعنى: وليخشوا على اليتامى من الضياع، وقيل: هم الذين يجلسون إلى المريض فيقولون: إنَّ ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئًا، فقدِّم مالك، فيستغرقه بالوصايا، فأمروا بأنْ يخشوا ربهم، ويخشوا على أولاد المريض، ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا، ويجوز أنْ يتصل بما قبله، وأنْ يكون أمرًا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم، واليتامى والمساكين، وأنْ يتصوروا أنَّهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين، هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة؟ فإنْ قلتَ: ما معنى وقوع ﴿لَوْ تَرَكُواْ﴾ وجوابه صلة لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟، قلتُ: معناه: وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أنْ يتركوا خلفهم ذرية ضعافًا، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم؛ لذهاب كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل:

لَقَدْ زَادَ الحَيَاةَ إلَيَّ حُبًّا ... بَنَاتِي إنَّهُنَّ مِنَ الضِّعَافِ

أُحَاذِرُ أَنْ يَرَيْنَ البُؤْسَ بَعْدِي ... وَأَنْ يَشْرَبْنَ رَنْقًا غَيرَ صَافِ

إلى هنا كلام الزمخشري.

وفي حاشية التفتازاني: يعني أنَّ الصلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب، ثابتة للموصول، كالصفة للموصوف، فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة؟ فأجاب بأنَّ كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة، وأشار إلى أنَّه لا بد من حمل ﴿تَرَكُواْ﴾ على المشارفة؛ ليصح وقوع ﴿خَافُواْ﴾ جزاء له، ضرورة أنَّه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية، وفي كلام بعض النحاة: أنَّ لو هذه بمعنى إنْ، وهو الظاهر. انتهى.

فيكون حينئذ حمل الترك على مشارفته لأجل تصحيح وقوع: ﴿خَافُواْ﴾ جزاءً لانتفاء الخوف بعد الموت، والمصنف جعل الباعث على الحمل المذكور تصحيح الخطاب للأوصياء؛ لانتفائه بعد الموت، والأول هو الظاهر فتأمله. قاله الشارح».

٥- الاستشهاد بالآية القرآنية في إثبات مسألة نحوية، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[١]: «فتقول على تقدير الإضمار في عسى: هند عست أن تفلح، والزيدان عسيا أن يفلحا، والزيدون عسوا أن يفلحوا، والهندات عسين أن يفلحن، وتقول على تقدير الخلو من الضمير: عسى، في الجميع، وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾».

وقال أيضا[٢]: «وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك، فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلامًا مرتبًا على ما قبلها، لا أن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره».

٦- الاستشهاد بالآية القرآنية في اعتراض ما ذهب إليه المصنف، ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه، والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف».

قال ابن طولون[٤]: «من جملة ذلك كله قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فإذا كان التحقيق كون الفاء فيه للعطف لزم عطف الخبر على الإنشاء، وهو خلاف مختاره في: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ﴾، كما قاله في المتن قريبًا».

٧- إيراد الآية القرآنية لدفع ما قد يعترض به على مسألة نحوية، ومن ذلك:

قال ابن هشام[٥]: «وهو منحصر في ست مسائل: إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٣].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٠].

قال ابن طولون[١]: «لا يقال: هذا ينتقض بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾؛ لأنَّا نقول: القسم مقدر قبل الشرط والجواب له، ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة».

٨- بيان وجه الاستشهاد في الآية القرآنية، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٢]: «وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾، والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب».

قال ابن طولون[٣]: «يعني أن قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ من اقتران الكاف التعليلية بـ(ما) المصدرية، وقال: إن الكاف فيه للتشبيه لا للتعليل، وقد وضع الخاص وهو الذكر موضع العام وهو الإحسان، والأصل: وأحسنوا كما أحسن الله إليكم، ثم عدل عن ذلك الأصل الذي هو: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ إلى خصوصية المطلوب، وهو الذكر والهداية».

٩- بيان وجه تخريج الآية القرآنية في المتن، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٤]: «وأما الآية فالخبر ﴿حَمِيمٌ﴾ وما بينهما معترض».

قال ابن طولون[٥]: «يعني قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾، وتخريجه على أن ﴿هَٰذَا﴾ صدر هذه الآية مبتدأ، و﴿حَمِيمٌ﴾ خبره، وهذا ظاهر، لكن يبقى النظر في الفاء الداخلة على الجملة المعترضة ما هي؟ فلا يمكن أن تكون زائدة؛ لأنه بصدد السعي فيما يدفع الزيادة، ولا للعطف لأنه يلزم عطف الإنشاء على الخبر، وتقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه، وهو باطل، فلم يبق إلا أن تجعل رابطة لشرط محذوف، والمجموع من الشرط والجزاء معترض، أي: وإن كان كذلك فليذوقوه».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٨].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٤٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٤٣].

١٠- بيان موقف ابن هشام من الشاهد القرآني، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾».

قال ابن طولون[٢]: «وقد صرح المصنف في آخر الباب الخامس أن التحقيق في مثل ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ كونُ الجواب محذوفًا لا مذكورا؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، و﴿أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ سواء أوجد الرجاء أو لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر العمل، فإن أجل الله لآت، وهنا جعل الجواب الاسمية مع لزوم ذلك فيها؛ إذ كونُه على كل شيء قديرًا أمرٌ ثابت متحقق سواء مس بخير أو لا، وكونهم عباده تعالى ثابت سواء عذبهم أو لا، وكونه عزيزًا حكيمًا ثابت سواء غفر لهم أو لا، وكأنَّ المصنف مشى هنا مع بعض القوم على الظاهر، ونبَّه هناك على التحقيق في المسألة، فلا تعارض بين كلاميه».

١١- الاعتماد على بعض الكتب التخصصية في إعراب القرآن وتفسيره:

وذلك كالكشاف، وحاشية التفتازاني على الكشاف، وإعراب الصفاقسي وغيرها.

أما القراءات فكان منهجه فيها على النحو الآتي:

١- التصريح بأسماء القرّاء التي لم يصرّح ابن هشام بها، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ قرئ في السبعة برفع يأمركم ونصبه».

قال ابن طولون[٤]: «فنصبَه ابنُ عامر وحمزة وعاصم فيها، ويعقوب من العشرة، ورفعه الباقون».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١٩].

٢- توضيح اسم القارئ ببيان حروفه، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «على حدِّ قراءة ابن جَمَّاز».

قال ابن طولون[٢]: «بجيم مفتوحة وزاي».

٣- توضيح القراءة الواردة في المتن، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «كقراءة حمزة: {وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ}».

قال ابن طولون[٤]: «وهو بالمثناة الفوقية وفتح السين».

٤- توضيح وجه استشهاد ابن هشام بالقراءة التي نصّ عليها، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٥]: «فإذا قلت: أكلتُ كُلَّ رغيفٍ لزيدٍ، كانت لعموم الأفراد، فإذا أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد، ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ بترك تنوين (قلب) تقدير (كل) بعد (قلب) ليعم أفراد القلوب، كما عمَّ كل أفراد القلب».

قال ابن طولون[٦]: «وذلك لأن المراد بالإخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر، ولا يحصل ذلك إلا بتقدير كلٍّ أخرى بعد القلب، وجعل كلٍّ المذكورة مستعارة لاستغراق الأجزاء».

٥- ذكر بقية القراءات للآية التي استشهد بها ابن هشام، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٧]: «وشذَّت قراءة بعضهم: {مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ}[٨] ببناء نتخذ للمفعول».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٣].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٧].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٠].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٠].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٩٦].

(٨) الفرقان: ١٨.

قال ابن طولون[١]: «وقال أبو البقاء: يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية الفاعل، و﴿مِّنْ أَوْلِيَآءَ﴾ هو المفعول الأول، ومن دونك الثاني، وجاز دخول مِنْ لأنه في سياق النفي، فهو كقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾، ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله، والمفعول الأول مضمر، ومن أولياء الثاني».

٦- ذكر القارئ باسمه الأول أو بكنيته، أو اسمه مصدّرًا بلفظ ابن، أو بلقبه أو شهرته إلى جانب اسمه، مثل: نافع، حمزة، عاصم، ويعقوب، وأبي بكر، وأبي عمرو، وابن عامر، وابن كثير، والكسائي، والحرميان: نافع، وابن كثير، والسبعة.

٧- استثناء من لم يقرأ بالقراءة التي نصّ عليها ابن هشام، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٢]: «وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾».

قال ابن طولون[٣]: «قرأ السبعة ما عدا نافعًا وابن عامر بالفاء».

٨- الاستشهاد بالقراءة في إثبات مسألة نحوية، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٤]: «والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع».

قال ابن طولون[٥]: «وقد يكون المحذوف هو المنصوب، كقراءة من قرأ في الشواذ: {وَّلَاتُ حِينُ مَنَاصٍ}[٦]، فيكون المرفوع اسم لاتَ، والخبر محذوف، أي: ليس حينُ مناصٍ لنا».

ب- الحديث الشريف:

١- إكمال بقية الحديث الوارد في متن مغني اللبيب، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٩٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٨].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٦].

(٦) الفرقان: ١٨.

قال ابن هشام[١]: «وقول عمر ﷺ: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة».

قال ابن طولون[٢]: «أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنَّ عمر بن الخطاب في خلافته خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسَرْغ لقيه أمراء الأجناد، أبو عبيدة ابن الجراح وأصحابه، فأخبروه أنَّ الوباء قد وقع بالشام، قال ابن العباس: فقال عمر: ادعُ لي المهاجرين الأولين، فدعوتهم، فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر لا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال عمر: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار، فدعوتهم، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لِيْ من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فلم يختلف عليه رجلان فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس أنِّي مصبح على ظهر فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة ابن الجراح وهو إذ ذاك أمير الشام: أَفِرارا من قدر الله، فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة –وكان عمر يكره خلافه– نعم نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل كثيرة فهبطت واديًا له عدوتان، إحداهما خصبة والأخرى جدبة، ألست إنْ رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف–وكان متغيبا في بعض حاجاته– فقال: إنَّ عندي من هذا لعلمًا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه))، قال: فحمد الله عمر وانصرف».

٢– إيراد أحاديث ضمن نصوص ينقلها من مصادر مختلفة، وهو الغالب في شرحه، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[٣]: «وفي الشرح: أخرج البخاري عن نافع قال: كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه، فأدخلتُ رجلاً يأكل معه فأكل أكلاً كثيرًا، فقال: يا نافع، لا

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٧٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٧٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨١].

تدخل عليَّ هذا، سمعت النبي ﷺ يقول: ((المؤمن يأكل في مِعًى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء))».

٣- عزو الحديث بذكر مصادره، والأبواب التي ورد فيها، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[١]: «قوله ﷺ حين سئل عن الحُمُرِ: ((ما أنـــزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة: ﴿وَمَن يَعْـمَلْ مِثْقَـالَ ذَرَّةٍ شَـرًّا يَـرَهُۥ﴾))، كذا رويناه في صحيح البخاري في التفسير، وفي الشرب، وفي الجهاد، وفي علامات النبوة، وكذا في مسلم، ورأيته بخط النووي من غير فاء، وعزاه إلى الصحيح، ولكن ابن تيمية ذكره في المنتقى، وعزا لفظه لمسند أحمد».

٤- ذكر الحديث لدفعِ اعتراضٍ قد يَرِدُ على مسألة نحوية، ومن نماذج ذلك:

قال ابن طولون[٢]: «فإن قلتَ: وقع في أحاديث الجهاد من صحيح مسلم أن أنسًا، ويعني به ابن النضر أخَا الربيّع -بتشديد الياء- لم يشهد مع رسول الله ﷺ بدرا فشقَّ عليه، قال: ((أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ غُيِّبْتُ عَنْهُ، وَإِنْ أَرَانِي اللهُ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيَرَانِي اللهُ مَا أَصْنَعُ)) الحديث، فقد وقعت الغاية صلة لـــ(ما) من قوله: فيما بعد.

وأجيب بأنه يمكن أن يجعل الظرف المذكور لغوًا يتعلق بما يدل على كونٍ خاص حُذِفَ لدلالة المتقدم عليه، أي: فيما أشهده بعد».

٦- الاستشهاد بالحديث لإثبات مسألة نحوية، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «وكقوله:

إن كنت قاضي نحبي يَومَ بَيْـنِكُمُ لَو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ»

قال ابن طولون[٤]: «وهذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم الإلباس؛ إذ المعنى: لو لم تمنوا بوعد صادق مت يوم فراقكم، فجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله، وهو

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٩٠٠].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٧٣].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٤٣].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٤٣].

مثبت بدلالة المقام، ولو كان منفيًّا لاختل النظام وفسد الكلام، ومن الشواهد على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: ((وَأَيْمُ اللهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إليَّ))».

٧- ذكر أقوال العلماء في تحقيق نسبة القول إلى النبي ﷺ، أو إلى أحد الصحابة، ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[١]: «وقول عمر رضي الله عنه: ((نعم العبد صهيب، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ))».

قال ابن طولون[٢]: «قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: وقد نسب الخطيبي هذا الكلام إلى النبي ﷺ، ولم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مرفوعًا ولا موقوفًا، لا عن النبي ﷺ ولا عن عمر، مع شدة الفحص. انتهى.

وقال الشُّمُنِّيّ: وقال الشيخ والدي أنا، ومن خطه نقلت: رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي نسبه إلى عمر بن الخطاب، إلا أنه لم يبدِ له إسنادًا. انتهى.

وقال الحافظ زين الدين بن العراقي، ومن خطه نقلت: لا أصل لهذا الحديث عن النبي ﷺ، ولم أقف له على إسناد قط في شيء من كتب الحديث، وبعض النحاة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله، ولم أرَ له إسنادًا إلى عمر. انتهى.

وفي الشرح: وكذا نسبه القرافي من أصحابنا في الفروق إلى النبي ﷺ، ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل: أنَّ ذلك في الحديث، وظاهره أنه عن النبي ﷺ، وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك فلم يقف عليه، ثم وقفت في الحلية لأبي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إنَّ سالمًا شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه)) انتهى».

ج – الشعر:

١- نسبة البيت إلى قائله، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٩].

قال ابن هشام[١]: «على على وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرفًا، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا، ونسبوه لسيبويه. ولنا أمران؛ أحدهما: قوله:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِــنْ صَــبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَــى لَقَــضَانِي»

قال ابن طولون[٢]: «أي: قول عروة بن حزام العذري في محبوبته عفراء».

٢- نسبة البيت إلى قائله، مع التعريف به، ومن ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «والثاني من وَجْهَيْ على: أن تكون اسما بمعنى فوق كقوله».

قال ابن طولون[٤]: «أي مزاحم العقيلي، وهو شاعر إسلامي، معاصر لجرير والفرزدق».

٣- التعريف بقائل البيت بعد أن يذكره المصنف، ومن نماذج ذلك:

قال ابن هشام[٥]: «وقول ذي الإصبع:

لاه ابن عمك لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِــي»

قال ابن طولون[٦]: «العدواني، أحد حكام العرب في الجاهلية، وقيل له: ذو الإصبع؛ لأن حية نهشته في إصبعه فقطعها، عاش ثلاثمائة سنة».

٤-إغفال نسبة القائل أحيانًا، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٧]: «وقد خرج ابن مالك على هذا قوله:

ومَا أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فــأذْكُرَهُمْ إلاَ يَزيــــــــدُهُمُ... ... ... »

قال ابن طولون[٨]: «بضم الميم، (حبا إليَّ هُمُ) بضمها أيضا، وهو من البسيط».

٥- ذكر الشاهد الشعري للمسألة النحوية، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٣].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٣].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٣].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٠].

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤١].

قال ابن هشام[١]: «الخامس: أنَّ منفي لـــمَّا جائز الحذف لدليل».

قال ابن طولون[٢]: «يعني أن لـــمَّا لنفي قد فَعَلَ، وقد تقرر في قد جواز حذف مدخولها، كما في قوله:

أَفِدَ التَّرَحُّـــلُ غَـــيرَ أنَّ رِكَابَنَـــا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِ

فكذا لـــمَّا حملاً للنفي على الإثبات».

٦- ذكر اختلاف معنى الشاهد الشعري تبعًا لاختلاف رواياته، ومن ذلك:

قال ابن طولون[٣] عند قوله:

... ... وَالـــمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَا إنْ يُلْقِهَا ذَنَبُ

«والرِّشَاءُ بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد: الحبل، قصره للضرورة، وأنَّثَهُ على معنى الآلة...، وقيل عجزه:

... ... وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذَنَـــبُ

بضم الراء من الرُّشَا، جمع رشوة، ورشوة بضم الراء وفتحها، وهي الجُعْل، والجمع رُشَا، ورشاوى».

٧- ذكر بقية أبيات القصيدة، سواء قبل الشاهد أو بعده أو وسطه، ومن أمثلة ذلك[٤]:

شاهد ابن هشام:

لاهِ ابنِ عَمِّكَ لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أنت دَيَّـــانِي فَتَخْزُونِـــي

قال ابن طولون: وقبل هذا البيت:

لِيَ ابْنُ عَمٍّ على ما كانَ من خُلُـــقٍ مُخَـــالِفٍ لِي أَقْلِيـــهِ وَيَقْلِينِـــي

أَزْرَى بِنـــا أَنَّنـــا شَـــالَتْ نَعَامَتُنـــا فَخَالَنِي دُونُه بَـــلْ خِلْتُـــهُ دُونِـــي

٨- الإحالة على مواضع ورود الشاهد في مغني اللبيب، ومن أمثلة ذلك[٥]:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٣١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٣٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٤].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٤٢].

شاهد ابن هشام:

لَمَّا رَأَيْــتُ أَبَــا يَزِيــدَ مُقَــاتِلاً أَدَعَ الْقِتَــالَ وأَشْــهَدَ الْهَيْجَــاءَ

قال ابن طولون: «وأنشده المصنف ثانيا في أوائل الباب الخامس في المثال الأول من الأمثلة التي بني الأمر فيها على ظاهره، وثالثًا في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه».

٩- نسبة الأبيات إلى بحورها، ومن أمثلة ذلك[١]:

الشاهد الشعري لابن هشام:

عَلى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْــرُ سُــنَّحَا ... ...

قال ابن طولون: «وهذا نصف بيت من الطويل».

ومنه أيضًا[٢] الشاهد الشعري لابن هشام:

هَــوِّنْ عَلَيــكَ فَــإنَّ الأُمُــورَ بِكَــفِّ الإلَــهِ مَقَادِيرُهَــا

قال ابن طولون: «وهذا البيت من المتقارب، وجزؤه الأول أثلم».

١٠- ذكر موضع الشاهد في البيت الشعري، ومن أمثلة ذلك[٣]:

الشاهد الشعري لابن هشام:

فَذَاكَ وَلَمْ -إذَا نَحْــنُ امْتَرَيْنَــا- تَكُنْ فِي النَّاسِ يُــدْرِكُكَ المِــرَاءُ

قال ابن طولون: «والشاهد في: (إذا نحن امترينا تكن)».

ومن ذلك[٤] الشاهد الشعري:

وَهْوَ إِذَا الحَــرْبُ هَفَــا عُقَابُــهُ مِرْجَمُ حَــرْبٍ تَلْتَظِــي حِرَابُــهُ

قال ابن طولون: «الشاهد في عقابه، إذ الضمير يعود إلى الحرب، والمراد بالعُقَاب: ما ارتفع من الراية».

١١- ذكر التوجيه الإعرابي للروايات المختلفة للشاهد، ومن أمثلة ذلك[٥]:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٥].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٢٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٨٢].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٩].

شاهد ابن هشام:

عَلاَمَ تَقُولُ الــرُّمْحُ يُثْقِــلُ عَــاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُن إِذَا الخَيْلُ كَــرَّتِ

قال ابن طولون: «يحتمل أن ينتصب الرمح بـــ(تقول) على إجرائه مجرى الظن؛ لتوفر شروطه، كما في قول الشاعر:

مَتَــى تَقُــولُ القُلُــصَ الرَّوَاسِمَــا يَحْمِلْــنَ أُمَّ قَاسِــمٍ وَقَاسِــمَا

القُلُص: بضمتين، جمع قَلوص، وهي الناقة الشابة، والرواسم: جمع راسمة، اسم فاعل من قولك: رَسَمَتِ الناقةُ رسمًا، إذا أَثَّرَتْ في الأرض من شدة الوطء؛ ويحتمل أن يرتفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده، والجملة محكية بالقول».

١٢- التعليق على الجانب البلاغي في الشاهد الشعري، ومن أمثلة ذلك[١]:

قال ابن هشام: «الظاهر أن (لها) من قول المتنبي:

لَولاَ مُفَارَقَةُ الأحْبَابِ مَا وَجَــدَتْ لَهَا المَنَايَا إِلَــى أَرْوَاحِنَــا سُــبُلاَ

جار ومجرور متعلق بـــ(وَجَدَتْ)، لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل، كقولك: ضَرَبَهُ زيدٌ، وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لـــ(سُبُلاً)، فلمَّا قُدِّمَ عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: (إلى أرواحنا) كذلك؛ إذ المعنى سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا، ولك في (لها) وجه غريب، وهو أنْ تُقَدِّرَهُ جمعًا لـــ(لهاة)، كـــ(حَصَاة وحَصًى)، وتكون المنايَا مضافًا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شُبِّهَتْ بشيء يبتلع الناس، ويكون أقام اللَّها مقام الأفواه؛ لمجاورة اللَّهوات للفم».

قال ابن طولون: «يعني أنه حُذِفَ المشبه به وذكر المشبه، وأُثبِتَ للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف، وهو اللهوات التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية؛ وذلك الإثبات استعارة تخييلية، وهي قرينة الاستعارة بالكناية، وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية».

١٣- شرح الشاهد الشعري وبيان معناه، وذكر الاحتمالات فيه، ومن أمثلة ذلك[٢]:

الشاهد الشعري:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٠١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٧].

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَـــا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَـــلِ

قال ابن طولون: «قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: كيف قال: غدت من عليه، والقطاة إنما تذهب إلى الماء ليلاً لا غدوة؟ فقال: لم يرد الغدو، وإنما هذا مثل للتعجيل، والعرب تقول بكَّر إلى العشية، ولا بكور هناك.

قال الأصمعي: ومعنى مِنْ عليه: من فوق الفرخ.

قال أبو عبيدة: من عنده.

والظِّمءُ بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم بعدها همزة: ما بين الوردين، أعني: الشربين، مشتق من الظمأ، قال أبو زيد: وهو أخف من العطش. انتهى. ويستعمل الظمءُ في الإبل، ولكنه استعاره للقطاة.

وتَصِلُّ بفتح حرف المضارعة، وبالصاد المهملة المكسورة، وتشديد اللام: يُصَوِّتُ جوفها من شدة العطش في طيرانها، والصليل: صوت كل شيء يابس.

والقَيْضُ: بفتح القاف وسكون المثناة التحتية والضاد المعجمة: القشر الأعلى من البيض.

وبـــزيزاء: بزاءين بينهما ياء آخر الحروف، ونهايته ممدودة، أي: بمهلك. ويروى عوضه ببيداء بالمد وفتح أوله، وهو القفر، أي: سبيل من دخله أن يهلكه.

والمـــَجْهَل بفتح الميم والهاء: المفازة لا يهتدى فيها بعلم.

وعن قيض: معطوف على (عليه)، والتقدير: ومن عن قيض، أي: من جانبه، فيكون شاهدًا على استعمال (عن) اسما أيضًا، ومعنى ذلك: غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها يُصَوِّتُ جوفها من شدة العطش».

ومن ذلك[1]: شاهد ابن هشام:

أَنَا ابْنُ جَـــلاَ وَطَـــلاَّعُ الثَّنَايَـــا مَتَى أَضَـــعِ العِمَامَـــةَ تَعْرِفُـــونِي

قال ابن طولون: «والطَّلاَّعُ: الكثير الطلوع. والثنايا: جمع ثنية، وهي العقبة. وفلان طلاَّع الثنايا، أي: رَكَّابُ صعاب الأمور. ابْنُ جَلاَ، أي: ابنُ رجلٍ جَلاَ الأمورَ، أي: كشفها وأوضحها، وعلى هذا فالفعل متعدٍ، ويحتمل أمر آخر غير ما ذكره المصنف، وهو أن يكون المعنى: أنا ابنُ رجلٍ جَلاَ، أي: انكشف أمره واتضح، فالفعل لازم، وقيل: جَلاَ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٠٨].

ها هنا بمعنى عَلِمَ، وحذف منه التنوين، لأنه محكي، كيزيد في قوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالي بَني يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَينَا لَهُمُ فَدِيدُ».

١٤- ذكر مناسبة الشاهد الشعري، ومن أمثلة ذلك[١]:

شاهد ابن هشام:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ

قال ابن طولون: «وفي حاشية التفتازاني: الشعر لأبي زيابة في جواب الحارث حين قال:

يَا ابْنَ زَيَّابَةَ إنْ تَلْقَنِي لاَ تَلْقَنِي فِي النَّعَمِ العَازبِ

أي: يا حسرة أبي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه الصفات، ويجوز أن يكون على قصد التهكم، بمعنى أنه لم يحصل له تلك الأوصاف».

١٥- شرح غريب الشاهد الشعري فقط، وهو الغالب في شرحه، ومن أمثلة ذلك[٢]:

شاهد ابن هشام:

أَبَى اللهُ إلاَ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

قال ابن طولون: «والسرحة: الشجرة العظيمة الطويلة، كذا قيل. والأفنان: جمع فَنَن، بفتحتين، كفرس، وهي الغصون الملتفة. والعِضَاهُ -بكسر العين المهملة- جمع عِضَاهَة، أو عِضَهَة، أو عِضَة بحذف الهاء الأصلية، وهي كل شجر يعظم وله شوك».

١٦- شرح الشاهد الشعري نحويًّا، ومن أمثلة ذلك[٣]:

شاهد ابن هشام:

وَيَلْحِيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لاَ أُحِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

قال ابن طولون: «(أَنْ لاَ أُحِبَّهُ) يحتمل أن تكون أنْ خفيفة ناصبة، فتنصب المضارع من (أُحِبَّه)، وقد تكون مخففة من الثقيلة، فالمضارع المذكور مرفوع، والجملة خبر أنَّ، واسمها ضمير شأن محذوف على رأي الأكثرين، أو غيره على رأي المحققين، أي: أنَّني لا أحبُّه».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٣].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٠٩].

١٧- ضبط الشاهد الشعري، وبيان الحالات الحرفية لبعض كلماته، ومن ذلك[١] قوله:

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْـدِي وَيَمْنَعُنِـي صَوْتُ السِّبَاعِ بِـهِ يَـضْبَحْنَ والهـامُ

قال ابن طولون: «يَضْبَحْنَ: بالضاد المعجمة والحاء المهملة يصوتن».

ومنه أيضا قوله[٢]:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِـنْ صَـبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي

قال ابن طولون: «تَحِنُّ، بحاء مهملة: تشتاق. فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ: بفتح الصاد المهملة: رقة الشوق».

١٨- ذكر الأوجه اللغوية الممكنة في البيت، وما وردت به الرواية منها، من ذلك قوله[٣]:

قُلْـتُ لِبَـوَّابٍ لَدَيْـهِ دَارُهَـا تِئْذَنْ فَـإِنِّي حَمْوُهَـا وَجَارُهَـا

قال ابن طولون: «حمو المرأة: أبو زوجها، ومن كان من قبله، قال شعبان:

والحمو من أقارب الزوج اشـتهر وجاء بالعكس ولكن قـد نـدر

وفيه لغات، يمكن منها في البيت ثلاث: إحداها: حَمٌ، كـ(يَد)، ولكن لم تَرِد بها رواية هنا، والأخرى حَمْءٌ، مهموز اللام كـ(خَبْءٍ)، والثالثة حَمْوٌ كـ(دَلْوٍ)، وكلتا هاتين اللغتين جاءت به الرواية في البيت».

وقوله[٤]:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِـنْ صَـبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي

قال ابن طولون: «وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى: يحتمل أن يضبط هنا بضم الهمزة جمع أسوة بضمها أيضا، وبكسرها جمع إسْوة بكسرها أيضا، ويسمى الصبر أُسى بالضم، وهو محتمل هنا، وأما الأَسَى بالفتح، فهو الحزن، ولا تصح إرادته هنا».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٣].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥١١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٣].

المبحث الثالث: منهجه في تناول الأعلام:

١- كان للأعلام منـــزلة عظيمة عند ابن طولون، فكان يصلي ويسلم على الأنبياء، ويترضّى عن الصحابة، ويترحم على ماسواهما.

٢- ومن تقدير ابن طولون للعلماء وإجلالهم ذكر ابن هشام، وابن الحاجب بلقب المصنف، وعليﷺ بأمير المؤمنين، وهارون الرشيد بالخليفة، وأبي محمد بن بري، والمرزوقي، وفخر الدين الرازي، وابن مالك، والسخاوي، والحسن البصري، وأبي الروح عيسى الغبريني، ومالك، والنووي بالإمام، والقفطي، ويحيى البرمكي بالوزير، وابن النحاس، والسبكي، والزملكاني، وأبي عبد الله المراكشي، وأبي حيان، وأبي الفتح المقري، وشمس الدين الغماري، والمجنوني بالشيخ، وعبد العزيز الحموي بشيخ الشيوخ، وأبي شامة بالعلامة، والبيضاوي، وناظر الجيش بالقاضي، والقَزْوِيني وأخيه إمام الدين، ومجد الدين الكناني بقاضي القضاة، وابن الشجري بالشريف، والطبراني، وأبي نعيم بالحافظ.

٣- الاضطراب في النسبة للأعلام، مثل: ابن مالك، أو الجمال ابن مالك، أو أبي عبد الله بن مالك، وبدر الدين بن مالك، أو ولد مصنفها، أو ولد ناظمها، أو ابنه، والدماميني، أو الشارح، أو البدر محمد بن أبي بكر الدماميني، وأبو علي الفارسي، أو الفارسي، والمبرد، أو أبو العباس المبرد.

٤- ذكر العلم مضافًا إلى كتاب اشتهر به، مثل: صاحب المفتاح، وصاحب الإيضاح، وصاحب التلخيص، وصاحب الكشاف، وشارح الألفية، وصاحب التسهيل، وشارح اللب، وشارح الحاجبية، وشارح اللباب.

٥- ذكر العلم بلقب اشتهر به، مثل: الزجاج، والشافعي، والقاضي الفاضل، وبديع الزمان، والفخر الإسفندري.

٦- ذكر العلم بكنيته، مثل: أبي البقاء، وأبي علي، وأبي الدرداء، وأبي الحسن.

٧- ذكر العلم مصدّرًا بلفظ: (ابن)، أو (أبو)، مثل: ابن الحاجب، وابن أسد، وابن أم قاسم، وابن الطراوة، وابن كيسان، وأبي حنيفة، وأبي عطية، وأبي بكر بن شقير.

٨- ذكر العلم باسمه الأول أو الثنائي، أو الثلاثي، مثل: الخليل، ويونس، وحاتم، وعيسى بن عمر، ومحمد بن سلام الجمحي.

٩- الجمع بين الكنية والنسبة، مثل: أبي القاسم عبد الرحمن بن الخطيب، وأبي محمد عبد الله

السهيلي، وأبي العباس المبرد.

١٠- ضبط اسم العلم ضبطًا دقيقًا، مستعينًا بالمصدر، ومن أمثلة ذلك[١]:

قال ابن هشام: «وقول السموءَل».

قال ابن طولون: «بسين مهملة وميم مفتوحتين، وواو ساكنة وهمزة مفتوحة ولام، هو ابن عَادِيَاءَ اليهودي، من شعراء الحماسة، والنحاة يجعلون السَّمَوْءَل من الأعلام المرتجلة، وفي القاموس: والسَّمَوْءَلُ بالهمز: طائر يكنى أبا بَرَاء، والظِّلُّ، كالسَّمْأَل، وذُبَاب الخَلِّ، وابن عادياء».

١١- التعريف باسم القبيلة، أو المكان، أو أيام العرب، ومن أمثلة ذلك:

قوله[٢]: «والهمْداني هذا -بإسكان الميم- منسوب إلى همدان قبيلة من قحطان، كذا ضبطه اليمني في شرح الكشاف في أواخر سورة إبراهيم».

وقوله[٣]: «وبنو لهب بكسر اللام وإسكان الهاء: قبيلة من العرب لها خبرة بزجر الطير».

وقوله[٤]: «بِيَومِ الشَّعْثَمَيْنِ: الظاهر أنه موضع كانت به وقعة، وفي شرح الأمالي للبكري: والشَّعْثَمانِ: شَعْثَمٌ وشُعَيْثٌ ابنا معاوية بن عامر بن ذُهْل بن ثعلبة، واسم شَعْثَم: حارثة».

وقوله[٥]: «يَوْم الصُّلَيْفَاءِ: تصغير الصلفاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه تجتمع».

وقوله[٦]: «يَوم حَلِيمَة: وهو مشهور من أيام العرب، وفي القاموس: وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان، وكان أبوها وجَّهَ جيشًا إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم مِرْكَنًا من طيب، فطيبتهم منه، فقالوا: (مَا يَومُ حَلِيمَةَ بِسِرٍّ)، يُضْرَب لكلِّ أمرٍ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩١].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٦].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٥٣].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٧٦].
(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧١٩].
(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٨٠].

مشهور»، انتهى كما في القاموس، وتمام خبرهم أنهم ذهبوا إلى المنذر فقالوا له: أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك، فتباشر هو وأصحابه، وغفلوا بعض الغفلة، فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه، ويقال: إنه ارتفع هذا اليوم من العجاج ما غطَّى عين الشمس.

١٢- الترجمة لكثير من الأعلام، وقد تفاوت منهجه في ترجمتهم ما بين الطول والقصر.

الفصل الثالث

مصادره

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

اعتمد ابن طولون في شرحه هذا على أربعة كتب، وصرّح بتسميتها في مقدمته، حيث قال: «لخصت فيه حاشية المغني، وهي القطعة التي عملت باسم المقرّ الناظري البارزي الجهني الشافعي ناظر ديوان الإنشاء بمصر ومالكها، وشرحه الذي عمل باسم أمير المؤمنين الواثق بالله أبي الفتح أحمد بن محمد بن مظفر شاه سلطان القطر الهندي، المسمّى: بـــ(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، كلاهما للعلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني المصري، وشرحه المسمّى: بـــ(المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، للعلامة خاتمة النحاة بالديار المصرية العلامة تقيّ الدين محمد بن محمد الشُّمُنِّيّ الحنفي، وما كتبه إلى أثناء الباء الموحدة الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي، وسمّاه: بـــ(تنـــزيه السلف عن تمويه الخلف)»[(١)].

إضافة إلى كثير من المراجع التي ذكرها ابن طولون في شرحه تبعًا لأولئك الثلاثة في كتبهم.

وأودّ قبل البدء بذكر هذه المصادر أن أبيّن منهج ابن طولون في عرضها، وفي نقل مادتها العلمية واقتباسها.

فقد كان منهجه في ذكر مصادره على النحو الآتي:

١- ذكر الكتاب مضافًا إلى صاحبه، كقوله: صاحب القاموس، وصاحب التلخيص.

٢- ذكر الكتاب مسبوقًا بحرف الجرّ (في) دون ذكر المؤلف، كقوله: وفي القاموس، وفي الصحاح.

٣- ذكر المؤلف والكتاب معًا، كقوله: وكذا حكاه الأندلسي في شرح المفصل، وقال ابن الحاجب في شرح المفصل.

٤ - ذكر المؤلف فقط دون ذكر كتابه، كقوله: قال الرضي، وقال الشُّمُنِّيّ.

٥- ذكر المصدر أو العلم أولاً وهو الغالب، ثم النّص الذي ينقله، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[(٢)]: «قال في الصحاح: اللهج بالشيء: الولوع به، وقد لَهِجَ -بالكسر- يلهج لهجًا إذا أُغْرِيَ به فثابر عليه».

وقد يعكس، فيذكر النص أولاً ثم يذكر المصدر أو العلم، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) المخطوط٢/أ.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٩].

قال ابن طولون[١]: «ولا شك أن الزيادة وقعت صدرا في مثل: بِحَسْبِكَ درهمٌ، وليس امتناع ذلك بالقياس على (ما) و(كان)؛ حيث لا يزاد شيء منهما صدرا بأولى من جواز ذلك بالقياس على الباء، حيث زيدت في الصدر، كذا في الشرح».

٦- إغفال المصدر أحيانًا فلا يذكر قائلاً ولا كتابًا، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[٢]: «وأقول: مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر، كحذف المبتدأ فيما نحن فيه، وجعل مأسوف مصدرا، ثم جعله بمعنى اسم الفاعل، وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك»، وهو نقل عن المنصف للشمني، ولم يشر فيه للمصدر، ولا للقائل، وكثيرًا ما يقع منه ذلك في نقله عن المنصف.

٧- التصريح بألفاظ عامة، ومن أمثلة ذلك:

(قال بعضهم)، و(أجاز الكوفيون)، و(قال البصريون)، و(كذا قيل)[٣].

وأما منهجه في النقل والاقتباس فكان على النحو الآتي:

١- تغلب الأمانة على ابن طولون في نقله عن الآخرين، فهو ينصّ على اسم العالم أو المصدر الذي ينقل عنهما.

٢- ومن مظاهر أمانته كذلك ذكر المصدر الأصلي الذي أخذ عنه صاحب المصدر المنقول عنه:

من ذلك قوله في التعليق على اللام من قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.

قال ابن طولون[٤]: «وفسَّر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور، فيقدر في الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية، كالمحبة والتبني؛ لمشابهة العداوة بعد الالتقاط بعلته الغائية في الترتب عليه والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجرور،

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٤]، [٣١١]، [١٦٨]، [١٣٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٦٥].

وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف: معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لـــمَّا كان نتيجة التقاطهم وثمرته، شُبِّهَ بالداعي الذي يُفْعَلُ الفعل لأجله».

٣- ونقله قد يكون:

أ- باللفظ والمعنى معًا، دون تصرّف منه في النصّ المنقول، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[١]: «وقال في القاموس: والجِزَّة بالكسرة: ما جُزَّ منه، يعني من التمر، أو هي صوف نعجة جُزَّ، فلم يخالطه غيره، أو صوف شاة في السنة، أو الذي لم يستعمل بعد جَزِّه»، وهو موافق تماما لما في القاموس المحيط[٢].

قال ابن طولون[٣]: «في الكشاف: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾: هو الشيطان الذي قيض له في قوله: ﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾، يشهد له قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾، ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾، أي: هذا شيء لديَّ وفي ملكتي عتيد لجهنم، والمعنى أنَّ ملكا يسوقه، وآخر يشهد عليه، وشيطانًا مقرونًا به يقول: قد أعتدته لجهنم وهيأته لها بإغوائي وإضلالي».

ولا اختلاف بين ما ذكره وما في الكشاف[٤].

ب- بالتصرّف في اللفظ قليلاً بتقديم، أو تأخير، أو حذف، أو زيادة يسيرة، وهو الغالب في نقوله، ومن أمثلة ذلك:

في الصحاح: «والرهط ما دون العشرة من الرجال، لا تكون فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، فجمع، ولا واحد له، مثل ذود، والجمع أَرْهُط وأَرَاهِط، كأنه جمع أرهط»، انتهى.

والنص في الصحاح[٥]: «والرهط: ما دون العَشرة من الرجال، لا تكون فيهم امرأة. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، فجمع، وليس لهم واحد من لفظهم مثل ذَوْدٍ،

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٥٦].

(٢) ينظر: ٥٠٥.

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٩٩].

(٤) ينظر: ٤/ ٣٨٦.

(٥) ٣/ ١١٢٨.

والجمع أَرْهُطٌ وأَرْهاطٌ وأَراهِطٌ، كأنّه جَمْعُ أَرْهُطٍ».

٤- الدقة في تحديد النصّ المنقول، فهو كثيرًا ما يختم النصّ الذي ينقله بعبارة توحي بانتهائه، كقوله: انتهى ما في كذا، أو انتهى كلامه، أو انتهى، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[1]: «وفي المطول: وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ﴾، فقد قيل: إنَّه على صورة قياس اقتراني، فيجب أن ينتج: لو علم الله فيهم خيرا لتولوا، وهذا محال؛ لأنه على تقدير: إنْ يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي، بل الانقياد. وأجيب بأنهما مهملتان، وكبرى الشكل الأول يجب أن تكون كلية، ولو سُلِّمَ فإنما ينتجان: لو كانا لزوميتين، وهو ممنوع، ولو سُلِّمَ فاستحالة النتيجة ممنوعة؛ لأنَّ علم الله فيهم خيرا محال، والمحال جاز أن يستلزم المحال، وهذا غلط؛ لأنَّ لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنَّما تستعمل في القياس الاستثنائي، أي المستثنى فيه نقيض الثاني؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره؛ ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض الثاني، وكيف يصح أن يعتقد في كلام الحكيم تعالى أنَّه قياس أهملت فيه شرائط الإنتاج، وأي فائدة تكون في ذلك، وهل يركب القياس إلا بحصول النتيجة؟! بل الحق أنَّ قوله: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا﴾ وارد على قاعدة اللغة، يعني أنَّ سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم، ثم ابتدأ قوله: ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ﴾ كلامًا آخر، على طريقة: لو لم يخف الله لم يعصه، يعني أنَّ التولي لازم على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم الإسماع كما هو مقتضى أصل لو؟ لأنَّ التولي هو الإعراض عن الشيء، وعدم الانقياد له، فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والإعراض عنه، ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد، وإن قيل: انتفاء التولي خير، وقد ذكر أن لا خير فيهم، قلنا: لا نسلم أن انتفاء التولي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنَّما يكون خيرًا لو كانوا أهله، بأن سمعوا شيئًا ثم انقادوا له ولم يعرضوا. انتهى ما في المطول».

ومن ذلك قوله[2]: «وقال الجوهري: تراب القبر، وهو في الأصل مصدر قولك:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥١].

رَمَسُوا قبر فلان، إذا كتموه وسووه مع الأرض. انتهى».

٥- التنبيه على مكان النصّ بذكر الباب، أو المواضع المختلفة من مغني اللبيب، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «وفيه نظر؛ لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم».

قال ابن طولون[٢]: «وسيأتي أن المصنف يقول في الباب الثالث بأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة؛ لما تُخيِّلَ في العامل من الضعف الذي نـــزلَه منـــزلة القاصر، ولا مُعَدِّية محضة؛ لاطِّراد صحة إسقاطها، فلها منـــزلة بين المنـــزلتين».

٦- النقل عن المصنف من كتبه الأخرى غير مغني اللبيب، بالنص على اسم الكتاب حينًا، وترك ذلك حينًا آخر، من ذلك:

قال ابن هشام[٣]: «فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب».

قال ابن طولون[٤]: «ومَثَّلَهُ في حواشي التسهيل: بـــ(قد قامت الصلاة)، فإنَّ قيام الصلاة كان منتظرًا قبل هذا الخبر».

ومنه أيضا: قال ابن هشام[٥]: «الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون؛ ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾».

قال ابن طولون[٦]: «ومثل المصنف بهذه الآية في التوضيح للترجي».

ومنه قوله[٧]: «كذا قال المصنف في بعض تعاليقه»، والنص منقول من المسائل السفرية للمصنف.

٧- إجمال الفكرة بعد تفصيلها، مثال ذلك أن يقول: وحاصل ذلك كذا، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٦].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٧].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٦٢].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٦٢].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٣٤].

قوله[1]: «لأنَّ لا رجلَ نَصٌّ في نفي الجنس، كما أنَّ لا من رجلٍ، وما جاءني من رجلٍ نصٌّ فيه، بخلاف لا رجلٌ، بالرفع، وما جاءني رجلٌ؛ إذ يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، وما جاءني رجلٌ بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار بالفتح بل رجلان، وما جاءني من رجلٍ بل رجلان.

والحاصل أنَّ مِن إذا لم تكن ظاهرة تكون مقدرة، والباء وإنْ كانت مما يزاد لتوكيد النفي إلا أنَّها لتأكيد نفي الحكم في الخبر، نحو ما زيدٌ بمنطلقٍ».

ومن ذلك قوله عند الكلام على الشاهد التالي:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

قال[2]: «وانتصر بعض الفضلاء لابن مالك رادًّا كلام أبي حيان، فقال: أما قوله: لم يبين سيبويه الجهة إلى آخره، فإطلاق التسوية كاف في الأحكام كلها، إلا ما تعين خروجه، وأما قوله: لأن الإنسان إلى آخره، فجوابه أن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرا، فلا يفخر منه إلا بالكثير، أما ما لا يقع إلا نادرًا فإنه يقع الافتخار منه بالقليل؛ لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قِرنه مُصْفَرَّ الأنامل كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنما يتفق نادرا؛ فلذلك يفتخر به؛ لأن القرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قرنًا له؛ إذ لا يكون قرنا إلا عند المكافأة غالبا، إذا تقرر هذا فنقول: لما كان قوله: القرن يقتضي أنه لا يغلب قرنه؛ لأن القرنين غالب أمرهما التعارض، ثم قضى بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونًا للكلام عن التدافع، وقلنا: المراد أنه يتركه كذلك تركًا لا يخرجه عن كونه قرنًا، وذلك هو الترك النادر؛ لئلا يدفع آخر الكلام أوله.

والزمخشري فهم ما فهمه أبو حيان من أن قد في البيت للتكثير، فقد اتجهت المؤاخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه، فإن سيبويه لم يقله نصًّا، وإنما فهمه عنه، ثم أبو حيان ليس جازمًا به، وإنما قاله معارضًا لفهم ابن مالك، ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه أنه قال: إن (قد) في البيت للتكثير، وغايته فهمٌ جوَّزه أبو

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٦٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٦].

حيان، وسبقه الزمخشري إليه، وهو معارض بفهم ابن مالك أحد المجتهدين في النحو، انتهى كلام بعض الفضلاء.

قلت: حاصل كلامه على البيت أن التكثير فيه ملزم للتناقض، بناء على أن القرن هو الكفء، وكثرة مغلوبيته تمنع كونه قرنًا، وقد فرض أنه قرن، هذا خُلْفٌ، وإنما يتم ذلك أن لو كان المراد بالقرن واحدا، وهو ممنوع، بل الظاهر أن المراد به الجنس، فإذا فرضنا أنه غلب جميع أقرانه، وهم مائة مثلا، كل واحد مرة حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد الـــمَحَالِّ، وهذا هو اللائق بمقام الافتخار، وظهر بهذا أن قوله: (لاستحالة الكثرة فيه) مستدرك، وأنَّ قوله: (إنَّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا، فلا يفتخر منه إلا بالكثير) لا يجديه نفعًا في مرامه، بل هو عليه كما عرفت».

٨- الاكتفاء بإيراد نقولات العلماء كما هي دون تعليق مما يدل على موافقتها، وهو الغالب في شرحه.

٩- وكان أكثر مصادره رجوعًا إليه الشرح على مغني اللبيب للدماميني حيث رجع إليه عددا من المرات بلغ (٣٠٩) مرات، ويليه المنصف للشمني (٢٠٥)، ويليه الصحاح للجوهري (١٥٤)، ثم الكشاف للزمخشري (١٤٩)، ثم شرح الكافية للرضي (٨١)، ثم التعليق على مغني اللبيب للدماميني (٦٦)، ثم القاموس للفيروزآبادي (٥٣)، ثم الكتاب لسيبويه (٤٠)، ثم التسهيل لابن مالك (٢٣)، ثم الجنى الداني للمرادي (١٣)، ثم حواشي التسهيل لابن هشام (١٢)، ثم أمالي ابن الحاجب (٩)، ثم المطول للتفتازاني (٨)، ثم حاشية التفتازاني على الكشاف (٥).

وبالنظر إلى شرح ابن طولون يتضح أنه قد نقل عن كثير من العلماء السابقين، وكتبهم، فآثرت أن أقسم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: العلماء:

نقل ابن طولون عن كثير من العلماء السابقين، وأثبت أقوالهم وآراءهم معزوة إليهم إلا في القليل النادر، فاشتمل شرحه على كثير من الصحابة، والقرّاء، والمفسرين، والمحدثين، والفقهاء، والنحاة، واللغويين، والبلاغيين، والأدباء، وأصحاب التراجم، والأطباء.

ودونك هؤلاء العلماء مرتبين بحسب تواريخ وفياتهم.

أما الصحابة فنجد من أبرزهم:

أبو الدرداء ﷺ، عمر بن الخطاب ﷺ، علي بن أبي طالب ﷺ، وعائشة –رضي الله عنها–، والبراء بن عازبﷺ، وابن الزبيرﷺ.

ومن القراء:

أَبَيّ بن كعب ﷺ، وابن مسعود ﷺ، والسمفيع، وأبو رجاء، والحسن، وابن عامر، وعاصم، وابن أبي عبلة، وحمزة، وأبو عمرو بن العلاء، وأبو السمّال، ونافع، وحفص، والكسائي، وورش، ويعقوب، وابن كثير، وابن الجزري، وعبد الرحيم بن موسى.

ومن المفسرين:

القاضي الجُرْجَاني، والثعلبي، والواحدي، والزمخشري، وابن عطية، والإمام الرازي، وأبو البقاء العُكْبَريّ، وابن المنيّر، وبرهان الدين الصفاقسي، والشمس النقيب، والشمس السخاوي.

ومن المحدثين:

معروف الكَرْخيّ، والبخاري، ومسلم، وأبو أمية الطَّرَسُوسيّ، وأبو حاتم الرازي، وابن أبي الدنيا، وإبراهيم بن حماد، وابن عدي، وأبو عبد الله الحَلِيميّ، وابن العربي المالكي، وابن سبع، وابن التين، والرافعي، والنووي، وابن دقيق العيد، وابن العطار.

ومن الفقهاء:

أبو حنيفة، والإمام مالك ﷺ، وصاحبا أبي حنيفة (أبو يوسف، ومحمد الشيباني)، والشافعي، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر الدينوري، ومحمد الشّهْرَسْتاني، والعضد الإيجي.

ومن النحويين:

الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، واليزيدي، وقُطْرُب، والفراء، وأبو الحسن

الأخفش، وأبو عثمان المازني، والمبرد، وابن كيسان، وثعلب، والزجاج، وابن السَّرَّاج، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر الأنباري، والزجاجي، وابن دَرَسْتَوَيْه، وابن القوطية، والسيرافي، وابن خالويه، والفارسي، والرماني، وابن جني، والحوفي، وابن بَرْهان، والأعلم، وابن أسد الفارقي، وابن الأخضر، وابن القطاع، والحريري، وابن السيد البَطَلْيوسي، وابن الباذش، وابن الطراوة، والزمخشري، وابن الشجري، وابن يسعون، وأبو حفص الجنـــزي، وابن مهلب، وأبو البركات الأنباري، وابن طاهر، والسهيلي، وابن بري، وابن أبي العافية، والْجُزُولِيّ، وابن خروف، والمطرزي، وأبو البقاء العُكْبَريّ، وابن الخباز، والرندي، وابن يعيش، والشَّلَوْبِين، وابن الحاجب، وابن هشام الخضراوي، والصاغاني، والأندلسي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن الضائع، وبدر الدين بن مالك، والرضي الاستراباذي، وبهاء الدين بن النحاس، والمالقي، والنيلي، وأثير الدين أبو حيان، والْجَاربَرْدي، والمرادي، وابن هشام الأنصاري، وابن الصائغ، وناظر الجيش، والدماميني، والشُّمُنِّيّ، والسيوطي.

ومن اللغويين:

أبو عمر الشيباني، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبو عبيدة معمر بن مثنى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الأعرابي، وابن السِّكِّيت، وابن قتيبة، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، وأبو منصور الأزهري، وأبو بكر الزبيدي، والجوهري، وابن سِيدَه.

ومن البلاغيين والأدباء:

محمد بن سلام الجمحي، والجاحظ، والمرزوقي، والتبريزي، والسكاكي، والقَزْوِيني، والسبكي، وسعد الدين التفتازاني، والشريف الجُرْجَاني.

ومن أصحاب التراجم:

القفطي، وابن خلكان، وأبو عبد الله المراكشي، والذهبي، وصلاح الدين الصفدي.

ومن الأطباء:

ابن سيناء، وعبد الملك بن زهر.

المبحث الثاني: الكتب:

تنوعت الكتب التي نقل عنها ابن طولون، مباشرة أو بالواسطة، فمنها ما هو في: التفسير، والقراءات، والنحو، واللغة، والحديث، والبلاغة، وغيرها، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ- كتب التفسير:

١- المصابيح، للوزير.

٢- الوسيط، للواحدي.

٣- الكشاف، للزمخشري.

٤- تفسير ابن عطية.

٥- تفسير الإمام الرازي.

٦- إعراب القرآن، لمنتجب الدين.

٧- تفسير ابن المنيّر.

٨- تفسير البيضاوي.

٩- المدارك، للنسفي.

١٠- شرح الكشاف، للطيبي.

١١- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي.

١٢- حاشية الكشاف (حاشية التفتازاني).

ب- كتب علوم القرآن والقراءات:

١- الحجة، للفارسي.

٢- إعراب أبي البقاء.

٣- إعراب الصفاقسي.

ج- كتب الحديث وشروحه:

١- مسند أحمد.

٢- صحيح البخاري.

٣- صحيح مسلم.

٤- الفائق، للزمخشري.

٥- الكواكب الدراري في شرح البخاري للكرماني.

د- كتب الفقه وأصوله:

١- المبسوط، للشيباني.

٢- نهاية الإقدام، محمد الشَّهْرَسْتاني.

٣- تحصيل الحق، للرازي.

٤- أصول ابن الحاجب.

٥- المواقف، للعضد الإيجي.

٦- شرح الألفية في الأصول، للبرماوي.

٧- التلويح، للتفتازاني.

٨- حاشية العضد، للتفتازاني.

٩- جامع الأمهات لابن الحاجب.

ه- كتب النحو والصرف:

١- الكتاب، لسيبويه.

٢- شرح الكتاب، للسيرافي.

٣- التذكرة، للفارسي.

٤- شرح الحماسة، لابن جني.

٥- إصلاح الخلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد.

٦- المفصل، للزمخشري.

٧- شرح أبيات الإيضاح، لابن يسعون.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري.

٨- شرح الجمل، للرندي.

١٠- شرح الكتاب، لابن الصفار.

١١- النهاية، لابن الخباز.

١٢- شرح المفصل، لابن يعيش.

١٣- أمالي ابن الحاجب.

١٤- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب.

١٥- الكافية، لابن الحاجب.

١٦- شرح الكافية، لابن الحاجب.

١٧- شرح المفصل، للأندلسي.

١٨- شرح الجمل، لابن عصفور.

١٩- شرح الْجُزُوليّة، لابن عصفور.

٢٠- المقرب، لابن عصفور.

٢١- البسيط، لابن العلج.

٢٢- التسهيل، لابن مالك.

٢٣- التوضيح، لابن مالك.

٢٤- الخلاصة، لابن مالك.

٢٥- شرح التسهيل، لابن مالك.

٢٦- شرح العمدة، لابن مالك.

٢٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك.

٢٨- ضوء المصباح، للاسفراييني.

٢٩- شرح الألفية، لابن الناظم.

٣٠- شرح المفصل، للاسفندري.

٣١- رصف المباني، للمالقي.

٣٢- الارتشاف، لأبي حيان.

٣٣- شرح الشافية، للجاربردي.

٣٤- الجنى الداني، للمرداي.

٣٥- شرح الألفية، للمرادي.

٣٦- شرح التسهيل، للمرادي.

٣٧- أوضح المسالك، لابن هشام.

٣٨- حواشي= حاشية التسهيل، لابن هشام.

٣٩- شرح التسهيل، لناظر الجيش.

٤٠- التعليق، للدماميني.

٤١- شرح وحاشية[1] المغني، للدماميني.

٤٢- المنصف من الكلام، للشمني.

و- كتب اللغة:

١- الصحاح، للجوهري.

٢- المحكم، لابن سيده.

٣- العباب، للصغاني.

٤- القاموس المحيط، للفيروزآبادي.

ز - الأدب والبلاغة:

١- شرح الكامل، لابن السيد.

٢- ربيع الأبرار، للزمخشري.

٣- ملتقط الزمخشري.

٤- شرح لامية العجم، للصلاح الصفدي.

٥- شرح المفتاح، التفتازاني.

٦- المطول، للتفتازاني.

٧- حاشية السيد على المطول، للشريف الجُرْجَاني.

٨- شرح اللامية، للدماميني.

٩- تلخيص المفتاح للخطيب القَزْوِيني.

١٠ - مجمع الأمثال للميداني.

١١- المفتاح للسكاكي.

---

(١) ويسمى الأول بـ: المزج، والثاني بـ: تحفة الغريب، أو الحاشية الهندية، لكن ابن طولون قال في مقدمته: «لخصت فيه حاشية المغني...، وشرحه...المسمى: بتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب». فظاهر كلامه أن مايقصده بالحاشية هو كتاب الدماميني المسمى: بالتعليق على مغني اللبيب؛ إذ أكثر النقل منه كذلك بجانب الشرح، وقد اتفق العلماء على أن للدماميني ثلاثة شروح على مغني اللبيب، لكنهم اختلفوا في ترتيبها. وقد فصل محقق التعليق على مغني اللبيب القول في ذلك. ينظر: ٦٣-٦٩.

١٢- دلائل الإعجاز للجُرْجَاني.

ح - كتب السير والتراجم:

١- شفاء الصدور، لابن سبع.

٢- الروض الأنف، للسهيلي.

٣- تاريخ النحاة، للقفطي.

٤- تهذيب الأسماء، للنووي.

٥- مغازي الواقدي.

ط- كتب البلدان:

معجم ما استعجم، للبكري.

ي- الموسوعات:

عجائب المخلوقات، للقَزْوِيني.

ومن المصادر التي اعتمد عليها ابن طولون أيضًا مؤلفاته الأخرى، وهي:

١- التيجان المزخرفة في معالم مكة المشرفة.

٢- فهرست مروياتي الأوسط.

٣- الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الاثني عشر عند الإمامية.

٤- تاريخ الصالحية.

٥- مسائل النحو الملقبة.

٦- الروض النـــزيه في الأحاديث التي رواها أبو طالب عن ابن أخيه.

الفصل الرابع
الأصول النحوية

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: استصحاب الحال.

المبحث الأول: السماع:

يعد السماع من أدلة النحو القطعية، لا يقدّم عليه غيره، قال ابن جني: «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[(١)].

وقد اعتمد ابن طولون في شرحه على ما سمع عن العرب في إثبات القواعد النحوية، ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[(٢)]: «وقولهم: لا غير، لحن».

قال ابن طولون[(٣)]: «في الشرح والتعليق: لا نسلم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب لا غير، وتابعه على ذلك شراح كلامه، ومنهم جماعة من المحققين كالرضيّ، وفي المُفَصَّل حكاية لا غير، وليس غير...، وكان مستنده في التلحين قول السيرافي، فيما حكاه عنه صاحب القاموس: الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلاّ وغير بعد ليس، ولو كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. انتهى. وقد عرفت أنه سُمِع فيعمل به من غير توقف».

٢- قال ابن هشام[(٤)]: «لَقَضَانِي، أي: لقضى علي، فحذفت على، وجعل مجرورها مفعولا».

قال ابن طولون[(٥)]: «ولو كانت اسمًا لم تحذف، ويجعل الاسم المضافة هي إليه مفعولا. قال أبو حيان: الذي سمع حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اخْتَارَ، واسْتَغْفَرَ، وأَمَرَ، وكَنَّى، ودَعَا، وسَمَّى، وزَوَّجَ، وصَدَّقَ، وإنما جاز ذلك في هذه الأفعال لتعين الحرف، وتعين محله، ولا يجوز القياس عليها».

---

(١) الخصائص١/ ١٢٧.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٦].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٤].

المبحث الثاني: القياس:

القياس لغة: هو أن تقدر شيئًا على مثال شيء آخر، والمقياس المقدار، يقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما.

واصطلاحًا: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل: المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

وأركانه أربعة: وهي: الأصل، والفرع، والعلة الجامعة، والحكم.

ومن أمثلة استخدام ابن طولون للقياس ما يلي:

١- شاهد ابن هشام:

يُذِيبُ الرُّعْبُ منهُ كُــلَّ عَــضْبٍ فَلَولاَ الغِمْــدُ يُمْــسِكُهُ لَــسَالاَ

قال ابن طولون[١]: «وقد أسلفنا في فصل بيد من حرف الباء الموحدة أنَّ ابن مالك خَرَّجَ ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: ((نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بَيْدَ كلِّ أُمَّةٍ أوتوا الكتابَ مِنْ قَبلِنَا))، على أنَّ الأصل: بَيْدَ أنَّ كُلَّ أُمَّةٍ، فحذفت أنَّ وبطل عملها، فهذا يمكن أنْ يُخرَّجَ عليه بيت المعري أيضًا، فيكون الأصل: فلولا أنَّ الغِمْدَ يمسكه.

قال ابن مالك: وهذا الحذف في أنَّ نادر، ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف أنْ، فهما أختان في المصدرية، وشبيهتان في اللفظ».

٢- عند الشاهد الشعري لابن هشام:

«وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَــوَارِسٌ ... ...»

قال ابن طولون[٢]: «جمع فارس، وهو شاذ في الجموع؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعلة، مثل ضاربة وضوارب، أو جمع فاعل إذا كان صفة لمؤنث، مثل: حائض وحوائض، أو كان لغير الآدميين، مثل: جمل بازل، وجمال بوازل، وأما مذكر العاقل فجمعه عليه على غير قياس».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٠٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٩].

٣- قال ابن هشام[١]: «وأمَّا الأول فقد قال جماعة في: {إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ}: إنَّ التقدير: لهما ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللام».

قال ابن طولون[٢]: «هذا ليس بقادح في الأول؛ لأنَّ حاصله قياس عدم حذف المبتدأ بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد، والاسم بعد إنَّ، والقادح في ذلك إمَّا إبداء عدم الجامع، أو إظهار الفارق، وقد ضعَّف المصنف قول هذه الجماعة في بحث إنَّ المكسورة الهمزة المشددة النون، بأنَّ الجمع بين لام التأكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين».

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٣١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٣١].

المبحث الثالث: الإجماع:

لغة: الجمع، كالمنع، تأليف المتفرق، وهو ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض. يقال: جمعته فاجتمع[١].

وفي اصطلاح النحويين: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[٢].

والإجماع أحد الأدلة النحوية المختلف فيها، وقد نص عليه ابن جني[٣] والسيوطي[٤]، وأهمل ذكره ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة[٥]، و لم يعتبره دليلاً من أدلة النحو، واعترف به في الفقه، فكان يقول: «الإجماع حجة قاطعة»[٦]، وذلك في أثناء حديثه بما يتصل بأحكام الفقه.

ومع ذلك فقد عُدّ الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية، ومستندًا يستندون إليه في ردّ آراء المعارضين والمخالفين[٧].

وقد كان الإجماع أحد الأدلة النحوية التي اعتمد عليها ابن طولون في أثناء شرحه لمغني اللبيب في بعض القضايا والمسائل النحوية التي تناولها، ومن ألفاظه التي استخدمها للتعبير عنه: قوله: (إجماع النحويين)، و(اتفقوا)، و(الإجماع)، (إجماعًا)، و(الاتفاق)، و(لا خلاف)، ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[٨]: «الثاني من أوجه لَمَّا: أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: لَمَّا جاءَنِي أَكْرَمْتُه، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب».

قال ابن طولون[٩]: «القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه، قال بعضهم: وهو

---

(١) ينظر: القاموس المحيط٧١٠(جمع)، وتاج العروس٢٠/ ٤٥١(جمع).

(٢) ينظر: الخصائص١/ ١٦٩، والاقتراح في أصول النحو٥٣.

(٣) ينظر: الخصائص١/ ١٦٩.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو١٢٤.

(٥) ينظر: ٨١.

(٦) لمع الأدلة٩٨.

(٧) أصول النحو العربي٨١.

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٣٢].

(٩) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٣٢].

الصحيح، ورجحوه بأشياء منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ ﴾...الآية، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾، وما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها، ومنها إجماعهم على زيادة أنْ بعدها».

٢- قال ابن هشام[(١)]: «وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ إنها للاستفهام التعجبي».

قال ابن طولون[(٢)]: «وقد قال الزجاج في ما هذه: إنَّها صلة فيها معنى التأكيد بإجماع النحويين. قلتُ: لا يتم هذا الإجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة بمعنى شيء».

٣- قال ابن هشام[(٣)]: «وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها، بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع، لصح أن يقال في: لا رجل، بالفتح، إن (لا) للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد (قد) متوقع كذلك».

قال ابن طولون[(٤)]: «لقائل أن يقول: بعد تسليم الملازمة لا نسلم بطلان اللازم، فإنه لا مانع من ذلك، نعم اتفق أنه لم يقل بذلك أحد».

٤- قال ابن هشام[(٥)]: «أحدها: التشبيه، نحو: زيد كالأسد، والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـــ(ما)، كحكاية سيبويه: (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)».

قال ابن طولون: «لأن ما فيه لا تكون مصدرية؛ لأنها لا توصل بـــ(أنْ) المفتوحة ومعمولها، وفي الشرح: يحتمل أن (ما) في مثل هذا المثال مصدرية، و(أنه لا يعلم) فاعل بـــ(ثبت) مقدرا، والفاء عاطفة على محذوف، أي: لأجل ثبوت عدم علمه سامحه الله

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٠٧].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٠٨].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٦].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٦].
(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٧].

فتجاوز عنه، وحرف التعليل متعلق بالمحذوف، لا بما بعد الفاء؛ لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها، وإنما فعلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء؛ لأن سيبويه لا يرى زيادتها، وأجمعوا على أنها لا تكون كافة ها هنا».

المبحث الرابع: استصحاب الحال:

لغة: طلب المصاحبة والمرافقة، وكل ما لازم شيئًا استصحبه[١].

واصطلاحًا يعرّفه أبو البركات الأنباري بأنه: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[٢].

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في علم الأصول، إلا أنه أضعف أدلة النحو؛ لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، قال أبو البركات الأنباري: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما يوجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»[٣].

وقد استدل به ابن طولون في شرحه، ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[٤]: «لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظَنَّ، وفَقَدَ، وعَدِمَ».

قال ابن طولون[٥]: «والأصل في ذلك التعدي هو باب ظَنَّ، وحملوا فقد وعدم على وجد؛ لأنهما ضداه في أصل الوضع، وقد يجري مجراها رأى البصرية؛ حملاً على القلبية، وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأن الأصل في الفاعل أن يكون مؤثرًا، والمفعول به أن يكون متأثرًا منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنًى كره اتفاقهما لفظا؛ فلذا لا تقول: ضَرَبَ زيدٌ زيدا، وأنت تريد: ضَرَبَ زيدٌ نفسَه».

٢- قال ابن هشام[٦]: «وهذه تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب، لشبهها بـــ(قد) الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها».

---

(١) ينظر: لسان العرب١/ ٥٢٠(صحب)، وتاج العروس٣/ ١٨٦(صحب).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب٤٦.

(٣) لمع الأدلة١٤٢.

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٩].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٩].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٦].

قال ابن طولون[١]: «يحتمل أن يريد أن مجموع الأمرين علة لبناء قد، وأن يريد أن كل واحد منهما علة لبنائها.

وفي الشرح: وليس شبهها بـــ(قد) الحرفية في اللفظ موجبًا لبنائها، ولابد أن يضاف إلى الشبه اللفظي الشبه المعنوي، وهو منتفٍ هنا، بدليل أن (إِلَى) للنعمة معرب مع مشابهته لـــ(إلى) الحرفية في اللفظ.

وأقول: المشابهة لـــ(قد) في لفظها مشابهة لها في وضعها، وهو كونها على حرفين، والمشابهة لحرف في وضعه علة تامة للبناء، وما ذكره من مشابهة (إِلَى) بمعنى النعمة لـــ(إلى) الحرفية مردود بأنه لا مشابهة بينهما في اللفظ؛ لأن مشابهة (إِلَى) الاسمية لـــ(إلى) الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية، لكونها على ثلاثة أحرف، ومشابهة قد الاسمية لـــ(قد) الحرفية مشابهة لفظية وضعية، لكونها على حرفين، والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الأولى، وقد صرح غير واحد بأن تشبيه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو على حرفين، قال بدر الدين بن مالك: وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين، فإن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا، والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كباء الجر ولامه، أو على حرفين كـــ(من وعن)».

٣- قال ابن هشام[٢]: «الثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون، وأنَّ بعضهم قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: كخير، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير».

قال ابن طولون[٣]: «هذا الذي ينبغي التعويل عليه، إذ في جعْلِ الكاف بمعنى على في هذا المثال المحتمل لإجرائها فيه على معناها الثابت لها خروجٌ عن الأصل بلا داع إليه، ولا ثَبَتٍ يدلُّ عليه».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠١].

الفصل الخامس

موقفه من الخلاف بين النحويين، ومذهبه النحوي

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: موقفه من الخلاف بين النحويين.

المبحث الثاني: مذهبه النحوي.

المبحث الأول: موقفه من الخلاف بين النحويين:

إن الناظر في شرح ابن طولون يجده كثير النقل لأقوال العلماء وآرائهم، بما فيها الخلاف النحوي الواقع بين النحويين، ومن هنا فإنه لا يكاد يوجد له في شرحه تفرُّدٌ من حيث الآراء الجديدة.

وقد اختلف منهجه في مناقشة المسائل الخلافية على النحو الآتي:

١- توثيق المسألة الخلافية في المتن، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «وليس المرفوع بعد لولا فاعلا لفعل محذوف، ولا بـــ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافًا لزاعمي ذلك».

قال ابن طولون[٢]: «القول، وهو أن المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف، وهو قول الكسائي قاسه على المرفوع بعد لو في نحو: لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي».

قال ابن هشام[٣]: «والمخلص عندي من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم».

قال ابن طولون[٤]: «وهذا هو الذي اختاره في رصف المباني».

ومن ذلك قال ابن هشام[٥]: «وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي».

قال ابن طولون[٦]: «وحكاه غير المصنف عن ابن عصفور».

٢- إيراد الخلاف تارة دون أن ينصّ على الترجيح، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٧]: «خلافا لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه الترجي».

قال ابن طولون[٨]: «والمفهوم من كلام الْجُزُولِيّ وابن الحاجب أن معناه رجاء دنو

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٠٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٨٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٦٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٠].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٢].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٢].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٦].

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٦].

الخبر، فإذا قلت: عسى مريضي أنْ يشفى، دلَّ ذلك على أنك ترجو قرب شفائه.

ونازع الرضي في ذلك قائلاً: ليس (عسى) متعينًا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره، بل للطمع في حصول مضمونه مطلقًا، سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي ﷺ أن يشفع لي، فإذا قلتَ: عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ، فهو بمعنى لعلَّهُ يخرجُ، ولا دنو في لعلَّ اتفاقًا».

وتارة ينصّ على الترجيح، بعبارات واضحة، كقوله: (وهو الأصح)، (وهو الصحيح)، (والأرجح)، (وهو الظاهر)، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[١]: «الثامن: أن تكون زائدة للتعويض، أو لغيره، فالأول كقوله:

إنَّ الكَـــرِيمَ وأَبِيْـــكَ يَعْتَمِـــلْ إن لَمْ يَجِدْ يَومًا عَلَى مَنْ يَتَّكِـــلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضًا، قاله ابن جني، وقيل: المراد إنْ لم يجد شيئًا، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: على من يتكل؟».

قال ابن طولون[٢]: «فتكون على غير زائدة، بل معناها الاستعلاء، وهو الظاهر؛ إذ الأصل عدم الزيادة».

ومن ذلك أيضا: قال ابن طولون[٣]: «وأما الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة المنصوبة فهذه فيها خلاف مشهور، فمذهب الجمهور أنها حرف، وهو الصحيح، كما ذكر المصنف، وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وابن جني، ويقابله ما ذهب إليه الخليل، والأخفش، من أنها اسم».

٣- تناول المسألة الخلافية بين الفريقين، البصريين والكوفيين أو أحدهما، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام[٤]: «والثاني أنه من باب: زيد عدل وصوم».

قال ابن طولون[٥]: «يعني في الإخبار بالمصدر عن اسم العين، وقال الكوفيون في ذلك: إنَّ المصدر بمعنى اسم الفاعل، وقال البصريون: إنَّه على تقدير (ذو) مضافة إلى المصدر».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٨].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٨].

ومنه: قال ابن هشام[١]: «وتارة يجبان، وذلك فيما بقي، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُمْ﴾».

قال ابن طولون[٢]: «هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء بأحدهما -أعني اللام والنون- عن الآخر».

٤- تناول المسألة الخلافية بين علماء المدرستين البصرية والكوفية، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن طولون[٣]: «وأما الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة المنصوبة فهذه فيها خلاف مشهور، فمذهب الجمهور أنها حرف، وهو الصحيح، كما ذكر المصنف، وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وابن جني، ويقابله ما ذهب إليه الخليل والأخفش من أنها اسم، وهي ضمير مضاف إليها إيّا، وهو أيضًا اسم مضمر، واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المازني وغيره، وهو مذهب الزجاج مستندًا إلى أمور منها: أن الاسم الظاهر المجرور بالإضافة وقع مع الضمير فيما رواه الخليل: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّواب، فثبت أنه مضاف لما بعده، كافًا كان أو غيره، والمضاف إليه اسم، وهذا عند المخالفين محمول على الشذوذ فلا حجة فيه، وعن الزجاج والسيرافي أن إيَّا اسم ظاهر، واللواحق مضمرات أضيف إليها إيَّا، حتى كان إياك بمعنى نفسك، وعن قوم من الكوفيين أن الضمائر هي اللواحق وإيَّا دعامة لها لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء».

٥- تصويب الخلاف النحوي في المتن، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن هشام: «وفي حكمها مع مَا، والخلاف في ذلك، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية».

قال ابن طولون: «ولذلك إذا نصبت بها ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية، كقوله:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَـــدَانِي فَـــإِنَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَـــدِيمَيَّ مُولَـــعُ

لكن ثبت بالنقل الصحيح -كما قال ابن مالك- الجر بها، فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٣٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٣٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢١].

ومن ذلك قال ابن هشام[١]: «وقال الخليل في قول له آخر: (أنَّ) بمعنى (لعلَّ)، مثل: ائتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا شيئًا، ورجَّحه الزجَّاج، وقال: إنهم أجمعوا عليه».

قال ابن طولون[٢]: «قوله: إنهم أجمعوا عليه مع اعترافه بأن هذا قول آخر للخليل غير قوله: إنَّ (لا) زائدة، و(أنَّ) توكيدية لا يلتئم، اللهم إلا أن يثبت رجوع الخليل إلى القول الذي رجحه الزجاج، أو يكون مراده بالمجمعين: المتأخرين من النحاة عن زمن الخليل».

٦- السكوت عن بيان المسألة الخلافية الواردة في المتن:

ومن أمثلة ذلك سكوته عن مناقشة قول ابن هشام[٣]: «وكم بسيطة على الصحيح، خلافًا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٩].

المبحث الثاني: مذهبه النحوي:

من خلال تتبعي لشرح ابن طولون أستطيع القول بأنه كان يميل إلى مذهب البصريين، ويتضح ذلك في أمور:

١) استخدامه للمصطلحات البصرية بكثرة، كـ(اسم الفاعل، الضمير، البدل، التمييز، الزيادة، الممنوع من الصرف، حروف الجرّ، الفعل المتعدي، الأسماء الستة، ضمير الشأن، اسم الإشارة).

وفي أحيانٍ قليلة جدًّا المصطلحات الكوفية، كـ(النعت، (لا) التبرئة، الخفض، والأدوات، الحشو).

٢) كثرة نقله عن أعلام البصريين كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجاج، والسيرافي.

٣) نقله ترجيح رأي البصريين على رأي الكوفيين في بعض المسائل، وذلك بالحكم على الرأي الكوفي بأنه مشكل، من ذلك:

قال ابن هشام[(١)]: «يقال: قد زيد درهم، بالرفع، كما يقال: حَسْبُهُ درهمٌ، بالرفع، وقَدِي، بغير نون، كما يقال: حسبي».

قال ابن طولون[(٢)]: «وفي الشرح: بناؤها مذهب البصريين، وإعرابها مذهب كوفي، وهو مشكل؛ لأن الشبه الوضعي موجود، وهو كافٍ في تحتم البناء، فما وجه الإعراب؟ فإن قلتَ: ملازمتُها للإضافة وجهُه، قلتُ: لو صحَّ دافعًا للبناء لَمْ تُبْنَ في: (قدْ زيدٍ درهمٌ) بالسكون، وهي حالتها الغالبة».

أو إيراد الرأي البصري بعد رأي الكوفيين بما يشبه الرد عليه، ومن ذلك:

قال ابن طولون[(٣)] في التعليق على الشاهد الشعري:

فقلت انجوا عنها نَجَا الجِلْدِ إنَّـــهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَـــنَامٌ وَغَارِبُـــهْ

«قال الفراء: أضاف النجا إلى الجلد لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٣].

اللفظان، كقوله: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، وكـ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾، كذا في الصحاح، ومذهب أكثر البصريين أن مثل هذا في غاية الندور، فلا يقاس عليه، ولا ينبغي تخريج التنـــزيل على مثله».

الفصل السادس
موقفه من المصنف

ويشتمل على الآتي:

أولاً: انتقاد آرائه.

ثانيًا: الدفاع عنه والاعتذار له.

ثالثًا: الاستحسان لأقوال المصنف.

رابعًا: الاستدراك عليه.

لم يكن ابن طولون من خلال شرحه هذا مجرّد شارح لمغني اللبيب، بل أظهر علمًا غزيرًا، واطلاعًا كبيرًا على التراث النحوي، وساعده هذا على المقارنة بين كلام ابن هشام وكلام غيره من النحويين، فضلاً عن المقارنة بين المغني وغيره من كتب ابن هشام، ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[١]: «والثاني من وَجْهَيْ على: أن تكون اسما بمعنى فوق».

قال ابن طولون[٢]: «وهل هي في هذه الحالة معربة أو مبنية؟ حكى ابن قاسم فيه خلافا، وجزم ابن الحاجب ببنائها، قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه، والدليل على صحة ذلك: العلم ببناء عن إذا وقعت اسما، فلو كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسما».

٢- قال ابن هشام[٣]: «الرابع: التعليل كـ(اللام)، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾، أي: لهدايته إياكم».

قال ابن طولون[٤]: «ويحتمل التضمين، كما صرح بذلك الزمخشري في كشافه؛ حيث قال: وإنما عَدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مُضَمَّنا معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم».

٣- قال ابن هشام[٥]: «الاستعمال الثاني: أن تسند إلى أن والفعل، فتكون فعلاً تامًّا».

قال ابن طولون[٦]: «قال المصنف في حاشية التسهيل: اعلم أن ظنَّ لم يحتج إلى المفعولين في نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، من حيث هما مفعولان، بل من حيث إنَّ وضعهما للدلالة على التعلق بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين، فتارة يكون هذان الشيئان مفعولين كالمثال، وتارة يكونان في ضمن مفعول واحد، كـ(ظننتُ) أنَّ زيدًا قائمٌ».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٥].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٦].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٨].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٨].
(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٠].
(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٠].

٤- قال ابن هشام[١]: «الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون؛ ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾».

قال ابن طولون[٢]: «ومثَّلَ المصنف بهذه الآية في التوضيح للترجي».

أما موقفه من ابن هشام فكان على النحو الآتي:

أولاً: انتقاد آرائه:

انتقد ابن طولون ابن هشام في عباراته، واختياراته، وآرائه، وطريقة عرضه للمادة العلمية، ويعبر عن موقفه المعارض منه بألفاظ تدل على احترامه وتوقيره له، كقوله: (وفيه نظر)، (فلو قال كذا لكان أحسن)، (والصواب أن يقول)، (المناسب أن يقول)، (فلو اقتصر على)، ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[٣]: «الثاني: أن تكون بمنـــزلة لام التعليل معنًى وعملاً».

قال ابن طولون[٤]: «وفيه نظر، فإن (كي) إنما تكون للعلة الغائبة، واللام للتعليل مطلقا».

٢- قال ابن هشام[٥]: «وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، ويؤيده صحة حلول أنْ محلها؛ وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل».

قال ابن طولون[٦]: «خصوصية التعليل هنا لغو، ولو قال: إذ لو كانت حرف جر لم يدخل عليها حرف جر لكان مستقيمًا، وسلم من ذلك».

٣- قال ابن هشام[٧]: «ويقال: قبضت عشرة ليس غيرها، برفع غير على حذف الخبر، أي: مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوضُ غيرَها، وليس غيرَ بالفتح، أي من غير تنوين، على إضمار الاسم أيضًا، وحذفِ المضاف لفظًا ونيةِ ثبوته».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٦٢].
(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٧٦٢].
(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٠].
(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٠].
(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٠].
(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٠].
(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٧].

قال ابن طولون[1]: «هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ، والصواب: المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته».

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٧].

ثانيًا: الدفاع عنه والاعتذار له:

وقف ابن طولون من ابن هشام موقف المنصف الذي يتحرّى الصواب، مدافعًا ومعتذرًا عنه أمام معارضيه في المواقف التي يرى تقصيره فيها، وحيث إنني لم أجد لابن طولون رأيًا متفرّدًا في هذا، إلا أنه وفق بنقل آراء العلماء المعارضة والمدافعة عن ابن هشام، وهذا إن دلَّ فإنما يدل على عدالة ابن طولون، وسعيه نحو الحق، ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[(١)]: «الخامس: مرادفة بعد».

قال ابن طولون[(٢)]: «في الشرح: إطلاق القول بالمرادفة مشكل؛ لأن كلمة بعد اسم بيقين، فلو رادفها (عن) لكانت اسمًا؛ إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين، ولو كانت (عن) اسمًا لامتنع عَدُّ هذا المعنى في معاني عن الحرفية.

قال الشُّمُنِّيّ: وأقول: ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها، بل مجرد التوافق في المعنى؛ لأنه سيقول في حرف الواو في الواو الحالية: إن الحرف لا يرادف الاسم».

٢- قال ابن هشام[(٣)]: «وقال ابن مالك وغيره: وهي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ والْتَفَتَ عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا».

قال ابن طولون[(٤)]: «وفي الشرح بعد قوله: أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا: كذا ثبت فيما رأيته من النسخ، والصواب: أن يكون اسم المقول عنهم محذوفًا؛ إذ المجرور باللام هو المقول لهم، وهو مذكور لا محذوف. انتهى.

قال الشُّمُنِّيّ: وأقول: توهم الشارح أن معنى قوله: أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أنه محذوف من الآية فَخَطَّأَه، وليس كذلك، وإنما معناه أنه محذوف من (سبقونا) كما تقرر».

٣- قال ابن هشام[(٥)]: «هذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني إلى أيضًا كما بيَّنَّا، وقد مضى في موضعه».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٦١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٦١].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٩٦].

قال ابن طولون[1]: «في الشرح: هذا عجيب، فإنَّ ابن مالك لم يهمله، بل ذكره من معاني إلى أيضا، قال في التسهيل: ومنها إلى، لانتهاء الغاية مطلقا، وللمصاحبة، وللتبيين.

قال الشُّمُنِّيّ: وأقول: سبقه إلى هذا الاعتراض غيره، ومنشؤه أنهم أعادوا الضمير المنصوب بـــ(يلزم) على ابن مالك، وجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المصنف عليه، وإنما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك لا للاعتراض عليه، والمعنى: ويلزم هذا الشرح الذي ذكر لكلام ابن مالك في اللام أن يذكر هذا المعنى من معاني إلى أيضًا».

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٩٦].

ثالثًا: الاستحسان لأقوال المصنف:

ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[١]: «وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى نـــزهة الأديب أنَّ أبا علي حرَّف هذا البيت».

قال ابن طولون[٢]: «وهذا إساءة أدب من الأسود سوَّد بها الصحف، فإن أبا علي الفارسي لا يدفع عن الإمامة في العربية وسعة الضبط والحفظ لما ينقله، وهذه مصنفاته في هذا الفن قد كثرت وانتشرت في الآفاق، وقلَّدت أعناق الفضلاء أطواق المنن، ووجود رواية في البيت -إن ثبتت- على خلاف روايته لا يقدح فيما رواه مع استقامة معناه، وأجاد المصنف في تعبيره عن هذا القول بالزعم».

قال ابن هشام[٣]: «وقال بعضهم: لا دعائيةٌ، دعا عليه أن لا يفعل خيرا».

قال ابن طولون[٤]: «هذا وجهٌ ظاهر الحسن لا غبار عليه».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٤].

رابعًا: الاستدراك عليه:

ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن هشام[١]: «فإن مراده أنه ما يُصَاحب قومًا فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومَه حبًّا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم».

قال ابن طولون[٢]: «في الشرح والتعليق: قدَّر المصنف ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدَّر لهم بعد قوله: فأذكرهم، وقدَّر ثناءهم على قومه؛ ليكون ذلك سببًا لزيادتهم إياه حبًّا في قومه، وهو في غنية عن ذلك؛ إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قومًا فذكر قومه -أي تذكَّرهم- زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومَه حبًّا إليه؛ لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه، ففيه إشارة إلى تفضيل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام، فتأمل».

٢- قال ابن هشام[٣]: «فالأول كقولهم: لو ذات سوار لطمتني».

قال ابن طولون[٤]: «لو قال: كقوله لكان أولى؛ لأنَّ الذي قاله حاتم الطائي».

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٧٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٧٩].

الفصل السابع

التقويم

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: السمات.

المبحث الثاني: المآخذ.

المبحث الأول: السمات:

١- براعة ابن طولون في توفيقه بين الآراء وجمعها، وفي حسن توظيفها وتصنيفها بحسب موضوعات متن مغني اللبيب.

٢- وفرة مصادر ابن طولون وتنوعها، فقد جمع إلى جانب النحوِ والصرفِ، واللغةِ، التفسيرَ والفقهَ والحديثَ، والأدبَ والتاريخَ، والأخبارَ والتراجمَ.

٣- وضوح عبارته وسلامتها من الغريب.

٤- العناية باللغة، وتحصيل غرائبها، مستعينًا بالمعاجم اللغوية المعتدّ بها كالصحاح، والقاموس.

٥- العناية بالنحو والصرف ومسائله الإعرابية، معتمدًا على أمهات الكتب النحوية، كالكتاب، والمفصل، وبعض شروحهما، وأمالي ابن الحاجب، والتسهيل وشرحه والكافية لابن مالك، وشرح الرضي على الكافية، وشرحي الدماميني على مغني اللبيب، والمنصف من الكلام، وكتب إعراب القرآن.

٦- التدقيق في المأثور من الأحاديث وتخريجها، معتمدًا على كتب الصحاح، والمسانيد، وبعض شروح الحديث.

٧- عزو القراءات القرآنية لقرّائها.

٨- توثيق النقولات، والاهتمام بنسبتها إلى أصحابها، مع الدقة في النقل، إلا ما ندر.

٩- توثيق بعض الأبيات الشعرية ونسبتها لبحورها، ولقائليها، وذكر رواياتها المختلفة.

١٠- ضبط بعض كلمات المتن ضبطًا تامًّا بالحروف والشكل؛ حتى لا تلتبس بغيرها، فهو لا يترك القارئ يتخبط في الكلمة وضبطها ونطقها.

١١- عنايته بتتبع نسخ المصدر المنقول منه.

١٢- التخفيف عن القارئ بذكر بعض القصص والحوادث.

١٣- حفظ لنا نصوصًا نادرة، فقد دون في شرحه نصوصًا لابن الطراوة، والعجمي، كما نصّ على بعض الكتب المفقودة، كالرسائل الطبرية الذي نسبه لابن جني، والتذكرة، وحواشي التسهيل لابن هشام.

١٤- عدم التكرار، والاكتفاء بالإحالات، كقوله: «وقد تقدم»، وإذا عرضت له مسألة في أثناء شرحه وكان موضعها متأخرًا في الكتاب أشار إلى ذلك بقوله: «وسيأتي».

١٥- إعراب بعض ألفاظ المتن.

المبحث الثاني: المآخذ:

١- ذكر في مقدمته أن شرحه عبارة عن تلخيص للكتب الأربعة التي سبق الإشارة إليها، لكن لا يظهر في بعضها أنه وفّى بهذا القيد؛ لأنه يذكر قول أحد أولئك الشراح في كتبهم كما هو من دون اختصار أو تغيير.

٢- كان ينقل بعض النصوص دون إشارة إلى قائلها أو مصدرها، ولعله معذور في هذا، فقد كان في شرحه أمينًا في النقل من كتبهم، وذكر هؤلاء الأئمة، وقد أغفل الإشارة إليهم للاختصار، أو لاشتهار كتبهم، وآرائهم، أو سهوًا منه.

٣- نقل في شرحه عن كثير من العلماء بواسطة كتب أخرى، كشرح وتعليق الدماميني، والمنصف للشمني، وشرح الكافية لابن الحاجب، والرضي، والتسهيل وشرحه، والكافية لابن مالك، فهو يعوّل على المصادر الوسيطة ويدع الأصلية، وهذا هو الغالب في شرحه.

٤- الإكثار من الاستطرادات التي لاصلة لها بالمسألة النحوية، مما زاد في ضخامة الشرح، كتراجم الأعلام، وبعض الحوادث والقصص.

٥- تعليق بعض المسائل والاكتفاء بقول: (وفيه بحث)، (وفيه نظر).

٦- السكوت عن بعض مسائل مغني اللبيب، ويمكن إرجاع ذلك إلى أحد أمرين: إما أنه يوافق ابن هشام فيها فترك التنبيه عليها، أو أنه غفل عنها و لم يتنبه لها.

٧- الغموض في بعض عباراته، كقوله: (بعض النحويين)، (وقال بعضهم)، (وقِيل).

٨- عدم الدقة في التوثيق أحيانًا، فقد نسب ابن طولون بعض الأقوال والمسائل لعلماء أو كتب، وأبحث عنها فيما ذكر من مصادر فلا أجدها[١]، أو أجدها لغير من ذكر، مثل نسبته قولاً لتاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي، وبعد التدقيق تبين أن هذا القول للدماميني في تحفة الغريب[٢].

١٠- أحيانا تسقط بعض كلمات النصوص المنقولة، مما يسبّب قلقًا في فهم المعنى.

١١- الزيادات المقحمة التي لا وجود لها في المصدر المنقول منه.

---

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٠]، [٤٨١]، [٢٧٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٩].

الخاتمة

يمكنني في نهاية هذه الرحلة مع شرح مغني اللبيب لابن طولون أن أسجل أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، وهي:

١- الكتاب في غالبه نقولٌ من المصادر التي اعتمد عليها ابن طولون.

٢- عرض ابن طولون متن مغني اللبيب كاملاً في هذا الشرح، و لم يقتطع أجزاء منه.

٣- اعتماد ابن طولون في النقل على المصادر الوسيطة وترك الأصلية.

٤- اختلاف منهج ابن طولون في عرض متن مغني اللبيب ما بين استطراد في عرض المتن دون توقف للشرح، أو شرح مختصر لا يتجاوز بضع كلمات، أو إطالة في الشرح والمناقشة.

٥- عدم التزام ابن طولون الدقة في نقل النصوص، فهو يتصرّف في بعض نقوله بأنواع من التصرفات تقديمًا وتأخيرًا وزيادة وحذفًا، حتى ليتحول معناها المراد أحيانًا.

٦- اعتناء ابن طولون بتوثيق النص؛ وذلك بالعودة إلى أكثر من نسخة والمقارنة بين النسخ، والإشارة إلى مواطن الاختلاف بينها.

٧- التنويع في الشاهد النحوي لبعض المسائل، فقد استشهد ابن طولون في كتابه هذا بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

٨- اعتماد ابن طولون على أهم الأصول النحوية التي اعتمدها النحويون في الاستدلال النحوي، وهي: السماع، والقياس، والإجماع.

٩- لم يقف ابن طولون في استخدامه للمصطلحات النحوية عند مدرسةٍ ما، وإن غلبت المصطلحات البصرية، نحو: (اسم الفاعل، الضمير، البدل، التمييز، الزيادة)، ولكنه استخدم المصطلح الكوفي أيضًا، نحو: (الخفض، والأدوات).

١٠- اختلاف منهج ابن طولون في عرض الخلاف النحوي بين النحويين، كما سبق بيان ذلك في موقفه من الخلاف بين النحويين.

١١- اعترض ابن طولون ابن هشام، واستدرك عليه في بعض المسائل النحوية، كما دافع عنه واعتذر له أيضًا، وهذا إنصاف منه يحمد له.

هذا وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعلني فيه من

الصائبين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الثاني
التحقيق

ويشتمل على الآتي:

أولاً: توثيق اسم الكتاب ونسبته.

ثانيًا: وصف النسخ.

ثالثًا: منهج التحقيق.

رابعًا: الرموز الواردة في المخطوط.

خامسًا: صور من المخطوط.

سادسًا: النص المحقق.

أولاً: توثيق اسم الكتاب ونسبته:

أ- ذكر ابن طولون اسم كتابه في المقدمة؛ بقوله: «فهذا شرح لطيف، ممزوج بنفسجه بالورد الظريف على كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وهو العنوان نفسه الذي ذكره في الفلك المشحون١١١.

ب- وذكر الناسخ أيضًا اسم الكتاب، ومصنفه في الصفحة الأخيرة، بقوله: «تم شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام الفاضل العالم العلامة شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن طولون الحنفي المحدّث الشامي الصالحي».

ج- أورد ابن طولون العديد من كتبه في الشرح، منها:

١- تاريخ الصالحية. انظر: ل٤٣/ أ، والفلك المشحون١٢٥.

٢- التيجان المزخرفة في معالم مكة المكرمة. انظر: ل٤/ أ، والفلك المشحون٩٢.

٣- الروض النـــزيه في الأحاديث التي رواها أبو طالب عن ابن أخيه. انظر: ل١١١/ أ، والفلك المشحون١٠٥.

٤- الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. انظر: ل٣٥/ أ، والفلك المشحون١١١.

٥- فهرست المرويات الأوسط. انظر: ل٣٧/ ب، والفلك المشحون١٢١.

٦- مسائل النحو الملقبة. انظر: ل٥١/ أ، والفلك المشحون١٣٦.

٧- النفحة الزنبقية في الأسئلة الدمشقية. انظر: ل٣٦٥/ أ، وقد نسبه إليه الزِّرِكْليّ في الأعلام٦/ ٢٩١، والبغدادي في هدية العارفين٢/ ٢٤١.

ثانيًا: وصف النسخ:

للكتاب المراد تحقيقه نسختان، هما:

أ. **نسخة النجف**: (مكتبة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ العامة).

الناسخ: يار محمد شيخ فضل الله الهاشمي العباسي. سنة النسخ: ٦/ ج١/ ١٠٦٥هـ.

مكان النسخة ورقمها: توجد النسخة في مكتبة أمير المؤمنين العامة بمدينة النجف في العراق. رقمها التسلسلي: الجزء الأول (٥٧٩ أدب) والجزء الثاني (٥٨٠ أدب). لوحاتها وأوراقها: تقع النسخة في (٤٧١) لوحة؛ في كل لوحة ورقتان. الجزء الأول: من بداية الكتاب وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٢٦١)، وأوراقه (٥٢٢) ورقة. والجزء الثاني: يبدأ من اللوحة رقم (٢٦٢)، وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٤٧١)، وأوراقه (٤١٨) ورقة. سطورها: عدد سطور كل ورقة فيها (٢٧) سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (٢٠) كلمة تقريبًا. خطها: خطها جميل واضح، غير مضبوط بالشكل، وكتبت بلون أسود بخط النسخ، ومُيِّزَت الأبواب والفصول والمسائل باللون الأحمر. وقد سقط منه اللوح: [٧٨].

ويوجد في بعض طرّة المخطوط علامة الإلحاق؛ التي توضع عند مراجعة الناسخ للمخطوط؛ لإثبات السقط في هوامش في جانبيه خارج سطور الكتاب.

كما يوجد في أسفل الورقات اليمنى من كل لوح ما يسمّى: بالتعقيبة، وهي التي تدل على بدء الورقة التي تليها، وهذا يبين جودة النسخة، وصحة ترتيبها.

وقد اتخذتها أصلاً لقدمها، وجودتها.

ب. **نسخة جامعة الملك سعود**:

الناسخ: ولد خواجة فيضي بن خواجكي أحمد نقشبندي. سنة النسخ: ١١٠٤هـ.

مكان النسخة ورقمها: توجد النسخة في مكتبة جامعة الملك سعود (قسم المخطوطات) في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. رقمها التسلسلي: ٧٩٧٩ ف ١٧٤٥/ ١، جزءان في مجلد واحد.

لوحاتها وأوراقها: تقع النسخة في (٤٥٨) لوحة؛ في كل لوحة ورقتان. الجزء الأول: من بداية الكتاب وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٢١٦)، وأوراقه (٤٣٢) ورقة. والجزء الثاني: يبدأ من اللوحة رقم (٢١٧)، وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٤٥٨)، وأوراقه (٥٣٦) ورقة. سطورها: عدد السطور في كل ورقة في الجزء الأول (٢١) سطرًا. عدد السطور في كل

ورقة في الجزء الثاني (٢٥) سطرًا. ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (٢٣) كلمة. خطّها: تعليق حسن دقيق، غير مضبوط بالشكل، وكتبت بلون أسود، ومُيِّزَت الأبواب والفصول والمسائل باللون الأحمر. ويوجد في الصفحات الأولى منها طمس. وقد رمزت لها بـــ(س).

ثالثًا: منهج التحقيق:

سرت في هذا العمل على قواعد التحقيق المشهورة عند أهل الصنعة، وذلك على النحو التالي:

١- نسخ النص من الأصل وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم، وضبط ما دعت الحاجة إلى ضبطه.

٢- مقابلة النسخة (س) على الأصل، وإثبات الفروق بينهما، ما عدا ماوقع فيها من خطأ نحوي، فتم تصويبه في المتن دون الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٣- الإشارة في المتن إلى أرقام نسخة المخطوط الأصل، فرمزت للجهة اليمنى بالرمز (أ)، ولليسرى بالرمز (ب)، وجعلتها بين قوسين معقوفين هكذا [...].

٤- إثبات متن مغني اللبيب أولاً بعد مقابلته بالمتن المحقق المطبوع، وتمييزه بلون أسود عريض، ووضعه بين علامتي تنصيص هكذا «...».

٥- وضع الزيادات التي يقتضيها السياق –ضرورة– بين قوسين معقوفين هكذا [...].

٦- بيان صواب الخطأ والزيادات، وإثباتها من مصادرها الأصلية المنقول عنها في الحاشية.

٧- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني للمصحف الشريف، وعزوها إلى سورها، مع بيان رقمها في الحاشية.

٨- حصر الآيات القرآنية –مالم يتصرف فيها الشارح أثناء الشرح– بقوسين مزهرين ﴿...﴾، وما تصرف فيها بقوسين هكذا(...).

٩- تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير وإعراب القرآن.

١٠- ضبط الأحاديث النبوية والآثار ضبطًا تامًّا بالشكل، ووضعهما بين قوسين مزدوجين هكذا ((...)).

١١- تخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث، مع الاقتصار على ذكر الصحيحين أو أحدهما إن كان الحديث فيهما، وبيان الرواية الصحيحة في الحاشية إذا كانت رواية الشارح مخالفة لما في كتب الحديث.

١٢- توثيق الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى قائليها، والإشارة إلى بحورها، مع ضبطها ضبطًا تامًّا بالشكل، وإحالتها إلى مصادرها، وفي مقدمتها الدواوين، وكتب النحو واللغة، والمجموعات الشعرية وغيرها.

١٣- توثيق النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية ما أمكن، فإن لم توجد فالفرعية، وعزوها لأصحابها إن لم ينصّ المؤلف على أسمائهم، وإن نصّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن.

١٤- الاكتفاء باختصار اسم المصدر أو المرجع غير مقرون باسم المؤلف أو ذكره كاملاً إلا عند تشابه أسماء الكتب.

١٥- الترجمة للأعلام المذكورين في المتن بإيجاز، إلا من ذكر له الشارح ترجمة في المتن، فإني لا أتعرض للترجمة له اكتفاء بترجمة الشارح، واقتصرت في الترجمة على اسم العلم، وكنيته، وأبرز شيوخه، وبعض من مصنفاته، وتاريخ وفاته إن ذكر.

رابعًا: الرموز الواردة في المخطوط:

تع = تعالى.

صلعهم = صلى الله عليه وسلم.

أيض، أيضـــ، يضـــ = أيضًا.

ن = ابن.

التف = التفتازاني.

ح = حينئذ.

المص = المصنف.

ع = عليه السلام.

إلخ = إلى آخره.

رض = رضي الله عنه.

خامسًا: صور من المخطوط:

أ- نسخة النجف:

بداية المخطوط:

وسط المخطوط:

نهاية المخطوط:

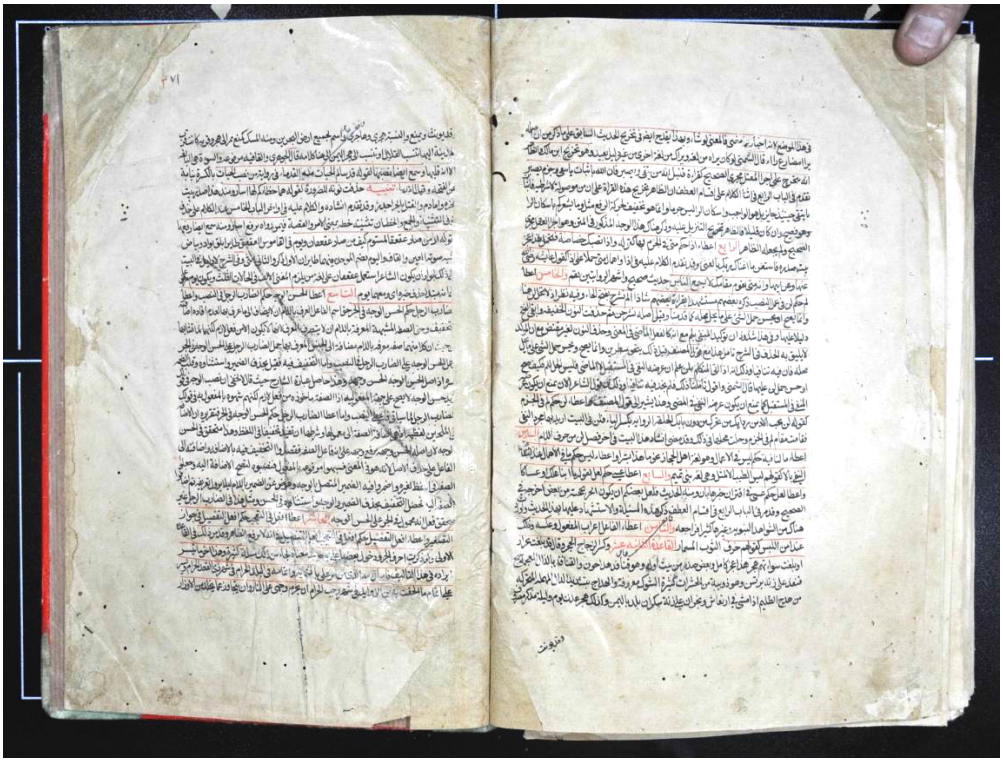

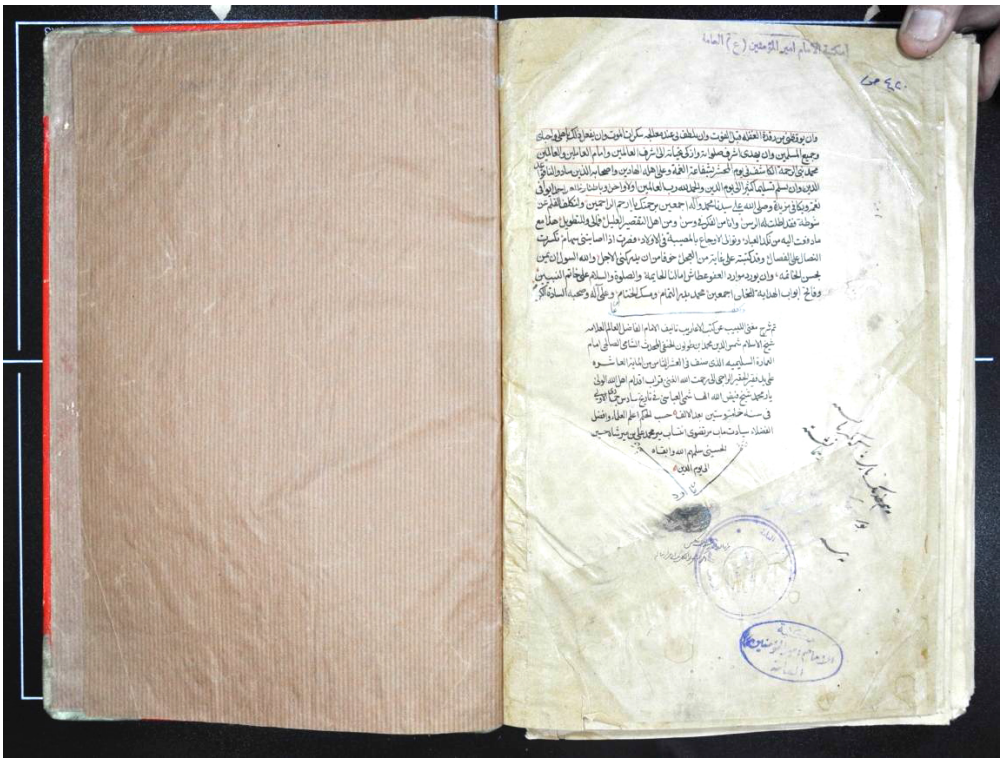

ب- نسخة الملك سعود:

بداية المخطوط:

وسط المخطوط:

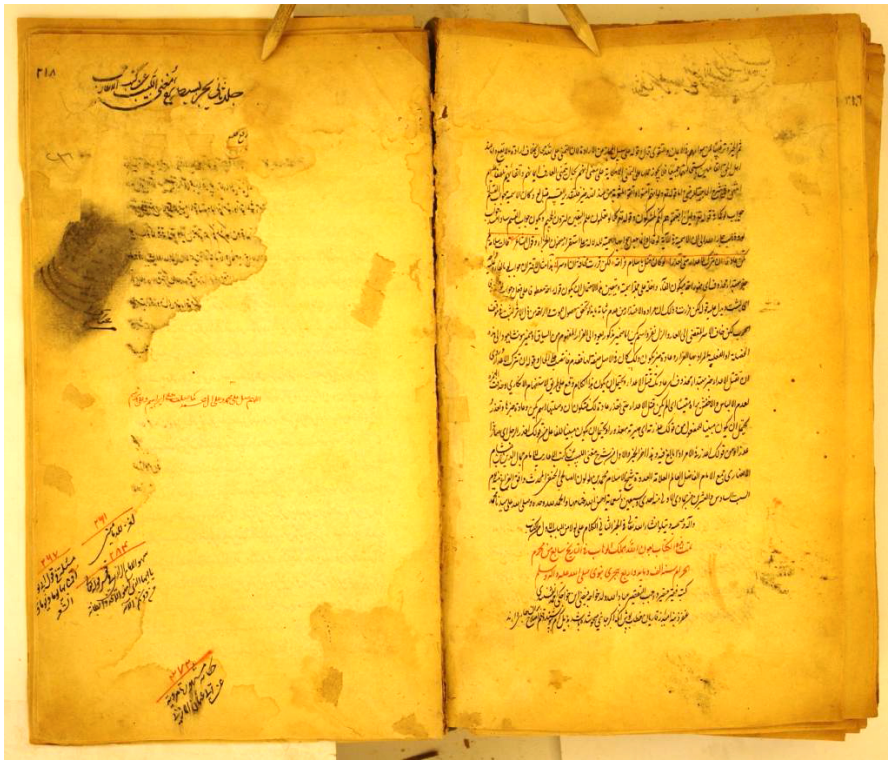

نهاية المخطوط:
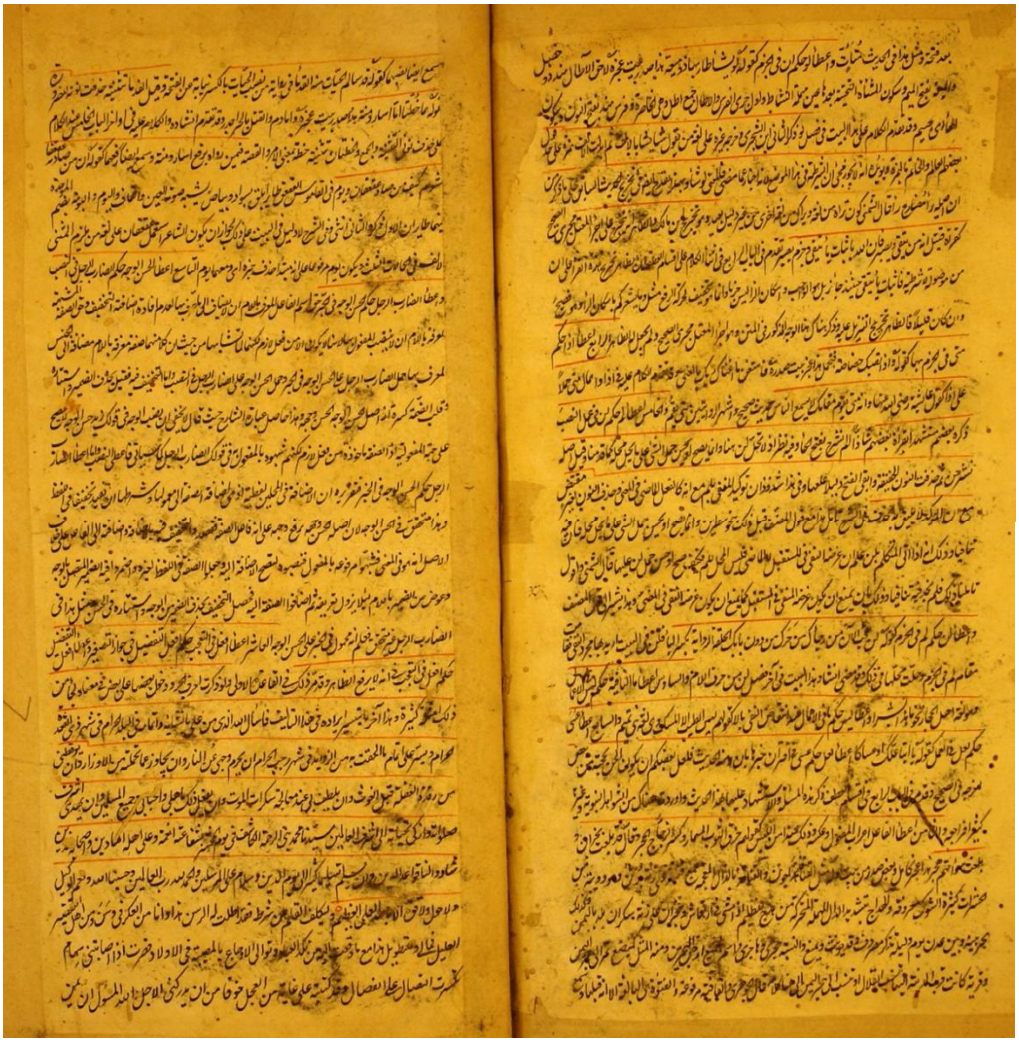
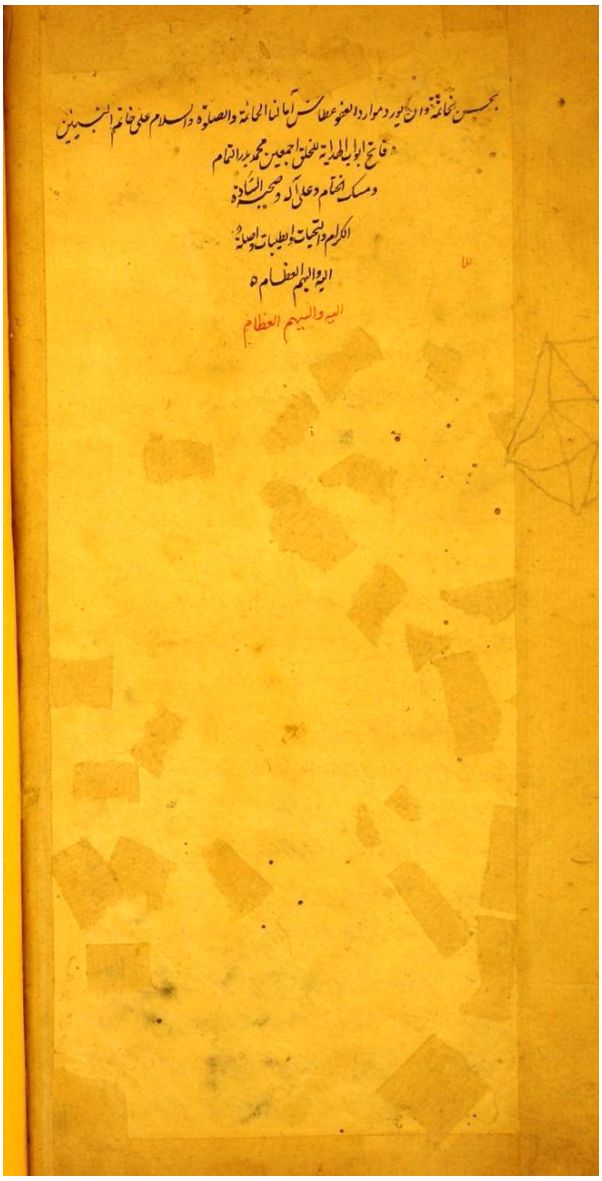

سادسا
النص المحقق

ويشمل الأحرف الآتية:

١) حرف العين المهملة.

٢) حرف الغين المعجمة.

٣) حرف الفاء.

٤) حرف القاف.

٥) حرف الكاف.

٦) حرف اللام

٧) حرف الميم

«حرف العين المهملة»

«عدا»

«**مثل خَلاَ فيما ذكرنا من القسمين**».

أي: الوجهين، وهما: أن تكون حرفًا جارًّا للمستثنى، وأن تكون فعلاً متعديًا ناصبًا له.

«**وفي حكمها مع مَا، والخلاف في ذلك، ولم يحفظ سيبويه**[١] **فيها إلا الفعلية**».

ولذلك إذا نصبت بها ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية، كقوله:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَــدَانِي فَــإِنَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَــعُ[٢]

لكن ثبت بالنقل الصحيح – كما قال ابن مالك[٣] – الجر بها، فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٢-٣٤٩. وسيبويه هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، أصله من البيضاء من أرض فارس، أخذ النحو عن الخليل و يونس وعيسى بن عمر وغيرهم، له في النحو الكتاب، توفي سنة ١٨٠هـ.

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨/١، وتاريخ العلماء النحويين ٩٠/١، تاريخ بغداد ١٩١/١٢، بغية الوعاة ٢٣٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٥٦٦، وأوضح المسالك ١١٧/١، ٢٤٦/٢، وشرح شذور الذهب ٣٣٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١١٥/١، والهمع ٢٨٧/٣، وحاشية الصبان ٢٤٢/٢.

(٣) ينظر: التسهيل ١٠٥، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢. وابن مالك هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني، من مؤلفاته: التسهيل، وشرحه، والألفية، والكافية الشافية، وغيرها كثير، توفي سنة٦٧٢هـ.

ينظر: مرآة الجنان ١٣١/٤، وبغية الوعاة ١٠٨/١، والأعلام للزركلي٢٣٣/٦.

«على»

«(على)[١] وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرفًا، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران؛ أحدهما: قوله: ».

أي: قول عروة بن حزام العذري[٢] في محبوبته عفراء:

تَحِـــــــــنُّ... ... ...[٣]

بحاء مهملة: تشتاق.

«**فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةً**» بفتح الصاد المهملة: رقة الشوق.

«**وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى**»، يحتمل أن يضبط هنا بضم الهمزة جمع أُسْوة بضمها (أيضًا)[٤]، وبكسرها جمع إسْوة بكسرها أيضًا، ويسمى الصبر[٥] أُسًى بالضم[٦]، وهو محتمل هنا. وأما الأَسَى بالفتح، فهو الحزن، ولا يصح إرادته هنا.

قال في الصحاح[٧]: والأُسْوة (والإسْوة)[٨] بالضم والكسر لغتان، وهو ما يتأسَّى به الحزين [و][٩] يتعزَّى به، وجمعها أُسًى وإِسًى، ثم سمي الصبر أسًى. انتهى.

«لَقَضَانِي، أي: لقضى عليّ، فحذفت على، وجعل مجرورها مفعولاً».

---

(١) ساقطة من س.

(٢) هو عروة بن حزام بن مهاجر العذري، شاعر إسلامي، ذكر الأصفهاني أنه لا يعرف له شعر في غير عفراء، وقد خطبها إلى عمه فأبت أمها ذلك لفقره، وزوجوها لرجل من الشام ذي مال، فمات عروة، وجزعت عليه عفراء، ثم ماتت بعد أيام من وفاته.

ينظر: الأغاني ٢٨٣/٢٤، وشرح شواهد المغني ٤١٥/١، والخزانة ٢١٥/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام العذري، وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني أن له ثلاث قصائد على هذا الوزن والروي، ولم يجد البيت في ديوانه، والبيت في: شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، و الجنى الداني ٤٧٤، والهمع ١٨٧/٤، وشرح شواهد المغني ٤١٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٢٧/٣، والخزانة ١٣٠/٨.

(٤) ساقطة من س.

(٥) في س: ويسمى الصبر أيضا.

(٦) في الأصل: فالضم.

(٧) ينظر: ٦/ ٢٢٦٨مادة أسا.

(٨) ساقطة من س.

(٩) زيادة من س.

ولو كانت اسمًا لم تحذف، ويجعل الاسم المضافة هي إليه مفعولاً. قال أبو حيان[١]: الذي سمع حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اخْتَارَ، واسْتَغْفَرَ، وأَمَرَ، وكَنَّى، ودَعَا، وسَمَّى وزَوَّجَ وصَدَّقَ، وإنما جاز ذلك في هذه الأفعال لتعين الحرف وتعين محله، ولا يجوز القياس عليها، وإن تعين الحرف و لم يتعين محله فلا يجوز، نحو: بريت القلم السكين، خلافًا لعلي بن سليمان[٢]. انتهى.

«وأقول: ينبغي على هذا أن يقال: إنَّ قضى في البيت مُضَمَّنٌ معنى قَتَلَ أو أَهْلَكَ، فتعدَّى بنفسه؛ لأنه ليس واحدًا من هذه الأفعال»[٣].

وفي التعليق[٤]: «فإن قلتَ: لم لا يكون عَلَى هنا اسمًا، ويكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، قلتُ: لأن القائل باسميتها يجعلها ظرفًا كـ(فوق)، (والظرف لا يحذف ويقام المضاف إليه مقامه)[٥] [إلا قليلاً مثل: جلست قرب زيد][٦]، فإن قلتَ: بل هو كثير، مثل: آتِيْكَ خفوقَ النَّجْمِ، أي: وقتَ خفوقِ النجم، فحذف الوقت المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه، قلتُ: كثرة ذلك إنما هي في ظروف الزمان، وأما الظروف المكانية فإنما يفعل بها ذلك قليلاً، مثل: جلستُ قربَ زيدٍ، أي: مكان قربه، فلا يُخَرَّج مثل: قضاني (عليه)[٧]».

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/٢٠٩٠-٢٠٩١. وأبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، نحوي مفسر محدث مقرئ، مؤرخ أديب، من مؤلفاته: البحر المحيط في التفسير، التذكرة النحوية، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، توفي سنة ٧٤٥هـ.

ينظر: فوات الوفيات ٤/٧١، وطبقات الشافعية للسبكي ٩/٢٧٩، وبغية الوعاة ١/٢٣١،

(٢) ينظر رأيه في: المساعد ١/٤٣٠. وعلي بن سليمان هو الأخفش الصغير أو الأصغر، أبو الحسن، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي، من تصانيفه: شرح سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، والمهذب، توفي سنة ٣١٥هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٤/١٧٧٠، وبغية الوعاة ٢/١٨٧.

(٣) المنصف ١/٢٦٩

(٤) ٤١٤-٤١٥.

(٥) في س: والظروف لا تحذف ويقام المضاف إليه مقامها.

(٦) زيادة من س.

(٧) ساقطة من س.

«وأقول: كونه قليلاً لا يمنع من حمل البيت عليه، بل من حمل الآية»[١].

[١١٧/ ب] «**وقد حمل الأخفش**[٢] **على ذلك**: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[٣]، **أي: على سرٍّ، أي: نكاح**»، ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة لمصدر محذوف، أي: (مواعدة)[٤] سرّا؛ لأن المواعدة في السر عبارة عن المواعدة فيما يستهجن؛ (لأن مسارهن)[٥] في الغالب بما يستحيا من المجاهرة به، ويظهر على هذا أن الاستثناء منقطع في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾[٦].

«**وكذلك**: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[٧]، **أي: على صراطك**».

قال في الكشاف[٨]: «أي لأعترضنَّ لهم على طريق الإسلام، كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة، وانتصابه على الظرف كقوله:

... ...كَمَا عَسَلَ الطَرِيقَ الثَّعْلَبُ[٩]

وشبَّهه الزجاج[١٠] بقولهم: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، أي: على الظهر والبطن»

---

(١) المنصف ٢٦٩/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٧٣٥/٤، الجنى الداني ٤٧٤. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، من مؤلفاته معاني القرآن، والأوسط في النحو، والمقاييس وغيرها، كانت وفاته بين سنة ٢٠٧ و٢٢٥هـ.

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٤٠/١، وإنباه الرواة ٣٦/٢، بغية الوعاة ٣٥/٢.

(٣) البقرة: ٢٣٥.

(٤) في الأصل: وعدا، والمثبت من س، والمواعدة أصح؛ لأن المصدر من واعد مواعدة.

(٥) ساقط من س.

(٦) البقرة: ٢٣٥.

(٨) الأعراف: ١٦.

(٨) ٨٨/٢.

(٩) هذا جزء من بيت، والبيت بتمامه:

لَدْنٌ بِهَزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ*** فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

والبيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي، وهو في جمل الخليل ٧١، والكتاب ٣٦/١، ٢١٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٤٦، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، وأوضح المسالك ١٥٩/٢، والخزانة ٨٣/٣.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٢. والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السِّرِيّ بن سهل، من مصنفاته: معاني القرآن، والاشتقاق، وشرح أبيات سيبويه وغيرها، توفي سنة ٣١١هـ.

=

انتهى.

قال (اليمني)[١]: «قيل: فيه إشكال؛ لأن حكم مؤقت المكان، كحكم غير الظروف فلا تحذف [في][٢]، والبيت شاذ، قال: وعذره ما قال الزجاج[٣]: ولا اختلاف بين النحويين في أنَّ على محذوفة، [ومثله: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، أي: على الظهر والبطن. انتهى]»[٤].

«ومثله أشبه بأن يكون [قدْحًا منه بأنْ يكون][٥] عذرا، فإنَّ تصريحه بأنَّ انتصابه على الظرفية كما [في][٦] البيت منادٍ بأنَّ على ليست مقدرة، فكيف يكون قول الزجاج بأنَّ على محذوفة عذرًا له؟ »[٧].

«**والثاني: أنهم يقولون: نَزَلْتُ على الذي نَزَلْتَ، أي: عليه، كما جاء: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾**[٨]**، أي: منه، ولها**» أي: لـــ(على) «**تسعة معان، أحدها: الاستعلاء؛ إما على المجرور، وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾**[٩]**، أو على ما يقرب منه، نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾**[١٠]**، وقوله:**

=

ينظر: نزهة الألباء ١/١٨٣، ومعجم الأدباء ١/٥١، وبغية الوعاة ١/٣٣٨،

(١) تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف ج١مج٢/٧٨٨ . وفي س: قال الشمني، تحريف. واليمني هو عماد الدين، يحيى بن القاسم العلويّ، المعروف بالفاضل اليمني، مفسر أديب، من كتبه: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، ودرر الأصداف في حل عقد الكشاف، وشرح اللباب للاسفراييني في النحو، توفي بعد ٧٥٠هـ.

ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٣٤، والبدر الطالع ٢/٣٤٠، والأعلام ٨/١٦٣.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٦٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام. وهي كذلك في تحفة الغريب، وشرح المزج.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ١/٥١٧. شرح المزج ٧٣٤.

(٨) المؤمنون: ٣٣.

(٩) غافر: ٨٠.

(١٠) طه: ١٠.

... ... وباتَ على النَّـارِ النَّـدَى وَالْمُحَلَّـقُ»[١]

وهذا (عجز بيت صدره)[٢]:

تُـشَبُّ لِمَقْـرُورَينِ يَـصْطَلِيَانِهَا ... ...

وقد مر الكلام عليه في الباء الموحدة.

«**وقد يكون الاستعلاء معنويًّا، نحو:** ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ﴾[٣]، **ونحو:** ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٤].

الثاني: المصاحبة كـ(مع)، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٥]، و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[٦].

الثالث: المجاوزة كـ(عن)، كقوله: » وهو (للقحيف العقيلي)[٧]:

«**إذا رَضِيتْ عليَّ بنو قُـشَيرٍ**» ... ...[٨]

بضم القاف وفتح الشين المعجمة، اسم قبيلة؛ ولذلك عاد الضمير إليها مؤنثًا في قوله:

... ... «**لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا**»

«**أي**» إذا رضيت «**عني، ويحتمل أن رضي ضُمِّنَ معنى عَطَفَ، وقال الكسائي**[٩]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥، وهو في الحماسة البصرية ١/١٧٥، ولسان العرب ١٠/٦٤ حلق، وشرح شواهد المغني ١/٣٠٣، ٤١٦، والخزانة ٧/٩،١٤٤/١١٩، وغنية الأريب ٢/١٩٥.

(٢) في الأصل و س: وهذا صدر بيت عجزه، والصواب ما أثبت.

(٣) الشعراء: ١٤.

(٤) البقرة: ٢٥٣.

(٥) البقرة: ١٧٧.

(٦) الرعد: ٦.

(٧) في الأصل وس: نحيف العامري، تصحيف. والقحيف العقيلي هو القحيف بن حمير بن سليم العقيلي، شاعر مفلق كوفي، لحق الدولة العباسية، عدَّه الجمحي في الطبقة العاشرة من الإسلاميين، توفي نحو سنة ١٣٠هـ.
ينظر: معجم الشعراء ١/٣٣١، والإعلام ٥/١٩١، ومعجم المؤلفين ٨/١٢٨.

(٨) البيت من الوافر، وهو في الأزهية٢٧٧، والإنصاف ٢/٦٣٠، وشرح المفصل ١/١٢٠، والجنى الداني ٤٧٧، وشرح شواهد المغني ١/٤١٦، ٢/٩٥٤، والخزانة ١٠/١٣٢، ١٣٣.

(٩) ينظر رأيه في: الخصائص٥١٢، والإنصاف ٢/٦٣٠ .

حمل على نقيضه وهو سَخِطَ».

وقال [أبو][(١)] عبيدة[(٢)]: إنَّما شاع هذا لأن معناه أقبلت عليَّ[(٣)].

«وقال:

فِيْ لَيْلَةٍ لاَ نَــرَى بِهَــا أَحَــدًا يَحْكِي عَلَيْنَــا إِلاَّ كَوَاكِبُهــا[(٤)]

أي: » يحكي «**عنا. وقد يقال: ضُمِّنَ يَحْكِي معنى يَنِمُ**» عنا.

«**الرابع: التعليل كـ(اللام)، نحو:** ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[(٥)]، **أي: لهدايته إياكم**».

ويحتمل التضمين، كما صرح بذلك الزمخشري[(٦)] في كشَّافه؛ حيث قال: «وإنما عَدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مُضَمَّنا معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم»[(٧)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) هو مَعْمَر بن المثَّنى، لغوي بصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، من مصنفاته: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، والمثالب، وأيام العرب، وغيرها، توفي سنة ٢١١هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٢٧٦/٣، وسير أعلام النبلاء ١٥٢/٨، وبغية الوعاة ٢٩٥/٢،

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، ولم أقف عليه منسوبًا لأبي عبيدة عند أحد من النحويين، وإنما وجدته لابن

جني في الخصائص٥١٢، حيث يقول: «ووجهه أنها إذا رضيت عنه أحبَّتْه وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل على بمعنى عن».

(٤) البيت من المنسرح، وهو منسوب لعدي بن زيد في الكتاب ٣١٢/٢، والأصول ٢٩٥/١، وله أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ٤١٧/١، ولأحيحة بن الجلاح في شرح أبيات المغني ٢٣٣/٣، والخزانة ٣٤٨/٣، وبلا نسبة في المقتضب ٤٠٢/٤، وحاشية الصبان ٢١٥/٢.

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، كان معتزليا، لقب بجار الله، له من المؤلفات: الكشَّاف، والمفصَّل، والفائق في غريب الحديث، والمستقصى في الأمثال، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٧/٦، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣، وبغية الوعاة ٢٨٤/٢،

(٧) ٢٥٤/١.

قال التفتازاني[١]: [لهم][٢] في تقدير التضمين طرق، أشيعها جعل الفعل المذكور حالاً، مثل: لتحمدوا الله مكبرين؛ ليكون ما تعلق به من الجار والمجرور مذكورًا قصدًا، وعكسه مثل: لتكبروا الله حامدين، وآثره[٣]؛ لأنَّ التعليل بالتعظيم حال الحمد، وجعله مقصودًا من التعظيم، أنسب من العكس؛ لأنَّ الحمد إنما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم، قال: وها هنا طريق آخر، وهو: أحمد إليك زيدًا، أي: انتهى إليك حمده.

وفي الشرح والتعليق: «واعترض المصنف في حاشية التسهيل [على][٤] تقدير الزمخشري بأنه يبعده قولُ الداعي على الصفا والمروة: الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بـ(على)، قلتُ: فيه نظر؛ لأنَّ المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني، ثم قال: وأيضًا فـ(عَلَى) الثانية ظاهرة في التعليل، وكذا نظيرتها الأولى، قلتُ: قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل»[٥] انتهى.

«**وقوله:**

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي» ... ...[٦]

يحتمل أن ينتصب الرمح بـ(تقول) على إجرائه مجرى الظن؛ لتوفر شروطه، كما في قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا (يَحْمِلْنَ)[٧] أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[٨]

---

(١) هو مسعود بن عمر بن عبدالله، سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، من مؤلفاته: شرح العضد، وشرح التلخيص مطول، وآخر مختصر، وشرح العقائد، والتلويح على التنقيح في أصول الفقه، وحاشية الكشاف لم تتم، وغيرها، توفي سنة ٧٩١.

ينظر: الدرر الكامنة ١١٢/٦، وبغية الوعاة ٢٨٨/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٣١٩/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) يعني الزمخشري في الكشَّاف.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٥١٧/١-٥١٨، وشرح المزج ٧٣٧.

(٦) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٧٢، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٤٤، وشرح التسهيل ٩٥/٢، وأوضح المسالك٦٦/٢، والمساعد ٣٧٦/١، وشفاء العليل ٤٠٥/١، وشرح شذور الذهب للجوجري٦٦٧/٢، والخزانة ٤٣٦/٢.

(٧) في س: يدنين.

(٨) البيت من الرجز، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه١٣٠، وهو في جمل الخليل ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وشرح شذور الذهب ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢، والهمع ٢٤٦/٢، وحاشية الصبان ٥٠/٢.

القُلُص: بضمتين، جمع قَلوص، وهي الناقة الشابة. والرواسم: [١١٨/ أ] جمع راسمة، اسم فاعل من قولك: رَسَمَتْ الناقةُ رسمًا، إذا أَثَّرَتْ في الأرض من شدة الوطء؛ ويحتمل أن يرتفع على أنه مبتدأ مخبر (عنه بما)[١] بعده، والجملة محكية بالقول، فإن قلت: يدفع هذا قوله عاتقي؛ إذ لو أراد الحكاية لقال: عاتقك، قلتُ: هو من الحكاية بالمعنى، نحو: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾[٢].

... ... «إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُن إِذَا الخَيْــلُ كَــرَّتِ»

فــ(إذا) الأولى إما ظرف لــ(تقول)، أو متضمنة [لمعنى الشرط، وجوابها محذوف مدلول عليه بالمتقدم، وأمّا الثانية فالظاهر أنها ظرف لــ(أطعن)، والخيل إما فاعل لمحذوف يفسره كرَّتِ، أو مبتدأ مخبر عنه به على الخلاف][٣]، والكرُّ الرجوع.

«**والخامس: الظرفية كــ(في)، نحو:** ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[٤]، **ونحو:** ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾[٥]، **أي: في زمن ملكه، ويحتمل أنَّ (تَتْلُو) ضُمِّنَ معنى تتقوّل، فيكون بمنزلة:** ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾[٦].

السادس: موافقة مِنْ، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[٧]» .

ويحتمل التضمين، (أي)[٨]: إذا احتكموا على الناس في الكيل، واكتالوا محتكمين إلى الناس. وقال الشمني[٩]: «ومنه قوله ﷺ: ((بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادةُ أنْ لا إله إلا

---

(١) في الأصل: مخبر عنها بعده.

(٢) الصافات: ٣١.

(٣) زيادة من س.

(٤) القصص: ١٥.

(٥) البقرة: ١٠٢.

(٦) الحاقة: ٤٤.

(٧) المطففين: ٢.

(٨) ساقط من س.

(٩) هو أبو العبَّاس ، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، نحوي محدث أصولي متكلم محقق، من مصنفاته: المنصف مــن الكلام على مغني ابن هشام، وشرح مختصر الوقاية في الفقه، وشرح نظم النخبة في الحديث، توفي سنة ٨٧٢هـ. ينظر: المنهل الصافي ١٠٠/٢، وبغية الوعاة ٣٠٨/١، وحسن المحاضرة ٤٧٤/١.

الله، وأنَّ محمدًا رسولُ الله، وإقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، والحَجُّ، وصومُ رمضانَ))[١]، أي: بني الإسلام [من خمس، وإلا][٢] فكيف يكون الإسلام مبنيًّا عليها، والمبني لابد أن يكون غير [المبني عليه، ولا حاجة إلى جواب الكرماني بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجموع غير][٣] كل واحد من أركانه»[٤].

و«**السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾[٥]، وقد قرأه أُبَيّ[٦] بالباء**».

فقال: حقيق بأن لا أقول.

«**وقالوا: اركب على اسم الله.**

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض، أو لغيره، فالأول كقوله:

إنَّ الكَـــرِيمَ وَأَبِيْـــكَ يَعْتَمِـــل» ... ...[٧]

أي: يتكسب.

... ... **«إن لَمْ يَجِدْ يَومًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ**

أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه)[٨] وزاد (على) قبل الموصول».

والأصل: إن لم يجد يومًا من يتكل عليه «**تعويضًا**» عن على المحذوفة من آخر البيت.

---

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٢١٣/١٠، وصحيح البخاري ١١/١، وصحيح مسلم ٤٥/١.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) المنصف ٢٧١/١.

(٥) الأعراف: ١٠٥.

(٦) قرأ أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه بالباء: {حَقِيقٌ بِأَن لَّآ أَقُولَ} [الأعراف: ١٠٥]، وقرأ عبد الله بن مسعود والأعمش: {حَقِيقٌ أَن لَّآ أَقُولَ} [الأعراف: ١٠٥]، وقرأ نافع بتشديد الياء: {حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَّآ أَقُولَ} [الأعراف: ١٠٥]، وقرأ الباقون: {حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّآ أَقُولَ} [الأعراف: ١٠٥].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٥٥/٤-٥٦، والبحر المحيط ١٢٧/٥-١٢٩، والدر المصون٤٠١/٥-٤٠٥، والإتحاف ٥٥/٢.

(٧) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب ٨١/٣، والمحتسب ٢٨١/١، ولسان العرب ٤٧٥/١١ عمل، والجنى الداني ٤٧٨، وشرح شواهد المغني ٤١٩/١، والخزانة ١٤٣/١٠.

(٨) ساقطة من س.

«**قاله ابن جني**[١]. **وقيل: المراد إنْ لم يجد شيئًا، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: على من يتكل؟** ».

فتكون على غير زائدة، بل معناها الاستعلاء، وهو الظاهر؛ إذ الأصل عدم الزيادة.

«**وكذا قيل في قوله:** »

يَا أَيُّهَا المُتَحَلِّـــي غَـــيرَ شِـــيمَتِهِ إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الخُلُقُ

«**وَلاَ يُؤَاتِيـــــكَ**» ... ...[٢]

مهموز الفاء، ولك فيه إبدال الهمزة واوا، أي: لا يعطيك ويعاملك بما ترضاه.

«**فِيمَا نَابَ**»: أي: أصاب. «**مِنْ حَدَثٍ**»، أي: نازلة من نوازل الدهر.

... ... «إِلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

إن الأصل: فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جني[٣] **يقول في ذلك أيضًا: إن الأصل: فانظر (من تثق)**[٤] **به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضًا**».

في قوله: (بمن تثق)[٥] (به)[٦].

«**وقيل: بل تمَّ الكلام عند قوله فانظر، (ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: بمن تثق؟**)[٧]».

فتكون الباء ليست زائدة، بل جيء بها للتعدية.

---

(١) ينظر: المحتسب ٢٨١/١، الخصائص ٥٠٨. وابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني، نحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، تتلمذ على يدي أبي علي الفارسي، من مصنفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازني، والمحتسب في شواذ القراءات، وغيرها. توفي سنة ٣٩٢هـ.

ينظر: نزهة الألباء ٢٤٤/١، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ١٥٧/٢،

(٢) البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة الأسدي، والبيت في الكامل ١٨/١، والمغني ٣٨٠/٢، وشرح شـــواهد المغني ٤٢٠/١، والهمع ١٦٣/٤، وغنية الأريب ٢٠٠/٢، وحاشية الصبان ٣٢٨/٢.

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني ٢٤٣/٣.

(٤) مكررة في س.

(٥) في الأصل: بمن بمن، والمثبت من س.

(٦) ساقطة من س.

(٧) في س: ثم ابتدأ فقال: بمن تثق؟ مستفهما.

«**والثاني كقول حُمَيد**» بالتصغير «**بن ثور**[١]» بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة:

«**أَبَى الله إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِــكٍ** ... ...»[٢]

والسرحة: الشجرة العظيمة الطويلة. كذا قيل.

«**على كل أفنان العضاه**».

والأفنان: جمع فنن، بفتحتين، (كفرس)[٣]، وهي الغصون الملتفة، والعِضَاهُ -بكسر العين المهملة- جمع عِضَاهَة أو عِضَهَة أو عِضَة بحذف الهاء الأصلية، وهي كل شجر يعظم وله شوك.

«**تَرُوقُ**».

«**قاله ابن مالك**[٤]**، وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه، ولا معنى له ها هنا**».

لأنَّ على إذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق، بمعنى: تعجب، ولا شك أن حاصل البيت على هذا أن شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاه، وهذا لا معنى له (هنا)[٥].

«**وإنما المراد تعلو وترتفع**[٦]» يعني أن الشاعر لم يرد إلا (أنَّ)[٧] شجرة مالك تعلو وترتفع على سائر أغصان العضاه، فضَمَّنَ تَرُوقُ معنى ترتفع، فعدَّاه بـــ(على).

---

(١) هو حميد بن ثور، من بني هلال بن عامر بن صعصعة، صحابي، من شعراء الإسلام المجودين، وقد أدرك الجاهليــة أيضا.

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣٧٧/١، وتاريخ دمشق ٢٦٩/١٥، ومعجم الأدباء ١٢٢٢/٣، وأســد الغابة ٥٣٦/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان حميد بن ثور ٤١، وشرح التسهيل ١٦٥/٣، ولسان العرب ٤٧٩/٢ ســرح، والجنى الداني ٤٧٩، وتمهيد القواعد ٢٩٧٧/٦، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١، والخزانة ١٩٤/٢.

(٣) ساقطة من س.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٦٥/٣.

(٥) ساقطة من س.

(٦) في الأصل: وترفع.

(٧) ساقطة من س.

وفي الصحاح[١]: أنَّ حميدًا كَنَّى بالسرحة في هذا البيت عن امرأة، وإذا كان كذلك أمكن أن تكون أفنان العضاه كناية عن نسوة أخر، فيصح إسناد الإعجاب إليهن، فيبقى تروق على معناه من غير تضمين، ويكون للبيت معنى صحيح.

«والتاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، [١١٨/ ب] كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييئس من رحمة الله تعالى، وقوله:

فَوَاللهِ لاَ أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ» ... ...[٢]

بالبناء للمفعول، أي: أصبت به.

«**بجانب قَوسَى**»: بفتح القاف موضع ببلاد السراة.

قال الإمام المرزوقي[٣]: والباء من قوله بجانب تتعلق بـ(قتيلاً).

وفي الشرح: «الظاهر أنه لا يعني قتيلاً المذكور؛ لأن وصفه مانع من إعماله، وإنما يعني قتيلاً محذوفًا، أي: رزئته حال كونه قتيلاً (بجانب)[٤] قوسَى»[٥].

«مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ.

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو» ... ...

أي: تدرس وتذهب.

«**الكُلُومُ**»: بضم الكاف جمع كَلْم بفتحها كفَلْس، وهو الجرح.

... ... «وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي»

---

(١) ينظر: ٣٧٤/١ مادة سرح.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لأبي خراش الهذلي، والبيتان في أمالي القالي ٢٧١/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٨٥/٢، وشرح المفصل ١١٧/٣، والمغني ٣٨٢/٢، وشرح شواهد المغني ٤٢١/١، وشرح أبيات المغني ٢٥٢/٣، والخزانة ٤٠٦/٥، وغنية الأريب ٢٠٢/٢.

(٣) ينظر: شرح ديوان الحماسة ٧٨٦/٢. والمرزوقي هو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، أبو علي، شارح الحماسة، والفصيح، والمفضليات، وأشعار هذيل، وغيرها، توفي سنة ٤٢١هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٥٠٦/٢، وبغية الوعاة ٣٠٠/١.

(٤) ساقطة من س.

(٥) تحفة الغريب ٥٢٠/١، شرح المزج ٧٤٢-٧٤٣.

«**[أي][(١)] على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله**» أي: مجنون ليلى[(٢)].

«**بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيرٌ مِنَ البُعْدِ**[(٣)]

ثم قال:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

أبطل بـ(على) الأولى عموم قوله: فلم يُشْفَ ما بنا، فقال: بلى إن فيه شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله: على أن قرب الدار خير من البعد.

وتعلق عَلَى هذه».

وهذه الإشارة[(٤)] إلى المفيدة للاستدراك والإضراب، لا إلى الثانية من قوله: ثم أبطل بالثانية قوله: على أن قرب الدار خير من البعد.

«**بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب[(٥)]، قال: ودلَّ على ذلك أنَّ الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.**

والثاني من وَجْهَيْ على: أن تكون اسمًا بمعنى فوق».

---

(١) زيادة من س.

(٢) هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر الغزل المشهور. وهو من نجد، هام بحب ليلى بنت سعد، وقد توفي سنة ٨٠ هـ. إلا أن بعض العلماء -ومنهم الاصمعي- قد أنكروا وجوده.

ينظر: تاريخ الإسلام ٢/٧٠٠، وفوات الوفيات ٣/٢٠٨، والأعلام للزركلي ٥/٢٠٨.

(٣) البيتان من الطويل، وهما منسوبان لابن الدمينة الخثعمي، وهما في ديوانه ٨٢، وليزيد بن الطثرية في ديوانه ٨٢، ولمجنون ليلى في ديوانه ٨٩، وهما في المغني ٢/٣٨٣، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥، وشرح الأشموني ٢/٤٠٤، وشرح أبيات المغني ٣/٢٥٩، وغنية الأريب ٢/٢٠٣.

(٤) في س: الإشارة بهذه.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه وينظر: شرح أبيات المغني ٣/٢٦٠. وابن الحاجب هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المصري المالكي، فقيه أصولي نحوي، من مصنفاته في النحو: الكافية، وشرحها، ونظمها، والوافية، وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، وفي التصريف: الشافية، وشرحها. توفي سنة ٦٤٦هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، وتاريخ الإسلام ١٤/٥٥١، وبغية الوعاة ٢/١٥٩.

وهل هي في هذه الحالة معربة أو مبنية؟ حكى ابن قاسم[١] فيه خلافًا، وجزم ابن الحاجب ببنائها، قال: «لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه، والدليل على (صحة ذلك: العلم)[٢] ببناء عن إذا وقعت اسمًا، فلو كانت (على) معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسمًا»[٣].

«وللمخالف أن يفرق بأنَّ في (عن) مشابهة الحرف في الوضع؛ لكونه وضع على حرفين، فبنيت لذلك، لا لما ذكره، بخلاف (على)، قال[٤]: (وأيضًا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب أن تبقى ألفها في قوله: (مِنْ)[٥] عليه، فتقول: من علاه، (كما تقول: من رجاه)[٦]، وإنما يقلبون الألف في الآخر مع المضمر فيما ثبت أنه غير متمكن، كقولك: لديه، وعليه، (وإليه)[٧]، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك: من رَجَاه، (ومن عصاه)[٨])، وقد سبق التنبيه على منازعةٍ في (أنَّ)[٩] لدى غير متمكن، بل هو معرب كما تقف عليه قريبًا»[١٠].

«وذلك إذا دخلت عليها مِنْ».

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٧٥. وابن قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، المعروف بابن أم قاسم، من مصنفاته: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني، توفي سنة ٧٤٩هـ.
ينظر: بغية الوعاة ٤٢٧/١، والأعلام للزركلي ٢١١/٢.

(٢) مكرر في س.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٦/٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٦/٢.

(٥) ساقطة في س.

(٦) ساقطة في س.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من س.

(٩) في س: دون.

(١٠) تحفة الغريب ٥٢١/١-٥٢٢.

«**قوله:**» أي مزاحم العقيلي[١]، وهو شاعر إسلامي، معاصر لجرير[٢] والفرزدق[٣].

«**غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَمَا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا** ... ...»[٤]

وهذا صدر بيت وعجزه:

... ... تَـصِلُّ وَعَـنْ قَـيْضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ

وهذا الشاعر يصف قطاة.

قال أبو حاتم[٥]: قلت للأصمعي[٦]: كيف قال: غدت من عليه، والقطاة إنما تذهب إلى الماء ليلاً لا غدوة؟ فقال: لم يرد الغدو، وإنما هذا مثل للتعجيل، والعرب تقول بكَّر إلى العشية، ولا (بكور)[٧] هناك.

---

(١) هو مزاحم بن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، من بني عقيل بن كعب، من عامر بن صعصعة. شاعر غزل، بدوي، من الشجعان، كان في زمن جرير والفرزدق.
ينظر: الخزانة ٢٧٣/٦، والأعلام للزركلي ٢١١/٧.

(٢) هو جرير بن عطية الخطفى، يكنى بأبي حزرة، وكان من أشد الناس هجاء، وكان مع الفرزدق والأخطل من المقدمين على سائر شعراء الإسلام، توفي سنة ١١٠هـ.
ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/٢، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٨٨/١، وتاريخ دمشق ٨٦/٧٢، والوافي بالوفيات ٦٢/١١.

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة، من بني مجاشع بن دارم التميمي، والفرزدق لقب له، يكنى بأبي فراس، من المقدمين على سائر شعراء الإسلام، توفي سنة١١٠هـ.
ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/٢، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢١٦/١، وتاريخ دمشق ٤٨/٧٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٢٣١/٤، والأزهية ١٩٤، وشرح المفصل ٣٨/٨، ورصف المباني ٣٧١، ولسان العرب ٣٨٣/١١ صلل، ٨٨/١٥ علا، والجنى الداني ٤٧٠، والخزانة ٥٣٥/٦، ١٤٧/١٠.

(٥) ينظر: شرح شواهد المغني ٤٢٧/١، شرح أبيات المغني ٢٦٨/٣. وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني، من ساكني البصرة، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض، من مؤلفاته: إعراب القرآن، ولحن العامة، والمقصور والممدود وغيرها. توفي سنة ٢٥٠هـ.
ينظر: نزهة الألباء ١٤٥/١، والأنباه ٥٨/٢، وبغية الوعاة ٤٨/٢.

(٦) هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي البصري، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والنوادر، له غريب القرآن، وخلق الإنسان، والمقصور والممدود، وغيرها كثير، توفي سنة٢١٦هـ.
ينظر: إنباه الرواة ١٩٧/٢، وبغية الوعاة ١٤١/٢.

(٧) في الأصل و س: ولا يكون هناك، ولعل الصواب ما أثبت. ومثله مثبت في المنصف ٢٧٢/١.

قال الأصمعي[١]: ومعنى (مِنْ عليه): من فوق الفرخ.

قال أبو عبيدة[٢]: من عنده.

والظِّمءُ: بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم بعدها همزة: ما بين الوردين، أعني: الشربين، مشتق من الظمأ، قال أبو زيد: وهو أخف من العطش[٣]. انتهى. ويستعمل الظمءُ في الإبل، ولكنه استعاره للقطاة.

وتَصِلُّ بفتح حرف المضارعة، وبالصاد المهملة المكسورة، وتشديد اللام: يُصَوِّتُ جوفها من شدة العطش في طيرانها، والصليل: صوت كل شيء يابس.

والقَيْضُ: بفتح القاف وسكون المثناة التحتية والضاد المعجمة: القشر الأعلى من البيض.

وبـــزيزاء: بزاءين بينهما ياء آخر الحروف، ونهايته ممدودة، أي: بمهلك. ويروى عوضه ببيداء بالمد وفتح أوله، وهو القفر، أي: سبيل من دخله أن يهلكه.

والمـــَجْهَل بفتح الميم والهاء: المفازة لا يهتدى فيها بعلم.

وعن قيض معطوف على (عليه)، والتقدير: ومن عن قيض، أي: من جانبه، فيكون شاهدًا على استعمال عن اسمًا أيضًا، ومعنى [١١٩/ أ] ذلك: غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها، يُصَوِّتُ جوفها من شدة العطش.

«وزاد الأخفش[٤] موضعًا آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾[٥]، وقول الشاعر:

هَـــوِّنْ عَلَيـــكَ فَـــإنَّ الأُمُـــورَ بِكَـــفِّ الإلَـــهِ مَقَادِيرُهَـــا[٦]»

---

(١) ينظر: شرح أبيات المغني ٢٦٨/٣.

(٢) ينظر: شرح أبيات المغني ٢٦٦/٣.

(٣) ينظر: الصحاح ٦١/١ مادة ظمأ، ولسان العرب ١١٦/١ مادة ظمأ.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٧٣٣/٤، والجنى الداني٤٧٢، والهمع ١٨٨/٤، والخزانة ١٤٨/١٠.

(٥) الأحزاب: ٣٧.

(٦) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشَّنِّي، وهو في الكتاب ٦٤/١، والمقتضب ١٩٦/٤، ٢٠٠، وشـــرح أبيـــات سيبويه ٣٣٨/١، والجنى الداني ٤٧١، والمغني ٣٧٨/٢، وشرح شـــواهد المغـــني ٤٢٧/١، ٨٧٤/٢، والخزانـــة ١٤٨/١٠.

«وهذا البيت من المتقارب، وجزؤه الأول أثلم[١]، ومعنى [بِكَفّ الإله: بيده، والمراد بها القدرة، والشاعر استعمل الكفَّ مريدًا به ذلك، ولا أعرف أنه ورد»[٢]، وإنما ورد اليد][٣]، قال الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾[٤].

«**لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظَنَّ، وفَقَدَ، وعَدِمَ**».

والأصل في ذلك التعدي هو باب ظَنَّ، وحملوا فَقَدَ وعَدِمَ على وَجَدَ؛ لأنهما ضداه في أصل الوضع، وقد يجري مجراها (رأى) البصرية؛ حملاً على القلبية، وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأن الأصل [في][٥] الفاعل أن يكون مؤثرًا، والمفعول به أن يكون متأثرًا منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنًى كره اتفاقهما لفظًا؛ فلذا لا تقول: ضَرَبَ زيدٌ زيدًا، وأنت تريد: ضَرَبَ زيدٌ نفسَه.

و«**لا يقال ضربتُني**» بضم التاء، ولا ضربتَك بفتحها.

«**ولا فرحتُ بي**» وإن تخالفا لفظًا؛ لاتحادهما معنى، ولاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل، فيقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظًا بقدر الإمكان، ومن ثَمَّ قالوا: ضَرَبَ زيدٌ نفسَه، صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في: ضَرَبَ زيدٌ نفسَه مُظْهَرَينِ (متغايرين)[٦] في الظاهر، وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة، فجاز اتفاقهما لفظًا؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به[٧].

وقال الشمني: «وإنما جاز في باب ظَنَّ وامتنع في غيره، ووجب فيه تقدير مضاف هو

---

(١) الأثلم: فعولن إذا خُرِمَ، والخَرْمُ: حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت. الكافي في العروض والقوافي ١٤٣.

(٢) تحفة الغريب ٥٢٣/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) الفتح: ١٠.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ساقطة من س.

(٧) شرح المزج٧٤٦.

النفس؛ لأن تعلق فعل الفاعل في غير باب ظَنَّ يكون غالبًا بغير المفعول، فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم إلى المغايرة بينهما، ويعلق فعل الفاعل في باب ظَنَّ بالمعلومات والمظنونات، وعلمُ الإنسان وظنُّهُ بصفات نفسه أغلب من علمه وظَنِّه بصفات غيره، فلم يسبق إلى الفهم المغايرة، فلم يحتج إلى تقدير مضاف لانتفاء ما يقتضيه»[١]. انتهى.

«وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها».

في الشرح: «وهذا النظر ذكره أبو حيان[٢] أيضًا، وقد يقال: لا نُسَلِّمُ أنَّ ما كان بمعنى شيء يصح حلوله في محل ذلك الشيء»[٣].

«[والدليل على أنَّه يصح حلوله محل ذلك الشيء][٤] أنه بمعناه، ولا حجر في التركيب، ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله[٥] في الكلام على المترادف»[٦].

«ولأنها لو لزمت اسميتها لِـــمَا ذُكِر لَزِمَ الحكم باسمية (إلى) في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٧]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[٨]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾[٩]، وهذا كله».

«الإشارة راجعة إلى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، وما كان فيه مدخول إلى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد»[١٠].

«يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام: سُقْيًا لك، وإمَّا على حذف مضاف، أي: هَوِّن على نفسك، واضْمُمْ إلى نفسك، وقد خرَّج ابن مالك[١١] على هذا

---

(١) المنصف ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٧٣٣/٤.

(٣) تحفة الغريب ٥٢٣/٢.

(٤) زيادة يتم بها الكلام، وهي من المنصف للشمني ٢٧٣/١.

(٥) ينظر: مختصر منتهى السؤل والأمل ٢٣٠-٢٣١، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ١٧٩/١.

(٦) المنصف ٢٧٣/١.

(٧) البقرة: ٢٦٠.

(٨) القصص: ٣٢.

(٩) مريم: ٢٥.

(١٠) المنصف ٢٧٣/١.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ١٥٦/١.

قوله:

ومَا أُصَاحِبُ مِــنْ قَــومٍ فــأذْكُرَهُمْ إلاَّ يَزيـــــــــــدُهُمُ» ... ...[١]

بضم الميم.

«**حُبًّا إليَّ هُمُ**».

بضمها أيضًا، وهو من البسيط.

«**فادَّعى أن الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فُصِل ضمير الفاعل**» وهو الواو[٢] «**للضرورة، وأُخِّر عن ضمير المفعول، وحامله**» أي: ابن مالك «**على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس**» أي مراده «**كذلك، فإن مراده أنه ما يُصَاحب قومًا فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القومُ قومَه حبًّا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم**».

في الشرح والتعليق: «قدَّر المصنف ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدَّر لهم بعد قوله: فأذكرهم، وقدَّر ثناءهم على قومه؛ ليكون ذلك سببًا لزيادتهم إياه حبًّا في قومه، وهو في غنية عن ذلك؛ إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قومًا فذكر قومه -أي تذكَّرهم- زاد هؤلاء القوم [١١٩/ ب] المصاحبون قومَه حبًّا إليه؛ لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه، ففيه إشارة إلى تفضيل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام، فتأمل»[٣].

وفي الصحاح[٤]: وذكرتُه بلساني وقلبي، وتَذَكَّرْتُه وأَذْكَرْتُه غيري وذكَّرْته بمعنى.

«**والقصيدة**» التي منها هذا البيت «**في حماسة أبي تمام**[٥]**، ولا يحسن تخريج ذلك على**

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن حمل -وقيل: ابن منقذ- العدوي التميمي، والبيت في شــرح المفــصل ٢٦/٧، ٢٧، والمغني ٣٨٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٢٨/١، وشرح الأشموني ٥١/١، وشرح أبيــات المغــني ٢٧٥/٣، والخزانة ٢٥٠/٥، وغنية الأريب ٢٠٧/٢.

(٢) بعدها في الأصل: وأخر عن ضمير الفاعل. وهي زيادة لا معنى لها.

(٣) تحفة الغريب ٥٢٤/١، شرح المزج ٧٤٧-٧٤٨، التعليق ٤٢٤.

(٤) ٦٦٥/٢ مادة ذكر.

(٥) هو حبيب بن أوس الطائي، أبو تمام، شاعر مجود، مقدم على شعراء عصره، له كتاب الحماسة، وفحول الــشعراء، والاختيارات من شعر الشعراء، توفي سنة ٢٣١هـ، وقيل: غير ذلك.

ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٨٢/١، وتاريخ بغداد ٢٤٢/٨، وتاريخ دمشق لابــن عــساكر ١٦/١٢، ووفيات الأعيان ١١/٢.

على ظاهره»، الإشارة بـــ(ذلك) إلى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، وما كان فيه مدخول إلى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد.

«كما قيل في قوله:

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِـــي صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَـــضْبَحْنَ...»[(١)]

بالضاد المعجمة والحاء المهملة يُصَوِّتْنَ.

«**والهامُ**» طير الليل، الواحد هامة، يعني أن أصوات السِّباع والهام بموضع مبيته يمنعه ممن يريد أذاه، والمعنى أنه عدَّى (أحرس) المسند إلى ضمير المتكلم المتصل إلى ضميره المتصل وهو الياء، مع [أنه][(٢)] ليس من باب ظَنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ.

وفي بعض النسخ «**لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا**». انتهت.

«ولا على قول ابن الأنباري[(٣)]: إنَّ إلى قد تَرِدُ اسمًا، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غَدَوتُ مِنْ عليك؛ لأنه إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور[(٤)]: إن (إليك) في: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ﴾[(٥)] إغراء، والمعنى: خذ بجناحك، أي: عصاك؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء[(٦)] وشذوذ من المفسرين».

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب، أو لأبي دؤاد الإيادي، وهو في ضرائر الـــشعر ٢٦٢، والمغـــني ٣٩٠/٢، وتحفة الغريب ٥٢٤/١، وشرح شواهد المغني ٤٢٩/١، وشرح أبيات المغني ٣٢٨/٣، وغنية الأريب ٢٠٨/٢.

(٢) زيادة يلتئم بها النصّ.

(٣) ينظر قوله في: الجنى الداني ٢٤٤-٢٤٥. وابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحـــوي اللغوي، من كتبه: غريب الحديث، والأضداد المشكل، والمذكر والمؤنث، والواضح في النحو وغيرها. توفي ســـنة ٣٢٨هـ ببغداد.

ينظر: نزهة الألباء ١٩٧/١، وبغية الوعاة ١٧٦/١،

(٤) لم أقف على قوله هذا، ورأيه في المقرب موافق لرأي البصريين، ينظر: ١٣٥/١، وكذلك في شرح الجمل، ينظـــر: ٢٩٣/٢. وابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، النحوي الحضرمي الإشبيلي، مـــن مؤلفاتـــه: الممتع في التصريف، والمقرب في النحو، توفي سنة ٦٣٣ وقيل: غير ذلك.

ينظر: تاريخ الإسلام ١٧٢/١٥، وفوات الوفيات ١٠٩/٣، وبغية الوعاة ٢٢٢/٢.

(٥) القصص: ٣٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/٢. والفراء هو يحيى بن زياد، سمي بالفراء لأنه كان يفري الكلام، كـــان إمـــام =

«عن»

«على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جر، وجميعُ ما ذكر لها عشرةُ معان:

أحدها: المجاوزة».

والمراد بها بُعْدُ شيء عن المجرور بها؛ بسبب إيجاد مصدر الفعل المتعدي بها.

«ولم يذكر البصريون[١] سواه، نحو: سافرتُ عن البلدِ».

أي: بعدت عن البلد بسبب السفر.

«ورغبت عن كذا، ورميت عن القوس، وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني: البدل، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[٢]، وفي الحديث: ((صُومِي عن أمِّكِ))[٣].

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾[٤]، وقول ذي الإصبع».

العدواني، أحد حكام العرب في الجاهلية، وقيل له: ذو الإصبع؛ لأن حية نهشته في إصبعه فقطعها، عاش ثلاثمائة سنة.

«لاهِ ابنِ عَمِّكَ» ... ...[٥]

أي: لله ابن عمك، فحذفت اللام الجارة، والتي في أول الاسم الشريف.

=

الكوفيين، وأعلمهم بالنحو بعد الكسائي، من مؤلفاته: معاني القرآن، توفي سنة ٢٠٧هـ.

ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١/١٨٧، وتاريخ بغداد ١٤/١٥٤، وبغية الوعاة ٢/٣٢٩.

(١) ينظر: الارتشاف٤/١٧٢٧، الجنى الداني ٢٤٨.

(٢) البقرة: ١٢٣.

(٣) الحديث في المعجم الصغير للطبراني ٢/٥٨، والسنن الصغير للبيهقي ٢/١٣٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/٢٥٥.

(٤) محمد: ٣٨.

(٥) البيت من البسيط، وهو في الأزهية ٩٧، وشرح المفصل ٨/٥٣، ٩/١٠٤، ورصف المباني ٢٥٤، والمغني ٢/٣٩٥، والهمع ٤/١٩٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٠، وشرح أبيات المغني ٣/٢٨٥، وغنية الأريب ٢/٢١٢.

«**لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ**».

أي: دين، أو ما يعدُّه الإنسان من مفاخر آبائه.

«**عني**»، ويحتمل أن يكون ضَمَّنَ أَفْضَلْتَ معنى تجاوز في الفضل، فعدَّاه بـــ(عن). قال ابن سيده[١]: وأفضل عنه وعليه: زاد.

«**ولا أنت دَيَّاني**».

أي: حاكمي. وقال ابن السيد[٢]: السائس القَيِّمُ بالأمر. وأشار المصنف إلى تفسير الديَّان بالمالك كما سيأتي.

«**فَتَخْزُوني**».

بالخاء المعجمة والزاي، أي: تسوسني، كما سيذكره المصنف أيضًا، من خزا الرجل خزوًا: ساسه وقهره. وسكَّن واو تخزوني لأجل القافية. وقبل هذا البيت:

لِيَ ابْنُ عَمٍّ على ما كانَ من خُلُــقٍ ... مُخَـــالِفٍ لي أَقْلِيـــهِ وَيَقْلِينـــي

أَزْرَى بِنـــا أَنَّنـــا شَـــالَتْ نَعَامَتُنـــا ... فَخَالَني دُونَه بَـــلْ خِلْتُـــهُ دُونِـــي

وفي الشرح: «فتخزوني يحتمل الرفع والنصب، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، أي: ولا أنتَ مالكي، فكيف تسوسني؟ أو ليس لك مِلكٌ فسياسةٌ، وعلى نصبه فالفتحة مقدرة، كما في قوله:

وَمَا سَوَّدَتْنِي عامرٌ عَـــنْ وِرَاثَـــةٍ ... أَبَى اللَّهُ أنْ أَسْمُو بِـــأُمٍّ وَلاَ أَبِ[٣]

وليس ذلك بضرورة، وقد قُرِئَ في الشواذِّ: {إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ}[٤] بإسكان الواو من (يعفو)»[٥].

---

(١) ينظر: المحكم ٢٠٦/٨.

(٢) لم أقف على قوله فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٣/١، والخزانة١٨٩/٧. وابن السيد هو عبد الله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيُوسِي، أبو محمد، كان عالمًا باللغات والآداب متبحرًا فيها، وكان يُقْرئ النحو، صنَّف شروحًا لأدب الكاتب، وشرح الموطأ، وسقط الزند، وديوان المتنبي، توفي سنة ٥٢١هـ.
ينظر: إنباه الرواة ١٤١/٢، والبلغة ١٧٤/١، وبغية الوعاة ٩٣/٢

(٣) البيت من الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ١٣ برواية: بأمي والأب، والبيت في المفصل ٥٣٤، وشـــرحه ١٠١/١٠، وشرح الشافية ١٨٣/٣، ٤٠٤/٤، ٤١٦، ولسان العرب ٥٩٣/١١ كلل، واللمحة شـــرح الملحـــة ٧٧٩/٢، وتوضيح المقاصد ٣٥٣/١، وشرح شواهد المغني ٩٥٣، والخزانة ٣٤٣/١، ٣٤٤.

(٤) البقرة: ٢٣٧.

(٥) تحفة الغريب ٥٢٦/١.

«**أي: لله در ابن عمك**».

وقد قدمنا أنَّ أصل لاَه: لله ابن عمك، وأشار المصنف إلى أنَّ في ذلك مضافًا محذوفًا، وهو دَرُّ، بالدَّال المهملة، وهو في الأصل مصدر دَرَّ اللبنُ يَدُرُّ، ثم أطلق على اللبن نفسه، وقيل: المراد بالدَّرِّ -في مثله- الخير، فإنهم كانوا يعتقدون بأن اللبن منشأ لكل خير؛ لأنه من غالب أقواتهم، وكانوا يسقونه الخيل، ويقرون به الضيفان.

«**لا أفضلت في حسب عليَّ ولا أنت مالكي فتسوسني؛ وذلك لأن المعروف أن يقال: (أفضلتُ [١٢٠/ أ] عليه)** ».

والأصل عدم التضمين.

«**قيل: ومنه: ﴿يُعَقِّبُۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ﴾[١]، أي: قدمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي: منصرفًا عن ذكر ربي، وحكى الرماني**».

وهو أبو الحسن، علي بن عيسى النحوي المتكلم، أخذ الأدب عن دريد[٢]، وابن السراج[٣]، وأخذ عنه التنوخي[٤]، والجوهري[٥]، ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي سنة أربع، وقيل: اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وهذه النسبة يجوز أن تكون إلى الرمان، وأن

---

(١) ص: ٣٢.

(٢) هكذا في الأصل و س، ولعل الصواب ابن دريد، وابن دريد هو محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي، كان رأس العلم في زمانه، والمتقدم في الحفظ واللغة والأنساب وأشعار العرب، وله شعر كثير وغزير، من مصنفاته: الجمهرة في اللغة، والاشتقاق، وكتاب رواة العرب، وغيرها، توفي سنة ٣٢١هـ.

ينظر: معجم الشعراء ٤٦٢/١، وتاريخ بغداد ٥٩٤/٢، وإنباه الرواة ٩٢/٣.

(٣) هو محمد بن السرِّي البغدادي النحوي، أبو بكر، أخذ عن المبرد، وأخذ عن الكوفيين، وخالف البصريين في مسائل كثيرة، من كتبه: الأصول في النحو، والموجز، والجمل وغيرها، توفي سنة ٣١٦هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٥٣٤/٦، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، وبغية الوعاة ٩٢/١.

(٤) هو المفضَّل بن محمد بن مسعر بن محمد، أبو المحاسن التُّنُوخيّ المَعَرِّيّ الحنفيّ المعتزليّ الشِّيعيّ، صنَّف تاريخ النحويين، وكتابا في الرد على الشافعي، وكان يضع منه، توفي سنة ٤٤٢هـ.

ينظر: تاريخ دمشق ٩١/٦٠، ومعجم الأدباء ٢٧١٠/٦، وتاريخ الإسلام ٦٠٣/٩.

(٥) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أصله من فاراب من بلاد الترك، وكان إماما في اللغة والأدب، صنَّف كتابا في العروض، ومقدمة في النحو، والصحاح في اللغة، توفي سنة ٣٩٣هـ.

ينظر: يتيمة الدهر ٤٦٨/٤، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٣٦٨/١.

الرمان، وأن تكون إلى قصر الرمان، وهو قصر بواسط.

«**عن أبي عبيدة[١] أنَّ أَحْبَبْتُ من: أحبَّ البعيرُ إحبابًا، إذا برك فلم يَثُر، فـ(عن) متعلقة به باعتبار معناه التضميني، وهي على حقيقتها، أي: إني تشبطتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ(حب) الخير مفعول لأجله**».

في الكشاف: «فأحببت مُضَمَّنٌ معنى فعل يتعدَّى بـ(عن)، كأنه قال: أَنَبْتُ[٢] حب الخير عن ذكر ربي، أو جعلت حب الخير مجزيًا أو مغنيًا عن ذكر ربي، وذكر أبو الفتح الهمْداني[٣] في كتاب التبيان أنَّ أحببتُ بمعنى لزمت، من قوله:

مِثْلَ بَعِيرِ السَّوءِ إذ أَحَبَّا[٤]

وليس بذاك»[٥] انتهى.

وفي الشرح: قد نقل الزمخشري [في][٦] كشافه هذا القول المحكي و لم يرتضه[٧].

والهمْداني هذا -بإسكان الميم- منسوب إلى همْدان قبيلة من قحطان، كذا ضبطه (اليمني)[٨] في شرح الكشاف في أواخر سورة إبراهيم.

وحب الخير، قال في التعليق[٩]: «الخير المال، كقوله: ﴿**إِن تَرَكَ خَيْرًا**﴾[١٠]، ﴿**وَإِنَّهُ**

---

(١) ذكر ابن الشجري في أماليه رواية الرماني هذه عن أبي عبيدة، ينظر: أمالي ابن الشجري ٨٨/١، ونسب العكبري هذا القول لأبي علي الفارسي، ينظر: التبيان٦٨٠.

(٢) في الأصل: أحببت، وما أثبته من س.

(٣) ينظر رأي أبي الفتح في: الكشاف٩٣/٤، والبحر المحيط ١٥٤/٩. وأبو الفتح الهمداني صاحب كتاب التبيان نقل عنه الزمخشري في كشافه، وتبعه القرطبي في تفسيره، وأبو حيان في البحر المحيط، و لم أقف له على ترجمة.

(٤) الرجز لأبي محمد الفقعسي، والإِحْبابُ: البُروكُ، وأَحَبَّ البَعِيرُ: بَرَكَ، وَقِيلَ: الإِحْبابُ فِي الإِبلِ، كَالحِرانِ فِي الْخَيْلِ، وَهُوَ أَن يَبْرُك فَلَا يَثُور، والشاهد في البيت لغوي، والبيت في الأصمعيات ١٦٣، والمنجد في اللغة ١١٧، والصحاح ١٠٦/١ حبب، ٢٠٠ قرضب، ١٨٠٣/٥ قفل، ومقاييس اللغة ٢٧/٢، والمحكم لابن سيدة ٥٤٤/٢، ٤١٧/٦، وشرح المفصل ٨٣/٤، ولسان العرب ٢٩٢/١ حبب، ٦٦٩ قرشب، ٥٦٢/١١ قفل.

(٥) الكشاف ٩٣/٤.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٥٢٧/٢، شرح المزج ٧٥٢

(٨) ساقط من س.

(٩) ٤٢٧-٤٢٨ نقلًا عن الكشَّاف ٩٣/٤.

(١٠) البقرة: ١٨٠.

لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[١]، والمال: الخيل التي شغلته، وسَمَّى الخيل خيرًا كأنها نفس الخير لتعلق الخير بها، قال رسول الله ﷺ: ((الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة))[٢]، وقال في زيد الخيل حين قدم عليه وأسلم: ((ما وُصِفَ لي رجلٌ فرأيته إلا كان دون ما بلغني إلا زيد الخيل))[٣]، وسمَّاه زيد الخير[٤]، وسأل (رجل بلالاً رضي الله عنه[٥] عن قوم يستبقون: مَن السابق منهم؟ فقال: رسول الله ﷺ، [فقال له الرجل:][٦] أردتُ الخيل)[٧]، فقال: وأنا أردتُ الخير»[٨]. انتهى.

و«**الرابع: التعليل، نحو:** ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾[٩]» .

ويحتمل أن يكون المعنى: إلا صادرا عن موعدة، فتكون عن بمعنى المجاوزة.

«**ونحو:** ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[١٠]، **ويجوز أن يكون حالاً من ضمير تاركي، أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري، وقال في:** ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[١١] **إن كان الضمير للشجرة فالمعنى: حملهما على الزلَّة بسببها، وحقيقته: أصدر الزلة عنها، ومثله:** ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾[١٢]، **وإن كان للجنَّة فالمعنى نحَّاهما عنها».**

و«**الخامس: مرادفة بعد**».

---

(١) العاديات: ٨.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٢٨/٤، وصحيح مسلم ١٤٩٣/٣.

(٣) الحديث ذكره ابن إسحاق في المغازي بغير سند، والبيهقي في الدلائل من طريقه، وذكره ابن سعد عن الواقدي بأسانيد له مقطوعة. ينظر: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٩٢/٤، وتخريج أحاديث الكشاف ١٩٠/٣، ومحاسن التأويل ٢٥٧/٨.

(٤) ينظر الحديث في: السنة لابن أبي عاصم ١٨٠/١، والمعجم الكبير للطبراني ٢٠٢/١٠، وحلية الأولياء ١٠٩/٤.

(٥) ينظر الخبر في: البيان والتبيين ١٩٣/٢، والمجموع اللفيف ٤١٣/١، والتذكرة الحمدونية ١٤١/١.

(٦) زيادة يلتئم بها النص.

(٧) ساقط من س.

(٨) الكشَّاف ٩٣/٤-٩٤.

(٩) التوبة: ١١٤.

(١٠) هود: ٥٣.

(١١) البقرة: ٣٦.

(١٢) الكهف: ٨٢.

في الشرح: «إطلاق القول بالمرادفة[١] مشكل؛ لأن كلمة (بعد) اسم بيقين، فلو رادفها (عن) لكانت اسمًا؛ إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين، ولو كانت (عن) اسمًا لامتنع عَدُّ هذا المعنى في معاني عن الحرفية»[٢].

قال الشمني[٣]: «وأقول: ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها، بل مجرد التوافق في المعنى؛ لأنه سيقول في حرف الواو في الواو الحالية: إن الحرف لا يرادف الاسم».

«**نحو**: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[٤]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٥] **بدليل أن في مكان آخر**: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[٦]».

يعني أن وقوع بعد في الآية الثانية يدل على أنَّ عن بمعناها في الآية الأولى؛ إذ الآيتان الواردتان في أمر واحد تتبين إحداهما بالأخرى.

في الشرح: «ولقائل أن يقول: هذا بمجرده لا يدل على المدعى؛ لثبوت الفرق بين الموضعين، فمعنى الأول مجرد الإمالة والإزالة عن مواضعه بتفسيره على غير المراد، وتأويله بالتأويلات الباطلة، ومعنى الثاني: إمالته عن مواضعه التي وضعه الله فيها، بمحوه منها فيتركونه بغير مواضع بعد أن كان ذا مواضع»[٧]. انتهى.

«**ونحو**: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٨]، **أي: حالة بعد حالة**».

«وهذا أيضًا قابل للتخريج على وجه تبقى به [١٢٠/ ب] (عن) على معناها، بأن يكون التقدير: طبقًا متباعدًا في الشدة عن طبق قبله»[٩].

«**وقال**:

---

(١) في الأصل: بأن المرادفة. وما أثبته من س.

(٢) شرح المزج ٧٥٤، تحفة الغريب ٥٢٧/١.

(٣) المنصف ٢٧٦/١.

(٤) المؤمنون: ٤٠.

(٥) النساء: ٤٦.

(٦) المائدة: ٤١.

(٧) تحفة الغريب ٥٢٨/١.

(٨) الانشقاق: ١٩.

(٩) تحفة الغريب ٥٢٨/١.

وَمَنْهَـــلٍ وَرَدْتُـــهُ عَـــنْ مَنْهَـــلِ[(١)]»

في الصحاح[(٢)]: «المنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي، وتسمى المنازل التي في المفازة على طريق السُّفَّار (مناهل)[(٣)]؛ لأن فيها ماء» انتهى.

«وهذا البيت يمكن تخريجه أيضًا على أن يكون المعنى: وردته صادرًا عن منهل آخر، وهو ظاهر»[(٤)].

و«**السادس: الظرفية، كقوله:**

وَآسِ» ... ...[(٥)]

أي: أنلهم من مالك، واجعلهم فيه أسوة، يقال: آساه بماله مواساة، أي: أناله منه.

«**سَرَاةَ الحَيِّ**»: في الصحاح[(٦)]: والسَّراة جمع سَرِيّ، وهو جمع عزيز، وفي القاموس[(٧)]: اسم جمع، والحي: بطن من البطون يجتمعون فيجيء بعضهم من بعض.

«**حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ، وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعة**» بكسر الراء، سيفسرها المصنف.

«**وانيا، الرباعة: نجوم الحمالة**» بفتح الحاء المهملة، وهي ما يُتَكَفَّلُ به من دية أو غيرها، ونجومها: أقساطها ووظائفها المقطعة على أوقات مضروبة، واحدها: نجم، ومنه نجوم الكتابة، وإنما سميت أقساط الحمالة والكتابة نجومًا؛ لأن العرب كانوا يجعلون الآجال في الديون طلوع النجم، فيقولون: أعطيك حقك إذا طلع النجم الفلاني.

---

(١) الرجز للعجاج، وهو في ديوانه ١٥٧، وقيل: لبكير بن عبيد الربعي، وقيل: هو لعبد الله بن رواحة، والبيت في أدب الكاتب ٥١٣، وحروف المعاني ٨١، وأمالي ابن الشجري ٦١٢/٢، واللمحة شرح الملحة ٢٣٤/١، والمغني ٣٩٩/٢، والمساعد ٢٦٧/٢، وتحفة الغريب ٥٢٨/١، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١، وشرح أبيات المغني ٢٩٣/٣.

(٢) ١٨٣٧/٥ مادة نهل.

(٣) في الأصل: مثل هل، والمثبت من س.

(٤) تحفة الغريب ٥٢٩/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٢١٧، وهو في الجنى الداني ٢٤٧، والمغني ٤٠٠/٢، والمساعد ٢٦٧/٢، وتحفة الغريب ٥٢٩/١، والهمع ١٩١/٤، وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٩٨/٣، وغنية الأريب ٢١٥/٢.

(٦) ينظر: ٢٣٧٥/٦ مادة سرا.

(٧) ١٢٩٥/١.

«**قيل: بدليل:** ﴿وَلَا نَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[١] **والظاهر أن معنى ونى عن كذا: جاوزه ولم يدخله، ووني فيه دخل فيه وفتر**».

أي: كسل.

و«**السابع مرادفة من، نحو:** ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٢] **الشاهد في الأولى**».

في الشرح: «لا شاهد فيه؛ لجواز التعلق بمحذوف، أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده»[٣].

«﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾[٤]».

وفيه: «وهذه كالتي قبلها أي يتقبل أحسن ما عملوا صادرًا عنهم»[٥].

«**بدليل:** ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ﴾[٦]».

في الشرح: «لو قال: الآية، مشيرا إلى باقيها المناسب لغرضه، وهو: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٧] لكان حسنًا»[٨]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول لا حاجة إلى ذلك لأن غرضه بيان تعدي التقبل بـــ(من)، وهو يتم بـــ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ﴾[٩]»[١٠].

«﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[١١]».

---

(١) طه: ٤٢.

(٢) الشورى: ٢٥.

(٣) تحفة الغريب ١/٥٢٩.

(٤) الأحقاف: ١٦.

(٥) تحفة الغريب ١/٥٢٩.

(٦) المائدة: ٢٧.

(٧) المائدة: ٢٧.

(٨) تحفة الغريب ١/٥٢٩.

(٩) المائدة: ٢٧.

(١٠) المنصف ١/٢٧٧.

(١١) البقرة: ١٢٧.

وهنا حَذْفُ العاطف، وليس من مَحَالِّه، في الشرح: «ولا يخفاك بعد ما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره؛ لأن من متعلقة فيه بفعل التقبل، وفيما سلف تتعلق عن بالصدور لا بالتقبل كما مر»[١].

و«**الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[٢]، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن الهوى**».

و«**التاسع الاستعانة، قاله ابن مالك[٣]، ومثَّله بـ(رَمَيْتُ) عَن القَوسِ؛ لأنهم يقولون أيضًا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء[٤]، وفيه رد على الحريري[٥] في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحُكِي أيضًا: رَمَيْتُ على القَوسِ.**

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة».

وظاهر هذا أن شرط زيادتها التعويض وإلا لم يقيد، وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل[٦]، ووقع في تفسير الثعلبي[٧]: إنَّ من النَّاس من ذهب إلى أن عن [في][٨] قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾[٩] صلة، وبذلك قرأ ابن مسعود[١٠]، بناء على أن المراد سؤال

---

(١) تحفة الغريب ٥٢٩/١.

(٢) النجم: ٣.

(٣) ينظر: التسهيل١٤٦، شرح التسهيل ١٦٠/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن له ٢٦٧/٢، الأزهية٢٧٩، رصف المباني٣٦٩.

(٥) ينظر: درة الغواص ١٦٩-١٧٠.

(٦) ينظر: ١٤٦.

(٧) ينظر: ٣٢٦/٤. والثعلبي هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المفسر المقرئ الواعظ الأديب، من مصنفاته: الكشف والبيان في تفسير القرآن، المعروف بتفسير الثعلبي، والعرائس في قصص الأنبياء، وغيرها، توفي سنة ٤٢٧هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٥٠٧/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٠٠/١، وبغية الوعاة ٢٩٣/١.

(٨) زيادة من س.

(٩) الأنفال: ١.

(١٠) قرأ ابن مسعود بغير عن: {يَسْـَٔلُونَكَ ٱلْأَنفَال} [الأنفال: ١]، وكذلك قرأ سعد بن أبي وقاص، وعلي بن الحسين، وولديه زيد ومحمد الباقر، وولده جعفر الصادق، وعكرمة، وعطاء، والضحاك، وطلحة بن مصرف.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣٦٧، مختصر ابن خالويه٤٨، الكشاف ١٨٤/٢، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٥٨٤/١، البحر المحيط ٢٦٩/٥.

سؤال الاستعطاء لا سؤال الاستخبار، وليس هنا تعويض[١]، وقيل: عن علمها، وقيل: من الأنفال.

«**كقوله:**

أَتَجْـــزَعُ... ... ...»[٢]

أي: أتخاف، من الجزع، وهو نقيض الصبر.

«**إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا**» بكسر الحاء المهملة: قضاء الموت وقدره.

«**فَهَلاَّ التي عن بين جَنْبَيْكَ**» وهي نفسك التي بين جنبيك

«**قال ابن جني**[٣]: **أراد فهلاَّ تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت من أول الموصول وزيدت بعده**».

الوجه الثاني: أن تكون حرفًا مصدريًّا، وذلك أن بني تميم[٤] **يقولون في نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ تَفْعَلَ): عَنْ تَفْعَل. قال ذو الرمة**[٥]:

أَعَـــنْ تَرَسَّـــمْتَ... ... ...»[٦]

---

(١) تحفة الغريب ٥٣٠/١.

(٢) البيت بتمامه:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَـا حِمَامُهَـا فَهَلَّا التي عن بينَ جَنْبَيـكَ تَـدْفَعُ

وهو من الطويل، وهو لزيد بن رزين بن الملوح، والبيت في المحتسب ٢٨١/١، والجنى الداني ٢٤٨، والمغني ٤٠٤/٢، والمساعد ٢٦٨/٢، والهمع ١٦٣/٤، وشرح شواهد المغني ٤٣٦/١، وشرح أبيات المغني ٣٠٤/٣، والخزانة ١٤٤/١٠.

(٣) ينظر: المحتسب ٢٨٢/١.

(٤) هي لغة تميم وأسد قيس، ينظر: مجالس ثعلب ٨١/١، شرح المفصل ١٤٩/٨، والجنى الداني٢٤٩، وشرح أبيات المغني ٣٠٧/٣،

(٥) هو غيلان بن عقبة بن مسعود ابن حارثة، لقب بذي الرمة لبيت قاله، والرمة قطعة من الحبل البالي، أحد فحول الشعراء، وكان معاصرًا لجرير وطبقته، توفي بأصبهان سنة ١١٧هـ، وعمره أربعين سنة.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٤٩/٢، والاشتقاق ١٨٨/١، وتاريخ دمشق ١٤٢/٤٨، ووفيات الإعيان ١١/٤.

(٦) البيت من البسيط، وهو في الديوان ٤٧١، وشرح المفصل ٧٩/٨، ١٤٩، ورصف المباني ٢٦، والجنى الداني ٢٥٠، والمغني ٤٠٤/٢، وتحفة الغريب ٥٣١/١، وشرح شواهد المغني ٤٣٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٠٦/٣، وغنية الأريب ٢١٩/٢.

يقال: ترسمت [١٢١/ أ] الدار: تأملتها.

«**مِنْ خَرْقَاءَ**»: (في الصحاح[١]: هي صاحبة)[٢] ذي الرمة.

«**مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ**»: أي الدمع.

«**مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ**»: يقال: سَجَمَ الدمع: سال، وسجمت العين. وقد أشار المصنف إلى تفسير بعض لغات هذا البيت.

«**يقال: تَرَسَّمْتُ الدارَ أي: تَأَمَّلْتُها، وسَجَمَ الدمعُ: سال، وسَجَمَتْهُ العينُ: [أَسَالَتْهُ]**[٣]».

في القاموس[٤] سَجَمَتْ العينُ: قَطَرَ دمعُها وسال قليلاً أو كثيرًا.

والخرقاء من بني عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

«**وكذلك يفعلون في إنَّ المشددة، فيقولون: أشهد عَنَّ محمدًا رسول الله، وتسمى عنعنة تميم.**

الثالث: أن تكون اسمًا بمعنى جانب».

«وعليه سؤال مذكور، وهو أن الكلمة إنما تعد حرفًا واسمًا إذا اتحد أصل معنييها، والجانب ليس بمعنى المجاوزة، وجوابه أن الزمخشري ذكر في المُفَصَّل[٥] أن معنى جلس عن يميني أي: جلس متراخيًا بدنه عن بدني في المكان الذي بحيال يميني، فعلى هذا معنى جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يمينِه: جلست من موضع وجانب متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه، فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه، لا مطلق الجهة فيتحد أصل معنيي عن»[٦].

«**وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:**

أحدها: أن تدخل عليها من، وهو كثير كقوله:

---

(١) ١٤٦٨/٤ مادة خرق.

(٢) مكرر في الأصل.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) ينظر: باب الميم فصل السين ١١١٩/١.

(٥) ينظر: ٢٨٨-٢٨٩.

(٦) شرح المزج ٧٥٨.

فَلَقَدْ أَرَانِـــي للرِّمَـــاحِ دَرِيْئَـــةً» ... ...[١]

بمهملة، على وزن صحيفة: حلقة يتعلم عليها الطَّعن، قال عمرو بن معد يكرب[٢]:

ظَلَلْتُ كَـــأَنِّي للرِّمَـــاحِ دَرِيْئَـــةٌ أُقَاتِلُ عَن أَبْنَاءِ جَـــرْمٍ وَفَـــرَّتِ[٣]

قال الأصمعي: هي مهموزة، كذا في الصحاح[٤].

«من عن يميني مرة وأمامي.

ويحتمله عندي: ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ ﴾[٥] فتقدر معطوفة على مجرور من، لا على مِنْ ومجرورها، ومِنْ الداخلة على عَنْ زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: قَعَدْتُ عن يمينه، فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـــ(مِنْ) تعيَّن كون القعود ملاصقًا لأول الناحية.

والثاني: أن يدخل عليها على، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله: عَلى عَنْ يَمِينِي مَرَّت الطَّيْرُ سُـــنَّحًا» ... ...[٦]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة المازني، وهو في شرح اللمع لابن برهان ١٦٦/١، وشـــرح المفـــصل ٤٠/٨، وشرح التسهيل ٩٣/٢، والمغني ٤٠٥/٢، وشرح شواهده ٤٣٨/١، وشـــرح أبياتـــه ٣١٠/٣، وغنيـــة الأريب ٢٢٠/٢.

(٢) هو عَمرو بن مَعدِ يكرب بن عبد الله بن عَمرو بن عُصْم ابن عَمرو بن زُبَيد، فارسُ العرب، أدركَ الإسلامَ، وشهِدَ القادسيَّة، ومات على فِراشه من حيّةٍ لسَعْته، كان شاعرًا محسنًا.

ينظر: الاشتقاق ٤١١/١، وتاريخ ابن يونس ٣٧٧/١، وفتح الباب في الكنى والألقـــاب ١٧٧/١، ومغـــاني الأخيار ٥٣٣/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو في الديوان ٥٥، والشاهد فيه لغوي، حيث أورده الشارح للاستشهاد على معنى دريئـــة، والبيت في كتاب العين ٥٩/٨، والأصمعيات ١٢٢، وتهذيب اللغة ١١١/١٤، والـــصحاح ٤٩/١ درأ، ومجمـــل اللغة ٣٢٤/١، ومقاييس اللغة ٢٧٣١/٢ درى، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٨/٢.

(٤) ينظر: ٤٩/١ مادة درأ، وينظر قول الأصمعي أيضا في: التهذيب ١١٠/١٤ باب الدال والراء مع حرف العلـــة، واللسان ٧٤/١ مادة درأ.

(٥) الأعراف: ١٧.

(٦) هذا نصف بيت من الطويل تمامه:

وَكَيفَ سُنُوحٌ وَاليَمِينُ قَطِيعُ؟

وقائل البيت غير معروف، والبيت في الارتشاف ١٧٢٩/٤، والجنى الـــداني ٢٤٣، والمغـــني ٤٠٧/٢،وتحفـــة =

وهذا نصف بيت من الطويل، لا بيت تام، ولا أعرف تمامه، ولا من أنشده، والسُّنَّح: بضم السين المهملة وتشديد النون: جمع سانح،كراكع ورُكَّع، والسانح ما يَمرُّ من يسارك إلى يمينك، والبارح عكسه، والعرب تتفاءل بالأول وتتشاءم بالثاني، ومنه قولهم: مَنْ لي بالسانح بعد البارح؟[١]، أي من لي بالمبارك بعد المشؤوم[٢]، ونصبه على أنه حال مؤكدة.

و«**الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش**[٣]**، وذلك كقول امرئ القيس**[٤]:

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيْحَ فِـــي حَجَرَاتِـــه» ... ...[٥]

بفتح الحاء المهملة والجيم، أي: نواحيه، وهذا صدر بيت عجزه:

... ... وَلكِنْ حَدِيثٌ، مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ؟

يقول: اترك نهب المال، واشتغل بأمر النساء التي في الرواحل.

«**وقول أبي نُوَاس**».

بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة، الحسن بن هاني، أبو علي الحكمي، الشاعر

=

الغريب ٥٣٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٤٠/١، والهمع ٢١٩/٤، وشرح أبيات المغني ٣١٢/٣، والخزانة١٥٩/١٠، وغنية الأريب٢٢١/٢.

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٢٧٢/١، لسان العرب ٤١١/٢.

(٢) تحفة الغريب ٥٣٢/١.

(٣) ذكر أبو حيان أن هذا القول مستقرأ من كلام الأخفش في على، ينظر: الارتشاف ١٧٢٩/٤، ونسب المرادي هذا القول لابن عصفور، ينظر: الجنى الداني٢٤٤، وينظر قول الأخفش في على: الارتشاف ١٧٣٣/٤، الجنى الداني ٤٧٢، الخزانة ١٤٨/١٠.

(٤) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي، من كبار شعراء الجاهلية، عدَّه ابن سلَّام في شعراء الطبقة الأولى، وقيل فيه: أحسن شعراء الجاهلية تشبيها امرؤ القيس.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والاشتقاق ٣٧٠/١، والمؤتلف والمختلف ٩/١، وتاريخ دمشق ٢٢٢/٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو في الديوان ٩٤، ومجمع الأمثال ٢٦٨/١، والمقرب ١٩٥/١، والجنى الداني ٣٤٤، والهمع ١٨٩/٤، وشرح شواهد المغني ٤٤٠/١، وشرح أبيات المغني ٣١٥/٣.

المعروف، ولد بالأهواز، ونشأ بالبصرة، وسمع من حماد بن زيد[١]، وعبد الواحد بن زياد[٢]، ويحيى بن زياد القطان[٣]، وقرأ على يعقوب[٤]، وكتب عن أبي زيد[٥] الغريب، وحفظ عن أبي عبيدة [أيام الناس، قال أبو عبيدة][٦] معمر بن المثنى: كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين. وقال الجاحظ[٧]: ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس. مات سنة ست وسبعين ومائة، وقيل: بعدها أو قبلها، وله نحو من ستين سنة، ويحكى عنه حكايات غريبة[٨]، قال العيني[٩]: وما يحكى عنه من حكايات الردة فليس بشيء رحمه الله.

---

(١) هو حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزرق الجهضمي البصري الضرير، مولى آل جرير بن حازم، كان حافظًا ثقة ثبتا فقيها عابدًا، توفي سنة ١٧٩هـ.

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٧/٣، ومشاهير علماء الأمصار ٢٤٨/١، والهداية والإرشاد ١٩٩/١، وتهذيب التهذيب ٩/٣.

(٢) عبد الواحد بن زياد، يكنى أبا بشر، وكان يعرف بالثقفي، وهو مولى لعبد القيس، وكان ثقة، كثير الحديث، مات سنة ١٧٧هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ٢٨٩/٧، والتاريخ الكبير للبخاري ٥٩/٦، وتاريخ الثقات ٣١٣/١.

(٣) هكذا في الأصل و س، و لم أهتدِ إلى المعني بهذا الاسم، ولعله الفراء وليس القطان.

(٤) يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أبو محمد، أحد القراء العشرة، صاحب كتاب الجامع في القراءات، وكان عالماً بالنحو، توفي سنة ٢٠٥هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ٣٠٤/٧، وطبقات خليفة ابن خياط ٣٩٦/١، والتاريخ الكبير للبخاري ٣٩٩/٨، ووفيات الأعيان ٣٩٠/٦.

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري البصري، عالم اللغة والنحو، غلب عليه اللغات والنوادر والغريب، من مصنفاته: كتاب اللغات، وكتاب النوادر، والغريب المصنف وغيرها. توفي سنة ٢١٥هـ.

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٤٢/١، وتاريخ بغداد وذيوله ٧٨/٩، ونزهة الألباء ١٠١/١.

(٦) زيادة من س. وينظر قول أبي عبيدة في: تاريخ بغداد وذيوله ٤٥٠/٧.

(٧) لم أقف على قوله هذا، والجاحظ هو أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب، المصنف الحسن الكلام، البديع التصانيف، من مصنفاته: البيان والتبيين، والبخلاء، والحيوان وغيرها، توفي سنة ٢٥٥هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ٢٠٨/١٢، وتاريخ دمشق ٤٣٢/٤٥، ونزهة الألباء ١٤٨/١.

(٨) المنصف ٢٧٩/١.

(٩) لم أقف على قوله هذا. والعيني هو أبو محمد، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العنتابي الحنفي، مؤرخ علامة، من كبار المحدثين، له مؤلفات كثيرة منها: شرح البخاري، وعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، و شرح الشواهد الكبير والصغير، وغيرها. توفى سنة ٨٥٥هـ.

ينظر: الضوء اللامع ٢١٦/١١، وبغية الوعاة ٢٨٠/٢، والأعلام ١٦٣/٧.

«**دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إغْــرَاءُ**» ... ...[1]

وهذا صدر بيت مُصَرَّع مطلع قصيدة، والعجز:

... ... وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِــيَ الــدَّاءُ

وبعده:

صَفْرَاءُ لاَ تَنْزِلُ الأَحْــزَانُ سَــاحَتَهَا لَو مَسَّهَا حَجَــرٌ مَــسَّتْهُ سَــرَّاءُ

«**وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا، ومما يدل على أنها ليست هنا اسمًا أنها [١٢١/ ب] لا يصح حلول الجانب محلها**».

(١) البيت من الطويل، وهو في الديوان ٧٤، والمغني ٤٠٨/٢، وتحفة الغريب ٥٣٣/١، والهمــع ١٨٩/٤، وشــرح أبيات المغني ٣٩/٣، والخزانة ٤٣٤/١١، وغنية الأريب ٢٢٣/٢.

«عَوْضُ»

«ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدًا إلا أنه مختص بالنفي».

وهذا أمر ثابت له في أغلب الحالات، وليس لازمًا لا ينفك، فالمنقول أنه قد يستعمل لمجرد الزمان، يقال: افعل ذلك من ذي عَوْضٍ، كما يقال: من ذي أُنُفٍ[١]، أي فيما يستقبل، ويعرب حينئذ، وقد يستعمل عَوْضُ المبني للماضي مع الإثبات أيضًا.

«وهو معرب إن أضيف، كقولهم: لا أفعَلَهُ عَوْضَ العَائِضِين».

في الصحاح[٢]: «ويقال: لا آتيك عوض العائضين،كما يقال: لا آتيك دهر الداهرين» انتهى. «والعائض الذي (يبقى)[٣] على وجه [الأرض][٤] الدهر، فكأن المعنى: (ما بقي الدهرُ دهرًا)[٥]، فإن قلتَ: قد حكى المصنف وغيره أن في عوض لغة بالبناء على الفتح عند عدم الإضافة فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة أنها فتحة إعراب لا بناء؟ أجاب عنه المصنف في حواشي التسهيل بأنَّا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الإضافة، واختلافهم فيه عند عدمها»[٦].

و**«مبني إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كـ(قبلُ)، أو على الكسر كـ(أمسِ)، أو على الفتح كـ(أَيْنَ)، وسمي الزمان عوضًا لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأنَّ الدهر في زعمهم»**.

بفتح الزاء وكسرها وضمها، قال في القاموس[٧]: «الزعم مثلثة: القول الحق والباطل، والكذب والصدق، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه». انتهى. والمراد به هنا القول الباطل.

«يسلب ويعوض».

بالبناء للفاعل فيهما.

---

(١) ينظر: الصحاح ١٠٩٣/٣ مادة عوض، ولسان العرب ١٩٣/٧ مادة عوض.

(٢) ١٠٩٣/٣ مادة عوض.

(٣) ساقط من س.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) في س: ما بقي في الدهر داهر.

(٦) تحفة الغريب ٥٣٤/١.

(٧) ١١١٧/١ باب الميم فصل الزاي.

«**واختلف في قول الأعشى**[١]:

لَعَمْرِي لَقَدْ لاَحَــتْ عُيُــونٌ كَــثِيرَةٌ إلى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَــاعٍ تَحَــرَّقُ

تُـــشَبُّ لِمَقْـــرُورَيْنِ يَـــصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ»

«وقد أنشدْنا هذين البيتين في حرف الباء وأسلفنا أن المراد بالمقرورين[٢]: الندى والمـــُحَلَّقُ، وما أحسن عطفه على الندى، ففيه إشارة إلى أنهما متصاحبان متشاركان في الألفة، حتى كأنهما من جنس واحد، ضجيعان لا يفارق أحدُهما الآخر، بل قد أثبت لهما في البيت الثالث الذي أنشده المصنف هنا الأخوة المقتضية للالتئام والاعتصام، وحسن الألفة»[٣] وهو:

«**رَضِيْعَيْ لِبَـــانٍ**» ... ...[٤]

قال شارح اللباب[٥]: «حال من الندى والمـــُحَلَّق، ولابد في قوله:«**ثديَ أمٍّ**»من تقدير حرف جر، أي: من ثدي أم، وهو متعلق بـــ(رضيعي)». انتهى.

في الشرح: «لا حاجة إلى تقدير الجار، فإنَّ رَضَعَ يتعدى بنفسه، يقال: رضع الصبي أمَّه، ورضع ثديها، فيقدر ناصبًا للثدي، أي: رَضَعَا ثديَ أمٍّ، ولا إشكال، قال[٦]: ويجوز أن يقرأ بالكسر على أنه بدل من لبان، قلتُ: يريد على تقدير مضاف، أي: لبان ثدي أُمٍّ، واللبان بكسر اللام: لبن المرأة خاصة»[٧].

---

(١) هو أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، من قبيلة بكر بن وائل، أدرك الإسلام، وهو مـــن شـــعراء الطبقة الأولى في الجاهلية.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٢/١، والمؤتلف والمختلف ١٣/١، ومعجم الشعراء ٤٠١/١، وتاريخ دمـــشق ٣٢٧/٦١.

(٢) زاد في الأصل: (الألفة حتى كأنهما من). وهو سبق نظر من الكلام الذي يليه.

(٣) تحفة الغريب ٥٣٥/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في الديوان ٢٢٥، والإنصاف ٤٠١/١، وشرح المفصل ١٠٧/٤، والارتشاف ١٧٨٧/٤، والمغني ٤١١/٢، وشفاء العليل ٦٩٩/٢، والهمع ٢١٢/٣، وشرح أبيات المغني ٣٢٤/٣، والخزانة ١٣٨/٧.

(٥)

(٦) يظهر أنَّ المعني شارح اللباب.

(٧) تحفة الغريب ٥٣٥/١.

«**تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ**».

أي: الليل.

[في الشرح:][(١)] «والباء ظرفية، أي: تحالفا في ليل شديد السواد، وقيل: [هو][(٢)] الرحم، [أي][(٣)] تحالفا في ظلمة الأحشاء قبل الولادة، وقيل: زِقُّ الخمر، وقيل: الرماد، أي: تحالفا عند ذلك[(٤)]. انتهى.

قلتُ: لا أعرف أحدًا جعل الباء بمعنى عند فما أدري هذه العندية من أين جاءت؟ »[(٥)].

قال الشمني «وأقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية؛ لأنهما لا يتحالفان في نفس الزِّق، ولا في نفس الرماد، بل عنده وبقربه»[(٦)]. انتهى.

والأظهر أن الباء ظرفية، فإن للعرب عادة عند الشراب في التعاقد، وهو[(٧)] زمن إيقاد النار للأضياف، وقيل: المراد بالأسحم الداجي: رماد تلك النار تقاسمًا به لعظم شأنه عندهما[(٨)].

... ... «**عَـــوْضُ لا نَتَفَـــرَّقُ**

فقيل: [عوض][(٩)] ظرف لـــ(نتفرق) ».

«وربما يستشكل هذا بأنَّه مبني على أنَّ (لا) ليس لها الصدر، وأما على القول بأنَّ لها الصدر مطلقًا، أو إذا وقعت في جواب القسم، وهذا الأخير هو الصحيح، فلا يتأتى تعليق عوض بـــ(نتفرق)، ويجاب عن ذلك بما قاله الرضي[(١٠)]، وهو أن الجملة القسمية قد تحذف

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) في س: أي تحالفا عند الزِّق أو الرماد.

(٥) تحفة الغريب ١/٥٣٥-٥٣٦.

(٦) المنصف ١/٢٨٠.

(٧) أي: الأسحم الداجي، وهو الليل.

(٨) وعلى هذا القول فالباء قسمية لا ظرفية.

(٩) زيادة من الأصل و س.

(١٠) ينظر: شرح الكافية٦/٧٠. والرضي هو محمد بن الحسن الأستراباذي، إمام النحو في عصره، له شرح كافية ابن =

لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابًا دالاً عليها، نحو لا أفعله عوض، وعوض العائضين، قال: وإنما كان ذلك لكثرة استعمال عوض في القسم، مع أن معناه أبدًا وألبتة، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم، ولأجل إفادته فائدته قد يقدم على عامله قائمًا مقام [١٢٢/ ا] الجملة القسمية، وإن كان عامله مقترنًا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه، كنون التأكيد وما، يقال: عَوضُ لآتينَّكَ، وعَوضُ مَا آتيكَ، لغرض سَدِّه مسدَّ القسم، هذا كلام الرضي، وعليه فيمكن أن يقال: إنَّ قوله: لا نتفرق جواب لقسم محذوف سدَّ مسدَّ عَوضُ، فلا ضير إذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا، غير أنَّ جعل هذا الجواب لقسم مقدر مع وجود فعل قسمي مذكور يمكن أن يكون هذا جوابًا له خلاف الظاهر»[(١)]، وذلك المذكور تَحَالَفَا.

«وقال ابن الكلبي[(٢)]: قسم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله:

حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ» ... ...[(٣)]

صفة محذوف، أي: بدماء مائرات، أي: مُتَمَوِّجَات، من مَارَ الدمُ إذا سَاحَ.

«**حَوْلَ عَوْضٍ، وَأَنْصَابٍ**» جمع نُصْب، بضم النون وإسكان الصاد المهملة، وقد يضمَّان، وهو ما نُصِبَ ليُعبَدَ من دون الله.

«**تُرِكْنَ لَدَى السُّعَيْرِ، والسُّعَيرُ اسم لصنم كان لعنَزَة**»، بعين مهملة ونون وزاي

=

الحاجب، وشرح الشافية، توفي سنة ٦٨٦هـ، وقيل: غير ذلك.

ينظر: بغية الوعاة ١٧/٢، والخزانة ٢٨/١.

(١) تحفة الغريب ٥٣٦/١.

(٢) قال البغدادي: «وَقد راجعت كتاب الْأَصْنَام لِابْنِ الْكَلْبِي...فَلم أر فِيهِ ذكر عوض... وَالْمَذْكُور فِي كتاب الْأَصْنَام إِنَّمَا هُوَ السُّعَير وَحده لَا مَعَ عوض»، الخزانة ١٤١/٧، وينظر: كتاب الأصنام ٤١. وابن الكلبي هو أَبُو الْمُنْذر، هِشَام بن مُحَمَّد بن السَّائِب الْكَلْبِيّ الكوفي، له كتاب الأصنام، وكتاب النسب الكبير، توفي سنة ٢٠٦هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ٤٦/١٤، ونزهة الألباء ٧٥/١، وميزان الاعتدال ٣٠٤/٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لرُشَيد بن رُمَيض العَنَزِي، والشاهد فيه مجيء عَوْض اسم صنم على رأي ابن الكلبي على ما ذكره ابن هشام، والبيت في لسان العرب ٥٨٦/٤ سعر، ١٨٨/٥ مور، ١٩٣/٧ عوض، والمغني ٤١٢/٢، وتحفة الغريب ٥٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٤٤٢/١، وشرح أبيات المغني ٣٢٦/٣، والخزانة ١٤٠/٧، وغنية الأريب ٢٢٦/٢.

مفتوحتان، أبو حي من ربيعة بن نزار.

«**انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت**».

وفي الشرح والتعليق: «ويمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله: أن عوض قسم، أنه سادٌّ مسدَّ القسم، كما تقدم عن الرضي، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار، وبناؤه حينئذٍ مُتَّجِه؛ لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة كـ(قبل)»[١]

وتقديمه على عامله لغرض جعله قائمًا مقام الجملة القسمية.

«فإن قلتَ: قوله: (وهو اسم صنم) يأبى ذلك ويدفعه، قلتُ: إنما يأباه أنْ لو كان الضمير عائدًا على عوض [بقيد كونه ظرفًا سدَّ مسدَّ القسم، وهو ممنوع، بل هو عائد على عَوض][٢] لا باعتبار هذا القيد، بل باعتبار لفظه فقط، ويكون هذا باب الاستخدام المعروف في فن البديع، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر، فالأول كقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابا[٣]

وما نحن فيه من هذا القسم»[٤]، فإنَّه أراد باللفظ الذي هو عوض أحد معنييه، وهو الظرف القائم مقام القسم، وأراد بضميره في قوله: (وهو اسم صنم) المعنى الآخر، وهو كون هذا اللفظ علمًا على الصنم المذكور، فتأمله.

---

(١) تحفة الغريب ٥٣٧/١، والتعليق ٤٣٣.

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت من الوافر، وهو من قصيدة لمعاوية بن مالك، معود الحكماء، وهو في الأصمعيات ٢١٤/١، والصاحبي ٥٧/١، وأدب الكاتب ٩٧/١، والموازنة ٣٥/١، والبديع في نقد الشعر ٨٢/١، وتحرير التحبير ٤٥٨/١، والخزانة ١٥٦/٤.

(٤) تحفة الغريب ٥٣٧/١.

«عسى»

«فعل مطلقًا».

لكنه غير متصرف؛ لتضمنه معنى الرجاء[١]، وهو إنشاء الطمع والرجاء، كـ(لعلَّ)، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها، وأما الفعلية نحو: بعته، والاسمية نحو: أَنْتَ حُرٌّ، فمعنى الإنشاء عارض فيها، وحكى ابن ظفر[٢] في شرح المقامات: عسيتُ أعسى، قال اللَّبْلِيّ[٣]: وعلى هذا فيقال: عاسٍ، وقال العُمَانِي في شرح الفصيح[٤]: وزعم بعضهم أنه يقال: عَسَا يعسو، وعَسَا يَعْسِي، فعلى هذا يكون متصرفًا، ومما اعتقبت الواو والياء على لامه، وفي حُلَى العلا لعبد الدائم القيرواني[٥]: أنَّه لا يقال:

---

(١) هكذا في الأصل و س، ولعلَّ الصواب: لتضمنه معنى الحرف.

(٢) هو أبو عبدالله، محمد بن أبي محمد بن محمد بن ظفر الصقلي، صاحب التصانيف الممتعة، ومنها: سلوان المطاع في عدوان الأتباع، وخير البشر بخير البشر، وكتاب الينبوع في تفسير القرآن، وشرحان على مقامات الحريري. توفي سنة ٥٦٥هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٧٤/٣، ووفيات الأعيان ٣٩٥/٤، وتاريخ الإسلام ٣٤٤/١٢.

(٣) ينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ٤١/١. واللبليّ هو أبو جعفر، أحمد بن يوسف اللبلي الفهري التونسي، النحوي اللغوي المقرئ، من مصنفاته: شرحين على الفصيح، والبغية في اللغة، وكتاب في التصريف، توفي سنة ٦٩١هـ.

ينظر: بغية الوعاة ٣٣١/١، وفهرس الفهارس ٩٠٦/٢، ، وهدية العرافين ١٠٠/١.

(٤) هذا الكتاب مفقود، والعماني هو أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، وصفه ابن الجزري بأنه إمام فاضل محقق، سمي بالعماني نسبة إلى بلده عمان، من مؤلفاته: الكتاب الأوسط في علم القراءات، والمغني والمرشد كتابان في أحكام الوقف، وشرح فصيح ثعلب، عاش بين القرنين الرابع والخامس، ولا يعلم تاريخ وفاته.

ينظر: النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢٢٣/١ ، كشف الظنون١٦٥٤/٢، مقدمة محقق الكتاب الأوسط في القراءات ٢٣-٢٩، مقال بعنوان: من هو أبو محمد العماني للباحث: محمد بوزيان بنعلي، مجلة نزوى، سلطة عمان، العدد١٨ ص٣٤، مقال بعنوان: وقفة مع الكتاب الأوسط في القراءات لأبي محمد العماني، للباحث: سلطان الشيباني، منشور في موقع القبس بتاريخ ١٤٢٨/٩/٧هـ.

(٥) القيرواني: هو عبد الدائم بن مرزوق بن خير، أبو القاسم، نحوي قديم، من كبار علماء اللغة ورواة الأدب، لقي أبا العلا المعري وروى عنه شعره، من مؤلفاته: حلى العلا، وهو معجم في اللغة، نقل عنه اللبلي في شرح الفصيح، وأبو حيان في الارتشاف، والمكتفي في شرح ديوان المتنبي، نقل عنه ابن الآبار في التكملة، توفي سنة ٤٧٢هـ.

ينظر: الصلة لابن بشكوال ٥٧٣/٢ ، إنباه الرواة ١٥٨/٢، بغية الوعاة ١١٠/٢، تراجم المؤلفين التونسيين ٣٠٢/٤-٣٠٣.

عَسَيْت تَفْعَلُ ولا أَفْعَلُ، إلا أنَّ أبا زيد[١] حكى: عسٍ هنا بمعنى خليق.

قال المصنف: وهكذا وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في شرح التسهيل[٢]، وذلك أنه قال في باب التعجب: شذَّ قولهم: ما أعساه بكذا، وأَعْسِ به، بمعنى ما أَحَقَّهُ، وأحقق به، وهذا أشدُّ في الغلط؛ لأنه معترف بالمعنى، مع توهمه أن الفعل جامد، وأنه عسى التي للمقاربة[٣].

«**لا حرف مطلقًا**».

«ويعني بالإطلاق في الموضعين: سواء أتصلت بالضمير المنصوب، أو لم تتصل به، بقرينة ذكر القول الثالث المفصل»[٤].

«**خلافًا لابن السراج**[٥] **وثعلب**[٦]».

فإنهما رأيا عدم تصرف عسى، وكونه بمعنى لعلَّ، وحكاه الرضيّ عن الزجاج[٧]، قال: واتصال الضمير المرفوع به يدفع ذلك، إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي[٨] في ليس، قلتُ: يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد قوليه إلى أنَّ ليس حرف، محتجًّا بأنها لو كانت فعلاً مخففًا من فَعِلَ، كـ(صَيْدَ) من صَيِدَ، لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير،

---

(١) لم أقف عليه في النوادر، وينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ٤١/١.

(٢) ينظر: ٤٨/٣.

(٣) شرح المزج ٧٦٦-٧٦٧.

(٤) تحفة الغريب ٥٣٨/١.

(٥) ينظر: التوطئة ٢٩٧، والتذييل والتكميل ٣٢٧/٤، والارتشاف١٢٢٢/٣، والجنى الداني ٤٦١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٧/٤، والارتشاف ١٢٢٢/٣، والجنى الداني ٤٦١. وثعلب هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مصنفاته: المصون في النحو، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، ومعاني الشعر، والفصيح، توفي سنة ٢٩١هـ.

ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨١/١، ونزهة الألباء ١٧٣/١، وإنباه الرواة ١٣٨/١، وبغية الوعاة ٣٢٥/١،

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢٢٩/٥.

(٨) ينظر: المسائل البصريات ٤٣٠، والمسائل الحلبيات ٢٢٢-٢٢٣، وإيضاح الشعر١٠-١١. وأبو علي هو الْحَسَن بن أَحْمَدَ بْنِ عبد الغفار بن سُلَيْمَان الفارسي، النحوي، من مصنفاته: الإيضاح فِي النحو، والتذكرة، والمقصور والممدود، والحجة في علل القراءات، وغيرها، توفي سنة ٣٧٧هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ٢٨٥/٧، ومعجم الأدباء ٨١١/٢، وإنباه الرواة ٣٠٨/١، وبغية الوعاة ٤١٠/١.

الضمير، كـــ(صَيِدْتُ).

قال الفارسي[١]: وأما إلحاق الضمير به في: لَسْتُ ولَسْتُما، فلشبهه بالفعل؛ لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان، وكونه رافعًا وناصبًا، كما ألحق الضمير بـــ(هاتِ)، فقيل: هَاتِيَا، هَاتُوا، هاتي، مع كونه اسم فعل؛ لقوة مشابهته للأفعال لفظًا، فينقل ذلك إلى عسى حذو القذة بالقذة[٢].

[١٢٢/ ب] قال الشمني: وحاصل الاعتذار أنَّ إلحاق الضمير به لكونه شابه الفعل في كونه على ثلاثة أحرف،كما قال أبو علي في ليس لمـــَّا قال بحرفيتها[٣].

«**ولا حين يتصل بالضمير المنصوب، كقوله:**

يَـــا أَبَتَـــا» ... ...[٤]

«والتاء فيه بدل من ياء المتكلم، أي عوض عنها؛ ولهذا لا يجتمعان، فلا يقال: يا أبتي، ولا يخفى أن ألف يا أبتا بدل من الياء، فيلزم اجتماع العوض والمعوض منه، فمن ثَّم عدوا مثل هذا من الضرورات كقولها:

يَـــا أَبَتَـــا لاَ تَـــزَلْ عِنْـــدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِـــأَنْ تُخْتَـــرَمْ[٥]»[٦]

«**عَلَّكَا أَو عَسَاكَا**».

من الرجز.

---

(١) لم أقف على هذا القول بنصه، وينظر: المسائل البصريات ٤٣٠، وإيضاح الشعر ١٠-١١.

(٢) شرح المزج ٧٦٧.

(٣) المنصف ٢٨٢/١.

(٤) الرجز لرؤبة، وتمامه:

تَقُـــولُ بِنتِـــي قَـــدْ أَنَـــى إِنَاكَـــا
فاسْـــــتَعْزِمِ اللهَ وَدَعْ عَـــــسَاكَا
يَاأَبَتَـــــا عَلَّكَـــــا أَوْ عَـــــسَاكَا

والبيت في الكتاب ٣٧٥/٢، والإنصاف ٢٢٢/١، وشرح المفصل ١٢٣/٧، والجنى الداني ٤٦٦، والمغني ٤١٤/٢، ورصف المباني ٢٩، والهمع ١٤٥/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١، وشرح أبيات المغني ٣٣٤/٣.

(٥) البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن مهران في مدح قيس بن معد يكرب، وهو في ديوانه ٣٣، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ٣٨٨، وتحفة الغريب٥٣٨/١، و الخزانة ٢٩٦/٢، ٤٤٤/٤.

(٦) تحفة الغريب ٥٣٨/١.

«**خلافًا لسيبويه**[١]، **حكاه عنه السيرافي**[٢]، **ومعناه الترجي**».

والمفهوم من كلام الجزولي[٣] وابن الحاجب[٤] أنَّ معناه رجاء دنو الخبر، فإذا قلت: عسى مريضي [أنْ][٥] يشفى، دلَّ ذلك على أنك ترجو قرب شفائه.

ونازع الرضي[٦] في ذلك قائلاً: «ليس عسى متعينًا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره، بل للطمع في حصول مضمونه مطلقًا، سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي ﷺ أن يشفع لي، فإذا قلتَ: عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ، فهو بمعنى لعلَّهُ يخرجُ، ولا دنو في لعلَّ اتفاقًا»[٧].

«**في المحبوب والإشفاق**».

أي: الخوف.

«**في المكروه**».

قال سيبويه[٨]: «عسى طمع وإشفاق»[٩]، فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه. انتهى.

---

(١) كلام سيبويه محتمل لذلك؛ فإنه حين تحدث عن لولا وعسى إذا اتصل بهما ضمير النصب قال: «فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال»، الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/١٣٩. والسيرافي هو الْحَسَن بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المرزبان، أَبُو سعيد السيرافي النحوي، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وألفات القطع والوصل، وأخبار النحويين البصريين، توفي سنة ٣٦٨هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ٧/٣٥٢، ونزهة الألباء ١/٢٢٧، ومعجم الأدباء ٢/٨٧٦، وبغية الوعاة ١/٤٢٠.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية ١/٢٠٣. والجزولي هو أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي، كان إماماً في النحو، صنف فيه المقدمة الجزولية التي سماها القانون، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٦٠٧هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٧٨، ووفيات الأعيان ٣/٤٨٨، وبغية الوعاة ٢/٢٤٥.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٠.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٥/٢٢٦.

(٧) شرح المزج ٧٦٨-٧٦٩، تحفة الغريب ١/٥٣٩.

(٨) الكتاب ٤/٢٣٣.

(٩) إلى هنا نهاية قول سيبويه، وأما ما بعده فلم أقف عليه في كتابه.

وفي الصحاح[١]: «عسى من الله واجبة»؛ لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى؛ إذ لا يكونان إلا في المجهول، وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾[٢] للتخويف، لا للخوف والإشفاق، كما أنَّ أو في كلامه تعالى للإبهام والتشكيك، لا للشك.

«**وقد اجتمعا في قوله تعالى:** ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾[٣]».

في الشرح: «وعسى الأولى في الآية (للترجي)[٤]، والثانية للإشفاق؛ نظرًا إلى ما في نفس الأمر، أي أنَّ ما كرهتموه ينبغي أن تترجَّوه، فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أنْ تشفقوا منه، فهو شرٌّ لكم[٥]؛ وذلك أنهم كرهوا الغزو، وفيه إحدى الحسنيين، إما الظفر والغنيمة، وإما الشهادة والجنة، وأحبُّوا القعود عن الغزو، وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر».[٦] انتهى.

وعكس ذلك الشمني فقال: إنَّ الأُولى لإشفاق المخاطبين نظرًا إلى زعمهم، والثانية لترجيهم[٧]. انتهى.

«**وتستعمل على أوجه، أحدها أن يقال: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، واختلف في إعرابه على أقوال:**

أحدها–وهو قول الجمهور[٨] –: أنَّه مثل كانَ زيدٌ يقوم، واستشكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات، وأجيب بأمور:

أحدها: أنه على تقدير مضاف، إما قبل الاسم، أي: عسى أمرُ زيدٍ القيام، أو قبل الخبر، أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيام».

---

(١) ٦/٢٤٢٦.

(٢) التحريم: ٥.

(٣) البقرة: ٢١٦.

(٤) ساقط من س.

(٥) في الأصل: شرهم.

(٦) تحفة الغريب ١/٥٣٩.

(٧) ينظر: المنصف ١/٢٨٢.

(٨) ينظر: المساعد ١/٢٩٩، حاشية الدسوقي ١/٤١٤-٤١٥.

قال الرضي[١]: هذا تكلف، ولم يظهر المضاف المقدر يومًا من الدهر، لا في الاسم ولا في الخبر.

«**ومثله:** ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٢]».

في الشرح: «والتنظير بالآية المذكورة ليس في موقعه؛ لأنها تركيب واحد جزئيّ حُذِفَ فيه المضاف للقرينة، والـمُتَكَلَّمُ فيه تركيب كليّ ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات؛ إذ ليس الكلام في: عسى زيدٌ أنْ يقومَ بخصوصه، بل فيه وفي أمثاله، نحو: عسى عمرٌو أنْ يذهبَ، وعسى خالدٌ أنْ يجيءَ، وعسى بكرٌ أنْ يذهبَ، ونحو ذلك مما لا يدخل تحت حصر، فادِّعَاء حذف المضاف في الجميع، بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بُعد»[٣]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الخبر»[٤].

«**والثاني أنه من باب: زيد عدل وصوم**».

يعني في الإخبار بالمصدر عن اسم العين، وقال الكوفيون[٥] في ذلك: إنَّ المصدر بمعنى اسم الفاعل، وقال البصريون: إنَّه على تقدير (ذو) مضافة إلى المصدر[٦].

«**ومثله:** ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[٧]».

في الشرح: «إن أريد أنَّ هذا من باب [١٢٣/ أ] الإخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة، فتخريج الآية على ذلك غير جيد؛ لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة، فلا ينتفي أصل المعنى، وقد مر الكلام في ذلك [في][٨] (شرح)[٩] أنْ المفتوحة»[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٥/٢٣٠.
(٢) البقرة: ١٧٧.
(٣) تحفة الغريب ١/٥٤٠.
(٤) المنصف ١/٢٨٣.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٣٤، الجنى الداني ٤٦٤.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٥/٢٣٠، شرح المزج ٧٦٩، غنية الأريب ٢/٢٣٠.
(٧) يونس: ٣٧.
(٨) زيادة من س.
(٩) ساقط من س.
(١٠) تحفة الغريب ١/٥٤٠.

«**والثالث: أنَّ (أنْ) زائدة**».

قال الرضي[١]: فيه نظر؛ لأنَّ الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم، ولزومه مطردًا في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيدٌ.

«**لا مصدرية، وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً**».

في الشرح: «أمَّا الرد بالأول فإنما يتمشَّى على قول غير الأخفش[٢]، وإلا فهو يرى أنَّ الزائدة ناصبة كما مرّ، وأما الرد الثاني فللخصم أن يقول: [كم][٣] من زائد يلزم، فلم يكن عدم سقوطه مؤثرًا في زيادته»[٤]. انتهى.

«وأقول فيما نقلناه آنفًا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني، وأما الجواب عن الأول فظاهر»[٥].

«**والقول الثاني: أنها فعل متعدٍّ بمنزلة قارب معنى وعملاً**».

قال الرضي[٦]: «وفيه نظر؛ إذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعًا ولا استعمالاً».

«**أو قاصر، بمنزلة قرب من أنْ يفعل، وحذف الجار توسعًا، وهذا مذهب سيبويه[٧] والمبرد[٨]**.

والثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قرب، وأنْ والفعل بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين[٩]، ويرده أنه يكون حينئذٍ بدلاً لازمًا تتوقف عليه فائدة، وليس هذا شأن البدل».

قال الرضي: قال الكوفيون: أنْ يفعل في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال، والذي

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٥/٢٣٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن له ٣١٦-٣١٧.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ١/٥٤٠.

(٥) المنصف ٢٨٣.

(٦) شرح الكافية ٥/٢٣١.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/١٥٧.

(٨) ينظر: المقتضب ٣/٦٨.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٣٤، الجنى الداني ٤٦٤.

أرى أن هذا وجه قريب، فيكون في نحو: الزيدون عسى أنْ يقوموا، قد جاء ما كان بدلًا من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضًا يساعد ما ذهبوا إليه؛ لأن عسى بمعنى يتوقع، فمعنى: عسى زيدٌ أنْ يقوم، توقع وترجي قيامه[١]. انتهى.

وفي الشرح: «وللكوفيين في جواب هذا الرد أن يقولوا: أي مانع يمنع من وقوع البدل لازمًا في بعض الصور، مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع، كوصف مجرور رُبَّ إذا كان ظاهرًا، والبدل أولى بذلك؛ لأنه المقصود بالحكم»[٢].

«**والرابع: أنها فعل ناقص، كما يقول الجمهور، وأنْ والفعل بدل اشتمال، كما يقول الكوفيون، وأنَّ هذا البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة**[٣] **-رحمه الله تعالى-: {وَلاَ تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ}**[٤] **بالخطاب، واختاره ابن مالك**[٥].

الاستعمال الثاني: أنْ تُسْنَدَ إلى أنْ والفعل، فتكون فعلاً تامًّا».

في التعليق[٦] «قال المصنف في حاشية التسهيل: اعلم أن ظنَّ لم يحتج إلى المفعولين في نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، من حيث هما مفعولان، بل من حيث إنَّ وضعهما للدلالة على التعلق بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين، فتارة يكون هذان الشيئان مفعولين كالمثال، وتارة يكونان في ضمن مفعول واحد، كـ(ظننتُ) أنَّ زيدًا قائم، وبهذا يعلم صحة قول سيبويه[٧] في أنه لا يحتاج إلى تقدير شيء آخر[٨]، وكذلك القول في عسى، فإنها

---

(١) شرح الكافية ٢٣١/٥.

(٢) تحفة الغريب ٥٤١/١.

(٣) قرأ الجمهور: {يَحْسَبَنَّ} [آل عمران: ١٧٨] بالغيبة، وقرأ حمزة: {تَحْسَبَنَّ}[آل عمران: ١٧٨] بالخطاب. ينظر: الحجة للقراء السبعة ١٠١/٣، الدر المصون ٤٩٦/٣، إتحاف فضلاء البشر ٤٩٥/١- ٤٩٦.

(٤) آل عمران: ١٧٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٦) ٤٤١-٤٤٢.

(٧) قال سيبويه: «فأمَّا ظَنَنْتُ أنَّه منطلقٌ فاستغني بخبر أنَّ، تقول: أظنُّ أنَّهُ فاعلٌ كذا وكذا، فتستغني، وإنَّما يقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنَّه مستغنٍ بخبر أنَّ»، الكتاب ١٢٥/١-١٢٦.

(٨) في الأصل و س: وبهذا يعلم قول سيبويه في صحة أنه لا يحتاج...، ولا يستقيم الكلام به، وما أثبته من شرح المزج.

موضوعة لرجاء شيء على صفة، فتارة لا يدخل عليهما عامل سواها، فتؤثر في لفظ أولهما ومحل ثانيهما، وتارة تدخل أنْ عليهما فتؤثر فيهما، ويكتفي عسى بهما فإن قيل: فأَجْرِ: عسى قيامُ زيدٍ، وظننتُ قيامَ زيدٍ لما ذكرته[١]، فقد يقال: إنَّه لما كان المضاف إليه غير معتمد لذاته، وإنما يؤتى به لغيره، وكانت هذه الأفعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعقد بينهما ما أريد بهما من المعنى، شرطوا استقلال كل منهما بنفسه، وألا يكون[٢] أحدهما كالتتمة للآخر، فتكون كأنها إنما طلبت شيئًا واحدًا إكماله بالآخر، ألا ترى أن [في:][٣] قَامَ غلامُ زيدٍ، قَامَ إنما طلب شيئًا واحدًا، وجاء الآخر تتمة لذلك الواحد[٤]. انتهى. وفي بعض هذا التقدير نظر».

«**هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك[٥]: عندي أنها ناقصة أبدًا، ولكن سدَّتْ أنْ وصلتها في هذه الحالة [مسد][٦] الجزأين، كما في:** ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[٧]؛ **إذ لم يقل أحد: إن حَسِبَ خرجت في ذلك عن أصلها.**

[١٢٣/ ب] الثالث، والرابع، والخامس: أن يأتي بعد [ها][٨] المضارع المجرد المقرون بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: عسى زيدٌ يقومُ، وعسى زيدٌ سيقومُ، وعسى زيدٌ قائمًا».

ولا يخفى [أنَّ][٩] ذلك من اللف والنشر المرتب.

«**والأول**» وهو المجرد من السين «**قليل، كقوله**».

---

(١) لعلَّ في العبارة سقطًا تمامه: فإنْ قيل: فأَجْرِ عسى قيامُ زيدٍ مُجْرَى عسى أنْ يقومَ زيدٌ، وظننتُ قيامَ زيدٍ مُجْـرى ظننتُ أنْ يقومَ زيدٌ لما ذكرته.

(٢) في الأصل: وألا فلا يكون.

(٣) زيادة من س.

(٤) شرح المزج ٧٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٦) زيادة من س.

(٧) العنكبوت: ٢.

(٨) زيادة من المغني و س.

(٩) زيادة يلتئم بها النص.

أي: هدبة بن خشرم العذري، قتل صبرًا قصاصًا لقتله ابن عمه، وكان معاوية[١] عرض على ولي القتيل سبع ديات فأبى إلا قتله، فقتل، وهو أول قتيل قتل صبرًا بعد عهد النبي ﷺ، ولمـــــًا أرادوا قتله قال لأهله: بلغني أنَّ القتيل يعقل بعد سقوط رأسه، فإن عقلت فإنِّي قابض رجلي وباسطها، ففعل ذلك.

«**عَسَى الكَرْبُ**» ... ...[٢]

بفتح الكاف وإسكان الراء: الحزن يأخذ بالنفس، وكذا الكُربة بضم الكاف.

«**الَّذِي أَمْسَيتَ فِيهِ**».

«وضبط اليمني تاء أمسيت بالفتح على الخطاب، قال: لأن القائل يبشر محزونًا بالفرج القريب، وزوال الحزن، ووشك انكشافه، ذكره في تفسير سورة إبراهيم»[٣].

قال في الشرح: «وقد وقفت على هذا البيت في نسخة صحيحة من الكَشَّاف، ورأيت غالبها بـــ(نَهَروَالة)[٤] من هذه البلاد، وقد ضبط فيها تاء أمسيت بالضم، وكذا سمعناه من غير واحد من مشايخنا بالديار المصرية»[٥]. انتهى.

«**يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ**».

بفتح الفاء والراء، وبالجيم: كشف الغم، وينبغي (أن يجعل)[٦] فرج مخبرًا عنه بقوله: وراءه، والجملة في محل نصب على أنها خبر يكون، واسمها ضمير يعود إلى الكرب، ولا

---

(١) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، وأمه هند بنت عتبة، يكنى أبـــا عبد الرحمن، أسلم عام الحديبية، وكان يكتم إسلامه من أبي سفيان حتى عام الفتح، فأظهر إسلامه، وشـــهد مـــع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنينا والطائف، بويع بالخلافة، واجتمع عليه بعد علي بن أبي طالـــب رضـــي الله عنه، توفي رضي الله عنه سنة ٦٠هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ٤٠٦/٧، والتاريخ الكبير للبخاري ٣٢٦/٧، ومعجم الصحابة ٣٦٣/٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣، وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١، والمقرب ٩٨/١، والجـــنى الداني ٤٦٢، والمغني ٤٢١/٢، وشرح شواهد المغني ٤٤٣/١، والهمع ١٤٠/٢، وشرح أبيـــات المغـــني ٣٣٨/٣، والخزانة ٣٢٨/٩، وغنية الأريب ٢٣٣/٢.

(٣) تحفة الغريب ٥٤١/١.

(٤) بلدة من بلاد الهند.

(٥) تحفة الغريب ٥٤١/١.

(٦) ساقط من س.

ينبغي أن يجعل فرج اسم كان، ووراءه خبرها؛ لئلا يلزم كون الفعل الخبر رافعًا لأجنبي عن الاسم، وهو وهم نبَّهَ عليه المصنف[١] في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس[٢].

«**قَرِيبُ**».

[صفة][٣] (لفرج)[٤]. وهذا البيت من الوافر.

«**والثالث أقل، كقوله:**

أَكْثَرْتَ في الْعَذْلِ» ... ...[٥]

بالعين المهملة المفتوحة، وسكون الذال المعجمة: الملامة.

«**مُلِحًّا**»: من الإلحاح بحاءين مهملتين: الملازمة.

« **دَائمَا**.

لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيتُ صَائمَا.

وقولهم في المثل: عَسَى الغُوَيرُ»[٦].

بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير: ماء لكليب.

«**أَبْؤُسَا**»: بضم الهمزة بعد الموحدة، جمع بؤس، وهو العذاب، أو الشدة في الحرب، وهذا مثل مشهور، وأصله -فيما قيل- أنَّ الزَبَّاء[٧] قالت لقومها عند رجوع قَصِير[٨] من

---

(١) المغني ٦/٢١٧.

(٢) تحفة الغريب ١/٥٤١-٥٤٢.

(٣) زيادة يلتئم بها النص.

(٤) ساقط من س.

(٥) الرجز لرؤبة، وهو في ديوانه ١٨٥، والمقرب ١/١٠٠، وشرح التسهيل ١/٣٩٣، والجنى الداني ٤٦٣، والمغني ٢/٤٢١، والهمع ٢/١٤١، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٤، وشرح أبيات المغني ٣/٣٤١، وغنية الأريب ٢/٢٣٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٥١، ١٥٩، ٣/١٥٨، المقتضب ٣/٧٠، مجمع الأمثال ٢/١٧، الجنى الداني ٤٦٣.

(٧) هي نائلة بنت عمرو بن الظرب، من العماليق، وهي الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة، قاتلة جذيمة الأبرش، وقتلها ابن أخت جذيمة، وهو عمرو بن عدي اللخمي، مالك الحيرة، كانت غزيرة المعارف، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها، توفيت سنة ٣٨٥ ق هـ.

ينظر: معجم الشعراء ١/٣٢٩، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ١/٢١٩، والأعلام ٣/٤١.

(٨) هو قصير بن سعد اللخمي، الذي وفى لجذيمة، وجدع أنفه، واحتال على الزبا، حتى أخذ بثأر جذيمة مع عمرو بن =

العراق إليها، ومعه الرجال مخبئين في الغرائر على الجمال، وكان الغوير في طريقه: [عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسَا][(١)]،أي: [لعلَّ][(٢)] الشرَّ يأتيكم من قِبَل الغُوَير.

«**كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: يكون أبؤسًا، وأكون صائمًا؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي**».

وفي الشرح: «قضية هذا أن يقدر المحذوف: (أن يكون)، و(أن أكون)، بإثبات أنْ؛ لأن ذلك هو الاستعمال الأصلي لـــ(عسى)، واستعمال الفعل بعدها مجردًا من أنْ قليل، فإن قلتَ: إنَّما لم يقدرها فرارًا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة، قلتُ: لا ضير، فهو نظير تقدير سيبويه[(٣)] مِنْ لَدُ شَوْلاً[(٤)]: مِنْ لَدُ أنْ كانت شَولاً»[(٥)]. انتهى.

قال الرضي[(٦)]: وقال بعضهم: التقدير: أن يكون أبؤسًا، وأن أكون صائمًا، وجاز حذف أنْ مع الفعل -مع كونها حرفًا مصدريًّا- لقوة الدلالة؛ وذلك لكثرة وقوع أنْ بعد مرفوع عسى، فهو كحذف المصدر وإبقاء عمله. انتهى.

وقيل: التقدير: يَبأسُ أَبْؤُسا، فيكون مفعولاً مطلقًا كقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[(٧)]، وفي المثل -على هذا التأويل- مجاز في الإسناد؛ لأن فاعل يبأسُ ضمير الغوير.

=

عدي.

ينظر: الاشتقاق ٣٧٧/١، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٥٣٢/٥، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ٢١٩/١.

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٦٤/١-٢٦٥.

(٤) من شواهد الكتاب الخمسين التي لا يعرف لها قائل، وهو من الرجز، وتمامه: (مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا)، وهو في نعت إبل، والشَول: التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها، مفردها: شائلة، والإتلاء: أن تصير الناقة متليةً، أي: يتلوها ولدها بعد الوضع، والبيت في الكتاب ٢٦٤/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤، ولسان العرب ٣٨٤/١٣ لدن، وتوضيح المقاصد ٥٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٥٦/١، والخزانة ٢٤/٤.

(٥) تحفة الغريب ٥٤٣/١.

(٦) شرح الكافية ٢٣١/٥.

(٧) ص: ٣٣.

وقال أبو علي[١]: جعل عسى بمعنى كان، ونزَّلَه منزلته، وقال ابن جني في الرسائل الطبرية[٢]: «قلت لأبي علي: أبؤسًا في قوله: عسى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا حال؟ قال: نعم، كأنه قال: عسى الغُويرُ مهلكًا، والغوير واد»[٣]. انتهى.

وفي بعض النسخ:

«**لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائمًا لا نفس الصائم**» انتهى.

«**والثاني نادر جدًّا، كقوله:**

عَسَى طَيِّئٌ مِن طَيِّئٍ [بَعْـدَ هَـذِه][٤] سَـتُطْفِئُ... ... ...»[٥]

قال الرضي[٦]: «السين فيه قائمة عند المتأخرين مقام أنْ لكونها للاستقبال».

«**غُلاَّت**»: بضم الغين المعجمة: جمع غُلَّة، بضمها أيضًا: حرارة العطش.

«**الكُلَى**» بضم الكاف: جمع كُلْيَة [١٢٤/ أ] وهي معروفة، والكلوة، بضم الكاف وبالواو: لغة فيه.

«**والجَوَانِح**»: الأضلاع كما تقدم، أي: لعلَّ البطن المغلوب من طيِّئٍ في القتال ينتصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة أو هذه الحرب، و(عسى) فيهن فعل ناقص بلا إشكال.

«**والسادس أن يقال: عساني، وعساك، وعساه، وهو قليل**».

«ثبت في أكثر النسخ عساني بإثبات النون للوقاية، وثبت في بعض النسخ بتركها، أما الأولى فجريان الأقوال الثلاثة فيها ظاهر؛ أما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونها فعلاً دخول نون الوقاية، وأما القول بحرفيتها -وهو مذهب سيبويه[٧] - [فيمكن جريانه

---

(١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٩٦/١، الخزانة ٣٢٠/٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) المنصف ٢٨٥/١.

(٤) زيادة من المغني و س.

(٥) البيت من الطويل، وهو لقسَّام بن رواحة، والبيت في شرح المفصل ١١٨/٧، ١٤٨/٨، والجنى الداني ٤٦٠، والهمع ١٤١/٢، وشرح شواهد المغني ٤٤٥/١، وشرح أبيات المغني ٣٤٤/٣، والخزانة ٣٤١/٩.

(٦) شرح الكافية ٢٣٥/٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢-٣٧٥.

فيها من حيث إنَّ الحرفية لا تنافي دخول النون، وقد أجراها سيبويه][1] مُجرَى لعل، فينبغي جواز الأمرين كما في لعلَّني ولعلِّي، وأما نسخة عساي بدون نون، حملاً على لَعَلِّي، فجريان القول بالحرفية [فيها ظاهر][2]، وأما القول بالفعلية فيأتي على ماحكاه الرضي[3] من أنه جاء عساي حملاً على لعلِّي، قال: والأكثر عساني»[4].

«**وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت (مجرى لعل)[5] في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأنْ، قاله سيبويه[6]، والثاني أنها باقية على عملها عمل كان، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش[7]، ويَرُدُّهُ أمران، أحدهما: أنَّ إنابة ضمير عن ضمير إنَّما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنَا كأنْتَ، ولا أنْتَ كأَنَا، وأما قوله:** »

أي: رجل من حمير.

يَا ابْنَ الزُّبَيرِ طَالَمَــا عَــصَيكَا[8]

هذا صدر بيت من مشطور السريع وبعده:

وَطَالَمَـــا عَنَّيْتَنَـــا إلَيـــكَ

لَنَـــضْرِبَنَّ سَـــيْفَنَا قَفَيْكَـــا

«**فالكاف بدل من التاء بَدَلاً**».

منصوب إما على أنه اسم وضع موضع المصدر، أي: أبدلت الكاف بدلاً «**تصريفيًّا**»،

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة يتم بها الكلام. وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/٢٠٠.

(٤) تحفة الغريب ١/٥٤٣-٥٤٤.

(٥) في الأصل: لعل مجرى.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٤-٣٧٥.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/١٣٩-١٤٠، والإنصاف ٢/٦٨٧-٦٨٨، وشرح المفصل ٣/١٢٢، والتوطئة ٢٩٧.

(٨) البيت لرجل من حمير، وهو في شرح الكافية الشافية ١/٤٦٢، ٤٦٥، وشرح الشافية ٣/٢٠٢، والجنى الداني ٤٦٨، والمغني ٢/٤٢٤، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٦، وشرح أبيات المغني ٣/٣٤٧، والخزانة ٤/٤٢٨، وغنية الأريب ٢/٢٣٦.

نحو سَلَّمْتُ سَلاَمًا، أو مصدر محذوف الزوائد، والأصل: أُبْدِلَتْ إبدالاً، وإمَّا على أنه مفعول ثان لمحذوف، أي: جعل هذا البدل بدلاً تصريفيًّا، والمعنى أن هذه الكاف ليست ضمير نصب أنيب عن ضمير الرفع، وإنَّما هو ضمير الرفع الذي هو التاء أبدل كافًا على حدِّ الإبدال [المعروف][(١)] عند أهل التصريف»[(٢)].

«**لا من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك**».

(وحينئذ)[(٣)] فلا دليل للأخفش في البيت.

«**والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعًا في قوله:**

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَـا تَـــشَكَّى» ... ...[(٤)]

وهو فعل مضارع حذفت إحدى تائيه.

«**فَآتِيْ نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا**» من العيادة، وهي زيارة المريض، ووجه الردِّ أن ضمير النصب لو كان مستعارًا [في نحو: عساها لضمير الرفع -كما يقول الأخفش- لزم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوبًا لكونه الخبر][(٥)]، فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة، وإنما يتأتى ذلك منصوبًا؛ لكونه الخبر، نارُ كأسٍ مثل: (لعلها جارية هند)[(٦)]، فيكون الضمير اسمها، ونارُ كأسٍ خبرها.

في الشرح[(٧)]: ويحتمل البيت وجهين آخرين، أحدهما: أن يكون نار كأس اسم عسى، والضمير المنصوب خبرها، ولا استعارة، فيكون مثل: إنِّي عَسَيتُ صَائمًا، والثاني: أن يكون ضمير النصب نائبًا عن ضمير الرفع، وهو مثل: عسى زيدٌ قائمٌ، ولا استعارة، على ماحكاه

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٥٤٤/١.

(٣) ساقطة من س.

(٤) البيت من الطويل، وهو لصخر بن جعد الخضري، وهو في التذييل والتكميل ٣٦٢/٤، والجنى الداني ٤٦٩، والمغني ٤٢٥/٢، والهمع ١٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٤٤٦/١،وشرح أبيات المغني ٣٥٠/٣، والخزانة٥/٣٥٠، وغنية الأريب ٢٣٧/٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) في الأصل: لعلها جارية هذا، تصحيف.

(٧) تحفة الغريب ٥٤٥/١.

ماحكاه ثعلب[١]. انتهى.

قال الشمني: «ويلزم على الأول الإخبار بالمعرفة عن النكرة»[٢].

«والثالث: أنها باقية على إعمالها عمل كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرًا، قاله المبرد[٣] والفارسي[٤]، ورُدَّ باستلزامه في نحو قوله:

يَا أَبَتَــا عَلَّكَــا أَو عَــسَاكَا[٥]

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مدعاهما أنَّ الإعراب قلب، والمعنى بحاله.

السابع: عسى زيد قائم، حكاه ثعلب[٦]، ويتخرج هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

تنبيه: إذا قيل: زيد عسى أن يقوم، احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير، وتمامها على تقدير خلوها منه».

«ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار في عسى: هند عست أن تفلح، والزيدان عسيا أن يفلحا، والزيدون عسوا أن يفلحوا، والهندات عسين أن يفلحن، وتقول على تقدير الخلو من الضمير: عسى، في الجميع، وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ

---

(١) على أنَّ اسمها ضمير الشأن، والجملة هي الخبر. ينظر: المغني ٤٢٧/٢.

(٢) لم أقف على قوله هذا في المنصف، وإنما قال: «فإن قيل: يلزم على الأول الإخبار بالمعرفة عن النكرة، فجوابه: أنَّ كأسا هنا علم على امرأة، فما أخبر إلا بمعرفة عن معرفة»،٢٨٦/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٧١/٣-٧٢، وشرح المفصل ١٢٣/٧. والمبرد هو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد في زمانه، من مؤلفاته: الكامل، ومعاني القرآن، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٧٣/١، وتاريخ العلماء النحويين ٥٣/١، وبغية الوعاة ٢٢٢/١

(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٩٤/١-٤٩٨، وفيه أجاز أبو علي هذا المذهب، ولكنه رجح عليه مذهب سيبويه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) لم أقف عليه، ونُقِل عنه قوله بحرفية عسى. ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٧/٤، الجنى الداني ٤٦١.

خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[١]»[٢].

«**وإذا قلت: عسى أن يقوم زيد احتمل الوجهين**» يعني نقصان عسى وتمامها «**أيضًا، ولكن يكون الإضمار في يقوم، لا في عسى**».

«فإنْ اعتبرت يقوم محتملاً للضمير، لزم أن يكون زيد اسم [١٢٤/ ب] عسى، وأنْ يقوم خبرها، فتكون ناقصة، وإن اعتبرته خاليًا عن الضمير، لزم أن يكون رافعًا لزيد، وأن تكون عسى مسندة إلى أن يقوم زيد، فتكون تامة»[٣].

في الشرح: «فإن قلتَ: قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقديم الخبر، إذا كان جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير مفرد، يعود إلى اسم عسى المبتدأ، مثل: زيدٌ قامَ، فكيف (ساغ)[٤] هنا (جعل أن يقوم)[٥] خبر مبتدأ، مع أنَّ فاعله ضمير مفرد يعود إلى اسم عسى، وهو المبتدأ في الأصل؟ قلتُ: المسألة مختلف في إجازتها عند دخول الفعل الناسخ، فمنهم من منع، كما منع في باب المبتدأ والخبر، فلا يجيز كَانَ يقومُ زيدٌ، على أن يكون زيدٌ اسم كان، ويقوم خبرها تقدم على الاسم، ومنهم من أجاز، كابن عصفور[٦] ومن وافقه، قال ابن عصفور: وهو الصحيح، واحتجوا بأن المانع في باب المبتدأ كون الفعل المقدم عاملاً لفظيًّا، والابتداء عاملاً معنويًّا، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، ولا شك أن النواسخ عوامل لفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازمًا؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول فربما تعمل الأول، وربما تعمل الثاني، كما هو مبين في باب التنازع، قلتُ: ربما عَلَّلَ بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة، وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل، لكن إجازتهم التنازع في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾[٧] مبني على ما

(١) الحجرات: ١١.
(٢) تحفة الغريب ١/٥٤٥.
(٣) تحفة الغريب ١/٥٤٥-٥٤٦.
(٤) في الأصل و س: شاع، وهو تصحيف.
(٥) مكررة في الأصل.
(٦) ينظر: شرح الجمل ١/٣٩٨-٣٩٩.
(٧) الجن: ٤.

قاله ابن عصفور، وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل[١]: (ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة، خلافًا لقو) ، وفي الباب الخامس من هذا الكتاب[٢] في الترجمة التي نَصُّها (بيان مكان المقدر) أنَّ خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية»[٣].

«**اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدًا، فيحتمل الإضمار في عسى، على إعمال الثاني**».

«ولكن العاملين في باب التنازع لابد أن يكون بينهما ارتباط بوجه ما، والرابط هنا عمل الفعل الأول في محل الفعل الثاني، وما دخل عليه، مثل: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾[٤]، والاستثناء في كلام المصنف مُفَرَّغ من الظرف، والتقدير: ولكن يكون الإضمار في يقوم، لا في عسى كل وقت، إلا وقت أن يُقَدِّر العاملين تنازعا، ووقع التفريغ في الإيجاب لاستقامة المعنى، نحو: قَرَأْتُ إلاَّ يومَ كذا، ثم حذف الظرف بعد إلاَّ، وأنيب المصدر عنه، كما في: أَجِيئُكَ يومَ قدومِ الحاجِّ، واللَّهُم معترِض، وانظر موقعها هنا، فقد وقع في النهاية[٥] أنَّ اللهم تستعمل على [ثلاثة][٦] أنحاء، أحدها: أن يراد بها النداء المحض، نحو: اللهُمَّ ارحمنا، والثاني: أن يذكره المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، يقول لك القائل: أَقَامَ زيدٌ؟ فتقول أنت: اللهمَّ لا، والثالث: أن تستعمل دليلاً على الندرة، وقلة وقوع المذكور، كقولك: أَنَا لا أزورُكَ اللَّهُمَّ إلاَّ إذا لم تَدْعُنِي، ألا ترى أنَّ وقوع الزيارة مقرونًا بعدم الدعاء قليل. انتهى، وظاهرٌ أن المعنى الثاني والأول لا يَتَأَتَّيَان هنا، وأما الثالث ففي تأتيه نظر»[٧].

«**وإذا قلتَ: عسى أنْ يضربَ زيدٌ عمرًا، فلا يجوز كون زيد اسم عسى؛ لئلا يلزم**

---

(١) ٥٤.

(٢) المغني ٣٦٢/٦.

(٣) تحفة الغريب ٥٤٦/١.

(٤) الجن: ٤.

(٥) هو كتاب النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز، و لم أجده في الجزء الذي وقفت عليه من الكتاب، ونقل عنه أبو حيان في الارتشاف ١٢٧/٣.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٥٤٧/١.

الفصل بين صلة أنْ ومعمولها، وهو عمرو، بالأجنبي، وهو زيد، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾[1]».

(١) الإسراء: ٧٩.

«عَلُ»

«بلام خفيفة، اسم بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين، أحدهما: استعماله مجرورًا بـــ(من)، والثاني استعماله غير مضاف، فلا يقال: أخذتُه مِنْ علِ السطح، كما يقال: من عَلْوِهِ».

هو بإسكان اللام مع ضم العين المهملة وكسرها.

«و من فوقه، وقد وهم[١] في هذا جماعة منهم الجوهري[٢]، وابن مالك[٣]، وأما قوله:

يَا رُبَّ يَـــومٍ لِـــيَ لاَ أُظَلَّلُـــهْ» ... ...[٤]

وهذه الجملة صفة يوم، والأصل: لا أظلل فيه، ثم حذف الجارُّ توسعًا، وأوصل الضمير بالفعل فانتصب، على حد قوله:

وَيَومًا شَهِدْنَاه سُلَيمًا وَعَامِرًا[٥] ... ...

أي شهدنا فيه.

«**اَرْمَضُ**» بفتح الأول والثالث، وهو فعل مضارع مبني للفاعل، من قولهم: رَمِضَ اليوم يَرْمَضُ، بكسر العين في الماضي [١٢٥/ أ] وفتحها في المضارع، أي: اشتدَّ حَرُّه، من باب عَلِمَ يَعْلَمُ.

«**مِنْ تَحْتُ**» فالمعنى على هذا يشتدُّ حَرِّي من تحت؛ لشدة حرارة الأرض التي أنا

---

(١) أي في الأمر الثاني، فقالوا بإضافتها.

(٢) ينظر: الصحاح ٦/٢٤٣٥ مادة علا.

(٣) ينظر: متن الألفية ٢٨، شرح ابن عقيل ٢/٥٨-٥٩.

(٤) الرجز لأبي ثروان العكلي الأعرابي، وقيل: لأبي الهجنجل، وهو في شرح المفصل ٤/٨٧، وشرح التسهيل٢/٢٤٥، ٣/١٧٩، والمغني ٢/٤٣١، وتحفة الغريب ١/٥٤٨، والهمع ٣/١٦٧، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٨، وشرح أبيات المغني ٤/٣٥٣، والخزانة٢/٣٩٧، وغنية الأريب ٢/٢٤٢.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: (قَلِيلا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ).

وهو لرجل من بني عامر، والشاهد فيه قوله: (شهدناه)، حيث انتصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها له بالمفعول به اتساعا ومجازًا، والمعنى: شهدنا فيه، والبيت في الكتاب ١/١٧٨، والمقتضب ٣/١٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/٧، ٢٨٧، وشرح المفصل ٢/٤٥، وتوضيح المقاصد ٢/٦٢٠، والمغني ٥/٦٠٤، وتحفة الغريب ١/٥٤٨، والهمع ٣/١٦٦، وشرح أبيات المغني ٧/٨٤.

فوقها، ومقتضى قول المصنف: «والمعنى أنَّه تصيبه الرمضاء من تحته» أن يكون أَرْمَضُ مبنيًّا للمفعول، «**وأَضْحَى**» مضارع مبني للمعلوم أيضًا، أي: أبرز للشمس، وهو بفتح الأول، والحاء المهملة، من ضَحيَ بكسرها وفتحها، أي: بَرَزَ للشمس، وتفسير المصنف له قد يشعر بأنه مبني للمفعول، [و][(١)] يحتاج إلى تأمل[(٢)].

«**مِنْ عَلُهْ**.

فالهاء للسكت، بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا».

يعني لا وجه لبنائه على الضم؛ لأن علة البناء فيه على الضم شبهه بالغايات، وهو مُنْتَفٍ حالة الإضافة.

وفي الشرح: «بل له وجه، وهو إضافته للمبني كما مرَّ في سِواءَك، وسيأتي في غَيرُ»[(٣)].

«وأقول الإضافة إلى المبني علة لمطلق البناء، لا للبناء على الضم، والواقع في كل مبني لإضافته إلى مبني إنما هو البناء على الفتح»[(٤)].

«**ومتى أريد به المعرفة كان مبنيًّا على الضم تشبيهًا [له][(٥)] بالغايات، كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية (نفسه)[(٦)]، لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تصبه الرمضاء من تحته، وحر الشمس من فوقه**».

وهذا بيان لحاصل المعنى، فإنَّ اشتداد الحر من أسفل مُسبَّبٌ عن إصابة الرمضاء له، والبروز للشمس سبب لحرِّ الشمس من فوقه.

«**ومثله قول الآخر يصف فرسًا:**

أَقَبُّ» ... ...[(٧)] ... ...

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٥٤٨/١.

(٣) تحفة الغريب ٥٤٨/١.

(٤) المنصف ٢٨٧/١.

(٥) زيادة من المغني

(٦) ساقطة من س.

(٧) صدر بيت من الرجز عجزه: (معاودٍ كرَّةَ أَدْبِرْ أقبلِ)

=

من القَبَب، وهو دِقَّة الخصر وضمور البطن، كذا في القاموس[١].

«**مِنْ تّحْتُ**» بالبناء على الضم.

«**عَرِيضٌ مِنْ عَلُ.**

ومتى أريد به النكرة كان معربًا كقوله» أي: امرؤ القيس في معلقته:

... ... «**كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَــلِ**»[٢]

وهذا عجز بيت صدره:

مِكَرٍّ مِفَــرٍّ مُقْبِــلٍ مُــدْبِرٍ مَعًــا ... ...

والمِكَرَّ: مِفْعَل، بكسر الميم، وفتح الكاف، من كَرَّ يَكُرُّ، إذا عَطَفَ، والمِفَرّ: بكسر الميم، وفتح الفاء، من فَرَّ يَفِرُّ فرارًا، والجلمود: بفتح الجيم، الحجر العظيم الصلب، كذا في الشرح[٣]، والمحفوظ بضم الجيم. والصخر: الحجارة، واحدها صخرة، والحَطُّ: الإلقاء من علو إلى أسفل، يقول: هذا الفرس مِكَرّ إذا أريد منه الكر، ومِفَرّ إذا أريد منه الفرار، ومقبل إذا أريد منه إقباله، ومدبر إذا أريد إدباره، وهذه الصفات فيه معًا، أي: جميعًا، بمعنى أنها مجتمعة في قوته، لا في فعله في حالة واحدة؛ لما بينها من التضاد[٤].

«**إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطَّ من مكان عال، لا من علو مخصوص**».

=

وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٠٢، وهو في الكتاب ٢٩٠/٣، والأزهية ٢٢، والمغــني ٤٣٢/٢، وتحفــة الغريب ٥٤٩/١، وشرح شواهد المغني٤٤٩/١، وشرح أبيات المغني ٣٦٢/٣، والخزانة ٣٩٧/٢، وغنية الأريب ٢٤٤/٢.

(١) ١٢٢/١ باب الباء فصل القاف.

(٢) البيت من الطويل، وهو في الديوان ١٩، والكتاب ٢٢٨/٤، وشرح المفصل ٨٦/٤، والمغــني ٤٣٣/٢، وتحفــة الغريب ٥٤٩/١، وشرح شواهد المغني ٤٥١/١، وشرح أبيات المغــني ٣٧٣/٣، والخزانــة٣٩٧/٢، ١٥٨/٣، ٢٤٢.

(٣) لم أقف عليه، والذي في شرح المزج ٧٨٢، وفي تحفة الغريب ٥٤٩/١: «والجلمود، بضم الجيم».

(٤) تحفة الغريب ٥٤٩/١.

«عَلَّ»

«**بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعلَّ**» المشددة اللام، مفتوحة أو مكسورة، فهذه أربع لغات هي المشهورة، وقد أوصلها بعضهم إلى عشرة.

«**وهي أصلها عند من [زعم]**[(١)] **زيادة اللام**».

قال الرضي: «اللام الأولى زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة؛ لأن مبناها على الخفة، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها، والتَّلَعُّب بها، وجواز زيادة التاء فيها»[(٢)]، نحو لعلَّت، وقلب لامها الأخيرة نونًا.

«**قال**».

الأضبط، وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ...[(٣)]

وكنَّى بالركوع عن انحطاط الحال.

«**وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ**».

وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخَرْم بالراء في مستفعلن بعد خبنه، وذلك أنَّ هذا البيت من بحر المنسرح، وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع، وقوله: لا تهين على وزن فاعلن، فحذف سينه بالخبن، ثم ميمه بالخرم، فصار تفعلن على وزن فاعلن، ومثله شاذٌّ عندهم كقوله:

قَاتِلُوا القَومَ يَا خُزَاعُ وَلا ... يَدْخُلْكُمُ فِي قِتَالِهِمْ فَشَلُ[(٤)]

[وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، واقتران الفعل

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٣٨/٦.

(٣) البيت من الخفيف، وهو في أمالي ابن الشجري١٦٦/٢، والإنصاف ٢٢١/١، وشرح المفصل ٤٣/٩، ورصف المباني ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، والمغني ٤٣٤/٢، والهمع ١٥٣/٢، وشرح شواهد المغني ٤٥٣/١، وشرح أبيات المغني ٣٧٩/٣، والخزانة١١/٤٥٠.

(٤) البيت للشدَّاخ بن يعمر الكناني، وهو من المنسرح، وقد دخله الخرم كسابقه، والبيت في الخصائص ٢٣٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٩٦/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٦٠/١، وتحفة الغريب ٥٥٠/١، وشرح أبيات المغني ٣٨٠/٣.

الواقع][1] صدرًا لخبر لعلَّ بـــ(أنْ)، نحو: ((لَعَلَّ بعضَكُم أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ في حُجَّتِه مِنْ بَعْضٍ))[2]، وبعد هذا البيت:

فَصِلْ حِبَالَ البَعِيدِ إنْ وَصَلَ الحَبْـــــ ـــلَ وَأَقْصِ القَرِيـــبَ إنْ قَطَعَـــهْ
وَاقْنَعْ مِن العَـــيْشِ مَـــا أَتَـــاكَ بِـــهِ مَـــنْ قَـــرَّ عَيْنًـــا بِعَيْـــشِهِ نَفَعَـــهْ

«**وهما**».

أي: عَلَّ ولَعلَّ.

«**بمنزلة عسى في المعنى، وبمنزلة أنَّ المشددة في العمل**».

وهو نصب الاسم ورفع الخبر.

«**وعُقَيل**» بضم العين المهملة، وفتح القاف، وياء التصغير.

«**تخفض بهما، وتجيز في لامها الفتح تخفيفًا، والكسر على أصل التقاء الساكنين**» وقد مَرَّ ذلك غير معلل.

«**ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين**[3] **[١٢٥/ ب] تمسكًا بقراءة حفص عن عاصم**[4]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[5] **بالنصب**».

للعين، وهو عند البصريين[6] بتقدير أنْ.

«**وقوله:**

عَـــلَّ صُـــرُوفَ» ... ...[7]

---

(١) زيادة من س.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ١٨٠/٣، وصحيح مسلم ١٣٣٧/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، ٢٣٥،وشرح المفصل ٨٦/٨، والبحر المحيط٢٥٨/٩.

(٤) قرأ الأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وأبو مقسم وعيسى بن عمر والسلمي وحفص عن عاصم بالنصب: {فَأَطَّلِعَ} [غافر: ٣٧]، وقرأ بقية السبعة وأبو بكر عن عاصم بالرفع: {فَأَطَّلِعُ} [غافر: ٣٧].
ينظر: الكشاف ١٧٢/٤، والبحر المحيط ٢٥٨/٩، والإتحاف ٤٣٧/٢.

(٥) غافر: ٣٦ــ٣٧.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٩٢، والجنى الداني ٧٤، و الدر المصون ٤٨٢/٩.

(٧) البيت من الرجز، وقائله غير معروف، والبيت في معاني القرآن للفراء ٩/٣، والإنصاف ٢٢٠/١، وشرح المفصل ٤٥٤/١، والجنى الداني ٥٨٤، والمغني ٤٣٨/٢، وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١، وشرح أبيات المغني ٣٨٤/٣.
=

بضم المهملة: الحوادث، جمع صَرف، بفتحها.

«**الدهر أَو دُولاَتــِهَا**» بفتح الدال المهملة وضمها: يكون في الحرب وغيره، على ما قاله عيسى بن عمر(١)، وبعضهم يفرق فيقول: هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبت إحدى الطائفتين الأخرى، وبالضم في المال، يقال: صار الفيء بينهم دُولة يتداولونه بينهم، أي يكون لهؤلاء مرة، ولهؤلاء أخرى.

«**يُدلِنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا**» أي: الشدة من شداتها، كذا قال الفراء، وأنشد هذا البيت شاهدًا(٢).

«**فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِهَا**»: بفتح الفاء، جمع زفْرة، بسكونها، وهي إدخال النَّفَس بشدة، وسكَّن الشاعر الفاء ضرورة، وإلا فحقها الفتح، كتمرات جمع تمرة؛ إذ هو ثلاثي صحيح العين، ساكنها، غير صفة ولا مضعف، وقد عدَّاه فيه إلى مفعولين، فكان المعنى: لعلَّ الحوادث تجعل لنا الشدة دُولة فنستريح مما نحن فيه، فانْظُرْهُ، فلست على وثوق من صحته(٣).

«**وسيأتي البحث في ذلك**» في الباب الرابع في أقسام العطف(٤)، وقد ألَمَّ المصنف بشيء منه في حرف اللام عند الكلام على لعلَّ(٥).

=

٣٨٤/٣.

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنسب إليهم، إمام في النحو والعربية والقــراءة، أخذ عن أبي عمرو ابن العلاء، وعبد الله ابن أبي إسحاق، وروى عنه الأصمعي وغيره، توفي ١٤٩هـ.
ينظر: أخبار النحويين البصريين ٢٦/١، ونزهة الألباء ٢٨/١، ومعجم الأدبــاء ٢١٤١/٥، وبغيــة الوعــاة ٢٤٦/٢

(٢) أنشد الفراء هذا البيت شاهدًا على نصب جواب لعلَّ بعد الفاء؛ حيث نصب الفعل في قوله: (فتستريحَ) على أنه جواب لعل، ولم يشر الفراء لمعنى اللمة في البيت. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣. والذي أشار لتفــسير اللمــة بالشدة هو الجوهري في صحاحه، وأورد هذا البيت ناسبا إنشاده للفراء. ينظر: الصحاح ٢٠٣٢/٥ لمم.

(٣) تحفة الغريب ٥٥١/١.

(٤) ينظر: المغني ٤٩٠/٥.

(٥) ينظر: المغني ٥٢٧/٣-٥٢٩.

«**وذكر ابن مالك في شرح العمدة**[١] **أنَّ الفعل قد يجزم بعد لعلَّ عند سقوط الفاء، وأنشد:**

لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْك نَحْوِي مُقَــدَّرٌ يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ القَسَاوَةِ للرُّحْم»[٢]

بضم الراء: الرَّحمةُ، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾[٣].

في الشرح: «لا أتحقق هل الخطاب في البيت لمؤنث أو لمذكر»[٤]، انتهى. ورأيته مضبوطًا بخط موثوق للمؤنث.

«**وهو غريب**».

---

(١) ١/٣٤٦-٣٤٧.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول، والبيت في شرح عمدة الحافظ ١/٣٤٧، والمغني ٢/٤٣٩، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٣١، وتحفة الغريب ١/٥٥٢، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٤، وشرح أبيات المغني ٣/٣٨٨، وغنية الأريب ٢/٢٤٩.

(٣) الكهف: ٨١.

(٤) تحفة الغريب ١/٥٥٢.

«عند»

«**اسم للحضور الحسي، نحو:** ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[١]،**والمعنوي نحو:** ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ﴾[٢]، **وللقرب كذلك، نحو:** ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾[٣]، ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[٤]، **ونحو:** ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[٥]، **وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها**».

«وهذا يقتضي أنَّ كلاً من الفتح والضم كثير، وفي التسهيل[٦]: (وربَّما فُتِحَتْ عينها أو ضُمَّتْ) فأشعر بالقلة»[٧].

«**ولا تقع إلا ظرفًا أو مجرورة بـ(مِنْ)، وقول العامة: ذَهَبْتُ إلى عِنْدِهِ لحنٌ، وقول بعض المولدين:** ».

جمع، والمـُوَلَّد بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة: العربي غير المحض.

«**كُـلُّ عِنْـدٍ لَـكَ عِنْـدِي لاَ يُسَاوِي نِـصْفَ عِنْـدِي**»[٨]

بالتنوين (فيها)[٩].

«**قال الحريري**[١٠]: **لحن**».

خبر مبتدأ محذوف، أي: هو لحن، وهذا هو محكي القول، والجملة الماضوية [مع][١١] هذا المحكي خبر المبتدأ الذي هو: قول بعض المولدين، والحريري هو أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، صاحب المقامات، كان أحد أئمة عصره، ولد سنة ست وأربعين

---

(١) النمل: ٤٠.

(٢) النمل: ٤٠.

(٣) النجم: ١٤.

(٤) النجم: ١٥.

(٥) ص: ٤٧.

(٦) ٩٧.

(٧) تحفة الغريب ٥٥٣/١.

(٨) البيت من مجزوء الرمل، وهو مجهول القائل، وهو في درة الغواص ٣٢/١، والمغني ٤٤١/٢، وتحفة الغريب ٥٥٣/١، وشرح المزج ٧٨٧، والهمع ٢١٨/٤، وشرح أبيات المغني ٣٨٩/٣.

(٩) في الأصل: بالتنوين فيهن، والمثبت من س، وهو الصواب؛ إذ لم ينون في البيت إلا واحدة.

(١٠) ينظر: درة الغواص ٣٢/١.

(١١) زيادة من س.

وأربعمائة، وتوفي سنة ست عشرة، وقيل: إحدى عشرة وخمسمائة بالبصرة، والحريري نسبة إلى الحرير؛ لعمله، أو لبيعه.

«وليس كذلك، بل كل كلمة ذكرت مرادًا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء».

يعني: وإن كان اللفظ (الذي أريد بها لا يتصرف)[١]، ومن هنا خَرَجَ الجواب عن قول هذا المولد: كل عندٍ، ونصف (عندي)[٢]، حيث صرفها بجرها بغير مِن، مع أن مُسَمَّاها غير متصرف، ولا يُجَرُّ إلا بـــ(من).

«و أنْ تُعرَب ويُحْكَى أَصْلُها».

وهذا كله أمر واحد مقابل لقوله: أن تتصرف تصرف الأسماء، وفي الشرح ما يقتضي أن قوله: (وأنْ تُعرَب) أمر واحد، وقوله: (ويحكى أصلها) أمر آخر، حيث قال: «وأن تعرب فيقال: ضرب -بضم الباء- فعل ماض، وليت -بضم التاء- حرف ينصب ويرفع، لكنْ إنْ أوَّلْتَه بالمذكر [كاللفظ][٣] فهو منصرف (مطلقًا)[٤]، سواء كان ثلاثيًّا ساكن الوسط [أم لا، وإنْ أوَّلْتَهُ بالكلمة، فإنْ كان ثلاثيًّا ساكن الوسط][٥] كـــ(لَيْتَ)، وسَوفَ، فهو كهند في الصرف وتركه، وإنْ كان على أكثر كـــ(لعلَّ)، ولكنَّ، أو ثلاثيًّا متحرك الوسط كضرب، وقرأ، فهو (غير)[٦] منصرف حتمًا، وعلى الجملة فيعتبر عند الإعراب أحكام منع الصرف، فيصرف عند فقدان ما يقتضي المنع، ويمنع عند وجود المقتضي له على ما عرف في محله، قال: ويحكى أصلها، يعني يأتي به على ما هو عليه، فيقال مثلاً: ضَرَبَ - بفتح الباء- فعل ماض، قال الرضي[٧]: (والأكثر الحكاية)»[٨]. انتهى.

---

(١) مكررة في الأصل.

(٢) في الأصل: نحو.

(٣) زيادة من س.

(٤) في الأصل: لفظا.

(٥) زيادة من س. وهو ساقط من تحفة الغريب، ولا يتم الكلام إلا به.

(٦) ساقطة من س.

(٧) شرح الكافية ١/١٣٤.

(٨) شرح المزج ٧٨٧، تحفة الغريب ١/٥٥٤.

قال الشمني: وفيه نظر، أمَّا أولاً: فإنَّ اللازم حينئذٍ أن يقول: وأن يحكى، وأما ثانيًا: [١٢٦/ أ] فلأن مطلق الإعراب داخل في تصرف الأسماء، فلا يكون مقابلاً له[١]. انتهى.

«**تنبيهان: الأول قولنا: [عند][٢] اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك[٣]، والصواب: اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر**».

في الشرح: «غاية ما فعله ابن مالك حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع، وقد تضافرت الآيات والأحاديث وتراكيب العرب نظمًا ونثرًا على الشهادة بذلك، وأي خطأ ارتكبه حتى يقول: والصواب خلافه؟ فإن قلتَ: ما القرينة؟ قلتُ: كونه عَدَّ هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها منها، وإنما تكون كذلك إذا كان مدلولها مكانًا لا مصدرًا، ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عذرًا له عند ارتكابه»[٤].

«**وتأتي أيضًا لزمانه نحو: ((الصَبْرُ عِندَ الصَّدْمَةِ الأُولَى))[٥]، وجِئْتُكَ عِنْدَ طلوعِ الشَّمْسِ.**

الثاني: تعاقب (عند) كلمتان» الأولى «**لدى مطلقًا**».

أي: سواء أكان المحل محل ابتداء غاية أم لا نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[٦]، و﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[٧]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[٨].

والثانية: «**ولَدُنْ إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداء غاية، نحو: خَرَجْتُ مِنْ عندِه، ومن لدنه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[٩]، ولو جيء بـ(عند)**

---

(١) لم أقف عليه في المنصف.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) ينظر: التسهيل ٩٧.

(٤) شرح المزج ٧٨٧-٧٨٨، تحفة الغريب ٥٥٤/١.

(٥) الحديث في صحيح البخاري ٨٣/٢، وصحيح مسلم ٦٣٧/٢.

(٦) غافر: ١٨.

(٧) يوسف: ٢٥.

(٨) آل عمران: ٤٤.

(٩) الكهف: ٦٥.

فيهما، أو بـــ(لدن) لصحَّ، ولكن ترك دفعًا للتكرار، [وإنما حسن تكرار][1] لدى في: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[2] **لتباعد ما بينهما، ولا تصلح لَدُنْ هنا؛ لأنه ليس محل ابتداء.**

ويفترقن من وجه ثان».

والوجه الأول هو ما أشار إليه آنفا من أنَّ عند لمكان الحضور، ولدى تعاقبها مطلقًا، ولَدُنْ تعاقبها إذا كان المحل محل ابتداء، «**وهو**» أي الوجه الثاني «**أنَّ لَدُنْ لا تكون إلا فضلة**»، ولا تقع إلا في محل نصب على المفعولية.

وفي الشرح: «فإن قلتَ: يجوز أن يقال: عُلِمَ مِنْ لَدُنْ زيد، ببناء عَلِمَ للمفعول، ونيابة الظرف عن الفاعل، فيكون في محل رفع، فانتقض ما ذكره، قلتُ: إنما يجيز نيابة الظرف غير المنصرف الأخفش، والجمهور على خلافه[3]، فلا نقض»[4].

«**بخلافهما بدليل:** ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ﴾[5]، و﴿وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾[6].

وثالث، وهو أنَّ جرها بـــ(مِنْ) أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجئْ في التنزيل منصوبة، وجَرُّ عِنْدَ كثير، وجرُّ لَدَى ممتنع.

ورابع، وهو أنهما» أي: عِنْد ولَدَى، و(هي)[7] تعود إلى لَدُنْ، فأما عند فلا نزاع في إعرابها، وأما لدى فالأمر فيها كما قال.

«**معربان، وهي مبنية في لغة الأكثرين**»[8].

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) آل عمران: ٤٤.

(٣) ينظر: التسهيل ٧٧، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، والارتشاف ١٣٣٤/٣، وشفاء العليل ٤١٨/١.

(٤) تحفة الغريب ٥٥٥/١.

(٥) المؤمنون: ٦٢.

(٦) ق: ٤.

(٧) أي في كلام ابن هشام، حين قال: (وهي مبنية).

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٦/١، ٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٤٢٧/١، والهمع ٢١٦/٣.

قَيَّدَ به؛ لأنَّ قَيْسًا[١] يعربونها، وبلغتهم جاءت قراءة[٢]: {مِن لَّدُنِهِ}[٣] بضم الدال وكسر النون، وذهب ابن الحاجب[٤] إلى بنائها[٥]، وقد مرَّ له ما نبهناك عليه، قال الرضي[٦]: ولا وجه لبناء لَدَى، وأما لَدُنْ ذات النون فهي عند الأكثرين مبنية، ووجه بنائها على ما قاله ابن الحاجب[٧]: أن من أخواتها ما هو على حرفين -وهو وضع الحروف- فبُنِيَتْ للشبه الوضعي، وحملت لَدُن عليه، وقال الرضي[٨]: الوجه في بناء لدن أن يقال: إنه زاد على بقية الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف، لكونه لازمًا لمعنى الابتداء، فتوغل في مشابهة الحرف.

«وخامس، وهو أنها قد تضاف للجملة، كقوله:

... ... لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[٩]»

هذا عجز بيت صدره:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... ...

والصريع: المصروع، أي: المطروح على الأرض، والغواني: جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت بجمالها وحسنها، أو بزوجها، وراقهن ورُقْنَه أي: أعجبهن وأَعْجَبْنَهُ، من راقه

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٢٧/١، وشرح الكافية١٦٦/٤، والهمع ٢١٦/٣.

(٢) قرأ أبو بكر عن عاصم بسكون الدال مشمة الضم وكسر النون، وقرأ أبو حيوة في الشواذ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، وقرأ الباقون بضم الدال وسكون النون.

ينظر: مختصر ابن خالويه ٧٨، والبحر المحيط ١٣٧/٧، والدر المصون ٤٣٧/٧.

(٣) النساء: ٤٠.

(٤) قال ابن الحاجب عند ذكر الأسماء المبنية: «ومنها لدى، ولدن»، الكافية بشرح الرضي ١٦٤/٤.

(٥) يعني لدى. وكان الأولى بابن طولون هنا أن يصرح بذكر لدى، ولا يعبر عنها بالضمير؛ لأن الحديث السابق عن لدن.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٦٧/٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية ١٦٦/٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية١٦٧/٤.

(٩) البيت من الطويل، وهو للقطامي عمر بن شُيَيْم التغلبي في ديوانه ٤٤، والبيت في أمالي ابن الشجري ٣٤٠/١، والارتشاف ١٤٥٥/٣، والمغني ٤٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣، وشرح شواهد المغني ٤٥٥/١، وشرح أبيات المغني ٣٩١/٣، والخزانة ٨٦/٧، وغنية الأريب ٢٥٤/٢.

الشيء: أعجبه، والذوائب: جمع الذؤابة من الشعر، بذال معجمة وهمزة في المفرد، وكان حقها أن تثبت في الجمع، لكنهم استثقلوا وقوع ألفه بين همزتين، فأبدلت الأولى واوا.

«وسادس، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في غُدْوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة، والنصب على التمييز».

في الشرح: «ظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها، وكان وجهه أنَّ مدلوله مبدأ وقت مبهم، ففسر ذلك المبهم بغدوة، وفي شرح الرضي غير هذا، وذلك أنه قال[١]: دال [١٢٦/ ب] (لَدُنْ)[٢] قبل نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر، كما هو معروف في لغاتها، ثم قد تُحذَفُ نونه، فشابهت [حركات الدال][٣] حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف، فصار لَدُنْ غُدْوَة في [اللفظ][٤] كـ(راقودٌ) خَلاًّ، فنُصِب غدوة تشبيهًا بالتمييز، أو تشبيهًا بالمفعول في نحو: ضاربٌ زيدًا، وغُدْوَة بعد لَدُنْ لا تكون إلا منونة، وإن كانت معرفة أيضًا، إما تشبيهًا بالتمييز، فإنه لا يكون إلا نكرة، وإما لأننا لو حذفنا التنوين لم نَدْرِ أمنصوبة هي أم مجرورة»[٥].

«والرفع بإضمار كان تامة.

ثم اعلم أنَّ (عند) أمكن من (لدى) [من][٦] وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني، تقول: هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم [به][٧]، ويمتنع ذلك في لَدَى، ذكره ابن الشجري[٨] في أماليه[٩] ومَبْرَمَان[١]»،

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١٦٧/٤.

(٢) في الأصل دون.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٥٥٦/١-٥٥٧.

(٦) زيادة من المغني و س.

(٧) زيادة من المغني.

(٨) ابن الشجري هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري، كان عالمًا باللغة وأشعار العرب وأيامها، أقرأ النحو سبعين سنة، من كتبه: الأمالي، وكتاب الحماسة، وشرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٥٤٢هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ١٨٩/٢١، ووفيات الأعيان ٤٥/٦، وبغية الوعاة ٣٢١/٢

(٩) ٣٤١/١.

ومَبْرَمَان[١]»، بفتح الميم وإسكان الموحدة وفتح الراء لقب، واسمه أبو بكر «**في حواشيه**».

«**والثاني**» من الوجهين «**أنك تقول: عندي مال، وإن كان غائبًا، ولا تقول: لديَّ مال، إلا إذا كان حاضرًا، قاله الحريري**[٢] **و(أبو هلال)**[٣] **العسكري**[٤]» بفتح العين «**وابن الشجري**[٥] **وزعم المعري**[٦] **أنه لا فرق بين لدى وعند، [و]**[٧] **قول غيره أولى. وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصل لـــ(لَدُنْ) ولدى في باب اللام**».

وقد جمع ابن مالك[٨] لغات (لدن في قوله:)[٩]:

لَدُنْ بتثليث دالٍ لَدْنِ لُدْنِ [لَدُنْ][١٠] ولَدْ ولُدْ لَدُ لُدْنُ أُوْلِيَتْ فِعِلا

---

(١) ومَبْرَمَان هو أبو بكر محمد بن علي، أخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، له شرح كتاب سيبويه، و لم يتمه، وشرح شواهده، وشرح كتاب الأخفش، و غيرها. توفي سنة ٣٤٥هـ.
ينظر: إنباه الرواة ١٥٤/٣، وبغية الوعاة ١٤٦/١.

(٢) ينظر: درة الغواص ٣٣/١.

(٣) في الأصل: أبو الهلال.

(٤) ينظر قوله في: أمالي ابن الشجري ٣٤١/١. وأبو هلال العسكري هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، كان موصوفا بالعلم والفقه، وغلب عليه الأدب والشعر، له كتاب صناعتي النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، وشرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٣٩٥هـ.
ينظر: معجم الأدباء ٩١٨/٢، وبغية الوعاة ٤١٩/١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٤١/١.

(٦) ينظر قوله في: أمالي ابن الشجري ٣٤٢/١، وشرح الأشموني ٤٩٤/٢. والمعري هو أبو العلاء أحمد بن عبدالله، الشاعر التنوخي، والمعري نسبة إلى المعرة، وهي بلد بين حماة وحلب، يقال لها: معرة النعمان،كَانَ حسن الشعر، فصيح اللسان، غزير الأدب، عالما باللغة، حافظا لها من مصنفاته: رسالة الغفران، وديوان اللزوميات، وسقط الزند، توفي سنة ٤٤٩هـ.
ينظر: يتيمة الدهر ١٦/٥، وتاريخ بغداد وذيوله ٤٦٣/٤، ونزهة الألباء ٢٥٧/١.

(٧) زيادة من المغني و س.

(٨) لم أقف على هذا البيت فيما بين يدي من منظوماته.

(٩) ساقط من س.

(١٠) زيادة يستقيم بها الوزن ومعنى البيت، وهي كذلك في الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣، وفي بغية الوعاة ١١٤/١.

«حرف الغين المعجمة»

«غير»

«**اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظًا**».

أي عن الإضافة المتقدم ذكرها.

«**إنْ فهم معناه**».

أي معنى المضاف إليه المفهوم من الكلام، في بعض النسخ: معناها، أي معنى الإضافة، «**وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم: لا غير، لحن**».

في الشرح والتعليق: «لا نسلم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب[١] لا غير، وتابعه على ذلك شراح كلامه، ومنهم جماعة من المحققين كالرضي[٢]، وفي المُفَصَّل حكاية لا غير[٣]، وليس غير[٤].

قال الأندلسي[٥]: وأما لا غير، فإنَّ أبا العباس[٦] كان يقول: إنه مبني على الضم، مثل قبلُ وبعدُ، وأمَّا ليس غير فكذلك، إلا أنَّ غيرًا في موضع نصب على خبر ليس، واسم ليس مضمر لا يظهر؛ لأنها هنا للاستثناء، وأنشد الإمام جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل[٧]:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِد فَوربِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرَ تُنْسَأَل[٨]

---

(١) الكافية بشرح الرضي ١٠٦/٤.

(٢) شرح الكافية ١١٠/٤.

(٣) لم أقف عليه في المفصل، إلا أنَّ الزمخشري يستعمل هذا التركيب في كلامه كثيرا، ينظر: المفصل ١١٠، ١٨٩، ١٩٠، ٢٢٥ وغيرها.

(٤) قال الزمخشري: «والمستثنى يحذف تخفيفا، وذلك قولهم: ليس إلا، وليس غير»، المفصل١٠١.

(٥) ينظر: المحصل في شرح المفصل ٢١٧. والأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، المعروف بالأندلسي، من مؤلفاته: المحصل شرح مفصل الزمخشري، والمباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، والمفيد في شرح القصيد، توفي سنة ٦٦١هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢١٨٨/٥، وإنباه الرواة ١٦٧/٤، والوافي بالوفيات ٨٣/٢٤، وبغية الوعاة ٢٥٨/٢.

(٦) هو المبرد، ينظر: المقتضب ٤٢٩/٤.

(٧) ٢٠٩/٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٩/٣، وتحفة الغريب ٥٥٨/١، وشرح شذور الذهب =

والظن بإمامته، وعدالته، وكثرة اطلاعه، وسعة حفظه أنه لا يستشهد إلا بشاهد عربي، فيكون هذا دليلاً على جواز ما منعه المصنف، والعجب أنه -رحمه الله- يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه، خصوصًا في هذا الكتاب، كما ستقف عليه، وكان مستنده في التلحين قول السيرافي(١)، فيما حكاه عنه صاحب القاموس(٢): (الحذف إنما يستعمل إذا كانت [إلاَّ و](٣) غير بعد ليس، ولو [كان](٤) مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع). انتهى، وقد عرفت أنه سُمِع فيعمل به من غير توقف»(٥).

«**ويقال: قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُها، برفع غير على حذف الخبر، أي: مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوضُ غيرَها، وليس غيرَ بالفتح، أي من غير تنوين، على إضمار الاسم أيضًا، وحذف المضاف لفظًا ونيةُ ثبوته**».

هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ، والصواب: المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته(٦).

وفي الشرح والتعليق: «سيأتي له أن غيرًا يجوز إضافتها لمبني، فتبنى مع الفتح في قولك: قَبَضْتُ عشرةً ليسَ غَيْرَها، فلا يتعين كون غير خبرًا؛ لجواز أن يكون هذا هو الاسم، والفتحة فتحة بناء، وكذا إذا قطعت عن الإضافة لفظًا وبقيت فتحتها، لا يزال الاحتمال باقيًا، كما إذا ذكر المضاف»(٧).

=

للجوجري ٢٦٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٧١٨/١، وغنية الأريب ٢٥٨/٢، وحاشية الصبان ٤٠٢/٢.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩٢/٣.

(٢) القاموس ٤٥٣/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٥٥٨/١-٥٥٩.

(٦) وهو كذلك في المغني، وبه يصح الكلام.

(٧) تحفة الغريب ٥٥٩/١، والتعليق ٤٥٧.

«**كقراءة بعضهم**[١]: {لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ}[٢]، **بالكسر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وليس غيرُ بالضم من غير تنوين، فقال المبرد**[٣] **والمتأخرون: إنها ضمة بناء لا إعراب، وإنَّ غيرًا شبهت بالغايات كـ(قَبْلُ) وبَعْدُ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا. وقال الأخفش**[٤]: **ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ(قبلُ وبعدُ)، ولا مكان كـ(فوق وتحت)، وإنما هو بمنزلة كل وبعض، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر. وقال ابن خروف**»[٥]:

[١٢٧/ أ] وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الإشبيلي، شرح كتاب سيبويه، والجمل للزجاجي[٦]، توفي سنة عشر وستمائة، وقيل: سنة تسع وستمائة، والحضرمي نسبة إلى حضرموت.

«**يحتمل الوجهين**».

أي الإعراب والبناء.

«**وليس غيرًا بالفتح والتنوين، وليس غيرٌ بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور**.

---

(١) قرأ الجمهور بضمهما من غير تنوين: {مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ} [الروم: ٤]، وقرأ أبو السمَّاك، والجحدري، وعون العقيلي بالكسر والتنوين: {مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ} [الروم: ٤]، وقُرئ شاذًّا بالكسر من غير تنوين: {مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ} [الروم: ٤].

ينظر: الكشَّاف ٤٧٣/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٦٤٦، والبحر المحيط ٣٧٥/٨، والدر المصون ٣١/٩.

(٢) الروم: ٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٤٢٩/٤.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر قوله في: شرح الأشموني ٤٩٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٩/٣.

(٥) ينظر قوله في: شرح الأشموني ٤٩٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٩/٣.

(٦) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، والزجاجي نسبة لشيخه إبراهيم الزجاج، من مؤلفاته: الجمل في النحو، والأمالي، والمخترع في القوافي، والإيضاح الكافي، وغيرها، توفي سنة ٣٣٩هـ.

ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٦/١، والإكمال ٢٠٦/٤، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٢٠٢/٣٤، وإنباه الرواة ١٦٠/٢، وبغية الوعاة ١١١/٢.

ولا (تتعرف)[١] **غير بالإضافة»**.

المعنوية، حيث تكون المعرفة، نحو: رَأَيْتُ رجلاً غيرَك.

«**لشدة إبهامها**».

وذلك لأنَّ مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتًا دون أخرى؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا شيئًا موصوفًا بهذه الصفة.

«**وتستعمل غيرُ المضافةُ**».

بالرفع صفة لـــ(غير) النائبة عن الفاعل، ولك في الصرف وتركه كما مرّ.

«**لفظًا على وجهين، أحدهما: -وهو الأصل- أن تكون صفة للنكرة، نحو: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾**[٢]».

فـــ(غَيرُ) صفة، وإن كانت مضافة للنكرة،وهو (صالحًا) تنكيرًا محضًا.

«**أو لمعرفة قريبة منها، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾**[٣] **الآية**».

وهي: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٤].

«**لأن المعرَّف الجنسي قريب من النكرة**».

يعني سواء أكان اسمًا موصولاً، أو معرفًا باللام، أو بالإضافة؛ وذلك لأن المعرَّف الجنسي في المعنى كالنكرة، وإن كان في اللفظ كالمعرفة.

وفي الشرح: «لأن المعرف باللام قد يقصد به الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض، نحو: ادخل السوق، واشتر اللحم، فيصير في المعنى كالنكرة، وكذا الاسم الموصول، فيجوز حينئذٍ أن يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة»[٥]، انتهى.

---

(١) في الأصل و س: تتفرق، وما أثبته من المغني، وبه يصح الكلام.

(٢) فاطر: ٣٧.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) تحفة الغريب ١/٥٦٠.

قال السفاقسي[١]: «ورُدَّ بأنه على خلاف أصلهم؛ لأنَّ المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى».

«**ولأن غيرًا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها**».

لأن المراد بها حينئذٍ غيرًا معينًا، وبسبب ذلك ضعف الإبهام، فقربت من المعرفة، فيجوز أن يوصف بها ما ليس راسخ القدم في التعريف.

«**حتى زعم ابن السراج[٢] أنها حينئذٍ تتعرف**».

وهو ما إذا كان المغاير واحدًا، نحو: الحركة غير السكون.

«**وتردُّه الآية الأولى**».

وهي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾[٣].

وفي التعليق[٤]: «إنما يتم التعليق بالرد أن لو كان ابن السراج معترفًا بأن قوله: ﴿غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ صفة لقوله: ﴿صَٰلِحًا﴾، وإلا فمن الجائز أن يقول: هو بدل، فلا يتم الرد عليه».

«**والثاني: أن تكون غير استثناء**».

أي: أداة استثناء، ولكن لا بطريق الأصالة، بل بطريق الحمل على إلاَّ، وقد أسلفنا في حرف إلاَّ الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثمة، ولنوضحه هنا بما ذكره الرضي، وهو «أن أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إمَّا بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإمَّا بالصفات، نحو قولك لشخص: دخلت بوجه غير الذي خرجت به»[٥]، وقد علم

---

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٥٨/١. والسفاقسي هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي، أبو إسحاق النحوي، أخذ عن أبي حيان، من مصنفاته: المجيد في إعراب القرآن المجيد، وشرح ابن الحاجب في أصول الفقه، توفي سنة ٧٤٢هـ.

ينظر: الدرر الكامنة ٦١/١، وبغية الوعاة ٣٥٠/١، وطبقات المفسرين للأدنه وي ٢٧٦/١، والأعلام للزركلي ٦٣/١.

(٢) ينظر رأيه في: البحر المحيط ٥٠/١، والدر المصون ٧١/١، وكلامه في الأصول خلاف ذلك، ينظر: ٥/٢.

(٣) فاطر: ٣٧.

(٤) ٤٥٨.

(٥) شرح الكافية ١٧٩/٢.

أن ما بعد أداة الاستثناء مغاير لما قبلها نفيًا وإثباتًا، فلمَّا اجتمع ما بعد غير، وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها، حملت أداة الاستثناء –وهي إلاَّ– في بعض المواضع على [غير][(١)] في الصفة كما مرَّ، وحملت [غير على إلا في الاستثناء][(٢)] في بعض المواضع، ومعنى الحمل: أنه صار ما بعد إلاَّ مغايرًا لما قبلها ذاتًا وصفة كما بعد غير، ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا كما في الأصل، وصار ما بعد غيرٍ مغايرًا لما قبلها إثباتًا ونفيًا كما بعد إلاَّ، ولا تعتبر مغايرته له ذاتًا وصفة كما كان في الأصل، إلاَّ أنَّ حمل غير على إلاَّ أكثر من العكس؛ لأنَّ غيرًا اسم، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف[(٣)].

«**فتعرب بإعراب الاسم التالي إلاَّ في ذلك الكلام**».

فتقول فيما يرفع حتما، نحو: ما جاءني غيرُ زيدٍ، وفيما ينصب حتمًا، نحو: جاء القومُ غيرَ زيدٍ، ويجوز الأمران في نحو: ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ، بالنصب والرفع، وإنَّما أعربت غير بإعراب تالي إلاَّ، لأنَّ أصل غير –من حيث كونه اسمًا– جواز تحمل الإعراب، والواقع بعدها الذي صار مستثنى بتطفلها على إلاَّ مشغول [١٢٧/ ب] بالجرِّ؛ لكونه مضافًا إليه، فجعل الإعراب الذي يستحقه لولا المانع المذكور –وهو اشتغاله بالجر– على نفس غير بطريق العارية، لا بطريق الأصالة[(٤)].

«**وقال الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[(٥)]، يقرأ برفع غير[(٦)]، إمَّا على أنه صفة لـــ(القاعدون)؛ لأنهم جنس**».

لأنه لم يُرَد بذلك قوم بأعيانهم معهودون، فصار كالنكرة، فوصف بـــ(غير) الذي هو نكرة.

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ١/٥٦٠-٥٦١.

(٤) تحفة الغريب ١/٥٦١.

(٥) النساء: ٩٥.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة بالرفع: {غَيْرُ أُوْلِى} [النساء: ٩٥]، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب: {غَيْرَ أُوْلِى} [النساء: ٩٥]، ورويا عن عاصم، وقرأ الأعمش وأبو حيوة بالكسر: {غَيْرِ أُوْلِى} [النساء: ٩٥]. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/١٧٨-١٧٩، والكشاف ١/٥٨٥، والبحر المحيط ٤/٣٥.

«وإمَّا على أنَّه استثناء وأبدل».

وهذه القراءة في السبع لمن عدا نافعًا وابن عامر، والكسائي.

«على حدِّ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، ويؤيده قراءة النصب».

«وهي قراءة الثلاثة المستثنيين، ووجه التأييد أن النصب فيها على الاستثناء، فيوافق في المعنى الرفع على البدل»[٢].

وفي الشرح: «ولقائل أن يقول: إنَّما يكون النصب مؤيدًا للبدل (أنْ)[٣] لو تعين كونه للاستثناء، وهو ممنوع؛ لجواز كونه على الحال، فيؤيد حينئذٍ جعل الرفع على الوصف؛ إذ الحال في المعنى صفة لذي الحال»[٤].

«وإنَّ حسن الوصف في: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٥]، إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية، والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا».

«وهذا صريح في أن العلة مجموع الأمرين، فيكون كل منهما جزءَ علة، وما تقدم من قوله: (لأنَّ المعرف الجنسي [قريب][٦] من النكرة، ولأنَّ غيرًا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها) ظاهر في أنَّ كلاً من الأمرين علة مستقلة، ففي الكلام تعارض، وجوابه: أنَّ ما تقدم تعليل لجواز الوصف، وما ذكره هنا تعليل لجنسه، فالمعلل مختلف، فلا تعارض»[٧].

«ولهذا لم يُقْرَأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج [القراءات][٨] السبع».

كذا في بعض النسخ، ووجهه جعل السبع صفة للقراءات، وفي بعضها السبعة بهاء التأنيث، والمعنى عليها: إلا خارج قراءة الأئمة السبعة، بحذف مضاف وجعل السبعة صفة للأئمة القراء.

---

(١) النساء: ٦٦.

(٢) تحفة الغريب ٥٦٢/١.

(٣) في الأصل: ولو تعين.

(٤) تحفة الغريب ٥٦٢/١.

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) زيادة من س.

(٧) شرح المزج ٨٠٠.

(٨) زيادة من الأصل و س.

«**لأنه لا وجه لها إلا الوصف**».

والمحسن مفقود كما عرفت.

وفي الشرح: «فإن قلتَ: لم لا يجوز كونها بدلاً، قلتُ: لأنَّ النكرة إذا أبدلت من معرفة بدل كل وجب نعتها، كما صرَّح به غير واحد، والنكرة في الآية لم توصف، فامتنع جعلها بدلاً، ولقائل أن يمنع فيه، فقد قال الفارسي في الحجة[١]: يجوز ترك الوصف إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، نحو: مررتُ بأبيك خيرٍ منك، وما في الآية من هذا القبيل، ولا تتعين الوصفية. وفي المدارك لمولانا حافظ [الدين][٢] النسفي[٣] ما نصُّه: (غير أولي الضرر [بالنصب][٤] مدني[٥]، وشامي[٦]، وعلي[٧]؛ لأنه استثناء من القاعدين، أو حال منهم، وبالجرِّ عن حمزة صفة للمؤمنين، وبالرفع غيرهم، صفة للقاعدين)[٨]، هذا كلامه.

ونسبة الجر إلى حمزة أحد السبعة إما سهو منه، أو اعتماد على رواية غير مشهورة عنه، وقول قائل: لعل المراد بحمزة آخر غير أحد السبعة فيه ما لا يخفى»[٩].

«**وقُرِئ**[١٠] **{**ما لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ**}**[١١]، **بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء، وهي شاذة**»، بخلاف الأوليين، «**وتحتمل قراءة الرفع**

---

(١) لم أقف عليه في الحجة.

(٢) زيادة من س.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، فقيه حنفي مفسر، ينسب إلى نسف ببلاد السند، من مصنفاته: مدارك التنزيل في التفسير، وكنز الدقائق في الفقه، والمنار في أصول الفقه، وكشف الأسرار شرح المنار، توفي سنة ٧٠١هـ.

ينظر: الجواهر المضية ٢٧٠/١، والدرر الكامنة ١٧/٢، وطبقات المفسرين للأدنه وي ٢٦٣/١، وتاج التراجم ١٧٤/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) هو نافع.

(٦) هو ابن عامر.

(٧) هو الكسائي.

(٨) مدارك التنزيل ٣٨٧/١.

(٩) تحفة الغريب ٥٦٣/١.

(١٠) قرأ الكسائي وأبو جعفر والمطوعي وابن محيصن بخلاف عنه وابن وثَّاب والأعمش بالكسر: {مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} [الأعراف: ٥٩]، وقرأ الباقون بالرفع: {من إلهٍ غيرُهُ} [الأعراف: ٥٩].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٩/٤، والبحر المحيط ٨٢/٥، والإتحاف ٥٢/٢.

(١١) الأعراف: ٥٩.

الاستثناء، على أنه إبدال على المحل، مثل لا إله إلا الله.

وانتصاب غير في الاستثناء [عن][(١)] تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاَّ عندهم، واختاره ابن عصفور[(٢)]، وعلى الحالية عند الفارسي[(٣)]، واختاره ابن مالك[(٤)]».

واعتمده المتأخرون من أشياخنا، واقتصروا عليه.

«وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة».

«لاشتراكهما في الإبهام، ولا حاجة إلى هذا العذر؛ لما تقدم من أنَّ حركة غير لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية، ويدل [على][(٥)] ذلك جواز العطف على المحل، نحو: ما جاءَني غَيرُ زيدٍ وعمرٌو، بالرفع عطفًا على محل زيد؛ لأن المعنى: ما جاءني إلا زيدٌ»[(٦)].

«واختاره ابن الباذش[(٧)]».

بالباء الموحدة، والذال المعجمة المكسورة، والشين المعجمة، كذا في القاموس[(٨)]، ويكنى أبو عبد الله، وهو من نحاة المغرب.

«ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله:

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) ينظر: المقرب ١/١٧٢.

(٣) ينظر رأيه في: الهمع ٣/ ٢٧٨، ورأيه في الإيضاح العضدي ١/٢٠٩ مخالف لهذا، حيث يقول: «وحكم غير إذا وقعت في الاستثناء أن تعرب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا، تقول: أتاني القوم غير زيدٍ، فتنصب غيراً نصبك الاسم الذي يقع بعد إلَّا في قولك: جاءني القوم إلا زيداً».

(٤) الظاهر من كلام ابن مالك أنه يقول بإعراب غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا، ينظر: التسهيل ١٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٤-٧١٥.

(٥) زيادة من س.

(٦) شرح المزج ٨٠١، تحفة الغريب ١/٥٦٤.

(٧) ينظر رأيه في: شرح الأشموني ٢/٢٦٠. وابن الباذش هو علي بن أحمد بن خلف ابن الباذش الأنصاري الغرناطي، أبو الحسن، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل وغيرها، توفي عام ٥٢٨هـ.

ينظر: السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة ١/١٦٦، وتاريخ الإسلام ١١/٤٧٧، وبغية الوعاة ٢/١٦٦، والأعلام ١/١٧٣.

(٨) ١/٥٨٤.

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منْهَــا غَيْــرَ نَطَقَــتْ حَمَامَةٌ في غُــصُون ذَات أَوْقَــال[١]»

ففتح غير مع كونه فاعلاً بـــ(يمنع)، وفي التعليق[٢]: سأل [١٢٨/ أ] طالب فقال: كيف يقال: إنها أضيفت لمبني مع أن هذا في تقدير معرب، وهو النطق، فلم تُضَف في الحقيقة إلاَّ لمعرب؟ قلتُ: المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني، ألا تراهم يقولون: المجموع في موضع كذا، ومما يدل على ذلك: أن هذا المضاف إليه، وهو مجموع أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ إذا قيل بأنَّه معرب، لم يَخْلُ أن يكون إعرابه لفظيًّا أو تقديريًّا، وكلاهما باطل، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأنَّ تقدير الإعراب إنما يكون في آخر المعرب، وهنا ليس كذلك قطعًا. انتهى.

وضمير منها عائد إلى الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت:

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَقَد (طَالَ الوُقُوفُ)[٣] بِنَــا فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاءَ شِــمْلاَلِ

ارْعَوَيْتُ: كَفَفْتُ ورَجَعْتُ، والوَجْنَاء: الناقة الشديدة، وقيل: العظيمة الوجنتين، والشِّمْلاَل: الخفيفة السريعة، والأَوْقَال: بواو وقاف، إمَّا جمع وَقَل بفتحتين، وهو الحجارة، أو بفتح الأول وسكون الثاني، (وهو شجر)[٤] الــمُقْل، أو ثمره، فيكون المعنى على الأول: في غصون ذات حجارة، يريد حجارة الأرض التي تنبت (فيها تلك الغصون)[٥]، [وعلى الثاني: في غصون ذات شجر مُقْل نبتت في أرض تلك الشجرة][٦]، فإضافتها للملابسة، (وعلى الثالث)[٧]: غصون ذات ثمر مُقْل، فتكون هذه الغصون نفسها من شجر الــمُقْل[٨].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥، وقيل: لأبي قيس بن رفاعة، والبيــت في الكتــاب ٣٢٩/٢، والإنصاف ٢٨٧/١، وشرح المفصل ٨٠/٣، والهمع ٢٣٣/٣، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وشــرح أبيات المغني ٣٩٥/٣.

(٢) ٤٥٩-٤٦٠.

(٣) في الأصل: جال الشوق.

(٤) ساقطة من س.

(٥) في الأصل: في أرض تلك الشجرة.

(٦) زيادة من س.

(٧) في الأصل: وعلى الثاني.

(٨) تحفة الغريب ٥٦٤/١-٥٦٥.

وفي (شرح)[١] سوى هذا الكتاب[٢]: الأوقال: الأعالي، ومنه التوقيل في الجبل، وهو الصعود فيه، والمعنى: لم يمنعها من الماء إلا حمامة فنفرت، يريد أنها حديدة الحسِّ، وذلك محمود فيها، أو أنها لما سمعت تلك الحمامة حنَّت إلى عطنها، واشتاقت إلى وطنها فلم تشرب[٣].

«**وقوله:**

لُذْ بِقَيسٍ حِينَ يَأبى غَيرَهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيرَه[٤]»

وهذا بيت مقفى من بحر الرمل، ولُذْ بقيس: أي: الجأ إليه، وعُذْ به، ويأبى: بالمثناة التحتية على طريق الغيبة، أي: يمتنع، وفي بعض النسخ: ينأى من النأي، وهو البعد، وتلفه: أي تجده.

«**وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضم فيه إلى الإضافة لمبني [تضمن][٥] غير معنى إلا**».

إذ المعنى فيه لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت حمامة، وتضمنُ الاسم معنى الحرف من مقتضيات البناء، وهو مفقود من البيت الثاني.

في الشرح: وفيه نظر، أما أولاً: فإنَّا لا نُسَلِّمُ فَقْدَ تضمنِ إلاَّ في البيت الثاني؛ إذ يجوز أن يكون المعنى: حين يأبى إلاَّ هو، والتفريغ فيه جائز، وإن كان موجبًا، إجراء له مجرى النفي، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٦]، وأما الثاني: فلأنَّ التعليل بما ذكره (يفضي إلى فساد الحكم؛ وذلك لأنَّ)[٧] تضمن معنى الحرف موجب للبناء، لا مجوز له، والبناء في البيت من قبيل الجائز لا الواجب، بدليل أنه رُوِيَ (غيرُ) فيه بالضم على

---

(١) في س: الشرح.

(٢) لم أقف عليه في شروح الدماميني الثلاثة.

(٣) تحفة الغريب ٥٦٤/١-٥٦٥.

(٤) البيت مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل ٣١٣/٣، والارتشاف ١٥٤٣/٣، والمساعد ٥٩١/١، وتحفة الغريب ٥٦٥/١، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وشرح أبيات المغني ٣٩٨/٣، والخزانة ٤٠٧/٣.

(٥) زيادة من س.

(٦) التوبة: ٣٢.

(٧) زيادة من س. وفي الأصل: التعليل بما ذكره من أن تضمن معنى الحرف.

الأصل[١].

قال الشمني: وأقول: رواية الضم لا تقتضي أن البناء في رواية النصب من قبيل الجواز دون الوجوب، وإنما تقتضي أن النصب في البيت من قبيل الجائز دون الواجب، والكلام في الأول دون الثاني[٢].

«**تنبيهان:**

الأول: من مشكل التراكيب».

وهذا إشارة إلى [أنَّ][٣] الإشكال (في هذا البيت)[٤] لتركيبه لا لمعناه.

«**التي وقعت فيها كلمة غير قولُ**» أبي نواس «**الحَكَميّ**:» بفتح الحاء المهملة والكاف، وقد مرَّت ترجمته في عن:

«غَيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالهَمِّ وَالحَزَنِ[٥]

وفيه ثلاثة أعاريب:

أحدها: أنَّ غيرًا مبتدأ لا خبر له، بل لِمَا» بكسر اللام وتخفيف الميم، خبر مقدم.

«**أضيف**» مبني للمفعول، وفيه ضمير عائد على ما.

«**إليه مرفوع**» مبتدأ مؤخر.

«**يغني عن الخبر**» نعت لمرفوع، وقد حَرَّفَهُ بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم، فوقع في خبط؛ «**وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظًا، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبًا للهم والحزن، فهو نظير ما مضروب الزيدان، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجري**[٦] **وتبعه ابن مالك**[١].

---

(١) تحفة الغريب ١/٥٦٥-٥٦٦.

(٢) المنصف ١/٢٩٣-٢٩٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) ساقط من س.

(٥) البيت من البحر المديد، وهو لأبي نواس الحكمي، وليس في ديوانه، وهو في أمالي ابن الشجري ١/٤٧، وشرح التسهيل ١/٢٧٥، ٤/٣٣، وشفاء العليل ١/٢٧٤، والهمع ٢/٣١٢، وشرح أبيات المغني ٤/٣، والخزانة ١/٣٤٥، وغنية الأريب ٢/٢٦٩.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٧-٤٨.

مالك[١].

والثاني: أنَّ غيرًا خبر مقدم، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير المجرور [١٢٨/ ب] بعلى على غير مذكور، فأتي بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني[٢]**، وتبعه ابن الحاجب**[٣]**»**.

في التعليق[٤]: «قد يقال على هذا الإعراب: يلزم محذور، وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص، فإنَّ النائب في البيت هو قوله: على زمن، والمجرور فيه غير مختص، فهو كقولك: مُرَّ على رجلٍ، ومثله ممتنع، وجوابه: أنَّ المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف، أي: زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحزنِ غيرُ مأسوفٍ عليه، ولا شكَّ أن معاد هذا الضمير زمن مختص بصفته المذكورة، وهو قوله: ينقضي بالهم والحزن، فكذا ما قام مقامه».

«**فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع، قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله:**»

من صدر بيت:

«**أَنَـــا ابْـــنُ جَـــلاَ**»... ... ...[٥]

وتمامه:

... ... وَطَـــلاَّعُ الثَنَايَـــا مَتَى أَضَـــعِ العِمَامَـــةَ تَعْرِفُـــونِي

والطَلاَّعُ: الكثير الطلوع، والثنايا: جمع ثنية، وهي العقبة، وفلان طلاَّع الثنايا، أي: رَكَّابُ صعاب الأمور.

---

(١) ينظر: التسهيل ٤٤.

(٢) ينظر رأيه في: شرح أبيات المغني ٥/٤.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦٣٨/٢

(٤) ٤٦٠-٤٦١.

(٥) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وَثِيل، وقيل: للعرجي، والبيت في الكتاب ٢٠٧/٣، وشرح المفصل ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، وتوضيح المقاصد ١٢١٣/٣، وتحفة الغريب ٥٦٧/١، والهمع ٩٨/١، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١، وشرح أبيات المغني ٦/٤.

«**أي: ابنُ رجلٍ جَلاَ الأمورَ**».

أي: كشفها وأوضحها، وعلى هذا فالفعل متعدٍّ، ويحتمَل أمرٌ آخر غير ما ذكره المصنف، وهو أن يكون المعنى: أنا ابنُ رجلٍ جَلاَ، أي: انكشف أمره واتضح، فالفعل لازم(١).

وقيل: جَلاَ ها هنا بمعنى عَلِمَ، وحذف منه التنوين، [لأنه](٢) محكي، كيزيد في قوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالي بَني يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَينَا لَهُمُ فَدِيدُ(٣)

[لا](٤) لأنه غير منصرف؛ للعلَمية ووزن (الفعل)(٥)، على ما توهمه بعض النحاة؛ لأنَّ هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل، ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل، [وتحقيق ذلك أنَّ الفعل](٦) المنقول إلى العلمية، إذا اعتبر معه ضمير فاعله، وجعل الجملة علمًا فهو محكي، وإلا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه(٧)، وسيأتي.

«**وقوله:**

تَرْمِي» .....(٨)

الضمير في ترمي عائد إلى الكبداء في قوله:

---

(١) تحفة الغريب ٥٦٧/١.

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢، وفديد: الصوت الشديد، أي: أصواتهم تعلو علينا ولا يوقروننا.

والشاهد فيه: قوله: (يزيدُ) حيث سُمِّيَ به، وأصله فعل مضارع من زاد مشتمل على ضمير مستتر، فنُقِلَ من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العَلَمِيَّة، وهو مرفوع على الحكاية؛ لأنَّ القوافي كلها مرفوعة.

والبيت في مقاييس اللغة ٤٣٨/٤، ولسان العرب ٢٠٠/٣، ٧٥/٤، والمفصَّل ٢٤/١،وشرح التسهيل ١٧١/١، وتوضيح المقاصد ٣٩٥/١، وأوضح المسالك ١٣١/١، والخزانة ٢٧٠/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) ساقطة من س.

(٦) زيادة يتم بها الكلام، وهي من المنصف ٢٩٤/١.

(٧) المنصف ٢٩٤/١.

(٨) البيت من الرجز، وقائله مجهول، وهو في الأصول لابن السراج ١٧٨/٢، والإنصاف ١١٤/١، وشرح المفصل ٥٩/٣، ٦٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/٣، وتحفة الغريب ٥٦٧/١، وشرح شواهد المغني ٤٦١/١، وشرح أبيات المغني ٣١٢/٢، والخزانة ٦٥/٥، وغنية الأريب ٢٧١/٢.

مَالَكَ عِنْدِي غَيرُ سَـــهْمٍ وَحَجَـــرْ
وَغَـــيرُ كَبْـــدَاءَ شَـــدِيدَةِ الـــوَتَرْ

والكبداء: القوس التي يملأ مقبضها الكف، ويروى مكان ترمي جادت، أي: صارت جيدة.

«**بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ**» وهو في صفة قوس «**أي: بكَفَّيْ رجلٍ كان**».

«**والثالث: أنه خبر لمحذوف، ومأسوف مصدر جاء على مفعول، كالمعسور، والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشاب**[1]».

بمعجمتين، وموحدة في آخره، من نحاة بغداد المتأخرين، وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي، كان عالمًا في الأدب والتفسير والحديث والفرائض، توفي سنة سبع وستين وخمسمئة ببغداد.

«**وهو ظاهر التعسف**».

والتعسف: هو الأخذ على غير الطريق.

في الشرح: «يعني أن ارتكابه يجعل (مأسوف) مصدرًا خارجًا عن طريق العرب المسلوك، وأنا أقول: إنْ ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين في كلامهم، فلا نزاع في قبوله ولا تعسف؛ إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرينة، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع كثير أيضًا، كـــ: زيدٌ عَدْلٌ، وعُمَرُ صَومٌ، وإنْ لم يثبت عن العرب استعمال مأسوف مصدرًا، فهذا الإعراب غير مقبول البتة»[2]، انتهى ما في الشرح.

«وأقول: مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر، كحذف المبتدأ فيما نحن فيه، وجعل مأسوف مصدرًا، ثم جعله بمعنى اسم الفاعل، وكثيرًا ما يستعمل التعسف في ذلك»[3].

---

(١) ينظر رأيه في: الخزانة ٣٤٦/١.

(٢) تحفة الغريب ٥٦٨/١.

(٣) المنصف ٢٩٥/١.

«التنبيه الثاني: من [مشكل][(١)] أبيات المعاني».

«المراد أنَّ هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه؛ ولذلك قال: من أبيات المعاني، أي: من الأبيات التي يسأل عن معناها لإشكاله، وعبَّر في بيت أبي نواس الحكمي بأنَّه من التركيب المشكل بحسب الإعراب، فإشكاله باعتبار أمر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى»[(٢)].

«قول حسان»[(٣)] رضي الله عنه:

أَتَانَا فَلَمْ نَعْــدِلْ سِــوَاهُ بِغَــيرِهِ نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيلِ هَادِيَا[(٤)]

فيقال: سواه هو غيره، فكأنه قال: فلم نعدل غيره بغيره، والجواب: أن الهاء في بغيره للسوى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير سواه هو نفسه عليه الصلاة والسلام، والمعنى: فلم نعدل سواه به».

وحاصله أن الإشكال إنما نشأ من اتحاد (معاد)[(٥)] الضميرين [١٢٩/ أ]، فإذا اختلف زال الإشكال.

وفي الشرح: يظهر لي وجه آخر حسن في الجواب، مع القول باتحاد المعاد، وهو أن يقال: المراد بالسِّوى: العدل والإنصاف، لا معنى غير، وهو أمر ثابت في اللغة صرَّح به الجوهري[(٦)] وغيره، فالمعنى: لم نعدل عدله بعدل غيره، ولا غبار عليه[(٧)]. انتهى.

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) تحفة الغريب ٥٦٨/٢.

(٣) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المدني، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان كثير الشعر جيده، قال له النبي عليه السلام: ((اهجهم وجبريل معك)).

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢١٥/١، والتاريخ الكبير للبخاري ٢٩/٣، وتاريخ ابن أبي خيثمة ١٧٩/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في جمهرة اللغة ٢٣٧/١، والحجة للقراء السبعة ٢٤٩/١، وتحفة الغريب ٥٦٨/١، والمزهر في اللغة ٣٠٨/١، وشرح شواهد المغني ٤٦١/١، وشرح أبيات المغني ١٣/٤، وغنية الأريب ٢٣٧/٢.

(٥) في الأصل: معاني، وما أثبته من س، وهو الأقرب.

(٦) ينظر: الصحاح ٢٣٨٤/٦-٢٣٨٥.

(٧) تحفة الغريب ٥٦٩/١.

«حرف الفاء»

«الفاء المفردة»

«**حرف مهمل خلافًا لبعض الكوفيين**[١] **في قولهم: إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثَنا، وللمبرد**[٢] **في قوله:** » أي امرؤ القيس الكندي «**إنها خافضة في نحو:**

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[٣]

فيمن جر مِثْلاً والمعطوف».

وهو مرضع، وطرقت: أتيتها ليلاً. وألهيتها: أشغلتها، والتمائم: التعاويذ، واحدها تميمة، وهي المعوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين والسحر، ومحول: من أحول الصبي فهو محول إذا تم له حول، أي: سنة، وإنما خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهن أقل النساء في الرجال [ميلاً][٤] وأقلهن شغفًا بهم.

«**والصحيح أنَّ النصب بأنْ مضمرة كما سيأتي**».

وظاهر كلامهم أو صريحه أن الفاء حينئذٍ عاطفة للمصدر المسبوك من أنْ وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، فتقدير: زرني فأكرمك، لتكن زيارة منك فإكرام مني، واستشكله الرضي بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة [على جملة][٥]، واختار هو أن الفاء للسببية لا للعطف، قال[٦]: وإنما صرفوا ما بعد [فاء][٧] السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية، والمضارع المرتفع بلا قرينة

---

(١) ينظر رأيهم في: الإنصاف ٥٥٧/١-٥٥٨، والمساعد ٨٤/٣.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: رصف المباني ٣٨٧، والجنى الداني ٦١، والهمع ٢٢٢/٤-٢٢٣، وذهب البغدادي إلى أنَّ ما ذكره ابن هشام وهم منه، وأنَّ المبرد لم يذهب إلى هذا. ينظر: شرح أبيات المغني ٢٠/٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢، وهو في الكتاب ٢٩٤/١، والأزهية ٢٤٤، والإنصاف ٣١٤/١، والجنى الداني ٧٥/١، والهمع ٢٢٢/٤، وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١، والخزانة ٢٧/١٠، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٨٥.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٦٩/٥.

(٧) زيادة من س.

[مخلصة][(١)] للحال أو الاستقبال ظاهر في الحال، فلو أبقوه مرفوعًا لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حاليَّة الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفًا، إذ المضارع المنصوب بـــ(أنْ) مفرد، وقبل الفاء المذكورة جملة، فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا.

«وأنَّ الجر برُبَّ مضمرة في البيت كما مرّ».

في الراء، فعرضنا لمعنى البيت ثمة وأعدناه هنا ترويحًا للطالب.

«وترد على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوي، كما في قام زيد فعمرو».

قال الرضي[(٢)]: الفاء تفيد الترتيب سواء أكانت حرف عطف أم لا، فإن عطفت مفردًا غير صفة ففائدتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف [عليه][(٣)] بلا مهلة، وإن دخلت على الصفات المتتالية، فإن كان الموصوف واحدًا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، بل في مصادر تلك الصفات، كقوله: جاءني زيد الآكل فالنائم، أي: الذي يأكل فينام، وإن كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعليق مدلول العامل بموصوفاتها، كما في الجوامد نحو: يقدم الأقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، وإن عطفت جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها، نحو: قام زيد فقعد عمرو.

«وذكريّ، وهو عطف مفصل على مجمل».

يعني أن المراد بالترتيب الذكري أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ والذكر، لا أن معنى الأول [وقع][(٤)] بعد زمان وقوع الثاني[(٥)]، وإنما كان ذلك في عطف المفصَّل على المجمل، لأن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الإجمال، وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك، فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلامًا مرتبًا على

---

(١) زيادة من س.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٤٩/٦.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) هكذا في النسختين، ولعل الصواب: قبل زمان وقوع الثاني.

ما قبلها، لا أن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۚ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ﴾[٢]، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره، وقال الرضي[٣]: الذكري أن يكون المذكور بعد الفاء كلامًا مرتبًا في الذكر على ما قبلها سواء كان بعدها تفصيلاً [١٢٩/ ب] لما قبلها أو لم يكن. انتهى.

وبهذا تبين أن الترتيب الذكري ليس منحصرًا في عطف الخاص على العام كما هو ظاهر كلام المصنف.

«**نحو**: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[٤]».

في الشرح: في التمثيل بذلك نظر، فإنَّ ضمير عنها إمَّا للشجرة أو للجنة، وعلى الأول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي؛ لأن إخراجهما من الجنة كان بعد الإزلال عن الشجرة، وعلى الثاني: فأين التفضيل الذي يفيده المعطوف، والذي كانا فيه هو الجنة، فهما متساويان، اللهم إلا أن يراد: فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة، فيكون حينئذٍ من التفصيل بعد الإجمال[٥]، انتهى.

وفي الكشاف[٦]: «الضمير في عنها للشجرة، أي: فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتحقيقه: فأصدر زلتهما عنها، وعن هذه مثلها في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ ﴾[٧]، وقول ابن عمر:[٨]:

---

(١) غافر: ٧٦.

(٢) الزمر: ٧٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١٤٩/٦-١٥٠.

(٤) البقرة: ٣٦.

(٥) تحفة الغريب ٥٧١/١.

(٦) ١٥٦/١-١٥٧.

(٧) الكهف: ٨٢.

(٨) لم أقف على نسبة لهذا البيت، ولا أعلم من ابن عمر المذكور.

... ... يَنْهَونَ عَنْ أَكْلٍ و[عَــنْ][١] شُــرْبِ[٢]

وقيل: فأزلهما عن الجنة بمعنى: أذهبهما عنها، كما تقول: زل عن مرتبته، و﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[٣] من النعيم والكرامة، أو من الجنة إن كان الضمير[٤] في عنها للشجرة».

قال التفتازاني: إذ لو كان للجنة لكان الإخراج قبل الإزلال أو معه، فلا يصح العطف بالفاء إلا بتأويل.

«**ونحو**: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٥]، **ونحو**: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾[٦] **الآية**».

يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[٧] وكأن المصنف أشار بإيراد هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل إلى عدم الاحتياج إلى ما ارتكبه الزمخشري في الكشاف، فإنه قال[٨]: أريد بالنداء إرادة النداء؛ إذ لو كان النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾[٩]، ﴿قَالَ رَبِّ﴾[١٠] بغير فاء، فأشار المصنف إلى أنه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء، فإن هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل.

---

(١) زيادة من س، وبها يستقيم البيت.

(٢) هذا عجز بيت صدره: (يَمْشُونَ دُسْمًا حَولَ قُبَّتِه)،

والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المعاني الكبير ٣٨٢/١، والزاهر ١٧/٢، والمحكم ٤٣١/٤ ن ه و، ولسان العرب ٥٥١/١٣ فصل الهاء، ٣٤٦/١٥ فصل النون، وتاج العروس ٥٣٢/٣٦ ن و ه.

(٣) البقرة: ٣٦.

(٤) في الأصل: إن كان الضمير عنها في عنها للشجرة، وهو زيادة.

(٥) النساء: ١٥٣.

(٦) هود: ٤٥.

(٧) هود: ٤٥.

(٨) ينظر: الكشاف ٣٧٧/٣.

(٩) مريم: ٣.

(١٠) مريم: ٤.

وفي الشرح: «قال جدي صاحب البحر الكبير والانتصاف[١]: ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رقيق الحاشية، وهو أن يكون النداء على بابه، لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده، فليس من عطف الشيء على نفسه، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه، [وهما][٢] متغايران»[٣].

«**ونحو: توضأ فغسل وجهه ويديه، ومسح رأسه ورجليه**»[٤].

يجوز عطف رجليه على رأسه، ويكون هذا حكاية عن مسح الخفين، ويحتمل النصب بإضمار غسل، فيكون من عطف الجمل، وقد استشكل بعضهم هذا بأن المعطوف بالفاء إنما هو بعض المفصَّل، وهو قوله: فغسل وجهه، وبقية المفصَّل معطوف بالواو، وهذا ممنوع، بل المعطوف بالفاء مجموع ما وقع بعدها لا بعضه، وقد يقع مثل هذا في المفردات، كما قيل في قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[٥]: إن الواو الوسطى لعطف مجموع (الصفتين)[٦] [الأخيرتين][٧] على مجموع (الصفتين)[٨] الأوليين.

«**وقال الفراء**[٩]: **لا تفيد الترتيب مطلقًا، وهذا –مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب– غريب**».

---

(١) لم أقف على قوله هذا في كتابه الانتصاف من الكشاف، ولعله قاله في تفسيره، ولم أقف عليه، والمعني هو أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم، أبو العباس، ناصر الدين بن المُنَيَّر الجذامي الإسكندراني، كان عالما متبحرا في التفسير والفقه والأصلين والعربية، من مؤلفاته: تفسير القرآن، والانتصاف من الكشاف، وأسرار الإسراء، ومختصر التهذيب في الفقه، توفي سنة ٦٨٣هـ.

ينظر: المعين في طبقات المحدثين ٢١٨/١، وتاريخ الإسلام ٤٩١/١٥، وفوات الوفيات ١٤٩/١، والمنهل الصافي ١٨٥/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٥٧٢/١.

(٤) الحديث في موطأ مالك ٣٦/١، والسنن الكبرى للنسائي ١٢٢/١، وصحيح ابن خزيمة ٩٣/١.

(٥) الحديد: ٣.

(٦) في الأصل: القضيتين، وهو تحريف.

(٧) زيادة يتم بها الكلام.

(٨) في الأصل: القضيتين، وهو تحريف، ووردت العبارة في س هكذا: لعطف مجموع الصفتين الأوليين، والباقي ساقط.

(٩) ينظر: معاني القرآن له ٣٧١/١، والجنى الداني ٦٢.

من جهة مخالفته لقول الجمهور في الموضعين، ومعاكسته لهم في الأمرين.

«**واحتج بقوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾**[1]**، وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري**».

فيكون كعطف تفصيل المجمل على المجمل؛ لأن تعقيب البأس تفصيل للإهلاك.

«**وقال الجرمي**[2]**: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع، ولا في الأمصار، بدليل قوله:**».

أي: امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى «بَينَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ[3]»

والسِّقْط: بكسر السين المهملة وسكون القاف: منقطع الرمل حيث يستدقُّ من طرفه، واللِّوَى: بكسر اللام والقصر: رمل يلتوي ويعوجّ، والدَّخُول: بفتح الدال المهملة: موضع، وحَومل بفتح الحاء المهملة والميم وإسكان الواو بينهما: موضع آخر، ومن أراد استيعاب الكلام على هذا البيت فعليه بشروح المعلقات.

«**وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان كذا**» في بعض النسخ: «**وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد**».

«**الأمر الثاني [١٣٠/ أ] التعقيب**».

وهو كون ما بعد الفاء واقعًا بعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ.

«**وهو في كل شيء بحسبه**».

---

(١) الأعراف: ٤.

(٢) ينظر رأيه في: الجنى الداني٦٣، والخزانة ٨/١١. والجرمي هو أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي البصري، كان فقيها عالما بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، من مؤلفاته: التنبيه، كتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر في النحو، توفي سنة ٢٢٥هـ.

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥٦/١، وتاريخ أصبهان ٤٠٧/١، وتاريخ بغداد ٤٢٦/١٠، وإنباه الرواة ٨٠/٢، وبغية الوعاة ٥٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو مطلع معلقة امرئ القيس، وهو في الديوان ٨، والأصول في النحو ٣٨٥/٢، والإنصاف ٥٤٠/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٢، ١٥/٤، ٧٨/٩، ٢١/١٠، والجنى الداني ٦٤، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، والهمع ٢٢٥/٥، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١، وشرح أبيات المغني ٢١/٤، والخزانة ٢٢٤/٣.

يشير إلى ما قاله ابن الحاجب[١] من أن المعتبر ما يعد في العادة مرتبًا من غير مهلة، فقد يطول الزمان، والعادة [تقضي][٢] في مثله بانتفاء المهلة، وقد يقصر، والعادة تقضي بالعكس، فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظيم الأمر فتستعمل الفاء، وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمان أقل منه.

وفي الشرح: «والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء اقتصر في العرف أو لا إنما هو بطريق المجاز، وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبًا -وإن طال الزمن- استعمال حقيقي فتأمله»[٣].

«**ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدة متطاولة؛ ودخلت البصرة فبغداد، إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين**».

قال الرضي[٤]: «اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمن طويل إذا كان أول أجزائه متعقبًا لما تقدم، وذلك مثل ما «**قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾**[٥]»، فإن اخضرار الأرض مبتدؤه بعد نزول المطر، لكن يتم في مدة ومهلة، فجيء بالفاء، ولو قيل: ثم تصبح، نظرًا إلى تمام الاخضرار جاز».

«**وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك: إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة**».

في الشرح: بهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن[٦] عن الآية المذكورة، والحق أن الأصل في السببية استلزام التعقيب؛ وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ، نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ؛ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب، لكن إطلاق السبب على جزئه بطريق المجاز، ومنه: إن يسلم فهو يدخل الجنة؛ إذ الإسلام

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٦.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ١/٥٧٣، وشرح المزج ٨١٠-٨١١.

(٤) شرح الكافية ٦/١٥٤-١٥٥.

(٥) الحج: ٦٣.

(٦) ١/١٢٣.

ليس سببًا تامًّا لدخول الجنة، بل لا بد من استمرار حكمه، فمجموع وقوع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة[١]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: لا يريد النحاة بالسببية -التي هي معنى الفاء- السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود السبب، وإنما يريدون بها أعم من ذلك، سواء كان سببًا، نحو: إن كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو شرطًا، نحو: إن كان لي مال فأنا أحج، أو غير ذلك، نحو: إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة»[٢].

وقال الرضي[٣]: «الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تسمى فاء السببية، وتختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط، نحو: إن لقيته فأكرمه، ومن جاءك فأعطه؛ وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا فأكرمه، وفي قوله: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا﴾[٤] أي: إذا [كان][٥] عندك هذا الكبر فاخرج».

ثم قال: «وقد تجيء فاء السببية لمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها سببًا لما قبله، كقوله تعالى: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾[٦]، وتقول: أكرم زيدًا فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو شرط في المعنى، كما أن الأولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى»[٧]، انتهى.

وفي تلويح التفتازاني[٨]: لا يقال: قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾[٩] دليل على كون الواو للترتيب؛ لأن الفاء للوصل والتعقيب، فيجب أن يكون غسل الوجه عقيب إرادة القيام إلى الصلاة مقدمًا على غسل سائر الأعضاء، وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل، وهو

---

(١) تحفة الغريب ٥٧٤/١.

(٢) المنصف ٢٩٩/١.

(٣) شرح الكافية ١٥٣/٦.

(٤) الحِجر: ٣٤.

(٥) زيادة من س.

(٦) الحِجر: ٣٤.

(٧) شرح الكافية ١٥٤/٦.

(٨) ينظر: ١٨٨/١.

(٩) المائدة: ٦.

أنه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي، ثم قال: والجواب القاطع لأصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ، وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع بأنه لا دلالة له في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾[١] الآية، [١٣٠/ ب] على أنه يجب السعي عقيب النداء بلا تراخ، وأنه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي. انتهى.

واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٢] قال: للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ – غير متجه؛ لأن السعي يجب عقيب النداء وجوبًا مُوسَّعًا، فلا يلزم إيقاعه على الفور، كالظهر تجب في أول الوقت، ولا يجب أداؤها فيه، بل هو موسع إلى آخر الوقت، فكيف يتجه هذا الاستدلال؟[٣] انتهى.

قال الشمني: «وأقول: [لا يبعد][٤] أن يقال: قول التفتازاني إلى آخره ليس استدلالاً بعد المنع؛ لأنه يجوز في الوفاء الجدل، وإنما هو مسند للمنع على ما لا يخفى على محصل، وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند، وهو مسموع في الجدل»[٥].

«وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم، ومنه الآية».

وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٦].

«وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[٧] فالفاء في: فخلقنا العلقة، وفي: فخلقنا المضغة، وفي:

---

(١) الجمعة: ٩.

(٢) الجمعة: ٩.

(٣) تحفة الغريب ٥٧٤/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) المنصف ٣٠٠.

(٦) الحج: ٦٣.

(٧) المؤمنون: ١٤.

فكسونا بمعنى ثم؛ لتراخي معطوفاتها».

وقال الرضي[١]: إن الفاء في هذه الآية للترتيب بلا مهلة؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾[٢] ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾[٣] بالنظر إلى تمام صيرورتها علقة، ثم قال: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[٤].

نظرًا إلى ابتداء كل طور، قال: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾[٥] نظرًا إلى تمام الطور الأخير، واستبعادًا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية من الأطوار المتقدمة.

«وتارة بمعنى الواو، كقوله:

... ...بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ»

وقد تقدم قائله ومعناه، أي: بين الدخول وحومل.

«وزعم الأصمعي[٦] أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز: جلست بين زيد فعمرو، وأجيب: بأن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز: جلست بين العلماء فالزهاد، وقال بعض البغداديين[٧]: الأصل: ما بين، فحذف (ما) دون (بين)، كما عكس من قال:

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمِ» ... ...[٨]

يعني أن الأصل في بيت امرئ القيس (ما بين الدخول) فحذف (ما) وأبقى (بين)، كما

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١٥٥/٦.

(٢) المؤمنون: ١٣.

(٣) المؤمنون: ١٤.

(٤) المؤمنون: ١٤.

(٥) المؤمنون: ١٤.

(٦) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢١٩، وشرح أبيات المغني ٢١/٤.

(٧) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢١٩.

(٨) صدر بيت من البسيط عجزه: (وَلَا حِبَالَ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلُ)

وهو لأعرابي من بني سليم، والشاهد فيه قوله: ما قرن، وأصله: ما بين قرن، فحذف بين.

والبيت في الجمل للخليل ١٢١/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/١، وتحفة الغريب ٥٧٤/١، والهمع ٢٣٤/٥، وشرح شواهد المغني ٤٦٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٤/٤، والخزانة ٧/١١، وغنية الأريب ٢٧٩/٢.

أن الشاعر الآخر عكس فحذف بين وأبقى [ما][(١)]، والقرن: الخصلة من الشعر، والمعنى: يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها.

«**أصله: ما بين قرن، فحذف بين وأقام قرنًا مُقامها**».

وهذه دعوى لا دليل عليها.

وفي الشرح والتعليق[(٢)]: «ويجوز أن تكون (ما) زائدة و(قرنًا) تمييز، والـمُغَيَّا محذوف، أي: ما أحسن الناس قرنًا وما بعده إلى قدم، أو على إسقاط الخافض، أي: من قرن إلى قدم»[(٣)].

«**ومثله: ﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[(٤)] قال: والفاء نائبة عن إلى**».

يعني أن المعنى: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا لا يتعين، فقد قال الزمخشري في الكشاف[(٥)]: «و ما هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهامًا، وزادته شياعًا وعمومًا، نحو: أعطني شيئًا ما، أو صلة للتأكيد، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[(٦)]،... وانتصب بعوضة لأنها عطف بيان لـ(مثلاً) أو مفعول لـ(يضرب)، ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليه، أو انتصبا على أنهما مفعولان فجرى (ضرب) مجرى جعل».

قال التفتازاني: ولا خفاء في أنه لا معنى لقولنا: يضرب بعوضة، إلا بضم مثلاً إليه، فتسمية هذا مفعولاً، ومثلاً حالاً بعيد جدًّا، وقولهم: (هو حال موطئة) غلط ظاهر، فإن مثلاً هو المقصود، وإنما يستقيم لو جعل بعوضة حالاً، ومثلاً صفة له، مثل: ﴿أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[(٧)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) ٤٦٨.

(٣) تحفة الغريب ٥٧٥/١، شرح المزج ٨١٣.

(٤) البقرة: ٢٦.

(٥) ١٤٤/١، ١٤٢.

(٦) النساء: ١٥٥.

(٧) يوسف: ٢.

«ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتمالها على مواضع، أو لأن التقدير: بين مواضع الدخول».

و لم يتعرض للاعتذار عن بعوضةٍ، وقرنٍ على هذا القول فتأمله[(١)].

«وكون الفاء [١٣١/ أ] للغاية بمنزلة إلى غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

وَأَنْتِ الَّتي حَبَّبْــتِ شَــغْبَا» ... ...»[(٢)]

بشين وغين معجمتين على وزن فَلْس: منهل بين طريق مصر والشام.

«إِلَى بَدَا» بموحدة مفتوحة ودال مهملة، على مثال قفا وعصا: موضع بين مصر والشام، قاله أبو عبيد البكري[(٣)] في المعجم[(٤)]، وهي قرية الزهري[(٥)] الفقيه.

«إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلاَدٌ سِوَاهُمَا.

إذ المعنى: شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

---

(١) لعل المراد: لم يتعرض للاعتذار عن إضافة (بين) إلى بعوضة في الآية، وإضافتها إلى (قرن) في البيت، كما اعتــذر عن إضافتها إلى الدخول.

(٢) البيت بتمامه: وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَ إِلَيَّ وَأَوطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُمَا

وهو من الطويل، والبيت منسوب لكثير عزة، وهو في ديوانه ٢٠٤، ومنسوب لجميل بثينة، وهــو في ديوانــه ٦٢، والشاهد فيه: مجيء إلى للترتيب كالفاء.

والبيت في شرح الحماسة للتبريزي ٩٦/٢، ولسان العــرب ٦٨/١٤، وتحفــة الغريــب ٥٧٦/١، والهمــع ٢٣٤/٥، وشرح شواهد المغني ٤٦٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٨/٤، والخزانة ١٩٣/٣، وغنية الأريب ٢٨١/٢.

(٣) هو عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، أبو عبيد، مؤرخ جغرافي، علَّامة بالأدب، مــن مؤلفاتــه: المسالك والممالك، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، وأعلام النبوة، وشرح أمالي القالي وغيرها. توفي سنة ٤٨٧هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٥٧٧/١٠، والوافي بالوفيات ١٥٥/١٧، وبغية الوعاة ٨٨/٢، والأعلام ٩٨/٤.

(٤) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٢٣٠/١.

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني، أبو بكر، ولد ســنة ٥٨هـ، تــابعي جليل، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة، أسند أكثر من ألف حديث عن الثقات، ومجموع أحاديثه ٢٢٠٠ حديث، توفي سنة ١٢٤هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ١٥٧/١، والتاريخ الكبير للبخاري ٢٢٠/١، وتاريخ دمشق ٢٩٤/٥٥، وسير أعــلام النبلاء ٣٧٧/١٢، وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩.

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً (ثُمَّ)[١] حَلَّــةً» ... ...

وفي بعض النسخ: حَلَّةً بَعْدَ حَلَّةٍ، واتفقا على فتح الحاء المهملة.

... ... «بِهَذَا فَطَابَ الوَادِيَــانِ كِلاَهُمَــا

وهذا معنى غريب لــ(إلى)، لم أر من ذكره».

في الشرح: «من حق النحاة ألا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، فإنا لا نُسَلِّم إرادة الترتيب في البيت الأول؛ لاحتمال أن تكون إلى فيه بمعنى مع، كما قال به جماعة كثيرة، أو تكون متعلقة بمحذوف إن لم يقل بذلك، والمعنى: وأنتِ التي حببت شغبًا مع بدا، أو مضمومًا إلى بدا، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول؛ إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولاً بسبب حلولها فيه، والثاني حبب إليه بعد ذلك لحلولها به؛ إذ من الجائز أن يكون (حب المكانين)[٢] حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بــ(ثم) لا بالفاء[٣]». انتهى.

وأقول: كلام المصنف صريح في استدلاله (بالبيت الثاني)[٤] على مجرد الترتيب في الأول. والله أعلم.

وحدَّثَ ابن أبي أويس[٥] قال: خرج عبد الله بن السائب المخزومي[٦] نحو اليمن، ومعه

---

(١) في الأصل: بعد.

(٢) في الأصل: المكان.

(٣) تحفة الغريب ٥٧٧/١.

(٤) في الأصل: في البيت الثاني، وفي س: في دلالة البيت الثاني.

(٥) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله، ابن أخت مالك بن أنس، كــان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، توفي سنة ٢٢٦هـ.

ينظر: التاريخ الكبير ٣٦٤/١، والكنى والأسماء للأمام مسلم ٤٩٦/١، والجرح والتعــديل لابــن أبي حــاتم ١٨٠/٢، والكامل في ضعفاء الرجال ٥٢٥/١، وسير أعلام النبلاء ٤٤١/٨.

(٦) هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي، القارئ، أبو عبد الرحمن، له صحبة ورواية يسيرة، وهــو مــن صغار الصحابة، أخذ عنه أهل مكة القراءة، وعليه قرأ مجاهد وغيره من قراء مكة، سكن مكة وتوفي بها قبــل أن يقتل عبد الله بن الزبير بقليل.

ينظر: الطبقات الكبرى (متمم الصحابة) ٣٤٩/١، وأسد الغابة ١٥٠/٣، ومعرفة القراء الكبار ٢٤/١.

ومعه ابنه، فنزلا على غدائهما، فقال عبد الله بن السائب:

فَلَمَّا عَلَــوْا شَــعْبًا تَبَيَّنْــتُ أَنَّــهُ تَقَطَّعَ مِن أَهْلِ الحِجَازِ عَلاَئِقِــي[١]

فقال ابنه:

فَلاَ زِلْنَ حَسْرَى ظُلَّعًا لِمْ حَمَلْنَنَــا إلى بَلَدٍ ناءٍ قَلِيــلِ الأَصَــادِقِ[٢]

فقال أبوه: أمه طالق إن تغدينا أو تعشينا إلا بهذين البيتين[٣]. وهذا الشغب غير الشغب المار.

«**والأمر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة، فالأول نحو:** ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[٤] **ونحو:** ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[٥]، **والثاني نحو:** ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[٦]، ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾[٧]، ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾[٨]، **وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب، نحو:** ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾[٩]، ﴿فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾[١٠] **ونحو:** ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾[١١]، **ونحو:** ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾[١٢]، **ونحو:** ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾[١٣]، ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾[١].

---

(١) البيت من الطويل، والشاهد فيه ورود كلمة (شَعْبًا)، وهي قرية من بلاد اليمن، وهو في الزاهر في معاني كلمات الناس ٢١٥/١، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٨٠٣/٣، والخزانة ٤٦٤/٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو في مقاييس اللغة ٣٤٠/٣، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٨٠٣/٣، ونهاية الأرب ١٩٧/٤، ٦٥/٥، والخزانة ٤٦٤/٩، وتاج العروس ٩/٢٦.

(٣) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٨٠٣/٣، والخزانة ٤٦٤/٩.

(٤) القصص: ١٥.

(٥) البقرة: ٣٧.

(٦) الواقعة: ٥٢.

(٧) الواقعة: ٥٣.

(٨) الواقعة: ٥٤.

(٩) الذاريات: ٢٦.

(١٠) الذاريات: ٢٧.

(١١) ق: ٢٢.

(١٢) الذاريات: ٢٩.

(١٣) الصافات: ٢.

ذِكْرًا﴾[١].

وقال الزمخشري[٢]: **(للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال: أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:**

يَا لَهْــفَ زَيَّابَــةَ لِلْحَــارِثِ)» ... ...[٣]

بفتح اللام الأولى[٤]، وهو ابن همام الشيباني.

«**الصابح**»: أي المغير صباحًا.

«**فالغانم**»: أي آخذ الغنيمة.

«**فالآيب**»: أي الراجع.

«**أي: الذي صَبَح**» بفتح الموحدة الخفيفة «**فغنم فآب**».

«**والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل، فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل**».

وفي الشرح والتعليق[٥]: «الذي رأيته في نسخ من الكشاف منها نسخة[٦] بخط الإمام ابن أبي الربيع[٧] شارح الإيضاح: خذ الأفضل فالأكمل، وانظر ما الفرق والتفاوت بين

---

(١) الصافات: ٣.

(٢) ينظر: الكشاف ٣٧/٤.

(٣) البيت من السريع، وهو لابن زيَّابة عمرو بن لأَي، وقيل: اسمه: سلمة بن ذهل، والحارث هو ابن همام بن مرة بن ذهل الشيباني، قال ابن زيابة فيه هذا الشعر جوابًا لقوله فيه:

أيا ابن زيابة إن تلقني***لا تلقني في النَّعَم العازبِ

وتلقني يشتدُّ بي أجرد***مستقدم البركة كالراكبِ

والبيت في معجم الشعراء ٢٠٨/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٩/١، والجنى الداني ٦٥/١، وشرح شواهد المغني ٤٦٥/١، والخزانة ١٠٧/٥، ١٠٩، ٥/١١، وشرح أبيات المغني ٣٠/٤.

(٤) قوله بفتح اللام الأولى من كلمة (للحارث) غريب، والذي وقفت عليه في شرح هذا البيت أن اللام فيه للتعليل، وذهب ابن هشام إلى أنها بمعنى على، وفي الحالتين هي مكسورة، ولا أعلم وجه فتحها.

(٥) ٤٧١.

(٦) في الأصل و س: في نسخة.

(٧) ابن أبي الربيع هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، والإفصاح في شرح الإيضاح، والملخص في النحو وغيرها، توفي سنة =

الأحسن والأجمل، فإني لم أتحققه، وفي الصحاح[١] وغيره: الجمال: الحسن»[٢].

«**والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو: ((رحم الله المحلقين فالمقصرين))**[٣]».

انتهى ما قاله الزمخشري، وقد رأيت ما ذكره من تقسيم الفاء العاطفة في الصفات إلى تلك الأقسام الثلاثة.

قال اليمني[٤]: «والقسمة الصحيحة تقتضي أربعة؛ لأنه كما جاز في الصفات الدلالة على ترتيب معانيها في الوجود كذلك [١٣١/ ب] يجوز في الموصوفات، كما تقول: حلَّ المتمتع فالقارن فالمفرد، قال: وإنما لم يعتبر في الآية –يعني قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾[٥] ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾[٦]، ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾[٧] – الترتيب في الوجود، لا في الصفات ولا في الموصوفات؛ لأن ما يقسم به يجب أن يكون عظيم الشأن، وله مزية في نفسه، ولا مدخل للترتيب في الوجود في التعظيم سواء كان في الصفات أو في الموصوفات». انتهى.

«**والبيت**» المار من بحر السريع مدرج[٨]، وآخر صدره الصاد الساكنة المدغمة من

=

٦٨٨هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٦١١/١٥، وبغية الوعاة ١٥٢/٢، وفهرس الفهارس ٧٥٣/٢، والأعلام ١٩١/٤، ومعجم المؤلفين ٢٣٦/٦.

(١) ١٦٦١/٤ ج م ل

(٢) تحفة الغريب ٥٧٨/١.

(٣) لم أقف على حديث بهذا النصّ.

(٤) يظهر أن قوله هذا ورد في كتابه تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، ولم أقف عليه، وقد نقل عنه نصه هذا البغدادي في الخزانة ١٠٩/٥.

(٥) الصافات: ١.

(٦) الصافات: ٢.

(٧) الصافات: ٣.

(٨) هكذا في الأصل و س، وابن طولون يورد هذا اللفظ كثيرا، ويعني به البيت المدور، ولم أقف على تعريف للمدرج عند العروضيين، والذي وقفت عليه قولهم مدمج، والمدمج عند ابن رشيق والمداخل من الأبيات هو البيت المدور، قال في كتابه العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٧٧/١: «والمداخل من الأبيات: ما كان قسيمه متصلاً بالآخر، غير منفصل منه، قد جمعتهما كلمة واحدة، وهو المدمج أيضاً»، وينظر في تعريف البيت المدور: أهدى سبيل إلى

=

قوله: الصابح.

«**لابن زيابة**» بزاي مفتوحة، فمثناة تحتية مشددة، فألف، فموحدة: اسم أبي الشاعر، كما قال المصنف، أو اسم أمه، كما قال المعري[١].

«**يقول: يا لهف أبي على الحارث؛ إذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سليمًا ألاَّ أكون لقيته فقتلته؛ وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي**».

فأقام أباه مقام نفسه.

وفي الشرح: «يعني: وذلك الذي قدرناه من قولنا: ألا أكون لقيته فقتلته، إنما ارتكبناه لأجل أنه يريد: يا لهف نفسي فأقام أباه مقام نفسه، وفيه نظر، فإن هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقًا بأبيه»[٢]. انتهى.

وتحتمل لام الجر من قوله: للحارث، أن تكون للتعليل، أي: يا لهف زيابة من أجل هذا الرجل فيما حصل له من المراد، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى [على][٣] كما في المتن.

وفي حاشية التفتازاني: «الشعر لأبي زيابة في جواب الحارث حين قال:

يـــا ابْـــنَ زَيَّابَـــةَ إنْ تَلْقَـــني لاَ تَلْقَنِي فِـــي الـــنَّعَمِ العَـــازبِ

أي: يا حسرة أبي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه الصفات، ويجوز أن يكون على قصد التهكم، بمعنى أنه لم يحصل له تلك الأوصاف، وبعده:

وَاللهِ لَـــو لاَقَيتُـــهُ وَحْـــدَهُ لآبَ سَـــيفَانَا مَـــعَ الغَالِـــبِ

أي: معي، فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له، والبيت مع بقية الشعر من الحماسة، ومعناه -على ما ذكرنا في الشروح- يغلط فيه، فيقال: زيابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لأجل الحارث وبسببه، أو زيابة اسم أبي المهجو والممدوح، والحارث اسمه». انتهى.

وقد أسلفنا في الكلام على إذا أن الجوهري قال[٤]: (يا لهف) كلمة يتحسر بها على ما

=

علمي الخليل ٨٧.

(١) ينظر: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ٥٠٤/١، والخزانة ١١٠/٥.

(٢) تحفة الغريب ٥٧٩/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: الصحاح ١٤٢٩/٤ ل ه ف.

فات.

«والثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب».

وهذا ظاهر وصريح (في أن)[١] الفاء الرابطة للجواب ليست عاطفة، ونقل ابن قاسم في شرح الألفية[٢] أنها عاطفة جملة على جملة، فلم تخرج عن العطف، قال: وهو بعيد.

وقال الرضي[٣]: الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطًا فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح لأن يقع شرطًا فلا بد من رابطة، وأولى الأشياء الفاء المناسبة للجزاء معنى؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك. انتهى.

«وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا».

ويمكن أن ينقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بـــ(لا)، فقد جعلوه مما يجوز فيه الربط بالفاء وتركه، كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[٥]، ولا خفاء بأن مثل (لا يفعل) يصلح لأن يجعل شرطًا ويقرن بالفاء مع ذلك على أحد الوجهين الجائزين، وجوابه أنَّ لا تارة تستعمل لنفي المستقبل، وتارة لمجرد النفي، فعلى الأول لا تصح مجامعتها لحرف الشرط كـــ(إن) فيجيء الربط بالفاء، وعلى الثاني تصح مجامعتها له فتمتنع الفاء، على أنَّ صاحب الكشاف[٦] لم يجعل الجواب في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾[٧] الفعلية، وإنما جعلها خبر مبتدأ محذوف، والاسمية الجواب.

قال الشمني: «لا يقال: الجزاء إذا كان مضارعًا مثبتًا مجردًا عن حرف استقبال، أو مضارعًا منفيًّا بـــ(لا) يصلح للشرط، وتكون الفاء فيه رابطة، فلا يصح قوله: وذلك حيث

---

(١) هكذا في س، وفي الأصل: فإنما.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٢٨٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٥/١٢٠.

(٤) فاطر: ١٤.

(٥) الجن: ١٣.

(٦) ينظر: ٤/٦٢٩.

(٧) طه: ١١٢.

لا يصلح لأن يكون شرطًا، إلا أن يريد الربط على سبيل الوجوب؛ لأن الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز؛ لأنَّا نقول: المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيبويه[١] أنه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف، وسيذكر ذلك المصنف، والمضارع المقرون بـــ(لا) داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال [١٣٢/ أ] على ما ذكر ابن الحاجب[٢] من أن المضارع المقرون بـــ(لا) تدخل الفاء عليه إذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال، ولا تدخل عليه إذا كانت لمجرد النفي، وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لأن يكون شرطًا»[٣].انتهى.

«**وهو منحصر في ست مسائل: إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية**».

لا يقال: هذا ينتقض بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٤]؛ لأنَّا نقول: القسم مقدر قبل الشرط والجواب له، ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة.

«**نحو**: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٥]، **ونحو**: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٦]».

وقد صرح المصنف في آخر الباب الخامس[٧] أن التحقيق في مثل: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾[٨] كون الجواب محذوفًا لا مذكورًا؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، و(أجل الله آت) سواء أوجد الرجاء أو لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر العمل، فإن أجل الله لآت، وهنا جعل الجواب الاسمية مع لزوم ذلك فيها؛ إذ كونه (على كل شيء قدير) أمر ثابت متحقق سواء مس بخير أو لا، وكونهم [عباده تعالى ثابت سواء عذبهم أو لا،

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٩/٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٧٣١/٢-٧٣٢، والكافية بشرحها للرضي ١١٩/٥.

(٣) المنصف ٦/٢.

(٤) الأنعام: ١٢١.

(٥) الأنعام: ١٧.

(٦) المائدة: ١١٨.

(٧) ينظر: المغني ٥٢٨/٦-٥٢٩.

(٨) العنكبوت: ٥.

وكونه][1] عزيزًا حكيمًا ثابت سواء غفر لهم أو لا، وكأنَّ المصنف مشى هنا مع بعض القوم على الظاهر، ونبَّه هناك على (التحقيق في)[2] المسألة فلا تعارض بين كلاميه، وهذا يجري في: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[3] وأمثاله مما لا يصح أن يكون مسببًا عن الشرط.

«**الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد، نحو**: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾﴾[4]، ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[5]، ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[6]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[7] ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[8].

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائيًّا».

أي: فعل الجملة الواقعة جوابًا، سواء كان ذلك الفعل إنشائيًا بنفسه.

«**نحو**: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[9]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾[10]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۭ﴾[11]، **فيه أمران: الاسمية والإنشاء**».

فإنَّ يأتيكم إنشائي لكونه خبرًا عن اسم استفهام، وسواء أيضًا كان الفعل مذكورًا كما مثَّل أم غير مذكور.

«**ونحو: إن قام زيد فو الله لأقومنَّ، ونحو: إنْ لم يتب زيد فيا خسره رجلاً**».

---

(١) زيادة من س.

(٢) في الأصل: التحقيق في التحقيق.

(٣) يوسف: ٧٧.

(٤) الكهف: ٣٩.

(٥) الكهف: ٤٠.

(٦) البقرة: ٢٧١.

(٧) النساء: ٣٨.

(٨) آل عمران: ٢٨.

(٩) آل عمران: ٣١.

(١٠) الأنعام: ١٥٠.

(١١) الملك: ٣٠.

وفي الشرح: «هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها إنشائي، فكان المناسب نظمها في سلك: ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾[١]، و﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾[٢]، بحيث يذكر الكل في نسق واحد، ويذكر آية: ﴿فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۢ﴾[٣]، بعد الجميع، وإلا فلا معنى للفصل بها بين الأمور المتناسبة»[٤].

وأقول: بل المناسب أن يذكر: ﴿فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۢ﴾[٥]، بعد الذي قبله في موضعه، ولا يذكر بعد الجميع؛ لأن الفعل فيه مذكور، كما هو مذكور فيما قبله، وليس بمذكور فيما بعده، ولا فصل به حينئذٍ بين الأمور المتناسبة.

«**والرابعة: أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، إمَّا حقيقة، نحو**: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[٦]، **ونحو**: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾﴾[٧]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٨]، **وقد هنا مقدَّرة، وإمَّا مجازًا نحو**: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾[٩]، **نزل هذا الفعل -لتحقق وقوعه- منزلة ما قد وقع.**

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾[١٠]، **ونحو**: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[١١].

السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله:

---

(١) آل عمران: ٣١.

(٢) الأنعام: ١٥٠.

(٣) الملك: ٣٠.

(٤) تحفة الغريب ٥٨١/١.

(٥) الملك: ٣٠.

(٦) يوسف: ٧٧.

(٧) يوسف: ٢٦.

(٨) يوسف: ٢٧.

(٩) النمل: ٩٠.

(١٠) المائدة: ٥٤.

(١١) آل عمران: ١١٥.

فَإن أَهْلِكْ فَــذِي حَنَــقٍ..... ... ...[1]»

بفتح الحاء المهملة والنون: أي غيظ.

«**لظاه**» أي: ناره.

«**عليَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ**» بالمثناة الفوقية؛ لأنه مسند إلى ضمير اللظى، وهي مؤنثة، أو بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف، وهي لظى من المضاف إليه وهو الضمير التذكير، أي: تتقد.

«**الْتِهَابَا**».

وعلى متعلق بـــ(لظاه) باعتبار ما فيها من معنى الاشتداد والتوقد.

وفي الشرح: «وتكاد مسند إلى ضمير مؤنث يعود إلى لظى؛ إذ هي مؤنثة، فتاء المضارع فوقية»[2]. انتهى.

ويجوز أن يكون بالتحتية على ما قدمنا في تلتهب.

«**لما عرفت من أن رُبَّ مقدَّرة، وأنَّها لها الصدر، وإنما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ** [١٣٢/ ب] **فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾**[3]**، لتقدير الفعل خبرًا لمحذوف، فالجملة اسمية.**

وقد مر أنَّ إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[4]».

قال الشمني[5]: قوله: ومن عاد، إنما دخلت في جوابه، وهو فينتقم الله منه لتقدير الفعل

---

(١) البيت من الوافر لربيعة بن مقروم الضبي، والشاهد فيه: أنَّ جواب الشرط إذا كان مصدَّرًا بحرف له الصداة وجب اقترانه بالفاء، وهو كذلك هنا، فقد جاء مُصَدَّرًا بـــ(رُبَّ)، ثم حذفت وبقي عملها، والتقدير: إن أهلك فرُبَّ ذي حنقٍ.

والبيت في شرح الحماسة للتبريزي ٢١٠/١، وشرح التسهيل ١٨٨/٣، والارتشاف ١٧٤٥/٤، وتحفة الغريب ٥٨١/١، وشرح شواهد المغني ٤٦٦/١، وشرح أبيات المغــني ٣٤٥/٤، والخزانــة ٢٦/١، ٢٨، ٢٩، وغنيــة الأريب ٢٨٩/٢.

(٢) تحفة الغريب ٥٨٢/١.

(٣) المائدة: ٩٥.

(٤) الروم: ٣٦.

(٥) المنصف ٨/٢.

خبرًا لمحذوف، هذا جواب سؤال يرد على قوله: (إن الفاء تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح الجواب لأن يكون شرطًا) وتقدير (السؤال)[١]: إن هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابًا، فإن الفاء تدخله، وهو يصلح لأن يكون شرطًا، وتقدير الجواب: إن الفاء حينئذٍ ليست بداخلة على المضارع، وإنما هي داخلة على مبتدأ ذلك المضارع خبره، فهي في الحقيقة داخلة على جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح أن تكون شرطًا، وهذا مذهب سيبويه[٢]. وقال المبرد[٣]: لا حاجة إلى ذلك، قال ابن جعفر[٤]: ومذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر لمبتدأ لم تدخل عليه الفاء، وقد أسلفنا في أَلاَ بالفتح والتخفيف كلام الرضي[٥] في هذا فليراجع ثمة.

وقضية قول المصنف في نيابة إذا عن الفاء أنها لا تجامعها، وقد قال الزمخشري في سورة الأنبياء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٦]: «فإذا هي الفجائية، وهي تقع في المجازاة سادّة مسد الفاء، كقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٧]، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو: فهي شاخصة كان سديدًا»[٨]. انتهى.

---

(١) في الأصل: وتقدير السؤال الجواب.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٩/٣.

(٣) لم أقف على قوله هذا، وينظر: المقتضب ٤٩/٢-٥٠.

(٤) لعله رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي، أحد شرَّاح المقدمة الجزولية.
ينظر: كشف الظنون ١٨٠٠/٢.

(٥) قال الرضي بعد أن أورد مذهب سيبويه، ومذهب المبرد، وقول ابن جعفر إنَّ مذهب سيبويه أقيس: «وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للأقيسة، وإنْ ثبت، نحو قولك: إنْ غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد أنْ المخففة قياسا، وبعد إنَّ وأخواتها للضرورة»، شرح الكافية ١٢٣/٥.

(٦) الأنبياء: ٩٧ .

(٧) الروم: ٣٦.

(٨) الكشاف ١٣٦/٣.

وفي الشرح: «فإنْ انفردت إذا كانت سادة مسدَّ الفاء التي هي الأصل في الربط، [وإن اجتمعتا كانت مؤكدة للفاء][(١)] لا نائبة عنها»[(٢)].

وقال ابن برهان[(٣)]: تزاد عند أصحابنا جميعًا، كقوله:

... ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِندَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[(٤)]

الفاء الزائدة هي الثانية لا الأولى، فإن قلت: لم كان كذلك؟ قلت: لأن الثانية لو كانت رابطة الجواب والأولى زائدة لزم تقدم ما في حيز الجواب عليها، وهو باطل؛ وذلك لأن الظرف من قوله: عند ذلك معمول الفعل من قوله: فاجزعي، وأما إذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة على اجزعي فهذا المحذور منتفٍ.

«وأن الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله».

أي: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت[(٥)] رضي الله عنه:

«مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِـثْلانِ[(٦)]

---

(١) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٢) تحفة الغريب ٥٨٢/١.

(٣) ينظر: شرح اللمع له ٢٤٣/١. وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان العكبري، أبو القاسم، من مؤلفاته: شرح اللمع، وأصول اللغة، توفي سنة ٤٥٦هـ.

ينظر: الإنباه ٢١٣/٢، وبغية الوعاة ١٤٨/٢.

(٤) هذا عجز بيت صدره: (لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ)

والبيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢، والشاهد فيه هنا: أنَّ إحدى الفائين بعد إذا رابطة لجوابها، والأخرى زائدة. والبيت في الكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، والأزهية ٢٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٢، والجنى الداني ٧٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٢/١، والخزانة ٣٢/٣، ٤١/٩.

(٥) هو عبد الرحمن بن حسَّان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي المدني، أمه سيرين القبطية، أخت مارية أم إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يكنى بأبي سعيد، كان شاعرًا قليل الحديث، روى عن أبيه وعن غيره، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت لأبيه صحبة.

ينظر: الطبقات الكبرى ٢٦٦/٥، والتاريخ الكبير للبخاري ٢٧٠/٥، ومعرفة الصحابة ١٨٤٢/٤، وتاريخ دمشق ٢٨٨/٣٤.

(٦) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه٢٨٨، وقيل: لعبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما، وقيل: لأبيه.

=

أراد: فالله يشكرها.

«وعن المبرد[١] أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

مَن يَفْعَلِ الخَيرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ ... ...

وعن الأخفش[٢] أن ذلك واقع في النثر، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[٣] وتقدم تأويله».

في الألف المفردة عند الكلام [على][٤] إذا في الفصل الذي عقد لخروجها عن الاستقبال، قال هناك[٥]: والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب، وللوالدين متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، [أي][٦]: فليوصِ.

«وقال ابن مالك[٧]: يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللقطة: ((فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها))[٨]».

وهذا اللفظ وقع هكذا في بعض الطرق في صحيح البخاري، قال ابن مالك في

=

والشاهد فيه أنه حذف الفاء ضرورة، والأصل: فالله يشكرها، وهو مذهب سيبويه.

والبيت في الكتاب ٦٥/٣، ١١٤، والمقتضب ٧٢/٢، والمحتسب ١٩٣/١، وشرح المفصل ٢،٣/٩، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١، وشرح أبيات المغني ٣٧١/١، والخزانة ٣٦٥/٢، ٤٠،٧٧/٩، ٣٥٧/١١، وغنية الأريب ٢٩١/٢.

(١) كلامه في المقتضب موافق لسيبويه في أنَّ هذا البيت على تقدير الفاء، بل قال: إنه لا اختلاف بين النحويين في ذلك. ينظر ٧٢/٢-٧٣، نعم ذهب في نقده لكتاب سيبويه إلى أنَّ حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف، وأنشد رواية الأصمعي للبيت كما أوردها ابن هشام، ولكنه لم يمنع ذلك. ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ١٧٢.

(٢) ينظر رأيه في: التبيان في إعراب القرآن ١١٤، والبحر المحيط ١٦١/٢.

(٣) البقرة: ١٨٠.

(٤) زيادة من س.

(٥) المغني ٩٨/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٢.

(٨) الحديث في صحيح البخاري ١٢٦/٣.

توضيحه[١]: تضمنت هذه الرواية حذف جواب إنْ الأولى، وحذف شرط إنْ الثانية، وحذف الفاء من جوابها، والأصل: فإن جاء صاحبها [أخذها وإلا يجئْ فاستمتع بها، قلت: الأحسن أن يكون التقدير: فإن جاء صاحبها][٢] فادفعها إليه. واللقطة بفتح القاف: اسم للمال الملتقط على ما صرح به جماعة من الأئمة.

«**تنبيه: كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط**».

والمراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازمًا لمذكور، وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزومًا لمذكور، وذلك في المبتدأ إذا كان اسمًا موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بهما؛ لأن الموصول الموصوف حينئذٍ كاسم الشرط، والخبر كالجزاء الذي تدخله الفاء.

قال الرضي[٣]: وكان حق الموصول على هذا ألاَّ يكون إلا مبهمًا كاسم الشرط، لكن لكونه دخيلاً في معنى الشرط جاز كونه خاصًّا، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[٤] الآية، فإن المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن، أي الإحراق؛ ولذلك كان حق الصلة ألاَّ تكون إلا فعلاً مستقبل المعنى [١٣٣/ أ] كالشرط، لكن لمـــَّا لم يكن شرطًا في الحقيقة جاز أن يكون مما يقدر فيه الفعل كالظرف، وألاَّ يكون مستقبل المعنى، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٥]، وكذا لو كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لمـــَّا لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية.

«**وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره**».

في الشرح: «ليس في كلام المصنف تصريح بأن دخول الفاء على تقدير إرادة السببية واجب أو لا، ولكن فيه إشارة إلى الجواز، وفي التسهيل[٦] التصريح بأن ذلك جائز، ووقع في

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٦٣/١-٢٦٤.

(٤) البروج: ١٠.

(٥) البروج: ١٠.

(٦) ٥١.

المختصر المسمى بالوافي من الكتب الهندية[١] ما يقتضي الوجوب، ولا أدري من أين أخذه مصنفه، مع أني أظن أنه كان كثير الاعتماد على شرح الكافية للرضيّ، وفيه النص على الجواز، فإنه قال[٢]: (كذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، لكن من حيث إنه ليس جزاء للشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية، نحو: الذي يأتيني (له درهم)[٣]). انتهى.

فإن قلت: ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند التجريد من الفاء؟ قلت: ترتيب الحكم على الوصف»[٤].

«**وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٥] في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات والحذف[٦] قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[٧]**».

قرأ السبعة ما عدا نافعًا وابن عامر بالفاء؛ لأن ما شرطية أو متضمنة معناه، و لم يقرأ بها [الباقون][٨] استغناء بما في الباء من معنى السببية.

«**الثالث: [أن تكون][٩] زائدة دخولها في الكلام كخروجها**».

باعتبار أصل المعنى، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بهذه الفائدة، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ٢٦٤/١.

(٣) في الأصل: فله درهم.

(٤) تحفة الغريب ٥٨٣/١.

(٥) الحشر: ١٢.

(٦) قرأ الجمهور بالفاء: {فَبِمَا} [الشورى: ٣٠]، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر في رواية وشيبة بغير فاء: {بِمَا كَسَبَتْ} [الشورى: ٣٠].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ١٢٨/٦، والكشاف ٢٢٩/٤، والبحر المحيط ٣٣٨/٩.

(٧) الشورى: ٣٠.

(٨) زيادة يتم بها الكلام.

(٩) زيادة من س.

«**وهذا لا يثبته سيبويه**(١)**، وأجاز الأخفش**(٢) **زيادتها في الخبر مطلقًا، وحكى: أخوك فوجد، وقيد الفراء**(٣) **والأعلم**(٤) **وجماعة الجواز بكون الخبر أمرًا أو نهيًا، فالأمر كقوله:**

وَقَائلَةٍ: خَولانُ فَــانْكِحْ فَتَــاتَهُمْ ... ...(٥)»

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَــا

وخولان: بفتح الخاء المعجمة: قبيلة باليمن، والفتاة: الشابة، وفي الصحاح(٦): والأكرومة بضم الهمزة من الكرم، كالأعجوبة من العجب، كذا قال في الهمزة، وقال في حرف الباء(٧): العجيب: [الأمر](٨) يتعجب منه، وكذا العُجَابُ بالضم، والعُجَّابُ بالتشديد أكثر منه، وكذا الأعجوبة. انتهى.

فقضية هذا أن تكون الأكرومة ما يثبت له الكرم على وجه الكثرة.

وفي القاموس(٩): الأكرومة: بالضم: فعل الكرم، وليس هذا بمناسب لغرض البيت، والمراد بالحيين: حي أبيها وحي أمها، يعني أن كرمها ثابت من طرفي النسب، والخلو: بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام: الخالية، والمراد خلوها من الزوج، كما هيا: خبر بعد خبر، وما كافة، وفي الشرح(١٠): وما موصولة، والعائد محذوف، أي كما هي عليه، فإن قلت: يلزم

---

(١) ينظر: رصف المباني ٣٨٦، والجنى الداني ٧١.

(٢) ينظر: رصف المباني ٣٨٦، والجنى الداني ٧١، والهمع ٥٩/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٧٢، والهمع ٥٩/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٧٢، والهمع ٥٩/٢.

(٥) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وهو (فانكح).

والبيت في الأزهية ٢٤٣، وشرح المفصل ١٠٠/١، ٩٥/٨، ورصف المباني ٣٨٦، والجنى الداني ٧١، والهمع ٥٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١، وشرح أبيات المغني ٣٧/٤، وغنية الأريب ٢٩٤/٢.

(٦) ٢٠٢١/٥ ك ر م.

(٧) ١٧٧/١ ع ج ب.

(٨) زيادة من س.

(٩) ١١٥٣/١ ك ر م.

(١٠) تحفة الغريب ٥٨٤/١-٥٨٥.

حذف العائد المجرور بدون شرطه، وهو كون الموصول مخفوضًا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقًا، قلت: لا بل الشرط موجود؛ إذ الكاف بمعنى على، ويمكن غير ذلك من الأعاريب على ما هو مذكور في حرف الكاف.

«**وقوله:**

... ... أَنْتَ فَانْظُر لأَيِّ ذَاكَ تَــصِيرُ[١]»

هذا عجز بيت مقفى من بحر الخفيف، صدره:

أَرَوَاحٌ مُـــــوَدِّعٌ أَمْ بُكُـــــورُ؟ ... ...

والرواح: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، والبكور: مصدر بَكَّر، أي: ذهب وأتى بكرة، تقول: بكرت بكورًا أو تبكيرًا، أو أبكرت إبكارًا، واسم الإشارة -أعني: ذاك- مفرد في اللفظ متعدد في المعنى؛ لأنه أشار به إلى متعدد؛ ولذلك أضاف أي إليه، وهي إنما تضاف إلى متعدد، ذلك كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ﴾[٢]، والمعنى: ألك رواح يودعك أو تودعه -على حسب ضبط مودع بكسر الدال أو فتحها- أم بكور؟ يعني: هل تذهب وتنتقل في هذا الوقت، انظر لأي الأمرين تصير.

«**وحمل عليه الزجاج**[٣] ﴿تُسْكَنَ مِنۢ﴾[٤]، **والنهي نحو: زيد فلا تضربه، وقال ابن برهان**[٥]: **تزاد الفاء عند أصحابنا جميعًا**».

يعني البصريين؛ لأنه منهم، ويعني من عدا سيبويه؛ لأنه لا يقول بزيادتها[٦].

[١٣٣/ ب] «**كقوله:**

... ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْــدَ ذلِــكَ فَــاجْزَعِي»

---

(١) بيت من الخفيف لعدي بن زيد، والشاهد فيه: زيادة الفاء في (انظر) بعد أنت.

والبيت في الكتاب ١٤٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٤/١، والجنى الداني ٧١، وتحفة الغريب ٥٨٥/١، وشرح شواهد المغني ٤٦٩/١، وشرح أبيات المغني ٣٩/٤، والخزانة ٣١٥/١، وغنية الأريب ٢٩٥/٢.

(٢) البقرة: ٦٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤، والجنى الداني ٧٢.

(٤) ص: ٥٧.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٤٣/١، والجنى الداني ٧٢.

(٦) ينظر رأيه في: رصف المباني ٣٨٦، والجنى الداني ٧١.

وهذا عجز بيت صدره:

لاَ تَجْزَعِي إنْ مُـنْفِسٌ أَهْلَكْتُـهُ ... ...

وهو ثابت في بعض النسخ.

وفي الشرح: «وقد تقدم ضبط برهان بفتح الموحدة مع [عدم][١] الصرف، [والمراد بأصحابه: البصريون؛ لأنه منهم][٢]، وهذا مخالف للمنقول عن سيبويه رئيس الجماعة، أنَّه لا يجيز زيادتها، والفاء الزائدة في البيت هي الثانية لا الأولى، فإنها فاء الجزاء؛ وذلك لأن الثانية لو كانت رابطة للجواب والأولى زائدة لزم تقدم ما في حيز [فاء][٣] الجزاء عليها، وهو باطل؛ لأن الظرف من قولك: عند ذلك معمول للفعل من قولك: فاجزعي، وأما إذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة على اجزعي فهذا المحذور منتف»[٤].

وقال أبو علي في البغداديات[٥]: الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير، وانجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على التكرير، والتقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته، وشاع إضمار الفعل بعد إن.

والمنفس: بضم الميم وكسر الفاء كالنفيس: وهو المال الكثير، ويروى: إن منفسًا، والتقدير على الأول: إن هلك منفس، وعلى الثانية: إن أهلكت منفسًا، والجزع: خلاف الصبر، يقول: لا تقلقي وتتركي [الصبر][٦] إن أهلكت مالاً كثيرًا، فإن الخلف مرجو، والعوض متوقع، وأما إذا هلكت فلا خلف لي يرجى، ولا أحد يكون لك عوضًا عني، فهناك يحق لك الجزع فاجزعي.

«**[انتهى][٧] وتأول المانعون قوله**» خولان فانكح «**[على][١] أن التقدير: هذه**

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من تحفة الغريب لا يتم الكلام إلا بها.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٥٨٦/١.

(٥) ينظر: المسائل المشكلة ١٨٤.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من المغني و س.

خولان».

في الشرح: «الفاء على هذا للسببية لا للعطف؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر، كما في قولك: زيد فاضل فأكرمه»[٢].

«**وقوله: أنت فانظر، على أن التقدير: انظر فانظر**».

في الشرح: «والفاء على هذا للعطف لا للسببية، [وليس الثاني][٣] تأكيدًا للأول بل هو تأسيس، والمعنى: انظر نظرًا عقيب نظر»[٤].

«**ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر**».

وفي التعليق[٥]: يمكن أن يؤول على حذف [أمَّا، أي:][٦]: أما أنت فانظر، وكذا: ﴿مِّنۡ﴾[٧]، وكذا: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾[٨]، لكن قال الرضي[٩]: إنَّ حذف أمَّا إنما يطرد إذا كان ما بعد الفاء أمرً أو نهيًا، وما قبلها منصوبًا به أو بمفسرٍ به، وفي تخصيصه بذلك نظر، وبتقدير صحة ما قاله من اختصاص الاطراد بما ذكره فيمكن أن يقال: إن أنت مبتدأ مخبر عنه بما تقدم، أي: أنت ذو رواح مودع أو ذو بكور، وبجعل هو نفس الرواح والبكور مبالغة، أو يؤول المصدر باسم الفاعل على ما قيل في: زيد عدل، ويكون قوله: فانظر جواب شرط حذف بعد الاستفهام، أي: إن يقع ذلك فانظر، فإن قلت: هل هذا أولى مما خرج عليه المصنف أنت فانظر من كونه فاعلاً لفعل محذوف، أي: انظر فانظر؛ لأنه لا يلزم عليه عطف المؤكِّد على المؤكَّد قلت: ليس كذلك؛ إذ له أن يقول: ليس مؤكدًا للأول حتى يلزم هذا، بل هي جملة معطوفة على الأول بقصد التأسيس، أي: انظر نظرًا عقيب نظر، فأمره بإيقاع

=

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) تحفة الغريب ٥٨٦/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٥٨٧/١.

(٥) ٤٧٨.

(٦) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في التعليق.

(٧) ص: ٥٧.

(٨) البقرة: ٤٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٢٥٠/٦-٢٥١.

النظر في زمانين متعاقبين. انتهى.

«والبيت الثالث ضرورة».

وكأنه لم يجد وجهًا لتخريجه ففزع إلى دعوى الضرورة، ويمكن أن يخرج على حذف (أما) وهو من المواضع التي يطرد فيها حذفها على ما ذكره الرضي كما قدمناه.

ونحوه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[١]، و﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾[٢]، وكأنَّ المصنف إنما لم يحمل البيت على ذلك لأنه سيقول بعد أسطر: إن قول بعضهم في نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾[٣]: إنَّ أما محذوفة فيه إجحاف، لكن لا يخفى أن الإجحاف وإن منع من ذلك فإنما يمنع منه في الآية دون الشعر.

«وأما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض».

يعني قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[٤]، وتخريجه على أن هذا صدر هذه الآية مبتدأ، وحميم خبره، وهذا ظاهر، لكن يبقى النظر في الفاء الداخلة على الجملة المعترضة ما هي؟ فلا يمكن أن تكون زائدة؛ لأنه بصدد السعي فيما يدفع الزيادة، ولا للعطف لأنه يلزم عطف الإنشاء على الخبر، وتقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه، وهو باطل، فلم يبق إلا أن تجعل رابطة لشرط محذوف، والمجموع من الشرط والجزاء معترض، أي: وإن كان كذلك فليذوقوه.

«أو (هذا) منصوب [١٣٤/ أ] بمحذوف يفسره (فليذوقوه) ».

والتقدير: ليذوقوا هذا فليذوقوه، [وقد يقال: إنَّ فليذوقوه][٥] لا يصلح أن يكون ناصبًا لهذا الاسم على تقدير التسليط؛ لامتناع توسيط الفاء بين المفعول والفعل، فإن الفاء إن كانت زائدة فهذا مناف للمقصود ولا مصحح له؛ إذ الغرض ذكر وجه تندفع به زيادة الفاء، وإن كانت رابطة أو عاطفة منعت من أن يكون ما بعدها مفسرًا في باب الاشتغال،

---

(١) المدثر: ٣.

(٢) يونس: ٥٨.

(٣) الزمر: ٦٦.

(٤) ص: ٥٧.

(٥) زيادة من س.

ويجاب بأن المراد أن هذا ليس من باب الاشتغال نفسه وإنما هو مثله في أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه المذكور، أو بأنه من باب الاشتغال نفسه على تقدير الشرط، أي: أما هذا فليذوقوه، فلا تكون الفاء مانعة كما في قولك: أمَّا زيدًا فاضرب.

«**مثل: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾**[١]، **وعلى هذا فـ(حميم) بتقدير: هو حميم**».

ويجوز وجه آخر وهو أن يكون خبرًا لا مبتدأ، والتقدير: العذاب هذا فليذوقوه، والفاء للسببية، وحميم خبر مبتدأ محذوف، أي: [هو][٢] حميم وغساق.

«**ومن زيادتها قوله:**

لَمَّا اتَّقَـــى» ....[٣]

من اتقى الشيء: حذره.

«**بيد عَظِيمٍ جِرْمُها**» بكسر الجيم: الجسد والجسم.

«**فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ**» أي: بارز.

«**جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ**» بذال بين معجمتين بينهما موحدة، وبعد الثانية كذلك، معناه يتحرك، أي يذهب ويجيء ولا يثبت في موضع واحد.

وفي الشرح: «وجزم المصنف بزيادتها في البيت ليس بجيد؛ لإمكان كونها عاطفة على محذوف، والتقدير: ضربتها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب، وهو ظاهر»[٤].

«**لأن الفاء لا تدخل في جواب لَـــمَّا خلافًا لابن مالك**[٥]، **وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ﴾**[٦]، **فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم**

---

(١) البقرة: ٤٠.

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت من الكامل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه زيادة الفاء في قوله: (فتركت).
والبيت في سر صناعة الإعراب ٢٦٩/١، والأزهية ٢٥٧، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشرح شـــواهد المغـــني ٤٧٣/١، وشرح أبيات المغني ٥٤/٤، وغنية الأريب ٢٩٨/٢.

(٤) تحفة الغريب ٥٨٨/١.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٤١.

(٦) لقمان: ٣٢.

مقتصد، ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[1] فقيل: جواب لـــمَّا الأولى لـــمَّا الثانية وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل: كفروا به جواب لهما؛ لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف، أي أنكروه.

مسألة: الفاء في نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾[2]، جواب لـــ(أمَّا) مقدرة عند بعضهم».

قال الرضي[3]: «وقد تحذف أمَّا لكثرة الاستعمال، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾[4]، [وكذا: ﴿مِّنْ﴾[5]، و﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[6]][7] وإنما يطّرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرًا أو نهيًا، وما قبلها منصوبًا به أو بمفسر به».

«**وفيه إجحاف**».

بتقديم الجيم على الحاء المهملة مصدر قولك: أجحف به، أي: ذهب [به][8]، يقال: أجحفتْه الفاقة، أي: أفقرته، ولم تدع له شيئًا، ومنه قولهم: سيل جُحَاف، وموت جُحَاف، أي: يذهب بكل شيء، والحاصل أن الإجحاف إذهاب بليغ غير مبق على شيء، ووجه ما قاله المصنف أنَّ أصل قولك: أمَّا زيد ففاضل، مهما يكن من شيء، فحذفت جملة الشرط، وقامت أمَّا مقامها، فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف، وهو أمر ليس بالسهل، فلا يرتكب[9].

قال: «وهذا لا ينتهض مانعًا من الحذف، بدليل جواز حذف حرف النداء، نحو:

---

(١) البقرة: ٨٩.

(٢) الزمر: ٦٦.

(٣) شرح الكافية ٦/٢٥٠-٢٥١.

(٤) المدّثر: ٣ــ٥.

(٥) ص: ٥٧.

(٦) يونس: ٥٨.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة يتم بها الكلام.

(٩) تحفة الغريب ١/٥٨٩.

﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾[١]، مع أن الأصل: أدعو، فحُذِفَ، وجُعِلَ حرف النداء نائبًا منابه، ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه»[٢]. كذا في الشرح.

قال الشمني: «وأقول: يمكن الجواب عن هذا بأن في ذلك دعوَى حذف على حذف من غير دليل، بخلاف حذف النداء، فإنه لا يكون إلا لدليل»[٣].

«**وزائدة عند الفارسي**[٤]**، وفيه بعد**».

من جهة أن الزيادة خلاف الأصل، لا سيما حيث تكون مندوحة عنها.

«**وعاطفة عند غيره، والأصل: تنبَّهْ فاعبد الله، ثم حذف تنبَّه، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحًا للفظ كيلا يقع الفاء صدرًا**».

في الشرح والتعليق[٥]: «الظاهر أنه ارتضى هذا القول الثالث، فإنه لم يقدح فيه بشيء، وقدح في الأول بأن فيه إجحافًا، وفي الثاني بأن فيه بعدًا، ولا شك أن في حذف المعطوف [عليه][٦] مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفًا، فلم يسلم وجهه من خدش»[٧]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: إنما ارتضاه؛ لأن الجميع قالوا بنظيره، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله: «**كما قال الجميع [١٣٤/ ب] في الفاء في نحو: أمَّا زيد فاضرب**»، ولكن ليس قول الجميع، وإنما هو قول الغالب؛ لأن منهم من يقول: ما في حيز أمَّا معمول للمحذوف مطلقا»[٨].

«**إذ الأصل: مهما يكن من شيء فاضرب زيدًا**».

في الشرح: «الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم، أي: مهما يكن من شيء فزيدًا اضرب،

---

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) تحفة الغريب ٥٨٩/١.

(٣) المنصف ١٢/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٧٣.

(٥) ٤٨١.

(٦) زيادة يصح بها الكلام، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٧) تحفة الغريب ٥٨٩/١.

(٨) المنصف ١٢/٢.

وإنما زحلقت إلى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط، فبان أن الفاء ليست في مركزها الأصلي حتى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها، كما في لام الابتداء في قولك: إنَّ زيدًا لقائم، حيث لم تمنع إنَّ من عملها في الخبر؛ لأن الخبر ليس محلاً لها في الحقيقة، وإنما محلها صدر الجملة، لكن زحلقت منها كراهة لاجتماع حرفي توكيد في الابتداء، فلما كانت متطفلة على المحل الذي زحلقت فيه لم تمنع العمل. وهنا (مؤاخذتان)[١] على المصنف، (إحداهما:)[٢] أنه كان ينبغي أن يقول: التقدير: مهما يكن من شيء فزيدًا اضرب، كما عرفت؛ ليكون هذا عذرًا عن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، وإلا فالتقدير الذي ذكره ليس [بعذر، إذ المانع من العمل قائم معه، الثانية: إن هذا التقدير الذي ذكره ليس][٣] قول الجميع كما ادعاه»[٤]. انتهى.

وقد قدمنا أنه قول الغالب.

«وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة: الفاء في نحو: (خرجت فإذا الأسد) زائدة لازمة عند الفارسي[٥]، والمازني[٦]، وجماعة، وعاطفة عند مبرمان[٧]».

حملاً على المعنى، ففي قولك: خرجت فإذا الأسد، يكون المعنى: خرجت ففاجأت وقت حضور الأسد. ووافقه أبو الفتح ابن جني[٨]، ويوجد في غالب النسخ ذكره.

---

(١) في الأصل: مؤاخذة. وما أثبته من س.

(٢) في الأصل: وهي. وما أثبته من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ١/٥٩٠.

(٥) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٨٠، والارتشاف ٤/١٩٨٧

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٦٠، وشرحالكافية ١/٢٦٩، والجنى الداني ٧٣. والمازني هو بكر بن مُحَمَّد بن بَقِيَّة بن حبيب، أَبُو عُثْمَان، كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّة متسعا فِي الرِّوَايَة، من مؤلفاته: كتاب فِي الْقُرْآن، وعلل النَّحْو، وتفاسير كتاب سِيبَوَيْهِ، ومَا تلحن فِيهِ الْعَامَّة، والْألف وَاللَّام، والتصريف وغيرها، توفي سنة ٢٤٩هـ.
ينظر: أخبار النحويين البصريين ١/٦٢، وتاريخ العلماء النحويين ١/٦٥، وتاريخ بغداد ٧/٩٦، ونزهة الألباء ١/١٤٠، وبغية الوعاة ١/٣٨٢.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٦٠، وشرح الكافية ١/٢٦٩، والارتشاف ٤/١٩٨٧.

(٨) رأيه في سر صناعة الإعراب موافق للمازني، فقد اختار القول بزيادتها. ينظر: ١/٢٦١، وينظر ما نُسِبَ إليه في الارتشاف ٤/١٩٨٧.

«**وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق**[١]».

يعني: الزجاج، صرح بذلك ابن أم قاسم في الجنى الداني[٢]، وهو إبراهيم بن محمد السري، أخذ عن المبرد وثعلب، حدَّث عنه أبو محمد بن درستويه[٣]، قال: كنت أخرط الزجاج، فقدمت [إلى][٤] المبرد، وشرطت له كل يوم درهمًا إلى أن يفرق الموت بيننا، فما زلت أعطيه الدرهم إلى أن مات، وعَلَّمْتُ القاسم بن عبيد الله بن سليمان[٥]، فما مضت السنون حتى مات والده، وولي الوزارة، فصرت نديمه وحصل لي بسببه أحوال، توفي -رحمه الله- سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

ونقل الرضي[٦] عن الزيادي[٧] أنها جواب شرط مقدر، ثم قال: ولعله يريد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة السبع لازمة للخروج.

«**ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل**: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾[٨]، **ونحو: ائتني فإني أكرمك؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها لتسهل دعوى زيادتها**».

---

(١) قد يكون المراد أبا إسحاق الزيادي، ينظر رأيه في: سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١، والارتشاف ١٩٨٧/٤، أو أبا إسحاق الزجاج، ينظر رأيه في: الجنى الداني ٧٣، والمنصف ١٢/٢.

(٢) ينظر: ٧٣.

(٣) هو: عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيه ابن المرزبان النحوي، أبو محمد، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث، والمقصور والممدود، وأخبار النحاة وغيرها، توفي سنة ٣٤٧هـ.

ينظر: تاريخ بغداد ٤٣٥/٩، ومعجم الأدباء ١٥١١/٤، وإنباه الرواة ١١٣/٢، وبغية الوعاة ٧٨/٢.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) هو: أبو الحسين، القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب الكاتب، وزير المعتضد بعد أبيه عبيد الله بن سليمان، ثم وزر للمكتفي، كان أديبا شاعرًا، مات سنة ٢٩٠هـ.

ينظر: معجم الشعراء ٣٣٧/١، وبغية الملتمس ٤٥٠/١، وتاريخ الإسلام ١٠٠٠/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٥٢٨/١٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢٦٩/١.

(٧) هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر الزيادي، أبو إسحاق، من مؤلفاته: شرح نكت سيبويه، والنقط والشكل، وأسماء السحاب والرياح والأمطار، توفي سنة ٢٤٩هـ.

ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٧٩/١، ومعجم الأدباء ٦٧/١، وتوضيح المشتبه ٣٢٣/٤، وبغية الوعاة ٣٤١/١.

(٨) الكوثر: ١-٢.

في الشرح: «ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم، فقد يكون الحرف زائدًا لازمًا»[١] انتهى.

قال الشمني: «وأقول: لو سلم دلالة كلامه على التلازم فإنما يدل على التلازم بين حسن الإسقاط وسهولة دعوى الزيادة، لا بين الزيادة وجواز السقوط، فليتأمل»[٢].

«**مسألة: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[٣]، قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني: والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسي[٤]: التقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وضعفه ابن الشجري[٥] بأن فيه حذف الموصول –وهو ما المصدرية– دون صلتها، وذلك رديء، وجملة: (واتقوا الله) عطف على: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾[٦] على التقدير الأول، وعلى: (فاكرهوا الغيبة) على تقدير الفارسي، وبعد**».

ظرف مقطوع عن الإضافة مبني على الضم، معمول لمحذوف، والتقدير: أقول بعد هذا الكلام تنبَّه.

«**فعندي أنَّ ابن الشجري**».

فمعمول القول محذوف، أي: تنبَّه، والفاء للسببية، وهي هنا فصيحة، وبهذا يفهم توجيه قول المصنفين: وبعد فقد سألني.

«**لم يتأمل قول الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: لا، فقيل لهم: فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله، فاتقوا عطف على فاكرهوا، وإن لم يذكر، كما في: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ﴾[٧]، والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وإن لم تكن**

---

(١) تحفة الغريب ٥٩١/١.

(٢) المنصف١٣/٢.

(٣) الحجرات: ١٢.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢١٢/٦.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٠٠/٣-١٠١.

(٦) الحُجُرات: ١٢.

(٧) البقرة: ٦٠.

(كما) مذكورة، كما أن: (ما تأتينا فتحدثنا) معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن (كيف) مذكورة». انتهى قول الفارسي.

«**وهذا القول يقتضي [١٣٥/ أ] أنَّ كما ليست محذوفة، بل إنَّ المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب**».

وممن وقع له لفظ (وبعد: فقد سألني) من الـــمُقَعِّدِين ابن الحاجب في الشافية[١]، ومن المتأخرين شيخنا أبو العباس بن شكم في توضيحه للوافرة، وكثيرًا ما يقع مثله في كلام المصنفين، وفي الشرح: «ورأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد الهندية أن هذه الفاء هي الفاء المنبهة، أتي بها مانعة من إضافة بعد إلى ما بعده، قلت: لا تؤثر تسمية الفاء بالمنبهة عن أحد من النحاة المعتبرين فيما أعلم، نعم يقع كثيرًا في كلام الأفاضل المتأخرين إطلاق الفاء الفصيحة على العاطفة، وعلى السببية في بعض الصور، وأما ادِّعَاء أن هذه الفاء أتي بها لمنع توهم الإضافة فليس بشيء، أما أولاً فتوهّم الإضافة مدفوع ببناء الكلمة على الضم المؤذن بقطعها عن الإضافة لفظًا، فلا وجه مع وجود ذلك لتوهم الإضافة، وأما ثانيًا فبعدُ ليست مما يضاف إلى الجملة، بل إنما تضاف إلى المفرد، والواقع بعدها في هذا التركيب جملة، فكيف يتوهم إضافتها إليه حتى يذهب[٢] هذا التوهم»[٣]. انتهى.

ويفهم من هذا من حيث إنه متعلق بكلام المصنف ما قال في التعليق[٤]:

«قوله: وجملة: (واتقوا الله) عطف على: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا**﴾[٥]، على التقدير الأول، وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي»[٦].

«الذي ينبغي أنْ يقال: جملة: (اتقوا الله) عطف على: (لا يغتب)، وعلى: اكرهوا الغيبة، بحذف الواوين في المحلين، والفاء، فإنْ قلتَ: قد مرَّ أن التقدير الأول: فهذا كرهتموه، يعني: والغيبة على تقدير الفارسي، قلت: إنَّما فرق بين التقديرين لأن الأول تقدير لا تُلْجِئ

---

(١) ينظر: الشافية بشرحها للرضي ١/١.

(٢) في س: يدفع.

(٣) تحفة الغريب ٥٩١/١.

(٤) ٤٨٢-٤٨٣.

(٥) الحُجُرات: ١٢.

(٦) المغني ٥٠٩/٢.

إليه صناعة الإعراب، وإنما هو تفسير معنوي؛ فلذلك جعل اتقوا عطفًا على: لا يغتب؛ إذ ليس في الآية ما يصلح للعطف عليه سواه، وأما اكرهوا الغيبة، على ما قدَّره الفارسي فالصناعة توجبه؛ لأنه قال: التقدير: فكما كرهتموه، فاحتاج إلى تقدير عامل يعمل في هذا المقدر، ولا يصلح للعمل فيه إلا ما قدَّره، وهو الفعل من قوله: فاكرهوا الغيبة، فافترقا» انتهى.

«**تنبيه: قيل: تكون الفاء للاستئناف، كقوله:**

... ... أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ[١]»

هذا صدر بيت عجزه[٢]:

وَهَل تُخْبِرَنْكِ اليَومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ ... ...

وفي الشرح: هذا مصراع بيت لا أذكر تمامه، والربع: الدار بعينها حيث كانت، والمَحَلَّةُ والمنزل، وكأنَّ الأخير هو المراد هنا، والقَواء: بفتح القاف بالمد، وقد يقصر: الخالي الذي لا أنيس به[٣].

والسَّمْلَقُ بفتح السين المهملة: القاع الأملس الصفصف.

«**أي: فهو ينطق، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب**».

في الشرح: «ولا نسلم صحة الملازمة بين السببية والنصب، فقد وقع الفعل مرفوعًا مع تحقق السببية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾[٤] كما صرح به بعضهم، وقال الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل لجميل بن معمر العذري، المعروف بجميل بثينة، وهو في ديوانه ٤٧، والشاهد فيه أنَّ الفاء في (فينطق) للاستئناف، والتقدير: فهو ينطق.

والبيت في الكتاب ٣٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٨٧/٢، ومعاني الحروف للرماني ٤٤، وشرح المفصل ٣٦/٧، والجنى الداني ٧٦، وتحفة الغريب ٥٩٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٧٤/١، وشرح أبيات المغني ٥٥/٤، وغنية الأريب ٣٠٥/٢.

(٢) في الأصل، و س: هذا عجز بيت صدره. والصواب ما أثبته.

(٣) تحفة الغريب ٥٩٢/١.

(٤) المرسلات: ٣٦.

فَلَقَد تَرَكْــتِ صَــبِيَّةً مَرْحُومَــةً لم تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيكِ فَتَجْزَعُ[١]

أي: لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، لكن الأكثر مع السببية النصب، فإذن لا مانع من حمل ما في البيت على السببية ولا يصد عنه رفع الفعل»[٢].

«**ومثله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٣] بالرفع، أي فهو يكون حينئذ، وقوله:**

الــشِّعْرُ صَــعْبٌ وطَوِيــلٌ سُــلَّمُهْ
إذا ارْتَقَــى فِيــهِ الَّــذِي لاَ يَعْلَمُــهْ
زَلَّــتْ بِــهِ إِلَــى الحَــضِيضِ قَدَمُــهْ
يُرِيْــدُ[٤] أَنْ يُعْرِبَــهُ فَيُعْجِمُــهْ[٥]»

ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم، وضمير يعربه ويعجمه للشعر، وضمير به وقدمه للذي، وذكر الزمخشري في رسالته الراجزة راويًا عن الحطيئة[٦] أنه يقول[٧]: قول جيد الشعر أشدُّ من قضم الحجارة، وقال هذه الأبيات، والجوهري روى في الصحاح[٨] أن رؤبة قال:

---

(١) بيت من الكامل لمويلك المزموم يرثي زوجه أم العلاء، والشاهد فيه: وقوع الفعل مرفوعا بعد فاء السببية في قوله: (فتجزعُ).

والبيت في المحتسب ١٩٣/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٧٤/١، والمغني ٤٩٨/٥، وتحفة الغريب ٥٩٢/١، وشرح شواهد المغني ٨٧٢، وشرح أبيات المغني ٥٩/٧، والخزانة ٥٣١/٨، ٥٣٤، ٨٧/٩.

(٢) تحفة الغريب ٥٩٢/١.

(٣) البقرة: ١١٧.

(٤) زيادة من س.

(٥) الرجز منسوب للحطيئة، وهو في ديوانه ١٨٤، ولرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٦، وهو في الكتاب ٥٣/٣، والمقتضب ٣٣/٢، واللمع في العربية ١٩٥/١، والصحاح ١٩٨٢/٥ عجم، والأزهية ٢٤٢، وشرح المفصل ٤٠/٧، وشرح شواهد المغني ٤٧٥/١، وشرح أبيات المغني ٥٧/٤، والخزانة ٤١٢/٢.

(٦) الحطيئة هو: جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مُلَيكة، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهو من فحول الشعراء، كان يتصرف في جميع فنون الشعر، وكان كثير الهجاء، توفي سنة ٤٥هـ.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٠٤/١-١٢١، والاشتقاق ٢٧٩/١، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٦٣/٧٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٧٦/٢، والوافي بالوفيات ٥٤/١١، والأعلام للزركلي ١١٨/٢.

(٧) لم أقف على هذا القول منسوبًا للحطيئة، ووجدته منسوبًا لإدريس بن سليمان بن أبي حفصة. ينظر: المصون في الأدب ١٣/١.

(٨) ينظر: ١٩٨٢/٥.

يُرِيْـــدُ أنْ يُعْرِبَـــهُ فَيُعْجِمُـــه
الشِّعْرُ لا يَـــسْطِيعُهُ مَـــن يَظْلِمُـــه

ومعنى هذا أنه لا يقدر على إنشاء الشعر والتكلم به من يضعه في غير مواضعه بأن يمدح من لا يستحق المدح ويذم من لا يستحق [١٣٥/ ب] الذم؛ لأن حسن الكلام وفصاحته بحسن موقعه، فإذا فقد ذلك فسد، كذا قيل، والظاهر أن الفصاحة لا تعلق لها بالصدق[١]، بحيث لا يمدح إلا مستحق المدح، ولا يذم إلا مستحق الذم، حتى يكون الإخلال بذلك مقتضيًا لعدِّ الكلام غير فصيح، وإنَّما المراد أن من لا يعرف أساليب الكلام العربي لا يستطيع توفية كل مقام حقه من العبارة إذا تعاطى الشعر، يريد أن يأتي به عربيًّا فصيحًا فيزل بسبب جهله بمقتضيات الأحوال، فيعجمه، أي: يأتي به عجميًّا لا رونق له ولا فصاحة.

والحضيض: القرار من الأرض عند منقطع الجبل، وفي الحديث[٢] أنه أهدي إلى رسول الله ﷺ شيء فلم يجد شيئًا يضعه عليه، فقال: ضعه في الحضيض، فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد، كذا في صحاح الجوهري[٣].

«**أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه، والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف**».

من جملة ذلك كله قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[٤] فإذا كان التحقيق كون الفاء فيه للعطف لزم عطف الخبر على الإنشاء، وهو خلاف مختاره في: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ﴾[٥]، كما قاله في المتن قريبًا[٦].

«**وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد**»

---

(١) في الأصل: بالمصدر.

(٢) الحديث في مسند البزار ٣٣/١٧ في مسند أبي حمزة أنس بن مالك، وفي شرح السنة للبغوي ٢٨٦/١١ باب كراهية الأكل متكئا.

(٣) ينظر: ١٠٧١/٣.

(٤) البقرة: ١١٧.

(٥) الكوثر: ١ــ٢.

(٦) المغني ٥٠٦/٢.

والمعطوف عليه في آية البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[1] هو يقول.

«**وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف**».

(١) البقرة: ١١٧.

«في»

«في حرف جر له عشرة معان، أحدها: الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾[1]».

فـــ(في) الأولى للظرفية المكانية، والثانية للزمانية.

«أو مجازية نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[2]».

وفي الشرح: «كان ينبغي له أن يقول: أحدها الظرفية، مكانية كانت أو زمانية، وهي إما حقيقية مثل كذا، أو مجازية، نحو كذا، وإلا فالمجازية ليست قسيمًا للمكانية والزمانية»[3].

قال الشمني: «و أقول في العبارة حذف، والتقدير: وهي إما حقيقة مكانية أو زمانية، أو مجازية كذلك، فقوله أو مجازية قسيم للحقيقة المفهومة من صدر الكلام»[4]. انتهى.

ثم حصول الزمانية إمَّا أن يكون الظرف والمظروف معنيين، نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[5][6].

في الكشاف عند هذه الآية: «هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة، وهو أن القصاص الذي هو قتل وتفويت للحياة قد جعل مكانًا أو ظرفًا لها، ومن إصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة؛ لأن المعنى: ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة؛ وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة، (وكم قتل مهلهل بأخيه كليب حتى كاد يفني بكر بن وائل، وكان يقتل بالمقتول غير قاتله، فتثور الفتنة، ويقع بينهم التناحر، فلما جاء الإسلام بشرع القصاص كانت فيه حياة أيّ حياة)[7]، أو نوع من الحياة، وهي الحياة

(١) الروم: ١ــ٤.

(٢) البقرة: ١٧٩.

(٣) تحفة الغريب ١/٥٩٥.

(٤) المنصف٢/١٥.

(٥) البقرة: ١٧٩.

(٦) تحفة الغريب ١/٥٩٥.

(٧) زيادة من س.

الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل»[١]. انتهى.

ونحو قولك: النجاة في الصدق، أو الحال فقط، نحو: البركة في الأكابر، أو العكس، نحو: أصحاب الجنة في رحمة الله، فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾﴾[٢]، كيف وقعت الظرفية فيه، فإنَّها بالنسبة إلى الجنان حقيقة، وبالنسبة إلى العيون مجاز؛ لأنها ليست ظرفًا حقيقيًّا للمتقين، وإنَّما هم في شأن التمتع بها والشرب منها، فيلزم اجتماع المجاز والحقيقة في كلمة واحدة وهي في، الجواب: إمَّا التزام اجتماعهما على رأي من قال به، وإمَّا بأن يقدر مضاف مجازي الظرفية شامل لهذين الظرفين، كأنَّه قيل: إنَّ المتقين في نعيم جنات ونهر، فتكون الكلمة مجازًا محضًا، وإمَّا أن تقدر العيون مجرورة بـــ(في) أخرى، فتكون الأولى حقيقية والثانية مجازية[٣].

«**ومن المكانية: أدخلت الخاتم في إصبعي، والقلنسوة في رأسي إلا أنَّ فيهما قلبًا**».

لأن الخاتم والقلنسوة ظرف، والرأس والإصبع مظروف، لكن لما كان المناسب أن [١٣٦/ أ] يتحرك بالمظروف نحو الظرف، وها هنا الأمر بالعكس، قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار.

«**الثاني: المصاحبة، نحو**: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ﴾[٤] **أي: معهم**» وفي نسخة: «**وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف**: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[٥].

والثالث: التعليل، نحو: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[٦] ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾[٧] **وفي الحديث**» المخرج في صحيح البخاري وغيره «((**أن امرأة دخلت النار في هرة**

---

(١) ١/٢٤٨-٢٤٩.

(٢) الحِجر: ٤٥.

(٣) تحفة الغريب ١/٥٩٥.

(٤) الأعراف: ٣٨.

(٥) القصص: ٧٩.

(٦) يوسف: ٣٢.

(٧) النور: ١٤.

في هرة حبستها))[١].

الرابع: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٢]».

وهذا عند البصريين[٣] مؤول على تشبيه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحالِّ في الشيء، فهو من باب الاستعارة بالتبعية[٤].

«**وقال:**

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَــةٍ[٥] ... ...

وقال آخر:

بَطَلٌ كَــأنَّ ثِيَابَــهُ في سَــرْحَةٍ ... ...[٦]»

وهذا صدر بيت من معلقة عنترة وعجزه:

... ... يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَــوْءِمِ

والبطل: الشجاع، والسرحة: الشجرة العظيمة، ويحذى بالذال المعجمة: يجعل له حذاء، أي: نعلاً، والسِّبت بكسر السين المهملة: جلود البقر المدبوغة بالقَرَظِ[٧] يتخذ منها النعال،

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ١٣٠/٤، وصحيح مسلم ٢١١٠/٤، ونصُّه عند البخاري: ((دخلت امرأة النــار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض)).

(٢) طه: ٧١.

(٣) ينظر رأيهم في: معاني الحروف ٩٦، والارتشاف ١٧٢٥/٤-١٧٢٦، والجنى الداني ٢٥٠.

(٤) تحفة الغريب ٥٩٦/١.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا)

وهو لسويد بن أبي كاهل، أو لقراد بن حنش، أو لامرأة من العرب، والشاهد فيه مجيء في بمعنى على.

والبيت في معاني الحروف للرماني ٩٦، والأزهية ٢٧٨، واللمحة شرح الملحــة ٢٢٥/١، والمغــني ٥١٥/٢، وتحفة الغريب ٥٩٥/١، وشرح شواهد المغني ٤٧٩/١، وشرح أبيات المغني ٦٢/٤، وغنية الأريب ٣١٠/٢.

(٦) بيت من الكامل لعنترة بن شداد العبسي في معلقته، وهو في الديوان ٢٢، والشاهد فيه مجيء في بمعــنى علــى في قوله: (في سرحة).

والبيت في معاني الحروف للرماني ٩٦، والأزهية ٢٧٧، وشرح المفصل ٢١/٨، وشــرح الكافيــة الــشافية ٨٠٥/٢، والمغني ٥١٦/٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٩/١، وشرح أبيات المغني ٦٥/٤، والخزانة ٤٨٥/٩، وغنية الأريب ٣١٠/٢.

(٧) ورق السلم يدبغ به.

والتوءم: كل واحد من الولدين اللذين تحمل بهما الأم مجتمعين في حمل واحد، ومعنى البيت: عنترة يصف هذا الرجل الذي قتله بأنه شجاع طويل القامة، حتى كأنَّ ثيابه ألبست شجرة عظيمة، وأنَّه عظيم الرجلين تصنع له جلود البقر المدبوغة بالقَرَظِ نعالاً، وأنَّه شديد قوي، تام الخلقة؛ لأنه لم يشاركه أحد في بطن أمه، ولم يشاركه غيره في الرضاع، فكملت أعضاؤه، ولم تنقص قوته كما يتفق غالبًا للتوءمين، ويجوز في بطل الرفع على أنه خبر مبتدأ، والجر على أنه نعت تابع للمجرور بـــ(رُبَّ) المقدرة بعد الواو في البيت قبله وهو:

وَمِشَكٍّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوجَهَـــا بِالسَّيفِ عَن حَامِي الحَقِيقَةِ مُعْلِـــمِ

وإنما خص نعال السِّبْت لأنه كان لا يلبسها إلا أشراف الناس وملوكهم، والمِشَكُّ: اسم مكان الشك، وهو الانتظام واللصوق، والسابغة: الدرع الواسعة، وهتكت: شققت، والفروج: النواحي، والحامي: المانع، والحقيقة: ما يحق حفظه، والـــمُعْلِم: بكسر اللام الذي يجعل لنفسه علامة يعرف بها في الحرب؛ ليقصده الأبطال، ويتسارعوا إلى مبارزته، وبفتحها: المشار إليه بأنه الفارس الأوحد.

يقول: رب شخص هو موضع انتظام درع واسعة شققت نواحيها بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه حفظه، شاهر نفسه في حومة الحرب، أو مشار إليه بأنه أوحدها[1].

قال ابن سيده[2]: وإنَّما كانت في هنا بمعنى على؛ لأنه معلوم أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة؛ لأن السرحة لا تشق، فتستودع، وهي بحالها سرحة، وليس هذا كقولك: فلان في الجبل؛ لأنه يكون في غار من أغواره، وليس عاليًا عليه. انتهى.

وقال الرضي[3] في هذا البيت والآية قبله: في بمعنى على، والأولى أنها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف. انتهى.

«والخامس: مرادفة الباء، كقوله:

---

(١) تحفة الغريب ٥٩٦/١-٥٩٧.

(٢) ينظر: المحكم ٥٤٢/١٠. وابن سيده هو علي بن إسماعيل، أبو الحسن، الضرير، ولد بمرسية شرق الأندلس، إمـــام في اللغة وآدابها، من مؤلفاته: العدد في اللغة، والمحكم والمحيط الأعظم، والمخصص وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ.
ينظر: معجم الأدباء ١٦٤٨/٤، ووفيات الأعيان ٣٣٠/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٥٣/١٣، ونكت الهميـــان في نكت العميان ١٨٧/١، والأعلام للزركلي ٢٦٣/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٣/٦-٢٤.

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الــرَّوْعِ» ....[١]

أي: الفزع، «**مِنَّا فَوَارِسٌ**»: جمع فارس، وهو شاذ في الجموع؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعلة، مثل ضاربة وضوارب، أو جمع فاعل إذا كان صفة لمؤنث، مثل: حائض وحوائض، أو كان لغير الآدميين، مثل: جمل بازل، وجمال بوازل، وأما مذكر العاقل فجمعه عليه على غير قياس.

قال ابن الحاجب[٢]: والذي حسَّن جمعه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة.

يعني أنه بعد بهذا عن الصفة؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات[٣]، فهو كالاسم.

«**بَصِيْرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ**»

جمع الأبهر[٤]، وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه، وفي الصحاح[٥]: «وهما أبهران يخرجان من القلب، ثم يتشعب منهما سائر الشرايين».

«**والكلى**»: جمع كلية أو كلوة. قال الرضي: «والأولى أنها في هذا البيت بمعناها، أي: لهم بصارة في هذا الشأن».

«**وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾**[٦]**، خلافًا لزاعمه**[٧]».

---

(١) بيت من الطويل لزيد الخير، والشاهد فيه: مجيء في بمعنى الباء.

والبيت في الجنى الداني ٢٥١، والمغني ٥١٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٣، وتحفة الغريب ٥٩٧/١، والهمع ١٩٣/٤، وشرح شواهد المغني ٨٤/١، وشرح أبيات المغني ٧١/٤، والخزانة ٢٥٤/٦، ٤٩٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية ١٥٣/٢.

(٣) في الأصل: اتصافه، وما أثبته من س، وهو الأظهر.

(٤) زاد في الأصل: «بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص اتصافه»، وهو تكرار لكلام مر.

(٥) ٥٩٨/٢.

(٦) الشورى: ١١.

(٧) هذا القول منسوب للفراء، ينظر: المنصف ١٧/٢، وقال الفراء في كتابه معاني القرآن ٢٢/٣ عند هذه الآية: «معنى فيه، أي: به، والله أعلم»، ونُسِبَ أيضا للقتبي، ينظر: المساعد ٢٦٦/٢، وغنية الأريب ٣١٢/٢.

يعني أن بعض الناس[١] زعم في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا [١٣٦/ ب] يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[٢]، أنَّ في بمعنى الباء، أي: يكثركم بهذا التدبير، وهو أنَّه جعل الأنعام والناس أزواجًا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، والضمير في يذرؤكم للمخاطبين والأنعام مغلبًا فيه العقلاء على الغُيَّب مما لا يعقل، ومعنى يذرؤكم: يكثركم كما ذكرنا، يقال: ذرأ الله الخلق، أي: بثهم وكثرهم، وهو بالذال المعجمة، فإن قلت: ما معنى الباء عند هذا القائل، فإن المصنف لم يفصح به، قلت: صرح ابن قاسم في الجنى الداني[٣] بأن هذا القائل زعم بأنها باء الاستعانة، ولا يخفى ما فيه من عدم رعاية الأدب، والتعبير بالإلصاق سالم من هذا[٤].

وقال المصنف: «بل هي للتعليل، أي: يكثركم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزمخشري[٥]: إنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكبير، مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[٦].

والسادس: مرادفة إلى، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[٧].

السابع: مرادفة من، كقوله:» أي امرئ القيس من قصيدة طويلة، وهي التي فيها البيت المشهور يصف العقاب:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي

والبيت الذي احتج به الكوفيون[٨] في باب التنازع:

---

(١) زاد في الأصل (لهم بصارة) تكرار لكلام مر.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) ينظر: ٢٥١.

(٤) تحفة الغريب ٥٩٨/١.

(٥) ينظر: الكشاف ٢١٧/٤.

(٦) البقرة: ١٧٩.

(٧) إبراهيم: ٩.

(٨) ذهب الكوفيون إلى أنَّ إعمال الفعل الأول أولى، واحتجوا برفع كلمة (قليل) في البيت، قالوا: ولو أعمل الشاعر الفعل الثاني لجاءت كلمة (قليل) منصوبة. ينظر: الإنصاف ٨٣/١-٨٤.

وَلَو أَنَّمَا أسْعَى لِـــأدنَى مَعِيـــشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُب قَلِيلٌ مِن المَالِ[١]

وقد عمد بعض فضلاء الأندلس[٢] إلى أعجاز هذه القصيدة فضمَّن غالبها في الوعظ والمدح النبوي، صارفًا لها عن أغراضها الأصلية إلى ما قصده من وعظ ومدح، فأبدع فيما صنع رحمه الله، ومن قوله في ذلك:

أَقُولُ لِعَزْمِي أو لِصَالِحِ أعْمَـــالِي ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي[٣]

ومر على هذا النمط في غالب القصيدة، قال الجوهري[٤]: وقولهم عم صباحًا: كلمة تحية، كأنه محذوف من نَعِم يَنْعِمُ بالكسر، كما تقول: كُلْ من أَكَلَ يَأكُلُ، فحذفت الهمزة والنون تخفيفًا، وهذا ليس بقياس، وحكى بعض شارحي المعلقات[٥] في عم صباحًا لغات، إحداها: انْعَم صباحًا بالفتح من نَعِمَ يَنْعِمُ، كـــ(عَلِمَ يَعْلَمُ)، والثانية: انْعِم بالكسر من نَعِمَ يَنْعِمُ، كـــ(حَسِبَ يَحسِبُ)، قال: ولا ثالث لهما في الصحيح، والثالثة: عَمْ بالفتح من وَعَم يَعِم، كـــ(وَضَعَ يَضَع)، والرابعة: عِم بالكسر من وَعَم يَعِمُ، كـــ(وَعَدَ يَعِدُ)، وعلى ثبوت هاتين اللغتين الأخيرتين يَعِمُ ويَعِمَنْ جاريان على القياس، ومعنى: وَعِمَ كمعنى نَعِمَ. قال الأعلم[٦]: وصباحًا يجوز أن يكون ظرفًا، وأن يكون تمييزًا عن النسبة، أي: نَعِمَ صباحك، وقد مر أن الطلل: ما شخص من آثار الدار[٧].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، وهو في المقتضب ٧٦/٤، والإنـــصاف ٨٤/١، والمقـــرب ١٦١/١، والمغني ٣٦٩/٣، وتحفة الغريب ٥٩٩/١، وشرح شواهد المغني ٦٤٢/٢، وشرح أبيات المغـــني ٣٥/٥، والخزانة ٣٢٧/١.

(٢) هو القاضي أبو جعفر بن أبي القاسم محمد بن أبي القاسم محمد بن جزيّ الكلبي. ينظر: الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المئة الثامنة ١٣٩/١، والإحاطة في أخبار غرناطة ٥٢/١، وأزهار الرياض ١٨٢/٣.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي بكر أحمد بن جزي، وهو في نفح الطيب ٥١٨/٥.

(٤) ينظر: الصحاح ٢٠٤٤/٥ بهر.

(٥) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني ١٠٢.

(٦) ينظر: الخزانة ٦١/١، والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، المشهور بالأعلم؛ لأنه كـــان مشقوق الشفة العليا، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظا لها، من مؤلفاته: النكـــت علـــى كتـــاب سيبويه، وشرحان للجمل، وشرح ديوان الحماسة، وتحصيل عين الذهب وغيرها. توفي سنة ٤٧٦هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٨٤٨/٦، ووفيت الأعيان ٨١/٧، والوافي بالوفيات ٩٠/٢٩، والبلغة ٣٢٢/١، وبغيـــة الوعاة ٣٤٩/٢.

(٧) تحفة الغريب ٥٩٩/١-٦٠٠.

... ... «وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَان في العُصُرِ الخَـالِي»[١]

بضمتين: الدهر، وفيه لغة بضم (العين وسكون الصاد، ولغة أخرى وهي فتح العين وإسكان الصاد، وبها جاء القرآن)[٢].

«وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ شَهْرًا فِي ثَلاَثَةِ أَحْـوَالِ»

وفي الشرح: «لا معنى لقوله: ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية؛ إذ كما تكون الثلاثون شهرًا بعض ثلاثة أحوال، تكون بعض أربعة وخمسة فأكثر، فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل، وإن كانت هي أول المراتب التي توجد فيها الثلاثون شهرًا، نعم يمكن أن يكون من لابتداء الغاية، أي: ثلاثين شهرا ابْتُدِئَتْ من ثلاثة أحوال، أي: من انقضائها، فيكون المراد خمسة أعوام ونصفًا، وهو المعنى الذي ادعى فيه أن في بمعنى مع، لكن بطريق أخرى غير تلك»[٣]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر عند إرادة البعضية معنى طائل، غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهرًا، وذلك المعنى هو تأتي الوزن بها والجناس في البيت دون خلافها»[٤].

«وقال ابن جني[٥]: التقدير: في عقب ثلاثة أحوال. ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته: جَلَسْتُ»[٦] بسكون التاء[٧] **«زيدًا بتقدير: جلوس زيد، مع احتماله**

---

(١) عجز بيت صدره:
أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... ...

وهذا البيت والبيت الذي يليه من البحر الطويل، وهما لامرئ القيس في ديوانه ٢٧، والشاهد: مجيء في بمعنى من في قوله: (في ثلاثة أحوال) في البيت الذي يليه، وينظر الجنى الداني ٢٥٢، والمغني ٥١٨/٢، وتحفة الغريب ٥٩٨/١، وشرح شواهد المغني ٣٤٠/١، ٤٨٥، وشرح أبيات المغني ٧٧/٤، والخزانة ٦٢/١، وغنية الأريب ٣١٢/٢، وحاشية الصبان ٣٢٧/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٦٠٠/١.

(٤) المنصف ١٧/٢-١٨.

(٥) ينظر: الخصائص ٥١٣.

(٦) أي نظيره في حذف المضاف، وينظر حديث ابن جني عن حذف المضاف في الخصائص ٥٤٥ باب حذف الاسم على أضرب.

(٧) هكذا في الأصل و س، فتكون الكلمة بتاء التأنيث (جَلَسَتْ)، وفي المغني بتحقيق الخطيب (جَلَسْتُ) بتاء الفاعل، وهو المشهور في كتب النحو.

احتماله لأن يكون أصله إلى زيد، وقيل: الأحوال جمع حال [لا حول][(١)]».

وحكى المصنف في حاشية التسهيل أن بعضهم قال: سألتُ أحوالاً أحوالي أحوالاً فأحوالاً، فقوله سألت أحوالاً، أي: ذوي أحوال، يريد قومًا ذوي حول في العلم، أي: طاقة، وقوله أحوالي: جمع حول لما أحاط بك، مثل البيت: [١٣٧/ أ]

... ...تَرَى (السُّمَّارَ والنَّاسَ)[(٢)] أَحْوَالِي[(٣)]

وقوله أحوالاً: جمع حال، وهي الاصطلاحية، والمراد بها الأمر، وقوله أحوالاً فأحوالاً، والمراد بكل منهما: جمع حول، وهو العام.

«**أي في ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، فـ(في) بمعنى مع**».

ومعنى البيت حينئذ: وهل ينعم من كان أحدث عهده بأهله وجيرانه هذا الزمن الطويل، يعني أن سكان ذلك المنزل ارتحلوا عنه من هذه المدة، ولم يرجعوا إليه، فحصول النعمة مع مفارقة الأهل هذا الزمن الطويل أمر يستبعد[(٤)].

«**الثامن: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾﴾**[(٥)].

التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة، كقولك: ضَرَبْتُ فيمن رغِبْتَ، أصله: ضربتُ من رغبتَ فيه، أجازه ابن مالك[(٦)] **وحده بالقياس على نحو قوله:**

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) في الأصل: النَّاس والسُّمَّار.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

نَهَانِيَ عَنْ غَيي وَقَالَ مُنَبِّهًا***أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاسَ أَحْوَالِي

وهو للقاضي أبي جعفر بن أبي القاسم محمد بن أبي القاسم بن جزي الكلبي، من قصيدة له في الوعظ والمدح النبوي عارض بها قصيدة امرئ القيس: ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العُصُر الخالي

ينظر: الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المئة الثامنة ١٣٩/١، والإحاطة في أخبار غرناطة ٥٢/١، وأزهار الرياض ١٨٢/٣.

(٤) تحفة الغريب ٦٠٠/١.

(٥) التوبة: ٣٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٦٢/٣.

... ...فَـانْظُرْ بِمَـنْ تَثِـقُ[١]

على حمله على الظاهر، وفيه نظر».

في الشرح: «الضمير يرجع إلى القياس، أو إلى قول ابن مالك، ووجه النظر أن المقيس عليه، وهو فانظر بمن تثق، لا تتعين الباء فيه للزيادة، على أن يكون الأصل: فانظر بمن تثق به، فحذف به، وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من؛ إذ يجوز – كما مر– أن تكون من استفهامية لا موصولة، والكلام تم بقوله[٢]: فانظر، ثم ابتدأ مستفهمًا بقوله: بمن تثق، فلا حذف ولا تعويض»[٣].

«**العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير تعويض، أجازه الفارسي[٤] في الضرورة، وأنشد:**

أَنَا أَبُو سَـعْدٍ إِذَا اللَّيْـلُ دَجَـا ... ...»[٥]

يقال: دجا الليل يدجو: أظلم.

«**يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا**» بمثناة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة

---

(١) جزء من عجز بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيْمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ***إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

وهو لسالم بن وابصة الأسدي، والشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: (بمن) للتعويض، وقاس عليه ابن مالك زيادة في للتعويض.

والبيت في شرح التسهيل ١٦١/٣، والمغني ٣٨٠/٢، ٥٢٠، والمساعد ٢٦٨/٢، والهمع ١٦٣/٤، وشرح شواهد المغني ٤١٩/١، وشرح أبيات المغني ٢٤٣/٣، والخزانة١٠/ ١٤٤، وغنية الأريب ٣١٤/٢، وحاشية الصبان ٣٢٨/٢، والنحو الوافي ٨٠٠/٤.

(٢) في الأصل: قبوله.

(٣) تحفة الغريب ٦٠١/١.

(٤) ينظر رأيه في: شرح الأشموني ٣٩٦/٢.

(٥) بيت من الرجز لسويد بن أبي كاهل، والشاهد فيه قوله: (يخال في سواده)، حيث زيدت في لغير تعويض في الضرورة.

والبيت في ضرائر الشعر ٦٦، والمغني ٥٢١/٢، والهمع ١٩٤/٤، وشرح شواهد المغني ٤٨٦/١، وشرح أبيات المغني ٨١/٤، والخزانة ١٢٥/٦، وغنية الأريب ٣١٥/٢، وحاشية الصبان ٣٢٨/٢، والنحو الوافي ٥٠٨/٢.

مفتوحة فجيم: الجلد الأسود، كذا في الصحاح[١]، والمعنى: تخال سواده سواد يرندج.

وفي الشرح: «ولو جُعِل هذا من باب التجريد، نحو: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[٢] لأمكن، وعليه فلا زيادة ولا نقص»[٣].

«**وأجازه بعضهم**[٤] **في قوله تعالى:** ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾[٥]».

(١) ينظر: ٣١٨/١.

(٢) فُصِّلَت: ٢٨.

(٣) تحفة الغريب ٦٠١/١.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٠/١، والهمع ١٩٤/٤، وحاشية الصبان ٣٢٨/٢.

(٥) هود: ٤١.

«حرف القاف»

«قد»

«على وجهين: حرفية وسيأتي، واسمية».

في الشرح: «يعني أن قد كلمة تارة تكون منسوبة إلى الحرف باعتبار أنها تجيء على طريقه، وتارة تكون منسوبة إلى الاسم باعتبار إتيانها على أسلوبه، فعلى هذا ينبغي أن تضبط (حرفية واسمية) بالرفع على الخبرية، فتكون قد مبتدأ أخبر عنها بخبرين متعاطفين، ولا تضبط بالجر على إرادة بدل التفصيل؛ لأن الحرفية والاسمية لا يصح أن يفسر بهما المفصل الذي هو الوجهان؛ إذ الوجه هو كونها حرفًا أو كونها اسمًا، وكذا القول في مبنية ومعربة الآتيتين بُعَيد هذا، ألا ترى أنه لا يصح حمل شيء من ذلك على الوجه، فيقال: الوجه حرفية والوجه اسمية، بمعنى منسوبة إلى الحرف، ومنسوبة إلى الاسم، ولا يقال أيضًا: الوجه مبنية، ولا الوجه معربة، ويصح حمل الكل على قد، (فيقال: قد)[1] حرفية واسمية، ومعربة ومبنية، فعلم أنها أخبار لا أبدال من الوجوه»[2]. انتهى.

وقال الشمني: «قد مبتدأ، وعلى وجهين خبره، وحرفية مرفوع على أنه خبر آخر، واسمية معطوف عليه بناء على أن الياء في (حرفيَّة واسميَّة) للنسب، ويجوز جرها على البدل التفصيلي من وجهين: بناء على أن الياء فيهما للمصدرية، أي الكون حرفًا والكون اسمًا، كالياء في الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلاً والكون مفعولاً... وبما ذكرنا تبين أن الرفع ليس بمتعين، وأن الجر أيضًا جائز، وفي كلام الشرح تصريح بأن الوجه هو كونها حرفًا وكونها اسمًا، وهو معنى كون الياء فيه للمصدرية فليتأمل»[3].

«وهي على وجهين: اسم فعل وسيأتي، واسم مرادف لحَسْبُ، وهذه تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب، لشبهها بـــ(قد) الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها».

يحتمل أن يريد أن مجموع الأمرين علة لبناء قد، وأن يريد أن كل واحد منهما علة

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٦٠٢/١.

(٣) المنصف ١٩/٢.

لبنائها[١].

وفي الشرح: «وليس شبهها بـــ(قد) الحرفية [١٣٧/ ب] في اللفظ موجبًا لبنائها، ولابد أن يضاف إلى الشبه اللفظي الشبه المعنوي، وهو منتف هنا، بدليل أن (إِلَى) للنعمة معرب مع مشابهته لـــ(إلى) الحرفية في اللفظ»[٢].

وأقول: المشابهة لـــ(قد) في لفظها مشابهة لها في وضعها، وهو كونها على حرفين، والمشابهة لحرف في وضعه علة تامة للبناء، وما ذكره من مشابهة (إِلَى) بمعنى النعمة لـــ(إلى) الحرفية مردود بأنه لا مشابهة بينهما في اللفظ؛[٣]؛ لأن [مشابهة][٤](إِلَى) الاسمية لـــ(إلى) الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية، لكونها على ثلاثة أحرف، ومشابهة قد الاسمية لـــ(قد) الحرفية مشابهة لفظية وضعية؛ لكونها على حرفين، والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الأولى، وقد صرح غير واحد بأن تشبيه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو على حرفين، قال بدر الدين بن مالك[٥]: وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين، فإن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كباء الجر ولامه، أو على حرفين كـــ(من وعن).

واعلم أن (هذه) مبتدأ و(تستعمل على وجهين) خبره، و(على وجهين) في محل نصب على الحال، و(مبنية) يجوز رفعه على أنه خبر ثان، ونصبه على أنه بدل من مجمل (على وجهين)، ولا يجوز جره على أنه بدل تفصيل من (وجهين) لأن الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب، بل لأن أصله مبنُوي اسم مفعول من البناء، فقلبت الواو ياء وأدغمت في

---

(١) المنصف ١٩/٢.

(٢) تحفة الغريب ٦٠٢/١.

(٣) زاد الشمني: «لأن إلى الاسمية منونة بخلاف إلى الحرفية، فلو سُلِّم فـــ...»، المنصف١٩/٢.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٢٨. وبدر الدين بن مالك هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، نحوي مـــن الشام، اشتهر بابن الناظم، من مصنفاته: شرح ألفية والده وهو المعروف بشرح ابن الناظم، والمصباح في المعـــاني والبيان، وروض الأذهان، وشرح لامية الأفعال، وكتاب في العروض، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب، تـــوفي سنة ٦٨٦هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ١٦٥/١، وبغية الوعاة ١٨٦/١، والأعلام للزركلي ٣١/٧، ومعجم المؤلفين ٢٣٩/١١.

الياء[١]. ولا يغفل على ذهنك ما مرّ.

«**ويقال في هذا**» أي: قد الاسمية المرادفة لـــ(حَسْب) «**قدْ زيدٍ درهمٌ، بالسكون**» لدال قد «**وقدني، بالنون، حرصًا على بقاء السكون؛ لأنه**» أي: السكون «**الأصل فيما يبنون، ومعربة، وهو قليل**»، وظاهر كلام المصنف أن بناءها في الكثير، وإعرابها في القليل قول واحد، فوجه البناء ما تقدم، ووجه الإعراب ما عارض وجه البناء من ملازمتها للإضافة.

«**يقال: قدُ زيدٍ درهمٌ، بالرفع، كما يقال: حَسْبُهُ درهمٌ، بالرفع، وقَدِي[٢]، بغير نون، كما يقال: حسبي**».

وفي الشرح: «بناؤها مذهب البصريين، وإعرابها مذهب كوفي[٣]، وهو مشكل؛ لأن الشبه الوضعي موجود، وهو كافٍ في تحتم البناء، فما وجه الإعراب؟ فإن قلتَ: ملازمتها للإضافة وجهه، قلتُ: لو صحَّ دافعًا للبناء لَمْ تُبْنَ في (قدْ زيدًا درهمٌ) بالسكون، وهي حالتها الغالبة»[٤].

«**والمستعملة اسم فعل مرادفة لـــ(يكفي)**».

في الشرح: «لو كانت مرادفة لها لكانت فعلاً، واللازم باطل، ولا أدري لم جعلها بمعنى المضارع، مع أن في مجيء اسم الفعل بمعناه كلامًا، وابن الحاجب[٥] يأباه، وقد صرح ابن أم قاسم[٦] أنها بمعنى كفى»[٧].

قال الشمني: «وأقول: لا نسلم الملازمة في قوله: لو كانت مرادفة لكانت فعلاً، وسند المنع قول الرضي[٨]: والذي حملهم على أن قالوا: إن أسماء الأفعال ليست بأفعال مع تأديتها

---

(١) المنصف٢/١٩-٢٠.

(٢) زاد في مغني اللبيب ١/١٩٣: درهم.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٥٣، وحاشية الدسوقي ١/٤٦٥.

(٤) تحفة الغريب ١/٦٠٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٧، والكافية بشرح الرضي ٤/٣.

(٦) ينظر: الجنى الداني٢٥٣.

(٧) تحفة الغريب ١/٦٠٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٤/٣، ٧-٨.

معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، وتدخل اللام على بعضها، والتنوين على بعض، قال: وهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقل الأعلام، وليس ما قال بعضهم: (إنَّ صه مثلاً اسم للفظ اسكت، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه) بشيء؛ إذ العربي القح ربما يقول: صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ. انتهى. ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفتها لـــ(يكفي) أنها دالة على ما يدل عليه يكفي؛ لأن أسماء الأفعال تدل على ما يدل عليه[١] نفس الأفعال.

قال التفتازاني[٢]: وتحقيق أسماء الأفعال أن كل لفظ وضع بإزاء معنى، اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا، فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول في قولنا: خرج زيد من البصرة: خرج فعل، وزيد اسم، ومن حرف جر، فتجعل كلاًّ من الثلاثة محكومًا عليه، لكن هذا وضع غير [١٣٨/ أ] قصدي، لا يصير به اللفظ مشتركًا ولا يفهم منه معنى مسماه، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضعت لها أسماء أخر غير ألفاظها، تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها، وسموها أسماء الأفعال، فـــ(آمين) اسم موضوع بإزاء لفظ، استجب، أو ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة، لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الأعلام المذكورة، بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة، حتى يكون آمين -مع أنه اسم لـــ(استجب) - كلامًا تامًّا، بخلاف (استجب) الذي هو اسم، لا (استجب) الذي هو أمر، ولما كانت اسمية أسماء الأفعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء للمصادر السادَّة مسدّ الأفعال، وإنَّ جعلها أسماء الأفعال قصر للمسافة، قال: إلا أنهم احتاجوا إلى الفرق بينها وبين المصادر، سيما التي لا أفعال لها حيث بنيت هذه، وأعربت تلك»[٣]. انتهى.

«يقال: قدْ زيدًا درهمٌ، وقدني درهمٌ، كما يقال: يكفي زيدًا درهم، ويكفيني

---

(١) زاد في الأصل: يكفي معنى، وزاد في س: الأفعال.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وقد نقل الشمني هذا القول بنصه، ينظر: المنصف ٢/٢٠.

(٣) المنصف ٢/٢٠-٢١.

درهم، وقوله» أي حُمَيد الأرقط[١]:

«قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَـــيْنِ قَـــدِي»[٢]

وهما عبد الله بن الزبير، وأخوه مصعب، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب، قال الراعي[٣]:

ما إنْ أَتَيتَ أَبَـــا خُبَيـــب وافِيًـــا يَومًـــا أُرِيـــدُ لِبَـــيعَتِي تَبْـــدِيلا[٤]

[و][٥] قيل: هما عبد الله بن الزبير، وولده خبيب الذي كان يكنى به، وعلى كل من القولين فالخبيبان كالقمرين والعمرين، ويروى البيت بكسر الباء الثانية، وفتح النون على الجمع، والمراد الثلاثة: عبد الله، وأخوه مصعب، وابنه خبيب، وقال ابن السِّكِّيت[٦]: يريد أبا

---

(١) حُمَيد الأرقط هو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاشن بن قيس التميمي، لقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه، وهـــو شاعر إسلامي مجيد، عاصر الحجاج بن يوسف، وقال فيه أبو عبيدة: بخلاء العرب أربعة: الحطيئة، وحميد الأرقط، وأبو الأسود الدؤلي، وخالد بن صفوان.

ينظر: معجم الأدباء ١٢٢٥/٣، والخزانة ٣٩٥/٥.

(٢) البيت من الرجز، والشاهد فيه مجيء قد في الموضعين إمَّا بمعنى حسب، أو بمعنى يكفي.

والبيت في الكتاب ٣٧١/١، والأصول في النحو ١٢٢/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ١٧٨/١، والإنـــصاف ١٣١/١، وشرح المفصل ١٢٤/٣، ١٤٣/٧، والجنى الداني ٢٥٣، وتوضيح المقاصـــد ١٢٠/١، ١٧١، ١٧٢، ٣٨٥، وأوضح المسالك ١٢٧/١، والهمع ٢٢٣/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١، وشرح أبيات المغني ٨٣/٤.

(٣) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل، أبو جندل، لقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاة في شعره، شـــاعر فحل من شعراء الإسلام مقدَّم، عدَّه الجمحي في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين، توفي سنة ٩٠ هـ، وقيـــل: بعد المائة.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٠٢/٢، وتاريخ دمـــشق ١٨٥/٣٨، و تـــاريخ الإســـلام ٩٧٧/٢، والـــوافي بالوفيات٢٨٣/١٩، والأعلام ١٨٨/٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو في جمهرة أشعار العرب ٧٣٥/١، وإصلاح المنطق ٢٨٢/١، والصحاح ١١٨/١، ولسان العرب ٣٤٤/١، والخزانة ١٤٨/٣، وتاج العروس ٣٣٣/٢.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٢٨٢/١. وابن السكيت هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن الـــسِّكِّيْت، مـــؤدب أولاد المتوكل، كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، توفي ســـنة ٢٤٤هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ٢٧٤/١٤، وتاريخ دمشق ١٥١/٧٤، ونزهة الألباء ١٣٨/١، وإنباه الرواة ٥٦/٤، وبغية الوعاة ٣٤٢/٢.

يريد أبا خبيب ومن كان على رأيه.

و«**قوله**» مرفوع، خبره الجملة من قوله: «**تحتمل قد الأولى**» والعائد محذوف، أي: فيه.

«**أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل**».

وفي التعليق[١]: «قال الجوهري[٢]: فأما قولهم: قدك بمعنى حسبك، فهو اسم، تقول قدي وقدني أيضًا بالنون أيضًا على غير قياس؛ لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقاية لها مثل ضربني فشتمني قال الراجز:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَـــيْنِ قَـــدِي

قلت: الحصر الذي ادعاه غلط ظاهر».

«**وأما الثانية فتحتمل الأول، وهو واضح، والثاني على أن النون حذفت للضرورة، كقوله:**

عَدَدْتُ قَومِي كَعَدِيد الطَّـــيْسِ» ... ...[٣]

قال الجوهري[٤]: يعني الكثير من الرمل والماء وغيرهما.

وهذا المصراع ساقط في بعض النسخ.

... ... «إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْـــسِي»

يريد: ليسني، بالنون، كما ورد من كلامهم: عليه رجلاً ليسني، إلا أن الضرورة ألجأته إلى حذفها.

«**ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله، فالياء للإطلاق، والكسرة للساكنين**».

---

(١) ٤٩٣.

(٢) ينظر: الصحاح ٥٢٣/٢.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٥، والشاهد فيه قوله: (ليسي) حيث حذف نون الوقاية من ليس للضرورة، والأصل أن يفصل الضمير، لكنه وصل بالفعل ضرورة.

والبيت في المفصل ١٧١، والجنى الداني ١٥٠، وتوضيح المقاصد ١٢١/١، ٣٧٨، وأوضح المسالك ١١٨/١، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، والهمع ٢٢٣/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/١، وشرح أبيات المغني ٨٥/٤، والخزانة ٣٢٤/٥، ٣٩٦، ٢٦٦/٩.

(٤) ينظر: الصحاح ٩٤٤/٣.

في الشرح: «هكذا وقع لغيره، وهو مشكل، فإن حرف الإطلاق هو حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي، فلا وجود له إلا بعد تحريك الروي، فإذن لم يلتق ساكنان أصلاً»[١].

قال الشمني: «وأقول هذا الإشكال مبني على أن الساكنين في كلام المصنف هما الدال والياء التي للإطلاق، وليس ذلك بمتعين؛ لجواز أن يكون مراده بالساكنين الدال والتنوين؛ لأن أسماء الأفعال قد تنون للتنكير، فكسرت الدال من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين، ولحقتها الياء للإطلاق»[٢].

ثم في الشرح: وإنما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد ما نصه[٣]: «واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشدَّ من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في الكلام، ولو لم يقفوا إلا بكل حرف فيه حرف مدّ لضاق عليهم، ولكنهم اتسعوا، فإذا حركوا واحدًا منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المد، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين (كسروا، فلذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا إليها، كما أن أصلها في التقاء الساكنين)[٤] الكسر.

قال امرؤ القيس:

أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[٥]

---

(١) تحفة الغريب ٦٠٤/١.

(٢) المنصف ٢٢/٢.

(٣) الكتاب ٢١٤/٤-٢١٥.

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) البيت من الطويل، والشاهد فيه قوله: (يفعلِ) حيث كسر اللام في حال الجزم للإطلاق والوصل، وأجراها مجرى المجرور.

والبيت في الديوان١٣، والكتاب ٢١٥/٤، والأصول في النحو ٣٩٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/٢، وشرح قطر الندى ٨٥/١، وتحفة الغريب ٦٠٥/١، والخزانة ٩،١٨، وحاشية الصبان ١٥٢/١.

وقال طرفة[١]:

مَتَى تَأْتِنا نَصْبَحْكَ كَأْسًا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنَ وَازْدَدِ[٢]

ولو كانت في قواف مرفوعة أو منصوبة كان إقواء»[٣]. انتهى. المقصود من كلام سيبويه، فأنت تراه لم يجعل الكسر لأجل التقاء الساكنين لعدم تحقق وقوعهما، وإنما جعله لأجل الضرورة الملجئة إلى إدخال مثل ذلك في القوافي المتحركة، فحرك هذا الساكن الواقع في القافية بالكسر حملاً على كسر الأول من الساكنين إذا التقيا واضطر إلى تحريكه، والجامع وجود الضرورة في كلا الموضعين[٤].

«**وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف**» فلا تدخل على الجامد كـ(نعم).

«**الخبري**» فلا تدخل على الإنشائي كـ(بعت).

«**المثبت**» فلا تدخل على منفي كـ: ما عاج بالدواء، وما زيد.

«**المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس**» فلا تدخل على نحو: لم يقم، ولن يقعد، وسيسافر، «**وهي**» أي: قد الحرفية «**معه**» أي الفعل المذكور «**كالجزء، فلا تفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم**» بدل من قوله: بشيء، واللهم: معترضٌ إشعارًا بالتقليل، «**كقوله:**

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً ... ...[٥]

---

(١) هو عمرو بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، شاعر جاهلي، عدَّه ابن سلَّام في الطبقة الرابعة، اتصل بالملك عمرو بن هند ونادمه، ثم أمر عمرو بقتله لأبيات بلغه أنه هجاه بها، فقتل شابًا، له ديوان شعر صغير.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٣٧، ومعجم الشعراء ١/٢٠١، والأعلام للزركلي ٣/٢٢٥، ومعجم المؤلفين ٥/٤٠.

(٢) البيت من الطويل، والشاهد فيه قوله: (وازددِ) حيث كسر الدال للإطلاق في القافية، والأصل السكون، ووصلها بحرف المد للترنم.

والبيت في الديوان ٣٠، والكتاب ٤/٢١٥، والمقتضب ٢/٤٩، والأصول في النحو ٢/٣٩٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٢، وتحفة الغريب ١/٦٠٥، والخزانة ٩/٤٧١.

(٣) الكتاب٤/٢١٤-٢١٥.

(٤) تحفة الغريب ١/٦٠٤-٦٠٥.

(٥) ذكر البغدادي أنَّ هذا البيت مركب من شعري شاعرين، فالمصراع الثاني من قصيدة للفرزدق، وصدره:

=

وهي ركوب الأمر على غير بيان، وفي عينه الفتح والضم والكسر، قال في الصحاح[١]: يقال: قد أوطأتني عشوة، بفتح أوله وضمه، أي: أمرًا ملتبسًا، وذلك إذا أخبرته بما أوقعه في حيرة أو بلية.

«**وَمَا قَائلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ**».

وأنشد ابن قاسم في الجنى الداني[٢] عجز هذا البيت غير ما هو عليه هنا، فقال:

... ... وَمَا العَاشِقُ المَظْلُومُ فِينَا بِسَارِقِ

والتعنيف: التعبير عن اللوم.

«**وقول آخر:**

فَقَدْ وَاللهِ بَيَّنَ» ....[٣]

أي: أظهر وأوضح «**لي عَنَائي**» بفتح العين المهملة والنون والألف الممدودة، «**بِوَشْكِ**» بفتح الواو وضمها وسكون المعجمة، أي: سرعة «**فراقِهِم صُرَدٌ**» بضم الصاد المهملة وفتح الراء: طائر معروف «**يصيح. وسمع: قد لعمري بتُّ ساهرًا، وقد والله أحسنت. وقد يحذف**» أي: الفعل «**بعدها لدليل، كقول النابغة**[٤]:

=

(وَمَا حُلَّ مِنْ جَهلٍ حُبَا حلمائنا)، وهو في ديوانه ٢٩/٢. وأما بيت الشاهد فهو:

أَخَالِدُ قَدْ واللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا العَاشِقُ المسكينُ فِينَا بِسَارِقِ

وهو من الطويل، لأخٍ ليزيد بن عبد الله البجلي من أبياتٍ خاطب بها خالد بن عبد الله القسري، حين كان واليًا على العراق، وقد أمر بقطع يد يزيد، حيث أدعي عليه بالسرقة، ولَّما سمع الأبيات علم صدقه، فعفا عنه، وهو من الطويل، والشاهد فيه أنه فصل بين قد والفعل بجملة القسم (والله).

والبيت في تذكرة النحاة ٧٦، والجنى الداني ٢٦٠، وتحفة الغريب ٦٠٥/١، والهمع ٥٤/٤، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/١، وشرح أبيات المغني ٨٦/٤، وغنية الأريب ٣٢٠/٢.

(١) ينظر: ٢٤٢٧/٦.

(٢) ينظر: ٢٦٠.

(٣) البيت من الوافر، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: الفصل بالقسم بين قد والفعل بَيَّنَ.

والبيت في الخصائص ٢٦٤، ٥٦٤، ورصف المباني ٣٩٣، والمغني ٥٣٠/٢، وتحفة الغريب ٦٠٦/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٩/١، وشرح أبيات المغني ٨٩/٤، وغنية الأريب ٣٢١/٢.

(٤) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع الذبياني، يكنى بأبي أمامة، شاعر جاهلي مقدَّم، عدَّه ابن سلَّام في الطبقة الأولى.

=

أَفِدَ » ... ...[١]

بالفاء المكسورة والدال المهملة، ويروى: أزد، بالزاي مكان الفاء، وكلاهما بمعنى قرب ودنا «**التَّرَحُلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا**» بكسر الراء وتخفيف الكاف: الإبل التي يسار عليها، الواحدة راحلة، ولا واحد لها من لفظها، كذا في الصحاح[٢]، والجمع رُكُب، مثل كِتَاب وكُتُب.

«**لَمَّا تَزُلْ**» بضم الزاي: مضارع زال يزول، بمعنى ذهب واستحال من الزوال والاستحالة، ويزال قليلة عن أبي علي، كذا في القاموس[٣]، وفي الشرح: «والزاي مضمومة على الكثير المشهور»[٤].

«**بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ، أي: وكأن قد زالت.**

ولها خمسة معان: أحدها: التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: قَدْ يَقدُمُ الغائبُ اليومَ، إذا كنت تتوقع قدومه، وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل[٥]: **يقال: قَدْ فَعَل، لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم**[٦]: **تقول: قد ركب الأمير، لمن ينتظر ركوبه، وفي التتريل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾**[٧]**؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله ﷺ لدعائها، وأنكر بعضهم**

=

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، وتاريخ ابن أبي خيثمة ٥٨٢/١، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ٢٥٢/١، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٢/١٩.

(١) البيت من الكامل، والشاهد فيه حذف ما بعد قد، والتقدير: وكأن قد زالت.

والبيت في الديوان ٣٠، والأزهية ٢١١، والمفصل ٤٣٣/١، وشرح المفصل ١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢، ١١٠/١٠، والجنى الداني ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٣٩٠/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٧/١، والهمع ١٨٨/٣، ٣١٥/٤، والخزانة ٧٠/١، ١٩٨/٧، ٢٦١/١١، وغنية الأريب ٣٢١/٢.

(٢) ١٣٨/١.

(٣) ١٠١١/١.

(٤) تحفة الغريب ٦٠٧/١.

(٥) ينظر قوله في: الكتاب ٢٢٣/٤، والجنى الداني ٢٥٦.

(٦) هذا القول لابن الخبَّاز، ينظر: الجنى الداني ٢٥٧.

(٧) المجادلة: ١.

كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع، وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها دلت على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعًا، لا أنه الآن متوقع، والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً؛ أما في المضارع فـــلأنَّ قولك: يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له».

لقائل أن يقول: إن التوقع وإن استفيد من حال المخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي أن يضعوا له حرفًا يدل عليه معه[١].

«وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها، بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع، لصح أن يقال في: لا رجل، بالفتح، إن (لا) للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جوابًا لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد (قد) متوقع كذلك».

لقائل أن يقول: بعد تسليم الملازمة لا نسلم بطلان اللازم، فإنه لا مانع من ذلك، نعم اتفق أنه لم يقل بذلك أحد[٢]، وفي الشرح: «وهذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرد بها على الخصم؛ لأنه يقول: إنها دخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقعًا قبل الإخبار، كما صرح المصنف، ولم ترد الملازمة على ذلك أصلاً، ولو أوردها على ذلك لكانت غير موجهة [١٣٩/ أ]، وبيانه أنه لو قال: لو صح جعلها للتوقع باعتبار دلالتها عليه وإفادتها له واقعًا من شخص آخر لصح جعل لا للاستفهام (باعتبار دخولها على مستفهم عنه من جهة شخص آخر، لكان منع الملازمة ظاهرًا؛ وذلك لأنه)[٣] لا يلزم من إثبات التوقع لـــ(قد) باعتبار دلالتها عليه وإفادتها له واقعًا من شخص غير المتكلم بها إثبات الاستفهام لـــ(لا) لمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام ألبتة»[٤] انتهى.

---

(١) المنصف ٢/ ٢٤.

(٢) المنصف ٢/٢٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ١/٦٠٧.

قال الشمني: «وأقول المراد إثبات الاستفهام لـــ(لا) دالة عليه واقعًا من غير المتكلم بها قياسًا على إثبات التوقع لـــ(قد) دالة عليه كذلك، فالملازمة تامة»[١].

«**وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال:**» في شرح الكافية[٢]: «**إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبتة، وهذا [هو]**[٣] **الحق.**

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب».

ومَثَّلَهُ[٤] في حواشي التسهيل: بـــ: قد قامت الصلاة، فإنَّ قيام الصلاة كان منتظرًا قبل هذا الخبر، ثم قال: ولا أفهم هنا معنى التقريب، قلتُ: بل هو متحقق مفهوم، فإن إخبار المتكلم بالإقامة بأن الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان منتظرًا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الإقامة ضرورة أنها إنما تقال بقرب الدخول في الصلاة، لا في حالة الدخول فيها، فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه، قال: والذي أفهمه هنا معنى التحقيق مبالغة، كأنه قيل: قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها، تنزيلاً لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل ألبتة، قلتُ: وهذا معنى يمكن اعتباره، إلا أن فيه مجازًا، وهو خلاف (الأصل)[٥].كذا في الشرح[٦]، وفي التعليق[٧]: «وعن الحنفية [أنهم][٨] يقومون عند الحيعلة، ويكبر الإمام مع قد قامت الصلاة؛ لئلا يكون [الإخبار على غير ما أخبر به، وفيه نظر من وجهين: أحدهما: أنَّ الإمام قد يكون][٩] هو الذاكر لهذا اللفظ ، فما

---

(١) المنصف ٢/٢٤.

(٢) لم أقف عليه في شرح الكافية الشافية، وهو في التسهيل ٢٤٢، وشرح التسهيل ٤/١٠٨.

(٣) ساقط من النسختين، والزيادة من المغني.

(٤) يعني ابن هشام.

(٥) في الأصل: الشرح.

(٦) تحفة الغريب ١/٦٠٨.

(٧) ٤٩٧-٤٩٨.

(٨) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في التعليق.

(٩) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في التعليق.

ينجيهم من المحذور إن كان محذورا؟

[الثاني:][(١)] أنَّ قامت فعل ماض، فإذا وقع التكبير [معه][(٢)] فهو حال، فكيف قيل: قامت، وهلاَّ قيل: تقام؟ » انتهى.

قال الرضي[(٣)]: «إذا دخلت قد على الماضي (والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق، ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي)[(٤)] التقريب من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقعًا لمن يخاطبه واقعًا عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب، أي حصل عن قريب ما تتوقعه، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، ففيه إذن ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق، والتقريب، والتوقع، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، نحو أن تقول: قد ركب زيد، لمن لم يكن متوقعًا ركوبه». انتهى.

«**وانبنى على إفادتها ذلك أحكام: أحدها: أنها لا تدخل على ليس، وعسى، ونعم، وبئس؛ لأنهن للحال فلا معنى لذكر ما يُقَرِّبُ ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان**».

«في ظاهر هذه العبارة تنافٍ، وذلك أن صدر الكلام مصرح بإثبات كونهن للحال، وعجزه مصرح بنفي إفادتهن للزمان الشامل للحال وغيره، وجوابه أن المراد بكونهن للحال أنهن له بحسب الاستعمال ضرورة أن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، وزمن هذا الوجود حالي، أي: زمن حال التكلم، وليس الحال مفادًا بالصيغة وضعًا، وإنما جاءت من قبل استعمالهن للإنشاء، فمحل الإثبات غير محل النفي، فلا تناقض، لكن هذا إنما يحسن إجراؤه في الفعل الإنشائي، وليس ليس كذلك»[(٥)].

كذا في الشرح، وحاصله أنهن للحال بحسب الاستعمال لا بحسب الصيغة فلا تعارض بين أول كلام المصنف وآخره.

«**ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم**».

---

(١) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في التعليق.

(٢) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في التعليق.

(٣) شرح الكافية ٢١٧/٦.

(٤) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

(٥) تحفة الغريب ٦٠٨/١.

وفي الشرح والتعليق[١]: «أما شبههن للاسم من جهة أن الصيغة لا تفيد الزمان فواضح، وأما شبههن له من جهة عدم التصرف ففيه نظر؛ لأن عدم التصرف ليس أمرًا لازمًا للاسم، فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر»[٢]. انتهى.

[١٣٩/ ب] قال الشمني: وأقول: مراده بالاسم هنا ما يقابل المشتق وهو الجامد، لا ما يقابل الفعل والحرف[٣].

«وأما قول عدي[٤]:

لولا الحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَى فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ[٥]

فـ(عسى) هنا بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة.

الثاني: وجوب دخولها عند البصريين[٦] إلا الأخفش[٧] على الماضي الواقع حالاً».

لتقربه من الحال، فتحصل المقارنة بين الحال وعاملها، وفي الشرح: «فيه نظر؛ فإن قد تقرب الماضي من الحال المراد به قسيم المستقبل والماضي، وليس الكلام هنا في الحال بهذا المعنى، وإنما الكلام فيه باعتبار أنه مبين لهيئة الفاعل أو المفعول، وهو مقترن بعامله ماضيًا كان أو مستقبلاً أو حالاً، وأجاب بعضهم عن ذلك بأن اشتراط التحلي بـ(قد) ليشعر

---

(١) ٤٩٩.

(٢) تحفة الغريب ٦٠٨/١.

(٣) ينظر: المنصف ٢٥/٢-٢٦.

(٤) هو عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع العاملي، والرِّقاع جدُّ جدِّه، ينسب له لشهرته، كان عدي شاعرًا مقدما عند بني أمية، مدَّاحًا لهم، عدَّه ابن سلَّام في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٦٨١/٢، ومعجم الشعراء ٢٥٣/١، وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٢٦/٤٠، والوافي بالوفيات ٣٥٠/١٩.

(٥) البيت من الكامل، والشاهد فيه قوله: (قد عسى) على أنَّ عسى فيه بمعنى اشتدَّ، وليست عسى الجامدة.

والبيت في الوحشيات ١٩٤/١، والشعر والشعراء ٦٠٥/٢، والكامل ١٢٢/١، وتهذيب اللغة ٩٦/٣، وسمط اللآلئ ٥٢١/١، ولسان العرب ١٠٠/١٢، ٢٨/١٥، وشرح شواهد المغني ٤٩٢/١، وشرح أبيات المغني ٩٦/٤، وغنية الأريب ٣٢٤/٢.

(٦) ينظر رأيهم في: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح المفصل ٦٦/٢.

(٧) ينظر رأيه في: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح المفصل ٦٧/٢.

بالحصول حال وقوع العامل من جهة كونها في الأصل للتقريب إلى الحاضر في الجملة، فإن الماضي لاستقلاله بالمضي لا يفيد المقارنة، وإن كان العامل أيضًا ماضيًا، وربما توهم أنه ماض بالنسبة إليه، كما أنهم اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال لمثل ذلك، وليكون مما يصلح للحاضر، قلت: قد إنما تفيد المقاربة بالباء، لا المقارنة بالنون، والمطلوب[١] في الحال المعنى الثاني لا الأول»[٢] انتهى.

وقد أخذ بهذا النظر الشمني فقال: «واعترض على هذا بأنَّ قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمن التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، ولا يقربه من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنى، وحينئذ فكيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الأول، لتحصل المقارنة بين الحال وعاملها، بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة، كما في قولنا: جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب، وقد أجاب السيد الجرجاني[٣] بأن الأفعال إذا وقعت قيودًا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس إلى ذلك المقيد، لا بالقياس إلى زمان التكلم، كما في معانيها الحقيقية، وليس ذلك بمستبعد، فقد صرحوا في بحث حتى بكون الفعل مستقبلاً نظرًا إلى ما قبله، وإن كان ماضيًا نظرًا إلى زمن التكلم، فعلى هذا إذا قلت: جاءني زيد ركب، كان المفهوم منه كون الركوب ماضيًا بالنسبة إلى المجيء متقدمًا عليه، فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها، فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما، فكأن ابتداء الركوب كان متقدمًا على المجيء لكنه قارنه دوامًا»[٤]. انتهى.

---

(١) زاد في الاصل: والمعني.

(٢) تحفة الغريب ٦٠٩/١.

(٣) ينظر: الحاشية على المطول ١٨٥-١٨٧. والسيد الجرجاني هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار علماء العربية، من مؤلفاته: التعريفات، وتحقيق الكليات، ومقاليد العلوم، ومتن مختصر في النحو اسمه نحو مير، والحاشية على المطول للتفتازاني، ورسالة في تقسيم العلوم وغيرها، توفي سنة ٨١٦هـ.

ينظر: لحظ الألحاظ ١٦٣/١، وبغية الوعاة ٢١١/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٤٣٢/١، والأعلام للزركلي ٧/٥.

(٤) المنصف ٢٦/٢.

«**إما ظاهرة، نحو:** ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾[(١)]، **أو مقدرة، نحو:** ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[(٢)]، **ونحو:** ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[(٣)]، **وخالفهم الكوفيون**[(٤)] **والأخفش**[(٥)]، **فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون قد، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.**

الثالث: ذكره ابن عصفور[(٦)]، **وهو أن القَسَم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام وقد**[(٧)] **نحو:** ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[(٨)]، **وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها، كقوله:**

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ ... ...»[(٩)]

أي: كاذب وعاهر، وفي الصحاح[(١٠)]: فجر فجورًا أي: فسق، وفجر (أي: كذب)[(١١)]. «**لَنَامُوا**»: جواب حلفت لا جواب قسم محذوف.

«**فَمَا إنْ منْ حَدِيثٍ**»: وهو إما على حذف مضاف، أي: من ذي حديث، أو على جعل الحديث بمعنى المحادث، كالعشير بمعنى المعاشر.

«**وَلاَ صَالِي**»: أي مصطلي، وهو الذي يستدفئ بالنار، يقول: طرقت المحبوبة

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) يوسف: ٦٥.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح المفصل ٦٧/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح المفصل ٦٧/٢.

(٦) ينظر: المقرب ٢٠٥/١، والجنى الداني ١٣٥.

(٧) زاد في المغني: جميعا.

(٨) يوسف: ٩١.

(٩) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، والشاهد فيه: قوله: (لناموا)، حيث دخلت لام جواب القسم بدون قد على الماضي البعيد الواقع جوابًا للقسم.

والبيت في الأزهية ٥٢، والمقرب ٢٠٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، ورصف المباني ١١٠، والجنى الداني ١٣٥، وتحفة الغريب ٦٠٩/١، وشرح شواهد المغني ٤٩٤/١، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٤.

(١٠) ٧٧٨/٢.

(١١) زيادة من س.

فاستشعَرَتْ الخوف من الرقباء، فحلفت لها أن القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام[١]. انتهى.

«**والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال ابن عصفور؛ إذ المراد في الآية: لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له في الأزل، وهو متصف به مذ عقل**».

في الشرح: «لا نسلم أن المراد ذلك، وهو لقد آثرك الله علينا بالصبر؛ إذ يجوز أن يكون المراد: آثرك بالحكم علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك»[٢].

(قال الشمني)[٣]: «وأقول: حلفهم دليل على ما قال المصنف؛ لأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه»[٤].

«**والمراد في البيت أنهم ناموا [١٤٠/ أ] قبل مجيئه**».

في الشرح: «وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبًا من مجيئه؛ لأن في ذلك تنفيرًا لها من قربه؛ إذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستثقل، فيوشك أن يذهب بأدنى تحرك، وذلك من موجبات الخوف المانع من الإسعاف بالأمنية، وإنما المراد أن النوم بعد زمنه بحيث صار ثقيلاً متمكنًا، فهو داعية الطمأنينة والأمن»[٥]. انتهى.

«وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء: إن النوم في ابتدائه يكون مستثقلاً إذا كان بعد تعب بالنهار وسهر بالليل، كما هو عادة العرب، ثم في الشرح: وقوله: والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه (ليس منافيًا لدعوى ابن عصفور، وإنما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه، ولعل المصنف قال: قُبَيل مجيئه)[٦] –بالتصغير– فيفيد غرضه، ولكن لم أقف عليه في شيء من النسخ كذلك»[٧]. انتهى.

---

(١) تحفة الغريب١/٦٠٩.

(٢) تحفة الغريب ١/٦١٠.

(٣) زيادة من س.

(٤) المنصف٢/٢٧.

(٥) تحفة الغريب ١/٦١٠.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ١/٦١٠.

«وأقول: أراد المصنف بقوله: قبل مجيئه القبلية القريبة؛ لأنه ذكر هذا القول في مقابلة القول بأن نومهم قبل مجيئه إليها قبلية بعيدة، وذلك قرينة على ما قلناه»[١].

«ومقتضى كلام الزمخشري[٢] أنها في نحو: (والله لقد كان كذا) للتوقع لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[٣] في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد، وقلَّ عنهم نحو قوله:

حلفت لها بالله... ... ...البيت

قلتُ: لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدًا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم. انتهى».

وقال القاضي[٤]: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾[٥] جواب قسم محذوف، ولا تكاد تطلق هذه اللام إلا مع قد؛ لأنها مظنة التوقع، فإنَّ المخاطب إذا سمعها توقع وقوع ما صُدِّرَ بها. ونوح بن لمك بن متوشلح بن إدريس، أول نبي بعده[٦]، بعث وهو ابن خمسين سنة، أو أربعين[٧].

«ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب، كما ذكره ابن عصفور[٨]، وأن من شروط دخولها كون الفعل متوقعًا كما قدمنا، فإنه قال في تسهيله[٩]:

---

(١) المنصف ٢/٢٧.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/١٠٧.

(٣) الأعراف: ٥٩.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/١٧، والقاضي هو ناصر الدين، أبو الخير، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي، قاض وإمام مبرَّز من بلاد فارس، تولَّى قضاء شيراز، من مؤلفاته: المنهاج الوجيز في أصول الفقه، والغاية القصوى في الفقه، وشرح المطالع في المنطق، وشرح الكافية في النحو، وشرح المصابيح في الحديث، ومختصر الكشاف في التفسير، وسماه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، توفي سنة ٦٨٥هـ.
ينظر: الوافي بالوفيات ١٧/٢٠٦، وطبقات الشافعية ٨/١٥٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٧٢، وطبقات المفسرين للداوودي ١/٢٤٨.

(٥) الأعراف: ٥٩.

(٦) يعني أنَّ إدريس أول نبي بعد نوح.

(٧) المراد هنا نوح عليه السلام.

(٨) ينظر: المقرب ١/٢٠٥، والجنى الداني ١٣٥.

(٩) ٢٤٢.

وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف (لقربه)[١] من الحال. انتهى.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: إنَّ زيدًا لقد قام؛ وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: إنَّ زيدًا لقَائم، وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٢]، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه»، وهذا آخر الأحكام التي بنيت على إفادة قد التقريب.

«**المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وتقليل متعلقه، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٣]، أي: أنَّ ما هم عليه هو أقل معلوماته ﷻ، وزعم بعضهم[٤] أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين»**، وهما: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل «**لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا؛ إذ آخر الكلام**» وهو البخيل والكذوب «**يناقض أوله**» وهو الجود والصدق.

«**الرابع: التكثير: قاله سيبويه[٥] في قول الهذلي[٦]:**

قَدْ أَتْرُكَ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ» ... ...[٧]

وهذا صدر بيت عجزه:

---

(١) كذا في الأصل و س، وفي التسهيل و المغني: لتقريبه.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) النور: ٦٤.

(٤) هو المرادي، ينظر: الجنى الداني ٢٥٧-٢٥٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢٤/٤.

(٦) نسب سيبويه هذا البيت لشاعر هذلي، وكذا فعل المرادي، وليس في أشعارهم، ونسبه البغدادي لعبيد بن الأبرص الأسدي.

ينظر: الكتاب ٢٢٤/٤، والجنى الداني ٢٥٩، والخزانة ٢٥٣/١١-٢٥٦، وشرح أبيات المغني ١٠٣/٤.

(٧) البيت من البسيط، والشاهد فيه: مجيء قد للتكثير مثل ربَّما.

والبيت في الكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ٤٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٣١٨/٢، والجنى الداني ٢٥٩/١، والمغني ٥٤٢/٢، والهمع ٣٧٩/٤، وشرح شواهد المغني ٤٩٤/١، وشرح أبيات المغني ١٠٣/٤، والخزانة ٢٥٣/١١.

... ... كَأَنَّ أَثْوَابَه مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

قال التفتازاني: إن أصل قد في المضارع للتقليل، وقد استعيرت هنا للتكثير؛ لمناسبة التضاد كـ(ربما)، أو لوجه آخر يذكر في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴿١٤﴾﴾[1].

ومعنى مُجَّتْ بالميم والبناء للمفعول: رميت، يقال: مَجَّ الرجل الشراب من فيه إذا رمى به، ويروى: بُجَّت بالباء، ومُزْجَت بالزاي الساكنة، والفرصاد: الأحمر من التوت، كذا في الصحاح[2]، وزاد في القاموس[3] أنه اسم لصبغ أحمر أيضًا، وقال الشمني: وقال التفتازاني: ومعنى مُجَّت بفرصاد: صبغت بماء الفرصاد [١٤٠/ ب]، وحقيقته: مج الفرصاد عليه من مججت الريق. انتهى.

والقِرن: بكسر القاف المكافئ، والفرصاد: التوت الأحمر، وفي الصحاح[4]: التوت بمثناة أوله وآخره، ولا تقول: توث، يعني: بمثناة في أوله ومثلثة في آخره. انتهى.

وفي حاشية النسخة: يقالان معا، قال بعض الأعراب:

... ... من كَرْخِ بَغْدَادَ ذي الرُّمَانِ وَالتُّوثِ[5]

انتهى.

وهذا كلام الشمني ونقله[6].

في الشرح: «الذي قاله سيبويه[7]: وأما قد، فجواب لقوله: لـمَّا يفعل، ثم قال: وتكون قد بمنزلة ربما، قال الهذلي:

---

(١) التكوير: ١٤.

(٢) ينظر: ٥١٩/٢.

(٣) ينظر: ٣٠٦/١.

(٤) ينظر: ٢٤٥/١.

(٥) هذا عجز بيت من البسيط قبله:

لَرَوضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الحَزْنِ أَوْ طَـرَفٌ مِنْ القُرَيَّةِ جَـرْدٌ غَـيرُ مَحْـرُوثِ

أشهى وأحلى لعيني إنْ مَرَرْتُ بِـه مِنْ كَرْخِ بَغْدَادَ ذِي الرُّمَّانِ وَالتُّوثِ

وهو لمحبوب بن أبي العشنط النهشلي، والبيت في الحيوان ٢٠٧/٥، والمحكم ٥٣٠/٩، وفي التعريب والمعـرب ٥٨، ولسان العرب ١٨/٢، والمزهر ٢١٦/١، والخزانة ٢٥٨/١١، وتاج العروس ١٨٠/٥.

(٦) المنصف ٢٧/٢-٢٨.

(٧) الكتاب ٢٢٣/٤-٢٢٤.

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُــصْفَرًّا أَنَامِلُــهُ كَأَنَّ أَثْوَابَــهُ مُجَّــتْ بِفِرْصَــادِ

كأنه قال: ربما. هذا نصه.

قال ابن مالك[١]: وإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربَّما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، واعترضه أبو حيان[٢] فقال: لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما، ولا يدل ذلك على أن التسوية في كل الأحكام، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أن قد بمنزلة ربما في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاء البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير. انتهى.

وانتصر بعض الفضلاء[٣] لابن مالك رادًّا كلام أبي حيان، فقال: أما قوله لم يبين سيبويه الجهة إلى آخره، فإطلاق التسوية كاف في الأحكام كلها، إلا ما تعين خروجه، وأما قوله: لأن الإنسان إلى آخره، فجوابه أن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا، فلا يفخر منه إلا بالكثير، أما ما لا يقع إلا نادرا فإنه يقع الافتخار منه بالقليل؛ لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قِرنه [مُصْفَرَّ الأنامل كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنما يتفق نادرًا؛ فلذلك يفتخر به][٤] لأن القرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قرنًا [له؛ إذ لا يكون قرنًا][٥] إلا عند المكافأة غالبًا، إذا تقرر هذا فنقول: لما كان قوله: القرن يقتضي أنه لا يغلب قرنه؛ لأن القرنين غالب أمرهما التعارض، ثم قضى بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونًا للكلام عن التدافع، وقلنا: المراد أنه يتركه كذلك تركًا لا يخرجه عن كونه قرنًا، وذلك هو الترك النادر؛ لئلا يدفع آخر الكلام أوله.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٠٧.

(٣) لم أهتدِ إليه، ونقل البغدادي هذا النص عن الدماميني منسوبًا لأحد الفضلاء كما هو هنا، ينظر: الخزانة ١١/٢٥٥.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من س.

والزمخشري[١] فهم ما فهمه أبو حيان من أن قد في البيت للتكثير، فقد اتجهت المؤاخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه، فإن سيبويه لم يقله نصًّا، وإنما فهمه عنه، ثم أبو حيان ليس جازمًا به، وإنما قاله معارضًا لفهم ابن مالك، ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه أنه قال: إن (قد) في البيت للتكثير، وغايته فهمٌ جوَّزه أبو حيان، وسبقه الزمخشري إليه، وهو معارض بفهم ابن مالك أحد المجتهدين في النحو، انتهى كلام بعض الفضلاء.

قلت: حاصل كلامه على البيت أن التكثير فيه ملزم للتناقض، بناء على أن القِرْن هو الكفء، وكثرة مغلوبيته تمنع كونه قِرْنًا، وقد فرض أنه قَرن، هذا خُلْفٌ، وإنما يتم ذلك أن لو كان المراد بالقَرن واحدًا، وهو ممنوع، بل الظاهر أن المراد به الجنس، فإذا فرضنا أنه غلب جميع أقرانه، وهم مائة مثلاً، كل واحد مرَّة حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد الـــمَحَالِّ، وهذا هو اللائق بمقام الافتخار، وظهر بهذا أن قوله: (لاستحالة الكثرة فيه) مستدرك، وأنَّ قوله: (إنَّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا، فلا يفتخر منه إلا بالكثير) لا يجديه نفعًا في مرامه، بل هو عليه كما عرفت»[٢].

«**وقال الزمخشري**[٣] **في:** ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[٤]: **أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد**»، أي الزمخشري «**بالبيت**» المار قُبَيلَهُ «**واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض**[٥]».

وهو لامرئ القيس، وهو أحد شواهد الرامزة[٦]، وقد تكلمت عليه في شرحي

---

(١) ذكر هذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. ينظر: الكشاف ٢٢٧/١.

(٢) تحفة الغريب ٦١٠/١-٦١٢.

(٣) ينظر: الكشاف ٢٢٧/١.

(٤) البقرة: ١٤٤.

(٥) أي علم العروض؛ لأنه يذكر شاهدًا للضرب الثاني من البسيط، وله ضربان: فَعِلُن، وفَعْلن، ويـــؤول إلى فاعـــل، والضرب هنا فَعِلُن في البيت (حُوبُ).

(٦) قصيدة في علمي العروض والقافية للخزرجي ضياء الدين أبو محمد عبد الله بن محمد الخزرجي العروضي الأندلسي المتوفى سنة ٦٢٦هـ.

لشواهدها، ويذكر بعضه هنا:

«قَدْ أَشْهَدُ» ... ...[١]

أي: أحضر.

«**الغَارَةَ**» أي: الخيل المغيرة، والاسم منه الإغارة على العدو، كذا في الصحاح[٢]، وقال في القاموس[٣]: أغار على القوم غارة [١٤١/ أ] وإغارة، دفع عليهم الخيل.

«**الشَّعْوَاءَ**» بفتح المعجمة وسكون العين المهملة والمد: الغاشية المتفرقة.

«**تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ**» بالجيم تأنيث أجرد، يقال: فرس جرداء، وفرس أجرد، إذا كان كل منهما دقيق الشعر قصيره.

«**مَعْرُوقَةُ**» بالعين المهملة والقاف: قليلة اللحم.

«**اللَّحْيَيْنِ**» بفتح اللام تثنية لحي، وهو منبت اللحية من الإنسان وغيره.

«**سُرْحُوبُ**» بالسين والحاء المهملتين المضمومتين، أي: طويلة على وجه الأرض، وهذه الصفة صفة مدح لإناث الخيل دون ذكورها.

«**الخامس: التحقيق، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[٤]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾[٥]، وقد مضى أن بعضهم حمل عليه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٦]، قال الزمخشري[٧]: دخلت قد لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ﴾[٨]: قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إنَّ واللام في الاسمية المجاب**

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٢٥، وينسب لعمران بن إبراهيم الأنصاري، والشاهد فيه: مجيء قد للتكثير.
والبيت في سر صناعة الإعراب ٣٦/١، والجنى الداني ٢٥٨، والمغني ٥٤٣/٢، وتحفة الغريب ٦١٣/١، وشرح شواهد المغني ٤٩٦/١، وشرح أبيات المغني ١١٠/٤، والخزانة ٩٢/٤،٩٣، ١٠٥/٦، ٢٥٣/١١.

(٢) ينظر: ٧٧٤/٢.

(٣) ينظر: ٤٥٣/١.

(٤) المؤمنون: ١.

(٥) الشمس: ٩.

(٦) النور: ٦٤.

(٧) ينظر: الكشاف ٢٦٥/٣.

(٨) البقرة: ٦٥.

بها القسم في إفادة التوكيد».

في الشرح: «إنَّ الذي يظهر أنْ يقال: اللام وقد الواقعتان في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل [إنَّ][(١)] واللام في الاسمية الواقعة جوابًا للقسم، وإلاَّ فكيف تكون وحدها مثل إنَّ واللام جميعا؟ »[(٢)].

قال الشمني[(٣)]: «وأقول بعد تسليم امتناع أن يفيد حرفٌ في التأكيد ما يفيده حرفان: إنه لا يريد أنَّ قد مثل مجموع إنَّ واللام كما توهم الشارح، وإنَّما يريد أنَّها مثل كل واحد منهما على الانفراد، وذلك ظاهر».

«وقد مضى نقل القول بالتقليل في الأولى».

يعني قوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾[(٤)]، فإنه مضى القول بالتقليل فيها قريبًا في المعنى الثالث؛ حيث ذكر أن التقليل فيها راجع إلى تقليل المتعلق، والمعنى: أنَّ ما هم عليه أقل معلوماته سبحانه[(٥)].

«والتقريب والتوقع في مثل الثانية».

يعني قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ**﴾[(٦)]، ولـــمَّا لم يتقدم له توقع في هذه الآية بخصوصها، وإنما تقدم له ذلك في مثلها، وهو قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا**﴾[(٧)]، قال في مثل الثانية[(٨)]، وذلك أنه قال في المعنى الثالث عن الزمخشري في هذه الآية: إنَّها للتوقع، وذكر هناك أن مقتضى كلام ابن مالك[(٩)] أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب[(١٠)].

---

(١) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٢) تحفة الغريب ٦١٤/١.

(٣) المنصف ٢٩/٢.

(٤) النور: ٦٤.

(٥) تحفة الغريب ٦١٤/١.

(٦) البقرة: ٦٥.

(٧) الأعراف: ٥٩.

(٨) المنصف ٢٩/٢.

(٩) ينظر: التسهيل ٢٤٢.

(١٠) تحفة الغريب ٦١٤/١.

«**ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر.**

السادس: النفي».

قال الشمني[١]: «ولما كان هذا المعنى غريبًا لم يقل فيما سبق: ولها ستة معان، وذكره معنى سادسًا بعد ذكر الخمسة؛ لأجل إفادته، ونظير ذلك قول الحنفية في أصولهم: أصول الشرع ثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والأصل الرابع القياس؛ [لأنه][٢] أصل من وجه؛ لاستناد الحكم إليه ظاهرًا دون وجه؛ لكونه فرعًا للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من مورد واحد من الثلاثة». انتهى.

وحاصله أنه أفرده بالذكر على وجه غريب لغرابته.

«**حكى ابن سيده**[٣]».

أبوالحسن علي بن إسماعيل المرسي، صاحب المحكم في اللغة وغيره، كان إمامًا في اللغة والعربية، وكان ضريرًا وأبوه ضريرًا، واشتغل في أول أمره على والده، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمئة، وعمره نحو ستين سنة.

«(**قدْ كنتَ في خيرٍ فَتَعْرِفَهُ**) **بنصب تعرف، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل**[٤] **بقوله: (وربما نفي بقد فنُصِبَ الجواب بعدها) انتهى. وحمله عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق**».

يعني أنه من إطلاق أحد الضدين على الآخر على وجه التهكم، فالمعنى: ما كنت في خير، لكنه أبرزه في قالب الإثبات استهزاء بالمخاطب وتهكمًا به[٥].

«**ثم جاء النصب بعده نظرًا إلى المعنى، وإنْ كانا إنَّما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم؛ لمجيء قوله:**

... ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا»[٦]

---

(١) المنصف ٢/٢٩.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: المحكم ٦/١١٥.

(٤) ٢٣١.

(٥) تحفة الغريب ١/٦١٥.

(٦) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء، والشاهد فيه قوله: (فأستريحا)، حيث نصب الفعل بعد الفاء في ضرورة =

وهذا عجز بيت صدره:

سَـــأَتْرُكُ مَنْزِلـــي لِبَنِـــي تَمِـــيمٍ ... ...

وخرَّجَ بعضهم[١] النصب في البيت بأنَّ سأترك منزلي الواقع في أول البيت معناه: لا أقيم بمنزلي، فيكون ما نصب لكونه جوابًا للنفي بحسب المعنى، فصار نحو: ما جاءني زيد فأكرمه، وفيه نظر؛ لأن جواب النفي منفي لا ثابت، والمراد إثبات الاستراحة لا نفيها، بخلاف النظر فتأمله، وفي الشرح: ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الفعل من قوله: (فأستريحَا) منصوب، بل هو مرفوع مؤكد [١٤١/ ب] بالنون الخفيفة موقوفًا عليها بالألف، وتوكيد مثل هذا بالثقيلة والخفيفة جائز في الضرورة.

قال الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي –وَأَشْعُرَنَّ– إِذَا مَـــا قَرَّبُوهَـــــا مَنْـــــشُورَةً وَدُعِيـــــتُ

أَلِيَ الفَـــضْلُ أَمْ عَلَـــيَّ إِذَا حُـــو سِبْتُ؟ إِنِّي عَلَى الْحِـــسَابِ مُقِيـــتُ[٢]

يعني: ليت علمي حاصل إذا ما قربوها إلي صحيفة أعمالي منشورة، ودعيت لقراءتها، أليَ الفضل في الحساب لكثرة حسناتي، أم علي لوفور سيئاتي؟ وأشعرنَّ اعتراض معناه: أنَّ الشعور لابد من حصوله ألبتة، فلا حاجة إلى تمنيه، وقال سيبويه[٣]: «يجوز للمضطر: أنت تَفْعَلَنَّ»، لا شك أنَّ التخريج على هذا متجه لثبوت نظائره، بخلاف التخريج على النصب

=

ضرورة الشّعر فيما ليس فيه معنى النَّفي أصلا.

والبيت في الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول في النحـــو ١٨٢/٢، ٤٧١/٣، وإيـــضاح شـــواهد الإيضاح ٣٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٠/٣، واللمحـــة في شـــرح الملحـــة ٧٨٦/٢، ٨٣٣، والهمـــع ٣٧٩/٤، وشرح شواهد المغني ٤٩٧/١، وشرح أبيات المغني ١١٤/٤، والخزانة ٥٢٢/٨.

(١) ينظر: الخزانة ٥٢٣/٨.

(٢) البيتان من الخفيف، للسَّمَوْءَل بن عادياء الغسَّاني اليهودي، والشاهد فيه قوله: (وأشعرن)، حيث أكَّدَ الفعل بالنون الخفيفة، وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط.

والشاهد في الصحاح ٢٦٢/١، وضرائر الشعر ١٥٧، وشرح الكافية الـــشافية١٤١١/٣، ولـــسان العـــرب ٧٥/٢، وتوضيح المقاصد ١١٨٠/٣، والمساعد ٦٧١/٢، وتحفة الغريب٦١٦/١، والهمـــع٤٠٢/٤، وحاشـــية الصبان ٣٢٦/٣.

(٣) الكتاب ٥١٧/٣.

النصب بغير ناصب، فإنه لا نظير له[١]. انتهى.

وقال الأعلم[٢]: وهذا الوجه، أعني: كون (أستريحَا) ليس بمنصوب، وإنما هو مؤكد بالنون الخفيفة تسامح، فإنَّ الفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد مبني، والخلاف في الذي لم تباشره، ثم قال: والراجح عندي أنه منصوب بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارًا؛ لأنه يروى: لأستريحَا، فجاءت على التعليل والنصب. انتهى.

ثم في الشرح: «فإنْ قلتَ: فما وجه النصب إن قيل به في البيت كما فعل المصنف، فإن القول بأنه بنفس الفاء مذهب كوفي[٣]، وهو لا يرتضيه، فكيف يخرج على طريق البصريين[٤]؟ قلتُ: بجعل النصب بـــ(أنْ) مضمرة على حد قولها:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينِي[٥] ... ...

والمعطوف منظور فيه إلى المعنى، كأنه قال: ويكون لحوقي بالحجاز فاستراحتي»[٦]. انتهى.

«**وقراءة بعضهم**[٧]» وهي شاذة «: **{بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ}**[٨]» بفتح

---

(١) تحفة الغريب ٦١٥/١-٦١٦.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر كلامه على هذا الشاهد في: النكت ٣٧٣، وتحصيل عين الذهب ٣٩٧، والخزانة ٥٢٢/٨-٥٢٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ٥٥٧/٢، ورصف المباني ٣٨٠.

(٤) ذهب البصريون إلى أنَّ الفاء لا تنصب بنفسها، بل بإضمار أنْ بعدها، ينظر: الإنصاف ٥٥٧/٢، ورصف المباني ٣٨٠.

(٥) هذا صدر بيت عجزه: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ)

والبيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، والشاهد فيه: (وتقرَّ) على أنَّه منصوب بـــ أنْ مضمرة بعد الواو، وأنْ تقر في تأويل مصدر معطوف على (لُبْس).

والبيت في الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول في النحو ١٥٠/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٦٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٠/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٩/٢، والخزانة ٥٠٣/٨، ٥٧٤، وحاشية الصبان ٤٥٧/٣.

(٦) تحفة الغريب ٦١٦/١.

(٧) قرأ الجمهور بالرفع: {فيدمَغُهُ} [الأنبياء: ١٨]، وقرأ عيسى بن عمر بالنصب: {فَيَدْمَغَهُ} [الأنبياء: ١٨].

ينظر: مختصر ابن خالويه ٩١، والكشاف ١٠٨/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٥٧٦، والبحر المحيط ٤١٦/٧.

(٨) الأنبياء: ١٨.

بفتح الغين.

في التعليق[١] وغيره[٢]: يمكن تخريجها أيضًا على أن يجعل الفعل منصوبًا بـــ(أنْ) مضمرة، ويجعل المصدر المسبوك منها معطوفًا على الاسم المتقدم، وهو الحق، والمعنى: بل نقذف بالحق فيدمغه على الباطل، أي: نرمي الباطل بالحق فإبطال له.

«**مسألة: قيل[٣]: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرو) مطلقًا**» أي: مع قد وبدونها. «**وقيل[٤]: يمتنع مطلقًا، وهو الظاهر؛ لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن[٥] وتبعه ابن عصفور[٦]: يجوز في نحو (فَإِذَا زَيدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرو)، ويمتنع بدون قد، ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه**» أي: الفجائية «**إنما كان للفرق بينها وبين إذا الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية [بها][٧]**».

(١) ينظر: ٥٠٦.

(٢) تحفة الغريب ٦١٧/١.

(٣) هذا الرأي منسوب للكسائي، ينظر: حاشية الدسوقي ٤٧٨/١.

(٤) هذا الرأي منسوب لسيبويه، ينظر: حاشية الدسوقي ٤٧٨/١.

(٥) هو الأخفش، وينظر رأيه في: توضيح المقاصد ٦١٤/٢، وحاشية الدسوقي ٤٧٨/١.

(٦) ينظر: المقرب ٨٩.

(٧) ساقطة من الأصل.

«قط»

«على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى» منه **«وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي»**.

يعني أنها لا تستعمل مع غيره، فالنفي مقصور عليه، ومع ذلك أدخل الباء عليه، وهي إنما تدخل على المقصور حتمًا على رأي، أو غالبًا على رأي كما مرَّ في أوائل الكتاب.

«يقال: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ)، والعامة تقول: لا أفعله قطُّ، وهو لحن».

«ثم ملازمة قط للنفي ليست أمرًا مستمرًا على الدوام، وإنما ذلك هو الغالب، قال في التسهيل[١]: (وبما استعمل قط دونه لفظًا ومعنى) يريد دون النفي، ومن شواهده قول بعض الصحابة[٢] ﷺ: ((قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قطُّ وآمَنُهُ))»[٣].

«واشتقاقه من قططته» تقول: لا أفعله قط، **«أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى مُذْ وإلى»**.

ولم يذكر مِنْ لأنها لا تكون لابتداء الغاية الزمانية عند البصريين[٤] غير الأخفش[٥]، بخلاف غيرها، وهو مُذْ، وإلى.

«إذ المعنى مذ أنْ خُلِقْتُ إلى الآن، وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، [وكانت الضمة تشبيهًا بالغايات، وقد تُكسَر على أصل التقاء الساكنين][٦]، وقد تتبع قافُه طاءَه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

---

(١) ٩٥.

(٢) الحديث متفق على صحته، ولفظه في البخاري: ((صلَّى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين)).

ينظر: صحيح البخاري ١٦١/٢، والجمع بين الصحيحين ٢٥٥/١، وشرح السنة للبغوي ١٧٠/٤.

(٣) تحفة الغريب ٦١٨/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٧٠/١، والجنى الداني ٣٠٨-٣٠٩.

(٥) ينظر رأيه في: الهمع ٢١٢/٤.

(٦) زيادة من المغني و س.

والثاني: أن تكون بمعنى حَسْبُ».

على ذلك جاء قول الحريري في بعض المقامات[١]:

مَنْ ذَا الَّـذِي مَـا سَـاءَ قَـطُّ وَمَنْ لَهُ [١٤٢/ أ] الْحُـسْنَى فَقَـطْ[٢]

الأولى ظرف زمان، والثانية بمعنى حَسْب.

قال المصنف في حواشيه على التسهيل[٣]: ولم يسمع منهم إلا مقرونًا بالفاء، وهي زائدة لازمة، وكذا أقول في قولهم: فحسب، إن الفاء زائدة.

قال في الشرح: قلت لا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد عنها مندوحة، وقد قال التفتازاني في المطول[٤]: إن قط من أسماء الأفعال بمعنى انتهِ، وكثيرًا ما يصدر بالفاء تزيينًا للفظ، وكأنه جزاء شرط محذوف، وقدَّره في قول صاحب التلخيص: ويوصف بها الأخيران فقط، بأنْ قال: إذا وصفت بها الأخيرين فانتهِ عن وصف الأول بها، قال: وإنما قدرنا الشرط بها تصحيحًا للفاء، قلت: وظاهره أنه يستعمل بدون فاء، لكنه قليل، وقال ابن السيد في كتاب المسائل[٥]: قط تستعمل على وجهين: أحدهما: مشددة الطاء مفتوحة القاف، وأجاز فيها الكسائي[٦] التخفيف مع فتح القاف وضمها، فهذه تجري مجرى الظروف، وهي مبنية على الضم لقطعها عن الإضافة، بمنزلة قبلُ وبعدُ، ولا تستعمل إلا في الزمن الماضي، وبعد النفي، كقولك: ما رأيته قطّ، وهي في نية الإضافة؛ لأن المعنى: ما رأيته مدة الزمن الماضي، واشتقاقها من قولك: قططت الشيء إذا قطعته، فإذا قال المتكلم: ما رأيته قطّ، فقد قطع

---

(١) مقامات الحريري، المقامة الشعرية ١٨٦.

(٢) الشاهد في البيت قوله: (فقَطْ)، حيث جاءت قط بمعنى حَسْب مفتوحة القاف ساكنة الطاء، ودخلت عليها الفاء. والبيت من الرجز، وهو للحريري في مقاماته ١٨٦، وتحفة الغريب ٦١٨/١، وروض الأخيار ١٩٩، وغنية الأريب ٣٣٦/٢، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ١٥٠/١، والنحو الوافي ٢١/٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ينظر: ١٥.

(٥) له كتاب المسائل والأجوبة مخطوط، منه نسخة بخزانة القرويين عدد ١٢٣١، ومادة الكتاب تتضمن مسائل في النحو واللغة والأدب والتفسير والأصول، طبع منه جزء تحت عنوان: المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة (مسألة رُبَّ)، ولم أقف على النص المنقول فيه، وذكر السيوطي في بغية الوعاة ٩٤/٢ أنَّ له كتابا بعنوان: المسائل المنثورة في النحو، ويظهر أنه كتاب آخر، ولم أقف عليه.

(٦) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٤٢٥/٣، والهمع ٢١٢/٣-٢١٣.

على هذا، وفصل فيه، قلت: الأظهر أن يقال: إنه استعمله في الزمن المقطوع عن الزمن الحاضر، وهو الماضي، ثم قال: الثاني: أن تكون مفتوحة القاف ساكنة الطاء، وهي بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به، وهي عند البصريين[١] مضافة إلى ما بعدها يقال: قطي وقطك وقط زيد درهم، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم، وفيها معنى القطع أيضًا، إلا أنها مبنية؛ لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة، والكوفيون[٢] يجيزون فيما بعدها النصب، فيجيزون: قَطٌّ عبدَ الله درهمٌ، ويقولون معناه: كفى عبدَ الله، أو يكفيه، ولا يعرف ذلك البصريون، وقط هذه تستعمل بعد الإيجاب والنفي، كقولك: أخذتُ درهمًا فَقَطْ، وما أخذتُ درهمًا فقط، أي: أخذت أكثر من درهم، وهذه هي التي تأتي بعد الفاء، ولا مدخل للفاء مع الأولى، وإنما صلحت الفاء في هذه؛ لأن معنى أخذتُ درهمًا فَقَطْ: أخذتُ درهمًا فاكتفيت به. انتهى[٣].

قلت: جعل الفاء عاطفة لا زائدة كما قال المصنف، ولا جزائية كما قال التفتازاني، والظاهر أنه خير من قوليهما جميعًا، والله أعلم. انتهى كلام الشارح[٤].

«**والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فيقال: قطني -بنون الوقاية- كما يقال: يكفيني. وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني**»، فيقال: قطني بمعنى حسبي، «**حفظًا للبناء على السكون، كما يجوز في لدن**» في الغالب فيها؛ لأنها بمعنى عند، وهي لا تلحقها النون، فكذلك ما كان بمعناها، وهذا وجه القلة فيها، «**ومن وعن كذلك**».

---

(١) ينظر رأيهم في: حاشية الدسوقي ١/٤٧٩.

(٢) ينظر رأيهم في: حاشية الدسوقي ١/٤٧٩.

(٣) المقصود كلام ابن السيد.

(٤) تحفة الغريب ١/٦١٨-٦٢٠.

«حرف الكاف»

«الكاف»

«**الكاف المفردة جارة، وغيرها، والجارة حرف واسم، والحرف له خمسة معان:**

أحدها: التشبيه، نحو: زيد كالأسد، والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم[١]**، ونفاه الأكثرون، وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـــ(ما)، كحكاية سيبويه**[٢] **(كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)**».

لأن ما فيه لا تكون مصدرية؛ لأنها لا توصل بـــ(أنْ) المفتوحة ومعمولها، وفي الشرح: «يحتمل أن (ما) في مثل هذا المثال مصدرية، و(أنه لا يعلم) فاعل بـــ(ثبت) مقدرًا، والفاء عاطفة على محذوف، أي: لأجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه، وحرف التعليل متعلق بالمحذوف، لا بما بعد الفاء؛ لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها، وإنما فعلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء؛ لأن سيبويه[٣] لا يرى زيادتها»[٤]، وأجمعوا على أنها لا تكون كافة ها هنا.

«**والحق جوازه**» أي: التعليل «**في المجردة من ما، نحو:** ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾[٥]».

فـــ(وَيْ) في المشهور اسم فعل «**أي: أَعْجَبُ لعدم فلاحهم**»، هكذا ضبط في النسخ المعتبرة: أَعْجَبُ بصيغة المضارع، وقدَّره ابن الحاجب[٦] تَعَجَّبْ، بصيغة الأمر، قال: ويجوز أن يقال: إنها اسم صوت لا اسم [١٤٢/ ب] فعل التعجب، يقوله عند التعجب، لا لقصد الإخبار بالتعجب، بل كما يقول المتألم آه؛ ولذلك يقوله المتعجب منفردًا، ولو كان اسم فعل لم يقله إلا مخاطبًا لغيره.

---

(١) ذكر المرادي أنَّ الذي أثبته هو الأخفش وغيره. ينظر: الجنى الداني٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٠/٣.

(٣) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٧١.

(٤) تحفة الغريب ٦٢١/٢.

(٥) القصص: ٨٢.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١.

«**وفي المقرونة بـــما**» الكافة «**الزائدة كما في المثال**» يعني حكاية سيبويه «**وبـــ(ما) المصدرية، نحو: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ﴾**[1] **[الآية، قال الأخفش**[2]**: أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً فاذكروني]**[3] **وهو ظاهر**»، يعني أن اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية جلي «**في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾**[4] **وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾**[5]**، والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب**»، يعني أن قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[6] من اقتران الكاف التعليلية بـــ(ما) المصدرية، وقال: إن الكاف فيه للتشبيه لا للتعليل، وقد وضع الخاص –وهو الذكر– موضع العام –وهو الإحسان–، والأصل: وأحسنوا كما أحسن الله إليكم، ثم عدل عن ذلك الأصل الذي هو: (وأحسن كما أحسن الله إليك) إلى خصوصية المطلوب، وهو الذكر والهداية.

«**وما ذكرناه في الآيتين**» وهما قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا﴾[7] وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[8].

«**من أنَّ ما مصدرية، قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري**[9] **وابن عطية**[10] **وغيرهما أنها كافة**»، وكذلك قال الزمخشري[11] أيضًا في: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[1]، يجوز أن

---

(١) البقرة: ١٥١.
(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٨٩.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.
(٤) البقرة: ١٩٨.
(٥) القصص: ٧٧.
(٦) البقرة: ١٩٨.
(٧) البقرة: ١٥١.
(٨) البقرة: ١٩٨.
(٩) ينظر: الكشاف ٢٧٤/١.
(١٠) ينظر رأيه في: البحر المحيط ٢٩٩/٢.
(١١) ينظر: الكشاف ١٠٢/١.

﴿[1]، يجوز أن تكون ما كافة مثلها في ربما، ومصدرية مثلها في: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[2].

«**وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض**».

قال الشارح: وهذا الاعتراض موجه[3].

«**واختلف في نحو قوله:**

وَطَرْفُكَ» ... ...[4]

وهو العين، ولا يجمع؛ لأنه في الأصل مصدر، فيكون واحدًا، ويكون جماعة، قال تعالى: ﴿**لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ**﴾[5]، كذا في الصحاح[6]، وهو مرفوع على الابتداء، وجملة الشرط والجزاء –وهما «**إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ**» – خبره، ولا يجوز نصبه على الاشتغال بعامل يفسره احبسنَّه؛ لأن فعل الجزاء لا يعمل في متقدم عليه، فلا يفسر عاملاً فيه.

«**كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى**» بالقصر، وهو الحب.

«**حَيثُ تَنْظُرُ**» وهنا محذوف يدل عليه المقام، أي: فاحبسنه عنا، [أي][7]: أنك إذا جئتنا فلا تنظر إلينا، وانظر إلى غيرنا[8]؛ لتحسب الرقباء أن هواك مقصور على من تنظر إليه، فيكون ذلك سببًا للستر وعدم الفضيحة[9].

---

(١) البقرة: ١٣.

(٢) التوبة: ٢٥.

(٣) تحفة الغريب ٦٢٢/٢.

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠١، ولجميل بثينة في ديوانه أيضا ٩٠، والشاهد فيه قوله: (كما يحسبوا) حيث استشهد به الكوفيون على أنَّ كما تأتي بمعنى كيما وينصب الفعل بعدها، والبصريون على أنَّ الرواية (لكي يحسبوا).

والبيت في معاني الحروف للرماني ٩٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٢٠/٢، ورصف المباني ٢١٤، والجنى الداني ٤٨٣، وتوضيح المقاصد ١٢٣٣/٣، والهمع ١٠٢/٤، وشرح شواهد المغني ١٧٧/١، وشرح أبيات المغني ١١٧/٤، والخزانة٥٠٢/٨.

(٥) إبراهيم: ٤٣.

(٦) ينظر: ١٣٩٣/٤.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) في الأصل و س (ولا تنظر إلى غيرنا)، ولا يستقيم به الكلام، وما أثبته من تحفة الغريب ٦٢٢/٢.

(٩) تحفة الغريب ٦٢٢/٢.

«**فقال الفارسي**[١]: **الأصل كيما فحذف الياء**» المثناة تحت «**وقال ابن مالك**[٢]: (**هذا تكلف**)، **بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها**» أي: الكاف «**بـــ(كي) في المعنى**».

في الشرح والتعليق[٣]: «يلزم على هذا عمل عامل الاسم في الفعل، (وهو عندهم)[٤] ممنوع كما مر في حتَّى»[٥].

قال الشمني: «وأقول: ليس هو بلازم على ما وقع في نسخة الشارح، وهو: نصب الفعل لشبهها بها في المعنى، (ولا على ما في بعض النسخ، وهو: ونصب الفعل بعدها لشبهها بـــ(كي) في المعنى)[٦] لأن كلاً منهما لا يقتضي أن النصب بالكاف لظهور تعلق بها بشبهها لا ينصب، وليس أيضًا بلازم على ما في بعض النسخ وهو: ونصب الفعل [بها][٧] لشبهها بـــ(كي)) لأن نسبة [نصب][٨] الفعل إلى الكاف التعليلية، [كنسبة نصبه إلى اللام التعليلية][٩]، وهي نسبة مجازية، باعتبار أن النصب بـــ(أن) مضمرة بعدها»[١٠].

«**وزعم أبو محمد الأسود**[١١] **في كتابه المسمى نزهة الأديب أنَّ أبا علي حرَّف هذا البيت، وأن الصواب فيه:**

---

(١) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ١٧٣/٣، والمساعد ٢٨٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٧٣/٣.

(٣) ٥١٢.

(٤) في الأصل: وبعض عندهم، وفي س: و عند بعضهم، وما أثبته من تحفة الغريب.

(٥) تحفة الغريب ٦٢٣/٢.

(٦) ساقط من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من س.

(٩) زيادة من المنصف، وبها يستقيم الكلام.

(١٠) ٣٤/٢.

(١١) هو الحسن بن أحمد بالغندجاني، المعروف بالأسود، لغوي نسَّابة، كان عالمًا بأيام العرب وأشعارها وأحوالها، من مؤلفاته: فرحة الأديب في الرد على السيرافي في شرح أبيات الكتاب، ونزهة الأديب في الرد على أبي علي في التذكرة، وضالَّة الأديب في الرد على ابن الأعرابي في النوادر، توفي نحو عام٤٣٠هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٨٢١/٢، وإنباه الرواة ١٧٤/٤، وبغية الوعاة ١٤٢/١، والأعلام للزركلي ١٨٠/٢، وطبقات النسابين ٩٨.

إذَا جِئتَ فَامْنَحْ [طَرْفَ][(١)] عَيْنَيْك غَيرَنَا لِكَي يَحْسَبُوا... ... البيت»

«وهذا إساءة أدب من الأسود سوَّد بها الصحف، فإن أبا علي الفارسي لا يدفع عن الإمامة في العربية وسعة الضبط والحفظ لما ينقله، وهذه مصنفاته في هذا الفن قد كثرت وانتشرت في الآفاق، وقلَّدت أعناق الفضلاء أطواق المنن، ووجود رواية في البيت –إن ثبتت– على خلاف روايته لا يقدح فيما رواه مع استقامة معناه، وأجاد المصنف في تعبيره عن هذا القول بالزعم، وليس الكلام في مسألة تتعلق بالاعتقاد حتى يطرح رأيه فيها لكونه على رأي المعتزلة، أعاذنا الله [١٤٣/ أ] من حسد يسدُّ باب الإنصاف»[(٢)].

«**الثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون[(٣)]، وأنَّ بعضهم قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: كخير، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: (للتشبيه)[(٤)] على حذف مضاف، أي: كصاحب خير**».

في الشرح: «هذا الذي ينبغي التعويل عليه، إذ في جعل الكاف بمعنى على في هذا المثال المحتمل لإجرائها فيه على معناها الثابت لها خروجٌ عن الأصل بلا داع إليه، ولا ثَبَتٍ يدلُّ عليه»[(٥)].

«**وقيل في (كُنْ كَمَا أَنْتَ): إنَّ المعنى على ما أنت عليه، وللنحويين في هذا المثال أعاريب:**

أحدها: هذا، وهو أن ما موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره» كما تقدم تقديره.

«**والثاني: أنها موصولة، وأنت خبر حذف مبتدؤه، أي كالذي هو (أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾[(٦)] أي: كالذي هو)[(٧)] لهم آلهة.**

والثالث: أن ما زائدة ملغاة، والكاف أيضًا جارة، كما في قوله:

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٦٢٣/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٨٤، والمساعد ٢٧٦/٢، والهمع١٩٥/٤.

(٤) في المغني: هي للتشبيه.

(٥) تحفة الغريب ٦٢٣/٢.

(٦) الأعراف: ١٣٨.

(٧) ما بين القوسين ساقط من المغني.

وَنَنْـــصُرُ مَوْلاَنَـــا وَنَعْلَـــمُ أَنَّـــه كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيـــهِ وَجَـــارِمُ[١]»

وتقدم إنشاد المصنف لعجز البيت المذكور في حرف أو، وأنشدنا هناك تمامه، وتكلمنا عليه فليراجع من هناك.

«وأنت: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: (مَا أَنَا كَأَنتَ)، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع: أن ما كافة، وأنت مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن، وقيل في: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[٢]: إن ما كافة، وزعم صاحب المستوفى[٣] أن الكاف لا تكف بـــ(ما)، ورُدَّ عليه بقوله:

وأَعْلَـــمُ أَنَّنِـــي وَأَبَـــا حُمَيـــدٍ كَمَا النَّشْوَانُ» ... ...[٤]

بفتح النون وسكون الشين المعجمة، أي: السكران، وهو مبتدأ «**وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ**» معطوف عليه، والحليم: الذي عنده أناة وصبر، والخبر محذوف، أي: كائنان، ولو لم تكن ما كافة لوجب الجر، أي: أنا وهو كالسكران والحليم من حيث أن النشوان يعبث بالحليم، ويتجرأ بالسفه عليه، وهذه حالته، والحليم صابر محتمل، وهذه حالتي، لكن الشاعر-سامحه

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة الهمداني، والشاهد فيه قوله: (كما الناس) حيث جاءت ما زائدة ملغـــاة، والكاف جارَّة.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٨١٧/٢، ١٢٢٥/٣، والجنى الداني ٤٨٢، وتوضيح المقاصد ٧٧٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٦٦/١، وشرح أبيات المغني ٥٧/٢، ١٢٤/٤، وغنية الأريـــب ٣٤٢/٢.

(٢) الأعراف: ١٣٨.

(٣) ينظر: المستوفى في النحو ٣٦١/١. وصاحب المستوفى هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، القاضـــي كمال الدين، أبو سعد، صاحب المستوفى في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وسمَّاه (ابن مكتوم) في تذكرته، عاش في القرنين السادس والسابع.

ينظر: بغية الوعاة ٢١٩/٢، وكشف الظنون ١٦٧٥/٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم، والشاهد فيه أنَّ ما كفَّت الكاف عن عمل الجر؛ ولذا جاء النشوان مرفوعا.

والبيت في شرح التسهيل ١٩١/٣، والجنى الداني ٤٨١، وتحفة الغريب ٦٢٤/٢، وشـــرح شـــواهد المغـــني ٥٠١/١، وشرح أبيات المغني ١٢٥/٤، والخزانة ٢٠٨/١٠، وغنية الأريب ٣٤٣/٢.

الله– أبان عن عدم حلمه بقوله بعد هذا:

أُرِيدُ هِجَـاءَهُ وَأَخَـافُ رَبِّـي وَأَعْلَـمُ أَنَّـهُ عَبْـدٌ لَئِـيمُ

أي حلم، وأي كف عن الهجاء مع التسجيل على المذكور بهذا الوصف الذميم! وغرضه أن ما ذكره لا يعد هجوًا لهذا الرجل؛ لاتصافه بما يكون هذا المذكور بالنسبة إلى المسكوت عنه من أوصافه كالمدح له، وفي الحقيقة هذا غاية الذم والهجاء[1].

«**وقوله**» أي: نهشل بن حَرِيٍّ[2]:

«**أَخٌ**» ... ...[3]

وهو مالك بن حري، قتل بصفين مع علي ﷺ.

«**مَاجِدٌ**» أي: كريم.

«**لَمْ يُخْزِنِي**» أي: لم يذلني، من الإذلال، وهو الإهانة.

«**يَوْمَ مَشْهَدٍ**» هذا مصدر ميمي، كالشهود والحضور، ويقال: يوم مشهد، يوم اجتماع للحرب.

«**كَمَا سَيفُ عَمْرٍو**» وهو ابن معديكرب[4]، وسيفه هو الصمصامة المشهور.

---

(١) تحفة الغريب٢/٦٢٤.

(٢) هو نهشل بن حري بن ضمرة الدارميّ: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، وكان من خير بيوت بني دارم، أسلم ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم وصحب عليا في حروبه، وكان معه في وقعة صفين، فقتل فيها أخاه مالك، فرثاه بمراث كثيرة.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢، والاشتقاق ٢٤٤/١، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٩٤/٦، والأعلام للزركلي ٤٩/٨.

(٣) البيت من الطويل، والشاهد فيه أنّ ما كفت الكاف عن العمل، فجاء ما بعدها مرفوعًا.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢، وأوضح المسالك ٥٩/٣، وتحفة الغريب ٦٢٥/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٦٦/١، وشرح شواهد المغني ٥٠٢/١، وشرح أبيات المغني ١٢٨/٤-١٢٩، وغنية الأريب ٣٤٤/٢.

(٤) عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة، وفد على المدينة سنة ٩هـ في عشرة من بني زبيد، فأسلم وأسلموا، ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ارتد عمرو، ثم رجع إلى الإسلام، وشهد اليرموك والقادسية، وكان عصيّ النفس، أبيّها، يكنى أبا ثور، له شعر جيد.

ينظر: الطبقات الكبرى متمم الصحابة ٧٥١، والتاريخ الكبير للبخاري ٣١٢/٦، وتاريخ ابن أبي خيثمة ٣٧٩/١، ومعجم الصحابة لابن قانع ٢١٦/٢.

و«**لم تَخُنْهُ**» من الخيانة، وهي بالنسبة إليه بنبوئه عن الضرب.

«**مَضَارِبُه**» بكسر الراء جمع مضرِب، وهو قدر شبر من طرف السيف، فإن قيل: كيف قال مضاربه بالجمع، وليس للسيف إلا مضرب واحد؟ أجيب بأنه على اعتبار أن كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة، فهو مثل قولهم: شابت مفارقه، وإنما للإنسان مفرق واحد، وكان سيف عمرو المذكور لا ينبو فاستوهبه منه عمر بن الخطاب فوهبه له، فقيل لعمر: إنه غيره، وإنه بخل عليك بالصمصامة، فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو، وقال هاته، فأخذه ودخل دار إبل الصدقة فضرب عنق بعير فأبانه بضربة واحدة، وقال: إنما أعطيتك السيف لا الساعد[١].

«وإنما يصح الاستدلال بهما إذا لم يثبت أن ما المصدرية توصَل بالجملة الاسمية».

وإلى هذا ذهب السيرافي[٢]، والأعلم[٣]، وابن خروف[٤]، وهو جواز وصلها بـــ(ما)، وذهب الجمهور[٥] إلى عدم جواز ذلك، وفي الشرح: «كما هو مذهب سيبويه[٦] والقائلين بأنها لا توصل بالاسمية، وأن ذلك لم يثبت، أما إذا قيل بأنها توصل بها كما هو مذهب السيرافي وجماعة، واختاره ابن مالك[٧]، واستدل عليه بأشياء منها قوله:

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُـــلُ مُمْكِـــنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيْبٍ رَاحِلُ[٨]

فحينئذ لا يتأتى الاستدلال بذينك البيتين؛ لجواز أن تكون ما فيهما مصدرية»[٩]. انتهى. يعني: لا كافة. وقد بيَّنا في البيت الأول وجه الكف بها ونحوه في البيت الثاني، فإنه لو

---

(١) المنصف ٢/٣٤-٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٣١-٣٢، والارتشاف ٢/٩٩٥، والهمع ١/٢٨١.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢/٩٩٥، والمساعد ١/١٧٣، والهمع ١/٢٨١.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/٩٩٥، والهمع ١/٢٨١

(٥) ينظر: الارتشاف ٢/٩٩٥، والهمع ١/٢٨١.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/١٠٥-١٠٨، والارتشاف ٢/٩٩٥، والمساعد ١/١٧٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٢٧.

(٨) البيت من الكامل، ولا يعرف قائله، واستشهد به ابن مالك على أنَّ ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية.
والبيت في شرح التسهيل ١/٢٢٧، ٤/١١، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٦، والتذييل والتكميـــل ٣/١٥٦، وشرح التسهيل للمرادي ٢١٨، وتمهيد القواعد ٢/٧٦١، وتحفة الغريب ٢/٦٢٦.

(٩) تحفة الغريب ٢/٦٢٦.

لم تكن ما فيه [١٤٣/ ب] كافة لوجب الجر في سيف عمرو، وإنما هو مرفوع على أنه مبتدأ، وجملة (لم تخنه مضاربه) خبره.

«**الخامس: أن ما كافة أيضًا، وأنت: فاعل، والأصل كما كنت ثم حذفت كان فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية.**

تنبيه: تقع كما بعد الجمل كثيرًا صفة في المعنى، فتكون نعتًا لمصدر أو حالاً، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[(١)]».

ولا بأس بالتعرض للآية من أولها فنقول: في تفسير البيضاوي[(٢)]: انتصب يوم على المفعولية لـــ(اذكر) مقدرًا، أو على الظرفية لـــ(لا يحزنهم)، أو تتلقاهم، أو على الحالية المقدرة من العائد المحذوف في توعدون، والطي: ضد النشر، أو المحو، من قولك: اطوِ عني هذا الحديث، والسجل: الصحيفة، وللكتب: أي لما كتب فيه، أو لما يكتب فيه، وقرئ[(٣)]: {السَّجْل}[(٤)] كالدَّلْو، وقرئ: {السُّجُلّ}[(٥)] كالعُتُلّ، وهما لغتان فيه، وقيل: السجل ملك يطوي كتب أعمال بني [آدم][(٦)] إذا رفعت إليه، وقيل: كاتب لرسول الله ﷺ، والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوب فيها، و(ما) في (كما بدأنا) كافة أو مصدرية، و(أول خلق) مفعول لبدأنا، أو لفعل يفسره (نعيده)، أو ما[(٧)] موصولة، والكاف متعلقة بمحذوف يفسره (نعيده)، أي: نعيد مثل الذي بدأناه، و(أول خلق) ظرف لبدأنا، أو حال من ضمير الموصول المحذوف، و(وعدًا) مصدر مؤكد لنعيده؛ لأنه وعد بالإعادة. انتهى.

---

(١) الأنبياء: ١٠٤.

(٢) ينظر: ٦١/٤.

(٣) قرأ الجمهور بكسر السين والجيم وتشديد اللام: {ٱلسِّجِلِّ} [الأنبياء: ١٠٤]، وقرأ أبو هريرة وأبو زرعة بن عمرو بن جرير بضمتين وتشديد اللام: {ٱلسُّجُلِّ} [الأنبياء: ١٠٤]، وقرأ الأعمش وطلحة وأبو السمَّاك بفتح السين وسكون الجيم وتخفيف اللام: {ٱلسَّجْلِ} [الأنبياء: ١٠٤]، وقرأ الحسن وعيسى بكسر السين وسكون الجيم وتخفيف اللام: {ٱلسِّجْلِ} [الأنبياء: ١٠٤].

ينظر: الكشاف ١٣٨/٣، والتبيان ٥٨٥، والبحر المحيط ٤٧١/٧.

(٤) الأنبياء: ١٠٤.

(٥) الأنبياء: ١٠٤.

(٦) زيادة من س.

(٧) زاد في الأصل: مصدرية، ولا يستقيم الكلام بها.

«فإن قدرته» [أي][(١)]: كما بدأنا «نعتًا لمصدر فهو إما معمول لـــ(نعيده)، أي: نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، أو لنطوي، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول نعيده، أي: نعيده مماثلاً للذي بدأناه، وتقع كلمة كذلك أيضًا كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[(٢)]، ومثل في المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف[(٣)]، كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: (ضَرَبْتُ زَيدًا عَمْرًا)» يعني بطريق الاستقلال فيهما، وأما بطريق الاستقلال في أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز.

«**ولا يكون مثل توكيدًا لـــ(كذلك)؛ لأنه أبين منه**»؛ لأن (مِثْل) المضاف إلى (قولهم) أبين من كذلك؛ لأن اسم الإشارة وهو المضاف إليه الكاف مبهم بحسب أصل الوضع؛ لأنه موضوع لكل ما تصح الإشارة إليه، والمضاف إليه (مثل)، وهو (قولهم) لا إبهام فيه.

«**كما لا يكون زيد من قولك: (هذا زيد يفعل كذا) توكيدًا لـــ(هذا) لذلك**» وهذه الإشارة إلى كون التوكيد في المثال أبين من المؤكد، واللام فيه للتعليل معدية للتوكيد، أي: (لأجل [أن][(٤)] التوكيد)[(٥)] أبين من المؤكد امتنع أن يكون (زيدًا) في هذا المثال توكيدًا؛ لأنه أبين من اسم الإشارة، «**ولا**» يكون كذلك «**خبرًا لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده لما قبله**».

وفي الشرح: «وقد اشتمل هذا السؤال على أمور، أحدها: منع أن يكون مثل توكيدًا لذلك، فيحتمل أن يكون مراده أن لفظ مثل لا يكون توكيدًا للكاف من كذلك، ويحتمل أن يكون المراد أن مجموع مثل قولهم لا يكون توكيدًا لمجموع كذلك، وكلٌّ مشكل، أما

---

(١) زيادة من س.

(٢) البقرة: ١١٨.

(٣) زاد في المغني: أي.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) ساقط من س.

الأول فلأن الكاف ومثل أداتا تشبيه، وليست إحداهما أبين دلالة عليه من الأخرى، وأما الثاني فضمير لأنه إما أن يعود إلى مثل، أو إلى كذلك، فإن عاد إلى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون أبين دلالة على المقصد من المؤكد، فيمتنع مثل قولك: (شَرِبَ زيدُ عقارًا خمرًا) ولا يمنع مثل هذا أحد»[(١)].

قال الشمني: «وأقول: إنَّ كون الخمر أبين من العقار ليس بحسب أصل الوضع كما نحن فيه، وإنما بحسب عدم علم المخاطب بمعناه الموضوع له، ومراد المصنف إنما هو البيان وعدمه بحسب أصل الوضع»[(٢)].

ثم في الشرح: «وإن عاد إلى كذلك فأَبْيَنِيَّتُهُ إن كانت من حيث التعريف باعتبار أن كذلك مشتمل على تعريف الإشارة، ومثل نكرة وإن أضيف إلى معرفة -أشكل، فإنَّ مثلاً ليس بمفرده مؤكدًا لاسم الإشارة حتى يتم هذا، وإنما المجموع مؤكد للمجموع، وإن كان في الأول تعريف الإشارة، ففي الثاني التعريف المستفاد من إضافة [١٤٤/ أ] القول إلى الضمير، والمضاف إلى المضمر في مرتبته عند بعض، والضمير أعرف من اسم الإشارة على المختار، والأقرب أنه أراد أن ذلك أبين من حيث إنه يفيد تعيين المشار إليه، وهو القول المعين السابق بلا احتمال مزاحم في هذه الإفادة، و(مثل قولهم) وإن كان صادقًا على ذلك القول المعين إلا أن احتمال دخول غيره قائم، إذ هو بعمومه يشمل غير ذلك القول المعين أيضًا، فليس كالأول في الدلالة على ذلك الفرد المخصوص (فقط)[(٣)]. هذا غاية ما ظهر لي في تقرير مراده، ولا يخلو من بحث، فإن الإضافة في (قولهم) عهدية، والمعهود هذا القول المتقدم، فلا عموم له ولا شمول لغير ذلك القول المعين، فلا نسلم أن الأول أظهر في الدلالة على المراد.

الأمر الثاني: ادعاؤه أن امتناع التأكيد في نحو (هَذَا زيدٌ يَفْعَلُ) لما ذكره قد يمنع، ويقال: إنما امتنع لأن هذا تأكيد لفظي، وهو إعادة اللفظ بعينه، وتقويته بمرادف له، و(هذا زيدٌ)

---

(١) تحفة الغريب ٦٢٧/٢.

(٢) ٣٦/٢.

(٣) في الأصل: به، وما أثبته من س، وهو موافق لما في تحفة الغريب، وبه يستقيم الكلام.

ليس كذلك، فإنَّ زيدًا ليس لفظ هذا ولا مرادفًا له»[١].

قال الشمني: «وأقول: لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف؛ لأن عدم المرادفة بينهما ليس إلا لأن اسم الإشارة مبهم بحسب الوضع، وزيد معين بحسبه، وإلا فالمستعمل فيه لفظ الإشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد»[٢].

ثم في الشرح: «الأمر الثالث: دعواه امتناع أن يكون كذلك خبر مبتدأ محذوف، لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله، وهذا فيه بحث، فإن أراد أنه لا يكون ارتباط أصلاً فليس كذلك؛ لأن الارتباط بحسب المعنى حاصل، وذلك بأن يجعل: ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[٣]، مفعول الفعل من: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾[٤]، و﴿كَذَٰلِكَ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: الشأن والأمر كذلك، والمعنى: أن عادة المتعنتين جرت على ما شوهد من هؤلاء، ثم استؤنف قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[٥]، بيانًا وتفسيرًا للشأن والأمر، فأنت ترى كيف ارتبط هذا الكلام بعضه ببعض بحسب المعنى، وإن أراد أنه لا يكون ارتباطاً لفظيًّا فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي»[٦] انتهى.

«**قلت: (مثل) بدل من (كذلك)، أو بيان**».

«يريد أن (مثل قولهم) بدل من قوله: (كذلك)، أو عطف بيان، فإن قدر الكاف اسمًا على ما يراه الأخفش[٧]، والفارسي[٨]، وجماعة[٩]، فالبدل واضح، وعطف البيان مشكل على رأي الجمهور؛ لأن شرطه التعريف عندهم، ومثل نكرة، ثم تقدير الكاف اسمًا بمعنى مثل

---

(١) تحفة الغريب٢/ ٦٢٧-٦٢٨.

(٢) المنصف ٣٧/٢.

(٣) البقرة: ١١٨.

(٤) البقرة: ١١٨.

(٥) البقرة: ١١٨.

(٦) تحفة الغريب ٦٢٨/٢.

(٧) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٧١٣/٤، والجنى الداني٧٩.

(٨) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤٦/٢، ٨٤٩، والارتشاف ١٧١٣/٤، والجنى الداني ٧٩.

(٩) منهم ابن مالك، ينظر: التسهيل ١٤٧، وشرحه ١٧٠/٣-١٧١.

في السعة مخالف لقول سيبويه[١] والمحققين، وإن قدَّرها حرفًا، فما هذا البدل والبيان؟ وهل يبدل الاسم المضاف مع المضاف إليه من الحرف الجار مع مجروره، أو يعطف عليه عطف بيان؟ فتأمله»[٢].

«أو نصب بـ(يعلمون)، أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ(مثل) بمنزلتها في (مِثْلَكَ لا يَفْعَلُ كذا)، أو نصب بـ(قال)، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله، وردَّ ابن الشجري[٣] ذلك على مكي[٤] بأن قال: قد استوفى مفعوله وهو (مثل)، وليس بشيء؛ لأن (مثل) حينئذٍ مفعول مطلق، أو مفعول به لـ(يعلمون)، والضمير المقدر مفعول به لـ(قال).

المعنى الرابع: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ(ما) في نحو: (سَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ)، و(صَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الوَقْتُ)، ذكره ابن الخبَّاز في النهاية[٥]، وأبو سعيد السيرافي[٦]، وغيرهما، وهو غريب جدًّا.

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة».

[قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف[٧] في سورة البقرة: أي ومثل ذلك الجعل العجيب (جعلناكم أمة وسطًا): يريد أن ذلك إشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده، لا إلى جعلٍ آخر، فقصد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم من أن المعنى: ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم أمة وسطًا، وإذا تحققت فالكاف مقحم إقحامًا كاللازم، لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم. انتهى.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٠٨/١.

(٢) تحفة الغريب ٦٢٩/٢.

(٣) ينظر ردّه في: أمالي ابن الشجري ١٦٩/٣.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن له ١٠٩/١.

(٥) ينظر رأيه في: التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٥/١.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٧/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٥٥/١.

(٧) ٢٢٤/١.

«**نحو**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١]، **قال الأكثرون**[٢]: **التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل**»][٣].

قال التفتازاني في حاشية العضد[٤]: لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات، فقولنا: (ليس كَابْنِ زَيْدٍ أَحَدٌ) يدل ظاهرًا على أن لزيد ابنًا، وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء [١٤٤/ ب] على عدمه، وقد يجاب بمنع كون هذا الكلام ظاهرًا في إثبات مثله تعالى، كيف ونقيضه —وهو نفي مثله– قطعي. انتهى.

«**وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا، قاله ابن جني**[٥]، **ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: (مِثْلُكَ لا يَفْعَلُ كَذَا)، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته**».

قال الشمني: «فإذا بالغوا في نفي المثل عن أحد قالوا: (ليس شيءٌ مثلَ مثلِكَ) والمراد إنما هو نفي مثله»[٦].

«**ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه**».

قال بعضهم: وإنما يكون هذا التخريج على القول بعدم الزيادة، وهو القول الثالث الذي سيذكر.

«**وقيل: الكاف في الآية غير زائدة**».

«والمحققون على أن الآية من باب الكناية، وبينوا الكناية فيها بوجهين:

أحدهما: أنه نفي للشيء بنفي لازمه؛ لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، كما يقال: (ليس لأخِ زيدٍ أخٌ) فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه؛ لأنه لابد لأخ زيد من أخ هو زيد، فنفي هذا الملازم، والمراد نفي ملزومه، أي: ليس لزيد أخ؛ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد، فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى؛ إذ لو كان له

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) ينظر: الجنى الداني٨٦-٨٧، والدر المصون٩/٥٤٣-٥٤٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) ١/١٦٨-١٦٩.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٩٤-٢٩٥، والجنى الداني ٨٧.

(٦) لم أقف عليه في النسخة التي بين يدي من كتاب المنصف.

مثل لكان هو مثل مثله؛ إذ التقدير: إنه موجود.

وثاني الوجهين: وهو ما ذكره صاحب الكشاف[١]، وهو أنهم قد قالوا: (مثلُكَ لا يَبْخَلُ)، فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته، فسلكوا طريق الكناية قصدًا إلى المبالغة؛ لأنهم إذا نفوه عن مماثله، وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، كما يقولون: قد أينعت لداته وبلغت أترابه يريدون إيناعه وبلوغه، فحينئذ لا فرق بين قوله: (ليس كما الله شيء) وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢]، إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته»[٣].

«**ثم اختلف، فقيل: الزائد مثل، كما زيدت في:** ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٤]، **[قالوا:][٥] وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى.**

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت».

«وأجاز الكوفيون[٦] زيادة حين في مثل: (زيدٌ حينَ بَقَلَ[٧] وَجْهُهُ)، وقولهم: (وَجْهُهُ حِينَ وَشَم)، وقد رأى بعضهم[٨] زيادة أسماء الزمان، كـ(حين، ويوم) عند إضافتها إلى إذٍ، كقولك: يَوْمَئذٍ وحِينَئذٍ؛ لأن ذلك اليوم والحين هو مدلول إذٍ، وقد اكتفي بها وحدها في قول الشاعر:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ[٩]

---

(١) ينظر: الكشاف٤/٢١٧.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) المنصف ٢/٣٨-٣٩.

(٤) البقرة: ١٣٧.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر: تحفة الغريب ٢/٦٢٩، والطراز في الألغاز ٨٠.

(٧) أي: نبت شعر وجهه، قال ابن منظور: «وبَقَلَ وجه الغلام يَبْقُلُ بَقْلًا وبُقُولًا، وأبْقَلَ وبَقَّلَ: خرج شعره»، لسان العرب ١١/٦١.

(٨) ينظر: الطراز في الألغاز٨٠.

(٩) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ١/١٧١، والشّاهد فيه قوله: (إذٍ صحيح)، حيث جاء بالتّنوين عوضًا عن الجملة.

والبيت في الأصول في النحو ٢/١٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢/١٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٠، =

وقد تناول ذلك قوم على أن الحين هو المعتمد، وسيقت إذ لتدل على مضيه بنفسها، وعلى ما حذف مما هو مرادٌ بتنوينها، قال هؤلاء: وذلك أنهم أرادوا قطع يوم أو حين عن الإضافة مع التعويض، ولم يصلح للتعويض التنوين فيه عن الجملة المحذوفة؛ إذ هو مشغول بتنوين التمكن الذي له من أصله، فلا يحمل تنوينه على غيره، فجاؤوا بـــ(إذ) تعيينًا للمضي الذي يحصله، وتحصيلاً للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله، فقالوا: حينئذ، أي: حين إذ كان ذلك، ولهذا قَلَّمَا يوجد في كلام العرب إذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة»[(١)].

وفي الشرح: «لكن هذا كما قال بعض الفضلاء المتأخرين لا يخلص من دعوى زيادة الحين؛ لأن إذ تغني عنه؛ لأنها تحصل الزمن ومضيه كما اكتفي بها في البيت المتقدم»[(٢)].

كذا قال بعض الفضلاء.

«**[وأما: ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[(٣)]][(٤)] فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءة ابن عباس**[(٥)]» وهي من الشواذ «: {بِمَآ ءَامَنتُم بِهِۦ}[(٦)]» وهي شهادة حق لا كلام في قبولها.

«وقد تؤوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيمانًا مثل إيمانكم به».

«والمنصوص أن زيادتها في المفعول غير مقيسة، وإن كثرت، ولم يحكوا زيادتها [إلا في

=

واللمحة في شرح الملحة ١٥٦/١، والجنى الداني ١٨٧، والخزانة ٤٤٩/٨، وحاشية الصبان ٥٣/١.

(١) تحفة الغريب ٦٢٩/٢-٦٣٠.

(٢) تحفة الغريب٦٣٠/٢.

(٣) البقرة: ١٣٧.

(٤) زيادة من س.

(٥) قرأ الجمهور: {بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ} [البقرة: ١٣٧]، وقرأ عبد الله بن مسعود وابن عباس: {بِمَا ءَامَنتُم بِهِۦ} [البقرة: ١٣٧]، وقرأ أبيّ: {بِالَّذِى ءَامَنتُم بِهِۦ} [البقرة: ١٣٧].

ينظر: مختصر ابن خالويه ١٠، والمحتسب ١١٣/١، والكشاف ٢٢٢/١، والبحر المحيط ٦٥٢/١.

(٦) البقرة: ١٣٧.

المفعول به، وأما المفعول المطلق فلم أرهم تعرضوا إلى زيادتها][1] فيه، فالتخريج على هذا غير مرضي فيما يظهر»[2].

ثم أشار المصنف إلى مرجع الضمير في (به) بقوله: «**أي، بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم**» ويجوز التعليق والعمل منها [١٤٥/ أ] ومن نحوها، وقد أفردت لذلك مؤلفًا.

«**وفي الآية الأولى**» وهي: (ليس كمثله شيء) «**قول ثالث: وهو أنَّ الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بـــ(مثل)** ».

وأجازه الزمخشري فقال في الكشاف[3]: «ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتوكيد»، وهو مشكل؛ لأنه يلزم عليه إضافة الشيء المؤَكَّد إلى التأكيد، وقد جعلوا منها إضافة أسماء الزمان المبهمة في نحو: حينئذٍ، وقد تقدم الكلام فيه قريبًا على أن ذلك من الإضافة البيانية فراجعه، قالوا: وتقع هذه الإضافة في غير أسماء الزمان، كقوله يخاطب ضيفين طرقاه:

فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ[4]

قال الفراء[5]: أضاف النجا إلى الجلد لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كقوله: (حق اليقين)، وكـــ(لدار الآخرة)، كذا في الصحاح[6]، ومذهب أكثر

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٦٣٠/٢.

(٣) ٢١٨/٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الجراح، وقيل: لأبي الغمر الكلابي، وقيل: لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت.
والشاهد فيه قوله: (نجا الجلد)، حيث استشهد به على أنَّ العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وجعله المرادي في شرح الألفية من إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد.
والبيت في العين ١٨٧/٦، وجمهرة اللغة ٤٩٧/١، والصحاح ١١٩٩/٣، ٢٥٠٢/٦، ولسان العرب ١٥/٨، ٣٠٧/٥٥، ٣٢٢، وتوضيح المقاصد ٧٨٩/٢، وتحفة الغريب ٦٣١/٢، والخزانة ٣٥٨/٤.

(٥) ينظر قوله في: الصحاح ٢٥٠٢/٦، ولسان العرب ٣٠٧/١٥، والخزانة ٣٥٩/٤، وتاج العروس ٢٥/٤٠.

(٦) ينظر: ٢٥٠٢/٦.

البصريين أن مثل هذا في غاية الندور، فلا يقاس عليه، ولا ينبغي تخريج التنزيل على مثله، ومعنى انجوا: أزيلا الجلد عنها واسلخاه، والغارب: ما بين السنام والعنق[١].

«كما عكس ذلك من قال:

... ... فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ»[٢]

وهذا عجز[٣] بيت من مشطور السريع الموقوف، والعصف: ورق الزرع، عن الفراء[٤].

وقال الحسن في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥﴾[٥] كزرع قد أكل حبه وبقي تبنه، كذا في صحيح البخاري[٦]، وفي الشرح: «وينبغي أن تكون الكاف في البيت اسمًا أضيف إليه (مثل) مضافًا إلى (عصف) لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍّ له عن العمل، اللهم إلا أن (يقال)[٧]: تنزل منزلة الجزء من المجرور، كما ادعاه الزمخشري[٨] في قراءة الأعمش[٩]: {وَمَا هُم بِضَآرِّي مِنْ أَحَدٍ}[١٠]: إن النون من ضاري حذفت للإضافة، وإنه

---

(١) تحفة الغريب٢/٦٣٠-٦٣١.

(٢) عجز بيت من مشطور السريع الموقوف، أو من مشطور الرجز، وصدره: (ولَعِبَتْ طيرٌ بهم أَبابِيلْ).

وهو لحميد الأرقط، ونسب لرؤبة بن العجاج. والشاهد فيه قوله: (مثل كعصف)، حيث جاءت الكاف اسمًا وأكَّدَت مِثْلًا، وجعله سيبويه من ضرورة الشعر.

والبيت في الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، والأصول في النحو ٤٣٨/١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، وأوضح المسالك ٤٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٥٥/١، والخزانة ٧٣/٧، ١٦٨/١٠، ١٧٥.

(٣) في الأصل ، و س: وهذا صدر بيت. والصواب ما أثبته.

(٤) قال الفراء: «والعصف فيما ذكروا: بقل الزرع؛ لأنَّ العرب تقول: خرجنا نعصف الزرع، إذا قطعوا منه شيئًا قبل أن يدرك، فذلك العصف»، معاني القرآن ١١٣/٣.

(٥) الفيل: ٥.

(٦) كذا في الأصل و س، و لم أقف عليه في صحيح البخاري، ولعل الصواب الصحاح؛ إذ القول وارد فيه، ينظر: ١٤٠٤/٤.

(٧) زيادة من س.

(٨) ينظر: الكشاف ١٩٩/١.

(٩) قرأ الجمهور بإثبات النون: {بِضَآرِّينَ بِهِۦ} [البقرة: ١٠٢]، وقرأ الأعمش بحذفها: {بِضَآرِّي بِهِۦ} [البقرة: ١٠٢].

ينظر: المحتسب ١٠٣/١، والكشاف ١٩٩/١، والبحر المحيط ٥٣٢/١-٥٣٣.

(١٠) البقرة: ١٠٢.

ضاري حذفت للإضافة، وإنه أضيف إلى أحد، ولم يضر وجود (من)؛ لأنها جعلت جزءاً من المجرور. وسيأتي فيه كلام إن شاء الله تعالى»[١].

«وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لـ(مثل)، ولا يقع ذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله:

يَضْحَكْنَ عن كَالْبَرَدِ» ... ...[٢]

وهو حَبُّ الغمام «**المُنْهَمِّ**»: بضم الميم الأولى وتشديد الميم الثانية، أي: الذائب، وهذا من مشطور السريع المكشوف، وقبله:

بِيضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجِ الجُمِّ

وبيض: جمع بيضاء، صفة محذوف، أي: نساء بيض، والمراد بالنعاج هنا: بقر الوحش، وكثيرًا ما يشبه بهن النساء في العيون والأعناق، والجم بضم الجيم: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها، ويريد بالمشطور المذكور أولاً أن أسنانهن في البياض والنقاء كالبرد، وهذا عند غالب أهل الهند معيب، وإنما يستحسنون الأسنان إذا كانت سوداء مظلمة كالليل البهيم؛ ولهذا تتعانى (نساؤهم)[٣] المغيرات لخلق الله صبغ الأسنان بالسواد حتى تصير أشبه شيء بالفحم، وكأنهم لم يسمعوا قول القائل:

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ أَو بَرَدٍ أو أَقَاحْ[٤]

ولا قول الآخر:

---

(١) تحفة الغريب ٦٣٢/٢.

(٢) البيت للعجاج في ملحقات ديوانه ٤١٥، والشاهد فيه قوله: (كالبرد)، حيث استعملت الكاف اسما في ضرورة الشعر.

والبيت في المفصل في صنعة الإعراب ٣٨٥، وأسرار العربية ١٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٢/١،واللمحة في شرح الملحة ٢٤٩/٢، والجنى الداني ٧٩، وأوضح المسالك ٤٩/٢، والهمع ١٩٧/٤، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/١، وشرح أبيات المغني ١٣٥/٤، والخزانة ١٦٦/١٠.

(٣) في الأصل: نساؤهن.

(٤) البيت من السريع، وهو للبحتري، وهو في حماسة الخالديين ٥١/١، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢٩١/١، والحماسة المغربية ٩٩٨/٢، ونهاية الأرب ١٢٩/٤.

وَبَسَمْنَ عَنْ بَرَدٍ خَشِيتُ أُذِيبُهُ مِن حَرِّ أَنْفَاسِي فَكُنْتُ الذَائبَا[١]

ولا قول الآخر:

يَا كُحُلاً حَلَّ بِأَلْحَاظِهِمْ جُرْتَ كَمَا جَارَ عَلَيَّ الفُتُورْ

وَأَنْتَ يَا نَرْجِسَ أَحْدَاقِهِمْ شَرَكْتَ فِي قَتْلِي أَقَاحِي الثُغُورْ[٢]

ولا قول الآخر:

تَبَسَّمَتْ فَرَأَتْنِي ذُبْتُ فَابْتَسَمَتْ فَقُلْتُ عِقْدُكِ مَقْسُومٌ عَلَى فِيكِ

أَمِنْهُ حَدَّثْتِ أَمْ عَنْهُ ابْتَسَمْتِ لَقَدْ مَلَأتِ سَمْعِي وَطَرْفِي مِن لَآلِيكِ[٣]

ولنكف القلم عن شوطه، فهذا ميدان يتسع فيه المجال[٤].

«**وقال كثير منهم الأخفش[٥] والفارسي[٦]: يجوّز في الاختيار، فجوزوا في نحو: (زيدٌ كَالْأسدِ) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد محفوظا[٧] بالإضافة**».

هكذا وقع في أكثر النسخ، وهو سبق قلم، والصواب ما في بعضها، وهو: والأسد مخفوضًا بالإضافة.

«**ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرًا، قال الزمخشري[٨]**» في الكشاف «**في: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[٩]: إن الضمير [راجع] للكاف من (كهيئة الطير)، أي: فأنفخ [١٤٥/ ب] في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور. انتهى.**

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي الطيب المتنبي، وهو في المنصف للسارق والمسروق منه ٥٢٤، ودمية القصر وعصرة أهل العصر ٩٦٠/٢، والحماسة المغربية ١٠١١/٢، والمآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ١٦٨/٢، والمستطرف في كل فن مستطرف ٤٢٧/١.

(٢) لم أعثر على قائلهما، والبيتان من الخفيف، وهما في تحفة الغريب ٦٣٣/٢ غير منسوبين.

(٣) لم أعثر على قائلهما، والبيتان من البسيط، وهما في تحفة الغريب ٦٣٣/٢ غير منسوبين.

(٤) تحفة الغريب ٦٣٢/٢-٦٣٣.

(٥) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٧١٣/٤، والجنى الداني ٧٩، والخزانة ١٦٧/١٠.

(٦) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٧١٣/٤، والجنى الداني ٧٩، والخزانة ١٦٧/١٠.

(٧) الصواب مخفوضا، وهو كذلك في المغني، وسيذكره المصنف.

(٨) ينظر: الكشاف ٣٩٢/١.

(٩) آل عمران: ٤٩.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: (مَرَرْتُ بِكَالأَسَدِ). وتتعين الحرفية في موضعين:

أحدهما: أن تكون زائدة، خلافًا لمن أجاز زيادة الأسماء(١)**، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة، كقوله:**

مَا... ... ...»(٢)

موصول في موضع نصب مفعول مقدم لـــ(جمع).

«**يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ**» مبنيان للمفعول.

«**جَمَعَا**»: فعل ماض، والألف التي في آخره للإطلاق، وفاعله مستتر عائد إلى الممدوح، «**فَهْوَ الَّذِي كَاللَّيثِ وَالغَيثِ مَعَا**» فيه لف ونشر غير مرتب، ولو قال: كالغيث والليث لكان مرتبًا بلا كلفة.

وفي الشرح: «واعلم أنَّ الذي [ينبغي أنْ](٣) تتعين فيه الحرفية مثلُ: (أعجبني الذي كزيد)؛ لأنه شائع فصيح، ولو كانت الكاف فيه اسمًا لم يكن كذلك؛ لأنَّ حذف صدر الصلة مع غير (أي) لا يقع فصيحًا شائعًا إلا إذا طالت الصلة، ولا طول هنا، وأما البيت فالصلة فيه طويلة، فلا تتعين الحرفية»(٤). انتهى.

«**خلافًا لابن مالك**(٥) **في إجازته أن يكون مضافًا ومضافًا إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة**(٦) **بعضهم**»، وهو يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق «{تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ}(١)»

---

(١) ذكر ابن طولون قبل قليل أنَّ الكوفيين يجيزون زيادة بعض أسماء الزمان، وينظر: تحفة الغريب ٦٢٩/٢، والطراز في الألغاز ٨٠.

(٢) البيت من الرجز، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: تعيُّن كون الكاف حرفًا؛ لوقوعها صلة للموصول.
والبيت في الجنى الداني ٨١، وتمهيد القواعد ٣٠٠١/٦، وتحفة الغريب ٦٣٤/٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١، وشرح أبيات المغني ١٣٨/٤، وغنية الأريب ٣٥٤/٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٦٣٤/٢.

(٥) ينظر: التسهيل١٤٧.

(٦) قرأ الجمهور: {عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ} فعل[الأنعام: ١٥٤] ماض، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين: {عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ} [الأنعام: ١٥٤].

=

أَحْسَنُ}[١]» بضم النون، وهي شاذة كقراءة أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج: {مَثَلَا مَّا بَعُوضَةٌ}[٢] برفع بعوضة[٣]، أي: هو الذي أحسن، والذي هو بعوضة، «**وهذا تخريج للفصيح على الشاذ**» لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح، وحذف صلة غير (أي) شاذ، والإشارة [بـــ(هذا)][٤] إلى إجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافًا ومضافًا إليه على إضمار مبتدأ صلة للموصول.

وفي الشرح: «وقد يكون مراده مجرد التنظير في حذف المبتدأ من صدر صلة غير (أي) لا بقيد كونه فصيحًا أو شاذًّا، فلا يَرِدُ هذا الاعتراض»[٥].

«**وأما قوله:**

وَصَالِيَاتٍ» ... ...[٦]

بالجر عطفًا على المجرور الذي قبله، وهي الحجارة المحترقة، «**كَكَمَا يُؤَثْفَين**» بمثناة تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففا، أي: يجعلن أثافي للقدر، وجاء به على الأصل المرفوض نحو: يؤكرم، وقبله:

لَمْ يَبْقَ مِـــن آيٍ بِهَـــا يُحَلَّـــينْ

=

ينظر: المحتسب ٦٤/١، والكشاف ٧٧/٢، والبحر المحيط ٦٩٤/٤، والإتحاف ٣٨/٢.

(١) الأنعام: ١٥٤.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣) قرأ الجمهور بالنصب: {بَعُوضَـةً} [البقرة: ٢٦]، وقرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج وقطرب بالرفع: {بَعُوضَةٌ} [البقرة: ٢٦].

ينظر: الكشاف ١٤٣/١-١٤٤، والبحر المحيط ١٩٧/١-١٩٨، والدر المصون ٢٢٥/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٦٣٤/٢.

(٦) البيت من الرجز، لخِطام المجاشعي، وقيل: لهميان بن قحافة. والشاهد فيه: مجيء الكاف الثانية مؤكدة للأولى.

والبيت في الكتـــاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، والمقتـــضب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، والأصـــول في النحـــو ٤٣٨/١، ١١٥/٣، ٣٣٤، وحروف المعاني ٧٨، وعلل النحو ٢٠٨، وأسرار العربية ١٩٢، واللبـــاب في علـــل البناء والإعراب ٢٣٩/٢، والجنى الداني ٨٠، ٨١، ٩٠، وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١، وشرح أبيـــات المغـــني ١٣٩/٤.

غَـــيرَ رَمَـــادٍ وَخطَـــامٍ كِـــنفَينْ
وَغَـــيرَ وَدٍّ جَـــاذِلٍ أَوْ دَيْـــنْ

والآي: جمع آية، وهي العلامة، ويُحَلَّينَ: يوصفن، من حَلَّيتُ الرجل وصفتُ حِلْيَتَه، والخطام: الزمام، والكِنْف بكسر الكاف وسكون النون: وعاء يجعل الراعي فيه أداته، ومنه قول [عمر][(١)] في ابن مسعود رضي الله عنهما: ((كُنَيِّفٌ مُلِئَ عِلْمًا))[(٢)]. وخفض (كِنْفَين) على البدلية من خطام، و(وَدّ) أصله (وَتِدٌ) سكنت التاء، ثم أبدلت دالاً وأدغمت، والجاذل بالجيم والذال المعجمة: المنتصب مكانه لا يبرح، قال الجارَبَرْدِي[(٣)]: وأراد بالصاليات: الحجارة التي جعلت أثافي، من صلي بالنار إذا احترق.

في الشرح: «يلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه، فالصواب أن يكون (المراد)[(٤)] بالصاليات الحجارة المحترقة، فيصح تشبيهها بالأثافي، ومعنى يُؤَثْفَينَ: يجعلن أثافي للقدر، وحقه في الاستعمال: يُثْفَيْنَ، كـ(يُكْرَمْنَ). يعني الشاعر أنه لم يبق لتلك المنازل من علامات توصف بها حِلْيَتُها غير ما ذكره من تلك الأشياء»[(٥)].

«فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما، كما قال:

... ... وَلاَ لِلمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ»[(٦)]

---

(١) زيادة من س.

(٢) أخرجه البيهقي، ينظر: المدخل إلى السنن الكبرى ١٤٠.

(٣) ينظر: شرح شواهد الشافية للبغدادي ٥٩/٤. والجاربردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين، فقيه شافعي له العديد من كتب الفقه والأصول، وله شرح الشافية في التصريف، وحواش مشهورة على الكشاف، توفي سنة ٧٤٦هـ.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٠/٣، والدرر الكامنة ١٤٢/١، والأعلام للزركلي ١١١/١.

(٤) في الأصل: الصواب.

(٥) تحفة الغريب ٦٣٥/٢.

(٦) البيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي. والشاهد فيه قوله: (لِلمَا)، حيث جاءت اللام الثانية مؤكدة للأولى.

والبيت في الإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح المفصل ١٧/٧، ٤٣/٨، وشرح الكافية الشافية ١١٨٩/٣، ١٥٣٤، وتوضيح المقاصد ٩٨٣/٢، والجنى الداني ٨٠، وأوضح المسالك ٣٠٧/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١٤٥/٢، =

وهذا (عجز بيت صدره)[١]:

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي ... ...

بالفاء، أي: يوجد، وقبله:

لَـــدَدْتُهُمُ النَّـــصِيحَةَ كُـــلَّ لَـــدٍّ فَمَجُّوا النُّصْحَ ثُمَّ ثَنَـــوا فَقَـــاؤُوا

والبيتان لبعض الأسديين، قال ابن سيده[٢]: واللُّدُود ما يُصَبُّ بالمسعط في أحد شقي الفم فيمر على اللَّديد، وجمعه ألدّة، وقد لدَّه يلُدُّه لُدًّا ولُدودا، بضم اللام، وأنشد البيت ثم قال: واستعمله في العرض، وإنما هو في الأجسام كالماء والدواء.

«**وأن يكونا اسمين أكد أيضًا أولهما بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفًا والثانية اسمًا**».

في الشرح: «إذا كانا اسمين فينبغي أن تكون الأولى مضافة إلى الثانية، والثانية[٣] مضافة إلى ما، ولا تضر الإضافة مع التأكيد بناء على ما سبق. وبقي عليه من الاحتمالات أن تكون الأولى اسمًا والثانية حرفًا، وكأنه إنما أسقط هذا لما يلزم عليه من فصل الجارِّ بين المتضايفين، [١٤٦/ أ] ولا يستأنس له بنحو: (لا أبا لِزيدٍ) عند من جعل زيدًا مضافًا إليه، واللام مقحمة؛ لأن هذه [اللام][٤] مقوية لمعنى الإضافة، بخلاف الكاف»[٥]. انتهى.

«**وأما الكاف غير الجارَّة فنوعان: مضمرٌ منصوب أو مجرور، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾**[٦]».

فالأولى منصوبة على المفعولية، والثانية مجرورة بإضافة (ربٌّ) إليها.

«**وحرف [معنى] لا محل له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: ذلك، وتلك**» فتختلف لاختلاف أحوال المخاطب في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية

=

والهمع ٣٩٦/٤، ٢١٠/٥، ٣٤٨، وشرح شواهد المغني ٥٠٥/١، وشرح أبيات المغني ١٤٣/٤.

(١) في النسختين: وهذا صدر بيت عجزه..، والصواب ما أثبت.

(٢) ينظر: المحكم ٢٧٢/٩.

(٣) زاد في الأصل: إلى.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٦٣٦/٢.

(٦) الضُّحى: ٣.

والجمع، وهذه هي اللغة الفصيحة، وفيها لغة أخرى، وهي أن تفرد الكاف (المفتوحة)[١] في الأحوال كلها، فلم يقصد بها على هذه اللغة التنبيه على أحوال الخطاب، وفيها لغة ثالثة، وهي أن تفرد مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، فلهذه اللغة حالان فقط.

«وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: إياك، وإياكما، ونحوهما، وهذا هو الصحيح».

الإشارة بـــ(هذا) إلى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا إلى مجموع[٢] ما تقدم؛ لأن الكاف في اسم الإشارة حرف باتفاق، فلو كانت الإشارة بهذا إلى مجموع ما تقدم لأفاد الكلام أن في الكاف مع اسم الإشارة قولاً بأنها غير حرف.

وفي الشرح: «إنما حكموا بحرفية الكاف في (ذلك)؛ لأن إفادته في غيره، وتلك الفائدة في اسم الإشارة كونه مخاطبًا به واحد أو اثنان أو جماعة، إما من قبيل المذكر أو من قبيل المؤنث، وفي الضمير المنفصل المنصوب الدلالة على ما يراد به، ولا يقال: من الأسماء ما يدل على معنى في غيره كأسماء الاستفهام والشرط، فهلاَّ كانت كاف الخطاب كذلك؛ لأنَّا نقول: أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها، وعلى معنى في غيرها، وكاف الخطاب الحرفية لا تدل إلا على معنى في غيرها؛ [فلذلك حكم بحرفيتها؛ إذ الحرف هو ما لا يدل على معنى إلا في غيره][٣] لا الذي يدل على معنى في غيره، على ما حرره بعضهم، وأيضًا فلو كانت الكاف المذكورة اسمًا لزم أن يكون مضافًا إليها اسم الإشارة، وهو لا يضاف»[٤].

وأما الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة المنصوبة فهذه فيها خلاف مشهور، فمذهب الجمهور أنها حرف، وهو الصحيح، [كما][٥] ذكر المصنف، وهو مذهب سيبويه[٦]،

---

(١) في س: مفتوحة.

(٢) زاد في الأصل: إلى.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٢/٦٣٦-٦٣٧.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٥٦.

واختاره الفارسي[١] وابن جني[٢]، ويقابله ما ذهب إليه الخليل[٣] والأخفش[٤] من أنها اسم، وهي ضمير مضاف إليها إيَّا، وهو أيضًا اسم مضمر، واختاره ابن مالك[٥]، ونسبه إلى المازني[٦] وغيره، وهو مذهب الزجاج[٧] مستندًا إلى أمور منها: أن الاسم الظاهر المجرور بالإضافة وقع مع الضمير فيما [رواه][٨] الخليل: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّواب[٩]، فثبت أنه مضاف لما بعده، كافًا [كان][١٠] أو غيره، والمضاف إليه اسم، وهذا عند المخالفين محمول على الشذوذ فلا حجة فيه، وعن الزجاج[١١]، والسيرافي[١٢]: أن إيّا اسم ظاهر، واللواحق مضمرات أضيف إليها إيَّا، حتى كان إياك بمعنى نفسك، وعن قوم من الكوفيين[١٣] أن الضمائر هي اللواحق وإيَّا دعامة لها لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء[١٤]. قال ابن قاسم[١٥]: ولم يصرحوا بأن هذه الدعامة اسم أو حرف، ولكنهم ردوا عليه بما يدل على أنها اسم، فإنهم قالوا: إن جعل إيَّا دعامة فاسد؛ لأن الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة، وصرح صاحب رصف المباني[١٦] بأن إيَّا حرف، قال: لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالضمير

---

(١) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢/٩٣٠، والجنى الداني ٥٣٦.

(٢) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٥٣٦.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٦، وشرح التسهيل ١/١٤٥، والمساعد ١/١٠٢، وشفاء العليل ١/١٩٠.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٦، وشرح التسهيل ١/١٤٤، والارتشاف ٢/٩٣٠، والجنى الداني ٥٣٦.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٦، وشرح التسهيل ١/١٤٤.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٦، وشرح التسهيل ١/١٤٤، والارتشاف ٢/٩٣٠، والجنى الداني ٥٣٦.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٥٣٧.

(٨) زيادة من س.

(٩) ينظر قوله في: الكتاب ١/٢٧٩، والأصول في النحو ٢/٢٥١، وعلل النحو ٤١٦.

(١٠) زيادة من س.

(١١) ينظر: الجنى الداني ٥٣٦-٥٣٧، وشفاء العليل ١/١٩٠.

(١٢) ينظر: شرح الكتاب له ٣/١٢٠.

(١٣) ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥، والجنى الداني ٥٣٧.

(١٤) ينظر: الجنى الداني ٥٣٧.

(١٥) ينظر: الجنى الداني ٥٣٧.

(١٦) ينظر: رصف المباني ٦٥.

المتصل، وعن بعضهم أن إيّاي وإيّاك وإيّاه بكمالها اسم واحد لا تركيب فيها ظاهر، حكاه بعضهم، وقال ابن قاسم[(١)]: وهو غريب.

«**ولبعض أسماء الأفعال نحو: حَيْهلك، ورُوَيْدَكَ، والنَّجَاءَك**».

بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة، مصدر نجوت من كذا أنجو نَجَاءً، ثم استعمل اسم فعل للأمر منه.

«**ولـ(أرأيت) بمعنى أخبرني، نحو**: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[(٢)]».

في الشرح: «معنى أرأيت في الأصل: أعلمت، إن جعلت الرؤية علمية، أو أبصرت، إن جعلت الرؤية بصرية، لكنها نقلت عن هذا المعنى إلى معنى آخر بدليل أنك تقول: أرأيت زيدًا ما صنع؟ فيقال في جوابه: سافر مثلاً، ولا يقال: لا ولا نعم، ولو كان الاستفهام على أصله لقيل ذلك؛ لأن الهمزة إذ ذاك لطلب التصديق، كما يقال لك: أجاءك زيد؟ فتقول: لا، أو نعم.

واختار المصنف [١٤٦/ ب] أن تكون منقولة من (أرأيت) بمعنى أعلمت، لا بمعنى (أبصرت)، مستندًا إلى أن هذه متعدية إلى مفعولين، يعني أن زيدًا في قولك: (رأيت زيدًا ما صنع) مفعول ثان، قال: وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء، يعني: أن هذا الكلام كان أولا لإنشاءٍ هو الاستفهام، فصار لإنشاءٍ هو الأمر؛ إذ هو بمعنى (أَخْبِرْ). وقال الرضي[(٣)]: أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أَبَصَرْتَ أو عَرَفْتَ، كأنه قيل: إذا أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفتها أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء، وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به، نحو: أرأيتَ زيدًا ما صنعَ؟ وقد يحذف نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾[(٤)]، و(كُمْ) ليس بمفعول، بل حرف خطاب ولا بدَّ، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به من استفهام [ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها،

---

(١) الجنى الداني ٥٣٧.

(٢) الإسراء: ٦٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١٧٢/٥-١٧٣.

(٤) الأنعام: ٤٠.

ثم قال: ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام][1] بأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، ثم قال: ولما قلت أرأيته زيدًا، كأنه قال: عن أي شيء من حاله تستخبر، فقلت: ما صنع؟ فهو بمعنى قولك: أخبرني عنه ما صنع، وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانيًا كما ظن بعضهم. هذا كلامه.

قلت: [لم][2] يقم دليل على بطلان ما ظنه بعضهم من كون تلك الجملة مفعولاً ثانيًا كما هو رأي المصنف، وله وجه ظاهر جار على القواعد؛ لأن المنصوب في قولك: (أرأيت زيدًا ما صنع) لا يظهر وجهٌ لنصبه إلا على أن يكون مفعولاً أول، فيلزم أن تكون الجملة الواقعة بعده في محل نصب على أنها المفعول الثاني، وأما على ما ذهب إليه الرضي فلا يصح أن يكون منصوبًا على إسقاط الخافض، أي: (أخبرني عن زيد) وإن كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه؛ وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا، ولا مفعولاً به لـ(أرأيت)؛ لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار، فإن قلتَ: ما معنى قولكم: مفعول أول وثان، و(أَخْبِرْ) إنما يتعدى بنفسه إلى واحد، ويتعدى إلى الثاني بالباء، تقول: أخبرتُ زيدًا بكذا، وأخبرتُه عن عمرٍو بكذا، فيتعدى إلى آخر بـ(عن)؟ قلت: هذا مذهب سيبويه[3]، وليس التفريع عليه، وإنما هذا مبني على مذهب من يرى (أَخْبِرْ) يتعدى بنفسه إلى ثلاثة[4]، كقوله:

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا[5]

فالتاء هو المفعول الأول، لكنه أنيب عن الفاعل، وسوداءَ الغميم هو المفعول الثاني، ومريضةً هو الثالث، فإذا قلت: (أرأيتَ زيدًا ما صنع؟) فالأول محذوف دائمًا، لكن لو تعلق

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١/١.

(٤) من هؤلاء السيرافي ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧١/٢-٥٧٢.

(٥) البيت من الطويل، للعوَّام بن عقبة بن كعب بن زهير، والشاهد فيه: إعمال الفعل (خُبِّرَ) في ثلاثة مفاعيل: التاء، وسوداء الغميم، ومريضة.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، والمساعد ٣٨٣/١، وشرح ابن عقيل ٧١/٢، وتحفة الغريب ٦٣٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٧/١، وحاشية الصبان ٥٨/٢.

غرض بتقديره قدر، كما إذا كان قصدك من المخاطب أن يخبرك أنت، فضميرك هو المقدر، أي: أخبرني، وإن لم يتعلق غرض بمن تلقي إليه هذا الخبر لم تقدره أصلاً، وتركته نسيًا منسيًا، و(زيدًا) هو المفعول الثاني، و(ما صنع) هو الثالث، وإنما سميناهما أولا وثانيًا باعتبار أنهما اللذان كانا مبتدأً وخبرًا في الأول، وأن الأول لا يذكر أصلاً كما مرَّ، فلذلك لم يتعرض إليه في الذكر هنا»[١]. انتهى.

«**فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه**[٢]، **وعكس ذلك الفراء**[٣] **فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه**».

لأنه إذا كان مذكرًا فهي مذكرة، وإن كان مؤنثًا فمؤنثة، وإن كان مثنى فمثناة، وإن كان مجموعًا فمجموعة، والتاء في الأحوال كلها مفردة ومذكرة.

«**ويردُّه صحة الاستغناء عن الكاف**».

نحو: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝١٢ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣﴾[٤]، يريد: ولو كانت فاعلاً لم يستغن عنها؛ إذ الفاعل لا يحذف عنده[٥]، كما أنه كذلك عند البصريين[٦]، وإنما يقول بجواز حذفه الكسائي[٧] من الكوفيين[٨].

وفي التعليق[٩]: «غايته لزوم حذف الفاعل، والفراء يجيزه، فإن زعم أن المراد الاستغناء عنها أصلاً ورأسًا قلنا: فتكون الكاف حينئذٍ اسمًا باقيًا على دلالته على الخطاب، وهو خلاف ما فيه [١٤٧/ أ] الكلام بالغرض».

«**وأنها لم تقع قط مرفوعة**».

---

(١) تحفة الغريب٢/٦٣٨-٦٤٠.

(٢) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٩٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣٣، والجنى الداني ٩٣.

(٤) العلق: ٩ــ١٣.

(٥) ينظر رأيه في: الرد على النحاة ٨٥.

(٦) ينظر رأيهم في: التصريح بمضمون التوضيح ١/٤١١، والهمع ٢/٢٥٥.

(٧) ينظر رأيه في: الرد على النحاة ٨٥-٨٦-٨٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/٥٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٦١، والهمع ٢/٢٥٥.

(٨) تحفة الغريب ٢/٦٤٠.

(٩) ٥١٨.

في الشرح: «أمَّا بطريق الأصالة فمسَلَّم، ولكن لم لا يجوز أن تكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع، كما يقول الأخفش[١] في (لولاك)»[٢].

[قال الشمني: «وأقول: وقوعها بطريق النيابة كما يقول الأخفش في (لولاك)][٣] لا يلزم الجمهور، والكلام إنما هو على مذهبهم»[٤].

«**وقال الكسائي**[٥]: **التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو: (أرأيتَك زيدًا ما صنع)؛ لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده**» فلا يجوز الاقتصار.

«**وأما** ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾[٦]، **[فالمفعول الثاني محذوف، أي: لَمَ كرمتَه عليَّ]**[٧] **وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظًا أُخَرَ شذوذًا**».

كقولك: (أَبْصِرْكَ زيدًا)، و(لَيْسَكَ زيدٌ قائمًا)، و(نِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ)، و(بِئسَكَ الرجلُ عمروٌ)، وكذا قولهم في بعض الحروف: (بَلاكَ) و(كَلاَّكَ)، بفتح الكاف وتخفيف اللام في المثال الأول، وتشديدها في الثاني، ذكره في الجنى الداني[٨].

«**وحمل على ذلك الفارسي**[٩] **قولَه:**

لِسَانُ السُّوْءِ» ... ...[١٠]

---

(١) ينظر رأيه في: التسهيل ١٤٨.

(٢) تحفة الغريب ٦٤٠/٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) المنصف ٤٢/٢.

(٥) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٩٣.

(٦) الإسراء: ٦٢.

(٧) زيادة من س.

(٨) ينظر: ٩٤-٩٥.

(٩) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٩٤.

(١٠) البيت من الوافر، ولا يعرف قائله، والشاهد فيه مجيء الكاف من (حسبتك) حرف خطاب، وأنْ الناصبة وما بعدها سدَّت مسدَّ المفعولين.

والبيت في الجنى الداني ٩٤، والمغني ٢٩/٣، وتحفة الغريب ٦٤١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٦/١، وشرح أبيات المغني ١٤٦/٤، وغنية الأريب ٣٦٠/٢.

في الصحاح[١]: اللسان جارحة الكلام، وقد يكنى به عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ، قال أعشى باهلة:

إنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لاَ أُسَرُّ بِهَا مِنْ عَلْوَ لاَ عَجَبٌ مِنْهَا وَلاَ سَخَرُ[٢]

وهذا هو المراد في البيت، وجمعه ألسنة، كـ: حمار وأحمرة في التذكير، وأَلْسُن كذراع وأذرع في التأنيث.

«**تُهْدِيْهَا إلَينَا وَحِنْتَ**» بكسر الحاء المهملة من الحَيْن بفتحها وسكون المثناة التحتية، وهو الهلاك، يقال: حان الرجل، أي: هلك ومات.

«**وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيْنَا**».

و(عَلْوَ) في بيت الأعشى مرخم في غير النداء للضرورة.

«**لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون أنَّ وصلتها بدلاً من الكاف سادًّا مسدَّ المفعولين، كقراءة حمزة**[٣]: {وَلاَ تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ}[٤] **بالخطاب**».

وهو بالمثناة الفوقية وفتح السين، وفي التعليق[٥]: «الفارسي لم يصرح بأن الحامل له على ادعاء أن الكاف حرف ما لا يلزم عليه من الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وإنما ابن مالك[٦] جوَّز ذلك، وأجاب عنه بما حكاه المصنف من الأحوال المذكورة، ولقائل أن يمنع

---

(١) ٢١٩٥/٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأعشى باهلة، والشاهد فيه استعمال كلمة (لسان) مؤنثة بمعنى الرسالة.
والبيت في إصلاح المنطق ٢٦، والمنجد في اللغة ٣٧، وجمهرة اللغة ٩٥٠/٢، ١٣٠٩/٣، والصحاح ٦٧٩/٢، ٢١٩٥/٦، ومقاييس اللغة ٢٤٧/٥، ولسان العرب ٣٥٢/٤، ١٣/ ٣٨٥، ٨٣/١٥.

(٣) قرأ الجمهور بالياء وفتح السين: {وَلاَ يَحْسَبَنَّ} [آل عمران: ١٧٨]، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي بالياء وكسر السين: {وَلاَ يَحْسِبَنَّ} [آل عمران: ١٧٨]، وقرأ حمزة والمطوعي بالتاء: {وَلاَ تَحْسَبَنَّ} [آل عمران: ١٧٨].
ينظر: الكشاف ٤٧١/١-٤٧٢، والتبيان ٢٢١، والبحر المحيط ٤٤٣/٣.

(٤) آل عمران: ١٧٨.

(٥) ٥٢٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٨/١.

صحة هذا الحمل بناء (على)[١] جواز الإخبار بالمصدر عن اسم الجثة مبالغة، (أو يكون)[٢] ثَمَّ معنى مقدَّر».

(١) ساقط من س.

(٢) ساقط من س.

«كي»

«على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسمًا مختصرًا من (كيف)، كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ» ... ...»[(١)]

أي: تميلون.

«**إِلَى سِلْمٍ**» بفتح السين وكسرها مع سكون اللام، أي: صلح.

«**وَمَا ثُئِرَتْ**» مبني للمفعول.

«**قَتْلاَكُمُ**» نائب الفاعل، يقال: ثأرت للقتيل وبالقتيل، أي: قتلت قاتله.

«**وَلَظَى**» أي: نار.

«**الْهَيْجَاءِ**» أي: الحرب، يمدُّ -كما في البيت- ويقصر.

«**تَضْطَرِمُ**» أي: تلتهب، والمراد بلظى الحرب شدتها واحتدادها، فهو استعارة، والاضطرام ترشيح، وجملة (ما ثئرت قتلاكم) حال من فاعل تجنحون، وجملة (لظى الهيجاء تضطرم) حال من قتلاكم، والجملتان من الحال المتعددة.

قال في الشرح: «وذو الحال الفاعل في تجنحون، فإن قلت: الواو من قوله: (ولظى الهيجاء) على هذا عاطفة لا حالية، ولا ضمير في هذه الجملة لذي الحال، فكيف صحَّ ذلك؟ قلت: إما أن تجعل اللام نائبة عن الضمير على رأي بعضهم، أي: ولظى هيجائكم تضطرم، أو يجعل الضمير محذوفًا، أي: فيكم أو بينكم، ويجوز أن يكون ذلك من الحال المتداخلة»[(٢)].

كما صدَّرنا به، واقتصر عليه بعضهم.

«أراد كيف، فحذف الفاء، كما قال بعضهم[(٣)]**: (سَوْ أَفْعَلُ) يريد سوف.**

---

(١) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء كي اسمًا مختصرًا من كيف بحذف الفاء.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٥٣٤/٣، والجنى الداني ٢٦٥، وتوضيح المقاصد ١٢٣٠/٣، وتحفة الغريب ٦٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٧/١، وشرح أبيات المغني ١٤٩/٤، وغنية الأريب ٣٦١/٢، وحاشية الصبان ٤٠٩/٣.

(٢) تحفة الغريب ٦٤٢/٢.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ٣١٥/١، والإنصاف ٥٣٢/٢-٥٣٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٨/١، والجنى الداني ٤٥٨.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً».

وفيه نظر، فإن (كي) إنما تكون للعلة الغائبة، واللام للتعليل مطلقًا.

«وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية، في قولهم في السؤال عن العلة (كَيْمَهْ)، بمعنى لمه، وعلى ما المصدرية في قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَــضُرَّ فَإِنَّمَــا يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[(١)]

وقيل: ما» في هذا البيت **«كافَّة، وعلى (أنْ) المصدرية مضمرة، نحو (جِئتُكَ كَيْ تُكْرِمَني) إذا قدَّرتَ النصب بـــ(أنْ).**

الثالث: أن تكون بمنزلة أنْ المصدرية معنى وعملاً».

ومعناها جارَّة غير معناها ناصبة، فلا ينتقض به قولهم: عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وكذا العكس؛ إذ هو محمول على ما إذا اتحد المعنى [١٤٧/ ب].

«وذلك في نحو: {لِّكَيْلاَ تَيْأَسُوْا}[(٢)]، ويؤيده صحة حلول أنْ محلها؛ وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل».

خصوصية التعليل هنا لغو، ولو قال: إذ لو كانت حرف جر [لم يدخل عليها حرف جر][(٣)] لكان مستقيمًا، وسلم من ذلك. كذا قرره الشارح[(٤)].

«ومن ذلك قولك: (جئتُكَ كَي تُكْرِمَني)، وقوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ

---

(١) البيت من الطويل، واختلف في قائله، فقيل: هو لعبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، وقيل: للنابغة الذبياني، وقيل: هو للجعدي، كما قيل: إنه لعبد الله بن معاوية، وذهب قوم إلى أنه لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ١٧٠.

والشاهد فيه: مجيء كي حرف جر بمعنى لام التعليل، وما بعدها مصدرية، وقيل: كافة.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢، ١٥٣٢/٣، وتوضيح المقاصد ٧٣٨/٢، ١٢٣٠/٣، والجنى الداني ٢٦٢، وأوضح المسالك ٨/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٣٢/١، والهمع ٩٨/٤، وشرح شواهد المغني ٥٠٧/١، وشرح أبيات المغني ١٥٢/٤، والخزانة ٥٩١/٣، وغنية الأريب ٣٦٢/٢.

(٢) الحديد: ٢٣.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: تحفة الغريب ٦٤٢/٢.

﴿ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾[1]، ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾[2] **إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة، ويجب حينئذٍ إضمار أنْ بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله:**

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي» ... ...[3]

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

والطيران: الذهاب السريع، مستعار من طيران الطير، والقِرْبَة بكسر القاف: أداة من جلد مخروزة من جانب واحد يستسقى بها، وهي معروفة، والشَّن بفتح الشين المعجمة: القربة الخَلَقُ. والبيداء بفتح الموحدة والمد: الأرض القفر التي يبيد من يدخلها، أي: يهلك. والبَلْقَعُ على زنة جعفر: الأرض القفر التي لا شيء فيها، يقال: أرض بلقع وبلقعة أيضًا.

«**فـ(كي) إما تعليلية مؤكِّدة للام، أو مصدرية مؤكَّدة بأنْ**».

لكن يترجح التقدير الأول بوجوه، أحدها: أن (أنْ) أم الباب، فالأولى الاعتناء بشأنها، فإذا جعلت (كي) تعليلية لزم أن تكون (أنْ) هي الناصبة، ففيه وفاء بما تستحقه من الاعتناء بشأنها، حيث لم تعزل عن عملها. والثاني: أن ما يكون أصلاً في بابه لا يناسب أن يجعل توكيدًا لغيره مما ليس بأصل في ذلك الباب، والثالث: أنَّ (أنْ) هي التي وليها الفعل، فكانت لقربها منه ومجاورتها إياه أحق بالإعمال مما ليس كذلك[4].

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء كي محتملة لوجهين: أن تكون جارة بمعنى اللام، وأن تكون بمعنى أنْ المصدرية.

والبيت في الإنصاف ٤٧٣/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، ١٥/٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٢، والجنى الداني ٢٦٥، وتوضيح المقاصد ١٢٣٢/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥١٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٦١/٢، والخزانة ١٦/١، ٤٨١/٨، ٤٨٤، وحاشية الصبان ٤١٠/٣.

(٤) تحفة الغريب ٦٤٣/٢.

وفي التعليق[١]: وعلى كلٍّ ففيه تأكيد للحرف بغير الجار، أي (إعادته)[٢] مع عدم إعادة مدخوله، وقد جعل ابن مالك[٣] مثله شاذًّا، والذي قاله الرضي[٤] في باب التأكيد اللفظي: إنَّ المكرَّر إما مستقل أو غيره، فالمستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف [عليه]، وغير المستقل: مالا يجوز فيه ذلك، كالضمير المتصل، وكل حرف إلا ما يؤدي معنى الجملة، وهي حروف الجواب، فغير المستقل إن كان على واحد كواو العطف، أو كان مما يجب إعماله بأول نوع من الكلم كحروف الجر، فإنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها، كالضمائر المتصلة فلا يكون وحده إلا ضرورة، مثل:

... ... وَلاَ لِلمَا... ... ...[٥]

وإن لم يكن غير المستقل على حرف، ولا واجب الاتصال، جاز تكريره وحده، نحو: إنَّ إنَّ زيدًا قائم، والأحسن الفصل بينهما، نحو: إنَّ في الدار إنَّ زيدًا قائم، وإن عُمِدَ الأول بمعمول ظاهر اختير عَمْدُ الثاني بضميره، نحو: إنَّ زيدًا إنه قائم، وليت بكرًا إنَّه قائم، ويجوز عمده بظاهر أيضًا.

«ولا تظهر أنْ بعد كي إلا في الضرورة، كقوله:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا» ... ...[٦]

أي: معطيًا، من منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع، وهو متعد إلى مفعولين، أولهما في البيت (كل الناس) والثاني «**لِسَانَكَ**»، والمراد: حلاوة لسانك

---

(١) ينظر: ٥٢٣-٥٢٤.

(٢) في الأصل: مع إعادة.

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٥-١٧٦، وشرح التسهيل ٣/٣٥٨-٣٥٩.

(٤) شرح الكافية ٣/٩٧-٩٨.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٤٢، ونسب لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه. والشاهد فيه: ظهور أنْ بعد كي في ضرورة الشعر.

والبيت في: المفصل في صنعة الإعراب ٤٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٨٢، ٣/١٥٣٣، والجنى الداني ٢٦٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٧٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٥١٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٦٣٢، ٢/٣٥٩، ٣٦١، والهمع ٤/١٠٠، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٨، وشرح أبيات المغني ٤/١٧٥، والخزانة ٨/٤٨١، ٤٨٣.

وطيب كلامك «**كَيْمَا أنْ تَغُرَّ**» بالغين المعجمة، أي: تخدع من الخَدْع، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم. «**وَتَخْدَعَا**» بيان لـــ(تَغُرَّ). وجعل ابن مالك في التسهيل[١] إظهار أنْ بعد كي قليلاً، و لم يصرح بكونه ضرورة كما فعل المصنف[٢].

«**وعن الأخفش[٣] أن كي جارَّة دائمًا، وأن النصب بعدها بـــ(أنْ) ظاهرة أو مقدرة، ويرُدُّه نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٤]، فإن زعم أنَّ كي تأكيد للام كقوله:**

... ... وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ»

وقد تقدم تتمته والكلام عليه «**رُدَّ بأن الفصيح المقيس لا يُخَرَّجُ على الشاذ، وعن الكوفيين[٥] أنها ناصبة دائمًا، ويرده قولهم: (كَيْمَه)، كما يقولون (لِمَه)، وقول حاتم[٦]:**

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا ... ...»[٧]

بالرفع نائبًا عن فاعل، «**وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهْ**» والضمير للدخول المفهوم منه، و(في البيت) متعلق بداخل، أي: وهو داخل في البيت دخولاً، أو الضمير في داخله للبيت، والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع، و(داخله) خبر ثان.

---

(١) ينظر: ٢٣٠.

(٢) تحفة الغريب ٦٤٤/٢.

(٣) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٢٦٤.

(٤) الحديد: ٢٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٥/٩، والجنى الداني ٢٦٤.

(٦) هو حاتم الطائيّ الجواد المعروف، واسمه حاتم بن عبد الله بن سعد بن أَخْزَمَ بن الحشرج بن أخزم ابن أبي أخـــزم، أبو سفانة، فارس شاعر جواد جاهلي، كان مضرب المثل بالجود والكرم، من أهل نجد، وزار الشام فتزوج ماويـــة بنت حجر الغسانية، أَرَّخُوا وفاته في العام الثامن بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم.

ينظر: الاشتقاق ٢٩/١، وتاريخ دمشق ٣٥٧/١١، وشعراء النصرانية ٩٨/١، والأعلام للزركلي ١٥١/٢.

(٧) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٨٧، وقيل: هو للنمري أو لرجل من باهلة. والشاهد فيه أنَّ كي ليست ناصبة، خلافا للكوفيين، ولو كانت ناصبة لما فصل بينها وبين الفعل باللام، وهي هنا بمعنى اللام، وســـهَّل ذلك اختلاف اللفظين، والنصب بأنْ مضمرة بعد اللام.

والبيت في توضيح المقاصد ١٢٣١/٣، وتحفة الغريب ٦٤٤/٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٩/١، وشرح أبيـــات المغني ١٥٩/٤، وغنية الأريب ٣٦٥/٢، وحاشية الصبان ٤١١/٣، والنحو الوافي ٣٠٤/٤.

«لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه».

وفي الشرح: «الرد على الكوفيين بذلك ظاهر؛ لأنهم يوافقون على أنَّ اللام في مثل هذا جارَّة، فيلزم ما ذكر من الفصل [١٤٨/ أ] بها بين الحرف الناصب وهو كي ومنصوبها، وهو (يُبْصَرُ)، أما إذا جعل النصب في البيت بـــ(أنْ) مضمرة كما يقول البصريون[١]، و(كي) جارَّة تعليلية أُكِّدَت بمرادفها، وهو اللام انتفى هذا المحذور، نعم يلزم الشذوذ من جهة هذا التأكيد؛ ولكنه سمع من كلامهم، بل هو أخفُّ من نحو قوله:

... ... وَلاَ لِلِمَا بِهِم أَبَدًا دَوَاءُ

لاختلاف الحرفين لفظًا في بيت حاتم»[٢].

«وأجابوا عن الأول بأن الأصل (كي يفعل ماذا) ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر».

في الشرح: «وقد ذهب بعضٌ إلى أن (ما) لا يلزم صدريتها، وأنها كذلك عند العرب، فإن صحَّ ذلك سقط الاعتراض الثاني، ونُقِل عن ابن الـــمـــرَحَّل المغربي[٣] أنه صنَّف في ذلك مختصرًا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر، وقال ابن مالك في كتابه المسمى بـــ: التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصُّه[٤]: (وفي (أقول ماذا) شاهدٌ على أن ما الاستفهامية إذا رُكِّبت مع ذا تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعًا ونصبًا، فالرفع كقولهم: كان ماذا، والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: (أقول ماذا)[٥]، وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزًا، كقولك لمن قال: عندي عشرون

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٤٦/٣.

(٢) تحفة الغريب٦٤٥/٢.

(٣) هو مالك بن عبد الرحمن بن فرج، أَبُو الحَكَم ابن المرحل، أديب شاعر، ينعت بشاعر المغرب، من كتبه الموطـــأ، وأرجوزة نظم بها فصيح ثعلب، و ديوان الشعر، والواضحة نظم في الفرائض، وأرجوزة في النحو، توفي بفاس سنة ٦٩٩هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٩٢٧/١٥، وأعيان العصر وأعوان النصر ١٨٧/٤، وبغية الوعـــاة ٢٧٦/٢ ، والأعـــلام للزركلي ٢٦٣/٥.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٦١.

(٥) جزء من حديث الإفك، أخرجه البخاري في باب: إنَّ الذين يحبون أن تشيع الفاحشة ١٠٧/٦.

ماذا). انتهى.

قلتُ: وفي الكشاف في سورة هود[١]: (فإن قلتَ: وقعت غاية لماذا؟ قلتُ: لقوله: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾[٢])، في سورة الكهف[٣]: (فإن قلتَ: هو استدراك لماذا؟ قلتُ: لقوله: ﴿أَكَفَرْتَ﴾[٤]) فاستعملها في الموضعين خارجة عن الصدرية. وتعليق (لماذا) بمحذوف متأخر يدل عليه المتقدم ممكن، ولكن إذا ثبت بالنقل استعمالها غير صدر كنا في غنية عن التقدير»[٥].

«**(وحذف ألفها في غير الجر)**[٦]، **(وحذف الفعل)**[٧] **المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري**[٨] **في تفسير: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾**[٩]، **(فيذهب كيما فيعود ظهره طبقًا واحدًا) أي: كيما يسجد، وهو غريب جدًّا لا يحتمل القياس عليه.**

تنبيه: إذا قيل: (جئتُ لتكرمَني) فالنصب بـ(أنْ) مضمرة، وجوَّز أبو سعيد[١٠] **كون المضمر (كي)، والأول أولى؛ لأن أنْ أمكنُ في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة».**

والله تعالى أعلم. والتجوز إنما هو في حذفها، لا في عملها مضمرة.

---

(١) ٣٧٣/٢.

(٢) هود: ٣٨.

(٣) الكشاف ٦٧٥/٢.

(٤) الكهف: ٣٧.

(٥) تحفة الغريب ٦٤٦/٢.

(٦) ساقط من س.

(٧) في الأصل وردت العبارة هكذا: وحذف الفعل، وحذف ألفها في غير الجر المنصوب.

(٨) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في باب قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) ١٢٩/٩ بزيادة لفظة يسجد، ونصه: ((فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا))، وعلَّق ابن حجر في شرحه لهذا الحديث على ما أورده ابن هشام فقال: «وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها، حتى إنَّ ابن بطَّال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما»، فتح الباري ٤٢٨/١٣.

(٩) القيامة: ٢٢.

(١٠) هو السيرافي، وينظر رأيه في: الهمع ١٤٠/٤.

«كم»

«على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أيُّ عددٍ؟ ».

في الشرح: «على وجهين، خبر أول، وخبرية مرفوع على أنه خبر ثان، واستفهامية مرفوع عطفًا على هذا الخبر الثاني، ولا يصح فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل، وقد تقدم الكلام في مثله»[١].

وأقول: يريد أنه تقدم عند قول المصنف: «قد على وجهين: حرفية... »، وتقدم لنا أيضًا هناك أنه يجوز فيهما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل، بأن تكون الياء للمصدرية لا للنسب.

«ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير».

«أما كونهما اسمين فلجرهما بالحرف والإضافة في نحو: بكم درهمًا اشتريتَ؟ وغلامَ كم رجلٍ ملكتَ؟، وبكم شيءٍ أحسنتُ إليك! ووصْلُ كم حبيبٍ ظفرتُ [به!][٢] ولوقوعهما مسندًا إليهما لفظًا ومعنى في نحو: كم رجلاً جاءكَ؟ وكم ملكٍ أحسن إليك! ومعنى لا لفظًا في نحو: كم عبدًا أعتقتَ؟ وكم حرٍّ أكرمتَ! فإن المفعول [به][٣] مسند إليه بحسب المعنى؛ إذ قولك: (ضربتُ زيدًا) في معنى زيدٌ مضروبٌ، ولا معنى لاستبعاد ذلك أو إنكاره مع أنه قد يقع نائبًا[٤] عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فيكون مسندًا إليه لفظًا ومعنى، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولاً به على ما صرح به ابن الحاجب[٥] وغيره.

وأما كونهما مبهمين فلا خفاء في أنهما وضعًا كذلك، وأما افتقارهما إلى التمييز فلمكان وضعهما على الإبهام، ولشدة افتقارهما إلى المميِّزِ لم يحذف إلا لدليل، كما إذا جرى ذكر العبيد فقلت: كم عندَكَ؟ أي: كم عبدا عندك؟ بالنصب في الاستفهامية، وكم عبدٍ عندَكَ!

---

(١) تحفة الغريب ٦٤٧/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) ورد في الأصل بعد هذه الكلمة قوله: «إذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد مضروب، ولا معنى لاستبعاد» مقحما مكررا.

(٥) ينظر: الكافية بشرح الرضي ٢١٠/١.

بالجر في الخبرية، بحسب ما يقتضيه المقام، بخلاف غيرهما من الأعداد فإنها تدل على كمية معينة، فيجوز ألاّ يؤتى لها بتمييز ألبتة؛ لأن فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وإن جهل جنسها.

وأما بناؤها فقال ابن الحاجب[١]: بناء كم في الاستفهام واضح؛ وذلك لتضمنها معنى همزة الاستفهام، فإن قولنا: كم رجلاً عندك؟ معناه أعشرون رجلا عندك؟ وفي الخبرية: إما لكونها موضوعة وضع الحروف غالبًا فأشبهت ما تضمَّن معنى الحرف. انتهى. [١٤٨/ ب] وعليه سؤالات منها:

أن شبه الاسم للحرف في مجرد اللفظ لا يؤثر البناء، وقد مرَّ التنبيه عليه، وقد أحسن ابن مالك في التسهيل[٢] حيث قال: (وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه، وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى) قلت: الشبه لفظًا ظاهر، وأما معنًى فمن جهة أن كلاً منهما لعدد مبهم.

ومنها: أنه كيف يتأتى أن يكون في الخبرية معنى إنشاء التكثير القائم بنفس المتكلم، ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره: إن طابق فصِدْقٌ، وإلا فكَذِبٌ، فإن قلت: كم رجلٍ عندكَ! فله جهتان، إحداهما التكثير الذي قام بذهنك، ولا وجود له في الخارج، وبهذا الاعتبار تكون كم [إنشائية؛ والأخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية، ولها وجود في الخارج، وبهذا الاعتبار تكون كم][٣] خبرية، هذا معنى ما قرَّرَه ابن الحاجب[٤].

قال الرضي[٥]: وفيه نظر؛ إذ هذا الذي قرَّره يَطَّرِدُ في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فلا ريب في كونه خبرًا، ولا يمكن أن تكذِبَ في التفضيل، ويقال لك: إنَّك لم تفضِّل، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وهو خبر بلا شك، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار؛ إذ لا يقال: إنك أخبرت أو لم تخبر؛ لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار، بل يدخلان من حيث القيام، فيقال: إن القيام

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١.

(٢) ١٢٥.

(٣) ساقط من الأصل و س، والزيادة من تحفة الغريب ٦٤٨/٢، وبها يتم الكلام.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١-٥٢٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٨٤/٤-٨٥، ٢٥٤/٥.

حاصل أو ليس حاصلاً.

(ومنها)[١]: أنه لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال: تضمنته، وجوابه أن يقال: هو موجود وهو مِنْ الاستغراقية ورُبَّ، هذا إن قيل بدلالتهما على التكثير، وإلا فالحرف المفيد لذلك مقدَّر الوضع، وأقرب من هذا كله أن يقال: بنيت كم لشبهها بالحرف وضعًا، وهذا سببٌ ينتهض موجِبًا لبنائها في وجهي الاستفهام والخبر.

وأما لزوم التصدير فليس على إطلاقه؛ لأن ما قبلها إذا كان مضافًا أو حرف جرٍّ يعمل فيها، وإنما الذي لا يعمل فيها متقدمًا عليها الفعل أو شبهه؛ لاستحقاقها الصدر استفهامية أو خبرية، أما الاستفهامية فسبب استحقاقها لذلك واضح، وأما الخبرية فلأنها لإنشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام، كما وجب لـــ(رُبَّ) لما تضمنته من المعنى الإنشائي، وقد عرَفتَ ما يَرِدُ عليه، وإنما جاز تقديم الجارِّ عليها لأن تأخر الجارِّ عن المجرور ممتنع لضعف عمله، على أن الجارَّ يتنزل من المجرور منزلة الجزء منه، فكأنهما كلمة واحدة»[٢]. انتهى.

«**وأما قول بعضهم**[٣] **في:** ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾[٤]: **أبدلت أنَّ وصلتها من كم فمردود؛ لأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإنْ قدّر عامل المبدل منه (يروا) فـــ(كم) لها الصدارة، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإنْ قدَّره (أهلكنا) فلا تسلط له في المعنى على البدل**».

و«عدم تسلط أهلكنا عليه واضح؛ إذ لا معنى لقولك: أهلكنا أنهم لا يرجعون، والاعتراض مبني على حرف واحد، وهو أن كلمة كم بمفردها هي المبدل منه، فإذا كان مراد هذا القائل أنَّ المبدل منه هو جملة (قبلهم من القرون) لا (كم) وحدها طاح الاعتراض أصلاً ورأسًا؛ إذ التقدير حينئذ: أنهم إليهم لا يرجعون، ولا غبار عليه، وغاية ما في الأمر أنه عبَّر عن الكل بالجزء الذي هو صدرٌ معتنى به، والقرينة عدم استقامة الكلام على إرادة هذا الجزء بمفرده، وهذا أمر شائع لا نكير فيه ولا مانع منه، ولا ينبغي أن يحمل على قائله أنه

---

(١) مكررة في الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٢/٦٤٧-٦٤٩.

(٣) ممن قال بهذا الزمخشري وابن عطية، ينظر: الكشاف ٤/١٦، والمحرر الوجيز ٤/٤٥٢.

(٤) يس: ٣١.

أراد غير هذا»[(١)].

«والصواب أنَّ كم مفعول لــ(أهلكنا)، والجملة [إما][(٢)] معمولة لــ(يروا) على أنه علق عن العمل في اللفظ، وأنَّ وصلتها مفعول لأجله».

«والتقدير: لأنهم إليهم لا يرجعون، والعامل الذي يتعلق به هذا الجار والمجرور أهلكنا، أي: أهلكناهم لأجل هذا المعنى، ولا يظهر تعلق ذلك بفعل الرؤية»[(٣)].

«وإما معترضة بين (يروا) وما سدَّ مسدَّ مفعوليه، وهو أنَّ وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور[(٤)] في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[(٥)]: إنَّ كم فاعل، مردود بأن لها الصدر، وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش[(٦)] عن بعضهم أنه يقول: ملكْتَ كم عبيدٍ؟ فيخرجها عن الصدر خطأ عظيم؛ إذ خرَّج كلام الله ﷻ على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله ﷻ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة كم أهلكنا على القول بأن الفاعل [١٤٩/ أ] يكون جملة، إما مطلقًا أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل، والفعل قلبي، نحو: ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ، وجوّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة».

وكان ينبغي أن يقول: المفهوم من الفعل؛ لأن الإهلاك مصدر أَهْلَكَ وحده، لا الجملة بأسرها.

«وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان في خمسة أمور:

---

(١) تحفة الغريب ٢/٦٥٠.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٥٠.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، بل قال في شرح الجمل: «وكم أبدًا تلزم الصدر»، ثم أورد رأي الأخفش في أنها لا تلزم الصدر، فقال: «وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر»، وحكم على هذا الرأي بالفساد، فقال: «وهــذا فاسد»، ينظر: ٢/٤٨، على أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ كم فاعل في الآية المذكورة، ينظر: معاني القرآن له ٢/٣٣٣، وقيل: هو مذهب كوفي، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٦٠، والمحرر الوجيز ٤/٣٦٥، والبحر المحيط ٧/٣٩٦.

(٥) السجدة: ٢٦.

(٦) تنظر رواية الأخفش في: البحر المحيط ٩/٦٢.

أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب».

«باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير القائم بنفس المتكلم، فإن هذا معنى إنشائي لا يقبل تصديقًا ولا تكذيبًا كما قرره ابن الحاجب، وقد مرَّ ما عليه»[(١)].

«بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابًا؛ لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون! وفي الاستفهامية: كم مالُكَ أعشرون أم ثلاثون؟

الرابع: أن تمييز[(٢)] الخبرية مفرد أو مجموع، تقول: كم عبدٍ ملكتُ! وكم عبيدٍ ملكتُ! ».

قال الشارح: «وجه كونه مفردًا مع أنه لا يكون إلا مجرورًا أن الخبرية لَمَّا كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح، أعني: المائة والألف، ومُمَيَّز الكثير الصريح مجرور مفرد، فكذلك مُمَيَّز ما يشابهه. وأما مجيئه مجموعًا فلأن العدد الكثير في لفظه ما ينبئ عن كمية الكثرة صريحًا، وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كأنه نائب عن معنى التصريح في مثله»[(٣)].

«قال:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ» ... ...[(٤)]

هلك.

---

(١) تحفة الغريب ٢/٦٥٠.

(٢) زاد في المغني: كم.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٥١.

(٤) البيت من المديد، نسبه البغدادي لعدي بن زيد العبادي، وقال: إنه من قصيدة رائية له، و على هذا القول فآخر بيت الشاهد (بارا)، وليس (بادَ). والشاهد فيه: مجيء تمييز كم الخبرية مرة مفرد، ومرة مجموع.

والبيت في الجمل في النحو للخليل ١٢٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٣٧، وتحفة الغريب ٢/٦٥١، والهمع ٤/٨١، وشرح شواهد المغني ١/٥١١، وشرح أبيات المغني ٤/١٦٣، وغنية الأريب ٢/٣٧١.

«**مُلْكُهُمُ**» والملوك: جمع ملك، كحَذِر، وفي الصحاح: والملك مقصور من مالك أو مليك، قال الشارح: «وفيه نظر».

«**وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ**» بضم السين المهملة وبالقاف: خلاف الملك، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث.

«**بَادَ**»[١] وفي البيت شاهد على مجيء تمييز الخبرية مجموعًا ومفردًا، فإن ملوك شاهد على الجمع، ونعيم شاهد على الإفراد، وهو من بحر المديد، والجزء الرابع منه وهو أول العجز مشكول، وهو زحاف مستقبح عندهم، ووزن الجزء المذكور -وهو قوله: (ونعيمِ) بدون تنوين- فَعِلاَتُ.

«**وقال [الفرزدق[٢]][٣]:**

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيــرُ وَخَالَــةٍ فَـــدْعَاءَ» ... ...[٤]

بسكون الدال المهملة من الفَدَع بفتحتين، وهو اعوجاج الرُّسْغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنْسِيِّهِمَا، أو هو المشي على ظاهر القدم، أو ارتفاع أخمص القدم حتى لو وطئ الأفدع عصفورًا ما آذاه، أو هو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها، وأكثر ما يكون في الأرساغ خِلقَة، كذا في القاموس[٥]. والرُّسْغُ كالقُفْل: مفصل ما بين الساعد والكف، وما بين الساق والقدم، والإنْسِيُّ بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد[٦]: هو الأيسر من كل شيء، قال الأصمعي[٧]: هو الأيمن، وقال: كل اثنين من الإنسان، مثل الساعدين والزندين والقدمين، فما أقبل منهما على الإنسان فهو إنسيّ، وما

---

(١) في المغني: بادوا.

(٢) هو: همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، الشاعر المعروف، سمي الفرزدق لأنه شبه وجهه وكان مدوراً جهيماً بالخبزة وهي الفرزدقة. وبيته من أشرف بيوت بني تميم، توفي سنة ١١٠هـ.
ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/٢، والمؤتلف والمختلف ٢١٦، ومعجم الشعراء ٤٨٧.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) البيت من الكامل، والشاهد فيه: مجيء تمييز كم الخبرية مفردًا، وهو عمة.
والبيت في الديوان ٣٦١، والكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والأصول في النحـــو ٣١٨/١، واللمع في العربية ١٤٧، والمفصل في صنعة الإعراب ٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٣٣٥/٣، والخزانة ٦/ ٤٨٥.

(٥) ينظر: ٧٤٦/١.

(٦) ينظر: الجراثيم ١٣٦/٢، والصحاح ٩٠٥/٣.

(٧) ينظر: غريب الحديث ١٥٨/٣، والكنز اللغوي ٢٠٦/١، والصحاح ٩٠٥/٣.

إنسيّ، وما أدبر منهما فهو وحشي.

«**قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي**» بالكسر: جمع عشراء، وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر، وعرض الفرزدق بهذا البيت لذم جرير والاستخفاف به؛ لأن معناه أن كثيرًا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي ورعاة إبلي، وقوله: (عليَّ عشاري) يريد على كره مني؛ لأن على تستعمل فيما يعود بالضرر بخلاف اللام، قال الله تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[1] وهذا من الفرزدق غاية الاستخفاف والذم؛ لأن معناه كنت استنكف أن يحلبن عشاري، وأن يدخلن في زمرة رعاتي وخدمي لِخسَّتِهِنَّ، ولما بهن من العيب، وهذا المعنى على رواية جرِّ عمة وخالة، وهذا البيت شاهد على مجيء تمييز الخبرية مفردًا.

«**ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردًا، خلافًا للكوفيين**[2]».

في الشرح: «وجه ما ذهب إليه البصريون[3] من أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا منصوبًا على ما قرَّرَه ابن الحاجب[4] وغيره –أنها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد، وهو من أحد عشر إلى مائة؛ لأنها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكمًا، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد، فكذلك مميز ما هو كناية عنه، واعترضه الحَدِيثي بأن حمله على (الوسط)[5] دون غيره أيضًا [١٤٩/ ب] تحكم. قال: فالوجه أن يقال: كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قُرِنَ بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب، فأفرد مميِّزها ونصب كمميِّزه، فقيل: كم درهمًا، كما قيل: أحد عشر درهمًا»[6]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: الجواب عن اعتراض الحديثي هو أن الحمل على الوسط لا تحكم فيه؛ لأن التوسط عدل بين الطرفين، وذو حظ من كل منهما»[7].

---

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤، والهمع٧٩/٤.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٧١١/٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٤/١.

(٥) في الأصل: الشرط.

(٦) تحفة الغريب ٢/ ٦٥٢-٦٥٣.

(٧) المنصف ٤٩/٢.

ثم في الشرح: «وهو أيضًا ضعيف[١]، والأولى الإحالة في مثل ذلك على السماع، ولا ضرورة تدعو إلى ارتكاب هذه الأوجه الضعيفة المتكلفة، وأما الكوفيون[٢] فجوزوا كون تمييز الاستفهامية جمعًا، وقياس من جوَّز في (اثنتي عشرة أسباطًا) [كون أسباطًا][٣] تمييزًا - ومنهم الزمخشري[٤] - أن يجيزوا ذلك هنا.

قال ابن مالك في التسهيل[٥]: (وما أوهم ذلك فحالٌ، والمميز محذوف)، يعني أنك إذا قلت: كمْ لَكَ غلمانا فالتقدير: كم نفسًا استقروا لك في حالة كونهم غلمانًا، فحذف التمييز والجمع منصوب على الحالية، وإن سمع من العرب: كم غلمانًا لك لم يتأتَ هذا التخريج إلا على رأي الأخفش[٦] في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك»[٧].

«والخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض».

«وخفضه على أنَّ كم مضافة إليه حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد، والمميِّز فيه إنما يخفض بالإضافة، وذهب الفراء[٨] إلى أنه مخفوض بـــ(من) مقدرة، وعَمَلُ الجارِّ المقدر —وإن كان في غير هذا الموضع نادرًا- إلا أنه لَمَّا كثر دخول من على تمييز الخبرية، نحو: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[٩]، ﴿وَكَأَيِّن[١٠] مِّنْ ءَايَةٍ﴾[١١]ساغ عمله مقدرًا؛ لأن الشيء

---

(١) يعني اعتراض الحديثي.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤، والهمع٧٩/٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: الكشاف ١٥٩/٢.

(٥) ١٢٤.

(٦) ينظر رأيه في: شرح ابن عقيل ٢٧٣/٢.

(٧) تحفة الغريب ٦٥٣/٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٩/١.

(٩) الأعراف: ٤.

(١٠) في الأصل: وكم من آية، وكذلك في تحفة الغريب٦٥٣/٢، ولعله سهو من الدماميني تابعه عليه الشارح، وأمـــا في س فالآية بتمامها محذوفة.

(١١) يوسف: ١٠٥.

إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه»[١].

«**وتمييز الاستفهامية منصوب**[٢]**، ولا يجوز جرُّه مطلقًا خلافًا للفراء**[٣]**، والزجاج**[٤]**، وابن السراج**[٥]**، وآخرين، بل يشترط أن تجر (كم) بحرف جر، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب، وهو الكثير**»، والظاهر، «**والجر خلافًا لبعضهم**[٦]» والمجوز له قصد تطابق كم ومميزها في الجر بالحرف، نحو: عَلَى كمْ جذعٍ بُنِي بيتُكَ؟ وبِكَمْ رجلٍ مررتَ؟.

«**وهو بـــ(من) مضمرة وجوبًا**».

وزعم الرضي[٧] أنَّ مجوِّز إضمارها قصد التطابق، قال الشارح: «ليس هذا توجيهًا لوجوب كون (من) مضمرة، فينبغي أن ينظر في وجهه، ولم يلُح لي فيه شيء، وإنما لم يجوزوا كون المجرور بدلاً من كم لأن البدل من اسم الاستفهام لابد من اقترانه بالهمزة، نحو: كيفَ زيدٌ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ »[٨].

«**خلافًا للزجاج**[٩].

وتلخص أنَّ في جر تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جُرَّت هي بحرف جر، نحو: بكمْ درهمًا اشتريتَ؟ جاز، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم[١٠] **جواز نصب تمييز كم الخبرية، إذا كان الخبر مفردًا،**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٦٥٣-٦٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٤، والارتشاف ٢/٧٧٧، والمساعد ٢/١٠٧، وشفاء العليل ٢/٥٧٩، والهمع ٤/٧٩.

(٣) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢/٤٢٠، والارتشاف ٢/٧٧٨.

(٤) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢/٧٧٨، والمساعد ٢/١٠٨.

(٥) ينظر رأيه في: الموجز في النحو٤٣، والارتشاف ٢/٧٧٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٤-١٧٠٥، والارتشاف ٢/٧٧٨، والمساعد ٢/١٠٨.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٤/٩١.

(٨) تحفة الغريب ٢/٦٥٤.

(٩) ينظر رأيه في: شرح الكافية ٤/٩١، والارتشاف ٢/٧٧٧، والمساعد ٢/١٠٩.

(١٠) ينظر: الكتاب ٢/١٦٥-١٦٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٧، وشرح الكافية ٤/٩٤، والارتشاف٢/٧٨١، والمساعد ٢/١١١.

وروى قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ [لَكَ يَا جَرِيرُ][(١)] وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بالخفض» لـــ(عمة وخالة) ، «**على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب لهما [على][(٢)] اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته، وعليهما فـــ(كم) مبتدأ خبره: (قد حلبت)، وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم**».

«أو على أنه عائد على مجموع من تقدم، كما في قولك: النساءُ فَعَلَتْ»[(٣)].

«**وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة؛ لكونه قد وصف بـــ(لك) وبـــ(فَدْعَاء) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة**».

ولك أن تعتقد في فدعاء كونه معرفة؛ إذ هو كلمة أريد بها لفظها، فتكون علمًا عليه، فلا توصف بقوله: (محذوفة مدلول عليها) لأنه نكرة فينبغي نصب محذوفة على أنها حال من فدعاء، ومدلول ينبغي أن يكون مرفوعًا خبر مبتدأ محذوف، أي: هي مدلول عليها، وتجعل هذه الجملة حالاً أخرى أو صفة للحال، ولك أن تجر كلاً من هاتين الكلمتين على أنهما صفة لـــ(فدعاء) بناء على أنه نكرة، والمعنى لكونه وصف بمسماةٍ فدعاء، أي: بكلمة مسماة بذلك كما تقول: رُبَّ زيدٍ لقيته، أي: رُبَّ مسمى بهذا الاسم لقيته، ويقع مثل هذا في كلام المصنفين، كقول ابن الحاجب في الكافية[(٤)]: (العَلَمُ الموصوف بـــ(ابن) مضافًا إلى عَلَم يختار فتحه)، وقد وقع (مضافٍ) بالجر في بعض نسخها، ووجهه ما ذكر[(٥)].

«**إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع،كما حذف لك من صفة خالة استدلالاً عليها بـــ(لك) الأولى، والخبر (قد حلبت)، ولا بد [١٥٠/ أ] من تقدير (قد حلبت) أخرى؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنى، ونظيره: (زينبُ وهندٌ**

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٥٤.

(٤) ينظر: الكافية بشرح ابن جماعة ١٢٦.

(٥) تحفة الغريب ٢/٦٥٤-٦٥٥.

قامت)».

«فلك أن تقول: حذف من الأول لدلالة الثاني، ولك العكس، لكنَّ الحذف من الأول أولى عند سيبويه[١]؛ لسلامته من الفصل»[٢].

«**و كم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف، أي: كم وقتٍ أو حَلْبَةٍ**».

(١) ينظر: الخزانة ٦/٤٨٧، وحاشية الدسوقي ١/٥٠٦.

(٢) تحفة الغريب ٢/ ٦٥٥.

«كأين»

«اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة».

وفيه لغات أخر كـــ(كَيْئن) بكاف مفتوحة فياء ساكنة فهمزة مكسورة فنون ساكنة، وكائِنْ بهمزة مكسورة بعد الألف فنون ساكنة.

«ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية».

في الشرح: «انظر قوله: (لأن التنوين) بماذا يتعلق؟ فإن كان بـــ(جاز) وهو الظاهر فهذا الفعل قد ذُكِرَت علته أولا بقوله: (ولهذا) فما هذه الثانية، والعامل لا يتعدى إلى معمولين من نوع واحد إلا بإتباع، فيمكن أن يكون الثاني بدلاً من الأول أتى به لأنه أدلُّ على المقصود من الأول»[(١)]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: ليس الثاني تعليلاً لجواز الوقف [بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلاً من الأول، وإنما هو تعليل [لتعليل][(٢)] جواز الوقف][(٣)] بتركب كأين من كاف التشبيه وأي المنونة»[(٤)].

«**ولهذا رسم في المصحف نونًا، ومن وقف عليها بحذفه**[(٥)]» أي: النون، وهم الستة ما عدا أبي عمرو، فإنه يقف بالياء[(٦)].

«اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف، وتوافق كأين كم في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز».

---

(١) تحفة الغريب ٦٥٦/٢.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام. وهي كذلك في المنصف ٥٠/٢

(٣) زيادة من س.

(٤) المنصف ٤٩/٢-٥٠.

(٥) وقف أبو عمرو ويعقوب على الياء (كأي)، والباقون على النون (كأين).
ينظر: الإتحاف ٢٢٩/١.

(٦) سياق كلام ابن طولون يقتضي أن يكون الواقف على الكلمة بحذف النون، أي بالياء هم الستة، وهذا خـــلاف الحقيقة، فالسبعة ماعدا أبي عمرو يقفون عليها بإثبات النون لا بحذفها، وأبو عمرو بحذفها، وعليـــه فيظهـــر لي أن صحة الكلام أن يقال: ومن وقف عليها بحذفه، أي: النون، وهو أبو عمرو، وأمَّا باقي السبعة فيقفـــون بإثبـــات النون (كأين).

قال الرضي[١]: «التمييز بعد كذا وكأيِّن في الأصل عن الكاف، لا عن (ذا) و(أيّ)، كما في: (مثلك رجلاً)؛ لأنك تبين في: كذا رجلاً، وكأين رجلاً أنَّ مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن (ذا)، و(أيّ)، فأيّ في الأصل كان معربًا، لكنه انمحى عن الجزأين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية، فصار كأنه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة كما في مِن لا تنوين تمكن؛ فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطًّا». انتهى.

«**والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾**[٢]**، والاستفهام أخرى، وهو نادر لم يثبته إلا ابن قتيبة**[٣] **وابن عصفور**[٤] **وابن مالك**[٥]**، واسْتَدَلَّ عليه**» بالبناء للفاعل، وفاعله ضمير يعود إلى ابن مالك.

«**بقول أُبَيّ بن كعب لابن مسعود**[٦] **رضي الله عنهما: ((كأين تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟))** بالنصب على التمييز ((**فقال: ثلاثًا وسبعين**)).

وتخالفها في خمسة أمور: أحدها: أنها مركبة».

قال [الرضي][٧]: «دخلت كاف التشبيه على أي التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فـــ(كأين) مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع، إلا أن في إذا إشارة (في)[٨] الأصل إلى ما في ذهن[٩] المتكلم، بخلاف أي فإنه للعدد المبهم»[١٠]. انتهى.

---

(١) شرح الكافية ٨٦/٤.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) ينظر رأيه في: المساعد ١١٧/٢، والهمع ٣٨٩/٤.

(٤) ينظر: المساعد ١١٧/٢، والهمع ٣٨٩/٤.

(٥) ينظر: التسهيل ١٢٥.

(٦) الحديث في مسند أبي داود الطيالسي ٤٣٦/١، ومسند الإمام أحمد ١٣٤/٣٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٣٦٧/٨، وفيها جميعا أنَّ المقول له هو زِرّ بن حُبَيشٍ، وليس ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) زيادة من س.

(٨) في الأصل: إلى.

(٩) زاد في الأصل: السامع.

(١٠) شرح الكافية ٨٦/٤.

«ولأجل التركيب تصرف فيه فقيل: كائن، بالألف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة، قال يونس[١]: هو اسم فاعل من كان، وذهب المبرد[٢] —وهو الأولى- إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما على [صيغة][٣] فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاءً صارت عينًا، وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى لامًا، وقال الخليل[٤]: الياء الساكنة من أيّ قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص»[٥]، وانظر بقيته في شرح الكافية للرضي؛ فإنه أطال فيه.

«**وكم بسيطة على الصحيح، خلافًا لمن زعم أنها مركبة[٦] من الكاف و(ما)[٧] الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.**

والثاني: أن مميِّزها مجرور بـــ(مِن) غالبًا، حتى زعم ابن عصفور[٨] لزوم ذلك، ويرُدُّه قول سيبويه[٩]: ((وكأين رجلاً رأيت)، زعم ذلك يونس، و(كأين قد أتاني رجلاً)، إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع [١٥٠/ ب] مِنْ) انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[١٠]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾[١١]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾[١]، ومن النصب

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٧٠-١٧١، والأصول في النحو ١/٣٢٠، وشرح الكافية ٤/٨٦.

(٢) ينظر: الكامل ٣/٢٣٠-٢٣١، وشرح الكافية ٤/٨٦.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر قوله في: شرح الكافية ٤/٨٦-٨٧.

(٥) شرح الكافية ٤/٨٦-٨٧.

(٦) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء، ينظر: الجنى الداني ٢٦١، والهمع ٤/٣٨٦.

(٧) في الأصل: من.

(٨) ينظر: المقرب ١/٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠.

(٩) الكتاب ٢/١٧٠.

(١٠) آل عمران: ١٤٦.

(١١) يوسف: ١٠٥.

دَآبَّةٍ﴾[١]، **ومن النصب قوله:**

اطْرُدِ» ... ...[٢]

من طَرَدَ يَطْرُدُ -بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كـــ: قَتَلَ يَقْتُلُ- إذا أَبْعَدَ.

«**اليأسَ**» أي: القنوط.

«**بالرَّجَا**» بالمد: الأمل، وطمع وقوع الشيء، وقصره الشاعر للضرورة.

«**فَكَأَيْن آلمًا**» اسم فاعل من أَلِمَ يَأْلَمُ إذا توجع.

«**حُمَّ**» أي: قُدِّرَ بالبناء للمفعول.

«**يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ**» يقول: لا تقنط، وترجَّ حصول الفرج بعد الشدة، فكم من عديم قدَّر الله غناه بعد فقره، وإذا كان كذلك فباب الأمل مفتوح فلا تسده بالقنوط.

«**وقوله:**

وَكَائنْ» ... ...[٣]

بالألف بعد الكاف يليها همزة مكسورة فنون ساكنة لغة في كأين المتقدمة.

في الشرح: «وذهب المبرد[٤] —وهو الأولى- إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل، فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أيّ صارت عينًا، وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى. قلت: إلا أنها حذفت لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة. وقال الخليل: الياء الساكنة من أيّ قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة

---

(١) العنكبوت: ٦٠.

(٢) البيت من الخفيف، ولا يعرف قائله، والشاهد فيه: مجيء تمييز كأين منصوبًا، وهو قوله آلمًا.

والبيت في تحفة الغريب ٦٥٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٧٧/٢، والهمع ٨٤/٤، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٦٧/٤، وغنية الأريب ٣٧٩/٢.

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء تمييز كائن منصوبًا، وكائن لغة في كأين.

والبيت في المساعد ١١٥/٢، وتحفة الغريب ٦٥٧/٢، والهمع ٨٤/٤، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢، وشـــرح أبيات المغني ١٦٧/٤، وغنية الأريب ٣٧٩/٢، والنحو الوافي ٥٧٨/٤.

(٤) ينظر: الكامل ٢٣٠/٣-٢٣١، وشرح الكافية ٨٦/٤.

بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص»[(١)]. انتهى.

وقد قدمنا قريبًا نقل هذين المذهبين عن الرضي مع زيادة قول يونس.

«**لَنَا فَضْلاً**» أي: إحسانًا «**عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً**» أي: إنعامًا «**قَدِيْمًا**» صفة لظرف محذوف، عامله (لنا) المفصول به بين كائن ومميزها، «**وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ**»، فإن قلت: مَنَّ يتعدى بحرف الجر، تقول: (مَنَنْتُ على زيدٍ بكذا) وتقديره في البيت، أي: ما منَّ به منعم فحذف العائد المجرور مع فقد شرطه، وهو كون الموصول مجرورًا بمثله معنى ومتعلقًا، وأجيب بأن (ما) في البيت مصدرية لا موصولة، فلا عائد ولا حذف ولا إشكال.

«**والثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، وقد مضى.**

والرابع: أنها لا تقع مجرورة خلافًا لابن قتيبة[(٢)]**، وابن عصفور**[(٣)]**، وأجازا: بِكَأيٍّ تبيعُ هذا الثوبَ.**

والخامس: أن خبرها لا يقع مفردًا».

---

(١) تحفة الغريب ٢/٦٥٧-٦٥٨.

(٢) ينظر رأيه في: توضيح المقاصد ٣/١٣٤٣، والمساعد ٢/١١٧.

(٣) ينظر رأيه في: توضيح المقاصد ٣/١٣٤٣، والمساعد ٢/١١٧.

«كذا»

«ترد على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه وذا الإشارية، كقولك: رأيت زيدًا فاضلاً، ورأيت عمرًا كذا، وقوله:

وَأَسْـــلَمَنِي [الزَّمَـــانُ كَـــذَا فَلاَ طَـــرَبٌ»](١) **... ... ...**(٢)

والمراد به: الفرح، وإلا فهو من الأضداد يطلق على الحزن وعلى الفرح، وبعضهم يقول: الطرب خفة تلحق الإنسان تسره أو تحزنه، «**وَلاَ أُنْسُ**» على وزن قُفْل ضد الوحشة.

«وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾(٣).

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين».

وذا على هذا القول وعلى القول الثالث إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم.

«مكنيًّا بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: قيل لبعضهم: أمَا» بتخفيف الميم **«بمكان كذا وكذا وجْذ»** في الصحاح(٤): الوجْذ بالجيم والذال المعجمة: نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء، «**فقال: بلى وجاذا**»، جمع وجذ المنقول عن الصحاح، «**فنصب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث**(٥): ((**أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلتَ كذا [وكذا؟]**(٦))).

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة»، من الكاف وذا، «**مكنيًّا بها عن العدد،**

---

(١) زيادة من س.

(٢) البيت من مجزوء الوافر، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء كذا مركبة من الكاف وذا باقيتين على أصلهما.

والبيت في الارتشاف ٧٩٥/٢، والمغني ٥٥/٣، وتحفة الغريب ٦٥٩/٢، وشرح شواهد المغني ٥١٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٦٨/٤، وغنية الأريب ٣٨١/٢.

(٣) النمل: ٤٢.

(٤) ٥٧٢/٢.

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه ٣١٣/٣٥، وأخرجه مسلم في صحيحه باب أدنى أهل الجنة منزلة ١٧٧/١، ونصَّه عند مسلم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجًا من النار، رجل يؤتى به يوم القيامة...فيقال: عملتَ يوم كذا وكذا كذا وكذا...)).

(٦) زيادة من س.

فتوافق كأين في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصدر، تقول: قبضتُ كذا وكذا درهمًا.

الثاني: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرُّه بـــ(من) اتفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين[١]، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب، وكذا أثواب، قياسًا على العدد الصريح؛ ولهذا قال فقهاؤهم: «وهم الحنفية **«إنه يلزم بقول القائل: (له عندي كذا درهم) مائة، وبقوله: (كذا دراهم) ثلاثة، وبقوله: (كذا وكذا درهمًا) أحد عشر، وبقوله: (كذا درهما) عشرون، وبقوله: (كذا وكذا درهما) أحد وعشرون؛ حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح»**.

في الشرح: «وقع بعض هذه الألفاظ في فقه علمائنا المالكية، فحكى ابن شاس[٢]، وابن الحاجب[٣] [١٥١/ أ] في كذا درهمًا، وكذا كذا درهمًا، وكذا وكذا درهمًا مثل ما ذكره المصنف فيهن، وقال سحنون[٤]: ما أعرف هذا، ويُقْبَلُ تفسيره، وجزم الشيخ خليل المالكي[٥] في مختصره الفقهي الذي وضعه لبيان ما به الفتوى في مذهب الشيخ الإمام مالك

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣، والهمع ٨٦/٤

(٢) ينظر: عقد الجواهر الثمينة ٨٣٩/٢. وابن شاس هو عبد الله بن محمد بن نجم بن شاس الجذامي المصري، جـــلال الدين أبو محمد، شيخ المالكية بمصر في عصره، من مؤلفاته: الجواهر الثمينة في فقه المالكية، توفي سنة٦١٦هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٦١/٣، وتاريخ الإسلام ٤٧٣/١٣، وسير أعلام النبلاء ١١٠/١٦، والأعلام للزركلـــي ١٢٤/٤.

(٣) ينظر: جامع الأمهات ٤٠١/١.

(٤) ينظر قوله في: جامع الأمهات ٤٠١/١. وسحنون هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، يلقب بسحنون، قاض فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، وأصله شامي، وهو راوي المدونة في فروع المالكية عن ابن قاســم عن الإمام مالك، توفي سنة ٢٤٠هـ.
ينظر: طبقات علماء أفريقية ١٠١/١، وتاريخ ابن يونس ٩٠/٢، والثقات لابن حبـــان ٨/ ٢٩٩، وطبقـــات الفقهاء ١٥٦/١.

(٥) ينظر: مختصر خليل ١٨٥/١. وخليل المالكي هو خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي، فقيه مالكي من أهل مصر، من مؤلفاته: المختصر في الفقه، والتوضيح شرح مختصر ابن الحاجب، والمناسك، توفي سنة ٧٧٦هـ.
ينظر: الديباج المذهب ٣٥٧/١، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢٠٧/٢، والأعلام للزركلي ٣١٥/٢.

بما ذكره ابن شاسٍ وابن الحاجب، وترك قول سحنون بقبول التفسير.

قال ابن معطٍ[١] في شرح الجَزُولِيَّة: فإن قال: كذا كذا درهمٍ، لزمه ثلاثمائة درهم؛ لأنهما عددان أضيف ثانيهما إلى المفرد، ويحتمل ما فوق ذلك إلى تسعمائة، فإن قال: كذا وكذا درهمٍ لزمه ألف ومائة درهم؛ لأجل العطف مع جر التمييز، هذا مذهب النحويين ومن وافقهم من الفقهاء. ذكر هذا بعدما ذكر التفاصيل التي ذكرها المصنف كلها، فجعل جميع ذلك مذهب النحويين، ثم قال: فإن قال كذا درهمٌ بالرفع، فكأنه قال: واحد هو درهم، فإن قال: كذا دراهمُ، فكأنه قال: عددٌ هو دراهم، فإن قال: كذا كذا وجاء بعطف البيان لم يتصور؛ [لأن التفسير في][٢] مثله [منصوب على كل حال، إلا أن يكون عطف البيان][٣] مجموعًا، كقولك: كذا كذا دراهم، فيجوز، ويكون الجمع حينئذٍ بدلاً أو عطف بيان، كما في: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[٤]، ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[٥]»[٦].

«ووافقهم على هذه التفاصيل –غير مسألتي الإضافة– المبرد والأخفش، وابن كيسان والسيرافي، وابن عصفور[٧]. ووهم ابن السِّيْد[٨] فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه.

والثالث: أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها، كقوله:

عِدِ» ... ...[٩]

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون ٢٤٤. وابن معط هو يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي، زين الدين أبو الحسن، كان إماما في العربية، شاعرًا محسنًا، من مؤلفاته: الدرة الألفية في علم العربية، والبديع في صناعة الشعر، والفصول الخمسون، وشرح الجمل، وشرح أبيات سيبويه نظم وغيرها، توفي سنة ٦٢٨هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، وإنباه الرواة ٤٤/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٣٩/١٦، وبغية الوعاة ٣٣٩/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) الأعراف: ١٦٠.

(٥) الكهف: ٢٥.

(٦) تحفة الغريب ٦٥٩/٢-٦٦٠.

(٧) تنظر آراؤهم في: توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣، والمساعد ١١٨/٢.

(٨) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر نقله في: توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣، والمساعد

(٩) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه أنَّ كذا لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها.

=

فعل أمر من وَعَدَ يَعِدُ «**النَّفْسَ نُعْمَى**» في الصحاح: النعمة: اليد والصنيعة والمنة، وما أنعم به عليك، وكذا النُّعْمَى، وإن فتحت النون مددت فقلت: النَّعْماء، «**بَعْدَ بُؤْسَاكَ**» بضم الباء وسكون الهمزة وقصر الألف: خلاف النعمى، «**ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا**» أي: توفيقًا من الله وعصمة، وتطلق أيضًا على الرفق، وكأنه المراد من البيت. «**بِهِ نُسِيَ الجَهْدُ**»، بفتح الجيم: المشقة، وجوز ضمها أيضًا.

«**وزعم ابن خروف**(١) **أنهم لم يقولوا: كذا درهما، [ولا كذا كذا درهما]**(٢) **وذكر ابن مالك**(٣) **أنه مسموع، ولكنه قليل**».

=

والبيت في توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣، والمساعد ١١٦/٢، وتحفة الغريب ٦٦١/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٧٨/٢، والهمع ٨٦/٤، وشرح شواهد المغني ٥١٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٦٩/٤، وغنية الأريب ٣٨٤/٢.

(١) ينظر رأيه في: توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: التسهيل ١٢٥.

«كلاَّ»

«مركبة عند ثعلب[١] من كاف التشبيه ولا النافية، قال: وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة[٢]، وهي عند سيبويه[٣] والخليل[٤]، والمبرد والزجاج، وأكثر البصريين[٥] حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم[٦]: متى سمعت كلاَّ في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو [كان][٧] بها، وفيه نظر».

هذا النظر في تعليل كون كل سورة فيها كلاَّ مكية، فإن أكثر العتو كان بمكة، وفي كون كلاَّ لا معنى لها إلا الردع والزجر.

«لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق».

وهذا بيان لوجه النظر في الأول، ومعناه أن ذلك إنما يصحُّ إذا كان كل العتو الصادر عن الكفار الذي في زمنه ﷺ كان بمكة لا أكثره، ولو سلم فإنما يصح إذا امتنع الزجر عن عتو سابق، وإلا جاز أن يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة، فلا يلزم أن تكون السورة التي فيها كلاَّ مكية.

قال الشمني: «وأقول: وأيضًا إنما يلزم أن تكون الآية التي فيها كلاَّ مكية، لا السورة التي هي فيها كما هو المدعى؛ لأن من السور ما نزل آيات منه بمكة، وآيات منه بالمدينة»[٨].

---

(١) ينظر رأيه في: الارتشاف ٥/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٨، والهمع ٤/٢٨٤.

(٢) هذا مذهب الجمهور، وينظر: الارتشاف ٥/٢٣٧٠، ورصف المباني ٢١٢، والجنى الداني ٥٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٥.

(٤) ذكر لها في كتاب العين معنيين: أن تكون بمعنى حقًّا، وأن تكون نفيًا، ينظر: ٥/٤٠٧. وينظر ما نقل عنه في: الارتشاف ٥/٢٣٧٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٥/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٧.

(٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١/٦٩-٧٠.

(٧) زيادة من س.

(٨) المنصف ٢/٥٣.

«**ثم لا يظهر معنى الزجر في كلاَّ المسبوقة بنحو:** ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾[١]، ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾[٢]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾[٣]».

وهذا بيان لوجه النظر في الأخير، وهو ظاهر.

«**وقولهم: المعنى: انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن تعسف؛ إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين كلاَّ وذكر العجلة، وأيضًا**»، هذا عطف على ثم لا يظهر، «**فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل:** ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴿٦﴾﴾[٤]، **فجاءت [١٥١/ ب] في افتتاح الكلام، والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا، كلها في النصف الأخير**».

وهذا لا دخل له في الاعتراض، وإنما هو لبيان فائدة.

«**ورأى الكسائي وأبو حاتم، ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا معنى ثانيًا يصح عليه أن يوقف دونها**»، وعلى هنا للتعليل نحوها في قوله تعالى: ﴿لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ﴾[٥]، وهي متعلقة بـــ(يصح)؛ ولذا جعلها والية له «**ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه**[٦]**، قالوا: تكون بمعنى حقًّا، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه**[٧]**، قالوا: تكون بمعنى ألاَ الاستفتاحية، والثالث للنضر**[٨] **بن**» بالضاد المعجمة «**شُميل**»، بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة البصري من أصحاب الخليل بن أحمد، قال أبو

---

(١) الانفطار: ٨.

(٢) المطفِّفين: ٦.

(٣) القيامة: ١٩.

(٤) العلق: ٦.

(٥) الحج: ٣٧.

(٦) ينظر: الارتشاف ٥/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٧.

(٧) ينظر: الارتشاف ٥/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد ٣/٢٣٣.

(٨) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٥٧٧.

عبيدة[١]: ضاقت عليه المعيشة بالبصرة، فخرج يريد خراسان فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل، ما فيهم إلا محدث أو نحوي، أو لغوي أو إخباري، فلما صاروا بالمربد قال: يا أهل البصرة يعز علي فراقكم، والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلاء ما فارقتكم، قال: فلم يكن فيهم من يتكلف [ذلك][٢]، فسار إلى خراسان فأفاد بها أموالاً، توفي في ذي الحجة سنة أربع ومائتين، بمدينة مرو، وبها ولد، ونشأ بالبصرة؛ فلذلك نسب إليها.

«**والفراء[٣] ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة إيْ، ونعم، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾[٤]، فقالوا معناه: إيْ والقمر. وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطرادًا، فإن قول النظر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء**».

وآية المؤمنين هي: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[٥]، وآية الشعراء هي: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾[٦].

«**على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في [نحو:]**[٧] ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾[٨]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾[٩]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[١٠]؛ **لأن أنَّ تكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقًّا، ولا بعد ما كان بمعناها**».

في الشرح[١١]: «إنما يمتنع كسر ما بعد حقًّا إذا كانت حقًّا واقعة في ابتداء الكلام،

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٧٨/٢٧، والبلغة ٣٠٥/١.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر رأيه في: البحر المحيط ٣٣٥/١٠.

(٤) المدَّثر: ٣٢.

(٥) المؤمنون: ٩٩ــ١٠٠.

(٦) الشعراء: ٦١ــ ٦٢.

(٧) زيادة من س.

(٨) المطفِّفين: ١٨.

(٩) المطفِّفين: ٧.

(١٠) المطفِّفين: ١٥.

(١١) تحفة الغريب ٦٦٢/٢-٦٦٣.

فيكون ما بعدها فاعلاً بفعل ناصب لها، أو مبتدأ مخبرًا عنه بها، على أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض، أي: أفي حقٍّ، وأما إذا جعلنا حقًّا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر أنَّ حينئذ، بل هو الواجب على هذا التقدير؛ لأنها واقعة في محل الجملة، كما إذا قلت: زيدٌ أكرمتُهُ، حقًّا إنه فاضلٌ فتجعل حقًّا متعلقة بما قبلها، أي: أُحِقُّ إكْرَامَهُ حَقًّا، ولا تجعل صدرًا لما بعدها فيظهر وجه الكسر، إذا تقرر ذلك فـ(لم) لا تكون التي جُعِلت بمعنى حقًّا راجعة لما قبلها من الكلام، ويكون ما بعدها جملة مستأنفة فتكسَرُ أنَّ، ولا يتم الرد على الكسائي بما ذكر المصنف، ومما يدلُّ لما قلناه من أنك إذا جعلت[1] حقًّا من تمام الكلام السابق كسرت أنَّ الواقعة بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[2] [قراءةُ الجماعة[3] بكسر أنَّ على أنَّ حقًّا مصدر مؤكّد لقوله: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾][4] استئنافٌ معناه: التعليل لوجوب المرجع إليه، وقُرِئ بفتح أنَّ على أن المراد: لأنه، أو على أنه منصوب بالفعل الذي نَصَبَ (وَعْدَ الله)، أي: وَعَدَ اللهُ وَعْدًا بَدْءَ الخَلْقِ ثم إعادتَه، والمعنى: إعادة الخلق بعد بَدئه، ويجوز أن يكون مرفوعًا بما نَصَب (حقًّا) أي: حَقَّ حَقًّا بَدْءُ الخَلْقِ، كقوله:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لَستُ جَائِيًا ... وَلاَ ذَاهِبًا إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ[5]

كذا في الكشاف[6]». انتهى.

ويقع في أكثر النسخ في هذا الموضع بعد: «كان بمعناها» وقبل «وأما قول مكي» الآتي،

---

(١) زاد في الأصل: جملة مستأنفة. وهذا مقحم في الكلام.

(٢) يونس: ٤.

(٣) قرأ الجمهور بكسر همزة إنَّ: {إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ} [يونس: ٤]، وقرأ عبد الله وأبو جعفر والأعمش وسهل بن شعيب بفتحها: {أَنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ} [يونس: ٤].

ينظر: الكشاف ٣١٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٣٢، والبحر المحيط ١٢/٦.

(٤) زيادة من س.

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ١٠٣، وفي أمالي الزجاجي ١٥٥، وأمالي القالي ٢٠٣/١، وحماسة الخالديين ٦٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٥٤، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٣٩/٢، وتحفة الغريب ٦٦٣/٢، وحاشية الصبان ٣٥٣/٢.

(٦) ٣١٤/٢.

وهو معطوف على «لأن أنّ تكسر بعد ألا الاستفتاحية»، وذلك الواقع قوله: «**ولأن تفسير حرف [بحرف]**[١] **أولى من تفسير حرف باسم**»، ويقع في كثير منها قبل قوله «والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا» كما قدمنا، والأول هو الصواب، ومثال تفسير الحرف بالحرف قول أبي حاتم: كلاَّ بمعنى ألا، وقول النضر والفراء كلاَّ بمعنى نعم وإيْ، ولقائل أن يقول: هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور؛ (لأن كل واحد من الردع والزجر اسم، ويمكن أن يقال: إنما يتوجه على الجمهور)[٢] لو قالوا: كلاَّ بمعنى الردع والزجر، [١٥٢/ أ] كما قال الكسائي: حرف بمعنى حقًّا، ولم يقولوا ذلك، وإنما قالوا: حرف معناه الردع والزجر. فليتأمل[٣].

«**وأما قول مكيّ**[٤] **إنَّ كلاَّ على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقًّا فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها**».

ويمكن أن يقال: إنما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها؛ لأنها تردع المخاطب عما يقول تحقيقًا لضده. كذا قال الرضي[٥].

«**وإلاَّ فلم لا نُوِّنَتْ**» وأكثر النسخ: «**لم لا نُوِّنَتْ**» يعني: وإن لم تكن مبنية فلم ترك تنوينها.

وفي الشرح[٦]: «وأدخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظًا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ، وقد يقال: المراد فلم لا تنون؟ فلا يكون ماضيًا معنى، فلا يجب تكرار لا، كما في قول الشاعر:

حَسْبُ الْمُحِبِّيْنَ فِي الدُّنْيَا عَـــذَابُهُمُ تَاللهِ لاَ عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَـــقَرُ»[٧]

---

(١) زيادة من س.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ٥٥/٢.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢٥٥/٦.

(٦) تحفة الغريب ٦٦٣/٢-٦٦٤.

(٧) البيت من البسيط، وهو للمؤمل بن أميل المحاربي، والشاهد فيه: عدم تكرار (لا) في الماضي مع القسم؛ لأنه =

«**وإذا صلح الموضع للردع ولغيره**[١] **جاز الوقف عليها والابتداء على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها، [وذلك]**[٢] **نحو**: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾[٣]، ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾[٤]، **وقد يتعين للردع أو الاستفتاح**».

فاعل (يتعين) ضمير يعود إلى (الموضع) المتقدم ذكره، حيث قال: «وإذا صلح الموضع للردع»، أو إلى (كلاَّ) باعتبار إرادة اللفظ، ويجوز أن يكون حرف المضارعة من (يتعين) تاء فوقية، فالضمير لمؤنث يعود إلى (كلاَّ) باعتبار إرادة الكلمة؛ لقوله قبل هذا: «والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها».

«**نحو**: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾[٥]؛ **لأنها لو كانت بمعنى حقًّا لما كسرت همزة إنَّ**».

هذه آية المؤمنين التي وعد بإتيانها، وقد عرفت أنه لا يلزم فتح همزة إنَّ بعد كلمة حقًّا ولا كسرها دائمًا، بل [ذلك][٦] موكول إلى قصد المتكلم، فإن [جعل][٧] حقًّا متعلقة بما قبلها مريدًا أن ما بعدها مستأنف فالكسر، وإلا فالفتح والكسر بناء على إرادة الاستئناف مع جعل حقًّا متعلقة (بما قبلها)[٨] ممكن.

=

مستقبل في المعنى، والتقدير: لا تعذبهم في الآخرة.

والبيت في الخزانة ٣٣٢/٨، ٨٨/١٠، وشرح أبيات المغني ٣٩١/٤، وغنية الأريب ٥٩١/٢.

(١) زاد في الأصل: كان.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) مريم: ٧٨ــ٧٩.

(٤) مريم: ٨١ــ٨٢.

(٥) المؤمنون: ٩٩ــ١٠٠.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) ساقط من س.

«**ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: أكرم فلانًا، فتقول: نعم، ونحو:** ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ٦٢﴾[1]؛ **وذلك لكسر إنَّ، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق**».

و«هذه آية الشعراء التي وعد [أيضًا][2] بإتيانها، وقد تقدم أن كسر إنَّ ليس مانعًا من جعل كلاَّ بمعنى حقًّا؛ لإمكان جعلها متعلقة بما قبلها، أي: حَقَّ جزعُكُم حَقًّا، ثم استأنف بقوله: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ٦٢﴾[3]، وهو على تقدير سؤال عن العلة، وذلك أنهم لما قالوا: (إنا لمدركون) فهم جزعهم فقال: كلاَّ، أي: ثبت جزعكم من فرعون وجنوده، وحَقَّ ذلك حقًّا، فقدَّر أنهم قالوا: ولم لا نجزع وقد قاربوا إدراكنا وأخذنا، فقال: (إن معي ربي سيهدين)، أي: [إلى][4] ما فيه النجاة، ولا جزع مع تحقيق هدايته»[5].

«**وقد يمتنع كونها للزجر، نحو:** ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ٣١ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ٣٢﴾[6]؛ **إذ ليس قبلها ما يصح رده**».

في الشرح: «إن لم [يكن][7] قبلها ما يصح رده، فبعدها ما يمكن الردع عن إنكاره، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ٣٥﴾[8]، وقد جوَّز الزمخشري[9] ذلك فقال: يجوز أن تكون كلاَّ ردعًا لمن ينكر أن تكون (إحدى الكبر)، وعُلِمَ أن الردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها، بل يجوز تعلقه بما بعدها»[10].

---

(١) الشعراء: ٦١ــ٦٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) الشعراء: ٦٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٢/ ٦٦٥.

(٦) المدَّثر: ٣١ــ٣٢.

(٧) زيادة من س.

(٨) المدَّثر: ٣٥.

(٩) ينظر: الكشاف ٤/٦٥٥.

(١٠) تحفة الغريب ٢/٦٦٥.

«**وقول الطبري وجماعة**[١]: **إنَّه لَّما نزل في عدد خزنة جهنم:** ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾[٢]، **قال بعضهم: أكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزلت (كلاَّ) زجرًا له – قولٌ متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك**».

«وعدم تضمن الآية لذكر الواقعة التي نزلت بسببها صريحة لا يقتضي أنها لم تنزل في ذلك، فإن ثبت ما قاله هؤلاء الجماعة من أن سبب النزول ما ذكره، ظهر القول بأنها للزجر، ولا تعسف»[٣].

«**تنبيه: قرئ**[٤]: **{**كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ**}**[٥] **بالتنوين، إما على أنه مصدر كَلَّ إذا أعيا، أي: كلوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكَلّ، وهو الثقل، أي: حملوا كلاًّ**».

وقال القاضي[٦]: «وقُرِئ كَلاًّ...على إضمار فعل يفسره ما بعده، أي: سيجحدون كَلاًّ سيكفرون بعبادتهم». انتهى.

«**وجوز الزمخشري**[٧] **كونه حرف الردع ونُوِّنَ كما في (سلاسلاً)** ».

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٨/٢٤، وتفسير القرطبي ٨٠/١٩.

(٢) المدَّثر: ٣٠.

(٣) تحفة الغريب ٦٦٦/٢.

(٤) قرأ الجمهور بفتح الكاف وترك التنوين: {كَلاَّ} [مريم: ٨٢]، وقرأ أبو نَهيك بفتح الكاف والتنوين: {كَلاًّ} [مريم: ٨٢] ، ونقل عنه قراءتان أخريان: ضم الكاف والتنوين: {كُلاًّ} [مريم: ٨٢]، وضم الكاف والرفع والتنوين: {كُلٌّ} [مريم: ٨٢].

ينظر: مختصر ابن خالويه ٨٦، والمحتسب ٤٥/٢، والكشاف ٤٢/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٥٥٨، والبحر المحيط ٢٩٦/٧،

(٥) مريم: ٨٢.

(٦) تفسير البيضاوي ١٩/٤.

(٧) ينظر: الكشاف ٤٣/٣.

في الكشاف[١]: «وقرأ ابن نهيك: {كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ}[٢]، [أي:][٣] سيجحدون كَلاًّ سيكفرون بعبادتهم، كقولك: زيدًا[٤] مررتُ بغلامه. وفي محتسب ابن جني[٥]: كَلاًّ بفتح الكاف والتنوين، وزعم أن معناه: كَلَّ هذا الرأيُ والاعتقادُ كَلاًّ، ولقائل [أن يقول:][٦] إن صحت هذه الرواية فهي كَلاًّ التي هي للردع، قلب الواقفُ عليها ألفَها نونًا، كما في (قواريرًا)، والضمير في (سيكفرون) للآلهة، أي: سيجحدون عبادتهم [وينكرونها]، ويقولون: والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون»[٧]. انتهى ما في الكشاف، فما نقله المصنف عن الزمخشري إن كان هذا الذي في الكشاف فهو نقل بالمعنى؛ لأن ما يقال في (قواريرًا) يقال في (سلاسلاً)، وقال في الكشاف[٨]: ويجوز في تنوين (سلاسلاً) وجهان: أحدهما: أن تكون النون بدلاً من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف، والثاني: أن يكون صاحب القراءة ممن ضَرِيَ برواية الشعر، ومرن لسانه على صرف غير المنصرف. هذا كلامه، وفيه من البشاعة ما لا يخفى[٩]، فإنَّ هذه القراءة في السبعة.

«**وردَّه أبو حيان[١٠] بأن ذلك إنما صح في (سلاسلاً) لأنه اسم أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقًا، أو بشرط كونه مَفَاعِل أو مَفَاعِيل. انتهى**»، والإشارة بذلك إلى التنوين، «**وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية**».

وليس توجيه التنوين في (سلاسلاً) منحصرًا عند الزمخشري فيما ذكره أبو حيان من الأوجه الثلاثة، التي لا تتأتى في كلاًّ، بل جوز الزمخشري في سلاسلاً وجهًا آخر لم يذكره

---

(١) ٣/٤٢-٤٣.

(٢) مريم: ٨٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) مكررة في الأصل.

(٥) ينظر: ٢/٤٥.

(٦) زيادة من س.

(٧) ٣/٤٢-٤٣.

(٨) ٤/٦٦٨.

(٩) تحفة الغريب ٢/٦٦٦.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٧/٢٩٦.

أبو حيان يتأتى في كلاً ويصح به تشبيهها بـــ(سلاسلاً)، وهو كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الحرف الذي يتبع الحركة، أعني الحرف المزيد في رأس الآية، أي: آخرها[١].

«**ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في (قواريرا)** ».

وفي الشرح: رد أبي حيان لقول الزمخشري أن تنوين كَلاً يجوز أن يكون كتنوين (سلاسلاً) على تقدير أن يكون قاله -رد ظاهر لا غبار عليه؛ وذلك لأن هذا التنوين عندهم تنوين الصرف، ولا مدخل للحرف فيه أصلاً، وتقرير الاعتراض على أبي حيان أن تقول: لم يشبه الزمخشري تنوين كلاً التي هي حرف ردع بتنوين (سلاسلاً) الذي جوز في الوجهين المتقدمين حتى يتوجه الرد عليه بذلك، وإنما شبهه بتنوين (قواريرًا) الذي جزم فيه بوجه واحد، وهو كونه بدلاً من حرف الإطلاق على زعمه، وهذا التنوين لا اختصاص له بالأسماء، بل يدخل في الاسم والفعل والحرف كما هو معروف في محله، فطاح الاعتراض عليه بأن الحرف لا يدخله تنوين الصرف؛ لأنه لم يجعل تنوينه للصرف كتنوين (سلاسلاً) المصروف للتأنيث عندهم، وإنما جعله كتنوين (قوارير) الذي هو عنده -كما قال- تنوين بدل من حرف الإطلاق، هذا وجه رد كلام أبي حيان، وأما مع تسليم أن يكون الزمخشري قال: تنوين كلاً الردعية كتنوين (سلاسلاً) كما يظهر من كلام المصنف فلا يدفعه عدم انحصار التوجيه في ذلك عند الزمخشري، وابداؤه لوجه آخر، فتأمله[٢]. انتهى.

وجزم بذلك أيضًا «**في قراءة بعضهم**[٣]: **{**وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ**}**[٤] **بالتنوين**» فإنه قال[٥]: «و (يَسْرٍ) بالتنوين، (وهو التنوين)[٦] الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق».

---

(١) المنصف ٥٦/٢.

(٢) تحفة الغريب ٦٦٦/٢-٦٦٧.

(٣) قرأ الجمهور بحذف الياء وصلا ووقفا: {يَسْرِ} [الفجر: ٤]، وابن كثير بإثباتها فيهما: {يَسْرِي} [الفجر: ٤]، ونافع وأبو عمرو بخلاف عنه بياء في الوصل وبحذفها في الوقف، وقرأ أبو الدينار الأعرابي بالتنوين: {يَسْرٍ} [الفجر: ٤].

ينظر: مختصر ابن خالويه ١٧٣، والكشَّاف ٧٥٠/٤، والبحر المحيط ٤٦٩/١٠.

(٤) الفجر: ٤.

(٥) الكشاف ٧٥٠/٤.

(٦) ساقط من س.

وفي التعليق[١]: «وفيه نظر، فإنَّ حرف الإطلاق هو المولد عن إشباع الحركة، والمحافظة في الآية على توافق الفواصل يأتي بالإشباع، فما هذا الذي يقوله؟ على أن التعبير بحرف الإطلاق مما ينبغي أن تجتنبه في القرآن الشريف، فإنه من الألقاب المخصوصة بالشعر في العرف، ولا أرى لمسلم [١٥٣/ أ] أن يتساهل في [مثل][٢] ذلك»[٣].

«**وهذه القراءة مصححة لتأويله**»، أي: الزمخشري، «**في كَلاّ؛ إذ الفعل**» وهو يسري «**ليس أصله التنوين**» فمثله كَلاَّ.

---

(١) ٥٣٩.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٦٧-٦٦٨.

تذييل:

قد نظم جمع من أئمة القراء المواضع التي يجوز الوقف عليها ويمتنع في كَلاَّ، ومنهم البرهان الجعبري[١]، وآخرهم -وهو الذي قرأنا به- العلاَّمة أبو حفص عمر الطيبي الصالحي[٢]، وقد أنشدنا ذلك شيخنا العلامة محيي الدين يحيى الإربدي الصالحي[٣]، فقال ما قال شيخنا أبو حفص:

أيا سائلِي عنْ وقف كلاّ ومنعه ... ألا خذ جوابًا طيبا ومسلسلا[٤]

بمريمَ ثنتاها قد افلح ثالث ... وفي الشعراء أيضًا وفي سبإٍ تلا

ومدثر الأولى وثانية بها ... وفي ذي المعارج جا ثنتان حصلا

وفي عبس الأولى وتطفيف ثانيًا ... وأولى بفجر ثم في الهُمَزِ انقلا

فهذي أخي في العدّ أربع عشرة ... عليها جواز الوقف كن متأملا

وتسع وعشر غير ما قد ذكرتها ... عليها امنعنَّ الوقف صححه الملا

---

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق، يعرف ببرهان الدين الجعبري، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، له نظم ونثر، وله نحو مائة كتاب أكثرها مختصر، منها: خلاصة الأبحاث شرح منظومة له في القراءات، وشرح الشاطبية، وموجز في علوم الحديث، وغيرها كثير، توفي سنة ٧٣٢هـ.

ينظر: فوات الوفيات ٣٩/١، والوافي بالوفيات ٤٩/٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٩٨/٩، والمنهل الصافي ١٣١/١.

(٢) هو زين الدين أبو حفص عمر بن يعقوب بن أحمد الطيبي الدمشقي الصالحي، الفقيه الشافعي المقرئ النحوي، توفي بعد سنة ٨٧٠هـ.

ينظر: الضوء اللامع ١٤٢/٦، والدارس في تاريخ المدارس ٣١٣/١.

(٣) هو يحيى بن عبد الله الإربدي الصالحي، الشيخ الصالح بن الشيخ الصالح محيي الدين الإربدي، ثم الدمشقي الصالحي المقرئ، ولد بإربد سنة ٨٤٧هـ، وتوفي سنة ٩٢٢هـ.

ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٣١٤/١-٣١٥.

(٤) الأبيات من البحر الطويل.

«كأنَّ»

«**حرف مركب عند أكثرهم**[١]**، حتى ادَّعى ابن هشام**» الخضراوي[٢] «**وابن الخباز**[٣]» النحوي «**الإجماع عليه**».

انظر قوله: (حتى) لماذا هو غاية، والظاهر أن المعنى: واشتهر القول بتركيبها، وخفي غيره، حتى ادُّعِي الإجماع عليه[٤].

«**وليس كذلك، قالوا: والأصل في (كأنَّ زيدًا أسدٌ) إنَّ زيدًا كأسدٍ، ثم قُدِّم حرف التشبيه اهتمامًا به**».

ليؤذن الكلام من أول الأمر بقصد التشبيه. قال عبد القاهر[٥]: إنَّا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء، ويعرف له معنى، وقد ظنَّ كثير من الناس أنَّه يكفي أنْ يقال: قُدِّمَ للعناية، ولكونه أهم، من غير أن يذكر [لم][٦] كانت تلك العناية، و لم كان أهم، وليس كذلك[٧].

«**ففتحت همزة إنَّ لدخول الجار، ثم قال الزجاج**[٨] **وابن جني**[٩]**: ما بعد الكاف جر**

---

(١) هي مركبة عند الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة.
ينظر: رصف المباني ٢٠٨، والتذييل والتكميل ١١/٥، والجنى الداني ٥٦٨، ٥٧٣، والهمع ١٥١/٢.

(٢) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٢/٥، والهمع ١٥٢/٢. وابن هشام هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، أبو عبد الله، يعرف بابن البَرْذَعِيّ النحوي، له كتب في النحو والتصريف والبلاغة، منها ثلاثة حول إيضاح الفارسي، توفي سنة ٦٤٦هـ.
ينظر: تاريخ الإسلام ٥٥٨/١٤، والوافي بالوفيات ١٣٢/٥، والبلغة ٢٨٦/١، وبغية الوعاة ٢٢١/١.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ١٤٩، والنهاية في شرح الكفاية ١٣٤. وابن الخبَّاز هو شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخبَّاز الإربلي الموصلي ، أبو عبد الله، نحوي ضرير، من كتبه: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وهو شرح لألفية ابن معطي، وتوجيه اللمع شرح للمع ابن جني، والنهاية في النحو، توفي سنة ٦٣٩هـ.
ينظر: تاريخ الإسلام ٢٨٥/١٤، ونكث الهميان في نكت العميان ٧٢، والبلغة ٧٢، وبغية الوعاة ٢٥٠/١.

(٤) تحفة الغريب ٦٦٩/٢.

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز١٠٧-١٠٨.

(٦) زيادة يتم بها الكلام.

(٧) المنصف ٥٧/٢.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ١٣/٥

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٣/١.

بها.

قال ابن جني[١]: وهي حرف لا يتعلق بشيء؛ لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار، ولا يقدر له عامل غيره؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

[وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن[٢]: إنَّ كاف التشبيه][٣] لا تتعلق دائمًا».

تقدمت أو تأخرت؛ لأنه لا سبيل إلى تقدير أَشْبَهَ؛ لأنه متعد بنفسه، ولا استقر؛ لأن الكاف لا تدل عليه، بخلاف: (زيدٌ في الدارِ) فإنَّ في للظرفية، فتدل على الاستقرار.

«ولما رأى الزجاج[٤] أنَّ الجارَّ غير الزائد حقه التعلق قدَّر للكاف هنا اسمًا بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدر له موضعًا، فقدَّره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدَّر له خبرًا لم ينطق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى كأنَّ زيدًا أخوك مثل: أخوة زيدٍ إياك كائنٌ.

وقال الأكثرون[٥]: لا موضع لـــ(أنَّ) وما بعدها؛ لأن الكافَ و(أنَّ) صارا بالتركيب [كلمة واحدة. وفيه نظر؛ لأن ذاك في التركيب][٦] الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي».

وهذا تركيب وضعي؛ لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للواضع فيها مدخل[٧].

«والمخلِّص عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم[٨]».

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٣/١.

(٢) هو الأخفش، وينظر رأيه في: الجنى الداني ٨٦.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٣/٥، والجنى الداني ٥٦٩، والهمع ١٥٢/٢.

(٥) قولهم هذا في مقابل قول ابن جني والزجاج: إنَّ ما بعدها في موضع جر بها. ينظر: التذييل والتكميل ١٣/٥، والجنى الداني ٥٦٩.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٦٦٩/٢.

(٨) منهم المالقي وأبو حيان، ينظر: رصف المباني٢٠٨-٢٠٩، والتذييل والتكميل ١٢/٥، والجنى الداني ٥٦٩.

وهذا هو الذي اختاره في رصف المباني[١]، وادَّعى أنه قول أكثرهم، واستدل عليه بوجوه منها: أن البساطة هي الأصل، والتركيب طارئ، ومنها أنَّه لو كان مركبًا لكانت الكاف حرف جر، فيلزم أن تتعلق؛ إذ ليست زائدة.

في الشرح: وجوابه بعلم ما في المتن[٢].

ومنها ما يلزم على التركيب من صيرورة الكاف مع ما دخلت عليه جزء كلام، فتحتاج إلى ما يحصل به تمام الكلام، والفرض عدم الاحتياج؛ لأنها مع ما بعدها كلام تام بنفسه.

في الشرح: «لا مَنْعَ أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً؛ لأنه وضع مستأنف. قال ابن قاسم: وفي نسبة القول بالبساطة لأكثرهم نظر، فإن الظاهر أن الأكثر يقول بالتركيب»[٣].

«**وفي شرح الإيضاح لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أنَّ فتح همزتها لطول الكلام[٤] بالتركيب**»، (أي: الحرف بالتأليف)[٥]، «**لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام**»، وتقدم التنبيه على نظيره من إدخال اللام على جواب إنَّ، ونبهنا على أنه ممتنع، مع أنَّ الإخبار عن الكلام بأنه غير تام فيه تسامح.

«**والإجماع على أنه تام. انتهى. وقد مضى أنَّ الزجَّاج يراه ناقصًا. وذكروا لها أربعة معان، أحدها: وهو الغالب عليها، والمتفق [١٥٤/ ب] عليه التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور[٦] لـــ(كأنَّ)، وزعم جماعة منهم ابن السِّيْد[٧] [البطليوسي][٨] أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ، بخلاف: كأنَّ زيدًا قائمٌ، أو في الدار، أو**

---

(١) ينظر: ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) لم أقف عليه في تحفة الغريب.

(٣) تحفة الغريب ٦٧١/٢.

(٤) في المغني و س: الحرف.

(٥) ساقط من س.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٥٧٠، والهمع ١٥٠/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٥٧٢.

(٨) زيادة من المغني.

عندك، أو يقوم، فإنها في ذلك كله للظن».

ضمير (أنَّه) يعود للتشبيه. وإنما لم يجعلها هؤلاء في كأنَّ زيدًا قائم للتشبيه لأن خبرها حينئذٍ نفس اسمها؛ لأنَّ زيدًا هو نفس القائم، ونفس المستقر، والشيء لا يشبه بنفسه. قال الرضي[١]: والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضًا، والمعنى: كأنك شخص قائم؛ حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر، إلا أنه لما قام الوصف مقام الموصوف، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم، لا إلى الموصوف المقدر؛ ولذلك تقول: كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل: كأني رجل أمشي، وكأنك رجل يمشي[٢].

«**والثاني: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري[٣] عليه (كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ)، أي: أظنُّه مقبلاً.**

والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي[٤]، وأنشدوا عليه:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ» ... ...[٥]

يجوز أن يراد به خلاف ظهرها، وهو ما يدفن فيه الأموات مثلاً، ويجوز أن يراد ببطن مكة أرضها.

«**مُقْشَعِرًّا**» من اقشعر الرجل، إذا أصابته قشعريرة، وهي الرعدة، ويقال: اقشعرت السنة، إذا أمحلت ولم يكن فيها خصب، وكل من المعنيين في البيت ممكن، وهذا الأخير هو الملائم لقول المصنف فيما يأتي: فالمعنى أنه كان ينبغي ألاّ يقشعر بطن مكة.. إلى آخره.

«**كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ**» يعني أنَّ باطن الأرض اهتز وتزلزل لدفن هشام فيه

---

(١) شرح الكافية ٨٩/٦.

(٢) تحفة الغريب ٦٧٠/٢.

(٣) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٥/٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٣/٥، والجنى الداني ٥٧١، والهمع ١٥٠/٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩٣، يرثي هشام بن المغيرة، والشاهد فيه: مجيء كأنَّ للتحقيق عند الكوفيين.

والبيت في الجنى الداني ٥٧١، وأوضح المسالك ٣١٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٩٥/١، والهمع ١٥٠/٢، وشرح شواهد المغني ٥١٥، وشرح أبيات المغني ١٦٩/٤، وغنية الأريب ٣٩٩/٢.

إعظامًا لشأنه، وأمحلت الأرض بسبب ذهابه منها، وقد جعله بعض الأدباء من تجاهل العارف، كقوله:

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ[1]

لأنه يعلم أنَّ هشامًا مات، وفيه نظر.

«**أي: لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهًا؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة**»، يعني فلا يشبه الأرض بأنه ليس فيها، «**فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جواب سؤال عن العلة مقدر، ومثله: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ١﴾[2]، وأجيب بأمور:**

أحدها: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى: إنه كان ينبغي ألاّ يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث»، ويعني بالظرفية الباء في قوله بها؛ لأن الباء [فيه][3] للظرفية.

«**الثاني: أنه يحتمل أنَّ هشامًا قد خلَّف من يسدُّ مسدَّه، فكأنه لم يمت**».

في الشرح: «يستشكل هذا الجواب بأنَّ حمل البيت عليه يفضي إلى عدم ملازمة الصدر للعجز؛ وذلك لأن الصدر يتضمن أن بطن مكة اقشعر، والعجز يتضمن على هذا التقدير تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار أنه خلَّف من ينوب منابه، ولا مناسبة بين هذين المعنيين، وإنما المناسب لتقدير وجود من يخلفه كون الأرض ناعمة غير مقشعرة، وقد يجاب بأن الصدر تضمن أمرين بحسب منطوقه ومفهومه، فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكة، والمفهوم هو عدم اقشعرار ظهرها، فتقدير وجود هشام باعتبار أنَّ ثَمَّ من يسدُّ مسدَّه ممن خلفه مناسب لهذا المفهوم، فارتبط العجز إذن [مع الصدر من حيث مفهومه، ويكون البيت قد اشتمل

---

(١) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف الشيباني ترثي أخاها الوليد بن طريف الشيباني، وقيل: اسمها فاطمة، وقيل: فارعة، ونُسب البيت أيضًا لمحمد بن بجرة، والشاهد فيه: تخريج كأنَّ فيه على معنى تجاهل العارف.

والبيت في شرح ديوان الحماسة ٧١٥، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١٦٦، والتذكرة الحمدونية ٢٠٨/٤، ولسان العرب ٢٢٩/٤، والمنصف ٥٨/٢، والهمع ١٥١/٢، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٨٨/١.

(٢) الحج: ١.

(٣) زيادة يتم بها الكلام.

على حذف العلة من الصدر والمعلَّل من العجز؛ لأن اقشعرار بطن مكة معَلَّلٌ بدفنه فيها وضمها لأشلائه، فكأنها اقشعرت حزنًا عليه، أو إجلالاً لمكانه، فحذفت هذه العلة، وتقديره: من ينوب منابه في إصلاح الأرض علة لعدم اقشعرار][1] ظاهرها، وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر البيت، فالالتئام حاصل»[2]. انتهى.

«**الثالث: أن الكاف للتعليل، وأنَّ للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[3]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.**

والرابع: التقريب، قاله الكوفيون[4]، وحملوا عليه (كأنَّكَ بالشِّتَاءِ مُقْبِلٌ)، و(كأنَّكَ بالفرَجِ آتٍ)، و(كأنَّك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تَزَل) وقول الحريري:

كَـــأَنِّيْ بِـــكَ تَـــنْحَطُّ» ... ...[5]

في الشرح: «المراد: حملوا عليه مثل قول الحريري؛ إذ هو متأخر عن تلك الطبقة، مات بعد الخمسمائة»[6].

قال الشمني: «وأقول: هذا ليس بمتعين؛ لجواز أن يكون الضمير في قوله: وحملوا عائدًا على النحاة المتأخرين، لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بأنَّ كأنَّ للتقريب، أو يكون عائدًا عليهم، ونسب حمل قول الحريري إليهم على سبيل التغليب [١٥٤/ أ]؛ لوقوعه في صحبة ما هو منسوب إليهم على سبيل التحقيق»[7].

ويجب أن يضبط في كلامه (تنحطّ) بتشديد الطاء المهملة، مضارع انحطَّ انحطاطًا، أي: (كأني بك تنحدر من علو إلى سفل، يريد نقله من ظاهر الأرض إلى باطنها بعد الموت،

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٦٧١/٢.

(٣) القصص: ٨٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٦/٥، والجنى الداني ٥٧٣، والهمع ١٥١/٢.

(٥) البيت من الهزج، والشاهد فيه مجيء كأنَّ للتقريب، والبيت في مقامات الحريري المقامة الساويَّة ١٠٨، وتحفة الغريب ٦٧١/٢، والأشباه والنظائر ٦٦/٧، وشرح أبيات المغني ١٧٤/٤، وغنية الأريب ٤٠١/٢، ومجاني الأدب في حدائق العرب ١٧/٦.

(٦) تحفة الغريب ٦٧١/٢.

(٧) المنصف ٥٨/٢-٥٩.

ووجد في بعض النسخ)[١] بتخفيف الطاء على أنه مضارع نَحَطَ، قال الجوهري[٢]: النحيط: الزفير، وقد نَحِطَ يَنْحِط بالكسر، وما في هذه النسخة خطأ بلا شك؛ لأن الحريري يقول:

كَـــأَنِّي بِـــكَ تَـــنْحَطُّ إِلَـــى اللَّحْـــدِ وَتَـــنْغَطُّ
وَقَـــدْ أَسْـــلَمَكَ الـــرَّهْطُ إلى أَضْـــيَقَ مِـــنْ سَـــمّ

والقطعة كلها جاءت على هذا الأسلوب على زنة مَفَاعِيلُن مَفَاعِيلُ[٣] بقصر الجزء الثاني، إلا أنه جمع بين الساكنين في القوافي من غير إرداف في غالب القطعة، وهو معيب عند العروضيين، وإذا علمت ذلك استبان لك أن التي فيها تَنْحِطُ بتخفيف الطاء لا مدخل لها هنا بوجه.

و(اللَّحْد) بفتح اللام وضمها مع إسكان الحاء: الشق في جانب القبر.

(وَتَنْغَطّ): تغوص، وهو هنا استعارة. والسُّمُ[٤] بضم السين: النقب، ومنه سُمُّ الخياط، وهو المراد هنا[٥]، وقيَّده في غالب النسخ بفتح السين[٦].

«**وقد اختلف في إعراب ذلك فقال الفارسي[٧]: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأنَّ، وقال بعضهم: الكاف اسم كأنَّ**».

والإشارة في ذلك إلى جميع ما تقدم من الأمثلة، وقول الفارسي في غير قول الحريري: وأما في قوله فيقال: الياء حرف تكلم، والباء زائدة في اسم كأنَّ.

«**وفي المثال الأول حذف مضاف، أي: كأنَّ زمانك مقبلٌ بالشتاء، ولا حذف في: كأنَّك بالدنيا لم تكن، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلقة بـــ(تكن)،**

---

(١) ساقط من س.

(٢) ينظر: الصحاح ١١٦٣/٣.

(٣) زاد في الأصل: مفاعيلن.

(٤) هكذا ورد في النسختين بضم السين، وهو جائز فيها كما سيأتي.

(٥) تحفة الغريب ٦٧٢/٢.

(٦) قال في الصحاح ١٩٥٣/٥: «السَمُّ: الثَقْبُ، ومنه سَمُّ الخياط. وسُمومُ الإنسان وسمامُهُ: فَمُهُ ومَنْخِـرُهُ وأُذُنُـهُ، الواحد سَمٌّ وسُمٌّ»، وفي القاموس ١١٢٣/١: «السَّمُّ: الثَّقْبُ، وهذا القاتِلُ المَعْروفُ، ويُثَلَّثُ فيهما».

(٧) ينظر رأيه في: الأشباه والنظائر ٦٠/٧.

وفاعل تكن ضمير المخاطب. وقال ابن عصفور[١]: الكاف والياء في كأنَّك وكأنِّي زائدتان كافَّتان لـــ(كأنَّ) عن العمل كما تكفها ما، والباء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرون[٢]: المتصل بـــ(كأنَّ) اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: كأنَّك بالشمسِ وقد طَلَعَتْ بالواو، ورواية بعضهم: ولم تكن، ولم تزل بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾[٣]، وكـــ(حتى) وما بعدها في قولك: ما زلت بزيدٍ حتَّى فعل، وقال المطرزي[٤]: الأصل كأنِّي أبصرك تنحط، وكأنِّي أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء».

«قال الرضي[٥] في: كأنَّك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل: الأولى أن نقول ببقاء كأنَّ على معنى التشبيه، ولا نحكم بزيادة شيء، ونقول: التقدير: كأنَّك تبصر بالدنيا، أي: تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾[٦]، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم: كأنِّي بالليل وقد أقبل، وكأنِّي

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٧٤، والأشباه والنظائر ٦١/٧.

(٢) ينظر رأيه في: الأشباه والنظائر ٦٣/٧، وشرح أبيات المغني ١٧٥/٤-١٧٦. وابن عمرون هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، أبو عبد الله الحلبي، أخذ النحو عن ابن يعيش، وجالس ابن مالك، وتصدَّرَ للإقراء، له شرح مفصل الزمخشري، توفي سنة ٦٤٩هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٦٢٧/١٤، وسير أعلام النبلاء ٤٢٢/١٦، والوافي بالوفيات ١٦١/١، وبغية الوعاة ١٩١/١.

(٣) المدَّثر: ٤٩.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٦٧/٧، وشرح أبيات المغني ١٧٤/٤.

(٥) شرح الكافية ٩٠/٦.

(٦) القصص: ١١.

وكأنِّي بزيد وهو ملك، (والواو لا تدخل الجمل إذا كانت أخبارًا لهذه الحروف)[١]. انتهى.

فيكون التقدير في كلام الحريري: كأنِّي أَبْصُرُ بك تَنْحَط، أي: أشاهدك في هذه الحالة»[٢].

والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي المعتزلي، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم، وهو كما يقال: خليفة الزمخشري، فإنه توفي في تلك السنة كما ذكرنا في حرف الألف، وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة.

«**مسألة: زعم قوم أنَّ كأنَّ قد تنصب الجزأين، وأنشدوا:** » في وصف فرس:

«**كَـــأَنَّ أُذْنَيْـــهِ إذَا تَـــشَوَّفَا** ... ...»[٣]

أي: تطلَّعَا وتطاولاَ ونظرَا، والظرف -وهو إذا- متعلق بما في كأنَّ من معنى التشبيه، أي: تشبه أذناه وقت تَشَوُّفه كذا.

«**قَادِمَةً**» واحدة قوادم الطير، وهي مقادم ريشه، وهي عشر في كل جناح.

«**أَوْ قَلَمًا**» وهي القصبة التي يكتب بها.

«**مُحَرَّفَا**» أي: مقطوعًا لا على جهة الاستواء، بحيث يكون أحد طرفي الشق أعلى من الآخر.

«**فقيل: الخبر محذوف، أي: يحكيان، وقيل: إنما الرواية: تخال أذنيه، وقيل: الرواية: قادمتا أو قلما محرفًا بألفات من غير تنوين، على أن الأسماء مشاة، وحذفت النون للضرورة**».

---

(١) هكذا وردت العبارة في الأصل و س، وهي كذلك في تحفة الغريب، وفي شرح الكافية: «والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخبارًا لهذه الحروف»، والذي يظهر أنَّ ما أُثْبِتَ هنا هو الصواب، وهو المكمل لسياق الكلام؛ لأنَّ الرضي ساق أمثلة فيها جمل حالية مربوطة بالواو.

(٢) تحفة الغريب ٦٧٢/٢-٦٧٣.

(٣) البيت من الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني، والشاهد فيه مجيء كأنَّ ناصبة الجزأين الاسم والخبر.

والبيت في الخصائص ٥٩١، وضرائر الشعر ١٠٨، وشرح الكافية الشافية ٥١٧/١، والهمع ١٥٦/٢، وشرح شواهد المغني ٥١٥، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٤، والخزانة ٢٣٧/١٠، وحاشية الصبان ٣٩٧/١.

ومن شواهد حذفها لأجلها قوله:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ منه القَدَمَا[١] ... ...

أنشده ابن جني وقال[٢]: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدمَا، ورواه البغداديون[٣] بنصب الحيات، وقالوا: أراد القدمان، وأجاز الكسائي[٤] حذفها في غير الضرورة، فيجوز عنده في السعة أن تقول في الاختيار: قام الزيدَا [١٥٤/ ب] بدون نون[٥].

«**وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة**[٦]».

بالخاء المعجمة، راجز. في القاموس[٧]: وأبو نُخَيلَة العُكْلِيُّ والسَّعْدِيُّ راجزان. وقال في مادة نَحَلَ[٨] بالحاء المهملة: وأبو نُحَيْلة البَجَلِيُّ: صحابي، أو هو بالخاء المعجمة. كذا قال الشارح[٩].

---

(١) صدر بيت عجزه: (الأُفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا)

والبيت من الرجز، واختلف في قائله كثيرًا فقيل: هو للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٣٣٣/٢، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، أو لمساور العبسي، أو للدبيري، أو لعبد بني عبس، وقيل: هو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس، كما نُسِبَ لأبي حناء. والشاهد فيه: حذف نون المثنى للضرورة، والأصل (القدمان)، وهذا على رواية النصب في (الحيَّاتِ) على المفعولية، وذهب بعضهم إلى أنَّ الرواية برفع (الحياتُ) وهو الفاعل، ونصب (القدما) وهو المفعول به.

والبيت في جمل الخليل ١٣٢، والكتاب ٢٨٧/١، والمقتضب ٢٨٣/٣، والأصول في النحو ٤٧٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٣٨/١، وضرائر الشعر ١٠٧، وتوضيح المقاصد ٩٦٠/٢، والخزانة ٢٣٩/١٠، ٤١١/١١، ٤١٦.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢، والخصائص ٥٩٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢، وضرائر الشعر ١٠٧، والخزانة ٢٣٩/١٠.

(٤) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢٤٢/١، والهمع ١٦٩/١.

(٥) تحفة الغريب ٢/ ٦٧٣-٦٧٤.

(٦) البيت ليس لأبي نخيلة، قال البغدادي: «وزعم ابن الملا أنَّ العماني كنيته أبو نخيلة، وهو خلاف الواقع، وإنما هما راجزان»، شرح أبيات المغني ١٨٠/٤.

(٧) ١٠٦١/١.

(٨) القاموس ١٠٦١/١.

(٩) تحفة الغريب ٦٧٤/٢.

وجزم الذهبي[١] في المشتبه[٢] بأنه بالمهملة، ولكن قال: روى عن جرير البَجَلي، وبَجِيْلة: قبيلة مشهورة. انتهى.

ومنهم نخيلة -بالخاء المعجمة- مولاة عائشة.

«**وقد أنشده بحضرة الرشيد فلَحَّنَه أبو عمرو والأصمعي[٣]، وهذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد[٤]**».

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، إمام محدث حافظ، له مؤلفات كثيرة تربو على الستين مؤلفًا، منها: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، وطبقات الحفاظ وغيرها، توفي سنة ٧٤٨هـ.

ينظر: فوات الوفيات ٣/٣١٥، وأعيان العصر ٤/٢٨٨، والوافي بالوفيات ٢/١١٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٩/١٠٠، ومعجم الشيوخ للسبكي ٣٥٢، والدرر الكامنة ٥/٦٦.

(٢) ٦٣٥.

(٣) الذي وقفت عليه أنَّ الذي لحنه هو الرشيد. ينظر: الكامل ٣/١٠٤، والعقد الفريد ٦/٢١٣، وأدب الكتاب للصولي ٨٦.

(٤) ذكر البغدادي أنَّ شرَّاح المغني تعقبوا ابن هشام بأنَّ هذا لا يصلح تعليلا للوهم؛ فإنَّ سبق وفاة أبي عمرو الرشيدَ لا ينافي حضور مجلسه ولو غير خليفة، إلَّا أن يراد وهو خليفة؛ لأنَّ أبا عمرو توفي سنة ١٥٤، والرشيد تولى الخلافة سنة ١٧٠. ينظر: الخزانة ١٠/٢٣٧-٢٣٨.

«كُلّ»

«اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[١]، والمعرف المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾[٢]، وأجزاء المفرد المعرف، نحو: كُلُّ زيدٍ حَسَنٌ».

لا يقال: قد تأتي كل مضافة إلى النكرة، والمراد استغراق الأجزاء، كقراءة[٣] {كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ}[٤] بترك تنوين قلب، وسيأتي. وقد تأتي مضافة إلى المفرد المعرف، والمراد استغراق الجزئيات لا الأجزاء، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٥] وقوله ﷺ: ((كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه))؛ لأنَّا نقول: المراد (أن)[٦] ذلك هو الأصل عند خلو المقام من القرائن. وأجاب الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ[٧] في شرح منهاج البيضاوي[٨] عن

---

(١) آل عمران: ١٨٥.

(٢) مريم: ٩٥.

(٣) قرأ أبو عمرو وابن ذكوان والأعرج بخلاف عنه بالتنوين: {كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ} [غافر: ٣٥]، وقرأ باقي السبعة بترك التنوين: {كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ} [غافر: ٣٥].

ينظر: الحجة ١٠٩/٦، والكشاف ١٧١/٤، والتبيان ٦٩١، والبحر المحيط ٢٥٨/٩.

(٤) غافر: ٣٥.

(٥) آل عمران: ٩٣.

(٦) ساقط من س.

(٧) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين السُّبْكيّ المصري، والده تقي الدين السُّبْكيّ، من كتبه الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية، وتشريح التوشيح في أصول الفقه، وجمع الجوامع، ورفع الحاجب عن مختصر بن الحاجب، والإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي، توفي سنة ٧٧١هـ.

ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٠٤/٣، والدرر الكامنة ٢٣٢/٣، والمنهل الصافي ٣٨٥/٧، والبدر الطالع ٤١٠/١، وفهرس الفهارس ١٠٣٧/٢، والأعلام للزركلي ١٨٤/٤.

(٨) لم يُجِبْ تاج الدين السبكي عن هذا في كتابه المذكور، وإنما أورد الاعتراض فقط بالآية والحديث، والذي أجاب بهذا هو الدماميني في تحفة الغريب، فإنه نقل اعتراض السبكي، ثم أجاب عنه بالجواب المذكور. ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٩٩/٢، وتحفة الغريب ٦٧٥/٢.

والبيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي القاضي الشافعي الملقب بناصر الدين، ولد بمدينة البيضاء بفارس، من كتبه: أنوار التنزيل في التفسير، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، وشرح مصابيح السنة في الحديث، وشرح كافية ابن الحاجب في النحو، توفي سنة ٦٨٥هـ.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٧/٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧٢/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٢٤٨/١، وطبقات المفسرين للأدنه وي ٢٥٤، والأعلام للزركلي ١١٠/٤.

الآية الأخيرة والحديث بأنهما من قبيل المعرف الجنسي، وهو في المعنى كالنكرة[١] [فلا يَرِدُ][٢]، ثم إذا دخلت كل على ما فيه الألف واللام، وأريد الحكم على كل فرد، فهل نقول: إن الألف واللام هنا تفيد العموم، و(كلٌّ) تأكيد لهما، أو أنها لبيان الحقيقة، حتى تكون تأسيسًا؟ كلٌّ من الأمرين محتمل، قال الشيخ تاج الدين السُّبْكِي[٣]: وقد يقال: إن الألف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه، وكل تفيد العموم في أجزاء كلٍّ من المراتب، فإذا قلت: كل الرجال، أفادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب المجموع، وأفادت كل استغراق الآحاد، فيصير لكل منهما معنى، وهو أولى من التأكيد.

«**فإذا قلت: أكلتُ كُلَّ رغيفٍ لزيدٍ، كانت لعموم الأفراد، فإذا أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد، ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان**[٤]: {كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾}[٥]، **بترك تنوين قلب – (تقدير كل بعد قلب)**[٦]**؛ ليعم أفراد القلوب، كما (عمَّ**[٧] **[كل]**[٨] **أفراد القلب**».

وذلك لأن المراد بالإخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر، ولا يحصل ذلك إلا بتقدير كل أخرى بعد القلب، وجعل كل المذكورة مستعارة لاستغراق الأجزاء. قال ابن الحاجب في أماليه[٩]: «وقرأ باقي القراء بإضافة قلب إلى متكبر، [فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر، ولا بد من التأويل؛ لأنك لـــمَّا أضفت القلب إلى متكبر][١٠] وهو مفرد غير مضاف إليه كلّ، وجب أن يبقى على حكم الإفراد، كما في قولك: أكلتُ كلَّ [رغيفٍ][١]

---

(١) المنصف ٢/٦٠.

(٢) زيادة من س.

(٣) صاحب هذا القول هو تقي الدين السبكي، نقله عنه ابنه تاج الدين السبكي في شرح المنهاج، ينظر: الإبهـــاج في شرح المنهاج ٢/٩٥-٩٦.

(٤) سبق تخريج القراءة.

(٥) غافر: ٣٥.

(٦) ساقط من س.

(٧) ساقط من س.

(٨) زيادة من الأصل و س.

(٩) ١/١٢٢-١٢٣.

(١٠) زيادة من س.

[رغيفِ][(١)] زيدٍ، أو كلَّ رغيفِ إنسان، وإذا بطل العموم [في ذلك، بطل العموم فيما أضيف إليه كل؛ لأنه إنما يعم إذا لم ينسب إلى ما يبطل العموم فيه، وإذا بطل العموم فيما أضيف إليه كلّ وجب حمل الكلية على أجزاء ذلك الواحد؛ لأنه لو عمَّ في الأول لعمَّ في الثاني، وقد بطل العموم][(٢)] في الثاني، ولو عمَّ في الأول من غير عموم الثاني لم يستقم؛ لأنه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قولك: (كل قلب) المضاف إليه باعتبارها، فوجب تأويل الآية؛ لأن المعنى الذي سيقت له: الإخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر، وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة إلى متكبر، كأنه قيل: كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحسن لظهور المعنى المراد، وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب، ويحصل الموجب للعموم في المتكبر». انتهى.

وفي الشرح: «وفي كلام المصنف نظر، فإن كلاً مضافة إلى نكرة، فكيف تعم الأجزاء على رأيه؟ وقوله: ليعم أفراد القلوب مشكل أيضًا، فإنها للعموم في أفراد مدخولها المضافة هي إليه، وكل إنما أضيف إلى متكبر موصوف بجبَّار، فتعم بالنسبة إلى المتكبرين الجبارين، لا بالنسبة إلى أفراد قلوبهم»[(٣)]. انتهى.

وقال: وكلام ابن الحاجب في تقرير ذلك حسن، ونقله كما قدمناه، ثم قال: «وفيه ما يقتضي أن عموم الأجزاء ليس منوطًا بإضافة [كلّ][(٤)] إلى المفرد المعرف، كما اقتضاه [ظاهر][(٥)] كلام المصنف، وهو منشأ الإشكال»[(٦)].

قال الشمني: وأقول: الجواب عن الأول [أنه][(٧)] من استعارة كل التي لاستغراق الأفراد لاستغراق الأجزاء، وعن الثاني: أن إضافة القلب إلى كل المفيدة للعموم في أفراد ما دخلت

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٧٦.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٦٧٧.

(٧) زيادة يلتئم بها الكلام.

دخلت عليه أفادته [١٥٥/ أ] العموم[١]. انتهى.

«وترد كلّ -باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها- على ثلاثة أوجه، فأما أوجهها باعتبار ما قبلها فأحدها: أن تكون نعتًا لنكرة أو معرفة، فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظًا ومعنى، نحو: أَطْعَمَنَا شَاةً كُلَّ شاةٍ، وقوله:

وإنَّ الَّذِي» ... ...[٢]

«زعم بعضٌ أن الذي هنا مخفف من الذين بحذف النون، بدليل عود ضمير الجمع إليه، ولا حاجة إلى ذلك مع إمكان جعل الموصوف مثل القوم والجمع، فاعتبر لفظه فأفرد الذي، ومعناه فأعاد (عليه ضمير)[٣] الجماعة»[٤].

«**حَانَتْ**» بالمهملة: هلكت.

«**بِفَلْجٍ**» بالفاء المفتوحة والجيم كـ(فَلْس): موضع قريب من البصرة، بينها وبين ضرية مُذَكَّر مصروف، كذا في الصحاح[٥].

«**دِمَاؤُهُم هُمُ القَومُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ**» «والمعنى: إن الذين هُدِرَتْ دماؤهم وأريقت بهذا الموضع هم القوم، أي: هم المشهورون بكمال الرجولية، على معنى أنهم تمام جنس القوم، بحيث لا يشذُّ عنهم فرد مما يطلق عليه اسم القوم، والمراد قصر الكمال عليهم ادعاءً، حتى كأن الناقص خارج من الجنس، أي: هم الذين يستحقون أن يطلق عليهم اسم القوم»[٦].

---

(١) ينظر: المنصف ٦١/٢.

(٢) البيت من الطويل، وقائله الأشهب بن رُمَيلَة، وقيل: هو لحُرَيث بن مُحَفِّض، والشاهد فيه: مجيء كل نعتا لمعرفة؛ حيث أضيفت إلى اسم يماثل المنعوت لفظًا ومعنى.

والبيت في جمل الخليل ٢٣٥، والكتاب ١٨٧/١، والمفصل في صنعة الإعراب ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢٦١/١، وتوضيح المقاصد ٤٢٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٤٩/١، وشرح شواهد المغني ٥١٧، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤، والخزانة ٧،٢٥/٦، ٢١٠/٨.

(٣) ساقط من س.

(٤) تحفة الغريب ٦٧٧/٢.

(٥) ٣٣٥/١.

(٦) تحفة الغريب ٦٧٧/٢.

«**والثاني: أن تكون توكيدًا لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون[١]: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[٢]، قال ابن مالك[٣]: وقد يخلفه الظاهر كقوله:**

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُك» ... ...[٤]

«بكسر الكاف؛ لأنه يخاطب امرأة، فإن قلت: كيف يجتمع هذا مع قوله: «**لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ**»، فإنَّ كم خطاب لجماعة مذكرين؟ أجيب بأنه للتعظيم، كقول العرجي[٥]:

فَإنْ شِئْتِ طَلَّقْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ وَإنْ شِئْتِ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخًا وَلاَ بَرْدَا[٦]

وربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور، يقول الرجل عن أهله: فعلوا كذا مبالغة في سترها، فيعدل عن الإفراد والتأنيث إلى الجمع والتذكير، فيبعد عن الضمير لها بمرتبتين، ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾[٧].

ولو يحتمل أن تكون للتمني فلا جواب لها، وأن تكون شرطية فجوابها محذوف، أي: لكان حسنًا.

---

(١) ينظر: التسهيل ١٦٥، والهمع ٢٠٤/٥.

(٢) الحجر: ٣٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٢/٣.

(٤) البيت من البسيط، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وقيل: هو لكُثَيِّر عَزَّة، والشاهد فيه عند ابن مالك توكيد المعرفة وهي كلمة (الناس) بـ كُل، وإضافة كُل إلى الظاهر خلفًا عن الضمير.

والبيت في شرح التسهيل ٢٩٢/٣، وتوضيح المقاصد ٩٧٠/٢، وتحفة الغريب ٦٧٨/٢، والهمع ٢٠٠/٥، وشرح شواهد المغني ٥١٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٨٤/٤، وغنية الأريب ٤٠٩/٢، وحاشية الصبان ١١٠/٣.

(٥) هو عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، أبو عثمان، ويقال أبو عمر، الأموي الشاعر المعروف بالعرجي، نسب إلى عرج الطائف لسكناه به، من الشعراء المجيدين، قدم الشام غازيا، وغزا مع مسلمة بن عبد الملك في البحر في خلافة سليمان بن عبد الملك، توفي سنة ١٢٠هـ.

ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٣/٣١، وتاريخ الإسلام ٢٧٧/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٦/٦، ونزهة الألباء في الألقاب ٣٠١/٢ -٣٠٢.

(٦) البيت من الطويل.

(٧) طه: ١٠.

والنُّقَاخُ في بيت العرجي بنون مضمومة فقاف فألف فخاء معجمة: الماء العذب»[١].

«يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بالْقَمَرِ ... ...

وخالفه أبو حيان[٢]، وزعم أن كلاً في البيت نعت، مثلها في أطعمنا شاةً كلَّ شاة، وليست توكيدًا، وليس قوله بشيء؛ لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد».

يعني: وكل ها هنا لعموم الأفراد فلا تكون نعتًا.

وفي الشرح[٣]: «بل هو شيء ظاهر حسن؛ وذلك لأنه على هذا التقدير يكون على أهل الكمال تفضيلاً، وأما على إرادة العموم فيكون تفضيلاً على الكامل والناقص، وفيه ما فيه، قال الشاعر:

إذَا أنْتَ فَضَّلْتَ امـــرأً ذَا نَبَاهَـــةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ المَدِيْحُ مِـــن الـــنَّقْصِ[٤]

وقال الآخر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَـــنْقُصُ قَـــدْرُهُ إذَا قِيْلَ: هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِـــن العَـــصَا[٥]»

قال الشمني: «وأقول: كلٌّ التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف إليه، لا على كماله مطلقًا، فلو كانت كل في البيت نعتًا لكان معناه: يا أشبه الناس الكاملين في الإنسانية بالقمر، فلا يفيد المبالغة في الوصف بالحسن بأنه أشبه القمر من كل فرد من أفراد الإنسان؛ لأنه كم من ناقص في الإنسانية أجمل صورة من كامل فيها، ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على أفراد نوعه من غير إشعار بكمال بعض الأفراد أو نقصها، نحو: زيدٌ أحسنُ النَّاسِ، وما استشهد به الشارح إنما يدل على امتناع تفضيل فرد (من نوع كامل)[٦] على فرد من نوع ناقص، كتفضيل سيف على عصا»[٧].

---

(١) تحفة الغريب ٦٧٨/٢.

(٢) ينظر قوله في: الهمع ٢٠١/٥، وشرح أبيات المغني ١٨٤/٤.

(٣) تحفة الغريب ٦٧٩/٢.

البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه معناه، وهو أنه لا فضل في التفضيل على الناقص، والبيت في المغني ١٧٨/٧، وتحفة الغريب ٦٧٩/٢، وشرح أبيات المغني ١٧٨/٧، والنحو الوافي ١٤٣/٢.

(٥) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه معناه، وهو أنه لا فضل في التفضيل على الناقص.

(٦) ساقط من س.

(٧) المنصف ٦٢/٢.

«ومن توكيد النكرة بها قوله:

نَلْبَثُ» ... ...[١]

بفتح [١٥٥/ ب] الموحدة بعد اللام: مضارع لَبِثَ، أي: نقيم، ومصدره اللَّبْث، بفتح اللام وسكون الباء الموحدة، قال الجوهري: على غير القياس؛ لأن المصدر من فَعِلَ بكسر العين قياسه فَعَل بفتحها إذا لم يتعدَّ، مثل تَعِبَ تَعَبًا.

«**حَوْلاً**» أي: سنة.

«**كَامِلاً كُلَّه لاَ نَلْتَقِي إلاَّ عَلَى مَنْهَجِ**» أي: على طريق. كأنَّ الشاعر يعاتب محبوبه على الإعراض وطول الفرقة، حتى إنه يلبث سنة كاملة لا يراه في محل خلوة، ولا يلاقيه إلا في الطريق التي تسلكها المارة، والبيت شاهد صدق لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة المحدودة، وهي المعلومة المقدار المؤقتة، كـــ: سنة، وشهر، ويوم، وليلة، ودينار، ودرهم -بـــ(كُلّ) وأخواته، لا بالنفس والعين، ومذهبهم ليس ببعيد؛ لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود، وعلى هذا لا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكَّد في التعريف والتنكير[٢].

«وأجاز الفراء[٣] والزمخشري[٤] أن تقطع (كُلّ) المؤكد بها عن الإضافة لفظًا؛ تمسكًا بقراءة[٥] بعضهم: {إِنَّا كُلاًّ فِيهَآ}[٦]، وخرَّجَها ابن مالك[٧] على أن كُلاًّ حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عاملها الظرفي، وقطع كُلّ عن

---

(١) البيت من السريع، وهو للعرجي في ديوانه ١٧، والشاهد فيه: تأكيد النكرة (حولًا) بـــ كُلّ.
والبيت في ضرائر الشعر ٢٩٥، وتحفة الغريب ٦٧٩/٢، وشرح شواهد المغني ٥١٩، وشـــرح أبيـــات المغـــني ١٨٧/٤، والخزانة ٣٣٥/٥، وغنية الأريب ٤١١/٢.

(٢) تحفة الغريب ٦٧٩/٢-٦٨٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن له ١٠/٣.

(٤) ينظر: الكشاف ١٧٥/٤.

(٥) قرأ ابن السميفع وعيسى بن عمران بالنصب: {إِنَّا كُلاًّفِيهَآ} [غافر: ٤٨]، وقرأ الباقون بـــالرفع: {إِنَّـا كُلٌّ فِيهَـآ} [غافر: ٤٨].
ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٧٧، والكشاف ١٧٥/٤، والبحر المحيط ٢٦٣/٩.

(٦) غافر: ٤٨.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٣/٣.

الإضافة لفظًا وتقديرًا؛ لتصير نكرة فيصح كونها حالاً، والأجود أن نقدر كلاً بدلاً من اسم إنَّ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للإحاطة مثل: قمْتُم ثَلاَثَتُكُم.

والثالث: ألاَّ تكون تابعة بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾[1]**، وغير مضافة، نحو:** ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[2].

وأما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها»، وهي ثلاثة أيضًا:

«**الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل، نحو: أَكْرَمْتُ كُلَّ بَنِي تَمِيْمٍ.**

الثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما، وفي تذكرة أبي الفتح[3] أن تقديم كل في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾[4] **أحسن من تأخيره؛ لأن التقدير: كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى مُنَزَّلَةً [مَنْزِلَةَ][5] مالا يباشره»**؛ لأنها في المعنى مُنَزَّلَةً مَنْزِلَة كلّ المضافة إلى الضمير، وتلك لا تباشر العامل، «**فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أنَّ كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.**

الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألاّ يعمل فيها غالبًا إلا الابتداء».

في الشرح: «ليس كذلك، بل الغالب عليها أن تكون تابعة، نحو: جاء القومُ كُلُّهُم، وأكْرَمْتُهُم كُلَّهُم، ومررتُ بِهِم كُلِّهِم، وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن[6] لا يعمل

---

(١) المدَّثر: ٣٨.

(٢) الفرقان: ٣٩.

(٣) لعله كتاب التذكرة الأصبهانية لابن جني، وقد ذكره له القفطي في إنباه الرواة ٣٣٧/٢، وابن خلكان في وفيات الأعيان ٢٤٧/٣.

(٤) الأنعام: ٨٤.

(٥) زيادة من س.

(٦) زاد في الأصل: تابعة كلهم.

يعمل فيها إلا الابتداء، وعبارته لا توفي بذلك»[١].

«وأقول: مراده حكمها في كونها معمولة لا بطريق التبعية»[٢].

«**نحو**: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٣]، **فيمن رفع كلاًّ**[٤]»، وهو أبو عمرو ويعقوب، «**ونحو**: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾[٥]؛ **لأن الابتداء عامل معنوي، ومن القليل قوله**[٦]:

... ... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ[٧]»

هذا عجز بيت صدره:

يَمِيْدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ ... ...

ورأيته ثابتًا في بعض النسخ، يقال: مَادَ الشيء يميدُ مَيْدًا إذا تحرك.

وفي الشرح: «وكأنه يصف منهلاً، أي أنه يضطرب ويتحرك إذا تحركت عليه الدلاء، فيصدر عنه كلٌّ من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل، أي: ريَّان، قال أبو زيد[٨]: الناهل العطشان، والناهل الريان، وهو من الأضداد»[٩].

«**ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله تعالى عنه:**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٦٨٠.

(٢) المنصف ٢/٦٢.

(٣) آل عمران: ١٥٤.

(٤) قرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى بن عمر وابن أبي ليلى بالرفع: {إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ} [آل عمران: ١٥٤]، وقرأ الجمهور بالنصب: {كُلَّهُۥ} [آل عمران: ١٥٤].

ينظر: تفسير الطبري ٧/٣٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٠، وتفسير الثعلبي ٣/١٨٧، والبحر المحيط ٣/٣٩٤.

(٥) مريم: ٩٥.

(٦) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عَزَّة، والشاهد فيه: مجيء كل المضافة إلى الضمير فاعلا، وهذا قليل.

والبيت في المساعد ٢/٣٩٥، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٠٢، وتحفة الغريب ٢/٦٨٠، والهمع ٤/٣٨٠، وشرح شواهد المغني ٢/٥٢١، وشرح أبيات المغني ٤/١٩٠، وغنية الأريب ٢/٤١٤.

(٧) في المغني بتحقيق الخطيب ورد البيت كاملًا.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ٦/١٦٠.

(٩) تحفة الغريب ٢/٦٨٠.

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى» ... ...[١]

أي: علمناه علما بيِّنًا.

«... ... ... كانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ والحَقِّ وَالتُّقَى»

«مصدر قولك: اتَّقيتُ الشيء أَتَّقِيْه، [أي][٢] حذرته، وصنت نفسي منه، وأصله الواو، قال الجوهري[٣]: (اتَّقَى يَتَّقِي أصله اوْتَقَى على وزن افْتَعَلَ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأبدلت منها التاء وأدغمت، ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء من نفس الحرف، فجعلوه اتّقَى يَتّقي بفتح التاء فيهما [مخففة][٤]، ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تَقَى يَتْقِي مثل: قَضَى يَقْضِي)، والتُّقَى في عرف (الناس)[٥]، وهو الشرع: فعلُ [١٥٦/ أ] الحسنات وترك السيئات، وقد يراد بالتقوى: اجتناب المعاصي، سواء أتى بالحسنات أم لم يأت بها»[٦].

«**بل الأولى تقدير كان شأنية**».

---

(١) البيت من الطويل، لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، والشاهد فيه: وقوع كل اسمًا لكان، وهو قليل، وحمله ابن مالك على أنه مبتدأ، وما بعده الخبر، على تقدير ضمير الشأن اسمًا لـ كان، وتابعه ابن هشام في ذلك.

والبيت في التسهيل ١٦٦، وشرح التسهيل ٣٠٠/٣، والمساعد ٣٩٥/٢، وتحفة الغريب ٦٨١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٢١/١، وشرح أبيات المغني ١٩٠/٤، وغنية الأريب ٤١٥/٢، وحاشية الصبان ١٢٤/٣.

(٢) زيادة يتم بها الكلام.

(٣) الصحاح ٢٥٢٦/٦.

(٤) زيادة من س.

(٥) ساقط من س.

(٦) تحفة الغريب ٦٨٠/٢.

«فصل»

«واعلم أن لفظ كل [حكمه][(١)] الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفردًا مذكرًا في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾[(٢)]، ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾[(٣)]، وقول أبي بكر وكعب[(٤)] ولبيد[(٥)] ﷺ» أجمعين. في سوق المصنف هؤلاء الثلاثة لفٌّ، وسيذكر أبياتهم على هذا النمط نشرًا مرتبًا، فالبيت الأول ينسب إلى أبي بكر الصديق ﷺ تمثَّلَ به في مرضه لما قدم المدينة مهاجرًا، وهو لحكيم النهشلي[(٦)]، وهو:

«كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ ... ...»[(٧)]

يحتمل أن يراد: أن يوجد في أهله صباحًا، أو يقال: له: أنعم صباحًا، أو يسقى صبوحه،

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) القمر: ٥٢.

(٣) الإسراء: ١٣.

(٤) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر فحل مجيد، عدَّه ابن سلَّام في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام، أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه لقصيدة قالها، فقدم على النبي عليه السلام وبايعه بالإسلام، وأنشده قصيدته المشهورة التي عرفت بالبردة؛ لبردة كساه النبي صلى الله عليه وسلم إياها في هذه المناسبة.

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١-١٠٠، الطبقات لابن خياط ٨٢، والشعر والشعراء ١٥٣/١، ومعجم الصحابة لابن قانع ٣٨٠/٢، ومعجم الشعراء ٣٤٢.

(٥) هو لبيد بن ربيعة العامري، صحابي، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب، فأسلم وحسن إسلامه، وسكن الكوفة، توفي عام ٤١هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ٣٣/٦، وطبقات فحول الشعراء ١٣٥/١، وتاريخ ابن أبي خيثمة ٥٣٤/١، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٣٣٥/٣، وأسد الغابة ٢١٤/٤.

(٦) هو حكيم بن الحارث بن نَهِيك النهشليّ، شاعر جاهلي، قُتِلَ يوم الوقيط، وهو يوم كان لبني قيس بن ثعلبة على بني تميم.

ينظر: العقد الفريد ٤٦/٦، ونهاية الأرب ٣١٨/١٥.

(٧) البيت من الرجز، والشاهد فيه أنَّ معنى كل وعود الضمير عليها بحسب ما تضاف إليه، فلما أضيفت في البيت إلى مفرد مذكر دلَّت على مفرد مذكر، وعاد الضمير عليها مفردًا مذكرًا كذلك.

والبيت في مجمع الأمثال ١٥٤/٢، والنهاية في غريب الحديث ٦/٣، ولسان العرب ٥٠٥/٢، وتحفة الغريب ٦٨١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٢٢/٢، وشرح أبيات المغني ١٩٤/٤، وغنية الأريب ٤١٦/٢.

وهو شرب الغداة.

«**والموت أدنَى مِنْ شِرَاكِ**»، بكسر المعجمة كـ(رِكَاب): سَيْرُ النعل.

«**نَعْلِه**» وهذا البيت محتمل لأن يكون بيتًا واحدًا من تام الرجز، وأن يكون بيتين من مشطوره، والقضية ثابتة في الصحيح، روتها عائشة رضي الله عنها[١]، وذلك أنهم لما قدموا المدينة أصابهم وَعَكٌ، فكان أبو بكر ﷺ إذا أخذته الحمى يقول هذا البيت، وكان بلال ﷺ إذا أصابه ذلك يرفع عقيرته –أي صوته– ويقول[٢]:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هلْ أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً ... بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ (وَجَلِيلُ

وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجَنَّةٍ ... وَهَلْ يَبْدُوَنْ لِي شَامَةٌ وَطَفِيْلُ)[٣]

والإذخر بذال وخاء معجمتين: حشيشة طيبة الريح، والجليل: الثُّمَام، بثاء مثلثة مضمومة، وقد مرَّ بالدِيباجة. ومِجَنَّة: سوقُ هَجَر بقرب مكة، وشامة وطفيل: جبلان على نحو ثلاثين ميلاً من مكة، أو جبلان بمكة، أو عينان (أو جبلان)[٤] على بريدٍ من مكة.

تعزَّى أبو بكر عند أخذ الحمى بما يترل به من الموت الشامل للأُهَيْل والقريب، وبلال ﷺ تمنى الرجوع إلى الوطن على عادة العرب، وفرق ما بين المقامين غير خفي، والبيت الثاني لكعب بن زهير، من قصيدته الطويلة التي مدح بها النبي ﷺ، وأنشدها إياه، وأثابه عنها البردة، وقصتها مشهورة رويناها من عدة طرق، وهو:

«كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ ... يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ» ... ...[٥]

---

(١) الحديث في موطأ مالك ١٣١٠/٥، وصحيح البخاري ٢٣/٣، ٦٦/٥، ١١٦/٧، ١٢٢/٧.

(٢) البيتان من الطويل، لبلال بن رباح رضي الله عنه، وهما في الشعر والشعراء ٣١/١، وجمهرة اللغة ١٠٢/١، والعقد الفريد ١٣٢/٦، ولسان العرب ١٢٠/١١ ، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٣٤٧/١٦، وتحفة الغريب ٦٨٢/٢.

(٣) ساقط من س.

(٤) مكررة في س.

(٥) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١٩، والشاهد فيه أنَّ معنى كل، وعود الضمير عليها بحسب ما تضاف إليه، فلما أضيفت في البيت إلى مفرد مذكر دلَّت على مفرد مذكر، وعاد الضمير عليها مفردًا مذكرًا كذلك.

والبيت في الصحاح ١٦٢٨/٤، ولسان العرب ٣٠١/١، ٣٩/١١، وتحفة الغريب ٦٨٢/٢، وشرح شواهد المغني ٥٢٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٩٩/٤، وغنية الأريب ٤١٦/٢.

وهي النعش الذي عليه الميت.

«**مَحْمُولُ**» يعني أن الإنسان لا بد له من الموت وإن طالت سلامته، ومحل بسطه شرح المصنف وغيره للقصيدة.

والبيت الثالث للبيد بن ربيعة العامري، وهو:

«أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيْمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[(١)]»

وقد مرَّ الكلام عليه في الخاء المعجمة.

«**وقول السَّمَوْءَل**» بسين مهملة وميم مفتوحتين، وواو ساكنة وهمزة مفتوحة ولام، هو ابن عَادِيَاءَ اليهودي، من شعراء الحماسة، والنحاة يجعلون السَّمَوْءَل من الأعلام المرتجلة، وفي القاموس[(٢)]: «والسَّمَوْءَلُ بالهمز: طائر يكنى أبا بَرَاء، [والظِّلُّ، كالسَّمْأَل][(٣)]، وذُبَاب الخَلِّ، وابن عادياء». انتهى.

قلت: يمكن أن يكون مفعولاً.

«إذا المَرْءُ... ... ...[(٤)]»

فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده عند سيبويه[(٥)]، أي: إذا كَرُمَ المرء.

---

(١) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، والشاهد فيه إضافة كل إلى المفرد المذكر، وعود الضمير عليه مفردًا مذكرا.

والبيت في اللمع في العربية ٧٠، والمفصل في صنعة الإعراب ٩٦، وأسرار العربية ١٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣١١/١، وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، واللمحة في شرح الملحة ١٠٤/١، وأوضح المسالك ٢٤٥/٢، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٣.

(٢) ١٠١٦/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) البيت من الطويل، واختلف في قائله، فقيل: هو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وقيل: لشريح بن السَّمَوْءَل، كما نُسب إلى دُكَين، وقيل: هو للحلَّاج الحارثي. والشاهد فيه إضافة كُلّ إلى المفرد المذكر، وعود الضمير عليها مفردًا مذكرا.

والبيت في أمالي القالي ٢٦٩/١، وشرح ديوان الحماسة ٨٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٣/١، وتحفة الغريب ٦٨٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٣١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٢/٤، وغنية الأريب ٤١٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١١٩/٣.

«**لَمْ يَدْنَسْ**» والأخفش[١] يجوِّز (ذلك)[٢] ووجهًا آخر، وهو أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده. «**مِنْ اللَّؤْمِ**» متعلق بـــ: لم يدنس، وهو بضم اللام وسكون الهمزة: صفةٌ تضاد الكرم.

«**عِرْضُهُ**» بكسر العين المهملة وسكون الراء: النفس، يقال: أَكْرَمْتُ عنه عرضي، أي: صنت عنه نفسي؛ أو الجسد، وفي صفة أهل الجنة: إنما هو عرق يسيل من أعراضهم، أي: من أجسادهم، ويقال: فلان نقي العرض، أي: بريء من أن يشتم أو يعاب، «وقد قيل: عرض الإنسان حَسَبُهُ»، كذا في الصحاح[٣]. والحَسَب: جانب الإنسان الذي يصونه أن ينتقص أو يثلب.

«**فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيْهِ جَمِيْلُ**.

ومفردًا مؤنثًا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾[٤]».

في الكشاف[٥]: «رهينة: ليس بتأنيث رهين في قوله تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾﴾[٦]؛ لتأنيث النفس؛ لأنه لو قصدت الصفة لقيل: رهين؛ لأن فَعِيْلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإنما هي اسم بمعنى الرهن، كالشتيمة بمعنى الشتم، كأنه قيل: كل نفس بما كسبت رهن، ومنه [١٥٦/ ب] بيت الحماسة:

أَبَعْدَ الذِي بالنَّعْفِ نَعْفُ كُوَيْكِبٍ رَهِينَةِ رَمْسٍ ذِي تُرَابٍ وَجَنْدَلِ[٧]

كأنه قال: رهنُ رَمْسٍ، والمعنى: كل نفس رهنٌ بكسبها عند الله، غير مفكوك». انتهى.

---

(١) ينظر رأيه في: التسهيل ٩٣-٩٤، والجنى الداني ٣٦٨-٣٦٩، والمقاصد الشافية ٩٢/٤.

(٢) ساقط من س.

(٣) ١٠٩١/٣.

(٤) المدَّثر: ٣٨.

(٥) ٦٥٥/٤-٦٥٦.

(٦) الطور: ٢١.

(٧) البيت من الطويل، لمسْوَر بن زِيَادة الحارثي، وقيل: هو لعمه، وقيل: لعبد الرحمن بن زيد العدوي، والشاهد فيه: استعمال رهينة اسم بمعنى الرهن.

والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٩/١، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٣/١، وأساس البلاغة ٤٠١/١، والتذكرة الحمدونية ٢٣٩/٤، والحماسة البصرية ٢١٧/١، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٢٩٠/٤.

والنَّعْفُ: ما انحدر من حُزُونَة الجبل وارتفع عن منحدر الوادي، ومن الرملة: مقدمها وما استدقَّ منها، وكُوَاكِبٌ بالضم وألف بعد الواو: جبل بعينه، فيجوز أن يكون كويكب تصغيرًا له.

«﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[١]، ومثنى في قول الفرزدق:

وَكُلُّ رَفِيْقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُما[٢] أَخَوَانِ[٣]

وهذا البيت من المشكلات لفظًا وإعرابًا ومعنى، فلنشرحه.

قوله: كل رحل: كل هذه زائدة».

في الشرح: «لا نسلم زيادتها، فإن العموم في الرحل مراد، كما أنه كذلك في الرفيقين، أي أن كل رفيقين لكل رحل هذا شأنهما، ولو كانت كل الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل، وهو مطلوب»[٤]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: لو لم تكن زائدة لكانت للعموم، وقد أضيف الرفيقان إليها، فتتقيد رفقتهما بعمومها، فيصير المعنى: كل مترافقين في كل فرد من أفراد السفر هما أخوان، وليس ذلك بمراد؛ لعدم تناوله المترافقين في سفر واحد أو أكثر، بل ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين في جميع الأسفار»[٥].

---

(١) آل عمران: ١٨٥.

(٢) علَّق ابن هشام على هذا البيت بأنه من المشكلات لفظًا وإعرابًا ومعنى، وذلك بناءً على أنَّ الرواية فيه: (قَومًا هُمَا)، وتعقبه البغدادي بأنَّه إنما استشكله لأنه ظنَّ: (قومًا) مفردًا منونًا، وإنَّما هو مثنى مضاف، وسقطت نونه للإضافة (قومَاهُمَا)، وكذلك فعل السيوطي، ونسب البغدادي منشأ التحريف إلى أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات، وذكر أنَّ ابن هشام تبعه في ذلك. ينظر: المسائل البغداديات ٤٤٣، وشرح شواهد المغني ٥٣٧/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٨/٤، والخزانة ٥٧٢/٧.

(٣) بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢، والشاهد فيه: إضافة كُلّ إلى مثنى، وعود الضمير عليها بالتثنية؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه.

والبيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١، وتحفة الغريب ٦٨٤/٢، والهمع ١٣٩/١، وشرح شواهد المغني ٥٣٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٨/٤، والخزانة ٥٧٢/٧، ٥٧٩، وغنية الأريب ٤١٨/٢.

(٤) تحفة الغريب ٦٨٥/٢.

(٥) المنصف ٦٤/٢.

«**وعكسه حذفها في**: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾[(١)]، **فيمن أضاف**»، وقد تقدم [الكلام][(٢)] عليه.

«**ورَحْل: بالحاء المهملة**» معلوم.

«**وتعاطى: أصله تَعَاطَيَا فحذفت لامه**»، وهي الياء المثناة من تحت.

«**للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:**» وهو بعض بيت امرئ القيس:

«**لَهَا مَتْنَتَانِ**» ... ...　　　... ... ...[(٣)]

وهما جنبتا الظهر.

«**خَظَاتا**» بخاء وظاء معجمتين، قال الكسائي[(٤)] فيه: أراد: خَظَتَا، أي: تحركتا، يقال: خَظَا يَخْظُو: إذا تحرك. وكان من حقه أن يقول: خَظَتا، كما يقال: غَزَتا، إلا أنه أثبت الألف للضرورة. وقيل: أراد خَظَاتَان، فهو اسم مثنى حذفت نونه للضرورة، كما قال:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ　　　وَإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ[(٥)]

فيمن رواه: إسارٌ ومِنَّةٌ بالرفع، والخَظَاةُ: المكتنز من كل شيء[(٦)].

وتمامه:

«... ... ... كَمَا　　　أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ»

---

(١) غافر: ٣٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) بيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤، والشاهد فيه إثبات لام الكلمة في قوله: (خَظَاتَا).

والبيت في جمل الخليل ٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ١٤٧/٢، والصحاح ٢٣٢٩/٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٣/٢، والممتع في التصريف ٣٣٧، وضرائر الشعر ١٠٨، وشرح الشافية للرضي ٢٣٠/٢، ١٥٧/٤، وشرح أبيات المغني ٢١٤/٤، والخزانة ٥٠٠/٧، ٥٧٣، ٥٧٦.

(٤) ينظر رأيه في: سر صناعة الإعراب ١٤٧/٢.

(٥) البيت من الطويل، لتأبَّطَ شَرًّا في ديوانه ٨٩، والشاهد فيه: حذف نون التثنية للضرورة، والأصل: خطتان.

والبيت في الصحاح ١١٢٣/٣، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٦٨، والممتع في التصريف ٣٣٧، وضرائر الشعر ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢٦/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٧٣٥/١، والخزانة ٤٩٩/٧، وحاشية الصبان ٤١٨/٢.

(٦) تحفة الغريب ٦٨٥/٢-٦٨٦.

وربما ثبت في بعض النسخ: «**إذا قيل: إنَّ خَظَاتَا فعل وفاعل**» وأما إذا قيل: إنه مثنى خَظَاة، وإن أصله خَظَاتَان حذفت نونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه كما قررنا.

وفي الصحاح[١]: ويقال: لحمه خظا بظا، وخظا بظا، أي مكتنز، وأصله فَعَل، وأنشد البيت ثم قال: وأصله خَظَاتَان، فحذفت النون استخفافًا، ويقال: أراد خَظَتَا، فردَّ الألف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد لما تحركت التاء. انتهى.

«**والألف من تعاطى لام الفعل، ووحَّد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين، بل هما كثير، كقوله تعالى:** ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾[٢]».

في الشرح: «فينبغي الإتيان حينئذٍ بضمير الجماعة، لا بضمير الواحد»[٣].

قال الشمني: وأقول: التنظير بالآية إنما هو لكون المثنى فيها —وهو الطائفتان– لم يُرَدْ به اثنان معينان، وإنما أريد به الكثير، ولا يلزم من الإتيان بضمير الجماعة في [الآية][٤] الإتيان به في البيت؛ (لورود الضمير في الآية باعتبارٍ غير الاعتبار الذي ورد به في البيت؛ لأنه في الآية باعتبار الأفراد، وفي البيت)[٥] باعتبار الجميع[٦].

«**ثم حمل على المعنى**[٧]**؛ إذ قال: هما أخوان**».

في الشرح: «ثم حمل على المعنى إذ قال: هما أخوان، وفي نسخة: على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهرة؛ لأن معنى كل بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى، فيكون معناها مثنى، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار، وأما النسخة الأخرى –وهي: ثم حمل على اللفظ– فقد يستشكل ظاهرها؛ لأن لفظ كل مفرد مذكر، فكيف يعود إليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ؟ وجوابه أن المراد لفظ المضاف إليه كل و[هو][٨] المثنى، وهذا هو

---

(١) ينظر: ٦/٢٣٢٨-٢٣٢٩.

(٢) الحُجُرات: ٩.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٨٦.

(٤) زيادة من س.

(٥) ساقط من س.

(٦) المنصف ٢/٦٥.

(٧) في س و المغني: اللفظ.

(٨) زيادة من س.

معناها؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه، (فآل الأمر إلى الحمل على معنى كل، وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف إليه)[١]»[٢]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: لم أرَ هذه النسخة التي أصَّلَها الشارح واستظهرها، مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند إقرائنا لهذا الكتاب، وزيادتها على عشر»[٣].

«**كما قيل: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا﴾[٤]، وجملة هما أخوان خبر كل، وقوله: قومًا إما بدل من القنا [١٥٧/ أ]؛ لأن قومهما من سببهما؛ إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال**».

في الشرح: «ينبغي أن يقول[٥]: لأن قومهما من سببها، بضمير المفرد المؤنث عائد إلى القناة، إذ المراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية؛ ليكون بدل اشتمال كما أعربه، وهذا إنما يناسبه أن يكون قومُ القناةِ من سببها، لا كون مقاومة الرفيقين من سببهما»[٦].

قال الشمني: وأقول: مراد المصنف أن مقاومتهما من سببهما، ومقاومتهما بالقنا، فيكون بين القنا وبين مقاومتهما ملابسة[٧].

«**أو مفعول لأجله، أي: تعاطيَا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب: (صنع الله)** ».

وهو باب المصدر المحذوف عامله على جهة الوجوب، كما في الآية، وأما قومًا في البيت فليس كذلك؛ لأنه مما يحذف عامله جوازًا، فلعل الشبه في مطلق الحذف، لكن ينبغي النظر في وجه اطراد هذا المثال بخصوصه.

---

(١) ساقط من س.

(٢) تحفة الغريب ٦٨٦/٢.

(٣) المنصف ٦٥/٢-٦٦.

(٤) الحُجُرات: ٩.

(٥) في س: يكون.

(٦) تحفة الغريب ٦٨٦/٢.

(٧) ينظر: المنصف ٦٦/٢.

«لأن تعاطيَ القنا يدل على تقاومهما، ومعنى البيت[١] أنَّ كل الرفقاء في السفر إذا اسْتُقْرُوا رفيقين رفيقين، فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر».

في الشرح: «أطال المصنف في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادَّعاه، وكله مبني على حرف واحد، وهو ثبوت تنوين قومًا من جهة الرواية، ولعلها ليست كذلك، وإنما هي قوماهما بتثنية قوم، والمثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، ولا إشكال حينئذٍ لا لفظًا ولا إعرابًا ولا معنى؛ إذ المعنى على هذا التقدير: إن كل رفيقين في السفر أخوان —وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا، وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق [هذا البيت][٢] مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة، وملكت هذه النسخة في مجلدين، و[ضبط][٣] هذا البيت هو الذي كان باعثًا لي على شرائها»[٤]. انتهى.

[قال الشمني:][٥] «وأقول: أصرح من هذه النسخة التي رآها الشارح أن ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل[٦] شاهدًا على تثنية قوم»[٧].

«ومجموعًا مذكرًا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾[٨] وقول لبيد:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بيْـــنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِـــلُ[٩]»

وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في رُبَّ من حرف الراء.

---

(١) في المغني و س: والمعنى.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٦٨٧/٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر: ١٣٩/١.

(٧) المنصف ٦٦/٢.

(٨) المؤمنون: ٥٣.

(٩) بيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، والشاهد فيه: إضافة كل إلى جمع، فكان معناها معنى الجمع، وعاد الضمير عليها بصيغة الجمع.

والبيت في الإنصاف ١١٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٥٨/٢، وشرح المفصل ١١٤/٥، واللمحة في شرح الملحة ٦٥٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٤١٩/٣، والهمع ١٣٠/٦، والخزانة ٢٥٣/٢، ١٥٩/٦.

«ومؤنثًا في قول الآخر:

وَكُلُّ مُصِيْبَاتِ الزَّمَانِ وَجَــدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَــابِ هَيِّنَــةَ الخَطْــبِ[١]

ويروى:

وَكُلُّ مُصِيْبَاتٍ تُصِيْبُ فَإِنْهَا ... ...

وعلى هذا[٢] فالبيت مما نحن فيه».

«(وذلك لأن كلّ[٣] على هذه الرواية الأخيرة تكون مضافة إلى منكر، وأما على الأولى فالمضاف إليه معرفة، فليس مما الكلام فيه، وكان ينبغي أن ينشد البيت أولاً على الوجه الذي يكون به شاهدًا على المقصود، ثم يقول: ويروى:

وَكُلُّ مُصِيْبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا ... ...

وليس مما نحن فيه؛ إذ المطلوب بالذات إيراد الشاهد على الحكم المذكور، وأما إفادة أنَّ البيت روي على وجه لا يتأتى معه الاستشهاد على ذلك فأمر غير مقصود بالذات، والخَطْبُ: سبب الأمر، يقال: ما خطبك؟، أي: ما سبب الأمر الذي أنت فيه؟ »[٤].

«وهذا الذي ذكرناه –من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة– نصَّ عليه ابن مالك[٥]، وردَّه أبو حيان[٦] بقول عنترة[٧]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح، والشاهد فيه: إضافة كُلّ إلى جمع مؤنث؛ ولذا كان معناها معنى الجمع المؤنث، وعاد الضمير عليها مؤنثا.

والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٧٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٧٥/٢، وتحفة الغريب ٦٨٨/٢، والهمع ٣٨٢/٤، وشرح شواهد المغني ٥٣٨/٢، وشرح أبيات المغني ٢١٧/٤، وغنية الأريب ٤٢١/٢.

(٢) في المغني: وعلى هذه الرواية.

(٣) في س: أي.

(٤) تحفة الغريب ٦٨٨/٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٥٨، ١٦٦.

(٦) ينظر قوله في: الهمع ٣٨٢/٤، وشرح أبيات المغني ٢٢١/٤.

(٧) هو عنترة بن شداد العبسي، أحد شعراء العرب وفرسانهم وأبطالهم في الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات، أمه أَمَةٌ حبشية يقال لها زبيبة، يقول ابن قتيبة إنَّ قصيدته هل غادر الشعراء تسميها العرب المذهبة، وعدَّه أبو عبيدة في الطبقة الثالثة من الشعراء.

=

جَادَتْ عَلَيْهِ» ... ...(١)

وهذا الضمير عائد إلى البيت المتقدم ذكره في البيت الذي قبل هذا يليه، وهو قوله:

أَوْ رَوْضَةً أُنُفًـا تَـضَمَّنَ نَبْتُهَـا   غَيْثٌ قَلِيْلُ الدِّمْنِ لَـيْسَ بِمَعْلَـمِ

«**كُلُّ عَيْنٍ**» وهي مطرُ أيامٍ لا يُقْلِعُ.

«**ثَرَّةٍ**» بالمثلثة المفتوحة والراء المشددة: الكثيرة الماء.

«**فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ**» أي: روضة ذات شجر، ويروى كُلَّ قَرَارَةٍ، أي: حفرة، والروضة الأُنُف: التي لم تُرْعَ، ومعنى تركنها «**كَالدِّرْهَمِ**» أن كل حديقة أو حفرة صارت بسبب استدارتها بالماء، وبياض مائها وصفائه شبيهة بالدرهم. والدِّمْن: بكسر الدال المهملة وسكون الميم: البَعَر، والمَعْلَم بفتح الميم: الأثر الذي يستدل به على الطريق، يريد أن الغيث لم يكن معه بعر ينقص طيب ريح الروضة، وأن الروضة لم تكن [بمعلم](٢) تَطَأُهُ الدَّوابُّ حتى تنقص نظارتها وبهجتها ويتغير عَرْفُها(٣).

«فقال: تَرَكْنَ، ولم يقل تَرَكَتْ، فدلَّ على جواز: كُلُّ رجلٍ قائمٌ وقائمون.

والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضاف إلى [١٥٧/ ب] المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: كلُّ رجلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة، فإن المراد كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: جاد عَليَّ كلُّ محسنٍ فأغناني، أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده.

=

ينظر: شرح المعلقات التسع ٢١٤، والشعر والشعراء ٢٤٣/١، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ١٩٧، وشرح القصائد العشر ١٧٦.

(١) البيت من الكامل، لعنترة بن شدَّاد، من معلقته، وهو في الديوان١٦، والشاهد فيه قوله: (تَرَكْنَ)، حيث عبَّر بصيغة الجمع، مع أنَّ كل مضافة إلى مفرد (كل عين)، وبهذا ردَّ أبو حيان على من يقول بوجوب مراعاة معنى كل بحسب ما تضاف إليه.

والبيت في الارتشاف ١٨١٩/٤، وتوضيح المقاصد ٧٩٥/٢، والهمع ٣٨٢/٤، وشرح شواهد المغني ٥٤١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٢٠/٤، وغنية الأريب ٤٢٢/٢، وحاشية الصبان ٣٧٣/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٦٨٩/٢.

وربما جُمِعَ الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله:

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ» ... ...[١]

على زنة حمراء: الناقة العظيمة السنام.

«**كَثِيْرَاتِ الوَبَرْ**» بفتح الموحدة: الصوف، يقال: وَبَرُ الناقة: صوفها، وقد وبِر البعير فهو وَبِرٌ بكسر الموحدة فيهما.

«وعليه أجاز ابن عصفور في قوله:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ» ... ...[٢]

في الشرح: «الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد قليل، فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأولى، لا سيما وقد تأيَّدَ الإفراد بقوله: نصحه، وبقوله في عجز البيت:

... ... «وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيْبِ»

فأفرد أيضًا، فحمل الأول على الأمر الكثير معتضد بالكثرة، وبمناسبة الصدر للعجز، فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجئ إليه؟ »[٣].

[قال الشمني:][٤] «وأقول: لا يرد هذا على ابن عصفور؛ لأنه إنما جوَّزه بناء على جواز الإتيان بضمير الجمع عائدًا إلى كل التي أريد بها الإفراد»[٥].

---

(١) مصراع بيت من الرجز التام، أو بيت تام من مشطوره، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّه جمع الضمير في كثيرات مع إرادة الحكم على كل واحد.

والبيت في تحفة الغريب ٦٨٩/٢، والمنصف ٦٧/٢، وشرح شواهد المغني ٥٤٢/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٣/٤، وغنية الأريب ٦٨٩/٢.

(٢) بيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: هو لمودود العنبري، والشاهد فيه: أن ابن عصفور أجاز فيه أن يكون كالبيت السابق جمع فيه الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، وذلك في قوله: كلُّ ذي لبٍّ، وكُلُّ مُؤْتٍ نصحه.

والبيت في الكتاب ٤٤١/٤، وتحفة الغريب ٦٨٩/٢، والهمع ٨٠/٥، وشرح شواهد المغني ٥٤٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٢٧/٤، وغنية الأريب ٤٢٣/٢.

(٣) تحفة الغريب ٦٩٠/٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) المنصف ٦٨/٢.

«**أن يكون مؤتيك جمعًا حذفت نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية**[١] **تبكي إخوتها:**

إخْـــوَتِي لا تَبْعَـــدُوا أبَـــدًا وَبَلَـــى وَاللهِ قَـــدْ بَعِـــدُوا[٢]»

يقال: بَعِدَ يَبْعَدُ بكسر العين في الماضي، و(فتحها)[٣] في المضارع، بَعَدًا بفتحتين: إذا هلك، وأما البُعْدُ الذي هو ضد القرب فبضم الباء وسكون العين، تقول منه: بَعُدَ يَبْعُدُ بالضم في الماضي والمضارع.

«**كُلُّ مَا حَيٍّ وإنْ أَمِرُوا**» بكسر الميم أي: كثروا وعظموا، ومنه قول أبي سفيان: لقد أمِرَ أمْرُ أبي كبشة، يعني النبي ﷺ، أي: عظم واشتد.

«**وَارِدُوا الحَوْضِ**» أي: الموت.

«**الذي وَرَدُوا**».

قال الشمني: وكلا معنى بعد محتمل في البيت الأول[٤].

ولا يخفى ما في الثاني من الجناس المحرف.

«**وذلك في قولها: [أمِروا، فأما قولها] وَرَدُوا، فالضمير لإخوتها**».

«إنما خص أمروا بالذكر، ولم يذكر معه وَارِدُوا؛ لإبراز الضمير في أمروا واستتاره في واردوا؛ لأن الواو فيه علامة الجمع والإعراب، وليست بضمير، أو للاكتفاء به؛ لأنَّ المقصود بيان أن ضمير واردوا للإخوة لا للكل»[٥].

---

(١) فاطمة بنت الأجحم الخزاعية، امرأة جاهلية، والدها أجحم بن دندنة الخزاعي، أحد سادات العرب.

ينظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ١٥٨،والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف ١/٣٤-٣٥.

(٢) بيتان من المديد، والشاهد في البيت الثاني في قولها: (أَمِرُوا) فإنه يحتمل أن يكون من الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد في قولها: كُلُّ مَا حَيٍّ.

والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٤٤، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٧٨، وتحفة الغريب ٢/٦٩٠، وشرح شواهد المغني ٢/٥٤٣، وشرح أبيات المغني ٤/٢٣٠، وغنية الأريب ٢/٤٢٤.

(٣) في الأصل: وكسرها. والذي أثبته من س. وفي المنصف ٢/٦٨: «بَعِدَ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع»، ونصَّ صاحب تاج العروس على أنه من باب فَرِحَ يَفْرَحُ. ينظر: ٧/٤٣٣، وينظر: الصحاح ٢/٤٤٨، ومقاييس اللغة ١/٢٦٨، والمحكم ٢/٣١، ولسان العرب ٣/٨٩.

(٤) ينظر: المنصف ٢/٦٨.

(٥) المنصف ٢/٦٨.

وفي الشرح: «إنما خص أمِرُوا بالذكر لخصوصيته في مطلوبه؛ إذ لا يحتمل غير ذلك، وأما وارِدُوا فليس مُتَعَيِّنًا لهذا المعنى؛ إذ يحتمل أن يكون في نفس الأمر مفردًا لا جمعًا، والعبرة باللفظ لا بالكتابة»[(١)].

«هذا إنْ حملت الحي على نقيض الميت وهو (الظاهر)[(٢)]، وإن جعلته على مرادف القبيلة فالجمع في أمِرَ واجب مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾[(٣)]».

في الشرح: لا نسلم ذلك؛ لأن الحي وإن أريد به القبيلة مفرد لفظًا، دالٌّ على الجمع معنى، فهو كالفريق، فلك رعاية لفظه ورعاية معناه، ومما يدل عليه قول الشاعر:

كُلُّ حَيٍّ عَرَنْـدَسٍ ذِي طَـلاَلٍ لا يَزَالُون ضَـارِبِينَ القِبَـابِ[(٤)]

العرندس من الإبل: الشديد، واستعمله هنا صفة للعقلاء على جهة التشبيه البليغ أو الاستعارة على رأي. والطَّلاَل بفتح الطاء المهملة: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة. ويجوز جرُّ القباب إما بلام محذوفة، أي: ضاربين للقباب، فحذف الجار وأبقى عمله شذوذًا على حدِّ قوله:

إذَا قِيْلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[(٥)]

وإمَّا على قول: إنَّ الأصل: القبابيُّ، بياء النسب للمبالغة، وحَذَفَ إحداهما،

---

(١) تحفة الغريب ٦٩١/٢.

(٢) في المغني: وهو ظاهر.

(٣) المؤمنون: ٥٣.

(٤) البيت من الخفيف، وهو مطلع قصيدة لعمرو بن الأيهم التغلبي، والشاهد فيه هنا: استشهد به الدماميني على أنَّ كلمة (حي) مفرد لفظًا دالٌّ على الجمع معنى، فيجوز رعاية لفظه ورعاية معناه، ولا يجب رعاية معناه كما قال بذلك ابن هشام، بدليل قوله: (ذي طلال) فأفرد، ولو رعى المعنى لجمع فقال: ذوي طلال.
والرواية في كتب النحو: (رُبَّ حَيٍّ)، والبيت في أوضح المسالك ٨٠/١، وتحفة الغريب ٦٩١/٢،والتصريح بمضمون التوضيح ٧٦/١، والهمع ١٦٠/١، والخزانة ٦١/٨، وشرح أبيات المغني ٣٦٤/٧، وحاشية الصبان ١٣٠/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، والشاهد فيه: حذف الجارّ وبقاء عمله، وهو شاذ.
والبيت في التسهيل ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، وتوضيح المقاصد ٦٢٣/٢، ٧٨١، وأوضح المسالك ١٥٨/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٩/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٦٦/١، والهمع ٢٢١/٤، ١٣/٥، والخزانة ١١٣/٩، ٤١/١٠.

(والمحفوظ)[١] فيه الجر، وسيأتي في هذا البيت كلام في حرف اللام[٢]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: هذا وهم؛ لأن الكلام في عود الضمير على (كلّ) بناء على أنه يجب مراعاة معناها إذا أضيفت إلى نكرة، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، لا في عود الضمير على ما يضاف إليه كل؛ ولهذا نظَّرَه بـ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾[٣]، مما المضاف إليه مفرد لفظًا جمع معنى، كالحي بمعنى القبيلة»[٤].

«**وليس من ذلك: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾**[٥]».

أي: مما جمع فيه الضمير العائد على كلّ مع إرادة الحكم [١٥٨/ أ] على كل واحد.

«**لأن القرآن لا يُخَرَّج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة، ونظيره الجمع في قوله تعالى: [﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾**[٦]**، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ]**[٧] **ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾**[٨] **فليس الضامر مفردًا في المعنى؛ لأنه قسيم [الجمع]، وهو رجالاً، بل هو اسم جمع كالجامل**»، وهو القطيع من الإبل مع رعاته، «**والباقر**» وهو جماعة البقر مع رعاته، «**أو صفة لجمع محذوف، أي: كل نوع ضامر، ونظيره: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾**[٩] **(فإن كافر نعت لمحذوف)**[١٠] **مفرد لفظًا مجموع معنى، أي: أوَّل فريق كافر**».

في الشرح: «إنما احتيج إلى التأويل لأنَّ (أوَّلَ) أفعل تفضيل، وهو إذا أضيف إلى نكرة وجب تطابق صاحب أفعل والمضاف إليه، مثل هو أفضلُ رجلٍ، وهما أفضلُ رجلين، وهم

---

(١) في س: إذا كان المحفوظ.

(٢) تحفة الغريب ٢/٦٩١-٦٩٢.

(٣) المؤمنون: ٥٣.

(٤) المنصف ٢/٦٨.

(٥) غافر: ٥.

(٦) آل عمران: ١١٣.

(٧) ساقط من س.

(٨) الحج: ٢٧.

(٩) البقرة: ٤١.

(١٠) في س: نعت فإن كافر لمحذوف.

أفضلُ رجال، وهنا [صاحب][(١)] أفعل جمع، والمضاف إليه مفرد، فوجب التأويل، فأوَّل المصنف (المضاف)[(٢)] إليه بحيث [صار][(٣)] جمعًا في المعنى، وهو أحد ما قيل هنا»[(٤)]. انتهى.

وقيل: إن المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به، كقولك: كسانا حلَّة، أي: كلَّ واحد منَّا.

«ولولا ذلك لم يقل: كافر، بالإفراد».

«لا يقال: الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يقال: كافر، بالإفراد، من غير أن يكون صفة لمحذوف مفرد لفظًا، مجموع معنى، [وذلك][(٥)] بأن يكون معنى (ولا تكونوا): ولا يكن كل واحد منكم؛ لأنَّا نقول: المراد: ولولا أنَّ كافرًا صفة لمحذوف -مع أنَّ (ولا تكونوا) معناه: ولا يكن مجموعكم، كما هو الظاهر- لم يقل كافر بالإفراد، فالملازمة حينئذٍ صحيحة»[(٦)].

وفي الشرح: «التأويل لم يتعين في المضاف إليه حتى يتمَّ هذا، بل الذي ينبغي أن يقال: التأويل واجب كما مرَّ، فإما أن يؤول المضاف إليه بحيث يصير جمعًا في المعنى كما تقدم، أو يؤول صاحب أفعل بأن يجعل مفردًا ليحصل التطابق، أي: ولا يكن كل واحد منكم أوَّل كافر، وقد ذكر الزمخشري[(٧)] كلاًّ من التأويلين»[(٨)].

«وأشكل من الآيتين».

وهما قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ﴾[(٩)]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾[(١٠)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) ساقط من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٦٩٢/٢.

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٦) المنصف ٦٩/٢.

(٧) ينظر: الكشاف ١٥٩/١-١٦٠.

(٨) تحفة الغريب ٦٩٢/٢.

(٩) غافر: ٥.

(١٠) الحج: ٢٧.

«**قوله تعالى:** ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾[١]».

«وإنما كانت هذه الآية أشكل من تينك الآيتين لأن التأويل المتأتي فيهما منتفٍ هنا، فإن شيطانًا المضاف إليه مفرد لفظًا ومعنى، بخلاف المضاف إليه في تينك الآيتين»[٢]، فإنه صفة لمحذوف.

«**ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة**».

في الشرح: «من أين له أن أبا حيان لم يظفر بها، ولعله ظفر بها ورأى صحة الجواب الذي ذكره المصنف، فأعرض عن إيرادها، وهذا تحامل عجيب؛ فإن الظن بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها، فإن ذلك كله مذكور في الكشَّاف، وهو نصب عينيه، وفي تفسير أبي حيان المسمى بالبحر المحيط ما نصُّه[٣]: (ولا يجوز أن يكون لا يسمعون صفة، ولا استئنافًا جوابًا لسائل سأل: لِمَ يُحْفَظُ من الشياطين؟؛ لأنَّ الوصف بكونهم لا يسمعون، أو الجواب به، لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما؛ إذ يصير المعنى مع الوصف: وحفظًا من كل شيطان مارد غير سامع أو مستمع، وكذلك لا يستقيم مع كونه جوابًا). انتهى[٤].

وقد استبان بطريق اليقين أنه ظفر بالآية وأحاط علما بما ذكره المصنف، أعاذنا الله من حسد يسدُّ باب الإنصاف، ويصدُّ عن جميل الأوصاف»[٥]. [انتهى][٦].

وقال الشمني: «وأقول: جاز ألاّ يكون في كلام المصنف تحامل، بأن يكون معنى كلامه أنَّ أبا حيان لم يظفر بها اعتراضًا على ابن مالك وردًّا عليه؛ لأنها يجاب بها عنها، وليس معناه أنه لم يطلع عليها، وإذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه»[٧].

---

(١) الصافات: ٧ــ٨.

(٢) تحفة الغريب ٦٩٣/٢.

(٣) البحر المحيط ٩٢/٩.

(٤) أي: كلام أبي حيان.

(٥) تحفة الغريب ٦٩٣/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) المنصف ٦٩/٢.

«**والجواب عنها أن جملة: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ (مستأنفة)[١] أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع**».

في الشرح: «إذا كان المعنى أنه لا يسمع بعد الحفظ صحَّ جعله استئنافًا وصفة وحالاً مقدَّرة، وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثاني إن شاء الله تعالى»[٢].

«**وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى (كلّ)[٣]، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام**».

في الشرح: «الجمع إنما استُفِيدَ [١٥٨/ ب] من كل شيطان، لا من الكلام بجملته، فإن قلت: يحمل على أن المراد: من بعض الكلام، فحذف المضاف للقرينة، وهو سهل، قلت: المصنف نفسه لا يستسهل ذلك، ويقدم على تخطئة الأئمة بمثله، ألا ترى أنه عدَّ في الباب السادس من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم: العطف على عاملين، وقال: الصواب على معمولي عاملين[٤]، وقولهم: الفاء جواب الشرط، [قال: والصواب رابطة لجواب الشرط[٥]][٦]، وهل في ذلك إلا حذف مضاف لقرينة، وكذا اعترض على ابن مالك في قوله: و(عند للحضور)[٧]، وقال: والصواب: لمكان الحضور[٨]، وقد مرَّ في حرف العين المهملة»[٩].

«**وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو: كلهم قائم، أو قائمون، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ**

---

(١) ساقطة من س.

(٢) تحفة الغريب ٦٩٤/٢.

(٣) ساقط من س.

(٤) المغني ٥٤٩/٦.

(٥) المغني ٥٤٩/٦.

(٦) زيادة من س.

(٧) التسهيل ٩٧.

(٨) المغني ٤٤٣/٢.

(٩) تحفة الغريب ٦٩٤/٢.

ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾﴾[1]، **والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردًا مذكرًا على لفظها، نحو: ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾...الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: ((يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته))[2]...الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها، أو موبقها))[3]، ((كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته))[4]، ((وكلنا لك عبد))[5]».**

وهذه أحاديث معروفة، ووقع في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة في الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال[6]: ((كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى))، فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة إلى معرفة غير مفرد.

«**ومن ذلك: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾﴾[7]، وفي الآية حذف (مضاف)[8]، وإضمار لما دلَّ عليه المعنى لا اللفظ، أي: كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قدَّرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير كان راجعًا لـــ(كل)؛ لئلا يخلو: ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ عن ضمير، فيكون حينئذٍ مسندًا إلى عنه، كما توهم بعضهم**».

«[لأن المعنى حينئذٍ: كل أفعال هذه الجوارح كان مسؤولا عنه، فيكون اسم كان

---

(١) مريم: ٩٣ــ٩٥].

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في باب تحريم الظلم ١٩٩٤/٤.

(٣) جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه باب فضل الوضوء ٢٠٣/١.

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٧٩/٢، ٣،١٢٠، ١٥٠، ٥/٤، ٢٦/٧، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٤٥٩/٣.

(٥) جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٣٤٧/١.

(٦) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه باب الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم ٩٢/٩.

(٧) الإسراء: ٣٦.

(٨) ساقط من س.

ضميرًا راجعًا لـــ(كل)، ومسؤولاً لا ضمير فيه][(١)]؛ ضرورة أن فعل الجارحة لا يسأل، وإنما يسأل عنه، فيكون عنه على هذا التقدير نائبًا عن الفاعل، وهو لا يتقدم على رافعه كالفاعل»[(٢)].

قال الشمني: «في الشرح: (فإن قلتَ: لم لا يجوز أن يكون في (مسؤولاً) ضمير يعود إلى المكلَّف، أي: كان [كل][(٣)] أفعال تلك الحواس عنه مسؤولاً هو، أي: المكلف؟ قلتُ: لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له، فإن قلتَ: لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين[(٤)]، فإنهم لا يرون وجوب إبرازه إلا عند اللبس، ولا لبس؟ قلتُ: بل اللبس حاصل؛ وذلك لأنه مع عدم إبراز الضمير يحتمل أن يكون [(عنه)][(٥)] نائبًا عن الفاعل، وقدم على رأيهم لأنهم لا يتحاشون من ذلك، ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل ضميرًا يتحمله (مسؤولاً) يعود إلى المكلف، فالالتباس حاصل)[(٦)]، وأقول: اللبس الذي لأجله يبرز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك، لا مطلق اللبس بأي شيء كان»[(٧)].

«**ويردُّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما، وأما: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾[(٨)]، فجملة أجيب بها القسم، وليست خبرًا عن كل، وضميرها راجع لـــ(مَنْ)، لا لـــ: كلّ، ومَنْ معناها الجمع.**

فإن قطعت عن الإضافة لفظًا فقال أبو حيان[(٩)]: يجوز مراعاة اللفظ، نحو: ﴿ قُلْ

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٦٩٥.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٥٧-٥٨، والارتشاف ٢/٩٣٢، ٣/١١١٢، والمساعد ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٦٩٥.

(٧) المنصف ٢/٧٠.

(٨) مريم: ٩٤.

(٩) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٢٠.

كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[١]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[٢]، **ومراعاة المعنى نحو:** ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾[٣]، **والصواب أن المقدر يكون مفردًا نكرة، فيجب الإفراد [كما لو صرَّح بالمفرد]**[٤]**، ويكون جمعًا معرفًا فيجب الجمع**» ولا يكون غير هذين.

وفي الشرح: «قد (قدَّم)[٥] في المتن أن الصواب التفرقة بين إرادة الكل الإفرادي والكل المجموعي، وأطلق هنا وجوب الإفراد عند تقدير المضاف إليه مفردًا نكرة، فينبغي أن يأتي ذلك التفصيل هنا»[٦].

«وأقول: هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا إنما هو بناء على ما نصَّ عليه ابن مالك، لا على ما استظهره هو فيما سبق، على أنه لم يقل فيما سبق: [١٥٩/ أ] والصواب التفرقة، وإنما قال: والذي يظهر. وبين العبارتين فرق»[٧].

«**وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو:** ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[٨]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٩]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾[١٠]؛ **إذ التقدير: كل أحد، والثاني نحو:** [﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾[١١]][١٢] ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾[١٣]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾[١٤]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟

---

(١) الإسراء: ٨٤.

(٢) العنكبوت: ٤٠.

(٣) الأنفال: ٥٤.

(٤) زيادة من المغني و س.

(٥) في س: تقدم.

(٦) تحفة الغريب ٢/٦٩٥.

(٧) المنصف ٢/ ٧٠.

(٨) الإسراء: ٨٤.

(٩) البقرة: ٢٨٥.

(١٠) النور: ٤١.

(١١) البقرة: ١١٦.

(١٢) زيادة من س.

(١٣) الأنبياء: ٣٣.

(١٤) النمل: ٨٧.

ظَٰلِمِينَ ﴿٥٤﴾[١]، **أي: كلهم.**

مسألتان: الأولى: قال البيانيون[٢]: إذا وقعت كل في حيز النفي».

«يعني سواء تقدمت على النفي، نحو: كل الدراهم لم آخذ، والدراهم كلها لم آخذ؛ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للمنفي، نحو: ما كل الدراهم أخذت أو أنا آخذ، وما الدراهم كلها أخذت أو أنا آخذ، [و لم آخذ][٣] كل الدراهم، [و لم آخذ الدراهم كلها، وما أنا آخذ كل الدراهم][٤]، وما أنا آخذ الدراهم كلها؛ أو تأخرت و لم تكن معمولة للمنفي، نحو: ما كل متمنى المرء حاصلاً، وما كل سوداء تمرة»[٥].

«كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد».

«أراد بثبوت الفعل أعم من إسناده إلى فاعله ووقوعه على مفعوله، ولو قال: الثبوت، من غير تقييد بالفعل لكان أحسن؛ لشموله الاسم المشتق والجامد»[٦].

وذكره للفعل ليس للتقييد، (بل)[٧] للوصف، كذلك تقول: لست آخذًا كل الدراهم، وكل الثياب لست لابسًا، على القول بجواز التقديم في مثل هذا.

«كقولك: ما جاءَ كلُّ القومِ، ولم آخذْ كلَّ الدراهمِ، وكلّ الدراهم لم آخذ، وقوله:

مَا كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدِ[٨] ... ...

وقوله:

---

(١) الأنفال: ٥٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة ٧٧/٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) المنصف ٧٠/٢.

(٦) المنصف ٧١/٢.

(٧) ساقط من س.

(٨) صدر بيت من البسيط عجزه: (إِذَا بَدَا لَكَ رَأْيٌ مُشْكِلٌ فَقِفِ)

وهو لأبي العتاهية في ديوانه٢٤٢، والشاهد فيه: أنَّ النفي هنا لسلب العموم، وقد جاءت كل في حيز النفي.

والبيت في الإيضاح في علوم البلاغة ٧٧/٢، والطراز لأسرار البلاغة ١٠٤/٢، والهمع ٢٨٣/٤، وشرح أبيات المغني ٣٥/٤، وغنية الأريب ٤٣٤/٢.

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ» ... ...[١]

«هذا صدر بيت [مشهور][٢] عجزه:

... ... تَجْرِيْ الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ

والمروي فيه رفع كل، وجوَّز ابن جني نصبها بإضمار فعل يفسره ما بعده، والتمثيل بالبيت مستقيم على الروايتين[٣]، والسُّفُنُ بضمتين: جمع سفينة، قال في الصحاح[٤]: (والسَّفينة معروفة، والسَّفَّانُ صاحبها)، وقال في القاموس[٥]: (سَفَنَهُ يَسْفِنُهُ: قَشَرَهُ، ومنه السَّفينةُ لقَشْرِها وجهَ الماء، والجمع سَفَائِنُ وسُفُنٌ وسَفِينٌ، وصاحبها سَفَّانٌ، وحرفته السِّفَانَةُ). انتهى.

ومما أولع به بعض الطلبة أن السفن في البيت بفتح السين وكسر الفاء: صاحب السفينة؛ ليكون إسناد الاشتهاء إليه حقيقة، وليس بشيء؛ إذ لا يقال لصاحب السفينة: سَفِن، وإنما يقال (له: سَفَّان)[٦]، كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس، ولا ضرورة إلى جعل الإسناد حقيقيًّا، والمجازيُّ أبلغ منه»[٧].

«وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام –لَمَّا قال له ذو اليدين: أنسيتَ أم قُصِرَتْ الصلاة؟ –: ((كلُّ ذلك لم يكن))[٨]».

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٣٦٦/٤، والشاهد فيه: أنَّ النفي هنا لسلب العموم، وقد جاءت كُلّ في حيز النفي.

والبيت في الأمثال السائرة من شعر المتنبي ٦٣، ودلائل الإعجاز ٢٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة ٧٧/٢، وتحفة الغريب ٦٩٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٣٧/٤، وغنية الأريب ٤٣٤/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٦٩٦/٢.

(٤) ٢١٣٦/٥.

(٥) ١٢٠٥/١.

(٦) ساقط من س.

(٧) المنصف ٧١/٢.

(٨) الحديث ورد بروايات عدة بعضها ليس فيه: (كل ذلك لم يكن)، والحديث بهذه الرواية ورد في موطأ مالك ١٢٨/٢، والجامع لابن وهب ٢٦٥، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني ٢٩٩، ومسند الإمام أحمد ١٩/١٦، =

أخرجه البخاري، والمراد أنه لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه؛ لوجهين، أحدهما: أن السؤال بـــ(أم) لأحد الأمرين، لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام عند المتكلم، وجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل منهما، لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعًا؛ والثاني: ما روي أنه لما قال رسول الله ﷺ: ((كل ذلك لم يكن)) قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، فلو لم يكن قوله: (كل ذلك لم يكن) سلبًا كليًّا لما صحَّ: (بعض ذلك قد كان) ردًّا له؛ لأنه إنما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعًا؛ إذ الإيجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب [الجزئي][1]. كذا قرَّرَه بنحوه التفتازاني[2]، وغيره.

«**وقول أبي النجم**[3]:

قَد أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَـــارِ تَـــدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَـــمْ أَصْـــنَعِ»[4]

برفع كل، ووجه الاستدلال به أن أبا النجم فصيح، والشائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضمير أن ينصب الاسم على المفعولية، وليس في نصب كل ها هنا ما يكسر له وزنًا، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادَّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيدًا لذلك العموم، والرفع غير مفيد له، لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع إلى الرفع المحتاج إلى تقدير الضمير في غير ضرورة.

=

وصحيح مسلم ٤٠٤/١.

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) ينظر: المطول ١٢٦.

(٣) هو الفضل بن قُدامَة العِجْليّ الراجز، من طبقَة العجاج في الرجز، وَرُبَمَا قدَّمه بَعضُهم على العجاج، له مدائح فِـــي هِشَام بن عبد الملك، توفّي فِي حُدُود العشرين وَمِئَة.

ينظر: البرصان والعرجان والعميان والحولان ٥١١، والوافي بالوفيات ٤٤/٢٤.

(٤) بيت من الرجز لأبي النجم في ديوانه ١٣٢، والشاهد فيه: تقدم كُلّ على النفي، وأنَّ هذا يقتضي أن يكون لعموم السلب عن كل فرد.

والبيت في الكتاب ٨٥/١، وشرح أبيات سيبويه ١٣/١، ٢٩٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٥، وشرح المفصل ٣٠/٢، ٩٠/٦، وضرائر الشعر ١٧٦، وشرح الكافية الـــشافية ٣٤٦/١، وأوضـــح المـــسالك ٣٥/٤، والمساعد ٣٩٤/٢، والخزانة ٣٥٩/١، ٢٠/٣.

وفي الشرح: «عدل الشاعر عن النصب الفصيح المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه، وليس إلا لإفادة هذا المعنى، أي: لم أصنع شيئًا مما تدعيه عليَّ من الذنوب، لكن قال سيبويه في الكتاب[١] عند إنشاد قول أبي النجم: كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ، (فهذا ضعيف، [أي: حذف الضمير][٢]، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يُخِلُّ به [١٥٩/ ب] ترك إضمار الهاء، وكأنه قال: كُلُّهُ غيرُ مصنوعٍ). انتهى.

وقضيته أنه لا فرق بين الرفع والنصب في إفادة معنى: كله[٣] غير مصنوع.

وقد اختار الشيخ تقي الدين السبكي[٤] صحة ما قاله سيبويه، وحمله على ظاهره، وعلَّله بأن اللفظ إذا ابتدئ بـــ(كلّ)، ومعناها كل فرد، فعاملها المتأخر في معنى الخبر عنها؛ لأن السامع إذا سمع المعمول يتشوق إلى عامله تشوق سامع المبتدأ إلى خبره، فكان (كله لم أصنع) منصوبًا ومرفوعًا سواء في المعنى.

قلت: وقد استبان لك من هذا أن المفعول به مسند إليه في المعنى، وقد أسلفنا ذكره في كم، وإنَّما نبهنا على ذلك مع ظهوره لأن بعض الطلبة بهذه البلاد —يعني الهندية[٥] – قد أنكره، ولا يلتفت إلى إنكاره»[٦]. انتهى.

«وقال التفتازاني[٧]: (ولقائل أن يقول: إنه مضطر إلى الرفع؛ إذ لو نصبها لجعلها مفعولاً، وهو ممتنع؛ لأن لفظة كل إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيدًا أو مبتدأ، لا تقول: جاءني كلُّكُم، ولا ضربتُ كلَّكم، ولا مررتُ بكلِّكم)، وبعد هذا البيت:

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْـــهُ قُنْزُعًـــا عَـــنْ قُنْـــزُعِ

---

(١) ٨٥/١.

(٢) هذا التوضيح من كلام الدماميني.

(٣) زاد في الأصل: لم أصنع. وفيه تكرار.

(٤) نقل عنه اختياره وقوله هذا ابنه بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح ٢٦٠/١، وذكر أنَّ والده أورده في تصنيف له في أحكام كُلّ.

(٥) هذا التوضيح من ابن طولون، وليس من كلام الدماميني.

(٦) تحفة الغريب ٦٩٧/٢-٦٩٨.

(٧) المطول ٢٨١.

جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْــرِعِي قَرْنًا أَشَــيبِيه وَقَرْنًــا فَــانْزَعِي]
أَفْنَاهُ قِيْلُ اللهِ للــشَّمسِ اطْلُعِــي حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْــقٌ فَــارْجِعِي

ومعنى عن قترع: بعد قترع، والقُنْزُع: الشعر المجتمع في نواحي الرأس، وجذب الليالي: مضيها واختلافها، وفي الأساس[١]: جَذَبَ الشهرُ، أي: مَضَتْ عامَّتُه، وأبطئي أو أسرعي: حال من الليالي، على تقدير القول، أو كون الأمر بمعنى الخبر، ويجوز أن يكون منقطعًا، أي: اصنعي ما شئتِ أيتها الليالي، فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك، ولا أبالي، وأفناه: أي: أبا النجم، أو شعر رأسه، وقيل الله: أمره وإرادته، وقال اليمني[٢]: معناه أن هذه المرأة أصبحت تَدَّعِي علي ذنبًا، وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة، وقال: ذنبًا؛ لأن المراد كبر السن المشتمل على كل عيب، ولم أصنع شيئًا من ذلك الذنب، ولم ينصب كلّه؛ لأنه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تخصيص النفي بالكل، ويعود دليلاً على أنه فَعَل بعضَ ذلك الذنب، ومراده تتريه نفسه عن كلِّ جزء منه؛ فلذلك رفعه إيذانًا بأنه لم يصنع منه شيئًا قط، بل كله بجميع أجزائه غير مصنوع، والتقدير: لم أصنعه، فحذف الضمير للتخفيف.

والحاصل أن النصب يفيد سلب العموم، والرفع يفيد عموم السلب، ثم قال: ولقائل أن يقول: لــمَّا كان الضمير في كله عائدًا إلى الذنب، وهو نكرة، والنكرة لواحد غير معين، لابد أن يكون الضمير هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين، فقط لإعادة الضمير إليه، فلا يكون نفيه نفيًا لجميع الذنوب، فلا يلزم ما ذكره من تتريه نفسه من جملة الذنوب، لا يقال: إن الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة، (ودخول النفي عليها يقتضي العموم)[٣]، فدخول النفي [عليه أيضًا][٤] يقتضي ذلك [العموم][٥]؛ لأنَّا نقول: إن الفرق ظاهر (بين قولنا: لم أصنع ذنبا، و)[٦] بين قولنا: لم أصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين، في

(١) أساس البلاغة ١/١٢٧.
(٢) ينظر قوله في: الخزانة ١/٣٦١-٣٦٢.
(٣) ساقط من س.
(٤) زيادة يتم بها الكلام.
(٥) زيادة من س.
(٦) ساقط من س.

اقتضاء الأول العموم دون الثاني، ثم يقول: فتكون القضية حينئذٍ شخصية، والتقدير: كل ذلك الذنب غير مصنوع لي، وإنما يمكن ذلك إذا كان هنالك ذنب ذو جزء، يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض، وعلى هذا إما أن يكون المراد بالكل الكل المجموعي، وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات، فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب، في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الأجزاء، أو يكون المراد: كل واحد واحد من الأجزاء، كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات، فقد يظهر الفرق بينهما بأنك إن رفعت الكل، لزم عموم النفي لجميع الأجزاء، وإن نصبته لا يلزم، ومع أن الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل، فإنه يلزم صدق ما ذكره من تتريه نفسه من جملة أجزاء ذلك الذنب الواحد، فلا يكون الكلام منقحًا. انتهى»[(١)].

وفي الإيضاح البياني[(٢)]: «واعلم أن المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم» المتقدمان.

«وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ ٢٣﴾[(٣)]».

«وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾[(٤)] وقوله: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ١٠﴾[(٥)]، وقد صرَّح بعضهم بأن هذا الحكم [١٦٠/ أ] أكثري، لا كلي، وحينئذ لا يتم النقض بشيء من هذه الآيات»[(٦)].

«وقد صرَّح الشَّلَوبين[(٧)] وابن مالك[(٨)] في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه».

---

(١) المنصف ٢/٧٢-٧٣.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/٧٩.

(٣) الحديد: ٢٣.

(٤) البقرة: ٢٧٦.

(٥) القلم: ١٠.

(٦) تحفة الغريب ٢/٦٩٨.

(٧) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/١٩٥٦، والخزانة ١/٣٦١.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٤٦، وشرح التسهيل ١/٣١٢.

وقد أسلفنا أن سيبويه قال في الكتاب[١] ما هو صريح أو كالصريح في ذلك، وحسبك به إمامًا كبيرًا يقتدى به، على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص، وأنَّ أباه[٢] الشيخ تقي الدين اختاره وعلَّله، وكأنَّ المصنف لم يطلع على كلامه، وإلا لم ينقل ما ذكره عن الشلوبين وابن مالك[٣].

«**وردَّ الشلوبين على ابن أبي العافية**[٤]**، إذ زعم أن بينهما فرقًا، والحق ما قاله البيانيون**[٥]**، والجواب عن الآية**» يعني قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾[٦] «**أن دلالة المفهوم إنما يعوَّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر**»، على أن التفتازاني قد أجاب أيضًا عنها بأن قال[٧]: «فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي»، كما قدمنا الإشارة إليه.

«**مطلقًا**» إلا في حالة قتال الأعداء في الدين، فإن ذلك مستحب.

«**الثانية: كل في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ﴾**[٨] **منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى، مثل: (قالوا) في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة ما**».

«وفيه تسامح، فإن الظرفية إنما جاءت من جهة نيابة ما المصدرية وصلتها عن الوقت،

---

(١) ينظر: ١/٨٥.

(٢) في الأصل و س: أخاه.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٩٨.

(٤) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/١٩٥٦. وابن أبي العافية هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، كان شيخًا فقيهًا وأديبًا بارعًا، عارفا بالعربية والأدب، وشاعرًا مطبوعًا، أصله من كُتُنْدة بمرسية، توفي سنة ٥٨٣.
ينظر: مطلع الأنوار ١٠٦، وتاريخ الإسلام ١٢/٧٦٤، والوافي بالوفيات ٣/١٩٢،وبغية الوعاة ١/١٢٩، والأعلام للزركلي ٤/٦٣.

(٥) اختار ابن هشام هنا صحة ما ذهب إليه البيانيون وابن أبي العافية من الفرق بين الرفع والنصب بالمعنى، ففي الرفع يكون المعنى عموم السلب، وفي النصب يكون المعنى سلب العموم.

(٦) الحديد: ٢٣.

(٧) المطول ١٢٥.

(٨) البقرة: ٢٥.

لا من جهة ما»[١].

«**فإنها محتملة لوجهين: أحدهما أن تكون حرفًا مصدريًّا والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والأصل: كل [وقت][٢] رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـــ(ما) والفعل، ثم أنيبا عن الزمان، أي: كلَّ وقتٍ رزقٍ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في: جئتُكَ خُفُوْقَ النَّجمِ.**

والثاني: أن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاج [على][٣] هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي: كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبَعِّدٌ[٤]، وهو ادعاء حذف الصفة وجوبًا، حيث لم يرد مصرحًا به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن[٥] في نحو: أعجَبَني ما قمت: إنَّ ما اسم، والأصل ما قمته، أي: القيام الذي قمته؛ وقوله في: يا أيُّها الرجلُ: إنَّ أيًّا موصولة، والمعنى: يا من هو الرجل»، والصحيح أن ما في: أعجبني ما قمت مصدرية، أي: قيامك، ويا في: يا أيها الرجل موصلة إلى نداء المحلَّى بالألف واللام. ثم أشار المصنف إلى وجه الضعف بقوله: «**فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط، وهو مُبَعِّدٌ[٦] عندي أيضًا لقول سيبويه[٧] في نحو: سرتُ طويلاً، وضربتُ زيدًا كثيرًا: إنَّ طويلاً وكثيرًا حالان من ضمير المصدر محذوفًا، أي: سِرْتُه وضَرَبْتُهُ، أي: السير والضرب؛ [لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط][٨] فإن قلتَ: فقد قالوا: ولا سيما زيدٌ، بالرفع، ولم يقولوا قط: ولا سيما هو زيدٌ، قلتُ: هي كلمة واحدة شذُّوا فيها بالتزام الحذف، ويؤنسك بذلك أن فيها**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٦٩٩.

(٢) زيادة من الأصل و س.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) هكذا ضبطها الخطيب في تحقيقه للمغني بفتح الباء وتشديد العين، وذكر أنها وردت في المخطوطات بهذا الشكل.

(٥) يعني الأخفش، وينظر رأيه في: الجنى الداني ٣٣٢.

(٦) هكذا وردت في المغني بتحقيق الخطيب، وذكر أنها جاءت هكذا في المخطوطات.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٣٧٠.

(٨) زيادة من المغني.

شذوذين آخرين: إطلاق ما على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة.

وللوجه الأول مقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها، نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ﴾[١]، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[٢]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾[٣]، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ﴾[٤]»؟

«وكيف يكون هذا مقربًا، مع أنَّ ما المصدرية توصل لجملة فعلية مطلقًا، سواء كان فعلها ماضيًا أو مضارعًا، [وكذا الظرفية المصدرية توصل بالفعلية أعم من أن يكون فعلها ماضيًا أو مضارعًا،][٥] ولا مزية للأول على الثاني باعتبار الكثرة»[٦].

«وأنَّ ما [المصدرية][٧] التوقيتية شرط من حيث المعنى، فمن ها هنا احتيج إلى جملتين، إحداهما مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها، [في][٨]: ما تفعلْ أفعلْ؛ لأمرين: أن تلك عامة، فلا تدخل عليها أداة العموم».

في الشرح: «لا نسلم امتناع دخول أداة العموم على العام، فقد مرَّ في كلّ الداخلة على المعرَّف بالألف واللام احتمال إرادة العموم بكلٍّ من الأداتين، ولا نزاع في صحة دخول كلّ على الموصولات التي هي من صيغ العموم، كـ: الذي، والتي، ومَن، وغيرهن»[٩].

«وأقول: يريد بما مر في كلّ: ما ذكره هو في أولها عن تاج الدين السبكي أنه قال في

---

(١) النساء: ٥٦.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) هود: ٣٨.

(٤) نوح: ٧.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٦٩٩.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) زيادة من س.

(٩) تحفة الغريب ٢/٦٩٩.

شرح البيضاوي[١]: (إنَّ كلاًّ إذا دخلت على ما فيه الألف واللام، وأريد الحكم على [كل][٢] فرد، فهل نقول: الألف واللام هنا تفيد العموم، وكلٌّ تأكيد لها، أو أنها لبيان الحقيقة [١٦٠/ ب] حتى تكون تأسيسًا؟ كل الأمرين محتمل)، وقال الشيخ تقي الدين السبكي[٣]: (وقد يقال بأن الألف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته، وكل تفيد العموم في أجزاء كل من المراتب، فإذا قلتَ: كلُّ الرجال، أفادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع، وأفادت كلّ استغراق الآحاد، فيصير لكل منهما معنى، وهو أولى من التأكيد). انتهى»[٤].

«**وأنها لا تَرِدُ بمعنى الزمان على الأصح. وإذا قلت: كُلَّمَا استدعيتُكَ فإنْ زُرْتَني فَعَبْدِي حُرٌّ، فـ(كلّ) منصوبة أيضًا على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ(حُرّ) المذكور في الجواب**».

وتأمل هذا مع ما أسلفه عند الكلام في (حيث) على قوله:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَـهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَـا خَلِيْـلٌ يُوَاصِـلُهْ[٥]

أنَّ ما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ عاملا، ولم يقيده بباب الاشتغال، ولا شكَّ أنَّ المفسِّر هنا وقع في حيِّز الشرط، فلا يعمل فيما قبله، فلا يفسِّر عاملاً، لكنَّ الذي ينبغي الجزم به أنَّ هذا مقصورٌ على باب الاشتغال، كما صرَّح به المصنف في موضع آخر[٦].

«**وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإنْ، ولَّما أشكل ذلك على ابن عصفور[٧] قال -وقلَّدَه الأُبَّذِيّ[١] -: إنَّ كلاًّ في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإنَّ جملتي الشرط**

(١) الإبهاج في شرح المنهاج ٩٥/٢. وفيه نقل ابنه تاج الدين كلامه نصًّا.

(٢) زيادة من س.

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج ٩٦/٢.

(٤) المنصف ٧٤/٢-٧٥.

(٥) البيت من الطويل، لأبي حية النميري، والشاهد فيه في باب حيثُ: إضافة حيث إلى جملة محذوفة، والتقـدير: إذا ريدة نفحت له من حيث هبَّت، فـ ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نَفَحَتْ.

والبيت في العين ٦٥/٨، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٨٦، وشرح الكافية ٩٣٨/٢، وتوضيح المقاصـد ٨٠٤/٢، والهمع ٢٠٧/٣، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/١، وشرح أبيات المغني ١٤٨/٣، والخزانة ١٥٢/٣.

(٦) تحفة الغريب ٦٩٩/٢.

(٧) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٨٨٩/٤.

جملتي الشرط والجواب خبرها، وإنَّ الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ، وقدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه فإنْ زرتني فعبدي حُرٌّ بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها، والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان[٢]: وقولهما مدفوع بأنه لم تُسْمَع كل في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله:

(وَقَوْلِي)[٣] كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ» ... ...[٤]

في الصحاح[٥]: «وجاشت نفسي: غَثَتْ، ويقال: دارت للغثيان، فإذا أردت أنها ارتفعت من حزن أو فزع قلت: جَشَأَتْ».

ومكانكِ: اسم فعل بمعنى: اثبتي.

وفي الشرح: «كذا قيل، ولي فيه نظر؛ إذ لا مانع من جعله ظرفًا للمقدر، وليس بنا ضرورة إلى كونه اسم فعل»[٦]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: الحامل لهم على جعله اسم فعل لا ظرفًا لـ(اثْبُتْ) مقدَّرًا أنَّ (معنى)[٧] «**مَكانَكِ**»: اثبتي، (لا اثبتي في مكانكِ)[١]، ولو كان ظرفًا لـ(اثبتي) المقدَّر لكان

=

(١) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٨٨٩/٤. والأُبَّذِيّ هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني، أبو الحسن، كان نحويًا بارعًا، من أحفظ أهل وقته لخلاف النحويين، ومن الواقفين على غوامض كتاب سيبويه، وهو أحد شيوخ أبي حيان المعروفين، توفي سنة ٦٨٠هـ.

ينظر: السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة ٣٩١، والبلغة ٢١٧، وبغية الوعاة ٢١٣/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٨٩٠/٤. ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٤٣/٤ نصَّ أبي حيان هذا، وقال إنَّه أورده في بحث الجوازم من كتاب التذييل والتكميل شرح التسهيل، و لم أقف عليه في الجزء المطبوع منه.

(٣) ساقط من س.

(٤) البيت من الوافر، لعمرو بن الإطنابة، والشاهد فيه: أنَّ أبا حيان أنشده للردّ على ابن عصفور والأبّذي، خارجًا عن محل البحث؛ لأنَّ الكلام فيما إذا اقترن بالجواب ما يمنع من العمل فيما قبله كالفاء وإنْ.

والبيت في شرح المفصل ٧٤/٤، وشرح شذور الذهب ٤٤٧، وشرح قطر الندى ٢٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٦/٢، وشرح شواهد المغني ٥٤٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٤٣/٤، والخزانة ٤٣٨/٢.

(٥) ٩٩٩/٣.

(٦) تحفة الغريب ٧٠٠/٢.

(٧) ساقط من س.

معناه اثبتي في مكانكِ»[٢].

«**تُحْمَدِي**» مبني للمفعول، «**أَوْ تَسْتَرِيْحِي**»، وقولي: مبتدأ، وكلما: ظرف [يتعلق به، والخبر قوله: مكانكِ تحمدي أو تستريحي، أي قولي هذا اللفظ مثل][٣] قولي: لا إله إلا الله.

«**وليس هذا مما البحث فيه؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل**».

=

(١) ساقط من س.

(٢) المنصف ٢/٧٥.

(٣) زيادة من س.

«كِلاَ وكِلْتَا»

«مفردان لفظًا مثنيان معنًى».

في التعليق[١]: و«قد يعارض هذا قوله بعد ذلك: إنه يتعين مراعاة اللفظ في: كلاهما محب[٢] لصاحبه؛ لأن المعنى: كل واحد منهما».

«مضافان أبدًا لفظًا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[٣]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٤]، أو بالحقيقة والاشتراك، نحو: كلانا، فإن [نا][٥] مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز، كقوله:

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِ مَدًى» ... ...[٦]

بفتح الميم والدال المهملة: الغاية.

«وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ» أي: مستقبل كل شيء.

«وَقَبَلْ» بفتح القاف والموحدة: يطلق على أمور منها: المحجة الواضحة، ذكر ذلك بمعناه في القاموس[٧]. وفي غيره[٨]: نَشَزٌ من الأرض يستقبلك، يقول: إنَّ للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها، وكلاهما أمر يستقبله الناس ويعرفه؛ لأنه واضح لا يخفى.

وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الموحدة، على أنَّه جمع قِبلة بكسرها، بمعنى أنَّ كليهما بمثابة القِبلة التي يتوجه إليها المصلي.

---

(١) ٥٧٠.

(٢) كررت هذه الكلمة في الأصل و س.

(٣) الكهف: ٣٣.

(٤) الإسراء: ٢٣.

(٥) زيادة من س.

(٦) بيت من الرمل من قصيدة لعبد الله بن الزبعرى، قالها يوم أحد، وهو مشرك، يفتخر بها، وهو في ديوانه ٤١، والشاهد فيه: إضافة (كِلَا) إلى (ذلك)، وجاز ذلك لدلالة (ذلك) على اثنين بالتأويل.

والبيت في المفصل في صنعة الإعراب ١١٩، وشرح المفصل ٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣٠/٢، وتوضيح المقاصد ٨١٠/٢، والمساعد ٣٤٣/٢، والهمع ٢٨٣/٤، وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢، وشرح أبيات المغني ٢٥١/٤.

(٧) ينظر: ١٠٤٥/١.

(٨) ينظر: الصحاح ١٧٩٥/٥، والقاموس المحيط ١٠٤٥/١.

«فإنَّ ذلك حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدِّها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[١]».

«الفارض المسنة، والبكر الفتية، والعوان النصف، وفي الكشاف[٢]: (فإن قلتَ: (بين) يقتضي شيئين فصاعدًا، فمن أين جاز دخوله على ذلك؟ قلتُ: لأنه في معنى شيئين؛ حيث وقع مشارًا به إلى ما ذكر من الفارض والبكر. فإنْ قلتَ: كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثين، وإنَّما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلتُ: جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم؛ للاختصار في الكلام).

قال التفتازاني: (وذلك أنه لما كان تثنية أسماء الإشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الأجناس، بأن يلحق [١٦١/ أ] بأواخرها ألف ونون، بل بوضع صيغ مخصوصة، وكذا تأنيثها ليس بإلحاق، جوزوا فيها ما لم يجوزوا في أسماء الأجناس، وأريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع، وبالمذكر ما يراد بالمؤنث؛ ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع)»[٣].

«وقولنا كلمة واحدة احترازًا من قوله:

كِلاَ أخِي وَخَلِيْلِي» ... ...»[٤]

أي: صديقي، قال أبو بكر بن فورك[٥]: الخُلَّةُ صفاء المودة [التي][٦] توجب الاختصاص

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) ١٧٧/١.

(٣) المنصف ٧٦/٢.

(٤) البيت من البسيط، من قصيدة لأبي الشعر الهلالي، والشاهد فيه: إضافة كِلَا إلى اثنين متفرقين شذوذًا، والأصل إضافتها إلى كلمة واحدة دالة على اثنين.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٩٣١/٢، وأوضح المسالك ١١٨/٣، والمساعد ٣٤٤/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٣/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٧٠٨/١، ١٥١/٢، والهمع ٣٨٤/٤، وشرح شواهد المغني ٥٥٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٥٧/٤.

(٥) ينظر قوله هذا في: التصريح بمضمون التوضيح ٧٠٨/١. وابن فورك هو محمد بن الحسين بن فورك الأديب المتكلم الأصولي النحوي، أبو بكر الأصفهاني، له مؤلفات كثيرة في أصول الدين، والفقه، ومعاني القرآن، توفي سنة ٤٠٦هـ.

ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية ١٣٦/١، ووفيات الأعيان ٢٧٢/٤، وتاريخ الإسلام ١٠٩/٩، وسير أعلام النبلاء ٢٤/١٣.

(٦) زيادة من س.

الاختصاص بتخلل الأسرار، وقال بعضهم: أصل الخلة: المحبة. وما أحسن قول القائل:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الــرُّوحِ مِنِّــي وَبِــذَا سُــمِّيَ الخَلِيــلُ خَلِــيلاَ
فَإِذَا مَا نَطَقْتَ كُنْــتَ حَــدِيثِي وَإِذَا مَا سَكَتَّ كُنْتُ العَلِــيلاَ[1]

«**وَاجِدِي عَضُدًا**» أي: ساعدًا، وهو من المرفق إلى الكتف، وهذا صدر بيت عجزه:

... ... وَسَاعِدًا عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

ويروى:

... ... فِي النَّائِبَاتِ وإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ

والإلمام: الإتيان والنزول. والملمة: النازلة من نوازل الدهر، أي: واجدي معينًا له ومعاضدًا عند نزول النوازل، وهذا المراد بإلمام الملمات[2].

«**فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري[3] إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها، نحو: كلاي وكلاك محسنان، وأجاز الكوفيون[4] إضافتها إلى النكرة المخصصة، نحو: كلا رجلين (عندك محسنان، فإنَّ رجلين)[5] قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف، وحكوا: كلتا جاريتينِ عندك مقطوعة يدُها، أي: تاركة للغزل.**

ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[6]، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله: » أي: الفرزدق، يصف فرسين تجاريَا:

«**كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ**» ... ...[7]

---

(١) البيتان من الخفيف، والبيت الأول منسوب لبشار، وهو بمفرده في ديوانه ١٨٢، تحقيق: بدر الدين العلــوي، دار الثقافة، بيروت، وهو في المنتحل ٢٢٢، وأدب الدنيا والدين ١٦١، وتفسير الــسمعاني ٤٨٤/١، والمفــردات في غريب القرآن ٢٩١/١، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء ١٤/٢، والبحر المحــيط ٦٤/٤، والــدر المــصون ٩٩/٤، وأما البيت الثاني فلم أقف عليه منسوبًا لأحد، والبيتان في بحر الفوائد المــسمى بمعــاني الأخبــار ٢٧٦، والشفا بتعريف حقوق المصطفى ٤١٤/١، وتحفة الغريب ٧٠٢/٢.

(٢) تحفة الغريب ٧٠٢/٢-٧٠٣.

(٣) ينظر رأيه في: المساعد ٣٤٣/٢، والهمع ٢٨٣/٤.

(٤) ينظر: الهمع ٢٨٣/٤، وغنية الأريب ٤٤٨/٢.

(٥) ساقط من س.

(٦) الكهف: ٣٣.

(٧) البيت من البسيط للفرزدق، والشاهد فيه: مراعاة لفظ كِلَا ومراعاة معناها، أما مراعاة اللفظ ففي قولــه: (رابي)، =

أي: عظم، يقال: جدَّ الأمر، وجدَّ فلانٌ في عيني يَجِدُّ جَدًّا، بكسر الجيم في المضارع، وفتحها في المصدر، وقوله: ﴿تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[١]، أي: عظمة ربنا، وقيل: غناه، وفي حديث أنس: ((كان الرجل منا إذا قرأ البقرة وآل عمران جدَّ فينا، أي: عظم في أعيننا)).

«**بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا**» أي: كفَّا عن الجري.

«**وَكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِي**» اسم فاعل من رَبَا الفرس إذا انتفخ من عَدْوٍ أو فزع. والاسمية في عجز البيت حال من الفاعل في أقلعا.

«**ومثَّل أبو حيان[٢] لذلك بقول الأسود بن يعفر[٣]:**

إنَّ المَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ» ... ...[٤]

بضم (المهملة: جمع)[٥] حَتْف بفتحها، وهو الموت، يقال: مات فلان حَتْفَ أَنْفِه، إذا مات من غير ضرب ولا قتل، ولا يبنى منه فعل.

«**كِلاَهُمَا يُوفِي المَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي**» أي: شخصي، والجمع أسودة، والأسَاوِد جمع الجمع.

=

(رابي)، فقد جاء على صورة المفرد، وأمَّا مراعاة المعنى ففي قوله: قد أقلعا، فقد عاد الضمير على معنى كِلَا وهو مثنى.

والبيت في الإنصاف ٤٤٧/٢، وأسرار العربية ٢١٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٠/١، وشرح المفصل ٥٤/١، وتوضيح المقاصد ٣٢٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٧٠٩/١، والهمع ١٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٢٥٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٦٠/٤، والخزانة ١٣١/١، ٩٦/٣.

(١) الجن: ٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/١.

(٣) هو الأسود بن يعفر، من بنى حارثة بن سلمى بن جندل بن نهشل بن دارم، ويكنّى أبا الجرّاح، شاعر جاهلي مقدم فصيح فحل، كان ينادم النعمان بن المنذر، ولما أسنَّ كف بصره.

ينظر: الشعر والشعراء ٢٤٨/١، والاشتقاق ٢٤٣، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ١٨، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٢٠١/٧، والأعلام للزركلي ٣٣٠/١.

(٤) البيت من الكامل، والشاهد فيه: أنه عند أبي حيان كالبيت السابق، روعي فيه لفظ كِلا ومعناها.

والبيت في المفضليات ٢١٦، والاختيارين ٥٦٠، والصاحبي ١٦٣، وتحفة الغريب ٧٠٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٣/٢، وشرح أبيات المغني ٢٦٢/٤، والخزانة ٥٧٥/٧، وغنية الأريب ٤٤٩/٢.

(٥) ساقط من س.

«وليس بمتعين؛ لجواز كون يرقبان خبرًا عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبرًا أول، أو اعتراضًا، ثم الصواب في إنشاده: كَلاَهُمَا يُوفِي الْمَخَارِم؛ إذ لا يقال: إنَّ المنية توفي نفسها».

في الشرح: «لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية؛ إذ المخارم جمع مَخْرِم بكسر الراء، وهو منقطع أنف الجبل، وهي أفواه الفجاج. (كما في الصحاح[١])[٢]، والإيفاء: الإشراف على الشيء أو دفعه وافيًا. فتأمله»[٣].

وقال الشمني: «وأقول: لا يتعين ذلك؛ لجواز أن يكون مخارم هنا جمع مَخْرَمَة، بمعنى مفسدة، من خَرَمَ بفتح الراء يَخْرِمُ بكسرها. (قال في الصحاح[٤])[٥]: (خَرَمْتُ الخَرَزَ أخْرِمُه، بالكسر، إذا أَثْأَيْتَهُ)، أي: أفسدته»[٦].

«وقد سئلت قديمًا عن قول القائل: زيدٌ وعمروٌ كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان، أيهما الصواب؟ فكتبتُ: إن قُدِّر كلاهما توكيدًا قيل: قائمان؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد، وعلى هذا فإذا قيل: إنَّ زيدًا وعمرًا، فإن قيل: كليهما قيل قائمان، أو كلاهما فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: كلاهما محبٌّ لصاحبه؛ لأن معناه كلٌّ منهما، وقوله:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَــنْ أَخِيــهِ حَيَاتَــهُ وَنَحْنُ إذا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَــا[٧]»

---

(١) ١٩١٠/٥.

(٢) ساقط من س.

(٣) تحفة الغريب ٧٠٣/٢.

(٤) ١٩١٠/٥.

(٥) في س: يقال.

(٦) المنصف ٧٧/٢.

(٧) البيت من الطويل، لعبد الله بن معاوية، وقيل: للأبيرد الرياحي، وقيل: لسيار بن هبيرة، ونسب لحارثة بن بدر، كما نسب للمغيرة بن حبناء. والشاهد فيه: تَعَيُّن مراعاة لفظ كِلَا لأنَّ معناها: كُلٌّ منا غني عن أخيه.

والبيت في عيون الأخبار ٨٧/٣، والصحاح ٢٤٥٠/٦، وأوضح المسالك ١١٦/٣، والمساعد ٣٥٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٧٠٧/١، والهمع ٢٨٢/٤، وشرح شواهد المغني ٥٥٥/٢، وشرح أبيات المغني ٢٦٦/٤، وحاشية الصبان ١١٧/١، ٣٩٢/٢.

«كَيْفَ»

«**ويقال فيه: كَي، كما يقال في سَوْفَ: سَوْ، قال:**

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ[1]»

وتقدم الكلام عليه في كي.

«**وهو اسم لدخول الجارِّ عليه بلا تأويل**» احترز به عن نحو: عجبتُ مِنْ أنْ تُهِينَ زَيْدًا.

«**في قولهم: على كَيْفَ تَبيعُ الأحَمَرَينِ؟** » في الصحاح[2]: «وأهلك الرجال الأحمران اللحم والخمر، فإذا قلت: الأحامرة، دخل فيها الخلوق».

«**ولإبدال الاسم الصريح منه، [نحو:][3] كيفَ أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟**».

«يريد بلا تأويل، وإلا ورد نحو: يعجبني أن تفعل الخير إحسانُكَ إلى الفقراءِ»[4]، كذا في الشرح.

«**وللإخبار به مع مباشرة الفعل في نحو: كيفَ كُنْتَ؟**» و﴿تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[5] «**فبالإخبار [به][6] انتفت الحرفية، وبمباشرته الفعل انتفت الفعلية**».

[١٦١/ ب] «لأن الفعل لا يباشر الفعل من غير فاصل إلا عند التأكيد، نحو: قام [قام][7] زيد، والغرض انتفاؤه في: كيف كنتَ؟ »[8].

«**وتستعمل على وجهين:**

أحدهما: أن تكون شرطًا، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: كيفَ تصنعُ أصْنَعُ، ولا يجوز: كيف تجلسُ أذهَبُ، باتفاق، ولا كيف تجلِسْ أَجْلِسْ،

---

(١) سبق تخريجه في باب كي. والشاهد فيه هنا: استعمال كيف محذوفة الفاء (كي)، كما يقال في سوف: سو.

(٢) ٦٣٦,٢/

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٧٠٤/٢.

(٥) الفجر: ٦.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة يتم بها الكلام.

(٨) تحفة الغريب ٧٠٤/٢.

بالجزم».

احترز به من رفعهما، فإن كيف فيه تخرج عن الشرطية وتصير منصوبة على الحال من فاعل تجلس.

«**عند البصريين**[١] **إلا قُطْرُبًا**[٢]؛ **لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها**».

وهذا علة لقوله: ولا كيف تجلسْ أجلسْ عند البصريين.

«**كما مرَّ**» قبيله، «**وقيل: يجوز مطلقا**»، يعني سواء اقترنت بـــ(ما) أو لم تقترن «**وإليه ذهب قطرب والكوفيون**[٣]، **وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـــ(ما)، قالوا: ومن ورودها شرطًا**: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٤] ،﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٥]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٦]، **وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم: إنَّ جوابها يجب مماثلته لشرطها**.

والثاني، وهو الغالب فيها: أن تكون استفهامًا، إما حقيقيًّا، نحو: كيفَ زيدٌ؟، أو غيره، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[٧] **الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب**.

وتقع خبرًا قبل ما لا يستغني»، أي قبل ما يحتاج إلى ما يصير به كلامًا «**نحو: كيف أنتَ؟ وكَيْفَ كُنْتَ؟ ومنه كَيْفَ ظَنَنْتَ زَيْدًا؟ وكَيْفَ أَعْلَمْتَه فَرَسَك؟ لأن ثاني مفعولي ظنَّ وثالث مفعولات أعْلَمَ خبران في الأصل؛ وحالاً قبل ما يستغني، نحو: كَيْفَ جاءَ زيدٌ؟ أي: على أي حالة جاء زيد؟ وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقًا [أيضًا]**[٨]،

---

(١) ينظر رأيهم في: الإنصاف ٦٤٣/٢.

(٢) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٨٦٨/٤، وشفاء العليل ٩٧٣/٣، والهمع ٣٢١/٤.

(٣) ينظر رأيهم في: الإنصاف ٦٤٣/٢، والارتشاف ١٨٦٨/٤، وشفاء العليل ٩٧٣/٣، والهمع ٣٢١/٤.

(٤) المائدة: ٦٤.

(٥) آل عمران: ٦.

(٦) الروم: ٤٨.

(٧) البقرة: ٢٨.

(٨) زيادة من س.

وأنَّ منه: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[١]؛ إذ المعنى: أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربُكَ؟ ولا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل».

لأن في ذلك وصفه تعالى بالكيفية، وهو ممتنع.

«ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[٢]، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخرًا عنها وعن إذا، كذا قيل، والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا، وتقدر إذا خالية عن معنى الشرط، وأما قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ﴾[٣]، فالمعنى: كيف يكون لهم عهدٌ وحالهم كذا وكذا، فـ(كيف) حال من عهد، إما على أنَّ (يكون) تامة أو ناقصة، وقلنا بدلالتها على الحدث».

وإنما قيد به لأنه لو لم يقل بدلالتها على الحدث تكون كيف حالًا متقدمة على عاملها المعنوي، وهو ممتنع.

«وجملة الشرط حال من ضمير الجمع.

وعن سيبويه[٤] أنَّ كيف ظرف، وعن السيرافي والأخفش[٥] أنها اسم غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أمورًا:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائمًا، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: كيفَ زيدٌ: أصحيحٌ زيدٌ، ونحوه، وفي نحو: كيفَ جَاءَ زيدٌ: أراكبًا جاء زيد، ونحوه.

والثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خيرٍ، ونحوه؛ ولهذا قال رؤبة وقد قيل له: كيفَ أصبحتَ؟: خيرٍ عافاك الله، أي: على خير، فحذف الجار وأبقى

---

(١) الفجر: ٦.

(٢) النساء: ٤١.

(٣) التوبة: ٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤، والمساعد ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر رأيهما في: البحر المحيط ١٩٣/١، والمساعد ٢٠٤/٣، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤، وتاج العروس ٣٥٢/٢٤.

عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ»، أي عند سيبويه «**قيل: صحيح أو سقيم**» لأن الجواب المطابق للفظ عنده أن يقال: على خيرٍ، أو على شرٍّ، ونحوهما «**وعندهما**» أي: السيرافي والأخفش «**على العكس**» أي: إن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: على خير، أو على شر، ونحوهما؛ لأن الجواب المطابق للفظ عندهما أن يقال: صحيح أو سقيم، «**وقال ابن مالك**[(١)] **ما معناه: لم يقل أحد: إن كيف ظرف؛ إذ ليست زمانًا ولا مكانًا، ولكنها لما كانت تفسر بقولك: على أي حال؛ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازًا. انتهى. وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيم، بالرفع، (ولا يبدل المرفوع)**[(٢)] **من المنصوب.**

تنبيه: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾[(٣)] **لا تكون كيف بدلاً من الإبل؛ لأن دخول الجار على كيف شاذ، على أنه لم يسمع في إلى، بل في على»**.

«يشير بدخول على عليها إلى المثال الذي حكاه عنهم أولا، وهو: على كيفَ تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ؟ وقوله: لم يسمع في إلى شهادة على [نفي][(٤)]، وفي الكشف الكبير شرح البزدوي[(٥)] ما نصُّه: (اعلم أن معنى الاستفهام قد يُسْلَبُ عن كيف فيبقى دالاً على نفس [١٦٢/ أ] الحال، كما حكى قطرب[(٦)] عن بعض العرب: انْظُرْ إلى كيفَ يَصْنَعُ، أي: إلى

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٠٥/٤. والكلام فيه لبدر الدين بن مالك، ولعله أخذه عن والده، و لم أقف على كلام بهذا المعنى لابن مالك فيما بين يدي من كتبه.

(٢) ساقط من س.

(٣) الغاشية: ١٧.

(٤) زيادة من س.

(٥) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢٠١/٢-٢٠٢. والبزدوي هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي النَّسَفِي الزاهد، فقيه أصولي من أكابر الحنفية من سكان سمرقند، من مؤلفاته: المبسوط، وكنز الوصول في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي، وتفسير القرآن، توفي سنة ٤٨٢هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٥١٢/١٠، وسير أعلام النبلاء ٨٩/١٤، والوافي بالوفيات ٢٨٣/٢١، والجواهر المضية ٣٧٢/١، وتاج التراجم ٢٠٥/١.

(٦) تنظر حكاية قطرب في: المفصل في صنعة الإعراب ٢١٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٣٠، وحاشية الصبان ٣١٤/١.

حالِ صُنْعِه) هذا كلامه، وهو شاهد بثبوت ما نفاه المصنف، وفي شرح الحاجِبيَّة للرضي[١]: (وأما قولهم: انظر إلى كيف يَصْنَعُ، فـ(كيف) فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر) انتهى»[٢].

«**ولأنَّ إلى متعلقة بما قبلها فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه، ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر (معلق)[٣] بها، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال**».

في الشرح: «إذا كانت الجملة المنتظمة من كيف وما بعدها بدلاً من الإبل، والإبل مجرور بـ(إلى)، وقد تقرر أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه أو نظيره على الخلاف، فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة، وهو باطل»[٤].

«وأقول: يمكن الجواب عن هذا بأنه يغتفر في الشيء إذا كان تابعًا ما لا يغتفر فيه إذا لم يكن كذلك»[٥].

ثم في الشرح: «فإن قلت: إذا دخل حرف الجر على كيف كانت مسلوبة الدلالة على الاستفهام، ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها، نصَّ عليه المصنف في حواشي التسهيل، وحينئذ فلا إشكال. قلتُ: المصنف قد صرَّح هنا بأن كيف في الآية للاستفهام، حيث أبطل كون كيف بدلاً من الإبل بأنه يلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه، فلا يتأتى مع ذلك أن يتعلق بما في الحواشي. والذي ينبغي أن يقال: إن كيف ليست في الآية للاستفهام، وإنها مضافة إلى الجملة بعدها، كما في قول بعض العرب: انظر إلى كيف يصنع، [أي: إلى حال صنعه، كما مرَّ، والمعنى: أفلا ينظرون إلى الإبل حال صنعها، فالبدل مستقيم، والارتباط حاصل][٦]، أو يقال: هي للاستفهام، والجملة وهي قوله: ﴿**كَيْفَ خُلِقَتْ**

---

(١) شرح الكافية ٤/١٥١.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٠٤-٧٠٥.

(٣) في الأصل: متعلق، وما أثبته من المغني و س. ومعلَّق بها، أي: مُعَلَّقٌ عن العمل فيما بعد الاستفهام بسبب كيف.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٠٥.

(٥) المنصف ٢/٨٠

(٦) زيادة من س.

﴿١٧﴾[1] بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل، ولا يخفى أن نظر يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف أخرى، تقول: نَظَرْتُهُ، وإليه، فيتعدى بالحرف إلى الإبل، وبنفسه إلى البدل، فهو عامل في محل الجملة نصبًا، والعامل معلق عن العمل فيها لأجل الاستفهام»[2].

«وأقول: يلزم على الأول تخريج القرآن على القليل النادر الذي لم يحكه إلا قطرب عن بعض العرب، ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد في الإطلاق الواحد متعديًا بنفسه وغير متعد بنفسه»[3]. والله أعلم.

«وقولهم: قد تكون الجملة المعلق عنها في محل مفعول مقيد بالجار الذي يتعدى به العامل، [لي][4] فيه بُحَيْثٌ سنقف عليه في الباب الثاني إن شاء الله»[5].

«والمعنى: إلى الإبل كيفية خلقها، ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[6]، ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[7]

أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما».

«ولا يتعين هذا الذي ذكره؛ إذ يجوز أن يكون قوله: (كيف يلتقيان) جملة استئنافية نبَّه بها على سبب الشكوى، وهو استبعاد اجتماع تينك الحاجتين. وقد أنشد المصنف هذا البيت ثانيًا في الباب الثاني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب. و(الشأم

---

(١) الغاشية: ١٧.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٠٥-٧٠٦.

(٣) المنصف ٢/ ٨٠.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٢/ ٧٠٦.

(٦) الفرقان: ٤٥.

(٧) بيت من الطويل، منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، ومنسوب أيضا لأعرابي من باهلة. والشاهد فيه: مجيء جملة (كيف يلتقيان) بدل من مفرد.

والبيت في توضيح المقاصد ٢/١٠٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٧٢، وشرح التصريح ٢/٢٠١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٧، وشرح أبيات المغني ٤/٢٧٢، والخزانة ٥/٢٠٨، وغنية الأريب ٢/٤٥٩، وحاشية الصبان ٣/١٩٥.

[بلاد][(١)] عن مشأمة القبلة، وسميت بذلك لأنَّ قومًا من بني كنعان تشاءموا إليها، أي تياسروا، أو سميت بـــ: سامِ بن نوح، فإنَّه بالشين بالسريانية؛ أو لأنَّ أرضها شاماتٌ بيض وحمر وسود، وعلى هذا لا تُهْمَز، وقد تُذَكَّر)[(٢)]. كذا في القاموس»[(٣)].

«**مسألة: زعم قوم أن: كيف تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن مَوهَب[(٤)]، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه:**

إذَا قَلَّ مَالُ المَرْءِ لاَنَتْ قَنَاتُهُ» ... ...[(٥)]

ولينها هنا كناية عن الضعف وسوء الحال.

... ... «وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى فَكَيْفَ الأَبَاعِدِ

وهذا خطأ؛ لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حال الأباعد، [فحذف المبتدأ][(٦)] على حدِّ قراءة[(٧)] ابن جَمَّاز[(٨)]: (بجيم مفتوحة وزاي) {وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ}[(٩)]**، أو بتقدير: فكيف**

---

(١) زيادة من س.

(٢) القاموس المحيط ١/١١٢٥.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٠٦.

(٤) ينظر رأيه في: الهمع ٥/٢٦٦. ولم أقف له على ترجمة، وضبط الميم والهاء بالفتح من المغني بتحقيق الخطيب.

(٥) بيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: عطف الأباعد على الأدنى بكيف عند من ذهب إلى أنَّ كيف تأتي للعطف.

والبيت في ديوان المعاني ٢/٢٤٧، والقاموس المحيط ٨٥٢، والمستطرف في كل فن مستطرف ٢٩٤، وتحفة الغريب ٢/٧٠٧، والهمع ٥/٢٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٧، وشرح أبيات المغني ٤/٢٧٣، وغنية الأريب ٢/٤٦٠.

(٦) زيادة من المغني.

(٧) قرأ ابن جمَّاز المدني بالجر (الآخرةِ)، وقرأ الباقون بالفتح (الآخرةَ).

ينظر: المحتسب ١/٢٨١، والكشَّاف ٢/٢٢٥، والتبيان ٤١٣، والبحر المحيط ٥/٣٥٣.

(٨) هو سليمان بن مسلم بن جمَّاز المدني، مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عن أبي جعفر وشيبة بن فصاح، وعرض أيضا على نافع بن أبي نعيم، وقرأ عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران. توفي بعد السبعين والمئة.

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/١٤٢، والمؤتلف والمختلف للدراقطني ٢/٧٤٢، وتاريخ الإسلام ٤/٦٨، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٣١٥، والتحفة اللطيفة ١/٤٢٢، ومعجم حفاظ القرآن ١/١٦٢.

(٩) الأنفال: ٦٧.

الهوان على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار (والاحتمال الأول خير من الثاني) **أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم**».

في الشرح: «هذا مشكل؛ [إذ][(١)] لا يصح التخريج على ذلك مع ما قدمه أن كيف مرفوع المحل على الخبرية؛ إذ الإقحام يقتضي ألاّ يكون له محل، ويمكن أن يكون قوله: بالعطف (متعلقًا)[(٢)] بمحذوف، والتقدير: أو يوجه ذلك بالعطف، [١٦٢/ ب] فيكون هذا قسيمًا لما تقدم»[(٣)].

(١) زيادة من س.

(٢) ساقط من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٠٧.

«حرف اللام»

«اللام المفردة»

«ثلاثة اقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة. وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافًا للكوفيين[١]، وسيأتي، فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: لِزيدٍ ولِعمروٍ».

«لتتميز عن لام الابتداء إذا دخلت فيه، ولا سيما نحو: لَهولاءِ، ولِهؤلاءِ، فأبقيت لام الابتداء على الأصل، وهو (الفتح)[٢]، وكسرت لام الجر لتكون حركتها على وفق أثرها، وأما إذا دخلت على المضمر فلا إلباس؛ لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الضمير المرفوع، [نحو: لَأَنْتَ][٣] فآثروا حينئذٍ في لام الجر الفتح جريًا على الأصل»[٤].

وقال الرضي[٥]: «اعلم أن كل كلمة على حرف واحد كالواو، والفاء، ولام الابتداء، فحقها الفتح؛ لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة؛ لكونها على حرف واحد، وإنما كُسِرت باء الجر ولامه لموافقة معمولهما،... وإنما أبقيت لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها إلحاقًا لها بسائر اللامات، كـــلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك، وإنَّما خُصَّ لام المضمر بذلك لأنها لا تلتبس إذن بغيرها من اللامات؛ إذ الضمير المجرور غير المرفوع، ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يتم؛ إذ ربما يكون الظاهر مبنيًّا أو (موقوفًا)[٦] عليه».

«إلا مع المستغاث المباشر لـــ(يا) فمفتوحة، نحو: يَالَلهِ».

قال الرضي[٧]: «وإنما فتحت لام الجر [مع][٨] المستغاث؛ لاجتماع شيئين، أحدهما:

---

(١) ينظر: الإنصاف ٥٧٥/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، والجنى الداني ١١٥، والمساعد ١٠٨/٣.

(٢) في الأصل: وهو الأصل، ولا معنى له.

(٣) زيادة من س، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٤) تحفة الغريب ٧٠٨/٢.

(٥) شرح الكافية ٢٩/٦-٣٠. باختلاف يسير.

(٦) في الأصل: مرفوعا، وما أثبته من س.

(٧) شرح الكافية ٣٥١/١.

(٨) زيادة من س.

أحدهما: الفرق بين المستغاث والمستغاث له؛ وذلك لأنه قد يلي [يا][(١)] ما هو مستغاث له بكسر اللام، والمنادى محذوف، نحو: يَا لِلْمظلومِ، ويَا لِلضعيفِ، أي: يا قوم.

والثاني: وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه». انتهى.

و[إنَّما][(٢)] قيَّد المصنف المستغاث بالمباشر لـــ(يا)؛ لأن المستغاث الذي ليس بمباشر لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها لامه مكسورة، نحو:

... ... يَا لَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[(٣)]

فتكسر لام المعطوف؛ لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث[(٤)].

«**وأما قراءة بعضهم[(٥)]: {ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ}[(٦)] بضم اللام فهو عارض للاتباع**».

«هذا جواب سؤال يَرِدُ على قوله: مكسورة مع (كل)[(٧)] ظاهر، تقدير السؤال: إن هذه الكلية معترضة بهذه القراءة، وتقدير الجواب: إن المراد أنها مكسورة بحسب الأصل، وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض»[(٨)].

---

(١) زيادة من س، وهي كذلك في شرح الكافية.

(٢) زيادة من س.

(٣) هذا عجز بيت صدره: (يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ)

وهو من البسيط، ولا يعرف قائله، والشاهد فيه: كسر لام المستغاث به في (للشبان)؛ لكونه معطوفا من دون أن تكرر يا، والقياس فتحها، وجاز الكسر لعدم اللبس.

والبيت في المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول في النحو ٣٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣، وتوضيح المقاصد ١١١٥/٣، وأوضح المسالك ٤٣/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٤٤/٢، والخزانة ١٥٤/٢.

(٤) المنصف٨١/٢.

(٥) قرأ إبراهيم بن أبي عبلة بضم الدال من كلمة الحمد و اللام من لفظ الجلالة: {ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ} [الفاتحة: ٢]، وقرأ زيد بن علي والحسن البصري بكسرهما: {ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ} [الفاتحة: ٢]، وقرأ الباقون بضم الدال وكسر اللام: {ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ} [الفاتحة: ٢].

ينظر: المحتسب ٣٧/١، والتبيان في إعراب القرآن ٨، والبحر المحيط ٣٣/١.

(٦) الفاتحة: ٢.

(٧) ساقطة من س.

(٨) المنصف٨١/٢.

«والبعض الذي قرأ بهذه القراءة هو إبراهيم ابن أبي عبلة[١]، حكاها عنه الزمخشري[٢]، وحكى عن الحسن البصري[٣] أنه قرأ: {ٱلۡحَمۡدِ لِلَّهِ}[٤] بكسر الدال لاتباعها [اللام][٥]. قال[٦]: (والذي جسَّرَهما على ذلك -والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة، كقولهم: مُنْحَدُرُ الجَبَلِ وَمُغِيْرَةٌ- تَنَزُّلُ الكلمتين مترلة كلمة؛ لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشَفُّ القراءتين قراءة إبراهيم؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن). هذا كلامه، واعترض بأنَّ قوله: والذي جسَّرَهما على ذلك، يشعر بأنَّ قراءتهما مبنية على القياس دون السماع، وهو جسارة عظيمة لا يبالي بارتكابها، ألا ترى إلى قوله في الأنعام[٧]: والذي حمل ابن عامر[٨] على قراءة[٩]: ﴿قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾[١] أنَّه رأى في بعض

---

(١) هو إبراهيم بن أبي عبلة شمر بن يقظان بن عبد الله، يكنى بأبي إسماعيل الشامي، سمع ابن عمر وابن أم حرام، وسمع منه ابن المبارك وضمرة، توفي سنة ١٥٢هـ.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣١٠/١، والكنى والأسماء للإمام مسلم ٥٢/١، وتاريخ ابن يونس المصري ١٤/٢، والثقات لابن حبان ١١/٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٥٣/١.

(٣) هو الحسن بن يسار البصري، يكنى بأبي سعيد، من كبار التابعين، كان إمامًا ثقة فقيها محدثا، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، توفي سنة ١١٠هـ.

ينظر: تاريخ ابن معين ١٧٥/٤، ٣٤٨، وتاريخ ابن أبي خيثمة ١٠٥/٢، وأخبار القضاة ٣/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٠/٣.

(٤) الفاتحة: ٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) الكشاف ٥٨/١.

(٧) ينظر: الكشاف ٦٦/٢.

(٨) ابن عامر الشامي، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، يكنى بأبي عمران، قارئ أهل الشام وأحد القراء السبعة، يروي قراءته هشام بن عمار وعبد الله بن ذكوان، توفي سنة ١١٨هـ.

ينظر: الثقات للعجلي ٢٦٢، وتهذيب الكمال ١٤٣/١٥، وتاريخ الإسلام ٢٦٠/٣، وغاية النهاية ٤٢٣/١.

(٩) قرأ ابن عامر: {وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شُرَكَائِهِمْ} [الأنعام: ١٣٧]، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وأبو عبد الملك: {وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلُ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ} [الأنعام: ١٣٧]، وقرأ الباقون: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٠٩/٣، والمحتسب ٢٢٩/١، والبحر المحيط ٦٥٧/٤.

شُرَكَآؤُهُمْ﴾[١] أنَّه رأى في بعض المصاحف: {شُرَكَآئِهِمْ}[٢] مكتوبًا بالياء. وأما قوله: وأشَفُّ القراءتين فمعناه: أفضلهما، وإنما كانت الحركة الإعرابية أقوى من حيث إنها مختلفة الدلالة على المعنى، وإن كانت الحركة البنائية لازمة[٣]؛ إذ لا خفاء أن الوضع والدلالة هو الأصل في الألفاظ وهيئتها، وكون حركة الإتباع بنائية هو قول الأكثر، وابن مالك[٤] يرى أنها ليست إعرابية ولا بنائية»[٥].

«ومفتوحة مع كل مضمر، نحو: لَنا، ولَكم، ولَهم، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وإذا قيل: يَالَكَ، ويَالِي، احتمل كل منهما أن يكون مستغاثًا به وأن يكون مستغاثًا من أجله، وقد أجازهما ابن جني[٦] في قوله:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى ويَا لِي مِنَ النَّوَى» ... ...[٧]

هذا صدر بيت عجزه:

... ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

وشوق: مبني على الضم، وكذلك دمع، وقلب، وما أبقى: صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه، أي: ما أبقاك، وكذلك ما أجرى وما أصبى، [١٦٣/ أ] وهو بالصاد المهملة والموحدة، من صَبَا يصبُو صَبْوَةً وصَبْوًا، أي: مال إلى الجهل والفتوة، أو بالضاد المعجمة من ضَنِيَ بالكسر يَضنِي ضَنًّا: مَرِضَ، وأضناه المرض: أدنفه وأثقله.

«وأوجب ابن عصفور[٨] في يَا لِي أن يكون مستغاثًا من أجله؛ لأنه لو كان

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) في الأصل: أقوى لازمة، وهي زيادة لا معنى لها.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٥٣/١.

(٥) تحفة الغريب ٧٠٩/٢. بتصرف يسير.

(٦) ينظر رأيه في: الجنى الداني ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١١٢/٣، وحاشية الصبان ٢٤٢/٣.

(٧) البيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ١٨٥/١، والشاهد فيه قوله: (ويا لي) حيث جوَّز ابن جني أن تكون اللام فيه لام المستغاث به، وأن تكون لام المستغاث من أجله.

والبيت في الحماسة المغربية ١٠٠٥/٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٥٩/١، والجنى الداني ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١١٢/٣، وشرح أبيات المغني ٢٧٣/٤، وغنية الأريب ٤٦٣/٢، وحاشية الصبان ٢٤٣/٣.

(٨) ينظر رأيه في: الجنى الداني ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١١٣/٣، وحاشية الصبان ٢٤٣/٣.

(**مستغاثًا لكان**)[١] **التقدير: يا أدعو لي**».

فيلزم عليه تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل.

«**وذلك غير جائز في غير باب ظننتُ**»، أي: أفعال القلوب، وفَقَدْتُ وعَدِمْتُ.

«**[وهذا لازم له]**[٢]».

وهذه العلة التي ذهب إليها ابن عصفور غير ظاهرة، فإن هذا المحذور الذي فرَّ منه لازم له فيما إذا كان مستغاثًا لأجله، فإن اللام الداخلة عليه متعلقة عنده بـــ(أدعو) مقدرًا، فيلزم أن يكون التقدير: ادعو لي، وهذا عين ما فرَّ منه.

«**لا لابن جني؛ لما سأذكره بعد**[٣]».

في آخر المعنى الحادي والعشرين، وهو أنَّ ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بـــ(أدعو)، وابن جني يراها متعلقة بـــ(يا)[٤]؛ لما فيه من معنى الفعل.

«**و(من العرب)**[٥] **من يفتح اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ**[٦]: **{**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ**}**[٧]».

«كأنهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل، وهي لام الأمر، واللام التي ينصب الفعل بعدها»[٨].

وفي الشرح: «كأنهم فعلوا ذلك كراهية لإدخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل، ففتحوا اللام لتشابه ما يدخل على الفعل»[٩].

---

(١) ساقط من س.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) ينظر: المغني ٣/٢٠١.

(٤) في الأصل وس: بـــ يدعو بـــ يا.

(٥) ساقط من س.

(٦) قرأ أبو السَّمَال العدوي بفتح اللام: {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ} [الأنفال: ٣٣]، وقرأ الباقون بكـــسرها: ﴿وَمَـا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ينظر: مختصر ابن خالويه ٤٩، والبحر المحيط ٥/٣١٢.

(٧) الأنفال: ٣٣.

(٨) المنصف ٢/٨٢.

(٩) تحفة الغريب ٢/ ٧١٠.

«وأقول: لام (الأمر)[١] مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل، فكيف يكون فتحهم لتلك اللام لتشابه ما يدخل على الفعل؟ ولعل مراده التي في نحو: إنَّ زيدًا لَيقوم»[٢].

«**وللام الجارَّة اثنان وعشرون معنى:**

أحدها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: الحمد لله، والعزة لله، والملك لله، والأمر لله، ونحو: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١﴾[٣]، و﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ﴾[٤]».

«ولم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام، وإنما مثَّل لها في الجنى الداني[٥] بـــ: النارُ للكافرين، وفي شرح التسهيل[٦]: بـــ: الجلبابُ للجاريةِ، والجل للفرس، وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين»[٧].

«**ومنه: وللكافرين النار، أي: عذابها**».

إنما فصله عما قبله لأن ذاك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ، وهذا بين ذات ومعنى مقدر.

«**والثاني: الاختصاص، نحو: الجنة للمؤمنين[٨]، وهذا الحصير للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرج للدَّابة، والقميص للعبد، ونحو:** ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا﴾[٩]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾[١٠]، **وقولك: هذا الشعر لحبيب**».

في الشرح: «هو مما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى، [وكذلك][١١]«**قولك: أدوم لك**

---

(١) ساقطة من س.

(٢) المنصف ٨٢/٢.

(٣) المطفِّفين: ١.

(٤) البقرة: ١١٤.

(٥) ينظر: ٩٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٧٠٣.

(٧) المنصف ٨٢/٢.

(٨) في س: للمتقين.

(٩) يوسف: ٧٨.

(١٠) النساء: ١١.

(١١) زيادة من س.

ما تدوم لي» فيكون من القسم الأول لا الثاني»[١].

قال الشمني: «وأقول: مراده بالمعنى في قوله: وهي الواقعة بين معنى وذات، الصدر الصريح الذي أريد به معناه، بدليل ما ذكره من الأمثلة، وما تدوم[٢] ليس بمصدر صريح. والشعر هنا (بمعنى)[٣] الشعور، ولم يرد به معناه المصدري، وحبيب هو ابن أوس أبو تمام الطائي الشاعر، شاميّ كان بمصر في حداثته يسقي الناس في الجامع، ثم جالس الأدباء، وكان فطنا فَهِمًا، فلم يزل يعاني الشعر حتى ناله فأجاده، وسار شعره فبلغ[٤] المعتصم[٥] فحمله إليه، فعمل فيه قصائد فقدَّمه المعتصم على شعراء ذلك العصر، مات في آخر سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وله اثنتان وخمسون سنة»[٦].

«**والثالث: المِلْك، نحو: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾**[٧]، **وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك**».

«لأن اللام -على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الآخرين- تكون لعشرين معنى، وعلى تقدير عدم الاستغناء به تكون لاثنين وعشرين معنى.

وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم[٨] (قال بعضهم: والصحيح ما قاله سيبويه[٩]، من أنَّها للاستحقاق، وهو معناها الخاص[١٠]؛ لأنه لا يفارقها، وإنما جعلت [١٦٣/ ب] للملك لأنه

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧١٠.

(٢) في الأصل: وما دمت. والمثبت من س، وهو الموافق للمثال المذكور.

(٣) ساقطة من س.

(٤) في س: حتى بلغ.

(٥) هو أبو إسحاق، محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور، ثامن الخلفاء العباسيين، كان يملك قوة بدنية وشجاعة مميزة، توفي سنة ٢٢٧هـ.

ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ٤/١١٢، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٧٣/٢٣٦، وتاريخ الإسلام ٥/٦٩٢.

(٦) المنصف ٢/٨٣.

(٧) البقرة: ٢٥٥.

(٨) ٧٠٤.

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٢١٧.

(١٠) في س: الخالص.

ضرب من الاستحقاق، وقد يدخلها مع ذلك معانٍ أخر). انتهى»[(١)].

«وأنه إذا قيل: هذا المال لزيدٍ والمسجد، لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: التمليك، نحو: وَهَبْتُ لِزَيدٍ دينَارًا.

الخامس: شبه التمليك، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾[(٢)].

السادس: التعليل، كقوله:

وَيَومَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي» ... ...[(٣)]

وهذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

... ... فَيَا عَجَبًا مِن رَحْلِهَا الـمُتَحَمَّلِ

ويوم: مبني على الفتح؛ لإضافته إلى مبني، وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق:

... ... وَلاَ سِيَّمَا يَومٌ [بِدَارَةِ جُلْجُلِ][(٤)]

وذلك يجوز فيه الرفع والجر، ومعنى عقرتُ: جرحتُ، والمراد هنا: نحرت. والعذارى بفتح الراء وكسرها: جمع عذراء، وهي من النساء: البكر التي لم تفض، مأخوذة من العُذرة بضم العين، وهي البكارة. ورَحْلُ البعير معروف، وهو أصغر من القَتَب. كذا في الصحاح[(٥)]، ويروى كُورُهَا، وهو بمعنى الرَحْل، (وقيل: هو الرحل)[(٦)] بأداته. والـمُتَحَمَّلُ بضم الميم الأولى وفتح الثانية: اسم مفعول من تَحَمَّل، بمعنى حَمَل.

---

(١) المنصف ٨٣/٢.

(٢) النحل: ٧٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١١، والشاهد فيه قوله: (للعذارى)، حيث جاءت اللام للتعليل، والمعنى: لأجل العذارى.

والبيت في شرح المعلقات السبع للزوزني ٤٠، ولسان العرب ٥٩٢/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٧٠١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٨/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٤/٤، والخزانة ٤٥٢/٣، وغنية الأريب ٤٦٦/٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) ينظر: ١٧٠٧/٤.

(٦) ساقط من س.

وفي الشرح: ويجوز أن يكون (يومَ عقرت) منصوبًا بفعل محذوف، أي: واذكر يومَ عقرت[١].

وقد ذكرنا في حرف الشين عند الكلام على شيء قصة عقر امرئ القيس للعذارى مطيته.

«**وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١﴾[٢]، وتعلقها بـ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ﴾**».

«وإدخال الباء على مجموع قوله: (فليعبدوا) دليل على قصد الحكاية، فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي، وليس كذلك، وإنما تعلقها بالفعل فقط، فينبغي (أن يكون هذا)[٣] على حذف مضاف، أي: وتعلقه بفعل (فليعبدوا)، وكذا وقع للزمخشري»[٤] في الكشاف، حيث قال[٥]: «(لإيلاف قريش) متعلق بقوله: (فليعبدوا)، أمرهم أن يعبدوه لأجل إيلافهم الرحلتين. فإن قلت: فلم دخلت الفاء؟ قلتُ: لما في الكلام من معنى الشرط؛ لأن المعنى: أمَّا لا فليعبدوا، لإيلافهم، على معنى: إن نعم الله لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه، فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة». انتهى.

وفي الشرح: «قلتُ: يلزم عليه تقديم ما بعد حرف الجواب عليه، وهو ممتنع، ولو قيل: إنَّ التقدير: أمَّا لإيلاف قريش فليعبدوا، على ما عرف [من][٦] أنَّ مثل هذا الموضع من مواضع حذف أمَّا قياسًا مطردًا كما مرَّ -لَسَلِمَ من ذلك»[٧].

«**وقيل: بما قبله، أي: فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش**».

في الكشاف[٨]: «والمعنى أنه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك

---

(١) ينظر: تحفة الغريب ٢/٧١١.

(٢) قريش: ١.

(٣) في الأصل: هذا أن يكون.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧١١.

(٥) ٤/٨٠٦.

(٦) زيادة يتم بها الكلام.

(٧) تحفة الغريب ٢/٧١٢.

(٨) ٤/٨٠٦. بتصرف يسير.

فيتهيَّبُوهم زيادة تهيب، ويحترموهم فضل احترام؛ [حتى ينتظم لهم الأمن في رحلتيهم،][(١)] ولا يجترئ عليهم أحد، وهذا بمنزلة التضمين في الشعر، وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقًا لا يصح إلا به». انتهى.

«يريد: فيكون هذا عيبًا، كما أن التضمين عيب، ولم يكن به حاجة إلى التنظير بالتضمين الواقع في الشعر، وتركه أقعد بالأدب»[(٢)].

«**ورُجِّحَ بأنهما**» أي: السورتين، «**في مصحف أُبَيّ**» ﷺ «**سورة واحدة، وضُعِّف بأن (جعلهم كعصف) إنَّما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت**».

«ورُدَّ هذا بأن جزاء الكفر يوم القيامة، بدليل: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[(٣)]، سلَّمناه، لكن لا يمتنع أن يكون لهما، وطوي ذكر الكفر؛ لأنه لم يتعلق به غرض يعود إليهم، وذكرت العلة الثانية لأنها الممتنُّ بها عليهم، سلَّمناه، لكن تكون اللام للعاقبة. وهذا القول —وهو تعلق (لإيلاف قريش) بآخر سورة الفيل- مذهب الزجاج[(٤)]» كذا (قيل)[(٥)] في التعليق[(٦)] والشرح[(٧)].

«**وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره: اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾﴾[(٨)] أي: وإنه من أجل حب المال[(٩)] لبخيل، وقراءة حمزة[(١٠)]: {**وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧١٢.

(٣) غافر: ١٧.

(٤) ذكر الزجاج ثلاثة أقوال في هذه اللام، ويظهر من سياق كلامه ترجيحه للقول الثالث، وهو كونها متعلقة بما بعد (فليعبدوا)، والمعنى: فليعبد هؤلاء ربَّ هذا البيت لإلفهم رحلة الشتاء والصيف، بدليل قوله قبل هذا القول: وقال النحويون الذين ترتضى عربيتهم، بينما قال في القولين السابقين مرة: قيل، ومرة: وقال قوم. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٨٠.

(٥) ساقطة من س.

(٦) ٥٧٧.

(٧) تحفة الغريب ٢/٧١٢.

(٨) العاديات: ٨.

(٩) في س: الخير.

(١٠) قرأ حمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم والأعمش ويحيى بن وثاب والخزاز بكسر اللام وتخفيف الميم:{لِمَآ} [آل =

مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لِمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ}[١]...الآية، **أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد عليه أفضل الصلاة والسلام مصدقًا لما معكم لتؤمنن به»** بكسر اللام من لِمَا «**فـ(ما) مصدرية [فيهما]**[٢]، (**واللام**)[٣] **تعليلية، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف**».

لأن الجواب مقرون بلام القسم، (ولام القسم)[٤] لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس: إنَّ إذا في قوله [١٦٤/ أ] تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾[٥] ظرف لـ(أُخْرَجُ)، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف[٦].

«**كما قال الأعشى:**

رَضِيْعَيْ لِبَانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَـا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لاَ نَتَفَـرَّقُ»[٧]

«أي: لا نتفرق أبدًا. وهذا البيت قد تقدم في حرف العين، في الكلام على عوض، وقد مرَّ في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها لـ(إذا) في الألف المفردة[٨] أنَّ ابن الحاجب قال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[٩]...الآية: إنَّ إذا هذه غير

=

[آل عمران: ٨١]، وقرأ سعيد بن جبير والحسن بالفتح والتشديد: {لَمَّآ} [آل عمران: ٨١]، وقرأ الباقون بالفتح والتخفيف: {لَمَآ} [آل عمران: ٨١].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦٢/٣، والتبيان في إعراب القرآن ١٩٨، والبحر المحيط ٢٣٧/٣.

(١) آل عمران: ٨١.

(٢) زيادة من س.

(٣) ساقطة من س.

(٤) ساقط من س.

(٥) مريم: ٦٦.

(٦) ينظر: تحفة الغريب ٧١٣/٢.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) ينظر: المغني ٩٨/٢.

(٩) الجاثية: ٢٥.

هذه غير شرطية[١]، فلا تحتاج إلى جواب، وإنَّ عاملها ما بعد ما النافية، وردَّه المصنف بأنَّ مثل هذا التوسع [خاص بالشعر، كقوله:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا[٢]

فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع][٣] بالشعر أنَّ يُخَرِّجَ التنزيل عليه، فما قاله هنا من التخريج مدفوع، فإن قلتَ: إنما جزم بذلك في ما النافية، قلتُ: غيرها من الأدوات التي لها الصدر تشاركها في الصدرية، فيكون حكم الجميع واحدًا، والتفريق غير متَّجِه»[٤].

«**ويجوز كون ما موصولاً اسميًّا، فإن قلتَ: فأين العائد في: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾[٥]، فالجواب: إنَّ (ما معكم) هو نفس (ما آتيتكم) فكأنه قيل: مصدق له، وقد يضعف هذا لقلته، نحو قوله:**

فَيَا رَبَّ لَيلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[٦]»

والأصل: في رحمته أو في رحمتك؛ لأنَّ الاسم الظاهر إذا أخبرت به عن ضمير جاز في العائد إليه أنْ يطابق (الضمير، وأن يطابق)[٧] الظاهر، بأن يكون ضمير غيبته.

«**وقد يرجح بأن الثواني يتسامح فيها كثيرًا**».

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١٢١/٥.

(٢) البيت من الرجز لعبد الله بن رواحة، وقيل: هو لعامر بن الأكوع، والشاهد فيه: أنَّ (عن فضلك) متعلق باستغنينا، وعمل ما بعد مَا فيما قبلها لضرورة الشعر.

والبيت في تحفة الغريب ٧١٣/٢، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١، وشرح أبيات المغني ٢٥٠/٢، والخزانة ١٣٩/٧.

(٣) زيادة من س، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٤) تحفة الغريب ٧١٣/٢-٧١٤.

(٥) آل عمران: ٨١.

(٦) البيت من الطويل لمجنون بني عامر (قيس العامري)، وليس في ديوانه، والشاهد فيه: وضع الاسم الظاهر موضع الضمير في قوله: (رحمة الله) لضرورة الشعر، والقياس أن يقول: في رحمته.

والبيت في توضيح المقاصد ٤٤٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٦٨/١، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٤، وغنية الأريب ٢٧٠/٢، وحاشية الصبان ٢١٣،٢٣٦/١.

(٧) ساقط من س.

لكن لا يجعل ذلك أمرًا مطَّرِدًا يُخَرَّجُ التنزيل عليه.

«**وأمَّا قراءة الباقين**» من السبعة «**بالفتح**» لِـــ(اللام) «**فاللام لام التوطئة، وما شرطية**».

قال الزمخشري[١]: «(ولتؤمنن به) سادٌّ مسدَّ جواب القسم والشرط جميعًا»، وهو مشكل، فتأمله.

«**أو اللام للابتداء، وما موصولة، أي: الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني**.

ومن ذلك» يعني: ومن اللام التي للتعليل، وكذلك الضمير في قوله: (ومنها اللام الثانية)[٢]، ومنها اللام الداخلة، عائد إلى اللام التي للتعليل.

«**قراءة حمزة والكسائي**[٣]: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾[٤] **بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو: يَا لَزَيدٍ لِعمروٍ، وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي: أدعوك لعمرو، أو اسم هو حال من المنادى، أي: مَدْعُوًّا لعمرو، قولان، ولم يَطَّلِع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول**[٥]».

«وينبغي أن يزاد قول ثالث، وهو أن تكون هذه اللام متعلقة بـــ(أدعوا) الذي ناب عنه حرف النداء، على رأي من يقول: إنَّ لام المستغاث زائدة للتقوية»[٦].

«**ومنها اللام الداخلة لفظًا على المضارع، في نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾**[٧]**، وانتصاب الفعل بعدها بـــ(أنْ) مضمرة بعينها وفاقًا للجمهور**[٨]**، لا بـــ(أنْ)**

---

(١) الكشاف ٤٠٦/١.

(٢) ساقط من س.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وطلحة والأعمش وعبد الله بن مسعود ورويس عن يعقوب ويحيى وخلف بكسر اللام وتخفيف الميم: {لِمَا} [السجدة: ٢٤]، وقرأ الباقون بالفتح والتشديد: {لَمَّا} [السجدة: ٢٤].
ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٦٤/٥، والتبيان في إعراب القرآن ٦٥٤، والبحر المحيط ٤٤١/٨.

(٤) السجدة: ٢٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١٠٩/٢.

(٦) تحفة الغريب ٧١٤/٢.

(٧) النحل: ٤٤.

(٨) هذا رأي البصريين، ينظر: الإنصاف ٥٧٥/٢، وشرح المفصل ١٩/٧-٢٠، والجنى الداني ١١٥.

مضمرة أو بـــ(كي) المصدرية مضمرة، خلافًا للسيرافي وابن كيسان[١]، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيين[٢]».

«وقد يتوهم أن هذا معارض لقوله في صدر الكلام على هذا الحرف: وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافًا للكوفيين، فإنَّ [ظاهر][٣] هذا مخالفة جميعهم، وهنا نسب الخلاف لأكثرهم لا لجميعهم، ولا معارضة عند التأمل؛ لأن بعض الكوفيين المخالف هنا هو ثعلب، الذي (نقل)[٤] عنه أنها ناصبة لنيابتها عن أنْ، فالكوفيون كافة قائلون بأنها ناصبة، لكن هل هي [ناصبة][٥] بطريق الأصالة، أم بطريق النيابة، خلاف بينهم»[٦].

«**ولا بها لنيابتها عن (أنْ) خلافًا لثعلب[٧]، ولك إظهار أنْ فتقول: جئتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَني، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بـــ(لا)، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[٨]؛ لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين**».

وأحدهما اللام الجارة، والآخر لام كي.

---

(١) ينظر رأيهما في: الجنى الداني ١١٥، والمساعد ١٠٨/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٧٥/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، والجنى الداني ١١٥، والمساعد ١٠٨/٣.

(٣) زيادة من س.

(٤) ساقطة من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٧١٤/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢٠/٧، والجنى الداني ١١٥، والهمع ١٠٨/٤.

(٨) البقرة: ١٥٠.

«تنبيه:[١]

أجاز أبو الحسن[٢] **ان يُتَلَقَّى القسم بـــ(لام كي)، وجعل منه:** ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[٣]**، فقال: المعنى: لَيُرْضُنَّكُم»**.

بلام مفتوحة للقسم، ومثناة تحتية مضمومة، ونون مشددة للتأكيد.

«قال أبو علي[٤]**: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقًا بـــ(يحلفون)، والمقسم عليه»**، وهو الجواب، **«محذوف**[٥]**، وأنشد أبو الحسن**[٦]**:**

إذَا قُلْتُ قَدْنِي» ... ...[٧]

أي: كفاني.

«قَالَ بِاللهِ حِلْفَةً» منصوب على أنه مفعول مطلق لمحذوف، أي: احلف حلفة.

«لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا» أي: صاحب، وهو هنا اللبن.

«إِنَائِكَ» أضاف الإناء للضيف لكونه شاربًا فيه.

«أَجْمَعَا» أي: لتجعله غنيًّا عني، كأن الطعام محتاج إلى من يَطْعَمُهُ، أي: «إني إذا قلت للمضيف: كفاني ما شربتُه، قال: أَحْلِفُ بالله لتشربَنَّ جميع ما في الإناء من اللبن [لِتُغْنِيَه، أي:][٨] لتجعله غنيًّا عني. وفيه [شاهدان للإضافة بأدنى ملابسة،][٩] أحدهما: أنَّ الإناء للمضيف، وقد أضافه للضيف لملابسته إياه في شربه منه، وفي جعل هذه الملابسة بمنزلة

---

(١) في المغني و س: فرع.

(٢) هو الأخفش سعيد بن مسعدة، ينظر رأيه في: معاني القرآن ٤٦٩.

(٣) التوبة: ٦٢.

(٤) ينظر: المسائل العسكرية ١٣١- ١٣٤.

(٥) في المغني: محذوفًا، وما أثبته من الأصل و س.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٤٦٩.

(٧) البيت من الطويل لحُرَيث بن عناب النبهاني الطائي، والشاهد فيه: استشهد به الأخفش على جواز وقوع جـــواب القسم فعلا مضارعًا مقرونا بلام كي، والقسم قوله: حِلفةً، والمضارع: لتغني.

والبيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠٦، والمفصل في صنعة الإعراب ١٢٢، وشرح المفـــصل ٨/٣، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٤، والخزانة ٤٣٨/١١.

(٨) زيادة من س، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٩) زيادة من س، وهي كذلك في تحفة الغريب.

الاختصاص مبالغةٌ في إكرام الضيف ولطفٌ؛ والثاني: أنَّ ذا بمعنى الصاحب، وأريد به اللبن، وأضيف إلى الإناء لملابسته إياه بكونه فيه. كذا قرَّره بعضهم[١]»[٢].

«**والجماعة يأبون هذا؛ لأن القسم إنما يجاب بالجملة، ويروون البيت: لَتُغْنِنَّ، بفتح اللام وبنون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون، إذا كان ياء تلي (كسرة)[٣]، [كقوله][٤]:**

وَابْكِنَّ عَيْشًا تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ» ... ...[٥]

«هذا صدر بيت عجزه:

... ... طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

يخاطب امرأة، [فالأصل:][٦] وابْكِيَنَّ، [بكسر الكاف][٧] لكن حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة. والجِدَّة بكسر الجيم وتشديد الدال: ضد البلى، بكسر الموحدة، أي: تقضَّى بعد نضارته ونموه وإقبال حسنه. والأصايل: جمع أصيل، (وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه: أُصُلٌ وآصَال وأصايل، كأنه جمع أصيلة. كذا في الصحاح[٨]»[٩]، وأُصُل)[١٠] بضمتين، وآصَال بالمد قبل الصاد.

«**وقدروا الجواب محذوفًا، واللام متعلقة به، أي: ليكونَنَّ كذا لِيُرْضُوكُم، ولَتَشْرَبَنَّ**

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٢٢، ومفتاح العلوم ١٢٨، وشرح المفصل ٨/٣، والخزانة ٤٤٠/١١-٤٤١.

(٢) تحفة الغريب ٧١٥/٢. بتصرف يسير.

(٣) ساقطة من س.

(٤) زيادة من س والمغني.

(٥) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه قوله: (وابْكِنَّ)، وأصله ابْكِيَنَّ، فحذفت الياء، وهي لام الفعل، على لغة فزارة.

والبيت في لسان العرب ٥٥٩/١٢، وتحفة الغريب ٧١٥/٢، وشرح شواهد المغني ٥٦١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٨٠/٤، والخزانة ٤٣٥/١١، وغنية الأريب ٤٧٦/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) ينظر: ١٦٢٣/٤.

(٩) تحفة الغريب ٧١٦/٢.

(١٠) ساقط من س.

لِتُغْنِيَ عني.

السابع: توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـــ(ما كان)، أو بـــ(لم يكن) ناقصين مسندين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[١]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]، ويسميها أكثرهم لام الجحود؛ لملازمتها للجحد، أي: النفي، قال النحاس[٣]: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. انتهى.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين[٤] أنَّ أصل ما كان ليفعل: ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام [زيادة][٥] لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في: مَا زَيْدٌ بِقائم لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكِّد غير جارٍّ، ولكنه ناصب».

في الشرح: «يلزم عليه عمل (عامل)[٦] الاسم في الفعل، فإنَّ اللام الزائدة تعمل في الأسماء الجرّ، وقد عملت في الفعل النصب، ومعناها التوكيد في الحالتين، فينتقض بهذا قولهم: لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، ولا العكس، لكن (لعل)[٧] الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية، فلا يَرِدُ عليهم هذا، وقد أسلفنا ذلك في الكلام على حتى»[٨].

قال الشمني: «وأقول: ولو كانوا يرون صحة (هذه الكلية)[٩] لا يلزم عليه عمل عامل

---

(١) آل عمران: ١٧٩.

(٢) النساء: ١٣٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٠، ٣/٢٢، وحاشية الصبان ٣/٤٢٧. والنَّحَّاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، كان عالما بالنحو حاذقا، أخذ عن المبرد والزجاج، له مصنفات كثيرة منها: معاني القرآن، وإعـــراب القرآن، والكفي في العربية، وشرح المفضليات، توفي سنة ٣٣٨هـ.

ينظر: تاريخ ابن يونس المصري ١/١٩، وتاريخ العلماء النحويين ٣٣، والوافي بالوفيات ٧/٢٣٧، وبغية الوعاة ١/٢٩٧.

(٤) هي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي، وينظر رأيهم في: الجنى الداني ١١٩.

(٥) زيادة من س.

(٦) ساقطة من س.

(٧) ساقطة من س.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧١٦.

(٩) ساقط من س.

عامل الاسم في الفعل؛ لأن عامل [الاسم][١] الجارَّة الزائدة، وعامل الفعل الناصبة الزائدة، وهذه غير تلك، غاية الأمر أنهما اتفقَا في اللفظ»[٢].

«ولو كان جارًّا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف [به][٣] وهو غير جارّ؟ ووجهه عند البصريين[٤] أن الأصل ما كان قاصدًا للفعل، ونَفْيُ (القصد)[٥] أبلغُ من نفيه».

في الشرح: «هذا مشكل؛ فإنَّ التوكيد حينئذٍ لم يُستفد من اللام، وإنما استفيد من نفي السبب، وإرادةِ نفي الـــمُسَبَّب»[٦].

قال الشمني: «وأقول: بل اسْتُفِيدَ التأكيد[٧] حينئذٍ من اللام؛ لأنه استفيد مما تعلقت به وأقيمت مقامه بعد حذفه»[٨].

«ولهذا كان قوله:

يَا عَاذِلاَتِي» ... ...[٩]

من العَذْل، بفتح العين المهملة وسكون الذال: الـــمَلامَة.

«لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِي إنَّ الْعَوَاذِلَ» جمع عاذلة.

«لَسْنَ لِيْ بِأَمِيْرِ» أي: مَلِك [مطاع][١٠].

«وفيه إشكال من جهة الإخبار به عن جمع الإناث، وهو الضمير في لَسْنَ، فإنه للمفرد

---

(١) زيادة من س.

(٢) المنصف ٨٧/٢.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) ينظر: الهمع ١٠٩/٤.

(٥) في س: قصد الفعل.

(٦) تحفة الغريب ٧١٦/٢.

(٧) في س: بل التأكيد مستفاد.

(٨) المنصف ٢/ ٨٧.

(٩) البيت من الكامل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: (لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي)، فهو أبلغ من قول: لا تَلُمْنِي.
والبيت في الخصائص ٧٤٩، والصحاح ٧٣١/٢، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٥٥، ولسان العـــرب ٥٢٥/٤، وشرح شواهد المغني ٥٦١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٨٣/٤، وغنية الأريب ٤٧٨/٢.

(١٠) زيادة من س.

المذكر، والجواب من أوجه، أحدها: أنَّ فَعِيلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث، والواحد والجمع، قال تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾[١]، [على ذلك][٢] (خَرَّجَه)[٣]جماعة[٤]، وأنشد بعضهم [من الشواهد][٥] عليه قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَــكُ مُلْغِيًــا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ[٦]

وعليه فلا دليل [١٦٥/ أ] للأخفش[٧] في البيت على إعمال الوصف غير معتمِد. وبنو لِهْب بكسر اللام وإسكان الهاء: قبيلة من العرب لها خبرة بزجر الطير.

الثاني: أنَّ ثَمَّ مضافًا محذوفًا، أي: ليس عذلهن [لي] بأمير، أي: مطاع، وهو من باب حذف المضاف، واعتبار حاله بعد الحذف، كقوله:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيضَ عَلَــيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[٨]

أي: ماء بَرَدَى، فحذف [المضاف واعتبر حاله في التذكير؛ حيث قال: يُصَفِّقُ بالتذكير، ولم يعتبر حال][٩] المضاف إليه القائم مقامه، وهو بَرَدَى، فلم يؤنث. والبَرِيض بالباء الموحدة

---

(١) التحريم: ٤.

(٢) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٣) ساقطة من س.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٩٢/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٤/١.

(٥) زيادة من س.

(٦) البيت من الطويل لرجل من طيّء، والشاهد فيه: (خبيرٌ بنو لَهَبٍ)، حيث استشهد به على أنَّ فعيلًا يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٧٤/١، وأوضح المسالك ١٩١/١، وشرح قطر الندى ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٤/١، وحاشية الصبَّان ٢٨١/١.

(٧) ينظر رأيه في: أوضح المسالك ١٩٢/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٥٧/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٤/١، وحاشية الصبان ٢٨١/١.

(٨) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٢، والشاهد فيه: (بردى يصفق)، حيث حذف المضاف وهو ماء، واعتبر حاله بعد الحذف بدليل عود الضمير عليه مذكرًا (يصفق)، ولو عاد الضمير على المضاف إليه لقال: تصفق، بالتأنيث.

والبيت في المفصل ١٣٦، وشرح المفصل ٢٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٦٨/٢، ولسان العرب ٦/٧، ٢٠٢/١٠، ٣٤٤/١١، والخزانة ٣٨١/٤، وحاشية الصبان ٤١٠/٢.

(٩) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

أو بالمثناة التحتية، قال في القاموس[١]: وهو[٢] الصواب، يعني أن ثَمَّ من أنكر الموحدة، ومنهم من لم ينكرها بل استصوبها.

الثالث: [أنَّ][٣] أميرًا صفة مفرد مذكر يؤدي هنا معنى الجمع المؤنث، أي: لَسْنَ لي بفريقٍ أمير أو فوجٍ، وقد قيل بمثل هذا في تلك الآية، أي: فوجٌ ظهير»[٤].

«أبلغ من لا تَلُمْنَنِي؛ لأنه نهى عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جر مُعَدٍّ».

في الشرح: «كيف يكون مُعَدِّيًا وهم يقَدِّرون قاصدًا للفعل أو مريدًا له، وقضية هذا أن تكون اللام للتقوية، وكثير يطلق القول بزيادتها؛ لاطِّراد صحة إسقاطها، والمصنف يرى صحة القول بأنها متعلقة بالعامل، بناء على أنها ليست زائدة محضة، ولا هي[٥] معدية محضة، بل لها منـــزلة بين منـــزلتين»[٦].

«وأقول: إذا كانت اللام المقوية منـــزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد إطلاق المعدية عليها»[٧].

«متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بـــ(أنْ) مضمرة وجوبًا».

هذا معطوف على قوله: (أنَّ الأصل ما كان قاصدًا للفعل).

«وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾[٨]، في قراءة غير الكسائي[٩]، بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، أنها لام الجحود».

---

(١) الذي في القاموس قوله: «والبريض وادٍ، أو الصواب: اليريض، بالمثناة التحتية»، ٦٣٧/١.

(٢) هكذا في الأصل و س، ولعلَّها: أو هو الصواب؛ ليستقيم المعنى، وتكون موافقة لعبارة القاموس أيضًا.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٧١٧/٢-٧١٨.

(٥) في س: قال: ولا هي.

(٦) تحفة الغريب ٧١٨/٢.

(٧) المنصف ٨٧/٢.

(٨) إبراهيم: ٤٦.

(٩) قرأ الكسائي وابن عباس ومجاهد وابن وثاب وابن محيصن وابن جريج وعلي بالنون في كان وفتح اللام الأولى من تزول وضم الأخيرة: {وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ} [إبراهيم: ٤٦]، وقرأ عمرو وعلي وعبد الله وأُبيّ وأبو سلمة بـــن عبد الرحمن وأبو إسحاق السبيعي وزيد بن علي بالدال في كاد وفتح اللام الأولى وضم الأخيرة: {وَإِن كَادَ مَكْرُهُمْ =

«إنما قيَّدَ بغير الكسائي لأنَّ قراءة الكسائي بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وعليه فاللام هي الفارقة بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية، فيكون المعنى: إنْ مكرهم لتزول منه الجبال، فالقراءة الأولى متضمنة لنفي كون مكرهم تزول منه الجبال، والثانية متضمنة لإثباته، ولا يستقيم عندنا تناقض القراءتين؛ لأنهما ثابتتان بالتواتر، فلا بد من التأويل، فجمع ابن الحاجب[١] بينهما بأنَّ معنى قراءة الكسائي إثبات أنَّ مكرهم عظيم تزول منه الأمور العظيمة، فالمراد بالجبال على هذا: الأمور العظام، التي لا تبلغ مبلغ المعجزات؛ وأما على قراءة الجمهور فالجبال مثل لآيات الله تعالى وشرائعه؛ لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتًا وتمكنًا، ويؤيده قراءة ابن مسعود: {وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ}[٢]، وعلى هذا لم يجئ النفي والإثبات باعتبار واحد، فلا تعارض»[٣].

«**وفيه نظر؛ لأن النافي على هذا غير ما ولم، ولاختلاف (فاعلي كان)[٤] وتزول**».

في الشرح: «المخرجون للآية على ذلك الوجه –وهم كثير من الناس– لا يرون ما ذكره المصنف شرطًا، ولا يوافقون على صحته، وإنما يَرِدُ عليهم بعد ثبوته بدليلٍ لا مُتَكَلِّم فيه»[٥].

«**والذي يظهر لي[٦] أنها لام كي وأنَّ أنْ شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم، [وهو مكر أعظم منه، وإنْ كان مكرهم][٧] لشدَّته مُعَدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها الجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان مُعَدًّا للنوازل**».

=

لَتَزُولُ} [إبراهيم: ٤٦]، وقرأ ابن مسعود: {وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ} [إبراهيم: ٤٦]، وقرأ الباقون بالنون في كان وبكسر اللام الأولى وفتح الثانية من تزول: {وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ} [إبراهيم: ٤٦].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣١/٥، والمحتسب ٣٦٥/١، والبحر المحيط ٤٥٤/٦- ٤٥٥.

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٦١/١.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

(٣) تحفة الغريب ٧١٨/٢-٧١٩.

(٤) ساقط من س.

(٥) تحفة الغريب ٧١٩/٢.

(٦) في س: والشأن في ذلك، والذي يظهر لي.

(٧) زيادة من المغني و س .

«وهذا الذي ذكر أنه ظهر له ليس هو من مخترعاته، بل هو كلام الزمخشري، فإنه قال في الكشاف ما نصُّه: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾[1]، وإنْ عظم مكرهم وتبالغ في الشدَّة، فضُرِبَ زوال الجبال منه مثلاً؛ لتفاقمه وشدته، أي: وإنْ كان مكرهم مُسَوَّى لإزالة الجبال مُعَدًّا لذلك)[2]، وقد جعلت أنْ نافية واللام مؤكدة، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[3]»[4]. انتهى.

«وقد تحذف كان قبل لام الجحود، كقوله:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلبَ»... ... ...[5]

بمثناة تحتية في أوله: مضارع غَلَبَ.

... ... «جَمْعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً وَلاَ فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جمع.

وقول أبي الدرداء[6] **ﷺ في الركعتين بعد العصر: ((ما أنا لِأدعهما)) ».**

«وأصل هذا ما كنت لأدعهما، فحذفت كان فانفصل الضمير. على أن ما ذكره في البيت، وقول أبي الدرداء ليس متعينًا لحذف كان؛ لجواز أن يكون المعنى: فما جمع متأهلاً لِغَلَبِ قومي، وما أنا مريدًا لتركهما.

وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ [١٦٥/ ب] هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[7]، فقال[1]: (كأنَّ أصله لِيُفترى، فلما حذفت اللام -بناء على جواز حذف حرف

---

(١) إبراهيم: ٤٦.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧١٩.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب، والشاهد فيه: حذف كان بعد لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع ليغلب.

والبيت في الجنى الداني ١١٧، وتحفة الغريب ٢/٧٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦٢، وشرح أبيات المغني ٤/٢٨٤، وغنية الأريب ٢/٤٨١، وحاشية الصبان ٣/٤٣٠.

(٦) لم أقف عليه في كتب الحديث والسير، وينظر: الجنى الداني ١١٧، وحاشية الصبان ٣/٤٣٠.

(٧) يونس: ٣٧.

حرف الجار مع أنَّ وأنْ- جاز إظهار أنْ الواجبة الإضمار؛ وذلك لأنها كالنائبة عن أنْ)[٢]. وقد أسلفناه مع غيره»[٣].

«**والثامن: موافقة إلى، نحو: [قوله تعالى]**[٤] ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾[٥]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[٦]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[٧].

والتاسع: موافقة على في الاستعلاء الحقيقي، نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[٨]، ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِۦٓ﴾[٩]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣﴾[١٠]».

أي: صرعه، كما يقال: كَبَّه على وجهه. وفي الكشاف[١١]: «(تلَّه للجبين صرعه)[١٢] على شقه، فوقع أحد جنبيه على الأرض».

«**وقوله:**

[خَرَقْتُ لَهُ بالسَّيْفِ جَيْبَ قَمِيصِهِ][١٣] فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَينِ وَلِلْفَمِ[١٤]

=

(١) زاد في الأصل: كلمة.

(٢) شرح الكافية ٥/٦٤، باختلاف يسير.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٢٠.

(٤) زيادة من المغني.

(٥) الزلزلة: ٥.

(٦) الرعد: ٢.

(٧) الأنعام: ٢٨.

(٨) الإسراء: ١٠٩.

(٩) يونس: ١٢.

(١٠) الصافات: ١٠٣.

(١١) ٤/٥٦.

(١٢) ساقط من س.

(١٣) زيادة من الأصل و س، وليست في المغني.

(١٤) البيت من الطويل، ووقع عجزه في عدة قصائد لعدة شعراء منهم: جابر بن حُنَيّ، وشريح بن أوفى، وعبد الله بن مكعب، وابن مكبس الأزدي وغيرهم، والشاهد فيه قوله: (لليدين)، حيث جاءت اللام بمعنى على، أي: على اليدين.

والبيت في حروف المعاني والصفات ٧٥، والصحاح ٢/٨١٠، واللمحة في شرح الملحة ١/٢٤٩، والجنى الداني =

والمجازي نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[١]، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها[٢]: ((اشترطي لهم الولاء))، وقال النحاس[٣]: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم».

الأولى ضبطه بالنون، وأما بالياء فهي شهادة على النفي في غير محصور.

«والعاشر: موافقة في نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٤]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٥]، وقولهم: مضى لسبيله، قيل: ومنه: ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾﴾[٦]، أي: في حياتي، وقيل: للتعليل، أي: لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون بمعنى عند».

«وهذه هي اللام المفيدة[٧] للاختصاص، والاختصاص على ثلاثة أضرب: إما أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبتُه لغُرَّةِ كذا، أو يختص به لوقوعه قبله[٨]، «**كقولهم: كتبتُه لخمسٍ خلون**»، أو يختص به لوقوعه بعده[٩]، نحو: كتبته لليلةٍ بَقِيَتْ، فمع الإطلاق يكون الاختصاص لوقوعه (فيه)[١٠]، ومع قرينة نحو: خلت، لوقوعه بعده، ولقرينة (نحو:

=

١٠١، وشرح شواهد المغني ٥٦٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٨٦/٤، وغنية الأريب ٤٨٢/٢، وحاشية الصبان ٣٢٤/٢.

(١) الإسراء: ٧.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٧٣/٣، ١٥٢، ١٩٢، وصحيح مسلم ١١٤٢/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥/٣.

(٤) الأنبياء: ٤٧.

(٥) الأعراف: ١٨٧.

(٦) الفجر: ٢٤.

(٧) مكررة في الأصل.

(٨) العبارة في شرح الرضي: (لوقوعه بعده)، وهو الصواب؛ لأنَّ الفعل واقع بعد الزمان، ولا يقال إنَّ المراد العكس، وهو أنَّ الزمان يختص بالفعل؛ لأنَّ الفعل هو المختص بالزمان، كما أنَّ سياق الكلام يفيد ذلك.

(٩) العبارة في شرح الرضي: (لوقوعه قبله)، وهو الصواب؛ لأنَّ الفعل واقع قبل الزمان.

(١٠) ساقطة من س.

ولقرينة (نحو: بقيت)[١]، لوقوعه قبله»[٢]. كذا قال الرضي.

«**وجعل منه ابن جني**[٣] **قراءة الجحدري**[٤]: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾[٥] **بكسر اللام وتخفيف الميم.**

الثاني عشر: موافقة بعد، نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٦]، **وفي الحديث**[٧]: ((**صُوموا لِرؤيته وأفطروا لرؤيته**))، **وقال:**» متمم بن نويرة[٨]، يرثي أخاه مالكا، الذي قتله [سيف الله][٩] خالد بن الوليد[١٠] رضي الله عنه:

«**فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَـأَنِّي وَمَالِكًـا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيلَةً مَعَـا**»[١١]

«و(كأني ومالكًا) إلى آخره حال من الفاعل في تفرقنا، وجواب لـمَّا محذوف، وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري[١٢] يهنئ الأفضل بن أيوب[١] بالملك،

---

(١) ساقط من س.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٦٧/٤، باختلاف يسير.

(٣) ينظر: المحتسب ٢٨٢/٢.

(٤) قرأ عاصم الجحدري بكسر اللام وتخفيف الميم: {لِمَا جَآءَهُمْ} [ق: ٥]، وقرأ الباقون بالفتح والتشديد: {لَمَّا جَآءَهُمْ}.
ينظر: مختصر بن خالويه ١٤٤، والمحتسب ٢٨٢/٢، والبحر المحيط ٥٣٠/٩.

(٥) ق: ٥.

(٦) الإسراء: ٧٨.

(٧) الحديث في صحيح البخاري ٢٧/٣، وصحيح مسلم ٧٦٢/٢.

(٨) متمم بن نويرة بن حمزة بن شداد اليربوعي التميمي، يكنى أبا نهشل، أدرك الإسلام وأسلم فحسن إسلامه، كان شاعرًا مجيـدًا، استفرغ شعره في مراثي أخيه مالك بن نويرة الذي قتله خالد بن الوليد في حروب الردة.
ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، والمؤتلف والمختلف ٢٥٥، ومعجـم الـشعراء ٤٦٦، والاسـتيعاب في معرفـة الأصحاب ١٤٥٥/٤، وأسد الغابة ٢٨٢/٤.

(٩) زيادة من س.

(١٠)

(١١) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي، والشاهد فيه: مجيء اللام بمعنى بعد في قوله: (لطولِ اجتماع).
والبيت في حروف المعاني والصفات ٨٥، وشرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢، واللمحة في شرح الملحـة ٢٥٢/١، والجـنى الداني ١٠٢، وأوضح المسالك ١٢٩/٣، والمساعد ٢٥٨/٢، وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢، وشرح أبيات المغني ٢٩١/٤.

(١٢) هو أبو بكر محمد بن محمد بن المصري، جمال الدين بن نباتة، شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين، له ديوان شعر مطبـوع، وله سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، توفي سنة ٧٦٨هـ.
ينظر: الوافي بالوفيات ٢٣٤/١، والأعلام للزركلي ٣٨/٧، ومعجم المؤلفين ٢٧٣/١١، ومعجم أعـلام شـعراء المـدح =

ويعزيه بأبيه:

هَنَاء مَحَا ذَاكَ الْعَــزَاءَ الْمُقَــدَّمَا فَمَا عَبَسَ الــمَحْزُونُ حَتَّــى تَبَــسَّمَا[٢]

وهي طويلة منها قوله، وهو مقصودنا بالإنشاد:

فَقَــدْنَا لِأَعْنَــاقِ الْبَرِيَّــةِ مَالِكًــا وَشِمْنَا لِأَنْوَاعِ الْجَمِيلِ مُتَمِّمَا»[٣]

«**والثالث عشر: موافقة مع، قاله بعضهم**[٤]**، وأنشد عليه هذا البيت**» المتقدم.

«**والرابع عشر: موافقة من، نحو: سمعتُ لَهُ صراخًا، وقول جرير:**

لَنَا الفَضْلُ فِي الدُنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ[٥]

والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارَّة لاسمِ السامعِ لقولٍ أو ما في معناه، نحو: قلتُ له، وأَذِنْتُ له، وفَسَّرْتُ له.

والسادس عشر: موافقة عن، نحو [قوله تعالى][٦]: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ**﴾[٧]**، قاله ابن الحاجب**[٨]»، في كافيته، ولفظه: إنَّ اللام تكون بمعنى

=

النبوي ٣٨٨.

(١) هو الملك الأفضل محمد بن الملك المؤيد الأيوبي صاحب حماة ، تولى الملك بعد موت أبيه سنة ٧٣٢هـ، ثم عُزِلَ، وتوفي سنة ٧٤٢هـ، وبموته انتهت حياة الأسرة الأيوبية بحماة.

ينظر: المختصر في أخبار البشر ١٣٦/٤، وتاريخ الوردي ٣٢٢/٢، وأعيان العصر وأعوان النصر ٦١١/٢، والبداية والنهاية ١٨١/١٤، وتاريخ ابن خلدون ٤٨٩/٥.

(٢) البيت من الطويل لابن نباتة المصري، وهو في خزانة الأدب وغاية الأرب ١٣٩/١، وتاريخ آداب العرب ٧٣/٣، وجواهر البلاغة ٤٣.

(٣) تحفة الغريب ٧٢١/٢.

(٤) ينظر: الأزهية ٢٨٩، ورصف المباني ٢٢٣، والجنى الداني ١٠٢، والهمع ٢٠٣/٤.

(٥) البيت من الطويل، والشاهد فيه: مجيء اللام بمعنى مِن في قوله: (ونحن لكم.. أفضل)؛ لأنَّ أفعل يتعدى بـ مِنْ.

والبيت في الديوان ٤٥٧، ولسان العرب ٢٤/٢، والجنى الداني ١٠٢، والمساعد ٢٥٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٤٥/١، والهمع ٢٠٣/٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٠/٢، وشرح أبيات المغني ٢٩٤/٤.

(٦) زيادة من المغني.

(٧) الأحقاف: ١١.

(٨) ينظر: الكافية بشرح الرضي ٣٢/٦.

عن مع القول. قال الرضي[١]: «يعني قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية؛ إذ لو كانت كاللام في: قلتُ لزيدٍ، لكان يقال: ما سبقتمونا، (لا: ما سبقونا)[٢]»، ثم قال الرضي[٣]: ويجوز أن تكون اللام للتبليغ، كاللام في قلتُ لِزيدٍ، وإنما قيل: ما سبقونا، على الحكاية بالمعنى لا باللفظ.

وفي الشرح: «هذه اللام هي الجارة لاسم من غاب حقيقة أو حكمًا عن قولِ قائلٍ يتعلق به. واعلم أن الرضي[٤] حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول، فلك أن تقول في حكاية من قال: زيدٌ (قائمٌ: قال)[٥] فلان زيد قائم، وتقول: قال زيدٌ أنا قائمٌ، وقلتُ لعمروٍ أنت بخيلٌ، رعاية للفظ المحكي، ويجوز أن تقول: قال زيد: هو قائم، وقلتُ لعمروٍ: هو بخيلٌ، رعايةً لحال الحكاية، فإنَّ زيدًا وعمرًا فيه غائبان. قال: ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[٦]، والأول أكثر استعمالاً. هذا كلامه، فإذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب»[٧].

«**وقال ابن مالك[٨] وغيره[٩]: وهي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ، والْتَفَتَ [١٦٦/ أ] عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا**».

«يعني أنَّ القائلين بكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في: قلتُ لزيدٍ، لـــمَّا ورد عليهم أنها لو كانت كذلك لقيل: ما سبقتمونا، أجاب بعضهم بأنَّ ضمير الغيبة في سبقونا لمدخول لام التبليغ، وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون، وفي سبقونا التفاتٌ من الخطاب الذي في مدخول لام التبليغ [إلى الغيبة. وأجاب آخرون بأن ضمير الغيبة في سبقونا غير

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣٢/٦، باختلاف يسير.

(٢) ساقط من س.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٨٦/٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٨٦/٥.

(٥) ساقط من س.

(٦) الأحقاف: ١١.

(٧) تحفة الغريب ٧٢٢/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١٤٥/٣.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٩٩-١٠٠، والمساعد ٢٥٦/٢-٢٥٧، والهمع ٢٠٣/٤.

عائد على ما دخل عليه لام التبليغ،][1] واسم ما دخل عليه لام التبليغ -وهم المقول لهم- محذوف من سبقونا، فقوله: أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، يعني: مِنْ سبقونا لا من الآية؛ لأن هذا القول في مقابلة القول بـــ(أنَّ) في سبقونا (التفاتًا، والقول بأنَّ في سبقونا التفاتًا قول بأنَّ المقول لهم مذكور في سبقونا)[2]، وكلاهما مبني على كون اللام للتبليغ»[3].

وفي الشرح بعد قوله: أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا: «كذا ثبت فيما رأيته من النسخ، والصواب: أن يكون اسم المقول عنهم محذوفًا؛ إذ المجرور باللام هو المقول لهم، وهو مذكور لا محذوف»[4]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: توهم الشارح أن معنى قوله: أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أنه محذوف من الآية فَخَطَّأَه، وليس كذلك، وإنما معناه أنه محذوف من سبقونا كما تقرر»[5].

«أي قالوا لطائفة من المؤمنين لَّما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه».

لأنه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ.

«**نحو**: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾[6]، ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾[7]، **وقوله:**

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ» ... ...[8]

---

(١) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ٢/٩٠.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٢٢.

(٥) المنصف ٢/٩٠.

(٦) الأعراف: ٣٨.

(٧) هود: ٣١.

(٨) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٥، والشاهد فيه: مجيء اللام بمعنى عن في قوله: (لوجهها).

والبيت في الجنى الداني ١٠٠، والهمع ٤/٢٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٠، وشرح أبيات المغني ٤/٢٩٥، =

جمع ضَرّة بفتح الضاد على غير قياس، وضَرائر المرأة: نساء زوجها.

«**قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا**» معروف.

«**وَبَغْيًا**» وهو مجاوزة الحدّ.

«**إِنَّهُ لَدَمِيمُ**» بالمهملة: القبيح، وبالمعجمة: المذموم، ضد الممدوح، وأظن أنَّ الرواية في البيت بالإهمال، وهو أنسب بالحسناء.

«**السابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة، ولام المآل، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾**[1]**، وقوله:**

فَلِلْمَوتِ تَغْذُو» ... ...[2]

بالغين والذال المعجمتين: من الغِذاء بكسر الغين، وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب، وقد غذوت الصبي بالطعام واللبن [أي:][3] ربيته وأرضعته به فاغتذى به، ولا يقال: غذيته، وأما الغَداء بفتح الغين المعجمة وبالدال المهملة فطعام بعينه، وهو خلاف العشاء، كذا في الصحاح[4].

«**الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا**»، بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء المعجمة: جمع سَخْلَة بفتح السين وسكون الخاء، قال أبو زيد[5]: يقال لأولاد الغنم ساعة تضعه أمه من الضأن والمعز جميعًا ذكرًا كان أو أنثى: سخلة، والجمع سُخْلٌ وسِخَال.

«**كَمَا لِخَرَابِ الدُوْرِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ**» وهنا إقامة الظاهر مقام المضمر، والأصل: كما

=

والخزانة ٥٦٧/٨، وغنية الأريب ٤٨٧/٢، وحاشية الصبان ٣٢٥/٢.

(١) القصص: ٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسابق بن عبد الله البربري، والشاهد فيه: مجيء اللام للصيرورة في قوله: (للموت)، و(لخراب الدور).

والبيت في الصحاح ٢٠٣٦/٥، وشرح التسهيل ١٤٦/٣، ولسان العرب ٥٦٢/١٢، وشرح شواهد المغني ٥٧٠/٢، وشرح أبيات المغني ٢٩٥/٤، والخزانة ٥٢٩/٩، وغنية الأريب ٤٨٨/٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: ٢٤٤٤/٦.

(٥) ينظر: الصحاح ١٧٢٨/٥.

تبنى المساكن لخرابها.

«**وقوله:**

فَــإِنْ يَكُــنِ المَــوتُ أَفْنَــاهُمُ فَلِلْمَوتِ مَــا تَلِــدُ الْوَالِــدَهْ[١]

ويحتمله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾[٢]، **ويحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل مجزومًا لا منصوبًا، ومثله في الدعاء:** ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴿٢٤﴾﴾[٣]، **ويؤيده أنَّ في آخر الآية:** ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾[٤].

وأنكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة[٥]**، قال الزمخشري**[٦]**: والتحقيق أنها لام العلة، وأنَّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبِّهَ بالداعي الذي يُفْعَلُ الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل، كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد**».

«فتكون استعارة تبعية، وتحقيقها هنا أنه شبه ترتب العداوة والحَزَن على الالتقاط بترتب علَّتِه الغائية عليه، ثم استعمل في المشبَّه اللام الموضوعة للمشبَّه به، أعني تَرَتُّب العلة الغائية عليه، فجرت الاستعارة أولا في العِلِّيَة والغَرَضِيَّة وتبعتهما في اللام، كما في: نَطَقَتِ الحالُ بِكَذَا، فصار حكم اللام حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه العلة، وصار متعلق

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لنهيكة بن الحارث، أو لشُتَيم بن خويلد الفزاري، أو لابن الزبعرى، ووقع عجزه في شعر لعبيد بن الأبرص، ثم في شعر لسماك بن عمرو الباهلي، والشاهد فيه: أن اللام جاءت للصيرورة في قوله: (فللموت).

والبيت في اللامات ١٢٧، ولسان العرب ٥٦٢/١٢، وشرح شواهد المغني ٥٧٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٩٦/٤، والخزانة ٥٣٠/٩، وغنية الأريب ٤٨٨/٢.

(٢) يونس: ٨٨.

(٣) نوح: ٢٤.

(٤) يونس: ٨٨.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٧٠٩/٤، والجنى الداني ١٢١، والهمع ٢٠٢/٤، وشرح أبيات المغني ٢٨٦/٤.

(٦) ينظر: الكشاف ٣٩٨/٣.

معنى اللام هو العِلِّيَّةُ والغرضِيَّة لا المجرور»[١] [١٦٦/ ب] كذا مشى عليه الجمهور واقتصروا عليه.

وقال الشمني: «اعلم أن الاستعارة إن كانت في اسم الجنس، أعني: ما وضع لشيء من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به، كأسد للرجل الشجاع، وقتل للضرب الشديد فأصلية، وإن كانت في الفعل وغيره من المشتقات، أو في الحرف فتبعية، أمَّا بيان التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلأنَّ المقصود الأهم منه هو المصدر، فتقع الاستعارة في المصدر أولا، (ثم تبعية ذلك تقع في المشتق، فيقدر في: نطقت الحال والحال ناطقة بكذا، الاستعارة في لفظ النطق للدلالة، ثم اشتق منه الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية؛ وأما بيان التبعية في الحرف فلأن الاستعارة تقع في متعلق معناه أولاً ثم تبعية ذلك تقع في نفس الحرف)[٢]. وفسَّر السكاكي[٣] متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره، مثل قولنا: مِنْ معناها ابتداء الغاية، وفي معناها الظرفية، وكي معناها الغرض، فإنَّ هذه المعاني ترجع إليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها، وإلا كانت أسماء لا حروفًا، فتقدر في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٤] الاستعارة في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط؛ لترتب علته (الغائية عليه)[٥]، ثم استعملت اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية وتبعتها في اللام.

وفسَّر صاحب التلخيص[٦] متعلق معنى الحرف بالمجرور، فيقدر في الآية أنه استعير

---

(١) تحفة الغريب ٧٢٣/٢.

(٢) هذا الجزء من الكلام وقع في س كالتالي: ثم تبعية ذلك تقع في نفس الفعل وغيره من المشتقات، وأما في الحرف فلأن المقصود الأهم منه هو متعلق معناه، فتجري في المتعلق أولا ثم تبعية ذلك تجري في نفس الحرف.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٠. والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، أبو يعقوب، كَانَ عَلَّامَة بارعا فِي فنون شَتَّى، منها النحو والتصريف والبيان والمعاني والعروض، من مؤلفاته: مفتاح العلوم، توفي سنة ٦٢٦هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٨٤٦/٦، وتاريخ الإسلام ٨٢٨/١٣، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢٢٥/٢، وتاج التراجم ٣١٧.

(٤) القصص: ٨.

(٥) ساقط من س.

(٦) ينظر: تلخيص المفتاح ٦٩. وصاحب التلخيص هو جلال الدين القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو =

العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية، كالمحبة والتبني؛ لمشابهة العداوة بعد الالتقاط بعلته الغائية في الترتب عليه والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجرور، وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف[١]: (معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لـــمَّا كان نتيجة التقاطهم وثمرته، شُبِّهَ بالداعي الذي يُفْعَلُ الفعل لأجله)»[٢].

«**الثامن عشر: القسم والتعجب معًا، وتختص باسم الله ﷻ، كقوله:**

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدِ» ... ...[٣]

«هذا صدر بيت للهذلي عجزه:

... ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

وحِيَد بكسر الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية: جمع حَيْدَة كـــ: بَدْرَة وبِدَر، قال في الصحاح[٤]: والحَيدَة: العقدة في قرن الوعل، والجمع حيود، وكل نتوّ في القرن والجبل وغيرهما في العرض لا في الأعلى، ويقال: حَيْد بإسكان الياء، والجمع حُيُود وأحْيَاد.

والـــمُشْمَخِرّ: الجبل العالي. والظَّيَّان بالظاء المعجمة والمثناة التحتية المشددة على وزن

=

المعالي، المعروف بخطيب دمشق، من أدباء الفقهاء، من كتبه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، والإيضاح في شرح التلخيص، والسور المرجاني من شعر الأرجاني، توفي سنة ٧٣٩.

ينظر: الوافي بالوفيات ١٩٩/٣، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٨/٩، ورفع الإصر عن قـــضاة مـــصر ٣٦٦، والأعلام للزركلي ١٩٢/٦.

(١) ٣٩٨/٣. باختلاف يسير.

(٢) المنصف ٩١/٢-٩٢.

(٣) البيت من البسيط، واختلف في قائله، فقيل: هو لأبي ذؤيب الهذلي، أو لساعدة بن جوية، أو لمالك بن خالـــد، أو لأمية بن أبي عائذ، والشاهد فيه: أنَّ اللام للقسم والتعجب معًا، وحذف حرف النفي، والأصل: لا يبقى، وهـــو جواب القسم.

والبيت في الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والأصول في النحو ٤٣٠/١، واللامات ٧٣، والمفـــصل في صنعة الإعراب ٤٨٤، والجنى الداني ٩٨، والهمع ٢٠١/٤، وحاشية الصبان ٣٢٢/٢.

(٤) ينظر: ٤٦٧/٢.

فَعْلاَن بفتح الفاء: هو ياسمين البر.

والآس: شجر معروف، قال الجوهري[١]: وهو واوي العين، وأنشد هذا البيت في أماكن من الصحاح[٢]: تاللهِ، بالمثناة الفوقية لا باللام، وحرف النفي محذوف، أي: لا يبقى، مثل: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾[٣]»[٤].

«**التاسع عشر: [التعجب][٥] المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم: يالَلْماء، ويَا لَلْعشبِ إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله:**

فَيَالَكَ مِنْ لَيـــلٍ كَـــأَنَّ نَجُومَـــهُ بِكُـــــلِّ مُغَـــــارِ» ... ...[٦]

بضم الميم وتخفيف الغين المعجمة أي: إحكام.

«**الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ**» والفتل بالفاء والمثناة الفوقية. وفي الصحاح: «أَغَرْتُ الحبل فتلته فهو مُغَار»، وشددت ربطه.

«ويذبل بالذال المعجمة: اسم جبل، ولا ينصرف قطعًا، سواء أردت به المكان أو البقعة؛ لما فيه من السببين المستقلين بمنع الصرف، وهما الوزن والعلمية، وإنما جرَّه في البيت بالكسرة للضرورة، ومعنى البيت أنه تعجَّب من طول الليل، فهو يقول: إن نجومه لا تبرح من أماكنها، ولا تفارق محالَّها، فكأنها مربوطة بكل حبل محكم الفتل في هذا الجبل»[٧].

«**وقولهم: يا لَكَ رَجلاً عالِمًا، وفي غيره كقولهم: لله دَرُّهُ فارسًا، ولله أَنْتَ**».

«قال الإمام عز الدين الزنجاني[٨] في شرح [١٦٧/ أ] الهادي: (لله دَرُّه) كلام معناه

---

(١) ينظر: الصحاح ٩٠٦/٣.

(٢) ينظر: ٤٦٨/٢، ٧٠٤.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) تحفة الغريب ٧٢٤/٢. باختلاف يسير.

(٥) زيادة من س.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، والشاهد فيه: أنَّ اللام أفادت التعجب بدون القسم.
والبيت في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٥/٢، وتوضيح المقاصد ١١١٦/٣، والهمع ٢٠٢/٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٥/٢، وشرح أبيات المغني ٣٠١/٤، والخزانة ٢٦٩/٣، وحاشية الصبان ٣٢٣/٢، ٢٤٥/٣.

(٧) تحفة الغريب ٧٢٤/٢.

(٨) هو عبد الوهاب بن إبراهيم أو إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني، يقال له العزيّ عز الدين، فقيه نحوي صرفي، من مؤلفاته: تصريف العزي، ومعيار النظار في علوم الأشعار، والهادي في النحو، والكافي في شرح الهادي، =

التعجب، والعرب إذا عظَّموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى؛ إيذانًا بأنَّ هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى، وبأنَّ هذا جدير بأن يتعجب منه؛ لأنه صادر عن فاعل قادر مصدر للأشياء العجيبة»[١].

في الصحاح[٢]: والدَّرُّ يعني بالمهملة اللبن، وهو في الأصل مصدر درَّ اللبن يدُرُّ درًّا إذا نما، وقيل: أريد بالدر هنا الخير، فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير؛ لأنه غالب قوتهم، وكانوا يسقونه الخيل، ويقرونه الضيفان، ويقال في الذم: لا دَرَّ دَرُّهُ، أي: لا كثر خيره، ويقال في المدح: لله دره، أي: عمله، ولله درُّك (من رجلٍ.

وقال الرضي[٣]: «وأما معنى قولهم: لله درُّك)[٤] فالدَّرُّ في الأصل ما يَدِرُّ، أي: ما يترل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى؛ (قصدًا للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى)[٥]، ويضيفونه إليه، نحو قولهم: لله أنت، ولله أبوك، فمعنى لله دره: ما أعجب فعله». انتهى.

وقال العلامة نجم الدين سعيد[٦] في شرح الحاجبية: وأكثر ما يمثل به النحاة بإضافة در إلى ضمير الغائب، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب، وإلى ضمير المتكلم.

«وقوله:

=

ونقاوة العزيز في فروع الشافعية، توفي سنة ٦٥٥هـ.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١١٩/٨، وبغية الوعاة ١٥٠/٢، والأعلام للزركلي ١٧٩/٤، ومعجم المؤلفين ٥٧/١.

(١) تحفة الغريب ٧٢٥/٢.

(٢) ينظر: ٦٥٥/٢.

(٣) شرح الكافية ١١٥/٢.

(٤) ساقط من س.

(٥) ساقط من س.

(٦) هو سعيد العجمي، المشهور بالنجم سعيد، قال السيوطي: «شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحًا للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة».

بغية الوعاة ٣٦/٢.

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ» ... ...[١]

أي: غنى.

... ... «فَللَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

المتمم عشرين: التعدية:

ذكره ابن مالك في الكافية[٢]، ومثَّل له في شرحها[٣] بقوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥﴾[٤] وفي الخلاصة[٥]، ومثَّلَ له ابنه[٦] بالآية، وبقوله: قلتُ له: افعل كذا، ولم يذكره في التسهيل، ولا في شرحه، بل ذكر في شرحه[٧] أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال للتبليغ، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أضْرَبَ زيدًا لعمرٍو، وما أحبه لبكرٍ.

الحادي والعشرون: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع منها: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ» ... ...[٨]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون بن قيس، والشاهد فيه: مجيء اللام للتعجب في قوله: (فللّه).
والبيت في الديوان ١٣٥، والجنى الداني ٩٨، وشرح شواهد المغني ٥٧٥/٢، وشرح أبيات المغني ٣٠٢/٤، وغنية الأريب ٤٩٢/٢، وحاشية الصبان ٣٢٣/٢.

(٢) ينظر: الكافية بشرحها ٧٩٥/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢.

(٤) مريم: ٥.

(٥) ينظر: ٣٥. والخلاصة مختصر الكافية، وهي في ألف بيت؛ ولذا عرفت بين الناس بألفية ابن مالك.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٤. وابنه هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، أخذ عن والده، وكان إمامًا في النحو وغيره، من البلاغة والعروض والمنطق، من مؤلفاته: شرح ألفية والده، توفي سنة ٦٨٦هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ١٦٥/١، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩٨/٨، والأعلام للزركلي ٣١/٧، ومعجم المؤلفين ٢٣٩/١١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٤٤/٣-١٤٥.

(٨) البيت من الطويل، وهو لتوبة الحمير، وقيل: لنُصَيب الأسود، والشاهد فيه: مجيء اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدي المتأخر عن الفعل، وذلك قوله: (لِيَكْسِرَ)، والقياس أن يقول: رجا به أن يكسر.
=

أي: شديد، ومثله الصلب.

«... ... ... رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهْ»

«والزيادة ظاهرة في البيت؛ إذ المعنى: رجا به أن يكسر عود الدهر، أي: مغالبة الزمان والعلو عليه، والباء متعلقة بـ(رجا)، لا [بـ][1] يكسر، لما يلزم عليه من تقدم ما في حيز الموصول الحرفي عليه، على أنه [قد][2] سمع قوله:

... ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[3]

وسوَّغه بعضهم للضرورة، ولكن لنا عنه في البيت مندوحة، فلا نرتكبه»[4].

«**وقوله:**

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ» ... ...[5]

بلاد يذكر ويؤنث، ويقال: هو فارسي معرب.

«**وَيَثْرِب**» بالمثلثة مدينة النبي ﷺ.

«**مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ**».

«ولا تتعين الزيادة فيه؛ لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة، واللام صلة

=

والبيت في شرح التسهيل ١٤٨/٣، وشرح شواهد المغني ٥٧٩/٢، وشرح أبيات المغني ٣٠٥/٤، وغنية الأريب ٤٩٤/٢، والنحو الوافي ٢٨٦/٤.

(١) زيادة من س، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٢) زيادة من س. وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٣) البيت بتمامه:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وهو من الرجز للعجاج. انظر: المحتسب ٢/ ٣١٠، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، ١١٩، والحجة ٦/ ١٨٢.

(٤) تحفة الغريب ٧٢٦/٢.

(٥) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١١٢، والشاهد فيه: زيادة اللام في: (لمسلمٍ).

والبيت في ضرائر الشعر ٦٧، والجنى الداني ١٠٧، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٥٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٤٣/١، والهمع ٢٠٥/٤، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢، وشرح أبيات المغني ٣٠٧/٤، وحاشية الصبان ٣٢١/٢.

[له][(١)]، كما قيل في قوله:

... ... يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيْبِهَا نَصْلِي[(٢)]

أنَّ يجرح بمعنى يفعل الجرح»[(٣)].

«**وليس منه:** ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[(٤)]، **خلافًا للمبرد**[(٥)] **ومن وافقه**[(٦)]، **بل ضُمِّنَ ردف معنى اقترب، فهو مثل:** ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١﴾[(٧)].

واختلف في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾[(٨)]، ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧١﴾[(٩)]، **وقول الشاعر:**

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تُمَثَّلُ» ... ...[(١٠)]

بضم الفوقية في أوله مبنيًّا للمفعول، ويجوز أن يكون بفتحها مبنيًّا للفاعل، والأصل تتمثل حُذِفَت إحدى التاءين منه.

---

(١) زيادة من س.

(٢) البيت بتمامه: وإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا***إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

وهو من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٤١٥، والشاهد فيه: أنَّ الشاعر ضَمَّنَ (يجرح) معنى يَعِثْ ويُفْسِد، فجُعِلَ لازمًا، ثم عُدِّيَ بفي كما يُعَدَّى اللازم مبالغة.

والبيت في شرح ديوان الحماسة ١١٨٧، والمفصل في صنعة الإعراب ٧٩، وشرح المفصل ٣٩/٢، والخزانة ١٢٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٧.

(٣) تحفة الغريب ٧٢٦/٢-٧٢٧.

(٤) النمل: ٧٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٧/٢.

(٦) منهم الفراء والزجاج والعكبري، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٢-٣٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٩٧/٤، والتبيان في إعراب القرآن ٦٣٤.

(٧) الأنبياء: ١.

(٨) النساء: ٢٦.

(٩) الأنعام: ٧١.

(١٠) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٧٦، والشاهد فيه: زيادة اللام في (لأنسى).

والبيت في اللامات ١٥١، ولسان العرب ١٨٨/٣، والجنى الداني ١٢١، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢، وشرح أبيات المغني ٣٠٨/٤، والخزانة ٣٢٩/١٠، وغنية الأريب ٤٩٥/٢.

... ... «لِي لَيلى بِكُلِّ سَبِيلِ»

«**فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل**».

«وصرَّح بعضهم[١] بأنها زيدت لتوكيد الإرادة، ووَجَّهَهُ بأنَّ لام التعليل لـــمَّا كانت للغرض، وفي الغرض معنى الإرادة، ألا ترى أنك إذا قلتَ: جئتُكَ للسَّمْنِ، يكون معناه: لإرادة السمن، فإذا جمع بين اللام والإرادة يكون جمعًا بين الإرادتين، فيأتي التوكيد. قلتُ: وهذا منتقض؛ لأن اللام المحكوم بزيادتها مفيدة للتعليل، وهو خلاف كلام المصنف»[٢].

«**ثم اختلف هؤلاء: فقيل: المفعول محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم، أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السُّلُوّ لأنسى. وقال الخليل**[٣]».

«هو ابن أحمد بن عمرو النحوي الفراهيدي البصري، شيخ سيبويه، والفراهيد بطن من الأزد، روى عن عاصم الأحول[٤] وغيره، وذكره ابن حيان، ومولده سنة مائة، ولم يكن في العرب بعد الصحابة [١٦٧/ ب] أذكى منه ولا أجمع، وهو أول من استخرج العروض، وكان من أزهد الناس وأشدهم تعففًا، واختلف في وفاته، فقيل: سنة سبعين ومائة، (وقيل: سنة خمس وسبعين ومائة)[٥]، وقال أبو بكر ابن [أبي][٦] خيثمة[٧] أول من سمي في الإسلام

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١٢١-١٢٢.

(٢) تحفة الغريب ٧٢٧/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٦١/٣.

(٤) عاصم الأحول هو عاصم بن سليمان، أبو عبد الرحمن البصري، إمام حافظ محدث ثقة، من الطبقة الرابعة، تـــوفي سنة ١٤١هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ٣١٩/٧، والتاريخ الأوسط ٥٨/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٤٣/٦، وســـير أعلام النبلاء ١٩٥/٦.

(٥) ساقط من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) هو أحمد بن أبي خيثمة، يكنى بأبي بكر، كان ثقة محدثًا عالـــمًا متقنًا، راوية للأدب، بصيرًا بأيام الناس، صاحب التاريخ الكبير، توفي سنة ٢٧٩هـ.

ينظر: تاريخ بغداد ٢٦٥/٥، وطبقات الحنابلة ٤٤/١، وتاريخ الإسلام ٤٨١/٦.

أول من سمي في الإسلام أحمد أبو الخليل بن أحمد العروضي[١]، وكذا قال المبرد، واعترض بأبي السفر سعيد بن أحمد فإنه أقدم، وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا: إنه (بالياء)[٢]، وقال ابن معين بالميم»[٣].

«**وسيبويه[٤] ومن تابعهما: الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادة الله للتبيين، وأمرنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل**».

في الشرح: «تقدير الفعل هنا بالمصدر من [غير][٥] حرف مصدري ليس بقياس، والقول بأنه حذف، فهو موجود تقديرًا يدفعه قولهم: الفعل مقدر بمصدر؛ إذ لو كان الحرف المصدري مقدرًا لكان المؤول بالمصدر هو الحرف وصلته، لا الفعل وحده، على أن حذف أنْ ورفع المضارع المنصوب بها ليس بمقيس [أيضًا][٦] على المختار»[٧].

«**ومنها اللام المسماة بالمقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: يَا بؤسَ للحربِ، والأصل: يا بؤسَ الحربِ، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال:**

يَا بُؤْسَ ... ...»[٨]

بهمزة ساكنة، وقد تبدل واوا: الشدَّة.

«**لِلْحَرْبِ**» أقحمت اللام فيه، والإقحام: إدخال شيء على شيء بشدة وعنف.

---

(١) ينظر: الأوائل للعسكري ٣٧٩، والبصائر والذخائر ١٢٣/٣، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار ٤٧٦/٢.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ٩٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦١/٣.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٧٢٧/٢.

(٨) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك، والشاهد فيه: زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الاختصاص.

والبيت في الأصول في النحو ٣٨٩/١، واللامات ١١٠، وشرح الكافية الشافية ٩٠٣/٢، واللمحة في شرح الملحة ٦٤٣/٢، والجنى الداني ١٠٧، وتوضيح المقاصد ١٦٦١/٣، وشرح شواهد المغني ٥٨٢/٢، وشرح أبيات المغني ٣١١/٤.

«**الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِط**» في الصحاح[١]: «والرهط ما دون (العشرة)[٢] من الرجال، لا تكون فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٣] فجمع، ولا واحد له، مثل ذود، والجمع أَرْهُط (وأَرَاهِط)[٤]، كأنه [جمع][٥] أرهط». انتهى.

«**فَاسْتَرَاحُوا**» والمراد بصيغة النداء هنا التعجب، يتعجب من شدة الحرب التي ذهبت بتلك الأراهط.

«**وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجارَّ لا يعلَّق**».

في الشرح: «والمضاف جارٌّ أيضًا فيلزم تعليقه، [هذا][٦] (إن قلنا)[٧]: إنَّ عامل الجرِّ في المضاف [إليه هو المضاف][٨]، وهو الصحيح، وإن قلنا: العامل هو اللام المقدرة لزم أيضًا تعليق الحرف الجارّ»[٩]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: إذا كان المراد بالجار في قولهم: (الجارّ لا يعلَّق) هو حرف الجر الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما ألزمه به»[١٠].

«**ومن ذلك قولهم: لا أبا لِزيدٍ، ولا أخا له، ولا غُلامَي له، على**[١١] **قول سيبويه**[١٢]: **إن اسم لا مضاف لما بعد اللام**».

---

(١) ١١٢٨/٣. بتصرف.

(٢) ساقط من س.

(٣) النمل: ٤٨.

(٤) ساقطة من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) ساقط من س.

(٨) زيادة من س.

(٩) تحفة الغريب ٧٢٨/٢.

(١٠) المنصف ٩٦/٢.

(١١) زاد في الأصل: قراءة.

(١٢) ينظر: الكتاب ٢٠٦/٢.

«قال الرضي[١]: (الكثير أن يقال: لا أبَ له، ولا غلامين له، فيكونان مبنيين[٢]، وجاء أيضًا على قلة، [لكن][٣] لا إلى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها [لام] الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع، وإثبات الألف في الأب والأخ، فيقال: لا غُلاَمَيْ لك، ولا مُسْلِمِي لك، ولا أبَا له، ولا أخَا له، فتكون معربة اتفاقًا.

وأجاز سيبويه[٤] أن يكون نحو: لا غلام لك، مثله، [بمعنى أن يكون مضافًا، واللام مقحمة، فيكون معربًا، ثمَّ اعلم أنَّ][٥] مذهب الخليل وسيبويه[٦] وجمهور النحاة[٧] أنَّ هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى، فقيل لهم: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه بل تقدر، أجابوا بأنَّ اللام ها هنا أيضًا مقدرة، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في:

[يَا][٨] تَيمَ تَيْمَ عَدِيٍ[٩]... ... ...

على مذهب من قال: إن تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر، فكان الفصل بين المضاف (والمضاف إليه)[١٠] [كلا فصل، فقيل لهم: ما الذي حملهم في هذه الإضافة على

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٤١-٢٤٢.

(٢) زاد في س: على ما ذكرناه.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٢٠٦.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٢٠٦.

(٧) ينظر: الهمع ٢/١٩٦.

(٨) زيادة من س.

(٩) البيت بتمامه: يَا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ***لَا يَلْفِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

والبيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢١٢، والشاهد فيه: إقحام تَيم الثانية بين المضاف، وهو تيم الأولى، والمضاف إليه، وهو عدي، وتيم الثانية مؤكدة للأولى.

والبيت في الكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥، ٢٧٧، ٢٨٤، والمقتضب ٤/٢٢٧، ٢٥٣، والأصول في النحو ١/٣٤٣، ٣٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٩٨، والمفصل في صنعة الإعراب ٦٦، ١٠٨، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٠، والخزانة ٢/٢٩٨، ٤/٩٩.

(١٠) ساقط من س.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه][1] باللام المقحمة توكيدًا دون سائر الإضافات المقدرة باللام؟ أجابوا بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرَّف[2] بـــ(لا) من غير تكريرها تخفيفًا، وحق المعارف المنفية بـــ(لا) الرفع مع تكرير لا، ففصلوا بين المتضايفين لفظًا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا، والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنفي المضاف إلى النكرة، فلا يقولون: لا أبا لرجلٍ حاله كذا، ولا غلامي لشخصٍ نعته كذا، والدليل على أنه مضاف قوله:

وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَـــاتَ مُـــزَرِّدٌ وَأَيُّ كَـــرِيمٍ لاَ أَبَـــاكَ يُخَلَّـــدُ[3]

فصرَّح بالإضافة، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه، فلا يقال: [لا أخاك][4] ولا يَدَك، وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المتضايفين لا لهذا الغرض في المنادى، وهو شاذٌّ، كقوله:

... ... يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ[5])

[١٦٨/ أ] انتهى.

وفي حاشية التفتازاني: فإن قيل: لو كان: لا أبا لك على الإضافة لكان معرفة، فيجب الرفع، [وتكرير الجار][6]، وإبراز الخبر، قلنا: الغرض من هذا الفصل أن يصير المضاف كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر ترك الرفع والتكرير؛ لكونه في صورة النكرة، والخبر مقدر، لكن

---

(١) زيادة من س.

(٢) في الأصل: المعرف.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، والشاهد فيه: حذف اللام من قوله: (لا أبا لك)، وهو شاذ لا يقاس عليه.

والبيت في الكتاب ٢/٢٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٥، والأصول في النحو ١/٣٩٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٨١، ولسان العرب ١٤/١٢، والخزانة ٤/١٠٠.

(٤) زيادة من س.

(٥) عجز بيت والبيت بتمامه:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ***يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

والبيت البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢، والشاهد فيه: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله: (يا بؤس للجهل)؛ توكيدًا للإضافة.

والبيت في الكتاب ٢/٢٧٨، والأصول ١/٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٨٢، والإنصاف ١/٢٦٩، والخزانة ٢/١٣١، ٤/١٠٨، والنحو الوافي ٤/٣٢.

(٦) زيادة من س.

على وجه العموم، أي: لا أبا لك موجود، وليس المعنى على نفي صفة وحال عن أبيه؛ لأنهم قصدوا بهذا الإقحام أن يكون معنى: لا أبا لك، ولا أب لك سواء، وإن كان الأب في الأول معرفة، وفي الثاني نكرة، كما قالوا: لا كان أبوك موجودًا، ولا كان لك أب، بتعريف المسند إليه في الجملة الأولى وتنكيره في الثانية، مع أن الفحوى واحد»[١].

«**وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة، وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف**».

يعني حتى أعطاه حكمه في حذف نوني المثنى والمجموع، وإثبات الألف في الأب والأخ.

وفي الشرح: «و(أصله)[٢] يسأل عن وجه حذف التنوين من أبا في قولك: لا أبا لزيد على هذا القول، والوجه شبهه بما يجب ترك تنوينه، ويقول هذا القائل: كما حمل على المضاف في الإعراب حمل عليه في ترك التنوين، وبعضهم يقول: بل هذا الاسم مبني على إجرائه مُجرى المفرد فيستحق عدم التنوين، ولقائل أن يقول على الأول: لم كان إجراؤه مُجرى المضاف في الإعراب واجبًا، وفي ترك التنوين جائزًا، فإن القائل بأن الاسم شبيه بالمضاف لا يوجب ترك التنوين منه، بل يجوِّزه، فيقول: لا أبًا لزيدٍ، ولا أبًا لعمرٍو بالتنوين وعدمه، وجوابه أن الأصل في الاسم التمكن بل الأمكنية، فيكون معربًا منونًا، فحُمِلَ على المضاف في الإعراب وجوبًا؛ لأنه حَمْلٌ يقتضي بقاءه على أصله، وجُعِلَ حمله عليه في ترك التنوين جوازًا؛ لأنه حمل يقتضي خروجه عن أصله»[٣].

«**لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول[٤] من جعلهما خبرًا، وجعل أبا وأخا [على][٥] لغة من قال:**

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا»[٦] **... ... ...**

---

(١) المنصف ٢/٩٦-٩٧.

(٢) ساقط من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٢٨-٧٢٩.

(٤) ممن قال بهذا الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة. ينظر: الهمع ٢/١٩٧.

(٥) زيادة من س.

(٦) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره، والشاهد فيه: إلزام (أبا) الألف في حالة الجر في قوله: (أباها) على لغة من يلزمونها الألف في جميع الحالات.

والبيت في جمل الخليل ٢٣٨، وأسرار العربية ٦٠، والإنصاف ١/١٨، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٤، =

وهذا صدر بيت لرجل من بلحارث، وعجزه:

... ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقبله:

وَاهًا لِرَيَّا ثُمَّ وَاهًا وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرضِي بِهِ أَبَاهَا

«**وقولهم**» بالجر عطفًا على (لغة من قال).

«**مُكْرَهٌ**» خبر مقدم.

«**أَخَاكَ**» مبتدأ مؤخر.

«**لاَ بَطَلٌ**» معطوف على مكره(١).

«**وجعل حذف النون**»، هذا معطوف على: جعل أبا وأخا لبيان لا غلامي له، كما أن المعطوف عليه لبيان: لا أبا له ولا أخا له.

«**على وجه الشذوذ، كقوله:**

[قطَا قطَا](٢) بَيْضُكَ ثِنْتَا وَبَيْضِي مِئَتَا(٣)

فاللام للاختصاص، وهي متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ إمَّا بتأخره، نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾(٤)**، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾**(٥)**؛ أو**

=

واللمحة في شرح الملحة ١٦٩/١، وتوضيح المقاصد ٣١٨/١، وأوضح المسالك ٧٠/١، والخزانة ٦٦/٣، ٤٥٣/٧.

(١) في الأصل: معطوف على بطل. خطأ.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) قول لبعض العرب، وهو من الرجز، وقال محقق المغني الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: لا يتمُّ هذا الرجز إلا أن يكون بيضك ثنتان.

وهو في الممتع الكبير في التصريف ٣٣٧، وضرائر الشعر ١٠٩، ولسان العرب ١٤٣/١١.

(٤) الأعراف: ١٥٤.

(٥) يوسف: ٤٣.

أو بكونه فرعًا في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾[٢]».

«ووقع لابن إيَّاز[٣] هنا غلطة، وذلك أنه قال[٤] في قوله:

... ... لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ[٥]

(قيل: التقدير: للقباب، فحذف الجار وأبقى عمله، وقيل: بل أعربه بالحركات على النون، كما في قولها: إنَّ حِرِّي أَضْيَقُ مِنْ تِسْعِينٍ[٦].

وهذا أجود؛ لأن في الأول شذوذَ إعمال الجار محذوفًا؛ ولأنه إنما يقال: زيدٌ ضاربٌ عمرًا[٧]، ولا يقال: ضاربٌ لعمرٍو، فإن قلت: زيدٌ عمرًا ضاربٌ، جاز إدخال اللام) هذا كلامه، والغلط فيه ظاهر.

قال المصنف في حاشية التسهيل: (وإنما الاعتراض أنَّ فيه تقديرًا لزائد، وتقدير ما ليس الموضع له بالأصالة بعيد في القياس). وقد تكلم المصنف على هذا البيت [في الباب الخامس][٨]، حيث ذكر [حذف][٩] نوني التثنية والجمع»[١٠].

«﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾[١١]».

---

(١) البقرة: ٩١.

(٢) هود: ١٠٧.

(٣) ابن إيَّاز هو أبو محمد، جمال الدين الحسين بن بدر البغدادي، من أعلام عصره في النحو والصرف، له: المحصول في شرح الفصول لابن معط، وقواعد المطارحة، توفي سنة ٦٨١هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ٢١٢/١٢، وبغية الوعاة ٤٣٩/١، وديوان الإسلام ١٨٩/١، والأعلام للزركلي ٢٣٤/٢.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١٤٩-١٥٠. بتصرف.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) لم أقف عليه، وفي جمهرة الأمثال ٣/٢ في فهرست الأمثال المضروبة للمبالغة والتناهي قال: «أضيق من تسعين»، وينظر: المستقصى في أمثال العرب ٢٢٠/١.

(٧) في الأصل: زيدٌ عمرًا ضاربٌ.

(٨) زيادة من س. و هي كذلك في تحفة الغريب.

(٩) زيادة من س. وهي كذلك في تحفة الغريب.

(١٠) تحفة الغريب ٧٢٩/٢-٧٣٠.

(١١) المعارج: ١٦.

«أي: الأطراف؛ لأن الشوى اسم لليدين والرجلين من الآدميين، أو لجلدات الرأس؛ لأنه أيضًا جمع شواة، وهي جلدة الرأس»[(١)].

«ونحو: ضربي لزيدٍ حسنٌ، وأنا ضاربٌ لعمرٍو، قيل: ومنه: ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾[(٢)]، وقوله:

إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلاً فَإِنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي[(٣)]

وفيه نظر؛ لأنَّ عَدُوًّا وأكيلاً -وإنْ كانا بمعنى معادٍ ومؤاكل- لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت، وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون، ولا محولان».

«ينبغي أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: ولا هما محولان، ولو نصبه بالعطف على خبر ليس لكان حسنًا»[(٤)].

«عما هو مجارٍ له؛ لأنَّ التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة».

وفي الشرح: «وكلامه في هذا المحل [١٦٨/ ب] قابل للبحث؛ وذلك أنَّ قوله: عدوًّا وأكيلاً بمعنى معادٍ ومؤاكل، قد لا يُسَلَّمُ؛ لجواز أن يكون بمعنى عادٍ وآكلٍ، قال في الصحاح[(٥)]: (العَادِي: العَدُوّ)، والأكيل: الذي يؤاكلك، والأكيل أيضًا: الآكل، فيمكن أن يقال: إنهما محولان عما هو مجارٍ للفعل في التحرك والسكون، وإنَّ تحويلهما لأجل المبالغة، ولا مانع من ذلك في الآية، ولا في البيت، بل هو ظاهر فيهما؛ إذ المعنى: إنَّ هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك، وأنْ يكون الملتمس لأكل الزاد مبالغًا في الأكل، وهو أليق بمقصد الشاعر في التمدح بالكرم»[(٦)]. [انتهى][(١)].

---

(١) المنصف ٢/٩٧.

(٢) طه: ١١٧.

(٣) البيت من الطويل، قيل: إنه لحاتم الطائي، وهو في زيادات ديوانه ٢٩٥، وقيل: هو لقيس بن عاصم، وقيل: لعروة بن الورد، وقيل: غير ذلك، والشاهد فيه: أنَّ اللام في له زائدة للتقوية.

والبيت في الكامل ٢/١٣٣، وشرح ديوان الحماسة ١٢٩٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/٢٤٤، ولسان العرب ١٤/٣٠١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٥، وشرح أبيات المغني ٤/٣١٣، وغنية الأريب ٢/٥٠٠.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٣٠.

(٥) ٦/٢٤٢٠.

(٦) تحفة الغريب ٢/٧٣٠.

قال الشمني: «وأقول: أما عدو، فإنْ سُلِّمَ أنَّه محوَّل (عن عاد، فلا نسلم أنَّ[٢] عاديًا مجارٍ لفعله في حركاته وسكناته؛ لأنه لم يستعمل من العداوة ثلاثيٌّ مجرد حتى يكون عاد مجاريًا لمضارعه، وأمَّا أكيل، فإن سُلِّمَ أنه محوَّل عن آكل للمبالغة، فلا نسلِّمُ أنَّ البيت ليس فيه مانع من المبالغة، فإنَّ قوله: فإنِّي لست آكله وحدي، يدلُّ على أنَّ مراده بالأكيل المشارك له في الأكل، لا المبالغ فيه، وكيف والمبالغة في الأكل صفة مذمومة عند العرب؟

وفي الشرح[٣]: أخرج البخاري[٤] عن نافع قال: كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه، فأدخلتُ رجلاً يأكل معه فأكل أكلاً كثيرًا، فقال: يا نافع، لا تدخل عليَّ هذا، سمعت النبي ﷺ يقول: ((المؤمن يأكل في مِعًى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء)).

ثم في الشرح[٥]: (فإن قلتَ: لم لا يجوز أن يكون عدو وأكيل صفتين مشبهتين، ونصب المعمول على التشبيه بالمفعول؟ قلتُ: أمَّا في عدو لك فيمتنع؛ لأنَّ الصفة المشبهة لا يكون معمولها إلا سببيًّا، وأمَّا في (التمسي له أكيلاً) [فلذلك][٦]، ولامتناع تقديم معمول الصفة عليها)»[٧].

«وإنما [اللام][٨] في البيت للتعليل، وهي متعلقة بالتمسي، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف، (صفة)[٩] لعدو».

وفي التعليق[١٠]: «فينبغي إذا ضبط محذوف وصفة بالكسر أن يقال: إنَّ (محذوف) بدل

=

(١) زيادة من س.

(٢) ساقط من س.

(٣) لم أقف عليه في تحفة الغريب.

(٤) صحيح البخاري ٧/٧١، والحديث في صحيح مسلم أيضا ٣/١٦٣١.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٣٠-٧٣١.

(٦) زيادة من س.

(٧) المنصف ٢/٩٨.

(٨) زيادة على ما في المغني.

(٩) ساقطة من س.

(١٠) ٥٩٤-٥٩٥.

من (مستقر)، لا صفة له؛ وذلك لأنَّ مستقر أريد به لفظه، فيكون معرفة، ومحذوف نكرة، فلا تكون نعتًا له، نعم يمكن أن تكون بدلاً منه وإن كان نكرة؛ لأنه قد وُصِفَ بقوله: (صفة لـــ(عدو)) على حد قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾[1]، وأما إن ضبط بالرفع على الخبرية، أي: هو محذوف صفة لـــ(عدو)، فلا إشكال».

[قال الشمني:][2] «وأقول: لا نسلم أن مستقرًّا أريد هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة، وإنما أريد به لفظه معبرًا به عن معناه؛ ولذلك لم يذكر هذا في الشرح»[3].

«**وهي للاختصاص.**

وقد اجتمع التأخر والفرعية في: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾[4]، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾﴾[5] فإنْ كان النذير بمعنى المنذر، فهو مثل: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾[6]، وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها في: سَقْيًا لِزيدٍ، وسيأتي.

قال ابن مالك[7]: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدَّى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مرجح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك».

«وكلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعًا، مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه؛ إذ في علته التي ذكرها إيماء لهذا المعنى، وذلك أنه إذا لم يُذكر إلا واحد من المفعولين فقط، أو ذكرا معًا ولكن تقدم أحدهما جاز؛ لقيام المرجح»[8].

---

(١) العلق: ١٦.

(٢) زيادة من س.

(٣) المنصف ٢/٩٨.

(٤) الأنبياء: ٧٨.

(٥) المدَّثر: ٣٦.

(٦) هود: ١٠٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٣-٨٠٤، وشرح التسهيل ٣/١٤٨.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧٣١.

«**وقد قال الفارسي**[١] **في قراءة**[٢]» من قرأ خارجا عن السبعة «: {وَلِكُلّ وِجْهَةٍ}[٣]» بالإضافة «﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٤]، **(بإضافة كل)**[٥]: **إنّه من هذا، وإنَّ المعنى: الله مولٍّ كلَّ ذي وجهة وجهته، والضمير على هذا للتولية**».

«ولا يتعين أن يكون الضمير لها[٦]، بل يجوز أن يكون الضمير عائدًا [للوجهة، ولا يكون فيه تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معًا، وذلك أن الظاهر هو: ذو وجهة، وليس الضمير عائدًا][٧] عليه، وإنما هو عائد على الوجهة، والمعنى أنَّ الله تعالى مولٍّ كلَّ ذي وجهة وجهته»[٨].

«**وإنما لم يجعل كلاًّ والضمير مفعولين، ويستغنى عن حذف ذي ووجهته؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معًا؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله:**

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ» ... ...[٩]

هذا صدر بيت عجزه:

... ... وَالـمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَا إنْ يُلْقِهَا ذَنَبُ

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/٢٤١.

(٢) قرأ ابن عباس: {وَلِكُلّ وِجْهَةٍ} [البقرة: ١٤٨] بترك التنوين في الأول وخفض الثاني، وقرأ الجمهور: {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ} [البقرة: ١٤٨] بالتنوين والرفع.

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/٢٤٠، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٠، والبحر المحيط ٢/٣٦، والدر المصون ٢/١٧٢.

(٣) البقرة: ١٤٨.

(٤) البقرة: ١٤٨.

(٥) ساقط من س.

(٦) في س: ولا يتعين ذلك.

(٧) زيادة من س.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧٣١.

(٩) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّ الهاء من قوله: (يدرسه) مفعول مطلق لا ضمير القرآن.

والبيت في الكتاب ٣/١٧، والأصول في النحو ٢/١٩٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦١٢، ولسان العرب ١٠/١٥٧، والمسائل السفرية ١٣، وشرح التصريح ١/٤٩٤، والهمع ٤/٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٧، وشرح أبيات المغني ٤/٣١٥، والخزانة ٢/٣.

في الشرح: «سُراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جُشْعُم الـــمُدْلِجِي من الصحابة، نزل بـــ(قُدَيد)، ومات سنة أربع وعشرين.

والرِّشَاءُ بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد: الحبل، قصره للضرورة، وأَنَّثَهُ على معنى [١٦٩/ أ] الآلة.

والمرء: مبتدأ. وذنب: خبره. وعند الرِّشاء: متعلق به لما فيه من معنى التأخر. وجواب الشرط محذوف وجوبًا، مدلول عليه بالجملة، والمعنى: إن يُلقِ إنسان الرشاء فهو متأخر عند إلقائها، والمعنى أن سراقة درس القرآن فتقدَّم، والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يهم، كمن امتهن نفسه في السقي وإلقاء الأرشية في الآبار»[(١)].

«وقيل: عجزه:

... ... وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا (ذَنَبُ)[(٢)]

بضم الراء من الرُّشَا، جمع رُشوة، ورُشوة بضم الراء وفتحها، وهي الجُعْل، والجمع رُشَا، ورشاوى، معنى البيت: هجو رجل من القراء بأنه يرائي ويقبل الرُّشا، وإنما صيَّره ذنبًا[(٣)]؛ لحرصه على أخذها»[(٤)].

«إنَّ الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن».

قال المصنف في حواشي التسهيل: «ولو زعم أنَّ القرآن مبتدأ، وأن اللام زائدة مثلها في (بحسبك) لم يكن عندي بعيدًا». انتهى.

وفي الشرح: «وحينئذ يكون قوله سراقة خبرًا أول لـــ(هذا)، والقرآن يدرسه خبرًا ثانيًا، فأخبر بجملة بعد مفرد، لكنَّ في ذلك دعوى زيادة اللام في المبتدأ، ولم أر من ذكره»[(٥)].

«وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى[(٦)]:

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٣٢.

(٢) هكذا في الأصل و س، وفي المنصف: ذيبُ.

(٣) هكذا في الأصل و س، وفي المنصف: ذيبًا.

(٤) المنصف ٢/١٠٠.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٣٣.

(٦) ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية، من بني عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة ذكية جميلة، =

أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِي العُصَاةَ مُنَــاهُمُ وَلاَ اللهُ يُعْطِي للعُصَاةِ مُنَاهَــا[١]

وهو شاذ؛ لقوة العامل.

ومنها: لام المستغاث عند المبرد[٢]، واختاره ابن خروف[٣]، بدليل صحة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جني[٤]: متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال، نحو قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِــسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَــشَفُ البَــالِي[٥]

وقال الأكثرون[٦]: متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع[٧]»، بالضاد

=

جميلة، اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير، توفيت نحو سنة ٨٠ هـ.

ينظر: فوات الوفيات ٢٢٦/٣، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ٤٦٦، وشاعرات العــرب في الجاهليــة والإسلام ١٣٧، والأعلام للزركلي ٢٤٩/٥.

(١) البيت من الطويل، وهو في الديوان ٩٠، والشاهد فيه: زيادة اللام في (للعصاة)، وهو أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدي.

والبيت في المساعد ٢٥٩/٢، والهمع ٢٠٦/٤، وشرح شواهد المغني ٥٨٨/٢، وشرح أبيات المغــني ٣١٨/٤، وغنية الأريب ٥٠٤/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٥٤/٤، والكامل ١٩٧/٣.

(٣) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢٢١١/٤، والمساعد ٥٢٦/٢، والهمع ٧٢/٣.

(٤) ينظر رأيه في: الجنى الداني ١٠٤، والهمع ٧٢/٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٨، والشاهد فيه: أنَّ قوله: (رطبًا) حال، والعامل فيــه حــرف التشبيه كأنَّ؛ لما فيه من معنى الفعل.

والبيت في الشعر والشعراء ١١١/١، والكامل ٢٥/٣، وأوضح المسالك ٢٧٣/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٩٧/١، وشرح شواهد المغني ٥٩٥/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٢/٤، وغنية الأريب ٥٠٥/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ١٠٤، والمساعد ٥٢٦/٢، والهمع ٧٢/٢.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٦/١٣، وتمهيد القواعد ٣٥٩٧/٧. وابن الضائع هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، له شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة ٦٨٠هـ.

ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٥٦٤/٤، والبلغة ٢١٨/١، وتوضيح المشتبه ٣٩٦/٥، وبغية الوعاة ٢١٧/٢، والأعلام للزركلي ٣٣٣/٤.

بالضاد المعجمة، «**وابن عصفور**[١]، **ونسباه لسيبويه**[٢]، **واعترض بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضُمِّنَ معنى الالتجاء في نحو: يَا لَزيدٍ، والتعجب في نحو: يَا لَلدَّواهي، وأجاب ابن عصفور**[٣] **وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام، واقتصر أبو حيان**[٤] **على إيراد هذا الجواب، وفيه نظر؛ لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم**».

«وسيأتي أن المصنف يقول في الباب الثالث[٥] (بأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة؛ لما تُخُيِّلَ في العامل من الضعف الذي نَزَّلَه منزلة القاصر، ولا مُعَدِّية محضة؛ لاطِّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين)، وقد مرَّ هذا قريبًا»[٦].

«**وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.**

فإن قلتَ: وأيضًا فإنَّ اللام لا تدخل في نحو: زيدًا ضربته، مع أنَّ الناصب ملتَزَم الحذف، (قلتُ:)[٧] **لما ذُكِرَ في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف**».

«يعني في قولك: زيدًا ضربته. وقد يقال: لا نسلم أنَّ الفعل المذكور عوض من المحذوف، غاية الأمر أنه دالٌّ عليه ومفسر له، ولا يلزم من ذلك كونه عوضًا منه»[٨].

«**فإن قلتَ: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء، قلتُ: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضًا ألبتة لم يجز حذفه**».

في الصحاح[٩]: «البتُّ: القطع»، ويقال: لا أفعله ألبتَّة، ولا أفعله بتة: لكل أمر لا

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١٠٤، وتمهيد القواعد ٣٥٩٧/٧، والهمع٧٢/٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٨/٢،٢١٥-٢١٩، وليس في نصه ما يدل على التعلق بفعل النداء، وينظر ما نُسِبَ إليه في: تمهيد القواعد ٣٥٩٧/٧، والهمع٧٢/٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٩٧/٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٦/١٣.

(٥) المغني ٣٠٧/٥.

(٦) تحفة الغريب ٧٣٣/٢.

(٧) ساقطة من س.

(٨) تحفة الغريب ٧٣٣/٢.

(٩) ٢٤٢/١.

رجعة فيه، ونصبه على المصدر.

«وفي شرح اللُّب[١]: وقد تجيء اللام لازمة في بعض المصدر المؤكد لغيره، نحو: لا أفعله ألبتة، فإنَّ سيبويه حكم في كتابه[٢] بأنَّ اللام فيه لازمة»[٣]، وقد مرَّ الكلام (فيه في أل[٤] وغيرها.

وفي الشرح: «قد يكون الشيء عوضًا ويحذف، كالتاء في إقامة، فإنه مصدر أقام، فحقه أن يجيء على)[٥] إفعال، فيقال: إقوام، إلا أن الواو قلبت ألفًا وحذفت لالتقاء الساكنين، وعُوِّضَ عنها التاء فقيل: إقامة، ومع ذلك يجوز حذفها عند الإضافة، قال الله تعالى: ﴿**وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ**﴾[٦]، لكن قد قيل هنا: كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضًا عنه، وفيه نظر؛ إذ لا يمتنع اجتماعهما، قال الشاعر:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ... لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[٧]

ومثله في الكلام كثير»[٨].

[قال الشمني:] «وأقول: لقائل أن يقول: لا نسلم أن التاء في إقامة عوض عن الألف المحذوفة، وإنما هي كالعوض عنها؛ إذ لو كانت عوضًا لم يجز حذفها»[٩].

---

(١) ينظر: العباب في شرح لباب الإعراب لنقرة كار، (من المنصوبات إلى آخر الكتاب)، تح: محمد نصير الدين ١٨.

(٢) ينظر: ٣٧٩/١.

(٣) المنصف ١٠١/٢.

(٤) ينظر: شرح المغني لابن طولون من أول الكتاب حتى نهاية حرف السين ٤٦٧/١.

(٥) ساقط من س.

(٦) الأنبياء: ٧٣.

(٧) البيت من الوافر، وهو لأنس بن مدركة الخثعمي، وقيل: لأنس بن نهيك، والشاهد فيه هنا: الجمع بين التاء من (إقامة)، والمضاف إليه.

والبيت في الكتاب ٢٢٧/١، والمقتضب ٣٤٥/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٧/١، والصحاح ٣٨٠/١، والمفصل في صنعة الإعراب ١٢٤، وشرح الكافية الشافية ٦٨١/٢، والجنى الداني ٣٣٤، والخزانة ٨٧/٣، والنحو الوافي ٤٣/٣.

(٨) تحفة الغريب ٧٣٣/٢-٧٣٤.

(٩) المنصف ١٠١/٢.

«ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم يتزّل[١] مترلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون[٢] أن اللام في المستغاث بقية اسمٍ، وهو آل، والأصل: يا آل زيد، ثم حذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين».

قال الرضي[٣]: [١٦٩/ ب] «وحكى الفراء[٤] عن بعضهم: أن أصل يا لَزيد: يا آل زيد، فخفف، وهو ضعيف؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل له، نحو: يا للدواهي، ويا لله، ونحوهما».

«واستدلوا بقوله:

فَخَيرٌ» ... ...[٥]

وهو خبرُ [مبتدأ][٦] محذوف.

و«**نَحْنُ**» المذكورة توكيد للضمير المستكن في خير، ولو قُدِّرَ مبتدأ لزم الفصل به بين خير ومِن، وهو أجنبي، ولو قُدِّرَ فاعلاً لـــ(خير) لزم إعمال الوصف غير معتمد، و لم يثبت.

«**عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ**» بالمثلثة: المُرَجِّعُ، ومنه التثويب في أذان الفجر، وهو ترجيع قوله: الصلاة خير من النوم.

«قَالَ يَالاَ.

فإن الجارَّ لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قومُ لا فرار، أو لا نَفِرُّ، فحذف ما بعد لا النافية، أو الأصل: يا لَفلان، ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال: ألا تا، فيقال:

---

(١) في المغني: يَتَنَزَّل، وما أثبته من الأصل و س.

(٢) ينظر: التسهيل ١٨٤، وشرح التسهيل ٤١٢/٣، والارتشاف ٢٢١٣/٤، والجنى الداني ١٠٤، والمساعد ٥٣٠/٢، وشفاء العليل ٨١٧/٢، والهمع ٧٤/٣.

(٣) شرح الكافية ٣٥٣/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢٢١٣/٤، والمساعد ٥٣٠/٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي، والشاهد فيه: قوله: (يالا)، حيث استشهد به الكوفيون علـــى أنَّ أصل يا لفلان: يا آل فلان.

والبيت في كتاب الشعر للفارسي ٢٧١، ٢٨٦، ولسان العرب ٥٦٣/١٢، وشرح ابن عقيل ١٩٤/١، والهمع ٧٤/٣، وشرح شواهد المغني ٥٩٥/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٥/٤، والخزانة ٦/٢، وغنية الأريب ٥٠٧/٢.

(٦) زيادة من س.

ألا فا، يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا».

تنبيه:

إذا قيل: يَا لَزيدٍ، بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو (مستغاث لأجله)[١]، والمستغاث محذوف، فإن قيل: يا لَكَ، احتمل الوجهين، فإن قيل: يا لي، فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِيْ مِنْ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَضْنَى[٢]»

والمشهور: ما أصبا، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل حرف اللام.

«وحذف المتعجب منه للعلم به، أي: يا شوق ما أبقاك، ويا دمع ما أجراك، ويا قلب ما أضناك، والمراد بالنوى: البعد، وقد أولع الشعراء المتأخرون من أهل مصر فيه بالتورية[٣]، فحكى ابن سعيد[٤] في المُغْرِب[٥] أن الصاحب كمال الدين بن أبي جرادة[٦] لمَّا أراد الرحيل عن مصر، حضر عنده أبو الحسن الجزَّار[٧]، الشاعر المشهور، مودعًا له، فاتفق أن صاحب مصر أرسل إلى ابن أبي جرادة شيئًا من التمر الذي يصل من أعلى الصعيد في

---

(١) ساقط من س.

(٢) في المغني: مَا أَصْبَى، وما أثبته من الأصل و س. وهما روايتان في البيت. والبيت سبق تخريجه.

(٣) هكذا في الأصل و س، وفي تحفة الغريب: بالتورية به، والمراد التورية بلفظ (النوى).

(٤) ابن سعيد هو علي بن موسى بن عبد الملك العنسي المدلجي، أبو الحسن نور الدين، مؤرخ أندلسي شاعر، عالم بالأدب، من مؤلفاته: المُشْرِق في حلى المَشْرِق، والمُغْرِب في حلى المَغْرِب، والغصون اليانعة في محاسن شعراء المئة السابعة، وريحانة الأدب، توفي سنة ٦٨٥هـ.

ينظر: السفر الخامس ن كتاب الذيل والتكملة ٤١١، والإحاطة في أخبار غرناطة ١٢٩/٤، والديباج المذهب ١١٢/٢، وتبصير المنتبه ١٠٥٩/٣، ومعجم المؤلفين ٢٤٩/٧.

(٥) لم أقف على هذه القصة في كتاب المُغْرِب في حلى المَغْرِب.

(٦) كمال الدين بن أبي جرادة هو عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي، كمال الدين، مؤرخ، محدث، كاتب، من كتبه: بغية الطلب في تاريخ حلب، ومختصره زبدة حلب، ودفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري، توفي سنة ٦٦٠هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٠٦٨/٥، وإكمال الإكمال ٣٥/٢، وبغية الطلب ٨/١، وفوات الوفيات ١٢٦/٣.

(٧) هو يحيى بن عبد العظيم بن يحيى بن محمد، جمال الدين، شاعر مصري، من كتبه: العقود الدرية في الأمراء المصرية منظومة، توفي سنة ٦٧٩هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٢٦٥/٦، وفوات الوفيات ٢٧٧/٤، وديوان الإسلام ٩٤/٢، والأعلام للزركلي ١٥٣/٨، ومعجم المؤلفين ٢٠٧/١٣.

يصل من أعلى الصعيد في المركب المبشر بزيادة النيل على وجه البركة، فأمر ابن أبي جرادة أن يقدم ذلك التمر للحاضرين، فأكلوا، وفيهم الجزَّار، فقال في ذلك ارتجالاً، فأتى بأبدع تورية:

أَطْعَمْتَنَا التَّمْرَ الَّذِي ... لِلْبَرَكَاتِ قَدْ حَوَى
لله مَا أَطْيَبَهُ ... لَو لَمْ تَشُبْهُ بِالنَّوَى[1]

وقال الشيخ جمال الدين بن نباتة:

عَجَبًا لِمِثْلِيَ مَا عَلَى ... نَأْيِ الحَبِيبِ لَهُ قُوَى
يَقْوَى لِنَبْلِ الرَّاشِقِيـ ... ـنَ وَلَيْسَ يَقْوَى لِلنَّوَى[2]

فأخذه الصلاح الصفدي[3] على عادته في السرقة منه:

تَنَأَّى الَّذِي أَهْوَى فَمِتُّ صَبَابَةً ... فَقَالَ عَجِيبٌ كُلُّ أَمْرِكَ فِي الْهَوَى
[صَبَرْتَ لِلَحْظِي إِذْ رَمَتْكَ سِهَامُهُ ... وَلَمْ تَتَصَبَّرْ إِذ رَمَيْتُكَ بِالنَّوَى][4]

قال في الشرح: وهذا شيء جرى به القلم، وإن لم يكن له مدخل في الشرح، وإنما هي نفثة مصدور حمل عليها إفراط الشوق إلى تلك الديار [يعني المصرية][5]، وراحة القلب بالإفاضة في أحاديث أهلها:

جَمَعَ اللهُ شَمْلَ كُلِّ مُحِبٍّ ... وَبَدَا بِي فَإِنَّنِي مُشْتَاقُ»[6]

«وقال ابن عصفور[7]: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأنَّ لام المستغاث متعلقة

---

(١) البيتان من الرجز، ولم أقف عليهما.

(٢) البيتان من الكامل، وهما في ديوان ابن نباتة ٥٤٦.

(٣) هو صلاح الدين، أبو الصَّفاء، خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكي الفاري، الصَّفديّ الدِّمشقيّ الشَّافعيّ، أديب، مؤرخ، له مصنفات كثيرة منها: الوافي بالوفيات، ونكت الهميان، والتذكرة وغيرها كثير، توفي سنة ٧٦٤هـ.
ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/١٠، ومعجم الشيوخ للسبكي ١٧٨/١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٩/٣، والدرر الكامنة ٢٠٧/٢، والبدر الطالع ٢٤٣/١.

(٤) البيتان من الطويل.

(٥) زيادة من ابن طولون وليست في تحفة الغريب.

(٦) تحفة الغريب ٧٣٤/٢-٧٣٦. البيت من الخفيف، ويظهر أن البيت الأخير المذكور للدماميني.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/٢، والارتشاف ٢٢١٣/٤، وتمهيد القواعد ٣٦٠١/٧.

بـــ(أدعو)، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل».

«يعني من غير باب ظَنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ، وهذا عجيب من ابن عصفور، فإنه يرى أنَّ لام المستغاث لأجله في نحو: يَا لَزيدٍ لِعمروٍ متعلقة بفعل محذوف، تقديره: أدعوكَ لِعمروٍ، كما صرَّح به المصنف، فإذن لا فرق في لزوم المحذور الذي فرَّ منه بين أن يكون المجرور باللام في قول المتنبي: (وَيَا لِي) مستغاثًا [به][(١)] أو مستغاثًا لأجله»[(٢)].

«وهذا لا يلزم ابن جني؛ لأنه يرى تعلق اللام بـــ(يا) كما تقدم، ويا [لا تتحمل ضميرًا كما][(٣)] لا تتحمله ها إذا عملت في الحال في نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[(٤)]، نعم هو لازم لابن عصفور؛ لقوله في يَا لَزيدٍ لِعمروٍ: إنَّ لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لِعمرو، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش[(٥)]: إنَّ تعلقها باسم محذوف، تقديره: مدعوًّا لعمروٍ، وإنما ادَّعَيا وجوب التقدير؛ لأنَّ العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع[(٦)] بأنهما مختلفان معنى، نحو: وَهَبْتُ لَكَ دِيْنَارًا لِتَرْضَى».

«فإن اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص، واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل»[(٧)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٣٦-٧٣٧.

(٣) زيادة من المغني و س.

(٤) هود: ٧٢.

(٥) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/٢٢١١، والتذييل والتكميل ١٣/٣٥٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٣/٣٥٦، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٩٨.

(٧) تحفة الغريب ٢/٧٣٧.

«مسألة[١]»

«زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[٢]، ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٣]».

فجملة يبغونها عوجًا في محل [١٧٠/ أ] نصب على الحال من الواو في: ﴿يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٤]، والأصل: يبغون لها عوجًا، فحذفت اللام، ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجًا أنهم يلبسون على الناس، ويوهمون أن فيها عوجًا عن الحق بقبولهم شريعة موسى، وبتغييرهم صفة الرسول ﷺ، أو أنهم يحرشون بين المؤمنين لتختلف كلمتهم[٥].

ومنازل في الآية الثانية مفعول به، والتقدير: قدَّرنا له منازل. وقال الزمخشري وغيره: إن منازل ظرف، وإن الضمير قبله مضاف محذوف، وعبارة الكشاف[٦]: «ولا بدَّ في: (قدَّرناه منازل) من تقدير مضاف؛ لأنه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل، والمعنى: قدَّرنا سيره في منازل»، فـ«يكون ظرفًا».

«﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾[٧]».

في الكشاف[٨]: «والضمير في كالوهم أو وزنوهم ضمير منصوب راجع إلى الناس، وفيه وجهان: أنْ يراد: كالوا لهم، أو وزنوا لهم، فحذف الجار وأوصل الفعل... وأنْ يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف هو المكيل أو الموزون، قال: ولا يجوز أن يكون ضميرًا مرفوعًا للمطففين؛ لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد؛ وذلك أن المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، فإنْ جعلت الضمير للمطففين

(١) في المغني: تنبيه. وما أثبته من الأصل و س.
(٢) آل عمران: ٩٩.
(٣) يس: ٣٩.
(٤)الأعراف: ٤٥.
(٥) المنصف ١٠٣/٢.
(٦) ١٩/٤.
(٧) المطفِّفين: ٣.
(٨) ٧٢٠/٤-٧٢١.

انقلب إلى قولك: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولوا الكيل والوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث واقع في الفعل، لا في المباشر، والتعلق في إبطاله بخط المصحف، وأنَّ الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك؛ لأنَّ خط المصحف لم يراعَ في كثير منه حدُّ المصطلح عليه في علم الخط».

قال في الشرح والتعليق[١]: «على أنّي رأيت في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضة؛ لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعًا؛ لأنَّ الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كتبت هذه الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك: هم لم يدعوا، وهو يدعو، فمن لم يثبتها قال: المعنى كاف في التفرقة، وعن عيسى [بن عمر وحمزة[٢] أنهما كانا يرتكبان ذلك، أي: يجعلان الضميرين للمطففين][٣]، ويقفان عند الواو وقفة يُبَيِّنَانِ بها ما أرادا»[٤]. انتهى.

«وسيكون لنا إن شاء الله عود إلى الكلام على ذلك في الجهة الثامنة من الباب الخامس»[٥].

«**وقالوا: وَهَبْتُكَ**» أي: لك، «**دينارًا، وصِدْتُكَ**» أي: لك، «**ظَبْيًا، وجَنَيْتُكَ**» أي: لك «**ثمرةً، [قال:**

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ[٦] **أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً**» ... ...[٧]

---

(١) هذا القول للزمخشري في الكشاف، وهو تابع للقول الذي سبقه، وليس للدماميني، ولكنه نقله عنه في تحفة الغريب ٢/٧٣٧-٧٣٨، وفي التعليق ٦٠١، وكلام ابن طولون موهم بأنه للدماميني.

(٢) هو حمزة بن حبيب، أبو عمارة الزيات، القارئ الكوفي، أحد القراء السبعة، مولى بني تيم الله من ربيعة، أخذ القراءة عن الأعمش، وأخذ عنه الكسائي، توفي سنة ١٥٦هـ.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣/٥٢، والثقات للعجلي ١٣٣، ومعجم الادباء ٣/١٢١٩، ووفيات الأعيان ٢/٢١٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من تحفة الغريب.

(٤) الكشاف ٤/٧٢١.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٣٧-٧٣٨.

(٦) زيادة من س.

(٧) البيت من الكامل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه هنا قوله: (جنيتك)، والأصل: جنيت لك.

والبيت في المقتضب ٤/٤٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤، والصحاح ٥/١٧٦٥، وإيضاح شواهد الإيضاح =

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وقد تقدم الكلام عليه في أل، والشاهد فيه ظاهر.

«وقال:

فَتَوَلَّى غُلَامُهُمْ ثُمَّ نَادَى أَظَلِيْمًا» ... ...[1]

وهو الذكر من النعام، والجمع ظِلْمَان.

«أَصِيْدُكُمْ أَمْ حِمَارَا.

وقوله:

إِذَا قَالَتْ حَــذَامِ فَأَنْــصِتُوْهَا» ... ...[2]

هذا صدر بيت عجزه:

... ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَت حَذَامِ

وحَذَامِ بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة: اسم امرأة، (مثل)[3] قَطَامِ.

«في رواية جماعة، والمشهور فصدقوها.

الثاني والعشرون: التبيين، ولم يوفوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما تُبَيِّنُ المفعولَ من الفاعلِ، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع بعد

=

٦٤٨/٢، وأوضح المسالك ١٨٢/١، وشرح ابن عقيل ١٨١/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٨٤/١.

(١) البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، والشاهد فيه قوله: (أصيدكم)، والتقدير: أصيدُ لكم، فحــذفت الــلام واتصل الفعل بالضمير فصار منصوبًا بعد أن كان مجرورًا.

والبيت في شرح شواهد المغني ٥٩٦/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٩/٤، وغنية الأريب ٥١٠/٢.

(٢) البيت من الوافر، وقائله لجيم بن صعب، وقيل: لديسم بن طارق، والشاهد فيه قوله: (فأنصتوها)، أصله: فأنصتوا لها، فحذفت اللام، واتصل الضمير بالفعل فنصب.

والبيت في جمل الخليل ١٩٩، وكتاب الشعر للفارسي ١٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، واللمحة في شرح الملحــة ٩١٥/٢، وشرح شذور الذهب ١٢٣، وشرح ابن عقيل ١٠٥/١، والتــصريح بمــضمون التوضــيح ٣٤٧/٢، وشرح شواهد المغني ٥٩٦/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٩/٤.

(٣) ساقطة من س.

فعل [تعجب][(١)] أو اسم تفضيل مُفْهِمَينِ حبًّا أو بغضًا، تقول: ما أَحَبَّني، وما أَبْغَضَني، فإن قلت: لفلان، فأنت فاعل الحُبِّ والبغض، وهو مفعولهما، وإن قلت: إلى فلان، فالأمر بالعكس، هذا شرح ما قاله ابن مالك[(٢)]، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني إلى أيضًا كما[(٣)] بيَّنا، وقد مضى في موضعه».

في الشرح: «هذا عجيب، فإنَّ ابن مالك [لم][(٤)] يهمله، بل ذكره من معاني إلى أيضًا، قال في التسهيل[(٥)]: (ومنها إلى، لانتهاء الغاية مطلقًا، وللمصاحبة، وللتبيين)»[(٦)].

قال الشمني: «وأقول: سبقه إلى هذا الاعتراض غيره، ومنشؤه أنهم أعادوا الضمير المنصوب بـــ(يلزم) على ابن مالك، [وجعلوا هذا الكلام اعتراضًا من المصنف عليه، وإنما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك][(٧)] لا للاعتراض عليه، والمعنى: ويلزم هذا الشرح الذي ذكر لكلام ابن مالك في اللام أن يذكر هذا المعنى من معاني إلى أيضًا»[(٨)].

«الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما [١٧٠/ ب] إمَّا غير معلوم مما قبلها، أو معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدًا له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبنية للمفعولية: سَقْيًا لزيد، وجَدْعًا له».

بسكون الدال المهملة: قطع الأنف، وقطع الأذن، وقطع اليد، والشفة، وبسكون الدال المهملة أو المعجمة: السجن والحبس، وبفتح الذال المعجمة: ولد الشاة في الثانية، وولد البقر والحافر في الثالثة، والإبل في الخامسة.

«فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين؛ لأنهما متعديان، ولا

---

(١) زيادة على ما في المغني.

(٢) ينظر: التسهيل ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢-١١٤٤.

(٣) في المغني: لِمَا. وما أثبته من الأصل و س.

(٤) زيادة من س.

(٥) ١٤٥.

(٦) تحفة الغريب ٧٣٨/٢.

(٧) زيادة من س.

(٨) المنصف ١٠٤/٢.

هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إنْ قُدِّرَ أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إنْ قُدِّرَ أنه الفعل؛ لأنَّ لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال: سَقْيًا زيدًا، ولا جَدْعًا إياه، خلافًا لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصل[(١)]».

«لكن لم يستند المصنف في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين إلى نقل يعتمد عليه، ولا شيخ يتعين المصير إليه»[(٢)].

«**ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار؛ لأن الفعل لا يوصف، فكذا ما أقيم مُقامه، وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه، إن لم يكن معلومًا من سياق أو من غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلومًا، وليس تقدير المحذوف (أعني) كما زعم ابن عصفور**[(٣)]**؛ لأنه يتعدى بنفسه**».

في الشرح: «في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله: مسألة (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا)[(٤)] جاز أنْ يقدره ابن عصفور متأخرًا، وتقديره كذلك لا يمنع من إدخال اللام على مفعوله المقدَّم، كما في قولك: لِزَيدٍ ضربْتُ، بل الظاهر في هذا المقام أن يقدِّر مؤخرًا للاهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين»[(٥)]. انتهى.

وأقول[(٦)]: لو كان تقديره مؤخرًا لكانت اللام للتقوية لا للتبيين، كما اعترف به الشارح في المقولة التي تلي هذه المقولة.

«**بل التقدير: إرادتي لزيد**».

في الشرح: «ليس المراد: بل تقدير (المحذوف الذي)[(٧)] يتعلق به اللام؛ لأنه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين، وإنما المراد: بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين: إرادتي لزيد، فيكون إرادتي مبتدأ، ولزيد ظرفًا مستقرًّا هو الخبر، فيتعلق بمحذوف

---

(١) ينظر: ٢٢٧/١.

(٢) تحفة الغريب ٧٣٨/٢.

(٣) ينظر: المقرب ٢٥٣/١-٢٥٥.

(٤) ينظر: المغني ١٢٦/٦.

(٥) تحفة الغريب ٧٣٨/٢.

(٦) ينظر: المنصف ١٠٤/٢.

(٧) في الأصل: الكلام الذي وقعت فيه، وهو انتقال نظر إلى الكلام الذي بعده.

على ما هو معروف»[١].

قال الشمني: «يدل على أنَّ هذا مراد المصنف قوله فيما بعد: وإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين؛ إذ لا يطلق الاستئناف إلا في الجمل»[٢].

«وينبني على أنَّ هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في: (زيد سقيا له) أن تنصب زيدًا بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا: إنَّ المصدر الحالَّ محلَّ فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله [عليه][٣] فتقول: زيدًا ضربًا؛ لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته.

وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[٤] كون (الذين) في موضع نصب على الاشتغال فوهمٌ.

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل[٥]: اللام في (سَقْيا لك) متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تمافُت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنَّما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال المبنية للفاعلية: تبًّا لزيدٍ، وويحًا له، فإنهما في معنى خَسِرَ وهَلَكَ، فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما الرفع، ولا تبيين؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلتَ: تبًّا له وويحٌ، فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه؛ إذ اللام في الأول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[٦]، فقيل[٧]: اللام زائدة، وما فاعل، وقيل[٨]: الفاعل ضمير مستتر

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٣٩.
(٢) المنصف ٢/١٠٥.
(٣) زيادة من المغني و س.
(٤) محمد: ٨.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٢١.
(٦) المؤمنون: ٣٥ــ٣٦.
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٠٠، والدر المصون ٨/٣٣٥.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٠٠، والبحر المحيط ٧/٥٦١، والدر المصون ٨/٣٣٥.

راجع إلى البعث والإخراج، فاللام للتبيين، وقيل[١]: هيهات مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: {وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ}[٢] فيمن قرأ[٣] بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فـ(هَيْتَ): اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعل ماض، أي: تهيأتُ، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسمَّاه لو صرح به، وقيل: مسمَّاه فعل أمر بمعنى: أَقْبِلْ أو تَعَالَ، فاللام للتبيين، أي: إرادتي [١٧١/ أ] لك، أو أقول لك، (وأما من قرأ: {هِئْتُ لَكَ}[٤] مثل جِئْتُ، فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به)[٥]، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين».

«يريد قراءة من قرأ: {هِئْتَ لَكَ}[٦] بهاء مكسورة وهمزة ساكنة وتاء مفتوحة كـ(جِئتَ)، فاللام فيه للتبيين، أي: إرادتي لك، أو أقول لك، ولا تتعلق اللام بالفعل؛ لأنه ليس المراد: تهيأتَ أنت لنفسك؛ إذ لا معنى له، ولأنه يلزم عليه تعدي فعل الضمير المتصل (إلى ضميره المتصل)[٧]»[٨]، وحاصله فعل المخاطب إلى ضميره.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤، والبحر المحيط ٥٦١/٧، والدر المصون ٣٣٥/٨

(٢) يوسف: ٢٣.

(٣) قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ومسروق والحسن ويعقوب وخلف والأعمش: {هَيْتَ لَكَ} [يوسف: ٢٣]، وهي إحدى الروايات عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وابن مسعود وقتادة، وقرأ ابن عباس بخلاف عنه، وأبو الأسود والحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى بن عمر الثقفي وعاصم الجحدري وأبو رزين وحميد: {هَيْتِ لَكَ} [يوسف: ٢٣]، وقرأ ابن كثير وأبو عبد الرحمن السلمي: {هَيْتُ لَكَ} [يوسف: ٢٣]، وقرأ نافع وابن ذكوان والأعرج وشيبة وأبو جعفر: {هِيْتَ لَكَ} [يوسف: ٢٣]، وقرأ علي بن أبي طالب وأبو وائل وأبو رجاء ويحيى: {هِئْتَ لَكَ} [يوسف: ٢٣]، وكذلك ابن عامر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقتادة وطلحة بن مُصَرِّف وأبو عبد الرحمن بخلاف عنهم.

ينظر: تفسير الطبري ٧٠/١٣-٧٨، والحجة للقراء السبعة ٤١٦/٤، والمحتسب ٣٣٧/١، والبحر المحيط ٢٥٦/٦

(٤) يوسف: ٢٣.

(٥) ساقط من س.

(٦) يوسف: ٢٣.

(٧) ساقط من س.

(٨) تحفة الغريب ٧٣٩/٢.

«**مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تَهَيُّؤُهُ: تَيَسُّرُ انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ﴾[١]، فلا وجه لإنكار الفارسي[٢] هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام: {هِيتَ لَكَۚ}[٣] بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة**».

«لم يقرأ هشام كذلك، وإنما قرأ بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء، نعم قرأ كذلك ابن ذكوان رفيق هشام، وقرأ بها أيضًا نافع»[٤].

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة٤/٤٢٠.

(٣) يوسف: ٢٣.

(٤) المنصف ٢/١٠٦.

«تنبيه»

«الظاهر أنَّ (لها) من قول المتنبي:

لَولاَ مُفَارَقَةُ الأحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا المَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلاَ[١]

جار ومجرور متعلق بـ(وَجَدَتْ)، لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل، كقولك: ضَرَبَهُ زيدٌ، وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لـ(سُبُلاً)، فلمَّا قُدِّمَ عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: (إلى أرواحنا) كذلك؛ إذ المعنى سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا، ولك في (لها) وجه غريب، وهو أنْ تُقَدِّرَهُ جمعًا لـ(لهاة)، [كـ: حَصَاة][٢] وحَصًى».

في الصحاح[٣]: «اللهاة: (الطبقة)[٤] في أقصى سقف الفم، والجمع: اللَّهَى، واللَّهَيَات، واللَّهَوَات».

«وتكون المنايا مضافًا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شُبِّهَتْ بشيء يبتلع الناس، ويكون أقام اللَّها مُقام الأفواه؛ لمجاورة اللَّهوات للفم».

«يعني أنه حُذِف المشبه به وذكر المشبه، وأُثبت للمشبه شيءٌ من لوازم المشبه به المحذوف، وهو اللهوات التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية؛ وذلك الإثبات استعارة تخييلية، وهي قرينة الاستعارة بالكناية، وهذا على مذهب صاحب التلخيص[٥] في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية، وقد ذكرنا المذاهب في شرح الخطبة وغيره»[٦].

«وأمَّا اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسرة».

«قال التفتازاني: (تشبيهًا لها باللام الجارَّة؛ لأن الجزم بمنزلة الجرّ)، يعني: في أنَّ كلاً

---

(١) البيت من البسيط، وهو في الديوان ٢٨٢/٣، وخزانة الأدب وغاية الأرب ١٣٦/١، وشرح أبيات المغني ٣٣٣/٤، وغنية الأريب ٥١٧/٢، والنحو الوافي ٥١٦/٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) ٢٤٨٧/٦.

(٤) في س: المضغة، وفي الصحاح: الهَنَةُ المطبقة.

(٥) ينظر: تلخيص المفتاح ٧٠. وصاحب التلخيص هو جلال الدين القزويني، وسبق التعريف به.

(٦) المنصف ١٠٦/٢.

منهما مختص بنوع من الكلم، وعامل [فيه][١] مثله»[٢].

قاله الشارح[٣] وزاد: «فإن قلتَ: لام الجر تفتح مع المضمر، وذلك هو الأصل فيها، بناء على أنَّ حقَّ ما كان على حرف واحد أن يبنى على الفتح لخفته، فهلاَّ حملت لام الأمر على [لام الجر في هذه الحالة الأصلية ففتحت. قلتُ: لأنَّ مدخول لام الأمر هو المضارع، وهو شبيه بالاسم][٤] الظاهر، ألا تراه مشبهًا لاسم الفاعل باعتبار التوافق في الحركات والسكنات، فعوملت معاملة لام الجر، حيث تدخل على الاسم الظاهر قضاءً لحق المشابهة»[٥].

«**وسُلَيمٌ**» بصيغة التصغير، قبيلة من العرب «**تفتحها**».

«وهذا كفتح لام الجر في بعض اللغات، وقد قال ابن مالك[٦] إنَّ عُكْلاً وبَلْعَنْبَر يفتحونها، لكن بشرط أن تكون داخلة على الفعل، نحو: أحسنتَ إليَّ لَأكافئكَ»[٧].

«**وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها**».

فعلوا ذلك إيثارًا للتخفيف، حملاً على باب كيف.

---

(١) زيادة من س.

(٢) المنصف ١٠٦/٢.

(٣) ينظر: تحفة الغريب ٧٣٩/٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٧٣٩/٢.

(٦) ينظر: التسهيل ١٤٥، والجنى الداني ١٨٣، وتوضيح المقاصد ١٢٤٦/٣. والكلام هنا عن لام الجر الداخلة على الفعل.

(٧) تحفة الغريب ٧٤٠/٢.

«**نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[١]، وقد تسكن بعد (ثُمَّ، نحو:)[٢] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[٣]، في قراءة الكوفِيينَ[٤]، وقالون[٥]، والبزي[٦]، وفي ذلك ردٌّ على من قال: إنه خاص بالشعر.**

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرًا نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[٧]، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٨]، أو التماسًا، كقولك لمن يساويك: لِيَفْعَلْ فلانٌ كذا، إذا لم تُرِد الاستعلاء عليه، وكذا لو أُخْرِجَتْ عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر، نحو: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٩]، ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[١٠]، أي: فيمدّ، ونحمل، أو التهديد، نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[١١]، وهذا

---

(١) البقرة: ١٨٦.

(٢) ساقط من س.

(٣) الحج: ٢٩.

(٤) قرأ نافع في رواية، وابن كثير في رواية، والكوفيون والبَزِّي والأعمش بسكون اللام: {ثُمَّ لْيَقْضُواْ} [الحج: ٢٩]، وقرأ الباقون بكسرها: {ثُمَّ لِيَقْضُواْ} [الحج: ٢٩].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢٦٩/٥، والدر المصون ٢٦٨/٨، والنشر في القراءات العشر ٣٢٦/٢.

(٥) هو عيسى بن مينا بن وردان، أبو موسى، الملقب بقالون، قارئ المدينة ونحويها، يقال أنه ربيب نافع، وقد اختصَّ به كثيرًا، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته، ومعناها بالرومية جيد، توفي سنة ٢٢٠.

ينظر: تاريخ الإسلام ٤٢٦/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٠٣/٨، ومعرفة القراء الكبار ٩٣، وطبقات القراء السبعة ١٢٠.

(٦) البزي هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة، أبو الحسن، هو مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، يروي عن ابن كثير، توفي سنة ٢٥٠هـ.

ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب ٢٣٥، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف ٢٥٤/١، وتاريخ الإسلام ١٠٦٩/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٥٤/٩، ومعرفة القراء الكبار ١٠٢.

(٧) الطلاق: ٧.

(٨) الزُّخرُف: ٧٧.

(٩) مريم: ٧٥.

(١٠) العنكبوت: ١٢.

(١١) الكهف: ٢٩.

[هو][(١)] معنى الأمر في: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾[(٢)]، وأمَّا: ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾[(٣)] فيحتمل اللاَّمان منه التعليلَ».

أي من التركيب المذكور، ولو حذف (منه) لم يضر، وانظر إذا جعلت اللام للتعليل بماذا تتعلق، ظاهر كلام الزمخشري أنها تتعلق [١٧١/ ب] بما سبقها في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ٦٥﴾[(٤)]، ولفظ الزمخشري في الكشاف[(٥)]: «واللام في (ليكفروا) محتملة أن تكون لام كي، وكذلك في: (وليتمتعوا)، فيمن قرأها بالكسر، والمعنى أنهم يعودون (إلى شركهم)[(٦)]؛ ليكونوا بالعود إلى شركهم كافرين بنعمة النجاة، قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير، على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة إذا أنجاهم الله تعالى أن يشكروا نعمة الله في إنجائهم، ويجعلون نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة، لا إلى التلذذ والتمتع؛ وأن تكون لام الأمر، وقراءة من قرأ[(٧)]: {وَلْيَتَمَتَّعُواْ}[(٨)] بالسكون تشهد له، ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٤٠﴾[(٩)]». انتهى.

وفي الشرح: «فإن قلت: لم يكن الداعي لهم إلى العود إلى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها، فكيف جاء التعليل؟ قلتُ: إمَّا أن تجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون[(١٠)]، أو تجعل للتعليل الوارد عن طريق المجاز؛ وذلك أنه لما كانت نتيجة عودهم إلى الإشراك وثمرته هي كفرانهم للنعمة وتلذذهم بها، شُبِّه ذلك بالداعي الذي يُفْعَلُ الفعل

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) فُصِّلَت: ٤٠.

(٣) العنكبوت: ٦٦.

(٤) العنكبوت: ٦٥.

(٥) ٤٦٨/٣.

(٦) ساقط من س.

(٧) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي والأعمش بسكون اللام: {وَلْيَتَمَتَّعُواْ} [العنكبوت: ٦٦]، وقرأ نافع في رواية عنه وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بكسر اللام: {وَلِيَتَمَتَّعُواْ} [العنكبوت: ٦٦].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٤٠/٥-٤٤١، والبحر المحيط ٣٦٦/٨/٨-٣٦٧، والدر المصون ٢٧/٩.

(٨) العنكبوت: ٦٦.

(٩) فُصِّلَت: ٤٠.

(١٠) ينظر: الارتشاف ١٧٠٩/٤، والجنى الداني ١٢١، والهمع ٢٠٢/٤.

لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل، والاستعارة تبعية، وقد مرَّ تقريره في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[١]»[٢].

«**فيكون ما بعدهما منصوبًا، والتهديدَ، فيكون مجزومًا، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكَّنَها**[٣]».

وهم ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وقالون عن نافع.

«**فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أن ما بعدهما: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾**».

لأن المعنى: فسوف يعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهما، وذلك يقتضي أن الأمر بالكفران والتمتع للتهديد.

وفي الشرح: «لأن الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر [بشرطٍ][٤] يترتب مضمونها عليه، والأمر متضمن للشرط كما سيأتي، أو يقال: إنَّ قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ مقتضٍ للتهديد، فيؤيد حمل الأمر السابق على التهديد، ويصير الكلام متلائم الأطراف»[٥].

«**وأمَّا: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ﴾**[٦]، **فيمن قرأ بسكون اللام**[٧] **فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام –وهو حمزة– فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم، وهذا**

---

(١) القصص: ٨.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٤٠-٧٤١.

(٣) قرأ بسكون اللام ابن كثير وحمزة والكسائي، وخلف، وعاصم برواية حفص، ونافع برواية المسيبي، وقالون وإسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أويس، والأعمش، والقواس، وابن فليح: {وَلْيَتَمَتَّعُواْ} [العنكبوت: ٦٦]، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو بزَّة وابن حمَّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع بكسر اللام: {وَلِيَتَمَتَّعُواْ} [العنكبوت: ٦٦].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٥/٤٤٠-٤٤١، والبحر المحيط ٨/٣٦٧، والإتحاف ٢/٣٥٣.

(٤) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٤١.

(٦) المائدة: ٤٧.

(٧) قرأ حمزة والأعمش بكسر اللام ونصب الميم: {وَلِيَحْكُمَ} [المائدة: ٤٧]، وقرأ الجمهور بسكون اللام والميم: {وَلْيَحْكُمْ} [المائدة: ٤٧].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٢٢٧، والبحر المحيط ٤/٢٨٠، والهادي ٢/١٧٢.

التعليل إما معطوف على تعليل آخر مُتَصَيَّدٍ من المعنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[١] معناه: وآتيناه الإنجيل للهدى والنور، ومثله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا﴾[٢]، [لأن المعنى: إنَّا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظًا][٣]، وإمَّا متعلق بفعل مقدَّر مؤخر، أي: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله».

في الشرح: «وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا﴾[٤]، يجوز أن يكون (حفظًا)[٥] تعليلاً لفعل محذوف متأخر، والتقدير: وحفظًا فعلنا ذلك، وإنما يقدَّر المحذوف متأخرًا قصدًا إلى الاختصاص، وإلى أنَّ الحذف دليل على الاهتمام بالمذكور أكثر»[٦].

[قال الشمني][٧] «وأقول: ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره، بل هو للزينة أيضًا، والذي ذكره المعربون في نصب حفظًا أنه بفعل مقدَّر، أي: وحفظناها حفظًا، أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى، كأنه قيل: إنَّا خلقنا الكواكب زينة وحفظًا»[٨].

«ومثله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾[٩]، أي: وللجزاء خلقهما، وقوله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ۝٧٥﴾[١٠]، أي: أريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾[١١]، أي:

---

(١) المائدة: ٤٦.

(٢) الصافات: ٦ــ٧.

(٣) زيادة من المغني و س.

(٤) الصافات: ٦ــ٧.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٧٤١.

(٧) زيادة من س.

(٨) المنصف ٢/١٠٧.

(٩) الجاثية: ٢٢.

(١٠) الأنعام: ٧٥.

(١١) مريم: ٢١.

خلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطبًا استغني عن اللام بصيغة افْعَلْ غالبًا، نحو: قُمْ واقْعُدْ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو: لِتُعْنَ بِحَاجَتِي».

في الصحاح[(١)]: «و عُنِيتُ بحاجتِكَ أُعْنَى عنايةً فأنا بها مَعْنِيٌّ، على وزن مفعول، وإذا أمرت منه قلت: لِتُعْنَ بحاجتي».

«**أو الخطاب، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، أو كلاهما، نحو: لِيُعْنَ زيدٌ بحاجتي، ودخول اللام على فعل المتكلم [قليل][(٢)]، سواء أكان المتكلمُ مفردًا، نحو قوله عليه الصلاة والسلام[(٣)]: ((قوموا فَلْأُصَلِ لكم))، أم معه غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[(٤)]، وأقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب، كقراءة [١٧٢/ أ] جماعة[(٥)]: {فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}[(٦)]»**، قرأها يعقوب بالتاء في يونس، «**وفي الحديث: ((لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم))**.

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها، كقوله:

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُــدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْــكَ نَــصِيْبُ[(٧)]»

أي: ليكن، كما سترى.

«**وقولِه**» أي: أبي طالب في النبي ﷺ:

---

(١) ٦/٢٤٤٠.

(٢) زيادة من س.

(٣) الحديث في مسند أحمد ١٩/٣٤٧، وصحيح البخاري ١/٨٦.

(٤) العنكبوت: ١٢.

(٥) قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وقتادة وعاصم الجحدري وبن سيرين ويعقوب الحضرمي والأعمش ورويس وابن عامر في رواية عنه وجماعة بالتاء أمرًا للمخاطب: {فَلْتَفْرَحُواْ} [يونس: ٥٨]، وقرأ الباقون وابن عامر في رواية أخرى عنه بالياء أمرًا للغائب: {فَلْيَفْرَحُواْ} [يونس: ٥٨].

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٥١، والحجة للقراء السبعة ٤/٢٨٠، والمبسوط في القراءات العشر ٢٣٤.

(٦) يونس: ٥٨.

(٧) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: حذف اللام الجازمة، والتقدير: ولكن لِيكُنْ.

والبيت في الإنصاف ٢/٤٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠، والجنى الداني ١١٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧٠، والمساعد ٣/١٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٧، وشرح أبيات المغني ٤/٣٣٣.

«مُحَمَّدُ» ... ...[(١)]

هو ابن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرَّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن فزار بن معدّ بن عدنان، إلى هنا أجمعت الأمة، وما بعده مختلف فيه، ولد عام الفيل على الصحيح، في يوم الاثنين، لثنتي عشرة من ربيع الأول، وقيل: لثمان منه، وقيل: لليلتين، وقيل: لعشرة، وبعث إلى الناس كافة بمكة، وهو ابن أربعين سنة، وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الأصح، ثم هاجر إلى المدينة، فأقام بها عشرًا بالاتفاق، فالصحيح أن عمره ثلاث وستون سنة، وقدم المدينة يوم الاثنين، لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول، قال الحاكم: ولد يوم الاثنين، وخرج من مكة مهاجرًا يوم الاثنين، وقدم المدينة يوم الاثنين، وتوفي يوم الاثنين.

«... تَفْدِ نَفْسَكَ كُــلُّ نَفْــسٍ   إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَــيْءٍ تَبَــالاَ»

«أي: ليكن، ولتَفْدِ، والتَّبَال: الوبال، أبدلت الواو المفتوحة تاء، مثل [تاء][(٢)] **تَقْوَى.**

ومنع المبرد[(٣)] **حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعرَفُ قائله».**

في الشرح: «لم يحكِ المصنف جوابًا عن البيت الأول، وكأنَّ المبرد لم ير مساغًا لتخريجه، إن كان قد اطلع عليه، ويمكن أن يخرَّج على أنَّ الفعل مرفوع على أصله يكون، لكنه سكَّن النون لأجل الإدغام الجائز، فأبدلها لامًا وأدغم، ثم التقى ساكنان، فحذف الأول

---

(١) البيت من الوافر، وينسب لحسان وللأعشى وليس في ديوانيهما، كما ينسب لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، والشاهد فيه: حذف لام الأمر من تَفْدِ مع بقاء عملها، بدليل حذف حرف العلة من آخر الفعل.

والبيت في الكتاب ٣/٨، والمقتضب ٢/١٣٢، والأصول ٢/١٧٥، واللامات ٩٦، والمفصل ٤٥١، وأسرار العربية ٢٢٨، والإنصاف ٢/٤٣٢، والهمع ٤/٣٠٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٧، وشرح أبيات المغني ٤/٥٣٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/١٣٠-١٣٣، والأصول ٢/١٧٤، والارتشاف ٤/١٨٥٦.

للضرورة، وإن كان إثباته سائغًا في السعة، من باب التقاء الساكنين على حَدِّه»[١].

«**مع احتماله**» أي: البيت الثاني، «**لأن يكون دعاء بلفظ الخبر، مثل**[٢]: **يغفرُ اللهُ لَكَ، ويرحمُكَ اللهُ، وحذفت الياء تخفيفًا، واجتزئ عنها بالكسرة، كقوله:**

... ... دَوَامِي الأَيْدِ» ... ...[٣]

الدوامي: جمع دامية، وفي الصحاح[٤]: الدامية: الشجَّة التي تدمي[٥] ولا يسيل دمها، والأيدِ: جمع يد، إلا أنه حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة.

«**يَخْبِطْنَ**» بكسر الباء، أي: يضربْنَ، يقال: خَبَطَ البعيرُ الأرضَ بيده خَبْطًا، إذا ضربها، ومنه: خَبْطَ عَشْوَاء، وهي الناقة في بصرها ضعف، تخبط إذا مشت لا تتوقَّى شيئًا.

«**السَّرِيْحَا**» بالمهملتين: السيور التي يخصف بها، الواحدة سريحة، ويجمع أيضًا على سرائح.

«**قال: وأما قوله:**

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ» ... ...[٦]

أي: البقَّة، والبعوضة أيضًا اسم ماء لبني أسد، وأظن أنَّ هذا هو المراد هنا، وبه جزم

---

(١) تحفة الغريب ٧٤٢/٢.

(٢) في المغني: نحو.

(٣) البيت بتمامه: فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ***دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

وهو من الوافر، وقائله مُضَرِّس بن ربعي الأسدي، وقيل: يزيد بن الطثرية، والشاهد فيه: حذف الياء من الأيدي، والاكتفاء بالكسرة لضرورة الشعر.

والبيت في الكتاب ٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٤، ٢٣٣، والإنصاف ٣٢٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٩٨/٢، وشرح أبيات المغني ٣٣٧/٤.

(٤) ينظر: ١٢٠٩/٣.

(٥) في الأصل: التي لا تدمي.

(٦) البيت من الطويل، لمتمم بن نويرة، والشاهد فيه: حذف اللام من يبكِ، والتقدير: ليبْكِ، وحذفت الياء للجزم، مع أنَّ لام الأمر محذوفة.

والبيت في الكتاب ٩/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول ١٥٧/٢، ١٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، والإنصاف ٤٣٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٩٩/٢، وشرح أبيات المغني ٣٣٩/٤.

الشمني[١].

«**فَاخْمِشِي**» في الشرح: «ويقال: خَمَشَ وجهه بفتح الميم في الماضي، يَخْمُشُه ويَخْمِشُه بالضم والكسر: خدشه، ولطمه، وضربه، وقطع عضوًا منه، كذا في القاموس[٢]، والكل ممكن في البيت»[٣].

وأقول: كون الأخير مرادًا في غاية البعد.

«**لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ**» أي: ما بدا من الوجنة، وحرُّ الرمل: خالصه، وحرُّ الدار: وسطها. كذا في الصحاح[٤].

«**أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى.**

فهو على قبحه جائز؛ لأنه عطف على المعنى».

«وإنَّما جعله المبرد كذلك لأنه يمنع من الجزم باللام مقدرة[٥]، وإلا فلو جوَّز ذلك لكان ذلك من قبيل العطف على اللفظ، أي: يجعل: لِيَبْكِ مَن بَكَى معطوفًا على اخمشي؛ إذ كلاهما إنشاء»[٦].

«**إذ اخمشي ولْتَخْمِشِي بمعنى واحد.**

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي[٧] في الكلام [لكن][٨] بشرط تقدم قُلْ، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٩]، أي: ليقيموها، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية[١٠]، وزاد عليه أنَّ ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري،

---

(١) ينظر: المنصف ١٠٩/٢.

(٢) ينظر: ٥٩٣/١.

(٣) تحفة الغريب ٧٤٣/٢.

(٤) ينظر: ٦٢٧/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١٣٢/٢-١٣٣.

(٦) تحفة الغريب ٧٤٣/٢.

(٧) ينظر رأيه في: شرح الكافية ١٢٩/٥، والارتشاف ١٨٥٦/٤، والجنى الداني ١١٣.

(٨) زيادة من المغني.

(٩) إبراهيم: ٣١.

(١٠) ينظر: ١٥٦٩/٣.

بعد القول الخبري، كقوله:

قُلْــتُ لِبَــوَّابٍ لَدَيْــهِ دَارُهَــا تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْوُهَا وَجَارُهَــا»[١]

حمو المرأة: أبو زوجها، ومن كان من قِبَله، قال شعبان:

والحمو من أقارب الزوج اشتهر وجاء بالعكس ولكن [قد][٢] ندر[٣]

وفيه لغات[٤]، يمكن منها في البيت ثلاث: إحداها: حَمٌ، كـــ: يَد، ولكن لم تَرِد بها رواية هنا، والأخرى [١٧٢/ ب] حَمْءٌ، مهموز اللام كـــ: خَبْءٍ، والثالثة حَمْوٌ كـــ: دَلْوٍ، وكلتا هاتين اللغتين جاءت به الرواية في البيت.

«**أي**[٥]: **لِتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف لضرورة؛ لتمكنه من أن يقول: إئذن. انتهى.**

قيل: وهذا تخلص من ضرورة بضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصَرَّع، فالهمزة في أول البيت لا في حشوه».

لـــمَّا استدل ابن مالك على أن حذف اللام من تِئذَن ليس بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: ائذن بالهمزة، اعترض عليه بأنَّ تمكن الشاعر من أن يقول: ائذن لا يدل على أن حذف اللام (ليس بضرورة، وإنما يدل عليه لو لم يكن ائذن ضرورة، لكنه ضرورة، فقد تخلص ابن مالك من ضرورة، وهي حذف اللام)[٦]، بضرورة، وهي إثبات همزة الوصل (في الوصل)[٧]، فأجاب المصنف بأنَّ إثبات الهمزة إنما يكون ضرورة إذا كان في الحشو لا في

---

(١) البيت من الرجز، وقائله منظور بن مرثد الأسدي، والشاهد فيه قوله: (تِئذَن)، حيث إنه أراد: لِتَــأْذَنْ، فحــذف اللام الجازمة، وكسر حرف المضارعة، وبقي الفعل مجزوما.

والبيت في الصحاح ٤٥/١، ٢٠٣٥/٥، وضرائر الشعر ١٥٠، ولسان العــرب ٦١/١، ٥٦٠/١٢، والجــنى الداني ١١٤، وتوضيح المقاصد ١٢٦٩/٣، والهمع ٣٠٩/٤، وشرح شواهد المغني ٦٠٠/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤٠/٤.

(٢) زيادة يستقيم بها الوزن.

(٣) البيت من الرجز، و لم أقف عليه.

(٤) ينظر: الصحاح ٢٣١٩/٦.

(٥) في المغني: أراد.

(٦) ساقط من س.

(٧) ساقط من س.

لا في أول الكلام، وهي ها هنا واقعة في أول الكلام؛ لأنها واقعة (في أول البيت لا)[1] في أول المصراع الثاني من البيت.

في الشرح: «يريد بقوله: لأنهما بيتان لا بيت واحد، أنهما بيتان من مشطور الرجز، كل واحد منهما مستقل بنفسه، على ثلاثة أجزاء، وليس مجموعها بيتا واحدًا من تام الرجز، وفي إطلاق الـمُصَرَّع هنا مخالفة للاصطلاح المشهور عند العروضيين في التفرقة بين التصريع والتقفية، فإذا كانت العروض مستحقة للمجيء على وزنٍ مخالف لوزن الضرب، ثم أخرجت عما تستحقه وألحقت بالضرب في وزنه ورويه، فهذا تصريع، والبيت مصرَّع، كما في قول امرئ القيس:

أَلاَ عَمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَلَلُ البَـالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُـصُرِ الخَـالِي[2]

فإنَّ عروض الطويل في غير التصريع على وزن مَفَاعِلُن المقبوض، لكنها أخرجت عنها عن تلك الحالة، وجعلت على زنة مَفَاعِيْلُن التام إلحاقًا لها بالضرب وزنًا ورويًّا، وإن كانت العروض كزنة الضرب، وإنما ألحقت به في الروي فقط، فهذا تقفية، والبيت مُقَفًّى، كما في قول امرئ القيس أيضًا:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسقْطِ اللَّوَى بَينَ الـدَّخُولِ فَحَومَـلِ[3]

فإنَّ العروض هنا على وزن مَفَاعِلُن المقبوض، وهو وزنها المستحق لها، وزنة الضرب أيضًا كذلك، ولم يقع إلحاقها به إلا في الروي خاصة، وهو اللام، إذا تقرر هذا استبان لك أنَّ ما أنشده المصنف بتقدير أن يكون بيتًا واحدًا من قبيل المقفَّى، لا المصرَّع؛ لأنَّ وزن عروض الرجز مُسْتَفْعِلُن، وهي هنا كذلك على زنة الضرب، إلا أنه دخله الخبن زحافًا، وليس الإلحاق إلا في الروي فقط، وهو الراء لا الهاء كما قد يتوهم، على أني أقول: ولو

---

(١) ساقط من س.

(٢) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس في ديوانه ١٣٥، والشاهد فيه هنا عروضي، وهو مجيء البيت مصرَّعا.

(٣) البيت من الطويل، مطلع معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه ١٤، والشاهد فيه عروضي، وهو مجيء البيت مقفًّى.

والبيت في جمهرة أشعار العرب ٥١، وجمل الخليل ٢٥٨، والكتاب ٢٠٥/٤، والأصول في النحـو ٣٨٥/٢، والعروض لابن جني ٦١.

كان بيتًا مصرَّعا لم يكن مثل هذا فيه ضرورة، (ضرورةَ)[١] أنَّ البيت المصرَّع يعامل معاملة بيتين، ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كما للعجز»[٢].

ومن المعلوم أن الروي إنما يكون في القافية التي هي آخر البيت.

«**بخلافها في نحو قوله:**

لاَ نَسَبَ اليَومَ وَلاَ خُلَّةَ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ»[٣]

وهذا البيت لأنس بن العبَّاس السلمي[٤]، جدّ العبَّاس بن مرداس[٥]، وقيل: أبو عامر جد العبَّاس.

«**والجمهور على أنَّ الجزم في الآية مثله في قولك: ائتني أكْرِمْكَ، وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:**

أحدها للخليل وسيبويه[٦]**: أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى إنْ الشرطية**».

«وجه كون الطلب متضمنًا للشرط [على ما قرَّره بعضهم[٧]][٨] أنَّ الحامل على

---

(١) ساقطة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٤٤-٧٤٥.

(٣) البيت من السريع، وهو لأبي عامر بن حارثة السلمي، وقيل: لأنس بن العباس بن مرداس، والشاهد فيه: قطع همزة الوصل (اتسع) لضرورة الشعر، مع أنها في الدرج، وحسَّنَ هذا أنها في أول الشطر الثاني، فهي في مفتتح الكلام.

والبيت في الكتاب ٢/٢٨٥، ٣٠٩، والأصول في النحو ١/٤٠٣، ٣/٤٤٦، واللمع في العربية ٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠١، والمفصل ١٠٤، والإنصاف ١/٣٢١، وضرائر الشعر ٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٦، وشرح أبيات المغني ٤/٣٤١.

(٤) أنس بن عباس بن عامر بن حي بن رعل بن مالك ابن عوف بن امرئ القيس السلمي، ممن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ووفد عليه، وكان من الجيش الذي أمد بهم عمر بن الخطاب أهل القادسية، وممن شهد اليرموك.

ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف ٤/٧٧، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٩/٣٢٤، والإصابة في تمييز الصحابة ١/٢٧٤.

(٥) أبو الهيثم، العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي، من مضر، شاعر فارس، أمه الخنساء الشاعرة، أسلم قبيل فتح مكة، توفي سنة ١٨ هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ٤/٢٧١، والحيوان ٧/٤٦٤، والشعر والشعراء ١/٢٩١، ومعجم الصحابة للبغوي ٤/٣٩٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٩٩، والهمع ٤/١٣٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٥/١٢٨.

(٨) زيادة من س.

الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودًا للمتكلم، إمَّا لذاته، أو لغيره، ومعنى كونه مقصودًا لغيره أنه يتوقف الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جوَّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودًا لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودًا لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا، وأما الخبر فإنه إذا ورد حمله المخاطب على أنه إنما تكلَّم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أنَّ مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره؛ إذ قد يخبر عن شيء مع أنَّ ذلك الشيء غير مقصود للمخبِر، كقولك: يضرب زيد، مع كراهتك لضربه، ولو جئتَ أيضًا بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزاء [١٧٣/ أ] لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه؛ إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر الفهم إلى أن المطلوب إمَّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له»[(١)].

هكذا قرّر الرضي[(٢)] هذا المحل، وهو بديع.

«**كما أنَّ أسماء الشرط إنَّما جزمت لذلك.**

والثاني: للسيرافي، والفارسي[(٣)]: أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـــ(ضَرْبًا) في قولك: ضَرْبًا زيدًا لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه.

والثالث: للجمهور[(٤)]: أنه بشرطٍ مقدَّر بعد الطلب».

«يعني مدلولاً عليه بذلك الطلب، قال الرضي[(٥)]: (ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناه فعلاً واحدًا)»[(٦)].

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٤٥-٧٤٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥/١٢٨.

(٣) ينظر: المسائل العسكرية ١١٦، والهمع ٤/١٣٤.

(٤) ينظر: الهمع ٤/١٣٥.

(٥) شرح الكافية ٥/١٢٩.

(٦) المنصف ٢/ ١١٠.

«وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إمَّا غير واقع، أو غير كثير».

في الشرح: «الظاهر أنه واقع وكثير؛ وذلك لأنَّ أفعال الإنشاء كـــ: عسى، ونِعْمَ، وبئس، وفعل التعجب، نحو: مَا أَحْسَنَ زيدًا، وما أَظْرَفَه، وما أَلْطَفَه إلى غير ذلك مما لا ينحصر، ونحو: قضوَ الرجل، بمعنى: ما أقضاه، ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[1] بمعنى: ما أحسنَهم رفيقًا، كلها متضمن للحرف الذي حق الإنشاء أن يؤدَّى به؛ ولهذا كانت غير متصرفة»[2].

قال الشمني: «وأقول: المراد بالحرف في قول المصنف: (معنى الحرف) [هو الحرف][3] الموجود، كما هو الظاهر، لا ما هو أعم منه، وما حقه أن يوجد وليس بموجود، وحينئذ لا تَرِدُ أفعال الإنشاء؛ لأنها ليست متضمنة لمعنى [حرف][4] موجود، بل لمعنى حرف من حقه أن يوجد وليس بموجود»[5].

«ومن الثاني؛ لأنَّ نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك[6] بالآية»، وهي قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[7] **«أن يكون الجزم في جواب شرط مقدَّر؛ لأنَّ تقديره يستلزم ألاّ يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع»**.

في الشرح[8]: «وما ذكره ابن مالك مبني على [أن][9] بين الشرط والجواب ملازمة

---

(١) النساء: ٦٩.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٤٦.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) المنصف ٢/١١١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩.

(٧) إبراهيم: ٣١.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧٤٦-٧٤٧ باختلاف يسير.

(٩) زيادة من س.

عقلية، وهو ممنوع، بل إنما يقتضي العلية، «كما صرَّح به ابن الحاجب في أماليه[١]، حيث قال: لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية، وإنما يقتضي العلية»[٢].انتهى. وذلك حاصل بأن أمر الشارع للمؤمنين بإقامة الصلاة يقتضي إقامتها غالبًا، وذلك كاف.

في المطول[٣]: «وأمَّا قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٤]، فلأنَّ الشرط لا يلزم أن يكون (علة)[٥] تامة لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه، وإن كان متوقفًا على شيء آخر، نحو: إن توضأت صحَّت صلاتك»، وهو قريب مما أشار إليه ابن الحاجب.

وفي حاشية المذكور[٦]: «في الكتب المعتبرة في الأصول أنَّ كلمة إنْ قد غلبت في السببية، فدلَّت على ترتب الثاني على الأول، وأنها تستعمل في الشرط الذي هو جزء أخير من العلة التامة، فيتعقبه الجزاء قطعًا، ولا يخفى أن المتبادر من قولك: إنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُك أنَّ الضرب الثاني مترتب على الضرب الأول، يحصل جزمًا بعد حصوله، لا أنَّه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه، بدون أن يعتبر حصوله بعد حصوله، كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحًا، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٧]، ففيه إشارة إلى أنَّ المؤمنين ينبغي أنْ يبادروا إلى امتثال قول النبي ﷺ، حتى كأنَّ قوله: (أقيموا الصلاة) سبب لإقامتهم إياها، لا تتخلف تلك الإقامة عن ذلك القول، وكذا قولك: إنْ توضأتَ صحَّت صلاتُكَ، يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة، حتى كأنه المحصِّل وحده [لصحتها][٨]، بخلاف قولك: الوضوءُ شرطٌ لصحة الصلاة، فإنَّ المفهوم منه مجرد التوقف

---

(١) ١/٢٣٥.

(٢) ساقط من س، ومن تحفة الغريب.

(٣) ٢٤٣.

(٤) إبراهيم: ٣١.

(٥) ساقط من س.

(٦) الحاشية على المطول ٢٤٣-٢٤٤.

(٧) إبراهيم: ٣١.

(٨) زيادة من س.

فقط».

«**وأجاب ابنه**[١]»، توفي بدمشق، في المحرم سنة ست وثمانين وستمائة، من قولنج[٢] كان يعتريه كثيرًا، قال الذهبي: ولم يكتهل، وقال ابن حبيب: توفي عن نيف وأربعين سنة، ودفن بباب الصغير، ولم يدفن عند والده بالصالحية، وكان علاَّمة، وهو أول من شرح ألفية والده جمال الدين بن مالك.

«**بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، [١٧٣/ ب] لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل يَقُمْ أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقًا، بل المخلَصين منهم**».

في الشرح: «كأنه –والله أعلم– أخذه من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى، فإنه يقتضي التشريف لهم، وإنما شرفهم بذلك لإخلاصهم، فإن كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى، فهو غير متأتٍّ له في تلك المواضع أو بعضها، كقوله تعالى: ﴿**قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ**﴾[٣]»[٤].

وأقول: هذا المعنى إن لم يتأتَّ في نحو هذه الآية، فالجواب الأول متأتٍّ، فكل مؤمن مخلص قال له الرسول ﷺ: أقم الصلاة أقامها[٥].

«**وقال المبرد: التقدير: قل لهم: أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا جواب قُلْ.**

ويَرُدُّهُ أن الجواب لابد أن يخالف المجاب، إمَّا في الفعل والفاعل، نحو: ائتني أكْرِمْكَ، أو في الفعل، نحو: أَسْلِمْ تدخلِ الجنة، أو في الفاعل، نحو: قُمْ أقُمْ، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما».

«وهذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب في الأمالي، فإنه بعد أن ذكر أنه لا يشترط في

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٦٩١.

(٢) قولنج: مرض معوي مؤلم يصعب معه خروج البراز والريح، وسببه التهاب القولون. المعجم الوسيط ٧٦٧/٢.

(٣) النور: ٣٠.

(٤) تحفة الغريب ٧٤٧/٢.

(٥) ينظر: المنصف ١١٢/٢.

الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية، وإنما يقتضي العلية، قال[١]: (وما حكي عن أبي علي أنه قال: هو جواب أقيموا، إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم، وفي العبارة تسامح، وإن أراد جواب لـــ(أقيموا) على التحقيق كان ذلك فاسدًا من وجهين، أحدهما: أنه يصير كقولك: اخرج تخرج، وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب، والثاني: أنه كان يجب أن يقال: أقيموا تقيموا؛ لأنه مقول للمخاطبين، ولا يجوز أن يقال للمخاطبين: يقيموا، فإن قيل: يُجْعَلُ يقيموا من قول الآمر فيندفع المحذور، فالجواب أنه إذا قُدِّر بهذا التقدير، واندفع هذا المحذور، (لزم محذور)[٢] أعظم منه، و[هو][٣] أن يكون الأمر من كلام، والجواب من كلام آخر، ألا ترى أنك إذا جعلته جوابًا لـــ(أقيموا)، فـــ(أقيموا) هو أقرب من قول المأمور، ويقيموا هو من قول الآمر، فقد صار الأمر والجواب من كلامين، وهو فاسد)»[٤].

وإلى هذا أشار بقوله:

«**وأيضًا فإن الأمر [المقدَّر][٥] للمواجهة، ويقيموا للغيبة**».

يعني أنه كان يجب على تقديره أن يقال: أقيموا تقيموا، بالخطاب؛ لأنه مقول للمخاطبين فلا يجوز أن يقال للمخاطبين: يقيموا بالغيبة.

«**وقيل: يقيموا مبني لحلوله محل أقيموا، وهو مبني، وليس بشيء**».

لأن ذلك ليس من أسباب بناء المعرب.

«**وزعم الكوفيون[٦]، وأبو الحسن[٧] أن لام الطلب حذفت حذفًا مستمرًّا في نحو: قم واقعد، وأن الأصل: لتقم، ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة**».

حُذف للالتباس بصورة المضارع المجزوم عند التجرد عن الجازم، ثم ما بعده إن كان

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) ساقط من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٤٨.

(٥) زيادة من المغني.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢٤.

(٧) لم أقف عليه.

متحركًا فهو المراد، وإلا فتجلب له همزة الوصل؛ لتعذر الابتداء بالساكن أو تعسره.

«وبقولهم: أقول؛ لأن الأمر معنى، فحقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنَّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل».

أي: للحدث المقترن بالزمان، ومقتضى ظاهر العبارة ألاّ يكون الفعل موضوعًا للدلالة على الحدث وزمانه، وهو باطل، ففي العبارة أدنى مسامحة.

«وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله[١]**:**

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيشٍ كَيْ لِتَقْضِي حَوَائجَ المُسْلِمِيْنَا][٢]

وكقراءة جماعة[٣]**:** {فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}[٤]**، وفي الحديث**[٥]**:** ((**لتأخذوا مَصَافَّكُم**))**، ولأنك تقول: اغْزُ واخْشَ وارْمِ، واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم».**

أي: كما تقول: لم أغْزُ، و[لم][٦] أخشَ، و[لم][٧] أرمِ، (والزيدان لم يضربا)[٨]، والزيدون لم يضربوا، وأنتِ لم تضربي.

«ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأنَّ المحققين على أنَّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـــ(بعتُ)، وأقسمتُ، وقبلتُ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجردها

---

(١) البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، والشاهد فيه قوله: (لتقم)، حيث جاء أمر المخاطب باللام، والأصل: قم، واستشهد به الكوفيون على أنَّ الأصل أن يكون الأمر باللام، وأنَّها حذفت حذفًا مستمرا.

والبيت في الإنصاف ٤٢٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥١/١، ٣٩٥/٢، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤٤/٤، والخزانة ١٠٦/٩، ١٤.

(٢) زيادة من س. وفي المغني: فَلْتَقضِّي حَوَائجَ الـــمُسْلِمِينَا.

(٣) سبق تخريجها.

(٤) يونس: ٥٨.

(٥) لم أقف عليه في كتب الحديث، وورد في كتب التفسير وعلوم القرآن وفي كتب النحو، ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١، وشرح المفصل ٤١/٧، ٦١، والدر المصون ٢٢٥/٦، ٥٧٦/٩، والهمع ٣٠٨/٤.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) ساقط من س.

عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو: قم، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليته».

«لا إشكال، فإن أفعال الإنشاء وإن قلنا بتجردها عن الزمن فإنَّما ذلك من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وليست هذه الحيثية هي جهة كونه [١٧٤/ أ] فعلاً، بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب، وعلى زمان ذلك الحدث، وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته [بحسب الوضع][(١)] على الحدث وزمانه المحصل، وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء، وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لابد له من زمان حالي، كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات، لم يشكل الأمر؛ لأنَّا نقول: له زمانان: زمن إيقاعه من المتكلم، وهذا زمنه من حيث هو إنشاء، وهو الحال، وزمن حدثه المسند إلى المخاطب، وهذا زمنه من حيث هو فعل، وحينئذٍ فالإنشاء نوعان: إنشاء حدثه مسند إلى المتكلم، كبعتُ، وهذا حالي فقط، وليست الحال من دلالته، بل من ضرورة وقوعه؛ وإنشاءٌ حدثه مسند إلى المخاطب، وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة، [نحو: قم][(٢)]، وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء، وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل، ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار»[(٣)]. فتأمل.

«فإذا ادَّعى أنَّ أصله: لتقم، كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسبع:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة».

«والمراد به النسبة الإسنادية المفسرة بتعلق أحد جزئي الكلام بالآخر، بحيث يصح السكوت عليه، ويكون لنسبته خارج يطابقه في أحد الأزمنة أو لا يطابقه»[(٤)].

«ولهذا زحلقوها».

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٤٩.

(٤) المنصف ٢/١١٣.

يجوز فيه أن يكون بالفاء، وأن يكون بالقاف، والمعنى: أخرجوها ودفعوها.

«**في باب إنَّ عن صدر الجملة؛ كراهية ابتداء الكلام**».

واحترز به من مثل: قام القوم كلهم أجمعون، فإنَّه كلام فيه مؤكدان، ولكنهما ليسا في ابتدائه.

«**بمؤكدين**».

«وكأنهم إنَّما كرهوا اجتماع المؤكدين في الابتداء، من جهة أن التوكيد حقه أن يكون بعد ذكر المؤكد؛ لأن توكيده فرع عن تقرره في نفسه، فما لم يذكر المؤكد لم يتقرر معناه، فينبغي ألاّ يؤتى له بمؤكد إلا بعد تمامه، لكنهم اغتفروا ذلك في تقدم المؤكد الواحد؛ ليتقرر في النفس أولاً أن ما يذكر بعده معتنى به مقصود التأكيد، ولا يلزم من اغتفارهم لهذا المعنى تقدم الواحد اغتفارهم لتقدم أكثر منه، وقد يُعتَرض بـــ(إنَّما)، فإنَّ السكاكي[١] ادَّعى أن سبب إفادتها للحصر أنَّ إنَّ للتأكيد، وما كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادت الحصر، ولا ينتقض بـــ: إنَّ زيدًا [لقائمٌ][٢]، ولا بمثل: قام زيد نفسه عينه؛ لعدم توالي المؤكدين في المثال الأول، وعدم كونهما ابتداء في المثال الثاني، وقال ابن مالك[٣]: (وقد يجمع بين أَلاَ ويَا توكيدًا للتنبيه)، نصَّ عليه في توضيح البخاري، وقد يعترض أيضًا بمثل: لسوف يَقْومُ زيد»[٤]. انتهى

قال الشمني: «وأقول: في كلامه نظر، أمَّا أولاً، فلأنَّ مراد المصنف بمؤكدين في قوله: كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، مؤكدًا مضمون الجملة، أعني النسبة الإسنادية، يدل على ذلك قوله: وفائدتها أمران: توكيد مضمون الكلام، وحينئذ لم يدخل: جاء القومُ كلهم أجمعون، ولا قام زيدٌ نفسُهُ عينُه، حتى يحترز الشارح -كما قررناه- عنهما بابتداء الكلام؛ لأن التأكيد فيهما ليس لمضمون الجملة، وإنما هو لمفرد من مفرداتها، ولا يَرِدُ أيضًا قول ابن مالك كما نقله الشارح أيضًا؛ لأن يا تأكيد لمضمون (أَلاَ) لا لمضمون الجملة، ولا يَرِدُ

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٢٩١.

(٢) زيادة من س.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٦١.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٤٩-٧٥٠.

أيضًا: لسوف يقدم زيد، كما نقله أيضًا؛ لأن اللام فيه وإن كانت مؤكدة النسبة الإسنادية، إلا أنَّ سوف ليست كذلك، وإنما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل، أعني الاستقبال؛ وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ السكاكي لم يجعل السبب في إفادة إنَّما الحصر أنَّ إنَّ للتأكيد، وما كذلك، وإنَّما جعل سبب إفادتها للحصر تضمنها معنى مَا وإلاَّ، ونقل عن بعض النحاة في مناسبة تضمنها ذلك أنَّ إنَّ للتأكيد وما كذلك، وعبارته في المفتاح[١]: (والسبب في إفادة إنَّما معنى القصر هو تضمنها معنى مَا وإلاَّ؛... ولذلك ترى أئمة النحو يقولون: إنَّما تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه، ويذكرون لذلك وجهًا لطيفًا، يسند إلى علي بن عيسى الربعي[٢]، وأنَّه كان من أكابر [١٧٤/ ب] [علماء][٣] النحو ببغداد، وهو أن كلمة إنَّ لـــمَّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها ما المؤكِّدة، لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له على علم النحو، تضاعف تأكيدها، فناسب أنْ يضمن معنى القصر؛ لأنَّ قصر الصفة على الموصوف، وبالعكس، ليس إلا تأكيدًا للحكم على تأكيد). انتهى.

قال الكرماني في شرح البخاري[٤]: ((ولا يخفى)[٥] عليك أنَّ المراد أنَّ إنَّما كلمة موضوعة للحصر، وما ذكر سر الوضع لذلك، لا أنَّ الكلمتين -والحالة هذه- باقيتان على أصلهما، مرادتان بوضعهما)»[٦].

«**وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون**[٧]**، واعترض ابن مالك**[٨] **(هذا)**[٩] **بقوله:** ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[١٠]، ﴿إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾[١١]**، فإن**

---

(١) ٢٩١.

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن، من مصنفاته: شرح مختصر الجرمي، وشـــرح كتـــاب سيبويه، وشرح الإيضاح، والبديع في النحو وغيرها، توفي سنة ٤٢٠ هـ.
ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٠، وتاريخ بغداد وذيوله ١٨/١٢، ونزهة الألباء ٢٤٩، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢.

(٣) زيادة يتم بها الكلام.

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١٧/١. باختلاف يسير.

(٥) ساقط من س.

(٦) المنصف ١١٣/٢-١١٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢٦/٩، والهمع ٢٠/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٢/١.

(٩) في المغني: على الثاني. وما أثبته من الأصل و س.

(١٠) النحل: ١٢٤.

(١١) يوسف: ١٣.

الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان يحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله، مع أنه أثره، والجواب أنَّ الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة، فنُزِّلَ منزلة الحاضر المشاهد».

في الشرح: «وقد يجاب أيضًا بأن اللام في هذه الآية لمجرد التأكيد، مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال، كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف، وهو الله، وسلبت معنى التعريف»[١].

[قال الشمني][٢] «وأقول: هذا بعينه سينقله المصنف[٣] عن الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾[٤]، وأضعفه بأنَّ فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة»[٥].

«وأنَّ التقدير: قَصْدُ أنْ تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيان[٦](قصدكم أنْ تذهبوا)[٧] مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأنَّ أنْ تذهبوا على تقديره منصوب.

وتدخل باتفاق في موضعين: أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[٨]، والثاني: بعد أنْ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾﴾[٩]، والمضارع لشبهه به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[١٠]، والظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[١١]؛ وعلى ثلاثة باختلاف: أحدها: الماضي الجامد، نحو: إنَّ

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٥٠.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: المغني ٣/٢٤٩.

(٤) مريم: ٦٦.

(٥) المنصف ٢/١١٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١/٩٣.

(٧) زاد في الأصل: على تقديره، سبق نظر.

(٨) الحشر: ١٣.

(٩) إبراهيم: ٣٩.

(١٠) النحل: ١٢٤.

(١١) القلم: ٤.

زيدًا لعسى يقوم، أو: لَنِعْمَ الرجل، قاله أبو الحسن[١]، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور، والثاني: الماضي المقرون بـــ(قد)، قاله الجمهور[٢]، ووجهه أنَّ قد تقرب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه الاسم».

«وأيضًا فالفعل من: إنّ زيدًا لعسى يقوم، ولنعم الرجل للإنشاء، وزمن وقوعه حالي، فأشبه المضارع المراد به وقوع حدوثه في الحال»[٣].كذا قاله الشارح.

قال الشمني: «وأقول: محل هذا عند قول المصنف: أحدها الماضي الجامد، نحو: إنَّ زيدًا لعسى يقوم، أو لَنِعْمَ الرجل، وكأنَّ الشارح لم يذكره هناك (لأنَّ المصنف علَّل هناك)[٤] بمشابهة الجامد للاسم، ولا يتأتى مع ذلك أن يعلل بمشابهة ما هو مشابه للاسم»[٥].

«وخالف في ذلك خَطَّاب[٦] ومحمد بن مسعود الغَزْني[٧]».

بالغين المفتوحة والزاي الساكنة بعدها نون مكسورة فياءٌ مخففة ساكنة.

«وقالا: إذا قيل: إنَّ زيدًا لقد قام، فهو جواب لقسم مقدر.

الثالث: الماضي المتصرف المجرد من قد، أجازه الكسائي وهشام[٨] على إضمار قد، ومنعه الجمهور[٩]، وقالوا: إنَّما هذه لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة إنَّ،

---

(١) هو الأخفش، وهذا مذهب الفراء، وابن مالك وأكثر الكوفيين والأندلسيين. ينظر: الارتشاف ١٢٦٤/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣١٢/١، والهمع ١٧٤/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣.

(٣) تحفة الغريب ٧٥٠/٢.

(٤) ساقط من س.

(٥) المنصف ١١٤/٢-١١٥.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣، والجنى الداني ١٢٥، والهمع ١٧٤/٢. وخطَّاب هو أبو بكر، خطَّاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا، صاحب كتاب الترشيح، واختصر الزاهر لابن الأنباري، توفي بعد الخمسين والأربعمئة.

ينظر: البلغة ١٣١، وبغية الوعاة ٥/٢، ومعجم المؤلفين ١٠٣/٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٢٦٣/٣. والغزني هو محمد بن مسعود، ابن الذكي، أبو عبيد الله، صاحب كتاب البديع في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، توفي سنة ٤٢١هـ.

ينظر: بغية الوعاة ٢٠٣/١، ومعجم المؤلفين ١٩/١٢.

(٨) ينظر رأيهما في: الارتشاف ١٢٦٤/٣.

(٩) ينظر: الارتشاف ١٢٦٤/٣.

كـــ: علمتُ أنَّ زيدًا لقَامَ».

[لأنَّ لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق][(١)]؛ لأن القسم وجوابه في محل رفع خبرًا لـــ(إنَّ)، وهي ومعموليها سدَّت [مسدَّ][(٢)] معمولي فعل القلب، فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ**﴾[(٣)]، ويقع في بعض النسخ: «**والصواب عندهما**» أي: عند الكسائي وهشام، «**الكسر**» لأنهما يريانها لام الابتداء، وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في حيزه.

«**واختُلِفَ في دخولها في [غير][(٤)] باب إنَّ على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المقدم، نحو: لقائمٌ زيدٌ، فمقتضى كلام جماعة الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب[(٥)]: لام الابتداء يجب معها المبتدأ**».

«في الشرح: (كأنَّه قصد بإيراد كلام ابن الحاجب الإشارة إلى أنه مخالف للجماعة، وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح في المخالفة؛ إذ يحتمل أن يكون مراده أنه يجب معها المبتدأ)[(٦)] لفظًا أو تقديرًا، [١٧٥/ أ] وحينئذ فلا مخالفة؛ إذ يجوز أن يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الأصل، والتقدير: لزيدٌ قائمٌ، فأُخِّرَ المبتدأ وقُدِّمَ الخبر واليًا للام، فقيل: لقائمٌ زيدٌ، فقد وليها المبتدأ تقديرًا، وإن لم يلها لفظًا، فلا ينافي ذلك قوله: يجب معها المبتدأ»[(٧)].

ويحتمل أن يكون مراده أن لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ بها لفظًا، وعلى هذا فالمخالفة ثابتة.

قال الشمني: وأقول: «لم يذكر كلام ابن الحاجب للإشارة إلى أنه مخالف للجماعة، وإنَّما ذكره لاحتماله لموافقة الجماعة ولمخالفتهم، أما المخالفة فبأن يكون مراده بوجوب

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) البقرة: ١٠٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) ينظر: ١/٨٠.

(٦) ساقط من س.

(٧) تحفة الغريب ٢/٧٥١.

المبتدأ معها وجوب دخولها على نفس المبتدأ، [وأما الموافقة فبأن يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة اسمية بأن تدخل على نفس المبتدأ][(١)] أو على خبره»[(٢)].

«**الثاني: الفعل، نحو: لَيَقُومُ زيدٌ، فأجاز ذلك ابن مالك[(٣)]، والمالقي[(٤)]، وغيرهما[(٥)]، وزاد المالقي[(٦)] الماضي الجامد، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٣﴾﴾[(٧)]، وبعضهم[(٨)] المتصرف المقرون بـــ(قد)، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[(٩)]، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ﴾[(١٠)]، والمشهور أن هذه لام القسم**».

في الشرح: «الظاهر أنَّ الإشارة بهذه اللام القريبة التي حكاها عن بعضهم داخلة على [الماضي][(١١)] المتصرف المقرون بـــ(قد)، ولا تكون الإشارة بها إلى اللامات التي ابتدأ الكلام عليها من قوله: (الثاني: الفعل، نحو لَيَقُومُ زيدٌ)؛ إذ يلزم عليه مشهورية القول في نحو: لَيَقُومُ زيدٌ، بأنَّ لامه لام القسم، وهو ممتنع عند الجمهور؛ للخلو من نون التوكيد، أو قليل عند من أجازه كابن مالك[(١٢)]»[(١٣)].

قال الشمني: «وأقول: جاز أن تكون الإشارة بهذا إلى اللام التي ابتدأ الكلام عليها، ويكون المعنى: والمشهور أن هذه لام القسم، فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام

---

(١) زيادة من س.

(٢) المنصف ٢/ ١١٥.بتصرف.

(٣) ينظر: شرح التسهيل٣/٢٠٩.

(٤) ينظر: رصف المباني ٢٣١-٢٣٢.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ١/٤١١.

(٦) ينظر: رصف المباني ٢٣٢.

(٧) المائدة: ٦٢.

(٨) ينظر: الجنى الداني ١٢٥.

(٩) الأحزاب: ١٥.

(١٠) يوسف: ٧.

(١١) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(١٢) ينظر: التسهيل ١٥٢، وشرح التسهيل ٣/٢٠٩.

(١٣) تحفة الغريب ٢/٧٥١-٧٥٢.

القسم»[١].

«**وقال أبو حيان[٢] [في:][٣] ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾[٤]: هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر، وألاَّ يكون. انتهى.**

ونصَّ جماعة على منع ذلك كله[٥]، قال ابن الخبَّاز في شرح الإيضاح: (لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنَّ). انتهى.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب[٦]».

«لأن مراده منه إمَّا أنَّ لام الابتداء يجب دخولها على المبتدأ، وإمَّا أنَّها يجب وقوعها في الجملة الاسمية، وكلاهما مقتضٍ لعدم وقوعها في الجملة الفعلية التي ليست خبرًا لـــ(إنَّ)»[٧].

«**وهو أيضًا قول الزمخشري[٨]، قال في تفسير: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[٩]: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر**».

وإنما قال الزمخشري: لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، وهي أشد من عبارة المصنف إذا تأملت.

«**وقال في {لَأُقْسِمُ}[١٠]: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها**

---

(١) المنصف ١١٦/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٩٦/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) البقرة: ٦٥.

(٥) أي: منع دخولها في غير باب إنَّ، فاللامات المذكورة قَسَمِيَّة لا ابتدائية، وهو مذهب الكوفيين، ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٠/٦، وغنية الأريب ٥٤١/٢.

(٦) ينظر: الأمالي ٨٠/١.

(٧) المنصف ١١٦/٢.

(٨) الكشاف ٧٧٢/٤.

(٩) الضُّحى: ٥.

(١٠) القيامة: ١.

لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[١] أنَّ المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك [ربك][٢].

وقال ابن الحاجب[٣]**: اللام في ذلك لام التوكيد، وأمَّا قول بعضهم**[٤]**: إنَّها لام الابتداء، وإنَّ المبتدأ مقدَّر بعدها ففاسد من جهات، إحداها: أنَّ اللام مع الابتداء كـــ(قد) (يعني لتحقيقه) مع الفعل، وإنَّ مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما، كذلك اللام بعد حذف الاسم»**.

«ضمير يبقيان عائد إلى قد وإنَّ، وضمير حذفهما عائد إلى الفعل الذي هو مدخول قد، والاسم الذي هو مدخول إنَّ، والمقصود من هذا الكلام أنَّ الاسم الذي تدخل عليه لام الابتداء لا يحذف وتبقى اللام بعد حذفه، كما أن الفعل الذي تدخل عليه قد، [والاسم الذي تدخل عليه إنَّ لا يحذفان ويبقى الحرفان بعد حذفهما، فأمَّا الفعل الذي تدخل عليه قد][٥] فيجوز حذفه وبقاء[٦] قد، كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[٧]

أي: وكأن قد زالت، ولم يجعلوا ذلك ضرورة، ففيما ادعاه من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل نظر»[٨].

قال الشمني: «وأقول بعد تسليم أنَّ حذف الفعل بعد قد (ليس بضرورة: مراده بقوله: وكما لا يحذف الفعل بعد قد، هو الحذف من غير دليل، وذلك لا ينافي جواز حذف الفعل

---

(١) الضُّحى: ٥.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٨٠.

(٤) ينظر: الكشَّاف ٤/٧٧٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) في الأصل: بعد.

(٧) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٩٣، والشاهد فيه: جواز حذف الفعل بعد قد اختيارًا.
والبيت في سر صناعة الإعراب ٢/١٧، والمفصل ٤٣٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٣٦، والجنى الداني ٢٦٠، وشرح قطر الندى ١٦٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٧، ٢/٣٩٧، والخزانة ٧/١٩٧.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧٥٢.

بعد قد)[١] لدليل، كما في البيت، قال المصنف في بحث قد[٢]: وقد يحذف الفعل بعدها لدليل، وأنشد البيت»[٣]. انتهى.

وأما حذف الاسم وبقاء إنَّ فقد وقع، وإن كان ضعيفًا، كقوله:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ[٤]

وفي الشرح: «فإن قلتَ: ما وجه إعراب الكلام [١٧٥/ ب] المنقول في المتن عن ابن الحاجب، على وجه يتنزل عليه القصد الذي ذكرته أولا؟ قلتُ: فيه قلق، وأقرب ما يقال فيه إنَّ قوله: اللام مبتدأ، على تقدير مضاف، أي: حال اللام، وخبره ما يتحصل من معنى اللفظ المتقدم، وهو قوله: كما لا يحذف.. إلى آخره، [وكذلك تأكيد][٥]، ومعنى الكلام على هذا التقدير: وحال اللام في عدم إبقائها بعد اسم مثل قد وإنَّ في عدم إبقائهما بعد حذف ما دخلا عليه من الفعل والاسم»[٦].

«**والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: (لسوف يقوم زيد) يصير التقدير: لزيدٌ سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام. انتهى.**

وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنَّما يقبح إذا صرَّح بهما».

في الشرح: «يحتمل أن ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار، بل من حيث وقوع الظاهر رابطًا في غير مقام التفخيم، ولا شك أنَّه ضعيف عند سيبويه والمحققين»[٧].

---

(١) ساقط من س.

(٢) المغني ٢/٥٣٠-٥٣١.

(٣) المنصف ٢/١١٦.

(٤) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في ديوانه ٢٧٦، والشاهد فيه: حذف اسم إنَّ، وهو ضمير الشأن، وهو حذف للضرورة.

والبيت فيما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٤٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٠، وشرح المفصل ٣/١١٥، والهمع ٢/١٦٤، وشرح شواهد المغني ١/١٢٢، وشرح أبيات المغني ١/١٨٧، والخزانة ١/٤٥٧، والنحو الوافي ٤/٤٥١.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٧٥٣.

(٧) تحفة الغريب ٢/٧٥٣.

قال الشمني: «وأقول بعد تسليم أنَّ ابن الحاجب لم يستضعفه إلا من جهة وقوع الظاهر رابطًا: مراد المصنف أيضًا أن تكرار الظاهر على أنه رابط إنَّما يضعف إذا صرَّح بهما»[١].

«ولأنَّ النحويين[٢] قدَّروا مبتدأ بعد الواو في نحو: قُمْتُ وَأَصُكُّ عَينَهُ، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[٣]، وبعد اللام في نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾[٤]، وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا».

في الشرح: «هذا الكلام يقتضي استواء المقدر والملفوظ في المعنى المقصود، وأنَّ التقدير إنَّما روعي لحفظ نظام الصناعة من جهة اللفظ فقط، وكيف يكون ذلك، والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية؟ بسبب إفادة الأولى في مثل هذه [الصورة][٥] لتقوي الحكم، وعدم إفادة الثانية له، فإنَّها تدل على التجدد والحدوث، فأنَّى يقال: بأن معناهما واحد؟ والقول بأنَّ مثل هذا إنَّما يذكره أهل البيان، وأمَّا النحاة فلا يفرقون بين الاسمية والفعلية فيه نظر»[٦].

قال الشمني: «وأقول: اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود من: قام (زيد، وزيد قائم)[٧]، والقول بأنَّ مثل هذا إنَّما يذكره أهل البيان لا النحو قول صحيح؛ لأنَّ هذه مسألة من علم البيان دون النحو، وذكر النحوي له لا على أنَّه مسألة من النحو لا ينافي ذلك، وقد وافقنا الشارح في إطلاق اسم البيان على مثل هذه الأبحاث؛ بناء على أنَّه يطلق على علمي المعاني والبيان، وإلا فمثل هذه الأبحاث إنما هي من علم المعاني»[٨].

---

(١) المنصف ١١٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٨٥/٢.

(٣) المائدة: ٩٥.

(٤) القيامة: ١.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٧٥٤/٢.

(٧) ساقط من س.

(٨) المنصف ١١٧/٢.

«**وأمَّا الأول فقد قال جماعة**[١] **في:** ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٢]: **إنَّ التقدير: لهما ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللام**».

هذا ليس بقادح في الأول؛ لأنَّ حاصله قياس عدم حذف المبتدأ بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد، والاسم بعد إنَّ، والقادح في ذلك إمَّا إبداء عدم الجامع، أو إظهار الفارق، وقد ضعَّف المصنف قول هذه الجماعة في بحث إنَّ المكسورة الهمزة المشددة النون[٣]، بأنَّ الجمع بين لام التأكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

«**ولأنه يجوز على الصحيح نحو: لَقائمٌ زيدٌ**».

هذا معطوف على قوله: فقد قال جماعة؛ لأنه في معنى: لأنَّ جماعة قالوا.

وفي الشرح: «جواز هذا ليس مما الكلام فيه، فإنَّه لم يحذف منه شيء؛ إذ زيد مبتدأ، ولقائم خبره قُدِّمَ عليه على رأي الجماعة، أو مبتدأ، وقائم خبر مقدم، واللام داخلة على المبتدأ تقديرًا، على ما جوَّزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه، وعلى كل حال فلا حذف، فلا وجه لإيراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادَّعى حذف المبتدأ في: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ﴾[٤]»[٥].

قال الشمني: «وأقول بعد تسليم أنه لم يحذف منه شيء: لإيراده وجهٌ، وهو بيان الفرق بين قد وإنَّ وبين لام الابتداء، [بأنَّ لام الابتداء][٦] اتُّسِع فيها ما لم يتسع في قد وإنَّ؛ لأنه يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ، ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل، ولا في إنَّ دخولها على غير المبتدأ والخبر الظرف، فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وإنَّ امتناعه مع اللام»[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٦٤/٢، والبحر المحيط ٣٤٩/٧.

(٢) طه: ٦٣.

(٣) ينظر: المغني ٢٤٣/١.

(٤) الضُّحى: ٥.

(٥) تحفة الغريب ٧٥٤/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) المنصف ١١٨/٢.

«وإنما يُضْعِفُ قولَ الزمخشري أنَّ فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف، وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلاً الحال والاستقبال، [١٧٦/ أ] وقد صَرَّح بذلك في تفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾[(١)]».

حيث قال في الكشاف[(٢)]: «فإن قلتَ: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامعت حرف الاستقبال؟ قلتُ: لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد، كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض، واضمحل عنها معنى التعريف». هذا كلامه.

وأراد بالهمزة الألف واللام، لكنَّه تَجَوَّز في إطلاق اسم الجزء على الكل، ووقع له قبل ذلك أن قال[(٣)]: «فإن قلتَ: بم انتصب إذا، وانتصابه بـــ(أُخْرَجُ) ممتنع لأجل اللام، لا تقول: اليومَ لَزيدٌ قائمٌ؟ قلتُ: بفعل مضمر يدل عليه المذكور». انتهى.

في الشرح: «وهذا تسليم منه؛ لأنَّ ما بعد الحرف الذي له الصدر لا يعمل فيما قبله، وإنْ كان ظرفًا، وقد أجاز مثله في مواضع، ففي كلامه اضطراب، وقد ذكر المصنف[(٤)] هذه الآية في آخر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة في الباب الخامس، وجزم بأنَّ إذا ظرف لـــ(أُخْرَجُ)، وأنَّ ذلك من قبيل توسعهم في الظروف، وسيأتي فيه كلام في المحل إنْ شاء الله تعالى»[(٥)].

«ونظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في: يا الله، وقوله: إنَّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع».

في الشرح: «يحمل كلام الزمخشري على أنَّ مراده أنَّ لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وهذا هو الظاهر من المعية، وحينئذٍ يستقيم الكلام، ولا يَرِدُ عليه شيء مما ذكره»[(٦)].

«بل تارة تجب اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقدم المعمول

---

(١) مريم: ٦٦.

(٢) ٣/٣٢-٣٣.

(٣) الكشاف ٣/٣٢.

(٤) ينظر: المغني ٦/٢٦٢.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٥٤-٧٥٥.

(٦) تحفة الغريب ٢/٧٥٥.

بين اللام والفعل، نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[1]، ومع كون الفعل للحال، نحو: (لأقسم)، وإنما قدَّر البصريون هنا مبتدأ؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أنْ يقسم إلاَّ على الجملة الاسمية[2]، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾[3]».

«هذا ذكره استطرادًا، وإلا فلا مدخل له في رد كلام الزمخشري، وقد يؤكد بالنون الفعل المنفي بـــ(ما)، كقوله:

... ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[4]

وسيأتي في حرف النون، وكذا [الفعل][5] المنفي بـــ(لا)، كقوله:

تَاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ الـــمَرْءُ مُجْتَنِبًا[6] ... ...

كذا ينشد مبنيًّا للمفعول، وبياء الغيبة، وحرف القسم يحتمل أن يكون الباء الموحدة، وأن يكون التاء المثناة، وربما حرَّفه بعض الناس فأنشده: لاَ تَحْمَدَنَّ بالخطاب والبناء للفاعل، وذلك نهي لا نفي، ويكون القسم حينئذٍ استعطافيًّا، وحرف القسم الباء الموحدة، وذلك

---

(١) آل عمران: ١٥٨.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٩٥/١، وتوضيح المقاصد ١١٧٢/٣، وحاشية الصبان ٣١٨/٣.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: (إِذَا مَاتَ مِنْهُم مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ)، وقائله غير معروف، والعِضَة واحدة العـــضاة، وهو شجر عظام، والشكير: صغار ورقها وشوكها، أي: إنما تنبت الصغار من الكبار، يضرب مـــثلا في مـــشابهة الولد أباه.

والشاهد فيه: توكيد الفعل المنفي بما بالنون، وهو قوله: (ما ينبتنَّ).

والبيت في الكتاب ٥١٧/٣، وشرح المفصل ١٠٣/٧، ٥/٩، ٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٧/٣، وتوضيح المقاصد ١١٧٤/٣، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٠٣/٢، وشرح شـــواهد المغـــني ٢٥٨/٢، والخزانة ٢٢/٤، ٢٢١/١١، ٤٠٣، وحاشية الصبان ٣٢٠/٣.

(٥) زيادة من س.

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه: فِعْلَ الكِرَامِ وَلَو فَاقَ الوَرَى حَسَبَا، وقائله غير معروف، والشاهد فيه قولـــه: (لا يحمدنَّ)؛ حيث أكدَّ الفعل المنفي بـــ(لا) بالنون.

والبيت في توضيح المقاصد ١١٧٢/٣، وتحفة الغريب ٧٥٦/٢، وشرح الأشمـــوني ١١٤/٣، ١٢٠، وحاشـــية الصبان ٣١٨/٣.

إحالة للمسألة، كذا قال المصنف في بعض تعاليقه»[١].

في الشرح: «إنْ صرَّح هذا المحَرِّف بأنَّ لا للنهي صحَّ توجَّه الرد، وإلاَّ فلا مانع من جعلها نافية مع الخطاب، ولا يكون ذلك إحالة للمسألة، نعم إنْ ثبت أنَّ الرواية فيه بياء الغيبة، كان إنشاده على خلاف ذلك تحريفًا»[٢].

«**وتارة يجبان، وذلك فيما بقي، نحو:** ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٣]».

«هذا مذهب البصريين[٤]، وأما الكوفيون[٥] فيرون صحة الاستغناء بأحدهما –أعني اللام والنون– عن الآخر، وقال به الفارسي[٦]، وابن مالك[٧]، لكنه جعل النون غالبة مع اللام، واستدل على عدم وجوبها بالحديث[٨]: ((لَيَرِدُ عَلَيَّ أقوامٌ أعرفُهُم ويعرفُونَني))»[٩].

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٥٥-٧٥٦.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٥٦.

(٣) الأنبياء: ٥٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٩/٩٦، والجنى الداني ١٤٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ، وحاشية الصبان١٤٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٣/٣١٨.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢١.

(٨) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، ونصُّه في كتب الحديث: ((لَيَرِدَنَّ عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفُونَني)). ينظر: صحيح البخاري، باب في الحوض ٨/١٢٠، والمعجم الكبير للطبراني ٦/١٤٣. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٩) تحفة الغريب ٢/٧٥٦.

«مسألة»

«للام الابتداء الصدرية؛ ولهذا عَلَّقَتْ العامل في: علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: زيدٌ لَأنا أكرمُهُ، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: لَزيدٌ قائمٌ، والمبتدأ في نحو: لَقائمٌ زيدٌ، فأما قوله:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ ... ...[1]»

«هذا صدر بيت من قصيدة رجز لرؤبة بن العجاج، وفي العباب[2]: لعمرو بن عروش، بالشين المعجمة، وعجزه:

... ... تَرْضَى مِنْ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ومن قصيدة لشظاظ اللصّ[3]، الذي يضرب به المثل فيقال: ألصُّ من شظاظ، وعجزه:

... ... عَلَّمْتُهَا الإنْهَاضَ بَعْدَ القَرْقَرَة

وأنشد ابن ظريف صدر بيت شظاظ:

رُبَّ عَجُوزٍ مِن نُمَيرٍ شَهْرَبَهْ ... ...

قال الميداني[4]: (زعموا أنه مرَّ بامرأة من بني نمير وهي تعقل بعيرًا لها وتتعوذ من شر شظَّاظ، وبعيرها مسن، وكان هو على صغير، فشغلها، ثم استوى على بعيرها، وجعل يقول:

رُبَّ عَجُوزٍ مِن نُمَيرٍ شَهْرَبَهْ عَلَّمْتُها الإنهاض بعد القرقرة)

---

(١) البيت من مشطور الرجز، منسوب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠، ونُسِب لعنترة بن عروس، والشاهد فيه: دخول اللام على عجوز، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة، وبعضهم إلى أنها داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: لهي عجوز.

والبيت في الأصول في النحو ٢٧٤/١، وسر صناعة الإعراب ٥٦/٢، وضرائر الشعر ٥٩، وشرح الكافية الشافية ٤٩٣/١، والجنى الداني ١٢٨، وأوضح المسالك ٢٠٨/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١٦/١، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤٥/٤.

(٢) ينظر: العباب في شرح اللباب ٤٩٢، وفيه أورد المؤلف صدر البيت دون عجزه، ولم يعزه لأحد.

(٣) البيت من الرجز، وشظاظ رجل من بني ضبة، كان لصًّا مغيرا، يضرب به المثل فيقال: ألصُّ من شظاظ.

ينظر: الأمثال لابن سلام ٣٦٦، وجمهرة الأمثال ٥٣٢/١، والأمثال للهاشمي ١٧.

(٤) مجمع الأمثال ٣٤٧/١. بتصرف.

والإهاض: [صوت صغار الإبل، والقرقرة:][1] صوت مسناتها، والحليس: تصغير الحلس، وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة، وأم الحليس كنية الأتان، ولعل هذه المرأة كنيت بذلك [١٧٦/ ب]، وصُغِّر المضاف إليه للتحقير، وشهربة: كبيرة، ومِن للبدل، أي: ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة»[2].

«**وقيل: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب إنَّ؛ لأنَّها فيه مؤخرة من تقديم؛ ولهذا تسمى اللام المُزَحْلَقَة، والمُزَحْلِقَة أيضًا؛ وذلك لأنَّ أصل إنَّ زيدًا لقائمٌ: لَإنَّ زيدًا قائمٌ، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون إنَّ؛ لئلا يتقدم معمول الحرف، وإنما لم نَدَّعِ أنَّ الأصل: إنَّ لزيدًا قائمٌ لئلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إنَّ في نحو قوله:**

أَلا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَـى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَـرِيمُ[3]»

السنا بالقصر: ضوء البرق، وبالمد: الرفعة، وفي القاموس[4]: البرق واحد بروق السحاب، أو ضربُ مَلَكٍ السحابَ، وتحريكُه إياه لينساق فتُرى النيران.

والقُلَل: جمع قُلَّة، وهي من كل شيء أعلاه، كقلة الجبل، وقلة الرأس. ويروى عوضه: فَنَن.

وفي الشرح: «وقد ذكرتُ هنا قولي من قديم:

وَيَوْمٍ سُلَّ سَـيْفُ البَـرْقِ فِيـهِ وَصَوْتُ الرَّعْدِ فِي الآفَاقِ عَـالِي
وَقَدْ سَاقَ السَّحَابَ فَصَبَّ مِنْـهُ أَبَارِيقًـا عَلَـى قُلَـلِ الجِبَـالِ[5]

---

(١) زيادة من المنصف لا يتم الكلام إلا بها.

(٢) المنصف ١١٨/٢-١١٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لغلام من بني كلب، وقيل: لغلام من بني نمير، والشاهد فيه: أنَّ اللام جاءت في موضعها على الأصل قبل إنَّ، وأصل لَهِنَّك: لَإنَّكَ، أبدلت الألف هاء.
والبيت في أمالي الزجاجي ٢٥٠، وحروف المعاني ٤٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، والجنى الداني ١٢٩، والمساعد ٣٢٥/١، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤٧/٤، والخزانة ٣٥١/١٠.

(٤) ٨٦٦/١.

(٥) البيتان من الوافر، وهما للدماميني.

وفيه تورية؛ لأنه أوهم أنه يريد بالقلل: جمع قلة، وهي إناء للعرب كالجرة الكبيرة، بالقرينة المرشحة، وهي الأباريق، وإنما المراد بقلل الجبال: أعاليها»[١].

وأصل لَهِنَّك: لَإِنَّكَ، فقلبت الهمزة هاء.

«**ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إنَّ دون ما بعدها، دليل الأول**».

وهو اعتبارهم لحكم صدرية اللام فيما قبل إنَّ.

«**أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أنَّ ومعموليها؛ ولذلك كسرت في نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُإِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾**[٢]، **بل قد أثَّرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي:**

فَغَبَرْتُ» ... ...[٣]

بالمعجمة وفتح الباء الموحدة، أي: بقيتُ.

«**بَعْدَهُم بِعَيْشٍ نَاصِبٍ**» من النَّصَب بفتحتين، وهو التعب.

«**وَإِخَالُ**» بكسر الهمزة على الأفصح، ويجوز فتحها.

«**إِنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ**».

وفي الشرح: «اسم مفعول، أي: أظن أني طُلِبَ مني أن أتبعهم في المضي والرحيل، ولا أبقى بعدهم»[٤]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: الذي رأيته في النسخ المقروءة إنما هو بكسر الموحدة، على أنه اسم فاعل»[٥].

وفي الشرح: قوله: ولاعتبارهم.. إلخ، «معطوف على العلة الأخيرة من قوله: (ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة)، أو على العلة الأولى من قوله: (لئلا يُحَوَّلَ ما له الصدر)، فتكون

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٥٧-٧٥٨.

(٢) المنافقون: ١.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/٨، والشاهد فيه: تعليق إخال عن العمل في لفظ إنَّ وما بعدها بلام مقدَّرة، والأصل: وإخال إني للاحق، وبقي إنَّي مكسور الهمزة بعد حذف اللام.

والبيت في شرح ديوان الحماسة ٦١٠، وتوضيح المقاصد ١/٥٦٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٢٦٢، وشرح أبيات المغني ٤/٣٥٢، والخزانة ١/٤٢٠.

(٤) تحفة الغريب ٢/ ٧٥٩.

(٥) المنصف ٢/١١٩.

هذه العلة علة ثالثة، علل بها عدم ادعاء أن الأصل: إنَّ لزيدًا قائم، وتقرير ذلك أن المسموع من العرب مع وجود اللام وإنَّ إعمال العامل لفظًا في محل، وإبطال عمله لفظًا في محل آخر.

أما الثاني، وهو إبطال العمل، ففي نحو: عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ، [حيث عُلِّقَ فعل العلم عن العمل، بدليل استدامة كسر إنَّ، ولولا التعليق لفتحت، كما في عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، وأما الأول، وهو الإعمال في نحو: عَلِمْتُ إنَّ في الدار لزيدًا، حيث نصبوا بـ(إنَّ) مع وجود اللام متأخرة عنها، فعلم أن اللام في نحو: علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ][(١)] منوي بها التقديم على إنَّ، وهو المدَّعى، ولولا ذلك لم يقع التعليق؛ إذ لو كانت مؤخرة لفظًا ونية بعد إنَّ لَأُعْمِلَ العامل المتقدم؛ إذ لا أثر للام في إبطال العمل مع تأخرها عن إنَّ بدليل: إنَّ في الدار لزيدًا»[(٢)].

ثم قال فيه: وغَبَرْتُ: من «غَبَرَ الشيء يَغْبُرُ، أي: بقي، والغابر: الباقي، والغابر: الماضي، وهو من الأضداد». كذا في الصحاح[(٣)]. والإسناد في: «بِعَيْشٍ ناصب» مجاز؛ إذ النصب لصاحب العيش لا لنفس العيش، وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة:

عَطَفَتْ كَأَمْثَالِ القِسِيِّ حَوَاجِبًا ... فَرَمَتْ غَدَاةَ البَيْنِ قَلْبًا وَاجِبَا

بِلَوَاحِظٍ يَرْفَعْنَ جَفْنًا كَاسِرًا ... فَتُثِيرُ فِي الأَحْشَاءِ هَمًّا نَاصِبَا[(٤)]

انتهى ما في الشرح[(٥)]. وهو ساقط في بعض النسخ.

«الأصل: إني للاحق، فحذفت اللام بعد ما عَلَّقَتْ إخال، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، ودليل الثاني».

وهو عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد إنّ.

«أنَّ عمل إنَّ يتخطاها، تقول: إنَّ في الدار لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها، نحو: إنَّ زيدًا طعَامَكَ لآكِلٌ، ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع ذلك»

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٥٨.

(٣) ٢/٧٦٥.

(٤) البيتان من الكامل، وهما في ديوان ابن نباتة ٢٦، والأول في خزانة الأدب وغاية الأرب ١/٨٥، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤/٦٦٦، والبيت الثاني في الفن ومذاهبه في الشعر العربي ٥٠٨.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٥٩.

ووقع له ذلك في شرح الألفية، فقال[١]: «أمَّا الخبر فتدخل عليه بشرط ألاَّ يتقدم معموله، ولا يكون ملغيًّا، ولا ماضيًا متصرفًا خاليًا من قد»، فصرَّح بأنَّ دخولها على الخبر مشروط [١٧٧/ أ] بانتفاء تقدم معموله.

«**والوارد منه في التنزيل كثير، نحو:** [﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾[٢]][٣] ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ۝١١﴾[٤]».

قال الشمني: إذا كان مراد ابن مالك بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يَرِد عليه ما أورده المصنف، ولا ما أورده الشارح[٥] كما قدمناه.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٠.

(٢) العاديات: ٦ــ٨.

(٣) ساقط من المغني.

(٤) العاديات: ١١.

(٥) المنصف ١١٩/٢.

[«تنبيه»

إنَّ زيدًا لقام، أو لَيَقومَنَّ، اللام جواب قسم مقدَّر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها عَلِمْتُ مثلاً فتحت همزتها، فإن قلتَ: لقد قامَ زيدٌ، فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان](١).

(١) زيادة من المغني.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن طولون الدمشقي

(تحقيقًا ودراسة)

من بداية حرف العين حتى نهاية حرف الميم

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

الجزء الثاني

إعداد الطالبة
خديجة بنت صالح المجماج
٣٤١٢١٤٤٣
إشراف الأستاذ الدكتور
علي بن إبراهيم السعود
أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

العام الجامعي
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

«فصل»

«**وإذا خففت إنَّ نحو**: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[١]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[٢]، **فاللام عند سيبويه**[٣] **والأكثرين**[٤] **لام الابتداء أفادت –مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال– الفرق بين إنْ المخففة من الثقيلة وإنْ النافية؛ ولهذا صارت لازمةً بعد أن كانت جائزةً، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات**».

يعني فلا تصير اللام لازمة، بل تبقى جائزة على أصلها.

وفي الشرح: «يعني فيجوز ترك اللام الفارقة حينئذٍ لعدم الحاجة إليها؛ وذلك لأنه إذا خففت إنَّ صار لفظها كلفظ إنْ النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إنْ عَلِمْتُكَ لَفَاضلاً، فاللام هنا لازمة؛ إذ لو حذفت مع كون العمل متروكًا، وصلاحية الموضع للنفي، لم يعلم الإثبات الذي هو المراد، وهذا ظاهر، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها، هكذا قال ابن مالك[٥]، وادعى أنَّ النحويين أغفلوا التنبيه عليه، وجعلوا اللام عند ترك العمل لازمة على الإطلاق؛ ليجري الباب على سنن واحد، قال: وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع»[٦].

«**كقراءة**[٧] **أبي رجاء**[٨]: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٩] **بكسر اللام، أي:**

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١٠٤/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٢٧٢/٣، والجنى الداني ١٣٣-١٣٤، والمساعد ٣٢٧/١.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٤-١٠٦، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠٧/١.

(٦) تحفة الغريب ٧٦٠/٢.

(٧) قرأ الجمهور بفتح اللام وتخفيف الميم: {لَمَا مَتَـعُ} [الزُّخرُف: ٣٥]، وقرأ الحسن وطلحة والأعمش وعيسى وعاصم وحمزة بفتح اللام وتشديد الميم: {لَمَّا مَتَعُ} [الزُّخرُف: ٣٥]، وقرأ أبو رجاء وأبو حيوة بكسر اللام وتخفيف الميم: {لِمَا مَتَعُ} [الزُّخرُف: ٣٥].

ينظر: المحتسب ٢٥٥/٢، والبحر المحيط ٣٧٢/٩، والإتحاف ٤٥٦/٢.

(٨) هو عمران بن تيم، وقيل: ابن ملحان، أبو رجاء العطاردي، بصري تابعي، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، وكان مخضرمًا أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم و لم يره، توفي سنة ١٠٥ هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى ١٣٨/٧، والطبقات لخليفة بن خياط ٣٣٦، والتاريخ الكبير للبخاري ٤١٠/٦، وأسد الغابة ٧٧٦/٣.

(٩) الزُّخرُف: ٣٥.

لـــلذي».

والعائد محذوف، أي: الذي هو متاع الحياة.

في الشرح: «فإن قلتَ: هو شاذ، كما في قراءة من قرأ[١]: {تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ}[٢] بالرفع، قلتُ: لا؛ لطول الصلة في سورة الزخرف بالصفة، وقال اليمني في شرح الكشاف: ووجه هذه القراءة الشاذة مشكل؛ لأن المكسورة إذا خففت مع الإلغاء تلزمها اللام الفارقة. قال ابن جني[٣]: (ينبغي أن يكون (كلٌّ) على هذه القراءة منصوبًا؛ لأنَّ إنَّ متى خففت وبطل عملها لزمتها اللام الفارقة). إلى هنا كلامه. قلتُ: إذا بنينا على ما قاله ابن مالك، وهو الحق؛ لكثرة الشواهد عليه، لم يكن ثمَّ إشكال ألبتة»[٤].

«**وكقوله:**

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي» ... ...[٥]

النحب: المدة والوقت، يقال: قضى فلان نحبه، إذا مات:

... ... «يَومَ بَيْنِكُمُ لَو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ[٦]»

وهذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم الإلباس؛ إذ المعنى: لو لم تمنوا بوعد صادق متُّ يوم فراقكم، فجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله، وهو مثبت بدلالة المقام، ولو كان منفيًّا لاختل النظام وفسد الكلام، ومن الشواهد على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام[٧]: ((وَأَيْمُ اللهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ))، وقول

---

(١) قرأ يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق برفع النون: {ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ} [الأنعام: ١٥٤]، وقرأ الباقون بفتحها: {ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ} [الأنعام: ١٥٤].

ينظر: المحتسب ٢٣٤/١، والبحر المحيط ٦٩٤/٤، والدر المصون ٢٢٨/٥.

(٢) الأنعام: ١٥٤.

(٣) المحتسب ٢٥٥/٢. بتصرف.

(٤) تحفة الغريب ٧٦٠/٢-٧٦١.

(٥) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: حذف اللام الفارقة لظهور معنى الإثبات، والتقدير: إن كنتُ لَقاضيَ نحبي.

والبيت في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، وشرح أبيات المغني ٣٥٣/٤، وغنية الأريب ٥٥١/٢.

(٦) ورد عجز البيت في المغني و س هكذا: (لو لم تمنوا بوعدٍ غَيرِ تَوْدِيعِ).

(٧) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، باب غزوة زيد بن حارثة ١٤١/٥، وابن حبان في صحيحه =

عبد الله بن بُسْر [رضي الله عنه][(١)]: ((إنْ كُنَّا فَرَغْنَا في هَذِهِ السَّاعَة))[(٢)]، وقول معاوية رضي الله عنه[(٣)]: ((إن كان من أصدق هؤلاء))، يعني كعب الأحبار، وقول نافع[(٤)]: ((كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنْ الكَبِيرِ والصَّغِيرِ، حَتَّى إنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ))، وقول عائشة[(٥)] رضي الله عنها: ((إنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ))، ومن الشواهد على ذلك أيضًا قول الطرماح بن حكيم:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِــكٍ وَإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[(٦)]

وقول الآخر:

إنْ وَجَدْتَ الكَرِيمَ يَمْنَــعُ أحْيَــا نًا وَمَا إنْ بِــذَا يُعَــدُّ بَخِــيْلا[(٧)]

الشاهد في إنْ الأولى، وأما الثانية فيحتمل أن تكون المخففة، أي: وما إنَّه يعد بخيلاً بهذا الفعل، ويحتمل أن تكون زائدة كما في قوله[(٨)]:

=

٥٣٥/١٥.

(١) زيادة من س.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، باب التبكير إلى العيد ١٩/٢، وجاء في فتح الباري ٤٥٦/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٠/٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ١٣١/٢.

(٥) الحديث بهذا النصّ ورد في السنن الصغير للبيهقي باب كيفية الوضوء ٥٢/١، ونَصُّه في صحيح مسلم باب التيمن في الطهور وغيره ٢٢٦/١: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ التَّيَمُّن)) بدون إنْ.

(٦) البيت من الطويل، وهو للطرماح بن حكيم في ديوانه ١٧٣، والشاهد فيه: حذف اللام الفارقة لظهور معنى الإثبات، والتقدير: وإنْ مالكٌ لكانت.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٥٠٩/١، والجنى الداني ١٣٤، وتوضيح المقاصد ٥٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٥٣/١، وشرح قطر الندى ١٦٥، وشرح ابن عقيل ٣٧٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢٧/١.

(٧) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٦، وتحفة الغريب ٧٦٢/٢، ولم أقف عليه في غيرهما.

(٨) صدر بيت عجزه: (إذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوطِي إلَيَّ يَدِي)، وهو من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٠، والشاهد فيه: زيادة إنْ بعد ما النافية.

والبيت في الأزهية ٥٢، وشرح الكافية للرضي ٤٠/٥، وشرح شواهد المغني ٧٤/١، وشرح أبيات المغني ٩٥/١، والخزانة ٧٣/٥، وحاشية الصبان ٤٢٥/٣، والنحو الوافي ٣١٥/٤.

مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... ...»[١]

والاستشهاد بالأول أظهر.

«ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله:

إنِ الحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيْرَةٍ وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ[٢]»

في الشرح: «هذا أيضًا ذكره ابن مالك[٣]، وقيَّده بأنْ يكون اللبس مأمونًا، وانظر لم وجب تركها مع النافي، فإن قيل: كراهية لاجتماع اللامين، كما استكرهوه في مثل قوله:

وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلاَ مَتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ[٤]

قلنا: قد يكون النافي ما فلا يجتمع مثلان، وقد يقال: حُمِلَ على ما فيه اجتماعهما طردًا للباب»[٥].

[١٧٧/ ب] قال الشمني: وأقول: إنما وجب تركها مع نفي الخبر [لأنَّ نفي الخبر][٦] دالٌّ على أنَّ إنْ ليست نافية؛ إذ لو كانت نافية لم يكن لنفي الخبر مرة أخرى فائدة، وحينئذ لا حاجة إلى اللام الدالة على أنَّ إنْ مخففة من الثقيلة[٧].

«وزعم أبو علي[٨]، وأبو الفتح[١] وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق،

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٦١-٧٦٢.

(٢) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: حذف اللام الفارقة بعد إنْ المخففة وجوبًا؛ لأنَّ الخبر منفي، وهو: لا يخفى.

والبيت في شرح شواهد المغني ٢/٦٠٤، وشرح الأشموني ١/٣١٧، وشرح أبيات المغني ٤/٣٥٤، وغنية الأريب ٢/٥٥١، وحاشية الصبان ١/٤٢٦.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي، والشاهد فيه قوله: لَلَا مُتَشَابِهَان، حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بـ لا، وهو شاذ.

والبيت في حروف المعاني والصفات ٤١، وضرائر الشعر ٥٨، وتوضيح المقاصد ١/٥٣١، وأوضح المسالك ١/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣١٢، والخزانة ١٠/٣٣٠.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٦٣.

(٦) زيادة من س.

(٧) ينظر: المنصف ٢/١٢٠.

(٨) ينظر رأيه في: المسائل العسكرية ٢٥٢- ٢٥٣، والجنى الداني ١٣٤، والمساعد ١/٣٢٧، والارتشاف ٣/١٢٧٢.

للفرق، قال أبو الفتح: قال [لي][٢] أبو علي: ظننت أن فلانًا نحويٌّ محسن، حتى سمعته يقول: إنَّ اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء، فقلتُ له: أكثر نحويِّي بغداد» بصيغة الجمع، حذفت نونه لإضافته إلى بغداد«**على هذا. انتهى.**

وحجة أبي علي[٣] دخولها على الماضي المتصرف، نحو: إنْ زيدٌ لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾[٤]، وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون[٥] أنَّ اللام في ذلك كله بمعنى إلاَّ، وأنَّ إنْ قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله:

أَمْسَى أَبَانُ» ... ...[٦]

«عَلَمُ رجل، في صرفه خلاف، فمن صرفه رأى أن وزنه فَعَالُ، والهمزة والنون أصلان، ومن منعه الصرف رأى أنه منقول من أَبَانَ ماضي يُبِينُ، ووزنه أَفْعَلَ، واختار هذا ابن مالك، وجزم به في التوضيح[٧]، (وقال القرافي: والنحاة والمحدثون على عدم صرفه، قال: ونقله ابن يعيش في شرح المفصل[٨] عن الجمهور، وقال: إنه بناء على أن وزنه أَفْعَل، وأصله أَبْيَن، صيغة مبالغة في البيان الذي هو الظهور، تقول: هذا أبين من هذا، أي: أظهر منه وأوضح، فلوحظ أصله مع العَلَمِية التي فيه فلم يصرف)[٩]. كذا في شرح المنهاج الأصلي[١]

=

(١) ينظر: غنية الأريب ٥٥٢/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) في المغني: وحجتهم.

(٤) الأعراف: ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧٢/٨، والجنى الداني ١٣٤، والمساعد ٣٢٨/١، والهمع ١٨٣/٢.

(٦) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه عند الكوفيين أنَّ اللام مع إنْ المخففة بمعنى إلَّا.

والبيت في العين ٣٩٧/٨، وشرح الكافية الشافية ٤٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/١، والمساعد ٣٢٤/١، والهمع ١٧٨/٢، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، وشرح أبيات المغني ٣٥٥/٤.

(٧) ينظر: ٢١٣.

(٨) لم أقف عليه في شرح المفصل.

(٩) الإبهاج في شرح المنهاج ١٧٣/٢.

للقاضي تاج الدين السبكي»[٢].

قال في الشرح: «لو كان ذلك [كذلك][٣] لوجب التصحيح فيه بأن يقال: أَبْيَنُ، ولا وجه للإعلال فيه حينئذٍ كما قال ابن مالك»[٤]:

... ... «ذَلِيْلاً بَعْدَ عِزَّتِه وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ»

أعلاج: جمع عِلْج، بكسر العين وإسكان اللام، وهو الرجل من كفار العجم، ويجمع أيضًا على علوج، والعِلْجُ أيضًا العَيْر[٥]، وسودان: جمع أَسْوَد، كعميان جمع أعمى، وقال الفراء: هو جمع الجمع، أي: [جمع][٦] سُود لا أَسْوَد.

«وعلى قولهم يقال: قد عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، بكسر الهمزة؛ لأنَّ النافية مكسورة دائمًا، وكذا على قول سيبويه؛ لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح.

القسم الثاني: اللام الزائدة».

يعني من السبع لامات التي ليست بعاملة، وإنما أتى بلفظ القِسْم هنا لبعد ما بينه وبين الأول، مع وجود فصل بينهما.

«وهي الداخلة في خبر المبتدأ، في نحو قوله: .

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُــوزٌ شَــهْرَبَهْ[٧] ... ...

وقيل: الأصل لهي عجوز، وفي خبر أنَّ المفتوحة كقراءة[٨] سعيد بن جبير[١]: {إِلاَّ

=

(١) في س: منهاج الأصول.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٦٣-٧٦٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٦٤.

(٥) في س: العيرة الصغيرة.

(٦) زيادة من س.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) قرأ الجمهور بكسر همزة إنَّ: {إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ} [الفرقان: ٢٠]، وقرأ سعيد بن جبير بفتحها: {إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ} [الفرقان: ٢٠].

ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٦١٧، والبحر المحيط ٨/٩٤، والدر المصون =

{إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ}[٢] **بفتح الهمزة**».

«وقرئ في الشواذ[٣]: {وَأَنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ}[٤]، حكاه الرضي[٥]، وساق في المفصل[٦] ما يحكى عن الحجاج من جرأته على الله؛ وذلك أن لسانه سبق في مقطع (العاديات) إلى فتحة إنَّ، فأسقط اللام من قوله: (لخبير).

قال ابن الحاجب[٧]: (والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تعمدًا لا يثبت؛ لأنه يجوز أن يكون أسقط اللام غلطًا، كما فتح إنَّ أول الأمر غلطًا، وقد أثبت أنه فتحها سهوًا بقوله: إنَّ لسانه سبق، وهذا معنى الغلط، ثم حكم عليه بإسقاط اللام تعمدًا، وهذا أمر يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير تثبيت، فإنَّ ذلك لا يفعله مسلم)»[٨].

«**وفي خبر لكن، في قوله:**

... ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ»[٩]

=

١٧٦/٧.

(١) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، كوفي تابعي، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٤هـ، وكان عمره ٥٩سنة.
ينظر: الطبقات الكبرى ٢٥٦/٦، والتاريخ الأوسط ٢١٠، والتاريخ الكبير للبخاري ٤٦١/٣، وأخبار القضاة ٤١١/٢.

(٢) الفرقان: ٢٠.

(٣) قرأ الجمهور بكسر همزة إنَّ: {وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ} [الأنفال: ٤٢]، وذكر الرضي أنه قرئ في الشواذ بفتحها، وقارئها مجهول، ولم ترد هذه القراءة إلا في شرح الرضي. ينظر: معجم القراءات ٣٠٢/٣.

(٤) الأنفال: ٤٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١١٩/٦.

(٦) ينظر: ٣٩٣.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١٧٨/٢.

(٨) تحفة الغريب ٧٦٤/٢-٧٥٦.

(٩) عجز بيت من الطويل، صدره: (يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِي)، والبيت مجهول القائل، والشاهد فيه: زيادة اللام في خبر لكن.
والبيت في الإنصاف ١٦٩/١، وشرح المفصل ٦٤/٨، ٧٩، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وتوضيح المقاصد ٥٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٢٠/١، والهمع ١٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٤.

وسيذكر المصنف في آخر الكلام على لكنَّ المشددة النون[١] أنه لا يعرف له قائل ولا تتمة. وفي الصحاح[٢]: العميد والمعمود: هو الذي هدَّه العشق.

«وليس دخول اللام مقيسًا بعد أنَّ المفتوحة، خلافًا للمبرد[٣]، ولا بعد لكنَّ خلافًا للكوفيين[٤]، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافًا له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء».

في الشرح: «المراد باللامين اللام الداخلة في قوله: [مِنْ حُبِّها][٥] لَعَمِيدُ، والداخلة في قوله: لَمِنْ أعلاج سُودَان، وفيه قلق في التصنيف، فإنَّ الواقعة في قوله: لَمِنْ أعلاج سُودانِ قد انقضى الكلام عليها فيما تقدم، وذكر المصنف بعد ذلك قسمًا آخر، فالعود إلى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس كما ينبغي؛ لما فيه من التشويش»[٦]. انتهى.

قال الشمني[٧]: وأقول: جاز أن يراد باللاَّمين: اللام الزائدة، التي تقدم أنها تدخل في خبر المبتدأ، وخبر أنَّ المفتوحة الهمزة، وخبر لكن، [١٧٨/ أ] واللام الواقعة بعد إنْ المكسورة الهمزة الخفيفة النون، التي قال الكوفيون فيها: إنَّها بمعنى إلاَّ، [ولا تشويش؛ لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام أخرى، ولـــمَّا استدل الكوفيون على مجيء اللام بمعنى إلاَّ][٨] بقول الشاعر:

... ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

أجاب عنه هذا القائل، وأجاب عن قول الشاعر:

... ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

---

(١) ينظر: المغني ٥٤٧/٣.

(٢) ينظر: ٥١٢/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٤٣/٢-٣٤٤، والارتشاف ١٢٦٧/٣، والهمع ١٧٥/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٠٨/١-٢٠٩، والارتشاف ١٢٦٧/٣، والمساعد ٣٢٢/١، والهمع ١٧٥/٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٧٦٥/٢.

(٧) المنصف ١٢١/٢.

(٨) زيادة من س.

«وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين»[(١)].

«يعني القول بأن اللام للاستثناء، [والقول بأنها للابتداء][(٢)]، وأن الكلام تمَّ عند أبان وابتدئ لَمِن أعلاج سودان؛ وذلك أن المعنى على القولين السابقين إثبات كون أبان من أعلاج سودان، وعلى القول الأخير نفيه»[(٣)].

«على أن الأصل: ولكنْ إنَّني، فحذفت همزة إنَّ للتخفيف، ونون لكن لذلك؛ لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أن ما في قوله:

... ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ[(٤)]

استفهام، وتمَّ الكلام عند أبان، ثم ابتدئ: لَمِن أعلاج، [أي:][(٥)] **بتقدير: لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر ما النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين».**

في الشرح: «بيان ذلك أن القولين السابقين هما كون اللام للاستثناء، وكونها للابتداء، وعلى كل واحد منهما فهو إخبار عن أبان بأنه [من أعلاج سودان، وأما القول الثالث، وهو أن اللام زائدة في خبر ما النافية فهو إخبار عن أبان بأنه][(٦)] ليس من أعلاج سودان، وهذا عكس الأول؛ لاقتسامهما طرفي النفي والإثبات. قلتُ: ويمكن التوفيق بينهما بأن يجعل المراد في (سودان) للتحقير على القولين الأولين، أي: هو من أعلاجٍ سودانٍ حقراء، [وللتعظيم على القول الثالث، أي: وما هو من أعلاج سودان عظام، بل هو من أعلاج سودانٍ حقراء][(٧)]، فينتفي التنافي، ويثبت التوافق»[(٨)].

---

(١) إيراد هذا الجزء من كلام ابن هشام في هذا الموضع في غير محله؛ إذ سيأتي بعد قليل، وسيعلق عليه ابن طولون بنقل كلام الدماميني.

(٢) زيادة من س.

(٣) المنصف ١٢١/٢.

(٤) تقدم البيت قبل قليل.

(٥) زيادة من المغني.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) تحفة الغريب ٧٦٦/٢.

«**ومما زيدت فيه أيضًا خبر زال في قوله:**

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا» ... ...[١]

ومِن تعليلية، وهي ولَدُنْ يتعلقان بالظرف المستقر المتأخر.

«**لَكَالْهَائِمِ**» من هام، ذهب من العشق أو غيره، والهائم من الإبل: الذي يصيبه داء فَيَهِيْمُ، أي: يذهب على وجهه في الأرض ولا يرعى.

«**المُقْصَى**» بضم الميم وفتح الصاد المهملة: اسم مفعول من أقصيته، أبعدته.

«**بِكُلِّ مَرَادِ**» بفتح الميم: المذهب، اسم مكان من راد يَرُودُ، جاء وذهب، أي: وما زلت كالهائم من أجل ليلى ومن عرفاني إياها، والمبعد عن محل الورود وطلب الكلأ، شبَّه نفسه في طرد ليلى له وإبعادها إياه بالبعير الذي يصيبه داء الهيام فيطرد عن الإبل التي في مواضع الكلأ ويبعد عنها؛ خشية أن يصيبها مثل ما أصابه[٢]، ومعلوم أنه كثير عزة، أي: مذهب، كما مرَّ بنا.

وفي التعليق[٣]: «وكذا زيدت في خبر أضحى، (مثل: أضحى)[٤] زيدٌ لَمُنطَلِقًا، وخبر أمسى، كقوله:

مَرُّوا عَجَالى فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سُئِلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا[٥]

وشذَّ أيضًا دخولها على كان، ولولا».

«**وفي المفعول الثاني**» لأرى «**في قول بعضهم: أَرَاكَ لَشَاتِمِي، ونحو ذلك.**

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٨٩، والشاهد فيه: زيادة اللام في خبر زال.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٤٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١، والمساعد ٣٢٤/١، والهمع ١٧٨/٢، والخزانة ٣٢٨/١٠، وشرح أبيات المغني ٣٥٨/٤.

(٢) تحفة الغريب ٧٦٦/٢-٧٦٧.

(٣) ٦٣٨.

(٤) ساقط من س.

(٥) البيت من البسيط، وقائله مجهول، والشاهد فيه: دخول اللام في خبر أمسى شذوذًا.

والبيت في شرح المفصل ٦٤/٨، ٨٧، وشرح الكافية الشافية ٤٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/١، وشرح الأشموني ٣٠٧/١، وغنية الأريب ٥٥٦/٢، وحاشية الصبان ٤١٤/١.

قيل: وفي مفعول يدعو من قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[١]، وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه.

ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنها زائدة، وقد بيَّنا [فساده][٢]، والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدَّمَة من تأخير، والأصل: يدعو مَن لَضَرُّهُ أقربُ من نفعه، فَـ(مَن) مفعول، وضره أقرب: مبتدأ وخبر، والجملة صلة لـ(مَنْ)، وهذا بعيد؛ لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها، [وقيل: إنها في موضعها][٣] وإنَّ (مَن) مبتدأ، و(لبئس المولى) خبره، واللام في (لَبئس) جواب قسم مقدر؛ لأن التقدير: والله لبئس المولى هو، وهو الصحيح».

«وحكى ابن الحاجب[٤] [قولا آخر، بأن الخبر محذوف، تقديره: إله، قال: وحملوا الدعاء والقول على أنَّه في الدنيا، وأورد عليهم أنَّ هؤلاء لا يصفون آلهتهم بأنَّ ضرها أقرب من نفعها، وأجيب بأن ذلك من قول الحاكي، وإذا حكى حاكٍ كلامًا، فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكى له بما ليس في كلام][٥] الشخص المحكي عنه، ومثاله أنه لو قيل لك: زيد قائم، لجاز لك أن تحكي لمن يعرف أنه خياط: قال فلان: زيدٌ الخيَّاطُ قائمٌ، وكذلك لو كانت صفة حسنة أو قبيحة، ومنهم من قال: الخبر: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾[٦]، ويكون هذا قولهم في الآخرة، وهذا الأخير هو الذي حكاه المصنف»[٧].

«ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوبَ لها، وأنَّ الوقف عليها، وأنَّها إنَّما جاءت توكيدًا لـ(يدعو)

---

(١) الحج: ١٣.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١/١٢٠-١٢١.

(٥) زيادة من س.

(٦) الحج: ١٣.

(٧) تحفة الغريب ٢/٧٦٧.

في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾[١]، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد، والأصل ألاَّ يفصل [١٧٨/ ب] المؤكد من توكيده، ولا سيما في التوكيد اللفظي.

والثاني أنَّ مطلوبه مقدَّم عليه، وهو: ﴿هُوَ ٱلضَّلَٰلُ﴾[٢]، على أنَّ ذلك موصول وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين[٣]؛ لأن (ذا) لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو مَن الاستفهاميتين.

والثالث: أنَّ مطلوبه محذوف، والأصل: يدعوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مدعوًّا.

والرابع: أنَّ مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

-أحدهما: أنَّ يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل.

-والثاني: أنَّ يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب.

واختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أن معناه (يظن؛ لأنَّ أصل يدعو معناه)[٤] يُسَمِّي، فكأنه قال: يسمي مَن ضره أقرب من نفعه إلـــهًا، ولا يصدر ذلك عن [يقين][٥] [اعتقاد][٦]، فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدَّرناه، والثاني: أن معناه يزعم؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: لئن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم، أو أنت ظالم لئن فعلت، وكل ذلك خاص بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب».

---

(١) الحج: ١٢.

(٢) الحج: ١٢.

(٣) ينظر رأيهم في: الدر المصون ٨/٢٤١.

(٤) ساقط من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من الأصل و س.

يعني الثالث من السبع لامات التي ليست عاملة.

«**وهي ثلاثة أقسام: لام جواب لو، نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾**[١]، **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**[٢]، **ولام جواب لولا، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾**[٣]، **ولام جواب القسم، نحو: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾**[٤]، **و﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾**[٥]، **وزعم أبو الفتح**[٦] **أن اللام بعد لو ولولا ولوما لام جواب قسم مقدر، وفيه تعسف**».

من جهة أنه تقدير لما الكلام مستغن عنه، فهو عدول عن الجادة.

«**نعم، الأولى في: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾**[٧] **أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنها لام جواب لو، وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله:**

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ» ... ...[٨]

بفتح القاف، الفتية من الأبل كالجارية من النساء.

«**بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ**» جمع كُور، بضم الكاف، وهو الرحْلُ بأداته، أو جمع كَور بفتحها، وهي الجماعة الكثيرة من الإبل.

«**مَرْتَعُهَا**» موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ما شاءت، تقول: رَتَعَتْ الماشية ترتَعُ

---

(١) الفتح: ٢٥.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) البقرة: ٢٥١.

(٤) يوسف: ٩١.

(٥) الأنبياء: ٥٧.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧١.

(٧) البقرة: ١٠٣.

(٨) البيت من الوافر، وهو منسوب لرجل من بني بُحْتُر بن عَتُود، والشاهد فيه: استعارة الجملة الاسمية مكان الجملة الفعلية.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١/٤٥٢، وأوضح المسالك ١/٢٩٣، والهمع ٢/٤٨٣، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٦، وشرح أبيات المغني ٤/٣٦١، والخزانة ٩/٣٥٢.

رُتُوعًا.

«**قَرِيْبُ**» والمعنى أن هذه القلوص حصل لها إعياء وكلل فلم تبعد عن الأكوار، بل رتعت بالقرب منها، وقد ظهر أن (من الأكوار) ظرفٌ لغوٌ يتعلق بـــ(قريب).

«**ففيه تعسف**» ظاهر.

«**وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبدًا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء نحو: لو جاءني لَأنَا أُكْرِمُه، كما يكثر ذلك في باب القسم.**

الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبني على قَسَم قبلها، لا على الشرط، ومن ثَمَّ تسمى اللام الـــمُؤْذِنَة، وتسمى الموطِّئة أيضًا؛ لأنها وَطَّأَتْ الجواب للقسم، أي: مهَّدَتْه له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾[1]، وأكثر ما تدخل على إنْ، وقد تدخل على غيرها، كقوله:

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِـــيلاَ»[2]

«فدخلت على متى الشرطية، وأجيب القسم على القاعدة عند اجتماعهما، و(جميلا) معمولٌ تنازعه العاملان المتقدمان، وهما الفعلان من لَتُجْزَيَنَّ، وجُزِيتَ، فيجري على ما تقرر في باب التنازع، وصَلَحَ بفتح اللام، وحكي ضمها، ومعنى المصراعين واحد أو متقارب»[3].

«**وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾[4] ألاَّ**

---

(١) الحشر: ١٢.

(٢) البيت من الكامل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّ اللام الموطئة قد تدخل على غير إنْ من أدوات الـــشرط، كدخولها هنا على متى.

والبيت في شرح التسهيل ٢١٨/٣، والارتشاف ١٧٨٥/٤، والجنى الداني ١٣٧، والمساعد ٣٢٥/٢، والهمـــع ٢٥٥/٤، وشرح شواهد المغني ٦٠٧/٢، وشرح أبيات المغني ٣٦٣/٤، والخزانـــة ٣٣٩/١١، وغنيـــة الأريـــب ٥٦٣/٢.

(٣) تحفة الغريب ٧٦٨/٢.

(٤) آل عمران: ٨١.

تكون موطئة وما شرطية، بل للابتداء وما موصولة؛ لأنه حمل على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه إذ، وذلك لشبهها بـــ(إنْ)، وأنشد أبو الفتح:

غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ» ... ...[١]

بالجيم والزاي: «صوف شاة في السَّنَة، يقال: أقرضني جزة أو جزتين، فتعطيه صوف شاة أو شاتين». كذا في الصحاح[٢]، وقال في القاموس[٣]: «والجِزَّة بالكسرة: ما جُزَّ منه، [يعني من التمر]، أو هي صوف نعجة جُزَّ، فلم يخالطه غيره، أو صوف شاة في السنة، أو الذي لم يستعمل بعد جَزِّه».

«**فَلَإِذْ غَضِبْتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَرُوف**».

وفي القاموس[٤]: «خَرُوف كصَبُور: الذكر من أولاد الضأن، أو إذا رعى وقوي [١٧٩/ أ]، وهي خروفة، والجمع أخرفة وخرفان». انتهى.

ووجه شبه (إذ) بـــ(إنْ): أمَّا في الصيغة فظاهر، وأمَّا في المعنى فلأنَّ إذ تأتي للتعليل، وإنْ للشرط، وهما متقاربان في المعنى، بل ادَّعى ابن الحاجب[٥] أنَّ معنى قولك: إنْ تَأتِني أُكْرِمْكَ، وقولك: أُكْرِمُكَ لِإِتْيَانِكَ إليَّ واحدٌ[٦].

«**وهو نظير دخول الفاء في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾**[٧] **شبهت إذ بـــ(إنْ)، فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط، وقد**

---

(١) البيت من الكامل، وهو منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، كما نُسِبَ لأعرابي، ولراعٍ من الرعاة، والشاهد فيه: دخول اللام الموطئة على إذ؛ تشبيها لها بـــ إنْ الشرطية.

والبيت في سر الصناعة ٧٤/٢، والجنى الداني ١٣٨، والهمع ٢٥٥/٤، وشرح شواهد المغني ٦٠٧/٢، وشـــرح أبيات المغني ٣٦٥/٤، وغنية الأريب ٥٦٤.

(٢) ٨٦٨/٣.

(٣) ٥٠٥.

(٤) ٨٠٣.

(٥) ذكر في الإيضاح في شرح المفصل أنَّ الفعل يشعر بالسببية، ينظر: ٢٠٣/١.

(٦) تحفة الغريب ٧٦٩/٢.

(٧) النور: ١٣.

تحذف مع كون القَسَم مُقدَّرًا قبل الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾[١]، وقول بعضهم[٢]: ليس هنا قسم مقدَّر، وإنَّ الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا»[٣] ... ...

وهذا شطر بيت تتمته:

... ... [والشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ][٤]

«**مردود؛ لأنَّ ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[٥] فهذا لا يكون إلا جوابًا للقسم**».

وفي التعليق[٦]: «لابدَّ أن يكون مُدَّعى هذا القائل أنَّ اللام المؤذنة بالقسم لا يجوز حذفها، فإنْ ثبت أنَّه يقول بذلك، تمَّ رَدُّ المصنف عليه بهذه الآية، وإلاَّ فلو كان هذا القائل يُجَوِّزُ حذف اللام عند قيام القرينة كالآية المذكورة، لم يتجه الرد عليه».

«**وليست موطئة في قوله:** » أي: ذي الرمة.

«**لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ**» ... ...[٧]

---

(١) الأنعام: ١٢١.

(٢) هذا القول للحوفي، ينظر: البحر المحيط ٦٣٤/٤، وينظر هذا القول في: الارتشاف ١٨٧٤/٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبد الرحمن بن حسان، وقيل: لأبيه حسان رضي الله عنه، وليس في ديوانه، وقيل: لكعب بن مالك، وهو في ديوانه ٢٨٨، والشاهد فيه: حذف الفاء ضرورة، والتقدير: فاللهُ يَشْكُرُهَا.

والبيت في جمل الخليل ٢٢٠، والكتاب لسيبويه ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول في النحو ٤٦٢/٣، وعلل النحو ٤٤٠، ومنازل الحروف للرماني ٤٠، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٤٠، وشرح المفصل ٣/٩، وشرح أبيات المغني ٣٧١/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) المائدة: ٧٣.

(٦) ٦٤١.

(٧) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٥، والشاهد فيه: أنَّ اللام في (لئن) زائدة، والجواب للشرط؛ لاقترانه بالفاء.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٨٩٠/٢، وشرح شواهد المغني ٦٠٩/٢، وشرح أبيات المغني ٣٦٧/٤، والخزانة ٣٢٨/١١، وغنية الأريب ٥٦٥/٢.

جمع تبريح، وهو الجهد والمشقة، يقال: برَّح الحُبُّ بفلان، إذا أجهده، وفي الصحاح[١]: «بَرَّح به الأمر تَبَرُّحًا، أي: جهده، وضربه ضربًا مبرحًا، وتباريح الشوق: توهجه، وهذا الأمر أبرح من هذا، أي: أشدّ»، ونحوه في القاموس[٢].

وعَلَيَّ: متعلق بمضاف إلى الدنيا، حذف وأقيمت هي مقامه، أي: لئن كانت مشقات الدنيا عليَّ، وكما أرى: خبر كان، وتباريح: خبر ثانٍ، أو بدل من الأول.

«**مِنْ لَيْلَى**» ويروى: مِن مَيٍّ، «**فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ**» وقبله:

بعَادًا وإدْلاَلاً عَلَـيَّ وَقَـدْ رَأَتْ ضَمِيْرَ الهَوَى قَدْ كَادَ بِالْجِسْمِ يَبْرَحُ

«**وقوله:**

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَومَ صَـادِقًا أَصُـمْ فِـي نَهَـارِ القَـيظِ» ...[٣]

«بالقاف والظاء المعجمة: شدة الحر، وفي الصحاح[٤]: (حَمَّارة الصيف)، وفي القاموس[٥]: (القيظ: صميم الصيف من طلوع الثريَّا إلى طلوع سهيل).

«**للشَّمْسِ بَادِيًا**» حال من فاعل أَصُمْ، وللشمس: يتعلق بـ(باديًا).

وهذا الشاعر يتنصَّل للمخاطب ويعتذر إليه من ذنب حُكِيَ عنه مؤكدًا ذلك بنذر هذا الصوم الشاقّ، معلقًا على صدق الحديث الذي قيل عنه»[٦].

«وبعد هذا البيت:

وَارْكَبْ حِمَارًا بَيْنَ سِرْجٍ وَفَـرْوَةٍ وَ أُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شَـمَالِيَا

---

(١) ١/٣٥٥.

(٢) ينظر: ٢١٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرأة من بني عُقَيل، والشاهد فيه: أنَّ اللام في (لئن) زائدة.

والبيت في ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٩١، ١٦١٦، ولسان العرب ١٢/١٦٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٦٢٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٤١٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٠، وشرح أبيات المغني ٤/٣٧١.

(٤) ٣/١١٧٨.

(٥) ٦٩٧.

(٦) تحفة الغريب ٢/ ٧٧٠.

قال الفراء[١]: هذان البيتان لامرأة من عُقَيل.

والسِّرْج قيل: مُعَرَّب سِرْك بالفارسية، والفروة ما يلبس، وجلدة الرأس، والثروة، وقطعة نبات مجتمعة يابسة، والخاتام: لغة في الخاتم»[٢].

«**وقوله:** » أي: عمر بن أبي ربيعة.

«**أَلْمِمْ**» ... ...[٣]

من الإلمام، وهو النزول.

«**بِزَيْنَبَ إنَّ البَيْنَ**» أي: الفراق، ويطلق أيضًا على الوصل، وهو من الأضداد، وفي التنزيل: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٤]، قرئ بالرفع[٥] على معنى: تقطَّع وصلكم.

«**قَدْ أَفدَا**» دنا وقرب.

«**قَلَّ الثَّوَاءُ**» بالمثلثة المفتوحة والمدّ: الإقامة، مصدر ثَوَى بالمكان يَثْوِي ثَوَاءً وثَوِيًّا، أي: أقام.

«**لَئنْ كَانَ الرَّحِيْلُ غَدَا.**

بل هي في ذلك زائدة كما تقدمت الإشارة إليه.

أمَّا الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء[٦]، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣١/٢.

(٢) المنصف ١٢٤/٢.

(٣) البيت من البسيط ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٩١، والشاهد فيه: زيادة اللام في (لـئن)، وإنْ شـرطية، والجواب محذوف.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٨٩٦/٢، والجنى الداني ١٣٨، وشرح شواهد المغني ٦١٠/٢، وشرح أبيات المغني ٣٧٢/٤، والخزانة ٣٢٨/١١، وغنية الأريب ٥٦٦/٢.

(٤) الأنعام: ٩٤.

(٥) قرأ نافع وحفص عن عاصم والكسائي وأبو جعفر بالنصب: {لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} [الأنعام: ٩٤]، وقرأ الباقون بالرفع: {لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ} [الأنعام: ٩٤].

ينظر: الحجة في القراءات السبع ١٤٥، والحجة للقراء السبعة ٣٥٧/٣، والمبسوط في القراءات العشر ١٩٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٦٧/١، ١٣١/٢.

وأمَّا الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل إنْ، فلو كان ثَمَّ قَسَمٌ مقدَّر لزم الإجحاف بحذف جوابين». [للقَسَم][(١)] وللشرط.

«الخامس: لام أل، كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها.

السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك».

«إنْ بنينا على أنَّ لاسم الإشارة ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط كما تقول جماعة[(٢)]، كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد، وإن بنينا على أنه ليس ثَمَّ إلا مرتبتان هما: القرب والبعد، كما يقول ابن مالك[(٣)]، فالكاف دالة على البعد، واللام لتأكيده»[(٤)]، ومن ثَمَّ يسميها بعض المتأخرين لام الفرق؛ لفرقها بين القرب (والبعد)[(٥)].

«وأصلها السكون [١٧٩/ ب] كما في تِلْكَ، وإنما كسرت في ذَلِكَ لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجب غير الجارة، نحو: لَظَرُفَ زيدٌ، ولَكَرُمَ عمرو، بمعنى: ما أظرفه وما أكرمه، ذكرها ابن خالويه[(٦)] في كتابه المسمى بالجمل، وعندي أنها لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لام جواب قسم مقدر».

---

(١) زيادة من س.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٥٠، والجنى الداني ٩١، وتوضيح المقاصد ١/١٨٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٥-٣١٦.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٧١.

(٥) ساقطة من س.

(٦) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله الهمداني النحوي، إمام في العربية، من مؤلفاته: الجمل في النحو، والاشتقاق، والقراءات، وإعراب ثلاثين سورة، توفي سنة ٣٧٠هـ.

ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٢٧، ونزهة الألباء ٢٣٠، ومعجم الأدباء ٣/١٠٣٠، وإنباه الرواة ١/٣٥٩.

«لا»

«على ثلاثة أوجه:

[أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:][(١)].

أحدها: أن تكون عاملة عمل إنَّ، وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص».

«ويظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم، مثل: لا رجلَ، وكلام ابن مالك في التسهيل[(٢)] صريح في موافقة كلام المصنف، فإنه قال فيه: (إذا لم تكرر لا، وقُصِدَ خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل إنَّ، إلا أنَّ الاسم إذا لم يكن مضافًا، ولا شبيهًا به ركّب معها، وبني على ما كان ينصب به)»[(٣)].

«**وتسمى حينئذٍ تبرئة**».

قال الأندلسي في شرح الجزولية: وإنَّما سميت لا هذه بالتبرئة؛ لأنَّها تنفي الجنس، فكأنَّها تدل على البراءة. انتهى.

قال الشارح: «وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في: زيدٌ عَدْلٌ، وقد مرَّ ذلك في فصل ألا بفتح الهمزة والتخفيف، من حرف الألف»[(٤)].

«**وإنَّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا، نحو: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ، وقول أبي الطيب:**

فَلاَ ثَوبَ مَجْدٍ» ... ...[(٥)]

وفي الصحاح[(٦)]: «المجد: الكرم»، وفي القاموس[(٧)]: «نيل الشرف، والكرم، ولا يكونان

---

(١) زيادة من س.

(٢) ينظر: ٦٧.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٧٢.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٧٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٢/٢٣٩، والشاهد فيه: أنَّ لا نافية للجنس، واسمها منصوب لكونه مضافًا.

والبيت في أمالي ابن الشجري ٢/٥٢٨، وشرح أبيات المغني ٤/٣٧٣، وغنية الأريب ٢/٥٦٩، وتاج العروس ٤٠/٤٤٩.

(٦) ٢/٥٣٦.

(٧) ٣١٨.

يكونان إلا بالإباء».

... ... «غَيْرَ ثَوبِ ابْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إلاَّ بِلُؤْمٍ» ...

بلام مضمومة، وهمزة ساكنة: ضد الكرم.

«**مُرَقَّعُ**» من الترقيع، وهو ستر ما بدا من فساد الثوب وإصلاحه بِرُقَعٍ تُجعَل على محل الفساد، يعني أنَّ ثوب المجد إذا كان على ممدوحه كان كامل الصفات سالمًا من العيوب بريئًا من الفساد، لا يحتاج إلى إصلاح وترقيع، وإذا كان على غير هذا الممدوح فإنَّه يكون ناقصًا ظاهر الخلل، مسدودة عيوبه برقع يصلح بها، وشتان ما بين الحالتين، وهذا كناية عن كمال الممدوح ونقص غيره(١).

«**أو رافعًا، نحو: لا حَسَنًا فِعْلُه مذمومٌ، أو ناصبًا، نحو: لا طالعًا جبلا حاضرٌ، ومنه: لا خيرًا من زيد عندنا، وقول أبي الطيب:**

قِفَا قَلِيْلاً بِهَا» ... ...(٢)

وهذا الضمير عائدٌ إلى دار المحبوبة.

و«**عَلَيَّ**» للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾(٣)، وقول الشاعر:

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ(٤)

أي: قفا وقوفًا قليلاً بدار الحبيبة لأجلي.

«**فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ**» في محل نصب متعلق بـ(أقل)، وهذا محل الاستشهاد.

«**أُزَوِّدُهَا**» في محل نصب صفة لـ(نظرة)، والخبر محذوف.

«**ويجوز رفع أقل على أن تكون عاملة عمل ليس.**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٧٣.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري ١/٢٩٦، والشاهد فيه: أنَّ (أقل) مبني مع (لا) على الفتح، ويجوز رفعه على أنَّها عاملة عمل ليس.

والبيت في أمالي ابن الشجري ٢/٥٢٩، والخزانة ٦/١٦٤، وشرح أبيات المغني ٤/٣٧٥، وغنية الأريب ٢/٥٧٠، وتاج العروس ٤٠/٤٥٠.

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) سبق تخريجه في باب العين.

وتخالف لا هذه إنَّ من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أنَّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبْنَى، قيل: لتضمنه معنى مِن الاستغراقية».

«لأنَّ لا رجلَ نَصٌّ في نفي الجنس، كما أنَّ لا من رجلٍ، وما جاءني من رجلٍ نصٌّ فيه، بخلاف لا رجلٌ، بالرفع، وما جاءني رجلٌ؛ إذ يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، وما جاءني رجلٌ بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار بالفتح بل رجلان، وما جاءني من رجلٍ بل رجلان»[(١)].

والحاصل أنَّ من إذا لم تكن ظاهرة تكون مقدرة، والباء وإنْ كانت مما يزاد لتوكيد النفي إلا أنَّها لتأكيد نفي الحكم في الخبر، نحو ما زيدٌ بمنطلقٍ.

«وقيل: لتركيبه مع لا تركيبَ خمسةَ عشرَ».

قال سيبويه[(٢)]: وإنَّما ترك التنوين في معمولها لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ.

وفي الشرح: وجه القول فيه أنَّ لا معناها النفي، (والنفي يتشبث)[(٣)] في غالب الأمر بمضمون الجملة، لا بالاسم وحده، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما خَرَجَ زيدٌ، فالنفي متسلط على التباس خروجٍ في زمن ماض بزيد، [و (لا) في][(٤)] لا رجلَ أفضلُ منك تفيد النفي الذي من شأنه أنْ يتشبث بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو النفي على سبيل الاستغراق؛ لأنَّه غير متصور في غير الاسم المنفي في هذه الجملة، فـ[لا][(٥)] **حينئذٍ** في إفادتها هذا المعنى كـ(لام) التعريف في نفس الرجل، ولـمَّا خصت لا في هذا المقام بهذا الحكم أحبوا أنْ ينصبوا دليلاً على الاختصاص؛ لتفصيل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تتزَّل فيها [١٨٠/ أ] منزلة حرف يحدث في الاسم وحده معنى، فبنوا الاسم المنفي؛ لأنَّ بناءه مما يدل

---

(١) المنصف ١٢٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧٤/٢.

(٣) ساقط من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من س.

على فرط امتزاج الحرف بالاسم، وإنَّما لم يُبْنَ الرجل مع أنَّ اللام نازلة منزلة الجزء من الاسم، لأنَّ البناء إنَّما وقع لأجل التمييز، (ولا حاجة إليه بالنسبة إلى اللام؛ لأنَّها ليس لها حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم، حتى يُحتَاج إلى التمييز)[١]، بخلاف لا، فإنها تارة تفيد النفي المتشبث بمضمون الجملة لا غير، كما أسلفناه في قولك: ما خرج زيدٌ، وتارة أخرى تفيد النفي المتعلق بالاسم، نحو: لا رجلَ أفضلُ منك، هذا معنى ما نقله الطيبي[٢] عن صاحب الإقليد[٣][٤].

«وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربًا، فيبنى على الفتح في نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، ومنه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾[٥]، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[٦]، ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾[٧]، وعلى الياء في نحو: لا رَجُلَيْنِ، ولا قَائِمِيْنَ» تثنية وجمعًا، **«وعن المبرد[٨] أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صح هذا للزم الإعراب في: يا زيدانِ، ويا زيدونَ، ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو: لا مسلماتِ، وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح».**

ومن شواهده قول الشاعر:

---

(١) ساقط من س.

(٢) هو الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي، العلَّامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، من مصنفاته: شرح المشكاة في أحاديث الأحكام، والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان، وشرحه، ومقدمة في علم الحساب، وحاشية على الكاف، توفي سنة ٧٤٣هـ.

ينظر: الدرر الكامنة ١٨٥/٢، والبدر الطالع ٢٢٩/١، ومعجم المؤلفين ٥٣/٤.

(٣) الإقليد: شرح للمفصل في صنعة الإعراب، وصاحبه هو: أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي، توفي نحو سنة ٧٠٠ هـ.

ينظر: كشف الظنون ١٧٧٦/٢، والأعلام للزركلي ٢٥٤/١، ومعجم المؤلفين ١٧٢/٢.

(٤) تحفة الغريب ٢/ ٧٧٤-٧٧٥.

(٥) يوسف: ٩٢.

(٦) الشعراء: ٥٠.

(٧) الأحزاب: ١٣.

(٨) ينظر رأيه في: الهمع ١٩٩/٢-٢٠١.

إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ للشِّيبِ[١]

فقد روي بالفتح والكسر. قال ابن مالك[٢]: والفتح فيه أولى، ويروى عوض إنَّ الشباب: أوْدَى الشَّبَابُ.

وقال الرضي[٣]: «وأمَّا جمع سلامة المؤنث فمبني على الكسر مع التنوين قياسًا لا سماعًا؛ نظرًا إلى أنَّ التنوين للمقابلة لا للتمكن، بدليل قوله تعالى: ﴿مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[٤]، وهو منقوض بنحو: يا مسلماتِ، مجرَّدًا عن التنوين اتفاقًا، والجمهور[٥] يكسرونه بلا تنوين؛ لأنَّه وإنْ لم يكن للتمكن فهو شبيه به...، والمازني[٦] يفتحه بلا تنوين حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة، مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله طردًا للباب على نسق واحد». انتهى.

وما ادَّعى أوليته، هو ما ادَّعى المصنف أرجحيته، وقد حكى ابن عصفور[٧] أنَّ الفتح في ذلك واجب، على ما حكاه ابن مالك[٨] عنه، والحق أنَّ الوجهين ثابتان عن العرب مع أرجحية الفتح بنقل الثقات، فلا وجه بعد ذلك للاختلاف؛ ولهذا قال ابن خروف: لو وقفوا على السماع ما اختلفوا[٩].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل السعدي، والشاهد فيه: (ولا لذات)، حيث يجوز فيه البناء على الكسر والفتح؛ لأن اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالم يجوز فيه الوجهان، والفتح أشهر.
والبيت في التسهيل ٦٧، وتوضيح المقاصد ٥٤٦/١، وأوضح المسالك ٨/٢، وشرح شذور الذهب ١١١، وشح ابن عقيل ٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤١/١، والخزانة ٢٧/٤، وحاشية الصبان ١٢/٢.

(٢) ينظر: التسهيل ٦٧، وشرحه ٥٣/٢، ٥٥.

(٣) شرح الكافية ٢١٤/٢-٢١٥.

(٤) البقرة: ١٩٨.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٤١/١.

(٦) ينظر رأيه في: التصريح بمضمون التوضيح ٣٤١/١.

(٧) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٥٥/٢، وتوضيح المقاصد ٥٤٦/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٥٥/٢.

(٩) تحفة الغريب ٧٧٥/٢-٧٧٦.

«لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه ردٌّ على السيرافي[١]، والزجاج[٢]؛ إذ زعما أنَّ اسم لا غير العامل [معرب][٣]، وأنَّ ترك تنوينه للتخفيف».

قال الرضي[٤]: «الفتحة في لا رجلَ، عند الزجاج والسيرافي إعرابية، خلافًا للمبرد والأخفش وغيرهما[٥]، وإنَّما وقع الاختلاف بينهم [بسبب احتمال][٦] قول سيبويه؛ وذلك لأنَّه قال: لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنَّما تُرِكَ التنوين في معمولها؛ لأنَّها جُعِلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، كخمسة عشر، فأوَّل (الجمهور و)[٧] المبرد [قوله][٨]: تنصبه بغير تنوين، أنها نصبته أولاً، ولكن بُنِيَ بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسةَ عشرَ للبناء اتفاقًا.

وقال الزجاج: بل مراده أنَّه معرب، لكنْ مع كونه معربًا مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشرَ عن خمسةَ، فحذف التنوين مع كونه معربًا؛ لتثاقله بتركيبه مع عامله.

قال أبو سعيد [يعني السيرافي]: إنَّما رُكِّبَ مع عامله لإفادة لا التبرئة للاستغراق، كما أفادته مِنْ الاستغراقية في: هل مِنْ رجلٍ في الدارِ؛ لأنَّ لا رجلَ في الدارِ جوابُ: هل من رجل؟ فركَّبُوا لا مع النكرة، كما أنَّ مِنْ مركَّبٌ مع هل تطبيقًا للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة [بالتركيب][٩]، مع كونها معربة».

قال الرضي[١٠]: «والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه [يعني مذهب الجمهور]؛ لأنَّ حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأيضًا

---

(١) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٢٩١، والهمع ١٩٩/٢.

(٢) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي، والجنى الداني ٢٩١.

(٣) زيادة من س.

(٤) شرح الكافية ٢١١/٢-٢١٢. باختلاف يسير.

(٥) هو مذهب أكثر البصريين، ينظر: الهمع ١٩٩/٢.

(٦) زيادة من س. وفي شرح الكافية للرضي: (لاحتمال).

(٧) ساقط من س.

(٨) زيادة من س.

(٩) زيادة من س.

(١٠) شرح الكافية ٢١٢/٢.

التركيب بين لا والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين»[١]. انتهى ما قاله الرضي.

«**ومثل: لا رجلَ عند الفراء[٢] [لا جرم، نحو][٣]: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ﴾[٤]، والمعنى عنده: لا بدَّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت مِنْ أو في**».

«لكن حكى الشيخ تقي الدين السبكي عنه فيما كتبه على المنهاج للبيضاوي[٥] أنه قال: (لا جرمَ كلمة كانت في الأصل بمعنى: لابُدَّ، ولا مَحَالَةَ، فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقًّا، تقول: لا جرمَ لآتِيَنَّكَ)»[٦].

قال الواحدي[٧]: «وُضِعَ موضع القسم في قولهم: لا جَرَمَ لآتِيَنَّ، كما قالوا: [١٨٠/ ب] حقًّا لأفعلنَّ»[٨].

«**وقال قطرب[٩]: لا رَدٌّ [لما قبلها،][١٠] أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، وجَرَمَ: فعل لا اسم، ومعناه: وجب، وما بعده فاعل، وقال قوم: لا زائدة، وجَرَمَ وما بعدها فعل وفاعل، كما قال قطرب**».

«ثبت كون النار لهم، وقيل: جَرَمَ بمعنى كسب، فيكون فاعله ضميرًا يعود إلى عملهم

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٧٦-٧٧٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) النحل: ٦٢.

(٥) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١/٤١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨.

(٧) ينظر: الوسيط في التفسير ٣/٦٨. والواحدي هو علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الواحدي، مفسر، عالم بالأدب، من مصنفاته: البسيط، والوسيط، والوجيز، وكلها في التفسير، وله شرح ديوان المتنبي، وغير ذلك، توفي سنة ٤٦٨هـ.

ينظر: دمية القصر وعصرة أهل العصر ٢/١٠١٧، ومعجم الأدباء ٤/١٦٥٩، والمنتخب من كتاب السياق ٤٢٣، وإنباه الرواة ٢/٢٢٣.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧٧٧.

(٩) هذا القول للزجاج أيضا، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧، والبحر المحيط ٦/١٣٧، والدر المصون ٦/٣٠٤.

(١٠) زيادة من المغني.

المفهوم من السياق، أي: كَسَبَ لهم عملهم النار، فـــ(أنَّ) وما في حيزها في موضع نصب على هذا [القول][(١)]، وكثيرًا ما يقتصر المفسرون على قولهم: إنَّ لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقًّا»[(٢)].

«**وردَّه الفراء[(٣)] بأنَّ (لا) لا تزاد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.**

الثالث: أنَّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها، نحو: لا رجلَ قائمٌ، بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه[(٤)]».

علَّلَه بعضهم بأنَّها إذا ركبت مع اسمها ضعفت فلم تعمل في الخبر؛ لأنَّها إذا لم تعمل في الاسم مع قربه، فلَأن لا تعمل في الخبر (مع بعده أولى.

في الشرح[(٥)]: انظر قول سيبويه هذا، فإنه يرى أن خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وبعد دخول (لا) زال الابتداء، فليس ثَمَّ مبتدأ يعمل في الخبر)[(٦)].

وقال الرضي[(٧)]: «ارتفاع خبر لا بها إذا لم يكن اسمها مبنيًّا عند جميع النحاة، وإن كان اسمها مبنيًّا، نحو: لا رجلَ في الدار، فقال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رجلَ مرفوع المحل بالابتداء؛ وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معربًا بسببها مبنيًّا، وصار دخولها عليه بسبب بنائه، مع قربه منها، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابًا، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء، وهو عند غيره مرفوع بـــ(لا)، كما كان مع اسمها المنصوب بها».

وقال المصنف في حواشيه على التسهيل: والذي عندي أن سيبويه يرى في: لا رجلَ، أنَّ كلمة (لا) لا عمل لها أصلاً في الاسم ولا في الخبر؛ لأنها صارت جزء كلمة؛ ولهذا جُعِلَ النصب في: لا رجلَ ظريفًا، كالرفع في: يا زيدُ الفاضلُ، لا على محل الاسم بعد لا.

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٧٧.

(٣) ذكر هذا في أول سورة القيامة، ينظر: معاني القرآن ٣/٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية١/٢٨٧، والجنى الداني٢٩١، والهمع ٢/٢٠٢.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٧٧.

(٦) مكرر في س.

(٧) شرح الكافية ١/٢٨٧.

«وخالفه الأخفش والأكثرون[١]، ولا خلاف بين البصريين[٢] في أنَّ ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً».

«وأما الكوفيون[٣] فيقولون في (إنَّ) التي هي محمولة عليها: إنها لا تؤثر في الخبر مطلقًا، فما ظنك بهذه؟ »[٤].

«الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه، نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا رجلَ وامرأةٌ فيها».

«بناء على أنَّ (لا) عامل ضعيف، فلم يمنع اعتبار المحل [مطلقا][٥]، لا قبل مضي الخبر ولا بعده، وأمَّا إنَّ فعامل قوي، فلم يعتبر معه المحل إلا بعد مضي الخبر، على أنَّ المحققين لا يرون العطف في باب إنَّ على المحل، وإنَّما المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدأ حذف خبره، وهو من باب عطف الجمل، وأما النعت على المحل في باب إنَّ، فقد حكي عن الجرمي، والفراء، والزجاج[٦]، وظاهر كلامهم أنَّ الجمهور يمنعونه»[٧].

«السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولك فتح الاسمين ورفعهما، والمغايرة بينهما».

في الشرح: «هذا الكلام لا يوفي بالأوجه الخمسة التي جوزها النحاة في مثل هذا التركيب؛ إذ نصب الثاني [مع][٨] فتح الأول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة؛ إذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما، وهو ظاهر، ولا المغايرة بينهما؛ لأن المراد: المغايرة

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢٩١، والهمع ٢٠٢/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٩١، والهمع ٢٠٢/٢.

(٣) ينظر رأيهم في: شرح المفصل ١٠٥/١، والهمع ١٥٥/٢.

(٤) تحفة الغريب ٧٧٧/٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) ينظر قولهم في: شرح الكافية ١١٣/٦، وحاشية يس على التصريح ٢٢٦/١ .

(٧) تحفة الغريب ٧٧٩/٢.

(٨) زيادة من س.

باعتبار الفتح والرفع»[١]. انتهى.

لا يقال: «المراد المغايرة بما هو أعم من الفتح والرفع، فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الأول؛ لأنَّا نقول: يدخل أيضًا (ما هو ممتنع، وهو)[٢] نصب (الأول)[٣] مع فتح الثاني أو رفعه، أو نصبه، ورفع الأول مع نصب الثاني، ويمكن أن يقال: اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم في هذا المحل»[٤].

ثم وجَّه الصور الخمس فقال: «الوجه الأول: فتح الاسمين جميعًا، ووجهه أن نجعل لا في الموضعين للتبرئة، فيبنى اسمها، كما لو انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها، ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبرًا لهما معًا، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن لا المفتوحَ اسمُها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع، فـ: ﴿لَا قُوَّةَ﴾[٥] مبتدأ معطوف على مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعًا، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: زيدٌ وعمرو ضاربان، [١٨١/ أ] ويجوز عنده أيضًا أن يقدر لكل واحد منهما خبر، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين، (وأما على مذهب)[٦] غيره، وهو أنَّ لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل إنَّ كما عملت فيه لا المنصوب اسمها، فيجوز أيضًا أنْ تقدر لهما خبرًا واحدًا، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بـ(لا) الأولى والثانية [معا، وهما][٧] وإنْ كانا عاملين، إلا أنَّهما متماثلان، فيجوز أنْ يعملا في اسم واحد عملاً واحدًا، كما في: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا قائمان، كأنَّهما شيء واحد، وإنَّما امتنع أنْ يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحدًا في معمول واحد قياسًا على امتناع حصول أثر من مؤثرين، ويجوز عندهم أيضًا أنْ تقدر لكل منهما خبرًا على حياله»[٨].

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٧٩.

(٢) ساقط من س.

(٣) مكرر في س.

(٤) المنصف/١٢٨.

(٥) الكهف: ٣٩.

(٦) مكرر في س.

(٧) زيادة من س.

(٨) تحفة الغريب ٢/٧٧٩-٧٨٠.

قال الشمني: يعتمد أنَّ فتح الاسمين على أنْ تكون لا في كل منهما نافية، ولا قوة معطوفًا على لا حول، عطف مفرد [على مفرد][١]، وخبرهما محذوف، (أي: بالله)[٢]، أي: كائنان، أو عطف جملة على جملة، فحذف الخبر من الأولى استغناء عنه بالثاني[٣].

الوجه الثاني: رفعهما على ما تقدم من جواز الإلغاء عند التكرار، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، ولا الثانية إمَّا زائدة، وإمَّا ملغاة غير زائدة كـــ(لا) الأولى، ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد؛ إذ لا عامل هنا إلا الابتداء فقط، فيكون خبر الأول محذوفًا، أي: لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فالكلام جملتان، ولنا أن نقدر لهما معًا خبرًا واحدًا مثنى، فالكلام جملة واحدة[٤].

قال الشمني: أو اسمًا للثانية على أنَّها بمعنى ليس، أو على أنْ يكون الأول اسم الأولى، على أنَّها بمعنى ليس، والثاني أحد الثلاثة[٥].

الوجه الثالث: فتح الأول ونصب الثاني، على أن تكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الأول، كما في قولك: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو، كأنك قلت: لا حولَ ولا قوة، فلا يجوز عند سيبويه أن تقدر لهما خبرًا واحدًا بعدهما؛ لأنَّ خبر (لا حول) مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول لا، وخبر قوة مرفوع بـــ(لا)؛ لأنَّ الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أنْ تقدر لكل منهما خبرًا على حياله، وعند غيره يُقَدَّرُ خبر واحد لهما؛ لأنَّ العامل عندهم لا وحدها، ويجوز أنْ يقَدَّر عندهم لكلٍّ خبر[٦].

وقال الشمني: فعلى أنْ تكون الأولى لنفي الجنس، والثانية مزيدة لتأكيد النفي، ويكون الثاني معطوفًا على لفظ الأول، منونًا لإعرابه، وإنْ عطف على مبني على الأكثر؛ لمشابهة

---

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ١٢٨/٢.

(٤) تحفة الغريب ٧٨٠/٢.

(٥) المنصف ١٢٨/٢.

(٦) تحفة الغريب ٧٨٠/٢.

حركته حركة الإعراب، (ومثل هذا)[١] العطف جائز مطلقًا عند سيبويه، وضرورة عند الأخفش، والخبر واحد مثنى، لكونه خبرًا عن اسمين[٢].

الوجه الرابع: فتح الأول ورفع الثاني على أنَّ لا زائدة، كما تقدم في الوجه الثالث؛ إلا أنَّ العطف هنا على المحل، فعند سيبويه يجوز أنْ تقدر لهما معًا خبرًا واحدًا؛ لكونه خبرًا لمبتدأ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد؛ لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر، ويجوز أن تُجْعَلَ لا غير زائدة، بل لنفي الجنس، لكن تلغيها[٣] عن العمل؛ لحصول شرط الإلغاء، وهو التكرير، وتقدير الخبر، مع جعل الثانية ملغاة، مثله مع جعلها زائدة سواء[٤].

قال الشمني: فعلى ما مرَّ في نصب الثاني، إلا أنَّه معطوف على الأول، مثل:

... ... لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[٥]

أو أنْ تكون الثانية بمعنى ليس، وحينئذ يُقَدَّرُ خبر إن، أحدهما للأولى مرفوع، والآخر للثانية منصوب[٦].

الوجه الخامس: رفع الأول وفتح الثاني على أنَّ لا الأولى للتبرئة، لكنها ملغاة؛ لوجود الأمر المشروط في الإلغاء، وهو التكرير، [ولا يلزم مع تكرير لا أنْ يتوافق الاسمان بعدها في

---

(١) ساقط من س.

(٢) المنصف ١٢٨/٢.

(٣) في س: تكفها.

(٤) تحفة الغريب ٧٨٠/٢-٧٨١.

(٥) عجز بيت من الكامل، والبيت بتمامه:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَينِهِ***لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

واختلف في قائله فقيل: هو لرجل من مذحج، وقيل: هو لابن أحمر، وقيل: لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة، وقيل: بل هو لضميرة بن ضمرة بن جابر.

والشاهد فيه: قوله: (ولَا أبُ)، حيث عطف بالرفع مراعاة لمحل لا مع اسمها، ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة عمل ليس، وأب اسمها، وخبرها محذوف، كما يجوز أن تكون لا زائدة غير عاملة، وأب مبتدأ محذوف الخبر.

والبيت في الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧١/٤، والأصول في النحو ٣٨٦/١، واللامات ١٠٦، واللمع في العربية ٤٥، والمفصل ١٠٩، وأوضح المسالك ١٤/٢، والخزانة ٣٨/٢.

(٦) المنصف ١٢٨/٢.

الإعراب؛ إذ التكرير][1] هو الشرط فقط[2].

وقال الشمني: على أنَّ الأولى بمعنى ليس، (والثانية لنفي الجنس.

وقال الرضي[3]: «فإذا تقرر هذا فلا حاجة إلى ما ذكر ابن الحاجب من قوله: ورُفِعَ الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس)[4]؛ فإنَّا لا نُضَعِّفُ هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثاني والثالث سواء في حصول التكرير، وتطابق الاسمين إعرابًا ليس بشرط، و(لا) في الجميع للتبرئة...، وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الرابع سواء على المذهبين».

وقد ذكر المصنف بعض هذا في المتن، وبيَّنَ وجه المخالفة بين لا وإنَّ في هذا المعنى صريحًا، و لم يفعل ذلك فيما تقدم، فينظر فيه.

«**بخلاف [نحو][5] قوله:** » أي: الأعشى.

«**إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً** ... ...»[6]

كل منهما مصدر ميمي بمعنى [١٨١/ ب] الحلول والارتحال.

«**وَإنَّ فِي السَّفْرِ**» بسكون الفاء: اسم جمع على الصحيح، واحده سافر، مثل صَحْب وصَاحِب، قال الجوهري[7]: «ويقال: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُورا: خرجت إلى السفر، فأنا سافر». وفي القاموس[8]: «والسافر: المسافر، لا فعل له». وفي الشرح: «ويمكن التوفيق بين ما في الكتابين»[9].

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٨١.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٠. باختلاف يسير.

(٤) ساقط من س.

(٥) زيادة من المغني.

(٦) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ٢٣٣، والشاهد فيه: تعيُّن النصب في الاسم بعد إنَّ؛ إذ هي عاملة غير مهملة مع تكرارها.

والبيت في الكتاب ٢/١٤١، والمقتضب ٤/١٣٠، والأصول ١/٢٤٧، وكتاب الشعر للفارسي ٤٩٥، والمفصل ٤٨، والخزانة ١٠/٤٥٢.

(٧) الصحاح ٢/٦٨٦.

(٨) ٤٠٨.

(٩) تحفة الغريب ٢/٧٨١-٧٨٢.

«**إذْ مَضَوا مَهَلاَ**» بفتح الهاء: التؤدة وعدم العجلة، وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في إذ. وأنشد المصنف صدره في ترجمة حذف الخبر من الباب الخامس.

«**فلا محيد عن النصب**».

وأنت خبير بأنَّه هنا تعرض إلى بيان وجه المخالفة بين لا وإنَّ في الحكم بالتصريح كما أشرنا إليه قبيله.

«**السابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو**: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[١]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[٢]، **وتميم**[٣] **لا تذكره حينئذٍ.**

الثانية[٤]: **أن تكون عاملة عمل ليس**».

في الشرح: «كان مقتضى الظاهر أن يقول: الثاني، بالتذكير، كما قال في الأول: أحدها؛ لأنه بصدد تفصيل الأوجه الخمسة التي قدم ذكرها، لكنه أنَّثَ على إرادة الحال»[٥].

«**كقوله:** »

أي: سعد بن مالك، من شعراء الحماسة:

«**مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ**[٦]»

وقبله:

وَالحَرْبُ لاَ يَبْقَى لِجَا حِمِهَا التَّخَيُّلُ وَالمِرَاحُ

---

(١) الشعراء: ٥٠.

(٢) سبأ: ٥١.

(٣) ينظر: رصف المباني ٢٦٥، والهمع ٢/٢٠٢-٢٠٣.

(٤) في المغني: الثاني.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٨٢.

(٦) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك، والشاهد فيه: مجيء لا عاملة عمل ليس، واسمها براح، والخبر محذوف تقديره: لي.

والبيت في الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٠، والأصول ١/٩٦، واللامات ١٠٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧، والمفصل ٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠٣، والخزانة ١/٤٦٧.

[إلاَّ الفَتَــى الــصَّبَّارُ في النْــــ نَــجَدَاتِ والفَــرَسُ الوَقَــاحُ][1]

والأبيات من مجزوء بحر الكامل المرفل. والثاني من هذين البيتين مدرج، آخر صدره النون الساكنة من النَّجَدَات، وأول عجزه النون المتحركة منها، وهو:

إلاَّ الفَتَــى الــصَّبَّارُ في النْــــ نَــجَدَاتِ والفَــرَسُ الوَقَــاحُ

والجاحم: المضطرم، ومنه: الجحيم. والتَّخَيُّل: الخيلاء والعُجْب. والمِرَاح بميم مكسورة وألف بعد الراء: شدة الفرح، يقال: مَرِحَ بالكسر يَمْرَحُ مَرَحًا فهو مَرِحٌ، والاسم الــمِرَاحُ، بكسر الميم، وهو الذي في البيت، ويجوز أن يكون مراد الشاعر: ذو التَّخَيُّل والمِرَاح، فحذف المضاف، وعلى هذا فالبدل في قوله: (إلا الفتى الصبَّار) ظاهر، وإلا فهو جارٍ على اللغة التميمية في إبدال المنقطع. والصَّبَّار: المبالغ في الصبر، وهو الحَبْس. والنَّجَدَات: جمع نَجْدَة. والوَقَاحُ: الصُّلْبُ. والصَّدُّ: الإعراض والمنع. وضمير نيرانها للحرب. والنِّيران بكسر النون الأولى: جمع نار. «والبَرَاحُ: مصدر بَرِحَ مكانه: زال عنه، وصار في البَرَاح، وهو المتسع من الأرض لا زرع فيها ولا شجر». كذا في الصحاح[2].

وقد أنشد المصنف هذا البيت في الباب الخامس[3]، حيث ترجم على حذف الخبر في تراجم الحروف.

«وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذٍ واجبة التكرار، وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر.

و(لا) هذه تخالف ليس من ثلاث جهات:

إحداها: أنَّ عملها قليل، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود».

في الشرح: «وقد يستشكل وجه الغاية هنا، وفي قوله بعد ذلك: (إنَّ ذكر خبرها قليل، حتى إنَّ الزجاج لم يظفر به)، [وجوابه][4] يعرف بما أسلفناه في إنَّ المكسورة المشددة؛ حيث قال هناك: (واعْتُرِضَ بأمرين، أحدهما: أنَّ مجيء إنَّ بمعنى نعم شاذٌّ، حتى قيل: إنَّه لم يثبت)،

(١) زيادة من س.
(٢) ١/٣٥٥.
(٣) ينظر: المغني ٦/٤٥٠.
(٤) زيادة من س.

فراجعه[١]»[٢]. انتهى.

[قال الشمني:][٣] «وأقول: [ما][٤] بعد حتى هنا ليس نهاية (لما قبلها)[٥]، بل مسبب عنه، كما قررناه في بحث إنَّ المكسورة المشددة»[٦].

«**الثانية: أنَّ ذكر خبرها قليل، حتى إنَّ الزجاج[٧] لم يظفر به فادَّعى أنَّها [إنَّما][٨] تعمل في الاسم خاصة، وأنَّ خبرها مرفوع، ويرُدُّه قوله:**

تَعَزَّ» ... ...[٩]

بالعين المهملة والزاي، بمعنى: تصبَّر.

«**فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ**» ظرف مستقر، صفة لشيء، وقد يجعل لغوًا متعلقًا بقوله: «**بَاقِيًا**».

«**وَلاَ وَزَرٌ**» بفتحتين: الملجأ.

«**مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا**» أي: حافظًا.

«**وأما قوله:**

نَصَرْتُكَ» ... ...[١٠]

---

(١) ينظر: تحفة الغريب ٢٧٣/١.

(٢) تحفة الغريب ٧٨٣/٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) ساقط من س.

(٦) المنصف ١٢٩/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١٩٣، والهمع ١١٩/٢.

(٨) زيادة على ما في المغني.

(٩) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّ خبر لا النافية العاملة عمل ليس قد يذكر كما ورد في هذا البيت، وإن كان قليلا.

والبيت في اللمحة شرح الملحة ٤٨٥/١، والجنى الداني ٢٩٢، وتوضيح المقاصد ٥١٠/١، وأوضح المسالك ٢٧٥/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٦، والهمع ١١٩/٢، وشرح شواهد المغني ٦١٢/٢، وشرح أبيات المغني ٣٧٧/٤.

(١٠) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، واستشهد به على أنَّ (لا) عاملة عمل (ليس)، و(غير) خبرها، وذهب ابن هشام إلى أنه لا دليل على إعمال (لا)؛ إذ يحتمل كون الخبر محذوفًا، و(غير) منصوب على الاستثناء.

=

أعنتك.

«**إذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلِ**» بمعجمتين: التارك للنصرة والعون.

«**فَبُوِّئْتَ حِصْنًا**» أي: جُعِلَ لك مَبَاءَة، أي: مترلاً، وبُوِّئتَ: (أنزلت)[١]، والمَبَاءَةُ: مترل القوم.

«**بالكُمَاةِ**» بضم الكاف، جمع كَمِيٌّ، وهو الشجاع.

«**حَصِيْنَا**» نعت لـــ: حِصْنًا، وهو المكان الذي يمتنع فيه عن العدو.

«**فلا دليل فيه كما توهم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا و(غير) استثناء.**

الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافًا لابن جني[٢] وابن الشجري[٣]، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة[٤]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلاَ فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[٥]»

في الشرح: «الظاهر أن في العبارة قلبًا، وأن الأصل: وعلى قولهما [١٨٢/ أ] ظاهر قول النابغة؛ وذلك لأن قوله: (لا أنا باغيًا) يمكن أن يكون على حذف مضاف، أي: لا مثلي باغيًا، فمدخول لا نكرة؛ لأنَّ (مِثْلاً) لا يتعرف بالإضافة، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأتى به منفصلاً مرفوعًا، وهذا تأويل محتمل، لكنه خلاف الظاهر؛ فلذلك قلنا: إن التقدير: وعلى قولهما ظاهر قول النابغة؛ ليكون في قوله: (ظاهر) إشارة إلى أنَّ ثَمَّ تأويلاً

=

والبيت في شرح التسهيل ٣٧٦/١، والجنى الداني ٢٩٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٤/١، والمساعد ٢٨٢/١، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢، وشرح أبيات المغني ٣٧٨/٤.

(١) ساقط من س.

(٢) ينظر رأيه في: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٠-٤٣٣، والجنى الداني ٢٩٣، و شرح أبيات المغني ٣٧٨/٤-٣٧٩.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١-٤٣٣، والجنى الداني ٢٩٣.

(٤) هو النابغة الجعدي، واسمه قيس بن عبد الله ، صحابي وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، وأنشده شعرا، وهو أحد المعمرين، قيل: عُمِّرَ مئتين وعشرين سنة.

ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة ٥١٠/١، ومعجم الصحابة لابن قانع ٣٤٥/٢، ومعجم الشعراء ٣٢١.

(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه١٨٦، والشاهد فيه: إعمال (لا) في المعرفة، وهو الضمير (أنا).

والبيت في شرح الكافية الشافية ٤٤١/١، والجنى الداني ٢٩٣، وتوضيح المقاصد ٥١١/١، وشرح ابن عقيل ٣١٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٦٧/١، والهمع ٤٥٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٧٨/٤.

يخرج به البيت على رأي ابن جني وابن الشجري»[١]. [انتهى][٢].

قال الشمني: «وأقول: الظاهر أن ليس في العبارة قلب، وأنَّه إنَّما قال: (ظاهر قولهما) لاحتمال أن يريدا بعمل لا في المعرفة عملها فيها لا بطريق الأصالة، بل بطريق النيابة، بأن يكون حذف المضاف النكرة وأنيب عنه المضاف إليه المعرفة، كما قيل: [في][٣] لا التبرئة في قولهم: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها)[٤]: إنَّ التقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ثم حذف المضاف وهو (مثل)، وأقيم المضاف إليه مُقامه، ثم في كلام المصنف مضاف محذوف، وتقدير كلامه: وعلى ظاهر قولهما ظاهر قول النابغة، وإنَّما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته[٥]، أحدهما: أن الأصل: لا أُرَى باغيًا، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، فـــ(أنا) مفعول لم يسم فاعله، وباغيًا حال، وثانيهما: أنَّ التقدير: لا أنا أُرَى باغيًا، فـــ(أنا) مبتدأ، وأُرَى خبره، وباغيًا حال، وحذف الخبر»[٦].

«وعليه بنى المتنبي[٧] قوله:

إذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصًا مِـــنَ فَلاَ الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلاَ المَـــالُ بَاقِيَـــا[٨]

تنبيه: إذا قيل: لا رجلَ في الدارِ بالفتح تعيَّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده:

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٨٤-٧٨٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٣.

(٥) ينظر: ١/٤٤١.

(٦) المنصف ٢/١٣٠.

(٧) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد، أبو الطيب الجعفي، الكوفي، الشاعر المعـــروف بـــالمتنبي، كـــان مشهورا مذكورا محظوظا من الملوك والكبراء الذين عاصرهم، والجيد من شعره لا يجارى فيه ولا يلحـــق، وكـــان يتعاظم في نفسه ويترفع، قيل: انه ادعى النبوة فلقب بالمتنبي، مات مقتولًا سنة ٣٥٤هـ.

ينظر: يتيمة الدهر ١/١٣٩، وتاريخ بغداد ٥/١٦٤، وبغية الطلب في تاريخ حلب ٢/٦٣٩، ووفيات الاعيـــان ١/١٢٠.

(٨) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في شرح ديوانه ٤/٢٨٣، والشاهد فيه: إعمال (لا) في الاســـم المعرفـــة، وهـــو (الحمد) في (لا) الأولى، والمال في (لا) الثانية.

والبيت في الجنى الداني ٢٩٤، وشرح شذور الذهب ٢٥٧، وشرح قطر الندى ١٤٥، وشرح أبيـــات المغـــني ٤/٣٨٢، وغنية الأريب ٢/٥٨٠، والنحو الوافي ١/٦٠٢.

بل امرأة».

لأنَّ بل بعد النفي عند الجمهور[١] لتقرير النفي الذي قبلها، وجعل ضده لما بعدها، ولما كان المقصود من لا رجلَ بالفتح نفي الجنس، كان تقويته بأنْ يثبت ما نفي لجنس آخر.

«وإنْ قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوَحْدَة، ويقال في توكيده (على الأول: بل امرأة، و)[٢] على الثاني: بل رجلان أو رجال».

«الأول هو احتمال نفي الجنس، والثاني هو احتمال نفي الوحدة، وتقوية الاحتمال الأول بأن يثبت ما نفي بجنس آخر، وتقوية الاحتمال الثاني بأن يثبت ما نفي لعدد آخر»[٣].

«وغلط كثير من الناس فزعموا أنَّ العاملة عمل ليس لا تكون إلاَّ نافية للوحدة لا غير».

وقدَّم المصنف[٤] أن قولهم (لا غير) لحن، وقد وقع فيه هنا، ويقع له منه مواضع ننبه عليها عند إفضاء النوبة إليها إن شاء الله تعالى[٥]، كما تقدَّم أن مثل قوله: وإلا تكررت، قبيله ممتنع، وهو ربط جواب إنْ الشرطية باللام، أو زيادتها فيه، ويقع له منه مواضع نبهنا على بعضها فيما مرَّ وهنا، وفيما يأتي إن شاء الله تعالى.

«ويَرِدُ عليهم نحو قوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... ...»[٦]

البيت».

وقد مرَّ الكلام عليه قريبًا.

«وإذا قيل: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدارِ) برفعهما احتمل كون الأولى (عاملة في

---

(١) ينظر: علل النحو ٣٧٩، والجنى الداني ٢٣٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٨٠٩/٢.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ١٣٠/٢.

(٤) ينظر: المغني ٤٥٣/٢.

(٥) ينظر: تحفة الغريب ٧٨٥/٢.

(٦) سبق تخريجه.

الأصل عمل إنَّ، ثم ألغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعًا)[١] [بالابتداء، وأن تكون][٢] [عاملة عمل ليس، فيكون ما بعدها مرفوعًا][٣] بها على الوجهين، فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكرارًا للأولى، وما بعدها معطوفًا، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية [عاملة][٤] عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، كما في قولك: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، ولا يكون خبرًا عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: ما فيها مِنْ زيتٍ ولا مَصابيحَ، بالفتح احتمل كون الفتحة بناء، مثلها في: لا رجالَ، وكونها علامة للخفض بالعطف (على المحل)[٥] [ولا مهملة][٦]، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس، وكونها مهملة، والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾[٧] **فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال، أو على محله، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس، ويقوي العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله [١٨٢/ ب] تعالى:** ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ﴾[٨] **الآية إلا بالرفع، لما لم يوحد الخفض في لفظ مثقال، ولكن يشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، [كما][٩] أنك إذا قلت: ما مررتُ برجلٍ إلا في الدار [كان][١٠]إخبارًا بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعين أنَّ الوقف على (في**

---

(١) ساقط من س.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) ساقط من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) يونس: ٦١.

(٨) سبأ: ٣.

(٩) زيادة من س.

(١٠) زيادة من س.

السماء)، و[أنَّ][(١)] ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأنَّ الوقف على (الأرض)، وأنَّه إنَّما لم يجئْ فيه الفتح اتباعًا للنقل، وجوَّز بعضهم العطف فيهما على ألاّ يكون معنى (يعزب) يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط».

وفي الشرح: «يظهر لي أن الاقتصار على هذه الشروط، وهي: تقدم الإثبات، وعدم الاقتران بعاطف، وتعاند متعاطفيها، مسوغ لمثل قولهم: ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ لا غيرُه؛ إذ التقدير: قام زيدٌ لا غيره، فقد تقدمها الإثبات، و لم تقع بعد عاطف، وتعانَدَ متعاطفاها.

ويدل على المحذوف الذي قدَّرناه الاستثناء المتقدم الواقع بعد نفي، وجمعٌ يمنعون مثل هذا التركيب، بناء على أن المنفي المعطوف بها شرطه ألاّ يكون منفيًّا قبلها بغيرها من أدوات النفي الموضوعة له، كـــ: ليس [وما، وإنْ][(٢)] وما أشبهها، فيمتنع نحو: [ما زيد إلا شاعرٌ لا كاتبٌ؛ إذ المعطوف بـــ(لا) فيه كان منفيًّا قبلها بأداة النفي،][(٣)] قيل: ولذلك لم يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب العَرْبَاء، وإن كثر في عبارة العلماء.

وفي الكشاف[(٤)]: ((فما أرسلناك) إلا نذيرًا، لا حفيظًا ولا مهيمنًا عليهم)، وما كان ذلك إلاَّ بغيًا وعنادًا، لا شبهةً في الإسلام، وما هي إلا شهوات لا غير»[(٥)]. انتهى.

وفي التعليق[(٦)]: «ولعل هذا محمول على أن المنفيَّ بـــ(لا) معطوف على معمول الفعل المنطوق به في التركيب المذكور، فيكون المتعاطفان من جملة واحدة، أما لو كان هذا العطف واقعًا في جملة أخرى لم يمتنع كما قررناه».

«**أحدها: أن يتقدمها إثبات، كـــ: جاء زيدٌ لا عمرو**».

قال الشمني: «وذكر السكاكي في المفتاح[(٧)]، وعبد القاهر الجرجاني في دلائل

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة على ما في تحفة الغريب.

(٤) ١/٥٧٠.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٨٦.

(٦) ٦٥٩.

(٧) ينظر: ٢٩٣.

الإعجاز[١] أن شروط المنفي بـــ(لا): ألاَّ يكون منفيًّا قبلها بغيرها من أدوات النفي؛ لأنها موضوعة لأنْ ينفى بها ما أوجبته للمتبوع، لا لأنْ يقيد بها النفي في شيء قد نفيته عنه، فعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: ما زيدٌ إلا قائمٌ فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت: هو ليس بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك، فإذا قلت: لا قاعد، فقد نفيت بها شيئًا هو منفي (قبلها)[٢] بـــ(ما) النافية، وكذلك إلا قلت: ما يقوم إلا زيد، فقد نفيت عمرًا وبكرًا وغيرهما عن القيام، فلو قلت: لا عمرو، كان نفيًا لما هو منفي قبلها بحرف النفي، وهذا خروج عن وضعها، لكن قد يقع ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فمن ذلك قول الزمخشري[٣] في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٤]: (لأن ما هو الأرشد والأصلح لا يعلمه إلا الله، لا أنت ولا من تشاوره)، فقول المصنف: (أن يتقدمها إثبات) إنْ أراد بالإثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد إلى ذلك تمثيله لم يجز العطف بـــ(لا) بعد الاستثناء الذي بعد النفي، وكان ذلك اختيارًا لما قاله السكاكي والجرجاني، وإن أراد ما هو مثبت [سواء كان][٥] جملة مستقلة أم لم يكن جاز العطف بـــ(لا) بعد الاستثناء، ولم يكن ذلك اختيارًا لما قالاه؛ لأن الاستثناء بعد النفي إثبات»[٦].

«**أو أمر كـــ: اضْرِبْ زيدًا لا عمرًا، قال سيبويه**[٧]: **أو نداء، نحو: يا ابنَ أخي لا ابنَ عمي، وزعم ابن سَعْدَان**[٨]».

بفتح السين المهملة: عَلَمٌ منقول من السعدان، وهو نبت من أفضل مراعي الإبل، وله

---

(١) ينظر: ٣٤٧.

(٢) ساقط من س.

(٣) الكشاف ٤٥٩/١.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) زيادة يتم بها الكلام.

(٦) المنصف ١٣١/٢-١٣٢.

(٧) ينظر: الكتاب ١٨٦/٢.

(٨) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٩٩٦/٤، والهمع ٢٦١/٥. وابن سعدان هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحـــوي المقرئ، أبو جعفر، صنَّف كتابًا في النحو، وكتابًا في القراءات، توفي سنة ٢٣١.
ينظر: إنباه الرواة ١٤٠/٣، وبغية الوعاة ١١١/١.

شوك يقال له: حَسَكُ السعدان، يشبه حلمة الثدي، ومنه قولهم: مرعى ولا كالسعدان.

«**أنَّ هذا ليس من كلامهم.**

الثاني: ألاَّ تقترن بعاطف، فإذا قيل: جاءني زيدٌ لا بل عمرو، فالعاطف بل، ولا ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة».

في الشرح: «هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء: [١٨٣/ أ] (أنَّ لا تزاد قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي)، فإنَّ قوله هنا: (ولا ردٌّ لما قبلها) صريح في أنها لنفي ما قبلها، فليست بزائدة، وهو خلاف ما تقدم»[(١)]. انتهى.

وقد تقدم التحقيق في فصل بل أنه لا معارضة بين كلاميه فليراجع ثَمَّة.

«**وإذا قلتَ: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو**[(٢)]**، فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـــ(لا)، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعَا أيضًا في:** ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[(٣)].

والثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيدٌ».

ذكر هذا الشرط أبو حيان[(٤)]، فقال: يشترط أن يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها، وسبقه إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر[(٥)]، فقال: «لا شرطها أن الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها»، وذكره أيضًا الأبذي في شرح الجزولية فقال: لا يعطف بـــ(لا) إلا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل، فيكون الأول لا يتناول الثاني، نحو: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ، وعالمٌ لا جاهلٌ، فلو قلت: مررت برجلٍ لا عاقل، أو برجلٍ لا زيدٍ لم يجز؛ إذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي، فإذا أردت ذلك المعنى جئت بـــ(غير)، فتقول: مررت برجلٍ غيرِ عاقلٍ، وغيرِ زيدٍ، ونحو مررتُ بزيدٍ لا عمرو؛ لأن الأول لا يتناول الثاني. انتهى.

---

(١) تحفة الغريب ٧٨٦/٢.

(٢) في الأصل: ما جاءني زيد لا بل عمرو.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٩٧/٤.

(٥) ٢٠٢.

قال في الشرح: «كلام السهيلي والأبذي مبني على صحة مفهوم اللقب، وقد تقرر في أصول الفقه أنه غير معتبر على الصحيح، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: قامَ رجلٌ لا زيدٌ؛ بأنه مثل: قام رجلٌ وزيدٌ في صحة التركيب، فإنْ امتنع قام رجلٌ وزيدٌ ففي غاية البعد؛ لأنك إن أردت بالرجل الأول (غير)[١] زيد كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدًا، فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجلٌ لا زيدٌ في صحة التركيب، وإن كان معنياهما متعاكسين، وللبحثِ فيه مَحَالٌ»[٢].

«**لأنه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ، ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي**».

قال في الجنى الداني[٣]: «المعطوف بـــ(لا) إمَّا مفرد، وإمَّا جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيدٌ يقومُ لا يقعدُ».

في الشرح[٤]: «ومقتضاه امتناع العطف في قولنا: يقوم زيد لا يقعد، وشبهه، وهو مشكل».

ثم قال[٥]: «[قال][٦] بعض النحويين[٧]: ولا يعطف بها فعل ماضٍ [على ماضٍ][٨] لئلا يلتبس الخبر بالطلب، لا تقول: قام زيدٌ لا قَعَدَ.

وقال غيره[٩]: ما جاء من نفيِ لا للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه.

وأجاز بعض النحويين[١٠]: قام زيدٌ لا قَعَدَ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا

---

(١) ساقطة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٨٧.

(٣) ٢٩٤.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٨٨.

(٥) الجنى الداني ٢٩٤-٢٩٥.

(٦) زيادة من س.

(٧) ينظر: الهمع ٥/٢٦١-٢٦٢.

(٨) زيادة من س.

(٩) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٩٧، والهمع ٥/٢٦٢.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٩٧.

دعاء».

«**خلافًا للزجاجي**[١]، **أجاز: يقومُ زيدٌ لا عمرو، ومنع قامَ زيدٌ لا عمرو، وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس:**

كَـــأَنَّ دِثَـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونِـــهِ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَـــابُ القَوَاعِـــلِ[٢]

دِثَار: اسم راعٍ. وحَلَّقَتْ: ذهَبَتْ. واللَّبُون: نوق ذوات لَبَن».

يعني اللبون التي في البيت، كما في الصحاح[٣] عن أبي زيد أنه قال: اللبون من الشاء والإبل ذات اللبن، غزيرة كانت أو قليلة، وجمعها لِبْنٌ ولُبْنٌ، ثم قال: وابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية. «وظاهر هذا ونصُّهُ أن اللبون اسم جنس (للواحدة، وليست جمعًا، وكلام المصنف يخالفه، فإنه قال: (واللبون نوق)، فإن قلتَ: لعلَّ الألف واللام للعهد، أي: اللبون التي ذكرها الشاعر، ولا شكَّ أنه اسم جنس)[٤] أضيف فيعمُّ، فيكون المراد منه الأفراد من النوق، يقال: بتقدير أن تكون إضافة اسم الجنس تفيد العموم، لم يتعين أن يكون هذا مراد الشاعر؛ إذ يحتمل أن يكون المراد بلبونة: واحدة لا غير، وليس في اللفظ ما يدفعه، فمِنْ أين الجزم بالعموم»[٥].

«**وتَنُوفَى: جبل (عالٍ)**[٦]».

«وفي القاموس[٧]: (وتَنُوفَى كـــ: جَلُولَى، ثَنِيَّةٌ مُشْرِفَةٌ قرب القَوَاعِل، ويقال: ينوفى، بالتحتية). هذه عبارته، وهي مخالفة لما في المتن، ولم يتعرض في الصحاح في مادة تنف إلى

---

(١) ينظر: حروف المعاني ٣١. ونسب الرضي المنع للزجاج. ينظر: شرح الكافية للرضي ١٨٧/٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٤، والشاهد فيه: أنَّ (لا) في قوله: (لا عُقاب) عطفت على معمول الفعل الماضي، وهو (عقاب) الأولى.

والبيت في الجنى الداني ٢٩٥، وتوضيح المقاصد ١٣٦٠/٣، وأوضح المسالك ٣٤٩/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٩/٢، وشرح شواهد المغني ٦١٦/٢، وشرح أبيات المغني ٣٨٣/٤.

(٣) ٢١٩١/٦.

(٤) زيادة على ما في تحفة الغريب، وبه يتم الكلام.

(٥) تحفة الغريب ٧٨٨/٢.

(٦) ساقط من س.

(٧) ٧٩٤/١.

إلى تفسير هذه الكلمة، وقضية ما في القاموس [المدُّ][(١)]، والذي في البيت القصر، فيحتمل أن يكون قصره للضرورة»[(٢)].

«**والقواعل: جبال صغار**».

وقبل هذا البيت:

دَعْ عَنْكَ نَهبًا صِيحَ في حَجَرَاتِــه ولكنْ [١٨٣/ ب] حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ[(٣)]

«**وقوله: إن العامل مقدر بعد العاطف، (ولا يقال: (لا قام عمرو) إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف)[(٤)] لامتنع: ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا.**

الوجه الرابع: أن تكون جوابًا مناقضًا لـــ(نعم)، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرًا، يقال: أجاءَكَ زيدٌ؟ فتقول: لا، والأصل: لا لم يجئْ».

وزعم أبو طلحة[(٥)] أن الكلمة الواحدة وجودًا أو تقديرًا تكون كلامًا إذا نابت مناب الكلام، نحو: نعم ولا.

قال ابن قاسم[(٦)]: «وهو فاسد، وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما».

«**والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو (نكرة)[(٧)] ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضيًا لفظًا وتقديرًا وجب تكرارها**».

قال الرضي[(٨)]: «اعلم أنَّ لا التبرئة إنَّما تعمل لمشابهتها لـــ(إنَّ)، ووجه المشابهة أنَّ إنَّ

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٧٨٩/٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ساقط من س.

(٥) ينظر رأيه في: الجنى الداني ٢٩٦. وأبو طلحة هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد النحوي الإشبيلي،أخذ العربية عن ابن ملكون، وتلمذ له أبو علي الشلوبين، لم يعتنِ بالحديث، بل غلب عليه القراءات والنحو، توفي سنة ٦١٨هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٥٥٧/١٣، والبلغة ٢٦٧، وغاية النهاية ١٥٧/٢.

(٦) الجنى الداني ٢٩٦.

(٧) مكرر في س.

(٨) شرح الكافية ٢١٧/٢-٢١٩.

للمبالغة في الإثبات؛ إذ معناها التحقيق لا غير، ولا التبرئة للمبالغة في النفي؛ لأنها لنفي الجنس، فلما توغلتا في الطرفين -يعني في النفي والإثبات- تشابهتا، فأعملت عملها، وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين: أحدهما: أنَّ أصلها الذي هو إنَّ، إنَّما تعمل لمشابهة الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبهة بالمشبهة، والثاني: [أنَّ الظاهر][(١)] أنَّ بين إنَّ ولا التبرئة تنافيًا وتناقضًا لا مشابهة ومقاربة، فعلى هذا نقول: إنما لم تعمل في المعرفة؛ [لأن وجه المشابهة، وهو كونها لنفي الجنس، لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة][(٢)]؛ إذ ليست المعرفة اسم جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها؛ وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها؛ لما ذكرنا من ضعف عملها، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها، وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه أيضًا؛ لأنَّ الموجب للبناء تَضَمُّنُ مِنْ الاستغراقية، ودليل تضمنها لا التبرئة، فلما بعُد دليلها ضعف أمر التضمن.

ومن قال إنَّ الفتحة إعرابية قال: إنَّما حذف التنوين بعد التركيب للدلالة على التركيب، وقد انتفى التركيب بالفصل.

وقيل: إنما لم يُبن مع الفصل لأنهما [لمـــَّا][(٣)] مُزجا تعدَّى البناء من لا إلى المنفي بسبب التركيب، فمع عدم التركيب انتفى تعدي البناء إليه.

ثم نقول: ويجوز -لما ذكرنا من ضعف عملها- أن تلغيها مع النكرة المنفية غير مفصولة، ويجب في المواضع الثلاثة التي ألغيت فيها [لا][(٤)] إما وجوبًا، كما في المعرفة والمفصول، وإما جوازًا، كما في النكرة المتصلة مع تكرير لا، ولا يجب ذلك إذا أعملتها أو بنيت اسمها؛ وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس، وعملها عمل إنَّ، وبناء اسمها كاف في هذا الغرض؛ إذ لا يكونان مع إلغاء لا التبرئة، (فأمَّا إذا ألغيت، فإنَّه جعل تكريرها)[(٥)] منبهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة، وأمَّا في المعارف فالتكرار جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل مع

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) مكرر في الأصل.

المعرف.

وأجاز أبو العباس[١]، وابن كيسان[٢] عدم تكرير لا في المواضع الثلاثة». انتهى.

قال في التعليق[٣]: «وأمَّا وجوب التكرير مع الماضي لفظًا ومعنى فلم يتبين لي وجهه إلى الآن، والله الهادي إلى الصواب».

«**مثال المعرفة:** ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[٤]، **وإنَّما لم تكرر في: لا نَوْلَكَ أنْ تفعل**».

قال الرضي[٥]: «النول مصدر بمعنى التناول، وهو ها هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناوَلك ومأخوذك هذا الفعل».

«**لأنه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في يَذَرُ حملاً على يَدَعُ؛ لأنهما بمعنًى، ولولا أن الأصل في يَذَرُ الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يَوْجَل.**

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها (لا)[٦]: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[٧]، **والتكرار هنا واجب، بخلافه في:** ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾[٨].

ومثال الفعل الماضي: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾[٩]، **وفي الحديث**[١٠]: ((**فإنَّ المُنْبَتَّ**)) بالمثناة في آخره، من انبتَّ بمعنى انقطع.

((**لا أَرْضًا قَطَعَ ولاَ ظَهْرًا أَبْقَى**))».

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٥٩/٤، وشرح التسهيل ٦٦/٢، والارتشاف ١٣٠٩/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٢، والارتشاف ١٣٠٩/٣.

(٣) ٦٦٥.

(٤) يس: ٤٠.

(٥) شرح الكافية ٢٢١/٢.

(٦) ساقط من س.

(٧) الصافات: ٤٧.

(٨) الطور: ٢٣.

(٩) القيامة: ٣١.

(١٠) الحديث في كتاب الزهد والرقائق لابن المبارك٤١٥، وشعب الإيمان ٣٩٤/٥.

وهذا الحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة، وعدم الإقبال فيها على وجه يؤدي إلى ملالها وتركها، فيكون صاحبها حينئذٍ كمسافر انقطع عن رفقته في السفر، فإنْ أجهد راحلته وقفت، فلا هو بالذي وصل إلى مقصوده، ولا هو بالذي أبقى راحلته[١].

«وقول الهذلي».

هو بالرفع معطوف [١٨٤/ أ] على (فلا صدق)؛ لأنه في محل رفع على الخبرية.

وفي الشرح[٢]: معطوف على المبتدأ المتقدم، أي: وفي الحديث ذلك اللفظ، وفيه قول الهذلي[٣]: «**كيف أَغْرَمُ مَنْ لا شَرِبَ ولا أَكَلَ، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ**» وهو سجع، لا شعر، وبقيته: «فمثل ذلك يُطَلُّ» بمثناة تحتية، على أنه مضارع طُلَّ مبنيًّا للمفعول، بمعنى: يهدر دمه. وروي بباء موحدة على أنه ماضي يَبْطُلُ مبنيًّا للفاعل، يقال: بطل هذا الشيء، إذا ذهب مجانًا بغير شيء. وفي الحديث[٤] أنه ﷺ قال في حق المتكلم بهذه السَّجَعَات: ((إنما هذا من إخوان الكهان)).

«وإنما تُرِكَ التكرار في: (لا شُلَّتْ يَدَاكَ)، و(لا فَضَّ اللهُ فَاكَ)، وقوله:

... ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ»[٥]

هذا عجزٌ صدره:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... ...

يا للنداء، والمنادى محذوف على رأي، وقيل: يا للتنبية دون النداء على رأي. واسلمي أمرٌ من السلامة، وهي البراءة من العيوب، دعا لدار ميَّ بذلك، وميٌّ اسم امرأة، وليس بمرخَّمِ ميَّةَ كما قد يتوهم، وعلى للمصاحبة، أي: اسلمي مع بِلاَكِ، (نحو: ﴿**وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ**﴾[٦][١]. والـــمُنْهَلُّ بضم الميم وتشديد اللام: السائل بشدة. والجَرْعَاءُ: رملة مستوية لا

---

(١) تحفة الغريب ٧٨٩/٢.

(٢) تحفة الغريب ٧٨٩/٢-٧٩٠.

(٣) ورد هذا القول في حديث في صحيح البخاري ١٢٥/٧، وصحيح مسلم ١٣٠٩/٣.

(٤) الحديث في صحيح البخاري ١٣٥/٧، وصحيح مسلم ١٣٠٩/٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢١١، والشاهد فيه: عدم تكرار (لا)؛ لأنَّها تفيد الدعاء.
والبيت في اللامات ٣٧، وتوضيح المقاصد ١٢٧/١، ٤٩٣، وأوضح المسالك ٢٣١/١، وشرح قطر الندى ١٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢، وشرح أبيات المغني ٣٧٥/٤.

(٦) البقرة: ١٧٧.

مستوية لا تُنْبِتُ شيئًا . و«القَطْرُ: جمع قطرة» كذا في الصحاح[٢].

«**وقوله:** » أي: ابن الرقيات[٣].

«**لاَ بَارَكَ اللهُ**» ... ...[٤]

دعاء بعدم البركة، وهي الزيادة.

«**في الغَوَانِي**» بكسر الياء الخفيفة في آخره للضرورة، ورجوعه إلى الأصل، جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت بزوجها، أو غنيت بحسنها عن الحلي والزينة.

«**هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ**» بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام: اسم مفعول، أو مصدر ميمي من الافتعال، يقال: اطَّلَبْتُ الشيءَ، على صيغة الافتعال من الطلب، أي: هل يصبحن إلا لهن (شخص يطلبنه ويتعشقنه، أو إلاَّ لهن)[٥] اطِّلاَبٌ لحبيب يملن إليه، وهذا البيت شاهد على ظهور الكسرة على الياء للضرورة، كما في قوله:

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِي مُـدَّتِي ... كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ في الـصَّحْرَاءِ[٦]

«**لأن المراد الدعاء، فالفعل مستقبل**» لأنه طَلَبَ «**في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار لعدم قصد المضي إلا أنه ليس دعاء قولك: والله لا فَعَلْتُ كذا، وقول الشاعر:**

=

(١) ساقط من س.

(٢) ٧٩٥/٢.

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات العامري الْحِجَازِي، أحد الشُّعَرَاء المجيدين، قيل لِأَبِيه: قيس الرقيات؛ لِأَن لَـهُ عـدَّة جدات كُلهنَّ يسمين رقية، وَيُقَال إِنَّ أَبَاهُ شَبَّبَ بِثَلَاث نسْوَة يسميهن جَمِيعًا رقية، توفّي عبيد الله فِـي حُـدُود الثَّمَانِينَ للهجرة.

ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٨٧/٣٨، ومختصر تاريخ دمشق ٣٥٤/١٥، والوافي بالوفيات ٢٦٣/١٩.

(٤) البيت من المنسرح، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه٣، والشاهد فيه: عدم تكرار (لا)؛ لأنها تفيد الدعاء.

والبيت في الكتاب ٣١٤/٣، والمقتضب ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، والأصول في النحو ٤٤٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٥٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤/١، وشرح شواهد المغني ٦٢٠/٢، وشرح أبيات المغني ٣٨٦/٤.

(٥) ساقط من س.

(٦) البيت من الكامل، و لم أقف على قائله، والشاهد فيه: ظهور الجر والتنوين على الياء ضرورة.

والبيت في المفصل في صنعة الإعراب ٥٣٧، وأمالي الزجاجي ٨٣، وضرائر الشعر ٤٤، والخزانة ٣٤١/٨.

حَسْبُ الْمُحِبِّيْنَ» ... ...[1]

يفسرون حَسْب في نحو هذا بـــ(كفى)، والأولى أن تُفسَّرَ بـــ(كافٍ)، أي: عذاب المحبين كافٍ.

«**فِي الدُّنْيَا**» [وهذا الظرف][2] متعلق بـــ(حَسْب)، لا بالمحبين؛ لأنه لا فائدة فيه، ولا بقوله: «**عَذَابُهُمُ**» لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.

«**تَاللهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ**» من أسماء النار، والفعل المنفي بـــ(لا) مستقبلٌ في المعنى؛ لعمله في ظرف مستقبل، أي: لا يعذبهم الله في الآخرة بعد الدنيا.

«**وشذَّ ترك التكرار في قوله:** » من مشطور بحر الرجز ضمن أربعة أبيات.

«لا هُمَّ» ... ...[3]

أصله [اللهمَّ][4]، وقد عرف [أنَّ][5] الميم المشددة في آخر الاسم الشريف عوضٌ عن حرف النداء.

«... إنَّ الحَارِثَ بْـنَ جَبَلَـهْ
زَنَـى عَلَـى أَبِيْـهِ ثُـمَّ قَتَلَـه

وَكَانَ فِي جَارَاتِه» ظرف مستقر، خبر كان.

«**لا عهد له**» حال من المستتر في خبر كان، أو هو خبر كان، وفي جاراته في محل نصب على الحال، ولا يصح أن يكون خبرًا لـــ(لا)، ولا متعلقًا بالعهد؛ لأن الحرف الناسخ لا يتقدم عليه خبره، ولا معمول شيء مما بعده، لا سيما وهو مصدر. وجعل المنفي هنا في قوله: «**وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لاَ فَعَلَه**» ماضيًا لفظًا ومعنى حتى يكون تركُ التكرار شاذًّا أمر ممكن.

---

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة رقم [٣٦٠].

(٢) زيادة من س.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، لابن العفيف العبدي، وقيل: لعبد المسيح بن عسلة، وقيل: للحارث بن العيّف.
والشاهد فيها: عدم تكرار (لا) مع الماضي، وهذا شاذ.
والشاهد في إصلاح المنطق ١١٧، وجمل الخليل ٣٢١، والمفصل ٤٠٦، والإنصاف ٦٥/١، والجنى الداني ٢٩٧، وشرح شواهد المغني ٦٢٤/٢، وشرح أبيات المغني ٣٩٢/٤.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة يتم بها الكلام.

وفي الشرح: ويحتمل أن يكون النفي هنا ماضيًا لفظًا مستقبلاً معنى، أي: وأي أمر سيِّءٍ لا يفعله بعد صدور تلك الأفعال القبيحة الشنيعة، فلا يكون التكرار فيه شاذًّا[١].

[قال الشمني][٢] «وأقول: كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح؛ لأن المراد تقبيح الأفعال التي وقعت منه في الزمان الماضي»[٣].

«**زَنَا، بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب[٤]، وأصله: زنأ، بالهمز بمعنى ضيَّقَ**».

في الشرح[٥]: «لا حاجة على رواية تخفيف النون [إلى أنْ][٦] يُدَّعَى أنَّ الأصل زنأ بالهمزة، بل جائز أن يكون من الزِّنَا، مخفف النون، والألف منقلبة عن ياء، يقال: زَنَا يَزْنِي، إذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الرجم، وضُمِّنَ الفعل معنى التعدي، فعدَّاه بـ(على)، أي: تعدَّى على أبيه بالزنا، والمراد أنه زنى بامرأة أبيه، ثم لم أقف على أنَّ زنأ بالهمز وتخفيف النون بمعنى ضَيَّقَ [١٨٤/ ب] ولم أرَ فيه بهذا المعنى إلا تشديد النون، ففي الصحاح[٧]: (وَزَنَّأَ عليه تزنِئَةً، أي: ضَيَّقَ). وأنشد:

لاَهُمَّ إنَّ الحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ
زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

قال ابن السِكِّيت[٨]: إنَّما ترك همزه ضرورة. انتهى»[٩]، ولا يخفى ما في عبارة الشارح من التكلف.

«**وروي بتشديدها، والأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف، وأناب على عن الباء**».

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٩٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) المنصف ٢/١٣٥.

(٤) هو يعقوب بن السكيت، وذكر البغدادي أنَّ نسبة الرواية بالتخفيف ليعقوب خلط من ابن هشام، وأنَّ الرواية الصحيحة عنه بالتشديد، وأصله (زَنَّأَ) بالهمز، ثم ترك الهمز ضرورة. ينظر: شرح أبيات المغني ٤/٣٩٣.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٩٢-٧٩٣.

(٦) زيادة من س.

(٧) ١/٥٤.

(٨) ينظر قوله في: الصحاح ١/٥٤.

(٩) تحفة الغريب ٢/٧٩٢-٧٩٣.

في الشرح: «وظاهر كلام المصنف أنَّ المراد -على هذه الرواية- بالفعل فاحشة الزنا؛ ولذا قال: والأصل... إلى آخره، وهذا لا حاجة إليه أيضًا، بل المراد التضييق، كما صرَّح به الجوهري، وعليه فلا حذف ولا إنابة أصلاً، فإمَّا أن يكون الفعل مهموزًا في الأصل، وخفف ضرورة كما ذكر في الصحاح، وإمَّا ألا يكون من المهموز أصلاً، ففي القاموس[١]: (وزنَّى عليه تزنية: ضيَّقَ)، فهي لغة في المهموز، ولا حاجة إلى ارتكاب الضرورة»[٢].

«**وقال أبو خِرَاشٍ**[٣]» بكسر الخاء المعجمة، هو خويلد بن مرة «**الهذلي، وهو يطوف بالبيت:**

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا» ... ...[٤]

أي: كثيرًا.

«**وَ أَيُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا**» الجار والمجرور صفة عبد. وألَمَّ بتشديد الميم: (نزل)[٥]، من الإلمام، وهو النزول، والمعنى: وأي عبد لك لم يلمّ بالمعاصي.

وفي الشرح: «ولو جعل الفعل مستقبلاً بمعنى: أي عبد لم يلمّ، لأمكن، والظاهر الأول»[٦].

«وأقول: ليس المضارع المنفي بـــ(لم) مستقبلاً في المعنى، كما يفهم من كلام الشارح، وإنَّما هو ماضٍ فيه»[٧].

---

(١) ١٢٩٢/١.

(٢) تحفة الغريب ٧٩٣/٢.

(٣) هو خويلد بن مرّة، أَبُو خراشٍ الهذليّ، مخضرم، أدْرك الْإِسْلَام كَبِيرا فَأسلم، وَمَات فِي أَيَّام عمر بن الْخطاب، وَلَــه مَعَه أَخْبَار.

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٦٣٦/٤، وأسد الغابة ٨٣/٦، والوافي بالوفيات ٢٧٥/١٣.

(٤) الرجز منسوب لأبي خراش الهذلي، وليس في شعره، ولأمية بن أبي الصلت الثقفي، وهو في ديوانه ١١٤، والشاهد فيه: عدم تكرار (لا) مع الماضي، وهو شاذ.

والبيت في حروف المعاني والصفات ٨، والإنصاف ٦٤/١، ونتائج الفكر ١٠٨، واللمحــة شــرح الملحــة ٤٨٤/٢، والجنى لداني ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٦٢٥/٢، وشرح أبيات المغني ٣٩٧/٤، والخزانة ٤/٤.

(٥) ساقط من س.

(٦) تحفة الغريب ٧٩٣/٢.

(٧) المنصف ١٣٦/٢.

«**وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾[١] فإنَّ لا فيه مكررة في المعنى؛ لأن المعنى: فلا فكَّ رقبة ولا أطعم مسكينًا؛ لأنَّ ذلك تفسير العقبة. قاله الزمخشري[٢]. وقال الزجاج[٣]: إنَّما جاز لأنَّ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٤] معطوف عليه، وداخل في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن. انتهى. ولو صحَّ لجاز: لا أَكَلَ زيدٌ وشَرِبَ**».

في الشرح: «ظاهر هذا أنه ردٌّ لقول الزجاج، وكما يَرِدُ عليه يَرِدُ على الزمخشري بجامع أنَّ التكرار اللفظي منتفٍ فيهما، وتكرار لا بحسب المعنى متأتٍ هنا، فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك، ويمكن أن يقال: إنَّ المصنف قصد مناقشتهما جميعًا»[٥]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: لا وجه لكون هذا ردًّا لمقالة الزمخشري؛ لأن حاصل مقالته [أنَّ][٦] نفي الفعل بـــ(لا)، وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا، وحاصل مقالة الزجاج [أنَّ نفي الفعل بـــ(لا)، وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا، وظاهر أن: لا أَكَلَ زيدٌ وشَرِبَ من قبيل ما قاله الزجاج][٧]، لا من قبيل ما قاله الزمخشري، فليتأمل»[٨].

«**وقال بعضهم: لا دعائية، دعا عليه ألاَّ يفعل خيرًا**».

«هذا وجهٌ ظاهر الحسن لا غبار عليه، وكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها»[٩].

«**وقال آخر: تحضيض، والأصل فـــ: أَلاَ اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف**».

«و (وجه)[١٠] الضعف ظاهر، وهو حذف بعض الحرف لا لمقتضٍ، ولا ينبغي

---

(١) البلد: ١١.

(٢) ينظر: الكشاف ٤/٧٥٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٢٩.

(٤) البلد: ١٧.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٩٤.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) المنصف٢/١٣٦-١٣٧.

(٩) تحفة الغريب ٢/٧٩٤.

(١٠) ساقط من س.

الالتفات إلى هذا القول أصلاً»[١].

«وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال، نحو: زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب، وجاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا، ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[٢]، و﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾﴾[٣]، ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾[٤]، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[٥].

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعًا لم يجب تكرارها، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾[٦]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[٧]، وإذا لم يجب أن تكرر في: لا نَوْلَكَ [أنْ تفعلَ][٨]؛ لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع، فأنْ لا يجب في المضارع أحق.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين[٩]، وخالفهم ابن مالك[١٠]؛ لصحة قولك: جاء زيدٌ لا يتكلم، بالاتفاق، مع الاتفاق على أنَّ الجملة الحالية لا تُصَدَّر، بدليل استقبال».

في الشرح: «قد يعترض هذا بأنَّ القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال، [وعلى إرادة الحال، فيحمل الفعل عليه لا على الاستقبال][١١]، وليس الكلام فيه، وإنَّما

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٩٤.

(٢) البقرة: ٦٨.

(٣) الواقعة: ٤٣ــ٤٤.

(٤) الواقعة: ٣٢ــ٣٣.

(٥) النور: ٣٥.

(٦) النساء: ١٤٨.

(٧) الأنعام: ٩٠.

(٨) زيادة من المغني.

(٩) هو ظاهر مذهب سيبويه، وبه قال الزمخشري، ومعظم المتأخرين. ينظر: الكتاب ٣/١١٧، ٤/٢٢٢، وشرح المفصل ٨/١٠٨، والجنى الداني ٢٩٦.

(١٠) هو مذهب الأخفش والمبرد، وتبعهما ابن مالك. ينظر: الجنى الداني ٢٩٦.

(١١) زيادة من س.

الكلام حيث تفقد قرينة الحال، ويجاب بأنَّ قول سيبويه[١] وأتباعه أنَّ لا النافية تخلص المضارع للاستقبال ظاهر في أنَّ هذا المعنى ثابت لها كـــ(سوف) فلا يفارقها، وحمل الكلام على ما إذا لم تقم قرينةٌ غير الاستقبال حملٌ [١٨٥/ أ] له على خلاف ظاهره، فلا يصار إليه، وفيه بحث»[٢]. انتهى.

«**تنبيه: من أقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: جِئتُ بِلا زادٍ، وغَضِبْتُ من لا شيء، وعن الكوفيين[٣] أنها اسم**».

«ووجهه ظاهر، فإنَّها كلمة لا يصحُّ أصل المعنى إلا بوجودها، فلا تصلح للحذف، فلا تكون زائدة، وقد وجدت فيها خصيصة من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجر عليها»[٤].

قال الشمني: «والجواب أن خاصة الاسم كونه مجرورًا، لا دخول حرف الجر؛ لأنه قد يدخل على ما ليس باسم»[٥].

وقال التفتازاني في حاشية الكشاف: وعن السخاوي أنها اسم بمعنى غير.

ويظهر من كلامه أنه مرتضًى عنده.

«**وأنَّ الجارَّ دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفًا، ويسميها زائدة، كما يسمون كان في نحو: زيدٌ كان فاضلٌ، زائدة، وإن كانت مفيدة [لمعنى][٦]، وهو المضي والانقطاع**».

«لكن بينها وبين لا فرق ظاهر، فإنَّ (كان) لا يختلُّ أصل المعنى بحذفها، وأمَّا لا هذه فبخلاف ذلك، على أنَّ في قوله: (إنَّ كان تدل (على الانقطاع) نظرًا»[٧].

قال الشارح: «إذ الصحيح أنها لا تدل على استمرار ولا انقطاع، وإنَّما لها دلالة)[١]

---

(١) ينظر: الكتاب ١١٧/٣، ٢٢٢/٤.

(٢) تحفة الغريب ٧٩٤/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٠١. وإليه ذهب الهروي والمالقي، ينظر: الأزهية ١٦٠، ورصف المباني ٢٧٠.

(٤) تحفة الغريب ٧٩٥/٢.

(٥) المنصف ٢/ ١٣٧.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٧٩٥/٢.

دلالة)[١] على المضي فقط، والاستمرار والانقطاع موكول إلى القرينة»[٢].

قال الشمني: «وأقول: هذا لـ(كان) غير الزائدة، وأما الزائدة فلا تفيد شيئًا إلا محض التأكيد. قال الرضي[٣]: (اعلم أنَّ كان تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله:

سَــراةُ بــني أبي بكــر تَــسَامَى عَلَى كَانَ المــسوَّمةِ العِــرَابِ[٤]

وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾[٥]: إنها زائدة غير مفيدة للماضي، وإلاَّ فأين المعجزة؟ و(صَبيًّا) على هذا حال).

وقال أيضًا[٦]: (وكان تكون ناقصة، بمعنى ثبوت خبرها مقرونًا بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص، فـ(كان) للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال، وكن للاستقبال، وذهب بعضهم إلى أنَّ كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾[٧]، وذهل عن أنَّ الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعًا بصيرًا، لا من لفظ كان، ألا ترى أنه يجوز: كان زيدٌ نائمًا نصف ساعة فاستيقظ؟ وإذا قلتَ: كانَ زيدٌ ضاربًا لم يُسْتَفد الاستمرار).

وكان قياس ما قال أنْ يكون كن ويكون أيضًا للاستمرار. انتهى»[٨].

«فعُلِمَ أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة لا في نحو: غَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ، وكذلك إذا كان يفوت بفواته

---

(١) ساقط من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٧٩٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ٥/٢٠١-٢٠٢

(٤) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: زيادة (كان) بين الجار والمجرور.

والبيت في أسرار العربية ١١٤، وعلل النحو ٢٤٩، واللمع في العربية ٣٩، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٥١، وشرح الكافية الشافية ١/٤١٢، واللمحة شرح الملحة ٥٨٠، وأوضح المسالك ١/٢٥١، والخزانة ٩/٢٠٧.

(٥) مريم: ٢٩.

(٦) شرح الكافية للرضي ٥/٢٠٠.

(٧) النساء: ١٣٤.

(٨) المنصف ٢/١٣٧-١٣٨.

معنى، كما في مسألة كان، وكذلك لا المقترنة بالعاطف، في نحو: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة ألبتة، ألا ترى أنه إذا قيل: ما جاءني زيدٌ وعمرو، احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأنْ يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـــ(لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأول، نعم هي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[1] لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل: لا يستوي زيدٌ ولا عمرو».

ولو لم تكن لمجرد التأكيد للزم أن يكون فاعل يستوي غير متعدد لفظًا.

«تنبيه: اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو: غَضِبْتُ مِنْ لا شيء، وبين الناصب والمنصوب في نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[2]، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[3]، وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[4] الآية، دليلٌ على أنها ليس لها الصدر، بخلاف ما، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإنَّ الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسم كلها لها الصدر؛ ولهذا قال سيبويه[5] في قوله:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ اليَومَ أَطْعَمُهُ[6] ... ...

إنَّ التقدير: على حَبِّ العراق، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب: زيدًا ضرَبْتُهُ؛ لأنَّ التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لـــ(آليتُ)، فإنَّ معناه: حلفتُ، وقيل: لها الصدر مطلقًا، وقيل: لا مطلقًا، والصواب الأول.

الثاني من أوجه لا أن تكون موضوعة لطلب التَّرْك، وتختص بالدخول على المضارع،

---

(١) فاطر: ٢٢.

(٢) البقرة: ١٥٠.

(٣) الأنفال: ٧٣.

(٤) الأنعام: ١٥٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٨/١.

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه: (والحَبُّ يأكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ)، وهو للمتلمس جرير بن عبد المسيح في ديوانه ٩٥، والشاهد فيه: انتصاب (حَبَّ) على نزع الخافض، وهو (على).

والبيت في جمل الخليل ١٢٣، والكتاب ٣٨/١، والأصول في النحو ١٧٩/١، والجنى الداني ٤٧٣، وأوضح المسالك ١٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٥٩/٢.

وتقتضي جزمه واستقباله، [١٨٥/ ب] سواء كان المطلوب منه مخاطبًا، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[١]، أو غائبًا، نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾[٢]، أو متكلمًا، نحو: لا أَرَيَنَّكَ ها هنا».

قد عطف بـــ(أو) بعد همزة التسوية مرتين، وهو عنده لحن على ما قد مرَّ في فصل أم من حرف الألف[٣]، وقال هناك: إنَّ الصواب العطف بـــ(أمْ) في مثله.

وفي الشرح: «وقد اتفقت النسخ التي حضرت بالدرس عند إقرائي لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بجامعها الأزهر على ثبوت أو هنا مرتين، وهي عشر نسخ أو أكثر، ومنها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين[٤]، ولد المصنف –رحمه الله–، ومنها ما يقال: إنه معتنًى بتصحيحه. والله أعلم بالصواب»[٥].

«**وقوله**» أي: النابغة الذبياني:

«**لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا**»[٦] ... ...

وفي بعض النسخ عجزه، وهو:

... ... مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

والرَّبْرَب: القطيع من بقر الوحش، والحور: جمع حوراء أو أحور، والحَوَر بفتحتين: شدة سواد العين، مع شدة بياضها، أو شدة سوادها واستدارة حدقتها، ورقة جفونها وبياض

---

(١) الممتحنة: ١.

(٢) آل عمران: ٢٨.

(٣) ينظر: المغني ٢٨٠/١.

(٤) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن يُوسُف بن هِشَام، الْعَلامَة محب الدّين، ابْن الشَّيْخ جمال الدّين، النَّحْوِيّ بن النَّحْــوِيّ، ولد سنة ٧٥٠هـ، كان عالمًا فذًّا حتى قيل عنه: إنه أنحى من أبيه، توفي سنة ٧٩٩هـ.

ينظر: بغية الوعاة ١٢٣/١.

(٥) تحفة الغريب ٧٩٦/٢.

(٦) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ٨١، وعجزه في الديوان: (كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ)، والــشاهد فيه: مجيء (لا) لنهي المتكلم نفسَه.

والبيت في: الكتاب ٥١١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٦/٢، وشرح الكافية الــشافية ١٥٦٨/٣، وتوضــيح المقاصد ١٢٦٥/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٩٣/٢، وشرح شواهد المغني ٦٢٥/٢، وشرح أبيات المغــني ٣/٥.

ما حولها، أو اسوداد العين كلها، مثل الظباء. ولا يكون في بني آدم بل مستعار لها. كذا في القاموس[١].

في الشرح: «[والمراد][٢] في البيت الأخير؛ إذ هو في وصف بقر الوحش، وإنما هي مسودة كل العين، إلا أن يكون أراد الإنسيات بطريق الاستعارة»[٣].

والمدامع هنا العيون، من تسمية المحل باسم الحالِّ فيه. والمُرَدَّفَات: جمع مُرَدَّفَة، وهي التي ركبت خلف الراكب. والأعْقَاب: جمع عَقِب، وهو مؤخر الشيء. والأَكْوَار: جمع كُور بضم الكاف، وهو الرحل بأداته.

«**وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والأصل: لا تكن ها هنا فأراكَ، ومثله في الأمر: ﴿وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[٤]، أي: وأَغْلِظُوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهًا على أنه المقصود بالذات**».

«لأنه غير مقصود ومحمود في ذاته، وإنما يحمد لما ينشأ عنه في بعض المواضع من إرهاب العدو وإلانة عريكته وإذعانه إلى الحق وغير ذلك من العوارض»[٥].

«**بل ليجدوه، وعكسه**».

«أي: عكس النوع السابق، الذي هو مما أقيم به المسبب مقام السبب، قوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾[٦]، فإنها مما أقيم فيها السبب مُقام المسبب؛ وذلك أن فتن الشيطان لهم سبب لافتتانهم، فالنهي في الحقيقة لبني آدم بألاَّ يكون هذا الفعل منهم، وقد دلَّ عليه بالنهي عن سببه الخاص؛ للمبالغة في المقصود»[٧].

«**أي: لا تُفْتَنُوا بفتنة الشيطان**».

«فعدل عن النهي عن الافتتان إلى النهي عن فتنة الشيطان؛ ليحصل المقصود من باب

---

(١) ينظر: ١/٣٨٠.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٧٩٦.

(٤) التوبة: ١٢٣.

(٥) تحفة الغريب ٢/٧٩٧.

(٦) الأعراف: ٢٧.

(٧) المنصف ٢/١٣٨-١٣٩.

الأولى؛ وذلك أن سبب افتتانهم هو فتنة الشيطان لهم، فإذا تسلط النهي على المسبب الذي هو وسيلة إلى المقصود، كان تسلطه على نفس المقصود الأصلي أحرى وأحقّ»[١].

«**واختلف في لا من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾[٢] على قولين:**

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين».

إنَّما كان كذلك لأن المعنى في الأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة، أي: إن تعرضتم لها أصابتكم [خاصة][٣]، ثم عدل عن السبب إلى المسبب، وعبَّر عن المتعرضين للفتنة بالذين ظلموا؛ إظهارًا للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة؛ تشنيعًا عليهم بالصفة المذكورة، فثبت أن المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة، وينبغي أن تكون لفظة مِنْ من قوله: (منكم) لبيان الجنس، لا للتبعيض؛ لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة إلى ظالم وغير ظالم، وليس كذلك؛ لأن التعرض للفتنة والدخول فيها طوعًا لا ينفك عن الظلم[٤].

«**وتوكيد الفعل بالنون [١٨٦/ أ] واضح؛ لاقترانه بحرف الطلب، مثل: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلٗا﴾[٥]، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك**».

«هذا هو المشهور بين القوم، وقرَّره بعض المتأخرين على وجهٍ لا يحتاج معه إلى إضمار القول، فقال: لا شك أن طلب الضرب مثلاً صفة قائمة بالمتكلم، وليست حالاً من أحوال الرجل مثلاً في قولك: مَرَرْتُ برجلٍ اضْرِبْهُ، [إلا][٦] باعتبار تعلقه به، أو كونه مقولاً فيه،

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٩٧.

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٢/٧٩٧.

(٥) إبراهيم: ٤٢.

(٦) زيادة من س.

فيه، واستحقاقه أن يقال فيه، فلا بد أن يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية، فكأنه قيل: مرَرْتُ برجلٍ مطلوبٍ ضَرْبُهُ، أو مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية، بل على معنى أنه استحق أن يقال فيه»[(١)].

ثم نظَّر المصنف المشهور، فقال:

«**كما قيل في قوله:**

جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ»[(٢)]

هو للعجاج [حين أتي بضيحٍ][(٣)]. (وقد أنشده المصنف في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس[(٤)]. ويروى: جاؤوا بِضيحٍ)[(٥)]، والضيحُ اللبن المخلوط بالماء، وقبله:

بِتْنَا بِحَسَّانَ وَمِعْزَاهُ تَئِطّْ
تَلْحَسُ أُذْنَيْهِ وَحِينًا تَمْتَخِطْ
فِي سَمَنٍ[(٦)] مِنْهُ كَثِيرٍ وَأَقِطْ
مَا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَأَخْتَبِطْ
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ

والأطيط: صوت الجوف من الخوى. والاختباط: وطء الأرض بشدة، يقال: اختبط إذا وطئ الأرض وطأً شديدًا. وجَنَّ الظلامُ بفتح الجيم: اشتدَّ سواده، بحيث صار يَجُنُّ كلَّ

---

(١) تحفة الغريب ٢/٧٩٧-٧٩٨.

(٢) الرجز منسوب للعجاج، وهو في زيادات ديوانه ٤٠٤، والشاهد فيه: أنَّ جملة (هل رأيت) مقول لقول محذوف، وهو صفة لـ (مذق)؛ إذ شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية، والاستفهام إنشاء.

والبيت في الإنصاف ١/٩٥، ونتائج الفكر ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٥٧، وتوضيح المقاصد ٢/٩٥٦، وأوضح المسالك ٣/٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٧، وشرح أبيات المغني ٥/٥.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: المغني ٦/٢٣٨.

(٥) ساقط من س.

(٦) أصلها سَمْن بسكون الميم، وفتحت ميمها للضرورة. ينظر: الخزانة ٢/١١١.

شيء، أي: يستره. والـــمَذْق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة: مصدر قولك: مَذَقْتُ اللبن، إذا مزجته بالماء، والمراد به هنا اللبن الممذوق مبالغة، نحو: الدرهم ضرب الأمير، ومقصود الشاعر وصف هؤلاء القوم باللؤم والبخل، وترك إكرام من نزل بهم من الأضياف، وبالغ في أنهم لم يأتوا بما أتوا به مع ما فيه من اللؤم إلا بعد سعي واختباط، ومضي جانب من الليل، ثم لم يأتوه إلا بلبن قد شيب بالماء حتى صار كلون الذئب لِوَرْقَتِه[1].

«**الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:**

أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قولٍ؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًّا، مثله في قوله:» أي: النمر بن تولب العكلي[2]:

«**فَلاَ الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا[3]**» **... ... ...**

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... وَلاَ الضَّيْفُ فِيهَا إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

ويروى: مَا أَقَامَ مُحَوَّلُ. والجارة: منصوب بفعل محذوف على شريطة التفسير، والراجح رفعه على الابتداء لسلامته من الحذف، ولمناسبته للاسمية المعطوفة. والدنيا: القربى. وباء بها ظرفية، وضميرها عائد إلى أرض الممدوح، وكذا ضمير فيها. وتَلْحَيَنَّهَا بالمثناة الفوقية: [تلومَنَّهَا][4]، من لحاه يَلْحَاه لَحْيًا: إذا لامه، يقول لممدوحه: لا تلوم الجارة التي دنت منك في أرضك، ولا تمنعها من قربك، ولا الضيف في أرضك مُحَوَّلٌ ما أقام بك، تكرم مثواه، وتحسن إليه، ولا تُحَوِّلُهُ إلى غير تلك (الأرض)[5] تبرمًا به، ولو طالت إقامته، وذلك آية

---

(١) أي: ضرب لونه إلى الخضرة. ينظر: الصحاح ١٥٦٣/٤-١٥٦٤.

(٢) هو النمر بن تَولَب بن زُهَيْر بن أُقيش بن عبد العُلكي، أحد الشعراء المخضرمين، وَفد على رَسُول الله صـــلى الله عَلَيْهِ وَسلم ومدحهُ بشعر، وكان معروفًا بالجود والكرم.

ينظر: الطبقات الكبرى ٢٨/٧، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٥٣١/٤، والوافي بالوفيات ١٠٣/٢٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب، والشاهد فيه: أنَّ (لا) النافية شبهت بـــ (لا) الناهية، فأكِّدَ الفعل بعدها.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٤٠٤/٣، وشرح شواهد المغني ٦٢٨/٢، وشرح أبيات المغني ٧/٥، وغنيـــة الأريب ٦٠٢/٢، وحاشية الصبان ٣٢٢/٣.

(٤) زيادة من س.

(٥) ساقط من س.

الكرم والفضل. مُحَوَّلُ اسم مفعول من حَوَّلَه: نقله. وهذا البيت من قصيدة أولها:

تَوَحَّشَ مِن أَطْلاَلِ جَمْزَةَ مَأْثَــلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا شَــرَاءٌ وَيَــذْبُلُ

وجمزة بالجيم والزاي: محبوبته. والأثل شجر، ويقال: كل شجر له شوك طويل فشوكه أثل. ويذبل بالمعجمة: جبل.

«**بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوَّزه تشبيه لا النافية بـــ(لا) الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري**[(١)]**؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟**

والثاني: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس [شاذًّا][(٢)]**، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري**[(٣)]».

في الكشاف[(٤)]، فقال: «وقوله: لا تصيبنَّ لا يخلو من أن يكون جوابًا للأمر، أو نهيًا بعد أمر، أو صفة لفتنة، فإذا كان جوابًا فالمعنى: إنْ أصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة، ولكنها [١٨٦/ ب] تعمكم، وهذا كما يحكى أنَّ علماء بني إسرائيل نَهَوا عن المنكر تعذيرًا[(٥)]، فعمَّهم الله بالعذاب، وإذا كان نهيًا بعد أمر، فكأنَّه قيل: واحذروا ذنبًا أو عقابًا، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبنَّ... ثم قال: فإن قلتَ: فما معنى مِنْ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ﴾[(٦)]؟ قلتُ: التبعيض على الوجه الأول، والتفصيل[(٧)] على الوجه الثاني؛ لأنَّ المعنى: لا تصيبكم خاصة على ظلمكم؛ لأن الظلم منكم أقبح من سائر الناس». انتهى.

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/٢٠١.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/٢٠١. وذكر أبو حيان أنَّ الزمخشري أخذه عن الفراء. ينظر: البحر المحيط ٥/٣٠٤.

(٤) ٢/٢٠١-٢٠٢.

(٥) أي: تقصيرًا. في الصحاح ٢/٧٤٠: «التعذير في الأمر: التقصير فيه».

(٦) الأنفال: ٢٥.

(٧) هكذا في س، وفي الأصل: والتبعيض، وفي الكشاف: والتبيين.

وفي الشرح: «ونظيره قوله:

حَتَّى إذَا جَـــنَّ الظَّـــلاَمُ وَاخْـــتَلَطْ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِئْبَ قَطْ

أي: بمذق مقول فيه هذا القول؛ لأنه سمار فيه لون الوُرْق التي هي لون الذئب. إلى هنا كلام الزمخشري. والوجه الأول هو ما حكاه المصنف عنه من أنه جوَّز أن يكون (لا تصيبنَّ) جوابًا للأمر. والسَّمَار: اللبن الرقيق. والوُرَقَة: بياض يضرب إلى سواد كالغبرة»[(١)].

«**وهو فاسد؛ لأن المعنى حينئذٍ: فإنكم إنْ تتقوها لا تصيب الظالم**[(٢)]».

في الشرح: «لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار؛ لأن عموم إصابة الفتنة يكون مرتبًا على اتقاء[(٣)] المخاطبين لها، وهو ظاهر، لكن الزمخشري بريء من عهدة ذلك، فقد صرَّح بالمعنى على تقدير الجوابية، وليس ما ذكره المصنف»[(٤)]. انتهى.

وقد ذكر ابن الحاجب في أماليه[(٥)] هذا الوجه عن الزمخشري، وبيَّن فساده.

«**وقوله: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر**»، يعني: من جنس ذي الجواب، «**لا من جنس الجواب**».

وفي الشرح: «هذا مبني على مذهب غير الكسائي في المسألة، فأما الكسائي[(٦)] فلا يوجب أن يكون المقدر من جنس الملفوظ، فقد أجاز: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، ولا تكفرْ تدخلِ النار، على إرادة: إن تدنُ يأكلك، وإن تكفرْ تدخلِ النار، نظرًا إلى المعنى للقرينة المرشدة إليه، ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك، فلعل الزمخشري بنى عليه، ونظر إلى المعنى فقدَّر ما قدَّر.

وفي الطيبي[(٧)] إشارة إلى ما قلناه»[(١)]، انتهى.

---

(١) تحفة الغريب ٢/٨٠٠.

(٢) في المغني: لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة.

(٣) في الأصل: تقوى.

(٤) تحفة الغريب ٢/٨٠٠.

(٥) ينظر: ١/١٢٥.

(٦) ينظر رأيه في: شرح ابن عقيل ٤/١٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٨٤.

(٧) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف ٧/٦٧-٧١. والطيبي هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الـــدين، مـــن =

قال الشمني: وأقول: لم يظهر مما نقله عن الكسائي مخالفته لغيره في كون المقدَّر من جنس ذي الجواب، لا من جنس الجواب؛ لأن المراد: يكون المقدر من جنس ذي الجواب كونه مادته، وفيما نقله عنه المقدَّر كذلك؛ لأنَّ (إنْ تدنُ) من مادة (لا تَدْنُ)، لا من مادة (يأكلك)، وكذلك (إنْ تكفر) من مادة (لا تكفر)، لا من مادة (تدخل النار)، فليتأمل[٢].

«ألا ترى أنك تقدِّر في: ائتني أُكْرِمْكَ، إنْ تأتني أُكْرِمْكَ، نعم يصحُّ الجواب في قوله: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٣]...الآية؛ إذ يصح: إنْ تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضًا النهي على حد: لا أرينَّك ها هنا، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً، أي: ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا [الوجه][٤]، وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسي.

ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي، سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٥]، وكونها للدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[٦]، وقول الشاعر:

يَقُولُونَ لاَ تَبْعَدْ» ... ...[٧]

يقال: بَعُدَ بضم العين، بُعْدًا بسكونها وضم ما قبلها، ضد قَرُبَ، كـ: ظَرُفَ ظُرْفًا،

=

علماء الحديث والتفسير والبيان، من أهل توريز، من عراق العجم، من كتبه: التبيان في المعاني والبيان، و حاشية على الكشاف اسمها فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، توفي سنة ٧٤٣هـ.

ينظر: الدرر الكامنة ١٨٥/٢، وبغية الوعاة ٤٣٢/١ ، والأعلام للزركلي ٢٥٦/٢، ومعجم المؤلفين ٥٣/٤.

(١) تحفة الغريب ٨٠٠/٢-٨٠١.

(٢) ينظر: المنصف١٤٢/٢.

(٣) النمل: ١٨.

(٤) زيادة من المغني.

(٥) البقرة: ٢٣٧.

(٦) البقرة: ٢٨٦.

(٧) بيت من الطويل، لمالك بن الريب المازني، والشاهد فيه: أنَّ (لا) من قوله: (لا تبعد) للدعاء.

والبيت في اللمحة شرح الملحة ٨٩٢/٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٠/٢، وشرح أبيات المغني ١٤/٥، والخزانة ٢٠٥/٢، ٣٣٨، وغنية الأريب ٦٠٦/٢.

ويقال: بَعِدَ، بكسر العين، بَعَدًا بفتحتين، كـــ: فَرِحَ فَرَحًا، بمعنى: هَلَك.

«**وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ**»، هذا يلائم المعنى الأول، وهو ضد القرب، ولكن الرواية فيه بالفتح تلائم الثاني؛ لأنه مضارعه[١]، ومنه قول فاطمة الخزاعية:

إِخْـــوَتِي لاَ تَبْعَـــدُوا أَبَـــدًا وَبَلَـــى وَاللهِ قَـــدْ بَعِـــدُوا[٢]

والاستفهام المفاد بقوله: أين للإنكار، فهو متضمن للنفي؛ ولذلك دخلت [١٨٧/ أ] إلاَّ بعده في قوله: «**إلاَّ مكانيَا**»، كأنه قيل: وما مكان البعد إلا مكانيَا[٣]. وبيت فاطمة قد مرّ إنشاده في فصل كل من حرف الكاف[٤].

«**وقول الآخر:**

فَلاَ تَشْلَلْ» ... ...[٥]

من الشَّلَل، وهو فساد في اليد، يقال منه: شلَّ، كـــ(عَلِمَ).

«**يَدٌ فَتَكَتْ**» من الفتك، وهو أن يأتي الرجل صاحبه وهو غارٌّ غافلٌ حتَّى يَشدَّ عليه فيقتله، كذا في الصحاح[٦].

«**بِعَمْرٍو فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ**» أي: لن تعجز.

«**وَلَنْ تُضَامَا**» من الضيم. وفي البيت التفات من الغيبة إلى الخطاب.

«**ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق:**

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ» ... ...[٧]

---

(١) يعني أن تَبْعَد مضارع بَعِدَ، فرواية الفتح تَبْعَدْ تلائم المعنى الثاني، وهو الهلاك، فـــ بَعِدَ بمعنى: هَلَكَ.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) تحفة الغريب ٨٠١/٢.

(٤) ينظر: المغني ١٠٥/٣.

(٥) بيت من الوافر، لرجل من بكر بن وائل، والشاهد فيه: مجيء (لا) للدعاء.

والبيت في إسفار الفصيح ٣٥٩/١، ورسالة الغفران ١٢٩، وشرح شواهد المغني ٦٦٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٥/٥، وغنية الأريب ٦٠٦/٢.

(٦) ينظر: ١٦٠٢/٤.

(٧) بيت من الطويل، منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، ونُسِب للوليد بن عقبة، والشاهد فيه: أنَّ (لا) فيه محتملة للدعاء والنهي.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، واللمحة شرح الملحة ٨٥٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح =

بدال مهملة مكسورة، فميم مفتوحة، قال في القاموس[١]: «وقد تكسر»، فشين ساكنة فقاف، قال الجوهري[٢]: «قصبة (الشام)[٣]»، وتسمى (أيضًا بـــ(جُلَّق))[٤]، وجيرون، وبالعذراء، قال البكري[٥]: سميت بـــدماشاق بن نمرود بن كنعان، فإنه هو الذي بناها، وقيل: بناها جيرون بن سعد بن عاد، وقيل: كان جيرون وبريد أخوين، وبهما يعرف باب البريد وباب جيرون، وقيل: بناها غلام إبراهيم الخليل، وكان حبشيًّا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار، وكان اسمه دمشق، فسماها به، وقيل: غير ذلك.

«**فَلاَ نَعُدْ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ**» بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة، كـــ: عُلاَبِط: الأكول. كذا في الصحاح[٦] والقاموس[٧].

وقال المصنف: «**أي: العظيم البطن.**

وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعلٍ عليه: لا تَفْعَلْ كذا».

«إنما احتاج إلى الإتيان بقوله: غير مستعلٍ، مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير المتكلم، لأنَّ الاستعلاء لا يستلزم العلو، فيجوز أن يتحقق من النظير، بل من الأدنى أيضًا»[٨].

«**وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره، كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: لا تُطِعْنِي.**

وليس أصل لا التي يُجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف خلافًا لبعضهم[٩]، ولا هي النافية والجزم بلام أمر مقدرة خلافًا للسهيلي[١].

=

٣٩٤/٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٧/٥، والنحو الوافي ٤١١/٤.

(١) ٨٨٤/١.

(٢) الصحاح ١٤٧٧/٤.

(٣) في الأصل: دمشق.

(٤) مكرر في س.

(٥) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٥٥٦/٢.

(٦) ينظر: ١٨٨٦/٥.

(٧) ينظر: ١٠٨٨/١.

(٨) تحفة الغريب ٨٠٣/٢.

(٩) ينظر: الارتشاف ١٨٥٧/٤، والجنى الداني ٣٠٠، والهمع ٣١٠/٤.

والثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٣]».

«لا تتعين الزيادة فيهما؛ لاحتمال أن يضمَّن (مَنَعَكَ) في الآيتين معنى حملك، فتكون لا نافية، وحرف الجر محذوفًا، والتقدير: ما حملك على عدم اتِّبَاعي، وما حملك على عدم السجود، وبقي (مَنَعَكَ) في: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[٤] على معناه من غير تضمين، فلم يتأتَّ إدخال النافي حينئذٍ»[٥].

«**وتوضحه الآية الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[٦]، ومنه: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٧]، أي: ليعلموا، وقوله:**

وَيَلْحِيْنَنِي» ... ...[٨]

يحتمل أن يضبط بياء الغيبة، أو بتاء الخطاب، وقد مرَّ أنَّ معنى اللحي: اللوم والعذل.

«**فِي اللَّهْوِ**» أي: اللعب.

«**أَنْ لاَ أُحِبَهُ**» يحتمل أن تكون أنْ خفيفة ناصبة، فتنصب المضارع من (أُحِبَّه)، وقد تكون مخففة من الثقيلة، فالمضارع المذكور مرفوع، والجملة خبر أنَّ، واسمها ضمير شأن محذوف على رأي الأكثرين، أو غيره على رأي المحققين[٩]، أي: أنَّني لا أحبُّه.

=

(١) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٨٥٧/٤، والجنى الداني ٣٠٠.

(٢) طه: ٩٢ــ٩٣.

(٣) الأعراف: ١٢.

(٤) ص: ٧٥.

(٥) تحفة الغريب ٨٠٣/٢.

(٦) ص: ٧٥.

(٧) الحديد: ٢٩.

(٨) بيت من الطويل، للأحوص في ديوانه ١٧٩، والشاهد فيه: أنَّ (لا) فيه زائدة.

والبيت في الكامل في اللغة والأدب ٧٠/١، والصاحبي ١٢٢، والجنى الداني ٣٠٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٨/٥، وغنية الأريب ٦٠٨/٢.

(٩) ذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز حذف أسماء الحروف الناسخة في فصيح الكلام إذا دلَّ عليه دليل، وحكى سيبويه جواز حذفه إذا كان ضمير الشأن عن الخليل، وقصر بعضهم جواز ذلك على الضرورة. ينظر: الكتاب =

«**وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ**» أي: جادٌّ، يقال: دأب فلان في عمله، أي: جدَّ وتعب.

«**غَيْرُ غَافِلِ**» في الشرح: «إنما تتعين زيادة لا في هذا البيت إذا كان المراد أنهن لحينه على حبِّه اللهو، وارتكابه إياه، ويكون عجز البيت كالعذر له في ذلك، فيكون مستأنفًا، ويحتمل أن تكون لا نافية، ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبِّه، ويكون عجز البيت حينئذٍ جملة حالية، إمَّا من فاعل يَلْحَى، وإما من مفعوله، وقصد الشاعر أنه مبغض للَّهو لا مُحِبٌّ له، وأنَّ اللواحي يلمنه على ذلك في حالة أنَّ داعي اللهو جادٌّ في الدعاء إليه غير غافل عنه، يصف نفسه بالجد والثبات عليه، وعصيانه اللواحي مع توفر الدواعي إلى اللهو، فهو عكس المعنى الأول، فإن وجدت قرينة تعيِّن عُمِلَ بمقتضاها، وإلا فاللفظ محتمل، ويترجح ما قلناه؛ لسلامته[١] من دعوى الزيادة، وهي خلاف الأصل»[٢].

«**وقوله:**

أَبَى جُوْدُهُ لاَ البُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لاَ يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهْ[٣]

وذلك في رواية من نصب البخل، فأمَّا من خفضه فـــ(لا) حينئذٍ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ، وشرح هذا المعنى أن كلمة لا تكون للبخل وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أَعْطِنِي [١٨٧/ ب] أو هل تُعْطِيَنِي كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: أَتَمْنَعُنِي عطاءك، أو أتحرمُني نوالَك كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضًا في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَل اسمًا مفعولاً، والبخل بدلاً منها. قاله الزجاج[٤]**، وقال آخر**[٥]**: لا مفعولٌ به، والبخل مفعولٌ لأجله، أي كراهية البخل، مثل: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ**

=

١٣٢/٢، وشرح التسهيل ١٣/٢، والارتشاف ١٢٤٥/٣-١٢٤٧.

(١) في الأصل: بسلامته. والمثبت من س.

(٢) تحفة الغريب ٨٠٣/٢-٨٠٤.

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء (لا) زائدة.

والبيت في كتاب الشعر ١١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٥/١، وضرائر الشعر ٧٧، والجنى الداني ٣٠٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠/٥، وغنية الأريب ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٣/٢.

(٥) هو أبو حيان، ينظر: البحر المحيط ١٧/٥.

﴿ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾[١]، **أي: كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي في الحجة**[٢]: **(قال أبو الحسن: فسَّرَته العرب: أبى جُوْدُهُ البخلَ، وجعلوا لا حشوًا). انتهى»**.

وإذا صرَّحت العرب بهذا التفسير كما هو ظاهر نقل هذا الإمام الموثوق به، طاح القول بكونها نافية على تخريج الزجاجي[٣] وتخريج غيره[٤].

«وكما اختلف في لا في هذا البيت أنافيةٌ أم زائدة، كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل».

في الشرح: «ينبغي أن يجعل قوله: كما في محل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف، والعامل فيه اختُلفَ الثانية، أي: اختُلفَ في لا واقعةً في مواضع من التنزيل اختلافًا مثل الاختلاف في لا واقعةً في هذا البيت، ويكون قوله: (كذلك) تأكيدًا لـــ(كما اختُلفَ) لا معمولاً لـــ(اختُلفَ) الثانية، وقوله: (أنافيةٌ أم زائدة) في محل جرٍّ، على أنه بدل اشتمال من (لا) باعتبار مضاف محذوف، أي: اختُلفَ في لا جواب أنافية أم زائدة، والرابط محذوف، أي: أنافيةٌ [هي][٥]»[٦].

«أحدها: قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١﴾[٧]، **فقيل: نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين، أحدهما: أنه شيء تقدم، وهو ما حكي عنهم كثيرًا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القَسَم، قالوا: وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة؛ ولهذا يذكر الشيء في سورةٍ، وجوابه في سورة أخرى، نحو: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ٦﴾**[٨]، **وجوابه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ٢﴾**[١]،

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) ١٦٩/١.

(٣) في س: الزجاج.

(٤) تحفة الغريب ٨٠٤/٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٨٠٥/٢.

(٧) القيامة: ١.

(٨) الحِجر: ٦.

﴿رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾﴾[١]، **والثاني: أنَّ منفيها أقسم، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً، واختاره الزمخشري**[٢]**، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له، بدليل:** ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾[٣]**، فكأنه قيل: إنَّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي أنه يستحق إعظامًا فوق ذلك، وقيل: هي زائدة. واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين: أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة لا يُتْرَكُون سدى، ومثله:** ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[٤]**، وقوله:**

فَـــلاَ وَأَبِيـــكِ ابْنَـــةَ» ... .[٥]

(أي: [يا][٦] ابنة)[٧].

... ... «العَـــامِرِيِّ لاَ يَـــدَّعِي القَـــومُ أَنِّـــي أَفِـــرّْ

ورُدَّ[٨] **بقوله تعالى:** ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾﴾[٩] **الآيات، فإنَّ جوابه مثبت، وهو:** ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾﴾[١٠]**، ومثله:** ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾[١١]**...الآية.**

---

(١) القلم: ٢.

(٢) ينظر: الكشاف ٤/٦٥٩.

(٣) الواقعة: ٧٦.

(٤) النساء: ٦٥.

(٥) البيت من المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤، وقيل: هو لربيعة بن جُعْشُم، والشاهد فيه: زيادة (لا) في صدر القسم للتمهيد بأنَّ الجواب منفي.

والبيت في الصاحبي ١٨٩، وضرائر الشعر ١٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/٦٣٥، وشرح أبيات المغني ٥/٢٧، والخزانة ١/٣٧٤، وغنية الأريب ٢/٦١٢.

(٦) زيادة يتم بها الكلام.

(٧) ساقط من س.

(٨) هذا الرد للزمخشري، ينظر: الكشاف ٤/٦٦٠.

(٩) البلد: ١.

(١٠) البلد: ٤.

(١١) الواقعة: ٧٥.

والثاني: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[١]، ورُدَّ[٢] بأنها لا تزاد لذلك صدرًا بل حشوًا، كما أنَّ زيادة ما وكان كذلك».

«ولا شك أنَّ الزيادة وقعت صدرًا في مثل: بِحَسْبِكَ درهمٌ، وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان؛ حيث لا يزاد شيء منهما صدرًا بأولى من جواز ذلك بالقياس على الباء، حيث زيدت في الصدر»[٣]. كذا في الشرح.

قال الشمني: «وأقول: امتناع ذلك بالقياس على ما وكان أولى من جوازه بالقياس على الباء؛ لأنَّ لا شبيهة بـــ(ما) في النفي والدخول على الجمل، وبـــ(كان) في الدخول على الجمل الاسمية، بخلاف الباء»[٤].

«نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٥]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٦]، ونحو: زيدٌ كانَ فاضلٌ؛ وذلك لأنَّ زيادة الشيء تفيد اطِّرَاحَه».

في الشرح: «إنما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية، أو تحسين اللفظ وتزيينه، نعم، لازم الزيادة غالبًا استقامة الكلام عند طرح المزيد»[٧].

قال الشمني: «وأقول: مراد المصنف أنَّ زيادة الشيء تكسبه صحة الاستغناء عنه، وذلك ظاهر»[٨].

«وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾[٩]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾[١]؛ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها،

---

(١) الحديد: ٢٩.

(٢) هذا الرد للفراء، ينظر: معاني القرآن له ٢٠٧/٣.

(٣) تحفة الغريب ٨٠٥/٢.

(٤) المنصف ١٤٣/٢.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) النساء: ٧٨.

(٧) تحفة الغريب ٨٠٥/٢.

(٨) المنصف ١٤٤/٢.

(٩) المعارج: ٤٠.

بخلاف هذه، وأجاب أبو علي[٢] بما تقدم من أنَّ القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[٣]**، فقيل: إنَّ لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة[٤]، والجميع محتمل.**

وحاصل القول في الآية أنَّ ما خبرية بمعنى الذي منصوبة [١٨٨/ أ] بـــ(أَتْلُ)، و(حرَّم ربكم) صلة، و(عليكم) متعلقة بـــ(حرَّم)، هذا هو الظاهر.

وأجاز الزجاج[٥] كون ما استفهامية منصوبة بـــ(حرَّم)، والجملة محكية بـــ(أَتْلُ)؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يُعَلَّقَ عليكم بـــ(أَتْلُ) ».

يعني سواء كانت ما استفهامية أو خبرية، وقد جعل الظاهر تعلقه بـــ(حرَّم) على الوجه الأول، ثم ذكر إجازة الزجاج لكونها استفهامية، وذكر هذا الكلام عقبه، فإن أراد اختصاصه به فغير ظاهر؛ لإمكانه مع جعل ما موصولة على ما تقدم في الوجه الأول، ويحتمل أن يكون المراد جواز ذلك مطلقًا، لا بالنظر إلى قول الزجاج فقط[٦].

«ومن رجَّح إعمال أول المتنازعين –وهم الكوفيون[٧]– رجَّحه على تعلقه بـــ(حرَّم).

وفي أنْ وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلاً من ما، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبرًا لـــ(هو) محذوفًا.

=

(١) الواقعة: ٧٥.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٣/٦.

(٣) الأنعام: ١٥١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١، والبحر المحيط ٦٨٥/٤، والدر المصون ٢١٣/٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٣/٢.

(٦) تحفة الغريب ٨٠٥/٢.

(٧) تنظر المسألة في: الإنصاف ٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، وتوضيح المقاصد ٦٣٦/٢.

أجازهما بعض المعربين. وعليهما فـ(لا) زائدة، قاله ابن الشجري[١]، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني».

في الشرح: «هذا عجيب جدًّا، فإن الأول هو جعل ما موصولة، و﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾[٢] صلة، وعليكم متعلق بـ(حرَّم)، وجعل (ألاَّ تشركوا) في موضع نصب على أنه بدل من ما، فإذا جُعِلَتْ لا نافية في هذا الوجه كان فاسدًا قطعًا؛ لاقتضائه أنَّ عدم الإشراك محرَّم، وهو باطل»[٣].

قال الشمني: «وأقول: ليس هذا بعجيب؛ لأن ما على الأول معمول لـ(أتل)، فجعل ألاَّ تشركوا بدلاً منه على تقدير أن تكون لا نافية يقتضي أن عدم الإشراك متلو عليهم، وهو كذلك، ولا يقتضي أنَّ عدم الإشراك محرم عليهم، وإنَّما يقتضيه أن لو كانت ما معمولة لـ(حرَّم)، وليس الأمر كذلك، وسيأتي إن شاء الله لهذا بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس»[٤].

«والثالث: أن يكون الأصل أبيّن لكم ذلك لئلا تشركوا؛ وذلك لأنهم إذا حرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلَّه الله ﷻ فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

والرابع: أن الأصل أوصيكم بألاَّ تشركوا، بدليل أنَّ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[٥] معناه: وأوصيكم بالوالدين، وأنّ في آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[٦].

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير أتل عليكم ألاّ تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج[٧].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٧٢/١.

(٢) الأنعام: ١٥١.

(٣) تحفة الغريب ٨٠٦/٢.

(٤) المنصف ١٤٥/٢.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) الأنعام: ١٥١.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٢.

والسادس: أن الكلام تمَّ عند: ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾[١]، ثم ابتدئ: عليكم ألاَّ تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانًا، وألاَّ تقتلوا، ولا تقربوا، فـ(عليكم) على هذا اسم فعل بمعنى الزموا.

و(أنْ) في الأوجه الستة مصدريةٌ، و(لا) في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أنَّ أنْ مفسرة بمعنى أيْ، ولا ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئًا، وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري[٢].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[٣]، فيمن فتح الهمزة[٤]، فقال قوم منهم الخليل[٥]، والفارسي[٦]: لا زائدة، وإلا لكان عذرًا للكفار، وردَّه الزجاج[٧] بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحَّاس[٨]: حذف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل[٩] في قولٍ [له][١٠] آخر: أنَّ بمعنى لعلَّ، مثل: ائتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا شيئًا، ورجَّحه الزجَّاج[١١]، وقال: إنهم أجمعوا عليه».

---

(١) الأنعام: ١٥١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٧٣-٧٤.

(٣) الأنعام: ١٠٩.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والعليمي والأعشى عن أبي بكر وداود الإيادي عن عاصم بكسر الهمزة: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَآ} [الأنعام: ١٠٩]، وقرأ الباقون بفتحها: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ} [الأنعام: ١٠٩]. ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٤، والبحر المحيط ٤/٦١٤.

(٥) نسب أبو حيان القول بزيادتها للكسائي والفراء. ينظر: البحر المحيط ٤/٦١٥.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٣٧٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢-٢٨٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٤٧٤.

(٩) ينظر قوله في: الكتاب ٣/١٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٣.

(١٠) زيادة من س.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢-٢٨٣.

«[قوله إنهم أجمعوا عليه][(١)] مع اعترافه بأنَّ هذا قول آخر للخليل غير قوله: أنَّ لا زائدة، وأنَّ توكيدية لا يلتئم، اللهم إلا أن يثبت رجوع الخليل إلى القول الذي رجحه الزجاج، أو يكون مراده بالمجمعين: المتأخرين من النحاة عن زمن الخليل»[(٢)].

«وردَّه الفارسي[(٣)] فقال: التوقع الذي في لعلَّ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزجاج كون لا غيرَ زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أنَّ يشعركم ويدريكم بمعنى، وكثيرًا ما تأتي لعلَّ بعد فعل الدراية، نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾[(٤)]، وأنَّ في مصحف أُبَيّ[(٥)]: {وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا}[(٦)].

وقال قوم[(٧)]: أنَّ مؤكدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ، ونظيره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾[(٨)].

وقيل: التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف [١٨٨/ ب]، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[(٩)]، واختاره الفارسي[(١٠)].

واعلم أنَّ مفعول يشعركم الثاني على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى لعلَّ

---

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) تحفة الغريب ٨٠٦/٢.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٧٦/٣، والبحر المحيط ٦١٥/٤.

(٤) عبس: ٣.

(٥) قرأ أبيّ: {وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا} [الأنعام: ١٠٩]، ونقل عنه أيضًا: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا} [الأنعام: ١٠٩]. ينظر: معاني القرآن للنحاس ٤٧٤/٢، والبحر المحيط ٦١٤/٤-٦١٥، والدر المصون ١٠٣/٥.

(٦) أصل الآية: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٠٩﴾ [الأنعام: ١٠٩].

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٣١/١.

(٨) يونس: ٩٦ــ٩٧.

(٩) الإسراء: ٥٩.

(١٠) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: البحر المحيط ٦١٥/٤.

محذوف، أي: إيمانهم، وعلى بقية الأقوال أنَّ وصلتها.

الموضع الرابع: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾[1]، فقيل: لا زائدة، والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدَّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فـ(حرام) خبر مقدم وجوبًا؛ لأنَّ المخبر عنه أنَّ وصلتها، ومثله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[2]، لا مبتدأ، وأنَّ وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوَّزه[3] أبو البقاء[4]؛ لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام، وقيل: لا نافية، والإعراب إمَّا على ما تقدَّم، والمعنى: ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإمَّا على أنَّ حرام مبتدأ حذف خبره، أي: قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإمَّا على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فـ: أنَّهم لا يرجعون تعليل على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾[5]، ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء إنَّ في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾[6] قرئ في السبعة برفع: {يَأْمُرُكم}[7] ونصبه[8]».

---

(١) الأنبياء: ٩٥.

(٢) يس: ٤١.

(٣) هكذا في الأصل و س، وفي المغني: جوَّزَ.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٢٧.

(٥) الأنبياء: ٩٤.

(٦) آل عمران: ٧٩ــ٨٠.

(٧) آل عمران: ٨٠.

(٨) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي والأعشى والبرجمي برفع الراء: {يَأْمُرُكُم} [آل عمران: ٨٠]، وقرأ الباقون بالنصب: {يَأْمُرَكُم} [آل عمران: ٨٠]. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨، والبحر المحيط ٣/٢٣٣.

فنصبه ابن عامر وحمزة وعاصم فيها، ويعقوب من العشرة، ورفعه الباقون.

«**فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول [ﷺ]**[(١)]، **ويؤيد الاستئنافَ قراءة بعضهم**[(٢)]: {وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ}[(٣)]، **ولا على هذه القراءة نافية لا غير.**

ومن نصبه فهو معطوف على: ﴿يُؤْتِيَهُ﴾، **كما أنَّ يقول كذلك، ولا على هذه زائدة مؤكِّدة لمعنى النفي السابق، وقيل**[(٤)]: **على يقول، ولم يذكر الزمخشري**[(٥)] **غيره، ثم جوَّز في لا وجهين، أحدهما: الزيادة، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا**».

قال التفتازاني: تجعل مزيدة لتأكيد معنى النفي، سيما مع طول العهد وتخلل الفصل، والمعنى ما صحَّ وما استقام لبشر أن يؤتيه الله الكتاب ثم يرتب عليه أن يقول للناس: كونوا عبادًا لي، ولا يأمرهم باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا، وليس المعنى: ما كان لبشر إيتاء الكتاب إياه، ولا قوله كونوا عبادًا لي، ولا أمره بالاتخاذ، فليتأمل.

«**والثاني: أن تكون غير زائدة، ووجَّهه بأن النبي**[(٦)] **عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشًا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عُزَير وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك ربًّا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه**[(٧)]».

«والمعنى على ذلك: ما كان لبشر أن يجمع له الاستنباء، وأمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين، أي أنَّ الجمع بين هذه الأمور غير متأتّ؛ أما الاستنباء وأمره بعبادة نفسه فظاهر الاستحالة، وأما الجمع بين أمره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والأنبياء

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) هذه قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: الكشاف ١/٤٠٥، والبحر المحيط ٣/٢٣٤، والدر المصون ٣/٢٨٢.

(٣) آل عمران: ٨٠.

(٤) ممن قال بهذا ابن جرير الطبري، والزمخشري، ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٦/٥٤٧، والكشاف ١/٤٠٥.

(٥) ينظر: الكشاف ١/٤٠٥.

(٦) في المغني: بأنه. وما أثبته من الأصل و س.

(٧) ينظر: الكشاف ١/٤٠٥.

فباطل للتناقض، على ما قرَّره المصنف في آخر كلامه.

وقال التفتازاني في تقرير كون لا نافية: عطف هذا النفي على ثم يقول؛ قصدًا إلى ترتب هذا المجموع على الإيتاء، بمعنى: ما كان لبشر أن يؤتى النبوءة ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين، مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة»[(١)].

«وإنما فسر لا يأمر بـــ(ينهى) لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهي والسكوت، والمراد الأول».

لكونه أمسَّ بالمقصود، وأدخل في الاستبعاد، وأوفق بالواقع.

«وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا؛ لأن نهيه عن عبادتهم [١٨٩/ أ] لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقًا، فكيف يأمرهم بعبادته؟».

وقراءة الرفع لخلوها من التكلف أظهر في المقصود.

«والخطاب في: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾[(٢)] على القراءتين التفات.

تنبيه: قرأ جماعة[(٣)]: {وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا}[(٤)]، وخرَّجها أبو الفتح[(٥)] على حذف ألف لا تخفيفًا، كما قالوا: أَمَ واللهِ، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة؛ لأنَّ التوكيد بالنون يأبى ذلك».

لأنه إنما يكون في النفي والنهي.

---

(١) تحفة الغريب ٨٠٧/٢.

(٢) آل عمران: ٨٠.

(٣) قرأ الجمهور: {لَّا تُصِيبَنَّ}[الأنفال: ٢٥] ، وقرأ ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت والباقر محمد بن علي وأُبَيّ والربيع بن أنس وأبو العالية وابن حمَّاز وأبو جعفر والزبير بن العوام: {لَتُصِيبَنَّ} [الأنفال: ٢٥]، بفتح اللام من غير ألف. ينظر: مختصر ابن خالويه ٤٩، والمحتسب ٢٧٧/١، والبحر المحيط ٣٠٥/٥

(٤) الأنفال: ٢٥.

(٥) ينظر: المحتسب ٢٧٧/١.

«لات»

«اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها كلمة واحدة، فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص، من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[١]، فإنه يقال: لاتَ يَلِيتُ، كما يقال: أَلَتَ يَأْلَتُ، وقد قرئ بهما[٢]، ثم استعملت للنفي، كما أنَّ قلَّ كذلك، قاله أبو ذر الخشني[٣].

والثاني: أن أصلها لَيِسَ بكسر الياء، فقلبت [الياء][٤] ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها».

قال ابن قاسم في شرح التسهيل[٥]: «وذهب ابن أبي الربيع[٦] إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء، ثم أبدل من الياء الألف؛ كراهية أن تلتبس بحرف التمني».

وفي الجنى الداني[٧]: ويقويه قول سيبويه[٨] أنَّ اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال.

«وأبدلت السين تاء».

«وهو إبدال شاذ كما في ست، فإنَّ أصله سدس، فأبدلت السين تاء، وكذلك (الدال)[٩]»[١٠].

---

(١) الحُجُرات: ١٤.

(٢) قرأ الجمهور: {لَا يَلِتْكُم} [الحُجُرات: ١٤] من لَاتَ يَلِيتُ، وقرأ الحسن والأعرج وأبو عمرو: {لَا يَألِتْكُم} [الحُجُرات: ١٤] من أَلَتَ.

ينظر: المبسوط في القراءات العشر ٤١٣، والكشاف ٣٨٠/٤، والبحر المحيط ٥٢٤/٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٢١٠/٣، والخزانة ١٧٢/٤.

(٤) زيادة من المغني.

(٥) ٣٢٠.

(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢.

(٧) ٤٨٥-٤٨٦.

(٨) ينظر: الكتاب ٥٧/١.

(٩) ساقط من س.

(١٠) تحفة الغريب ٨٠٨/٢.

«**والمذهب الثاني: أنها كلمتان، لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ**».

في الشرح: «معناه أن كلاً من ثمَّ وربَّ صالح لأن يراد به اللفظ فيكون مذكرًا، وأن يراد به اللفظة فيكون مؤنثًا، فدخلت التاء للتنصيص على أنَّ المراد الثاني، وعليه فينبغي أن يقول: ثُمَّتَ عاطفة بالتأنيث لا غير؛ لأن التاء آية أنَّ المراد بها اللفظة، فيجب تأنيث الضمير العائد إليها، ولو لم تكن التاء موجودة لجاز التذكير على إرادة اللفظ، والتأنيث على إرادة اللفظة»[١]، انتهى.

قال الشمني: «أقول: ليس معناه ذلك، (وإنما معناه)[٢] أن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثًا، مع أنها مراد بها معانيها التي لا تتصف بتأنيث»[٣].

وجوَّز الرضي[٤] أن تكون تاء لات للمبالغة في النفي، كما في علاَّمة.

«**وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور**[٥].

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة[٦]**، وابن الطراوة**[٧]».

(قال الرضي)[٨]: «وفيه ضعف؛ لعدم شهرة تحين في اللغات، واشتهار لات حين، وأيضًا فإنهم يقولون: لاتَ أوان، ولاتَ هَنَّا، ولا يقال: تَأَوَان، وتَهَنَّا»[٩] . (انتهى)[١٠].

ومما يتمسك به هؤلاء القائلون بزيادة التاء في أول الحين قول الشاعر:

---

(١) تحفة الغريب ٨٠٨/٢.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ١٤٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢٥٩/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٢١٠/٣، والجنى الداني ٤٨٥، وتمهيد القواعد ١٢٢٤/٣.

(٦) الصواب أنَّ هذا القول منسوب لأبي عبيد القاسم بن سلام، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨، وأما أبو عبيدة معمر بن المثنى فمذهبه أنها هاء السكت قلبت تاء كما جاء في مجاز القرآن له ١٧٦/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٢١٠/٣، والجنى الداني ٤٨٦، وتمهيد القواعد ١٢٢٤/٣.

(٨) ساقط من س.

(٩) شرح الكافية ٢٦١/٢.

(١٠) ساقط من س.

العَاطِفُونَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالمــُطْعِمُونَ تَحِينَ مَا مِنْ مُطْعِمِ[١]

قال ابن مالك[٢]: «وتخريجه أنَّ المراد: حِينَ لاتَ حِينَ ما من عاطف، فحذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد العاطفونَهْ، بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء». انتهى.

وقال ابن أم قاسم[٣]: «في تخريجه نظر، وأحسن من التخريج الثاني من زعم أن التاء زيدت مع الحين». انتهى.

ووجه النظر أنَّ في تخريجه حذف الناسخ وإبقاء معموله مع التاء التي أتي بها لتأنيث لفظه.

وفي الشرح: «وأجيب بأنَّ لا محذوفة، كما حذفت من نحو: تاللهِ تفتأُ، وهو كثير، إلا أنه هنا ضعيف؛ لأن فيه إجحافًا بحذف شيئين»[٤].

«واستدلَّ أبو عبيدة[٥] بأنه وجدها في الإمام –وهو مصحف عثمان ﷺ– مختلطة بـــ(حين) في الخط، ولا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري[٦]: (وقرئ[٧] بالكسر على البناء كـــ: جَيْرِ). انتهى.

ولو كانت فعلاً ماضيًا لم يكن للكسر وجه».

---

(١) بيت من الكامل، لأبي وجزة السعدي، والشاهد فيه: زيادة التاء في أول الحين.

والبيت في جمل الخليل ٢٩٨، وحروف المعاني والصفات ٧٠، والإنـــصاف ٨٩/١، والجـــنى الـــداني ٤٨٧، والخزانة ١٧٥/٤، وغنية الأريب ٦٢٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٨/١.

(٣) شرح التسهيل له ٣٢١.

(٤) تحفة الغريب ٨٠٩/٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٨٦، والخزانة ١٧٣/٤.

(٦) الكشاف ٧٣/٤.

(٧) قرأ عيسى بن عمر: {وَّلَاتِ حِينِ}[ص: ٣]، بكسر التاء والنون، وقرأ أبو الـــسمَّال: {وَّلَاتُ حِينُ}[ص: ٣]، بضم التاء والنون، وقرأ الباقون: {وَّلَاتَ حِينَ}[ص: ٣]، بفتح التاء والنون.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٣، والكشاف ٧٣/٤، والبحر المحيط ١٣٦/٩.

وقال الزمخشري في الكشاف[١]: «وأما قول أبي عبيدة أنَّ التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بـــ(حين) في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط». انتهى.

وسبب كتابة المصحف ما صحَّ[٢] أنَّ عمر بن الخطاب قال لأبي بكر رضي الله عنهما: إنَّ القتل قد استحرَّ في القراء يوم اليمامة، وقد خشيت أن يهلك القرآن فاكتبه، [١٨٩/ ب] فدعا أبو بكر زيد بن ثابت، وقال له: إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله، وإنَّا لا نتهمك فاجمع القرآن واكتبه، فجعل زيد يتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الأضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف، فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات، ثم عند عمر حتى مات، ثم عند حفصة إلى أنْ أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان، وكان الناس يقاتلون على مرج أرمينية، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين، إنَّ الناس اختلفوا في القرآن، فأدرك هذه الأمة، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف، فأرسلت بها إليه، فدعا زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الحارث، وقال: انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد، فلما نسخوها ردَّ الصحف إلى حفصة، وجمع الناس على هذا المصحف، وأكثر العلماء على أنَّ عثمان جعل أربع نسخ، وبعث إلى الكوفة واحدة، وإلى البصرة واحدة، وإلى الشام واحدة، وأمسك عنده واحدة، وقيل: جعل سبع نسخ، وبعث واحدة إلى اليمن، وواحدة إلى مكة، وواحدة إلى البحرين، والأول أصح.

«[الأمر][٣] الثاني: في عملها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول الأخفش[٤]، والتقدير عنده في الآية: لا أرى حينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرفع: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

---

(١) ٧٣/٤.

(٢) الحديث بمعناه في مسند الإمام أحمد ٢٣٨/١، وصحيح البخاري ٧١/٦، ١٨٣، ٧٤/٩.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) كلامه في معاني القرآن موافق لسيبويه والجمهور، ينظر: معاني القرآن له ٥٦٨، وينظر فيما نُسِب إليه: الارتشاف ١٢١١/٣، والجنى الداني ٤٨٨.

الثاني: أنها تعمل عمل إنَّ، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش[١].

والثالث: أنها تعمل عمل ليس».

لمشابهتها إياها في عدد الحروف مع سكون الوسط.

«**وهو قول الجمهور**[٢].

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع».

وقد يكون المحذوف هو المنصوب، كقراءة من قرأ في الشواذ[٣]: {وَلَاتُ حِينُ مَنَاصٍ}[٤]، فيكون المرفوع اسم لاتَ، والخبر محذوف، أي: ليس حينُ مناصٍ لنا.

قال الرضي[٥]: «ولا يمتنع كون لاتَ هي لا التبرئة، ويقويه [لزوم][٦] تنكير ما أضيف إليه حين، [فإذا انتصب حين][٧] بعدها، فالخبر محذوف كما في لا حولَ ولا قوةَ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف، أي: لاتَ حينَ [حينُ][٨] مناص، كما في: لا عليك».

وفي الشرح: «وظاهر كلامه أنه لم ير القول بأنَّ لات هي لا التبرئة زيدت التاء عليها منصوصًا لأحد؛ ولذلك قال: ولا يمتنع كونها لا التبرئة.

والزمخشري[٩] قد صرَّح عن الأخفش بأنها عنده لا النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخُصَّتْ بنفي الأحيان، وهذا هو الذي حكاه المصنف قولاً ثانيًا للأخفش»[١٠].

---

(١) كلامه في معاني القرآن موافق لسيبويه والجمهور، ينظر: ٥٦٨، وينظر ما نُسِبَ إليه في: معاني القرآن وإعرابه ٢٤٠/٤، والتبيان في إعراب القرآن ٦٧٨، والارتشاف ١٢١١/٣، والجنى الداني ٤٨٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٢١١/٣، وتمهيد القواعد ١٢٢٥/٣.

(٣) هذه قراءة أبي السَّمَّال، وسبق تخريج القراءة.

(٤) ص: ٣.

(٥) شرح الكافية ٢٦٠/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة يتم بها المعنى، وهي كذلك في شرح الكافية.

(٩) ينظر: الكشاف ٧٣/٤.

(١٠) تحفة الغريب ٨٠٩/٢.

«**واختلف في معمولها، فنصَّ الفراء[١] على أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين**».

قال الرضي[٢]: «قال الفراء: وتكون مع الأوقات كلها، وأنشد:

... ... وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ[٣]» ... ...

وهذا مخالف لما نقله عنه المصنف.

«**وهو ظاهر قول سيبويه[٤]، وذهب الفارسي[٥]، وجماعة[٦] إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه، قال الزمخشري[٧]: زيدت التاء على لا، وخُصَّتْ بنفي الأحيان.**

تنبيه: قرئ ([في الشواذ][٨]): {وَّلاَتَ حِينِ مَنَاصٍ}[٩] بخفض الحين، فزعم الفراء[١٠] أن لات تستعمل حرفًا جارًّا لأسماء الزمان خاصة».

قال الرضي[١١]: «وليس بشيء؛ إذ لو كان لجرَّ غير أوان، واختصاص الجار ببعض

---

(١) لم أقف على ما يشير إلى ذلك في كتابه معاني القرآن، ينظر: ٣٩٨/٢، وينظر ما نُسبَ إليه في: الارتشاف ١٢١١/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٠/٤.

(٢) شرح الكافية ٢٥٩/٢.

(٣) البيت بتمامه:

نَدِمَ البُغَاة وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وهو من الكامل، نسبه العيني لمحمد بن عيسى بن طلحة، وقيل: هو للمهلهل بن مالك الكناني، وقيل: لرجل من طيّء، والشاهد فيه: (ولات ساعة)؛ حيث استشهد به على عدم اختصاص عمل (لات) بلفظ الحين، بل تعمل فيما دلَّ عليه.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشرح الكافية ٢٥٩/٢، واللمحة شرح الملحة ٤٨٨/١، وشرح شذور الذهب ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٣٢٠/١، والخزانة ١٦٨/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٩٠/٤، وتمهيد القواعد ١٢٢٥/٣.

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات ٤٨٠/٢.

(٦) منهم ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل ٣٧٧/١. وحمل عليه بعض النحويين قول سيبويه، ينظر: الدر المصون ٣٤٧/٩، والمقاصد الشافية ٢٥٤/٢-٢٥٥.

(٧) ينظر: الكشاف ٧٣/٤.

(٨) زيادة من س.

(٩) ص: ٣.

(١٠) ينظر: معاني القرآن له ٣٩٨/٢.

(١١) شرح الكافية ٢٦١/٢.

المجرورات نادر».

وفي الشرح: «يسأل بماذا يتعلق به إذا كان حرف جر، فإن قلتَ: هلاَّ حملت نقل الرضي أولا عن الفراء أنها تكون مع الأوقات كلها على ما إذا كانت عاملة [للجر، كما نقله المصنف هنا، وحملت حكاية المصنف أولاً أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين على ما إذا كانت عاملة][(١)] للنصب، فلا يكون بين النقلين تعارض، قلتُ: لأنَّ الرضي لما ذكر عنه أنها تعمل في الأوقات كلها أنشد:

... ... وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ[(٢)] ... ...

والرواية فيه بنصب الساعة، فلم يبق إذن [للتوفيق][(٣)] بهذه الطريقة مجال»[(٤)].

«**كما أنَّ مذ ومنذ كذلك، وأنشد**».

وفي نسخة: وأنشدوا:

«**طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ**»[(٥)] **... ... ...**

هذا صدر بيت لأبي زبيد الطائي عجزه:

... ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ

كذا أنشده الزمخشري في الكشاف[(٦)]، وعزاه لأبي زبيد.

«**وأجيب عن [هذا][(٧)] البيت بجوابين، أحدهما: [أنه][(٨)] على إضمار من الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:**

---

(١) زيادة من س.

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٨١٠/٢.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي النصراني في ديوانه ٣٠، والشاهد فيه: أنَّ (لات) حرف جر تجر أسماء الزمان، على رأي الفراء.

والبيت في الأصول في النحو ١٤٣/٢، وحروف المعاني ٦٩، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وشرح الكافية ٢٦١/٢، والجنى الداني ٤٩٠، والخزانة ١٦٩/٤، وشرح أبيات المغني ٢٩/٥.

(٦) في النسخة التي بين يدي من الكشاف: فأجبنا أن لاتَ حينَ بقاء. ينظر: ٧٣/٤.

(٧) زيادة من س، وما في المغني موافق للأصل.

(٨) زيادة من س.

أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا»[١] ... ...

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

«**فيمن رواه بجر رجل**».

وقد تقدم الكلام عليه في ألا بفتح الهمزة والتخفيف.

«**والثاني: أن الأصل: ولاتَ أوانُ صلحٍ، ثم بنى [١٩٠/ أ] المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزالِ وزنًا، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين، كـ: أمسِ، وجَيرِ، [ونُوِّنَ]**[٢] **للضرورة**».

قال الرضي[٣]: «وأوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافًا في الأصل إلى جملة، فمعنى طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ: طلبوا الصلحَ ولاتَ أوانِ [طلبوا][٤]، ثم حذفت الجملة، وبني أوان على السكون، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه، كما في يومئذٍ، فكسرت النون لثلاثة سواكن، كما كسرت ذال إذ، أو نقول: حذفت الجملة، وبني على الكسر لا على السكون؛ لئلا يجتمع ساكنان، ثم أتي بتنوين العوض، ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة، فلا يعترض بنحو: مِنْ قَبْلُ».

«**وقال الزمخشري**[٥]: **للتعويض كـ(يومئذٍ)، ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه.**

وعن القراءة بالجواب الأول، وهو واضح، وبالثاني، وتوجيهه أنَّ الأصل: حينَ مناصِهِم، ثم نُزِّلَ قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين؛ لاتحاد المضاف

---

(١) بيت من الوافر، لعمرو بن قِعَّاس المرادي، وقيل: هو لأعرابي، والشاهد فيه قوله: (ألا رجل)؛ حيث استشهد به على بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته.

والبيت في الكتاب ٣٠٨/٢، والأصول في النحو ٣٩٨/١، وشرح المفصل ١٠١/٢، وتوضيح المقاصد ٧٧٨/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١، والخزانة ١٨٣/٤، ١٩٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) شرح الكافية ٢٦١/٢-٢٦٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) ينظر: الكشاف ٧٣/٤.

والمضاف إليه، قاله الزمخشري[١]، وجعل التنوين عوضًا عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن. انتهى».

ولفظ الزمخشري في الكشاف[٢]: «وقرئ: {حِينَ مَنَاصٍ}[٣] بالكسر، (ومثله قول أبي زيد الطائي:

طَلَبُـــوا صُـــلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

فإن قلتَ: ما وجه الكسر)[٤] في أوان؟ قلتُ: شبهه بـــ(إذ) في قوله: وأنت [إذٍ][٥] صحيحٌ، في أنَّه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض التنوين؛ لأنَّ الأصل: ولات أوان صلح، فإن قلتَ: فما تقول في: حينَ مناصٍ، والمضاف إليه قائم؟ قلتُ: نُزِّلَ قطع المضاف إليه من مناص -لأن أصله: حينَ مناصهم- منزلة قطعه من حين؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضًا عن الضمير المحذوف، ثم بني الحين لكونه مضافًا إلى غير متمكن». انتهى.

قال الشمني: «قوله: (ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض يتنزل منزلة المعوض منه)، فيه نظر؛ لأن ذلك إنما يلزم لو كان التعويض في أوان قبل بنائه، وهو ممنوع»[٦].

«والأولى أن يقال: إنَّ التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء، وإنَّ المناص معرب، وإنْ كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة، لكنه ليس بزمان، فهو كـــ: كل وبعض».

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/٧٣.

(٢) ٤/٧٣.

(٣) ص: ٣.

(٤) ساقط من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) المنصف ٢/١٥١.

«لو»

«على خمسة أوجه:

أحدها: لو المستعملة في نحو: لو جاءني لَأَكْرَمْتُهُ، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أعني عقد السببية والمسبيَّة بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إنْ؛ فإنَّ تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل؛ ولهذا قالوا: الشرط بـــ(إنْ) سابقٌ على الشرط بـــ(لو)؛ وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: إنْ جئتَني غدا أكْرَمْتُكَ، فإذا انقضى الغد ولم يجئْ قلتَ: لوْ جئتَني أمسِ أكْرَمْتُكَ».

«وهذا ظاهر إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدًا، كالصورة التي ذكرها، وأما إذا كان متعددًا كـــ: أمسِ الماضي، وغدًا المستقبل، فإنَّ الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى»[(١)].

«الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين[(٢)]، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي».

«واختاره الخَسْرُوشَاهِي[(٣)] من متأخري الأصوليين، [وكذا ابن هشام الخضراوي[(٤)] على ما حكاه المصنف، وحكاه غيره عن ابن عصفور[(٥)] أيضًا][(٦)]، فكان السبب [في فرار

---

(١) المنصف ١٥٢/٢.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ١٨٩٨/٤، والجنى الداني ٢٧٦، والهمع ٣٤٥/٤.

(٣) ينظر رأيه في: شرح تنقيح الفصول ١٠٨، وحاشية ابن الشاط ٩٠/١. والخُسْرَوْشَاهي هو شمس الدين عبد الحميد بن عَمَوَيْـــه بن يونس الشافعي، كان فقيها أصوليًا متكلما محققاً بارعا في المعقولات، تلميذ الرازي، وشيخ القرافي، صنَّف: مختصر المهـــذب للشيرازي، مختصر المقالات لابن سينا، توفي سنة ٦٥٢هـ.

ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٤٨، وتاريخ الإسلام ٧٢٦/١٤، وفوات الوفيات ٢٥٧/٢.

(٤) ينظر رأيه في: الهمع ٣٤٥/٤.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، والذي وقفتُ عليه قوله بخروج لو عن بابها، ومجيئها بمعـــنى (إنْ)، فتكـــون للـــشرط في المستقبل. ينظر: شرح الجمل ٤٥٤/٢، والارتشاف ١٨٩٨/٤.

(٦) زيادة من س.

هؤلاء][1] من القول بالدلالة على الامتناع أن جماعة من العلماء أوردوا على قول الجمهور أنَّها حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة قد يظن أنَّ جواب لو فيها غير ممتنع، واستشكلت تلك المواضع على هؤلاء القول بذلك، فصاروا إلى أنها لمجرد الربط في الماضي، كما أنَّ إنْ لمجرد الربط في المستقبل، بل أدَّى إشكال تلك المواضع إلى أن قال القرافي[2]: (إنَّ لو تأتي للربط تارة، وتأتي لقطع الربط أخرى، فتكون جوابًا لسؤال محقق أو متوَهَّم وقع فيه الربط، فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك الربط، كما لو قال القائل: لو لم يكن هذا زوجًا لم يَرِثْ، فتقول: لو لم يكن زوجًا لم يحرم الإرث)، أي: لكونه ابن عم، وهذا شيء لم يقله أحد غيره»[3].

«[١٩٠/ ب] كما دلَّت إنْ على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي[4]».

وحكاه غير المصنف عن ابن عصفور.

«وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد؛ ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًّا لفظًا أو معنى، تقول: لو جاءني أكْرَمْتُهُ، ولكنه لم يجئْ، ومنه قوله».

أي: امرئ القيس، وقد أنشد المصنف عجز أولهما في الباب الرابع[5] في ترجمة الأشياء التي تحتاج إلى الرابط:

---

(١) زيادة من س.

(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق ١/٩٠. والقرافي هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين، من علماء المالكية، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول منها: أنوار البروق في أنواء الفروق، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، شرح تنقيح الفصول في الأصول، توفي سنة ٦٨٤هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ٦/١٤٦، والديباج المذهب ١/٢٣٨، والمنهل الصافي ١/٢٣٢.

(٣) تحفة الغريب ٢/٨١٢.

(٤) ينظر: الهمع ٤/٣٤٥.

(٥) ينظر: المغني ٥/٦٢٧.

«**وَلَو أَنَّمَا أَسْعَى**» ... ...[1]

(يحتمل أن تكون موصولاً حرفيًّا أو اسميًّا)[2]، ويحتمل أن تكون كافة، وقول القائل: «لو كانت كذلك لكتبت متصلة بـــ(أنَّ)»؛ ليس بشيء؛ لأنَّ هذا الاحتمال لا يندفع بكتابة مَن ظنَّها غير كافَّة فكتبها منفصلة.

«**لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ**».

ويجري ذلك كله في (ما)من قوله:

«**وَلَكِنَّمَا أَسْعَى**» ويروى: فَلو أنَّ مَا أَسْعَى. وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد: وَلَو أَنَّني أسْعَى.

«**لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ**» أي: مُؤَصَّل.

«**وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ**» من التأثيل، وهو التأصيل.

«**أَمْثَالِي**.

وقوله:

لَو كَانَ حَمْدٌ... ... ...»[3]

نقيض الذم.

«**يُخْلِدُ النَّاسَ**» من الخُلْد، هو دوام البقاء، يقال: خَلَدَ الرجلُ يَخْلُدُ خُلُودًا، وأَخْلَدَهُ اللهُ وخَلَّدَه تَخْلِيدًا.

---

(١) البيتان من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، والشاهد فيهما: أنَّ (لو) يفهم منها عدم وقوع الفعل؛ ولهذا صحَّ أن يأتي بعدها حرف الاستدراك (لكنما) داخلا على فعل الشرط (أسعى).

والبيت في الكتاب١/٧٩، والمقتضب ٤/٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠، والإنصاف ١/٧١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٦، وتوضيح المقاصد ١/٢٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٢، وشرح أبيات المغني ٥/٣٥.

(٢) مكرر في س.

(٣) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٣٦، والشاهد فيه: أنَّ (لو) يفهم منها عدم وقوع الفعل؛ ولذلك صح دخول الاستدراك على الشرط بقوله: (ولكنّ حمد الناس).

والبيت في الهمع ٤/٣٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٢، وشرح أبيات المغني ٥/٣٧، وغنية الأريب ٢/٦٣٥، والنحو الوافي ٤/٤٩٢.

«**لَمْ تَمُتْ**» من الموت، ضد الحياة، وقد مَاتَ يَمُوتُ ويَمَاتُ أيضًا. قال الراجز:

بُنَيَّتِي سَيِّدَةَ البَنَاتِ عِيْشِي وَلاَ نَأْمَنُ أنْ تَمَاتِي[1]

وفي الشرح: «هو من السريع لا من الرجز، والعادة جارية بألاَّ يوصف صاحب الشعر المنشد بالراجز إلا إذا كان شعره ذاك من بحر الرجز، وإذا كان يموتُ مضارع ماتَ، فوزن الماضي فَعَلَ بفتح العين، وإذا كان المضارع يَمَاتُ، فوزن المضارع فَعِلَ بكسر العين»[2].

«**وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ**.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾[3]، **أي: ولكن لم أشأ ذلك فحقَّ القول مني، وقوله تعالى:** ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾[4]، **أي: فلم يريكموهم كذلك**».

في الشرح: «ثبت في النسخ التي رأيتها (فلم يريكموهم) بالياء، وكان مقتضى القياس حذفها للجازم، وقد استشكل بعض الطلبة بـ(نهرواله) في حلقة التدريس هذا اللفظ عند قراءته، [فأجبت بـ: أنَّ رأى سُمِعَ فيه القلب، بجعل العين في محل اللام، تقول: رَاءَهُ، مثل: رَاعَهُ، نصَّ عليه في الصحاح[5].

وقد قُرئ في الشواذ[6]: {أَن رَّاءَهُ ٱسْتَغْنَىٰ}[7]، بألف بعد الراء، وهمزة][8] بعد الألف،

---

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: مجيء (يمات) مضارع (مات).

والبيت في شرح الشافية للرضي ١٣٧/١، وتحفة الغريب ٨١٤/٢، وشرح شواهد الشافية ٥٧/٤.

(٢) تحفة الغريب ٨١٤/٢.

(٣) السجدة: ١٣.

(٤) الأنفال: ٤٣.

(٥) ينظر: ٢٣٤٧/٦.

(٦) قرأ الجمهور: {أَن رَّءَاهُ} [العلق: ٧]، بالهمزة بعدها ألف، وقرأ قنبل بخلاف عنه: {أَن رَّأَهُ} [العلق: ٧]، بقصر الهمزة من غير ألف، ولم أقف على القراءة المذكورة في الشواذ.

ينظر: البحر المحيط ٥٠٨/١٠، والنشر في القراءات العشر ٤٠١/٢، والإتحاف ٦١٩/٢.

(٧) العلق: ٧.

(٨) زيادة من س.

الألف، وفي التسهيل[١] في باب التصريف في الفصل الذي أوله: من وجوه الإعلال: القلب (وكثر، نحو: رَاءَ في رأى) هذا نصُّه.

ومضارع هذه يُرِيءُ بهمزة في الآخر بعد ياء، مثل يُضِيءُ، فإذا دخل الجازم سَكَّنَ الهمزة، فتقول: لم يُرِئْ زيدٌ وجهَهُ، بإسكان الهمزة بعد الراء، ويسوغ لك إبدال الهمزة ياء؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة، كما في نحو: بيرٍ، وحينئذٍ تثبت الياء مع الجازم؛ لأنه قد أخذ حظَّه من العمل بإسكان الهمزة، فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة، كما تقول: لم يُقْرِي، بإثبات الياء بعد إبدال الهمزة، فإن قلت: هب أن القلب ثبت في الماضي، لكن ليس الكلام فيه، بل في المضارع، فمِن أين لك ادِّعاء القلب فيه؟ قيل: قد خرَّجَ الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد[٢] البطليوسي على ذلك قول الشاعر:

... ... كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيْرًا يَمَانِيا[٣]

فقال: الأصل: تَرَاءَ بهمزة بعد الألف سُكِّنَت للجازم، فالتقى ساكنان، فحذف لذلك أولهما، وهو الألف، ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة ألفا، نحو: لَمْ يَقْرَأ، فقيل: كَأَنْ لَمْ تَرَى، وكفاك بهذا الإمام قدوة يستند إلى قوله، إذا ثبت ذلك فلك أن تضبط يُرِيْكُمُوهُ من قول المصنف: (فَلَمْ يُرِئْكُمُوهُ) بهمزة ساكنة بعد الراء، ولك أن تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة، وهذا غاية ما يقال في هذا»[٤]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: ليس هذا بغاية ما يقال في هذا، ففي شرح التسهيل[٥] ما يتأتى به الجواب أيضًا، وهو: وقال بعضهم: إنَّ إثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب

---

(١) ٣١٥-٣١٦.

(٢) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٧١.

(٣) عجز بيت من الطويل صدره: (وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ) ، وهو لعبد يغوث بن وقَّاص الحارثي، والشاهد فيه قوله: (تَرَ)؛ حيث استشهد به على أنَّ أصله (تَراءَ)، سُكِّنَت الهمزة للجازم، فالتقى ساكنان، فحذف لذلك أولهما، وهو الألف، ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة ألفا.

والبيت في سر صناعة الإعراب ٩٠/١، ٢٥٨/٢، والمفصل ٥٣٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/٢، وضرائر الشعر ٤٧/١، والخزانة ٢٠١/٢.

(٤) تحفة الغريب ٨١٤/٢-٨١٥.

(٥) ينظر: ٥٨/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٤.

العرب في السعة.

وقيل: إنَّ ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف، ثم أشبعت الحركات، فنشأ عنها الحروف الموجودة، وفي إعراب أبي البقاء[١] في قراءة قنبل[٢]: {إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي}[٣] بالياء، ووجهت بأنه أشبع [١٩١/ أ] حركة القاف فنشأت الياء، وبأنه قدر الحركة على الياء، وحذفت بالجازم، وجعل حرف العلة كالصحيح. انتهى»[٤].

وذكر المصنف أيضًا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف[٥]، وذكر فيها هذين الوجهين وغيرهما.

«**وقول الحماسي:**

لَو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا»[٦]

وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل إذن من حرف الألف.

«**ثم قال:**

لَكِنَّ قَومِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى: لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر، وإن هان، وإن كانوا ذوي عدد».

في الشرح: «هذا ظاهر كلامه أنه جعل (وإن كانوا ذوي عدد) حالاً مع اقترانها بالواو،

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٧٨. وفيه زاد وجها ثالثا في توجيه القراءة، وهو أنه جعل (مَنْ) بمعنى الذي، فالفعل على هذا مرفوع.

(٢) قرأ الجمهور: {إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ}[يوسف: ٩٠]، بالكسر بدون ياء، وقرأ قنبل: {إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي}[يوسف: ٩٠]، بالياء.

ينظر: حجة القراءات ٣٦٤، والبحر المحيط ٣٢٠/٦.

(٣) يوسف: ٩٠.

(٤) المنصف ١٥٣/٢.

(٥) ينظر: المغني ٤٨٤/٥.

(٦) البيتان من البسيط، لقُرَيط بن أُنَيف العنبري، والشاهد فيهما: أنَّ (لو) يفهم منها عدم وقوع الفعل؛ ولذا جاء تعقيبه بحرف الاستدراك داخلًا على معنى فعل الشرط المنفي، والمعنى: لكنني لستُ من مازن.

والشاهد في الصاحبي ٢١٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٤، وشرح شواهد المغني ٦٨/١، وشرح أبيات المغني ٨٣/١، والخزانة٤٤١/٧، النحو الوافي ٤٩٢/٤.

وفي جواز تقديم مثلها خلاف، ثم الحالية إنَّما تتأتى على أن يكون صاحب الحال اسم ليس، لا الضمير المستكن في خبرها الظرف؛ للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الأصح، ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف»[(١)].

«وأقول: ما المانع من أن يكون صاحب (الحال)[(٢)] اسم لكن، وحينئذ تكون حالاً متأخرة عن عاملها المعنوي، مقترنة بالواو»[(٣)].

«**فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى:** ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾[(٤)]».

فيما تقدم مما يفيد النفي على الاستدراك على الفعل المتقدم، وقال الزمخشري[(٥)] في تفسير قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[(٦)]: «يعني واتبعوا كتب السحرة والشعوذة التي كانت تقرؤها، ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[(٧)] أي: على عهد ملكه وفي زمانه، وذلك أن الشياطين كانوا يسترقون السمع، ثم يضيفون إلى ما سمعوا أكاذيب يلفقونها ويلقونها إلى الكهنة، وقد دونوها في كتب يقرؤها ويعلمونها للناس، وفشا ذلك في زمن سليمان حتى قالوا: إنَّ الجنَّ تعلم الغيب، وكانوا يقولون: هذا علم سليمان، وما تمَّ لسليمان ملكه إلا بهذا العلم، وبه يسخر الإنس والجن والريح التي تجري بأمره». انتهى.

ووجه الاستدراك الواقع في الآية ظاهر بهذا التقدير.

«﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[(٨)]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[(٩)]»

«وفي حاشية المطول للسيِّد[(١)]: (أي: وما رميت حقيقة إذ رميت صورة؛ لأن أثر ذلك

---

(١) تحفة الغريب ٨١٦/٢.

(٢) ساقطة من س.

(٣) المنصف ١٥٣/٢.

(٤) البقرة: ١٠٢.

(٥) الكشاف ١٩٨/١.

(٦) البقرة: ١٠٢.

(٧) البقرة: ١٠٢.

(٨) الأنفال: ١٧.

(٩) الأنفال: ١٧.

الرمي كان خارجًا عن طوق البشر. وقيل: ما رميت تأثيرًا إذ رميت كسبًا، وليس بشيء؛ لجريانه في جميع الأفعال عند القائل بالكسب، وعدم صحته عند من ينكره)»[٢].

«**الثاني: (أنها)[٣] تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصَّ عليه جماعة من النحويين[٤]، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[٦]**».

«الجواب عن تلك المواضع أنَّ لو قد تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعًا، بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد، وتلك المواضع منه، وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى.

وقُبُلاً: جمع قَبِيل، بمعنى كفيل، أي: كفلاء بما بشروا به وأنذروا، أو جمع قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات، أو مصدر بمعنى مقابلة، أي: ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٧]، وكلمهم الموتى كما قالوا: ﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾[٨]، وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً كما قالوا: ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾﴾[٩] ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[١٠]؛ لسبق القضاء بالكفر، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلا في حالة مشيئة

=

(١) ٦١. والسَّيِّد هو الشريف الجرجاني، وسبقت ترجمته.

(٢) المنصف ١٥٤/٢.

(٣) ساقطة من س.

(٤) ينظر: رصف المباني٢٨٩، والجنى الداني ٢٧٨، والهمع ٣٤٣/٤.

(٥) الأنعام: ١١١.

(٦) لقمان: ٢٧.

(٧) الفرقان: ٢١.

(٨) الدخان: ٣٦.

(٩) الإسراء: ٩٢.

(١٠) الأنعام: ١١١.

الله تعالى إيمانهم، فهو استثناء متصل من أعم الأحوال، وقيل: منقطع»[١].

«**وقول عمر** ﷺ[٢]: ((**نِعْمَ العَبْدُ (صُهَيبٌ)**[٣]، **لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه**))».

قال القاضي بهاء الدين السبكي[٤] في شرح التلخيص[٥]: «وقد نسب الخطيبي[٦] هذا الكلام إلى النبي ﷺ، [و لم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مرفوعًا ولا موقوفاً، لا عن النبي ﷺ][٧] ولا عن عمر، مع شدة الفحص». انتهى.

وقال الشمني: «وقال الشيخ والدي[٨] أنا، ومن خطه نقلت: (رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي[٩] نسبه إلى عمر بن الخطاب، إلا أنه لم يبدِ له[١٠] إسنادا). انتهى.

---

(١) المنصف ١٥٤/٢.

(٢) مسند الفاروق لابن كثير ٦٨١/٢، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة ١٦٩، والمقاصد الحسنة ٧٠١، والدرر المنتثرة للسيوطي ١٩٦.

(٣) ساقطة من س.

(٤) بهاء الدين السبكي هو أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، الفقيه الأصولي المحدث القاضي، من مؤلفاته: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح في البلاغة، شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، مات مجاورا بمكة سنة ٧٧٣هـ.

ينظر: الدرر الكامنة ٢٤٧/١، والمنهل الصافي ٤٠٨/١، والأعلام للزركلي ١٧٦.

(٥) ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٦) هو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي، شمس الدين، كان إمامًا في العلوم العقلية والنقلية، من مصنفاته: شرح مصابيح السنة للبغوي، وشرح المختصر، وشرح المفتاح، وشرح تلخيص المفتاح، توفي سنة ٧٤٥هـ.

ينظر: الدرر الكامنة ١٢/٦، بغية الوعاة ٢٠٤/١، والأعلام للزركلي ١٠٥/٧.

(٧) زيادة من س.

(٨) هو محمد بن حسن بن محمد بن محمد بن خلف الله الشمني الإسكندريّ المالكيّ، كمال الدين، محدِّث، مفسر، ناظم، من مؤلفاته: نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الأمور الناجحة في أسرار الفاتحة، نظم نخب الظرائف في النكت الزائف، توفي سنة ٨٢١هـ.

ينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٧٤٨/٢، وفهرس الفهارس ١٠٧٨/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٩/٩.

(٩) أبو بكر بن العربي هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، الإشبيلي المالكي، المعروف بالقاضي أبو بكر بن العربي، له مؤلفات كثيرة في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ، منها: أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، والعواصم من القواصم في التاريخ، والقبس في شرح موطأ مالك، والمحصول في أصول الفقه، توفي سنة ٥٤٣هـ.

ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٤/٥٤، وتاريخ الإسلام ٨٣٤/١١، والثقات لابن قُطْلُوبَغَا ٣٩٦/٨.

(١٠) في المنصف: لم يدله.

وقال الحافظ زين الدين [١٩١/ ب] بن العراقي[١]، ومن خطه نقلت: (لا أصل لهذا الحديث عن النبي ﷺ، و لم أقف له على إسناد قط في شيء من كتب الحديث، وبعض النحاة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله، و لم أرَ له إسنادًا إلى عمر). انتهى»[٢].

وفي الشرح: «وكذا نسبه القرافي من أصحابنا في الفروق[٣] إلى النبي ﷺ، ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل[٤]: أنَّ ذلك في الحديث، وظاهره أنه عن النبي ﷺ، وقد سألت عن ذلك (بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك)[٥] فلم يقف عليه، ثم وقفت في الحلية[٦] لأبي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه[٧] على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول[٨]: ((إنَّ سالمًا شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه))»[٩]. انتهى.

وفي المطول: فإن قيل: لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو: ((نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه))، وإلا يلزم ثبوت عصيانه؛ لأن نفي النفي إثبات، وهذا فاسد؛ لأنَّ الغرض مدح صهيب بعدم العصيان، قلنا: قد تستعمل إن ولو للدلالة على أنَّ الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك

---

(١) ينظر قوله في: تدريب الراوي للسيوطي ٦٢٤/٢. وزين الدين العراقي هو الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الكردي، يقال له العراقي نسبة إلى العراق لأن أصله كردي من بلدة يقال لها رازنان، ثم تحول والده لمصر وهو صغير، فنشأ هناك، من مصنفاته: ألفية في مصطلح الحديث وشرحها، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين وغيرها، توفي سنة ٨٠٦هـ.

ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ١٠٦/٢، والرد الوافر ١٠٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٩/٤.

(٢) المنصف ١٥٤/٢-١٥٥.

(٣) ٨٩/١.

(٤) ينظر: ٢٤٢/٢.

(٥) مكرر في س.

(٦) ١٧٧/١.

(٧) زاد في س: قال سمعت.

(٨) الحديث في الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ٢٣٩/١، وحلية الأولياء لأبي نعيم ١٧٧/١.

(٩) تحفة الغريب ٨١٧/٢.

الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائمًا سواء كان الشرط والجزاء مثبتين، نحو: لو أهنتَني لَأَثْنَيْتُ عليك، أو منفيين، نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، أو مختلفين، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[1]، ونحو: لو لم تكرمني لأثنيتُ عليك. انتهى.

وهذا ما وعدنا به فيما سلف.

«وبيانه أنَّ كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلامًا تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأبحر مملوءة مدادًا وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب وعلى ثبوته، ولكنه إن كان مساويًا للشرط في العموم، كما في قولك: (لو كانت الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجودًا) لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعم، كما في قولك: (لو كانت الشمسُ طالعةً كان الضوءُ موجودًا) فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال: إنَّ لو تدل على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب، وتارة لا يعقل».

في الشرح: «اعترافه بأنَّ الشرط سبب يأبى هذا التقسيم، فإنَّ السبب يقتضي ارتباطًا مناسبًا بينه وبين مسببه، ألا تراه قال بعد ذلك: الثاني أنَّه لـــمـــَّا فُقِدَت المناسبةُ فُقِدَت العِلِّيةُ، فحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية، فلا يَتَأَتَّى التقسيم المذكور، وقد يقال: إنَّ التقسيم لم يقع بالنسبة إلى المناسبة وعدمها، وإنَّما وقع بالنسبة إلى التعقل فقط، والمنافي هو

(١) لقمان: ٢٧.

الأول، لا الثاني»[١].

ومثله في التعليق[٢] وزاد: «وفيه نظر».

قال الشمني: وأقول: إنَّما اعترف بدلالته على عقد السببية والمسببية، ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية، ولو سُلِّمَ فاقتضاء السبب ارتباطًا مناسبًا لا يستلزم تعقل ذلك الارتباط، وهذا التقسيم إنما هو باعتبار تعقله[٣].

«**فالنوع الأول على ثلاثة أقسام:**

ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الأول، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[٤]، ونحو: لو كانت الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجودًا، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعًا، وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور، نحو: لو نامَ لانتقضَ وضُوءُه، ونحو: لو كانت الشمسُ طالعةً كان الضوءُ موجودًا، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع (الثاني)[٥] كما قدمنا، وما يجوز فيه العقل ذلك، نحو: لو جاءني [١٩٢/ أ] أكرمتُهُ، فإنَّ العقل يُجَوِّزُ انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجحه أنَّ ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول».

«ولا نُسَلِّم أنه يلزم من ترتيب شيء (على شيء)[٦] ظهور انحصار سببيته في ذلك الشيء، ولا نُسَلِّمُ أنَّ ذلك هو المتبادر إلى الذهن»[٧]، كذا في الشرح، والتعليق[٨]، والإشارة بعدم التسليم ثانيًا إلى قوله: «**وأنه المتبادر إلى الذهن**».

«**واستصحاب الأصل.**

وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على

---

(١) تحفة الغريب ٨١٨/٢.

(٢) ٦٩٠.

(٣) ينظر المنصف ١٥٦/٢.

(٤) الأعراف: ١٧٦.

(٥) ساقطة من س.

(٦) ساقط من س.

(٧) تحفة الغريب ٨١٨/٢.

(٨) ٦٩١.

الانتفاء مطلقًا، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان:

أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب وُجِدَ الشرط أو فُقِد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر عن عمر(١) [رضي الله تعالى عنه](٢)، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أنَّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين: أحدهما: أنَّ دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية [لأنه إذا انتفت المعصية](٣) عند عدم الخوف، فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

الثاني: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العِلِّيَّة، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلَّل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستندًا إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معًا، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان(٤)؛ لأنَّ العقل يجزم بأنَّ الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾(٥)؛ لأنَّ عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾(٦)، فإنَّ التولي عند عدم الإسماع أولى، وكذا: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾(٧)، فإنَّ الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثاني: أن يكون الجواب مقررًا على كل حال من غير تعرض لأولوية، نحو: ﴿وَلَوْ

---

(١) وهو ما تقدم من قوله: ((نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه)).

(٢) زيادة من الأصل و س.

(٣) زيادة من س.

(٤) تقدمت، وهي الآية ٢٧.

(٥) فاطر: ١٤.

(٦) الأنفال: ٢٣.

(٧) الإسراء: ١٠٠.

﴿رُدُّواْ لَعَادُواْ﴾[١]، **فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين».**

في الشرح: «لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعًا في هذه الآية، ولا محذور يترتب عليه، ولا داعي إلى ما ارتكبه من كون الجواب مقررًا على كل حال، بل الظاهر خلافه»[٢].

قال الشمني: «وأقول: الداعي إلى ذلك أن المناسبة لَمَّا انتفت بين ردهم إلى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه، عُلِمَ أنَّ عودهم مُعَلَّل بأمر آخر، هو طبعهم على التكذيب والمخالفة، وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله: فهذا وأمثاله.. إلى آخره»[٣].

«والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإنْ كان حاصلاً، لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أنَّ أفسد تفسير لـــ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله[٤]: حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره».

قال ابن مالك في شرح الكافية[٥]: «يعني أنَّك إذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فمقتضاه أنَّ القيام من عمرو كان متوقعًا؛ لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله. وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحًا للحصول بدون حصول الأول أولاً، والحق أنه صالح لذلك». انتهى.

«وقال بعض المتأخرين[٦]: إنما ذكر سيبويه هذه العبارة لأنَّ أدوات الشرط[٧] لكل منها مدلول، فمنها إذا وإنْ مثلاً للمستقبل، ولو ولـــمَّا للماضي، وهما متنافيان، فـــ(لو) للامتناع، ولـــمَّا للوجوب، فإذا قلت: لو قام زيد قام عمرو دلَّت لو على الربط بينهما،

---

(١) الأنعام: ٢٨.

(٢) تحفة الغريب ٨١٨/٢.

(٣) المنصف ١٥٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) ١٦٣٠/٣.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) في س: الربط.

وهما ممتنعان، وإذا قلت: لـــمَّا قام زيدٌ قام عمرو دلَّت لـــمـــَّا على الربط بينهما في الماضي، وهما واجبان، فـــ(لـــَمـــَّا) حرف لـــِمَا وقع لوقوع غيره، (وإنْ وإذا لما يقع لوقوع غيره)[١] شكًّا في الأولى، وظنًّا في الثانية، ولو بخلافهما فإنَّها لـــمَّا لم يقع في الماضي، ولكنه كان متوقعًا لوقوع غيره، والسين تدل على التوقع، وأتى سيبويه بـــ(كان) احترازًا عن إنْ مثلاً، وأتى بالفعل [١٩٢/ ب] المستقبل احترازًا من لـــمَّا، وأتى بالسين [لأنه لو أتى بالمضارع مجردًا عنها احتمل أن يكون واقعًا في الماضي، وليس مصحوب لو كذلك، فأتى بالسين][٢] للدلالة على أنه لم يكن حينئذٍ لضرورة استقباله، فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع، ولا هو واقع في ذلك الوقت؛ لأنه لو وقع فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع، لا أنه كان سيقع؛ [لأنَّ ظاهر قوله: أنه كان سيقع][٣] أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك، وأنه متوقع لوقوع غيره، فحسن دخولها في هذا الموضع، كما حسن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[٤]»[٥].

قال الشمني[٦]: «وأقول: في ذلك نظر؛ لأن قوله: (حرف) ليس بمتناول لـــ(إذا) ولا لـــمـــَّا، فكيف يحترز عنهما؟».

وقال بدر الدين بن مالك[٧]: «إنَّ ما قالوه في تفسير لو بامتناع (الثاني لامتناع)[٨] الأول عندي تفسير صحيح، وهو الذي قصده سيبويه من قوله[٩]: «لو لما كان سيقع لوقوع غيره»، بمعنى أنها تقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو ما قاله غيره».

---

(١) ساقط من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) الأنفال: ٣٣.

(٥) تحفة الغريب ٢/٨١٨-٨١٩.

(٦) المنصف ٢/١٥٧.

(٧) شرح التسهيل ٤/٩٥.

(٨) ساقط من س.

(٩) الكتاب ٤/٢٢٤.

«**وقول ابن مالك**» في شرح الكافية[١]: إنَّ العبارة الجيدة في لو أنَّها «**حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه**».

فقيام زيد من قولك: لو قام زيدٌ لقام عمرو، محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له تعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين.

وقال في التسهيل[٢]: «لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه».

«فقوله: (يقتضي امتناع ما يليه) يعني: الشرط؛ لأنه لو ثبت لثبت جوابه، وكان الإخبار بذلك إعلامًا بإيجاب، ولم يكن لقولك: لو قام زيد (لقام)[٣] عمرو فائدة، وقوله: واستلزامه لتاليه، أي: يقتضي استلزام شرطها لجوابها، فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها، ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته...، وفي بعض النسخ: لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره...، والعبارات الثلاث بمعنى»، كذا في شرح التسهيل لابن أم قاسم[٤].

«**ولكن قد يقال: إنَّ في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصًا.**

فأمَّا الإشكال فإنَّ اللام من قوله: (لوقوع غيره) في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإنَّ عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأنَّ صفاته ﷻ لا نهاية لها».

«ومعنى عدم تناهي (الصفات هو عدم تناهي)[٥] متعلقاتها، بمعنى أنَّ متعلقاتها لا تنتهي إلى حدٍّ لا يتصور أنَّ فوقه آخر، لا بمعنى أنَّ ما لا نهاية له يدخل في الوجود، فإنه محال»[٦].

«**والإمساك خشية الإنفاق ليس [معللاً][٧] بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طبعوا**

---

(١) ١٦٣١/٣.

(٢) ٢٤٠.

(٣) ساقط من س.

(٤) القسم الصرفي ٥٧٦/١.

(٥) ساقط من س.

(٦) المنصف ١٥٨/٢.

(٧) زيادة من المغني و س.

عليه من الشحِّ، وكذا التولي وعدم الاستجابة ليس معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف، بل بالمهابة، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾[١]، أي أنَّ الثاني يثبت عند ثبوت الأول.

وأمَّا النقص[٢] فلأنها لا تدل على أنَّها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنَّه مفهوم من قوله: (ما كان سيقع) فإنَّه دليل على أنَّه لم يقع».

في الشرح: «ما قدَّره أولا يقتضي أنَّ المراد بـــ(ما) سيقع هو الجواب، وأنَّ المراد بـــ(غيره) هو الشرط، ألا تراه لَمَّا قدَّر اللام توقيتية بمعنى عند قال: أي أنَّ الثاني ثبت عند ثبوت الأول. وما قاله ثانيًا يقتضي أنَّ ما كان سيقع هو الشرط، وبينهما تنافٍ»[٣].

قال الشمني[٤]: «وأقول: ليس ما قاله ثانيًا يقتضي أنَّ ما كان سيقع هو الشرط، بل يصح أن يراد به الجواب كما قدَّره أولاً، وبيان ذلك أنَّ الضمير في قوله: (على أنَّه لم يقع) عائد إلى الشرط، والمعنى: أنَّ امتناع الشرط مفهوم من قوله: (كان سيقع) الذي هو الجواب؛ لأنَّ (ما كان سيقع) يفيد أنَّه مترقب، والمترقب لم يقع، وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط».

«نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنَّها لا تفيد أنَّ اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه [١٩٣/ أ] كان ذلك أجود العبارات».

وهذه العبارة بحذف قوله: (في الماضي) تقع في بعض نسخ التسهيل كما مرَّ، وشَرَحَها أبو حيان[٥] على معنى: واستلزام امتناع ما يليه (لامتناع ما يليه)[٦].

---

(١) الأعراف: ١٨٧.

(٢) في المغني: وأما النقض.

(٣) تحفة الغريب ٨١٩/٢.

(٤) المنصف ١٥٩/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٤/١٦.

(٦) ساقط من س.

قال في التعليق[١]: «وعليه مؤاخذتان:

أحدهما: أنه ذكر أنَّ المصنف فرَّ من قول من يقول: إنَّها حرف امتناع لا متناع؛ لفساده، ثم فَسَّره تفسيرًا يقتضي أنَّها حرف امتناع لامتناع.

قال المصنف في حاشية التسهيل: وصحيح أنَّ ابن مالك فرَّ من ذلك، لكن لن ينفعه الفرار، فقُيِّضَ له أبو حيان ففسَّره هذا (التفسير)[٢]، ووضَّحه بأنْ قال: فإذا قيل: لو أَكَلْتَ لَشَبِعْتَ، (اقتضى امتناع الأكل، و)[٣] اقتضى أنَّ امتناع الأكل يقتضي امتناع الشِّبَع.

الثانية: أنه كان له عذرٌ ما في إعادة الضمير من قوله: واستلزامه إلى الامتناع؛ لكون الامتناع قد تقدَّم ذكره في قوله: امتناع ما يليه، فلا عذر له في قوله: ([إنَّ المعنى:][٤] واستلزامه لامتناع تاليه)، فإنَّ الامتناع الثاني لم يؤت به ولا بضميره، فمن أين جاء هذا الامتناع الثاني؟ هكذا قال المصنف في حاشية التسهيل، ولفظه أنَّ الصواب أن يقال: الضمير من قوله: (واستلزامه) عائدٌ إلى (ما يليه) الذي هو أقرب مذكور، أي: ويقتضي استلزام هذا التالي، وأنَّ قوله: (لتاليه) على ظاهره، من غير حذف مضاف، وضمير هو راجع لما يليه». انتهى.

«**تنبيهان: الأول: اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله تعالى عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ، وفي كلام الصديق رضي الله تعالى عنه، وقلَّ من تنبه لهما، فالأول قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة**».

[وهي زينب بنت][٥] عبد الله (بن عبد)[٦] الأسد المخزومي، من الصحابيات، روت عن النبي ﷺ، وخرَّج لها أصحاب الكتب الستة، وتوفيت سنة أربع وسبعين من الهجرة، وأمها أم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية، إحدى زوجات النبي ﷺ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتًا، ماتت في إمرة يزيد بن معاوية.

---

(١) ٦٩٣-٦٩٤.

(٢) ساقط من س.

(٣) ساقط من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) ساقط من س.

« **((إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلَّت لي، إنَّها لابنة أخي من الرضاعة))**[١]، **فإنَّ حِلَّهَا له عليه الصلاة والسلام منتفٍ [عنه]**[٢] **من جهتين: كونها ربيبة في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أنَّ معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والإجلال.**

والثاني: قوله[٣] **رضي الله تعالى عنه لَّما طوَّل في صلاة الصبح، وقيل [له]**[٤]**: كادت الشمس تطلع: ((لو طَلَعَتْ ما وَجَدَتْنَا غافلين))**[٥]**؛ لأنَّ الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها، وكلٌّ منهما يقتضي أنَّها لم تجدهم غافلين، أمَّا الأول فواضح، وأمَّا الثاني فلأنَّها إذا (لم تطلع)**[٦] **لم تجدهم ألبتة لا غافلين ولا ذاكرين.**

الثاني: لَهِجَتْ».

قال في الصحاح[٧]: «اللهج بالشيء: الولوع به، وقد لَهِجَ –بالكسر– يلهَج لهجًا إذا أُغْرِيَ [به][٨] فثابر عليه».

«**الطلبةُ بالسؤال عن قوله تعالى:** ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ﴾[٩]**، وتوجيهه أنَّ الجملتين يتركب منهما قياس**» تقديره: ولو علم الله فيهم خيرًا وقتًا ما لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك، «**وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيرًا**» وقتًا مَّا «**لتولَّوا**» بعد ذلك «**وهذا مستحيل.**

والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياسًا، وذلك بإثبات اختلاف

---

(١) الحديث في الجامع لابن وهب ٦٧١، ومسند الشافعي ٢٧٢، ومصنف ابن أبي شيبة ٥٤٩/٣.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) أي: قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٤) زيادة من س.

(٥) الحديث بلفظه في الاستذكار ٣٨/١، وهو بمعناه في مصنف عبد الرزاق الصنعاني ١١٣/٢، ومصنف ابن أبي شيبة ٣١٠/١.

(٦) ساقط من س.

(٧) ٣٣٩/١.

(٨) زيادة من س.

(٩) الأنفال: ٢٣.

الوسط، أحدهما: أنَّ التقدير: لأسمعهم إسماعًا نافعًا، ولو أسمعهم غير نافع لتولَّوا، والثاني: أن يُقَدَّر: ولو أسمعهم على تقدير عدمِ علمِ الخيرِ فيهم».

في الشرح: «عدم علم الخير فيهم العلم به[1] أخصّ من عدم علم الخير، فلو عبَّر بالأول لكان أليق بمقصوده، ولكن لَمَّا كان عدم علم الخير فيهم من الله تعالى يقتضي عدم علم الخير فيهم، ضرورة أنَّهم لو كان فيهم خير لتعلَّق علم الله تعالى به قطعًا، عبَّر بذلك مريدًا به ما تقدم؛ لأنهما مستويان في التحقيق بالنسبة إلى علم الله تعالى»[2].

«والثالث: بتقدير كونه قياسًا متَّحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيرًا وقتًا مَا لتولَّوا بعد ذلك».

كما قدَّرناه أولاً، وإن كان غير مناسب لقوله: وهذا مستحيل؛ لأجل سرعة الوقوف على صحته.

وفي المطول: «وأمَّا [١٩٣/ ب] قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ﴾[3] فقد قيل: إنَّه على صورة قياس اقتراني، فيجب أن ينتج: لو علم الله فيهم خيرًا لتولوا، وهذا محال؛ لأنه على تقدير: إنْ يعلم الله فيهم خيرًا لا يحصل منهم التولي، بل الانقياد. وأجيب بأنهما مهملتان، وكبرى الشكل الأول يجب أن تكون كلية، ولو سُلِّمَ فإنما ينتجان: لو كانا لزوميتين، وهو ممنوع، ولو سُلِّمَ فاستحالة النتيجة ممنوعة؛ لأنَّ علم الله فيهم خيرًا محال، والمحال جاز أن يستلزم المحال، وهذا غلط؛ لأنَّ لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنَّما تستعمل في القياس الاستثنائي، أي المستثنى فيه نقيض الثاني؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره؛ ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض الثاني، وكيف يصح أن يعتقد في كلام الحكيم تعالى أنَّه قياس أهملت فيه شرائط الإنتاج، وأي فائدة تكون في ذلك، وهل يركب القياس إلا بحصول النتيجة؟! بل الحق أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ وارد على قاعدة اللغة، يعني أنَّ سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم، ثم

---

(١) في س: علم عدم الخير فيهم. وهو أقلُّ مبنى وأظهر معنى.

(٢) تحفة الغريب ٢/٨٢٠.

(٣) الأنفال: ٢٣.

ابتدأ قوله: ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ﴾ كلامًا آخر، على طريقة: لو لم يخف الله لم يعصه، يعني أنَّ التولي لازم على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم الإسماع كما هو مقتضى أصل لو؟ لأنَّ التولي هو الإعراض عن الشيء، وعدم الانقياد له، فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والإعراض عنه، ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد، وإن قيل: انتفاء التولي خير، وقد ذكر ألاَّ خير فيهم، قلنا: لا نسلم أن انتفاء التولي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنَّما يكون خيرًا لو كانوا أهله، بأن سمعوا شيئًا ثم انقادوا له ولم يعرضوا» انتهى ما في المطول.

«**الثاني من أقسام لو: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله:** »

أي: مجنون ليلى.

«**وَلَو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا**» ... ...[1]

بالمد: جمع صدى بالقصر، وهو الذي يجيئك بمثل صوتك من الجبال وغيرها من الأبنية المرتفعة أو المنهبطة في الأماكن الخالية على المصوِّت عنده، والصدى أيضًا ذَكَرُ البُوم.

«**بَعْدَ مَوتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا**» أي: قبرينا. وفي القاموس[2]: الرمس القبر. وقال الجوهري[3]: «تراب القبر، وهو في الأصل مصدر قولك: رَمَسُوا قبر فلان، إذا كتموه وسووه مع الأرض». انتهى.

«**مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ**» بسينين مهملتين، وباءين موحدتين: المفازة. والجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي.

«**لَظَلَّ صَدَى صَوتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً**» بكسر الراء، العظام البالية.

«**لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ**» أي: يرتاح، من قولك هَشِشْتُ بكسر العين أَهَشُّ هشاشة.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٣٨، ولقيس بن الملوح في ديوانه ٢٤، والشاهد فيهما: أنَّ لو حرف شرط للاستقبال.

والشاهد في التصريح بمضمون التوضيح ٤١٧/٢، وشرح شواهد المغني ٦٤٣/٢، وشرح أبيات المغني ٣٨/٥، وغنية الأريب ٦٤٨/٢، والنحو الوافي ٤٩٥/٤.

(٢) ينظر: ٥٤٩/١.

(٣) الصحاح ٩٣٦/٣. باختلاف يسير.

«**وَيَطْرَبُ**» من الطرب، وهو خفة تكون لسرور أو حزن، والمراد هنا الأول.

وقوله: (وإنْ كنتُ رِمَّةً) حال من (صوتِ صَدَى)، و(لِصوتِ) يتعلق بـــ(يَهَشّ)، وحذف مثله متعلقًا بـــ(يَهَشُّ ويَطْرَبُ)، أي: يَهَشُّ لصوت صدى ليلى ويطرب له، فإنْ قلت: هل هذا من قبيل التنازع؟ قلتُ: لا، على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب[١] وابن مالك[٢] وغيرهما، فإنَّ المفهوم منه أنَّ التنازع إنَّما يكون في المعمول المؤخر.

وقال الرضي[٣]: «قد يتنازع العاملان ما هو قبلهما إذا كان منصوبًا، نحو: زيدًا ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ، وبكَ قُمتُ وقعدْتُ، وإيَّاكَ ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ».

«قلت: يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه، وهو ممتنع، فإنْ قلتَ: قد ارتكبه الجمهور[٤] في نحو: (أَو لم ينظروا)، (أفلم يسيروا) و(أثم إذا ما وقع) فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف، ولكن قدمت عليه لفظًا. قلتُ: هذا الحكم ليس بمتعدٍّ إلى غير الهمزة، بل هو مقصور عليها عندهم؛ تنبيهًا على أصالة الهمزة في التصدير، والظاهر أنَّ قول الشاعر: (لِصَوتِ صدى ليلى) مقلوب من قوله: لِصَدَى صَوتِ ليلى، ويدل عليه قوله أولًا: ولو تلتقي أصداؤنا، وقوله ثانيًا: لَظَلَّ صدى صَوتِي»[٥].

«**وقول ثَوبة**[٦]» بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة بعدها موحدة، هو الخفاجي أحد عشَّاق العرب، مات سنة خمس وسبعين، وليلى الأخيلية صاحبته، وقد ذكرناهما في أو [١٩٤/ أ].

«وَلَو أَنَّ لَيلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَــلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَــفَائِحُ»[٧]

---

(١) ينظر: الكافية بشرح الرضي ١/١٩٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٤١، وشرح التسهيل ٢/١٦٥.

(٣) شرح الكافية ١/١٩٩.

(٤) مذهب الجمهور في مثل قوله تعالى: (أفلم يسيروا) أنَّ حرف العطف عَطَفَ ما بعده على الجملة قبله، ولا حذف، ولكنْ أُعتُنِيَ بالهمزة فَصُدِّرَتْ، وبقولهم هذا يكون قد تقدَّمَ على العاطف ما هو في حيزه، وهو الهمــزة. ينظــر: توضيح المقاصد ٢/١٠٣٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٤٧٩.

(٥) تحفة الغريب ٢/٨٢١-٨٢٢.

(٦) في المغني: توبة.

(٧) بيتان من الطويل، لتوبة بن الحُمَيِّر، والشاهد فيهما: مجيء (لو) حرف شرط للاستقبال.

والشاهد في شرح الحماسة للمرزوقي ١/٩١٨، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/١٠٨، وشرح الكافيــة الــشافية =

جمع صفيحة، وهي الحجر العريض.

«**لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ**» وهي طلاقة الوجه، والإقبال على أخيك، والضحك إليه، وفرح الصديق بالصديق. كذا في القاموس[١].

«أَوْ زَقَا» بزاي وقاف: صاح. قال في الصحاح[٢]: «زَقَا الصَّدى يَزْقُو ويَزْقَى زُقَاءً، أي: صَاحَ، وكلُّ صائحٍ زاقٍ، والزُّقْيَةُ: الصَّيحَةُ».

«**إِلَيْهَا صَدَى**» المراد به هنا طائر يخرج من رأس المقتول إذا بَلِيَ بزعم الجاهلية.

«**مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ**» والاسمية الواقعة في عجز البيت الأول حال من ضمير المتكلم المجرور بـــ(على)، و(من جانب القبر) إمَّا مستقرٌّ صفة لـــ(صدى)، أو لغوٌ يتعلق بـــ(صائح).

ومما يحكونه من الغرائب أنَّ ثَوبَة هذا مات، وتزوجت محبوبته ليلى المذكورة رجلاً، فمرَّت ذات يوم مع بعلها وهي بهودج لها على مكان قريب من قبر ثوبة، فاستأذنت بعلها في الذهاب إلى القبر لزيارته، فأذن لها، فوقفت عليه وسلَّمت، وقالت: لم أعهدك يا ثوبة كاذبًا، ألست القائل:

وَلَو أنَّ ليلى الأخْيَلِيَّة.. البيتين، [وقد سلَّمْتُ][٣] فأين ما قلت؟ فبينا هي كذلك إذ بطائر كان هناك، فأحسَّ بالبعير ففرَّ طائرًا يصيح، فنفر البعير، فسقطت ليلى من عليه إلى الأرض، ودفنت هناك إلى جانب قبر ثوبة، وهذا من غرائب الاتفاق، والله أعلم بحقيقة الحال.

«**وقوله:**

لاَ يُلْفِكَ»... ... ...[٤]

=

٦٣٢/٣، والجنى الداني ٢٨٦، وتوضيح المقاصد ١٢٩٨/٣، وشرح ابن عقيل ٤٨/٤، وشرح شواهد المغني ٦٤٤/٢.

(١) ينظر: ٥٨٥/١.

(٢) ٢٣٦٨/٦.

(٣) زيادة من س.

(٤) البيت من الكامل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّ (لو) فيه حرف شرط للاستقبال، وهي بمعنى (إنْ)، =

أي: لا يجدك.

«**الرَّاجِيْكَ**» وفي نسخة: الرَّاجُوكَ، من الرجاء، وهو الأمل، تقول: رجوتُ فلانًا أرجوه رَجْوًا ورجاوة.

«**إلاَّ مُظْهِرًا خُلُقَ الكِرَامِ**» الخُلُق بضمتين: الطبيعة، ويجوز تخفيفه بإسكان اللام. والكرام: جمع كريم.

«**وَلَو تَكُونُ عَدِيمًا**» أي: فقيرًا، بمعنى مُعْدِم، كـ: أليم بمعنى مُؤْلِم، ويجوز أن يكون بمعنى معدوم؛ تنزيلاً لوجود من لا مال له منزلة العدم، وفي تهذيب الأزهري[1] «عن ابن الأعرابي: رجل عديم: لا عقل له، ومعدوم: لا مال له». وعلى ذلك حمل بعضهم قول خديجة رضي الله عنها للنبي ﷺ في حديث بدء الوحي[2]: ((إنَّك لتصل الرَّحم، وتحمل الكلَّ، وتكسب المعدوم))، أي: تعطيه المال، وكَسَبَ يتعدى إلى واحد، تقول: كسبتُ مالاً، وإلى اثنين، نحو: كَسَبْتُ غيري مالاً، والحديث من هذا على رأي هذا القائل، والمفعول الثاني محذوف.

«**وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[3] أي: وليخش الذين إنْ شارفوا [وقاربوا][4] أن يتركوا، وإنَّما أولنا الترك بمشارفة التَرْك لأنَّ الخطاب للأوصياء، وإنَّما يتوجه إليهم قبل الترك لأنَّهم بعده أموات**».

قال في الكشاف[5]: «لو مع ما في حيزه صلة لـ(اللذين)، والمراد بهم الأوصياء، أمروا

=

والمضارع للمستقبل.

والبيت في الجنى الداني ٢٨٥، وتوضيح المقاصد ١٣٠٤/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤١٩/٢، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢، وشرح أبيات المغني ٤٤/٥، وغنية الأريب ٦٥٠/٢.

(١) ١٤٩/٢. والأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي، أبو منصور، عالم من علماء اللغة، من مصنفاته: تهذيب اللغة، وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، وتفسير القرآن، توفي سنة ٣٧٠هـ.

ينظر: نزهة الألباء ٢٣٧، ووفيات الأعيان ٣٣٤/٤، وتاريخ الإسلام ٣٢٥/٨.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٧/١، وصحيح مسلم ١٣٩/١.

(٣) النساء: ٩.

(٤) زيادة من المغني.

(٥) ٥٠٨/١-٥٠٩.

بأنْ يخشوا الله تعالى فيخافوا على مَن في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافًا، وشفقتهم عليهم، وأنْ يقدروا ذلك في نفوسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة». انتهى.

«فهذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهة جعل الخطاب للأوصياء، وأمَّا حمل الترك على مشارفته فسيأتي فيما نورده من بقية كلام الكشَّاف»[(١)]، وهو ما قال الزمخشري فيه[(٢)]: «ويجوز أن يكون المعنى: وليخشوا على اليتامى من الضياع، وقيل: هم الذين يجلسون إلى المريض فيقولون: إنَّ ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئًا، فقدِّم مالك، فيستغرقه بالوصايا، فأمروا بأنْ يخشوا ربهم، ويخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا، ويجوز أنْ يتصل بما قبله، وأنْ يكون أمرًا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم، واليتامى والمساكين، وأنْ يتصوروا أنَّهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين، هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة؟ فإنْ قلتَ: ما معنى وقوع (لو تركوا) وجوابه صلة لـ(اللذين)؟ قلتُ: معناه: وليخش الذين صفتهم [١٩٤/ ب] وحالهم أنهم لو شارفوا أنْ يتركوا خلفهم ذرية ضعافًا، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم؛ لذهاب كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل:

لَقَدْ زَادَ الحَيَاةَ إلَيَّ حُبًّا ... بَنَاتِي إنَّهُنَّ مِنَ الضِّعَافِ
أُحَاذِرُ أَنْ يَرَيْنَ البُؤْسَ بَعْدِي ... وَأَنْ يَشْرَبْنَ رَنْقًا غَيرَ صَافِ[(٣)]»

إلى هنا كلام الزمخشري.

وفي حاشية التفتازاني: يعني أنَّ الصلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب، ثابتة للموصول، كالصفة للموصوف، فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة؟ فأجاب بأنَّ كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة، وأشار

---

(١) تحفة الغريب ٨٢٤/٢.

(٢) الكشاف ٥٠٩/١.

(٣) البيتان من الوافر، وهما لأبي خالد القَنَانيّ، والشاهد فيهما معنوي؛ حيث استشهد الزمخشري بمعناهما في تفسير الآية الكريمة.

والبيتان في الكامل في اللغة والأدب ١٢٤/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٩/١.

إلى أنَّه لا بد من حمل (تركوا) على المشارفة؛ ليصح وقوع (خافوا) جزاء له، ضرورة أنَّه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية، وفي كلام بعض النحاة أنَّ لو هذه بمعنى إنْ، وهو الظاهر. انتهى.

«فيكون حينئذٍ حمل الترك على مشارفته لأجل تصحيح وقوع (خافوا) جزاءً لانتفاء الخوف بعد الموت، والمصنف جعل الباعث على الحمل المذكور تصحيح الخطاب للأوصياء؛ لانتفائه بعد الموت، والأول هو الظاهر فتأمله»[١]. قاله الشارح.

«**ومثله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾﴾**[٢]**، أي: حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأنَّ بعده: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾**[٣]**، وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تُحْمَل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابًا، [مثل:]**[٤] **﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴿٤٤﴾﴾**[٥]**، أو يعتقدونه عذابًا ولا يظنونه واقعًا بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾**[٦]**، أي: قارب حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾**[٧]**؛ لأنَّ بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.**

وأنكر ابن الحاج[٨] **في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٨٢٥.

(٢) الشعراء: ٢٠١.

(٣) الشعراء: ٢٠٢.

(٤) زيادة من المغني و س.

(٥) الطور: ٤٤.

(٦) البقرة: ١٨٠.

(٧) البقرة: ٢٣١.

(٨) ينظر رأيه في: الارتشاف٤/١٨٩٨، والجنى الداني ٢٨٥. وابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الاشبيلي، أبو العباس، قرأ على الشلوبين، من مصنفاته: إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر خصائص ابن جني، وحواش على سر الصناعة، ونقد على الصحاح والمقرب، توفي سنة ٦٤٧هـ.
ينظر: البلغة ٨٣، وبغية الوعاة ١/٢٩٦، ومعجم المؤلفين ٢/٦٤.

تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول ذلك مع إنْ».

في الشرح: «ليس امتناع هذا التركيب قاضيًا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل؛ إذ رب حرف يكون بمعنى حرف، ولا يساويه في جميع أحكامه»[(١)]، وقد تقدمت الإشارة إليه.

«وأقول: لو كانت بمعناها لوقعت موقعها، قال ابن الحاجب في أصوله[(٢)]: (يقع [كل][(٣)] من المترادفين مكان الآخر؛ لأنه بمعناه، ولا حجر في التركيب)»[(٤)].

«وكذلك أنكره بدر الدين ابن مالك، وزعم أنَّ إنكار ذلك قول أكثر المحققين[(٥)]».

كأنَّه قال ذلك فيما كتبه على التسهيل، فإنَّ الذي في شرحه للألفية[(٦)]: «وذهب بعض النحويين إلى أنَّ لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل، وعندي أنَّ لو لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ**﴾[(٧)]، وقول الشاعر:

وَلَو أَنَّ لَيلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ[(٨)] ... ...

لا حجة فيه؛ لصحة حمله على المضي».

«قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أنَّ ما جُعِلَ شرطًا لـ(لو) مستقبل في نفسه، أو مقيَّد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج

---

(١) تحفة الغريب ٢/٨٢٥.

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١/٣٧٠.

(٣) زيادة من س.

(٤) المنصف/١٦٢.

(٥) الحقُّ أنَّ بدر الدين بن مالك لم ينسب لأكثر المحققين إنكار مجيء لو للتعليق في المستقبل، بل نسب إليهم القول بمجيئها للتعليق في المستقبل قليلا، واحتجاجهم ببعض الشواهد، وردَّ عليهم ذلك بأنَّ غاية ما فيه أنَّ ما جُعِل شرطًا لـ لو مستقبلٌ في نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج لو عما عهد من معناها إلى غيره. ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٦.

(٦) ٧١٠-٧١١.

(٧) النساء: ٩.

(٨) سبق تخريجه.

لو عمَّا عهد فيها من المضي. انتهى.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نَقْلُهُ عن أكثر المحققين؛ فإنَّا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أنَّ قوله: (وذلك لا ينافي.. إلى آخره) مقتضاه أنَّ الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرَّره هو وغيره [من مثبتي][(١)] الامتناع فيهما أنَّ الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحدًا صرَّح بخلاف ذلك، إلاَّ ابن الحاجب وابن الخبَّاز، فأمَّا ابن الحاجب فإنه قال في أماليه[(٢)]: ظاهر كلامهم أنَّ الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنَّهم يذكرونها مع لولا فيقولون: لولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع لولا هو الثاني قطعًا، فكذا يكون قولهم في لو، وغير هذا القول أولى؛ لأنَّ انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه؛ لجواز أن يكون ثَمَّ أسباب أخر، ويدل على هذا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٣)]، فإنَّها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنَّ امتناع [١٩٥/ أ] (الفساد لامتناع)[(٤)] الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، ولجواز وقوع ذلك وإنْ لم يكن تعددٌ في الآلهة؛ لأنَّ المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، و[وذلك][(٥)] جائز أن يفعله الإله الواحد ﷻ. انتهى.

وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل: لو جِئتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلا بدر الدين، فإنَّ المعنى انقلب عليه؛ لتصريحه أولاً بخلافه».

وفي الشرح: «واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الثاني، إمَّا لما ذكره، وإمَّا لأنه ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) ينظر: ١/٣٠٩.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) ساقط من س.

(٥) زيادة من س.

من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

قال سعد[١]: وأنا أقول: منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنه ليس معنى قولهم: (لو لامتناع الثاني لامتناع الأول) أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أنَّ انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء السبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على [أنَّ][٢] انتفاء الثاني في الخارج إنَّما هو سبب انتفاء الأول، فمعنى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٣] أنَّ انتفاء الهداية إنَّما هو سبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أنَّ علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط، من غير التفات إلى أنَّ علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألا ترى أنَّ قولهم: لولا لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا علي لهلك عمرو، معناه أنَّ وجود علي سبب هلاك عمرو؛ لأنَّ وجوده دليل على أنَّ عمرو لم يهلك؛ ولهذا صحَّ مثل قولنا: لو جئتني لأكرمتك، لكنك لم تجئْ، أي أنَّ عدم الإكرام بسبب عدم المجيء»[٤].

وقال الرضي[٥]: «وقال المصنف: -يعني ابن الحاجب- بل هي لامتناع (الأول)[٦] لامتناع الثاني، قال: وذلك لأنَّ الأول سبب، والثاني مسبب، والسبب قد يكون أعم من المسبب، كالإشراق الحاصل من النار والشمس، قال: فالأولى أن يقال: لانتفاء الأول، لانتفاء الثاني؛ لأنَّ انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب. وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازمه، سواء كان الشرط سببًا كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا، أو شرطًا، كما في قولك: لو كان لي مال لحججت، أو لا شرطًا ولا سببًا، كقولك: لو كان زيدٌ أبي لكنتُ ابنه، ولو كان النهارُ موجودًا لكانت الشمس طالعة، والصحيح أن يقال: هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي: امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن [لا][٧] للعلة التي ذكرها، بل [لأنَّ][١] لو موضوعة

(١) هو سعد الدين التفتازاني.
(٢) زيادة يتم بها الكلام.
(٣) الأنعام: ١٤٩.
(٤) تحفة الغريب ٨٢٦/٢.
(٥) شرح الكافية ٢٢٤/٦-٢٢٥.
(٦) ساقطة من س.
(٧) زيادة من س.

ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي، والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعًا فيه، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه، أي الجزاء؛ لأنَّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه». انتهى.

وقال في المطول[٢]: «وليس معنى قولهم: (لو لامتناع الثاني لامتناع الأول) أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أنَّ انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أنَّ انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول... ويدل على ما ذكرنا قطعًا قول أبي العلاء[٣]:

وَلَو دَامَتِ الدُّولاتُ كَانُوا كَغَيرِهِمْ رَعَايَا وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ[٤]

ألا ترى أنَّ استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئًا على ما تقرر في المنطق، وكذا قول الحماسي:

وَلَو طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ[٥]

أي: عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، وأما أرباب المعقول فقد جعلوا لو وإنْ ونحوهما أداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد إلى القطع بانتفائهما؛ ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم، نحو: لو كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهارُ موجودٌ، لكن الشمس طالعة، فهم يستعملونها للدلالة على أنَّ العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلى أنَّ علة انتفاء الجزاء في

=

(١) زيادة من س.

(٢) ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي، كان شاعرًا فيلسوفًا لغويًا أديباً، عالما حاذقا بالنحو، جيد الشعر جزل الكلام، عاصر الدولة العباسية، لقب برهين المحبسين، محبس العمى، ومحبس البيت لاعتزاله الناس في بيته، توفي سنة ٤٤٩هـ.

ينظر: تاريخ بغداد ٣٩٧/٥، ونزهة الألباء ٢٥٧، ومعجم الأدباء ٢٩٥/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي العلاء المعري، والشاهد فيه: أنَّ (لو) تفيد امتناع الثاني لامتناع الأول.

والبيت في المستطرف في كل فن مستظرف ٤٣، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٧٩/١.

(٥) البيت من المتقارب، لبعض الأعراب، والشاهد فيه: أنَّ (لو) تفيد امتناع الثاني لامتناع الأول.

والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٩٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٢١٥/١.

الخارج؛ لأنهم إنما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات، ولا شك أنَّ العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم [١٩٥/ ب] بانتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس، وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر، لكن قد تستعمل على قاعدتهم، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(١)]؛ لظهور أنَّ الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة، لا بيان سبب انتفاء الفساد، فعلم أنَّ اعتراض الشيخ المحقق [يعني ابن الحاجب وأشياعه] إنَّما هو على ما فهموه من كلام القوم، وقد غلطوا فيه غلطًا صريحًا.

وَكَـــمْ مِـــنْ عَائـــبٍ قَـــولاً صَـــحِيحًا[(٢)]» ... ... انتهى.

قال السيِّد في حاشيته[(٣)]: «يفهم من ظاهر قوله: (وأما أرباب المعقول فقد جعلوا)، وقوله: (وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر) أنَّ المعنى الثاني إنَّما هو بحسب الأوضاع الاصطلاحية لأرباب المعقول، وأنَّ الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم، وفيه بعد جدًّا، والحق أنَّه أيضًا من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفًا، فإنهم قد يقصدون الاستدلال في الأمور العرفية، كما يقال [لك][(٤)]: هل زيدٌ في البلد؟ فتقول: لا؛ إذ لو كان فيه لحضر مجلسنا، فيستدلُّ بعدم حضوره على عدم كونه في البلد، ويسمي علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية، لكنه أقلُّ استعمالاً من المعنى الأول».

«وإلاَّ ابن الخبَّاز، فإنَّه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: (المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد) مُسَلَّم، ولكن ذلك اعتراض على مَن قال: إنَّ لو حرف امتناع لامتناع، وقد بيَّنا فساده. فإن قال: إنَّه على تفسيري لا اعتراض عليه، قلنا: فما تصنع بـــ: لو جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ، و﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: (وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ)، وهو للمتنبي، وقد جرى مجرى المثل، والبيت في الأمثال السائرة من شعر المتنبي ٣٥، والوساطة بين المتنبي وخصومه ١٣٦، وأبو الطيب المتنبي ما لـــه ومـــا عليـــه ١٢٨، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء ٦٣، والخزانة ٢٠٩/١٠.

(٣) ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) زيادة من س.

لَأَسْمَعَهُمْ﴾[١]، فإنَّ المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأمَّا ابن الخبَّاز فإنه قال في شرح الدرة، وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[٢]: يقول النحويون: إنَّ التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛ لأنَّ نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة. انتهى.

والجواب: أنَّ الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي: متى وجدت وُجِدَ، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أنَّ ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾[٣] الآية؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنَّك تخلف ذرية ضعافًا لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[٤]، ونحو ذلك.

وكون لو بمعنى إنْ قاله كثير من النحويين[٥] في نحو: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[٦]، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾[٧]، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾[٨]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[١]، ﴿وَلَوْ

(١) الأنفال: ٢٣.
(٢) الأعراف: ١٧٦.
(٣) النساء: ٩.
(٤) يوسف: ١٧.
(٥) ينظر: رصف المباني ٢٩١، والجنى الداني ٢٨٥.
(٦) يوسف: ١٧.
(٧) التوبة: ٣٣.
(٨) المائدة: ١٠٠.

أَعْجَبَكُمْ﴾[٢]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[٣]، **ونحو: ((أعْطُوا السائلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ))**[٤]، **وقوله:**

قَومٌ إذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم ... ...[٥]

جمع مِئْزَر بكسر الميم، وهو الإزَار، كقولهم: مِلْحَف ولِحَاف، ومِقْرَم وقِرَام، وشدُّ المئزر هنا كناية عن ترك الجماع.

«**دُونَ النِّسَاءِ وَلَو بَاتَتْ بَأَطْهَارِ**» جمع طُهْرٍ، وهو زمن انقطاع الحيض. «يمدح هؤلاء القوم بأنهم إذا كانوا في الحرب اقبلوا [عليها][٦]، ولم يكن لهم [هم][٧] سواها، بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة إلى مواقعة النساء وقضاء الوطر منهن، وإنْ كنَّ لا مانع يمنع [من][٨] الرفث إليهن، وهو المراد بقوله: (وَلو باتت بأطهار)، أي: وإنْ يكنَّ متلبسات بالأطهار، خاليات من الحيض، واختار لفظ باتت لإشعاره بالزمن الذي يكون فيه غشيانهن غالبًا، وهو الليل»[٩].

«**وأمَّا نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾**[١٠]، **﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾**[١١]، **وقول كعب**

=

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) الأحزاب: ٥٢.

(٤) لم أقف على الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث، ولفظه في كتب الحديث: ((أعطوا السائل وإنْ جاء على فرس)). ينظر: جامع معمر بن راشد ٩٣/١١، وموطأ مالك ١٤٥٠/٥.

(٥) بيت من البسيط، للأخطل في ديوانه ١٤٤، والشاهد فيه: أنَّ (باتت) للمستقبل، و (لو) للشرط بمعنى (إنْ).
والبيت في المقرب ٩٠، وشرح التسهيل ٣٣٢/٣، والارتشاف ١٨٩٨/٤، والجنى الداني ٢٨٥، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢، وشرح أبيات المغني ٤٥/٥، وغنية الأريب ٦٥٧/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من س.

(٩) تحفة الغريب ٨٢٧/٢.

(١٠) الأنعام: ٢٧.

(١١) الأعراف: ١٠٠.

كعب رضي الله تعالى عنه:

... ... أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ»[١]

هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي ﷺ، وأولها:

بَانَتْ[٢] [سُعَادُ فَقَلْبِي اليَومَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إثْرَهَا لَم يُفْدَ مَكْبُولُ][٣]

ومنها في المديح قوله:

لَقَدْ أَقُوْمَ مَقَامًا لَوْ يَقُوْمُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

لَظَلَّ يُرْعَدُ إلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الرَّسُولِ بِإِذْنِ اللهِ تَنْوِيْلُ

بانت[٤]: فارقت. ومتبول: [١٩٦/ أ] اسم مفعول من قولك: تَبَلَهُ الحُبُّ، إذا أسقمه وأفسده، والمُتَيَّمُ: المُذَلَّل. والمكبول: المُقَيَّد. والتنويل: الإعطاء، ومفعول أرى محذوف للإشارة إلى أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لقصد أن يذهب السامع كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوبًا إلا جوَّزَ أن يكون الأمر أعظم منه، بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء.

«فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأنَّ المضارع في ذلك مراد به المضي، وتحرير ذلك أنْ تعلم أنَّ خاصية لو فَرْضُ ما ليس بواقع واقعًا، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال؛ لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية إنْ تعليق أمرٍ بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله: (ولو باتت بأطهار) يتعين فيه معنى إنْ؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل، أمَّا استقباله فلأن جوابه محذوف دلَّ عليه شَدُّوا، وشَدُّوا مستقبل؛ لأنه جواب إذا، وأمَّا احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال، ولأنَّ المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه،

---

(١) بيت من البسيط، لكعب بن زهير في ديوانه ٢٠، والشاهد فيه: أنَّ المراد من المضارع هنا المضيّ.

والبيت في جمهرة أشعار العرب ٦٣٨، وشرح شواهد المغني ٦٤٧/٢، وشرح أبيات المغني ٤٩/٥، وغنية الأريب ٦٥٨/٢.

(٢) زاد في الأصل: فيه.

(٣) زيادة من س.

(٤) من مطلع القصيدة الذي أورد المؤلف أول كلمة فيه، وهو:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَومَ مَتْبُولُ***مُتَيَّمٌ إثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ.

وأمَّا قوله:

ولا تلتقي.. البيت، وقوله: ولو أنَّ ليلى.. البيت، فيحتمل أن لّو فيهما بمعنى إنْ، على أنَّ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأنَّ المقصود فرض هذه الأمور واقعة، والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى [فهي بمعنى][(١)] إنْ، ومتى كان ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قُصِدَ فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

والثالث: أنْ تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة أنْ إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ، نحو: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾[(٢)]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾[(٣)]».

أي: ودُّوا الإدهان، ويودُّ التعمير، ووقع في عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل عند قوله: (لو التالية غالبًا مفهم تمنٍّ) أنْ قال: مِثْلُ أَحَبَّ واختار وتمنَّى وودَّ ويَوَدُّ والسماع [ثابت][(٤)] بعد هذين[(٥)].

قال المصنف في حاشيته: كيف اتجه له أنْ يقول: إنَّ أَحَبَّ واختار يفهمان تمنيًا، ونحن نعلم أنه لا ترادف بينهما وبين تمنَّى، ولا تلازم في المعنى؛ لأنَّ الإنسان قد يحبُّ الشيء ولا يتمنَّى حصوله، إمَّا لأنه حاصل عنده، أو لمعارض له في طلبه.

«**ومن وقوعها بدونهما قول قُتَيْلَة:** » بقاف مضمومة فمثناة فوقية فياء التصغير، قال السهيلي[(٦)]:

---

(١) زيادة من المغني و س.

(٢) القلم: ٩.

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) زيادة من س.

(٥) عبارة المرادي دالة على أنَّ السماع مقصور على ودَّ ويودُّ، قال: «وقوله: التالية غالبًا مفهم تمنٍ، يشمل: ودَّ ويودُّ وأحبَّ وتمنَّى واختار، والمسموع ودَّ ويودُّ»، شرح التسهيل للمرادي ٢١٨.

(٦) الروض الأنف ٢٦٨/٥. والسهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي، حافظ، عالم باللغة والسير، سبته إلى سهيل من قرى مالقة، من كتبه الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و الايضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين، و نتائج الفكر في النحو، توفي سنة ٥٨١هـ.

=

«والصحيح أنها بنت النضر لا أخته، كذلك قال الزبير[١] وغيره، وكذا وقع في كتاب الدلائل» انتهى.

قال الواقدي[٢]: أسلمت قتيلة يوم الفتح، وكان النبي ﷺ قتل النضر صبرًا بالصفراء، بعد أن انصرف من وقعة بدر.

[«مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ[٣]»][٤]

فأنشدته قُتَيلة بعد قتله أبياتًا منها هذا البيت، وقبله:

[أَمُحَمَّدٌ][٥] وَلَأَنْتَ نَجْلُ نَجِيبَةٍ فِي قَومِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

فقال عليه السلام: ((لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه))[٦]، ثم قال[٧]: ((لا تُقْتَلُ قريشٌ بعد هذا صبرًا)).

=

ينظر: بغية الملتمس ٣٦٧، ومطلع الأنوار ٢٥٢، وإنباه الرواة ١٦٢/٢.

(١) هو الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي، من أحفاد الزبير بن العوام، أبو عبد الله، عالم بالأنساب وأخبار العرب، من مؤلفاته: أخبار العرب وأيامها، ونسب قريش وأخبارها، وجمهرة نسب قريش، والأخبار الموفقيات، توفي سنة ٢٥٦هـ.

ينظر: الثقات لابن حبان ٢٥٧/٨، وتاريخ بغداد وذيوله ٤٦٨/٨، وترتيب المدارك ٣٥٢/٣.

(٢) ينظر: مغازي الواقدي ١٤٩/١، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٩٠٤/٤، وإمتاع الأسماع ٢٢٢/١١. والواقدي هو محمد بن عمر بن واقد السهمي، أبو عبد الله، من أقدم وأشهر المؤرخين في الإسلام، ومن حفاظ الحديث، من كتبه: المغازي النبوية، وتفسير القرآن، وتاريخ الفقهاء، وأخبار مكة، توفي سنة ٢٠٧هـ.

ينظر: المجروحين لابن حبان ٢٩٠/٢، والكامل في ضعفاء الرجال ٤٨١/٧، ومعجم الأدباء ٢٥٩٥/٦.

(٣) بيت من الكامل، لقُتَيلَة بنت النضر، والشاهد فيه: مجيء (لو) مصدرية، مع أنها لم تسبق بالفعل ودَّ أو يَوَدُّ، وتكون مع (مننت) في تأويل مصدر، وهو المنّ.

والبيت في كتاب الشعر ٤٧١، وشرح الحماسة للتبريزي ٤٠١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٤/١، والجنى الداني ٢٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٤١٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٤٨/٢، وشرح أبيات المغني ٥١/٥، والخزانة ٢٣٩/١١.

(٤) زيادة من المغني و س.

(٥) زيادة من س.

(٦) القصة وردت في تاريخ ابن الوردي ١١١/١، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث بن الحاجب ٣٩٩.

(٧) الحديث ورد في حديث هشام بن عمار ١٢٠، ونَصُّه: ((لا تُقْتَلُ قريشٌ صبرًا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة)).

قال الزبير ابن بكَّار[١]: وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبياتها ويذكر أنها مصنوعة، وكان من جملة أذى النضر بن الحارث للنبي ﷺ أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة.

وفي الشرح: «واستدلَّ بهذا بعض الأصوليين[٢] على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت فهو صواب، وعلى وقوع ذلك، فإنَّ قوله عليه الصلاة والسلام: [((لو سمعته ما قتلته)) يدلُّ على أنَّ القتل وعدمه مفوضان إليه، والمانعون يجيبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام][٣] خُيِّرَ فيهما معينًا، فقيل له: لك أنْ تأمر بقتله وألاَّ تأمر، ونحو ذلك، ويجوز أن يكون بوحي نزل بأنه لو شُفع فيه ما قتل ونحوه.

والنجيبة: الكريمة الحسيبة.

و(الفحل: الذكر من كل حيوان). كذا في القاموس[٤].

والمعرق: اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقًا، وهو الذي له عِرْقٌ في الكرم.

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، أي: لو أنعمت وأحسنت.

وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهْوَ المَغِيظ: بفتح الميم اسم مفعول من غاظَهُ يَغِيْظُهُ، قال في القاموس[٥]: (الغيظ: الغضب أو شدته، أو سورته أو أوله).

والمُحْنَقُ: اسم مفعول من أحْنَقَهُ، أي: غاظه، فهو تأكيد [١٩٦/ ب] للمغيظ.

و(لو مَنَنْتَ) يحتمل أن يكون اسم كان وضَرَّكَ خبرها، أي: ما كان مَنُّكَ ضَرَّكَ على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب، ويحتمل أن يكون فاعلاً بـ(ضَرَّكَ)، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الشأن.

وعلى كون لو مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيرًا من قولهم: بخلاف ما

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: سيرة ابن إسحاق ٢٠٠/١، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٩٠٥/٤.

(٢) ينظر: المحصول للرازي ١٤٤/٦، والإحكام في أصول الأحكام ٢١١/٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) ١٠٤١/١.

(٥) ٦٩٧/١.

لو كان كذا، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي[١]: (بخلاف ما لو وقع ميتًا)، وقول صاحب التلخيص[٢]: (بخلاف ما لو أُخِّرَ)، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميتًا، وبخلاف تأخره، وما زائدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: جِئْتُكَ غيرَ ما مرَّةٍ. هذا أقرب ما يُخَرَّجُ مثل هذا التركيب عليه»[٣].

«**وقول الأعشى:**

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ ... ...»[٤]

أي: معظمه.

«**مِنَ التَّأَنِّي**» مصدر قولك: تَأَنَّى في الأمر: توقف ونظر.

«**وَكَانَ الحَزْمُ**» أي: ضبط الأمر والأخذ بثقة فيه.

«**لَوْ عَجِلُوا**» و(مِنْ) متعلقة بـــ(فَاتَ)، والمختار نصب الحزم على أنه خبر كان، ولو عجلوا اسمها؛ لأنَّ الحرف المصدري المقدَّر بمعرَّفٍ يحكم له بحكم الضمير؛ ولهذا قرأ السبعة[٥]: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[٦]، و﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[٧] بنصب الأول، والرفع ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عمَّا دونه في التعريف، نصَّ المؤلف على ذلك في أوائل الباب الرابع[٨].

---

(١) المراد به كتابه (جامع الأمهات) ألفه في الفقه المالكي، وقد وردت هذه العبارة: «بخلاف ما لو»، في كتابه كثيرا، ينظر: ١/٣٢، ١٧٤، ١٨١، ١٩٠، وغيرها.

(٢) تلخيص المفتاح ١٧. وصاحب التلخيص هو جلال الدين القزويني، وسبقت الترجمة له.

(٣) تحفة الغريب ٢/٨٢٩-٨٣٠.

(٤) بيت من البسيط، منسوب للأعشى، وليس في ديوانه، وقيل: هو للقطامي، والشاهد فيه: مجيء (لو) مصدرية.

والبيت في شرح شواهد المغني ٢/٦٥٠، وشرح أبيات المغني ٥/٥٧، وغنية الأريب ٢/٦٦٢.

(٥) قَرَأَ الْجُمْهُورُ: {مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ} [الجاثية: ٢٥] بِالنَّصْبِ، وقرأ الْحَسَنُ، وَعَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ في رواية عنهما: {مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ} [الجاثية: ٢٥] بالرفع.

ينظر: المحرر الوجيز ٥/٨٨، والبحر المحيط ٩/٤٢٣-٤٢٤.

(٦) الجاثية: ٢٥.

(٧) النمل: ٥٦.

(٨) ينظر: المغني ٥/٣٦٩.

«**وقول امرئ القيس:**

تَجَاوَزْتُ» ... ...[١]

يقال: تجاوزتُ الشيء بمعنى جُزْتُه، أي: ذهبتُ وخلَّفته.

«**أَحْرَاسًا**» جمع حارس، كصاحب وأصحاب، وأباه بعضهم؛ بناء على أنَّ جمع فاعل على أفعال لم يثبت، وأصحاب عند هذا القائل جمع صَحِب، كـ: نَمِر بالكسر وأنمار، أو صَحْب بالسكون جمع كـ: نَهْر وأنْهَار، وأمَّا قولهم في مثل: أَجْنَاؤها أبناؤها، فقد قيل: إنهما جمع جان وبان، أي الذين [جنوا][٢] على هذه الدار بالهدم (هم)[٣] الذين كانوا بَنَوْهَا، وقال الجوهري[٤]: «أنا أظنُّ أنَّ المثل: جُنَاتُها بُنَاتُها؛ لأنَّ فاعلاً لا يجمع على أفعال، وأمَّا الأشهاد والأصحاب فجمع شهيد وصَحِب، إلا أن يكون من النوادر؛ لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها». هذا كلامه.

وقيل: الأحراس جمع حَرَس، كـ: أحجار جمع حَجَر، وحَرَس جمع حارس، كـ: خَدَم جمع خَادِم.

«**عَلَيْهَا وَمَعْشَرًا**» أي: جماعة الناس.

«**عَلَيَّ حِرَاصًا**» جمع حريص، كـ: ظَرِيف وظِرَاف، يقال: حَرَص على الشيء كـ(ضَرَب)، وحَرِصَ كـ(عَلِمَ).

«**لَوْ يُسِرُّونَ**» تروى بالمهملة من الإسرار، وهو الإظهار والإخفاء مشترك بين الضدين، ويروى بالمعجمة، وهو بمعنى الإظهار فقط. وقد أجيز الوجهان في قوله: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾[٥]، كما أجيز في هذا البيت.

---

(١) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٣، والشاهد فيه: مجيء (لو) مصدرية.

والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥١، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٤٨، وشرح شواهد المغني ٦٥١/٢، وشرح أبيات المغني ٦٣/٥، والخزانة ٢٤٣/١١، وغنية الأريب ٦٦٢/٢.

(٢) زيادة من س.

(٣) ساقطة من س.

(٤) الصحاح ٢٣٠٥/٦.

(٥) يونس: ٥٤.

قال بعض شارحي المعلقات[١]: «وحمله على الإخفاء أولى لأنَّ امرئ القيس [ملك][٢]، والملوك لا يقدر على قتلهم علانية».

قال الشارح: «فيه نظر؛ أمَّا أولاً: فلا نسلم عدم القدرة على قتل الملوك علانية، فكم من ملك قتل جهرة، ولو سُلِّمَ لجاز أن يحمل حرصهم على التمني، وليس من شرط المتمنَّى أن يكون مقدورًا عليه، وأمَّا ثانيًا: فقد روي (يُشِرُّونَ) بالشين المعجمة، والإشرار الإظهار فقط، فحَمَل الرواية الأخرى على هذا توفيقًا بين الروايتين أولى»[٣].

«**مَقْتَلِي**» والمصدر المسبوك من لو وصلتها في محل جر على أنه بدل اشتمال من ضمير المتكلم المجرور بـــ(على).

«وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، والذي أثبته الفراء[٤]، وأبو علي[٥]، وأبو البقاء[٦]، والتبريزي[٧]، وابن مالك[٨].

ويقول المانعون[٩] في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[١٠]: إنَّها شرطية، وإن مفعول يودُّ وجواب لو محذوفان، والتقدير: يودُّ أحدهم التعمير لو يُعَمَّر ألف سنة لسَرَّه ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

---

(١) شرح المعلقات السبع للزوزني ٤٨.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٨٣١/٢-٨٣٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن له ١٧٥/١، وشرح التسهيل ٢٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والجنى الداني ٢٨٨.

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات ٤٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١، والجنى الداني ٢٨٨، والهمع ٢٨٠/١.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٥/١.

(٧) ينظر: شرح القصائد العشر ٢٤، وشرح التسهيل ٢٢٩/١، والجنى الداني ٢٨٨، والهمع ٢٨٠/١. والتبريزي هو يحيى بن علي بن محمد، أبو زكريا، الخطيب التبريزي، أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، من مؤلفاته: تفسير القرآن، وشرح القصائد العشر، والإعراب، وشرح شعر المتنبي، وشعر أبي تمام وغيرها، توفي سنة ٥٠٢هـ.
ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٤٧/٦٤، ومعجم الأدباء ٢٨٢٣/٦، وإنباه الرواة ٢٨/٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٢/١-٣٠٤، وشرح التسهيل ٢٢٨/١.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٥٠٤/١، والجنى الداني ٢٨٨.

(١٠) البقرة: ٩٦.

ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم[١]وهو في بعض المصاحف الصحابية: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[٢] **بحذف النون، فعطف (يُدْهِنُوا) بالنصب على (تُدْهِنُ) لَمَّا كان معناه أنْ تُدْهِنَ».**

في الشرح: «الذي يظهر أن (تدهنوا) منصوب بـــ(أنْ) مضمرة جوازًا، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع [من][٣] لو وصلتها، فهو من باب عطف مصدر على مصدر آخر، هذا هو الذي ينبغي أن يقال، فإنه تخريج ماشٍ على القواعد [بلا كلفة][٤]، بخلاف تخريج المصنف»[٥].

قال الشمني: وأقول: يمكن أن يكون هذا مراد المصنف، وإنما وقع في العبارة أدنى تسامح[٦].

«ويشكل عليهم دخولها على أنَّ في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ [١٩٧/ أ] تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[٧]، وجوابه أنَّ لو إنَّما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو، تقديره: تود لو ثبت أنَّ بينها.

وأورد ابن مالك[٨] **السؤال في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾**[٩]**، وأجاب بما ذكرنا، وبأنَّ هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه، نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾**[١٠]**، والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأنَّ لو فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر؛ لأنَّ توكيد الموصول قبل مجيء**

---

(١) قرأ الجمهور: {فَيُدْهِنُونَ}[القلم: ٩]، بإثبات النون، وزعم هارون أنَّ في بعض المصاحف: {فَيُدْهِنُوا}[القلم: ٩] بحذفها.

ينظر: الكشاف ٥٩١/٤، والبحر المحيط ٢٣٨/١٠.

(٢) القلم: ٩.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٢/ ٨٣٢.

(٦) لم أقف عليه في المنصف.

(٧) آل عمران: ٣٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٠/١.

(٩) الشعراء: ١٠٢.

(١٠) الأنبياء: ٣١.

صلته شاذّ، كقراءة زيد بن علي(١): ﴿وَٱلَّذِينَ مَنْ قَبْلِكُمْ﴾(٢) **بفتح الميم**».

في التعليق(٣): «وفيه نظر أيضًا من جهة ادعاء أنَّ لو مرادفة لـ(أنْ)، وظاهر أنَّ معنييهما مختلفان، ولا يخفى أنه لا يلزم من مجرد توافقهما في المصدرية ترادفهما».

«**والرابع: أنْ تكون للتمني، نحو: لو تَأتِيني فَتُحَدِّثَني، قيل: ومنه: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾(٤)، أي: فليت لنا كرة؛ ولهذا نصب (فنكونَ) في جوابها كما انتصب (فأفوزَ) في جواب ليت في: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾(٥)، ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون النصب في (فنكونَ)(٦) مثله في: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(٧)**».

قال الشمني: «هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة، وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح، وهي بدل (فأفوزَ) (فنكونَ)، ولا يخفى أن الإشارة في قوله: (ولا دليل في هذا) على النسخة الأولى [إلى](٨) انتصاب فأفوز، وعلى نسخة الشارح إلى انتصاب (فنكونَ)، وتوجيه (نسخة)(٩) (فنكونَ) مذكور في الشرح(١٠)، وهو أنَّ (نكون) منصوب بـ(أنْ) مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم، وهو (كَرَّةً)، أي: ليت لنا رجوعًا فكَوْنًا من المؤمنين، وأما نسخة فأفوزَ فتوجيهها غير ظاهر؛ إذ لم يتقدم

---

(١) قرأ الجمهور: {وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ} [البقرة: ٢١]، وقرأ ابن السَّمَيْفَع: {وَخَلَقَ مَنْ قَبْلَكُم} [البقرة: ٢١] ، وقرأ زيد بن علي: {وَٱلَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُم} [البقرة: ٢١].
ينظر: الكشاف ١٢٢/١، والبحر المحيط ١٥٤/١.

(٢) البقرة: ٢١.

(٣) ٧٠٠.

(٤) الشعراء: ١٠٢.

(٥) النساء: ٧٣.

(٦) هكذا في الأصل و س والمغني، وسيأتي كلام الشمني دالًّا على أنَّ في النسخة التي اعتمدها (فأفوز) موضع (فنكون)، وأنَّ ذلك ورد في عشر نسخ معتمدة من المغني، وكلامه التالي في ما ورد في هذه النسخ.

(٧) الشورى: ٥١.

(٨) زيادة يتم بها الكلام.

(٩) ساقطة من س.

(١٠) ينظر: تحفة الغريب ٨٣٢/٢.

لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه، فإن قيل: قال السفاقسي: (فأفوزَ): الجمهور[١] بنصب الزاي، وهو جواب التمني، ومذهب جمهور البصريين[٢] أن النصب بإضمار أن بعد الفاء، وهي حرف عطف، (عطفت)[٣] المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم، ومذهب الكوفيين[٤] أنه انتصب بالخلاف، ومذهب الجرمي[٥] أنه انتصب بالفاء نفسها، أجيب بأنَّ ما ذكره السفاقسي توجيه لنصب المضارع الواقع جوابًا للتمني، ومراد المصنف وجهٌ غير هذا، وهو النصب لا على أنه جوابٌ للتمني، بل على أنه للعطف على اسم سابق»[٦].

«**وقول ميسون:**» بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة، غير منصرف للعلمية والتأنيث، بنت بَحْدَل، بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة، تزوجها معاوية ابن أبي سفيان ﷺ، ونقلها من البدو إلى الشام، فكانت تكثر الحنين إلى ناسها، والتذكر لمسقط رأسها، فسمعها ذات يوم تنشد:

لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

«وَلُبْسُ» ... ...[٧]

هكذا ثبت في بعض النسخ بالواو كما أثبتناه هنا، وهو الصحيح، وثبت في بعضها

---

(١) قرأ الجمهور: {فَأَفُوزَ} [النساء: ٧٣] بالنصب، وقرأ الحسن ويزيد النحوي: {فَأَفُوزُ} [النساء: ٧٣] بالرفع.
ينظر: المحتسب ١٩٢/١، والبحر المحيط ٧٠٥/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٧/٢، والجنى الداني ٧٣، وتوضيح المقاصد ١٢٥٢/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٧١/٢.

(٣) ساقطة من س.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٧/٢، والجنى الداني ٧٣، وتوضيح المقاصد ١٢٥٢/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٧١/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٧/٢.

(٦) المنصف ١٦٧/٢-١٦٨.

(٧) بيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبية، والشاهد فيه قولها: (وتقرَّ) فهو منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤوَّل من أنْ والفعل معطوف على (لبس).
والبيت في الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول في النحو ١٥٠/٢، ونتائج الفكر ٢٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٧/٣، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢.

باللام مكان الواو، أي: لَلُبْسُ، وليس بصحيح، فالرواية ما ذكرنا أولاً.

«**عَبَاءَة**» ضرب من الألبسة.

«**وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف**» جمع شَفّ، بفتح الشين المعجمة، وهو ستر رقيق يستشف ما وراءه. كذا في الصحاح[١]، وقال فيه وفي القاموس[٢]: «الشَّفُّ، ويكسر: الثوب، جمعه شُفُوفٌ»، وشَفَّ الثوبُ يَشِفُّ شُفُوفًا، وشَفِيفًا أيضًا عن الكسائي[٣]: رقَّ فحكى ما تحته، وثوبٌ شَفٌّ، أي: رقيق.[٤] ويتلوه:

«وَأَكْلُ كُسَيْرَةٍ فِي كِسْرِ بَيْتِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَكْلِ الرَّغِيفِ
وَأَصْوَاتُ الرِّيَاحِ بِكُلِّ فَجٍّ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن نَقْرِ الدُّفُوفِ
وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوفِ
وَبَكْرٌ يَتْبَعُ الأَظْعَانَ صَعْبًا ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَغْلٍ زَفُوفِ
وَخِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن عِلْجٍ عَلِيفِ

فلما سمع معاوية هذه الأبيات قال لها: ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني عِلْجًا عليفًا».

هكذا ذكر الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص[٥].

والأرواح: جمع ريح.

والمنيف: العالي المشرف.

وكِسْرُ البيت بكسر الكاف: أسفل شُقَّةِ الخِباء التي تلي الأرض من حيث يُكْسَرُ جانباه. والفَجُّ: الطريق الواسع بين جبلين، وبعضهم يترك القيد.

والدُّفُوف: جمع دُفٍّ، بضم الدال، وهو الذي تضرب به النساء، وحكى أبو عبيد[٦] [١٩٧/ ب] عن بعضهم أنَّ الفتح فيه لغة.

والبَكْرُ بفتح الباء: الفتيُّ من الإبل.

---

(١) ينظر: ١٣٨٢/٤.

(٢) ٨٢٥/١.

(٣) ينظر: تاج العروس ٥١٩/٢٣.

(٤) ينظر: تاج العروس ٥١٩/٢٣.

(٥) ٤٩.

(٦) في س: أبو عبيدة. وينظر: جمهرة اللغة ١١٢/١، و تهذيب اللغة ٥٢/١٤.

والخِرْقُ بكسر الخاء المعجمة: الكريم السخي.

والنَّحِيف: الهَزِيل.

والعِلْج: من ولد البقرة، وقد مرَّ تفسيره.

والعَلِيف: الذي يُعَلَّفُ ولا يرسل للرعي، ويروى: عنيف، وهو الذي لا رفق عنده، كما روي عِوَض نَقْر الدُّفُوف: ضرب الدُّفُوف.

«واختُلِف في لو هذه فقال[١] ابن الضائع[٢] وابن هشام[٣] هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم[٤]: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله: ».

أي: المهلهل بن ربيعة بن الحارث بن تغلب بن وائل، واسمه امرؤ القيس، وقيل: عَدِيٌّ قال هذا الشعر الآتي حين أخذ بثأر أخيه كليب، واسمه وائل، وكنيته أبو الماجدة، كذا في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري[٥]:

«فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيبٍ فَيُخْبَرَ» ... ...[٦]

---

(١) زاد في الأصل: (ابن مالك و)، والظاهر أنها زيادة في غير موضعها؛ لأنَّ ابن هشام أفرد ابن مالك بذكر رأيه بعد ذلك، كما أنَّ النسخة الأصل انفردت بهذه الزيادة، وخلت منها س والمغني، و لم يذكر محقق المغني أنها في شيء من النسخ التي اطلع عليها أو اعتمدها في التحقيق.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٩٠٣/٤، والجنى الداني ٢٨٩، والهمع ٣٥١/٤.

(٣) هو ابن هشام الخضراوي كما في الجنى الداني ٢٨٩، أو ابن هشام الحضرمي كما في: التذييل والتكميل ١٦٢/٣، والارتشاف ١٩٠٣/٤، والهمع ٣٥٠/٤. وابن هشام الحضرمي هو أبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي، من أهل اشبيلية، أحكم العربية، وكان شاعرًا فاضلًا جوالًا، من مصنفاته: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدريدية، توفي سنة ٥٥٠هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٩٨٧/١١، والوافي بالوفيات ٢٦٣/١٩، والبلغة ١٧٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٢٨٩، والهمع ٣٥٠/٤.

(٥) ينظر: سمط الآلئ في شرح أمالي القالي ١١١/١-١١٢.

(٦) بيتان من الوافر، لمهلهل بن ربيعة في ديوانه ٣٩، والشاهد فيهما: مجيء (لو) للتمني.

والشاهد في الأصول في النحو ١٨٥/٢، والارتشاف ١٩٠٤/٤، والجنى الداني ٢٨٩، وتوضيح المقاصد ١٢٩٦/٣، وشرح شواهد المغني ٦٥٤/٢، وشرح أبيات المغني ٦٧/٥.

مبني للمفعول.

«**بِالذَّنَائبِ**» بالذال المعجمة والنون، آخره باء موحدة: موضع. كذا في الصحاح[١]. ويحتمل أن يكون جمع ذُنَابَة، وهي مكان من الوادي ينتهي إليه سيله، أو مسيل ماء في الحضيض، وهو القرار من الأرض عند منقطع الجبل، أو مسيل في التلعة، وهو ما ارتفع من الأرض.

«**أَيُّ زِيرِ**» بكسر الزاي أوله: الذي يحب محادثة النساء ومجالستهن، سمي بذلك لكثرة زيارته لهن، والجمع أَزْوَارٌ، وزِيَرَةٌ، وأَزْيَارٌ. كذا في القاموس[٢]، وفي الصحاح[٣]: «والجمع الزِّيَرَةُ»، والمراد: بأي زير كليب؟

«**بِيَومِ الشَّعْثَمَيْنِ**» الظاهر أنه موضع كانت به وقعة، وفي شرح الأمالي للبكري[٤]: «والشَّعْثَمانِ: شَعْثَمٌ وشُعَيْثٌ ابنا معاوية بن عامر بن ذُهْل بن ثعلبة. واسم شَعْثَم: حارثة» انتهى.

وفي الشرح: «فالظاهر أنَّ هذا اليوم نُسِبَ إلى هذين الأخوين؛ لاختصاصهما بالغلبة فيه، أو لغير ذلك، لا أنه اسم مكان»[٥].

«**لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ**» وباء (بالذنائب) ظرفية.

«**وأَيُّ زِيرِ**» قد علمت أنَّ المراد به كُلَيْبٌ، فهو ظاهر، وأقيم مقام المضمر. وباء (بيوم) للإلصاق المعنوي، كما في أَخْبَرْتُ زيدًا بكذا.

«ووجه الاستدلال على المطلوب بهذين البيتين ظاهر، ويمكن أن يخرج على وجهين كل منهما يخدش في الاستدلال:

أحدهما: أن يقال: لا نسلم أن الفعل منصوب في جواب التمني، وإنما هو منصوب بـــ(أنْ) مضمرة، وهي وصلتها مؤولة بمصدر مرفوع على أنه فاعل يَحْصُلُ محذوفًا، وهذه

---

(١) ينظر: ١/١٢٨.

(٢) ينظر: ١/٤٠٢.

(٣) ٢/٦٧٤.

(٤) سمط اللآلئ في شرح أمالي ابن القالي ١/١١٢-١١٣.

(٥) تحفة الغريب ٢/٨٣٥.

الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط، أي: فلو نُبِشَ المقابر عن كليب فحصل إخباره باليوم الذي تم فيه على أعدائه ما تمّ لَقَرَّ عينًا، فـــ(لو) حينئذٍ هي التعليقية على بابها، ولا تمني أصلاً.

الثاني: أن يقال: ليست لو للتمني، وإنما هي شرطية، ونصب (يُخْبَر) بـــ(أنْ) مضمرة بعد الشرط؛ لمشابهة النفي، والمعنى على هذا التقدير: فلو حصل نبش المقابر فالإخبار لَقَرَّ عينًا، فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط، وإذا كانوا جوزوا مثل هذا على قلة في الشرط بـــ(إنْ)، نحو: إنْ تَأْتِنِي فَتُكْرِمَنِي آتِكَ، بنصب تُكْرِم، من جهة أن الشرط مفروض، فهو غير موصوف بالوجود حقيقة، فأشبه النفي، فأجري مجراه في نصب ما اقترن بالفاء أو الواو بعده، فتجويز ذلك في لو أولى؛ لدلالتها على انتفاء الشرط وضعًا، (وهذا الوجه الثاني أولى من الأول؛ لأنَّ في ذلك إضمار أنْ في غير محلها المعروف)[(١)]، فهو مثل: تَسْمَعُ بِالـــمُـــعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه[(٢)]، بخلاف الثاني فإنَّ فيه إضمارًا لـــ(أنْ) في محل عُهِدَ إضمارها فيه، وإن كان قليلاً، على أنَّ ابن مالك لـــمَّا حكى في التسهيل أنَّ النصب بـــ(أنْ) مضمرة نادرٌ في غير المواضع المشهورة جوازًا ووجوبًا قال[(٣)]: (وفي القياس عليه خلاف)، فللباحث أن يرتكب مذهب القائل بقياسيته، ويُخَرِّجَ البيت عليه، ويمكن أن يقال: إنَّ لو من قوله: (فَلَو نُبِشَ) للتمني، والفعل من قوله: (فَيُخْبَرَ) منصوب في جوابه، وقوله: (لَقَرَّ عينًا) جوابٌ لـــ(لو) شرطية محذوفة، والتقدير: لو وقع ذلك لَقَرَّ عينًا، فهذا وجه ثالث يحتمل أن يُخَرَّجَ ذلك التركيب عليه»[(٤)].

«**وقال ابن مالك[(٥)]: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري[(٦)]: (وقد تجيء لو في [١٩٨/ أ] معنى التمني في نحو: لَوْ تَأتِيني فَتُحَدِّثَني) فقال: إن أراد أنَّ الأصل: وددت لو تأتيني فتحدثني، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه،**

---

(١) ساقط من تحفة الغريب، وبه يتم الكلام.

(٢) ينظر: أمثال العرب ٥٥، والأمثال لابن سلَّام ٩٧.

(٣) التسهيل ٢٣٣.

(٤) تحفة الغريب ٢/٨٣٥-٨٣٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٦) المفصل ٤٤٣، وينظر: شرح المفصل ٩/١١.

فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني، فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كـــ(ليت) فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يجمع بينه وبين ليت. انتهى».

في الشرح: «يعني: واللازم باطل، فإنه يجمع بينهما كما تقول: أتمنى لو قَامَ زيدٌ، والظاهر أنَّ هذا الوجه الذي أبطله هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أنَّ لو قد تَرِدُ مفيدة للتمني بحسب الوضع، وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يَرِدُ عليه، فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية، مسلوبة الدلالة على التمني، فلا يمتنع الجمع إذ ذاك، ولا إشكال، لكن يحتاج إلى ثبوت أن الزمخشري يوافق على مجيء لو مصدرية»[(١)].

«الخامس: أن تكون للعرض نحو: لَو تَنْزِلُ عندنا فتُصِيبَ خيرًا، ذكره في التسهيل[(٢)].

وذكر ابن هشام اللَّخمي[(٣)] وغيره لها معنى آخر، وهو التقليل[(٤)]، نحو: ((تَصَدَّقُوا ولو بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ))[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾[(٦)]، وفيه نظر».

«وجه النظر أنَّ كل ما أورده شاهدًا على أنَّها للتقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى إنْ، أو يقال: التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو»[(٧)].

وقال الشمني: «وجهه أنَّ ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم، صرَّح بذلك ابن

---

(١) تحفة الغريب ٨٣٦/٢.

(٢) ٢٣١.

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، أبو عبد الله، من مصنفاته: كتاب الفـــصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، ولحن العامة، وغيرها، توفي سنة ٥٦٠هـ.
ينظر: البلغة ٢٥٦، وبغية الوعاة ١٤٤/١، والأعلام للزركلي ٣١٨/٥.

(٤) ينظر: رصف المباني ٢٩٢، والجنى الداني ٢٩٠، والهمع ٣٥١/٤.

(٥) الحديث في جامع معمر بن راشد ٩٤/١١، وموطأ مالك ١٣٥١/٥، ومسند الإمام أحمد ٤٤٢/٤٥.

(٦) النساء: ١٣٥.

(٧) تحفة الغريب ٨٣٦/٢.

قاسم في الجنى الداني[١]، وقال السفاقسي: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ لو شرطية بمعنى إنْ، وعلى أنفسكم (يتعلق بمحذوف، ولو كنتم شهداء على أنفسكم، وحذف كان بعد لو كثير، وقدَّره أبو البقاء[٢]: ولو شهدتم على أنفسكم)[٣]، ودلَّ عليه شهداء، وقدَّره الزمخشري[٤]: ولو كانت الشهادة وبالاً على أنفسكم»[٥].

«**وهنا مسائل: إحداها: أنَّ لو خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـــ(كان) محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره، فالأول كقولهم**[٦]: **(لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)** ».

لو قال: كقوله، [لكان][٧] أولى؛ لأنَّ الذي قاله حاتم الطائي، وذلك أنَّه أُسِرَ في بعض أحياء العرب، فأمرته امرأة رب المنزل أن يفصد ناقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة، فنحرها، فقيل له في ذلك، فقال: هكذا [فَزْدِي أنا، فلطمته جارية فقال: لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي][٨]، وذات السوار الحرَّة؛ لأنَّ الإماء عند العرب لا تلبس السوار، وجواب لو محذوف، أي: لهان عليَّ، ويحتمل أن تكون للتمني، فلا حاجة إلى الجواب.

«**وقول عمر** ﷺ[٩]: **لو غيرك قالها يا أبا عبيدة**».

أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنَّ عمر بن الخطاب في خلافته خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسَرْغ لقيه أمراء الأجناد، أبو عبيدة ابن الجراح

---

(١) ينظر: ٢٩٠.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٩٧/١.

(٣) ساقط من س.

(٤) ينظر: الكشاف ٦٠٨/١.

(٥) المنصف ١٦٩/٢.

(٦) أي العرب في المثل، وينظر: الأمثال لابن سلَّام ٢٦٨، وجمهرة الأمثال ١٧٨/٢، والأمثال للهاشمي ٢٠٧.

(٧) زيادة يتم بها الكلام.

(٨) زيادة من س. وتنظر قصة المثل في: جمهرة الأمثال ١٩٣/٢، ومجمع الأمثال ٢٠٢/٢.

(٩) الحديث ورد في صحيح البخاري ١٣٠/٧ باب ما يذكر في الطاعون، وصحيح مسلم ١٧٤٠/٤ باب الطـــاعون والطيرة.

وأصحابه، فأخبروه أنَّ الوباء قد وقع بالشام، قال ابن العباس: فقال عمر: ادعُ لي المهاجرين الأولين، فدعوتهم، فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا، فقال بعضهم: [قد خرجت لأمر لا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا][(١)] نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال عمر: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار، فدعوتهم، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فلم يختلف عليه رجلان فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس أنِّي مصبح على ظهر فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة ابن الجراح وهو إذ ذاك أمير الشام: أَفِرارًا من قدر الله، فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة – (وكان عمر يكره خلافه)[(٢)] – نعم نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل كثيرة فهبطت واديًا له عدوتان، إحداهما خصبة والأخرى جدبة، ألست إنْ رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف –وكان متغيبًا في بعض حاجاته– فقال: إنَّ عندي من هذا لعلمًا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه)) [١٩٨/ ب] قال: فحمد الله عمر وانصرف.

وجواب لو في هذا الحديث محذوف، أي: لعذرناه، ولا مجال للتمني فيه.

«**وقوله:**

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيرُ بِحَبْلِه» ... ...[(٣)]

المراد به هنا: الذمة والعهد، شبه بالحبل في حصول العصمة من المكروه عند التمسك به، فهو استعارة تحقيقية، و(عَلِقَ) ترشيح.

---

(١) ساقط من النسختين، وبه يتم الحديث.

(٢) ساقط من س.

(٣) بيت من الكامل، لجرير في ديوانه ٥٥٣، والشاهد فيه: مجيء اسم مرفوع بعد (لو) معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده.

والبيت في المقتضب ٧٨/٣، والأصول في النحو ٢٦٨/١، واللامات ١٢٨، والهمع ٣٨٤/٤، وشرح شواهد المغني ٦٥٧/٢، وشرح أبيات المغني ٧٦/٥، والخزانة ٤٣٢/٥.

«**أَدَّى الجِوَارَ إِلَى بَنِي الْعَوَّامِ**» «والذي يظهر أنَّ غرض الشاعر ذم مخاطبيه بأنهم لا قوة لهم ولا منعة يحمون بها من التجأ إلى جوارهم، يقول: لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت إلى جوار قومه، واستمسك بهؤلاء الذين استجار بهم؛ لكونهم من الحماية له بحيث يفوقون عصبة قومه، يعني: وأما أنتم فلستم بهذه المثابة، فلا يعتد الزبير باعتصامكم، بل هو متمسك بجوار قومه لا يردُّه عليهم لافتقاره إليه، وضعفكم»[(١)].

قال الشارح: «وذكرت هنا أني كنت في زمن الشبيبة حاضرًا يومًا بحلقة تدريس شيخنا وأستاذنا قاضي القضاة ناصر الدين التنيسي المالكي[(٢)]، وكان من ذرية عروة بن الزبير بن العوام، فقرر مباحث حسنة، فأنشدته بديهة قولي فيه:

أَبْدَيْتَ يَا قَاضِي القُضَاة مَبَاحِثًا ... عَنْهَا تُقَصِّرُ سَائِرُ الْأَفْهَامِ
وَنَثَرْتَ مِنْهَا فِي الدُّرُوسِ جَوَاهِرًا ... أَمْسَتْ تُحَيِّرُ فِكْرَةَ النَّظَّامِ
وَأَجَادَ فِكْرُكَ فِي بُحُورِ عُلُومِهِ ... غَوْصًا لِأَنَّكَ مِنْ بَنِي الْعَوَّامِ»[(٣)]

«**والثاني نحو: لَوْ زيدًا رَأَيتُهُ أَكْرَمْتُه، والثالث نحو: ((الْتَمِسْ وَلَو خَاتَمًا مِنْ حَدِيد))**[(٤)]**، واضْرِب ولو زيدًا، وأَلاَ مَاءً ولَو باردًا**[(٥)]**، وقوله:**

لاَ يَأْمَنِ» ... ...[(٦)]

---

(١) تحفة الغريب ٨٣٧/٢-٨٣٨.

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي، ناصر الدين ابن التنيسي، قاضي من أهل الاسكندرية، نسبته إلى تنيس من أعمال تلمسان، من مؤلفاته: شرح التسهيل، وشرح الكافية في النحو، وشرح منتهى السؤل والأمل في علم الأصول، توفي سنة ٨٠١هـ.

ينظر: رفع الإصر ٧٥/١، والمنهل الصافي ١٥٢/٢، والأعلام للزركلي ٢٢٥.

(٣) تحفة الغريب ٨٣٨/٢.

(٤) الحديث في موطأ مالك ٧٥١/٣ باب ما جاء في الصداق والحباء، وفي صحيح البخاري ١٧/٧ باب السلطان ولي.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢٧/١، ٢٦٩، والأصول في النحو ٤٠٧/١.

(٦) بيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء اسم منصوب بعد (لو) على تقدير أنه خبر لـ كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكًا.

والبيت في توضيح المقاصد ٥٠٢/١، وأوضح المسالك ٢٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٦/١، والهمع ١٠٣/٢، وشرح أبيات المغني ٨١/٥.

يحتمل أن تكون لا نافية، فيكون ما بعدها مرفوعًا، وأن تكون ناهية، فيكون مجزومًا مكسورًا لالتقاء الساكنين.

«**الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ**» أي: ظلم وتعدٍّ، وفي الكشَّاف[١] في سورة يونس عليه الصلاة والسلام: ((أسرع الخير ثوابًا صلة الرحم، وأعجل الشر عقابًا البغي واليمين الفاجرة))[٢]، وروي: ((اثنان يعجلهما الله في الدنيا: البغي، وعقوق الوالدين))[٣]، وعن ابن عباس[٤]: ((لو بغى جبلٌ على جبل لدُكَّ الباغي))، وكان المأمون يتمثل بهذين البيتين في أخيه:

يَا صَاحِبَ البَغْيِ إنَّ البَغْيَ مَصْرَعَةٌ ... فَارْبَعْ فَخَيْرُ فَعَالِ الْمَرْءِ أَعْدَلُهُ
فَلَو بَغَى جَبَلٌ يَومًا على جَبَلٍ ... لانْدَكَّ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ[٥]

«**وَلَو مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ.**

واخْتُلِفَ فِي: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٦] **فقيل: من الأول، والأصل: لو تملكون [تملكون]**[٧]**، فحذف الفعل الأول، فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث: أي: لو كنتم تملكون**».

في الشرح: «وهذا سهو، فإنَّ الثالث هو أن يلي لو خبر كان، وفي الآية إنما وليها اسم كان لا خبرها على هذا [القول][٨]، أو تأكيد الاسم لا الخبر على رأي المجيب عن الرد»[٩].

«**فرُدَّ بأنَّ المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معًا، فقيل: الأصل: لو كنتم أنتم**

---

(١) ٢/٣٢٤-٣٢٥.

(٢) الحديث في مسند إسحاق بن راهويه ٣/١٠٢٧، وسنن ابن ماجة ٢/١٤٠٨.

(٣) تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري ٤٦٧، والتيسير بشرح الجامع الصغير ١/٣٣.

(٤) شعب الإيمان ٩/٦٤.

(٥) البيتان من الخفيف، وهما بلا نسبة في الكشاف ٢/٣٢٤-٣٢٥، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤/٦٩٨، والبيت الثاني بلا نسبة أيضا في التمثيل والمحاضرة ٢٥٣، ونهاية الأرب ١/٢٢٦.

(٦) الإسراء: ١٠٠.

(٧) زيادة من المغني و س.

(٨) زيادة من س.

(٩) تحفة الغريب ٢/٨٣٩.

تملكون، فحذفَا، وفيه نظر؛ للجمع بين الحذف والتوكيد».

في الشرح: «لا نُسَلِّم أنَّ الجمع بينهما ممتنع، فقد أجازه إمامَا العربية: سيبويه، والخليل[١]، وقد مرَّ الكلام في فصل إنَّ المكسورة المشددة[٢]، ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم بها على الحذف وشروطه، وساق ذلك في الشرط الثالث منها[٣]، وذكره أيضًا في تراجم الحروف، حيث قال[٤]: (حذف المؤكد وبقاء التوكيد)»[٥].

«**والرابع نحو قوله:** » أي: عَدِيّ بن زيد:

«**لَو بِغَيرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ**» ... ...[٦]

بكسر الراء صفة مشبهة من شَرِقَ بريقه مثلاً إذا غَصَّ، يَشْرَقُ شَرَقًا فهو شَرِقٌ.

«**كُنْتُ كَالْغَصَّان**» بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة: اسم فاعل من غَصَصْتَ يا رجل تَغصُّ فأنتَ غاصٌّ بالطعام وغَصَّان. وعبارة الشارح: «هو ذو الغُصَّة، وهي ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره فيحصل به الشَّرَق» والغُصَّة بضم الغين.

[والاعتصار: إزالة الغصة][٧] بشرب الماء قليلاً قليلاً ليزال الشَرَق، [يقول: لو غَصَصْتُ بغير الماء احتَلْتُ في إزالته بالماء، ولكنني شَرِقْتُ بالماء الذي يزال به الشَرَق] ،[٨] فكيف الحيلة وقد صار الدواء [عين الداء][٩]، ويشبه هذا قول بعضهم:

---

(١) ينظر رأيهما في: الكتاب ١٣٤/٢، ١٥٣، ٧٣/٣، ٧٤.

(٢) ينظر: المغني ٢٤٣/١.

(٣) ينظر: المغني ٣٣٨/٦.

(٤) المغني ٤٤٠/٦.

(٥) تحفة الغريب ٨٣٩/٢.

(٦) بيت من الرمل، لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ٩٣، والشاهد فيه: دخول (لو) في ظاهر البيت على جملة اسمية؛ إذ التقدير: لو حلقي شرق بغير الماء.

والبيت في الكتاب ١٢١/٣، واللامات ١٢٨، وكتاب الشعر ٥٤٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣، والجنى الداني ٢٨٠، وتوضيح المقاصد ١٣٠١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨.

(٧) زيادة يتم بها المعنى، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٨) زيادة يتم بها المعنى، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٩) زيادة يتم بها المعنى، وهي كذلك في تحفة الغريب.

إذَا مَحَاسِنِيَ اللاتي أُدِلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَذِرُ[١]

وهذا معنى قوله: «**بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي**»، وقبله:

أبلـــغ النعمـــان عـــني مالكًـــا إنَّه قَدْ طَالَ حَبْـــسِي وانْتِظَـــارِي

وكان النعمان قد بلغه عنه شيء فاحتال حتى وقع في يده، فحبسه إلى أن مات.

«**وقوله:**

لَوْ فِي طُهَيَّةَ» ... ...[٢]

بضم المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء التحتية فهاء تأنيث: حي من بني تميم، نسبوا إلى أمهم.

«**أَحْلاَمٌ**» أي: عقول، جمع حِلْم، بكسر المهملة وسكون اللام، ومنه: ﴿**أَمْ تَأْمُرُهُمْ** [١٩٩/ أ] **أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ**﴾[٣].

«**لَمَا عَرَضُوا**» اعترضوا.

«**دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي**» يقول: لو كان فيهم عقول لما دخلوا بين خصمي وبيني معترضين دونه.

«واعلم أنَّ في كون هذا البيت والذي قبله من الرابع نظر؛ لأنَّ الرابع هو أن يلي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره، ولم يَلِ [لو][٤] فيهما إلا الجار والمجرور، فإن قيل: المبتدأ في كل من البيتين والٍ لـــ(لو) في التقدير، وإن لم يكن واليًا له في اللفظ؛ لأنَّ الجار والمجرور في الأول معمول الخبر، وفي الثاني نفس الخبر ومراده يلي لو لفظًا أو نية، أجيب: بأنَّ هذا وإنْ أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله: (مبتدأ ما بعده خبره) يأتي ذلك في البيت

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للبحتري في المصون في الأدب ٧٥، وجمهرة الأمثال ١/٤٧٥، والتمثيل والمحاضرة ٩٩.

(٢) بيت من البسيط، لجرير في ديوانه ٥٨٧، والشاهد فيه: دخول (لو) على جملة اسمية شذوذًا، وقيل: على تقدير (كان) الشأنية، والجملة في محل نصب خبرها.

والبيت في شرح شواهد المغني ٢/٦٥٩، وشرح أبيات المغني ٥/٨٤، والخزانة ٥/٤٣٥، وغنية الأريب ٢/٦٧٥.

(٣) الطور: ٣٢.

(٤) زيادة من س.

البيت الثاني لأنَّ فيه المبتدأ ما قبل خبره، ويمكن أن يقال: إنَّ قوله: (أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره)، معناه: أو جملة اسمية بحسب الظاهر، يشير إلى ذلك قوله فيما بعد: وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذًا»[١]. قاله الشمني.

«**واختلف فيه، فقيل: محمول على ظاهره، وإنَّ الجملة الاسمية وليتها شذوذًا كما قيل في قوله:** » أي: الصمة، وقيل: لقيس بن الملوح:

«**وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِـــشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَـــفِيعُهَا**[٢]»

وقد أنشده المصنف في فصل ألاَّ بالفتح والتشديد[٣]، من حرف الألف، وفي النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس[٤].

«**وقال الفارسي**[٥]: **هو من النوع الأول، والأصل: لو شَرِقَ حلقي هو شَرِقٌ، فحذف الفعل أولاً، والمبتدأ آخرًا**».

في الجنى الداني[٦]: «وذكر ابن مالك[٧] أنَّ لو قد وليها مبتدأ وخبر، كقوله:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ... ...

قيل: وهو مذهب الكوفيين[٨]،... وتأول ابن خروف[٩] هذا البيت على إضمار كان الشأنية»، و(بغير الماء حلقي شرق) جملة في محل نصب على أنَّها خبر كان، وتأوله

---

(١) المنصف ١٧٢/٢.

(٢) بيت من الطويل، للصمّة بن عبد الله القشيري، وقيل: لقيس بن الملوح، وهو في ديوانه ١٩٥، وقيل: لابن الدمينة، وهو في ديوانه أيضا ٢٠٦، ٢٦٢، والشاهد فيه: وقوع الجملة الاسمية بعد أداة التحضيض شذوذًا.
والبيت في شرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، والجنى الداني ٥٠٩، وتوضيح المقاصد ١٣٠٩/٣، وأوضح المسالك ١٠٩/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٧٠٢/١، وشرح شواهد المغني ٢٢١/١ ، والخزانة ٦٠/٣،.

(٣) ينظر: المغني ٤٨٣/١.

(٤) ينظر: المغني ٢٣١/٦.

(٥) ينظر: كتاب الشعر ٥٤٣-٥٤٤.

(٦) ٢٨٠.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣-١٦٣٧، والمساعد ١٩١/٣-١٩٢، وشفاء العليل ٩٦٩/٣.

(٨) ينظر: الارتشاف ١٩٠٠/٤، والجنى الداني ٢٨٠، والهمع ٣٤٧/٤

(٩) ينظر: الجنى الداني ٢٨٠، والمساعد ١٩٢/٣.

الفارسي[١] على أنَّ حلقي فاعل فعل محذوف يفسره شَرِقٌ، وشَرِقٌ خبر مبتدأ محذوف، وفيه تكلف. انتهى.

وفي الشرح: «ويمكن في الجواب وجه آخر، وهو أن تكون [لو][٢] في البيت الثاني داخلة على كان أيضًا، إمَّا شأنية أو غير شأنية، أي: لو كان في طُهَيَّةَ أحلامٌ»[٣].

«**وقال المتنبي:**

وَلَو قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شِقِّ رَأْسِه» ... ...[٤]

«يحتمل أن يضبط شقّ بفتح الشين على أنَّ المراد لو أُلْقِيَ في الفُرْجَة التي بين جانبي رأس القلم، وبكسرها على أنَّ المراد أحد جانبي الرأس، أي: لو أُلقِيَ في أحد شقي الرأس ما غَيَّرَ خطًّا»[٥]، وهذا معنى قوله:

«**مِنَ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ.**

فقيل: لحن[٦]**؛ لأنه لا يمكن أن يُقَدَّر: ولو ألقى قلم، وأقول: روي بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: ولو لابستُ قلمًا**[٧]».

«لأنَّ المعنى عليه: ولو ألقيت عليه في شق قلم، وهذا مراد الشاعر بحسب الظاهر، وأمَّا على الرفع فيكون المعنى: ولو حصل قلمٌ، [أو][٨] ولو لُوبس قلمٌ، ولا يتحصل [بتقدير][٩] حصل المعنى المراد إلا بأمر بعيد متكلف، ولا يحصل بتقدير لوبس ظهور المقصود، بخلاف

---

(١) ينظر: كتاب الشعر ٥٤٣-٥٤٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٨٤١/٢.

(٤) البيت من الطويل، للمتنبي في ديوانه ١٤٨، والشاهد فيه: تلحين المتنبي في هذا البيت؛ لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقى قلم.

والبيت في الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٦٩، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١٨٦/٤، والارتشاف ١٩٠٠/٤، وشرح أبيات المغني ٨٧/٥.

(٥) تحفة الغريب ٨٤٢/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٩٠٠.

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦١٥/٢-٦١٧.

(٨) زيادة من س.

(٩) زيادة من س.

النصب فإنه يدل على المراد، فكان أوجه من الرفع، وفي كلام ابن الحاجب في الأمالي[١] إشارة إلى هذا»[٢].

«كما يُقَدَّر في نحو: زيدًا حَبَسْتُ عليه».

لابَسْتُ زيدًا حَبَسْتُ عليه؛ إذ لا يمكن تقدير فعل من معنى المذكور ولفظه، أي: حَبَسْتُ زيدًا؛ إذ ليس المعنى عليه، ولا تقدير فعل من الإهانة ونحوها؛ إذ ليس المراد أن المتكلم أهان زيدًا، فيقدر أعم الأفعال، وهي الملابسة؛ لأنه متيقن؛ إذ يمتنع أن يتحقق فعل بدون الملابسة، فإنْ قلتَ: جعْلُ البيتين من باب الاشتغال منظور فيه؛ لأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مما يصح الابتداء به لو رفع، وقلم هنا نكرة لا مسوغ لجعلها مبتدأ، قلتُ: إذا بنينا على أنَّ النكرة في سياق الشرط لها عموم، كما ذهب إليه بعض أهل الأصول، فلا إشكال؛ لأنَّ النكرة حينئذٍ عامة، فالمسوغ موجود[٣].

«والرفع بتقدير فعل دلَّ عليه المعنى، أي: ولو حصل قلمٌ، أي: ولو لوبس قلمٌ، كما قالوا في قوله:

إذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلاَلاً بَلَغْتِه» ... ...[٤]

هذا صدر بيت عجزه:

... ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

والمراد ببلال هو ابن أبي بردة عامر ابن أبي موسى الأشعري[٥]، أمير البصرة وقاضيها، والخطاب للناقة [١٩٩/ ب] وابن أبي موسى نائب عن فاعل فعل محذوف يفسره بَلَغْتِه،

---

(١) ينظر: ٢/٦١٥-٦١٧.

(٢) تحفة الغريب ٢/٨٤٢.

(٣) تحفة الغريب ٢/٨٤٢.

(٤) البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٢٤٢، والشاهد فيه على رواية الرفع في (ابنُ): أنَّه يقدر له فعل رافع له على النيابة عن الفاعل، فيقال: إذا بُلِغَ.

والبيت في الكتاب ١/٨٢، والمقتضب ٢/٧٧، وكتاب الشعر ٤٩١، والمفصل ٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٠، والخزانة ٣/٣٢، وغنية الأريب ٢/٦٧٧.

(٥) هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، أمير البصرة وقاضيها، عدَّه ابن حجر في الطبقة الخامسة، توفي سنة نيف وعشرين ومئة.

ينظر: أخبار القضاة ٢/٢٢، وتهذيب الكمال ٤/٢٦٦، وتقريب التهذيب ١٢٩.

بَلَغْته، و(بلالاً) منصوب بمحذوف آخر يفسره بَلَغْتِه، والتقدير: إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى بَلَغْتِ بلالاً بَلَغْته.

والنَّصْل: السيف.

ووَصْلاَ الناقة: المفصلان اللذان عند محل نحرها، وفي الصحاح[١]: «الأوصال: المفاصل»، واحدها وَصْلٌ.

والجازر اسم فاعل من جزر الناقة نحرها، فإن قلتَ: ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف والمجرد وهو قام؟ قلتُ: لأنه دعائي، فهو مثل: إنْ جِئْتَنِي فَبَارِكَ الله فيك، وهنا فعلان محذوفان يفسرهما المذكور، أي: إذا بُلِغَ ابن أبي موسى بلغت بلالاً، فالأول مبني للمفعول، والثاني للفاعل.

«**فيمن رفع ابنًا: إنَّ التقدير: إذا بُلِغَ، وعلى الرفع فيكون أُلقِيتُ صفة لـــ(قلم)، ومِن الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بـــ(أُلْقِيْتُ)، لا بـــ(غَيَّرْتُ)؛ لوقوعه في حيز ما النافية، وقد تعلق بـــ(غَيَّرْتُ)؛ لأنَّ مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله:**

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا[٢]»

وقد أنشد هذا البيت فيما تقدم في الفصل الأول من فصول إذا[٣] التي عقدها لخروجها عن الاستقبال، وصرَّح هناك بأن مثل هذا التوسع خاص بالشعر، فلم يكن له بعد ذلك أن يخرِّجَ النثر عليه، وقد وقع له ارتكابه في غير الشعر في مواضع من هذا الكتاب.

«**المسألة الثانية: تقع أنَّ بعدها كثيرًا نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾[٤]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾[٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾[١]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٢]، [وقوله:][٣]:**

---

(١) ١٨٤٢/٥.

(٢) البيت من رجز لعبد الله بن رواحة الخزرجي، وقيل: هو لعامر بن الأكوع، والشاهد فيه: أنَّ: (عن فضلك) متعلق بـــ (استغنينا)، وعمل ما بعد (ما) فيما قبلها لضرورة الشعر.

والشاهد في شرح شواهد المغني ٢٨٦/١، وشرح أبيات المغني ٢٥٠/٢، والخزانة ١٣٩/٧، وغنية الأريب ٦٧٨/٢.

(٣) ينظر: المغني ٩٨/٢.

(٤) البقرة: ١٠٣.

(٥) الحُجُرات: ٥.

[وقوله:][٣]:

وَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيــشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِــنَ الْمَــالِ[٤]»

وقد تقدم.

«**وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه[٥]: بالابتداء، ولا يحتاج لخبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو، كما اختصت غُدوة بالنصب بعد لَدُن، والحين بالنصب بعد لات، وقيل[٦]: على الابتداء، والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدمًا، أي: ولو ثابتٌ إيمانهم، على حدِّ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[٧]، وقال ابن عصفور[٨]: بل يقدر هنا مؤخرًا، ويشهد له أنه يأتي مؤخرًا بعد أما، كقوله:**

عِنْدِي اصْطِبَارٌ» ... ...[٩]

افتعال من الصبر، وهو حبس النفس عن القلق.

والجزع في قوله: «**وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ**» نقيض الصبر.

«**يَوْمَ النَّوَى**» أي: البُعد، والوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، والظاهر أنَّ الشاعر أراد به الفراق مجازًا من باب المسبب على السبب.

«**فَلِوَجْدٍ**» أي: حزن.

=

(١) النساء: ٦٦.

(٢) النساء: ٦٦.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٢٠-١٢١، ١٣٩.

(٦) ذكر ابن هشام الخضراوي أنَّ هذا مذهب سيبويه والبصريين. ينظر: الارتشاف ٤/١٩٠١، والهمع ٢/١٧٠.

(٧) يس: ٤١.

(٨) ينظر: شرح الجمل له ١/٤٦٩.

(٩) بيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّه قد جاء خبر المبتدأ الواقع بعد أمَّا مؤخرًا.

والبيت في أوضح المسالك ١/٢١٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢١٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦١، وشرح أبيات المغني ٥/٩٣، وحاشية الصبان ١/٣١٣.

«**كَادَ يَبْرِيْنِي**» أي: ينحت جسمي كما يُبرى السهم ونحوه.

«**وذلك لأنَّ لعل لا تقع هنا**».

«لِمَا تقرر من أنه لا يفصل بين أما والفاء بجملة مستقلة، بل بجزء مما هو واقع بعد الفاء في الأصل، فلو جعلت أنَّ هنا بمعنى لعلَّ لزم الفصل بجملة مستقلة، وهو باطل»[(١)].

«**فلا تشتبه أنَّ المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل، فالأولى حينئذٍ أن يقدر مؤخرًا على الأصل، أي: لو إيمانهم ثابت.**

وذهب المبرد[(٢)]، والزجاج[(٣)]، والكوفيون[(٤)] إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي: ولو ثبت أنهم آمنوا، ورُجِّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري[(٥)]: ويجب كون خبر أنَّ فعلاً ليكون عوضًا من الفعل المحذوف، وردَّه ابن الحاجب[(٦)] وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[(٧)]، وقالوا: إنَّما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله:

مَا أَطْيَبَ العَيْشَ... ... ...[(٨)]»

[أي: الحياة][(٩)].

«**لَوْ أنَّ الفتى**» أي: الشاب.

«**حَجَرٌ تَنْبُو**» أي: تتجافى وتتباعد.

---

(١) تحفة الغريب ٨٤٤/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٧٧/٣، والارتشاف ١٩٠١/٤، والجنى الداني ٢٧٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٧١/٢، والارتشاف ١٩٠١/٤، والجنى الداني ٢٧٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٠١/٤، والجنى الداني ٢٧٩، والهمع ١٧٠/٢.

(٥) ينظر: المفصل ٤٤٣.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/٢-١٧٠.

(٧) لقمان: ٢٧.

(٨) بيت من البسيط، لتميم بن أبي بن مقبل في ديوانه ١٩٨، والشاهد فيه: أنَّ خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) اسم جامد.

والبيت في شرح المفصل ٨٧/١، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢، وشرح أبيات المغني ٩٤/٥، وغنية الأريب ٦٨١/٢.

(٩) زيادة من س.

«**الْحَوَادِثُ**» جمع حادثة، وهي ما يترل من نوازل الزمان ومصائبه.

«**عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ**» أي: مستدير مجتمع الأجزاء صلب، أي: يكون الفتى كحجر موصوف بهذه الصفة، أي: لا تؤثر فيه الحوادث، ولا يبالي بها.

«**وقوله:**

وَلَو أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مُسَوَّمَةً» ... ...[1]

أي: فرسًا مسومة، وفي الصحاح[2] بدل مسومة: مُزَنَّمَة، والزنم شيء يقطع من طرف إذن البعير ويترك معلقًا يابسًا، وإنَّما يفعل ذلك بالكرام من الإبل.

---

(١) بيت من الطويل، لجرير في ديوانه٥٦٦، وقيل: للعوام بن شوذب الشيباني، والشاهد فيه: مجيء خبر (أنَّ) بعد (لو) اسمًا جامدًا.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٦٣٩/٣، والارتشاف ١٩٠١/٤، والجنى الداني ٢٨١، وتوضيح المقاصد ١٣٠٢/٣، وشرح شواهد المغني ٦٦٢/٢، وشرح أبيات المغني ٩٧/٥.

(٢) في النسخة التي وقفت عليها من الصحاح مسومة وليس مزنمة. ينظر: ١٩٤٦/٥.

«**تَدْعُو عُبِيدًا**» بضم العين.

«**وَأَزْنَمَا**» بفتح الهمزة وسكون الزاي: اسمَا شخصين أو قبيلتين من بني يربوع، وقيل: عُبَيد بطن من الأوس، وأزْنَم من يربوع.

وهذا كلام من أخذ الخوف بمجامع قلبه، يقول: لو أنَّ الذات التي أراها عصفورة خُيِّلَ إليَّ من شدة الجزع أنها فرس مسومة [أي: معلَّمة][(١)] تدعو [٢٠٠/ أ هذين الشخصين للقتال[(٢)].

«**[وردَّ][(٣)] ابن مالك[(٤)] قول هؤلاء بأنه قد جاء اسمًا مشتقًّا كقوله:**

لَــوْ أنَّ حَيًّــا مُــدْرِكُ الْفَــلاَحِ أَدْرَكَــهُ مُلاَعِــبُ الرِّمَــاحِ[(٥)]»

في الصحاح[(٦)]: «كان يقال لأبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب: مُلاعِبُ الأسنَّة، فجعله لبيد مُلاعب الرِّماح؛ لحاجته إلى القافية، فقال يرثيه، وهو عمه:

قُوْمَــا تَنُوحَــانِ مَــعَ الأَنْــواحِ
وَأَبِّنَــا مُلاَعِــبَ الرِّمَــاحِ
أَبَــا بَــرَاءٍ مِــدْرَهَ الــشِّيَاحِ

انتهى».

«وفي الشرح: أنَّ صاحب الصحاح أنشد ما ذكره المصنف. وأقول: لعل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكروا، وأما النسخة التي راجعتها فليس فيها إلا ما نقلته، ثم

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٨٤٥/٢.

(٣) زيادة من المغني و س.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣.

(٥) بيت من الرجز، للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه٣٣٣، والشاهد فيه: مجيء خبر (أنَّ) بعد (لو) اسما مشتقًا، وهو قوله: مدرك.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣، والجنى الداني ٢٨٢، وتوضيح المقاصد ١٣٠٢/٣، والهمع ١٧١/٢، وشرح شواهد المغني ٦٦٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٥.

(٦) ٣٦٧/١.

رأيت (في نسخة أخرى مثل ما)[١] في نسخة الشارح»[٢].

ثم قال: «والظاهر أن المراد (بحي)[٣] نقيض الميت، لا مرادف القبيلة»[٤].

«وقد وجدتُ آية في التنزيل وقع [فيها][٥] الخبر اسمًا مشتقًّا، ولم ينتبه لها الزمخشري، كما لم ينتبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلا لما امتنع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ﴾[٦]».

«هوَّل المصنف -رحمه الله وسامحه- في هذا المقام ولوَّح بقصور نظر هؤلاء الأئمة، وتبجَّح بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه، ثم أسفر الأمر عن لا شيء؛ وذلك لأنَّ لو في هذه الآية التي أوردها [ليست مما الكلام فيه؛ لأنها مصدرية، أو للتمني، والكلام][٧] إنما هو في لو الشرطية، والآية التي تبجح بإيرادها والاهتداء إليها دون الجماعة ليست فيها شرطية، وإنما هي مصدرية، قال الشارح: وقد كنت قديمًا من نحو ثلاثين سنة في ابتداء مطالعتي لهذا الكتاب ذكرت ذلك لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين الزبيري التَّنَسِّي -تغمده الله برحمته- فاستحسنه وكتبه على حاشية نسخته، ثم رأيت في شرح الحاجبية للرضي[٨] ما قلته، وذلك أنه قال: أمَّا قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ﴾ فإنَّ لو بمعنى أنْ المصدرية، وليست بشرطية؛ لمجيئها بعد فعل دالٍّ على التمني، وقد وجدت المسألة أيضًا في كلام ابن الحاجب نفسه، وذلك أنه قال في منظومته[٩]:

---

(١) ساقط من س.

(٢) المنصف ١٧٤/٢.

(٣) ساقط من س.

(٤) تحفة الغريب ٨٤٥/٢.

(٥) زيادة من المغني و س.

(٦) الأحزاب: ٢٠.

(٧) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم المعنى.

(٨) ينظر: ٢٢٧/٦.

(٩) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ٤١١. والمنظومة من الرجز، وهي الموسومة بالوافية، وهي نظم لمتن الكافية، وعليها عدة شروح. ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢٦/٥.

لَو أَنَّهُمْ بَـادُونَ فِـي الْـأَعْرَابِ لَوْ لِلتَّمَنِّي لَيْسَ مِـنْ ذَا الْبَـابِ

ثم في كلام المصنف إدخال اللام على جواب إنْ الشرطية مرتين، وقد سبق له مرات»[(١)]، والله أعلم بالصواب.

«**ووجدتُ آيةً الخبرُ فيها ظرف، وهي:** ﴿لَوْأَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾﴾[(٢)]».

في الشرح: «وأصل هذا الكلام في بعض النسخ[(٣)]، ولا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري؛ لاحتمال أنه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل، ولا يجعله متعلقًا باسم الفاعل»[(٤)].

وقال الشمني: «وأقول: لما كان ما تعلق به الظرف محذوفًا على سبيل الوجوب، وأقيم الظرف مقامه، كان الإخبار بالظرف غير الإخبار بالفعل وبالاسم المشتق، فصحَّ الاستدراك به على من يقول: يجب أن يكون الخبر فعلاً»[(٥)].

«**المسألة الثالثة: لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إنْ الشرطية، وزعم بعضهم أنَّ الجزم بها مطَّرِد على لغة[(٦)]، وأجازه جماعة في الشعر[(٧)]، منهم ابن الشجري[(٨)]، كقوله:** »

أي الشخص، وهو امرأة من بني الحارث بن كعب ترثي شخصًا:

فَارِسًـا مَـا غَـادَرُوهُ مُلْحَمًـا غَيرَ زُمَّيْـلٍ وَلاَ نِكْـسٍ وَكَـلْ

«لَوْ يَشَأْ طَـارَ بِـهِ» ... ...[(٩)]

(١) تحفة الغريب ٨٤٦/٢.

(٢) الصافات: ١٦٨.

(٣) في س: هذا الكلام ثابت في بعض النسخ. وهو كذلك في تحفة الغريب.

(٤) تحفة الغريب ٨٤٦/٢.

(٥) المنصف ١٧٥/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٨٩٩/٤، والجنى الداني ٢٨٦ والهمع ٣٤٣/٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٨٩٩/٤، والجنى الداني ٢٨٦، والهمع ٣٤٢/٤-٣٤٣.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١، ٨٣/٢.

(٩) البيتان من الرمل لعلقمة، أو لامرأة من بني الحارث بن كعب، والشاهد في البيت الثاني: أنَّ (لو) قد جزمت في الشعر عند ابن الشجري.

والشاهد في شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣، والجنى الداني ٢٨٧، والهمع ٣٤٣/٤، وشرح شواهد المغني =

وفي نسخة: رابطه.

«**ذُو مَيْعَةٍ**» بفتح الميم وسكون التحتية وفتح العين المهملة بعدها هاء التأنيث: النشاط، وأول جري الفرس.

«**لاَحِقُ الآطَالِ**» أي: ظامر الجنبين، قد لصقت إطْلة بأختها من الضمر، وقد جمع الشاعر [إطْلاً بكسر الهمزة وسكون][(١)] الطاء المهملة، (ويقال لها أيضًا: إِطِل بكسرتين)[(٢)]، كإِبِل، ويقال لها أَيْطَل، وجمع هذه أَيَاطِلُ.

«**نَهْدٌ**» بفتح النون وسكون الهاء، يقال: فرس نَهْدٌ، أي: جسيم مشرف.

«**ذُو خُصَلْ**» بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة، جمع خُصْلَة، كـ: غُرْفَة وغُرَف، إلا أنَّه سكَّن الصاد في الجمع ضرورة، وهي لفيفة من شَعْر، كذا في الصحاح[(٣)].

«**وقوله:**

تَامَتْ فُؤَادَكَ ... ...»[(٤)]

في الصحاح[(٥)]: «تَيَّمَهُ الحبُّ، أي: عبَّدَه وذلَّله، فهو مُتَيَّمٌ، ويقال أيضًا: تَامَتْهُ فلانة».

«.... ... لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا»

في الشرح: «أنشد الجوهري[(٦)] هذا البيت منسوبًا للقيط ابن زرارة، ولم ينشده بـــ(لو)، وإنما أنشده بـــ(لم)»[(٧)].

=

٦٦٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٠٥/٥، والخزانة ٢٩٨/١١.

(١) زيادة من س.

(٢) مكرر في الأصل.

(٣) ١٦٨٥/٤.

(٤) بيت من البسيط، للقيط بن زرارة، والشاهد فيه: مجيء (لو) جازمة في الشعر على رأي ابن الشجري.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٦٣٤/٣، والجنى الداني ٢٨٧، وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢، والخزانة ٢٩٩/١١، وغنية الأريب ٦٨٥/٢.

(٥) ١٨٧٩/٥.

(٦) في النسخة التي بين يدي من الصحاح أنشده المؤلف بـــ لو.

(٧) تحفة الغريب ٨٤٧/٢.

قال الشمني: «لعلَّ نسخة الشارح من الصحاح كذلك، فأمَّا النسخة التي راجعتها فإنَّما هو فيها بـــ(لو)»[١].

«وقد خُرِّجَ[٢] هذا على [٢٠٠/ ب] أنَّ ضمة الإعراب سُكِّنت تخفيفًا كقراءة أبي عمرو[٣]: {يَنْصُرْكُمْ}[٤]، و{يُشْعِرْكُمْ}[٥]، و{يَأْمُرْكُمْ}[٦]، والأول على لغة من يقول: شَا يَشَا بألف[٧]، ثم أبدلت همزة ساكنة، [كما قيل: العالم والخاتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان[٨]: {مِنسَأْتَهُ}[٩] بهمزة ساكنة،][١٠] فإنَّ الأصل: (مِنسأته) بهمزة مفتوحة مِفْعَلَة، من نَسَأَهُ إذا أخَّرَه، ثم أبدلت الهمزة ألفًا، ثم الألف همزة ساكنة.

[المسألة][١١] الرابعة: جواب لو إمَّا مضارع منفي بـــ(لم)، نحو: ((لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ))، أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـــ(ما) ».

فيه مسامحة، فإنَّ الجواب هو مجموع حرف النفي والفعل المنفي، لا المضارع المنفي ولا الماضي المنفي.

«والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾[١٢]، ومن

---

(١) المنصف ١٧٥/٢.

(٢) هذان التخريجان لابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣-١٦٣٤.

(٣) قرأ أبو عمرو في المواضع الثلاثة بإسكان الراء: {يَنْصُرْكُمْ} [آل عمران: ١٦٠]، و{يُشْعِرْكُمْ} [الأنعام: ١٠٩]، و{يَأْمُرْكُمْ} [البقرة: ٦٧]، وقرأ الجمهور بالضم: {يَنْصُرُكُم}، و{يُشْعِرُكُم}، و {يَأْمُرُكُم}.
ينظر: الحجة في القراءات السبع ٧٧، والحجة للقراء السبعة ٧٨/٢.

(٤) آل عمران: ١٦٠.

(٥) الأنعام: ١٠٩.

(٦) البقرة: ٦٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣، وشرح الشافية للرضي ٣٦/٣، ٣٩.

(٨) قرأ نافع وأبو عمرو: {مِنْسَاتَهُ} [سبأ: ١٤] بالألف بدون همز، وقرأ ابن ذكوان وجماعة بهمزة ساكنة: {مِنْسَأْتَهُ} [سبأ: ١٤]، وقرأ الباقون: {مِنْسَأَتَهُ} [سبأ: ١٤] بهمزة مفتوحة.
ينظر: السبعة في القراءات ٥٢٧، والحجة للقراء السبعة ١١/٦، والبحر المحيط ٨/ ٥٣١.

(٩) سبأ: ١٤.

(١٠) زيادة من المغني و س.

(١١) زيادة من المغني.

(١٢) الواقعة: ٦٥.

تجرده منها: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[١]، والغالب على المنفي تجرده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[٢]».

في الشرح: «ظاهر العبارة أنَّ المنفي مطلقًا سواء كان منفيًّا بـ(لم) أو بـ(ما) يتجرد عن اللام غالبًا، وليس كذلك، فإنَّ اللام لا تدخل على لم أصلاً، ويمكن أن يجعل الألف واللام في (المنفي) للعهد الذكري، والمعهود أقرب شيء إلى هذا الكلام، وهو المنفي، وقد يقال: كان الأولى أن يقول: والغالب على النافي تجرده منها، فإنَّ اللام إنما تتصل بحرف النفي، أو يتجرد هو عنها، لا بالفعل المنفي، وجوابه أنَّ المنفي صفة للجواب، لا للفعل وحده»[٣].

وفي التعليق[٤]: «ثم صواب العبارة: (والغالب على النافي)، فإنَّ اللام تتصل بحرف النفي، (أو يتجرد هو [عنها][٥]، لا الفعل المنفي، ويمكن أنْ يقال: إنَّ المنفي صفة للجواب، وهو مجموع النافي ومدخوله)[٦]».

«ومن اقترانه بها قوله:

وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[٧]

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بـ(ما) بها كقوله:

أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبِي[٨]»

---

(١) الواقعة: ٧٠.

(٢) الأنعام: ١١٢.

(٣) تحفة الغريب ٨٤٨/٢.

(٤) ٧١٢.

(٥) زيادة يتم بها المعنى، وهي كذلك في التعليق.

(٦) ساقط من س.

(٧) بيت من الوافر، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء جواب (لو) فعلا ماضيًا منفيًا مقترنًا باللام.

والبيت في التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٤/٢، والهمع ٣٤٩/٤، وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢، وشرح أبيات المغني ١١١/٥، والخزانة ١٤٥/٤، ٨٢/١٠.

(٨) البيت من الطويل، وقائله العبَّاس بن الأحنف، وهو في ديوانه ٣٩، وقيل: أبو العتاهية، وليس في ديوانه، وقيل: مسعود بن بشر، والشاهد فيه: أنَّ جواب القسم المنفي قد دخله اللام بقلة.

والبيت في عيون الأخبار ٨٦/٤، وأمالي القالي ١٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٤٩/٢، والهمع ٢٤٨/٤، وشرح شواهد المغني ٦٦٦/٢، وشرح أبيات المغني ٤١٢/٥، وغنية الأريب ٦٨٧/٢.

«يمكن أن يكون وجه الشذوذ في البيت إدخال اللام على جواب إنْ الشرطية؛ وذلك لأنَّ اللام الأولى الداخلة على إنْ ليست الموطئة؛ لأنَّ القسم ملفوظ به، وهي إنما تدخل إيذانًا بقسم مقدَّر، فالظاهر أنَّها لام القسم، فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء، واللام الثانية داخلة على جواب إنْ شذوذًا، ولو ثبت لكان فيه مفزع ما للمصنف وغيره في قولهم: (وإلا لكان كذا)، لكن تصريح المصنف بأنَّ اللام الثانية لام جواب القسم يأبى ذلك، فتأمله»[(١)].

«و [قد][(٢)] ورد جواب لو الماضي مقرونًا بـــ(قد)، وهو غريب، كقول جرير:

لَوْ شِئتَ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِـــشَرْبَةٍ تَدَعُ الحَوَائِمَ لاَ يَجِدْنَ غَلِيلاَ[(٣)]»

أنشد الجوهري هذا البيت في الصحاح في مادة وَجَدَ، ونسبه إلى لبيد مستشهدًا به على أنه يقال في مضارع وَجَدَ: يَجُدُ، بفتح الياء وضم الجيم، وأنها لغة عامرية[(٤)] لا نظير لها في باب المثال، «قال لبيد وهو عامري»[(٥)]، وأنشد البيت، إلا أنه ذكر مكان (حوائم) (صوادي)، ونسبه ابن بري[(٦)] إلى جرير، ويمكن أن يكون هذا من توارد الخاطر، بأن يكون كل منهما قاله، كما يحكى عن ابن ميادة[(٧)] أنه أنشد لنفسه:

---

(١) تحفة الغريب ٨٤٨/٢.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) بيت من الكامل، لجرير في ديوانه ٤٥٣،وينسب للبيد، وليس في ديوانه، والشاهد فيه: مجيء جواب (لو) مقرونًا بـــ(قد).

والبيت في المنصف ١٨٧، وسر صناعة الإعراب ٢٤٤/٢، وشرح الشافية ١٣٢/١، وتوضيح المقاصد ١٦٣٢/٣، وشرح ابن عقيل ٢٨٢/٤، والهمع ٣٤٩/٤، وشرح شواهد المغني ٦٦٦/٢، وشرح أبيات المغني ١١٤/٥.

(٤) ينظر: الصحاح ٥٤٧/٢، والمفتاح في الصرف ٤١، وشرح الشافية للرضي ١٣٢/١-١٣٣.

(٥) الصحاح ٥٤٧/٢.

(٦) نسبه لجرير أيضًا الجاحظ، وابن سيده، وابن منظور في أحد موضعين أورده فيهما من اللسان، ينظر: الحيوان ٨١/٥، والمحكم ٢٣٠/١، ولسان العرب ٣٦١/٨. وابن بري هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري المنشأ، أبو محمد، من علماء العربية النابهين، من مصنفاته: الرد على ابن الخشاب، حواش على الصحاح، شرح شواهد الإيضاح، حواش على درة الغواص، توفي سنة ٥٨٢هـ.

ينظر: معجم الأدباء ١٥١٠/٤، وطبقات الفقهاء الشافعية ٥٠٥/١، وإنباه الرواة ١١٠/٢.

(٧) تنظر الحكاية في: الطراز لأسرار البلاغة ٩٦/٣، وعلوم البلاغة للمراغي ٣٦٧.

مُفِيـــدٌ وَمِـــتْلاَفٌ إذا مَـــا أَتَيتَـــهُ تَهَلَّلَ وَاهْتَزَّ اهْتِـــزَازَ المـــُهَنَّدِ[١]

فقيل له: أين يذهب بك؟ هذا للحطيئة، فقال: الآن علمت أني شاعر إذ وافقته على قوله و لم أسمعه.

ونَقَعَ: يقال: نَقَعَ الماء العطش نَقْعًا ونُقُوعًا: سكَّنَه، وفي المثل: الرَّشْفُ أَنْقَعُ، أي أنَّ الشراب الذي يرتشف قليلاً قليلاً أقطع للعطش، وإن كان فيه بطء، والضمير المستكن في نَقَعَ عائد على الثغر أو الريق، وثَمَّ مضاف محذوف، أي: نَقَعَ عطشَ الفؤادِ، مجازًا، والحوائم في الأصل: الطيور التي تحوم حول الماء، أي: تدور حوله ولا تصل إليه، جمع حائم، وأراد الفؤاد مجازًا.

قال الشمني[٢]: «قالوا: والأبابيل تأكل الأفاعي في الصيف، فتحمى فتطلب الماء، فإذا رأته امتنعت من شربه، وحامت عليه تتنسمه؛ لأنها لو شربته في الحال هلكت، فلا تزال تحوم حتى تُذْهِبَ ثورانَ السمِّ، فتشربه فلا يضرها. والغليل بالمعجمة: حرارة العطش».

ووقع في صحيح البخاري[٣] في باب رجم الحبلى في الزنا، في حديث ابن عباس الطويل الذي ذكر فيه البيعة بعد وفاة النبي ﷺ ما نصُّه: ((قال لي عبد الرحمنِ بن عوف: لو رأيتَ رجلاً أتى عمر فقال له: يا أميرَ المؤمنين، هل لك في فلان؟ يقولُ: لو قَدْ ماتَ عُمرُ لقد بايعتُ فلانًا)). انتهى.

ففيه ورود جواب لو وشرطها جميعًا مقرونين بـــ(قد). وفلان المشار [٢٠١/ أ] إليه بالبيعة هو طلحة بن عبد الله[٤]، وقع ذلك في فوائد البغوي[٥]، وثبت في صحيح البخاري[١]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه٣٩، وفي العقد الفريد ٣٥٠/٢، ومختـــارات شـــعراء العـــرب ١٧/٣، والتذكرة الحمدونية ١٦/٤، والحماسة المغربية ١٦٥/١.

(٢) المنصف ١٧٦/٢.

(٣) ١٦٨/٨.والحديث في مسند الإمام أحمد ٤٥٠.

(٤) ينظر: فتح الباري ١٤٦/١٢.

(٥) هو الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي، صاحب التصانيف، محدِّث فقيه مفسر، من مـــصنفاته: شـــرح السنة، ومعالم التنزيل، والتهذيب في فقه الشافعية، والمصابيح وغيرها، توفي سنة ٥١٦هـ.
ينظر: المنتخب ٢١٧، ووفيات الأعيان ١٣٦/٢، وتاريخ الإسلام ٢٥٠/١١.

البخاري[١] أيضًا في باب الخمس من حديث جابر بن عبد الله [قال][٢] قال النبي ﷺ: ((لو [قد][٣] جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا))، ذكره في باب: ومن الدليل على الخمس لنوائب المسلمين، وهو نحو الأول، وكذا ذكره في باب ما أقطع النبي ﷺ من [مال][٤] البحرين.

«**ونظيره في الشذوذ اقتران جواب [لولا][٥] بها، كقول جرير أيضًا:**

... ... لَوْلاَ رَجَاؤكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلاَدِي[٦]»

هذا عجز بيت صدره:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... ...

وقبله:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْــصِ عِــدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَــدَّادِ

وقد أنشد المصنف كلا البيتين في فصل أو.

«**قيل: وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾[٧]، وقيل: هي جواب لقسم مقدَّر**».

وهذا القول الثاني هو الذي ذكره المصنف قبل الكلام على لا بنحو ورقة أنَّه الأولى، وادَّعى أنَّ القول بأنَّها لام جواب لو، وأنَّ الاسمية استعيرت مكان الفعلية قول فيه تعسف، وهذا الذي زعم

---

(١) ٩٦/٣، ١٧٢/٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من المغني و س.

(٦) بيت من البسيط، لجرير في ديوانه ١٥٦، والشاهد فيه: مجيء جواب (لولا) مقترنًا بـــ قد.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/٣، والهمع ٢٤٨/٥، وشرح شواهد المغني ٢٠١/١، وشرح أبيات المغني ٥٤/٢، وغنية الأريب ٦٨٨/٢، وحاشية الصبان ١٥٧/٣.

(٧) البقرة: ١٠٣.

تعسفه صدَّر به الزمخشري كلامه في الآية، وذلك أنَّه قال[١]: «فإن قلتَ: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلتُ: لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة (واستقرارها، كما عُدِلَ عن النصب إلى الرفع في: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[٢] لذلك، فإن قلتَ: فهَلاَّ قيل: لمثوبة)[٣] الله خيرٌ، قلتُ: لأنَّ المعنى: لَشَيْءٌ من الثواب خير لهم، ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ﴾[٤] [تمنيًا لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، كأنه قيل: ليتهم آمنوا][٥]، ثم ابتدئ: ﴿لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞ﴾[٦]» انتهى، ولم يصرح بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسم مقدَّر، فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء للتوكيد، ولا قسم مقدَّر أصلاً، فيكون هذا قولاً ثالثًا في الآية.

وقال التفتازاني: يَرِدُ على السؤال -يعني سؤال الزمخشري- أنَّ الاسمية لا تصلح جواب لو، أمَّا لفظًا فلإطباق النحاة على أنَّه لا يكون إلا فعلية ماضوية، وأمَّا معنى فلأنَّ خيرية المثوبة لا تتقيد بإيمانهم واتِّقائهم، ولا تنتفي بانتفائها، فالأولى أنَّ الجواب محذوف، أي: لأثيبوا؛ وعلى الجواب -يعني جواب الزمخشري عن السؤال المذكور- أنَّ الاسمية إنَّما تدل على ثبات مدلولها، وهو كون المثوبة خيرًا، لا على ثبات المثوبة، وما ذكره إنَّما يتم لو قيل: لمثوبة لهم، [والجواب: أنَّها ماضوية تقديرًا؛ إذ الأصل: لأثابهم الله مثوبة، فعدل إلى: مثوبة لهم؛ للدلالة على إثبات المثوبة][٧]، واستقرارها على تقدير الإيمان والتقوى، ثم إلى: مثوبة من عند الله خير؛ تحسيرًا لهم على حرمانهم الخير، وترغيبًا لمن سواهم في الإيمان والتقوى، قال: وقوله على سبيل المجاز عن الإرادة؛ لأنَّ التمني على الله محال، بخلاف إرادة ما لا يقع، وأمَّا عند أهل الحق القائلين باستحالتهما جميعًا فلا يجوز حملها على التمني، إلاَّ حكاية على معنى أنهم بحال يتمنى العارف إيمانهم وتقواهم تلهفًا عليهم. انتهى.

---

(١) الكشاف ١/٢٠٠.

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) ساقط من س.

(٤) البقرة: ١٠٣.

(٥) زيادة من س.

(٦) البقرة: ١٠٣.

(٧) زيادة من س.

وفي شرح الحاجبية للرضي[١]: «وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[٢]، فلتقدير القسم قبل لو، وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴿٦﴾﴾[٤]، وجواب القسم سادٌّ مسدَّ جواب لو.

وذهب جار الله[٥] إلى أنَّ الاسمية في الآية جواب لو، قال: وإنما جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء»[٦].

«**وقول الشاعر:**

قَالَتْ سَلاَمَةُ لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمُ فَرَاحَةٌ لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوْسَرَا[٧]»

هذا مثال لاقتران جواب لو بالفاء، وعليه فـ(راحةٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو راحة، فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية، ولا يتعين هذا؛ لاحتمال أنْ يكون قوله راحة معطوفًا على قتل، وجواب لو محذوفًا، أي: لَثَبَتُّ، ويدل عليه قوله: لكن فَرَرْتُ، وذلك أنَّ مراده الاعتذار عن عدم ثباته بأنه لو تحقق [حصول][٨] الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب، لكن خاف الأسر المفضي إلى العار والذل ففرَّ، واسم (يكن) إمَّا ضمير

---

(١) ٦/٢٢٩.

(٢) البقرة: ١٠٣.

(٣) الأنعام: ١٢١.

(٤) التكاثر: ٥ــ٦.

(٥) ينظر: الكشاف ١/٢٠٠.

(٦) تحفة الغريب ٢/٨٥٢.

(٧) البيتان من الوافر، لعامر بن الطفيل، وليسا في ديوانه، والشاهد في البيت الثاني: مجيء جواب (لو) جملة اسمية مقترنة بالفاء، والمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو راحة.

والشاهد في المساعد ٣/١٩٦، والهمع ٤/٣٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٧، وشرح أبيات المغني ٥/١١٥، وغنية الأريب ٢/٦٨٩.

(٨) زيادة من س.

ضمير مذكور يعود إلى الفرار المفهوم من السياق، أو ضمير مؤنث يعود إلى هذه الخصلة [٢٠١/ ب] أو الفعلة المراد بها الفرار، و(عادةٌ) خبر يكن، و(لك) كان في الأصل صفة لها، فتقدم فانتصب على الحال، وقوله: (أنْ تترك الأعداءَ) وروي: (أنْ تَقْتُلَ الأعدَاءَ) خبر مبتدأ محذوف، أي: عادتك قتل الأعداء، ويحتمل أن يكون هذا الكلام وقع على طريق الاستفهام الإنكاري، وحذفت الهمزة لعدم الإلباس، والأخفش[1] يراه مقيسًا، أي: ألم يكن قتل الأعداء حتى تعذر عادة لك؟ فتكون أنْ وصلتها اسم يكن، وعادة خبرها، و(تُعْذَرَا) يحتمل أن يكون مبنيًّا للمفعول من قولك: عَذَرْتُهُ، أي: صيَّرتُه معذورًا، ويحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل من قولك: أَعْذَرَ الرجل، أي: صار ذا عذر، أو من قولك: أَعْذَرَ في الأمر، إذا بالغ فيه.

[وهذا آخر الجزء الأول من شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام جمال الدين ابن هشام الأنصاري، جمع الإمام الفاضل العالم العلامة القدوة شيخ الإسلام محمد بن طولون الصالحي الحنفي المحدث، وافق الفراغ منه يوم السبت السادس والعشرين من جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين وتسعمائة، أحسن الله ختامها، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الجزء الثاني الكلام على لولا من الباب الأول من الكتاب][2].

(١) ينظر: معاني القرآن له ٥٤٨، والجنى الداني ٣٤.

(٢) زيادة من س.

«لولا»

«على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على [جملتين][(١)] اسمية ففعلية؛ لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، أي: لولا زيد موجود، فأمَّا قوله عليه الصلاة والسلام[(٢)]: ((لولاَ أنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ))».

متفق عليه من حديث أبي هريرة.

«فالتقدير لولا مخافة أن أشق لأمرتهم، أي: أمر إيجاب، وإلاَّ لانعكس معناها».

أدخل اللام على جواب إنْ الشرطية، وقد تقدم له نظير ذلك غير مرة.

«إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر».

فقد روي: ((اسْتَاكُوا، وَلاَ يَدْخُلُ عليَّ أحدٌ أَقْلَحُ[(٣)]))[(٤)].

قال الشارح هنا: «من مشكلات لولا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[(٥)]، وذلك أن القاعدة أن يكون جوابها ممتنعًا، وقضية ذلك أن ينتفي الهمُّ لوجود الفضل، وقد هموا، وجوابه أنَّ المعنى: ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك إذ همُّوا وأنت غير مطلع على حقيقة الحال»[(٦)].

«وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً لفعل محذوف، ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافًا لزاعمي ذلك[(٧)]» القول، «وهو أنَّ المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف،

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٤/٢ باب السواك يوم الجمعة، ٣١/٣ باب سواك الرطب واليابس للصائم.

(٣) على وزن أَفْعَل من القَلَح، وهو صفرة تعلو الأسنان في الناس وغيرهم، وقد قَلِحَ قَلَحًا، فهو قَلِحٌ وأَقْلَحُ. ينظر: لسان العرب ٥٦٥/٢.

(٤) الحديث في مسند أحمد ٣٣٤/٣، وفي المعجم الكبير للطبراني ٦٤/٢، ونَصُّه: ((مَالِي أَرَاكُمْ تَأْتُونِي قُلْحًا، اسْتَاكُوا...)).

(٥) النساء: ١١٣.

(٦) تحفة الغريب ٨٥٤/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٩٠٤/٤، والجنى الداني ٦٠١-٦٠٢، والمساعد ٢٢٤/٣، وشفاء العليل ٢٧٧/١.

وهو قول الكسائي[١] قاسه على المرفوع بعد لو في نحو: لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي[٢].

قال الرضي[٣]: (وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع لا أيضًا باقٍ على ما كان، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي، فمعنى لولا عليٌّ لهلك عمر: لو لم يوجد عليٌّ لهلك عمر، فينتفي الأول [لانتفاء الثاني][٤]، أي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثَمَّ كانت لولا مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني، كإفادة لو في قولك: لَوْ لَمْ تَأْتِنِي أَهَنْتُكَ، لكنْ منْعَ البصريين من هذا التقدير، وحملَهم على أن قالوا: لولا كلمةٌ بنفسها، وليست لو الداخلة على لا -أنَّ الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبًا فلا بدَّ من الإتيان بمفسر، وهو منتفٍ هنا، وأيضًا لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلاَّ مكررًا في الأغلب، ولا تكرير بعد لولا). والقول الثاني، وهو أنَّ لولا رافعة للاسم الواقع بعدها لنيابتها عن الفعل المحذوف -قال في الشرح- لم أره [إلى][٥] (الآن)[٦]»[٧].

وقال الشمني[٨]: [هذا][٩] قول للفراء[١٠].

«[و][١١] في الجنى الداني[١٢]: (قال بعضهم: هو مرفوع بـــ(لولا) لنيابتها [مناب][١٣]

---

(١) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/١٩٠٤، والجنى الداني ٦٠١-٦٠٢، والمساعد ٣/٢٢٤.

(٢) ينظر: الأمثال لابن سلَّام ٢٦٨، وجمهرة الأمثال ٢/١٧٨، والأمثال للهاشمي ٢٠٧

(٣) شرح الكافية ١/٢٧٠.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة يتم بها الكلام، وهي كذلك في تحفة الغريب.

(٦) ساقط من س.

(٧) تحفة الغريب ٢/٨٥٤-٨٥٥.

(٨) ينظر: المنصف ٢/١٧٩.

(٩) زيادة من س.

(١٠) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ١/٢٧٠، والارتشاف ٤/١٩٠٤، والجنى الداني ٦٠٢، وشفاء العليل ١/٢٧٧.

(١١) زيادة من س.

(١٢) ٦٠٢.

(١٣) زيادة يتم بها الكلام.

لو لم يوجد، حكاه الفراء عن بعضهم، وردَّه بأنَّك تقول: لولا زيدٌ لا عمرو لأتيتُكَ، ولا يعطف بـــ(لا) [بعد][(١)] النفي)، وهذا ليس موافقًا للقول الثاني الذي حكاه المصنف.

وأما القول الثالث، وهو كون الاسم مرفوعًا بـــ(لولا) فهو مذهب الفراء[(٢)]، ونقلوا عنه أنَّه علَّل ذلك باختصاصها بالأسماء، ورُدَّ بأنَّ ذلك ليس مقتضيًا لخصوص الرفع، وأيضًا فإنَّ الحرف المختص بالاسم [إمَّا][(٣)] أن يعمل الجر فقط كحروف الجر، وإمَّا أنْ يعمل النصب والرفع كـــ(إنَّ وأخواتها)، وما الحجازية، أما عمله الرفع فقط فلا نظير له»[(٤)].

«**بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: لولا زيدٌ قائمٌ، ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: لولا قيام زيد لأتيتك، أو تُدْخِل أنَّ على المبتدأ فتقول: لولا أنَّ زيدًا قائمٌ، وتصير أنَّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بـــ(ثَبَتَ) محذوفًا، على الخلاف السابق في فصل لو**».

في الشرح: «هذا اللفظ، وهو قوله: (أو مبتدأ [٢٠٢/ أ] لا خبر له) إلى قوله: (في فصل لو) ثبت في بعض النسخ، وهو مشكل، فإن التخريج على أنه فاعل بـــ(ثَبَتَ) محذوفًا لا يتأتَّى تفريعه على القول بأنَّ رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء، وذلك أنه [قال][(٥)] بعد سوق الخلاف: بل رفعه بالابتداء، ثم قال: أكثرهم إلى آخره، فتأمَّله»[(٦)]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة، ويندفع الإشكال بأنَّ مراده بالمرفوع في قوله: (وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً) الاسم الصريح دون أنَّ مع معموليها، وفي قوله: (أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بـــ(ثبت)) أنَّ مع معموليها»[(٧)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٢٧٠/١، والارتشاف ١٩٠٤/٤، والجنى الداني ٦٠٢، وشفاء العليل ٢٧٧/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٨٥٥/٢.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٨٥٥/٢-٨٥٦.

(٧) ينظر: المنصف ١٧٩/٢.

«**وذهب الرماني**[١]**، وابن الشجري**[٢]**، والشلوبين**[٣]**، وابن مالك**[٤] **إلى أنَّه يكون كونًا مطلقًا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكونًا مقيدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إنْ لم يعلم، نحو: ((لولا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسلامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ))**[٥]».

وحكاه في التوضيح[٦] بلفظ: ((لولا قومُكِ حَدِيْثُو عَهْدٍ بالكُفْرِ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ على قواعدِ إبراهيم)).

«**ويجوز الأمران إن عُلِمَ، وزعم ابن الشجري**[٧] **أنَّ مِنْ ذكره: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾**[٨]**، وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولَحَنَ جماعةٌ**[٩] **ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعريَّ**».

وهو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، تكلم فيه من جهة اعتقاده، وكان عَمِيَ في صغره من الجدري، ولد بمعرة النعمان، في شهر ربيع الأول، سنة ثلاثة وستين [وثلاثمئة][١٠]، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، وتوفي في ربيع الأول سنة تسع وأربعين وأربعمائة.

«**في قوله في وصف سيف:**

---

(١) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢٧٦/١، والارتشاف ١٠٨٩/٣، والجنى الداني ٦٠٠، والمساعد ٢٠٩/١، والهمع ٤٢/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، والارتشاف ١٠٨٩/٣، والجنى الداني ٦٠٠، والهمع ٤٢/٢.

(٣) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢٧٦/١، والارتشاف ١٠٨٩/٣، والجنى الداني ٦٠٠، والهمع ٤٢/٢.

(٤) ينظر: التسهيل ٤٤، وشرحه ٢٧٦/١.

(٥) الحديث في صحيح البخاري ٣٧/١، ونصه: ((يا عائشةُ، لولا قومُكِ حديثٌ عَهْدُهُمْ –قال ابن الزبير– بكفْرٍ لنَقَضْتُ الكعبةَ...)).

(٦) لفظه في التوضيح: ((يا عائشة، لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين))، ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٠.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢.

(٨) النساء: ٨٣.

(٩) ينظر: الارتشاف ١٠٨٩/٣-١٠٩٠، والجنى الداني ٦٠٠.

(١٠) زيادة يصح بها تاريخ وفاته.

وَدَبَّـــتْ فَوْقَـــهُ حُمْـــرُ المَنَايَـــا وَلَكِنْ بَعْدَمَا مُـــسِخَتْ نِمَـــالاَ

يُـــــــذِيْبُ» ... ...[1]

من الإذابة، وهي إسالة الجوامد.

«**الرُّعْبُ**» بضم الراء وسكون المهملة: الخوف.

«**منْهُ كُلَّ عَضْبٍ**» بالعين المهملة والضاد المعجمة: السيف القاطع.

«**فَلَوْلاَ الْغمْدُ**» بكسر المعجمة: غلاف السيف.

«**يُمْسِكُهُ لَسَالاَ**.

وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير (يُمْسِكُهُ) بدل اشتمال، على أنَّ الأصل: أنْ يمسكه، ثم حذفت أنْ وارتفع الفعل».

في الشرح: «يعني أن التلحين ليس بجيد؛ لاحتمال حمل التركيب على ما يكون مستقيمًا لا لحن فيه، ثم ذكر توجيه ذلك، وقد أسلفنا في فصل بَيْدَ من حرف الباء الموحدة أنَّ ابن مالك[2] خَرَّجَ ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام[3]: ((نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بَيْدَ كلِّ أُمَّةٍ أوتوا الكتابَ مِنْ قَبلِنَا)) على أنَّ الأصل: بَيْدَ أنَّ كُلَّ أُمَّةٍ، فحذفت أنَّ وبطل عملها، فهذا يمكن أنْ يُخرَّجَ عليه بيت المعري أيضًا، فيكون الأصل: فلولا أنَّ الغمْدَ يمسكه.

قال ابن مالك[4]: (وهذا الحذف في أنَّ نادر، ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف أنْ، فهما أختان في المصدرية، وشبيهتان في اللفظ، وقد حمل بعض النحويين على حذف أنَّ قول الزبير ﷺ[5]:

---

(١) بيتان من الوافر، لأبي العلاء المعري في سقط الزند ٥٤، والشاهد في البيت الثاني: أنَّ جماعةً لحَّنوا المعري في ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا)، وكان الواجب حذفه.

والشاهد في شرح الكافية الشافية ٣٥٦/١، والارتشاف ١٠٨٩/٤، والجنى الداني ٦٠٠، وتوضيح المقاصد ٤٨٦/١، وأوضح المسالك ٢١٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، والهمع ٤٢/٢، وشرح أبيات المغني ١١٨/٥.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٢.

(٣) الحديث في صحيح البخاري ٢/٢، ١٧٧/٤.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٢.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ)، نسبه ابن هشام للزبير بن العوام رضي الله عنه، =

وَلَوْلاَ بَنُوْهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا»[١] ... ...

انتهى.

«وأقول: إنَّ بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه؛ لكونه من المولدين، بخلاف الحديث، وبيت الزبير»[٢].

«أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة».

استئنائية، جواب سائل.

«وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش[٣] أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال، والاعتراض، والحال عند من قال به يتخرج أيضًا قول تلك المرأة: ».

وهي امرأة سمعها عمر ﷺ في خلافته[٤] وهي تقول في بيتها في جوف الليل:

تَطَاوَلَ هَـذَا اللَّيْـلُ وَاسْـوَدَّ جَانِبُـهْ وَأَرَّقَنِـيْ أَنْ لاَ خَلِيْـلَ أُلاَعِبُـهْ

«فَوَاللَّهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْـشَى عَوَاقِبُـهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيْرِ جَوَانِبُـه[٥]»

فَسأل عنها، فقيل له: إنَّ زوجها بعث في الغزو، فسأل ابنته حفصة أم المؤمنين: كم

=

عنه، وعزاه البغدادي لكعب بن مالك، وهو في ديوانه ٩٦، والشاهد فيه عند بعض النحويين: حذف أنَّ، والتقدير: ولولا أنَّ بنوها حولها.

والبيت في المحاسن والأضداد ٢١٥، وربيع الأبرار ٤١٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢، وشرح أبيات المغني ٣٠٩/٦.

(١) تحفة الغريب ٨٥٧/٢.

(٢) المنصف ١٨٠/٢.

(٣) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٠٩٠/٣، والجنى الداني ٦٠٠

(٤) القصة وردت في مصنف عبد الرزاق الصنعاني ١٥١/٧، وسنن سعيد بن منصور ٢١٠/٢.

(٥) بيتان من الطويل، لامرأة في عهد عمر رضي الله عنه، والشاهد في قولها: (تخشى عواقبه)؛ إذ خرَّجه المصنف على أحد ثلاثة أمور: بدل اشتمال على تقدير: أنْ تخشى عواقبه، أي: فلولا خشية عواقبه؛ أو على الاعتراض بين المبتدأ وجواب (لولا)؛ أو على الحال.

والشاهد في أمالي اليزيدي ٩٩، وسر صناعة الإعراب ٧٢/٢، والحماسة البصرية ٣٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٦٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٢٢/٥.

تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت: ستة أشهر، فجعل ذلك حدًّا تنتهي إليه غيبة الرجل عن زوجته. ومعنى أرَّقَني: أسهرني. والخليل هنا: الزوج. وزُعْزِعَ: حُرِّكَ.

ويتخرَّج أيضًا على حذف أنَّ وإبطال عملها كما مرَّ عن ابن مالك وغيره.

«**وزعم ابن الطراوة[١] أنَّ جواب لولا [أبدًا][٢] هو خبر المبتدأ، ويَرُدُّهُ أنَّه لا رابط بينهما.**

وإذا وَلِيَ لولا مضمر فحقه أنْ يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[٣]، وسُمِعَ [٢٠٢/ ب] قليلاً: لولاي، ولولاك، ولولاه، خلافًا للمبرد[٤].

ثم قال سيبويه[٥] والجمهور[٦]: هي جارَّةٌ للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لولا بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش[٧]: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارَّة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنتَ كأنا».

«قال الرضي[٨]: (ولولا عنده حرف جر هنا خاصة، قال[٩] [يعني سيبويه]: ولا يبعد أن تكون لبعض الكلمات مع بعضها حال، فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر، مع أنها مع غيره غير عاملة...، نحو: لولا أنت، ومثل ذلك لَدُن، فإنَّها تجر ما بعدها بالإضافة، إلا إذا وليتها غدوة فإنَّها تنصبها).

---

(١) ينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٥، والارتشاف ٣/١٠٨٩، والجنى الداني ٦٠١.

(٢) زيادة من المغني و س.

(٣) سبأ: ٣١.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٧٣، والكامل ٣/٢٣٧، والتسهيل ١٤٨، والارتشاف ٤/١٧٥٧، والجنى الداني ٦٠٥.

(٥) ينظر: لكتاب ٢/٣٧٣، والارتشاف ٤/١٧٥٧، والجنى الداني ٦٠٣.

(٦) ينظر: رصف المباني ٢٩٣-٢٩٤، والارتشاف ٤/١٧٥٧، والجنى الداني ٦٠٣-٦٠٤.

(٧) ينظر رأيه في: المقتضب ٣/٧٣، والكامل ٣/٢٣٧، والتسهيل ١٤٨، والارتشاف ٤/١٧٥٧، والجنى الداني ٦٠٤.

(٨) شرح الكافية ٣/١٨٨.

(٩) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٥.

قال الرضي[١]: (وفي قوله نظر، وذلك أنَّ الجارَّ إذا لم يكن زائدًا فلا بد له من متعلق، ولا متعلق في نحو: (لولاك) ظاهرًا، ولا يصحُّ تقديره.

قال السيرافي[٢]: الجار والمجرور -أي: لولاك- في موضع رفع بالابتداء، كما في بحسبك درهمٌ.

وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون بتقدير زيادة الجار والمجرور، وإذا لم يكن زائدًا فلا بدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ...، وإنْ رُجِّحَ مذهب سيبويه بأنَّ التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير لولا، وجعلها حرف جر، بخلاف مذهب الأخفش، فإنه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرًا، ويرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل وإنْ كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب الأصل غير المستعمل وإنْ قلَّ. انتهى)»[٣].

«**وقد أسلفنا**» في حرف العين في الكلام على عسى[٤] «**أنَّ النيابة إنَّما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة**» في الاستقلال، «**فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو: لولاكَ وزيدٌ تعيَّن رفعه؛ لأنها لا تخفض الظاهر.**

الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله، نحو لولا تستغفرون الله، ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٥]، والفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحَثٍّ وإزعاج، والعَرْضَ طلبٌ بلين وتأدب.

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[٦]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾[٧]، ومنه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ

(١) شرح الكافية ٣/١٨٨-١٨٩.

(٢) ينظر: شرح الكتاب له ٣/١٣٩.

(٣) المنصف٢/١٨١.

(٤) ينظر: المغني ٢/٤٢٤.

(٥) المنافقون: ١٠.

(٦) النور: ١٣.

(٧) الأحقاف: ٢٨.

سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[١] **إلاَّ أنَّ الفعل أُخِّرَ، وقوله:** ».

أي جرير، وهو ثابت في ديوانه.

«تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ» ... ...[٢]

جمع ناب، وهي الناقة المسنة.

«**أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِيْ ضَوْطَرَى**» بالضاد المعجمة والطاء المهملة: المرأة الحمقى، وقيل: حي من العرب، والضوطر: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده، مثل الضيطر.

«**لَوْلاَ الكَمِيَّ**» أي: الشجاع المتكمي في سلاحه؛ لأنه كَمَّى نفسه، أي: سترها.

«**المُقَنَّعَا**» الذي على رأسه بيضة حديد. والمعنى: فخرتم بعقر النيب المسنة، ولم تفخروا بعقر الكماة بالأسنة.

«**إلا أنَّ الفعل أضمر، أي: لولا عددتم، وقول النحويين**[٣]: **(لولا تعدون) مردود؛ إذ لم يُرِدْ أنْ يحضهم على أنْ يَعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي**».

في الشرح: «يمكن دفع هذا الرد بأنَّ لولا قلَّمَا تستعمل في المضارع إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فوضح ما قدَّره النحاة، وصحَّ أنَّ المراد تحضيضهم على أنْ يعُدُّوا في المستقبل قتل الكماة من مفاخرهم، وهو متضمن لتوبيخهم على ترك هذه الخصلة في الماضي، فإنَّهم افتخروا بالكرم ولم يفتخروا بالشجاعة، فوبَّخهم على عدم الاتصاف بها، وحضَّهم على الافتخار فيما يستقبل بالصرامة وقتل الكماة»[٤].

---

(١) النور: ١٦.

(٢) بيت من الطويل، لجرير في ديوانه ٣٣٨، وقيل: للأشهب بن رميلة، والشاهد فيه: حذف الفعل بعد (لولا)، والتقدير: لولا عددتم الكميَّ المقنَّعا.

والبيت في جمل الخليل ١٢٨، وحروف المعاني والصفات ٤، والمفصل ٤٣٢، وأسرار العربية ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، والجنى الداني ٦٠٦، وشرح أبيات المغني ١٢٣/٥.

(٣) ينظر: الكامل ٢١٠/١، وأمالي ابن الشجري ٤٢٦/١، ٨٤/٢، ٥١٠، وشرح المفصل ٣٨/٢، والجنى الداني ٦٠٦، وشرح أبيات المغني ١٢٣/٥.

(٤) تحفة الغريب ٨٥٩/٢.

«وإنَّما قال: تعدُّون على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصِلَتْ من الفعل بـــ(إذ، وإذا) معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾(١)، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾(٢)، والثاني والثالث نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾(٣)، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾(٤) [٢٠٣/ أ] المعنى: فهلاَّ ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إنْ كنتم غير (مدينين)(٥)».

كذا [فسَّرَ](٦) مدينين بمربوبين في الكشاف(٧)، وقال: مأخوذ من دان السلطان الرعية، إذا ساسهم.

«وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثانية تكرار للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾(٨)، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾(٩) قاله الهروي(١٠)، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعَرْض، وأنْ الثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾(١١).

---

(١) النور: ١٦.

(٢) الأنعام: ٤٣.

(٣) الواقعة: ٨٣ــ٨٥.

(٤) الواقعة: ٨٦ــ٨٧.

(٥) في س: مربوبين.

(٦) زيادة من س.

(٧) ينظر: ٤٦٨/٤.

(٨) المنافقون: ١٠.

(٩) الأنعام: ٨.

(١٠) ينظر: الأزهية ١٧٠. والهروي هو علي بن محمد، أبو الحسن، كان عالمًا بالنحو، إمامًا في الأدب، من مصنفاته: الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو، توفي سنة ٤١٥هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ١٠٢/٢٢، وبغية الوعاة ٢١٨/٢، والأعلام للزركلي ٣٢٧/٤.

(١١) النور: ١٣.

وذكر الهروي[١] أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[٢]، والظاهر أنَّ المعنى على التوبيخ، أي: فهلاَّ كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش[٣]، والكسائي[٤]، والفراء[٥]، وعلي بن عيسى[٦]، والنحَّاس[٧]، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله[٨] (ابن مسعود): {فَهَلاَّ كَانَتْ}[٩]، ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأنَّ التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يتوهم أنَّ الزمخشري قائل بأنَّها للنفي لقوله[١٠]: (والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلاً، والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت)، ولعله إنما أراد ما ذكرنا؛ ولهذا قال: والجملة في معنى النفي، ولم يقل: ولولا للنفي، وكذا قال في: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾[١١]: معناه نفي التضرع، ولكنه جيء [بلولا][١٢] ليُفَاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي زيَّنها الشيطان لهم. انتهى.

---

(١) ينظر: الأزهية ١٦٩. ونسب الرماني هذا القول للنحاس أيضا، ينظر: معاني الحروف ١٢٤، ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتب النحاس، والذي في كتابه إعراب القرآن أنها للتحضيض. ينظر: ١٧٥/٢.

(٢) يونس: ٩٨.

(٣) لم أقف عليه في معاني القرآن له، وينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ١٥٧/٢.

(٤) ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ١٥٧/٢

(٥) ينظر: معاني القرآن له ٤٧٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٧/٢.

(٦) لعله الرماني، وينظر: معاني الحروف له ١٢٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن له ١٥٧/٢.

(٨) قرأ الجمهور: {فَلَوْلَا كَانَتْ} [يونس: ٩٨]، وقرأ أبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود: {فَهَلاَّ كَانَتْ} [يونس: ٩٨].

ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١، والبحر المحيط ١٠٧/٦.

(٩) يونس: ٩٨.

(١٠) ينظر: الكشاف ٣٥٣/٢.

(١١) الأنعام: ٤٣.

(١٢) زيادة على ما في المغني.

فإن احتجَّ محتجٌّ للهروي بأنَّه قُرِئ[١] بنصب قوم على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال، فالجواب أنَّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقوله:

... ... عافٍ»... ... ...[٢]

أي: دارس، يقال: عفا المنزل يعفو، إذا درس، وعَفَتْهُ الرِّيح: دَرَسَتْهُ، يتعدى، ولا يتعدى.

«**تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ**» بنون مضمومة فهمزة ساكنة فياء آخر الحروف، على وزن قُفْل: حفيرة تصنع حول الخِباء لئلا يدخله ماء المطر.

«**وَالْوَتِدُ**» وهذا عجز بيت صدره:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ... ...

ويقع [في بعض النسخ البيت بتمامه، والصريمة: رملة انصرمت من معظم الرمل، والأرض المحصود زرعها][٣]، وهذا وصف المنزل ارتُحِل عنه فصار على هذه الحالة.

«**فرفع لـــمَّا كان تغير بمعنى لم يبق على حاله، وأدقُّ من هذه قراءة بعضهم**[٤]» في

---

(١) أي في الآية ٩٨ من سورة يونس، وهي قوله تعـــالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[يـــونس: ٩٨] ، فقد قرأ الجمهور بالنصب: {إِلاَّ قَوْمَ}، وقرأ الجرمي والكسائي بالرفع: {إِلاَّ قَوْمُ} [يونس: ٩٨].

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٨/٢، والبحر المحيط ١٠٧/٦، والدر المصون ٢٦٩/٦.

(٢) عجز بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهَا مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالوَتَدُ

للأخطل في ديوانه١١٤ ، والشاهد فيه: رفع المستثنى بـــ إلَّا على البدلية، مع أنَّ الاستثناء تام موجب، وكان حقه النصب، والذي سوَّغَ رفعه ما في الفعل من رائحة النفي، فالفعل (تغيَّر) بمعنى: لم يبقَ على حاله.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢، وأوضح المسالك ٢٢٤/٢، والتصريح بمضمون التوضـــيح ٥٤٠/١، وشرح شواهد المغني ٦٧١/٢، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٥، وحاشية الصبان ٢١٣/٢.

(٣) زيادة من س.

(٤) قرأ الجمهور: {إِلاَّ قَلِيلاً} بالنصب، وقرأ عبدالله بن مسعود وأُبيّ والأعمش: {إِلاَّ قَلِيلٌ} [البقرة: ٢٤٩] بالرفع.

ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٦/١، والكشاف ٣٢٣/١، والبحر المحيط ٥٨٨/٢.

في الشواذ: « {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}[١]»،بالرفع «**لَّما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه، بدليل:** ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[٢]**، ويوضح ذلك أنَّ البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد اجتمعت السبعة على النصب**[٣] **في:** ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[٤]**، فدلَّ على أنَّ الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله:**

... ... عافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُؤْيُ وَالْوَتِدُ»

وقد مرَّ الكلام عليه قريبًا.

«**تنبيه: ليس من أقسام لولا الواقعة في نحو قوله:**

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لاَ أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَولاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي[٥]

لأنَّ هذه كلمتان بمنزلة قولك: لو لم، والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شغلي لزرتك، وقيل: [بل][٦] **هي [لولا]**[٧] **الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار أنْ، على حدِّ قولهم**[٨]**: تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».**

---

(١) البقرة: ٢٤٩.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) تقدم تخريج القراءة.

(٤) يونس: ٩٨.

(٥) بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في أشعار الهذليين ١/١٣٤، والشاهد فيه: مجيء (لولا) غير مفهمة تحضيضا، فيؤوَّل بـــ لو لم.

والبيت في اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٣٢، والجنى الداني ٦٠٧، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٠٨، والهمع ٢/٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١، وشرح أبيات المغني ٥/١٢٧.

(٦) زيادة من المغني و س.

(٧) زيادة من المغني و س.

(٨) ينظر: أمثال العرب ٥٥، والأمثال لابن سلَّام ٩٧.

«لَوْمَا»

«بمنزلة لولا في جميع أقسامها، تقول: لوما زيدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وفي التنزيل: ﴿ لَّوْمَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[(١)]، وزعم المالقي[(٢)] أنها لم تأتِ إلا للتحضيض، ويرده قول الشاعر:

لَوْمَا الإصَاخَةُ» ... ...[(٣)]

أي: الاستماع، من أَصَاخَ: استمع، قال أبو دُؤاد:

وَيُصِيْخُ أَحْيَانًا كَمَا اسْتَمَعَ المُضِلُّ لِصَوتِ نَاشِدْ[(٤)]

«**لِلْوُشَاةِ**» جمع واش، وهو الماشي بالنميمة والكذب، يقال: وشى كلامه، إذا كذب فيه.

«**لَكَانَ لِي**» وهذا موجود في كثير من النسخ، ولا يخفى أنَّ لوْمَا في البيت امتناعية كـ(لولا)، وأنها لا يتأتَّى كونها تحضيضية.

---

(١) الحِجر: ٧.

(٢) ينظر: رصف المباني ٢٩٧.

(٣) البيت بتمامه:

لوما الإصاخةُ للوشاةِ لكانَ لي منْ بعدِ سخطكَ في رضاكَ رجاءُ

وهو من الكامل، لم أقف على قائله، والشاهد فيه: مجيء لوما امتناعية، خلاف ما ذهب إليه المالقي من اختصاصها بالتحضيض.

والبيت في التصريح بمضمون التوضيح ٤٣١/٢، وشرح أبيات المغني ١٣١/٥، والنحو الوافي ٥١٥/٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو في أربعة أبيات لأبي دؤاد، وهو في الخصائص ٤٢٢، ورسالة الغفران ١٣٠، وسمط الآلي في شرح أمالي القالي ١٤٥/١.

«لَمْ»

«حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[١] الآية».

في الجنى الداني[٢]: «ظاهر مذهب سيبويه[٣]، أنها تدخل على [مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى المضي، وهو مذهب المبرد[٤]، وأكثر المتأخرين[٥]، وذهب قوم منهم الجزولي[٦] إلى أنها تدخل على][٧] ماضي اللفظ فتصرف لفظه إلى[٨] المبهم دون معناه، ونسب[٩] إلى سيبويه[١٠]، ووجهه أنَّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والأول هو الصحيح؛ لأنَّ له نظيرًا، وهو المضارع الواقع بعد لو، والقول الثاني لا نظير له». انتهى.

«وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها، كقوله:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْــمٍ» ... ...[١١]

بضم النون وإسكان العين المهملة: قبيلة.

«**وَأُسْرَتُهُمْ**» بضم الهمزة: الرهط الأدنون، ويجوز جرُّهُ عطفًا على نُعْم، ورفعه عطفًا على فوارس.

---

(١) الإخلاص: ٣.

(٢) ٢٦٧-٢٦٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٠/٤، والارتشاف ١٨٥٩/٤، والمساعد ١٢٨/٣.

(٤) ينظر: المقتضب ٤٦/١، والمساعد ١٢٨/٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٢٦٧، والمساعد ١٢٨/٣

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية ٣٤.

(٧) زيادة من س.

(٨) زاد في س: لفظ.

(٩) في س: ونسبه بعضهم.

(١٠) ينظر: المساعد ١٢٨/٣.

(١١) بيت من البسيط، لم أقف على قائله، والشاهد فيه: عدم إعمال (لم)؛ ولذا جاء (يوفون) مرفوعًا.
والبيت في سر صناعة الإعراب ١١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣، واللمحة شرح الملحة ٨٥٠/٢، والجنى الداني ٢٦٦، وتوضيح المقاصد ١٢٧٣/٣، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٣١/٥.

«**يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ**» تصغير [٢٠٣/ ب] الصلفاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه تجتمع(١). فإن [قلتَ: بم يتعلق هذا الظرف؟ قلتُ: بمحذوف تقديره: لولا شأن فوارس يوم الصليفاء، وقد أجازوا](٢) تعلق الظرف بالشأن والحديث(٣) [كما في قوله عليه الصلاة والسلام(٤): ((إني لَأَعْلَمُ إذا كُنتِ عَلَيَّ غَضْبَى))، أي: أعلم شأنكِ إذا كنتِ، و](٥) كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾(٦)، ولا يصح تعلقه بقوله: لم يوفون؛ لأنه جواب لـ(لولا)، وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه، ومعنى «**لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ**» أي: بذمة الجار أو عهده، فحذف المضاف.

«**فقيل: ضرورة(٧)، وقال ابن مالك(٨): لغة، وزعم اللحياني(٩) أنَّ بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم(١٠)**» شاذًّا «: {أَلَمْ نَشْرَحَ}(١١)، **وقوله:**

فِي أيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أفِرُّ ... أَيَومَ لَمْ يُقْدَرَ» ... ...(١٢)

---

(١) في س: كانت فيه وقعة.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: المغني ٨١/٢، والمساعد ٥٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٩٤١/٤.

(٤) الحديث في مسند أبي يعلى الموصلي ٢٩٨/٨.

(٥) زيادة من س.

(٦) الذاريات: ٢٥.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٢٦٦، والهمع ٣١٣/٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٢٦٦، والهمع ٣١٣/٤.

(١٠) قرأ الجمهور بسكون الحاء: {أَلَمْ نَشْرَحْ}، وقرأ أبو جعفر المنصور بفتحها: {أَلَمْ نَشْرَحَ}[الشَّرح: ١].
ينظر: المحتسب ٣٦٦/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٧٢٣/٢، والبحر المحيط ٤٩٩/١٠.

(١١) الشَّرح: ١.

(١٢) البيت بمامه:

في أيِّ يـــوميَّ مـــنَ المـــوتِ أفـــرُّ ... أيـــومَ لَمْ يقـــدرَ أمْ يـــومَ قـــدرْ

وهو الرجز للحارث بن المنذر الجرمي، والشاهد فيه قوله: (لم يُقْدَرَ)، حيث نصب بـ(لم) تشبيها لها بـ(لن)، وذكر اللحياني أنها لغة لبعض العرب.

والشاهد في سر صناعة الإعراب ٨٩/١، والتذكرة الحمدونية ٤٤١/٢، وضرائر الشعر ١١٢، وشرح الكافية =

بضم الياء التحتية وسكون القاف.

«**أَمْ يَومَ قُدِرْ**» «يعني أنه لا فرار من الموت ولا محيص عنه، فإن كل يوم من أيام العمر لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون اليوم الذي قدر فيه هلاكه وحضر فيه أجله، أو يكون اليوم الذي لم يقدر فيه موته، وفي كلا اليومين لا يُنْجِيه الفرار من الموت، ولا يتأتَّى له الاعتصام منه بحال، نسأل الله أن يميتنا على الإسلام، لا مبدلين ولا مغيرين، بمنه وكرمه»[١].

«**وخُرِّجَا على أنَّ الأصل نَشْرَحَنْ ويُقْدَرَنْ، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ(لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، وقال أبو الفتح[٢]: الأَصل يُقْدَرْ بالسكون، ثم لَّما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجْرَتِ العربُ الساكن المجاور للمُحَرَّك مُجرى المُحَرَّك، والمُحَرَّك مُجرى الساكن، إعطاء للجارِ[٣]**» بتخفيف الراء «**حكم مجاوره –أبدلوا الهمزة المحركة ألفًا، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها، إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة**».

يعني (أنَّ المعنى)[٤] أنَّ العرب لما أجروا كلا من الحرفين المتجاورين مُجرى الآخر أجروا الهمزة المتحركة من (أمْ) مُجرى الراء الساكنة من (يقدر)، والراء الساكنة مُجرى الهمزة المتحركة، فحرَّكوا الراء بفتحة، وسكنوا الهمزة، ثم قلبوا الهمزة ألفًا، ثم الألف همزة محرَّكة بفتحة؛ إتباعًا لفتحة الراء؛ لئلا يلتقي ساكنان، وهما الألف والميم.

وفي الشرح[٥]: في الكلام تنافٍ؛ لأن قول المصنف: «يعني: ولزم فتح ما قبلها» يقتضي

=

الشافية ١٥٧٥/٣، والجنى الداني ٢٦٧، وتوضيح المقاصد ١٢٧٤/٣، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥.

(١) تحفة الغريب ٨٦٢/٢.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٨٩/١.

(٣) هكذا في الأصل و س، وفي المغني: للمجاور.

(٤) ساقط من س.

(٥) لم أقف عليه في تحفة الغريب، وذكر الشمني أنه في التعليق، و لم أقف عليه.

أنَّ فتح الراء [متأخر عن كون الهمزة ألفًا، أو مقارن له، وقول أبي الفتح: وقد أجرت العرب.. إلى آخره يقتضي أنَّ فتح الراء][(١)] سابق عليه؛ لأنه يقتضي أنه مقارنٌ لسكون الهمزة السابق على إبدالها ألفًا.

قال الشمني: «وأقول: ليس في كلام المصنف تناف مع كلام أبي الفتح؛ لأن قول المصنف: (يعني: ولزم فتح ما قبلها) لا يقتضي أنَّ فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفًا، أو مقارن له، وإنما يقتضي أنَّ لزوم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له، وجاز أن يكون فتح الراء سابقًا على كون الهمزة ألفًا، ولزوم ذلك الفتح متأخرًا عن كون الهمزة ألفًا أو مقارنًا له، فليتأمل»[(٢)].

«**قال: وعلى ذلك قولهم: الْمَرَاة والكَمَاة بالألف، وعليه خرَّج أبو علي[(٣)] قول عبد يَغُوثَ[(٤)]:**

... ... كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا[(٥)]»

هذا عجز بيت صدره:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... ...

وقبله:

أَلاَ لاَ تَلُومَانِي كَفَى اللَّومَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللَّومِ خَيرٌ وَلاَ لِيَا
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلاَمَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَومِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عَلَيهِ وَعَادِيَا

---

(١) زيادة من س.

(٢) المنصف ١٨٤/٢.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٢٥/٦.

(٤) هو عبد يغوث الحارثي

(٥) بيت من الطويل، لعبد يغوث الحارثي، والشاهد في قوله: (ترا) فأصلها على رأي أبي علي (تَرْأَى) فالراء ساكنة، وجاورت الهمزة المتحركة، فتحركت الراء بالفتح، فقلبت لذلك الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، وحذفت لام الفعل للجزم.

والبيت في سر صناعة الإعراب ٩٠/١، والمفصل ٥٣٨، وشرح المفصل ٩٧/٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/٢، وشرح شواهد المغني ٦٧٥/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٧/٥.

ويقال: إنَّ سبب نظمه لهذه الأبيات أنَّ قومًا من العرب أسروه، وادعوا عليه أنه قتل رجلاً منهم، ثمَّ اطلقوه، وأعطوه مالاً لئلا يهجوهم، فقال لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي، وأنشد الشعر المذكور.

والعبشمية: المنسوبة إلى عبد شمس. واللوم منصوب على أنه مفعول كفى، والفاعل ما بيَا. والشِّمَال: الخُلُقُ، والجمع الشمائل، والعِرْسُ بكسر المهملة: امرأة الرجل. ومُليكة: اسم زوجته. ومَعْدِيًّا عليه وعاديَا: أي مجنيًّا عليه مرة، وجانيًا مرة أخرى، يريد أنه تارة يُظْلَمُ، وتارة يَظْلِمُ.

«فقال: أصله تَرْأَى، بهمزة بعدها ألف، كما قال سُراقة البارقي:

أُرِيْ» ... ...[1]

بضم أوله وكسر ثانيه مبني للمفعول.

«عَينَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفًا لما ذكرنا».

في الشرح: «فينبغي حينئذٍ كتابة تَرَى بالألف لا بالياء، وقد أسلفنا في فصل لو أنَّ ابن السِّيْد البَطَلْيُوسي[2] خرَّجه على وجه آخر، وهو أن يكون تَرَى مضارع رَاءَ المقلوب، والأصل: تَرَاءَ بهمزة سُكِّنت للجازم، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، ثم قلبت الهمزة ألفا [٢٠٤/ أ] لسكونها بعد فتحة، وعليه فينبغي كتابة تَرَى بالألف أيضًا»[3].

«وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله: (أيَومَ لَمْ يُقْدَرَ) نُقِلَتْ حركة همزة أم إلى راء يُقْدَر، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا».

في الشرح: «تعبيره بـــ: أقيس يقتضي أنَّ مذهبي أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس، ولا شيء في إعمال تخريجهما قياسي، بل ولا قياس في تخريج المصنف الذي ادَّعى أنه

---

(١) صدر بيت الوافر، لسراقة البارقي، عجزه: (كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ)
والشاهد فيه: مجيء (ترْأَى) على الأصل من تحقيق الهمز.
والبيت في المحاسن والأضداد ١٢٥، وسر صناعة الإعراب ٩٠/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٧٧/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٩/٥.

(٢) ينظر: الحلل في شرح الجمل ١٧١.

(٣) تحفة الغريب ٨٦٣/٢.

أقيس، سوى أنه نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وما عداه ليس بقياسي، قلت: ويحتمل أن يقال في تخريج الآية والبيت: إنَّ حركة الحاء في {أَلَمْ نَشْرَحَ}[١] اتباع، إمَّا لحركة الراء التي قبلها، أو لحركة اللام التي بعدها، وكذا حركة الراء من قوله: (أَيومَ لَمْ يُقْدَرَ) إتباع لفتحة الدال قبلها، أو (لفتحة)[٢] الهمزة بعدها، وهو وجه خالٍ من التكلف يقدح احتماله في الجزم بكون الفتحة في الآية والبيت إعرابية»[٣]. انتهى.

«وأقول: إذا كان معنى قول المصنف: (وأقيس من تخريجهما): وأولى من تخريجهما لم يَرِد عليه ما اعترض به»[٤].

«ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعًا لفتحة الراء، كما في: {ولا الضألين}[٥] فيمن هَمَزَ، وكذلك القول في المَرَاة والكَمَاة، وقوله:

... ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا[٦]

ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين».

وقوله: [ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعًا لفتحة الراء][٧] هكذا يقع في أكثر النسخ، ولا بد منه؛ لأنه من تمام قول أبي الفتح، وتمام ما ذكر أنه أولى من تخريجهما.

«وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف، كقوله:

فَذَاكَ وَلَمْ -إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَـــا- تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ[٨]»

والمراء: الجدال. والامتراء: الشك. والشاهد في: (إذا نحن امترينا تكن).

---

(١) الشَّرح: ١.

(٢) ساقطة من س.

(٣) تحفة الغريب ٨٦٤/٢.

(٤) المنصف ١٨٥/٢.

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) زيادة من س.

(٨) بيت من الوافر، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: فصل (لم) عن الفعل (تكن) بقوله: (إذا نحن امترينا).
والبيت في شرح الكافية الشافية ١٥٧٧/٣، وشرح شواهد المغني ٦٧٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٢/٥، والخزانة ٥/٩.

«**وقوله:**

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا» ... ...[١]

بالغين المعجمة: جمع مَغْنَى، وهو الموضع الذي كان به أهله، وما أحسن قول العزِّ الموصلي من المتأخرين:

سَمِعْنَا حَمَامَ الدَّوحِ فِي رَوْضَةٍ غَنَّا فَأَذْكَرَنَا رَبْعَ الحَبَائِبِ وَالـمَغْنَى[٢]

«**قِفَارًا**» جمع قَفْر، وهو المفازة لا نبات فيها ولا ماء.

«**رُسُومُهَا**» جمع رَسْم، وهو ما كان من آثار الدار لاصقًا بالأرض.

«**كَأَنْ لَمْ –سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ– تُؤْهَلِ**» مضارع أُوهِلَتْ، يقال: أوهلك الله من الأفعال، أي: جعل لك أهلاً.

وقد فُصِل في هذا البيت أيضًا بالظرف بين لم ومجزومها، والأصل: كأن لم تُؤْهَل (سوى أهْلٍ)[٣] من الوحش، وقولنا: إنه فُصِل بالظرف جارٍ على قول سيبويه[٤] والجمهور[٥] أنَّ سوى ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وأمَّا على رأي غيرهم[٦] فتكون سوى مفعولاً به مقدمًا فاصلاً بين الجازم والمجزوم، ويمكن أيضًا على رأي سيبويه والجمهور أن تكون في البيت استعملت غير ظرف للضرورة، والمصنف ساقه مثالاً للفصل بالظرف، وليس بمتعين كما عرفت[٧].

«**وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله:**

---

(١) بيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٤٢٧، والشاهد فيه: الفصل بين (لم) و (تؤهل) بقوله: (سوى أهل من الوحش).

والبيت في ضرائر الشعر ٢٠٣، والجنى الداني ٢٦٩، وتوضيح المقاصد ١٢٧١/٣، والمساعد ١٣١/٣، والهمع ٣١٢/٤، وشرح شواهد المغني ٦٧٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٣/٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة نونية لعز الدين الموصلي، في الخزانة ٢٧/١.

(٣) ساقط من س.

(٤) ينظر: الكتاب ٣١/١-٣٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٥٤٧/٣، وحاشية الصبان ٢٣٦/٢.

(٦) هذا قول الكوفيين، وذهب الرماني والعكبري وابن عصفور إلى أنها تستعمل ظرفًا غالبًا، وغير ظرفٍ قليلًا. ينظر: الارتشاف ١٥٤٧/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٦٠/١، وحاشية الصبان ٢٣٤/٢، ٢٣٦.

(٧) تحفة الغريب ٨٦٥/٢.

ظُنِنْتُ فَقِيرًا» ... ...[1]

حال من النائب عن الفاعل.

«**ذَا غِنًى**» مفعول ثان لـــ(ظننتُ).

«**ثُمَّ نِلْتُهُ**» وهذا الضمير عائد على الغنى.

«**فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ**» ذا منصوب على شريطة التفسير بعامل يفسره ما بعده، والمعنى ظُنِنتُ غنيًّا في حال كوني فقيرًا، ثم نلتُ الغنى فلم أَلْقَ ذا رجاء في حالة كوني «**غَيرَ وَاهِبِ**» له، بل ألقاه منعمًا عليه محسنًا إليه، وهذا رجل عرف قدر النعمة فشكر جزاه الله خيرًا.

---

(١) بيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: الفصل بين (لم) والفعل المجزوم بها.

والبيت في توضيح المقاصد ١٢٧٢/٣، وشرح شواهد المغني ٦٧٩/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٤/٥، والخزانة ٥/٩، والنحو الوافي ٤١٦/٤.

«لَمَّا»

«على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيًا كـ(لَمْ)، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: إنْ لَّما تقم، وفي التنزيل: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾[١]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ﴾[٢]».

قال الرضي[٣]: «واختصت لـمَّا أيضًا بعدم دخول أداة الشرط، فلا تقول: مَنْ لـمَّا تضرب، (كما تقول: مَنْ لم تضرب)[٤]، وكأنَّ ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله».

يريد بـ: شبه الحرفي أسماء الشرط، كـ(مَنْ)، تقول: مَنْ لم يكرمني أهنه، ولا تقول: مَنْ لـمَّا يكرمني.

وفي الشرح والتعليق[٥]: «هذا من الرضي تصريح بأنَّ حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي، مثل: إنْ لم تَقُمْ، وليس كذلك، وسَتَطَّلِعُ على أنَّ المصنف ادَّعَى أنَّ هذه الأحكام الخمسة مترتبة على كون لَمْ لنفي فَعَلَ، ولـمَّا لنفي قد فَعَل، فأمَّا هذا الأمر الأول فيمكن ترتبه على ذلك، باعتبار أن النفي عومل معاملة الإثبات، فكما أنَّ فَعَلَ يكون شرطًا يكون نفيه -وهو لم يفعل- كذلك، وكما أنَّ قد فَعَلَ لا يكون شرطًا فكذلك نفيه -وهو لـمَّا يفعل- [٢٠٤/ ب] لا يكون شرطًا»[٦].

«الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال».

أي: حال المتكلم، «نحو: نَدِمَ ولـمَّا ينفعه الندمُ، فعدم النفع متصل بحال المتكلم، وهذا

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) المائدة: ٧٣.

(٣) شرح الكافية ٨٧/٥.

(٤) ساقط من س.

(٥) ٧٢٨-٧٢٩.

(٦) تحفة الغريب ٨٦٧/٢.

هو المراد بقولهم: إنَّ لـــمـــَّا لاستغراق النفي وامتداده، نصَّ عليه الجزولي[١]، وردَّه الشلوبين[٢] فقال: الذي غرَّه قولهم: عَصَى إبليسُ ربَّهُ ولـــمَّا يندمْ، (وعصى فرعونُ ربَّه و لمْ يندم)[٣]، ولا يقولون: لـــمـــَّا، فتوهم من ذلك ما توهم، ولو صح ذلك لكان مناقضًا لقوله: إنَّ لـــمـــَّا لنفي قد فَعَلَ، وقد فَعَلَ إنما هو للزمن القريب من الحال، لا الماضي المستغرق، وإنما أُشير بالمثال الأول إلى نفي ندم إبليس في زمنٍ ماضٍ قريب من الحال، ويلزم من ذلك ألاَّ يكون ندم قبل هذا؛ لأنه إذا لم يندم في هذا الزمان مع طوله فألاَّ يندم قبل ذلك أحرى، وهذا إنما جاء من [قِبَل][٤] المعنى كما بيَّنَّا، لا من قِبَل لفظ لـــمَّا، فتوهم أبو موسى أنه جاء من جهة لفظها، وهذا وارد على لفظ المصنف»[٥].

قال الرضي[٦]: «و (قد)[٧] منع الأندلسي من معنى الاستغراق في لـــمَّا، وقال: هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر هو الاستغراق كما ذهب إليه النحاة، وأمَّا لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو: لم يُضرَبْ زيدٌ (أمسِ)[٨]، لكنَّه ضُربَ اليومَ».

«**كقوله:**

فإنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّـــا أُمَـــزَّقِ[٩]

ومنفيُّ (لم) يحتمل الاتصال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾[١٠]،

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية ٤٠.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٢٨٨.

(٣) ساقط من تحفة الغريب، ولا يتم الكلام إلا به.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٢/٨٦٧-٨٦٨.

(٦) شرح الكافية ٥/٨٧.

(٧) ساقط من س، وليس في شرح الكافية.

(٨) في س: من قبل.

(٩) بيت من الطويل، للمُمَزَّق العبدي، شأس بن نهار، والشاهد فيه: أنَّ (لـــمَّا) تفيد استمرار النفي إلى حال التكلم.

والبيت في الأصمعيات ١٦٦، والشعر والشعراء ١/٣٨٧، والكامل ١/١٨، واللمحة شرح الملحـــة ٢/٨٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٠، وشرح أبيات المغني ٥/١٤٥، والنحو الوافي ٤/٤١٨.

(١٠) مريم: ٤.

والانقطاع مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾[١]».

قيل: وفيه نظر، فإنَّ النفي مفيد بالحين الماضي، كما تقول: مرَّ على زيد يومٌ لم يتكلم فيه.

«ولهذا جاز: لم يكن [ثم كان][٢]، ولم يجز: لَمَّا يكن ثم كان».

«وذلك لأنَّ امتداد النفي واستمراره إلى زمن المتكلم يمنع من الإخبار بأنَّ ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي، نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح، ولا ينافي استمرار النفي إلى الحال»[٣].

«بل يقال: لَمَّا يكن وقد يكون، ومثَّلَ ابن مالك[٤] للنفي المنقطع بقوله:

وَكُنْتَ [إذْ كُنْتَ][٥] إلَهِـيْ وَحْـدَكَا لَمْ يَكُ شَيءٌ يَا إلَهِيْ قَبْلَكَـا[٦]

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل[٧]، وذلك وهم فاحش».

«حاصله (أنَّ ابن مالك جعل النفي)[٨] [في هذا البيت][٩] [منقطعًا][١٠]، ووَهَّمَه المصنف؛ لأن المنفي في البيت وجود شيء مقيد بالقبلية عليه تعالى، وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شيء بعد ذلك»[١١].

---

(١) الإنسان: ١.

(٢) زيادة من المغني و س.

(٣) تحفة الغريب ٨٦٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣.

(٥) زيادة من المغني و س.

(٦) الرجز لعبد الله بن الأعلى القرشي، والشاهد فيه قوله: (لم يك)، فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ (لم) فيه للنفي المنقطع.

والبيت في الكتاب ٢١٠/٢، والمقتضب ٢٤٧/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٠٩/١، وأوضح المسالك ٩٥/٣، وشرح أبيات المغني ١٥٠/٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٦٤/٤.

(٨) في الأصل و س: حاصله أنَّه جعل ابن مالك النفي. وفي العبارة ركاكة ظاهرة.

(٩) زيادة يتم بها الكلام.

(١٠) زيادة من س.

(١١) المنصف ١٨٧/٢.

قال الشمني: «هكذا كنت كتبت على هذا المحل، ثم رأيت منقولاً عن المصنف: وجَعْلُ الناظمِ وابنِه من النفي المنقطع هذا البيت خطأ[١]، وإنَّما ذلك لو كان في الشعر:

... ... لَمْ يَكُنْ شَيءٌ يَا إلَهِي مَعَكَا

وعنه أيضًا: وفيه نظر؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره: لم يكن شيء قبلك (ثم كان شيء)[٢] قبلك، واعترض بأن هذا لا يلزم؛ إذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشيء مقيدًا بالقبلية، بل مطلقًا، أي: لم يكُ شيء يا إلهي قبلك ثم كان بعد ذلك، وعن الشيخ سراج الدين البلقيني[٣]: والصواب ما قاله ابن مالك؛ لأن القبلية محالة في حق الله تعالى، فتعينت المعية، فالمعنى: لم يكن شيء معك قبل خلق العالم (ثم وجد العالم)[٤]. انتهى»[٥].

والبيت لعبد الله بن عبد الأعلى بن أبي عمرة القرشي، كان بدعيًّا متهمًا [في أموره][٦].

«ولامتداد النفي بعد لَمَّا لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف لم، تقول: قمتُ فلم تَقُمْ؛ لأنَّ معناه: وما قمتَ عقيب قيامي، ولا يجوز: قمتُ فلمّا تَقُمْ؛ لأنَّ معناها: وما قمتَ إلى الآن».

في الشرح: «لم يظهر لي كون امتناع (قمتُ فلمَّا تَقُم) مرتبًا على امتداد النفي بعد لـــمَّا؛ إذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفيًّا بعقب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حالة التكلم»[٧].

قال الشمني: «وأقول: ظهر لي من ذلك من فضل الله تعالى وبيانه أنَّ في الدلالة على

---

(١) لو كانت العبارة: (وجَعْلُ الناظمِ وابنِه هذا البيت من النفي المنقطع خطأٌ) لكان أسلم.

(٢) مكرر في الأصل.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح أبيات المغني ١٥٠/٥. والبلقيني هو عمر بن رسلان بن نـــصير الكناني، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، مجتهد حافظ للحديث، من كتبه: التدريب في الفقه الـــشافعي، وتصحيح المنهاج، والملمات برد المهمات، والفتاوى. توفي سنة ٨٠٥هـ.

ينظر: ذيل التقييد ٢٣٨/٢، والرد الوافر ١١٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٦/٤.

(٤) ساقط من س.

(٥) المنصف ١٨٧/٢-١٨٨.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٨٦٨/٢.

جعل شيء يعقب آخر دلالة على حصول ذلك الشيء، بعد أن لم يكن، وأنَّ امتداد النفي إلى حال التكلم كما ينقطع بتخلفه في الظرف الآخر، وهو الظرف الذي يليه التكلم، ينقطع بتخلفه في الظرف الأول، وهو الظرف الذي فيه مبدؤه؛ لأنَّ معنى امتداد النفي بعد لـــمَّا استمراره في الأزمنة الماضية إلى زمن التكلم بالكلام الذي هي فيه، وحينئذٍ فلا يجمع بين لـــمَّا وحرف التعقيب؛ لدلالة لـــمَّا على استمرار النفي في الماضي إلى زمن التكلم، واقتضاء حرف التعقيب انقطاعه في ظرف المبتدأ، فليتأمل»[(١)].

«**والثالث: أنَّ منفي لـــمَّا لا يكون إلا قريبًا من الحال**».

لأنها لنفي قد فَعَلَ، وقد تقرب الماضي من الحال، فتكون لـــمَّا لنفي ما هو قريب من الحال.

«**ولا يشترط ذلك في منفي لم**».

فإنها لنفي [٢٠٥/ أ] فَعَلَ، ولا تعرض فيه لقرب ولا بعد.

«**تقول: لَمْ يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا، ولا يجوز: لَّما يكن، وقال ابن مالك**[(٢)]**:(لا يشترط كون منفي لَّما قريبًا من الحال، مثل: عَصَى إبْلِيسُ ربَّهُ ولَّما يندمْ، بل ذلك غالب لا لازم)**.

الرابع: أنَّ منفي لَّما متوقَّع ثبوته، بخلاف منفي لم».

«والعلة في ذلك أنَّ لـــمَّا لنفي قد فَعَلَ، وهو مفيد للتوقع، بخلاف [لم][(٣)] فإنها لنفي فَعَلَ، ولا دلالة فيه على التوقع، وجعل الرضي[(٤)] نفي لـــمَّا للأمر المتوقع غالبًا لا لازمًا، قال: وقد تستعمل في غير التوقع أيضًا، نحو: نَدِمَ إبْليسُ ولـــمَّا ينفعه الندم»[(٥)].

«وقد تقرر في قد جواز حذف مدخولها، فكذا لـــمَّا؛ حملاً للنفي على الإثبات، لكن مخالفة [لم][(٦)] لـــ(لـــمَّا) في هذا الحكم أمرٌ غير ظاهر؛ لأنها لنفي فَعَلَ، وهو مما يجوز حذفه

---

(١) لم أقف عليه في المنصف.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣.

(٣) زيادة من س.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٨٦/٥.

(٥) تحفة الغريب ٨٦٩/٢.

(٦) زيادة من س.

لقيام الدليل عليه، فإن كانت تلك العلة معتبرة فليقل بها هنا»[١].

«**ألا ترى أن معنى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝٨﴾[٢] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري[٣] في: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾[٤]: (ما في لَمَّا من معنى التوقع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد). انتهى؛ ولهذا أجازوا: لم يقضِ ما لا يكون، ومنعوه في لَمَّا.**

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأمَّا بالنسبة إلى الماضي فهما سيَّان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: ما ليَ قمتُ ولمْ تقم، أو ولَمَّا تقم، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم، أو لَمَّا تقم.

الخامس: أنْ منفي لَمَّا جائز الحذف لدليل».

«يعني أن لـــمَّا لنفي قد فَعَلَ، وقد تقرر في قد جواز حذف مدخولها، كما في قوله:

أَفِدَ التَّرَحُّـــلُ غَـــيرَ أنَّ رِكَابَنَـــا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَـــأَنْ قَـــدِ[٥]

فكذا لـــمَّا حملًا للنفي على الإثبات»[٦]، وقد قدمنا تتمته.

«**كقوله:**

فَجِئتُ قُبُـــورَهُمْ بَـــدْءًا وَلَمَّـــا فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَـــمْ يُجِبْنَـــهْ[٧]

أي: ولَمَّا أكن بَدْءًا قبل ذلك، أي: سيدًا، ولا يجوز: وَصَلْتُ إلى بغدادَ ولَمْ، تريد:

---

(١) تحفة الغريب ٢/٨٧٠.

(٢) ص: ٨.

(٣) الكشاف ٤/٣٨٠.

(٤) الحجرات: ١٤.

(٥) بيت من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، والشاهد فيه: حذف مدخول (قد) إذا دلَّ عليه دليل.
والبيت في سر صناعة الإعراب ٢/١٧، والمفصل ٤٣٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٣٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٧، والخزانة ١/٧٠.

(٦) تحفة الغريب ٢/٨٦٩.

(٧) بيت من الوافر، منسوب لرجل من بني أسد، وقيل: لذي الرمة، وليس في ديوانه، والشاهد فيه: حـــذف مجـــزوم (لَمَّا)، والتقدير: ولـــمَّا أكن بدءًا.
والبيت في الصاحبي ١٠٧، والهمع ٤/٣١٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨١، وشرح أبيـــات المغـــني ٥/١٥١، والنحو الوافي ٤/٤١٧.

ولْ أدخُلْهَا، فأمَّا قوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التي اسْتُودِعْتَهَا يَومَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ[1]

فضرورة.

وعلة هذه الأحكام كلها أنَّ لم لنفي فَعَلَ، ولَّما لنفي قد فَعَلَ».

«يعني بالأحكام الأمور الخمسة التي فارقت بها لـــمَّا لم، وبيان هذه العلة في الأول أنَّ فَعَلَ يكون شرطًا، وكذلك نفيه، وهو لم يفعل، وقد فَعَلَ لا يكون شرطًا، وكذلك نفيه، وهو لـــمَّا يفعل، كما قدمنا؛ وفي الثاني والثالث أنَّ قد فَعَلَ إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال، فنفيه كذلك، وفَعَلَ ليس كذلك، فلا يكون نفيه كذلك؛ وفي الرابع أنَّ قد فَعَلَ يفيد التوقع، فنفيه كذلك، وفَعَلَ لا يفيده، فنفيه كذلك؛ وفي الخامس أنه قد يجوز حذف مدخولها، وكذلك مدخول لم»[2]، كما أشرنا إلى جميعه.

«الثاني من أوجه لَّما: أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: لَّما جاءَني أَكْرَمْتُه، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: [حرف][3] وجوب لوجوب».

«القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه[4]، قال بعضهم[5]: وهو الصحيح، ورجحوه بأشياء منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ ﴾[6] الآية، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾﴾[7]، وما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما

---

(١) بيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ١٩١، والشاهد فيه: حذف الفعل بعد (لم) في عجز البيت للضرورة.

والبيت في الجنى الداني ٢٦٩، وتوضيح المقاصد ١٢٧١/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٩٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٩٧/٢، والهمع ٣١٣/٤، وشرح أبيات المغني ١٥٢/٥.

(٢) المنصف ١٨٨/٢.

(٣) زيادة من المغني و س.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤، والتذييل والتكميل ٢١٦/١٦، والجنى الداني ٥٩٤، والهمع ٢١٩/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٦/١٦، والجنى الداني ٥٩٤.

(٦) سبأ: ١٤.

(٧) الأنبياء: ١٢.

قبلها، ومنها إجماعهم على زيادة أنْ بعدها، ولو كانت ظرفًا، والجملة بعدها في موضع خفض [بسبب الإضافة][١] لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، قال البهاء السبكي في شرح التلخيص[٢]: (ولـــمَّا التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية)»[٣].

في الشرح: «وعلى هذا فاللام في قولهم: وجود لوجود، وقولهم: وجوب لوجوب لام التعليل»[٤].

وفي التعليق[٥]: «واللام في الموضعين للتوقيت، فتكون بمعنى عند، ولا تجعل للتعليل؛ لأن لـــمَّا لا تقتضي أنَّ وجود مضمون الجملة الأولى [أو وجوبه][٦] علة في وجود مضمون الثانية [أو وجوبه][٧]».

«**وزعم ابن السراج[٨]، وتبعه الفارسي[٩]، وتبعهما ابن جني[١٠]، وتبعهم جماعة[١١] أنها ظرف بمعنى حين**».

«والظاهر أنها عند هؤلاء خالية عن معنى الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: [حِينَ][١٢] قَامَ زيدٌ قُمتُ، لم يكن في هذا اللفظ دلالة على سببية الأولى للثانية، فكذا في قولك: لـــمـــَّا قام زيدٌ قمتُ، الذي هو بمعناه»[١٣].

---

(١) زيادة من س.

(٢) عروس الأفراح ٣٦١/١.

(٣) تحفة الغريب ٨٦٩/٢-٨٧٠.

(٤) تحفة الغريب ٨٧٠/٢.

(٥) ٧٣٣.

(٦) زيادة من س، وليس في التعليق.

(٧) زيادة من س، وليس في التعليق.

(٨) ينظر: الاصول ١٥٧/٢، ١٧٩/٣.

(٩) ينظر: المسائل المشكلة ١١٧، وكتاب الشعر ٨٣.

(١٠) ينظر: الخصائص ٢٥٣/٢، ٢٢٢/٣.

(١١) منهم الشلوبين، ينظر: التوطئة ١٣٨، والتذييل والتكميل ٢١٦/١٦.

(١٢) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(١٣) تحفة الغريب ٨٧٠/٢.

«**وقال ابن مالك**[١]: **[٢٠٥/ ب] بمعنى إذ**».

وصرَّح بأنَّ فيها معنى الشرط، فقال في التسهيل[٢]: «إذا ولي لـــمَّا فعل ماض لفظًا ومعنى فهي ظرف بمعنى إذ، فيه معنى الشرط».

وهذا قول ثالث في المسألة.

«**وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.**

وردَّ ابن خروف على مدَّعي الاسمية[٣] **بجواز [أن يقال:]**[٤] **لَمَّا أكرَمْتَنِي أمسِ أكْرَمْتُكَ اليومَ؛ لأنَّها إذا قدرت ظرفًا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.**

والجواب أنَّ هذا مثل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٥]**، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى: إنْ ثبتَ أني كنتُ قلتُهُ، وكذا هنا المعنى: لَمَّا ثبتَ اليوم إكرامُكَ لي أمسِ أكرَمْتُكَ.**

ويكون جوابها فعلاً ماضيًا اتفاقًا[٦]**، وجملة اسمية مقرونة بـــ(إذا) الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك**[٧]».

في الشرح: «وقوع الجملة الاسمية [المقرونة][٨] بـــ(إذا) الفجائية متفق عليه، وكان ينبغي إيراد الكلام على وجه يقتضي أن قيد الاتفاق راجع لهذه وللفعلية الماضوية، وكلام المصنف لا يقتضي ذلك»[٩].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٤١.

(٢) ٢٤١.

(٣) ينظر: رصف المباني ٢٨٤، والتذييل والتكميل ٢١٩/١٦، والجنى الداني٥٩٥.

(٤) زيادة من المغني.

(٥) المائدة: ١١٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٠/١٦، والجنى الداني ٥٩٥، والهمع ٢٢٠/٣.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٤١، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٦/٣.

(٨) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٩) تحفة الغريب ٨٧١/٢.

«**وفعلاً مضارعًا عند ابن عصفور**[١]**، ودليل الأول:** ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[٢] **والثاني:** ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾[٣]**، والثالث:** ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٤]**، والرابع:** ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾[٥]**، وهو مؤول بـ(جادَلَنَا)، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع أنَّ الجواب: جاءته البشرى، على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أَقْبَلَ يجادلُنَا.**

ومن مشكل لَمَّا هذه قول الشاعر:

أَقُولُ لِعبــد اللهِ لَمَّــا سِــقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَــمْسٍ وَهَاشــمِ[٦]

فيقال: أين فعلاها؟ والجواب أنَّ (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يفسره وَهَى، بمعنى سَقَطَ».

في الصحاح[٧] غير هذا، وهو: «وَهَى السقاءُ يَهِي وَهْيًا، إذا تخرَّق وانشقَّ، وفي السقاءِ وَهْيٌ بالتسكين، ووُهَيَّةٌ أيضًا على التصغير، وهو خرق قليل، وفي المثل[٨]:

خَلِّ سبيلَ مَــنْ وَهَــى سِــقَاؤُهُ وَمَنْ هُرِيــقَ فِي الفَــلاةِ مَــاؤُهُ

يضرب لمن لا يستقيم أمره، ووَهَى الحائط: (إذا ضعف وهمَّ بالسقوط)». انتهى.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢١/١٦، والجنى الداني ٥٩٦.

(٢) الإسراء: ٦٧.

(٣) العنكبوت: ٦٥.

(٤) لقمان: ٣٢.

(٥) هود: ٧٤.

(٦) بيت من الطويل، لتميم بن رافع المخزومي، والبيت من الألغاز النحوية، حيث إنَّ قوله: (وهاشم) لفظة غير دالــة على اسم علم، وإنما هي مركبة من فعلين: (وهي) و (شم) وكتب وهى بالألف الممدودة للإلغاز.

والبيت في الأشموني ١٥٣/٢، والمزهر ٤٥٨/١، وشرح شواهد المغني ٦٨٢/٢، وشرح أبيات المغــني ١٥٣/٥، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ١٩٧/٢، وحاشية الصبان ٣٩١/٢.

(٧) ٢٥٣١/٦.

(٨) البيت من الرجز، ينظر: الأمثال لابن سلَّام ١١١، وجمهرة الأمثال ٤٩/١، ومجمع الأمثال ٢٤٠/١.

ولم يقع في القاموس وَهَى السقاء ووَهَى الحائط)[١]، بل فسره بما ذكره الجوهري، ثم قال[٢]: «وَهَى الرجل: حَمُقَ وسَقَطَ».

وفي الشرح: «وكان حَقُّ وَهَا أن يكتب بالياء؛ لأنه فعل ثلاثي من ذوات الياء، لكنه كتب بالألف لأجل الإلغاز»[٣].

«والجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله: أقول».

«هذا إنَّما يحتاج إليه على رأي القائلين بأنَّ لـــمَّا حرف شرط، وأما القائلون بأنها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج عندهم إلى التقدير، بل تجعل متعلقة بـــ(أقول) الملفوظ به، ولا حذف، أي: أقول لعبد الله حين وَهَى سقاؤنا»[٤].

«وقوله: (شِمِ) أمر من قولك: شِمْتُ البَرْقَ، إذا نظرتَ إليه، والمعنى: لَّما سقط سقاؤنا قلتُ لعبد الله: شِمْهُ.

والثالث: أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[٥]، فيمن شدَّدَ الميم، وعلى الماضي لفظًا لا معنى، نحو: أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ، أي: ما أسألك إلا فعلك، قال:

قَالَتْ لَه باللهِ يَاذَا البُرْدَينْ لَمَّا غَنِشْتَ» ... ...[٦]

في القاموس[٧]: الغَنَثُ: أن يشرب ثم يتنفس، وفعله كـــ(عَلِمَ).

«نَفَسًا أَوْ اثْنَينْ

---

(١) ساقط من س.

(٢) القاموس ١/١٣٤٥.

(٣) تحفة الغريب ٢/٨٧١.

(٤) تحفة الغريب ٢/٨٧١.

(٥) الطارق: ٤.

(٦) من الرجز، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: مجيء (لـــمَّا) بمعنى (إلَّا).

والشاهد في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٥، والجنى الداني ٥٩٣، والهمع ٣/٢٩٩، ٤/٢٦٢،٢٤٥، وشـــرح شواهد المغني ٢/٦٨٣، وشرح أبيات المغني ٥/١٤٥.

(٧) ينظر: ١/١٧٣.

وفيه ردٌّ لقول الجوهري[١]: إنَّ لَّما بمعنى إلاَّ غير معروف في اللغة.

وتأتي لَّما مركبة من كلمات، ومن كلمتين، فأمَّا المركبة من كلمات فكما تقدم في: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾[٢]، في قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص[٣] بتشديد نون إنَّ وميم لَّما، فيمن قال[٤]: الأصل لَمِنْ ما فأبدلت النون ميما وأدغمت، فلمَّا كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت».

في الشرح: «لم يتقدم للمصنف كون لـــمَّا في هذه الآية مركبة من كلمات أصلاً، واستضعافه لهذا القول ظاهر، بل القول في نفسه ساقط لا يلتفت إليه، وكيف يتأتَّى التعليل الذي استند إليه مع القول أن في الكتاب العزيز ما يرده قطعًا، [٢٠٦/ أ] وذلك أن قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾[٥]، وقد اجتمع فيه ثماني ميمات في اللفظ متوالية لا يفصل بينهن فاصل، قال جدي ناصر الدين ابن المنير: وهذا من الغرائب أن تتكرر [ثمانية][٦] أمثال، ولا يفطن الذهن لذلك، ولا يحس اللسان منه بثقل، ولا السمع بنبوٍّ، وذلك من خصائص الكتاب العزيز، وبيان اجتماع هذا العدد في قوله: ﴿أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾ أنَّ في أمم ميمين وتنوينا قلب ميما لملاقاته ميم مِنْ، وميم مِنْ ونونها قلبت ميما لملاقاتها ميم (مَنْ، وهذه النون قلبت ميمًا لملاقاتها ميم)[٧] [مع][٨]، فجاءت الثمانية»[٩].

---

(١) ينظر: الصحاح ٢٠٣٣/٥.

(٢) هود: ١١١.

(٣) سبق تخريج القراءة.

(٤) هذا القول منسوب للفراء، وتبعه جماعة. ينظر: البحر المحيط ٢١٨/٦، وينظر هذا القول في: أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١.

(٥) هود: ٤٨.

(٦) زيادة من س.

(٧) ساقط من س.

(٨) زيادة من س.

(٩) تحفة الغريب ٨٧٢/٢-٨٧٣.

«**وأضعف منه قول الآخر**[١]: **إن الأصل لَمَّا بالتنوين بمعنى جمعًا**[٢]، **ثم حذف التنوين إجراء للوصل مُجرى الوقف؛ لأنَّ استعمال لَمَّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعْلَى من اللَّمَم، وهو بمعناه، ولكنه منع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فَعْلَى فهلاَّ كُتِبَ بالياء، وهلاَّ أماله مَنْ قاعدته الإمالة**».

في الشرح: «رسم المصحف سنة متبعة لا يجري على قياسِ مرسوم الخط المصطلح عليه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، كما صرَّحَ به المصنف في فصل لاَتَ[٣]، والإمالة في التلاوة متلقاة بالرواية، فلعل القارئ لم يروها إلا غير ممالة، فإذن لا (يتمشى)[٤] شيء من هذين الوجهين»[٥].

قال الشمني: «وأقول: الإمالة ونحوها لم تُتَلق بالتواتر من النبي ﷺ، وإنما هو من اختيارات القراء، ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله[٦]»[٧].

قلت: قوله: «وإنما هو من اختيارات القراء» نقل باطل عن ابن الحاجب، وإنما نفى تواترها لرجوعها إلى هيئات لا تعلم مقاديرها، والله أعلم.

«**واختار ابن الحاجب**[٨] **أنها لَمَّا الجازمة حذف فعلها**».

«ظاهر كلام ابن الحاجب أنه مخترع هذا القول، وكلام المصنف ليس ظاهرًا في ذلك»[٩].

«**والتقدير: لَمَّا يُهْمَلُوا، أو لَمَّا يُتْرَكُوا؛ لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ**

---

(١) في المغني و س: قول آخر.

(٢) نسب أبو حيان هذا القول لأبي عبيد، ينظر: البحر المحيط ٢١٧/٦، وينظر هذا القول في: أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١.

(٣) ينظر: المغني ٣٥٨/٣.

(٤) ساقط من س.

(٥) تحفة الغريب ٨٧٣/٢.

(٦) مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني ٤٦٢/١.

(٧) المنصف ١٩٠/٢.

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١٦٦/١.

(٩) تحفة الغريب ٨٧٣/٢.

وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾[1]، **ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحقُّ ألاَّ يستبعد لذلك. انتهى. وفي تقديره نظر**».

«ووجهه أنَّ هذا الدالَّ على المحذوف سابق عليه بكثير، مع أنَّ هذا المحذوف المقدَّر ليس من لفظ هذا (الذي)[2] قيل: إنه دال عليه»[3].

وفي الشرح: «هذا من باب التغيير في الوجوه الحسان»[4].

«**والأولى عندي أن يقدَّر: لَّما يُوَفَّوا أعمالهم، أي أنهم إلى الآن لم يوفَّوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران، أحدهما: أنَّ بعده: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، وهو دليل على أنَّ التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع، والثاني: أنَّ منفيَّ لَّما متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت**».

«لا نُسَلِّم أنَّ منفي لـــمَّا متوقع الثبوت دائمًا حتى يتمَّ هذا، بل قد لا يكون كذلك، نحو: نَدِمَ إبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ، وقد مرَّ أنَّ الرضي صرَّحَ بأن توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم.

سلَّمنا أنه لازم، لكن لا نسلم أنَّ ما قدَّره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت، فإنَّ الكفار يتوقعونه؛ ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون بارتكاب المناهي؛ ظنًّا لأن يتركوا سدى، وأنَّ الأعمال المأمور بها غير نافعة، وأن المنهي عنها غير ضارة، ويقولون: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾[5]، فهم متوقعون للإهمال برأيهم الفاسد، ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم، بل قد ينفي المتكلم شيئًا بـــ(لـــمـــَّا) (بناء) على أنَّ غيره متوقع لثبوته، كما أنَّ قد لا يلزم في إفادتها للتوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع، بل تفيد التوقع وإن كان غير المتكلم هو المتوقع، كما يقول

---

(١) هود: ١٠٥.

(٢) ساقط من س.

(٣) المنصف ٢/١٩٠.

(٤) تحفة الغريب ٢/٨٧٣.

(٥) المؤمنون: ٣٧.

المؤذن: قد قامت الصلاةُ؛ لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها»[١].

«**وأمَّا قراءة أبي بكر[٢] بتخفيف إنَّ وتشديد لَمَّا فتحتمل وجهين: أحدهما: [أن][٣] تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في لَمَّا تلك الأوجه، والثاني أن تكون [٢٠٦/ ب] إنْ [نافية][٤]، وكُلاًّ مفعول بإضمار أرى، ولَمَّا بمعنى إلاَّ**».

«وقد قدم المصنف[٥] في إنْ المخففة وإنَّ الثقيلة الاستدلال بقراءة أبي بكر هذه على إعمال إنْ المخففة، وهو صريح في أنَّ كُلاًّ اسمها، واعترف هنا باحتمال كون إنْ نافية، والمنصوب مفعول بـ(أَرَى) مضمرًا، ولَمَّا بمعنى إلاَّ، فكيف يتأتَّى له ذلك الاستدلال، وقد أسلفنا هذا الكلام هنالك»[٦].

«**وأمَّا قراءة النَحْوِيَّيْنِ[٧]**».

وهما أبو عمرو ابن العلاء البصري، أحد الأئمة، من نحاة البصرة، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام نحاة الكوفة.

«**بتشديد النون وتخفيف الميم، وقراءة الحِرْمِيَّيْنِ[٨]**».

وهما نافع المدني، وابن كثير المكي.

«**بتخفيفهما، فـ(إنَّ) في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٨٧٣-٨٧٤.

(٢) قرأ نافع وابن كثير بتخفيف النون والميم: ﴿إِنْ كُلًّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١] ، وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد النون وتخفيف الميم: ﴿إِنَّ كُلًّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١] ، وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بتشديدهما: ﴿إِنَّ كُلًّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١] ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بتخفيف النون وتشديد الميم: ﴿إِنْ كُلًّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١] ، وعن المطوعي تشديدهما ورفع كل: ﴿إِنَّ كُلٌّ لَمَّا﴾ [هود: ١١١]، وقرئ شاذًّا بالتنوين: ﴿إِنَّ كُلًّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١].

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤/٣٨٠-٣٨١، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٧٢، والإتحاف ٢/١٣٥.

(٣) زيادة من الأصل و س.

(٤) زيادة من الأصل و س.

(٥) ينظر: المغني ١/١٣٧، ٢٣٤.

(٦) تحفة الغريب ٢/ ٨٧٤.

(٧) سبق تخريج القراءة.

(٨) سبق تخريج القراءة.

الثانية مخففة من الثقيلة، وأعملت على أحد الوجهين، واللام من لَّما فيهما لام الابتداء، وقيل: أو هي قراءة التخفيف الفارقة بين إنْ النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأنَّ تلك إنَّما تكون عند تخفيف إنْ وإهمالها، وما زائدة للفصل بين اللامين، كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1]، وبين النونات في نحو: اضْرِبْنَانِّ يا نسوة، قيل: وليست موصولة بجملة القسم؛ لأنها إنشائية، وليس كذلك؛ لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2]، لا يقال: لعل مَنْ نكرة، أي: لَفَريق لَيُبَطِّئَنْ؛ لأنها حينئذٍ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

لَمَّا رَأَيْتُ» ... ...[3]

وفي بعض النسخ: (لــمَّا غَنِثْتُ) بغين معجمة مفتوحة، فنون مكسورة، فمثلثة ساكنة، فمثناة للخطاب.

قال التفتازاني: قال ابن سيده[4]: «الغنث هنا كناية عن الجماع».

وهذه النسخة خطأ، ولعلها انتقل نظر كاتبها من البيت المار قريبًا:

قَالَتْ لَهُ بِاللَّــهِ يَــا ذَا البُــرْدَيْنْ

لَمَّــا غَنِثْــتَ نَفَــسًا أَوْ اثْــنَيْنْ

إلى هنا، والصواب النسخة التي أثبتها أولاً.

«أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ».

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) النساء: ٧٢.

(٣) بيت من الكامل، لم أهتد إلى قائله، والشاهد فيه قوله: (لــمَّا ..أدع القتال)، وأصله: لن ما أدع، ففصل بين لــن والفعل المتصل بها لضرورة الشعر، وأدغمت النون في الميم، فصارت (لــمَّا).

والبيت في الخصائص ٥٧٧، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠، والمزهــر ٤٥٧/١، وشــرح شواهد المغني ٦٨٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٥.

(٤) المحكم ٤٨٨/٥.

وأنشده المصنف ثانيًا[١] في أوائل الباب الخامس في المثال الأول من الأمثلة التي بني الأمر فيها على ظاهره، وثالثًا[٢] في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه.

«**وهو لغز**».

وقد أسلفنا في أواخر الألف المفردة أنه بضم اللام، وأن غينه معجمة تفتح وتضم وتسكن، كذا في القاموس[٣]، واقتصر في الصحاح[٤] على ضم اللام وفتح الغين، وهو اللفظ المستهلُّ على معنى معمًّى، «يقال: ألغز في كلامه، إذا عَمَّى مراده، والاسم اللغز، والجمع الألغاز، مثل رُطَب وأَرْطَاب، وأصل اللغز: جحر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيمًا إلى أسفل، ثم يعدل عن يمينه وشماله عروضًا يعترضها، فيخفي مكانه بتلك الألغاز، واللغَّيزى بتشديد الغين: مثل اللغز، والياء ليست للتصغير؛ لأن ياء التصغير لا تكون رابعة»[٥].

«**يقال فيه: أين جواب لَمَّا؟ وبمَ انتصب أدعَ؟ وجواب الأول أن الأصل لَنْ مَا، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووصلاَ خطًّا للإلغاز، وإنَّما حقهما أن يكتبَا منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله:**

عَافَتِ المَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا ... بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا[٦]

فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سخينًا؟ وجوابه أنَّ الأصل: بَلْ رِدِيْهِ، ثم كتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني أنَّ انتصابه بـ(لن)، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لَنْ للضرورة، فيسأل حينئذٍ: كيف يجتمع قوله: لن أَدَعَ القتال، مع

---

(١) ينظر: المغني ٦/١٥.

(٢) ينظر: المغني ٦/٧٠٤.

(٣) ينظر: ١/٥٢٤.

(٤) ينظر: ٣/٨٩٤.

(٥) الصحاح ٣/٨٩٤-٨٩٥.

(٦) بيت من الخفيف، لم أقف على قائله، والشاهد فيه قوله: (بَرِّدِيهِ)؛ إذ كتابته على هذه الصورة بإدغام اللام بالراء هو موضع الإلغاز، والأصل: بَلْ رِدِيهِ.

والبيت في الجليس الصالح ٤٨٣، والفتح على أبي الفتح ٤٢، والمزهر ١/٤٥٧، وشرح أبيات المغني ٥/١٥٥، وحاشية الصبان ٣/٤١٦.

قوله: لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأنَّ أشهد ليس معطوفًا على أَدَعَ، بل نصبه بـــ(أنْ) مضمرة، وأنْ والفعل عطفٌ على القتال، أي: لن أدَعَ القتالَ وشهودَ الهيجاء، على حدِّ قول ميسون:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِيْ[1]» ... ...

وقد مرَّ إنشاد هذا الصدر مع عجزه، وما قبل البيت وما بعده قريبًا في الكلام على لو المصدرية، من فصل [لو][2].

(١) سبق تخريجه.

(٢) زيادة من س.

«لَنْ»

«حرف نصب ونفي واستقبال، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نونًا في لن وميمًا في لم خلافًا للفراء[١]؛ لأنَّ المعروف [٢٠٧/ أ] إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٢] و﴿وَلَيَكُونًا﴾[٣]».

في الشرح: «العلة خاصة بـــ(لن)، والدعوى عامة لها ولـــ(لَمْ)»[٤].

قال الشمني: وأقول: ليس هذا علة لمجموع الكلام، وإنما هو علة لبعضه، وهو أنَّ لن ليس أصله لا، وخص ذلك بالذكر لأنَّ لن هي المقصود بالكلام هنا[٥].

«و [لا][٦] أصل لن لا أَنْ فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين، خلافًا للخليل[٧]، والكسائي[٨]، بدليل جواز تقديم [معمول][٩] معمولها عليها، نحو: زيدًا لَنْ أَضْرِبَ».

هذا دليل على نفي أن يكون أصل لن لا أنْ.

وفي الشرح: «لا ينتهض هذا دليلاً؛ إذ لا مانع من أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً؛ إذ هو وضع مستأنف، وبهذا يجاب أيضًا عن قوله: ولأن الموصول وصلته مفرد»[١٠]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: ظاهر القول بأنَّ الهمزة حذفت للتخفيف، والألف لالتقاء الساكنين، مع قول المبرد[١١]: إنَّ أنْ وما بعدها مبتدأ حذف خبره يقتضي أنَّه لم يعرض

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٠٣/٨، ٢٠٤، والتذييل والتكميل ٢٣٥/١٥، والجنى الداني ٢٧٢.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) تحفة الغريب ٨٧٦/٢.

(٥) المنصف ١٩١/٢.

(٦) زيادة من المغني و س.

(٧) ينظر: الكتاب ٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/١٥، والجنى الداني ٢٧١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٥/١٥، والجنى الداني ٢٧١.

(٩) زيادة من المغني و س.

(١٠) تحفة الغريب ٨٧٦/٢.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/١٥، والجنى الداني ٢٧١.

بالتركيب وضع مستأنف»[١].

«**خلافًا للأخفش الصغير**[٢]**، وامتناع نحو: زيدًا يُعْجِبُنِي أنْ تَضْرِبَ، خلافًا للفراء**[٣]**، ولأنَّ الموصول وصلته مفرد، ولنْ أَفْعَلَ كلام تام، وقول المبرد**[٤] **إنَّه مبتدأ حذف خبره، أي: لا الفعل واقع، مردود بأنه لم ينطق به، مع أنه لم يسدّ شيء مسدَّه**».

في الشرح: «قوله: لم ينطق به ليس مقتضيًا لامتناع تقديره، فكل لفظ واجب الحذف كذلك يُقَدَّر ولا ينطق به، وإنما يَرِدُ عليه كونه حُذِفَ وجوبًا بدون [وجود][٥] سادٍّ مسدَّه»[٦].

قال الشمني: «وأقول: الرد على المبرد إنما هو بمجموع الأمرين، لا بكل واحد منهما»[٧].

ثم في الشرح: «ثم إن كان المبرد قصد توجيه مذهب الخليل والكسائي فلا يتمشَّى؛ لأن تكرير لا مفقود، وهما يقولان بوجوبه في مثل ذلك»[٨].

«**[بخلاف نحو:][٩] لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ، وبأنَّ الكلام تام بدون المقدر، وبأنَّ لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإنَّ الاستقراء يشهد بذلك.**

ولا تفيد لن توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه[١٠]**، ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه**[١١]**، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم**[١] **في:**

---

(١) المنصف ١٩١/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/١٥، والهمع ٩٦/٤.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣١/٢، وشرح المفصل ١٥/٧، والجنى الداني ٢٧١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/١٥، والجنى الداني ٢٧١.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٨٧٦/٢.

(٧) المنصف ١٩١/٢.

(٨) تحفة لغريب ٨٧٦/٢.

(٩) زيادة من المغني و س.

(١٠) ينظر: ١٣١/١.

(١١) الذي في الأنموذج أنها لتأكيد النفي، و لم يذكر التأبيد. ينظر ٣٢.

باليوم[١] **في:** ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[٢]».

قال بعضهم: بل تقييده باليوم يدل على أنها للتأبيد؛ لأنه إذا فهم التأبيد من الإطلاق، ولم يكن لهم مرادًا احتِيجَ إلى تقييده، فلولا دلالتها على التأبيد لما احتاجت عند عدمه إلى تقييد.

«**ولكان ذكر الأبد في:** ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٣] **تكرارًا، والأصل عدمه.**

وتأتي للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقًا لجماعة[٤]**، منهم ابن عصفور**[٥]**، والحجة في قوله:**

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُـمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُـودَ الجِبَـالِ[٦]»

وهذا البيت من بحر الخفيف، وهو مُدْرَجٌ آخر صدره اللام الساكنة من زِلْتُ.

وفي الشرح: «وقد يقال: لا تقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون (لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ) خبرًا لا دعاء، ولا يُعَيِّنه كون المعطوف عليه دعاء»[٧]، ولا يعينه كون لن تزالوا لو كان خبرًا لكان النفي استقباليًّا، ولا معنى هنا له.

«**وأما قوله تعالى:** ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾[٨] **فقيل**[٩]**: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: يَا رَبِّ لاَ عَذَّبْتَ فُلاَنًا، ونحو: لاَ عَذَّبَ اللهُ عَمْرًا. انتهى. ويرُدُّه قوله:**

---

(١) ينظر: الهمع ٤/٩٤.

(٢) مريم: ٢٦.

(٣) البقرة: ٩٥.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٧١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٥/ ٢٣٤، والهمع ٤/٩٦.

(٦) بيت من الخفيف، للأعشى في ديوانه ١٦٩، والشاهد فيه: مجيء (لن) للدعاء.
والبيت في الأصول ٢/١٧١، والارتشاف ٤/١٦٤٤، وأوضح المسالك ١/٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٥٨، والهمع ٢/٦٥، ٤/٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٤، وشرح أبيات المغني ٥/١٥٦.

(٧) تحفة الغريب ٢/٨٧٧.

(٨) القصص: ١٧.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٥٨.

... ... ثُمَّ لاَ زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ

وَتَلَقِّي القَسَمَ بها وبـ(لم) نادر جدًّا، كقول أبي طالب:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا[١]»

«هذا البيت من قصيدة [لأبي][٢] طالب يمدح بها النبي ﷺ –و يا عجبًا له– يقول في هذه القصيدة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

ثم لا يسمح بالتلفظ بكلمة الشهادة عند الموت، والنبي ﷺ يأمره بذلك ويحضه [عليه][٣] ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[٤]، نسأل الله أن يميتنا على دين الإسلام، ويمن علينا بالدخول إلى دار السلام بمنه وكرمه»[٥].

وفي الشرح: «ويحتمل أن يكون هذا البيت [الذي][٦] أنشده المصنف مما حذف فيه [٢٠٧/ ب] الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنَّك لآمن على نفسك، وقوله: لَنْ يَصِلُوا إِلَيكَ.. إلى آخره جملة مستأنفة لا جواب قسم»[٧].

«**وقيل لبعضهم: أَلَكَ بنون؟ فقال: نعم، وخالِقِهِم لَمْ تَقُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ مُنْجِبَةُ[٨]**».

بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة: المرأة التي أتت بولد نجيب، ضد المُحْمِقَة، وهي التي أتت بولد أحمق.

«**ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي: إنَّ لي لبنين، ثم استأنف جملة**

---

(١) بيت من الكامل، لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في ديوانه ٩١، والشاهد فيه: وقوع (لن) مع منصوبها جوابًا للقسم بقلة.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٨٤٩/٢، والجنى الداني ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٦٨٦/٢، وشرح أبيات المغني ١٥٨/٥، والخزانة ٢٩٦/٣.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) القصص: ٥٦.

(٥) تحفة الغريب ٨٧٧/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ٨٧٧/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٤٩/٢، والهمع ٢٤٤/٤.

النفي.

وزعم بعضهم[١] أنها قد تجزم، كقوله:

... ... فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَينَينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[٢]»

يَحْلَ: بفتح اللام من حَلِيَتْ المَرْأَةُ في عَيني بالكسر تَحْلَى، وأما حَلاَ الشيء في فمي فمضارعه يحلو، قال في الصحاح[٣]: «حَلِيَ فلان بعيني بالكسر، وفي عيني، وبصدري، وفي صدري يَحْلَى حلاوةً: إذا أعجبك...وحَلاَ في فمي بالفتح».

وفي الشرح: «إنما استعمل فيما أنشده المصنف باللام لا بالباء، ووقع في صحيح البخاري قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ((لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ))[٤]، قال ابن مالك[٥]: (وفيه إشكال [ظاهر][٦]؛ لأنَّ لن يجب انتصاب الفعل بعدها بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم، والوجه فيه أن يكون سَكَّنَ عين تُرَاعَ للوقف، ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الألف قبله، كما يحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف.

ومِنْ حَذْف الساكن لسكون ما بعده وقفًا قول الراجز:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِندِ اللَّهْ[٧] ... ...

---

(١) ينظر: رصف المباني ٢٨٧، والجنى الداني ٢٧٢، والهمع ٩٧/٤.

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره: (أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُم) ، وقائله كُثَيِّر عزَّة، والبيت في ديوانه ١٠٠، والشاهد فيه قوله: (فَلَنْ يَحْلَ)، حيث جزم الفعل بـــ لن، وحذف حرف العلة فيما يظهر، وخُرِّجَ على الاجتـــزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

والبيت في رصف المباني ٢٨٨، والجنى الداني ٢٧٢، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، وشـــرح أبيـــات المغـــني ١٥٩/٥، وحاشية الصبان ٤٠٨/٣.

(٣) ٢٣١٨/٦.

(٤) لفظه في البخاري: (لن تُرَاعَ)، ينظر: ٢٤/٥، ٤٠/٩، والحديث بهذا اللفظ في مصنف عبـــد الـــرزاق الـــصنعاني ٤١٩/١، ومسند الإمام أحمد ٤٠٧/١٠.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٧.

(٦) زيادة من س.

(٧) صدر بيت من الرجز، وعجزه: (يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ الـــمُغِلَّه)، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: حذف الألف من لفظ الجلالة؛ لسكون ما بعدها.

=

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بـــ(لن)، وهي لغة حكاها الكسائي)[١]. هذا كلام ابن مالك. فأفاد –رحمه الله– أنها لغة لبعض العرب، والبيت الذي استشهد به على حذف الساكن الأول من بحر السريع لا من الرجز»[٢].

«**وقوله:**

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَـــنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَـــةْ[٣]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة».

«وأما الثاني فالرواية فيه بكسر الباء على ما صرَّح به المصنف في آخر الكتاب[٤] عندما أنشد هذا البيت ثانيًا هناك»[٥].

=

والبيت في إصلاح المنطق ٤٢، وأمالي القالي ١/٧، وسر صـــناعة الإعـــراب ٢/٣٥٣، وسمـــط الآلي ١/٣١، وضرائر الشعر ١٣٢، والمزهر ١/١٤٣.

(١) ينظر: رصف المباني ٢٨٧، والجنى الداني ٢٧٢، والهمع ٤/٩٧.

(٢) تحفة الغريب ٢/٨٧٨-٨٧٩.

(٣) بيت من المنسرح، لأعرابي، والشاهد فيه: قوله: (لن يخب)، حيث جزم الفعل بـــ(لن) شذوذًا؛ وذلك للدعاء.

والبيت في الأشموني ٣/١٨١، والهمع ٤/٩٧، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٧، وشرح أبيـــات المغـــني ٥/١٦١، وحاشية الصبان ٣/٤٠٨.

(٤) ينظر: المغني ٦/٧٢٤.

(٥) تحفة الغريب ٢/٨٧٨.

«لَيْتَ»

«حرف تَمَنٍّ يتعلق بالمستحيل غالبًا، كقوله:

فَيَا لَيْتَ الشَبَابَ» ... ...[١]

في الصحاح[٢]: «جمع شابٍّ، وكذا الشُّبَّان، والشَّبَاب أيضًا: الحداثة، وكذلك الشبيبة، وهو خلاف الشيب، تقول: شَبَّ الغلامُ يَشِبُّ بالكسر شَبَابًا»، وقد تقدم أنَّ في كتب الطب أنَّ الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة، أي: قوية مشتعلة.

وفي الشرح: المَشِيب: دخول الرجل في حدِّ الشيب، من الإنسان وغيره. والشَّيب: بياض الشعر. هذا قول الأصمعي[٣]، وقال الجوهري[٤]: «الشَّيْبُ والمَشِيبُ واحد»، وفي القاموس[٥]: «الشَّيب: الشَّعرُ وبياضُه، كالمَشِيْب».

قلتُ وأنا بنَهْرَوَالَه:

رَمَانِي زَمَانِي بِمَا سَاءَنِي ... فَجَاءَتْ نُحُوسٌ وَغَابَتْ سُعُودُ

وَأَصْبَحْتُ بَينَ الْوَرَى بِالْمَشِيبِ ... عَلِيلاً فَلَيتَ الشَبَابَ يَعُودُ[٦]

ولا يخفى ما في يعود من التورية، حيث أوهم أنه من العيادة، ورُشِّحَ ذلك بلفظ العليل، والمراد إنما هو العَوْدُ[٧].

«وبالممكن قليلاً».

---

(١) جزء من بيت من الوافر والبيت بتمامه:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَومًا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وهو لأبي العتاهية في ديوانه ٥٠، والشاهد فيه: أنَّ (ليت) متعلقة بالمستحيل؛ إذ عود الشباب محال.

والبيت في الحماسة الصغرى ٢٨٧، والبيان والتبيين ٥٦/٣، وشرح قطر الندى ١٤٨، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/١، وشرح أبيات المغني ١٦٣/٥.

(٢) ١٥١/١.

(٣) ينظر: الصحاح ١٥٩/١، ومجمل اللغة ٥١٧/١، ومقاييس اللغة ٢٣٢/٣.

(٤) الصحاح ١٥٩/١.

(٥) ١٠٣/١.

(٦) البيتان من البحر المتقارب، وقائلهما الدماميني.

(٧) تحفة الغريب ٨٨٠/٢.

لكن إذا كان الـــمُتَمَنَّى ممكنًا يجب ألاَّ يكون للمُتَمَنِّي توقع وطماعية في وقوعه، وإلا صار ترجيًا. قاله في المطول(١).

«**وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما(٢)، كقوله:**

يَا لَيْتَ أَيَامَ الـــصِّبَا رَوَاجِعَـــا(٣)

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله:

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَـــا طُوبَاكِ يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ طُوبَـــاكِ(٤)

والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: (أَقْبَلَتْ)، لا (تكون)، خلافًا للكسائي(٥)».

في التعليق(٦): «لا مُرَجِّحَ لتقديره أقبلت على تقدير الكسائي، بل ورود كان في سياق ليت كثير، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾(٧)، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ٤٠﴾(٨) إلى غير ذلك، فهو على ذلك مناسب لتقدير تكون».

---

(١) ٤٠٧.

(٢) ينظر: الأصول في النحو١/٢٥٨، وشرح المفصل ١/١٠٤، ورصف المباني ٢٩٨، والارتشاف ٣/١٢٤٢، والجنى الداني ٤٩٢، والهمع ٢/١٥٦.

(٣) بيت من الرجز المشطور، منسوب للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه ٤٠٥، وقيل: لرؤبة، وليس في ديوانه، والشاهد فيه: استشهد الفراء به على أنَّ (ليت) تنصب المبتدأ والخبر.

والشاهد في جمل الخليل ٢٣٤، والكتاب ٢/١٤٢، والأصول ١/٢٤٨، والمفصل ٤٠٠، واللمحة شرح الملحة ٢/٥٤١، والجنى الداني ٤٩٢، وشرح أبيات المغني ٥/١٦٤.

(٤) بيت من البسيط، لابن المعتز في ديوانه ٢/٤٠٩، والشاهد فيه: نصب (ليت) للجزأين، الأول ياء المتكلم، والثاني الضمير إيَّاك.

والبيت في المحاسن والأضداد ٧٢، وأشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم ٢٨٦، والأوراق ٣/٢٨٦، والفرج بعد الشدة ٢/١٠، والخزانة ١٠/٢٣٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠، وشرح الكافية ٦/٩٢، والمقاصد الشافية ٢/٣١٢.

(٦) ٧٤٥-٧٤٦.

(٧) النساء: ٧٣.

(٨) النبأ: ٤٠.

«لعدم تقدم إنْ ولو الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قام زيدٌ، خلافًا لابن أبي الربيع[١]، وطاهر القزويني[٢]، ويجوز حينئذٍ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً [٢٠٨/ أ] على أخواتها (تتمة الستة) ورووا بالوجهين قول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَــا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَــدِ[٣]»

وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل أو من حرف الألف[٤].

«ويحتمل أن الرفع على أنَّ ما موصولة، وأنَّ الإشارة خبر لــ(هو) محذوفًا، أي: ليت الذي هو هذا الحَمَامُ لنا، فلا يدل [حينئذٍ][٥] على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح؛ لأنَّ حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أيٍّ مع عدم طول الصلة قليل».

في الشرح: لا نسلم عدم طول الصلة هنا، بل هي طويلة بالصفة، وقد صرَّح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم[٦]، فقال في قول امرئ القيس:

... ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٧]

---

(١) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٩١٠/٣. ونقل عن أبي جعفر الصفار نسبته هذا القول إلى البصريين. ينظر: التذييل والتكميل ١٥١/٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٠/٥. وطاهر القزويني هو طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجَّار، أبو محمد، أخذ عن الزمخشري، من مصنفاته: لبّ الألباب في مراسم الإعراب، وغاية التصريف، توفي سنة ٥٧٥هـ.
ينظر: التدوين في أخبار قزوين ٩٦/٣، وهدية العارفين ٤٣١/٥.

(٣) بيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦، والشاهد فيه: أنَّ (ليت) إذا اتصلت بها (ما) جاز فيها الإعمال والإهمال.
والبيت في جمل الخليل ١٨٩، والأصول ٢٣٣/١، والإنصاف ٣٩٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١، وتوضيح المقاصد ٥٣٣/١، وشرح شواهد المغني ٢٠٠/١.

(٤) ينظر: المغني ٤١١/١.

(٥) زيادة من الأصل و س.

(٦) المغني ١٠٣/٤-١٠٤.

(٧) عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ١٠، وصدره: (أَلَا رُبَّ يومٍ لَكَ منهنَّ صالحٍ)
=

فيمن رفع يوم: «التقدير: ولا مثلَ الذي هو يومٌ، وحسَّنَ [حذف العائد طول الصلة بصفة يوم][(١)]»[(٢)].

(فجعل طول الصلة بصفة يوم)[(٣)]، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[(٤)]: إنَّ الصلة طويلة، وليس إلا جار ومجرور وخبر.

و(هنا) حرف تنبيه واسم إشارة وقعت.

«**ويجوز (ليتما زيدًا أَلقَاهُ) على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير**».

«لأنَّ ذلك يزيلها عن الاختصاص بالاسم؛ إذ التقدير: لَيتَمَا أَلْقَى زيدًا أَلْقَاهُ، وينبغي جواز ذلك عند ابن أبي الربيع وطاهر القزويني؛ لأنهما يجيزان مثل: لَيتَمَا قَامَ زَيدٌ»[(٥)]، كما عَلِمْتَ.

=

والشاهد فيه: (ولا سِيَّمَا يَومٌ)، حيث يجوز في (يوم) الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه الجـرّ علـى الإضافة، والنّصب على التّمييز.

والبيت في المفصل ٩٨، وشرحه ٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢، والجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣، والهمع ٢٩٣/٣، وشرح شواهد المغني ٤١٢/١، وشرح أبيات المغني ٢١٦/٣.

(١) زيادة من س. وهي كذلك في المغني، وتحفة الغريب.

(٢) تحفة الغريب ٨٨١/٢.

(٣) ساقط من س.

(٤) الزُّخرُف: ٨٤.

(٥) تحفة الغريب ٨٨١/٢.

«لَعَلَّ»

«حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء[١]: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب[٢]، وحكى: لعلَّ أباك منطلقًا، وتأويله عندنا على إضمار يُوجَدُ، وعند الكسائي[٣] على إضمار يكون».

في الشرح: «إذا ثبت أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس، وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل: لعلَّ أباك منطلقًا، فكيف يؤول كلامه على الحذف، والتأويل إنما يرتكب محافظة على كونها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا العربي ليس من لغته ذلك، وهو رفع الخبر بها؟ نعم، إنْ سُمِعَ مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حَسُنَ التأويل»[٤].

وفي التعليق[٥]: «لا فرق بين التقديرين في المعنى؛ إذ يوجد ويكون متفقان معنى، فما وجه ترجيح تقديره على تقديره».

«**وقد مرَّ أن عُقَيلاً**[٦]» بضم المهملة وفتح القاف، وقد مرَّ في الكلام على لعلَّ المشددة اللام «**يخفضون بها المبتدأ، كقوله:**

... ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٧]»

هذا عجز بيت صدره:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... ...

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٢٤٢/٣، والجنى الداني ٤٩٢، والمساعد ٣٠٨/١، والهمع ١٥٦/٢.

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٢٧٨، والتذييل والتكميل ٢٦/٥، والخزانة ٢٣٤/١٠.

(٣) ينظر: الأصول في الحو ٢٤٨/١، وشرح التسهيل ١٠/٢، وشرح الكافية ٩٢/٦، والمقاصد الشافية ٣١٢/٢.

(٤) تحفة الغريب ٨٨٢/٢.

(٥) ٧٤٧.

(٦) ينظر: اللامات ١٣٦، وسر الصناعة ٤٠٧/١، والجنى الداني ٥٨٣-٥٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٣.

(٧) بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، وقيل: لسهم الغنوي، والشاهد فيه: مجيء لعلَّ حرف جر على لغة عُقيل.

والبيت في اللامات ١٣٦، وكتاب الشعر ٧٥، وسر صناعة الإعراب ٨٤/٢، واللمحة شرح الملحة ٥٣٩/٢، والجنى الداني ٥٨٤، وتوضيح المقاصد ٣٨١/١، وشرح أبيات المغني ١٦٦/٥.

وهو من قول كعب الغنوي في رثاء أخيه، وقبله:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النِّدا فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْـــدَ ذَاكَ مُجِيـــبُ

والشائع في تعدية استجاب إلى الداعي أن يقال: استجاب له، وقد يقال: اسْتَجَابَهُ، بمعنى: أَجَابَهُ، وأما في التعدية إلى الدعاء فشائعٌ بدون لام، [مثل:][(١)] استجابَ اللهُ دعاءَهُ؛ ولهذا قيل في البيت: إنَّه على تقدير مضاف، أي: لم يستجبْ دعاءَه[(٢)].

«**وزعم الفارسي[(٣)] أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أنَّ الأصل: لعلَّهُ لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ، فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعلَّ الثانية تخفيفًا، وأدغمت الأولى في لام الجر، ومن ثَمَّ كانت مكسورة، ومَنْ فتح فهو على لغة مَنْ يقول: المالُ لَزَيدٍ، بالفتح**».

أي: فتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر.

«**وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعلَّ**».

«وأيضًا أنها لا تعمل في ضمير الشأن، وأنَّ فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذٌّ، (وقيل: يجوز أن تكون لعلَّ في البيت هي التي تقال للعاثر، فاللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها، والموصوف محذوف تقديره: فَرَجٌ أو شبهه، وهذا بعيد أيضًا، وقيل: أراد الحكاية). كذا في الجنى الداني[(٤)]»[(٥)].

«**ثم هو محجوج بنقل الأئمة أنَّ الجرَّ بـــ(لعلَّ) لغة قوم بأعيانهم.**

واعلم أنَّ مجرور لعلَّ في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزُّل لعلَّ منزلة الجارِّ الزائد، نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل».

في التعليق[(٦)]: «ليس اعتبار زيادتها في هذه الجهة بأولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسي، وهو الترجي، كغيرها من الحروف التي ليست زائدة».

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٨٨٢-٨٨٣.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/١٧٦.

(٤) ٥٨٥.

(٥) المنصف ٢/١٩٤-١٩٥.

(٦) ٧٤٧.

وظاهر كلام المصنف أنَّ إعراب المجرور بالجارِّ الزائد [أو ما في معناه محليّ، واختار بعضهم أنَّه تقديريّ منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة العامل الزائد][(١)] وما ألحق به بعذر، كما في المدغم [٢٠٨/ ب] نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[(٢)]، والمحكي، كما إذا قلتَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ، بالجر.

«**وقوله: (قريبُ) هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله: لولايَ لَكَانَ كَذَا، على قول سيبويه[(٣)]: إنَّ لولا جارَّة، وقولك: رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك، ونحوه قوله:**

... ... وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[(٤)]»

وهذا عجز بيت لامرئ القيس، وفي الشرح[(٥)] عزاه إلى الفرزدق، صدره:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَومٍ ... ...

«**على قول سيبويه[(٦)]: إنَّ كان زائدة، وقول الجمهور: إنَّ الزائد لا يعمل شيئًا[(٧)]، فقيل: الأصل: هُمْ لَنَا، ثم وصل الضمير بـ(كان) الزائدة إصلاحًا للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل**».

في الشرح: «لكن القاعدة المقررة أنَّ الضمير لا يتصل إلا بعامله، وكان الزائدة غير عاملة، فكيف اتصل بها؟ فاعتذار المصنف بإصلاح اللفظ نشأ منه إفساد هذه القاعدة»[(٨)].

قال الشمني: «الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة إنما ينشأ منه إصلاح تلك القاعدة

---

(١) زيادة من س.

(٢) البقرة: ٢٥١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤.

(٤) بيت من الوافر، للفرزدق في ديوانه ٢/٢٩٠، والشاهد فيه: إلغاء (كان)، وزيادتها توكيدًا وتبيينا لمعنى المضي.

والبيت في جمل الخليل ١٥٠، والكتاب ٢/١٥٣، والمقتضب ٤/١١٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٧٢، وشرح الكافية الشافية ١/٤١٢، وأوضح المسالك ١/٢٥١، وشرح أبيات المغني ٥/١٦٨.

(٥) ينظر: تحفة الغريب ٢/٨٨٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/١٥٣.

(٧) في المغني: إنَّ الزائدة لا تعمل شيئًا.

(٨) تحفة الغريب ٢/٨٨٣.

وتتميمها لا إفسادها»[١].

ثم في الشرح: «وقوع المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل لا يضرُّ إذا كان لغرض، كما في قولك: إنَّما قام أنتم، فلو أتى هنا بالمنفصل إلى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها، وأنها غير عاملة لكان مستقيمًا»[٢].

قال الشمني: «وأقول: لابد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لأجله معتبرًا عند العرب، وذلك إنما هو معلوم عنهم في نحو: إنما قام أنتم؛ لإفادة الحصر، لا في كانَ هُم؛ لإفادة التنبيه على زيادة كان»[٣].

ثم في الشرح: «فإنْ قُلْتَ: قد وقع للزمخشري مثل ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[٤]، فقال[٥]: (وقرأ اليزيدي: [{لَكَبِيرَةٌ}[٦]][٧] بالرفع، ووجهها أن تكون كان مزيدة، كما في قوله:

... ... وَجِـــيرَانٍ لَنَـــا كَـــانُوا كِـــرَامِ

الأصل: وإنْ هيَ لكبيرةٌ)، قلتُ: قد قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشيته[٨]: (إنْ أراد أنَّ كانت مع اسمها مزيدة، كانت كبيرة خبرًا بلا مبتدأ، وإنْ المخففة واقعة بلا جملة، ومثله خارج عن القياس والاستعمال، وإن أراد أنَّ كانت وحدها مزيدة، والضمير باقٍ على الرفع بالابتداء فلا وجه لاتصاله واستكنانه، وغاية ما يتحمَّلُ أنَّه لـــمَّا وقع بعد كانت، وكان من جهة المعنى في موقع اسم كان جُعِلَ متصلاً مستكنًّا تشبيهًا بالاسم، وإنْ كان مبتدأ تحقيقًا، والأَوْجَهُ في هذه القراءة أن يُجْعَلَ في كانت ضمير القصة، ويُقَدَّرَ بعد اللام مبتدأ، أي: وإنْ كانت القصة للتحويل كبيرة، والعجب من المصنف أنَّه يَرُدُّ القراءات السبع

---

(١) المنصف ١٩٥/٢.

(٢) تحفة الغريب ٨٨٣/٢.

(٣) المنصف ١٩٥/٢-١٩٦.

(٤) البقرة: ١٤٣.

(٥) الكشاف ٢٢٧/١.

(٦) البقرة: ١٤٣.

(٧) زيادة من س.

(٨) في س: في مناقشته.

بأدنى مخالفة للقوانين المشهورة، ويشتغل بتوجيه أمثال هذه القراءات). إلى هنا كلامه.

قلتُ: لا يفسر ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بجزأيها، نصَّ عليه التسهيل[١]، وما ادَّعى الشيخ سعد الدين أنَّه الأَوْجَهُ في تلك القراءة لا يتمشى على هذا، فتأمله»[٢]. انتهى.

«وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أنَّ لنا صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر، وقيل: بل هو معمول لـــ(كان) بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة ولنا الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: زيدٌ ظَنَنْتُ عالِمٌ.

وتتصل بها[٣] ما الحرفية فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله:

... ... لَعَلَّمَـــــا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[٤]»

«لعلَّما آخر صدر البيت، وقبله:

أَعِدْ نَظَرًا يَـــا عَبْـــدَ قَـــيْسٍ ... ...

وقد أنشد المصنف [البيت][٥] وافيًا بعد هذا، وزعم بعض شارحي المفصل أنَّ غرض الشاعر هجاء عبد القيس بأنَّه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء، والله أعلم، وأضاء يُسْتَعْمَلُ لازمًا، كما في قولك: أضاءَتْ النَّارُ، ومتعديًا، كما في البيت»[٦].

«وجوَّز قوم[٧] إعمالها حينئذٍ حملاً على ليت؛ لاشتراكهما في أنَّهما يغيران معنى الابتداء، وكذا قالوا في كأنَّ، وبعضهم[٨] خصَّ لعلَّ بذلك؛ لأَشَدِّيَّةِ التشابه؛ لأنَّها ولَيْتَ

---

(١) ٢٨. والعبارة وردت هكذا في الأصل، و س، وفي تحفة الغريب أيضًا.

(٢) تحفة الغريب ٢/٨٨٣-٨٨٤.

(٣) في المغني: وتتصل بـــ(لعلَّ).

(٤) بيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ١٨٠، والشاهد فيه: كفُّ (لعلَّ) عن العمل بـــ(ما).

والبيت في المفصل ٣٨٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٦، وشرح شذور الذهب ٣٦١، وشرح قطر الندى ١٥١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٥٠٨، والهمع ٢/١٩٠، وشرح أبيات المغني ٥/١٦٩.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٨٨٤-٨٨٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/٥٨، والتذييل والتكميل ٥/١٤٧، والمساعد ١/٣٢٩، والهمع ٢/١٩١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/١٤٧، والارتشاف ٣/١٢٨٥، والهمع ٢/١٩١، والخزانة ١٠/٢٥٢.

ولَيْتَ للإنشاء، وأمَّا كأنَّ فللخبر».

وقد أطلق بعضهم أنَّها لإنشاء التشبيه.

«قيل[١]: وأول لحن سُمِعَ بالبصرة:

لَعَلَّ لَهُ عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ ... ...[٢]

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في: ((إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عذَابًا يَومَ القِيَامَةِ المُصَوِرُونَ)).

وفيها عشر لغات [٢٠٩/ أ] مشهورة».

قد قدمنا نظمًا فيها، وفي التسهيل[٣]: «وَهي لَعَلَّ وعَلَّ ولَعَنَّ[٤] ولَأَنَّ وأَنَّ ورَعَنَّ بالمهملة (ورَغَنَّ بالمعجمة)[٥] ولَغَنَّ بالمعجمة ولَعَلَّتْ».

وفي الجنى الداني[٦]: «وفي لعلَّ اثنتا عشرة لغة، وذكر هذه إلا لعلَّت، وذكرهن ورعلَّ ورغنَّ بالمعجمة، قال: واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث، فقيل: بدل من المهملة، وقيل: ليست بدلاً منه». قال صاحب رصف المباني[٧]: «وهو أظهر؛ لقلة وجود الغين بدلاً من العين».

«ولها معانٍ:

أحدها: التوقع، وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه».

وفي حاشية التفتازاني: لعلَّ موضوع لتوقع محبوب، وهو الترجي، أو مكروه، وهو

---

(١) ينظر: شرح أبيات المغني ١٧٣/٥.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (وَكَمْ لَائمٍ قَدْ لَامَ وَهْو مُليمُ)

منسوب لمسلم بن الوليد، وهو في ديوانه ٣٤٠، ولمنصور النمري، وهو في ديوانه أيضا ١٣٢. وقيل: هو عجز بيت صدره: (تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ بِلَومِكَ صَاحِبًا)، والشاهد فيه قوله: (عذرٌ)، حيث رفع اسم لعلَّ لحنًا.

والشاهد في البيان والتبيين ٢٤٥/٢، والحيوان ٢١/١، وجمهرة الأمثال ٤٧٤/١، والتمثيل والمحاضرة ٨٣، وفصل المقال ٧٣، ومجمع الأمثال ١٩٢/٢، وشرح أبيات المغني ١٧٣/٥.

(٣) ٦٦.

(٤) زاد في التسهيل: و عَنَّ.

(٥) ساقط من س.

(٦) ٥٨٢.

(٧) ٣٧٦.

الإشفاق، والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما، كما يشهد به موارد الاستعمال.

«**[نحو: لعلَّ الحبيبَ مواصلٌ، ولعلَّ الرقيبَ حاصلٌ]**[(١)]، **وتختص بالممكن، وقول فرعون:** ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[(٢)] **إنما قاله جهلاً**».

في الكشَّاف[(٣)]: «قيل: الصرح: البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وإنْ بَعُدَ، اشتقوه من صرح الشيء إذا ظهر. وأسباب السموات: طرقها وأبوابها وما يؤدي إليها، وكل ما أدّاكَ إلى شيء فهو سبب إليه، كالرشاء ونحوه».

وفي تفسير البيضاوي[(٤)]: «ولعله أراد أن يبني رَصَدًا له في موضع عال يرصد فيه أحوال الكواكب التي هي أسباب سماوية تدلُّ على الحوادث الأرضية، فيرى هل فيها ما يدلُّ على إرسال الله تعالى إيَّاه، أو أنْ يرى فساد قول موسى بأنَّ إخباره عن إله السماء يتوقف على اطِّلاعه ووصوله إليه، وذلك لا يتأتَّى إلا بالصعود إلى السماء، وهو ما لا يقوى عليه الإنسان؛ وذلك لجهله بالله وبكيفية استنبائه». انتهى.

«**أو مَخْرَقَةً وإفكًا**».

«هذا من باب عطف أحد المترادفين على الآخر، وفائدته تقرير المعنى في الذهن، والمراد بكل من المَخْرَقَة والإفك: الكذب. وفي القاموس[(٥)]: والاختراق: الاختِلاَق، من الكذب. وفي الصحاح[(٦)]: وأمَّا الاختراق فكلمة مُوَلَّدَة»[(٧)].

«**الثاني: التعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش**[(٨)]، **والكسائي**[(١)]، **وحملوا عليه:** ﴿فَقُولَا

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) غافر: ٣٦ــ٣٧.

(٣) ١٧٢/٤.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٨/٥.

(٥) ينظر: ٨٧٨/١-٨٧٩.

(٦) قال الجوهري: «والتَّخَرُّقَ لغة في التَّخَلُّق من الكذب...وأمَّا المَخْرَقَةُ فكلمة مولدة»، الصحاح ١٤٦٨/٤-١٤٦٩.

(٧) تحفة الغريب ٨٨٥/٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن له ٤٤٣/٢، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠، والهمع ١٥٢/٢.

لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾[٢]، **ومن لم يثبت ذلك حمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبَا على رجائكما**».

«وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بـــ(لعلَّ)، بل قد يكون منه، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما، كما تشهد به موارد الاستعمال، وقد ورد لعلَّ في القرآن للإطماع، أي: للإيقاع في الطمع، إمَّا لأنَّه كلام الكريم الذي لا فرق بين إطماعه وبَتِّهِ بحصول المطموع فيه، أو لأنَّه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بإنجازها على المتكلم بكلمة لعلَّ وعسى، كما هو دأب الملوك والعظماء، أو لأنَّ فيه الإيماء إلى أنَّه لا يَتَّكِلُ العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة»[٣].

وفي الكشَّاف[٤]: «وقد جاءت لعلَّ على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنَّه إطماع من كريم رحيم إذا أطمع فعل ما يُطْمِعُ فيه لا محالة؛ لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به –قال من قال: إنَّ لعلَّ بمعنى كي، ولعلَّ لا تكون بمعنى كي، ولكنَّ الحقيقة ما ألقيت إليك، وأيضًا فمن ديدن الملوك [وما عليه أوضاع أمرهم ورسومهم][٥] أن يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا: عسى ولعلَّ ونحوهما، [أو يخيلوا إخالة، أو يظفر منهم بالرمزة أو الابتسامة أو النظرة الحلوة، فإذا عثر على شيء من ذلك منهم لم يبق للطالب ما عندهم شكٌّ في النجاح والفوز بالمطلوب][٦]، فعلى مثله كلام مالك الملوك، [ذي العز والكبرياء][٧]، أو يجيء على طريق الإطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد».

وفي حاشية التفتازاني: والحاصل أنَّ لعلَّ في مثل هذه المواضع للإطماع مع التحقيق،

=

(١) ينظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠، والهمع ١٥٢/٢.

(٢) طه: ٤٤.

(٣) تحفة الغريب ٨٨٥/٢.

(٤) ١٢٣/١.

(٥) زيادة من س، وهي كذلك في الكشاف.

(٦) زيادة من س، وهي كذلك في الكشاف.

(٧) زيادة من س، وهي كذلك في الكشاف.

والتعبير عن التحقيق بطريق الإطماع، إمَّا ليدل على أنَّه لا خلف في إطماع الكرماء، أو ليكون على دأب كلام العظماء، أو ليتنبه العباد، [وليس المعنى أنَّ لعلَّ إمَّا أن تجيء للإطماع مع التحقيق، أو للإطماع بدون التحقيق كما وهم][(١)]، وبالجملة فلما كان ما بعد [لعلَّ][(٢)] الإطماعية قطعيّ لحصول ما قبلها، بما يناسب أن يعلل به ذلك الحصول، بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها، زعم ابن الأنباري وجماعة من أئمة العرب[(٣)] أنَّ لعل قد تكون بمعنى كي، حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي، سواء أكانت إطماعًا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾[(٤)]، أو لا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾﴾[(٥)]، وردَّه المصنف – يعني صاحب الكشاف[(٦)] – بإنَّ جمهور [٢٠٩/ ب] أئمة اللغة[(٧)] اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والإشفاق، وبأنَّ عدم صلوحها لمجرد معنى العلِّيَّة والغرضيَّة مما وقع عليه الاتفاق، ألا تراك تقول: دَخَلْتُ على المريضِ كَيْ أَعُودَهُ، [وأَخَذْتُ الماءَ كي أَشْرَبَهُ][(٨)] ولا يصلح لعلَّ. انتهى.

«**الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون[(٩)]؛ ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾﴾[(١٠)]**».

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) هذا القول للأخفش والكسائي. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠، والهمع ١٥٢/٢.

(٤) البقرة: ١٨٩.

(٥) البقرة: ٥٢.

(٦) ينظر: ١٢٣/١.

(٧) ينظر: أسرار العربية١٢٢، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٧٩-٥٨٠، والهمع ١٥٢/٢.

(٨) زيادة من س.

(٩) ينظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٤/٥، والجنى الداني ٥٨٠.

(١٠) الطلاق: ١.

ومثَّلَ المصنف بهذه الآية في التوضيح[١] للترجي، وفي الجنى[٢]: «وذكر الشيخ أبو حيان[٣] أنَّه ظهر له أنَّ لعلَّ من المعلقات لأفعال القلوب، ومنه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾﴾[٤]،«ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾[٥] »، قال: ثم وقعتُ لأبي علي الفارسي[٦] على شيء من هذا».

«**قال الزمخشري**[٧]: (**وقد أَشْرَبَها معنى ليت من قرأ:** ﴿فَأَطَّلِعَ﴾) **انتهى. وفي الآية بحث سيجيء**».

في الباب الرابع في أقسام العطف، وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة.

«**ويقترن خبرها بـــ(أنْ) كثيرًا حملاً على عسى، كقوله:**

لَعَلَّكَ يَومًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ[٨]» ... ...

هذا صدر بيت عجزه:

... ... عَلَيْكَ مِنَ اللأَّئي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وتُلِمَّ: تنزل.

والمـــُلِمَّة: النازلة من نوازل الدهر.

والجدع بالجيم والدال المهملة: قطع الأنف وغيره من الأطراف كالأذن واليد، وضبطه بعضهم أَخْرَعَا بالخاء المعجمة والراء، من الخَرَع بفتحتين، وهو الضعف، وماضيه خَرِعَ

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/٣١٥.

(٢) ٥٨١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧/٤٧٤، ١٠/١٩٧.

(٤) الأحزاب: ٦٣.

(٥) عبس: ٣.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٣٨٠.

(٧) المفصل ٤٠٠، وينظر: شرح المفصل ٨/٨٦.

(٨) بيت من الطويل، لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١٩، والشاهد فيه: اقتران خبر (لعل) بـــ (أنْ) حملًا على (عسى).

والبيت في المقتضب ٣/٧٤، وكتاب الشعر ٣٥٥، والمفصل ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٤، واللمحة شرح الملحة ٢/٥٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦٧، وشرح أبيات المغني ٥/١٧٥.

بالكسر، تقول: خَرِعَ الرجلُ يَخْرَعُ خَرَعًا، أي: ضَعُفَ، وضبطه بعضهم بالجيم والذال المعجمة، وهو خطأ، أي: لعلَّ أنْ يترل بك نازلة من نوازل الدهر اللاتي تتركك بهذه الصفة من الضعف على هذا القول، والجدع على القول الآخر هو كناية عن الإهانة.

«وبحرف التنفيس قليلاً، كقوله:

فَقُوْلاَ لَهَا قَــوْلاً رَقِيقًــا لَعَلَّهَــا ... سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيــلِ[١]»

يحتمل أن يكون رفيقًا، بالفاء، من الرفق، وفي بعض النسخ بالقاف من الرِّقَّة.

وفي الصحاح[٢]: «والزفير: أول صوت الحمار، والشهيق: آخره؛ لأنَّ الزفير إدخال النَّفَس، والشهيق: إخراجه، وقد زَفَرَ يَزْفُرُ، والاسم الزَّفْرة»، وفي القاموس[٣]: «زَفَرَ يَزْفِرُ زَفْرًا وزَفِيرًا: إذا أخرجَ نَفَسَهُ بعد مدِّه إيَّاه».

والعويل: رفع الصوت بالبكاء، يقال: أَعْوَلَ (الرجلُ)[٤] إعْوَالاً: إذا فعل ذلك، والاسم العويل.

«وخرَّجَ بعضهم[٥] نصب: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على تقدير أنْ مع أَبْلُغُ، كما خفض المعطوف من بيت زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَــانَ جَائِيَــا[٦]»

تقدم الكلام عليه أولاً في حرف الألف في فصل إذا، وسيأتي ثانيًا وثالثًا في الباب الرابع

---

(١) بيت من الطويل، لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٠٩/٢، والشاهد فيه: مجيء خبر (لعلَّ) مقترنًا بالسين.

والبيت في الارتشاف ١٢٤١/٣، وشرح شواهد المغني ٦٩٥/٢، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٥، والخزانة ٣٤٥/٥.

(٢) ٦٧٠/٢.

(٣) ٤٠٠/١.

(٤) ساقطة من س.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٥٩/٩، والدر المصون ٤٨٢/٩.

(٦) بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه٢٨٧، وقيل: هو لصرمة الأنصاري، والشاهد فيه: جر (سابق) عطفًا على خبر ليس (مدرك)؛ لتوهمه أن الخبر مجرور؛ لكثرة مجيئه مجرورًا بالباء الزائدة.

والبيت في الكتاب ٣٠٦/١، ٢٩/٣، والأصول ٢٥٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/١، والمفصل ٣٣٧، ٣٩٤، وأسرار العربية ١٢٥، والإنصاف ١٥٥/١، وشرح أبيات المغني ٢٤٢/٢.

من أقسام العطف، ورابعًا في الباب الثامن من القاعدة الأولى.

«**على تقدير الباء مع مُدْرِكَ.**

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضيًا خلافًا للحريري[١]**، وفي الحديث**» في الصحيح «((**وَمَا يُدْرِيْكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فَقَالَ: اعملوا ما شئتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**))[٢].

وقال الشاعر: »

وهو امرؤ القيس، وكان يقال له: ذو القروح، وهي خُرَّاجَاتٌ تخرج في الجسد كالدمامل، وذلك أنَّ أباه حجر الكندي كان طرده لأجل عشقه عنيزة وتَشَبُّبِه بها في أشعاره، فلما قتل المنذر حجرًا آلى امرؤ القيس على نفسه ألاَّ يشرب خمرًا حتى يأخذ بثأر أبيه، فخرج إلى قيصر ملك الروم مستصرخًا به على المنذر فأكرمه وأنزله، فعشقته ابنة قيصر، فكان يأتيها، وكان الطِّرِمَّاح بن قيس الأسدي الشاعر عند قيصر، فوشى به إلى قيصر، فطلبه، فهرب، فأدركه الطلب عند أنقرة أو دونها، قال الجوهري[٣]: «وأنقرة موضع فيه قلعة الروم»، وكان مع الرسول حلة مسمومة، فألبسه إياها، فتقرح وتناثر لحمه ومات[٤].

«**وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا**» ... ...[٥]

بتقديم الميم، وفي الصحاح[٦]: «والدَّامِية: الشُجَّةُ التي تَدْمَى ولا تَسِيلُ»، وفي بعض النسخ: (دَايِمًا).

---

(١) ينظر: درة الغواص ٣٦، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٥- ١٧٨.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ١٤٥/٥، ١٤٩/٦، وصحيح مسلم ١٩٤١/٤.

(٣) الصحاح ٨٣٦/٢.

(٤) تنظر القصة في: الشعر والشعراء ١٠٧/١-١١١، وربيع الأبرار ٤٧٣/٢.

(٥) بيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ١٠٧، والشاهد فيه: مجيء خبر لعل فعلا ماضيا، وهو قوله: تَحَوَّلْنَ.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٣٩١/١، والهمع ٧٠/٢، وشرح شواهد المغني ٦٩٥/٢، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٥.

(٦) ٢٣٤١/٦.

«**بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا**» جمع منية، وهي الموت.

«**تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا**» جمع بُؤس، وهي الشدة.

وفي الشرح: «فإن قلتَ: تختص بالممكن، وتَحَوُّل الموت شدة بحيث لا يقع هو ويكون عِوَضًا عنه ليس بممكن. قلتُ: جعله –لقوةِ طمعه– من قَبيل الممكن ادَّعَاءً»[١].

«**وأنشد سيبويه**[٢]: **[٢١٠/ أ]**.

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَــيسٍ لَعَلَّمَــا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَــارَ المُقَيَّــدَا[٣]»

وقد تقدم الكلام عليه في هذا الفصل قريبًا.

«**فإنْ اعتُرِضَ بأنَّ لعلَّ هنا مكفوفة بـــ(ما)، فالجواب أنَّ شبهة المانع أنَّ لعلَّ للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حيزها**».

في التعليق[٤]: «ليس الماضي معمولاً لما في حيزها قطعًا، وهذا سهو بلا شك، وأمَّا كونه معمولاً لها فيصحُّ على تَجَوُّزٍ؛ لأنَّ معمولها هو الجملة، وهم يتجوزون كثيرًا في إطلاق الفعل على الجملة».

«**ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليت، وهي بمنزلة لعلَّ، نحو**: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴿٢٣﴾﴾[٥]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَابَۢا ﴿٤٠﴾﴾[٦]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴿٢٤﴾﴾[٧]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[٨].

تنبيه: من مشكلات باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم:

---

(١) تحفة الغريب ٨٨٨/٢.

(٢) لم أقف عليه في الكتاب.

(٣) سبق تخريجه قريبا.

(٤) ٧٤٨.

(٥) مريم: ٢٣.

(٦) النبأ: ٤٠.

(٧) الفجر: ٢٤.

(٨) النساء: ٧٣.

فَلَيتَ كَفَافًا كَانَ خَيْــرُكَ كُلُّــهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَــاءُ مُرْتَــوِي[1]»

في الشرح: «ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب (مُرْتَوِي) بإثبات الياء خطًّا، فإمَّا أن يكون مثبتًا على أنَّه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة، وإمَّا أن يكون مثبَتًا على أنه مرفوع، والوقف عليه بالياء، كما في الوقف على قاضٍ المرفوع كـــ(هذا قاضي) بإثبات الياء، وكذا لو كان مجرورًا، وقد روي بالوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير وورش في أحرف من القرآن، وقبل هذا البيت:

عَدُّوكَ يَخْشَى صَولَتِي إنْ لَقِيتُــهُ وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي

وَكَمْ مَوطِنٍ لَولاَيَ طِحْتَ كَمَــا بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيــقِ مُنْهَــوِي

الصولة: السَّطوة، والمراد بالموطن المَشْهَد من مشاهد الحرب. وطِحْتَ: سَقَطْتَ وهَلَكْتَ، إمَّا بضم الطاء من طَاحَ يَطُوحُ، أو بكسرها من طَاحَ يَطِيحُ. والقُلَّةُ: أعلى الشيء. والنِّيقُ بكسر النون وبالقاف: أرفع موضع في الجبل، والجمع نِيَاق. وهَوَى وأَهْوَى بمعنًى، أي: سَقَطَ. والأَجْرَام: جمع جِرْم بكسر الجيم، وهو الجسد، والمعنى سقط بجميع أعضائه»[2]. انتهى.

ووجدت قبله:

لِسَانُكَ لي أَرْيٌ[3] وَعَينُكَ عَلْقَمٌ وَشَرُّكَ مَبْسُوطٌ وَخَيرُكَ مُنْطَوِي

«وإشكاله من أوجه:

أحدها: عدم ارتباط خبر ليت باسمها؛ إذ الظاهر أنَّ كفافًا اسم ليت، وأنَّ كان تامة، وأنَّها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة.

والثاني: تعليقه عن بِـــ(مُرْتَوٍ).

والثالث: إيقاعه الماء فاعلاً بـــ(ارتوى)، وإنما يقال: ارتوى الشاربُ.

---

(١) بيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي، والشاهد فيه: مجيء خبر (ليت) فعلا ماضيا، مثل خبر (لعلَّ).
والبيت في أمالي القالي ٦٨/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤١/١، والإنصاف ١٥٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٩/١، والخزانة ١٣٣/٣، ١٣٦، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٥.

(٢) تحفة الغريب ٨٨٨/٢-٨٨٩.

(٣) الأَرْيُ: العسل.

والجواب عن الأول أنَّ كفافًا إنما هو خبر لـ(كانَ) مقدم عليها، وهو بمعنى كافّ، واسم ليت محذوف للضرورة، أي: فَـلَيتَكَ أو فَـلَيتَهُ، أي: فليتَ الشأن، ومثله قوله:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً[1] ... ...

وخيرُكَ: اسم كان، وكله: توكيد له، والجملة خبر ليت، وأما وَشَرُّكَ فيروى بالرفع عطفًا على خَيْرُكَ، فخبره إمَّا محذوف تقديره كفافًا».

في الشرح: «لا حاجة إلى هذا التقدير، فإنَّ كفافًا يصلح كونه خبرًا عنهما؛ إذ هو مصدر صالح للإخبار به عن الاثنين وغيرهما»[2].

قال الشمني: «وأقول: وعلى هذا جاز أن يتعلق عن بـ: كفافًا المذكور».

«**فـ(مُرتوٍ) فاعل بـ(ارتوى)، وإمَّا مُرْتَوٍ**» هذا عطف على (إمَّا محذوف).

«**على أنه سُكِّنَ للضرورة، كقوله:**

وَلَـو أنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَـةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوتَ اهْتَـدَى لِيَا[3]

ويروى بالنصب: إمَّا على أنَّه اسم لِـ(لَيتَ) محذوفة، وسَهَّلَ حذفَها تقدمُ ذكرها، كما سَهَّلَ ذلك حذف كُل وإبقاء الخفض في قوله:

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْـسَبِينَ امْـرَأً وَنَـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّيْـلِ نَـارَا[4]

---

(١) صدر بيت من الطويل عجزه: (فبتنا على ما خبلتْ ناعمي بال)، والبيت لعدي بن زيد في ديوانه ١٦٢، والشاهد فيه: حذف اسم ليت ضرورة.

وهو في الإنصاف ١٤٩/١، وضرائر الشعر ١٨٠، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وشرح أبيات المغني ١٨٤/٥، والخزانة ٤٥١/١.

(٢) تحفة الغريب ٨٨٩/٢.

(٣) بيت من الطويل، لقيس بن الملوح في ديوانه ٢٣٣، والشاهد فيه قوله: (ولو أنَّ واش)؛ إذ أصله: (ولو أنَّ واشيًا)، فسكَّن لضرورة الشعر، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والبيت في ضرائر الشعر ٩٣، والأشموني ٧٩/١، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وشرح أبيات المغني ١٨٩/٥، والخزانة ٤٨٤/١٠، وحاشية الصبان ١٤٩/١.

(٤) بيت من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣٥٣، والشاهد فيه قوله: (ونارٍ)؛ إذ أصله: (وكلّ نارٍ)، فحذف (كل)، وبقي المضاف إليه على جره.

والبيت في الكتاب ٦٦/١، والأصول في النحو ٧٠/٢، والإنصاف ٣٨٦/٢، وضرائر الشعر ١٦٦، وشرح =

وإمَّا على العطف على اسم ليت المذكورة إنْ قُدِّرَ ضمير المخاطب، فأمَّا ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر، فكيف وهو محذوف! ومُرْتَوي على الوجهين».

أحدهما: نصب (شَرُّكَ) على أنَّه اسم لـــ(ليت) محذوفة، والثاني: نصبه على العطف على اسم ليت [المذكورة][(١)].

«مرفوع: إمَّا لأنه خبر ليت المحذوفة، أو لأنَّه عطف خبر ليت المذكورة.

وعن الثاني بأنَّه ضَمَّنَ مُرْتَوٍ معنى كافّ؛ لأنَّ المرتوي يكفّ عن الشرب، كما جاء: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[(٢)]؛ لأنَّ يخالفون في معنى يَعْدِلُون ويَخْرُجُون، وإن علَّقته بـــ(كَفَافًا) محذوفًا على [٢١٠/ ب] وجهٍ مرَّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنَّه إمَّا على حذف مضاف، أي: شارب الماء، وإما على جعل الماء مرتويًا مجازًا كما جعل صاديًا في قوله:

... ... وَجُبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ المَاءَ صَادِيَا[(٣)]

ويروى الماءَ بالنصب على تقدير مِنْ، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[(٤)]، ففاعل ارتوى على هذا مرتوٍ، كما تقول: مَا شَرِبَ الماءَ شاربٌ».

=

الكافية الشافية ٩٧٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥.

(١) زيادة من س.

(٢) النور: ٦٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: (لَقيتُ المَرُورَى والشَّنَاخِيبَ دونَه)، وهو للمتنبي في ديوانه ٢٨٩/٤، والـــشاهد فيه: وصف الماء بالعطش على سبيل المبالغة.

والبيت في المحتسب ٢٠١/٢، وقشر الفسر ٣٦٩/٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٨٩/٤، وشرح أبيـــات المغني ١٩٣/٥، والخزانة ٢١٢/٣، ٤٧٩/١٠.

(٤) الأعراف: ١٥٥.

«لكنَّ»

«مشددة النون: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر».

في الشرح: «لا يحسن رفع مشددة على أنه خبر لكنَّ؛ إذ ليس المعنى عليه، ولا يحسن[١] نصبه على أن يكون حالاً من الضمير المستتر في ينصب؛ لأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف، وأيضًا [فالضمير لمذكر، والظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف، أي: مُفَسِّرُ لكنَّ في حال كونها مشددة النون][٢] حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقد اختار المصنف تخريج النصب في قولهم: الدليل لغة: المرشد، والإعراب لغة: البيان، على مثل هذا الوجه، وقال: (الظاهر أن يكون ذلك على الحال، على تقدير مضاف في الأول، ومضافين في الثاني، والأصل: تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة، أو موضوع أهل الاصطلاح، ثم حُذِفَ المتضايفان على حدِّ حذفهما في قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[٣]، ولـــمَّا أنيب الثالث عمَّا هو الحال في الحقيقة التُزِمَ تنكيره؛ لنيابته عن لازم التنكير، كما في قولهم[٤]: قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا، فلما أنيب أبو الحسن عن مِثْل -إذ الأصل: ولا مِثْلَ أبي الحسن لها- جُرِّدَ عن أداة التعريف، ولك أن تقول: الأصل: موضوع اللغة، أو موضوع الاصطلاح، على نسبة الوضع إلى اللغة والاصطلاح مجازًا، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد، ويصير نظير قول العرب[٥]: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا، على تأويل ابن الحاجب[٦]، فإنَّه أعرب إيَّاها حالاً، على أنَّ الأصل: فإذا هو موجود مثلها، فحذف الخبر كما حذف في: خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ، ثم حذف المضاف، وهو مِثْلُ، وقام المضاف إليه مقامه، فتحول الضمير المجرور منصوبًا، بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل؛ لأنَّ لفظ الضمير معرفة، وانتصابه على الحال بعيد، والظاهر في المثال المذكور

---

(١) في س: ولا يصح.

(٢) زيادة من س.

(٣) طه: ٩٦.

(٤) ينظر هذا القول في: الكتاب ٢/٢٩٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٤٧، وأسرار العربية ١٨٧.

(٥) ينظر: مجالس العلماء ٩-١٠، وأمالي الزجاجي ٢٣٩ -٢٤١، والإنصاف في مسائل الخـــلاف ٢/٥٧٦-٥٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٩٧، ومعجم الأدباء ٤/١٧٤٥، ٥/٢١٢٥، وتمهيد القواعد ٤/١٩٥٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٨٧٥، وتمهيد القواعد ٤/١٩٥٩.

أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر، والتقدير: فإذا هو يشبهها، ولـــمَّا حذف الفعل انفصل الضمير، أو أنَّه هو الخبر كما في قول الأكثرين[١]: فإذا هو هي[٢]، ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع)، كذا قال المصنف في بعض تعاليقه[٣].

وكان مولانا كمال الدين بن قوام الدين[٤] أحد المدرسين بشَهْرَ نَهْرَوَالَة تفضَّلَ بزيارتي عند قدومي إلى هذا الشَّهْر، في أوائل سنة ثلاث وعشرين، فذكر لي أنه وقع في كلام بعض العلماء أنَّ لغة من قولنا: القياس لغة: التقدير منصوب على التمييز، واستشكله مستصعبًا الجواب عنه فيما ظهر لي من كلامه، فكتبت إليه عند انصرافه من عندي ما مثاله: الحمد لله، يقع في كلام المصنفين كثيرًا مثل قولهم: القياس لغة: التقدير، والدليل لغة: المرشد، والإعراب لغة: البيان، [ووقع في عبارة بعض العلماء][٥] [أن لغة في ذلك وأمثاله منصوب على التمييز، ويَرِدُ عليه أنَّ التمييز][٦] إمَّا عن مفرد مبهم وضعًا، كرَطْلٍ زَيتًا، أو عن نسبة، كـــ: طابَ زيدٌ نفسًا، وكلاهما في أمثال هذه التراكيب فاسد؛ إذ المتقدم فيها مفرد وُضِعَ لمعنى معين، فلا إبهام ولا نسبة، ويمكن أن يجاب باختيار القسم الثاني، وهو تمييز النسبة، وقول المعترض: (لم تتقدم نسبة أصلاً) ممنوع؛ لجواز أن يُقَدَّر مضاف، أي: شرحُ القياسِ، مثلا، وحُذِفَ لإشعار القرينة الحالية؛ فإنَّ المتكلم بذلك إنَّما يذكره في مقام التفسير وإرادة البيان، وإذا كان كذلك فهو من تمييز النسبة الواقعة في شبه جملة، نحو: أعجبني طِيْبُهُ أَبًا، فإنَّ كون (أبًا) تمييزًا إنما هو باعتبار قولك: طِيْبُهُ، لا باعتبار الجملة كلها، فإن قيل: تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لا بدَّ من كونه فاعلاً في المعنى، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة بحسب الأصل، فقد يكون محولاً عن المضاف، نحو: أعجبني طِيبُ زيدٍ أبًا، إذا كان المراد الثناء على

---

(١) زاد في الأصل: والتقدير.

(٢) ينظر: عمدة الكتاب ٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٧/١.

(٣) المسائل السفرية ٢٧.

(٤) لعله كمال الدين بن قوام الدين الحسيني المرعشي، فاضل من ملوك المرعشية بطبرستان، تولى الملك سنة ٧٨١ هـ، من تصانيفه: زاد القراء، منية الحكيم، بغية الفقيه، هداية الاديب، ودليل الحيران.

ينظر: نزهة الخواطر وبهجة المسامع ٢٦٧/٣، ومعجم المؤلفين ٤١٤/١٣.

(٥) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٦) زيادة من س.

أبي زيد، فإنَّ أصله: أعجبَني طِيبُ أبي زيدٍ، وقد لا يكون، نحو: للَّهِ دَرُّهُ فارسًا، ووَيْحَهُ ووَيْلَهُ إنسانًا، فإنَّ الدَّر بمعنى الخير، والوَيْحَ والويلَ بمعنى الهلاك، ونسبتهما إلى المذكور نسبة الفعل إلى فاعله، وتعلق الشرح بالقياس ونحوه إنما هو تعلق بالمفعول لا بالفاعل، قلنا: تمنع هذه القاعدة بناء على ما صرَّحَ به بعضهم [٢١١/ أ] من أنَّ التمييز عن النسبة قد يكون محولاً عن المفعول فيقع بعد الجملة، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[١]، وبعد شبه الجملة، نحو: شَكَرْتُ لتفجر الأرض عيونا، ومسألتنا من هذا القبيل، فيكون التمييز فيها محولاً عن المضاف الذي هو مفعول في الأصل، أي: شَرْحُ لغةِ القياس كذا، والمعنى: أنَّ شرح اللغة المتعلقة بالقياس هو التقدير، فذكر التمييز تبيينًا؛ لأنَّ متعلق الشرح هو اللغة، [لا الاصطلاح][٢] مثلًا، والله أعلم بالصواب.

هذا ما كتبته إليه، وقد استبان أن القول بالتمييز في ذلك ظاهر لمن له أدنى تمييز، ولكن بعض الناس مولع بإشكال الواضحات، وشغل الوقت بالأمور السهلة، والله ولي التوفيق.

قال المصنف في بعض تعاليقه[٣]: (وقد يتبادر إلى الذهن في هذه التراكيب وأمثالها أوجه منها —وهو أقربها تبادرًا– أن يكون النصب على نزع الخافض، والأصل: الإعراب في اللغة: البيان، ويشهد لهذا أنهم قد يصرحون بذلك، أعني بأن يقولوا: الإعراب في اللغة البيان، وفي هذا الوجه نظر من وجهتين: أحدهما: أنَّ إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، واستعمال مثل هذا التركيب مستمرّ في كلام العلماء، لا في كلام العرب، والثاني: أنهم قد التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكير، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض، كما بقي التعريف في قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا[٤] ... ...

---

(١) القمر: ١٢.

(٢) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٣) المسائل السفرية ٢١-٢٣.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه: (كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إذًا حَرَامُ)، وهو لجرير في ديوانه ٥١٢، والشاهد فيه: انتصاب (الديار) على حذف الخافض.

والبيت في شرح المفصل ٨/٨، وضرائر الشعر ١٤٦، واللمحة شرح الملحة ٣٢٦/١، والهمع ٢٠/٥، وشرح شواهد المغني ٣١١/١، وشرح أبيات المغني ٢٩١/٢.

وأصله: تمرون على الديار، أو بالديار، وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران، أحدهما: أنه ليس في ذلك الكلام ما يتعلق به هذا الخافض، الثاني: أنَّ سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض، بل من حيث إنَّ العامل الذي كان الجارُّ متعلقًا به لـــمَّا زال من اللفظ ظهر أثره؛ لزوال ما كان يعارضه، وإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب، ومن هنا كان خطأُ قولِ الكوفيين[١] في: مَا زيدٌ قائمًا: إنَّ ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ، ونصب قائم على إسقاط الباء، وهذان الوجهان يقتضيان –بتقدير صحتهما– ألاَّ يجوز: الإعراب في اللغة: البيان، كذا قال، [وأقول: لا مدخل للوجه الثاني في بطلان هذا التركيب أصلاً][٢] ثم قال: ولكن قد يجوز على التعلق بـــ(أعني) مضمرة، معترضة بين المبتدأ والخبر، والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقًا، فإنْ قيل: فهلاَّ قُدِّرَ الجارُّ [المحذوف] أو المذكور متعلقًا بالخبر، فإنَّ فيه معنى الفعل، فالجواب: أنَّا عدلنا عن ذلك لفساده معنى وصناعة، أمّا معنى فلأنه يصير المعنى: الإعراب البيان الحاصل في اللغة، لا البيان الحاصل في غيرها، وليس المراد هذا، وأمَّا صناعة فلأنَّ البيان ونحوه مصادر، ولا يتقدم على المصدر معموله، ولو كان ظرفًا؛ ولهذا قالوا في قول الحماسي:

وَبَعْضُ الحِلْـــمِ عِنْـــدَ الْجَهْـــ ـــــــلِ لِلذِّلَّـــــةِ إِذْعَـــــانُ[٣]

إنَّ اللام متعلقة بـــ(إذعان) محذوف يدل عليه المذكور، وليست متعلقة بالإذعان المذكور، فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر بالنصب، ولم يتجوزوا في الجارِّ بالحذف، فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد، [وسيأتي البحث في تقديم معمول المصدر عليه بأشبع من هذا][٤]، فإن قيل: هب أنَّ هذا امتنع حيث الخبر مصدر، لكنه لا

(١) ينظر: أسرار العربية ١١٩، والإنصاف ١٣٤/١.

(٢) الكلام للدماميني.

(٣) بيت من الهزج، للفند الزماني شهل بن شيبان، والشاهد فيه قوله: (للذلة إذعان)، حيث تعلق الجار والمجرور بمصدر محذوف يدل عليه المذكور، والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان.

والبيت في الأمثال لابن سلَّام ٣٥٩، وأمالي القالي ٢٠٦/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٧/١، وشرح الحماسة للعكبري ١٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢، والأشموني ٢١٢/٢، وحاشية الصبان ٤٤٠/٢.

(٤) هذا الكلام لابن طولون.

يمتنع حيث هو وصف، كقوله: الدليل لغة: المـُرشد، فالجواب أنَّه يمتنع في ذلك أيضًا من جهة أنَّ اسم الفاعل صلة الألف واللام، أي: الدليل الذي يرشد، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول؛ ولهذا تأولوا قوله ﷻ: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾[١]، ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾[٢]، ﴿إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾﴾[٣])، كذا قال المصنف، والذي اختاره ابن الحاجب صحة تعلق الجار في ذلك بصلة أل، وإن امتنع في غيرها تنزيلاً لها منزلة الحرفية[٤]، ولفظه[٥]: (والفرق عندنا أنَّ الألف واللام لـــمَّا كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءًا من الكلمة صارت [٢١١/ ب] كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع [التقدم][٦]، فَفُرِّقَ بينها وبين الموصولات لذلك، كما فُرِّقَ بينهما بالاتفاق في جعل الصلة هذه اسم فاعل أو مفعول، لتكون مع [الحرف كـــ][٧] الاسم الواحد، وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسف).

ثم قال المصنف[٨]: (ولو قدَّرنا أل في ذلك لمحض التعريف لم نتخلص من الإشكال الثاني، وهو فساد المعنى؛ إذ المعنى حينئذ: الدليل الذي يرشد في اللغة لا الدليل الذي يرشد في غير اللغة... فإن قيل: نُقَدِّرُ التعلق بمضاف محذوف، أي: تفسير الإعراب في اللغة: البيان، كما قالوا: أنت مني فَرْسَخَانِ، (على تقدير: بُعْدُكَ مني فرسخان)[٩]، ونقدر في مثلها في قولهم: الاسم ما دلَّ على معنى في [نفسه، أي: ما دلَّ على معنى بـــ][١٠] اعتبار نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه...، وكذا يكون المعنى: شرح الإعراب باعتبار اللغة: البيان).

---

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) الأعراف: ٢١.

(٣) الشعراء: ١٦٨.

(٤) تحفة الغريب ٢/٨٩٠-٨٩٤.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٣.

(٦) زيادة من أمالي ابن الحاجب، وبها يتم الكلام.

(٧) زيادة من أمالي ابن الحاجب، وبها يتم الكلام.

(٨) المسائل السفرية ٢٣-٢٤.

(٩) ساقط من س.

(١٠) زيادة من المسائل السفرية، وبها يتم الكلام.

والجواب أنَّ هذا تقدير صحيح، ولكن يبقى الإشكالان الأولان، وهما أنَّ إسقاط الجارِّ ليس بقياس، وأنَّ التزام التنكير حينئذٍ لا وجه له، ومنها أن يكون تمييزًا، واستشكله المصنف[١] بنحو ما ذكرته في الرسالة التي كتبتها لمولانا كمال الدين -سلَّمه الله تعالى- وقد عرفت الجواب عن ذلك بما قررناه. (فإن قيل: أليس الإعراب في التعريف المذكور محتملاً اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم، فلا حاجة إلى ما قدمت من التكلف، فالجواب أنَّ الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها، لا تقول: (رأيتُ عينًا ذهبا) [على التمييز][٢]، وسِرُّ ذلك أن المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته، وإنَّما يأتي الإلباس لعدم القرينة، أو للجهل بها، وأسماء العدد ونحوها مما هو بمنزلتها [لم][٣] توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز، فإنه لا يفهم من عشرين إلا عشرتان من أي معدود كان، فهو موضوع على الإبهام، فافتقر إلى التمييز، والمشترك إنَّما وضع لمعين، والإلباس إنَّما حصل عند السامع، فإنْ قيل: يمكن أن يكون من تمييز النسبة، بأن يقدر قبله مضاف، أي: شرح الإعراب...، فالجواب أنه لا يعرف أنَّ تمييزًا جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما)[٤]، ومنها أن يكون مفعولاً مطلقًا، والأصل: الإعراب: تغيير الآخر لعامل، اصطلحوا على ذلك اصطلاحًا، ثم حذف العامل، واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر، وهذا الوجه ممتنع في قولك: الإعراب لغة: البيان، فإنَّ اللغة ليست مصدرًا؛ إذ ليست اسمًا للحدث، وإنَّما هي اسم للفظ المسموع؛ ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة، فيقال: لغة فصيحة، كما يقال: كلمة فصيحة، وذهب ابن الحاجب في أماليه[٥] إلى أنَّ ذلك على المفعول المطلق، وأنَّه من المصدر المؤكد لغيره، قال: (وذلك لأنَّ معنى قولنا: الإجماع لغة: العزم، [أي: مدلول الإجماع لغة][٦]، والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع، ودلالة لغة، ودلالة عرف، فلما كانت محتملة، وذكر أحد المحتملات كان مصدرًا من باب المصدر المؤكد لغيره).

---

(١) ينظر: المسائل السفرية ٢٤.

(٢) زيادة من المسائل السفرية، وبها يتم الكلام.

(٣) زيادة من المسائل السفرية، وبها يتم الكلام.

(٤) ما بين القوسين ساقط من تحفة الغريب.

(٥) ٧٥٢/٢.

(٦) زيادة من أمالي ابن الحاجب، وبها يتم الكلام.

وفيه نظر؛ لأنَّ اللغة ليست مصدرًا، ولأنه لو كان مصدرًا مؤكدًا لغيره لم يأتِ إلا بعد تمام الجملة عند الجمهور[١]، كما تقول: زيدٌ ابني حقًّا، وهو في المثال متوسط.

ومنها أن يكون مفعولاً لأجله، والتقدير: تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح، أي: لأجل بيان الاصطلاح، وهذا الوجه لا يستقيم أيضًا في مثل: الإعراب لغة؛ لأنَّ المنتصب على أنَّه مفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا كـــ: قُمتُ إجلالاً له، ولا تقول: جِئْتُكَ الماءَ أو العشبَ، إلا بتقدير مضاف، أي: ابتغاء الماء والعشب)[٢]. إلى هنا كلامه.

وقد طال البحث في المسألة حتى خرجنا أو كدنا نخرج عن الغرض من هذا التأليف»[٣].

وتعليق المصنف في ذلك مشهور، ولكن آثرنا ذكره بتمامه لاشتماله على فوائد يتشوق إليها الناظر، ولا يخلو من مناقشات تَرِدُ عليه كما قررناها.

«**وفي معناها ثلاثة أقوال:**

أحدها، وهو المشهور: أنه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسِب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها».

في الشرح: «قد يستشكل بأنَّ الغرض من [٢١٢/ أ] الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف؛ إذ متى نُسِبَ الحكم المخالف للحكم المتقدم [وجد مقصود الاستدراك][٤]، فإذن لا فائدة لهذا الحرف، وجوابه أن فائدة الإتيان به الإعلام من أول الأمر بأنَّ ما يأتي بعده من الحكم مخالف لما قبله، فإذن ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلاً، وإفادة الحرف للمخالفة في ابتداء الأمر إجمالاً»[٥].

«**ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: مَا هَذَا سَاكِنًا لكنه متحركٌ، أو ضد له، نحو: مَا هذا أبيض لكنَّهُ أسودُ، قيل: أو خلاف، نحو: مَا زيدٌ قائمًا لكنه**

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/٢، والارتشاف ١٣٧٥/٣، والمساعد ٤٧٥/١.

(٢) المسائل السفرية ٢٥-٢٦.

(٣) تحفة الغريب ٨٩٤/٢-٨٩٥.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٨٩٦/٢.

شاربٌ، وقيل: لا يجوز ذلك».

اعلم أنَّ النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري آخر في النسبة الإيجابية أو السلبية فقط، نحو: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ ليس بقائمٍ، والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة، كالسواد والبياض، والحركة والسكون في الضدين المشهورين، والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة، كالحلاوة والبياض والقيام والشراب، إذا تقرر هذا اعلم أنَّ قولنا: لكنه متحرك، ليس مناقضًا لقولنا: ما هذا ساكنًا، اللهم إلا أن يقال: إنه مناقض بالمعنى اللغوي، وهو مراد المصنف.

«**الثاني: أنها ترد تارة للاستدراك، وتارة للتوكيد، قاله جماعة**[١] **منهم صاحب البسيط**»[٢].

وهو ابن أبي الربيع السبتي.

«**وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته، نحو: ما زيدٌ شجاعًا لكنه كريمٌ؛ لأنَّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، وما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قام، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس وتماثل في الطريقة، ومثَّلوا للتوكيد بنحو: لو جاءني أَكْرَمْتُهُ لكنه لَمْ يَجِئْ، فأكدت ما أفادته لو من الامتناع.**

والثالث: أنها للتوكيد دائمًا مثل إنَّ، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب[٣]**:(إنَّ وأنَّ ولكنَّ، ومعناها التوكيد)، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح**[٤]**:(معنى لكنَّ التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك). انتهى.**

والبصريون[٥] **على أنها بسيطة، وقال الفراء**[٦]**: أصلها لكنْ إنَّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونونُ لكنْ للساكنين»**.

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٢٣٧/٣، والجنى الداني ٦١٥.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٦٢/٢، ٧٦٦.

(٣) ١٠٦/١.

(٤) هو شرح المقرب لابن عصفور نفسه، ولم يتمه، وقد ألَّفه بطلب من أحد الملوك الحفصيين بتونس. ينظر: بغية الوعاة ٢٢٢/٢، وكشف الظنون ١٨٠٥/٢، ومقدمة المقرب ١٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧٩/٨، والارتشاف ١٢٣٧/٣، والجنى الداني ٦١٧، والهمع ١٥٠/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن له ٤٦٥/١، والارتشاف ١٢٣٨/٣، والجنى الداني ٥٦٨، والهمع ١٥٠/٢.

في الشرح: «طرح الهمزة للتخفيف، وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس، فلو ادَّعى أنَّ الهمزة نقلت حركتها إلى النون الساكنة قبلها، ثم حذفت النون لاجتماع الأمثال، لكان فيه تقليل لمخالفة القياس»[١].

قال الشمني: «وأقول: هذا وإن كان فيه تقليل لمخالفة القياس، إلا أنَّ فيه زيادة في العمل، وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ومخالفة للأصل، وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم، وذلك مما لا نظير له، والذي يحسم هذه المادة أنَّ عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف، وحذف النون لملاقاة ساكن إنما هو في التركيب بعد الوضع، وما نحن فيه تركيب قبله، وإنما اختار أنَّ حذف نون لكنَّ لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن لذلك، كما في البيت الذي أشار إليه»[٢] بقوله: «**كقوله:**

... ... وَلاَكِ أَسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٣]

وقال باقي الكوفيّين[٤]**: مركبة من لا وإنَّ، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفًا**».

في الشرح والتعليق[٥]: «الكاف الزائدة مفتوحة مثل الكاف التشبيهية، فمن أين جاءت هذه الكسرة، وليس التركيب بمقتضٍ لذلك، وبالجملة فهذه كلها دعاوٍ لا يقوم عليها دليل ولا شِبْهُهُ، فلا يلتفت إليها»[٦]، وإن كان من المحسنات.

«**وقد يحذف اسمها كقوله:**

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا» ... ...[٧]

---

(١) تحفة الغريب ٨٩٦/٢.

(٢) المنصف ٢٠٣/٢.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: (فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ)، للنجاشي الحارثي، والشاهد فيه: حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورةً لإقامة الوزن.

والشاهد في جمل الخليل ٢٣٣، والكتاب ٢٧/١، والأصول في النحو ٤٥٥/٣، واللامات ١٥٩، وعمدة الكتاب ١٨٢، وكتاب الشعر ١١٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٢/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧٩/٨-٨٠، والارتشاف ١٢٣٨/٣، والجنى الداني ٦١٧، والهمع ١٥٠/٢.

(٥) ٧٦٢.

(٦) تحفة الغريب ٨٩٦/٢.

(٧) بيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٤٨١، والشاهد فيه: حذف اسم (لكنَّ)، والتقدير: ولكنَّك زنجيٌّ.

=

أي: من بني ضَبَّة، وهو ابن أُدٍّ بن مُرٍّ(١).

«**عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ**» بكسر الزاي وفتحها، واحد الزِّنْج كسرًا وفتحًا، على ما حكاه الجوهري عن أبي عمرو قال(٢): «والزَّنْجُ جيلٌ من السودان».

«**عَظِيمُ المَشَافِرِ**» جمع مِشْفَر، وهو من البعير كالجحفلة من الفرس. وفي المطول(٣): «واللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة، وأن يكون مجازًا مرسلاً باعتبارين، نحو المِشفَر على شفة الإنسان، فإنْ أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة، وإن أريد به إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المِرْسَن(٤) على الأنف من غير [٢١٢/ ب] قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل».

«أي: ولكنَّكَ [زنجي](٥)، وعليه بيت المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ ... وَلكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ(٦)

وبيت الكتاب:

وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْرًا» ... ...(٧)

=

والبيت في جمل الخليل ٢٣٣، والكتاب ١٣٦/٢، والأصول ٢٤٧/١، وإسفار الفصيح ١٧٩/١، ٩٣٢/٢، والجنى الداني ٥٩٠، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢، وشرح أبيات المغني ١٩٤/٥.

(١) هكذا في الأصل و س. ولعلها: ابن مُضَر؛ لأنَّ اسمه: ضبة بن أدّ بن طابخة بن الياس بن مضر، ينظر: أمثال العرب ٤٧، والطبقات لابن خياط ٨٢ ، أو في الكلام سقط، تمامه: ابن أُدٍّ عمُّ بني مُرٍّ، كما في تحفة الغريب ٨٩٦/٢.

(٢) الصحاح ٣٢٠/١.

(٣) ٥٧٨.

(٤) «المِرْسِنُ، بِكَسْرِ السِّينِ، موضعُ الرَّسَنِ مِنْ أَنف الْفَرَسِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ مَرْسِن الإِنسان، يُقَالُ: فَعَلْتُ ذَلِكَ عَلَى رَغْمِ مَرْسِنه»، الصحاح ٢١٢٣/٥. زاد في لسان العرب ١٨٠/١٣ «ومِرْسَنه».

(٥) زيادة من المغني.

(٦) بيت من الطويل، للمتنبي في ديوانه ٣٠٤/٢، والشاهد فيه: حذف اسم (لكنَّ)، والتقدير: ولكنَّه مَنْ يبصر.

والبيت في شرح معاني شعر المتنبي ٩٦/٢، والحماسة المغربية ١٠٠٨/٢، ونهاية الأرب ٥٥/٨، ونفح الطيب ١٤٠/٥.

(٧) بيت من الطويل، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٩٧، والشاهد فيه: حذف اسم (لكنَّ)، والتقدير: ولكنَّه مَنْ.

=

أي: شيئًا.

«**يَنُوبُهُ**» أي: يصيبه.

«**بِعُدَّته**» بضم العين المهملة: ما أعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح.

«**يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ**» وهو الذي لا سلاح له، يجمع على عُزْل وعُزْلاَن [وعُزَّل][(١)]، بضم العين فيهن، وسكون الزاي في الأولين مخففة، وفتحها مشددة في الأخير.

«ولا يكون الاسم فيهما مَنْ؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

ولا تدخل اللام في خبرها خلافًا للكوفيين[(٢)]، احتجوا بقوله:

... ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ[(٣)]»

[سبق إنشاده في اللام][(٤)] المفردة.

في الشرح: قوله: «(لا يعمل فيه ما قبله) إنما يكون كذلك إذا لم يكن العامل حرفًا جارًّا أو مضافًا، أمَّا إذا كان أحدهما فيعمل متقدمًا، نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وغُلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ»[(٥)].

وقوله: لَعَمِيدُ: هو الذي هدَّهُ العشق.

«ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أنَّ الأصل: لكنْ أنَّني، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، ونون لكنْ للساكنين».

=

والبيت في الكتاب ٧٣/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٤٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٠/١، والإنصاف ١٤٨/١، وضرائر الشعر ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢٣٦/١، وشرح أبيات المغني ٢٠١/٥.

(١) زيادة من س.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، والجنى الداني ٦١٩، والهمع ١٧٥/٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٨٩٧/٢.

«لَكِنْ»

«ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا تعمل، خلافًا للأخفش[١]، ويونس[٢]؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين؛ وخفيفة بأصل الوضع».

في الشرح: «قدَّمَ أنَّها تكون مخففة من الثقيلة، وأنها تدخل إذ ذاك على الجملتين، فانظر بماذا تتميز الخفيفة عن المخففة إذا دخلت على الجملة»[٣].

«فإنْ وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾[٤]، وبدونها نحو قول زهير:

إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ» ... ...[٥]

اسم رجل، قال الجوهري[٦]: «والجمع: وَرَاقٍ، ووَرَاقى، مثل صَحَارٍ وصَحَارَى».

«لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ» «جمع بادرة، وهي الحِدَّةُ، تقول: أخشى عليك بَادِرَتَهُ، وبَدَرَتْ منه بوادر غضب، أي: أخطاء وسقطات عندما احْتَدَّ». كذا في الصحاح[٧].

«لَكِنْ وَقَائِعُهُ» هنا جمع وقيعة، وهي القتال.

«فِي الْحَرْبِ» تؤنث، يقال: وَقَعَتْ بينهم حربٌ، قال الخليل[٨]: «تصغيرها حُرَيبٌ، بلا هاء، رواية عن العرب»، قال المازني[٩]: لأنه في الأصل مصدر، وقال المبرد[١]: الحرب قد

---

(١) ينظر: التسهيل ٦٥، وشرح التسهيل ٣٨/٢، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والجنى الداني ٥٨٦، والهمع ١٨٨/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨١/٨، والتسهيل ٦٥، وشرح التسهيل ٣٨/٢ والارتشاف ١٢٧٤/٣، والجنى الداني ٥٨٦.

(٣) تحفة الغريب ٨٩٨/٢.

(٤) الزُّخرُف: ٧٦.

(٥) بيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٠٦، والشاهد فيه: مجيء (لكنْ) حرف ابتداء، وهي غير مقترنة بالواو.

والبيت في الجنى الداني ٥٨٩، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣، والأشموني ٣٨٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٧٠٣/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٢/٥.

(٦) الصحاح ١٥٦٥/٤.

(٧) ٥٨٧/٢.

(٨) العين ٢١٣/٣.

(٩) ينظر رأيه في: الصحاح ١٠٨/١.

المبرد[١]: الحرب قد تُذَكَّر، وأنشد:

وَهْوَ إذَا الحَــرْبُ هَفَــا عُقَابُــهُ مِرْجَمُ حَرْبٍ تَلْتَظِــي حِرَابُــهُ[٢]

الشاهد في عُقَابه، إذ الضمير يعود إلى الحرب، والمراد بالعُقَاب: ما ارتفع من الراية.

وهفا: خَفَقَ واضْطَرَب.

والمِرْجَمُ: الشديد، بكسر الميم، كأنه يُرْجَمُ به مُعَادِيه.

وتَلْتَظي: تلتهبُ.

والحراب: جمع حربة.

«**تُنْتَظَرُ**

وزعم ابن أبي الربيع[٣] أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملة[٤]، وأنَّه ظاهر قول سيبويه[٥]، وإنْ وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين، أحدهما: أنْ يتقدمهما نفي أو نهي، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرو، ولا يَقُمْ زيدٌ لكنْ عمرو، فإنْ قلتَ: قامَ زيدٌ، ثم جئت بـ(لكنْ) جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلتَ: لكنْ عمروٌ لم يَقُمْ، وأجاز الكوفيون[٦]: لكنْ عمرو، على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: ألاَّ تقترن بالواو، قاله الفارسي[٧]، وأكثر النحويين[٨]، وقال قوم[٩]:

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/٤٢٠، والصحاح ١/١٠٨.

(٢) بيت من الرجز، لم أقف على قائله، والشاهد فيه: تذكير (الحرب)، إذ الهاء من (عقابه) عائدة على الحرب.
والبيت في شرح الشافية ٤/٩٨، والخزانة ٨/١١٩.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل ١/٣٤٠، ٣٤٨-٣٤٩، والارتشاف ٤/١٩٩٨، والجنى الداني٥٩١، والهمع ٥/٢٦٢.

(٤) كلام المصنف هنا مخالف لقول ابن أبي الربيع، وما نقل عنه، وهو أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا كانت بغير واو، وعليه فالظاهر أنَّ في عبارة ابن هشام سقطًا تمامه: «أنها حين عدم اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة»، وقد تنبَّه إلى هذا، وسبق إليه الخطيب محقق المغني.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٩٠-٩١.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٩٨، والهمع ٥/٢٦٢.

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٩٠، والارتشاف ٤/١٩٧٥، والجنى الداني ٥٨٧.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٧٥، والجنى الداني ٥٨٧.

(٩) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٧٥، والجنى الداني ٥٨٧، والهمع ٥/٢٦٣.

لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف في نحو: (ما قام زيد ولكن عمرو) على أربعة:

أحدها ليونس[١]: إنَّ لكنْ غير عاطفة، والواو عاطفة مفردًا على مفرد.

الثاني لابن مالك[٢]: إنَّ لكنْ غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صُرِّحَ بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: مَا قَامَ زيدٌ ولكنْ عمرو: [ولكنْ قام عمرو][٣]، وفي: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[٤]: ولكنْ كان رسولَ اللهِ، وعلة ذلك أنَّ الواو لا تَعْطِفُ مفردًا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قَامَ زيدٌ ولم يَقُمْ عمرو.

والثالث لابن عصفور[٥]: إنَّ لكنْ عاطفة، والواو زائدة لازمة.

والرابع لابن كيسان[٦]: إنَّ لكنْ عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسُمِعَ مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ولكنْ طالحٍ، بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجَارٍّ مُقَدَّر، أي: لكنْ مررتُ بطالحٍ، وجاز إبقاء عمل الجارِّ بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره».

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٣١، والارتشاف ٤/١٩٧٥، والجنى الداني ٥٨٨،

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٠.

(٣) زيادة من المغني و س.

(٤) الأحزاب: ٤٠.

(٥) ينظر: شرح الجمل له ١/٢٢٧-٢٢٨، ٢٤٤، والارتشاف ٤/١٩٧٥، والجنى الداني ٥٨٧، والهمع ٥/٢٦٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٧٥، والجنى الداني ٥٨٨، والهمع ٥/٢٦٣.

«لَيْسَ»

«كلمة [٢١٣/ أ] دالَّة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ»[(١)].

«يعني أنها تقع لنفي غير الحال، أي: الماضي والمستقبل، عند وجود القرينة الدالة على ذلك، وكأنَّ المصنف حاول بذلك التوفيق بين القولين المعروفين في ليس؛ وذلك أنَّ سيبويه[(٢)] قال، وتبعه ابن السرَّاج[(٣)]: هي للنفي مطلقًا، تقول: ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ، في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[(٤)]، وهذا في المستقبل، ومنه البيت الآتي، وجمهور النحاة[(٥)] على أنها لنفي الحال، [قال الأندلسي[(٦)]: ليس بين القولين تناقض؛ لأنَّ خبر ليس إن لم يقيَّد بزمان يحمل على الحال][(٧)]، كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا قُيِّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّدَ به»[(٨)]. انتهى ما نقله الرضي[(٩)].

«وقول الأعشى» يمدح به النبي ﷺ في قصيد:

«لَهُ» ... ...[(١٠)]

أي: للنبي ﷺ.

«نَافِلَاتٌ» جمع نافلة، وهي العطيَّةُ التي لا تجب.

«مَا يُغِبُّ» بضم أوله وكسر الغين المعجمة: مضارع أَغَبَّ، من الغِبّ بكسر الغين

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٧٠، والمفصل في صنعة الإعراب ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٥، والجنى الداني ٤٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التوطئة ٢٢٨، والارتشاف ٣/ ١١٥٧.

(٤) هود: ٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٠، والارتشاف ٣/ ١١٥٧، والجنى الداني ٤٩٩، والهمع ٢/ ٧٩-٨٠.

(٦) ينظر رأيه في: شرح الكافية ٥/ ٢١١.

(٧) زيادة من س.

(٨) تحفة الغريب ٢/ ٨٩٩.

(٩) شرح الكافية ٥/ ٢١١.

(١٠) بيت من الطويل، للأعشى في ديوانه ٤٦، والشاهد فيه: مجيء (ليس) لنفي المستقبل.
والبيت في أوضح المسالك ٤/ ١١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٠٤.

المعجمة، وهو أنْ تَرِدَ الإبل الماء يومًا وتدعه يومًا، [أي: ما يأتي يومًا دون يوم][(١)]، بل يأتي كل يوم، وفي الصحاح[(٢)]: «وأَغَبَّنَا فلانٌ أتانا غِبًّا، وفي الحديث[(٣)]: ((أَغِبُّوا في عيادةِ المريضِ، وأربعوا))، يقول: عُدْ يومًا ودع يومًا، أو دع يومين وعُدْ اليوم الثالث». انتهى.

«**نَوَالُهَا**» بفتح النون: العطاء.

«**وَلَيْسَ عَطَاءُ اليَومِ مَانِعَهُ غَدَا**» ومعنى البيت: أنَّ عطاياه ﷺ لا تأتي يومًا وتنقطع يومًا، بل عطاؤه ونواله كل يوم.

«**وهي فعل لا يتصرف، وزنه فَعِلَ بالكسر، ثم التزم تخفيفه**».

يعني أنهم التزموا تخفيفه بإسكان الياء استثقالاً للكسرة عليها، وهذا هو الباعث على الالتزام فيه.

وفي الصحاح[(٤)]: «وأصل لَيْسَ لَيِسَ بكسر الياء، فَسُكِّنَتْ استثقالاً، ولم تقلب ألفًا لأنَّها لا تتصرف، من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال».

وفي شرح الرضي[(٥)]: «وأصل لَيْسَ لَيِسَ كما يقال في عَلِمَ: عَلْمَ، والتزامهم تخفيفها بالإسكان وتركهم[(٦)] قلب يائها ألفًا كما هو القياس لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف». انتهى.

«فإنْ قلتَ: لو كان مخففًا من فَعِلَ كـــ: صَيْدَ في صَيِدَ لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير، كما في صَيِدْتُ، قلتُ: بهذا اعترض أبو علي الفارسي[(٧)]، وأجابوا عنه بما تقدم من فعل ذلك لمفارقته أخواته بسبب عدم التصرف»[(٨)].

«**ولم نقدره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف**».

---

(١) زيادة من س.

(٢) ١/١٩٠.

(٣) الحديث في شعب الإيمان ١١/٤٣٠، وتحفة الأحوذي ٥/٣٦٣.

(٤) ٣/٩٧٦.

(٥) ٥/٢١١-٢١٢.

(٦) مكرر في الأصل.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات٢٢٤-٢٢٥.

(٨) تحفة الغريب ٢/٩٠٠.

قال الرضي[١]: «ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء؛ إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفًا».

«ولا فَعُلَ بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين، إلا في هَيُؤَ»

«هو مأخوذ من الهيئة، يقال: هَيُؤَ الرَّجُلُ، أي: حَسُنَتْ هيئَتُهُ»[٢].

«وسُمِعَ لُسْتُ بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كَـ(هَيُؤَ).

وزعم ابن السراج[٣] أنه حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسي في الحلبيات[٤]، وابن شقير[٥]، وجماعة[٦]، والصواب الأول، بدليل لَسْتُ ولَسْتُمَا ولَسْتُنَّ ولَيسَا ولَيْسُوا ولَيْسَتْ ولَسْنَ».

قال الرضي[٧]: «سيبويه[٨] والأكثر[٩] على أنه فعل غير متصرف».

(وقد تقدم أنَّ مثل هذا لا دليل فيه)[١٠].

[قال أبو علي الفارسي[١١] في أحد قوليه: إنه حرف؛ إذ لو كان مخفف فَعِلَ كـ(صَيْدَ) في صَيِدَ لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كـ(صَيِدْتُ)، الجواب أنَّ ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف][١٢].

---

(١) شرح الكافية ٢١٢/٥.

(٢) تحفة الغريب ٩٠٠/٢.

(٣) قوله في الأصول أنها فعل، ينظر: ٨٢/١-٨٣، وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ١١٤٦/٣، والجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤.

(٤) ينظر: ٢٢٢-٢٢٣، والمسائل البصريات ٤٣٠، ٨٣٣، وكتاب الشعر ١٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ١١٤٦/٣. وابن شقير هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي البغدادي، أبو بكر، ألَّفَ مختصرًا في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، توفي سنة ٣١٧هـ.
ينظر: الإنباه ٦٩/١، وبغية الوعاة ٢٤٩/١، وسلم الوصول ٧٥.

(٦) ينظر: الارتشاف ١١٤٦/٣، والجنى الداني٤٩٤.

(٧) شرح الكافية ٢١٢/٥.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٧/٢.

(٩) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٦، وشرح الجمل ٣٨٦/١، والجنى الداني ٤٩٣.

(١٠) ساقط من س.

(١١) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٤-٢٢٥.

(١٢) زيادة من س.

قال أبو علي الفارسي[١]: وأمَّا إلحاق الضمير به فلشبهه بالفعل؛ لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان، وكونه رافعًا وناصبًا، كما ألحقت [بالضمير][٢] بعض أسماء الأفعال لشبهها بالفعل. قلتُ: إنْ صحَّ هذا كان مبطلاً لقولهم: إنَّ لحاق ضمير الرفع البارز للكلمة خاصة من خواصِّ الفعل، وكذا التاء الساكنة، والحاصل أنَّ اتصال ضمائر الرفع البارزة، ولحاق [تاء][٣] التأنيث الساكنة دليل على فعليتها، فيكون القول بحرفيتها خطأ، كما ألحق الضمير (بـــ(هات))[٤]، فقيل: هاتيا، هاتوا، هاتي؛ لقوة مشابهته الأفعال.

«وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة إلا، نحو: أَتَوْنِي لَيْسَ زَيْدًا، والصحيح أنها ناسخة، وأنَّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم»،

«يعني أنك إذا قلتَ: قامَ القومُ ليسَ زيدًا، فزيد مستثنى بـــ(ليس) منصوب بها على أنه خبرها، واسمها ضمير مستتر فيها عائد إلى البعض المفهوم مما تقدم، أي: قاموا ليس [بعضهم زيدًا، ولا يَرِدُ على هذا ما ورد في مثل: قاموا ما خلا زيدًا، عند مَنْ جعل الفاعل فيه ضميرًا يعود إلى][٥] البعض المفهوم مما سبق؛ لأنَّ البعض هنا في سياق النفي فشمل كلَّ بعضٍ من [٢١٣/ ب] القوم، فحصل المقصود من الاستثناء، بخلافه في: مَا خَلاَ وشبهه»[٦].

قال الشمني: «وأقول: قد ذكرنا في حاشا هذا الإيراد، وبيَّنَّا أنه لا يَرِدُ هناك أيضًا»[٧].

«**واستتاره**» أي ضمير اسمها «**واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حمَّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ**[٨]: ((**لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إلاَّ ولَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيهِ**

---

(١) ينظر: المسائل البصريات ١/٤٣٠، والمسائل الحلبيات٢٢٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) ساقط من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٠١.

(٧) المنصف ٢/٢٠٧.

(٨) لم أقف عليه في كتب متون الحديث، وينظر: مجالس العلماء للزجاجي ١١٨، ومرقاة المفـــاتيح شـــرح مـــشكاة =

لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ))، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حمَّاد: لَحَنْتَ يا سيبويه، إنَّما هذا استثناء، فقال سيبويه: واللهِ لأَطْلُبَنَّ علمًا لا يُلَحِّنَنِيْ معه أحد، ثمَّ مضى ولزم الخليل[١] وغيره[٢]».

وحكى ابن السِّيْد في كلامه على ألفاظ الموطأ[٣] أنَّه: «يروى أنَّ سيبويه قال لحماد بن سلمة: ما تقولُ في رجلٍ رَعُفَ في الصلاةِ؟ فقال له حماد: لا تقل رَعُفَ، إنَّما هو رَعَفَ، فخجل سيبويه، وقال: سأقرأ علمًا لا تلحنني معه، ونهض إلى الخليل فشكى إليه، فقال الخليل: رَعَفَ بفتح العين هو الفصيح، ورَعُفَ بضمها لغة غير فصيحة، ولزم سيبويه الخليل، فكان ذلك سبب براعة سيبويه في صناعة النحو». انتهى.

وفي الشرح: «وما حكاه المصنف (هو الظاهر)[٤]؛ لأنَّ [ما انتقده حماد عليه من][٥] رفع الاسم الذي حقه أنْ ينصب إنَّما يدرك من النحو، وما انتقده من ضم عين الفعل التي حقها أن تفتح لا يدرك من النحو، وإنَّما يدركه النقل»[٦].

«ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رويناه في تاريخ الخطيب[٧] (عن الفراء قال: إنَّما تعلَّم الكسائي النحو على كبر، وكان سبب تعلمه أنه مشى يومًا حتى أعيا، ثم جلس إلى قوم ليستريح، فقال: قد عَيِّيْتُ بالتشديد بغير همز، فقالوا له: لا تجالسنا وأنت تلحن، فقال: وكيف؟ قالوا: إنْ أردت من التعب، فقل: أَعْيَيْتُ، وإن أردتَ من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عَيِيْتُ، مخففًا، فقام من فوره، وسأل عن من يعلم النحو، فأرشدوه إلى معاذ، فلزمه حتى أنفد ما عنده، ثم خرج إلى البصرة إلى الخليل بن أحمد، وقال له: من أين أخذت

=

المصابيح ٥٤٣/٢.

(١) في الأصل: الأخفش.

(٢) تنظر القصة في: أخبار النحويين البصريين ٣٥، وتاريخ العلماء النحويين ٩٣، ونزهة الألباء ٤٢.

(٣) مشكلات موطَّأ مالك ٦٢-٦٣. وينظر: تاريخ العلماء النحويين ٩٣، ومعجم الأدباء ١١٩٩/٣، وإنباه الرواة ٣٦٥/١، ٣٥٣/٢.

(٤) ساقط من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٩٠١/٢.

(٧) تاريخ بغداد وذيوله ٤٠٢/١١. وينظر: نزهة الألباء ٥٩، ومعجم الأدباء ١٧٣٨/٤.

علمك؟ قال: من أفواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة سوى ما حفظه، ولم يكن همه غير الخليل، فوجد الخليل قد مات، وجلس موضعه يونس، فجرت بينهما مسائل أقرَّ له يونس فيها، وصدَّرَه موضعه)»[١].

«**والثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـــ(إلاَّ)، نحو: لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ[٢]، بالرفع، فإنَّ بني تميم[٣] يرفعونه حملاً لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي**».

وهذا الظرف متعلق بـــ(حملاً)، كما أنَّ على وفي كذلك، ويُسْألُ عن الوجه الذي حَمَلَ بني تميم على تخصيص ليس على (ما) بحالة انتقاض النفي في ليس بـــ(إلا)، فلم يظهر لي إلى الآن.

«**كما حمل أهل الحجاز[٤] (ما) على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه، فقال [له][٥]: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر (ذلك)[٦] له، فقال له أبو عمرو: نمتَ وأدلج الناس**».

في الصحاح[٧]: «أَدْلَجَ القومُ: إذا ساروا من أول الليل، والاسم الدَّلَجُ، بالتحريك، والدُّلْجَة، والدَّلَجَة أيضًا، مثل بُرْهَةٍ من الدَّهر، وبَرْهَة، فإنْ ساروا من آخر الليل فقد ادَّلَجوا، بالتشديد، والاسم الدُّلجة والدَّلجة».

«**ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدَا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم**

---

(١) المنصف ٢/٢٠٧-٢٠٨.

(٢) ينظر القول في: الكتاب ١/١٤٧، والأصول في النحو ١/٩٠، والإنصاف ١/١٣١، وشرح الكافية الشافية ١/٤٢٥.

(٣) تنظر لغة تميم في: مجالس العلماء ٣، وشرح الجمل ١/٤٠٥، والأشباه والنظائر في النحو ٥/٥٢-٥٣.

(٤) تنظر لغتهم في: مجالس العلماء ٣، وشرح الجمل ١/٤٠٥، والأشباه والنظائر في النحو ٥/٥٢-٥٣.

(٥) زيادة من المغني.

(٦) زيادة من الأصل و س.

(٧) ١/٣١٥.

يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ النَّاس[١].

وخرَّجَ الفارسي[٢] ذلك على أوجه:

أحدها: أنَّ في ليس ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلاَّ على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا، فقيل: ليسَ إلاَّ الطِّيب المسك، كما قال:

أَلاَ لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللَّهُ كَـائنٌ وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًـا وَلا ضُـرَّا[٣]

وأجاب بأنَّ إلاَّ قد توضع في غير موضعها، مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٤]، وقوله:

... ... وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيبُ إلاَّ اغترَارَا[٥]

أي: إنْ نحن إلا نظنُّ [٢١٤/ أ] ظنًّا، وما اغتَرَّه اغترارًا إلا الشيب؛ لأنَّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة فيه».

«بل لعدم صحة الاستثناء المذكور أصلاً ورأسًا؛ وذلك لأنَّ مصدر ضَرَبْتُ في قولك: مَا ضَرَبْتُ إلا ضربًا، لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددًا يشمل المستثنى وغيره»[٦].

«وأجيب بأنَّ المصدر في الآية والبيت نوعيٌّ على حذف الصفة، أي: إلا ظنًّا ضعيفًا، وإلا اغترارًا عظيمًا».

«وبهذه الطريقة يصح الاستثناء؛ إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف، والمعنى: ما نَظُنُّ بالساعةِ إلا ظنًّا ضعيفًا مستحقرًا ملحقًا بالعدم، فظهر كون الاستثناء مفرَّغًا، وكونه من

---

(١) ينظر: أمالي الزجاجي ٢٤٢، والمزهر في علوم اللغة ٢٤١/٢.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات ٢١٠-٢٣٠، والمسائل الشيرازيات ٢٦١/١.

(٣) بيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: أنَّ اسم (ليس) ضمير الشأن.

والبيت في الجنى الداني ٤٩٦، وشرح شواهد المغني ٧٠٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٨/٥.

(٤) الجاثية: ٣٢.

(٥) عجز بيت من المتقارب صدره: (أحلّ به الشيبُ أثقالَه)، وهو للأعشى في ديوانه ٨٠، والشاهد فيه: فصل (إلا) بين الفعل والمصدر المؤكد، واستدلَّ الفارسي بهذا على أنَّ (إلَّا) قد تقع في غير موضعها.

والبيت في اتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١٥، وضرائر الشعر ٢١٢/١، والجنى الداني ٤٩٧، وشرح شواهد المغني ٧٠٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٩/٥، والخزانة ٢٧٤/٣.

(٦) تحفة الغريب ٩٠٢/٢.

المستثنى منه الأعم المحذوف، أي: لا نظنُّ شيئًا من الظنِّ [إلا هذا النوع من الظنِّ][(١)]، ونحوه المثال بعده، ولا حاجة إلى ذلك التمحل، ولا تمحل مَنْ قال: يعتبر في الفعل اعتبارات واحتمالات مجازية، بحيث يكون حقيقة المصدر واحدًا منها، كأنَّه قيل: [ما نُدْرِكُ إلا الإدراك الظَّنِّي، ولا ندرك ما فوقه من الإدراكات، وكذا في: مَا ضَرَبْتُ إلا ضَرْبًا، كأنَّه قيل:][(٢)] مَا فَعَلْتُ إلا الضربَ، ولم أفعل سائر أنواع المكاره والإيذاءات، كالشتم ونحوه، وهذا كله أمر مستغنى عنه بما تقدم»[(٣)].

وفي المطول[(٤)]: «أي: ظنًّا ضعيفًا؛ إذ الظنُّ مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق هنا للنوعية، لا للتوكيد، وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع، كالتعظيم، والتحقير، والتكثير، ونحو ذلك في كل أمر وقع بعد إلاَّ من المفعول المطلق، وبهذا ينحلُّ الإشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب، وهو أنَّ المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر نظنُّ محتملاً غير الظنّ (مع الظنّ)[(٥)] حتى يخرج من بينه، وحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكره النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير، أي: إنْ نحن إلا نَظُنُّ ظنًّا...، ولا إلى ما ذكره بعضهم من أنَّ قولك: (ضربْتُ زيدًا) مثلاً يحتمل من حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه، كالتهديد والشروع في مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم، فكأنك قلت: ما فَعَلْتُ شيئًا غيرَ الضربِ». انتهى.

«**والثاني: أنَّ الطيب اسمها، وأنَّ خبرها محذوف، أي في الوجود، وأنَّ المسك بدلٌ من اسمها.**

الثالث: أنه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأنَّ تعريفه تعريف الجنس [فهو نكرة معنى][(٦)]، أي ليس طيبٌ غير المسكِ طيبًا.

---

(١) زيادة من تحفة الغريب، وبها يتم الكلام.

(٢) زيادة من س.

(٣) تحفة الغريب ٩٠٢/٢.

(٤) ٢٣٦.

(٥) ساقط من س.

(٦) زيادة من المغني.

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة[١] توجيه آخر، وهو أنَّ الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسكُ أَفْخَرُهُ.

وما تقدم من نقل أبي عمرو أنَّ ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنَّه قدَّرَها حرفًا، وأنَّ من ذلك قولهم: ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ، وقوله: »

أي: هشام أخي ذي الرمة، وهو من إنشادات سيبويه[٢].

«هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِيْ» ... ...[٣]

هو المرض، همزته أصلية، وجمعه أدواء، يقال: منه دَاءَ الرجلُ يَدَاءُ، أي: مَرِضَ.

«**لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا**» أي: فزت بها.

«**وَلَيْسَ مِنْهَا**» يتعلق بـــ(مبذول) الآتي.

«**شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ**» من البذل، بالذال المعجمة، وهو الإعطاء.

«ولا دليل فيهما؛ لجواز كون ليس فيهما ثانية.

الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع: أن تكون حرفًا عاطفًا، أثبت ذلك الكوفيون[٤] أو البغداديون[٥]، على خلاف بين النَّقَلَة، واستدلوا بنحو قوله:

---

(١) ينظر: الارتشاف ١١٨١/٣، والجنى الداني ٤٩٧. وأبو نزار هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن البغدادي، يلقب بملك النحاة، صَنَّفَ: الحاوي في النحو، والعمدة في النحو، والمقتصد في التصريف وغيرها، توفي سنة ٥٦٨هـ.

ينظر: الإنباه ٣٤٠/١، ومعجم الأدباء ١٢٢/٨-١٣٩، وبغية الوعاة ٤١٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٧١/١، ١٤٧.

(٣) بيت من البسيط، لهشام بن عقبة، والشاهد فيه: أنَّ اسم (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، و(منها) متعلق بـــ (مبذول).

والبيت في الكتاب ٧١/١، ١٤٧، والمقتضب ١٠١/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١، وشرح المفصل ١١٦/٣، والهمع ٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٧٠٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٩/٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٣-٣٤٧، والارتشاف ١١٥٧/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٠/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢٢٨/١، والمساعد ٤٤٣/٢.

أَيْـــنَ المَفَـــرُّ والإلَـــهُ الطَّالِـــبُ وَالْأَشْـــرَمُ» ... ...[١]

[المراد بالأشرم][٢] أبرهة ابن الصبَّاح صاحب الفيل، الذي قصد تخريب الكعبة، وقيل له: أشرم لأنه كان مشروم الأنف، ويروى أنَّ أبرهة هذا [كان][٣] ملك اليمن من قبل أصحمة النجاشي، وأنه بنى بصنعاء كنيسة وسَمَّاها القُلَّيس، وأراد أن يصرف إليها الحجاج، فخرج رجل من كنانة فقعد فيها ليلاً، أي قضى حاجة الإنسان، فأغضبه ذلك، وقيل: أَجَّجَتْ رفقة من العرب نارًا، فحملتها الريح فأحرقتها، فحلف ليهدمنَّ الكعبة، فخرج بالحبشة ومعه فيل اسمه محمود، وكان قويًّا عظيمًا [١١٤/ ب]، واثنا عشر فيلاً غيره، فلما بلغ المـُغَمَّس خرج إليه عبد المطلب، وعرض عليه ثلث أموال تهامة ليرجع، فأبى، وعَبَّى جيشه، وقَدَّمَ الفيل، فكانوا كلما (وجهوه إلى اليمن هرول، وإذا)[٤] وجهوه إلى الحرم برك ولم يبرح، فأرسل الله طيرًا، مع كل طائر حجر في منقاره، وحجران في رجليه، أكبر من العدسة، وأصغر من الحمصة، فكان الحجر يقع على رأس الرجل فيخرج من دبره، وعلى كل حجر اسم من يقع عليه، ففروا وهلكوا، وما مات أبرهة حتى انصدع صدره عن قلبه، وانقلب وزيره أبو يكسوم وطائر يحلق فوقه حتى بلغ النجاشي، فقصَّ عليه القصة، فلمَّا أتمها وقع الحجر عليه فخرَّ ميتًا بين يديه[٥].

«الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وخُرِّجَ على أنَّ الغالب اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك[٦]: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: ليسهُ الغالبُ، كما تقول: الصديقُ كَانَهُ زيدٌ، ثم

---

(١) بيت من الرجز، لنُفيل بن حبيب الحميري، والشاهد فيه: مجيء (ليس) للعطف، بمعنى (لا)، أي: المغلوب لا الغالب، على مذهب الكوفيين.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٢٠١/٣، ١٢٣٣، والجنى الداني ٤٩٨، والهمع ٢٦٣/٥، وشرح شواهد المغني ٧٠٥/٢، وشرح أبيات المغني ٢١١/٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) ساقط من س.

(٥) تنظر القصة في: التيجان في ملوك حمير ٣١٤، والمنمق في أخبار قريش ٧٠-٨٠، والأخبار الطوال ٦٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٣-٣٤٧.

حُذِفَ لاتصاله. ومقتضى كلامه أنَّه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه، وفيه نظر».

في الشرح: «أمَّا أنَّ ذلك مقتضى كلامه فظاهر؛ لأنَّه علَّلَ حذفه بالاتصال، فقال: ثم حُذِفَ لاتصاله، وأمَّا أنَّ فيه نظرًا فليس معناه أنَّه مشكل، وإنَّما المراد أنَّه محل نظر وتثبُّت، فيبحث عن النقل فيه: هل هو كذلك عند العرب أم لا؟ »[1].

(١) تحفة الغريب ٢/٩٠٤.

«حرف الميم»

«مَا»

«**تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام: فأمَّا أوجه الأسمية:** ».

في الكشاف[١]: «و(ما) عام في كل شيء، فإذا علم فُرِّقَ بـــ(ما)، و(مَنْ)، وكفاك دليلاً قول العلماء: مَن لـــمَا يعقل».

قال التفتازاني: أي: يصح إطلاقه على ذي العقل وغيره عند الإبهام، سواء كان للاستفهام أو غيره، وإذا علم أنَّ الشيء من ذوي العقل والعلم فرق بـــ(مَنْ) و(مَا)، فخُصَّ مَنْ بذوي العلم، وبهذا الاعتبار يقال: إنَّ ما لغير العقلاء، واستدل على إطلاق ما على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم: مَنْ لـــما يعقل، من غير تجوز في ذلك، حتى لو قيل: مَنْ لمن يعقل، كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال: الذي عقل عاقل، فإنْ قيل: ها هنا يجب أن يفرق بـــ(ما) و(مَن)؛ لأنَّ ما يعقل معلوم أنَّه من ذوي العلم، قلنا: نعم، لكن بعد اعتبار الصلة، أعني: يعقل، وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر مبهمًا مرادًا به شيءٌ ما؛ ليصح في موقع التفسير بالنسبة إلى من لا يعلم مدلول مَن، وليقع وصفه بـــ(يعقل) مقيدا غير لغو، فليتأمل.

«**فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُّ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾**[٢]**، وتامة، وهي نوعان: عامة، أي: مقدرة بقولك الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾**[٣]**، أي: فنعم الشيء هي، والأصل: فنعم الشيء إبداؤها؛ لأنَّ الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع؛ وخاصة، وهي التي تقدمها ذلك**» الاسم الذي تكون هي وعاملها صفة له في المعنى «**وتقدر من لفظ ذلك الاسم، نحو: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا، ودَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا، أي: نعم الغسل ونعم**

---

(١) ٢١٩/١.

(٢) النحل: ٩٦.

(٣) البقرة: ٢٧١.

الدقُّ، وأكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف، ونقله عن سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضا نوعان: ناقصة، وتامة.

فالناقصة هي الموصوفة، وتقدر بقولك: شيء، كقولهم: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٍ لَكَ، أي: بشيء معجب لك، وقوله:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللبِيبُ» ... ...[1]

أي: العاقل، والجمع: ألباب.

«**فَلاَ تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ**» مرفوع بـ(بعيد).

«**الدَّهْرَ**» منصوب على الظرفية.

«**سَاعِيًا**» خبر تكن.

«**وقول الآخر**».

وهو أمية ابن أبي الصَّلَت، من قصيدة من بحر الخفيف.

«**رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ**» ... ...[2]

بفتح الفاء: الخروج من الهم أو النقص منه.

«**كَحَلِّ العِقَالِ**» أي: فرجة سهلة سريعة كـ(حَلِّ) عقال الدابة، وهو الحبل الذي تشد به يداها عند البروك ليمنعها من القيام. ويحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه كان له غلام ماهر في الشعر، فوشي به إلى الحجاج [٢١٥/ أ]، وطلبه يشتريه منه، قال فلما دخلت

---

(١) بيت من الطويل، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: مجيء (ما) نكرة موصوفة بقوله: «نافع»، والتقدير: لشيءٍ نافعٍ يسعى اللبيب.

والبيت في الأشموني ١٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢، وشرح أبيات المغني ٢١٢/٥، وحاشية الصبان ٢٢٤/١.

(٢) بيت من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٨٩، وقيل لعبيد الأبرص، وهو في ديوانه ١١٢، وقيل هو لُحَيف بن عمير اليشكري، أو لأبي قيس اليهودي، أو لابن صرمة الأنصاري، أو لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. والشاهد فيه: مجيء (ما) نكرة موصوفة؛ ولذا دخلت عليها رُبّ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة.

والبيت في الأصول ٣٢٥/٢، وكتاب الشعر ٢٦٣، والصحاح ٣٣٤/١، والمفصل ١٨٦، وتوضيح المقاصد ٤٣١/١، وشرح شذور الذهب ١٧١، والهمع ٣١٦/١، وشرح أبيات المغني ٢١٢/٥.

عليه وكلمني في ذلك قلت له: إنه مدبر، فلما خرجت قال الواشي: يكذب، فهربت إلى اليمن مخافة من شره، فمكثت هناك وأنا إمام يرجع إليَّ في المسائل عشر سنين، فخرجت ذات يوم إلى ظاهر الصحراء، فرأيت أعرابيًّا يقول: ألا أخبرك؟ ألا أبشرك؟ قال: بلى، قال: مات الحجاج، فأنشد:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِـــنَ الْأَمْـــــ ـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ[1]

وأنشده بفتح الفاء من فَرجة، قال أبو عمرو: ولا أدري بأي الشيئين أفرح، أموت الحجاج، أم بقوله: فَرجة، بفتح الفاء، ونحن نقول: فُرْجَة بضمها، وهو خطأ، فتطلبت ذلك زمانا في استعمالاتهم، قال أبو عمرو: وكنت بقوله: فَرجة بفتح الفاء أشدَّ فرحًا مني بقوله: مات الحجاج.

وهذا البيت مدرج[2] آخر صدره الميم الساكنة من الأمر، وقبله:

اصْبِرِ النَّفْسَ عِنْـــدَ كُـــلِّ مُلِـــمٍّ إنَّ في الصَّبْرِ حِيْلَـــةَ المـــــُحْتَالِ

لاَ تَضِيْقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَـــدْ تُكْـــــ ـــشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَـــيرِ احْتِيَـــالِ

وهذا أيضا مدرج، آخر صدره الكاف الساكنة.

واصْبِر: أمر من صَبَرْتُهُ، إذا حبسته، قال تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ﴾[3].

والـــمـــُلِمُّ: النازل، صفة محذوف، أي عند كل خطب مُلِمّ.

والغَمَاءُ بفتح العين المعجمة، والمد: مثل الغمّ، والغَمَّة مرجعها إلى التغطية والإلباس.

«**أي: رُبَّ شيء تكرهه النفوس (من الأمر)[4]، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف جَوَّزَ أن تكون ما كافَّة، والمعمول المحذوف اسمًا ظاهرًا، أي: قد تكره النفوس من الأمر شيئا، أي: وصفا فيه، أو الأصل: أمرا من الأمور، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع**».

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) يعني بالمدرج هنا البيت المدور في اصطلاح العروضيين، وهو ما اشترك شطراه في كلمة واحدة، بأن كان بعـــضها من الأول، وبعضها من الثاني. ينظر: أهدي سبيل إلى علمي الخليل ٨٧.

(٣) الكهف: ٢٨.

(٤) زيادة من الأصل والمغني.

لأنه أناب الأمر عن الأمور.

«وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له».

«يعني: وقد حُذِفَ وأبقيت هي، ولا معنى للإنابة إلا ذلك، ثم الظاهر أنه يريد بالجملة قوله: (له فرجة)، لا الجار والمجرور، أعني: من الأمر؛ لأنَّ إطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور، ولأنه قدَّر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور، فلا يكون الجار والمجرور صفة لذلك المحذوف.

وفي كلام ابن الحاجب التصريح بأنَّ الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله: (من الأمر)، فإنه قال: إنَّ النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور -وهو: من الأمر- مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة.

قال الرضي: هذا قوله، ولا يمتنع أن تكون مِنْ متعلقة بـــ(تَكْرَهُ)، وهي للتبعيض، كما في: أخذتُ مِن الدَّراهمِ، وقوله: (لَهُ فَرْجَةٌ) صفة الأمر؛ لأنه غير معين، ويجوز تضمين تَكْرَهُ [معنى][(١)] تشمئز وتنقبض»[(٢)].

«وقد قيل في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[(٣)]: إنَّ المعنى: نِعْمَ هو شيئًا يعظكم به، فـــ(ما) نكرة تامة تمييز، والجملة صفة».

هكذا وقع في النسخ التي رأيناها، والصواب: ناقصة، بدل تامة؛ لأنه جعل الجملة صفة لـــ(مَا)، فالظاهر أنَّ الصفة لـــها، وقد أسلف أنَّ الناقصة هي الموصوفة، وفي أكثر النسخ تامة تمييز[(٤)].

«والفاعل مستتر، وقيل ما معرفة موصولة، والجملة صلة».

قال الرضي: ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلاً لـــ(نِعْمَ)، و(بئس)، ولزوم حذف الصلة بأجمعها في: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[(٥)]؛ لأنَّ هي مخصوصة.

---

(١) زيادة من س.

(٢) المنصف ٢/٢١١.

(٣) النساء: ٥٨.

(٤) ينظر: تحفة الغريب ٢/٩٠٦، المنصف ٢/٢١١.

(٥) البقرة: ٢٧١.

«**وقيل غير ذلك**».

في الجنى الداني: وإذا جاء بعد ما الواقعة بعد نِعْمَ عشرة مذاهب، وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية أخر.

«**وقال سيبويه في: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[١]: المراد شيء لديَّ عتيد، أي: مُعَدّ، أي: لجهنم بإغوائي إياه، أو حاضر، والتفسير الأول رأي الزمخشري[٢]، وفيه أنَّ ما حينئذ للشخص العاقل**».

في الكشاف[٣]: «﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾[٤]: هو الشيطان الذي قيض له في قوله: ﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾[٥]، يشهد له قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾[٦]، ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾[٧]، أي: هذا شيء لديَّ وفي ملكتي، عتيد لجهنم، والمعنى أنَّ ملكا يسوقه، وآخر يشهد عليه، وشيطانا مقرونا به، يقول: قد أعتدته لجهنم وهيأته لها بإغوائي وإضلالي».

وفي الشرح: «وعلى ما قرره المصنف تكون الإشارة [٢١٥/ ب] بقوله: (هذا) إلى [الشخص، والمعنى كما قال: هذا شيء لديَّ عتيد، أي: لجهنم، أي: معد لها بإغوائي إياه، ففيه إطلاق (ما) على الشخص العاقل][٨]، وقيل: قرينه كاتب الشمال، والإشارة تحتمل رجوعها إلى كاتب الشمال، وإلى الشخص نفسه، فقد قيل: إنَّ كاتب الشمال هو سائقه، وقيل: قرينه من زبانية جهنم الموكل بإدخاله إياها وتعذيبه فيها، والإشارة حينئذ إلى ما أَعَدَّ له من العذاب، فإطلاق ما في هذا القول، وفي أحد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على

---

(١) ق: ٢٣.

(٢) ينظر: الكشاف ٣٩٠/٤.

(٣) ٣٩٠/٤.

(٤) ق: ٢٣.

(٥) الزُّخرُف: ٣٦.

(٦) ق: ٢٧.

(٧) ق: ٢٣.

(٨) زيادة من س.

بابها من استعمالها فيما لا يعقل»[١].

«وإنْ قدرت ما موصولة فـــ(عتيد) بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف.

والتامة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب، نحو: مَا أَحْسَنَ زيدا، المعنى: شيءٌ حسَّنَ زيدا، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوَّزه، وجوَّز أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا، وتقديره شيء عظيم، ونحوه.

الثاني: باب نِعْمَ وبئس، نحو: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا، ودَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا، أي: نِعْمَ شيئا، فـــ(ما) نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين، منهم الزمخشري».

في الشرح: أورد عليه ابن مالك أنَّ ما مساوية للمضمر[٢] في الإبهام، فلا تميزه؛ لأنَّ التمييز لبيان جنس المميز، وأجيب بمنع مساواة ما للمضمر؛ لأنَّ المراد بها شيء له عظم، فبهذا الاعتبار حصل التمييز[٣] .

«وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مرَّ.

والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة: إنَّ زيدا مما أنْ يَكْتُبَ، أي إنَّه من أمرِ كتابةٍ، أي: إنَّه مخلوق من أمرٍ، وذلك الأمر هو الكتابة، فـــ(ما) بمعنى شيء، وأنْ وصلتها في موضع خفضٍ بدلاً منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٤]، جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها.

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، وأنْ وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـــ(إنَّ)، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

---

(١) ينظر: تحفة الغريب ٢/٩٠٧.

(٢) في تحفة الغريب: للمصدر، ويظهر أنه وهم.

(٣) ينظر: تحفة الغريب ٢/٩٠٧.

(٤) الأنبياء: ٣٧.

والثالث: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾[١]، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾[٢]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴿١٧﴾﴾[٣]، ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[٤]، وذلك على قراءة أبي عمرو[٥] (آلسِّحر) بمدِّ الألف، فـــ(ما): مبتدأ، والجملة بعدها خبر، وآلسِّحر: إما بدل من (ما)؛ ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسِّحر جئتم به؟ وإمَّا بتقدير: أهو السِّحر؟ أو آلسِّحر هو؟

وأمَّا من قرأ (السِّحر) على الخبر فـــ(ما) موصولة، والسحر خبرها، ويقويه قراءة عبد الله[٦]: {مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ}[٧]».

في الشرح: «ظاهر كلامه أنه يتعين على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام أن تكون ما موصولة، والسحر خبرها، وليس كذلك، بل يجوز أن يكون ما قاله، ويجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ، وجئتم به خبر، وقوله: (السحر) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو السحر، وما اعْتَضَدَ به من قراءة: (ما جئتم به سحر) لا دليل فيه [وليس مقويًّا لدعواه][٨] ؛ إذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه»[٩].

قال الشمني: «وأقول: ذكَرَ هذين الوجهين أبو البقاء، وعبارته: ويقرأ على لفظ الخبر،

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) البقرة: ٦٩.

(٣) طه: ١٧.

(٤) يونس: ٨١.

(٥) قرأ أبو عمرو ومجاهد وأبو جعفر واليزيدي والشنبوذي وأبان عن عاصم وأبو حاتم عن يعقوب وأبو القعقاع بهمزة الاستفهام (آلسِّحْر)، وقرأ باقي السبعة والجمهور بهمزة وصل (السِّحْر)، وقرأ عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب والأعمش بدون أل (سِحْرٌ).

ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٥/١، والسبعة في القراءات ٣٢٨، والبحر المحيط ٩٢/٦-٩٣.

(٦) سبق تخريج القراءة في الصفحة رقم [٨٠١].

(٧) يونس: ٨١.

(٨) زيادة من س.

(٩) ينظر: تحفة الغريب ٩٠٨/٢.

وفيه وجهان، أحدهما: استفهام أيضا في المعنى، وحذفت الهمزة للعلم بها، والثاني: هو خبر في المعنى، فعلى هذا ما بمعنى الذي، وجئتم به صلتها، والسحر خبرها، ويجوز أن تكون ما استفهامًا، والسحر خبر مبتدأ محذوف»[١].

«**ويجب حذف ما الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً [عليها]**[٢]**، نحو: فيم، وإلاَمَ، وعَلاَمَ، [وبِمَ]**[٣]**،وقال:**

فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوْءِ» ... ...[٤]

جمع وال، وهم الأمراء أو العلماء وأشباههم.

«**قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ**»، بتثليث حركة الميم وإسكان الكاف: اللُّبْثُ، والفعلية حال من الولاة والعامل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، والمعنى: أشير إليهم في حال كونهم طويلي المكث.

وفاء فَحَتَّامَ فصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك «**فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ**» بعين [٢١٦/ أ] مهملة مفتوحة: التعب «**المطول**».

«**وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:**

يَا أَبَا الأَسْــوَدِ لِــمْ خَلَّفْتَنِــي» ... ...[٥]

أي: أخرتني.

«**لِهُمُومٍ**» أي: أحزان، جمع همّ.

---

(١) المنصف ٢١٣/٢.

(٢) زيادة من المغني و س.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) بيت من الطويل، للكميت بن زيد في ديوانه ٢١١/٣، والشاهد فيه: حذف الألف من (ما) الاستفهامية بعد جرِّها بـ (حتى).

والبيت في الأشموني ٣٤٤/٢، والهمع ٢٠٨/٥، وشرح شواهد المغني ٧٠٩/٢، وشرح أبيات المغني ٢١٥/٥، وحاشية الصبان ١١٧/٣، والنحو الوافي ٥٣٢/٣.

(٥) بيت من الرمل، وقائله غير معروف، والشاهد فيه: تسكين الميم من (لِمَ)؛ لضرورة االشعر.

والبيت في الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٧٠/٢، والإنصاف ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٨/٩، وشرح الشافية ٢٩٧/٢، والهمع ٢٢١/٦، والخزانة ١٠٨/٧، وشرح أبيات المغني ٢١٩/٥.

«**طَارِقَات**» جمع طارق، وهو الذي يأتي ليلاً، يقال: طَرَقَ يَطْرُقُ كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، وإنما جعل الهموم طارقات؛ لأنَّ أكثر ما يعتري الإنسان في الليل، حيث يجتمع فكره.

«**وَذِكَرْ**»، بكسر المعجمة، وفتح الكاف: جمع ذكرى، وهو نقيض النسيان، أو جمع ذُكْرَةٍ بمعنى ذكرى، وهو على الأول محفوظ، وعلى الثاني مقيس، والمعنى: يتذكر في الليل ما هو فيه من الأحوال الموجعة والمصائب المؤلمة.

«**وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حُذِفتْ في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾**[1]، **﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾**[2]، **﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾**[3]، **وثبَتَتْ في: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾**[4]، **﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾**[5]، **﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾**[6]».

«وقد أحسن المصنف سياقة الأمثلة هنا؛ وذلك أنه ذكر لـ(ما) الاستفهامية ثلاثة أمثلة، الأول مجرور بـ(في)، نحو: فيمَ أنتَ، وأتى لـ(ما) الخبرية المجرورة بمثالٍ أوَّلَ نظير هذا، وهو ما وقعت فيه كلمة ما مجرورة بـ(في)، وهو: **﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾**، الثاني مجرور بالباء، وهو: **﴿بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾**، وأتى لـ(ما) الخبرية بمثالٍ ثانٍ نظيرِ هذا جُرَّت فيه بالباء، وهو: **﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾**، الثالث: مجرور باللام، وهو: **﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾**، وأتى لـ(ما) الخبرية بمثالٍ ثالثٍ نظيرِ هذا، وهو: **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾**، وفي كلام المصنف حذف العاطف في أربعة مواضع، ويقع له مثل ذلك كثيرا»[7].

«**وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة**[8]:».

---

(١) النازعات: ٤٣.

(٢) النمل: ٣٥.

(٣) الصف: ٢.

(٤) النور: ١٤.

(٥) البقرة: ٤.

(٦) ص: ٧٥.

(٧) تحفة الغريب ٩٠٩/٢.

(٨) قرأ عكرمة وعبد الله بن مسعود وعيسى بن عمر وأبي بن كعب (عَمَّا) بإثبات الألف، وقرأ الباقون (عَمَّ) بحذف =

بكسر العين المهملة والراء، هو أبو عبد الله المفسر مولى بن عباس، روى عن مولاه وعائشة وأبي هريرة، خرج له الجماعة، ومات سنة ست ومائة، والعكرمة في اللغة الأنثى من الحمام، كأن هذا العَلَم منقول عنها.

«**وعيسى**:».

البصري الثقفي النحوي، [لا][1] الأسدي المقرئ الكوفي، ويعرف بالهمداني، خَرَّجَ له الترمذي والنسائي، وقال ابن حنبل: لا بأس به، مات سنة ست وخمسين ومائة.

«**{عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ}**[2] (**فنادر**».

أي)[3]: فشيء نادر.

«**وأما قول حسان**:

عَلَى مَا قَامَ يَـــشْتُمُنِي» ... ...[4]

يسبني، ويجوز في عينه الضم والكسر؛ لأن شتم جاء من باب نَصَرَ وباب ضَرَبَ.

«**لَئِيْمٌ**» خلاف الكريم.

«**كَخِنْزِيرٍ**» وهو الحيوان المعروف المحرم الأكل، ونونه زائدة.

«**تَمَرَّغَ**» أي: تَمَعَّكَ.

«**فِي دَمَانِ**.

فضرورة، والدمان كالرماد وزنا ومعنى، ويروى (في رَمَادِ)؛ فلذلك رجحته على

=

الألف.

ينظر: المحتسب ٣٤٧/٢، والبحر المحيط ٣٨٣/١٠.

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) النبأ: ١.

(٣) ساقط من س.

(٤) بيت من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه ١٩٩، والشاهد فيه: إثبات الألف في (ما) مع دخول حرف الجر عليه، وذلك للضرورة الشعرية.

والبيت في إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٦٦، وضرائر الشعر ٨٠، وشرح الشافية ٢٩٧/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٨٧/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٦٣٥/٢، والهمع ٢٤٨/٦، وشرح أبيات المغني ٢٢٠/٥.

تفسير ابن الشجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر:

إنَّا قَتَلْنَــا بِقَتْلاَنَــا سَــرَاتَكُمُ» ... ...[١]

بفتح السين المهملة: جمع سَرِيّ، وقيل: اسم جمع السَّادة والخيار، فيه كلام، وقد أسلفناه في أَمَا بالفتح والتخفيف، من حرف الألف.

«**أَهْلَ اللِّوَاءِ**» بكسر اللام والمد: العَلَم.

«**فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ**».

«وفي هذا البيت كلام من جهة العروض، وذلك أن هذا من بحر البسيط، من عروضه الأولى، وضربها الثاني، وهو المقطوع، كان أصله فَاعِلُنْ، حذفت نونه، وسكنت لامه، فصار فَعْلُنْ بإسكان العين، فقد ذهب منه زنة متحرك، وما ذهب ذلك منه وجب أن يكون مُرْدَفًا، أي: يؤتى قبل حرف الروي بحرف لين كما في شاهد العروضيين:

قد أشهد الغارة الشعواء تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُــرْحُوبُ[٢]

وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل: (قد) من حرف القاف، ولا يخفى أنَّ ضرب البيت الذي نحن فيه -وهو اللاميّ- الروي [فيه][٣] غير مردف، ففيه مخالفة لما قرره العروضيون في أمثاله، وقد عرفت أن المصنف ادعى أن إثبات الألف فيه وفي بيت حسان ضرورة، ولقائل أن يمنع ذلك بناء على تفسيرها بما لا مندوحة عنه للشاعر؛ إذ الوزن مع حذف الألف في كل منهما مستقيم، وغاية الأمر أن يكون في بيت حسان العَقْل، وفي البيت الآخر الخَبْنُ، وكل منهما زِحَاف مغتفر»[٤].

«ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه؛ فلهذا [٢١٦/ ب] ردَّ الكسائي قول المفسرين في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[٥]: إنَّها استفهامية، [وإنما هي مصدرية، والعجب

---

(١) بيت من البسيط، لكعب بن مالك في ديوانه ٨٣، والشاهد فيه: ثبوت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة لــضرورة الشعر.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٨٨].

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٩١١/٢.

(٥) يس: ٢٧.

من الزمخشري[١] إذ جوَّزَ كونها استفهامية][٢] مع ردِّه على من قال في: ﴿بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾[٣]: إنَّ المعنى: بأي شيء أغويتني، بأنَّ إثبات الألف قليل شاذ».

قال في الكشاف في أول سورة يس[٤]: «يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة وإعزاز الدين حتى قتل، إلا أنَّ قولك: {بِمَ غَفَرَ لِي رَبِّي}[٥] بطرح الألف أجود، وإنْ كان إثباتها جائزا، يقال: قد علمتُ بما صَنَعْتَ هذا، وبم صَنَعْتَ».

وفي تفسير سورة الأعراف[٦] حيث تكلم على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[٧]، «وقيل: (ما) للاستفهام، كأنه قيل: بأي شيء أغويتني؟ ثم ابتدأ: لأقعدنَّ، وإثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ».

في الشرح: «والتعارض بين الموضعين ظاهر مكشوف حقيق بأنَّ يتعجب منه كما قال المصنف»[٨].

«وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي، وهو بعيد؛ لأنَّ الذي غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت».

في الشرح: «لا نسلم أنَّ ما بتقدير كونها موصولة[٩] عبارة عن الذنوب، بل هي عبارة عن الغفران، والمعنى: يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي، فإذن [لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة، سلَّمنا أنها عبارة عن الذنوب، لكن][١٠] لا نسلم أنه يبعد إرادة الاطلاع عليها مطلقا؛ (إذ يجوز أن يكون الغرض من ذلك الإعلام بعظم مغفرة

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/٨٨.

(٢) زيادة من المغني و س.

(٣) الحجر: ٣٩.

(٤) ٤/١٤-١٥.

(٥) يس: ٢٧.

(٦) الكشاف ٢/٨٨.

(٧) الأعراف: ١٦.

(٨) تحفة الغريب ٢/٩١٢.

(٩) زاد في الأصل و س: مصدرية.

(١٠) زيادة من س.

الله تعالى، ووفور كرمه وسعة رحمته، فلا يبعد حينئذ إرادة الاطلاع عليها)[١]، بل ذلك هو اللائق على هذا التقدير، فإنه أوقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن ذكر المغفور؛ لاحتمال حقارته»[٢].

«**وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣]: إنها للاستفهام التعجبي، أي: فبأي رحمة، ويرده ثبوت الألف، وأنَّ خفض رحمة حينئذ لا يتجه؛ لأنها لا تكون بدلا من ما؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام، نحو: مَا صَنَعْتَ أَخَيْرًا أمْ شَرًّا، ولأنَّ ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي التعجب، ونعم وبئس، وإلا في نحو قولهم: إنِّي ممَّا أنْ أفْعَل، على خلاف فيهن، وقد مرَّ**».

في الشرح: «هذا لا مدخل له في الاعتراض، فإنَّ مُدَّعَى الإمام أنَّ ما للاستفهام التعجبي، فلا يَرِدُ عليه كون ما إذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها إلا في الأبواب الثلاثة، فإن قلتَ: يحتمل أن يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض، قلتُ: لو أراد ذلك لانتقض بصور كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[٤]، فإنَّ الاستفهام فيه غير حقيقي، ولم توصف ما فيه بشيء»[٥]. انتهى.

وفي إعراب السفاقسي: ما زائدة للتوكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومِنْ والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في لسانهم، وذهب بعضهم إلى أنها نكرة تامة، ورحمة بدل منها، كأنه قد قيل: فبشيء أبهم ثم أبدل على سبيل التوضيح، وقيل: استفهامية.

قال الرازي: قال المحققون: دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وهنا يجوز أن تكون ما استفهاما للتعجب، تقديره: فبأي رحمة. انتهى.

---

(١) ساقط من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩١٢.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) طه: ١٧.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩١٢-٩١٣.

وما قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله [مُسَلَّم][(١)]، لكن لا نسلم أنَّ زيادة ما ونحوها للتأكيد من قبيل المهمل الوضع، ولا يخفى زيادتها لذلك في لغتهم، ثم إنَّ جعله ما استفهامية يستلزم أن تكون مضافة للرحمة، ولا يجوز إضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من أسماء الاستفهام إلا أيّ اتفاقًا، وكم على مذهب أبي إسحاق، فإن قيل: يجوز أن تكون رحمة بدلاً من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم، قيل: كان يلزم إعادة همزة الاستفهام في البدل، وقد قال الزجاج في ما هذه: إنَّها صلة فيها معنى التأكيد بإجماع النحويين، قلتُ: لا يتم هذا الإجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة بمعنى شيء، وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان. انتهى ما في إعراب السفاقسي.

«ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأنَّ ما الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف [٢١٧/ أ] كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافا إليه؛ لأنَّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيٍّ باتفاق، وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت؟ والصحيح أنَّ جرَّه بـــ(مِنْ) محذوفة.

وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها، نحو: لماذا جِئْتَ؟ لأنَّ ألفها قد صارت حشوا».

في الشرح: «وقع في صحيح مسلم من حديث [كعب][(٢)] بن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا: ((فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّهُ تَوَجَّهَ قَافِلاً حَضَرَنِي هَمِّي، وَطَفِقْتُ أَتَذَكَّرُ الكَذِبَ وَأَقُولُ: بِمَ ذَا أَخْرُجُ مِنْ سَخَطِهِ))[(٣)]، هكذا بحذف الألف من ما، مع كونها مركبة مع ذا، فيعد هذا من قبيل الشاذ»[(٤)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) الحديث في صحيح البخاري ٣/٦، ونَصُّه: (بماذا أخرجُ)، وفي صحيح مسلم ٢١٢٠/٤، ونَصُّه: (بِمَ أَخْرُجُ). ولم أقف عليه بحذف الألف مع ذا.

(٤) تحفة الغريب ٩١٣/٢.

«وهذا فصل عقدته [في][(١)] لماذا»

«اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أن تكون ما استفهامية وذا إشارة، نحو: ماذا التَّواني؟، وماذا الوقوف؟.

والثاني: أن تكون ما استفهامية وذا موصولة، كقول لبيد رضي الله تعالى عنه: ».

وهو ابن ربيعة العامري في أول قصيدة له في ذم الدنيا والزهد فيها.

«أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَــرْءَ» ... ...[(٢)]

«يجوز أن يكون المراد به شخصًا معينًا كما قاله صاحب الإقليد، أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد»[(٣)].

«**مَاذَا يُحَاوِلُ**» من حَاوَلَ الأمر حِوَالاً ومُحَاوَلَةً: إذا رامه وأراده.

«**أَنَحْبٌ**» هنا النذر والمدة والوقت.

«**فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ**»، وليس المراد بالنحب الموت كما توهمه بعضهم، خصَّ صاحبيه أن يسألا المرء ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال، أَنَذْرٌ يريد أن يقضيه ويوفي به، أم سعيه ذلك صدر منه على غير بصيرة.

«فـــ(ما) مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، وذا: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده».

في الشرح: «هذا غير متعين لاحتمال أن يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على أنه مبتدأ، ويحاول خبره، والرابط محذوف، أي: يحاوله، ومثله في الشعر جائز، ونَحْبٌ بدل من المبتدأ، ويحتمل أن يكون ماذا كله في محل نصب على أنه مفعول يحاول، ولا ضمير محذوفا، فإن قلتَ: يبطله رفع البدل، قلتُ: لا يكون نَحْبٌ حينئذ بدلا، بل يكون خبر مبتدأ

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤، والشاهد فيه: مجيء (ما) استفهامًا، وهي مبتـــدأ، و(ذا) الخـــبر، و(يحاول) صلة الموصول، والتقدير: ما الذي يحاول؟

والبيت في جمل الخليل ١٨١، الكتاب ٤١٧/٢، والأصول ٢٦٤/٢، واللامات ٦٤، وكتاب الـــشعر ٣٨٩، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، والمفصل ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢٨٣/١، وشرح أبيات المغني ٢٢٦/٥.

(٣) تحفة الغريب ٩١٣/٢.

مضمر»[١]. انتهى.

وفي شرح الرضي: ولقائل أن يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا، ويحكم في [نحو][٢] ماذا صنعت بزيادتها، وأما رفع الجواب في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[٣]، ورفع البدل في قوله:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَــاذَا يُحَــاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِــلُ

فلأن ما مبتدأ، والفعل بعد ذا المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما، والذي حملهم على ادعاء كون ذا ها هنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور، ولو جاز أن يدعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأنَّ ذلك يجوز وإنْ لم يكن كثيرا، لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه، فوجب أن يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية، وأما ما ذكر من حذف الضمير فقليل نادر [كما مرَّ في باب المبتدأ][٤]، وتجرد الجملة الخبرية في نحو: ماذا يحاول كثير غالب، فعرفنا أنَّ الجملة صلة لـــ(ذا) لا خبر لـــ(ما)؛ لأنَّ حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه (من الصفة)[٥] أكثر من حذفه من الخبر، وإنما قلَّ مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها [لـــ(مَا)][٦] الاستفهامية أو من؛ لأنَّ ذا لا تكون موصولة إلاَّ وقبلها أحدهما، وكان التثاقل الحاصل بإيصال الصلة بالموصول أكثر، فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى، وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة أيهم في السعة دون غيرها؛ لتثاقلها بالمضاف إليه.

«**وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾**[٧]، **فيمن رفع**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩١٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) البقرة: ٢١٩.

(٤) زيادة من س.

(٥) ساقط من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) البقرة: ٢١٩.

العفو[١]**، أي: الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.**

الثالث: أن يكون ماذا كله استفهاما على التركيب، كقولك: لماذا جئتَ؟ ».

«وإنما يتعين في هذا المثال التركيب؛ لثبوت ألف ما مع دخول الجار عليها، ولولا ذلك لوجب حذف الألف»[٢].

«**[٢١٧/ ب] وقوله:**

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ» ... ...[٣]

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الـدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَـا

والخُزْر: بضم الخاء المعجمة وإسكان الزاي بعدها راء: جمع أَخْزَر، وهو الرجل الضيق العين الصغيرها، وفي الصحاح[٤]: رجل أَخْزَرُ بيِّنُ الخَزَرِ، وهو ضيق العين وصغرها، ويقال: خَزَرَ يَخْزُرُ خَزْرًا، فهو أَخْزَرُ، ويقال: الخَزَرُ: هو أن يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخر عينه.

وتَغْلِبُ بكسر اللام: قبيلة من العرب، سميت باسم أبيها تَغْلِب بن وائل.

والبالُ: الحال، يقال: ما بالك؟ أي: ما حالك؟

يستَفِقْنَ بمعنى: يكففن، من قولك: ما يستفيق فلان من الشراب، أي: ما يكف عنه، كذا في القاموس[٥]، ويحتمل أن يكون بمعنى: لا يصحون، من قولك: استفاقَ من سُكره بمعنى: أَفَاقَ، أي: صحا.

---

(١) قرأ أبو عمرو وابن كثير في رواية عنه والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق والجحدري واليزيدي (العفوُ) بالرفع، وقرأ ابن كثير في رواية أخرى وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع وأبو جعفر وشيبة (العفوَ) بالنصب.

ينظر: السبعة في القراءات ١٨٢، والحجة للقراء السبعة ٣١٥/٢، والبحر المحيط ٤٠٧/٢.

(٢) تحفة الغريب ٩١٤/٢.

(٣) بيت من البسيط، لجرير في ديوانه ٥٩٨، والشاهد فيه: أنَّ (ماذا) كله استفهامٌ مرَكَّب في محل رفع مبتدأ، و (بال) خبره.

والبيت في الهمع ٢٩٠/١، وشرح شواهد المغني ٧١١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٢٨/٥، وتاج العروس ٤٩٦/٤٠، والنحو الوافي ٣٦٠/١.

(٤) ينظر: ٦٤٤/٢.

(٥) ٩٢٠/١.

والدَّيْرَيْنِ تثنية دَيْر، وهو خان النصارى، وفي الصحاح[١]: «وأصله الواو»، وكأنَّ دَيْوَر في الأصل من دَارَ يَدُورُ، ثم حصل قلب وإدغام وتخفيف، نحو: هَيِّن ومَيِّت، وعدَّه في القاموس[٢] من ذوات الياء، وجَمْعُهُ على أديار يرشد إليه، وجعله كأعياد، وليس بظاهر.

وفي الشرح: «والتَّحْنَانُ: الشوق، وهو منصوب إمَّا على أنه مفعول لأجله إنْ جُعِلَ يستفقن بمعنى: يفقن، أو على أنه تمييز عن النسبة إذا جعل يستفقن بمعنى يكففن، والأصل: لا يستفيق تَحْنَانُهُنَّ، وإلى الدَّيْرَيْنِ يتعلق بـــ(تَحْنَان) المذكور إن جوَّزنا تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا، أو بمثله محذوفا إنْ منعناه، وقد جعلوا هذا البيت مما يتعين فيه كون ماذا اسما مركبا؛ إذ المعنى: أيُّ شيء حال نسوتكم، ولا يتعين؛ لجواز أن تكون ما استفهامية وذا موصولا، وصدر الصلة محذوفا، أي: ما الذي هو حال نسوتكم؟ ولا يستفقن استئناف، كأنه لما استفهم عن حالهن قدَّر أنه قيل: لماذا تستفهم؟ فقال: لا يستفقن، ويجوز أن [يكون][٣] حالا منهن، والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الإنكار، أي: أنكر حالهن في هذه الحالة، وجاز وقوع الحال من المضاف إليه لأنَّ المضاف كجزئه، فكأنه غير مذكور، والمعنى: أيُّ شيء اتَّفق لنسوتكم في حال كونهن لا يستفقن»[٤].

«**وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو**[٥]: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ **بالنصب، أي: ينفقون العفو.**

الرابع: أن يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر:

دَعِيْ مَــاذَا عَلِمْــتِ سَــأَتَّقِيهِ وَلَكِــنْ بِالْمُغَيَّــبِ نَبِّئِينِــي[٦]»

---

(١) ٦٦١/٢.

(٢) لم أقف على عَدِّه إياه من ذوات الياء، وإنما قال: «وجمعه أديار»، وكذلك في الصحاح جعل جمعه على أديار، مع أنه ذهب إلى أنَّه واوي الاصل. ينظر: الصحاح ٦٦١/٢، والقاموس٣٩٥/١.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٩١٥/٢-٩١٦.

(٥) سبق تخريج القراءة في الصفحة رقم [٨١١].

(٦) بيت من الوافر، مختلف في نسبته، فهو منسوب للمثقب العبدي، وقيل: هو لسحيم بن وثيل، وقيــل لأبي حيــة =

قيل: بضم التاء من علمتُ؛ لأنَّ الكسر ينافي آخره، وهذا يبطل كلام ابن عصفور من أصله، والمعنى على الخبر لا الاستفهام: دَعِي ما علمتِ وبَيِّنِي ما جهلت.

قال الرضي: وقد جاء ذا زائدة بعد الموصولة، وأنشد هذا البيت، وهذا غير ما قاله المصنف: إنَّ ماذا بمجموعه اسم موصول.

«**فالجمهور على أنَّ ماذا كله مفعول دَعِيْ، ثم اختلف، فقال السيرافي، وابن خروف: ما موصول بمعنى الذي، وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأنَّ التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.**

وقال ابن عصفور: لا تكون ماذا مفعولاً لـــ(دعي)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدر».

«وقد تقدم في فصل كي من حرف الكاف أنَّ ماذا تخرج عن الصدرية، وسبق كلام ابن مالك فيه، وفي الكشاف[1] في تفسير سورة آل عمران: عن ابن عباس رضي الله عنهما: ((أنه سأله رجل فقال: إنَّا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة، فقال: فتقولون: ماذا؟ قال نقول: ليس علينا في ذلك بأس، قال: هذا كما قال أهل الكتاب: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾[2]، إنهم إذا أدَّوا الجزية لم يَحِلَّ أكل أموالهم إلا بطيبة نفوسهم))[3].

قال التفتازاني في قوله: فتقولون: ماذا: الصواب: ماذا تقولون، بتقديم الاستفهام، إلا أنَّ مثله شائع في الكلام، فيحمل على حذف متعلق الاستفهام مؤخرا، وهذا منه بناء على أنَّ ماذا لا تخرج عن الصدر، وقد عرفت ما فيه»[4].

=

النميري.

والشاهد فيه: أنَّ (ماذا) فيه اسمٌ واحدٌ مركب، موصول، أو نكرة موصوفة على خلاف بين النحويين في ذلك.

والبيت في الكتاب ٤١٨/٢، والارتشاف ١٠٠٩/٣، والجنى الداني ٢٤١، وتوضيح المقاصد ٤٣٩/١، والهمع ٢٩١/١، وشرح شواهد المغني ٧١٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٣٠/٥.

(١) ٤٠٢/١.

(٢) آل عمران: ٧٥.

(٣) الأثر في مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٩١/٦، وتخريج أحاديث الكشاف ١٩٠/١.

(٤) تحفة الغريب ٩١٦/٢.

«ولا لـــ(علمتِ)؛ لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه؛ لأنَّ علمت حينئذ لا محل لها، بل ما اسم استفهام [٢١٨/ أ] مبتدأ، وذا موصول خبر، وعلمت صلة، وعُلِّقَ دعي عن العمل بالاستفهام. انتهى.

ونقول: إذا قدرت ماذا بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي، وقوله: (لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها)، لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرًا، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنَّما أردت أنَّه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده ردَّه قولُ الشاعر: ولكن، فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا دعي، فالمعنى: دعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي؛ لأنه لا يقال: مَنْ في الدار فإنني أكرمه، ولكن أخبرني عن كذا.

الخامس: أن تكون ما زائدة وذا للإشارة كقوله: ».

أي: زغبة الباهلي [وهو بالزاي المعجمة والضم والغين المعجمة والسكون:

«أَنَوْرًا سَرْعَ مَاذَا يَا فَـــرُوقُ[1]» ... ...

وهذا صدر][2] بيت وعجزه:

... ... وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِـــثٌ حَـــذِيقُ

وهذا البيت أنشده الجوهري في غير موضع[3]، ونَوْرًا بفتح النون وسكون الواو، وفَرُوق بفتح الفاء في أوله: إمَّا اسم امرأة، وإمَّا وصف لها مرخَّم، والأصل: يا فروقة، يقال: امرأة فَرُوقَة: أي: خائفة، ومنتكث بالمثلثة آخره، أي: مُنْتَقِض، وحَذِيقٌ بالحاء المهملة والذال المعجمة: المقطوع.

«أَنورًا بالنون، أي: أنفارًا، سَرْعَ: أصله بضم الراء فخفف، يقال: سَرُعَ ذا

---

(١) بيت من الوافر، لزغبة الباهلي، أو لمالك بن زغبة الباهلي، أو لجَزْء بن رياح الباهلي، والشاهد فيه: مجـــيء (مـــا) زائدة، و(ذا) اسم إشارة.

والبيت في إصلاح المنطق ٩٨/٣٣، والصحاح ١٢٢٨/٣، ١٤٥٦/٤، ولـــسان العـــرب ٢٤٤/٥، ١٥٢/٨، ١٠/ ٣٠، ٤٠، وشرح شواهد المغني ٧١٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٣٣/٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) ينظر: الصحاح ٨٣٨/٢، ١٢٢٨/٣، ١٤٥٦/٤.

خروجا، أي: أسرع هذا في الخروج».

«هذا تفسير معنوي لا صناعي؛ لأنَّ خروجا منصوب على التمييز مثل: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا، وأمَّا جعل سَرُعَ بمعنى أسرع، وخروجا منصوب على إسقاط الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له، إلا أن يقال: هو تفسير معنوي (لا صناعي)[(١)]»[(٢)].

«**قال الفارسي: يجوز كون ذا فاعل سَرْع، وما زائدة، ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله:**

دَعِي ماذا علمـــت... ...[(٣)]» **... ... ...**

في الشرح: «أحسن من هذين التخريجين أن يكون قوله نَوْرًا مصدرا منصوبا بفعل محذوف، والتقدير: أَنَرْتَ نَورًا، أي: أَنْفَرْتَ نِفَارًا، وسَرْعَ فعلاً ماضيًا مسندا إلى ضمير عائد إلى نور، والجملة صفته، أي: أَنْفَرْتِ نِفَارًا سريعا، وقوله (ماذا) مبتدأ وخبر، على أن تكون ما استفهامية، وذا اسم إشارة، والاستفهام تعجبي أو إنكاري، ولا غبار عليه»[(٤)].

«**السادس: أن تكون ما استفهاما وذا زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو: ماذا صنعتَ، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: لِمَ ذَا جِئْتَ، والتحقيق أن الأسماء لا تزاد.**

النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[(٥)]**، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾**[(٦)]**، وقد جوزت في: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾**[(٧)]**، على أنَّ الأصل: وما يكن، ثم حذف فعل الشرط»**.

«هذا وجه شاذ لا ينبغي تخريج التنزيل عليه، وذلك أنَّ فعل الشرط لا يُحْذَفُ وحده

---

(١) ساقطة من س.

(٢) تحفة الغريب ٩١٧/٢.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٨١٢].

(٤) تحفة الغريب ٩١٨/٢.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) البقرة: ١٠٦.

(٧) النحل: ٥٣.

بدون مفسر بعده، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[١] إلاَّ شذوذا»[٢].

«**كقوله:**

إِنِ الْعَقْـــــــلُ» ... ...[٣]

أي الدية.

«**فِيْ أَمْوَالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا**»، وهذا الضمير عائد إلى الدية أو العقل باعتبارها، كما في: جاءته كتابي فاحتقرها، لما كان بمعنى الصحيفة، أو نظر إلى الأفراد التي هي العقول؛ إذ اللام في العقل للاستغراق، ويجوز في مثله رعاية المعنى على ما نصَّ عليه في التسهيل، وأنشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير، وهو ظاهر، وأصل العقل الحبس حتى يقتل، ومعنى: (لاَ نَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا) أنَّا نقدر على أدائها، وتتسع حيلتنا لدفعها، ولما كان الذراع موضع شدة الإنسان قيل في الأمر الذي لا طاقة للإنسان به: ضاق بهذا الأمر ذراع فلان، وذرع فلان، أي: حيلته بذراعه، وتوسعوا في هذا حتى قلبوه، فقالوا: فلان رحب الذِّراع، إذا وصفوه باتساع القدرة، ومنه قوله:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ (مِـــنْ سَـــيِّدٍ)[٤] مُوَطَّإِ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الـــذِّرَاعْ[٥]

«**وَإِنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ**».

---

(١) التوبة: ٦.

(٢) تحفة الغريب ٩١٨/٢.

(٣) البيت بتمامه:

إِنِ العقلُ في أموالِنَا لا نـــضِقْ بهـــا ذِرَاعًا وإِنْ صـــبْرًا فنـــصبِرُ للـــصَّبْرِ

وهو من الطويل، لهدبة بن الخشرم في ديوانه ٩٨، والشاهد فيه: حذف فعل الشرط، والتقدير: إنْ يكن العَقلُ، وإنْ نُصْبَر صبرًا.

والبيت في جمل الخليل ١٣٨، والكتاب ٢٥٩/١، والفائق في غريب الحديث ٢٤٢/٢، وشرح شواهد المغـــني ٢٣٦/١، وشرح أبيات المغني ٢٣٤/٥.

(٤) ساقط من س.

(٥) بيت من السريع، للسفَّاح بن بكير اليربوعي، والشاهد فيه هنا: وصف الذراع بالرحابة للدلالـــة علـــى اتـــساع القدرة.

والبيت في الأصول ٣٧٦/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٦/١، وشرح الشافية ٣٠٨/٤، وشـــرح شـــذور الذهب ٣٣٦، وشرح قطر الندى ٣٢٠، وشرح التصريح على التوضيح ٦٢٦/١، والخزانة ٩٥/٦.

ومعنى البيت: إنْ طولبنا بالعقل نطيق أداءه، وإنْ حُبِسنا [٢١٨/ ب] للقتل قصاصا نحبس أنفسنا لذلك الحبس الذي هو القتل.

«**أي: إنْ يكن العقل وإنْ نُحْبَسُ حبسا**».

وفي الشرح: «الشاهد في قوله: إنِ العَقْلُ؛ إذ هو الذي حذف منه فعل الشرط وحده، وأمَّا قوله: وإنْ صبرًا فليس من ذلك، إنما هو من قبيل ما حذفت فيه جملة الشرط بدون الأداة، كما في قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ[1]

فإنْ قلتَ: كيف دخلت الفاء على نَصْبِرُ مع أنه صالح لأنْ يكون شرطا، قلتُ: ليس نَصْبِرُ هو الجواب حتى يَرِدَ هذا، بل خبر مبتدأ مضمر، أي: فنحن نصبرُ، على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[2]، والجواب إذن جملة اسمية، والفاء فيها لازمة، وما أحسن ما قيل، ونُسِبَ للشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري في العقل المراد به الدية[3]:

وَأَصْبُوا إِلَى السِّحْرِ الَّذِي فِي جُفُونِهِ ... وَإِنْ كُنْتُ أَدْرِي أَنَّهُ جَالِبٌ قَتْلِي
وَأَرْضَى بِأَنْ أَمْضِي قَتِيلاً كَمَا مَضَى ... بِلاَ قَوَدٍ مَجْنُونُ لَيْلَى وَلاَ عَقْلِ»[4]

«**والأرجح في الآية أنها موصولة**».

«والتعبير بهذا يقتضي أنَّ الوجه الأول راجح، وليس كذلك»[5].

«**وأنَّ الفاء داخلة على الخبر، لا شرطية**».

---

(١) بيتان من مشطور الرجز، منسوبان لرؤبة بن العجاج، وهما في زيادات ديوانه ١٨٦، والشاهد فيه: حذف الكلام بجملته بعد إنْ الشرطية.

والبيت في جمل الخليل ١٥٩، وضرائر الشعر ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، واللمحة شرح الملحة ٨٨٨/٢، والأشموني ٣٠/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٩/١، والخزانة ١٤/٩.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) البيت الأول من البحر الطويل وهو من قصيدة له في مدح المؤيد في ديوانه ٣٧٧، ولم أقف على البيت الثاني.

(٤) تحفة الغريب ٩١٨/٢-٩١٩.

(٥) تحفة الغريب ٩٢٠/٢.

وتدخل الفاء في خبر الموصول تشبيهًا له بجزاء الشرط، ولتشبيه الموصول بكلمة الشرط، وتشبيه صلته بجملة الشرط.

«**والفاء داخلة على الجواب**».

«وعلى كل منهما ففي الآية إشكال، وذلك أن الشرط وما شُبِّهَ به يكون الأول سببا للثاني، تقول: اسْلِمْ حتى تدخلَ الجنَّةَ، فالإسلام سبب دخول الجنة، والأمر وقع في هذه الآية بالعكس، فإنَّ الأول استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني كونها من الله ﷻ، وليس الأول سببًا للثاني؛ لأنَّ الأول فرع الثاني، وأجاب ابن الحاجب عن ذلك في شرح المفصل بما تقديره: إنَّ جواب الشرط لا يكون إلا جملة، ويكون المسَبَّب في ذلك الجواب الذي هو جملة إمَّا مضمونها، وإمَّا الخطاب بها، (والمراد بمضمونها نفس النسبة في الجملة)[1]، ومثاله قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[2]، فثبوت الأجر لهم هو مضمون الجملة، وهو مسبب عن الإنفاق، والمراد بالخطاب بها أن يكون الإعلام بها والإخبار بها هو المشروط، ومثاله قولك: إنْ أَكْرَمْتَنِي اليومَ فقدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ، (فالمشروط هو وقوع الإكرام أمسِ، لا نفس الإكرام، أي: إنْ أَكْرَمْتَنِي اليوم أخبرتك بأنَّ إكرامي لك قد وقع بالأمس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾﴾[3][4]، فالمشروط هو الإخبار بنفس الجملة، ولا إشكال حينئذ، وبيانه أنَّ الآية جيء بها لإخبار قوم استقرَّتْ بهم نِعَمٌ جهلوا معطيها، أو شكّوا فيه، فاستقرارها مشكوكة أو مجهولة سبب الإخبار بكونها من الله تعالى، وقال الرضي: لا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببًا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها، كما في جميع مضمون صور الشرط والجزاء، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى

---

(١) ساقط من س.

(٢) البقرة: ٢٧٤.

(٣) النحل: ٥٣.

(٤) ساقط من س.

تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[١]، الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببا للملاقاة، وكذا في قوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[٢]، كون النعمة منه لازم لحصولها معنى، ولا يغرَّنَّك قول بعضهم: إنَّ الشرط سبب في الجزاء»[٣].

«**وزمانية، أثبت ذلك الفارسي، وأبو البقاء، وأبو شامة، وابن بري، وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى:** ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾[٤]**، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم**».

«يعني أنَّ كون ما في هذه الآية شرطية زمانية ظاهر، ونحن لا نُسَلِّمُ ظهوره، بل هي محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سواء، فيحتمل أن يكون التقدير: أي زَمَنَ استقاموا، أو: أيَّ استقامة، وقوله: أي استقيموا لهم مدة استقامتهم، يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية»[٥].

[ويحتمل أن يكون هذا تفسيرًا معنويًّا لا تفسيرًا صناعيًّا][٦].

«**ومحتمل في:** ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾[٧]**، إلاَّ أنَّ ما هذه مبتدأ لا ظرف، والهاء من به راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية، و:**﴿فَـَٔاتُوهُنَّ﴾ **الخبر، والعائد محذوف، أي: لأجله، وقال:**

---

(١) الجمعة: ٨.

(٢) النحل: ٥٣.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٢٠-٩٢١.

(٤) التوبة: ٧.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩٢١.

(٦) زيادة من س.

(٧) النساء: ٢٤.

فَمَا تَكُ [٢١٩/ أ] يا ابْنَ عَبْدِ اللهِ فِيْنَـــا» ... ...[(١)]

ﷺ[(٢)].

«فَلاَ ظُلْمًا نَخَافُ وَلاَ افْتِقَارَا.

استدلَّ به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر، أي: للمفعول المطلق، فالمعنى: أيَّ كَونٍ تكون فينا طويلاً أو قصيرا.

وأمَّا أوجه الحرفية: فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والنجديون عمل ليس بشروط معروفة».

جيء بها في المختصرات، «**نحو:** ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٣)]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[(٤)]، **وعن عاصم**[(٥)] **أنه رفع أمهاتهم على التميمية، وندر تركيبها مع النكرة تشبيهًا لها بـــ(لا)، كقوله:**

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَـــا تَحِيَّـــةً قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عَابُهَـــا[(٦)]»

في الشرح: «يمكن أن يقال: إنَّ بأس فعل ماض، أصله بئس بكسر الهمزة، تقول: بئس فلانٌ إذا أصاب بُؤسًا، أي: شدة، ثم خففت بإسكانها، كما تقول: شَهْدَ بإسكان الهاء في شَهِدَ بكسرها، ولو مصدرية، وهي وصلتها فاعل بئس، أي: وما بئس رَدُّها التحيةَ علينا،

---

(١) بيت من الوافر، للفرزدق في ديوانه ١٩٣/١، والشاهد فيه: مجيء (ما) زمانية، والمعنى: أيّ زمنٍ.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣، وشرح شواهد المغني ٧١٥/٢، وشرح أبيات المغني ٢٣٧/٥.

(٢) ذكر ابن طولون للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا يوحي بأنَّ المخاطب في البيت هو النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وليس الأمر كذلك، بل البيت من قصيدة يمدح بها الفرزدق أمير البصرة الجراح بن عبد الله.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) المجادلة: ٢.

(٥) قرأ عاصم في رواية المفضل بالرفع (أُمَّهَاتُهُم)، وقرأ الباقون وعاصم في الرواية الأخرى بالنصب (أُمَّهَاتِهِم).

ينظر: السبعة في القراءات ٦٢٨، والحجة للقراء السبعة ٢٧٧/٦، والبحر المحيط ١٢١/١٠.

(٦) بيت من الطويل، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: إعطاء (ما) حكم (لا)، وبناؤها مع الاسم الذي دخلت عليـــه، كما يفعل بـــ(لا).

والبيت في ضرائر الشعر ٣١٠، والارتشاف ١٢٠٦/٣، والجنى الداني ٣٣٠، والهمع ١١٥/٢، وشرح شواهد المغني ٧١٥/٢، وشرح أبيات المغني ٢٣٩/٥.

أي: ما أصاب بؤسا ولا مشقة، والإسناد مجاز؛ إذ المراد أنها ما بئست بسبب رد التحية، ثم أُسْنِدَ الفعل للردِّ المُلابس لها، وهذا تخريج جار على القواعد لم أر أحدًا تعرَّضَ إليه، وهو خير من إثبات حكم لـــ(ما) لم يثبت لها، فتأمله. وأصل عابُها: عَيبُهَا أو عاييها على أنه مقلوب العين أو محذوفها، وهو مبتدأ وقليل خبره، وهو في معنى النفي، أي: عابُها معدوم على رأي من يعرف الحق، فثمَّ مضاف محذوف».

«**وإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو:** ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[١]، **فأما:** ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾[٢]، ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾[٣]، **فـــ(ما) فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى، والجزم في [الأولى و][٤] الثانية، وإذا نفت المضارع تخلَّص عند الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابن مالك بنحو:** ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾[٥]».

لأنَّ أنْ أبدله مستقبل.

«**وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه**».

«يعني: قرينة غير الحال قائمة كما تقدم، فتخلَّف شرط الحمل على الحال فلم يمكن الحمل عليه، وليس المراد عند الجمهور أنَّ ما تخلص للحال، ولو وجدت قرينة بخلافه؛ إذ لا سبيل إليه، وقد أجيب بوجه آخر، وهو أن التقدير: قل: ما يكون لي قصد أنْ أبدِّلَهُ، ولا يلزم أن يكون الفعل مستقبلاً»[٦].

«**والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية، وغيرها.**

---

(١) البقرة: ٢٧٢.

(٢) البقرة: ٢٧٢.

(٣) البقرة: ٢٧٢.

(٤) زيادة من الأصل و س.

(٥) يونس: ١٥.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٢٢.

فغير الزمانية نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[١]، ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[٢]، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[٣]، ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾[٤]، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[٥]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[٦]، **وليست هذه بمعنى الذي؛ لأنَّ الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فِعْلُه، لا على الغنم».**

فإن قيل: جاز أن يكون بمعنى الذي، ويكون المراد به الماء الذي سقاه غنمهم، أجيب بأن الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الماء؛ لأنه كان مباحًا.

«فإن ذهبت تقدر أجر السقي الذي سقيتَه لنا فذلك تكلف لا محوج له، ومنه».

إنما قال: ومنه، لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله: وليست هذه بمعنى الذي.. إلخ.

«﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[٧]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾[٨]، وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين، وفي هذه الآيات ردٌّ لقول السهيلي: إنَّ الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصًّا، فتقول: أعجبني ما تفعل، ولا يجوز: أعجبني ما تخرج.

والزمانية نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٩]، **أصله مدَّة دوامي حيًّا، فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو: جِئْتُكَ صَلاَةَ العصرِ، وآتِيكَ قُدُومَ الحاجِّ، ومنه:** ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾[١٠]، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[١١]».

---

(١) التوبة: ١٢٨.
(٢) آل عمران: ١١٨.
(٣) التوبة: ٢٥.
(٤) السجدة: ١٤.
(٥) ص: ٢٦.
(٦) القصص: ٢٥.
(٧) البقرة: ١٠.
(٨) البقرة: ١٣.
(٩) مريم: ٣١.
(١٠) هود: ٨٨.
(١١) التغابن: ١٦.

وإنما قال: ومنه؛ لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله: أصله مدة [٢١٩/ ب] دوامي حيًّا.. إلخ.

وفي الشرح: يمكن أن يقال: إنما فصل المصنف هذه الأمثلة عما تقدَّم بقوله: ومنه؛ لأنَّ (ما) قبلها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية، وإن كان احتمالا مرجوحا، أي: إلاَّ استطاعتي، أي: قدر استطاعتي، وكذا: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، أي: قدر استطاعتكم، وكذا في البيت الآتي[1].

قال الشمني: «وأقول: لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله: ومنه: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾، ولا وجه له إلا ما ذكرناه، وهو الوجه هنا أيضًا»[2].

«**وقوله:**».

أي: امرؤ القيس.

«أَجَارَتَنَا إنَّ الخُطُوبَ ... ...»[3]

أي: أسباب الأمر، جمع خَطْب، يقال: ما خَطْبُكَ؟ أي: ما سبب الذي تلبست به، ولكنه كثر استعماله في الأمر الصعب الشاق.

«**تَنُوبُ**» مضارع نابه، أي: أصابه.

«**وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ**»، اسم جبل، وبعده:

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَا هُنَا ... وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ويحتمل أن تكون ما مصدرية غير ظرفية، أي: وإنِّي مقيم إقامة عسيب، أي: مثلها لا أبرح عن مكاني.

«**ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها، لا بالنيابة، لكانت اسمًا،**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٢٢-٩٢٣.

(٢) المنصف ٢/٢٢٢.

(٣) بيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٣٥٧، والشاهد فيه: مجيء (ما) مصدرية زمانية، أي: إني مقيم مدة إقامة عسيب.

والبيت في البيان والتبيين ٣/١٧٤، والشعر والشعراء ١/١٢١، وجمهرة اللغة ١/١٣٨، وأمالي الزجاجي ٢١٠، والصحاح ١/١٨١، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٥، وشرح أبيات المغني ٥/٢٣٩.

ولم تكن مصدرية، كما قال ابن السِّكِّيت».

في الشرح: «ظاهر كلامه أنها تدل على الزمان بطريق النيابة، والتحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلاً، لا بطريق الأصالة ولا بطريق النيابة، وإنما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له، وهو المضاف المحذوف، وبعد حذفه يفهم بقرينة»[(١)].

قال الشمني: «وأقول: لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة إلا أنه حذف منها زمان مضاف تدل عليه القرينة، وأقيمت هي مقامه. وابن السِّكِّيت هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، وعرف بذلك لكثرة سكوته وصمته، كان يميل إلى تقديم علي بن أبي طالب ﷺ، قال ثعلب: لم يكن بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة منه، وكان المتوكل قد ألزمه بتأديب ولديه المعتز والمؤيد، ومن غريب ما وقع أن من شعره:

يُصَابُ الفَتَى مِنْ عَثْـــرَةٍ بِلِـــسَانِهِ وَلَيسَ يُصَابُ الْمَرْءُ مِنْ عَثْرَةِ الرِّجْـــلِ
فَعَثْرَتُهُ فِي القَولِ تُـــذْهِبُ رَأْسَـــهُ وَعَثْرَتُهُ فِي الرِّجْلِ تَبْرَا عَلَى مَهـــلِ[(٢)]

ثم اتفق أن المتوكل قال له يومًا: أيما أحب إليك ابناي أم الحسن والحسين؟ فقال: والله إن قنبرًا خادم علي خير منك ومن ابنيك، فقال المتوكل لأتراكه: سُلُّوا لسانه من قفاه، ففعلوا به ذلك فمات، وقيل: أمر المتوكل الأتراك فداسوا بطنه، فحمل إلى دار فمات بعد غد ذلك اليوم لخمس خلون من رجب ستة أربع وأربعين، وقيل: سنة ست وأربعين، وكان أول كلام المتوكل مع ابن السِّكِّيت مزاحًا ثم صار جدًّا»[(٣)].

«**وتبعه ابن الشجري في قوله:** ».

«أي: أبي قيس بن رفاعة الأوسي، شاعر جاهلي، وقيل: قيس بن رفاعة يرثي قومه لما هلكوا، وكان السبب في هلاكهم أنه كان يقع على دور بني خمطة من الأوس، ثم بني

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٢٣.

(٢) بيتان من الطويل، منسوبان لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما نسبا لابن السكيت.

والبيتان في المحاسن والأضداد ٤٣، وعيون الأخبار ٢/١٩٦، والموشى (الظرف والظرفاء) ٦، والعقد الفريد ٢/٣٠٣، وأدب الخواص ٧٥، والنحو الوافي ٢/٤٦٣.

(٣) المنصف ٢/٢٢٢-٢٢٣.

معاوية أيام التمر كل عام طائر عظيم يقال له: الرماح، فيأكل من ذلك، ولا يتعرض له أحد، فإذا استوفى حاجته طار، ولم يعد إلى القابلة، وقيل: إنه كان يقع على آطام يثرب، ويقول: خرب خرب، فرماه رجل منهم بسهم فقتله، ثم قسم لحمه في الجيران، فما امتنع من أخذه إلا رفاعة بن مرار، فلم يحل الحول على أحد ممن أصاب من ذلك شيئًا حتى مات، وبنو معاوية هلكوا جميعًا، فقالوا في المثل: أشأم من الرماح»[(١)].

«مِنَّا الذي هُوَ مَا إنْ طَرَّ شَارِبُهُ» ... ...[(٢)]

في الصحاح[(٣)]: «طَرَّ النَّبْتُ يَطُرُّ بالضم طُرًّا[(٤)]: نَبَتَ، ومنه طَرَّ شاربُ الغلام»، والشارب ما ينبت من الشعر على الشفة العليا.

«**وَالْعَانِسُونَ**» «من عَنَسَتْ الجاريةُ تَعْنُسُ بالضم عُنُوسًا وعِنَاسًا فهي عَانِس، وذلك إذا طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار، وهذا ما لم تتزوج، فإن تزوجت مرة فلا يقال: عنست، ثم قال: ويقال للرجل: عانس»، كذا في الصحاح[(٥)]، وأنشد البيت.

«**وَمِنَّا الْمُرْدُ**» **[٢٢٠/ أ]** جمع أمرد، وهو الذكر الذي لا شعر بوجهه.

«**والشِّيبُ**»، بالشين المعجمة جمع أشيب، وهو الذي شاب -أي: ابْيَضَّ- شعره. وبعد هذا البيت:

وَنَحْنُ يَحْمَدُنَا الحَادِي وَنُطْعِمُهُ لَحْمَ السَّنَامِ لَهُ هَبْرٌ وَتِرْعِيبُ

والهبر: جمع هبرة، وهي القطعة من اللحم، والتِّرعِيبُ بكسر المثناة الفوقية في أوله، والعين المهملة: جمع تِرعيبة، بالكسر أيضا، وهي القطعة من السنام.

---

(١) المنصف ٢/٢٢٣.

(٢) بيت من البسيط، لأبي قيس بن رفاعة، وقيل لأبي قيس بن الأسلت، وليس في ديوانه، والشاهد فيه: مجيء (مـــا) اسم بمعنى الحين.

والبيت في إصلاح المنطق ٢٤١، والمنجد في اللغة ٢٥٢، وأمالي القالي ٢/٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٣٢١، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٢، والهمع ١/١٥٣، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٢.

(٣) ٢/٧٢٥.

(٤) في الصحاح: طُرورًا.

(٥) ٣/٩٥٤.

«معناه: حين طَرَّ. قلت: وزيدت إنْ بعدها لشبهها في اللفظ بـــ(ما) النافية، كقوله:

وَرَجٍّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيتَـــهُ عَلَى السِّنِ خَيرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[1]

وبعد فالأَولى في البيت تقدير ما نافية؛ لأنَّ زيادة إنْ حينئذ قياسية، ولأنَّ فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لـــ(ما) لم يثبتا له، وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة، وكأنَّ الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أنَّ ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمرد، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أنَّ العانسين –وهم الذين لم يتزوجوا– لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب محميّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني».

في الشرح: «يمكن أن يدفع هذا بأن يقال: لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين، وإنما ذكروا من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمرد، أو كونه بحَدَثَانِ نبات شاربه، وذلك لائق، والعانس هو الذي طالت إقامته بدون تزويج حتى خرج عن أمثال من يتزوج في الغالب، ولا شك أنه بهذا الاعتبار قسيم لمن طَرَّ شاربُه، ولمن هو أمرد، فإن قلتَ: لكنه ليس قسيما للأشيب، وقد ذُكِرَ في البيت، فيفسد التقسيم لصدق العانس عليه، قلتُ: يُقَدَّرُ مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيمًا، والتقدير: والشِّيْبُ غير العانسين»[2].

قال الشمني: «(وأقول: لا يخفى ما فيه من التكلف، ويكفي أن يقال: إنَّ في البيت تقسيمين)[3]، والمناسبة إنما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراد، وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طَرَّ شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس، وقصرها في الذي طرَّ شاربه»[4].

«وفي البيت –مع هذا العيب– شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر

---

(١) بيت من الطويل، للمعلوط بن بدل القريعي، والشاهد فيه: زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية.
والبيت في الكتاب ٢٢٢/٤، والأصول ٢٠٦/٢، وحروف المعاني والصفات ٨١، وســر صــناعة الإعــراب ٥٥/٢، وضرائر الشعر ٦١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، والجنى الداني ٢١١.

(٢) تحفة الغريب ٩٢٤/٢.

(٣) ساقط من س.

(٤) المنصف ٢٢٤/٢.

استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة».

في الشرح: لم أرَ التصريح بشذوذ إطلاق العانس على الذكر في كلام أحد من[١] اللغويين، ولعل المصنف استند إلى نقل يُعْتَمَد، وأما الذي في الصحاح[٢]: «ويقال للرجل أيضا: عانس». وفي القاموس[٣]: «وعَنسَتْ الجارية كـ(سَمِعَ)، و(نَصَرَ)، [وضَرَبَ][٤] عُنُوسًا وعِنَاسًا: طال مكثها في أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار، ولم تتزوج قطّ، كأَعْنَسَتْ وعَنَّسَتْ، وعُنِّسَتْ وعَنَّسَهَا أهلُها تعنيسًا، وهي عَانِسٌ، والجمع: عَوَانِسُ وعُنْسٌ، وعُنَّسٌ وعُنُوسٌ، والرجل عانسٌ أيضًا»، هذا كلامه[٥]، فهو دال على القلة.

«وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره، فالكوفيون يرون جوازه قياسًا، وأنَّ مثله غير شاذ، على أنه يَرِدُ على المصنف النَّقض بنحو: خَصِيٍّ، مما هو صفة خاصة بالمذكر، فإنه يجمع بالواو والنون، مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره؛ إذ ليس بقابل للتاء، ولا دالٍّ على المفاضلة»[٦].

قال الشمني: «وأقول: لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه، فإنَّ شذوذه مبني على قلة وروده، وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة، للتاء ولا دالة على المفاضلة فشاذ عند البصريين، وكلام المصنف مبني عليه»[٧].

«وإنما عَدَلْتُ عن قولهم: ظرفية إلى قولي: زمانية؛ ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[٨]، فإنَّ الزمان المقدر هنا مخفوض، أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى

---

(١) زاد في س: غير.

(٢) ٩٥٤/٣.

(٣) ٥٦٠/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٩٢٤/٢-٩٢٥.

(٦) تحفة الغريب ٩٢٥/٢.

(٧) المنصف ٢/ ٢٢٤.

(٨) البقرة: ٢٠.

ظرفًا.

ولا تشارك ما في النيابة عن الزمان أنْ، خلافا لابن جني، وحمل عليه قوله:

وَتَاللهِ مَـــا إنْ شَـــهْلَةٌ» ... ...[١]

بفتح الشين المعجمة وإسكان الهاء صفة تختص [٢٢٠/ ب] بالمرأة دون الرجل، يقال: امرأة شهلة إذا كانت نَصَفًا عاقلة، كذا في الصحاح[٢]، وفي القاموس[٣]، وزاد عليه: «والشهلة العجوز»، والبيت صالح لكل منهما، بل العجوز أولى به لشدة وجدها على واحدها؛ لعدم إمكان تعويضه بآخر تلده في مجاري العادة، [والتقدير عند ابن جني والزمخشري: بأوجد مني وقت أن يهان صغيرها][٤].

«**أُمُّ وَاحد بأَوْجَدَ**» من وَجَدَ في الحزن.

«**مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا**

وتبعه الزمخشري[٥]**، وحمل عليه قوله تعالى:** ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[٦]، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾[٧]، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾[٨]**، ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه.**

وزعم ابن خروف أن ما المصدرية حرف باتفاق، ورَدَّ على من نقل فيها خلافًا، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها، ويُرَجِّحُه أنَّ فيه

---

(١) بيت من الطويل، لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ١١٧٥، ١١٧٨، والشاهد فيه: أنَّ (أنْ) تشارك (ما) في النيابة عن الزمان على رأي ابن جني.

والبيت في أساس البلاغة ٢٩/٢، وشرح شواهد المغني ٧١٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٤٤/٥.

(٢) ١٧٤٣/٥.

(٣) ١٠٢١/١.

(٤) زيادة من س.

(٥) ينظر: الكشاف ٣٣٣/١.

(٦) البقرة: ٢٥٨.

(٧) النساء: ٩٢.

(٨) غافر: ٢٨.

تخلصًا[1] من دعوى اشتراكٍ لا داعي إليه».

«أي يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها أنَّ كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدري الحرفي، وبين المعنى الاسمي الموصولي، وكونها اسما فيه تخلص من ذلك الاشتراك؛ لأنَّ ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل، ومن جملته الحدث، فيكون إطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل إطلاقا باعتبار الوضع الأول، لا باعتبار وضع جديد، كإطلاق رجل على زيد باعتبار أنه ذكر من بني آدم»[2].

«فإنَّ ما الموصولة الاسمية ثانية باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: أعجبني ما قمت، قلنا: التقدير أعجبني الذي قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامُك، ويَرُدُّ ذلك أنَّ نحو: جلستُ ما جلس زيدٌ، تريد به المكان ممتنع، مع أنه مما لا يعقل».

هذا نقض لقوله: فإنَّ ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل، وتقريره لو صحَّ ما ذكرتم لصحَّ نحو: ما جلس زيد، يريد به المكان؛ لأنه مما لا يعقل لكنه لا يصح.

«وأنه يستلزم أن يُسْمَعَ كثيرا: أعجبني ما قمته؛ لأنه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن؛ لأنَّ قام غير متعد، وهذا خطأ بَيِّن».

أي القول بأنه ليس ممكنًا.

«لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[3]، فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي ﷺ أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة من عائد، أو للتكذيب فسد المعنى؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين. انتهى.

وهذا سهو منه ومنهم؛ لأنَّ كذبوا ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكَّدٌ به؛ لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضا، أي: بما كانوا يكذبون النبي أو

---

(١) هكذا في الأصل و س، وفي المغني: تخليصًا.

(٢) المنصف ٢/٢٢٤-٢٢٥.

(٣) البقرة: ١٠.

القرآن تكذيبا، ونظيره: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[١]، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة، فإنه قال: ما مصدرية صلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان، ولا عائد على ما، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بـــ(كان)، وكون يكذبون في موضع نصب؛ لأنه قدَّره خبر كان، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدَّره صلة ما، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد».

«وقد اعتذر عنه في آخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب في الباب الثاني بأنْ قال: ولعل مراده أنَّ المصدر إنما ينسبك من ما ويُكَذِّبُون، لا منها ومن كان بناء على قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين: إنَّ كان الناقصة لا مصدر لها، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى»[٢].

«وللزمخشري[٣] غلطة عكس هذه الأخيرة، فإنه جوَّزَ مصدرية ما في: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ﴾[٤]، مع أنها قد عاد عليها الضمير».

في الشرح: «لم يقع في الكشاف تصريح بأنَّ الضمير المجرور بـــ(في) عائد إلى ما مع القول بمصدريتها، وأنا أسوق (كلامه برمته ليفصح)[٥]، لك الحال في ذلك، قال[٦]: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ﴾[٧]، أراد بالذين ظلموا: تاركي النهي عن المنكرات، أي: لم يهتموا بما هو ركن عظيم مما هو أحد أركان الدين، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [٢٢١/ أ]، وعقدوا هممهم بالشهوات، واتبعوا ما عرفوا فيه التنعم والتَّتَرُّفَ من حب الرئاسة، والثروة، وطلب أسباب العيش الهنيء، ورفضوا ما وراء ذلك ونبذوه وراء ظهورهم.

---

(١) النبأ: ٢٨.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٢٦.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/٤١٢-٤١٣.

(٤) هود: ١١٦.

(٥) زيادة على ما في تحفة الغريب.

(٦) الكشاف ٢/٤١٢-٤١٣.

(٧) هود: ١١٦.

وقرأ أبو عمرو في رواية الجعفي[١]: {وَأُتْبِعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ}[٢] يعني: وأُتْبِعوا جزاء ما أُتْرِفُوا فيه، ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة: أنهم اتَّبَعُوا جزاء إترافهم، وهذا معنى قوي لتقدم الإنجاء، كأنَّه قيل: إلا قليلاً ممن أنجينا منهم، (وهلك السائر. فإنْ قلتَ: علام عطف قوله: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾؟ قلتُ: إنْ كان معناه: واتبعوا الشهوات كان معطوفا على مضمر؛ لأنَّ المعنى: إلا قليلاً ممن أنجينا منهم نهوا عن الفساد)[٣]، واتبع الذين ظلموا شهواتهم، فهو عطف على نهوا، وإنْ كان معناه: واتبعوا جزاء الإتراف، فالواو للحال، كأنَّه قيل: أنجينا القليل، وقد اتبع الذين ظلموا جزاءهم، فإنْ قلتَ: فقوله: ﴿وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾، قلتُ: على أُتْرِفُو، أي: اتبعوا الإتراف وكونهم مجرمين؛ لأنَّ تابع الشهوات مغمور بالآثام، أو أريد بالإجرام إغفالهم للشكر، أو على اتَّبعوا، أي: اتَّبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك، ويجوز أن يكون اعتراضا وحكما عليهم بأنهم مجرمون». إلى هنا كلامه بحروفه. فأنت تراه لم يتعرض إلى معاد الضمير من (فيه) ما هو، ولم يصرح بكون ما موصولة، إلا أنَّ تقديره يقتضي أنه جوَّزَ كلاًّ منهما، ولنا في الجواب عن إشكال المصنف أن نقول: لا نسلم عود الضمير المذكور إلى ما المصدرية، بل هو –على تقدير مصدريتها– عائد إلى الظلم المفهوم من ظلموا، وفي للمصاحبة، مثل: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[٤]، والمعنى: واتبع الذين ظلموا إترافهم مع ظلمهم»[٥].

«وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله:

أَلَـــيْسَ أَمِـــيرِي» ... ...[٦]

---

(١) قرأ جعفر بن محمد والعلاء بن سيابة و حسين الجعفي عن أبي عمرو: {وَأُتْبِعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا}، وقرأ الباقون: {وَاتَّبَعَ الذين ظلموا}.

ينظر: السبعة في القراءات ٣٩٨، والمحتسب ٣٣١/١، والبحر المحيط ٢٢٥/٦.

(٢) هود: ١١٦.

(٣) زيادة على ما في تحفة الغريب.

(٤) القصص: ٧٩.

(٥) تحفة الغريب ٩٢٦/٢-٩٢٧.

(٦) بيت من الطويل، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: (بما لستما)، حيث جاء وصل (ما) بليس، وهو نادر.

=

وهو ذو الإمرة والولاية، وكثيرا ما يطلق الفعيل على الواحد وغيره، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[١].

«**فِي الأُمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ**»، الباء زائدة، وهو فاعل أميري أغنى عن خبر ليس، واسم ليس فصل ضرورة، وهو واقع في الأمانة.

«**وَالغَدْرِ**» ضد الوفاء.

«**وبهذا [البيت][٢] رجح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.**

الوجه الثالث[٣]: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافة، وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قلَّ، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبههن بـــ(رُبَّ)، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها، كقوله:

قَلَّمَـــــــا» ... ...[٤]

في معنى النفي هنا.

«**يَبْرَحُ اللَّبِيبُ**» أي: العاقل.

«**إلى مَا يُورِثُ المَجْدَ**» أي: الكرم.

«**دَاعِيًا أَو مُجِيبَا**».

=

والبيت في توضيح المقاصد ١/١٩٢، ٤١٧، والجنى الداني ٣٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٤.

(١) التحريم: ٤.

(٢) زيادة من المغني و س.

(٣) في الأصل و س: الوجه الثاني، وما أثبته من المغني، وهو الصواب؛ لأنَّ الوجه الثاني تقدم، وهو أن تكون ما مصدرية، وقد تنبَّه ابن طولون لهذا، وأشار إليه فيما بعد.

(٤) بيت من الخفيف، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: أنَّ (ما) كفَّت (قَلَّ) عن طلب الفاعل، والقلة بمعنى النفي، والتقدير: لا يبرح اللبيب.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١/٣٨٤، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٥.

وإلى ما يورث متعلق بـــ(داعيا)، ويقدر مثله لـــ(مجيبا)، وقد أسلفنا في فصل لو أنَّ الرضي يجيز التنازع في المعمول المتقدم، في نحو: زيدًا ضربتُ وأكرمتُ، وبزيدٍ قمتُ وقعدتُ، وعليه فيتأتى في هذا البيت مثل ذلك، وقد قدمنا هناك ما يَرِدُ عليه فراجعه إنْ رمتَه.

أي لا يبرح العاقل على إحدى هاتين الحالتين، إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، وإما أن يجيب إلى ذلك إذا دعي إليه.

ثم بعد أن كتبت ذلك وجدت نسخة فيها: (الوجه الثالث: أن تكون زائدة)، وهو الصواب، وأما ما (كتبناه و)[1] وقع في كثير من النسخ: (وهذا الوجه الثاني) فليس بصواب؛ لأن الثاني تقدم، وهو أن تكون ما مصدرية. والله أعلم.

«**فأما قول المُرَّار**».

بضم الميم وتشديد الراء، وفي القاموس[2]: «وكـــ(شَدَّاد) الـــمَرَّارُ الكلبيُّ، وابنُ سعيد الفَقْعَسِيُّ، وابنُ مُنْقِذ التميمي، وابنُ سَلاَمَةَ العِجْليُّ، وابنُ بَشيرٍ الشَّيْبَانيُّ، وابنُ معاذٍ الحَرَشِيُّ شعراء»، وكذا قال: ولا أدري المراد به هنا من هو.

«صَدَدْتِ فَأَطْوَلْـــتِ الـــصُّدُودَ وَقَلَّمَـــا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الـــصُّدُودِ يَـــدُومُ[3]

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أنَّ حقها أنْ يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها فعلاً مقدرًا، وأنَّ وصال مرتفع بـــ(يدوم) محذوفا مفسرا بالمذكور، وقيل: وجهها أنَّه قدَّم الفاعل، ورده ابن السِّيْد بأنَّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله:

---

(١) ساقط من س.

(٢) ٤٧٥/١.

(٣) بيت من الطويل، للمرَّار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠، وقيل هو لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٤٩٤، والـــشاهد فيه: تقديم الاسم (الفاعل)، وتأخير الفعل بعد (قلَّما) للضرورة الشعرية، وأصل الكلام: قلَّما يدوم وصالٌ.

والبيت في الكتاب ٣١/١، والمقتضب ٨٤/١، والأصول ٢٣٤/٢، ٤٦٦/٣، وكتاب الـــشعر ٩١، وشـــرح المفصل ٤٣/٤، والهمع ٢١/٥، ٢٧٥/٦، والخزانة ٢٤٥/١، ٢٣١/١٠.

[نُبِّئْـــتُ ليلـــى أرســـلت بِـــشَفَاعَةٍ إلَيَّ][(١)] فَهَلاَ نَفْسُ لَيلَـــى شَـــفِيعُهَا»[(٢)]

في الشرح: «والذي قاله سيبويه في الكتاب ما نصه: وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر، قال: صَدَدْتِ..، ثم ذكر البيت، فهذا تصريح بأنَّ وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه، فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف [٢٢١/ ب] في توجيه كلامه على وجه الضرورة إيلاء قلَّما الفعل مقدرًا، أو إنابة الاسمية عن الفعلية، ولم يبق وجه لرد ابن السِّيْدِ القول بأن وجه الضرورة تقديم الفاعل بأنَّ البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر.

وفي بعض تعاليق المصنف: والصواب في البيت أن يقال: (وِدَاد) عِوَضَ قوله: (وِصال)، وإنْ كان سيبويه وغيره أورده كذلك، يعني أن تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود أصله، وليس كذلك، فإنه لا وصال أصلاً مع الصدود، طال أو لم يطل، وقد يقال: عبَّر بالوصال عن إرادته وتوقعه، أو حذف مضاف للقرينة، فإنَّ المحب قد ييئس من الوصل بطول استمرار الصدود واستمرار الإعراض، فينقطع رجاؤه منه وتوقعه له، فيكون ذلك سببا لسُلُوِّهِ وعدم إرادته للوصال، وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس»[(٣)].

قال الشمني: «وأقول: إن أراد أنه لا وصال مع الصدود في زمنه فمُسَلَّم، لكن لا نُسَلِّمُ أنَّ ذلك مراد الشاعر، وإنْ أراد أنَّه لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع؛ لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه، والظاهر أنَّ مراد المصنف أنَّه لا فائدة في قولنا: لا يدوم وصال مع طول الصدود»[(٤)]. فليتأمل.

«وزعم المبرد أنَّ ما زائدة، ووصال فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أنَّ ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة.

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـــ(إنَّ) وأخواتها».

قال أبو حيان: والذي تقرر في علم النحو أنَّ ما الداخلة على إنَّ وأخواتها كافة لها عن العمل، فإنْ فُهِم حصر فمن سياق الكلام لا منها، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها

---

(١) زيادة من الأصل و س.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٦٨٥].

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٢٩-٩٣٠.

(٤) المنصف ٢/٢٢٧.

المكفوفة بـــ(ما).

«**نحو**: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[٢]، **وتُسمَّى الـــمَثْلُوَّةُ**» بالرفع على أنه نائب عن فاعل تسمى.

«**بفعلٍ مُّهَيِّئةً**» بالنصب مفعوله الثاني.

«**وزعم ابن درستويه، وبعض الكوفيين أنَّ ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسِّرة له، ومخبَرٌ بها عنه.**

ويَرُدُّه أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إنَّ وأخواتها».

في التعليق[٣]: «لا يظهر هذا الرد، فإنَّ ابن درستويه ومن وافقه بيَّنوا جهة الشبه بين ضمير الشأن وما المذكورة، وهي جهة مخصوصة، فلا يَرِدُ عليهم كون ما لا تشبه ضمير الشأن في غير تلك الجهة، فإن قلتَ: وجه الرد بكونها لا تصلح للابتداء هو أنَّ (ما) عند هؤلاء الجماعة منسوخة الابتداء بدخول إنَّ عليها، فلابد من صلاحيتها لأن تكون مبتدأ قبل دخول الناسخ، قلتُ: لا نُسَلِّم، فقد يدخل الناسخ على ما لا يصلح أن يبتدأ به، كـــ(اسم إنَّ)، فإنَّه يجوز أنْ يكون نكرة محضة، وكذا في بعض الأبواب». انتهى.

«**ورَدَّه ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع: (إنَّما أينَ زيدٌ) مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سهو منه؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية، اللهم إلاَّ مع أنْ المخففة من الثقيلة، فإنها قد تفسر**[٤] **بالدعاء، نحو: أما أنْ جَزَاكَ اللهُ خيرًا، وقراءة بعض السبعة:**».

وهو نافع، وبعض تتمة العشرة، وهو يعقوب.

«{وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ}[٥]».

«ووقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير في تفسر، وفي بعضها بتذكيره، وهو

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) الأنفال: ٦.

(٣) من حرف الميم إلى نهاية الكتاب ٢٦-٢٧.

(٤) في المغني: فإنه قد يفسر.

(٥) النور: ٩.

ظاهر؛ لعوده على ضمير الشأن، ووجه الأول أنه عائد إلى أنْ، ونُسِبَ التفسير إليها على سبيل المجاز»[١].

«على أنَّا لا نُسَلِّم أنَّ اسم أنْ المخففة يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أنْ يُقَدَّر ضمير المخاطب في الأول، والغائبة في الثاني».

في الشرح: لما قدَّم أنَّ ضمير الشأن بعد أنْ المخففة قد يفسر بالدعاء، نحو المثالين المتقدمين[٢]، كان ذلك مظنة لأن يتوهم أنه قائل بأنَّ اسم أنْ المخففة يلزم أن يكون ضمير شأن، فرفع ذلك بالاستدلال[٣] الذي أورده بقوله: على أنَّا لا نسلم.. إلى آخره[٤].

قال الشمني: «وأقول: ليس قول القائل: (لا نُسَلِّم) استدلالا، وإنَّما هو منع وطلب للدليل كما [٢٢٢/ أ] تقرر ذلك في موضعه، ويمكن أن يقال: إنه استدلال عند اللغويين وإن لم يكن استدلالاً عند الجدليين»[٥].

ثم قال في الشرح: «وهذا الذي منعه هو مذهب الجمهور، وقد صرَّح بذلك في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس، حيث تكلم على اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية، [فقال][٦]: وينبغي أن يستثنى من منع ذلك –يعني الإنشائية– في خبري إنَّ وضمير الشأن: خبر أنْ المفتوحة إذا خففت، فإنَّه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: {وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ }[٧]، فيمن قرأ (أنْ) بالتخفيف، وغضب بالفعل، والله فاعل، وقولهم: أما أنْ جزاكَ اللهُ خيرا، فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم أنْ هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن؛ إذ يمكن أن يقدر: والخامسةُ أنَّها، وأمَا أنَّك»[٨].

---

(١) المنصف ٢/٢٢٨.

(٢) زاد في الأصل و س: حتى بالفعل. ولا يظهر لي استقامة المعنى بها.

(٣) في تحفة الغريب: بالاستدراك.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٣٠.

(٥) المنصف ٢/٢٢٨.

(٦) زيادة من س.

(٧) النور: ٩.

(٨) تحفة الغريب ٢/٩٣٠-٩٣١.

«**وقد قال سيبويه في قوله تعالى:** ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾[١]: **إنَّ التقدير: أنَّك قد صدقت، وأمَّا:** ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖ﴾[٢]، ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾[٣]، ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٤]، ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ٥٥ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[٥]، ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[٦]، **فـ(ما) في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل، وأما:** ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ﴾[٧]، **فمَن نصب الميتة فـ(ما) كافة، ومن رفعها -وهو أبو رجاء العطاردي- فـ(ما) اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك:** ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖ﴾[٨]، **فمن رفع كيد فـ(إنَّ) عاملة، وما موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي: إنَّ الذي صنعوه، أو إنَّ صنيعهم، ومن نصب -وهو ابن مسعود، والربيع ابن خيثم-، فـ(ما) كافة، وجزم النحويون بأنَّ ما كافة في:** ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٩]، **ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في يخشى**».

في التعليق[١٠]: «قد يقال: إنَّ الحصر بهذا التقدير لا يضر فوات ثبوته المستفاد من إنَّما، أو الحصر مستفاد بطريق آخر، كما في نحو: إنَّ الذي يُكْرِمُني الفَاضِلُ، ويَرِدُ على المصنف في تجويزه هذا الوجه رسم (ما) في المصحف متصلة بـ(إنَّ)؛ إذ هو مانع من كونها بمعنى الذي؛ لأنهما لا يتصلان خَطًّا إلا إذا كانت ما حرفا، ولا يقال: قد يتمسك المصنف بأنَّ رسم

---

(١) الصافات: ١٠٤-١٠٥.

(٢) الأنعام: ١٣٤.

(٣) لقمان: ٣٠.

(٤) النحل: ٩٥.

(٥) المؤمنون: ٥٥-٥٦.

(٦) الأنفال: ٤١.

(٧) البقرة: ١٧٣.

(٨) طه: ٦٩.

(٩) فاطر: ٢٨.

(١٠) من حرف الميم إلى آخر الكتاب ٢٧-٢٩.

المصحف سنة متبعة لا تجري على قانون الخط المصطلح؛ لأنَّا نقول: هذا وإن كان متمسكا صحيحا في نفسه لا يتمشى في حق المصنف؛ لأنه ردَّ على ابن الطراوة[١] دعواه أنَّ هم من قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٢] مبتدأ، برسمها في المصحف متصلة بـــ(أيّ) وقد أسلفنا الكلام فيه، وكرَّر المصنف هذا الرد في مواضع من هذا الكتاب، وكذا ردَّ[٣] على من قال في: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٤]: إنَّها ضمير الفصل، برسم إنَّ منفصلة، وقد ردَّ[٥] على الأخفش حيث قال: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[٦]: إنَّ اللام للابتداء والذين مبتدأ، بأنَّ الرسم (ولا)، وكذا ردَّ[٧] على من زعم أنَّ التاء مزيدة في الحين من قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٨] برسمها منفصلة[٩]».

وقال في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة من الباب الخامس[١٠]: «وحمل الرسم -يعني في المصحف- على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد»، وقد أمكن هنا بجعل ما حرفا كافًّا.

«وأطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[١١]، ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[١٢]، وأما قول النابغة:

---

(١) ينظر: المغني ١/٥١٩-٥٢٠.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) ينظر: المغني ٦/٢٨٤.

(٤) طه: ٦٣.

(٥) ينظر: المغني ٦/٢٨٤-٢٨٥.

(٦) النساء: ١٨.

(٧) ينظر: المغني ٣/٣٥٨-٣٥٩.

(٨) ص: ٣.

(٩) في الأصل و س (متصلة)، وهو خطأ، والتصويب من المغني، ينظر: ٣/٣٥٨.

(١٠) المغني ٦/٢٨٧.

(١١) النساء: ٣.

(١٢) النساء: ٣.

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هذا الحمام لَنَا[١]» ... ...

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

وقد تقدم الكلام عليه في ألا في حرف الألف.

«**فمن نصب الحمام –وهو الأرجح عند النحويين في نحو: ليتما زيدًا قائمٌ– فـ(ما) زائدة غير كافة، وهذا اسمها، ولنا الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعًا. انتهى. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة، وهذا مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف؛ لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي، مع عدم (طول الصلة)[٢]**».

يمكن الجواب عن هذا بأنَّ طول [٢٢٢/ ب] الصلة بالصفة حسَّن حذف الضمير، وهذا الكلام مرَّ قريبا في فصل ليت، وسلف مناقشته فيه بمنع عدم طول الصلة، فإنَّما طالت بالوصف، كما سيصرح المصنف به بعد ورقة ونصف في قوله:

... ... وَلاَ سيما يوم بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٣]

في رواية يوم بالرفع.

قال في التعليق[٤]: «كما ادَّعَوا طول الصلة في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ**﴾[٥]، ولكن يفرق بأن قوله: ﴿**وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ**﴾[٦] معطوف على الصلة، فهو منها، فليس [الطول][٧] هنا مثله في البيت».

«**وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.**

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٧٥٢].

(٢) في المغني: الطول.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٤٢].

(٤) من حرف الميم إلى آخر الكتاب ٢٩.

(٥) الزُّخرُف: ٨٤.

(٦) الزُّخرُف: ٨٤.

(٧) زيادة يتم بها الكلام، وهي من التعليق.

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أنَّ ما الكافة التي مع إنَّ نافية، وأنَّ ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأنَّ إنَّ للإثبات وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور فجاء الحصر.

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين؛ إذ ليست إنَّ للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان مثل: إنَّ زيدا قائمٌ، أو نفيًا مثل: إنَّ زيدا ليس بقائمٍ، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾[1]، وليست ما للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما، ولعلما، ولكنما، وكأنما».

«وفي الجنى الداني: واستدلَّ الإمام الرازي على أنَّ إنَّما للحصر بأنَّ إنَّ للإثبات وما للنفي، فـــ(إنَّ) لإثبات المذكور، وما لنفي ما عداه، ورُدَّ بوجوه منها: أنَّ فيه إخراج ما النافية عما تستحقه من وقوعها صدرًا، ومنها: أنَّ فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فصل، ومنها: أنها لو كانت نافية لجاز أن تعمل، فيقال: إنَّما زيدٌ قائما، ذكر بعضهم هذه الأوجه، ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول إلى هذا، فإنه لا يخفى فساده. انتهى.

وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس الدين الكرماني أنه قال في شرح البخاري: إنَّ المراد أنَّ إنَّما كلمة موضوعة للحصر، وما ذكر سر الوضع لذلك، لا أنَّ الكلمتين -والحالة هذه- باقيتان على أصلهما، مرادتان بوضعهما»[2].

«وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات».

في الجنى الداني: وذكر القرافي في شرح المحصول أن أبا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات أنَّ ما في (إنَّما) للنفي.

وفي الشرح: «لعله يشير ببعضهم إلى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي فإنه حكى ذلك، قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي أخذه منه، وذلك أنه قال بعد أنْ ذكر أنَّ إنما للحصر: إنَّ الحصر أيضا هو في: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا

(١) يونس: ٤٤.

(٢) المنصف ٢/٢٢٩-٢٣٠.

نَابٍ، وشَيْءٌ جَاءَ بِكَ، ثم قال: والأول أسهل من هذا؛ لأنَّ معه حرفا قد دلَّ عندهم على النفي فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا؛ لقيام حرف آخر مقامه، وليس في المثالين شيء من ذلك. انتهى.

قال الشيخ بهاء الدين: وليس صريحًا في أنها باقية على النفي؛ لأنَّ قوله: لأنَّ معه حرفا دلَّ على النفي يريد حرفا يدلُّ على الإثبات والنفي، وهو إنَّما.

وإنَّما لم يقل: يدلُّ على الإثبات والنفي؛ لأنَّ الإثبات مستفاد من اللفظ مجردًا عن إنَّما، ولو أراد بالحرف الدالِّ على النفي (ما) من إنَّما لما قال: فصار حذف حرف النفي فيه أسهل؛ إذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا. هذا كلامه»[(١)].

قال الشمني: «وأقول: هذا الذي ذكره بهاء الدين السبكي يقتضي أنَّ القرافي ذكر أنَّها نافية و لم ينسبه لأحد، ولا يقتضي أنَّه نسبه للفارسي في كتاب الشيرازيات»[(٢)].

«وكتاب الشيرازيات يشتمل على مسائل أملاها أبو علي الفارسي بشيراز، فنسبت تلك المسائل لشيراز بسبب ذلك، وفي القاموس[(٣)]: وشِيرَازُ بن طَهْمُورَثَ بَنى قَصَبَةَ بلادِ فارس، فسُمِّيَتْ به»[(٤)].

«[ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات][(٥)]، ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنَّما قال الفارسي في الشيرازيات: إنَّ العرب عاملوا إنَّما معاملة النفي، وإلاَّ في فصل الضمير، كقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائدُ الحَامِي الذِّمَارِ» وَإنَّمَـــا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ [٢٢٣/ أ] أَنَا أَوْ مِثْلِـــي[(٦)]

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٣٢-٩٣٣.

(٢) المنصف ٢/٢٣٠.

(٣) ١/٥١٤.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٣٣.

(٥) زيادة من المغني و س.

(٦) بيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٣، والشاهد فيه قوله: (إنما يدافع...أنا أو مثلي)، حيث تعين انفصال الضمير لأنه محصور بـــ(إنما)، وعوملت (إنما) معاملة النفي و (إلَّا) في فصل الضمير.

والبيت في شرح المفصل ٢/٩٥، ٨/٥٦، والجنى الداني ٣٩٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٨، وأوضح المـــسالك ١/١٠٨، والأشموني ١/٩٣، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٠٩، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٨.

حذف المصنف عجز البيت وبعض صدره، والذائد بذال معجمة أولا، ومهملة آخرا: من الذَّود، وهو الطَّرْدُ. والذِّمار بكسر الذال المعجمة: ما يلزمك حفظه وحمايته. كذا في القاموس[1]، وفي شرح التلخيص المختصر أنه العهد، وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه لِيمَ وعُنِّف من حِمَاه وحريمه. والحَسَب: ما تَعُدُّه من مفاخر آبائك، أو المال، أو الدين، أو الكرم، أو الشرف في الفعل، أو الفَعَالُ الصالح، أو الشرف الثابت في الآباء.

«ولما كان غرضه أن يحضَّ المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير وأخَّره؛ إذ لو قال: وإنَّما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنَّه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، كما إذا قيل: لا أدافع إلا عن أحسابهم، وليس ذلك معناه، وإنما معناه أنَّ المدافع عن أحسابهم هو لا غيره، ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يقال: وإنما أدافع عن أحسابهم أنا، على أنَّ أنا تأكيد، ولا يجوز أن تكون ما موصولة اسم إنَّ وأنا خبرها، أي: إنَّ الذي يدافع أنا؛ لأنَّ قوله: أنا الذائد دليل على أنَّ الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه، وليس بمستحسن أن يقال: أنا الذائد، والمدافع أنا، مع أنه ضرورة في العدول عن لفظ (مَنْ) إلى لفظ (مَا)، وهو أظهر في المقصود، فإن قيل: كيف صحَّ إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم؟ قلنا: لا نُسَلِّم أنَّ الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه، ولو سُلِّم فالمسند إليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام، وهو غائب»[2].

وفي الشرح: «ويحتمل أن يقال: إنَّ (ما) في البيت موصولة، ويدافع عن أحسابهم صلة، وأنا خبر، ففيه حصر، لكن بغير إنَّما، ولا يكون الفصل فيه ضرورة كما قاله أبو حيان، بل يكون حينئذ متعينا، وهذا نظير ما جوّزه المصنف في: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[3]، على أنَّ التفتازاني قال: ولا يجوز أن يقال: إنَّه محمول على الضرورة؛ لأنَّه كان يصح أنْ يقال: إنَّما أدافع عن أحسابهم أنا، على أنْ يكون أنا تأكيدا، قلتُ: بناه على القول المرجوح

(١) ينظر: ١/٢٨١، و١/٣٩٧.

(٢) المنصف ٢/٢٣١. نقلا عن المطول.

(٣) فاطر: ٢٨.

في تفسير الضرورة، وهو أنها ما للشاعر عنه مندوحة[١]، ثم قال: وليست ما موصولة (اسم إنَّ)[٢]، وأنا خبرها؛ إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ مَنْ إلى لفظ مَا، قلتُ: لا نُسَلِّم أنَّ العدول المذكور إنما يكون لضرورة، ولو سُلِّمَ لم يضر ذلك فيما قدمناه؛ لأنَّا ذكرناه على طريقة الإلزام للمصنف، فإنه جوَّز ذلك في الآية، ويلزمه أنْ يُجَوِّزَه في البيت؛ إذ لا فرق»[٣].

«**فهذا كقول الآخر**:».

وهو عمرو بن معدِ يَكرِب، وقيل: للفرزدق.

«**قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أَنَا**[٤]»

وبعده:

شَكَكْتُ بِالرُّمْحِ حَيَازِيمَهُ ... وَالخَيْلُ تَجْرِي زِيَمًا بَينَنَا

سَلْمَى بفتح السين: اسم امرأة، ويقال: قَطَّرَ الفارسُ بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة تقطيرا: إذا ألقاه على أحد قُطْرَيْهِ بضم القاف وإسكان الطاء المهملة، وهما جانباه، وشككت بالشين المعجمة وكائين، يقال: شككته بالرمح أي: خرقته، والحيازيم: جمع حيزوم، وهو وسط الصدر، وجمع مع أنَّه ما في الفارس منه إلا واحد كما في المفارق، ووجهه أنَّه يقدَّر تسمية الجزء باسم الكل فيأتي الجمع بهذا الاعتبار، والزِّيَم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية: المتفرق، وفي الصحاح[٥]: «قال الأصمعي: اللحم الزِّيَم: المتفرق ليس بمجتمع في مكان فَيَبْدُنَ».

«**وقول أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ(إنما)، وإنَّ الفصل في البيت**

---

(١) لعل الصواب: ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

(٢) ساقط من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٣٤.

(٤) بيت من السريع، لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٦٧، والشاهد فيه: فصل الضمير بعد النفي وإلَّا.
والبيت في العين ٥/٩٦، والكتاب ٢/٣٥٣، وجمهرة اللغة ٢/٧٥٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٨٦، ولسان العرب ٥/١٠٦، والارتشاف ٢/٩٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٩، وشرح أبيات المغني ٥/٢٥٦.

(٥) ٥/١٩٤٧.

الأول ضرورة، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾[١]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٢]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٣] **وهمٌ؛ لأنَّ الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أنَّ المعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي».**

في الشرح: «المنقول أن سيبويه يرى أن فصل الضمير بعد إنَّما ممتنع، وأنَّ الزجاج أجاز الفصل و لم يوجبه، وأنَّ ابن مالك أوجبه عند الحصر بـــ(إنَّما)، قالوا: وسيبويه لا يرى إنَّما للحصر؛ فلذلك منع الفصل بعدها»[٤].

«والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها: رُبَّ [٢٢٣/ ب]، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي، كقوله:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ في عَلَـــمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوبِي شَـــمَالاَتُ[٥]»

وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل رُبَّ، وأنشدنا هناك عجزه.

«لأنَّ التكثير والتقليل إنَّما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّهُ، والمستقبل مجهول، ومِنْ ثَمَّ قال الرماني في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٦]: **إنَّما جاز لأنَّ المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازا، مثل:** ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[٧]».

«يعني فلاعتبار الحال أتى بالفعل المضارع، ولاعتبار المعنى أتى بـــ(ربما)، وتنظير المصنف

---

(١) سبأ: ٤٦.

(٢) يوسف: ٨٦.

(٣) آل عمران: ١٨٥.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٣٥.

(٥) بيت من المديد، لأبي جذيمة الأبرش، والشاهد فيه هنا: أنَّ (ما) عندما دخلت على (ربَّ) كفتـــها عـــن العمـــل، وأدخلتها على جملة فعلية فعلها ماض.

والبيت في الكتاب ٣/٥١٨، والمقتضب ٣/١٥، والأصول ٣/٤٥٣، واللامات ١١١، وكتاب الـــشعر ٣٩٢، والمفصل ٤٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٦، وشرح أبيات المغني ٣/١٦٣.

(٦) الحِجر: ٢.

(٧) الكهف: ٩٩.

بالآية إنَّما هو على تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية، وفي شرح الرضي: والتزم ابن السراج، وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيًا؛ لأنَّ وضع رب للتقليل في الماضي، والعذر عندهما في نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [أنَّ مثل هذا المستقبل -أي الأمور الأخروية- غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[1]][2]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾[3]»[4].

«**وقيل: التقدير: ربما كان يود، وتكون كان هذه شأنية، وليس حذف كان بدون إنْ ولو الشرطيتين سهلا، ثم الخبر حينئذ -وهو يودُّ- مُخَرَّجٌ على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان**».

«وقال الرضي: وقال الربعي: ربما كان يود، فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما، والمشهور دخول ربما على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح. انتهى.

وفي المطول: وقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[5] من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولي البصريين، وأما الكوفيون فعلى أنه بتقدير كان، وحذف لكثرة استعماله بعد ربما، وأما جعل ربما يكون موصوفة بـــ(يود)، والفعل المتعلق به ربما محذوفًا، أي: رُبَّ شيء يودُّ الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف»[6].

«**ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي؛ ولهذا قال في قول أبي دؤاد:**

رُبَمَـــا الجَامِـــلُ المُؤَبَّـــلُ فِـــيهِمْ ... ...[7]»

---

(١) الزُّمَر: ٧١.

(٢) زيادة من س.

(٣) الأعراف: ٤٤.

(٤) المنصف ٢/٢٣٢.

(٥) الحِجر: ٢.

(٦) المنصف ٢/٢٣٢.

(٧) بيت من الخفيف، لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه، والشاهد فيه: مجيء (ربَّ) مكفوفة بـــ (ما) التي هيَّأتها للـــدخول على الجملة الاسمية.

والبيت في المفصل ٣٨٣، وشرحه ٨/٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٩، والجنى الداني ٤٤٨، ٤٥٥، والهمع ٤/٧٧، وشرح شواهد المغني ١/٤٠٥، وشرح أبيات المغني ٣/١٩٨.

هذا صدر بيت عجزه:

... ... وَعَنَـــاجِيجُ بَيـــنَهُنَّ المِهَـــارُ

وقد تقدم الكلام عليه في رب.

«**ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيء هو الجامل.**

الثاني: الكاف، نحو: كُنْ كَمَا أنتَ، وقوله:

... ... كَمَا سيف عمرو لَم تَخُنْهُ مَـضَارِبُه[1]»

هذا عجز بيت صدره:

أَخٌ مَاجِدٌ لَـمْ يُخْزِنِـي يَـومِ مَـشْهَدٍ ... ...

وقد أنشده المصنف بتمامه في حرف الكاف، وتقدم الكلام عليه.

«**قيل: ومنه: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾**[2]**، وقيل: ما موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تكف الكاف بـ(ما)، وإنَّ (ما) في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.**

الثالث: الباء، كقوله: ».

في شخص ميت.

«**فَلَئنْ صِرْتَ لاَ تُحيرُ**» ... ...[3]

بضم المثناة الفوقية في أوله: مضارع أحار، يقال: كلمته فما أحار «**جوابا**» إليَّ، أي: لا تُرْجِعُه، وما أَرْجَعَهُ، [وهذا شرط][4]، والجواب محذوف، أي: لم يقدح هذا في فصاحتك، والمذكور بعد الباء في قوله: «**لِبمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ**»، سبب ذلك الجواب المحذوف،

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣٠٣].

(٢) الأعراف: ١٣٨.

(٣) بيت من الخفيف، لمطيع بن إياس الكوفي، أو لصالح بن عبد القدوس، والشاهد فيه: أنَّ (ما) كفَّت الباء عن العمل.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٨٤٢/٢، وتوضيح المقاصد ٧٧١/٢، والهمع ٢٢٨/٤، والخزانة ٢٢١/١٠، وشرح أبيات المغني ٢٥٨/٥.

(٤) زيادة من س.

المحذوف، وأقيم المضارع –وهو تُرى– مقام الماضي، «أي: إنْ صرتَ لا ترجع جوابا لمن يكلمك فكثيرا ما تُرَى وأنت خطيب بلسان [الحال، لا بلسان][(١)] المقال، فإنَّ من نظر إلى قبرك تذكر ما كنت عليه في حال الحياة، وما صرت عليه بعد الممات فاعتبر واتعظ، فجعل ذلك خطابًا منه على طريق التجوز، كما قال بعضهم: في وزير قُتِلَ وصُلِب:

وَكَانَتْ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَــاتٌ وَأَنْتَ اليَوْمَ أَوْعَظُ مِنْكَ حَيًّــا[(٢)]

ويحتمل أن يراد: فكثيرا ما رُئيت في حال الحياة خطيبا، إلا أنه عبَّرَ بالمضارع لإرادة استحضار الحال»[(٣)].

«**ذكره ابن مالك، وأنَّ ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[(٤)]، والظاهر أنَّ الباء والكاف للسببية[(٥)]**».

هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: للتعليل، وهو المناسب لتتمة الكلام، وهو:

«**وأنَّ ما معهما مصدرية، وقد سَلَّمَ أنَّ كُلاًّ من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم ما، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾[(٦)]، ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[(٧)]، وأن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.**

الرابع: مِنْ، كقول أبي حَيَّةَ:».

---

(١) زيادة من س.

(٢) بيت من الوافر، لأبي العتاهية، والشاهد فيه: جعل الميت واعظًا بلسان الحال، لا بلسان المقال.

والبيت في الحماسة الصغرى ١٣٢، والبيان والتبيين ١/٣٢٠، ٣/١٧١، والحيوان ٣/٤٤، ٦/٥٨٩، وأمالي الزجاجي ٩٢.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٣٧.

(٤) البقرة: ١٩٨.

(٥) في المغني: للتعليل.

(٦) النساء: ١٦٠.

(٧) القصص: ٨٢.

بالحاء المهملة والمثناة التحتية.

«وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً» ... ...[١]

هذا صدر بيت عجزه:

... ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

والكبش: سيد القوم [٢٢٤/ أ]، وإلى ذلك يشير شمس الدين بن العفيف التلمساني في قصيدة له رائية[٢] تشتمل على ألغاز كثيرة، أولها:

خُذْ مِنْ حَدِيثِيَ مَا يُغْنِيكَ عَنْ نَظَرِي فَإِنَّهُ سَمَرٌ نَاهِيكَ مِنْ سَمَرِ

كَمْ مِنْ أَبٍ قَدْ غَدَا أُمًّا لِمُعْتَبِرٍ فَاعْجَبْ لِإِعْطَاءِ لَفْظِ الأُمِّ لِلذَّكَرِ

وَنَاطِحٍ بِقُرُونٍ لاَ قُرُونَ لَهُ وَكَبْشِ قَومٍ بِنَقْلِ العِلْمِ مُشْتَهَرِ

أراد بالأم: رئيس القوم، وبالناطح: الأمر الشديد، وبالقرون الأولى: الأجيال من الناس، وبالقرون الثانية جمع قرن، وهو ما يكون في رأس البهيمة، وبالكبش: السيد، وقد لقب بالكبش اثنان من أهل عصرنا: الأول: كبش العجم، وهو المحتوى العاضري الناصري الحنفي أخو قاضي دمشق العمادي إسماعيل، وتوفي بها، والثاني كبش العرب، وهو الشهابي أحمد بن كركر الحنفي، وتوفي بمصر، وكان بينهما مناهزة، ومما بينهما [أنَّ الثاني][٣] قال للأول وهما بالجسر الأبيض بالصالحية: أنا كبش العرب وأنت كبش العجم، وسننظر من يغلب منا.

وقد شرح هذه القصيدة في رسالة لطيفة وبيَّن ألغازها الشارح البدر الدماميني.

«**قاله ابن الشجري، والظاهر أن ما مصدرية، وأن المعنى مثله في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٤]، وقوله:**

---

(١) بيت من الطويل، لأبي حية النميري في ديوانه ١٧٤، والشاهد فيه: أنَّ (ما) كفَّت (مِنْ) عن الجر.
والبيت في الكتاب ١٥٦/٣، والمقتضب ١٧٤/٤، وكتاب الشعر ٣٩٢، والجنى الداني ٣١٥، وشرح التصريح على التوضيح ٦٤١/١، وشرح شواهد المغني ٧٢١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٦٣/٥.

(٢) من البحر البسيط.

(٣) زيادة من س.

(٤) الأنبياء: ٣٧.

... ... وَضَنَّتْ... ... ...[١]»

أي: بخلت، يقال: ضَنِنْتُ بالشيء أضِنُ به ضِنًّا وضَنَانَةً، قال الفراء: وضَنَنْتُ بالفتح لغة، ويدل عليه قوله:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أنِّي أَجُودُ لِـأقْوَامٍ وَإِنْ ضَـنَنُوا[٢]

يريد: ضَنُوا، فترك الإدغام ضرورة.

«**عَلَيْنَا والضَّنِيْنُ مِنَ البُخْلِ**.

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها بَعْدُ، كقوله:

أَعَلاَقَـــــةً» ... .[٣]

في الصحاح[٤]: «العلاقَةُ بالكسر: عِلاَقَةُ القوسِ والسوطِ ونحوهما، والعَلاَقَةُ بالفتح: عَلاقةُ الخصومةِ وعَلاقَةُ الحُبِّ»، وأنشد هذا البيت، وفي القاموس[٥]: «والعَلاقَةُ، ويُكْسَرُ: الحُبُّ اللازم للقلب، أو بالفتح في المحبة ونحوها، وبالكسر في السوط ونحوه».

«**أُمَّ الوُلَيِّد**» تصغير الولد، وهو الصبي.

«**بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ**»، أي: أطرافها ونواحيها، وهو في الأصل جمع فَنَن، وهو

---

(١) بيت من الطويل، تمامه: أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ حَاذِمَةَ الحَبْلِ**وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ من البُخْلِ

وقائله البعيث المجاشعي خداش بن بشر، والشاهد فيه:أنَّ فيه مبالغة بكون البخيل مخلوقًا من البخل.

والبيت في المحكم ١٥٦/٨، والمخصص ٢٤٨/١، ولسان العرب ٢٦١/١٣، وشرح شواهد المغـــني ٧٢٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٥٦/٥، والخزانة ٢١٦/١٠.

(٢) بيت من البسيط، لقَعْنَب بن أمّ صاحب، والشاهد فيه هنا: أنَّ الفعل ظَنَّ على وزن (فَعَلَ) في لغة بعض العرب.

والبيت في الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، والأصول ٤٤١/٣، وشرح أبيات ســيبويه ٢٠٩/١، والمنصف ٣٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٠/٢.

(٣) بيت من الكامل، للمرَّار الفقعسي في ديوانه ٤٦١، والشاهد فيه: أنَّ (ما) كفَّت (بعد) عن الإضافة.

والبيت في الكتاب ١١٦/١، ١٣٩/٢، والمقتضب ٥٤/٢، والأصول ٢٣٤/١، ٢٥٨/٢، ونتائج الفكر ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٠/٥.

(٤) ١٥٣١/٤.

(٥) ٩١١/١.

الغصن.

«**كَالثَّغَامِ**» بثاء مثلثة مفتوحة، وغين معجمة: نَبْتٌ في الجبل إذا يبس ابْيَضَّ، والواحدة ثَغَامَة، يُشَبِّه به الشيبَ.

«**المُخْلِسِ**[١]» بالخاء المعجمة اسم فاعل من أَخْلَسَ النبات إذا اختلط رطبه بيابسه، وكأنَّ الشاعر وصفه بذلك ليقع التشبيه في موقعه من حيث لم يكن كَمُلَ بياضُ شعره، وإنَّما صار أشمط ذا سواد وبياض، والثَّغَامُ إذا أخلس كان فيه بياض وغير بياض، وذلك أنَّ ما كان منه يابسًا يبيض، وما كان منه رطبا لم يبيض، وفي الصحاح[٢] في حرف الميم: أنَ البيت للمرار يخاطب نفسه، وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة كما قد يتوهم، وأم الوليِّد مفعول بمحذوف، أي: أَتَعَلَقٌ أمَّ الوليِّدِ علاقة، لا منادى كما قد يسبق إلى بعض الأفهام. قاله الشارح[٣].

«**وقيل: ما مصدرية، وهو الظاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنُوِّنَتْ.**

والثاني: بَيْنَ، كقوله:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِـــالأَرَاكِ» ... ...[٤]

في القاموس[٥]: «الأَرَاك كالسَّحَاب: القطعةُ من الأرضِ، ومَوضِعٌ بِعَرَفَةَ قُرْبَ نَمِرَة، وجَبَلٌ لهُذَيْل،... وشجر من الحَمْضِ يُسْتَاكُ به». انتهى.

والكل في البيت ممكن، وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن المـــُكَرَّم[٦]:

---

(١) بعده في المغني: «الـــمـــُخْلِسُ -بكسر اللام- المختلطُ رطبُه بيابسه».

(٢) ينظر: ١٨٨١/٥.

(٣) تحفة الغريب ٩٣٩/٢.

(٤) بيت من الخفيف، لجميل بن معمر العذري في ديوانه ١٩٧، والشاهد فيه: زيادة (ما) بعد (بين)، وكفهـــا عـــن الإضافة.

والبيت في العروض ١٣٣، ومفتاح العلوم ٥٥٧، والقاموس المحيط ١٣٥٣، وشرح شـــواهد المغـــني ٧٢٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٢/٥، والخزانة ٦٣/٧، ٢١/١٠.

(٥) ٩٣١/١.

(٦) هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور الأنصاري، صاحب اللسان، ومختصرات كتـــب =

بالله إنْ جُـــزْتَ بِـــوادِي الأرَاكْ وَقَبَّلَتْ أَغْصَانُهُ الخُـــضْرُ فَـــاكْ
فَابْعَثْ إِلَى الـــمَمْلُوكِ مِنْ بَعْضِهَا فَـــإِنَّنِي وَاللهِ مَـــالِي سِـــوَاكْ[1]

«**مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ.**

وقيل: ما زائدة، وبين مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بين أوقات نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في بين مع الألف في نحو قوله: ».

أي: بنت النعمان ابن المنذر، وكان حقه أن يقول: قولها، ولكنه ذكَّر على إرادة من قال.

«**فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ**» ... ...[2]

أي: نأمرهم وننهاهم، تشير إلى ما كانوا عليه من العز والملك.

«**والْأَمْرُ أَمْرُنَا * إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوْقَةٌ**» أي: رعية.

«**لَيْسَ نُنْصَفُ**» بنونين أولهما مضمومة، مضارع أَنْصَفَ.

وفي الشرح: «ووقع نُنْصَفُ في هذا المحل من نُسَخ المغني التي رأيتها من الإنْصَاف، وفي ليس ضمير الشأن، وقد أنشده المصنف ثانيًا في حرف الألف الآتي على غير ذلك، فقال: نَتَنَصَّفُ مكان ليس [٢٢٤/ ب] نُنْصَفُ، وهو مضارع تَنَصَّفَ، أي: خدم، وعلى هذا الوجه أنشده الجوهري[3] في حرف الفاء في مادة نَصَفَ»[4].

=

كتب الأدب المطولة، ومنها: مختار الأغاني، توفي سنة ٧١٤هـ.

(١) البيتان من البحر السريع، وهما لمحمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، وهما في لسان العرب ١/٤، ونهاية الأرب ٢/٦٨.

(٢) بيت من الطويل، لحُرَقَة بنت النعمان بن المنذر اللخمي، والشاهد فيه: أنَّه أشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفًا في قوله (فبينا)، وأصله: (فَـ بينَ).

والبيت في المحاسن والأضداد ١٦٢، والصحاح ٤/١٤٣٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٤٥، وشرحها للتبريزي ٢/٥٣، والجنى الداني ٣٧٦، والهمع ٣/٢٠٢، وشرح أبيات المغني ٥/٢٧٣.

(٣) ينظر: الصحاح ٤/١٤٣٤.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٤٠.

«**والثالث والرابع**».

هكذا وقع [في بعض][1] النسخ وهو الصواب، وفي بعضها الرابع والخامس، وليس بصواب؛ لأنَّ الثالث لم يتقدم له ذكر.

«**حَيثُ وإذْ، ويضمنان حينئذ معنى إنْ الشرطية فيَجْزِمانِ فعلين.**

وغير الكافَّة نوعان: عِوَضٌ، وغيرُ عِوَض.

فالعِوَض في موضعين: أحدهما: في نحو قولهم: أَمَّا أنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ، والأصل: انْطَلَقْتُ لأنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا، فقدم المفعول له للاختصاص، وحُذِفَ الجارُّ وكان للاختصار، وجيء بـ(ما) للتعويض، وأُدغِمت النون للتقارب، والعمل عند الفارسي، وابن جني لـ(مَا)، لا لـ(كان).

والثاني: في نحو قولهم: افْعَلْ هذا إمَّا لاَ، وأصله: إنْ كُنْتَ لا تفعلُ غيره.

وغير العِوَض تقع بعد الرافع، كقولك: شتَّانَ مَا زَيْدٌ وعمرٌو، وقولِ مُهَلْهِل: ».

بكسر الهاء الثانية، وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب وائل، سمي مهلهِلاً لأنه أوَّل من هلهل الشعر، أي أَرَقَّهُ، من قولهم: هَلهَلَ النَّسَاجُ: إذا أَرَقَّ نسجه، وقيل غير ذلك.

«**لَـــوْ بِأَبَـــانَين**» ... ...[2]

أي: جبلين، يقال لأحدهما مُتَالِع، بميم مضمومة ومثناة فوقية، وفي آخره عين مهملة، والآخر أبَان، فهو من باب التغليب كالقمرين.

«**جَاءَ يَخْطُبُهَا زُمِّلَ**» بالزاي المضمومة، أي: غُطِيَ.

«**مَا أنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ**»، يعني أنَّ هذه المرأة عزيزة القدر وشريفة النسب، لا ينالها مثل هذا الرجل، حتى إنَّه لو جاء لخطبتها بهذين الجبلين العظيمين، أي: أهلهما، على حذف المضاف لم يلتفت إليه، بل شُجَّ وجهه وسال دمه حتى زَمَّلَ أنفَه وغطاه.

---

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) بيت من المنسرح، للمهلهل في ديوانه ٨١، والشاهد فيه: مجيء (ما) زائدة غير كافَّة، وهي ليست عوضًا عن شيء، وما بعدها مرفوع بما قبلها.

والبيت في سر الصناعة ١٢٩/٢، والصحاح ٣٢٦/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٩، ولسان العرب ٣١٣/٢، وشرح شواهد المغني ٧٢٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٤/٥.

«**وقد مضى البحث في قوله:**

أَنَوْرًا سَرْعَ مَاذَا يــا فــروق[١] ... ...

وأن التقدير أنفارًا سَرْعَ[٢] هذا، وبعد الناصب الرافع، نحو: لَيْتَمَا زيدًا قائمٌ، وبعد الجازم، نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾[٣]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[٤]، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ﴾[٥]، **وقول الأعشى:**

مَتَى مَا تُنَــاخِي» ... ...[٦]

بمثناة مضمومة في أوله، وخاء معجمة في آخره: مضارع أَنَخْتُ مبنيا للمفعول، من أَنَخْتُ الناقة: أبركتها.

«**عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ**»، هو سيد الخلق وحبيب الحق نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، واسم هاشم عمرو، صلوات الله وسلامه عليه.

«**تُرَاحِي**» بمثناة مضمومة فوقية في أوله وحاء مهملة في آخره مضارع أَرَحْتُ، من الإراحة ضد الإتعاب، مبنيًّا أيضا للمفعول، والخطاب لناقته والمراد نفسه.

«**وتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِه**» جمع فاضلة، وهي اسم للدرجة الرفيعة في الفضل، كذا في القاموس[٧].

«**نَدَا**» بفتح النون والقصر: الجود، ولا يخفى أن ندى منصوب على أنه مفعول تَلْقَي، فإن قلنا بأن المقصور المنون يعتبر في حالة الوقف بالصحيح فيفصل بين المنصوب وغيره،

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٨١٤].

(٢) في المغني: أَسْرَعَ.

(٣) الأعراف: ٢٠٠.

(٤) الإسراء: ١١٠.

(٥) البقرة: ١٤٨.

(٦) بيت من الطويل، للأعشى ميمون في ديوانه ٤٦، والشاهد فيه: مجيء (ما) زائدة بعد (متى) التي جزمت فعلين: تناخي، وتراحي.

والبيت في جمهرة أشعار العرب ٨١، والعين ٢٩٣/٣، وسمط اللآلي ٢٢٠/١، والحماسة المغربية ١١٤/١، والخزانة ١٧٧/١، ٣٨/٣، وشرح أبيات المغني ٣٧٧/٥.

(٧) ينظر: ١٠٤٣/١.

فيكون الألف في نحو: هذه عصا، وضربتُ بعصا بدل لام الكلمة، والتنوين محذوف، وفي نحو: كَسَرْتُ عَصَا بدل التنوين، والتي هي بدل [اللام محذوفة، كتبت ندا في البيت بالألف، وكذا إن قلنا برأي المازني في أنَّ الألف بدل من التنوين في الحالات كلها، وأما على رأي أبي عمرو، والكسائي في أنَّ الألف هي بدل][1] لام الكلمة في جميع الأحوال، فيكتب أيضا ندا بالألف؛ لأنه من ذوات الواو، بدليل قولك: نَدَوْتَ إذا جُدْتَ، إلا أنه لو كان هنا من ذوات الياء كتبت بالياء.

«**وبعد الخافض حرفًا كان نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[3]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[4]**».

وآثر التمثيل بخطيئاتهم دون خطاياهم مع أن كلتا القراءتين متواترة؛ لأن التمثيل بخطيئاتهم أظهر في زيادة ما من جهة ظهور الإعراب فيه بخلاف خطاياهم.

«**وقوله:**

رُبَّمَا ضَـرْبَةٍ بِـسَيْفٍ صَـقِيْلٍ بَينَ بُصْرَى وَطَعْنَـةٍ نَجْـلاَءِ[5]»

تقدم الكلام عليه في فصل رُبَّ من حرف الراء.

«**وقوله:**

وَنَنْـصُرُ مولانـا ونعلـم أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَـارِمُ[6]»

تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة.

---

(١) زيادة من س.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) المؤمنون: ٤٠.

(٤) نوح: ٢٥.

(٥) بيت من الخفيف، لعدي بن الرعلاء الغساني، والشاهد فيه: زيادة (ما) بعد (رُبَّ)، و لم تكفها عن العمل.
والبيت في الأصمعيات ١٥٢، واللمحة شرح الملحة ٢٦٠/١، والجنى الداني ٤٥٦، وتوضيح المقاصد ٧٧٣/٢، وأوضح المسالك ٥٦/٣، والفصول المفيدة ٦٢، وشرح شواهد المغني ٧٢٥/٢.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣٠٢].

«**أو اسما، كقوله تعالى:** ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾[١]».

قال ابن المنير: وقع لإمام الحرمين في قوله عليه الصلاة والسلام[٢]: ((أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا))، أن قال: العموم والإبهام في أي، فإذا اقترنت بـــ(ما) الشرطية كان أبلغ في اقتضاء العموم، قال ابن المنير: وهذا غلط، إنما هي حرف مزيد لتأكيد العموم، لا شرطية.

«**وقول الشاعر:**

نَـــامَ الْخَلِـــيُّ... ... ...»[٣]

وهو الخالي من الهم، [٢٢٥/ أ] بخلاف الشجي، قال المبرد: ياء الخلي مشددة، وياء الشجي مخففة، وقد تشدد في الشعر، وأنشد:

نَامَ الخَلِيُّونَ عَنْ لَيـــلِ الـــشَّجِيِّينَا شَأَنُ السُّلاَةِ سِوَى شَأَنِ المـــُحِبِّينَا

«**وَمَا أُحِسُّ**»، بضم الهمز مضارع (أحسستُ الشيءَ)[٤]، أي: وجدت حسه.

«**رُقَادِي**» هو النوم، وهل هو النوم مطلقًا، أو بقيد كونه في الليل، قولان حكاهما في القاموس[٥].

«**وَالْهَمُّ مُحْتَضِرٌ**»، بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من قولهم: «حَضَرَهُ الهَمُّ، واحْتَضَرَهُ، وتَحَضَّرَهُ بمعنًى»، كذا في الصحاح[٦].

«**لَدَيَّ وِسَادِي**»، بتثليث حركة الواو، حكاه صاحب القاموس، وهي المخدة.

«**مِنْ غَيرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي**»، والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحها:

---

(١) القصص: ٢٨.

(٢) الحديث في مسند الشافعي ٢٢٠، والمستدرك على الصحيحين ١٨٢/٢.

(٣) بيتان من الكامل، للأسود بن يعفر النهشلي في ديوانه ٢٥، والشاهد فيه: زيادة (ما) بين المضاف والمضاف إليـــه في قوله: «من غير ما سقم».

والبيتان في المفضليات ٢١٦، والاختيارين ٥٥٩، وشرح شواهد المغني ٧٢٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٩/٥.

(٤) في الأصل: أحسنتُ إلى الشيء.

(٥) ينظر: ٢٨٣/١.

(٦) ٦٣٤/٢.

المرض. وشَفَّني أي: جعلني هزيلاً ناحلاً.

«**هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي**».

وفي الشرح: «وسادي يحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه خبر، أو مجرورًا على أنه بدل اشتمال من ضمير المتكلم في لديَّ»[١].

«**وقوله:**

... ... وَلاَ سِيَّمَا يوما بدارة جُلْجُلِ[٢]»

وهذا عجز بيت صدره:

أَلاَ رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَـــالِح[٣] ... ...

وقد تكلم [فيه][٤] أناس، وتبعناهم في الكلام على [ألفاظ البيت في فصل سيَّ][٥] من حرف السين المهملة.

«**أي: ولا مثل يوم. وقوله: بِدَارة صفة ليوم، وخبر لا محذوف، ومن رفع يوم [فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، وحسَّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم]**[٦]**، ثم [إنَّ]**[٧] **المشهور أنَّ ما مخفوضة، وخبر لا محذوف، وقال الأخفش: ما خبر لـــ(لا)، ويلزمه قطع سيَّ عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر لا معرفة، وجوابه أنَّه قد يقدر ما نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في: لاَ رَجُلَ قائمٌ: إنَّ ارتفاع الخبر بـــما كان مرتفعًا به، لا بـــ(لا) النافية، وفي الهِيتيات**».

بكسر الهاء، وهي المسائل التي أملاها أبو علي بـــ(هِيت)، وهي بلد على الفرات، وإليها ينسب جد شيخنا أبي الحسن علي بن البهاء البغدادي الهيتي.

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٤٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٤٢].

(٣) في الأصل: ألا رب يوم صالح لك منهن.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة يتم بها الكلام.

(٦) زيادة من المغني و س.

(٧) زيادة من المغني.

«**للفارسي**».

وقد تكلم في الهيتيات على هيت وهات ونحوه.

«**إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فلا مهملة، وسيَّ حال، أي: قاموا غير مماثلين [لزيد]**[١] **في القيام، ويرده صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، [وأمَّا مَنْ نصبه]**[٢] **(فهو تمييز، ثم قيل: ما نكرة تامة مخفوضة بالإضافة)**[٣]».

وقد أسلفنا الكلام [في الجواب][٤] على هذين الاعتراضين في فصل سيّ من حرف السين.

«**فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: ما حرف كافٌّ لـــ(سيّ) عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في: على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَبَدًا، وإذا قلت: لا سِيَّمَا زيد، جاز جر زيد ورفعه، وامتنع نصبه**».

في الشرح: «يمكن أن ينصب بـــ(أعني) مضمرة، وما نكرة بمعنى شيء، أي: ولا مِثْلَ شيء، أعني زيدًا»[٥].

«وأقول: إنَّ مراد المصنف بقوله: وامتنع نصبه، النصب الذي تقدم في قوله: وأما مَن نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب، فلا يَرِدُ عليه جواز نصبه بـــ(أعني) مضمرة»[٦].

«**وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: مَا خَلاَ زيدٍ، وما عدا عمرٍو، بالخفض، وهو نادر**.

---

(١) زيادة من الأصل و س.

(٢) زيادة من المغني.

(٣) ساقط من س.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩٤٤.

(٦) المنصف ٢/٢٣٦.

[وتزاد][(١)] بعد أداة الشرط، جازمة كانت نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[(٢)]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[(٣)]».

«وهذا تكرار خال عن الفائدة، فإنه تقدم الكلام على زيادة ما بعد الجازم»[(٤)]، ومثله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[(٥)].

«**أو غير جازمة نحو:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾[(٦)]، **وبين المتبوع وتابعه في نحو:** ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[(٧)]، **قال الزجاج: ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. انتهى.**

ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود (رضي الله عنه[(٨)]) **وبعوضة بدل، وقيل: ما اسم نكرة صفة لـــ(مثلا) أو بدل منه».**

«وقع للزمخشري في الكشاف[(٩)] أنه قال: وما هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسمٍ نكرة أبهمته إبهاما، وزادته شياعا وعموما، كقولك: أعطني كتابًا ما، تريد أيّ كتاب كان، أو صلة للتأكيد، كالتي في: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[(١٠)].

قال التفتازاني: جعلها هنا قسيمًا للصلة، (وفي الفصل قسمًا من حروف الصلة)[(١١)]، مثلها [٢٢٥/ ب] في: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾، وكأنَّه مال هنا إلى أنها اسم على ما هو رأي

---

(١) زيادة من المغني.

(٢) النساء: ٧٨.

(٣) الأنفال: ٥٨.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٤٥.

(٥) النساء: ٧٨.

(٦) فُصِّلَت: ٢٠.

(٧) البقرة: ٢٦.

(٨) لم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات.

(٩) ١/١٤٢.

(١٠) النساء: ١٥٥.

(١١) زيادة على ما في تحفة الغريب.

البعض، فمعنى [مثلا ما:][1] مثلا أيَّ مثل، ويتفرع على الإبهام الحقارة، نحو: أعطِه شيئا ما، والفخامة، نحو: لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ، إذا لم تُجْعَل مصدرية، والنوعية، مثل: أَضْرِبُهُ ضربًا ما، وفي الجملة تُؤَكِّدُ ما إفادة تنكير الاسم قبله»[2].

وقال الشمني: «في الآية أقوال، أحدها للفراء: أنَّ مثلا مفعول يضرب، وبعوضة صفة لـــ(ما) إذا جعلتها بدلاً من مثل، وتكون ما حينئذ وصفت باسم الجنس المنكر لإبهام ما، وضعف بأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس.

الثاني: أنَّ مثلاً مفعول، وبعوضة عطف بيان للمثل، وضعف بأنَّ الجمهور على أنَّ عطف البيان لا يكون في النكرات.

الثالث: أنَّ مثلاً مفعول، وبعوضة بدل منه، واختير.

الرابع: أن بعوضة مفعول يضرب، ومثلا حال منها؛ لأنه نكرة مقدم عليها.

الخامس: أنَّ مثلاً مفعول أول ليضرب، وبعوضة الثاني، وضعف بأنَّ الصحيح تعدي ضرب إلى مفعول واحد فقط.

السادس: أنَّ بعوضة مفعول أول ليضرب، ومثلا الثاني، وفيه ما تقدم.

السابع: أنَّ مثلاً مفعول يضرب، وبعوضة منصوب على إسقاط الخافض، أي ما بين بعوضة فما فوقها، ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين، والمهدوي للكوفيين، وغيرهما للكسائي والفراء، وأنكره أبو العباس»[3].

«**وبعوضة عطف بيان على ما، وقرأ رؤبة**[4]».

بضم الراء وسكون الهمزة بعدها موحدة، وهو ابن العجاج ابن رؤبة، قال الزمخشري[5]: «وهو أمضغُ العرب للشِّيح والقيصوم، والمشهود له بالفصاحة، وكانوا

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٤٥.

(٣) المنصف ٢/٢٣٦.

(٤) قرأ أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة بن العجاج والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة وقطرب بالرفع (بعوضةٌ)، وقـــرأ الجمهور بالنصب (بعوضةً).

ينظر: المحتسب ١/٦٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٣، والبحر المحيط ١/١٩٧-١٩٨.

(٥) الكشاف ١/١٤٣-١٤٤.

يشبهونه بالحسن، وما أظنه ذهب في هذه القراءة، (وهي: «**برفع بعوضة، والأكثرون على أنَّ ما موصولة، أي: الذي هو بعوضة**») إلا إلى هذا الوجه، وهو المطابق لفصاحته».

يعني وجه الاستفهام، وفيه نظر؛ فإنَّ القارئ لا يذهب إلى ما يختاره، بل إلى ما ينقله، وليس له في القراءة اجتهاد، والشيح والقيصوم نباتان من نبات البادية، والغرض من المضغ تحقيق أنه بدوي لا المضغ نفسه، فإنَّ هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون[١].

«**وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذٌّ عند البصريين قياس عند الكوفيين**».

في الشرح: «إذا اعترف المصنف بشذوذه لم يحسن تخريج الفصيح عليه، والذي ينبغي أن يقال: الطول في الصلة هنا موجود، لا مفقود؛ وذلك لأنَّ قوله: فما فوقها من جملة الصلة، فلا شذوذ عند البصريين، كما أنه لا شذوذ عند الكوفيين، وإنما جاز هذا من قبيل ادِّعَاء أنَّ الصلة هي بعوضة فقط، وليس كذلك»[٢]. انتهى.

والحاصل أن قوله: (فما فوقها) أنَّ ما موصولة أو موصوفة، وهي معطوفة على ما الأولى، على أنَّ بعوضة منصوبة صفة لها، أو معطوفة على بعوضة، على أنَّ ما صفة لـــ(مثل)، أو زائدة، وإن رفع بعوضة و(ما) الأولى موصولة فالثانية معطوفة عليها، وإن كانت (ما) الأولى استفهامية فـــ(ما) الثانية كذلك، ويكون من عطف الجمل.

«**واختار الزمخشري[٣] كون ما استفهامية مبتدأ، وبعوضة خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة، وزادها الأعشى مرتين في قوله:**

إمَّا تَرَيْنَا حُفَــاةً لاَ نِعَــالَ لَنَــا ... إنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِــلُ[٤]»

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٤٥.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٤٦.

(٣) ينظر: الكشاف ١/١٤٣.

(٤) بيت من البسيط، للأعشى ميمون في ديوانه ١٤٧، والشاهد فيه: زيادة (ما) في موضعين: بعد (إنْ)، وأصله (إنْ ما)؛ وبعد (كذلك).

والبيت في شرح المعلقات التسع ٢٤، وشرح القصائد العشر ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٦، وشرح أبيات المغني ٥/٢٨٢، والخزانة ١١/٣٥٢.

المرتان هما: زيادتها بعد إنْ الشرطية، وزيادتها قبل الجملة الفعلية، فأمَّا المكان الأول فلا نزاع فيه، وأمَّا الثاني فليس بمتعين؛ لاحتمال أن تكون ما مصدرية، وهي وصلتها في محل رفع على الابتداء والخبر قوله: إنَّا كذلك، أي: إنَّا حفاة، وإنَّا كذلك: أي: غير مستمر، وجواب الشرط محذوف، أي: إن ترينا حفاة فهو أمر غير مستمر، ويدل عليه الجملة بعده، وهي: إنَّا كذلك ما نحفى وننتعل، ولا تكون هذه الجملة الاسمية جوابا؛ لعدم اقترانها بالفاء، بل أتى بها للدلالة على الجواب المحذوف، ويحتمل أن يقال: هي جواب، وحذف الفاء من مثله شائع؛ لأنه محل ضرورة، فيأتي الاحتمال الذي قاله المصنف من زيادة ما في هذا المحل، وفي البيت شذوذ، وهو عدم [٢٢٦/ أ] توكيد الفعل بالنون من إمَّا تَرَيْنَا، والشائع هنا التوكيد، مثل: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[(١)(٢)].

وقال السفاقسي: وفيما اختاره الزمخشري غرابة وبُعد عن معنى الاستفهام، وقيل: ما زائدة، أو صفة، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف، أي: هو بعوضة، وتكون الجملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق، واستحسن لعدم تكلفه[(٣)].

«وأمية بن أبي الصلت ثلاثَ مرات في قوله:

سَلَعٌ مَّـا وَمِثْلُـهُ عُـشَرٌ مَّـا عَائلٌ مَّا وَعَالَـتِ الْبَيْقُـورَا[(٤)]

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحدًا يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع بفتحتين، والعُشَر بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر».

وقال الجوهري[(٥)]: السَّلَعُ شجر مُرّ، والعُشَرُ شجرٌ له صمغ، وهو من العِضَاه.

---

(١) مريم: ٢٦.

(٢) تحفة الغريب ٩٤٦/٢.

(٣) المنصف ٢٣٧/٢.

(٤) بيت من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٧٥، والشاهد فيه: زيادة (ما) بعد (سلع)، وبعد (عشر)، وبعد (عائل).

والبيت في الحيوان ٤٩٢/٤، وجمهرة اللغة ٣٢٢/١، وتهذيب اللغة ٦٠/٢، ولسان العرب ٧٣/٤، ١٦١/٨، وشرح شواهد المغني ٧٢٦/٢، وشرح أبيات المغني ٢٨٣/٥.

(٥) ينظر: الصحاح ٧٤٧/٢، ١٢٣١/٣.

«ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء».

فيمطرون لوقتهم [زعموا][(١)].

«قال:

أَجَاعِلٌ أَنْــتَ بَيْقُــورًا مُــسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَــيْنَ اللهِ وَالمَطَــرِ[(٢)]

ومعنى عالت البيقورا: أنَّ السنة أثقلت البقر بما حمَّلتها من السَّلَع والعُشَر».

ومن هذه القصيدة قوله:

سَــــنَةٌ أَزْمَــــةٌ تَخَيَّــــلُ بالنَّــــا سِ تَرَى لِلْعِــضَاهِ فِيْهَــا صَــرِيْرَا

لاَ عَلَى كَوكَبٍ تَنُوْءُ، وَلاَرِيــــ ـــحِ جَنُوبٍ وَلاَ تَرَى طُخْــرُورَا

وَيَسُوقُونَ بَــاقِرَ الــسَّهْلِ لِلطَّــوْ دِ مَهَازِيــلَ خَــشْيَةً أَنْ تَبُــورَا

عَاقِدِينَ النِّيرَانَ فِــي ثُكَــنِ الأَذْ نَابِ مِنْهَا لِكَيْ تَهِــيجَ البُحُــورَا

أزمة: شديدة قليلة الخير، وتَخَيَّلُ: من قولهم: خَيَّلَتِ السماء، إذا أرعدت وبَرَقَت وتهيأت للمطر ولم تمطر، وتنوء: تسقط، وكانت العرب تضيف المطر إلى الكوكب الساقط، تقول: مطرنا بنوء كذا، وهو من منهيات الشرع، والطخرور بضم الطاء المهملة وسكون الخاء المعجمة: اللَّطْخُ من السحاب القليل، والباقر: جماعة البقر مع رعاتها، والطود: الجبل، وتبور: تهلك، وفسَّرَ الجوهري[(٣)] الثُّكْنَة بالسرب من الحمام، قال: والجمع: ثُكَنْ، وهذا لا يليق أن يفسر به ما في الشعر المذكور[(٤)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) بيت من البسيط، لودَّاك بن ثميل المازني الطائي، وهو في الحيوان ٤٩٣/٤، وعيار الشعر ٦١، ومعجم ديوان الأدب ٦١/٢، والصحاح ٥٩٤/٢، ١٢٣١/٣، ومجمل اللغة ١٣١/١، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢، وشرح أبيات المغني ٢٩١/٥.

(٣) ينظر: الصحاح ٢٠٨٨/٥.

(٤) تحفة الغريب ٩٤٧/٢.

«وهذا فصل عقدته للتدريب في ما»

«قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾[١]، تحتمل ما الأولى النافية، أي: لم يُغْنِ، والاستفهامية فتكون مفعولاً مطلقًا، والتقدير: أيَّ إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ؛ إذ تقديره: أيُّ إغناءٍ أغناه عنه ماله».

أي: لأنَّ حذف المفعول المضمر العائد إلى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا عنه قليلٌ، قال الرضي: حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر.

وسيذكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في الأشياء التي تحتاج إلى رابط، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى ما قيل في تعليله.

«وهو نظير زيدٌ ضَرَبْتُ، إلا أنَّ الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق وفي المثال مفعول به، وأمَّا ما الثانية فموصول اسمي أو حرفي، أي: والذي كَسَبَهُ، أو وَكَسْبُهُ، وقد يضعف الاسمي بأنَّه إذا قُدِّرَ: (والذي كسبه) لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد، ففي الحديث[٢]: ((أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ))، والآية حينئذ نظير: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم﴾[٣]».

وهذا قول ابن عباس[٤]، وقيل غير ذلك، قال صاحب الكشاف[٥]: «لم ينفعه ماله وما كسب بماله، يعني رأس المال والأرباح، أو ماشيته وما كسب من نسلها أو منافعها، أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه، أو ماله التالد والطريف، (والتالد: المال القديم

---

(١) المَسَد: ٢.

(٢) الحديث ورد في حديث سفيان الثوري ٩٦، ونصُّه: «إنَّ أحقَّ مَا أَكَلَ الرجلُ مِنْ أطيبِ كسبِهِ، وإنَّ وَلَدَ الرَجُلِ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ»

(٣) آل عمران: ١٠.

(٤) أي تفسير قوله تعالى : {وما كسب} بأنَّ المراد به الولد هو قول ابن عبَّاس، قال أبو حيان: «وعن ابن عبَّاس {وما كَسَبَ}: ولَدُهُ». البحر المحيط ٥٦٧/١٠.

(٥) ٨٢٠/٤-٨٢١.

الأصلي الذي ولد عندك، والطريف نقيضه)[١]، وعن ابن عباس ﷺ: ما كسب ولده[٢]، وحكي أنَّ بني لهب اقتتلوا فقام يحجز بينهم، فدفعه بعضهم، فغضب وقال: أخرجوا عني الكسب الخبيث، وعن الضحاك[٣]: ما ينفعه ماله وعمله الخبيث، يعني كيده في عداوة رسول الله ﷺ، وعن قتادة[٤]: عمله الذي ظنَّ أنه منه على شيء». انتهى.

«**وأما: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰ﴾**[٥]، و:﴿مَآ أَغْنَىٰ [٢٢٦/ ب] عَنِّي مَالِيَهْ﴾[٦] **فـ(ما) فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعينها في: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ﴾**[٧]».

أي: ويرجح النافية في هاتين الآيتين تعين النافية في قوله تعالى: ﴿**فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ**﴾، وإنما تعينت النافية لقوله بعده: ﴿**وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ**﴾.

«**والأرجح في: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾**[٨]، **أنها موصولة عطفٌ على السحر، وقيل: نافية، فالوقف على السحر**».

في الشرح: «لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر، فتأمله»[٩].

قال الشمني: وأقول: إنما كان أرجح لظهوره وعدم احتياجه إلى ما يحتاج إليه كونها نافية، وذلك إذا كانت موصولة معطوفة على السحر صح العطف، وإن كان المراد بهما واحدا [والعطف][١٠] لتغاير الاعتبار، أو لأن المراد به نوع أقوى منه، وقيل: معطوفة على:

---

(١) ما بين القوسين من كلام ابن طولون.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٦٧/١٠.

(٣) ينظر قوله في: البحر المحيط ٥٦٧/١٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٥٦٧/١٠.

(٥) الليل: ١١.

(٦) الحاقة: ٢٨.

(٧) الأحقاف: ٢٦.

(٨) البقرة: ١٠٢.

(٩) تحفة الغريب ٩٤٨/٢.

(١٠) زيادة يتم بها المعنى، وهي كذلك في تفسير البيضاوي ٩٧/١.

(ما تتلوا)، وقيل: على: (ملك) فيكون في محل جر، وهاروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما، وهما ملكان أنزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى، وقيل: رجلان سميا ملكين لأجل صلاحهما، ويؤيده قراءة ابن عباس والحسن بكسر لام ملكين[١]، وعلى هذه القراءة أيضا (هاروت وماروت) بيان لهما، وأما إذا كانت نافية فيكون ما أنزل معطوفا على: (ما كفر)، وهو تكذيب لليهود في هذه القصة، وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني، وهما اسمان لقبيلتين من الشياطين، وقيل: بدل من الناس، وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين[٢] فهما منصوبان على الذم[٣].

ويكفي في أرجحية كونها موصولة [كون][٤] كلٍّ من المعربين [قائل][٥] به، وحكاية كونها نافية تقبل؛ ولهذا لم يذكره الزمخشري.

«**والأرجح في:** ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾[٦] **[أنها]**[٧] **النافية بدليل:** ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[٨]».

في الشرح: «لم يتضح لي كون هذا دليلاً على أنَّ ما نافية، فإنَّ النفي في آية يس مسلَّطٌ على إنذار آبائهم، والمنفي هنا إرسال النذير إلى هؤلاء أنفسهم، ولم يَجْرِ [لآبائهم][٩] في

---

(١) قرأ الحسن وابن عباس والضحاك بن مزاحم وابن أبْزَى وأبو الأسود الدؤلي بكسر اللام (المَلِكَين)، وقرأ الجمهور بفتحها (المَلَكَين).

ينظر: معاني القرآن للفراء ٦٤/١، والمحتسب ١٠٠/١، والبحر المحيط ٥٢٧/١.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالتشديد والنصب (ولَكِنَّ الشياطينَ)، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بالتخفيف والرفع (ولَكِنْ الشياطينُ).

ينظر: السبعة في القراءات ١٦٧-١٦٨، والحجة في القراءات السبع ٨٦، والحجة للقراء السبعة ١٦٩/٢، والبحر المحيط ٥٢٣/١-٥٢٤.

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي ١/ ٩٧-٩٨، المنصف ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) زيادة من س.

(٦) يس: ٦.

(٧) زيادة من المغني.

(٨) سبأ: ٤٤.

(٩) زيادة من س.

ذلك ذكر، فكيف يكون هذا دليلاً على ذاك»[١]. (انتهى)[٢].

والحق أن المصنف فهم من كلام الزمخشري [أنَّ هذه الآية تدل على أنَّ ما في آية يس نافية، فساقه على مقتضى فهمه، وذلك أن الزمخشري][٣] قال ما نَصُّه[٤]: «﴿قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾: قوما غيرَ منذَرٍ آباؤهم على الوصف، ونحوه قوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾[٥]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[٦]» انتهى.

فظنَّ المصنف أنَّ الزمخشري ساق الآيتين للاستدلال بهما على أنَّ ما في الآية الأولى نافية، وليس في كلام الزمخشري ما يقتضي الاستدلال بوجه، وليس فيه أكثر من أنَّه ساق الآيتين للتنظير، والله أعلم بحقيقة الحال[٧].

قال الشمني[٨]: بل هذا مأخوذ من الكشاف[٩]، فإنَّ فيه: «فإنْ قلتَ: كيف يكونون منذرين غير منذرين، لمناقضة هذا ما في الآي الأُخَر؟ قلتُ: لا مناقضة؛ لأنَّ الآي في نفي إنذارهم لا في نفي إنذار آبائهم، وآباؤهم القدماء من ولد إسماعيل، وكانت النذارة فيهم، فإنْ قلتَ: ففي أحد التفسيرين أنَّ آباءهم لم ينذروا، وهو الظاهر، [فما تصنع به؟][١٠] قلتُ: أريد آباؤهم الأدنون دون الأباعد».

«وتحتمل الموصولة».

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٤٨.

(٢) ساقطة من س.

(٣) زيادة من س.

(٤) الكشاف ٤/٦.

(٥) القصص: ٤٦.

(٦) سبأ: ٤٤.

(٧) ينظر: تحفة الغريب ٢/٩٤٨-٩٤٩.

(٨) ينظر: المنصف ٢/٢٤٠.

(٩) ٤/٦-٧.

(١٠) زيادة من س.

قال الزمخشري[١]: «وقد فسر: ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾[٢] على إثبات الإنذار، ووجه ذلك أن تجعل ما مصدرية: لتنذر قومًا إنذار آبائهم، أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني: لتنذر قومًا ما أنذره آباؤهم من العذاب، كقوله: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا﴾[٣]، فإنْ قلتَ: أيُّ فرق بين تعلقي قوله: ﴿فَهُمۡ غَٰفِلُونَ﴾ على التفسيرين؟ قلتُ: هو على الأول متعلق بالنفي، أي: لم ينذروا فهم غافلون، على أنَّ عدم إنذارهم هو سبب غفلتهم، وعلى الثاني بقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[٤]؛ لتنذر، كما تقول: أرسَلْتُكَ إلى فلانٍ لِتُنْذِرَهُ فإنه غافل».

وفي الشرح: «وكأنَّ المصنف رأى قوله في السؤال [يعني الذي نقله الشمني][٥]: وهو الظاهر، يعني كونها للنفي، فادَّعى كما سبق أنه الأرجح، وفي كلام الزمخشري ما يشير إلى أنه لا دلالة في الآية التي أوردها المصنف على ما ادَّعاه فتأمله»[٦]. انتهى.

«والأظهر في: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[٧] المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذوف، والأصل: بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصدعه، فحذفت أل لامتناع اجتماعها [٢٢٧/ أ] مع الإضافة، فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما في: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[٨] فصار به، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... ...»[٩]

---

(١) الكشاف ٦/٤.

(٢) يس: ٦.

(٣) النبأ: ٤٠.

(٤) يس: ٣.

(٥) الكلام هنا لابن طولون.

(٦) تحفة الغريب ٩٥٠/٢.

(٧) الحِجر: ٩٤.

(٨) يوسف: ٨٢.

(٩) بيت من البسيط، يُنسب إلى عمرو بن معدي كرب، وهو في ديوانه ٦٣، وإلى العبّاس بن مرداس، وهو في ديوانه ١٣١ ، وإلى زُرعة بن السّائب، وإلى خفاف بن ندبة، وهو في ديوانه ١٢٦، وإلى أعشى طرود، واسمه إياس بن عامر، والشاهد فيه: أنَّ أصله (أمرتك بالخير)، فحذفت الباء، وانتصب (الخير) على نزع الخافض.

والبيت في الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، والأصول ١٧٨/١، واللامات ١٣٩، وشرح أبيات =

هذا صدر بيت عجزه:

... ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَـــالٍ وَذَا نَـــشَبِ

والنَّشَبُ بالشين المعجمة، قال في الصحاح[١]: إنَّه المال والعقار. وفي القاموس[٢]: إنه المال الأصيل من الناطق والصامت. يقول: أمرتُكَ بالخيرِ في حال غناك، فافعله، فلا عذر لك في التخلف عنه، وقبله:

فَقَالَ لِي قَولَ ذِي رَأْيٍ وَمَقْـــدِرَةٍ مُجَرِّبٍ عَاقِلٍ نُزْهٍ عَـــنِ الرِّيَـــبِ

المقدرة يحتمل أن يراد بها اليسار، فدالها مهملة مضمومة، وإنما وصفه بذلك لأنَّ ذوي اليسار والثروة أقعد بمعرفة وجوه الإحسان، وأحق بالدلالة عليها، ويحتمل أن يراد بها القدرة، فلك في دالها الحركات الثلاث.

ونُزْه بضم النون وإسكان الزاي: العَفُّ.

والرِّيَب: التهم، جمع ريبة، وبعض شارحي أبيات المفصل نسب هذا الشعر لعباس ابن مرداس[٣].

«**فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت في:** ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٤]، **وهذا تقرير ابن جني.**

وأمَّا: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٥] **فـــ(ما) شرطية؛ ولهذا جزمت، ومحلها النصب بـــ(ننسخ)، وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل:** ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[٦]، **فالتقدير أيّ شيء ننسخ، لا أيّ آية ننسخ؛ لأنَّ ذلك لا يجتمع مع:** ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾».

=

سيبويه ١/١٧٠، والمفصل ٣٨٧، وشرح أبيات المغني ٥/٢٩٩.

(١) ينظر: ١/٢٢٤.

(٢) ينظر: ١/١٣٧-١٣٨.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٥٠-٩٥١.

(٤) الفرقان: ٤١.

(٥) البقرة: ١٠٦.

(٦) الإسراء: ١١٠.

«لقائل أن يقول: لا يلزم من عدم اجتماع أي آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما بمعنى أي آية مع من آية، وإلى ذلك أشار بقوله: لأنَّ ذلك لا يجتمع مع من آية، على أن تكون مِنْ لبيان جنس ما»[١].

«وإمَّا على أنها مفعول مطلق، فالتقدير: أيَّ نسخٍ ننسخُ، فـ(آية) مفعول ننسخ، ومِنْ زائدة».

قال[٢] السفاقسي: ورُدَّ بأنه يلزم خلو الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط، ألا ترى أنك لو قلتَ: أيّ ضرب تضرب هندًا أضرب أحسن منها لم يجز؛ لأنَّ منها عائد على هند، لا على أيّ ضرب الذي هو اسم الشرط، وبأنَّ زيادة مِن مشروط بعدم الإيجاب والتنكير، والشرط ليس من قبيل غير الموجب، فلا يجوز: إنْ قامَ مِنْ رجلٍ أُقُمْ مَعَهُ، وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين.

وقال النجيب: ﴿مِنۡ ءَايَةٍ﴾ منصوب على التمييز، والمميز ما أي شيء ينسخ من آية.

«وردَّ هذا أبو البقاء بأنَّ ما المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أنَّ ما مصدر، بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾[٣]، فـ(ما) محتملة للموصوفة: أي شيء لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين مكَّنا معنى أعطينا، وفيه تكلف.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨﴾[٤]، فـ(ما) محتملة لثلاثة أوجه: أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾[٥]، فتكون

---

(١) المنصف ٢/٢٤٠.

(٢) هكذا في س، وفي الأصل: وأمَّا قال. ولا يظهر لي استقامة المعنى بها.

(٣) الأنعام: ٦.

(٤) البقرة: ٨٨.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

حرفًا باتفاق، وقليلاً في معنى النفي».

في الكشاف[١]: «وما مزيدة، وهو إيماهم ببعض الكتاب، ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم».

قال السفاقسي: واعترض بأنَّ كون القلة بمعنى العدم إنما نقله النحويون في نحو: أقلَّ رجلٍ يقول ذلك، وقلَّ رجل يقول ذلك، وقلَّما يقوم زيدٌ، وقليلٌ من الرجالِ يقول ذلك، وأمَّا إذا كان (قليلاً) منصوبًا بفعل مثبت نحو: قمتُ، فلا يذهب إلى أنه بمعنى النفي المحض. انتهى.

«مثلها في قوله:

... ... قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا[٢]»

هذا عجز بيت صدره:

أُنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدَةٍ ... ...

وقد تقدم الكلام عليه في فصل إلاَّ بالكسر والتشديد من حرف الألف.

«وإمَّا لإفادة التقليل مثلها في: أَكَلْتُ أَكْلاً مَّا، وعلى هذا فيكون تقليل بعد [٢٢٧/ ب] تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم قوم أنَّ ما هذه اسم كما قدمناه في: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٣]، والوجه الثاني: النفي، وقليلاً: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: إيمانًا قليلاً أو زمنًا قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويرده أمران: أحدهما: أنَّ ما النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلاً نعتًا للظرف؛ لأنهم يتسعون في الظرف».

في الشرح: «الظاهر أنه لا ينبغي أن يسهل عند المصنف ذلك، ولا شيئا ما؛ لأنه مصرح

---

(١) ١/١٩٠.

(٢) بيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٥٢٦، والشاهد فيه: أنَّ (قليل) في البيت معناه النفي، على تقدير (ما) النافية.

والبيت في العين ٨/٤٢، والكتاب ٢/٣٣٢، والمقتضب ٤/٤٠٩، والأصول ١/٢٨٦، والأشموني ١/٥١٥، والخزانة ٣/٤١٨.

(٣) البقرة: ٢٦.

بأنَّ هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر، والكلام في غيره؛ بل في أفصح كلام»[١].

«**وقد قال:**

وَنَحْنُ عن فــضلك مَــا اسْــتَغْنَيَنا[٢]»

وقد أنشد المصنف هذا البيت أولا في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة التي عقدها لـــ(إذا) في حرف الألف، وأنشده أيضا في الباب الثامن في أثناء القاعدة التاسعة.

«**والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين**».

في الشرح: «بيان الجمع بينهما في الآية المذكورة، وهي: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾[٣] أنَّ فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف، وتقديم المعمول على محله، وكلاهما على خلاف الأصل، على أنَّ لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد، (والسَّنَدُ: أحْيَا الأرضَ شَبَابُ الزَّمَانِ)، ومثله كثير»[٤].

قال الشمني: «وأقول: المجاز يكون صفة للنسبة؛ لكونها أسند فيها شيء إلى غير ما حقه أن يسند إليه، أو أوقع فيها شيء على غير ما حقه أن يوقع عليه، أو أضيف إليها شيء إلى غير ما حقه أن يضاف إليه، ويكون صفة للكلمة لكونها نقلت عن معناها الأصلي إلى غيره، أو لكونها نقلت عن إعرابها الأصلي إلى غيره بحذف، نحو القرية في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٥]، أو لزيادة، نحو مثل في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٦]، إذا تقرر هذا فاعلم أنَّ مراد المصنف من أنهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك، لا منعهم له، وقد صرَّح بذلك في الرابع من الباب السادس، وأنَّ مراده من المجاز هنا غير الكلمة المنقولة عن معناها الأصلي إلى غيره، بدليل ما ذكره من الأمثلة، فلا يَرِدُ عليه نحو: (أحيا الأرضَ شَبَابُ

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٥١.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٤٦].

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٥٢.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) الشورى: ١١.

الزَّمَانِ)؛ لأنَّ المجاز في أحيا وشباب؛ لنقلهما عن معناهما الأصلي إلى غيره»[(١)].

«**ولهذا لم يجيزوا دَخَلْتُ الأَمْرَ؛ لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف [دَخَلْتُ في الأمر][(٢)]، ودخلت الدار، واستقبحوا: سِيْرَ عليه طويلٌ؛ لئلا يجمعوا بين جَعْلِ الحدث أو الزمان مسيرًا، وبين حذف الموصوف، بخلاف: سِيْرَ عليه طويلاً، وسيرَ عليه سيرٌ طويلٌ، أو زمنٌ طويلٌ.**

والثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـــ(قليلا)، وقليلاً حال معمول لمحذوف دلَّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأخروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجَّح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[(٣)]، ما إمَّا زائدة، فـــ(مِنْ) متعلقة بـــ(فرطتم)، وإما مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره من قبل، ورُدَّ بأنَّ الغايات لا تقع أخبارًا، ولا صلات، ولا صفات، ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه، وجماعة من المحققين».

«والمراد بالغايات هي الظروف التي قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم، وذلك مسموع في: قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأول، ودون، وأسفل، وعن، وعلى، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو: يمين، وشمال، وآخر، وغير ذلك، وبنيت على الحركة ليعلم أن لها عرفا في الإعراب، وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها حال الإعراب إما مجرورة بـــ(مِنْ) أو منصوبة، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها، وسميت غايات لأنه كان حقها ألاَ تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي، بل لكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف [٢٢٨/ أ] غاية في النطق بعد أن كانت

---

(١) المنصف ٢/٢٤٢.

(٢) زيادة من المغني و س.

(٣) يوسف: ٨٠.

وسطًا، وإنما امتنع وقوع الغايات أخبارًا أو صلات وصفات لنقصانها»[١].

قال أبو البقاء: أي: وتفريطكم في يوسف من قبل، وهذا ضعيف؛ لأنَّ قبلُ إذا وقعت خبرًا أو صلة لا تقطع عن الإضافة؛ لئلا تبقى ناقصة. انتهى.

«**ويشكل عليهم**: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾[٢]».

في الشرح: «هذا مبني على أنَّ قوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾ هو صلة للموصول، وهو ممنوع، بل الصلة هي: ﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾[٣]، و:﴿مِن قَبْلُ﴾ ظرف لغوٌ يتعلق بخبر كان، لا مستقر على أنه صلة، فلا إشكال إذن على سيبويه، ولا على غيره من المحققين»[٤]. انتهى.

وقيل: إنه متعلق بـــ(كان) تامة محذوفة، وهي وفاعلها صلة الذين، والتقدير على عاقبة الذين كانوا من قبل.

فإن قلتَ: وقع في أحاديث الجهاد من صحيح مسلم أن أنسًا، ويعني به ابن النضر أخا الربيّع -بتشديد الياء- لم يشهد مع رسول الله ﷺ بدرا فشقَّ عليه، قال[٥]: ((أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ غُيِّبْتُ عَنْهُ، وَإِنْ أَرَانِي اللهُ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيَرَانِي اللهُ مَا أَصْنَعُ))، الحديث، فقد وقعت الغاية صلة لـــ(ما) من قوله: فيما بعد.

وأجيب بأنه يمكن أن يجعل الظرف المذكور لغوًا يتعلق بما يدل على كون خاص حُذِفَ لدلالة المتقدم عليه، أي: فيما أشهده بعد[٦].

«**وقيل: نصب عطفا على أنَّ وصلتها، أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِقَ وتفريطكم**».

ذكر أبو البقاء وجها آخر، وهو النصب عطفا على اسم أنَّ، ويَرِدُ عليه ما ورد على الذي قبله من أنَّ فيه فصلاً بين العاطف والمعطوف بالظرف.

---

(١) المنصف ٢/٢٤٣.

(٢) الروم: ٤٢.

(٣) الروم: ٤٢.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٥٢.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٥١٢، والنسائي في السنن الكبرى ٧/٣٦٥.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٥٢.

وفي الشرح: «من النحويين من لا يرى أنَّ هذا اللازم باطل، وقد صرَّح به ابن مالك في التسهيل، ومثَّلَ له بعضهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾[1]، وقد صرَّح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بأنه يجوز أن يقدر: إذا اؤتمنتم، وحذف ثم عُطِفَ عليه: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم﴾، أو يقَدَّر: ويأمرُكُم إذا حكمتم، فيكون على هذا الأخير من باب عطف الجمل، قلتُ: ويجاب عن آية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه [بأنَّ يقال: التقدير فيها: ألم تعلموا مِن قبل أخذ أبيكم الموثق ومن قبل تفريطكم، فحذف الأول وعطف عليه][2]، وقد أجاز قوم في يعقوب من قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[3] في قراءة من قرأ بفتح الباء[4] أن يكون مجرورا على أنه معطوف على إسحاق، أي: فبشرناها بإسحاق ويعقوب، وضعَّفَه الفارسي بالفصل بين المتعاطفين بالجار والمجرور، وجعل مثله ضرورة كقول الأعشى:

يَوْمًا تَرَاهَا كَـشِبْهِ أَرْدِيَـةِ الْـ ـعَصْبِ وَيَومًا أَدِيمَهَـا نَغِـلاَ[5]

وردَّه جماعة من النحاة بأنَّ الفصل الممتنع هو الفصل بالأجنبي، والفاصل في الآية والبيت غير أجنبي؛ لأنَّ المعمولات كلها معمولات الفعل، فلا يمتنع العطف حينئذ، وصحَّحَ بعضهم كلام الفارسي، وفرَّقَ بين: ضربْتُ زيدًا أمسِ وعَمرًا اليوم وقولنا: ضربْتُ أمسِ زيدًا واليومَ عمرًا، بأنَّ الفعل إذا كان له معمولان، أحدهما ظرف والآخر مفعول به، كانت

---

(١) النساء: ٥٨.

(٢) زيادة من س.

(٣) هود: ٧١.

(٤) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وأبو بكر عن عاصم بالرفع (يعقوبُ)، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص وزيد بن علي بالنصب (يعقوبَ).

ينظر: معاني القرآن للفراء ١٩٧/١، والسبعة في القراءات ٣٣٨، والبحر المحيط ١٨٣/٦.

(٥) بيت من المنسرح، للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٢٨٣، والشاهد فيه: فصله بين حرف العطف والمعطوف بالظرف ضرورة.

والبيت في غريب الحديث ١٣٧/٤، والشعر والشعراء ٧٠/١، وتهذيب اللغة ٩٠/٧، والصحاح ٩٢٤/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣.

مرتبة المفعول به أن يتقدم على الظرف، وإن قُدِّمَ الظرف عليه فاتساع، والنية به التأخير، فإذا حذف ذلك العامل، وأنيب منابه حرف العطف لم يجز تقديم الظرف اتساعًا كما كان يجوز مع الفعل؛ لأنَّ الأصول تحتمل من التصرف والاتساع ما لا تحتمله الفروع.

وقد ذكر أبو الفتح ما يدل على أنَّ أبا علي اعتمد في تقبيح ذلك على ما ذكرته، قال: قال أبو علي: إنَّ ضرَبْتُ اليوم زيدًا وأمسِ عمرًا يعطف للفصل بين الواو وما نصبته؛ إذ كانت هي الآن العامل، قلتُ له: وإذا كانت هي الآن العامل فلم يقبح: ضربْتُ أمسِ زيدًا واليوم عمرًا، ألا تُراكَ تقول مبتدئا: ضرَبْتُ اليومَ عمرًا فلا يقبح، والواو بمنزلة ضَرَبْتُ في أنها الآن العامل، فقال: هي وإن كانت العامل فإنها مقامة مقام العامل الأول الأصلي، فضعف الفصل بينهما، وإن لم يضعف الفصل بين العامل الأصلي وما عمل فيه، يضعف ما أقيم مقام الشيء أن يجري مجرى نفسه، وهذا من نفيس الكلام»[(١)]. انتهى.

«ويلزم على هذا الإعراب [ما قاله بعضهم من][(٢)] الفصل [٢٢٨/ ب] بين العاطف والمعطوف بالظرف [وهو ممتنع][(٣)]، فإن قيل: قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[(٤)]، ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾[(٥)]، قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيء.

وقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[(٦)]، ما ظرفية، وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد».

قال السفاقسي: وقيل ما موصولة، أي: النساء التي لم تمسوهن، وضعف بأنَّ ما حينئذ يكون وصفًا للنساء؛ لأنه قدرها بمعنى التي، وما من الموصولات التي لا يوصف بها، بخلاف

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٥٣-٩٥٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) زيادة من المغني.

(٤) يس: ٩.

(٥) البقرة: ٢٠١.

(٦) البقرة: ٢٣٦.

الذي والتي.

«وتقول: اصْنَعْ مَا صَنَعْتَ، فـــ(ما) موصولة أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلتَ: اصْنَعْ مَا تَصْنَعُ امتنعت الشرطية؛ لأنَّ شرط حذف الجواب مُضيُّ فعل الشرط.

وتقول: ما أحسنَ مَا كَانَ زيدٌ فـــ(ما) الثانية مصدرية، وكان زيد صلتها، والجملة مفعول».

«قد يشكل من حيث إنَّ الجملة هي قولنا: كانَ زيدٌ، وليست بمفعول، إنَّما هي صلة الموصول الحرفي، والجواب أنَّه ليس مراده بالجملة المصطلح عليها، وإنَّما مراده المعنى اللغوي، أي: جملة الألفاظ، وهو جميعها، يريد أنَّ مجموع قوله: ما كانَ زيدٌ هو المفعول»[(١)].

«ويجوز عند من جوَّزَ إطلاق ما على آحاد مَن يعلم أن تقدِّرها بمعنى الذي، وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيدا على الخبرية، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيد، على أن يكون الخبر ضمير ما، ثم حذف، والمعنى ما أحسن الذي كانه زيد، إلا أنَّ حذف خبر كان ضعيف.

ومما يُسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن: أي: ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه:

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَــزَالُ كَأَنَّــه ... مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلاَثِ كَسِيرَا[(٢)]

فيقال: كان الظاهر رفع كسيرًا خبرًا لــ(كأنَّ).

والجواب أنه خبر لــ(يزال)، ومعناه كاسر، أي: ثان، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد صحيح، كجريح وقتيل، وما مصدرية، وهي وصلتها خبر كأنَّ، أي: أَلِفَ القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا إحدى قوائمه حتى كأنَّه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: ما بمعنى الذي، وضمير يقوم عائد إليها، وكسيرا حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور،

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٥٥.

(٢) بيت من الكامل، منسوب للأعشى وليس في ديوانه، ولامرئ القيس وليس في ديوانه، والشاهد فيه: أنَّ (كـــسيرا) خبر (ما يزال).

والبيت في المنجد في اللغة ١/٢٤١، وشمس العلوم ٦/٣٧٧٢، وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٩، وشرح أبيـــات المغني ٥/٣٠١.

وكأنَّ ومعمولاها خبر يزال، أي: كأنَّه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أولى».

«مِنْ»

«بكسر الميم وسكون النون، ويقال: مِنَا بالألف في الآخر، وهذه هي الأصل عند الكسائي والفراء، وشاهد ذلك قوله:

بَـــذَلْنَا مَـــارِنَ الخَطِّـــيِّ فِـــيهِمْ وَكُـــلَّ مُهَنَّـــدٍ ذَكَـــرٍ حُـــسَامِ

مِنَا أنْ ذَرَّ قَرْنُ الـــشَّمْسِ حَتَّـــى أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَـــرُ الظَّـــلاَمِ[1]

الخَطِّي: الرمح.

ومارنه: ما فضل عن قصبته.

وذرَّ: أَضَاءَ.

وقرن الشمس: أعلاها، وأول ما يبدو منها في الطلوع.

والشريد: الطريد.

والمراد بقتر الظلام: شدة ظلمته وانتشارها، شبه ذلك بالقتر، واحدها قترة، وهي الغبار.

قال أبو حيان: وخرَّجَه أبو الفتح على أنَّ مِنَا مصدر مَنَى إذا قدر، وأنه يستعمل ظرفًا لخفوق النجم، واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بأنَّ الذي ينفع من التأويل هنا أن يقدر مِنَا بمعنى القَدْرِ بفتح القاف وسكون الدال، لا بمعنى التقدير»[2].

«تأتي على خمسة عشر وجهًا:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حيث ادَّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه».

في شرح اللباب: المراد من الغاية جميع المسافة، لا النهاية؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية.

وفي شرح الرضي: وتعرف مِنْ الابتدائية بأن يحسن في مقابلها إلى أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ به ألتجئ إليه، فالباء ها هنا

---

(١) بيتان من الوافر، منسوبان لبعض قضاعة، والشاهد فيهما: أنَّ أصل (مِنْ) (مِنَا) على رأي الكسائي والفراء، ثم حذفت الألف لكثرة الاستعمال.

والبيتان في المحكم ٤٧٢/١٠، ولسان العرب ١٣/ ٤٢٣، والهمع ٢١١/٤، وتاج العروس ٢١٦/٣٦.

(٢) تحفة الغريب ٩٥٦/٢.

أفادت معنى الانتهاء، بدليل: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[١].

قال الرضي: وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٢]، وأنا لا أرى مِنْ في الآيتين بمعنى الابتداء؛ لأنَّ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـــ(مِنْ) الابتدائية شيئا ممتدًّا كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـــ(مِنْ) هو الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل، نحو: سِرتُ مِنَ البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد، نحو: تبرأتُ مِن فلانٍ إلى فلانٍ، وكذا خَرَجْتُ من الدارِ؛ لأنَّ الخروج ليس شيئا ممتدا؛ إذ يقال: خرجتُ من الدار إذا انفصلت [٢٢٩/ أ] منها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين، ولا أصلين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد مِنْ، وهذا معنى في، فـــ(مِنْ) في الآيتين بمعنى في، ومِنْ في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى في، نحو: جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زيدٍ ومِنْ بَعْدِهِ، و:﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[٣]، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعضٍ غير عزيز. انتهى.

«**وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو:** ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٤]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[٥]، **قال الكوفيون، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه: وفي الزمان أيضًا، بدليل:** ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، **وفي الحديث**» في الصحيحين «((**فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمْعَةِ إلى الجُمْعَةِ**))»[٦].

«وفي الحديث فيهما أيضا: ((مَنْ يَعْمَلُ لي من نصف النَّهارِ إلى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قيراط؟ فَعَمِلَتْ النَّصَارى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إلى غُرُوبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إلى

(١) التوبة: ١٠٨.
(٢) الجمعة: ٩.
(٣) فُصِّلَت: ٥.
(٤) الإسراء: ١.
(٥) النمل: ٣٠.
(٦) الحديث في موطأ مالك ٢٦٦/٢، وفي صحيح البخاري ٢٩/٢.

غروبِ الشَّمْسِ))[١]، فاستعملت مِنْ للابتداء في الزمان في أربع مواضع، فإنْ قلتَ: على ماذا جُرَّ الثاني من قيراط، وقيراطين، فإنَّه لا يمكن جره بالأصالة، وهو ظاهر، ولا بالتبعية؛ إذ ليس شيئًا من التوابع، قلتُ: هو مجرور بالتبعية، ولا نُسَلِّم أنه ليس شيئًا من التوابع، بل هو تأكيد، وبيانه أنَّ الحكم المعلق بجماعة قد يقصد تعلقه بالمجموع، وقد يقصد تعلقه بكل فرد، والقصد هنا إلى الثاني، فكأنه: فأُعْطِي كُلَّ واحدٍ منهم قيراطا قيراطا، وأُعْطِي كُلَّ واحدٍ منهم قيراطين قيراطين، ولما كان المقصود هنا تعلق الحكم بكل فرد التزم ذكر الثاني ليكون أمارة على ذلك، ورُبَّ شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض، فلا يَرِدُ أنه لو كان تأكيدًا لجاز سقوطه، وقد نعود –إن شاء الله تعالى– إلى ذكر المسألة في الباب الرابع عند الكلام على أقسام الحال، ووقع في حديث الإفك[٢]: ((ولَمْ يَجْلِسْ عندي مِنْ يَومٍ قيلَ مَا قِيل))، وفي الحديث أيضا: ((فَمَا زِلتُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ))[٣]، وفيه ((هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِنْ ثَلاَثَةِ أيامٍ))[٤]، والشواهد على ذلك كثيرة جدًّا»[٥].

«**وقال النابغة:**

تُخُيِّـــــرْنَ» ... ...[٦]

مبني للمفعول من قول الرجل: تَخَيَّرْتُ الشيء، أي: اصطفيته.

«**مِنْ أَزْمَانٍ**» جمع زمن، وهو اسم لقليل الوقت وكثيره.

«**يَومِ حَلِيمَةٍ**» وهو مشهور من أيام العرب، وفي القاموس[٧]: «وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان، وكان أبوها وجَّهَ جيشًا إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم مِرْكَنًا من طيب، فطيبتهم منه، فقالوا: (مَا يَومُ حَلِيمَةَ بِسِرٍّ)، يُضْرَب لكلِّ أمرٍ مشهور».

---

(١) الحديث في موطأ مالك ١/٣٤٥، وصحيح البخاري ٣/٩٠.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٣/١٧٣، وصحيح مسلم ٤/٢١٢٩.

(٣) الحديث في صحيح البخاري ٣/٦١، وصحيح مسلم ٣/١٦١٥.

(٤) الحديث في مسند أحمد ٢٠/٤٤٠، والمعجم الأوسط ٥/١٢٣.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩٥٧-٩٥٨.

(٦) بيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٠، والشاهد فيه: مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧، وأوضح المسالك ٣/٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٦، والأشموني ٢/٧٠، وشرح التصريح ١/٦٣٨، والخزانة ٣/٣٣١، وشرح شواهد المغني ٥/٣٠٤.

(٧) ١/١٠٩٦.

مشهور». انتهى. كما في القاموس، وتمام خبرهم أنهم ذهبوا إلى المنذر فقالوا له: أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك، فتباشر هو وأصحابه، وغفلوا بعض الغفلة، فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه، ويقال: إنه ارتفع هذا اليوم من العجاج ما غطَّى عين الشمس.

«**إلى اليْومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ**»، جمع تَجْرِبَة، مصدر قولك: جرَبْتُ الشيءَ، إذا اختبرته وعرفته. وقبل هذا البيت:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوْفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

«**وقيل: التقدير من مضي أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردَّه السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.**

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[1]، وعلامتها إمكان سدِّ (بعض) مسدها».

قال الرضي: وتعرف مِنْ التبعيضية بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـ(مِنْ)، كما في قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[2]، أو مقدَّر، نحو: أخذتُ من الدراهم، أي: من الدراهم شيئًا. وقال المبرد، وعبد القاهر، والزمخشري: إنَّ أصل مِن التبعيضية ابتداء الغاية؛ لأنَّ الدراهم في قولك: أخذْتُ من الدراهمِ مبدأ الأخذ.

«**كقراءة ابن مسعود**[3] **[ﷺ]**[4]: {حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بعض مَا تُحِبُّونَ}[5].

الثالث: بيان الجنس».

قال الرضي: وتعرف بأن يكون قبل مِن وبعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بـ(مِنْ) تفسيرًا له، ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال مثلا للرجس: إنه الأوثان،

---

(١) البقرة: ٢٥٣.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) قرأ الجمهور: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وقرأ عبد الله بن مسعود: {حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بعض مَا تُحِبُّونَ} [آل عمران: ٩٢].

ينظر: البحر المحيط ٢٦١/٣، والدر المصون ٣١٠/٣.

(٤) زيادة من المغني.

(٥) آل عمران: ٩٢.

بخلاف التبعيضية فإنَّ المجرور بها يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده؛ لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض.

«**وكثيرًا ما تقع بعد ما ومهما، [٢٢٩/ ب] وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾(١)، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾(٢)، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾(٣)، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال**».

أمَّا الآيتان الأوليان فذكر السفاقسي في إعرابه غير هذا، فإنه قال: ومن في: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ للتبعيض، وآية مفرد وقع في موقع الجمع، أي: أيّ شيء ينسخ من الآيات، ومنه: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾، و:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٤)، والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط، لو قلت: مَنْ يَضرِبْ أَضْرِبْ كان عامًّا، فإذا قلتَ: مِنْ رجلٍ اختص بجنس الرجال، وأما الآية الثالثة قال السفاقسي أيضًا: موضع مهما رفع بالابتداء، أو نصب بإضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال، أي: أيّ شخص يحضر بإتيانه، وضمير به عائد على مهما، وفي بها عائد على معناها؛ لأنَّ المراد بها: أي آية، كما عاد على ما في قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾(٥).

وقوله: وهي ومخفوضها.. إلى آخره، في الشرح: «أمَّا: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ فالحاليَّة ظاهرة، وذو الحال: ما؛ لأنها في محل نصب مفعول يفتح، وهو العامل، وكذا في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾، وأمَّا: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ فالظاهر أنَّ مهما مبتدأ، والحال لا يقع منه على الصحيح، فيمكن أن يكونَ ذو الحال ضمير الجر من به، أو تُجْعَلُ مهما من باب المنصوب على الاشتغال، لكنَّ هذا هنا مرجوح»(٦).

---

(١) فاطر: ٢.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) الأعراف: ١٣٢.

(٤) النحل:٥٣.

(٥) البقرة: ١٠٦.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٥٩.

قال الشمني: «وأقول: (مهما) وإن كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى، والمفعول في المعنى يصح إتيان الحال منه، وإنما الممتنع الإتيان بالحال من المبتدأ، أي: الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى»[(١)].

«**ومن وقوعها بعد غيرهما:** ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[(٢)]، **الشاهد في غير الأولى فإنَّ تلك للابتداء، وقيل زائدة، ونحو:** ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[(٣)]، **وأنكر مجيء مِنْ لبيان الجنس قومٌ، وقالوا: هي في:** ﴿مِن ذَهَبٍ﴾، **و:** ﴿مِّن سُندُسٍ﴾ **للتبعيض، وفي:** ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ **للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس، وهو عبادتها، وهذا تكلف.**

وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[(٤)] **في الطعن على بعض الصحابة**» رضي الله تعالى عنهم «**والحقُّ أنَّ من فيها للتبيين لا للتبعيض، أي: الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله:** ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[(٥)]، **وكلهم محسن ومتقٍ،** ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[(٦)]، **فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.**

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[(٧)]».

«لم يمثل بـــ(خطيئاتهم) كما مثَّل بها لزيادة ما، فإنَّ المقصود هنا الاستشهاد على

---

(١) المنصف ٢/٢٤٨.

(٢) الكهف: ٣١.

(٣) الحج: ٣٠.

(٤) الفتح: ٢٩.

(٥) آل عمران: ١٧٢.

(٦) المائدة: ٧٣.

(٧) نوح: ٢٥.

التعليل، وهو أمر معنوي ظاهر في الآية، سواء كان الإعراب ظاهرًا أو مقدرًا»[١].

«**وقوله**» أي: امرئ القيس.

«**وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي**» ... ...[٢]

وهذا صدر بيت عجزه:

... ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وقبله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

والأَثْمُد بفتح الهمزة وضم الميم: اسم موضع، وحكى صاحب القاموس[٣] فتحها أيضًا كـ(أَحْمَد)، وأمَّا الإِثْمِد بكسر الهمزة والميم فحجر يكتحل به.

والخَلِيُّ: الخالي من الهم.

وله: حال من ليلة، لا متعلق بـ(باتت).

والعائر: العوَّار، وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين، وقيل: الرمد.

«**وقول الفرزدق:**

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ» ... ...[٤]

هذا صدر بيت من قصيدة عجزه:

... ... فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

---

(١) تحفة الغريب ٩٥٩/٢.

(٢) بيت من المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه ١٨٥، وقي هو لامرئ القيس بن عانس الصحابي، والشاهد فيه: مجيء (مِنْ) للتعليل.

والبيت في جمهرة اللغة ٤٣٧/١، وسمط اللآلي ٥٣١/١، والمستقصى في أمثال العرب ٥٠/٢، والأشموني ٢٣٥/١، وشرح شواهد المغني ٧٣١/٢، وشرح أبيات المغن ٣٠٨/٥.

(٣) ينظر: ٢٧٠/١.

(٤) بيت من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢، والشاهد فيه: مجيء (مِنْ) للتعليل في قوله: (من مهابته).

والبيت في شرح المفصل ٥٣/٢، واللمحة شرح الملحة ٦٣،٢١٨/١، وتوضيح المقاصد ٦٠٥/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/٢، والأشموني ٧٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٤٢٨/١، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢.

مدح بها بعض ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما، وذلك أنَّ بعض الخلفاء الأمويين قدم مكة للحج، فنصب له كرسي بقرب الكعبة فجلس عليه ينظر للناس وهم يطوفون، فجاء ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فأفرج الناس عن طريقه في المطاف، وعاملوه بالإجلال والتعظيم، فكره ذلك الخليفة، فقال متجاهلا: مَنْ هذا الذي يعظمه الناس؟ وقام الفرزدق فقال بديهًا:

هَذَا [٢٣٠/ أ] الذي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ وَالْبَيتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِــلُّ وَالْحَــرَمُ

ومرَّ ينشد مثل هذا المدح، فبلغ ذلك الممدوح فبعث إليه بجائزة، فردَّها وقال: إنَّما فعلت ذلك لوجه الله تعالى.

«**الخامس: البدل**».

قال الرضي: ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها.

«**نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾**[١]، **﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾**[٢]؛ **لأنَّ الملائكة لا تكون من الإنس، ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾**[٣]، **أي: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، ((ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ))**[٤]».

الصحيح المشهور فيه فتح الجيم، وضعَّفَ أبو عبيد روايته بالكسر، وقال: قد أمر الله بالجِدِّ والعمل، فكيف لا ينفع؟ وغلَّطَهُ ابن السيد بأنَّ المعنى على رواية الكسر أنَّ العبد لم يبلغ بجده وعمله دخول الجنة إلا بفضل الله تعالى.

«**أي: لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي: بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل حظه منك، وقيل: ضُمِّنَ ينفع معنى يمنع، ومتى عُلِّقت مِن بالجد انعكس المعنى**».

في الصحاح[٥]: «أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه، وإنَّما ينفعه العمل بطاعتك. ومِنْكَ معناه: عندك». انتهى.

---

(١) التوبة: ٣٨.

(٢) الزُّخرُف: ٦٠.

(٣) آل عمران: ١٠.

(٤) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٦٨/١، وصحيح مسلم ٣٤٣/١ .

(٥) ٤٥٣/٢.

وفي الفائق: أنَّها للبدلية، ثم قال: ويجوز أن تكون على معناها للابتداء، ويتعلق إمَّا بـــ(ينفع) وإمَّا بالجد، والمعنى أنَّ المجدود لا ينفعه منك الجدُّ الذي منحته، (وإنما ينفعه أن تمنحه التوفيق واللطف في الطاعة، أو لا ينفع من جدُّه منك جدُّه)[١]، وإنما ينفعه التوفيق منك. (انتهى)[٢].

واللطف ما يختاره المكلف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية، ويسمى الأول توفيقا، والثاني عصمة.

وفي حاشية التفتازاني: وقد يتوهم أنَّ فاعل ينفع مضمر، ومنك الجد مبتدأ وخبر، أي: لا ينفع ذا الجدِّ جدُّه، وإنَّما يكون الجدُّ منك، وليس بشيء.

وفي الشرح: «لا يظهر لي أنها إذا علقت بالجدِّ انعكس المعنى؛ إذ المراد بالجدّ هو الحظُّ الدنيوي والغنى، ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلاً عن الطاعة، سواء تعلق الجار والمجرور بالجد أو بـــ(ينفع)»[٣]. انتهى.

قال الشمني: وأقول: المراد من انعكاس المعنى عند تعلق مِنْ بالجد ليس هو مع كونها بمعنى بدل، وإنما هو مع كونها بمعناها، وهو الابتداء على ما لا يخفى[٤].

«**وأما: ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾**[٥]، **فليس من هذا، خلافا لبعضهم**».

فلا يصدق عليه أنه ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى.

وفي الشرح: «بل المعنى صحيح إذا قدرت ليس في شيء بدل ولاية الله، أي: ليس في شيء نافع معتدٍّ به بدل ذلك»[٦].

[قال الشمني:][٧] «وأقول: كلام المصنف ليس على هذا التأويل، وإنما هو على ظاهر

---

(١) ساقط من س.

(٢) ساقطة من س.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٦١.

(٤) ينظر: المنصف ٢/٢٤٩.

(٥) آل عمران: ٢٨.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٦١.

(٧) زيادة من س.

ظاهر اللفظ»[١].

«بل مِنْ للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله».

وفي إعراب السفاقسي: في شيء: خبر ليس، ومِنْ الله: في موضع نصب على الحال؛ لأنه لو تأخر لكان صفة، وفيه حذف مضاف، أي: فليس من ولاية الله، ومِنْ للتبعيض.

«وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة: ».

بضم النون في أوله: تصغير نخلة، كني بذلك لأنَّ أمه ولدته إلى جنب نخلة، واسمه يعمر بن حزام.

... ... «وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ» ...[٢]

بالموحدة.

«**الْفُسْتُقَا**» بضم المثناة الفوقية وبفتحها، كـ(جُنْدب). قال في القاموس[٣]: «هو مُعَرَّبُ بِسْتَهْ، نافع للكبد، وفم المعدة، والـمَغَصِ، والنَّكْهَة».

قد أجاد بعض المتقدمين البغداديين في وصفه حيث يقول:

كَأَنَّمَا الفُسْتُقُ الْمَمْلُوحُ حِينَ بَـدَا مُشَقَّقًا فِـي لَطِيفَـاتِ الطَّيَـافِيرِ
وَاللُّبُّ مَا بَينَ قِشْرَيْهِ يَلُـوحُ لَنَـا كَأَلْسُنِ الطَّيْرِ مَا بَـينَ المَنَـاقِيرِ[٤]

وهذا عجز بيت صدره:

جَارِيـةٌ لَـمْ تَأَكُـلِ المُـرَقَّقَا ... ...

«المراد: بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أنَّ الفستق من البقول، وقال الجوهري[٥]: الرواية النقول بالنون. ومِنْ عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري:

---

(١) المنصف ٢/٢٤٩.

(٢) بيت من الرجز، لرؤبة في ديوانه ١٨٠، أو لأبي نخيلة يعمر بن حزن، والشاهد فيه: مجيء (مِنْ) للبدل.
والبيت في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٧، وضرائر الشعر ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٨، وشرح شواهد المغني ٢/٧٣٥، وشرح أبيات المغني ٥/٣٢٤.

(٣) ١/٩١٨.

(٤) لم أهتدِ إلى قائلهما، وهما في نهاية الأرب ١١/٩٤، ومجاني الأدب ٣/١٩٠.

(٥) ينظر: الصحاح ٤/١٦٣٧.

الجوهري: أنها تأكل البقول لا الفستق».

وفي الشرح: «الذي رأيته في الصحاح في مادة بَقَلَ بالموحدة ما نصُّه[١]: ظنَّ هذا الأعرابي أنَّ الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء، وأنا أظنه بالنون؛ لأنَّ الفستق من النَّقْلِ، لا من البَقْل. هذا كلامه، وهو جازم على أنَّ الرواية بالباء الموحدة، وأنَّ عنده ظنًّا أن الكلمة بالنون، وهذا ليس فيه جزم بأنَّ الرواية فيه بالنون كما [٢٣٠/ ب] حكاه عنه المصنف، ثم انظر من أين جاء هذا الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه.

والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف: ما نبت في بذره لا في أصلٍ ثابت، وبضم النون: ما يُتَنَقَّلُ به على الشَّرَاب، وقد تضم قافه على ما حكاه في القاموس[٢]، وذكر عن بعضهم أنَّ الضم خطأ»[٣]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول لم أرَ في النسخة التي راجعتها من الصحاح شيئًا مما قاله الشارح، ولا مما قاله المصنف في بقل بالباء الموحدة، ولا في نقل بالنون، وكأنَّ النسخ في ذلك مختلفة، وفي الكلام على الشواهد لبعضهم: الرواية من المنقول بالنون، قال الجوهري[٤]: فتكون مِنْ للتبعيض، وهو نظير ما قاله المصنف عنه»[٥].

وفي التعليق[٦]: «ثم قوله: إنَّ المعنى على قول الجوهري أنَّها تأكل البقول إلا الفستق، إنَّما يتأتى على القول باعتبار مفهوم اللقب، والصحيح عدم اعتباره».

«وإنَّما المراد أنَّها لا تأكل إلا البقول؛ لأنَّها بدوية، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجور:

أَخَـــذُوا الْمَخَـــاضَ» ... ...[٧]

---

(١) ١٦٣٧/٤.

(٢) ينظر: ١٠٦٤/١.

(٣) تحفة الغريب ٩٦٢/٢.

(٤) لم أقف على قوله فيما بين يدي من كتبه.

(٥) المنصف ٢٥٠/٢

(٦) من حرف الميم إلى آخر الكتاب ٥٦.

(٧) بيت من الكامل، للراعي النميري في ديوانه ٢٤٢، والشاهد فيه: مجيء (من) للبدل.

والبيت في شرح المفصل ٤٤/٦، والأشموني ٧١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٣٦/٢، وشـــرح أبيـــات المغـــني =

في الصحاح[(١)]: «والمخاض أيضا الحوامل من النوق، واحدتها خَلِفَةٌ من غير لفظها، ولا واحد لها من لفظها، ومنه قيل للفصيل إذا استكمل الحول ودخل في الثانية: ابنُ مَخَاضٍ، والأنثى: ابنةُ مَخَاضٍ؛ لأنه فُصِلَ عن أمه، وألحقت أمه بالمخاض سواء لَقِحَتْ أم لم تَلْقَح». انتهى.

«**مِنَ الْفَصِيلِ**» جمع فصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه كما عَلِمْتَ.

«**غُلُبَّةً**» بغين ولام مضمومتين وباء موحدة مشددة: مصدر غَلَبَ، وهو منصوب بمحذوف، أي: غلبوا غُلُبَّة، أو بـــ(أَخَذُوا) على تضمينه معنى الغلبة.

«**ظُلْمًا**» مفعول لأجله، أو هو وغُلُبَّة حالان، أي: أخذوا غالبين ظالمين.

«**وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاَ**».

«**أي بدل الفصيل، والأفيل: الصغير**» من الأبل بنت المخاض ونحوها؛ «**لأنه يأفِلُ بين الأبل، أي: يغيب، وانتصاب أفِيلاَ على الحكاية؛ لأنهم يكتبون أدَّى فلان أفيلا**».

في الشرح: «هذا إنَّما يتم على تقدير الاطلاع على أنَّ كاتب الصدقة كتب هذه العبارة، والوقوف على ذلك بعيد، ولعله يكتب: المأخوذ من فلان أفيل، أو غير ذلك مما يكون أفيل فيه مرفوعا لا منصوبا، وكأنَّ المصنف لم يجد لنصبه في البيت مساغا غير الحكاية، ووَجْهُهُ بدون اعتبارها ظاهرٌ، وهو أن يكون مفعولاً بـــ(يُكْتَبُ)، وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ، أي: يكتب المأخوذ أفيلا، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلا على التضمين»[(٢)]. انتهى.

«**وأنكر قوم مجيء مِنْ للبدل فقالوا: التقدير في: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾[(٣)]، أي: بدلا منها، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأمَّا هي فللابتداء، وكذا الباقي**.

=

٣٢٥/٥، والخزانة ١٥٠/٣، وحاشية الصبان ٣١٥/٢.

(١) ١١٠٥/٣.

(٢) تحفة الغريب ٩٦٣/٢.

(٣) التوبة: ٣٨.

السادس: مرادفة عن، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾[١]، ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[٢]، وقيل: هي في هذه الآية للابتداء؛ لتفيد أنَّ ما بعد ذلك من العذاب أشدّ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها بـــ(ويل)، مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[٣]، ولا يصح كونه تعليقا صناعيًّا للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأول للتعليل، أي: من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قَسَتْ قلوبهم.

وزعم ابن مالك أنَّ مِن في نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو للمجاوزة، وكأنَّه قيل: جاوز زيد عمرا في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، وابتداء الانحطاط في نحو: شرٌّ منه؛ إذ لا يقع بعدها إلى. انتهى.

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها عن.

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[٤] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء».

(أي: ابتداء الغاية)[٥].

«إذا أريد كون الطرف آلة للنظر، فـــ(مِنْ) بمعنى الباء كما قاله يونس، وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف، وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فـــ(مِنْ) لابتداء الغاية، لا بمعنى الباء، فهما معنيان متغايران [٢٣١/ أ] موكولان إلى إرادة المستعمل»[٦].

«**الثامن: مرادفة في، نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[٧]، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ**

---

(١) الزُّمَر: ٢٢.

(٢) الأنبياء: ٩٧.

(٣) ص: ٢٧.

(٤) الشورى: ٤٥.

(٥) ساقط من س.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٦٤.

(٧) فاطر: ٤٠.

يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[١]، والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٢].

التاسع: موافقة عند، نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[٣]، قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة ربما، وذلك إذا اتصلت بـ(ما) كقوله: ».

أي: أبي حية، [وأنشد المصنف صدر هذا البيت في][٤] فصل ما، وأنشدنا تمامه وتكلمنا عليه هناك.

«وَإِنَّا لَمِمَّا نضرب الكبش ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ[٥]

قاله السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخرَّجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أنَّ مِنْ فيهما ابتدائية وما مصدرية، وأنهم جُعِلُوا كأنَّهم خلقوا من الضرب، والحذف، مثل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٦].

الحادي عشر: مرادفة على، نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[٧]، وقيل: على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر.

الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[٨]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[٩]، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ الفصل مستفاد من العامل، فإنَّ ماز ومَيَّزَ بمعنى فَصَلَ، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أنَّ مِنْ في الآيتين للابتداء».

---

(١) الجمعة: ٩.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) آل عمران: ١٠.

(٤) زيادة من س.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٨٤٨].

(٦) الأنبياء: ٣٧.

(٧) الأنبياء: ٧٧.

(٨) البقرة: ٢٢٠.

(٩) آل عمران: ١٧٩.

«وتقديره أن تمييز الشيء من الشيء إنَّما يكون بعد الاختلاط، فإنْ قلتَ: ميزتُ الرديء من الجيد، فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من الجيد، وإنْ شئتَ قلتَ: حصل من الرديء، وذلك أنَّك إذا قلتَ: مَيَّزْتُ الجيد من الرديء فإنَّ ابتداء فصل كل منهما حصل من الحد الذي انتهى إليه الآخر؛ ولهذا يصح إدخال مِنْ على أيهما شئت مع اتحاد المعنى»[(١)].

«**أو بمعنى عن.**

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: وتقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك، أي: محلا للابتداء والانتهاء».

«هذا هو الذي حمل عليه المغاربة كلام سيبويه وغيرهم قال خلاف ذلك، فقد قال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فـــ(مِنْ) لك، إذا قلتَ: رأيتُ الهلالَ من خلال السحاب، فـــ(مِنْ) للهلال، فالهلال غاية لرؤيتك؛ فلهذا جعل سيبويه مِنْ غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وعلى هذا مشى ابن مالك في التسهيل، حيث جعل مِنْ للانتهاء، وهو قول الكوفيين، ودليل ابن مالك قولك: تقربت منه، بأنه كقولك: تقربتُ إليه، ودليلهم: رأيتُ الهلال من خلال السحاب، وشممت الريحان من الطريق، (بدليل أنه يجوز أن تقول: رأيتُ [الهلال][(٢)] مِنْ داري من خلال السحاب، وشممتُ الريحانَ من داري من الطريق)[(٣)]، فدلَّ على أنَّ مِن الثانية ليست للابتداء في الغاية؛ (إذ الأُولى لابتداء الغاية)[(٤)]، ومعنى مجرور الثانية مغاير لمعنى مجرور الأولى، فاستحال ادعاء البدلية، وتعيَّنَ أنَّ الثانية للانتهاء، وبعض المانعين تأول ذلك على أنَّ التقدير: ظاهرًا من خلال السحاب، وكائنا من الطريق، فـــ(مِنْ) الثانية لابتداء غاية الظهور والكون»[(٥)].

«**قال: وكذا أخذته من زيد، وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر**

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٦٤.

(٢) زيادة من س.

(٣) ساقط من النسخة التي بين يدي من تحفة الغريب، ولا يتم الكلام إلا به.

(٤) ساقط من النسخة التي بين يدي من نسخة الغريب.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩٦٥.

عندي أنها للابتداء؛ لأنَّ الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من رجل، فإنَّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوَحدة؛ ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان، ويمتنع ذلك بعد دخول مِنْ.

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: مَا جاءني من أحدٍ، أو من ديَّارٍ، فإنَّ أحدًا وديَّارًا صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـــ(هل)، نحو: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾[١]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖ﴾[٢]، ﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾[٣]، وتقول: لاَ يَقُمْ مِنْ أحدٍ، وزاد الفارسي الشرط كقوله:

وَمَهْمَـــا تَكُـــنْ» ... ...[٤]

بالمثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهما، أو بالمثناة التحتية كما هو مقتضى كلام الكشاف، وفيه ضمير يعود إلى مهما، وتبعه شارحه اليمني، فإنَّ صاحب الكشَّاف[٥] [٢٣١/ ب] قال في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا﴾[٦]: «والضميران في به وبها راجعان إلى مهما، إلاَّ أنَّ أحدهما ذُكِّرَ على اللفظ، والثاني أُنِّثَ على المعنى؛ لأنَّه في معنى الآية، ونحوه قول زهير»، وأنشد البيت.

قال اليمني: فإنه ذكر الضمير في يكن حملا على لفظ مهما، وأنَّثَ الباقي حملا على

---

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) المُلك: ٣.

(٣) المُلك: ٣.

(٤) بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٢، والشاهد فيه: زيادة (مِنْ) بعد الشرط.
والبيت في اللمحة شرح الملحة ٨٧٠/٢، والجنى الداني ٦١٢، وشرح قطر الندى ٣٧، والهمع ٢١٦/٤، وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٧/٥.

(٥) ١٣٨/٢.

(٦) الأعراف: ١٣٢.

معناه؛ لأنه في معنى الخليقة، والخلق والخليقة واحد، والتأنيث في الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله: مِنْ آية، ومِنْ خليقة. [انتهى][(١)].

«**عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ ** وَإِنْ خَالَهَا**»، بالخاء المعجمة، أي: حسبها.

«**(تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ)، وسيأتي في فصل مهما.**

والثاني: تنكير مجرورها.

والثالث: كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأً.

تنبيهات: أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[(٢)]، ولك أن تقدر كان تامة؛ لأنَّ مرفوعها فاعل، وناقصة؛ لأنَّ مرفوعها شبيه بالفاعل، وأصله المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك».

«قد يقال: عبارة ابن مالك عن القيد هي قوله: به، وليست عين التقييد، فلا يصح الحمل، ضرورة أنَّ التقييد فعل المقيِّد القائم به، والعبارة هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ، فهي غير التقييد، وجوابه أنَّ العبارة أريد بها التعبير عن القيد، وهو عين التقييد، فالحمل صحيح»[(٣)].

«**فتخرج بقية المفاعيل**».

قال أبو حيان: وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما، نحو: مَا سِيْرَ مِنْ سَيرٍ شديدٍ، ومَا صِيْدَ عليه مِنْ يومٍ.

«قلتُ: هذا داخل في المفعول به؛ إذ كل منهما مفعول به على الاتساع»[(٤)].

«**وكأنَّ وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـــ(مع)، وباللام، وبـــ(في)، ولا تجامعهن مِنْ**».

---

(١) زيادة من س.

(٢) المؤمنون: ٩١.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٦٦.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٦٦.

قد يقال: ورد دخول من على مع في حكاية سيبويه: ذهبتُ مِنْ مَعَهُ، وقراءة من قرأ[١]: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[٢] بتنوين ذكر، وكسر ميم مِنْ، فقول المصنف: «لا تجامع مِنْ مع» منظور فيه، وجوابه: أنَّ مع المدخولة لـــ(مِنْ) بمعنى عند، وليست مع التي يراد بها موضع الاجتماع أو زمانه، ولا شكَّ أنَّ مَعَ التي تُجعَل الواو بمعناها في المفعول معه هي التي ليست بمعنى عند، فسقط الإيراد[٣].

«ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرَّج عليه أبو البقاء: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[٤]، فقال: مِنْ زائدة، وشيء في موضع المصدر، أي: تفريطًا، مثل: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾[٥]، والمعنى: تفريطا وضرا، قال: ولا يكون مفعولاً به؛ لأنَّ فرَّطَ إنما يتعدى إليه بـــ(في)، وقد عُدِّيَ بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظنَّ أنَّ الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحًا، قلتُ: وكذا لا حجة فيها لو كان (شيء) مفعولاً به؛ لأنَّ المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾[٦]، وهو رأي الزمخشري[٧]، والسياق يقتضيه».

وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٨]، أي: في حفظ أحوالها وتقدير أرزاقها وآجالها، والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره؛ ليكون كالدليل على أنه قادر على أن يترل آية.

---

(١) قرأ الجمهور بترك التنوين وفتح الميم (ذكرُ مَنْ)، وقُرِئ بالتنوين وفتح الميم (ذكرٌ مَنْ)، وقرأ يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف بالتنوين وكسر الميم (ذكرٌ مِنْ).
ينظر: المحتسب ٦١/٢، والبحر المحيط ٤٢١/٧.

(٢) الأنبياء: ٢٤.

(٣) ينظر: تحفة الغريب ٩٦٦/٢.

(٤) الأنعام: ٣٨.

(٥) آل عمران: ١٢٠.

(٦) الأنعام: ٥٩.

(٧) ينظر: الكشاف ٢١/٢، ٣١.

(٨) الأنعام: ٣٨.

«**الثالث: القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم؛ لأنهما في الأصل خبر، وشذَّت قراءة بعضهم**[(١)]: {مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَآ أَن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ}[(٢)]، **ببناء نتخذ للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة مِنْ في الحال، ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك، فأنت مثبت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أنَّ الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية**».

قال بعضهم: فيه نظر، فإنَّه مُحتَمَل لا أنَّه مُثبَتٌ حينئذ ولابدّ، فإنَّ اجتماع الحال مع عامله منتفٍ، وكلٌ من الحال والعامل بانفراده محتمل الثبوت والنفي. انتهى[(٣)].

وقال أبو البقاء: يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية الفاعل، ومن أولياء هو المفعول الأول، ومن دونك الثاني، وجاز [٢٣٢/ أ] دخول مِنْ لأنه في سياق النفي، فهو كقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾[(٤)]، ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله، والمفعول الأول مضمر، ومن أولياء الثاني، وهذا لا يجوز عند (الأكثر)[(٥)]؛ لأنَّ مِن لا تزاد في المفعول الثاني، بل في الأول، ويجوز أن يكون مِنْ دونكَ حالاً من أولياء. انتهى.

وفي تفسير البيضاوي: وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتّخذ الذي له مفعولان، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[(٦)]، ومفعوله الثاني: من أولياء، ومِنْ للتبعيض.

«**الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو: مَا زيدٌ قائمًا، والتمييز في نحو: مَا طَابَ زيدٌ نَفْسًا، والحال في نحو: مَا جَاء أحدٌ راكبًا، وهم لا يجيزون ذلك.**

---

(١) قرأ زيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو جعفر ومجاهد بخلاف عنه ونصر بن علقمة ومكحول وزيد بن علي وأبو رجاء والحسن بخلاف عنهما وحفص بن حميد وابن عامر والنخعي والسلمي وشيبة وأبو بشر والزعفراني (نُتَّخَذَ) بالبناء للمفعول، وقرأ الجمهور بالبناء للفاعل (نَتَّخِذَ).

ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢، والمحتسب ١١٩/٢، والبحر المحيط ٩١/٨-٩٢.

(٢) الفرقان: ١٨.

(٣) ينظر: المنصف ٢٥٣/٢.

(٤) المؤمنون: ٩١.

(٥) في الأصل: أكثر.

(٦) النساء: ١٢٥.

وأمَّا قول أبي البقاء في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[١]: إنَّه يجوز كون آية حالاً، ومِنْ زائدة، كما جاءت آية حالاً في: ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[٢]، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيرًا –ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثبت فهو شاذ، أعني زيادة مِنْ في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالا».

فـــ(تقدير) معطوف على (تخريج)، و(حالا) مفعول ثانٍ لـــ(تقدير)، وقوله: (ولا يظهر) عطف على (ليس بمشتق).

وفي الشرح: «الاشتقاق والانتقال ليسا ملازمين للحال، وإنما هما غالبان، فلا يكون عدم اشتقاق آية وانتقالها مبطلاً دعوى حاليَّتها، مع أنها يمكن أن تؤول بمشتق، وأما قوله: ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع»[٣]. انتهى.

قال الشمني: «وأقول: الحال وإن كان ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة إلا في عشر مسائل: أن تدل على تشبيه، نحو: كَرَّ زيدٌ أسدًا، أي: كأسد، أو تدل على مفاعلة، نحو: بعته يدًا بيد، أو تدل على ترتيب، نحو: ادخلوا الأولَ فالأولَ، أو تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[٤]، أو دالة على سعر، نحو: بِعْتُهُ مُدًّا بكذا، أو دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٥]، أو دالة على طور واقع فيه تفصيل، نحو: هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا، أو تكون نوعًا لصاحبها، نحو: هذا مَالُكَ ذهبًا، أو فرعًا له، نحو: هذا حديْدُكَ خاتَمًا، أو أصلاً له، نحو: هذا خَاتَمُكَ حديدًا، وما نحن فيه ليس واحدًا من هذه المسائل، ولو سُلِّمَ فاعتراض المصنف إنما هو بمجموع كونه ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال، ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا تسمع»[٦].

---

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) الأعراف: ٧٣.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٦٦.

(٤) يوسف: ٢.

(٥) الأعراف: ١٤٢.

(٦) المنصف ٢/٢٥٤.

«**والتنظير بما لا يناسب، فإنَّ آية في: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[١]، بمعنى علامة، لا واحدة الآي**».

في الشرح: «قد يكون مراده: التنظير في كون لفظ الآية وقع مُنَكَّرًا حالاً في الموضعين، لا في اتحاد المعنيين»[٢].

«**وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلا أو كثيرا، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه، لا من آية**».

في الشرح: «ولقائل أن يقول: (وآية) تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العام فيلزم عمومها»[٣].

«**ولم يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين، واستدل بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِىٍٔ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٤]، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٥]**»».

في كلامه حذف العاطف، وليس من المحال التي يجوز فيها حذفه، وسيأتي بعد هذا في المتن في تخريج الآية الأولى ما يقتضي عدم الزيادة[٦].

وأما الآية الثانية فقال الرضي: الكوفيون، والأخفش لا يشترطون كونها في غير الإيجاب، ولا دخولها على النكرات، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، فـ(مِن) في حيز الإيجاب، وهي داخلة على المعرفة، وهي عند سيبويه مُبَعِّضَةٌ، أي: يغفر لكم من ذنوبكم شيئًا، قالوا: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[٧] يناقضه.

وأجيب بأنَّ قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ خطاب لقوم نوح، وقوله تعالى:

---

(١) الأعراف: ٧٣.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٦٧.

(٣) تحفة الغريب ٢/٩٦٧.

(٤) الأنعام: ٣٤.

(٥) الأحقاف: ٣١.

(٦) ينظر: تحفة الغريب ٢/٩٦٧.

(٧) الزُّمَر: ٥٣.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ خطاب لأمة محمد ﷺ، ولو كانا أيضا خطابا لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها. انتهى.

«﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[1]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[2]».

في الشرح: «في سورة البقرة: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[3]، فقرأ نافع [٢٣٢/ ب] وحمزة والكسائي نُكَفِّرْ بالنون والجزم، وقرأ عامر وحفص بالياء والرفع، وقرأ الباقون بالنون والرفع[4]، والواو ثابتة بالإجماع، والمصنف حذفها، وقد وقع له أيضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾[5]؛ إذ تلاها بدون فاء، وهل مثل ذلك سائغ أو لا؟ هذه مسألة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، وها أنا أورد كلامه في هذا المقام بجملته -وإنْ طال- لما اشتمل عليه من الفوائد، قال رحمه الله تعالى: اعلم أنَّ هذا بحث مهم لم أرَ من تعرض له، وهو مكان عويص يجب أن يشمَّرَ له عن ساق الجد، والذي يقتضيه النظر الصحيح أنْ يقال: إنْ كان ذلك في غير كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ فالذي يظهر الابتداء بالجملة من غير عطف، مثل أن يقول زيد: قام عمرٌو وقعد بكرٌ، فتقول: قال زيدٌ: قعد بكرٌ، ويعجبني قول زيد: قعدَ بكرٌ، ولو قلتَ: قال زيد: وقعدَ بكرٌ، ويعجبني قول زيد: وقعد بكرٌ لم ينهض دليل لمنعه، فإنَّ حرف العطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء؛ ولذلك تسكن له لام الأمر، وهاء الضمير، غير أن حكايتها من غير واو أحسن؛ إذ لا فائدة في ذكر حرف العطف إلا مراعاة ما بين الجملتين من كمال

---

(١) الكهف: ٣١.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) قرأ ابن عامر وحفص والحسن والأعمش بالياء والرفع (ويُكَفِّرُ)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر عن نافع وقتادة وابن أبي إسحاق ويعقوب وابن محيصن واليزيدي بالنون والرفع (ونُكَفِّرُ)، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم وأبو جعفر وخلف والشنبوذي بالنون والجزم (ونُكَفِّرْ).

ينظر: السبعة في القراءات ١٩١، والحجة للقراء السبعة ٣٩٩/٢-٤٠٠، والبحر المحيط ٦٩١/٢.

(٥) الأعراف: ١٦.

الاتصال وغيره، وقد اقتضى العطف عليه عند المتكلم دون الحاكي، وقد يقال بامتناع هذا بالكلية حتى يقوم عليه دليل، إلاَّ أن يكون ثَمَّ معنى يقتضي رعاية الجملة المعطوف عليها بالحكاية فلا بأس، هذا كله عند نطق المحكي عنه بالجملة المعطوف عليها في كلامه، فإن كانت محذوفة في كلامه مثل أن يقول: زيدٌ بَلْ عَمرو، لجواب من قال: قام زيدٌ، فيحكي ذلك عنه، فهل يأتي بالحرف فيقول: بل عَمْرٌو، أو يقول: قَامَ؟ أمَّا هذا القسم فقد ظفرت في القرآن الكريم بما يدلُّ لجواز كلٍّ من الأمرين فيه، قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟﴾[١]، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟﴾[٢]، فقد حكى الله تعالى عنه عليه الصلاة والسلام قوله: أَلْقُوا تارة بحرف العطف، وتارة بدونه، والقصة واحدة، فإن قلتَ: فهل يدل ذلك على جواز الأمرين مع نطق المحكي عنه بالجملتين؟ قلتُ: لا دلالة له فيه عليه، فقد يجوز ذكر بل في القسم السابق لحكاية جميع ألفاظ المتكلم، بخلاف ذكر حرف العطف دون المعطوف عليه، فإنَّه ليس له معنى، هذا كله في حكاية كلام الواحد منا، أمَّا في كلام الله تعالى، فلم أزل أتتبع دليلا في ذلك إلى أن ظفرتُ من السنة بما يقتضي جواز كلٍّ من الأمرين، أمَّا المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف العطف فأحاديث، الأول: قوله ﷺ حين سئل عن الحُمُرِ[٣]: ((مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إلاَّ هَذِهِ الآيَةُ الجَامِعَةُ الفَاذَّةُ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[٤]))، كذا رويناه في صحيح البخاري (في التفسير)[٥]، وفي الشرب، وفي الجهاد، وفي علامات النبوة، وكذا في مسلم، ورأيته بخط النووي من غير فاء، وعزاه إلى الصحيح، ولكن ابن تيمية ذكره في المنتقى، وعزا لفظه لمسند أحمد[٦].

---

(١) طه: ٦٦.

(٢) يونس: ٨٠.

(٣) الحديث في موطأ مالك ٣٤٨/١، وصحيح البخاري ١١٣/٣.

(٤) الزلزلة: ٨.

(٥) هكذا في الأصل و س، وهو ساقط من تحفة الغريب، والسياق يقتضيه؛ لوجود حرف العطف في قوله: «وفي الشرب»، ولا يصح أن يكون معطوفًا على قوله: «في صحيح البخاري».

(٦) لم أقف على الحديث بدون ذكر الفاء في الآية إلا في مسند أحمد. ينظر: ٥٣٤/١.

الثاني: قوله ﷺ[١]: ((مَنْ نَسيَ صلاةً أو نامَ عنها فَلْيُصَلِّهَا إذا ذَكَرَهَا، لا كفارةَ لها إلا ذلك، وتلا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾[٢])) كذا رواه الشيخان.

الثالث: روينا في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه[٣]: ((أنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِن امْرأةٍ قُبْلَةً فَأَتَى النَّبيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلكَ لَهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾[٤])).

الرابع: قوله ﷺ[٥]: ((مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ يومَ القِيَامَة شُجَاعًا أقْرَعَ، لَه زَبِيبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يومَ القيامةِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ -يَعْنِي بِشِدْقَيهِ- يَقُولُ: أنَا مَالُكَ، أنا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلاَ هذه الآية: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾[٦] الآية))، فهذه أربعة أدلة صريحة في جواز ذلك دون حرف العطف، [٢٣٣/ أ] وأما الذي يدل لجواز الابتداء مع حرف العطف فأحاديث، منها قوله ﷺ[٧] فيما يحكي عن ربه ﷻ: ((أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، اقْرَأُوا إنْ شِئْتُم: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾[٨]))، ومنها قول عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك[٩]: ((مَا أَجِدُ لِيْ وَلَكُمْ مَثَلاً إلاَّ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[١٠]))، كذا في صحيح البخاري، على أنَّه في سيرة ابن إسحاق بغير

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ١٢٢/١، وصحيح مسلم ٤٧٧/١. وفي كليهما ورد ذكر الآية في الحديث مع حرف الواو.

(٢) طه: ١٤.

(٣) الحديث في صحيح البخاري ١١١/١، وصحيح مسلم ٢١١٥/٤.

(٤) هود: ١١٤.

(٥) الحديث في مسند أحمد ٢٩٨/١٤، وصحيح البخاري ١٠٦/٢.

(٦) آل عمران: ١٨٠.

(٧) الحديث في صحيح البخاري ١١٨/٤، وصحيح مسلم ٢١٧٤/٤.

(٨) السجدة: ١٧.

(٩) الحديث في صحيح البخاري ١٧٣/٣، وصحيح مسلم ٢١٢٩/٤.

(١٠) يوسف: ١٨.

فاء، ومنها الحديث المتفق عليه[١]: ((كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلاَةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَانِبِهِ فِي الصَّلاةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾[٢]، فَأُمِرْنَا بالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الكَلاَمِ))، ومنها: قول أبي بكر ﷺ[٣] حين خطب الناس بعد وفاة النبي ﷺ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾[٤]، ومنها الحديث الوارد في دعاء الإفاضة[٥]: ((وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَولِكَ –وَقَولُكَ الحَقُّ–: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾[٦]...الآية)). فهذه الأحاديث دالة لجواز الابتداء بالآية مع ما قبلها من الفاء والواو العاطفتين، وكيف يمكن التردد في ذلك، وكثير من الآيات المعطوفات نزلت في وقت متراخ عن نزول الآية المعطوف عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[٧]، فإنَّ مقتضى الحديث أنَّ نزولها متراخ عما قبلها، وحرف العطف من القرآن قطعًا، و لم يترل مع الآية المعطوف عليها قطعا، فتحتم أن يكون نزل مع الآية المعطوفة، فإذا ابتدئ به في الإنزال، فكيف الابتداء به في التلاوة؟ وهذا المعنى وحده برهان قاطع على ذلك، فليتأمل.

وقد عُلِمَ بهذه الأحاديث جواز الأمرين معا في القرآن؛ لاستعمال النبي ﷺ كلاًّ منهما، وعُلِمَ جواز مثل ذلك في كلام الناس إذا كان المحكي عنه مبتدئا بحرف العطف، طاويا للجملة المعطوف عليها، فإن قلتَ: هل يدل جواز الأمرين في القرآن على جوازه في غيره؟ قلتُ: أمَّا ما دلَّ على جواز الابتداء بالآية الكريمة من غير عطف فإنه يدلُّ على جواز مثله في كلام البشر، وهو واضح كما سبق، وأمَّا الدالُّ على جواز التلاوة مع حرف العطف، فحرف العطف إنما جُعِلَ وصلة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا لم يكن غرضٌ في ذكر الجملة المعطوف عليها كان حرف العطف في كلام الواحد منا ساقط الاعتبار، فإنَّ ذكره

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ٣٠/٦، وصحيح مسلم ٣٨٣/١.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) الحديث في صحيح البخاري ٧١/٢، وسنن ابن ماجه ٥٢٠/١.

(٤) آل عمران: ١٤٤.

(٥) الأذكار للنووي ٢٠١.

(٦) البقرة: ١٩٨.

(٧) آل عمران: ١٦٩.

في الجملة المعطوفة لا فائدة منه، ومع الجملة المعطوف عليها هو غير مذكور، ولا يسوغ ذكره فقط، فلا بدع حينئذ أن يكون في الحكاية ملغى، أما القرآن العظيم فهو كالكلمة الواحدة، ونظمه مرعي؛ لما فيه من الإعجاز، والتعبد به واقع، ولا يمكن إلغاء حرف العطف، ولا يمكن الوقوف عليه، فلم يبق إلا أن يكون مقرونا في التلاوة بالآية المعطوفة، والوصلة بين الحرف والمعطوف أشد من الوصلة بين الحرف والمعطوف عليه، فألحق عند قصد الاقتصار على الآية المعطوفة، و لم يلحق بالآية المعطوف عليها عند قصد الاقتصار عليها، وقد تحرر من ذلك جواز الأمرين بالنسبة إلى الآيات، وأنَّ الغالب الابتداء بالحرف، وجواز الابتداء بالجملة المحكية من غير حرف العطف في غير القرآن الكريم، والتوقف في جواز الابتداء بحرف العطف إذا كان المعطوف عليه ملفوظًا به، و لم يُرِدْ حكايته.

وقد نشأت لنا من هذه الفائدة لطيفة غريبة، وهي أن المتكلمين على الوقف والابتداء صنفوا في ذلك كتبًا، وذكروا الوقف التام، (الوقف الكافي)[1]، والوقف القبيح، وقالوا: كل موضع قبح الوقف عليه فالابتداء بما بعده قبيح إنْ أوهم خلاف المراد، وخلاف المستحب إنْ لم يوهم، ومن هذا البحث ظهر لنا موضع يقبح الوقف عليه، ولا يقبح الابتداء به، [٢٣٣/ ب] ولا هو خلاف الأولى؛ وإنَّما قلت ذلك لأنَّ الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شكَّ في قبحه، فإنَّه أشدُّ من أمور صرَّحوا بقبحها، كالوقف بين المضاف والمضاف إليه، فهذا وقف قبيح لا محالة، والابتداء بما بعده ليس بقبيح، ولا خلاف المستحب بهذه الأدلة السابقة، وقد قال أبو بكر الأنباري في كتاب الوقف والابتداء: لا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي، ولا على قد، ولمـــَّا، وإلاَ، وثمَّ لأنهنَّ حروف معان تقع الفائدة فيما بعدهن، ولا على أو، ولا، وبل لأنهنَّ حروف نسق يعطف ما بعدهن على ما قبلهن. انتهى.

وقوله: لا يَتِمُّ إنما يعني به أن ذلك قبيح؛ لأنه ذكر أشياء قبل هذا، وقال: لا يتم الوقف عليها، ثم صرح بقبحها، وعلى كل تقدير عُلِمَ أنَّ الوقف على ذلك غير تام، والابتداء بما بعده أحسن، وهو وارد عليهم، فإنْ قلتَ: هل حروف العطف في ذلك على السواء؟ قلتُ:

---

(١) ساقط من س.

لا، بل هي متفاوتة، فأقواها [التصاقا][1] الفاء؛ لاتصالها لفظا وخطّا، (ثم الواو)[2]، ثم (ثُمَّ)؛ لأنها كلمة مستقلة؛ ولذلك اتفق القراء على تسكين لام الأمر مع الفاء في نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾[3]، ﴿فَلْيَنظُرْ﴾[4]، واختلفوا في الواو وثم، وجعلوا التسكين مع الواو أحسن منه مع ثُمَّ، معللين ذلك بأنَّ ثُمَّ كلمة مستقلة، ورأيت في البسيط للواحدي عند قوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[5] أنَّ ثُمَّ كلمة يمكن الوقف عليها وإفرادها عما بعدها بخلاف الفاء والواو واللام، وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على الفاء والواو، ولكنَّ قوله: (يمكن الوقف على ثُمَّ)، إنْ أراد أنه ليس بقبيح من جهة عدم تغيير المعنى فصحيح، وإنْ أراد أنه غير قبيح مطلقًا فهو مخالف لقول الفراء: القبيح ما لا يعلم المراد منه، وذلك أعمُّ من أن يتوهم منه خلاف المراد، أو يجهل المراد به فقط، وذلك موجود في ثُمَّ، بل هو فيها أسهل منه في الوقف على المضاف، على أنه ليس في كلامه أن ذلك غير قبيح، ومقصودنا من هذا أنَّ هذين الأسلوبين تختلف رتبتهما على حسب حروف العطف، فكل ما دلَّ على جواز الابتداء دون الفاء دلَّ على جواز الابتداء دون غيرها من حروف العطف، ولا ينعكس، وكل ما دلَّ على عدم الابتداء بالمعطوف بـــ(ثُمَّ) دالٌّ على غيرها بطريق الأولى، و(بَلْ) لا يظهر أنها أكثر انفصالا من ثُمَّ؛ لمخالفة ما قبلهما لما بعدهما، فليتأمل الناظر في هذه المباحث، فإنها مسألة مهمة يحتاج إليها في العلم والعمل، ولم يتعرض لها أحدٌ فيما وقفت عليه.

وبعد أن انكشف القناع عنها فلنتبعها بفوائد كالتتمة لها:

إحداهن: أنَّ ما سبق من جواز الابتداء من غير حرف العطف هو مذهب الشافعي ﷺ، وإنَّما قلتُ ذلك لأمرين: أحدهما: صحة الحديث في ذلك، فإذا صحَّ الحديث فهو مذهبه،

---

(١) زيادة من س.

(٢) ساقط من س.

(٣) مريم: ٧٥.

(٤) الحج: ١٥.

(٥) البقرة: ٢٩.

الثاني: أني رأيت في الرسالة ما نَصُّه: قال الشافعي[١]: قال الله تعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾[٢]إلى: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[٣]، فقد نطق الشافعي بالآية من غير حرف العطف السابق على ما، والسابق على إنَّا، فدلَّ على أنَّ هذا رأيه، هذا[٤] على بحثٍ في أنَّ الشافعي وأمثاله من المجتهدين هل يُقَلَّدُون في أفعالهم وأقوالهم من غير أن ينصُّوا على جواز ذلك، ليس هذا محله.

الثانية: إذا جاز الابتداء دون حرف العطف فقد يقال بذلك على الإطلاق، سواء كان ذكر ذلك للاستدلال، أم لمجرد التلاوة، وقد يقال: يقتصر به على مورد الدليل، وهو عند ذكر الآية لمجرد الاستدلال بها، أما إذا قصد التلاوة فيجب الابتداء بالحرف، والفرق بين الحالين أنَّ العاطف لـــمـــَّا لم يكن له مدخل في الاستدلال جاز الابتداء بما بعده؛ لكيلا يوهم أن له مدخلاً بالدليل، والقاصد للتلاوة يبتدئ بالحرف تحصيلاً للثواب.

الثالثة: حيث قلنا بجواز مثل ذلك في القرآن الكريم فإنَّما نعني به الجواز الشرعي، وكذلك المتكلمون على [٢٣٤/ أ] الوقف والابتداء، حتى قال أبو عمرو الداني: إنَّ من الوقف القبيح ما قد يؤدي إلى الكفر، ولكن ذلك فيما يخل بالمعنى، ويؤدي إلى محذور عظيم؛ وحيث قلنا بالجواز أو الامتناع في كلام البشر فإنَّما نعني به بالنسبة إلى اللغة، ولا يلزم من المتكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعي، كما أنَّ مَنْ رفع المفعول ونصب الفاعل في غير كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ لا نقول بأنه يأثم، ولا يأثم المتكلم بشيء من اللحن إلاَّ أن يقصد بذلك إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع من الضرر والإفساد، فعليه حينئذ إثم هذا الفعل المحرم.

الرابعة: اعلم أنَّ ما سبق من هذه الأدلة على جواز الابتداء بالآية الكريمة ليس فيه ما أدَّى إلى قطع همزة وصل، فإنْ أدَّى إليه فهل يقال بجوازه، كالابتداء في نحو قوله تعالى:

---

(١) الرسالة للشافعي ٦٤.

(٢) يوسف: ٨١.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) في س: هذا معنى.

﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[١]، مع قطع هذه الهمزة؟ هذا فيه نظر واحتمال، يجوز أن يقال: لا فرق؛ لأنَّ همزة الوصل من شأنها ذلك، ويجوز أن يقال بامتناع مثله حتى يقوم عليه دليل؛ لجواز أن يقال: لـــمَّـــا كان حرف العطف مقتضيا لوصل هذه الهمزة اشتدَّ اتصاله بها، فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يؤدي إلى النطق بما لم يكن منطوقا به عند العطف أن يجوز إذا أدَّى إلى النطق به، ولا يَرِدُ على هذا جواز الابتداء بغير ذلك من همزات الوصل؛ لأنه إذا ثبت جواز الابتداء احتجنا إليها وسيلة إلى النطق بالساكن، والذي أوجب هذا البحث أني لم أجد في الحديث ولا شيء من استعمال الناس الابتداء بالآية مع النطق بالهمزة، فقد يتوقف فيه حتى يقوم عليه دليل.

الخامسة: وهي كالفرع عن المسألة السابقة: إذا جاز إسقاط العاطف عند الابتداء بالجملة المعطوفة، فلو أنَّ [المتكلم][٢] حكى الجملتين، فهل يتعين ذكر حرف العطف، أو يجوز تركه، كأن يقول زيد: قامَ عمرٌو وقعد بكرٌ، فيقول: (قال)[٣] زيدٌ: قامَ عمروٌ، قعد بكرٌ؟ هذه أولى بتخيل الامتناع من الصور السابقة كلها، والذي قد يبتدر إلى الذهن امتناع ذلك؛ لدلالة الحكاية على هذا الوجه على عدم تعاطف الجملتين في كلام المحكي عنه، بخلاف ما سبق، فإنَّ ذكر الجملة المعطوفة من غير عاطف نهايته ألاَّ يدل على العطف، وعدم الدلالة عليه أعمُّ من الدلالة على عدمه، لكن قد وجدت في القرآن الكريم ما قد يشهد لجوازه، قال الله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ﴾[٤]، وقال تعالى حكاية عنه أيضا: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ﴾[٥]، لكن قد يُعترَضُ على هذا بجواز أن يكون وقع من فرعون كلٌّ من الكلامين؛ ولذلك وقعت قصة فرعون وحكاية

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) زيادة يتم بها الكلام.

(٣) ساقطة من س.

(٤) طه: ٧١.

(٥) الشعراء: ٤٩.

كلامه في القرآن على أنحاء متعددة، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وكذلك في قصة ثمود، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ﴾[1]، وهذا أصرح من: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ﴾؛ لجواز أن يقال: هذه الفاء هي الداخلة على: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، فإنْ قلتَ: هذا وارد عليك فيما تقدم من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُواْ﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ﴾، فهلاَ قلت فيه باحتمال جريان القولين في وقتين، قلتُ: لأنَّ فرعون في مقام التهديد للسحرة وتوعدهم، وهو مقام تأكيد، فلا يبعد تعدد وعيده لهم بألفاظ مختلفة الأساليب، أما قول موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿بَلْ أَلْقُواْ﴾ فليس فيه هذا المعنى، فالذي يترجح أو يحصل القطع به أنه لم يكن إلا مرة واحدة، وإنما قلتُ يترجح ذلك لأنَّ موسى عليه الصلاة والسلام لم يقل لهم: ألقوا إلا إجابة لسؤالهم تعجيزًا لهم، وبداءَتهم بالإلقاء هي أحب إليهم، فعلها موسى ﷺ مبالغة في النصفة وإقامة الحجة عليهم، وإشارة إلى أنَّ ما عنده من المعجزة لا يتطرق إليه خوف الفوات، بخلاف ما عندهم من السحر، وهم بإذنه لهم بالبداءة في الإلقاء لم يكن بهم حاجة إلى إذن ثانٍ، واستئذان آخر، لا يدرون ما وراءه، وإنَّما قلتُ: أو يحصل [٢٣٤/ ب] القطع بأنه لم تتكرر منه هذه المقالة لأمرين: أحدهما: أنه لو قال: ألقوا مرة أخرى، فلا جائز أن يكون ذلك قبل قولهم: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ﴾؛ إذ لا يحتاجون بعد قوله: ألقوا إلى هذا، ولا جائز أن يكون بعد قوله: ﴿بَلْ أَلْقُواْ﴾؛ لأنَّ الآية الكريمة دلَّت على أنَّ الإلقاء وقع عقيب قوله: ﴿بَلْ أَلْقُواْ﴾؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾...الآية، فإنَّ كلاً من الفاء وإذا الفجائية يقتضي الفورية[2].

الثاني: أنَّ ذلك لا يمكن وقوعه إلا في جواب كلامهم؛ لأمرٍ يضيق عنه الحال، ولا يخفى على الذكي المتأمل.

---

(١) الشعراء: ٥٣ــ١٥٤.

(٢) في س: البعدية.

السادسة: وهي أيضا كالفرع عن المسألة: لعلك تقول: ما الحكم في عكس هذه الصورة؟ وهي ذكر الآية التي ليست معطوفة بالحرف على كلام سابق ليس من القرآن، مثل أن يقول: الشكرُ لله، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١]...الآيات، قاصدا بها التلاوة، فالجواب أنَّ هذا الفرع أيضا لم أرَ فيه نقلا، وقد وجدت من السنة ما يشهد للجواز فيه، وهو كتاب النبي ﷺ إلى هرقل، فإنَّ فيه[٢]: ((فَإِنْ تَوَلَّيتَ فَإنَّ عَليكَ إِثْمُ الأَرِيسِيِّينَ، و:﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[٣]...الآية))، لا يقال: يحتمل أن النبي ﷺ لم يُرِدْ التلاوة، بل أراد مخاطبتهم بذلك، لأمرين: أحدهما: أنَّ العلماء ﷺ استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أنَّ المراد التلاوة لما صحَّ الاستدلال، وهم أعلم، وفهمهم أقوم، الثاني: أنه لو كان كذلك لقال ﷺ: (فإن توليتم)، وفي الحديث: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[٤]، وإذا ساغ هذا الاستعمال فيحتمل أن يقال فيه بتقدير جملة محذوفة، والمعنى: (وأقول:)[٥] يا أهلَ الكتابِ تعالوا. إلى هنا كلامه»[٦].

«**ولم يشترط الكوفيون الأول، واستدلوا بقولهم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وبقول عمر بن أبي ربيعة:**

وَيَنْمِـــــي» ... ...[٧]

يقال: نَمَى يَنْمِي، ونَمَا يَنْمُو بمعنى: زَادَ.

«**لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ**».

---

(١) الأنعام: ٤٥.

(٢) الحديث في مسند أحمد ٢٠٢/٤، وصحيح البخاري ٨/١.

(٣) آل عمران: ٦٤.

(٤) آل عمران: ٦٤.

(٥) زيادة من س.

(٦) تحفة الغريب ٩٦٨/٢-٩٧٨.

(٧) بيت من المتقارب، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٥، والشاهد فيه: زيادة (مِن) في الواجب، على رأي الكوفيين.

والبيت في الجنى الداني ٣١٨، وشرح شواهد المغني ٧٣٩/٢، وشرح أبيات المغني ٣٢٩/٥.

بالشين المعجمة والحاء المهملة: الذي يضمر لك العداوة.

«**لَمْ يَضِرْ**» بكسر الضاد المعجمة وتخفيف الراء مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا: بمعنى ضَرَّ.

وفي الشرح: «واستدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على الفارسي؛ لجواز أن تكون ما شرطية، وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه»[(١)].

«**وخرَّجَ الكسائي على زيادتها: ((إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَومَ القيامةِ المُصَوِرُون))**[(٢)]**، وابن جني قراءة بعضهم**[(٣)]: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾[(٤)]**، بتشديد لـــمَّا، وقال: أصله لَمِنْ مَا، ثم أدغم، ثم حذفت ميم مِنْ.**

وجوَّزَ الزمخشري[(٥)] **في:** ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾﴾[(٦)]**...الآية، كون المعنى: ومِنَ الذي كنا مترلين، فجوَّزَ زيادتها مع المعرفة».**

في الشرح: «لم أرَ هذا في الكشاف في تفسير سورة يس، بل فيه في هذا المحل ما يقتضي أنَّ ما من قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ نافية، وذلك أنه قال ما نصه[(٧)]: المعنى أنَّ الله تعالى كفى أمرهم بصيحة ملك، ولم يترل لإهلاكهم جنود السماء كما فعل يوم بدر والخندق، فإن قلتَ: وما معنى قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾، قلتُ: معناه: وما كان يصح في حكمتنا أن نترل

---

(١) تحفة الغريب ٩٧٨/٢.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ١٦٧/٧، وصحيح مسلم ١٦٦٧/٣.

(٣) قرأ الجمهور بالفتح والتخفيف (لَمَا)، وقرأ حمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم وبعض القراء بالكسر والتخفيف (لِمَا)، وقرأ سعيد بن جبير والحسن بالفتح والتشديد (لَمَّا).

ينظر: السبعة في القراءات ٢١٣، والحجة في القراءات السبع ١١١، والحجة للقراء السبعة ٦٢/٣، والبحر المحيط ٢٣٧/٣.

(٤) آل عمران: ٨١.

(٥) لم يذكر الزمخشري هذا المعنى في الكشاف في تفسير هذه الآية، ينظر: ١٥/٤، وهذا مما استدركه الدماميني على المصنف كما سيورده ابن طولون بعد قليل، وهذا المعنى الذي ذكره ابن هشام ذهب إليه ابن عطية في تفسيره، ينظر: المحرر الوجيز ٤٥٢/٤.

(٦) يس: ٢٨.

(٧) الكشاف ١٥/٤.

في إهلاك قوم حبيب جندًا من السماء؛ وذلك لأنَّ الله ﷻ أجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض، وما ذاك إلا بناء على ما اقتضته الحكمة، وأوجبته المصلحة، ألا ترى قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾[1]، فإن قلتَ: فلِمَ أنزل الجنود من السماء يوم بدر والخندق؟ قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾[2]، ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾[3]، ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[4]، ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[5]، قلتُ: إنَّا كان يكفي ملك واحد، فقد أهلكت مدائن قوم لوط بريشة من جناح جبريل، وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة منه، ولكنَّ الله تعالى فضَّلَ محمدًا ﷺ بكل شيء على كبار الأنبياء وأولي العزم من الرسل، فضلاً عن حبيب النجَّار، وأولاه من أسباب الكرامة والإعزاز ما لم يولِهِ أحدًا، فمن ذلك أنه أنزل له جنودًا من السماء، وكأنَّه [٢٣٥/ أ] أشار بقوله: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾، ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ إلى أنَّ إنزال الجنود من عظائم الأمور التي لا يؤهل لها إلا مثلك، وما كنا نفعله بغيرك.

هذا كلامه برمته، وأنت تراه خاليًا عما نقله المصنف عنه في هذه الآية، ولعله وقف على ذلك في موقع آخر، والله أعلم»[6].

على ما في بعض كلامه ما تأباه قواعد السنة.

«**وقال الفارسي في:** ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[7]: **يجوز كون مِنْ ومِنْ الأخيرتين زائدتين، فجوَّزَ الزيادة في الإيجاب.**

---

(١) العنكبوت: ٤٠.

(٢) الأحزاب: ٩.

(٣) الأنفال: ٩.

(٤) آل عمران: ١٢٤.

(٥) آل عمران: ١٢٥.

(٦) تحفة الغريب ٢/٩٧٩-٩٨٠.

(٧) النور: ٤٣.

وقال المخالفون: التقدير: قد كان هو، أي: كائن من جنس المطر».

«يعني: أنَّ ما كان[١] وهو كائن، ومِنْ مطر هو ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير، لا صفة لـــ(كائن) المقدر على ما يتوهم من ظاهر هذا التقدير»[٢].

وقال الرضي: وأجيب بأنه وارد على سبيل الحكاية، كأنَّه سُئل: هل كان من مطر؟ فأجيب: قد كان من مطرٍ، فزيدت في الموجب لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان.

«وقول ابن الحاجب: شيء من مطر، ومِنْ للتبعيض أو التبيين، فيه نظر؛ لأنَّ حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلاً؛ لأنَّ الجار والمجرور لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل، إلاَّ إذا كان الجار زائدا؛ لأنَّ حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى مكان يقصر عنه لولاه، والفاعل لا يقصر عنه فعله»[٣].

«و(فما قال هو)، أي: قائل من جنس الكاشح، وإنَّه من أشد الناس، أي: إنَّ الشأن، ولقد جاءك هو، أي جاءٍ من الخبر كائنا من نبأ المرسلين».

قال الرضي: ويجوز أن يقال: إنَّ ضمير جاء للقرآن، وقوله: (مِنْ نبأ) حال.

«أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأنَّ الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف في مِنْ الداخلة على قبل وبعد، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مرَّ، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان؛ إذ معنى: جِئتُ قَبْلَكَ: جئتُ زمنًا قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما».

قال في التعليق[٤]: «وأيضا فالقبلية والبعدية لا يختصان بالزمان، بل يكونان للمكان

---

(١) في س: يعني أنَّ كان تامة، وفاعلها ضمير يعود إلى اسم الفاعل الذي تدل عليه كان.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٨٠.

(٣) المنصف ٢/٢٥٦.

(٤) من حرف الميم إلى آخر الكتاب ٨٠.

أيضا، تقول: داري قبل دارك أو بعدها»[١].

وقال المصنف في حاشية التسهيل: ويكونان في الأشخاص أيضا؛ فلهذا سَهُلَ دخول مِنْ عليهما.

«وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألة: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ﴾[٢]، **مِنْ الأولى للابتداء، والثانية للتعليل، وتعلقها بـــ(أرادوا)، أو بـــ(يخرجوا)، أو للابتداء، فالغم بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير، أي: مِنْ غمٍ فيها.**

مسألة: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا﴾[٣]، **من الأولى للابتداء، والثانية إمَّا كذلك فالمجرور بدل بعض، وأعيد الجار، وإمَّا لبيان الجنس فالظرف حال، والمنبت محذوف، أي: مما تنبته كائنًا من هذا الجنس.**

مسألة: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾[٤]، **مِنْ الأولى مثلها في: زيدٌ أفضلُ من عمرو، ومِنْ الثانية للابتداء، على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به عند، أي: شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى عَنْ، على أنها متعلقة بـــ(كَتَمَ)، على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله».**

[كتمانه][٥] الأول مجرور بالإضافة مفعول أول لـــ(جعل)، و[كتمانه][٦] الثاني منصوب على أنه مفعوله الثاني.

«و (قد مرَّ)[٧] أنَّ كتم لا يتعدى بـــ(مِنْ)».

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٨٠.

(٢) الحج: ٢٢.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) البقرة: ١٤٠.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) في النسخة التي بين يدي من المغني: وسيأتي، بدل: وقد مرَّ.

هكذا) وقع في كثير من النسخ، وفي بعضها: وسيأتي أنَّ كتم لا يتعدى بـــ(مِنْ). [٢٣٥/ ب].

وفي الشرح: «كأنه –رحمه الله– نسي أن يوفي بما وعد، فإنه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أنَّ كتم لا يتعدى بـــ(مِنْ)، والأمر كما قاله، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[(١)]، وقال الشاعر[(٢)]:

كَتَمْتُكَ لَيلاً بِالْجَمُومَيْنِ سَـــاهِرًا وَهَمَّينِ هَمًّا مُـــسْتَكِنًّا وَظَـــاهِرَا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيبُهَـــا وَوِرْدَ هُمُومٍ لَمْ يَجِدْنَ مَـــصَادِرَا

ليلاً مفعول ثانٍ على حذف مضاف، أي: أمر ليل، ورأيت بخط شيخنا شمس الدين الغُماري أحد تلامذة أبي حيان ما نَصُّه: بالجمومين: حال منه، ساهرًا: حال من الفاعل، وهَمَّين: عطف متقدم على أحاديث، وأحاديث بدل من المفعول الثاني لـــ(كَتَمْتُكَ)، والأول الكاف، ولا يكون (ليلاً) ظرفا؛ لأنه لا يريد كَتَمْتُكَ في ليلٍ بالجمومين، بل مفعول ثان بتقدير: أمرَ ليلٍ وحديثٍ. انتهى.

قلتُ: الظاهر أنَّ بالجمومين صفة لا حال، ولا حاجة بنا إلى أن نجعل هَمَّين معطوفا مقدما على المعطوف عليه مع ما فيه من الشذوذ؛ إذ يمكن أن نجعله معطوفا على ليلاً، والمعنى: كَتَمْتُكَ حديث ليلٍ كائنا بالجمومين، وهَمَّيْنِ آخرين، ونجعل أحاديث إمَّا بدلاً من هذين [المتعاطفين، أو منصوبا بإضمار أعني، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف][(٣)]، ومن هنا تطرق الشيخ بهاء الدين السبكي إلى الاعتراض على صاحب التلخيص حيث قال: إنَّ تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون لأنَّ في التأخير إخلالاً ببيان المعنى،

---

(١) النساء: ٤٢.

(٢) بيتان من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٧، والشاهد فيهما: تعدية (كَتَمَ) لمفعول ثانٍ على حذف مـــضاف، والتقدير: كتمتك أمرَ ليلٍ.

والشاهد في قشر الفسر ٦٣/١، والمحكم ٢١٥/٤، ٧٧٩/٦، والعمدة في محاســـن الـــشعر ٢١٨/١، ولـــسان العرب ٣٨٣/٤.

(٣) ساقط من النسخة التي بين يدي من تحفة الغريب. ولا يتم الكلام إلا به.

نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[١]، فإنَّه لو أخر مِن آلِ فرعون لتوهم أنَّ مِنْ صلة يكتم، فقال الشيخ بهاء الدين: هذا غير صحيح؛ لأنَّ هذا التوهم إنما يصح أن لو كان هذا الفعل يتعدى بـ(مِنْ)، وليس كذلك؛ فإنه يتعدى بنفسه، فهذا الوهم محال، وما يقع في كلام الناس من تعدية كَتَمَ بـ(مِنْ) فالظاهر أنه لا أصل له، قلتُ: ليس في كلام صاحب التلخيص تصريح بأنَّ كَتَمَ يتعدى بـ(مِنْ)، إنَّما فيه أنَّه على تقدير التأخير يتوهم أنَّ (مِنْ آل فرعون) صلة لـ(يَكْتُم)، وهو صحيح، على أن تكون مِنْ تعليلية، وهذا لا يمكن دفعه، وهو مُخِلٌّ بما قصد من كونه هو بنفسه من آل فرعون، والله أعلم»[٢].

«**مسألة:** ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾[٣]، **مِنْ للابتداء، والظرف صفة لشهوة، أي: شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة كـ(خُذ هذا مِنْ دونِ هذا)، أي: اجعله عوضًا منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويردُّه أنَّه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.**

مسألة: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[٤]**...الآية، فيها مِنْ ثلاث مرات؛ الأولى للتبيين؛ لأنَّ الكافرين نوعان: كتابيون، ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.**

مسألة: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[٥]، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾[٦]، **الأولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين.**

مسألة: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[٧]، **مِنْ فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال؛ لأنَّ الشجرة كانت نابتة**

---

(١) غافر: ٢٨.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٨٠-٩٨٢.

(٣) الأعراف: ٨١.

(٤) البقرة: ١٠٥.

(٥) الواقعة: ٥٢.

(٦) النمل: ٨٣.

(٧) القصص: ٣٠.

بالشاطئ».

«ولابدَّ على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق، ولقائل أن يقول: إن تكرار مِنْ يغني عن تقدير الضمير»[١].

(١) المنصف ٢/٢٥٧، وقد أشار الشمني إلى أنه في الشرح، و لم أقف عليه في تحفة الغريب.(يبحث عنه في بقية كتب الدماميني).

«مَنْ»

بفتح الميم.

«على خمسة أوجه».

هكذا وقع في كثير من النسخ، وفي بعضها: على أربعة أوجه، وهو الصواب.

«شرطية، نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[1].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾[2]، **﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾**[3]، **وإذا قيل: مَنْ يَفْعَلُ هذا إلا زيدٌ؟ فهي مَنْ الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾**[4]، **ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافا لابن مالك، بدليل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾**[5]».

في الشرح: «الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصُّهُ: ويكثر قيام مَنْ مقرونة بالواو مقام النافي، فيجاء بـــ(إلاَ) قصدا للإيجاب. انتهى.

وهذا نحو: **﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾**، ونحو: **﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾**[6]؛ إذ لو قُدِّرَ أنَّ التركيب كان في الأصل هكذا: ولا يغفر الذنوب إلا الله، ولا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه [٢٣٦/ أ] فقامت مَنْ المذكورة مقام النافي لَصَحَّ، والمراد حاصل، وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف بآية الكرسي؛ لأنّ مَنْ استفهامية فيها، وإنْ أشربت معنى النفي إلا أنَّها ليست قائمة مقام النافي؛ إذ لا يصح أنْ يكون الأصل: لا الذي يشفع عنده إلا بإذنه، حتى يقال: إنها قامت مقام حرف النفي، على أنه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي أنها لا تقوم مقام النافي إلا بشرط أن تقترن بالواو، فإن كان المصنف

---

(١) النساء: ١٢٣.

(٢) يس: ٥٢.

(٣) طه: ٤٩.

(٤) آل عمران: ١٣٥.

(٥) البقرة: ٢٥٥.

(٦) البقرة: ١٣٠.

أشار بالاعتراض إلى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم كما عرفت، وإن كان أشار إلى كلام آخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه، ولكن الشأن في وجوده، والله أعلم بحقيقة الحال»[(١)].

«**وإذا قيل: مَنْ ذَا لقيتَ؟ فـ(مَنْ) مبتدأ، وذا خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة، ومَنْ مفعولاً**».

«سيذكر المصنف في باب الموصول في الجهة الخامسة من الباب الخامس أنَّ الأكثر في نحو: مَنْ ذا لقيتَ؟ كون ذا للإشارة خبرًا، ولقيت جملة حالية، ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه»[(٢)].

«**وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في: مَنْ ذا لقيتَ؟ أن تكون مَنْ وذا مركبتين، كما في قولك: ماذا صنَعْتَ؟، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلبٌ في أماليه، وغيرهما، وخصوا جواز ذلك بـ(ماذا)؛ لأنَّ ما أكثر إبهاما، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها**».

وفي التعليق[(٣)]: «لم يظهر توجيه هذا الكلام على وجه مَرْضِيّ».

«**ولأنَّ التركيب خلاف الأصل، وإنما دلَّ عليه الدليل مع ما وهو قولهم: لما جئتَ، بإثبات الألف**».

مِنْ ما، مع كونها استفهامية مجرورة.

«**وموصولة في نحو**: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[(٤)].

ونكرة موصوفة؛ ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ» ... ...[(٥)]

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٨٣.

(٢) المنصف ٢/٢٥٩.

(٣) من حرف الميم إلى آخر الكتاب ٨٣.

(٤) الحج: ١٨.

(٥) بيت من الرمل، لسويد بن أبي كاهل، والشاهد فيه: دخول (رُبَّ) على (مَنْ)، و(مَنْ) نكرة موصوفة؛ إذ وصفت بجملة (أنضجت).

=

من إنضاج اللحم، وهو طبخه حتى يستوي ويمكن أكله ويحسن، وهو هنا كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب، واستعارة، شبَّهَ تحسير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذي يؤكل.

«**غَيظًا**» مصدر غاظه، وقال ابن السكيت[١]: ولا يقال أغاظه، كذا في الصحاح[٢]، وفي القاموس[٣]: يقال: غَاظَهُ، وغَيَّظَهُ، وأَغَاضَهُ. وهو منصوب إمَّا على أنَّه مفعول لأجله، أي: أنضجتُ «**قَلْبَهُ**» لأجل غيظي إياه، أو على أنَّه تمييز، أي: أنضج غيظي إيَّاه قلبه، والمعنى: أنضجتُ قَلبَه غيظًا، أي: أكمدته لأجل الغيظ أو أكمدته غيظ قلبه، والغيظ: غضب كامن للعجز، يقال: غاظه فهو مغيظ، ومحل مجرور ربَّ رفع على الابتداء، والخبر إما: «**قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتًا**»، و«**لَمْ يُطَعْ**» خبرٌ ثانٍ، وإمَّا لم يُطَع، وقد تمنَّى صفة.

«**ووُصفتْ بالنكرة في نحو قولهم: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ، وقال حسان**» بن ثابت «رضي الله عنه»:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيرَنَــا حُبُّ النَّبِــيِّ مُحَمَّــدٍ إيَانَــا»[٤]

وقد مرَّ إنشاده في الباء الموحدة، وسيأتي قريبًا إنشاد صدره، والباء من بِنَا زائدة في مفعول كفى المتعدي لواحد، ومنه الحديث[٥]: ((كَفَى بالمَرْءِ إثْمًا أنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا

=

والبيت في شرح المفصل ١١/٤، وشرح شذور الذهب ١٧٠، وشرح شذور الــذهب للجــوجري ٢٨١/١، والأشموني ١٣٦/١، والهمع ٣١٦/١.

(١) ينظر قوله في: الصحاح ١١٧٦/٣.

(٢) ينظر: ١١٧٦/٣.

(٣) ينظر: ٦٩٧/١.

(٤) بيت من الكامل، لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩، وقيل هو لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل لعبد الله بــن رواحة، وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، والشاهد فيه: (على مَن غيرنا)، فإنَّ (مَن) هنا إمَّا نكــرة موصوفة، أو زائدة.

والبيت في جمل الخليل ١١٦، والكتاب ١٠٥/٢، ومنازل الحروف ٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٠/١، وسر الصناعة ١٤٦/١، والجنى الداني ٥٢، وشرح شواهد المغني ٣٣٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٧٧/٢.

(٥) الحديث في صحيح مسلم ١٠/١، وسنن أبي داود ٢٩٨/٤.

سَمِعَ))، و(فضلاً): حال، وتنوينه للتخفيف، وحُبُّ النبي: فاعل، أي: يكفي بنا حبُّ النبي حالة كونه فضلاً عظيمًا، ولا يصحُّ نصب فضلا على أنه مفعول ثانٍ لـــ(كَفَى)؛ لفساد المعنى.

«ويُرْوى برفع غير فيحتمل أنَّ مَنْ على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: عَلَى مَنْ هو غَيرُنَا، والجملة صفة، أو صلة، وقال الفرزدق:

إنِّي وَإيَّاكَ قَدْ[1]» ... ...[2]

وفي نسخة: إذ.

«**حَلَّتْ**» أي: نَزَلَتْ، [يقال:][3] حلَّ المكان، وحلَّ به، يَحِلُّ ويَحُلُّ كسرا وضمًا.

«**بِأَرْحُلِنَا**» بالحاء المهملة جمع رَحْل، وهو مسكن الرجل.

«**كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ**».

والجار والمجرور والظرف كلاهما يتعلق بـــ(مَمْطور)، وهو صفة من المجرور بالكاف.

«**أي: كشخص ممطور بواديه.**

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في مواضع تخص النكرات، ورُدَّ بهذين البيتين، فخرَّجَهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي».

في الشرح: «يمكن أن يُخرَّجَ بيت الفرزدق على أنَّ مَنْ موصولة حذف صدر صلتها، أي: كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل [٢٣٦/ ب]، فممطور خبر، إلاَّ أنه خُفِضَ لمجاورته المخفوض»[4].

«**وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾**[5]**، فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو**

---

(١) في المغني: إذْ.

(٢) بيت من البسيط، للفرزدق، والشاهد فيه: مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة بـــ (ممطور)، أي: كشخصٍ ممطور.

والبيت في الكتاب ١٠٦/٢، وضرائر الشعر ٨١، وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢، وشرح أبيات المغني ٣٣٥/٥.

(٣) زيادة يتم بها الكلام.

(٤) تحفة الغريب ٩٨٥/٢.

(٥) البقرة: ٨.

بعيد؛ لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزمخشري[١]: إنْ قدرت أل في الناس للعهد فموصولة مثل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[٢]، أو للجنس فموصوفة مثل: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[٣]، ويحتاج لتأمل».

قال ابن المنير في تفسيره: يحتمل أن يكون رأى أنَّ العهد بالموصولة أشبه؛ لأنَّ تعريف الموصول عهدي، وأمَّا إذا كانت اللام للجنس فلا عهد ولا تعريف، فناسب ذلك الموصوفة؛ لأنها نكرة، فاستبعد أن يكون المنكور بعض (العهد)[٤].

وقال التفتازاني في حاشيته على الكشاف: فإنْ قيل: ما وجه هذا التخصيص، ولِمَ لا يجوز أن تكون مَنْ موصولة على تقدير الجنس، وموصوفة على تقدير العهد؟ قلنا: مبناه على المناسبة والاستعمال، أما المناسبة فلأنَّ الجنس لإبهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها، والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعريفها، وهذا قريب مما قاله ابن المنير، ثم قال ابن المنير: وأما الاستعمال فلأنَّ الشائع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة إذا جُعِل بعضًا من الجنس، كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟﴾[٥]...الآية، والموصول مع الصلة إذا جُعِلَ بعضا من المعهود كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[٦]، والقرآن يفسر بعضه بعضا، وقد يقال: إن العلم بالجنس لا يستلزم العلم بأبعاضه، فتكون باقية على التنكير، ويكون المعبَّر بها عن البعض نكرة موصوفة، وعهد الكل يستلزم أبعاضه فتكون موصولة، وهذا أيضا بعد تسليمه إنما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة، وإلا فلا امتناع في أن يعبَّرَ عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد إلى تعيينه، وفي أن يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبَّر عنه بلفظ المعرفة. انتهى.

«تنبيهان: الأول: تقول: مَنْ يُكْرِمني أُكْرِمهُ، فتحتمل مَنْ الأوجه الأربعة، فإنْ

---

(١) ينظر: الكشاف ١/٩٤.

(٢) التوبة: ٦١.

(٣) الأحزاب: ٢٣.

(٤) في س: المعهود.

(٥) الأحزاب: ٢٣.

(٦) التوبة: ٦١.

قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، ومَنْ فيها مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك» معروف «**وتقول: مَنْ زارني زرته، فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها**»، مِن الشرطية والموصولة والموصوفة.

«**الثاني: زِيدَ في أقسام مَنْ قسمان آخران، أحدهما: أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله:**

... ... وَنِعْمَ مَنْ هُو في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ[1]»

هذا عجز بيت صدره:

وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَـــاقَتْ مَذَاهِبُـــهُ ... ...

وقبله:

وَكَيفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ بِـــهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بْنِ مَـــرْوَانِ

وقد أنشد المصنف الصدر الأول في أوائل الباب الثالث، وأنشد البيتين بكمالهما [فيه][2]، وسيأتي الكلام عليهما هناك.

«**فزعم أن الفاعل مستتر، ومَنْ تمييز، وقوله: هُوَ مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، وقال غيره: مَنْ موصول فاعل، وقوله هُوَ مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله:**

... ... وَشِـــعْرِي شِـــعْرِي[3]

---

(١) بيت من البسيط، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: جعل (مَنْ) في الشطر الثاني نكرة تامة على رأي أبي علي.
والبيت في كتاب الشعر ٣٨٠، وشرح الكافية الشافية ١١٩٢/٢، وتوضيح المقاصـــد ٢١٩/١، والأشمـــوني ١٣٨/١، والهمع ٣١٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٣٨/٥.

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت بتمامه:

أَنَـــا أَبُـــو الـــنَّجْمِ وَشِـــعْرِي شِـــعْرِي

وهو من الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه ٩٩، والشّاهد فيه: (وشعري شعري)، حيث وقع المبتدأ والخبر معرفتين، =

والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأنَّ فيه معنى الفعل، أي: ونِعْمَ مَنْ هو الثابت في حالتي السر والعلانية.

قلتُ: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصًا بالمدح».

في الشرح: «ويحتاج إلى تقدير هو رابع على القول بأنَّ المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فإنْ قلتَ: هو كلمة أريد بها لفظها، فكيف وُصِفَت بقوله: ثالث، وهو نكرة؟ قلتُ: قد سبق نظيره، وأسلفنا أن العَلَمَ قد يُنَكَّر، كما في قولك: مَرَرْتُ بسيبويهِ، وسيبويهٍ آخر، أي: ورجل آخر [٢٣٧/ أ] مسمى بـــ(سيبويه)، كذلك هذا، أي: ويحتاج إلى لفظ ثالث مسمى بـــ(هو)»[(١)].

«**الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي من أنها تَرِدُ زائدة كـــ(ما)، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أنَّ الأسماء تزاد، وأنشد عليه:**

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً على من غيرنا[(٢)] **... ... ...**

فيمن خفض غيرنا، وقوله:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَـــهُ ... ...[(٣)]

فيمن رواه بـــ(مَنْ) دون ما، وهو خلاف المشهور».

هذا صدر بيت لعنترة عجزه:

... ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيتَهَا لَـــمْ تَحْـــرُمِ

=

فأنت مخيّرٌ في جعلك أيّهما شئت المبتدأ.

والبيت في المنصف ١٠، والمفصل ٤٦، وشرح المفصل ٩٨/١، ٨٣/٩، واللمحة شرح الملحة ٢٩٥/١، والأشموني ١٣٩/١، والهمع ٢٠٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٤٠/٥.

(١) تحفة الغريب ٩٨٧/٢.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩١٨].

(٣) بيت من الكامل، لعنترة بن شداد في ديوانه ٢٣، والشاهد فيه: زيادة (مَنْ) عند الكسائي، والتقدير: يا شاة قنص.

والبيت في منازل الحروف ٣٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٤، وشرح المفصل ١٢/٤، وضرائر الشعر ٨١، ولسان العرب ٥٠٩/١٣، وشرح أبيات المغني ٣٤١/٥.

يتعجب من حسنها وجمالها، والشاة كناية عن المرأة، وقيل: أراد بها زوجة أبيه، يقول: حرم علي تزوجها لتزوج أبي إياها، وليتها لم تحرم، أي: ليت أبي لم يتزوجها حتى كانت تحل لي، وقيل: أراد أنها حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتها وقبيلته، فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتأتَّى له تزوجها، وقد أنشد أبو البقاء محمد بن أبي بكر ابن أبي عمر، أنا[1] أبو الفرج عبد الرحمن بن يوسف بن فريح، أنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن المحب، أنا أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، أنشدنا أبو جعفر ابن الزبير، أنشدني أبو الخطاب بن خليل، أنشدني القاضي أبو جعفر عمر بن عمر الفاسي لنفسه، وقد أُهْدِيَتْ إليه جارية فوجدها ابنة سُرِّيَّةٍ كان تَسَرَّاها، فردَّها، وكتب إلى مهديها:

يَا مُهْدِيَ الرَّشَا الذي أَلْحَاظُــهُ ... تَرَكَتْ فُؤَادِي نُصْبَ تِلْكَ الأَسْهُمِ
رَيحَانَةٌ كُلُّ المُــنَى فِي شَــمِّهَا ... لَولاَ المُــهَيمِنُ واجْتِنَابُ المُــحْرَمِ
مَا عَنْ قِلًى صُرِفَتْ إلَيكَ وَإنَّمَا ... صَيدُ الغَزَالَةِ لَمْ يُــبَحْ للمُحْــرِمِ
إنَّ الغَزَالَةَ قَدْ عَلِمْنَــا سِــرَّهَا ... قَبْلَ الــمَهَاةِ وَلَيتَنَــا لَــمْ نَعْلَــمِ
يَا وَيحَ عَنْتَــرَةٍ يَقُــولُ وَشَــفَّهُ ... مَا شَفَّنِي فَــشَدَا وَلَــمْ يَــتَكَلَّمِ
يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَــهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيتَهَا لَمْ تَحْــرُمِ[2]

ضمَّنَ بيت عنترة، والعرب تطلق الشاة على البقرة الوحشية، فأطلق عنترة الشاة على المرأة تشبيها لها (بها)[3].

«**وقوله:**

آلُ الــــــزُّبَيرِ» ... ...[4]

هو ابن العوام حواري رسول الله ﷺ، وابن عمته صفية، وابن أخي خديجة، وأول من

---

(١) اختصار كلمة أخبرنا.

(٢) ينظر: تحفة الغريب ٢/٩٨٨-٩٨٩. وتنظر القصة والأبيات في: حياة الحيوان الكبرى ١/٥١٢، والخزانة ٦/١٣٢.

(٣) ساقطة من س.

(٤) بيت من البسيط، لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد فيه: زيادة (مَنْ) عند الكسائي.
والبيت في ضرائر الشعر ٨١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٢، وشرح أبيات المغني ٥/٣٤٤، والخزانة ٦/١٢٨.

سلَّ سيفًا في سبيل الله، استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين، في جمادى الأولى.

«**سَنَامُ المَجْدِ**» بفتح السين المهملة: أعلاه، استعير من سنام البعير.

«**قَدْ عَلِمَتْ**» بمعنى عرفت، وإلاَ لزم حذف المفعول الثاني.

«**ذَاكَ القَبَائلُ**» أي: قبائل العرب، الواحدة قبيلة، وهم بنو أب واحد.

«**وَالأَثْرَونَ**» قال الجوهري[1]: «(الثروة)[2]: [كثرة][3] العدد»، وهو معطوف على سنام المجد لا على القبائل.

«**مَنْ عَدَدا**».

«**ولنا**» في سند المنع لهذا الدليل، وإلا فما ذكره ليس دليلاً، ولا هو بصدد الاستدلال.

«**أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي: على قوم غيرنا، ويا شاة: إنسانٍ قَنَصٍ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددًا: إما صفة لـــ(مَنْ) على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر، وهو العَدُّ، أي: والأَثْرَونَ قوما ذوي عدّ، أي: قوما معدودين، وإما معمول لـــ(يَعُدَّ) محذوفا صلة، أو صفة لـــ(مَنْ)، ومَنْ بدل من الأثرون**».

---

(١) الصحاح ٦/٢٢٩٢.

(٢) ساقطة من س.

(٣) زيادة يتم بها الكلام.

«مَهْمَا»

«اسم لِعَودِ الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[(١)]، وقال الزمخشري[(٢)] وغيره: عاد عليها ضمير به وضمير بها حملاً على اللفظ وعلى المعنى. انتهى.

والأولى أن يعود ضمير بها لـــ(آية)، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفا، بدليل قول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرئٍ من خليقة وَإنْ خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَـــمِ[(٣)]»

وقد مرَّ إنشاده والكلام عليه في فصل مِنَ الجارَّة الزائدة.

«قال: فهي هنا حرف بمنزلة إنْ، بدليل أنَّها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون، واستدلَّ بقوله:

قَـــدْ أُوبِيَـــتْ» ... ...[(٤)]

بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فمثناة تحتية ففوقية ساكنة للتأنيث: فعل مبني للمفعول من آبيته بالمد، أي: منعته شرب الماء، من باب الإفعال، يقال: أبى فلان الماء، أي: امتنع من شربه.

«كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ» أي: نحيفة.

«مَهْمَا تُصَبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ» أي: سحاب ذي برق.

«تَشِمِ» من شِمْتَ البرقَ إذا نظرتَ إلى سحابه أين يمطر.

«قال: إذ لا تكون مبتدأ؛ لعدم الرابط من الخبر، وهو فعل الشرط، ولا مفعولاً؛ لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب أنها في الأول إما خبر تكن، وخليقة اسمها، ومِنْ زائدة؛ لأنَّ الشرط غير

---

(١) الأعراف: ١٣٢.

(٢) ينظر: الكشاف ١٣٨/٢.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٨٩٣].

(٤) بيت من البسيط، لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٨/١، والشاهد فيه: مجيء (مهما) حرفًا. والبيت في الصحاح ٢٢٥٩/١، والمحكم ٣٩٤/٨، وشرح التصريح على التوضيح ٤٧٩/١، والهمع ٣١٨/٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٣/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤٥/٥.

موجب عند أبي علي، وإمَّا مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف [٢٣٧/ ب] خبر، وأُنِّثَ ضميرها؛ لأنها الخليقة في المعنى».

هذا ظاهر في أنَّ (تكن) بالمثناة الفوقية، وقد أسلفنا كلام الزمخشري، واليمني فيه، وهو صريح في أنه بالمثناة التحتية، وذلك خلاف ما قاله المصنف: «ولعلَّ فيه روايتين بالتحتية والفوقية»، عند الكلام على مِنَ الزائدة.

«**ومثله: (ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ)، فيمن نصب حاجتك**».

على أنه خبر جاءت، بناء على أنها ناقصة من أخوات كان، وأمَّا من رفع حاجتك فعلى أنه اسمها، وخبرها ما.

«**ومِنْ خَلِيقَة تفسير للضمير، كقوله:** ».

أي: امرئ القيس.

[فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا][(١)] لما نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ[(٢)]

وقبله مطلع المعلقة:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ

وتُوضِحُ بضم المثناة الفوقية وبكسر الضاد المعجمة موضع، وكذا المِقْرَاة بكسر الميم، و لم يَعْفُ: لم يُمْحَ، ورَسْمُ الدار: ما لصق بالأرض من آثارها، وهو مرفوع على أنه فاعل يعف، والجَنُوب: ريح [تخالف ريح][(٣)] الشمال، وفي القاموس[(٤)]: «والجَنُوبُ ريح [تخالف][(٥)] الشَّمَال، مَهَبُّهَا من مطلع سُهَيلٍ إلى مَطْلَعِ الثُّرَيَّا». انتهى. وهو المعتمد، وفيه أيضا: والشمال بفتح الشين وكسرها: الريح التي تهب من قِبَل الحِجْر، أو ما استقبلك عن يمينك وأنت

---

(١) زيادة من الأصل و س. وفي المغني ذكر العجز فقط.

(٢) بيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٨، والشاهد فيه عند المصنف: أنَّ قوله: (من جنوب وشمأل) تفسير للضمير المستتر في (نسجتها)، وهو يعود على (ما).

والبيت في شرح المعلقات التسع ١٢١، والكامل ٤٥/٣، وكتاب الشعر ٤٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٣/١، وشرح شواهد المغني ٧٤٣/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤٩/٥.

(٣) زيادة من س.

(٤) ٦٩/١-٧٠.

(٥) زيادة يصح بها الكلام، وهي كذلك في القاموس.

يمينك وأنت مستقبل، والصحيح أنه ما مهبُّه بين مطلع الشمس وبنات نعش، أو من مطلع الشمس إلى مسقط النسر الطائر، ويكون اسما وصفة، ولا تكاد تهب ليلا، ويقال فيها: شَمْأَلٌ بميم ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت، ونَسْجُ الرِّيحَينِ الدارَ: اختلافهما عليها، فإحداهما تستر الآثار بالتراب، والأخرى تزيله عنها، فلا يذهب الأثر، وقيل معناه: لم ينحصر سبب محوها في نسج الريح، بل له أسباب، كمرِّ السنين، وترادف الأمطار وغير ذلك، وقيل: بل معناه: لم يَعْفُ رسمُ حُبِّها من قلبي وإن نسجتها الريحان، والاستشهاد بهذا البيت من حيث إنَّه أنَّثَ الضمير العائد على [ما لـــمـــَّا فسره بالمؤنث، وهو الريح الجنوب والشمال، كما أنَّثَ الضمير العائد على][(١)] مهما لـــمـــَّا فسره بمؤنث، وهو خليقة[(٢)].

والكلام على المطلع محله شروح المعلقات[(٣)].

«**وفي الثاني مفعول تُصِبْ، وأُفُقًا: ظرف، ومِنْ بَارق: تفسير لـــ(مهما)، أو متعلق بـــ(تُصِبْ)، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِمِ.**

وقال بعضهم: مهما ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقا من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقًا، فزاد مِنْ، واستعمل أفقًا ظرفًا. انتهى.

وسيأتي أنَّ مهما لا تستعمل ظرفا.

وهي بسيطة، لا مركبة من مَهْ ومَا الشرطية، ولا مِنْ مَا الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار، خلافا لزاعمي ذلك».

«القول بالبساطة مذهب الجمهور، والقول الثاني مذكور، ولا أعرف قائله، وقيل: مذهب أبي علي، والقول الثالث مذهب الخليل، قال المصنف في حواشيه على التسهيل: ينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتب مهمَى بالياء، ولمن قال: أصلها ما أن يكتبها بالألف»[(٤)].

وفي الشرح: «وكذا إذا قيل: أصلهما مَهْ، ومَا»[(٥)]. انتهى.

---

(١) زيادة من س.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٩١-٩٩٢.

(٣) ينظر: شرح المعلقات التسع ١٢٠.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٩٢.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩٩٢.

قال الشمني: «وأقول: من قال بأنَّ أصل مهما: ما ما، ومن قال: مه ما اتفقا على أصل آخر كلمة مهما، فما ينبغي في كتب آخرها على القول الأول ينبغي على القول الثاني؛ فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح»[(١)].

«ومهما أعمُّ من مَا، بمعنى: أيٌّ من الأشياء، حقيرًا أو كبيرًا، قليلاً أو كثيرًا، بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى، قال التفتازاني: واختلفوا فيه، فقيل: كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم، فوجه كونها أعمّ هو الوضع والمناسبة على ما قيل: إنَّ الزيادة في البناء للزيادة في المعنى، وقيل: بمعنى اكفف، وما هي الشرطية، والمعنى: اكْفُفْ عن كل شيء مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ، فتفيد أنه ما مِنْ شيء تفعله إلاَّ وأنا أفعله عمومًا فوق الخالي عن الأمر بالكفِّ عن كل شيء، فالشرطية هي ما الثانية.

وقال الخليل: أصلها ما ما على أنَّ الأُولى هي الشرطية، والثانية إبهامية متصلة بها لزيادة التعميم، كما في متى مَا، وأينما، وغير ذلك»[(٢)]. انتهى.

«ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان[(٣)] مع تضمُّن معنى الشرط، ومنه الآية؛ ولهذا فُسِّرت بقوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾، وهي فيها إمَّا مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال، فيُقَدَّر لها عاملٌ متعدٍّ كما في: (زيدًا مَرَرْتُ بِهِ) متأخرًا عنها؛ لأنَّ لها الصدر، أي: مهما [٢٣٨/ أ] تُحْضِرْنا تأتنا به.

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفا لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أنَّ النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم».

وهو أبو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور، وهو والد عدي الصحابي:

---

(١) المنصف ٢/٢٦٢.

(٢) تحفة الغريب ٢/٩٩٢.

(٣) أي: تدل على ما لا يعقل من غير اقتران بزمان.

«وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِي بَطْنَكَ سُــؤْلَهُ ... ...»[١]

بضم السين المهملة وإسكان الهمزة وتخفف فتبدل واوًا، وهو ما يسأله الإنسان.

«وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا».

«وهذا البيت من الحكم، فإنَّ الإنسان متى مال مع بطنه فأنالها كلَّ ما تشتهيه من المطاعم والمشارب وقع في المحذور، وارتكب ما يُذَمُّ عليه شرعًا، وكذا متى مال مع فرجه فأناله كلَّ ما يشتهيه وقع في الزنا بلا شك، فنال الذمَّ وباءَ بالإثم»[٢]، وقبل هذا البيت:

أَبِيتُ هَضِيمَ الكَشحِ مُضْطَمِرَ الحَشَا مِن الجوعِ أخشى الذَّمَّ أَنْ أَتَضَلَّعَا

وَإِنِّي لَأَسْتَحيِي رَفِيقِــيَ أنْ يَــرَى مَكَانَ يَدِي مِنْ جَانِبِ الزَّادِ أقرعَا

«وأبياتًا أخر، ولا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر، بمعنى أيّ إعطاء كثيرًا أو قليلا، وهذه المقالة سَبَقَ إليها ابنَ مالك غيرُه، وشدَّدَ الزمخشري الإنكار على مَنْ قال بها، فقال[٣]: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُها مَنْ لا يَدَ له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول: مَهْمَا جِئْتَنِي أَعْطَيْتُكَ، وهذا من وَضْعِه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهبُ فيفسِّرُ بها الآية، فيلحدُ في آيات الله. انتهى. والقول بذلك في الآية ممتنع، ولو صحَّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـــ(مِنْ آية).

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله:

مَهْمَا لِــيَ اللَّيْلَــةَ مَهْمَــا لِيَــهْ أَوْدَى بِنَعْلَــيَّ وَسِــرْبَالِيَهْ»[٤]

«وهذا بيت [واحد][٥] مقفًّى من بحر السريع، من عَرُوضِهِ الأولى المطوية المكشوفة،

---

(١) بيت من الطويل، لحاتم الطائي في الديوان ١٧٤، والشاهد فيه: أنَّ (مهما) ظرف زمان على رأي ابن مالك.
والبيت في البيان والتبيين ٢٠٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣، والجنى الداني ٦١٠، والهمع ٣١٩/٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٤/٢، وشرح أبيات المغني ٣٥١/٥.

(٢) تحفة الغريب ٩٩٣/٢.

(٣) الكشاف ١٣٨/٢.

(٤) بيت من السريع، لعمرو بن مِلْقَط الطائي، والشاهد فيه: مجيء (مهما) للاستفهام.
والبيت في جمل الخليل ٢٨٢، وكتاب الشعر ٤٤١، وضرائر الشعر ٦٣، وشرح الكافية الشافية ٥٧٨/٢، واللمحة شرح الملحة ٨٧٢/٢، والجنى الداني ٥١، وشرح أبيات المغني ٣/٦.

(٥) زيادة من س.

المكشوفة، وضربها الثاني المماثل لها، وقد مرَّ إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل الباء المفردة»[١].

«**فزعموا أنَّ مهما مبتدأ، ولي الخبر، وأعيدت الجملة توكيدًا، وأودى بمعنى: هلك، ونعليّ: فاعل، والباء زائدة مثلها في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أنَّ التقدير مَهْ اسم فعل بمعنى: اكْفُفْ، ثم استأنف استفهامًا بـــ(مَا) وحدها.**

تنبيه: من المشكل قول الشاطبي رحمه الله:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً[٣]» ... ...

«هذا صدر بيت عجزه:

... ... لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيفِ لَسْتَ مُبَـــسْمِلاَ

ولستَ مبسملا جواب الشرط حُذِفَ منه الفاء ضرورة، وهو خبر في معنى النهي، أي: فلا تُبَسْمِلْ، وقوله: لِتَنْزِيلِهَا بالسيفِ تعليل لترك البسملة، وبالسيفِ ظرفٌ مستقر في محل نصب على الحال من المضاف إليه في قوله: لِتَنْزِيلِهَا، أي: ملتبسةً بالسيف، يشير إلى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: ((أنه سأل عليًّا كرَّمَ الله وجهه[٤]:لِمَ لَمْ تُكْتَبْ في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فَقَالَ: لِأَنَّ البَسْمَلَةَ أمانٌ، وَبَرَاءةٌ لَيسَ فِيهَا أَمَانٌ، نَزَلَتْ بالسَّيفِ))، فإنْ قلتَ: بماذا يتعلقُ لِتَنْزِيلِها؛ إذ يمتنع أن يعلق بـــ(ليس)؛ لأنها لا دلالة لها على الحدث، ولو سُلِّمَ أنَّ لها دلالة عليه امتنع لوقوعها جوابًا للشرط، ولا يتقدم ما في حيزه عليه؟ قلتُ: يتعلق بمحذوف، أي: تُرِكَ ذلك لتنزيلها بالسيف، والجملة معترضة بين الشرط وجوابه»[٥].

«**ونقول فيه: لا يجوز في مهما أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط، فإنْ قيل: قَدِّرْ مهما واقعة على براءة، فيكون ضمير تصلها راجعًا إلى براءة**».

---

(١) تحفة الغريب ٢/٩٩٣.

(٢) الرعد: ٤٣.

(٣) متن الشاطبية ٩، وينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٤١، والوافي في شرح الشاطبية ٤٨.

(٤) الحديث في المستدرك على الصحيحين للحاكم ٢/٣٦٠.

(٥) تحفة الغريب ٢/٩٩٣-٩٩٤.

يعني أنه إذا جعل مهما مرادًا بها براءة يكون الضمير العائد على براءة عائدًا على مهما.

«**وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل، قلنا: اسم الشرط عام، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام**».

«لقائل أن يقول: إنَّ اسم الشرط وإنْ كان عامًّا بحسب الوضع لكنه أريد به [هنا](١) خاص، وهو براءة، فيصحّ رجوع ضميرها إليه باعتبار ما أريد به، ولو سُلِّمَ لجاز أنْ يعود الضمير الخاص على العام لكنْ [لا](٢) باعتبار عمومه، بل باعتبار تناوله لذلك الخاص، كضمير المطلقات طلاقًا رجعيًّا في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾(٣)، فإنَّه عائد على المطلقات الأعمّ من الرجعية (وغيرها، لكن [لا](٤) باعتبار عمومه، بل باعتبار الرجعيات)(٥)»(٦).

«ولك إثبات [٢٣٨/ ب] التنوين في براءة لغرض الحكاية، وتكون حركته حركة نصب محكية أيضا، وفتحة الإعراب مقدّرة، ولك فتح التنوين مُعرِضًا عن الحكاية، فتكون الفتحة الملفوظ بها فتحة إعراب، وهي علامة للجرِّ؛ إذ براءة أُريد بها اللفظ، فهي عَلَمٌ فيه تاء التأنيث، فيمتنع من الصرف، وهذا ظاهر لا خفاء به»(٧).

«**وبالوجهِ الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغِلاً عنها العاملُ بالضمير**» .

وذلك أنَّ عود الضمير على براءة يقتضي خصوصه، وعوده على مهما يقتضي عمومه، فلا يصح عوده على براءة ليكون عائدًا على مهما حتى يكون الفعل اشتَغَلَ بضمير مهما.

«**وهذه بخلافها في قوله:**

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُــورَةٍ(٨)» **... ... ...**

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من س.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) زيادة يتم بها الكلام.

(٥) ساقط من س.

(٦) المنصف ٢٦٣/٢.

(٧) تحفة الغريب ٩٩٤/٢.

(٨) متن الشاطبية ٩، وينظر: إبراز المعاني في حرز الأماني ٦٩، والوافي في شرح الشاطبية ٤٩.

هذا صدر بيت من الشاطبية أيضا، عجزه:

... ... فَلاَ تَقِفَنَّ الـــدَّهْرَ فِيهَـــا فَتَـــثْقُلاَ

وأواخر: جمع في موضع المفرد، أي: آخر سورة، وقوله: فَلاَ تَقِفَنَّ جواب الشرط، والدَّهر ظرف، وفيها بمعنى عليها، وقوله: فَتَثْقُلاَ منصوب بإضمار أنْ بعد الفاء جوابا للنهي، ومعناه: فيستثقل؛ لأنَّ البسملة لأوائل السور لا أواخرها.

قال الفاسي الحنفي: «اعلم أنَّ القارئ مخيَّر في قراءته في الفصل بالبسملة بين ثلاثة أوجه، أحدها: أن يقف على البسملة؛ لأنَّ الوقف عليها تامٌّ إن اعتقد أنَّ البسملة آية من السورة، وإن لم يعتقد [ذلك بل اعتقد أنها آية مستقلة نزلت للفصل بين السور][(١)]، فالوقف آكد، والثاني: أنْ يصل آخر السورة بالبسملة، والبسملة بأول السورة؛ [لأنَّ وصل القرآن بعضه ببعض جائز، إلا ما يؤدي وصلَه إلى القبح، كوصل: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[(٢)]، بما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾[(٣)]][(٤)]، والثالث: أن يقف على آخر السورة ثم يصل البسملة بأول السورة، وهذا الوجه هو المختار؛ لما فيه من الإشعار بأنها من المستأنفة، فأمَّا عكس هذا الوجه، وهو أن توصل البسملة بآخر السورة ويوقف عليها ثم يبدأ بالسورة فغير جائز»، وإلى هذا أشار في البيت.

«فإنَّها هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة، فهي عامة، فيصح فيها الابتداء، والنصب بفعل يفسِّره (تَصِل)، أي: وأيٌّ بسملة تصلْ تَصِلْها، والظرفية بمعنى: وأيُّ وقتٍ تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيتها.

وأمَّا هنا فيتعيَّن كونها ظرفًا لـــ(تصل) بتقدير: وأيُّ وقتٍ تَصلْ براءة، أو مفعولاً به حُذِفَ عامله».

في الشرح: «لا يتعين ذلك، بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر، فيكون في محل نصب

---

(١) هكذا في الأصل و س، وهو ساقط من تحفة الغريب، والكلام تامٌّ بدونه، فلعلَّ الزيادة من ابن طولون.

(٢) غافر: ٦.

(٣) غافر: ٧.

(٤) زيادة من س.

بـــ(تَصِلْ)، على أنها مفعول مطلق بمعنى: أيَّ وَصْلٍ تَصِل سواء كان بآخر سورة، أو بآخر آية، وإنَّ ترك البسملة في براءة مطلوب، سواء ابتدَأْتَ بها، (أو)[١] وصلتها بآخر سورة، أيِّ سورة كانت، الأنفال أو غيرها، أو وصلتها بآخر (آية)[٢]، أيْ: من أي سورة كانت، وقول شارحي الشاطبية[٣]: إنَّ المراد وصلها بآخر الأنفال، قصور»[٤]. انتهى.

«وأقول: إنَّما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظرًا إلى الغالب»[٥].

«**أي: ومهما تفعل، ويكون (تصل)، و(بَدَأْتَ) بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأمَّا ضمير (تصلها) فلك أن تعيده على اسم مُظْهَرٍ قبله محذوفًا، أي: ومهما تفعل في (براءة) تصلها، أو بدأتَ بها، وحذف بها، ولَّما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر (براءة) بيانًا له: إمَّا على أنه بدل منه، أو على إضمار أعني، ولك أن تعيده على ما بعده وهو (براءة): إمَّا على أنَّه بدل منه، مثل: رأيته زيدًا، فمفعول (بدأتَ) محذوف، أو على أنَّ الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعًا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حدِّ قوله:**

إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جهارًا فَكُنْ فِي الْغَيبِ أَحْفَظَ لِلْــوُدِّ[٦]»

«وهذا مما استدلَّ به ابن مالك على أنَّه يجوز إضمار الفضلة المستغنى عنها مع العامل الملغى، نحو: ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زيدٌ، وهو دليل ظاهر، والجمهور يوجبون الحذف؛ لأنَّه يلزم عليه الإضمار قبل الذكر لا لحاجة، إذ الفرض أنه مما يجوز حذفه، و لم يوجبه ابن مالك، بل

---

(١) في تحفة الغريب: (أيْ)، ولا يظهر لي استقامة المعنى بذلك؛ لأنَّ الابتداء بها خلاف وصلها بشيءٍ قبلها، والمثبت من الأصل و س، وهو الصواب، والله أعلم.

(٢) في الأصل و س: سورة، ولا يظهر لي استقامة المعنى بها، لأنها بذلك تكون تكرارا للحالة التي قبلها.

(٣) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية ٤٩، والقول السديد في علم التجويد ٤٨-٤٩.

(٤) تحفة الغريب ٢/٩٩٥.

(٥) المنصف ٢/٢٦٤.

(٦) بيت من الطويل، لا يعرف قائله، والشاهد فيه: ذكر ضمير المفعول به في (ترضيه)، وكان الأولى تركه؛ لأنه إضمار قبل الذكر.

والبيت في شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٩، وتوضيح المقاصد ٢/٦٤٠، وأوضح المسالك ٢/١٧٨، وشرح شذور الذهب ٥٤٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٣، وشرح أبيات المغني ٦/٧.

قال: الحذف أولى، والإثبات قليل، والبيت شاهد لرأيه كما تقدم»[١].

(١) تحفة الغريب ٢/٩٩٦.

«مع»

«**اسم بدليل التنوين في قولك: مَعًا، ودخول الجار [٢٣٩/ أ] في حكاية سيبويه: ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ، وقراءة بعضهم**[١]: {هَذَا ذِكْرُ مِنْ مَّعِيَ}[٢]».

«ووجه الاستدلال أنَّ مَعَ لا تخرج عن المعاني الثلاثة المذكورة بعدُ في المتن، [فحيث تكون اسما لموضع الاجتماع، أو لزمانه يجوز أن يلحقها التنوين، وهو آية الاسمية][٣]، وحيث تكون اسمًا مرادفًا لـــ(عِنْدَ) يجوز أن تدخل عليها مِنَ الجارَّة، كحكاية سيبويه لذلك المثال، وقراءة بعضهم في الشواذ: {هَذَا ذِكْرُ مِنْ مَّعِيَ}[٤] بتنوين ذكر وكسر ميم مِنْ، ودخول الجار على كلمةٍ دليل على أنها اسم»[٥].

«**وتسكين عينه لغة غَنْم**».

بفتح الغين المعجمة وسكون النون، قال الجوهري[٦]: «أبو حَيٍّ من تَغْلِب ابن وائل».

«**وربيعة، لا ضرورة خلافًا لسيبويه**».

«وفيه[٧] أيضا وفي عُقَيل ربيعتان: ربيعة بن عقيل [أبو الخلفاء][٨]، وربيعة بن عامر بن عقيل [أبو الأبرص][٩]، وفي تميم ربيعتان، الكبرى وهو ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، ويلقب بربيعة الجود، وربيعة الوسطى، وهو ربيعة بن [حنظلة بن][١٠] مالك، وربيعة أبو حي من هوازن، وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهم بنو مجد، ومجد أمهم نسبوا إليها»[١١].

---

(١) سبق تخريج القراءة في الصفحة رقم [٨٩٥].

(٢) الأنبياء: ٢٤.

(٣) زيادة من س.

(٤) الأنبياء: ٢٤.

(٥) تحفة الغريب ٩٩٧/٢.

(٦) الصحاح ١٩٩٩/٥.

(٧) يعني في غَنْم.

(٨) زيادة من س.

(٩) زيادة من س.

(١٠) زيادة من س.

(١١) المنصف ٢٦٥/٢.

وفي الشرح: «وفي العرب ربيعة الفَرَس، وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة، ولعلهم أصحاب هذه اللغة»[١].

«**لا ضرورة خلافا لسيبويه**»[٢].

واقتصر في التسهيل على حكاية هذه اللغة عن ربيعة، فقال: ومَعَ للصحبة اللائقة بالمذكور، [وتسكين عينها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، فأفاد ما لم يتعرض له المصنف، وهو أنَّ عينها][٣] تسكن قبل حركة، نحو: جِئْتُ مَعْكَ، وتكسر قبل سكون، نحو: جِئتُ معِ الرجُل. انتهى.

وكون هذه لغة غَنْم أيضًا حكاها صاحب المحكم، ولم يحفظ سيبويه أنَّ السكون فيها لغة فجعله من ضرورات الشعر، قال: وقد جعلها الشاعر كَـ(هَلْ) حين اضطر، قال:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[٤]

الريش بكسر الراء والرِّيَاش بمعنًى، وهو اللباس الفاخر، وقرئ: {وَرِياشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ}[٥] ، ويقال: الريش، والرياش: المال والخصْب والمعاش، والرَّيْش بفتح الراء مصدر رِشْتُ السهم إذا ألزقت عليه الريش، ورَشْتُ فلانًا إذا أصلحت حاله، وقد جُوِّزَ هذا الأخير في البيت، وهو فتح الراء في البيت، أي: فإصلاح حالي منكم، ويقال: فلان يزورنا لِمَامًا، بكسر اللام، أي: يزورنا غِبًّا، حينا بعد حين.

«واسميتها حينئذ باقية، وقول النَّحَّاس: (إنها حينئذ حرف بالإجماع) مردود.

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفا، ولها حينئذ ثلاثة معان:

---

(١) تحفة الغريب ٩٩٧/٢.

(٢) هكذا في الأصل، وهي جملة سبق إيرادها في الصفحة رقم [٩٣٥].

(٣) زيادة من س.

(٤) بيت من الوافر، لجرير في ديوانه ٢٢٥، وللراعي النميري في ملحق ديوانه ٣٣١، والشاهد فيه: بناء (مع) على السكون، على لغة ربيعة، وجعل سيبويه ذلك ضرورة.

والبيت في الكتاب ٢٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/٣، وشرح ابن عقيل ٧٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٧١٥/١، وحاشية الصبان ٣٩٩/٢.

(٥) الأعراف: ٢٦.

أحدها: موضع الاجتماع؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾[١].

والثاني: زمانه، نحو: جِئْتُكَ مَعَ العَصْرِ.

والثالث: مرادفة عِنْدَ، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفردة».

عطف على مضافة.

«فَتُنَوَّنُ، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفا مخبرًا به في نحو قوله:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَـــا» ... ...[٢]

جمع هوى بالقصر، وهو هوى النفس، والواو حالية.

«**مَعًا**» أي: أفيقوا في حال اجتماع [أهوائنا][٣] قبل أن تتفرق، فلا تنفعكم الإفاقة عند تفرقها لتمكن العدو حينئذٍ، وامتداد طمعه إليكم، والحاصل أنه أمرهم بترك ما هم عليه من الغفلة وعدم الاستعداد، فشبَّه ما هم فيه من ذلك بالسكر والإغماء، وشبَّهَ ترك ذلك بالصحو، فاستعمل فيه الإفاقة؛ إذ هي زوال السُّكْر ونحوه.

«وقيل: هي حال، والخبر محذوف».

في الشرح: «وذو الحال هو الضمير المستكنُّ في ذلك الخبر، أي: وأهواؤنا كائنة معًا، وعلى هذا فمتعلق معًا محذوف أيضا، أي: وأهواؤنا كائنة في حال كونها معًا، وهذا تكلف لا داعي له»[٤].

«وهي في الإفراد بمعنى جميعا عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: إذا قلتَ:

---

(١) محمد: ٣٥.

(٢) جزء بيت من الطويل تمامه: أَفِيقُوا بني حَرْبٍ وأَهْواؤنَا معًا**وَأَرْمَاحُنَا مَوصُولَةٌ لَمْ تُقَصَّبِ

وهو لجندل بن عمرو، والشاهد فيه: أنَّ (معا) في البيت ظرف متعلق بمحذوف هو الخبر، وقيل: هو حال سدَّت مسدّ الخبر.

والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٢٧، والارتشاف ١٤٥٩/٤، والجنى الداني ٣٠٧، والهمع ٢٢٨/٣، وشرح شواهد المغني ٧٤٦/٢، وشرح أبيات المغني ٧/٦.

(٣) زيادة من س.

(٤) تحفة الغريب ٩٩٩/٢.

(جاءا جميعا) احتمل أنَّ فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وإذا قلتَ: جاءا معا، فالوقت واحد. انتهى، وفيه نظر».

ووجهه أنَّا لا نُسَلِّمُ ذلك، بل هما سواء.

«**وقد عادل بينهما**».

[هذا][(١)]سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر.

«**مَنْ قال:**

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَــدَيْ» ... ...[(٢)]

بالمثناة التحتية تثنية يد.

«**وَاحِدٍ... نَرْمِي**» بفتح النون وكسر الميم.

«**جَمِيعًا وَنُرَامَى**» بضم النون وفتح الميم.

«**مَعَا**» في الشرح: إن قصد بإنشاد هذا البيت بيان وجه النظر الذي أشار إليه في قول ثعلب، فلا ينهض ذلك ردًّا عليه أصلاً، فتأمله[(٣)].

«**وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين، قال:**

... ... إذَا حَنَّــــتْ» ... ...[(٤)]

بالحاء المهملة [٢٣٩/ ب] والنون.

«**الأُوْلَى**» بضم الهمز، أنثى الأول، وهو صفة لمحذوف، أي: إذا حنَّتْ الحمامة الأولى، أي: صوَّتت.

---

(١) زيادة يتم بها الكلام، واسم الإشارة يعود إلى قول ابن هشام.

(٢) بيت من السريع، لمطيع بن إياس الليثي، أو لرجل من بني مخزوم، والشاهد فيه: أنَّ (معا) و(جميعًا) بمعنى واحــد، وهو اتحاد الفعل في وقت واحد.

والبيت في الكامل ٧٧/٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٧/٢، وشرح أبيات المغني ١١/٥.

(٣) تحفة الغريب ٩٩٩/٢.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: يُذَكِّرْنَ ذَا البثِّ الحزِينِ بِبَثِّه.

وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١٧، والشاهد فيه: استعمال معًا لجماعة الإناث كما تستعمل للاثنين.

والبيت في المفضليات ٢٧٠، والكامل ٦١/٤، والأشموني ١٦٤/٢، وشرح التصريح على التوضــيح ٧١٦/١، وشرح أبيات المغني ١٣/٦، وحاشية الصبان ٤٠١/٢.

«**سَجَعْنَ لَهَا مَعَا**» أي: جميعا، لأجل تصويتها، فقد استعمل معًا في جمع المؤنث.

«**وقالت الخنساء:**

وَأَفْنَــــــى» ... ...[1]

أي: الدهر أو الموت.

«**رِجَالِي فَبَادُوا**» أي: هلكوا.

«**مَعًا**» أي: جميعا، بحيث لم يبق منهم أحد، فاستعمل معا في جميع.

«**فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزًّا**» بفتح الفاء والزاي: اسم مفعول من اسْتَفَزَّه الخوف.

«واعلم أنه اختُلف في حركة مَعَ إذا تؤنث، فذهب الخليل، وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية في حالة الإفراد كما كانت في حالة الإضافة، وذهب يونس، والأخفش إلى أنَّ الفتحة فيها كفتحة تاء فتى؛ لأنها حين أفردت رُدَّتْ إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورًا.

قال ابن مالك: وهو الصحيح؛ لقولهم: الزيدان معًا، والزيدون معًا، فيُوقعُونَ معًا في موضع رفع كما تُوقَع الأسماء المقصورة، نحو: هُمْ عِدًى، ولو كان باقيًا على النقص لقيل: الزَّيْدَانِ مَعٌ، كما قيل: هُمْ يَدٌ واحدةٌ على مَنْ سوَاهُمْ، واعتُرِضَ بأنَّ مَعًا ظرف في موضع الخبر، فلا يلزم ما قاله»[2].

---

(١) بيت من المتقارب، للخنساء في ديوانها ٢٧٤، والشاهد فيه قولها: (بادوا معًا)، فقد عبرت بـ(معًا) عن جماعة الذكور كما يعبر بها عن الاثنين.

والبيت في المحاسن والأضداد ١٧٢/١، والكامل ٥٠/٤، والأشموني ١٦٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٧١٦/١، وشرح أبيات المغني ١٣/٦، وحاشية الصبان ٤٠٠/٢.

(٢) تحفة الغريب ١٠٠٠/٢.

«مَتَى»

«على خمسة أوجه:

اسم استفهام، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[١]، واسم شرط، كقوله:

... ... مَتَــى أضــع العمامــة تَعْرِفُــونِي[٢]»

هذا عجز بيت لسُحَيم بن وَثيل صدره:

أَنَا ابْنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّنَايَــا ... ...

وبعد هذا البيت:

فَــإِنَّ مَكَانَنَــا مِــنْ حِمْيَــرِيّ مَكَانُ اللَّيثِ مِنْ وَسَــطِ العَــرِينِ

وقد أنشد المصنف الصدر الأول كله في الباب الخامس في تراجم الحذوف، حيث ترجم على حذف الموصوف، وأنشد بعض هذا الصدر في فصل غير، وذكرنا الكلام عليه فيه، والظاهر أنَّ الياء المشددة من حِمْيَرِيّ زائدة كما في دَوَّارِيّ، وأَحْمَرِيّ، ونحوهما، أي: فإنَّ مكاننا من حمير، وهي قبيلة من (اليمن)[٣]، منها كانت الملوك في الأعصر الأول، ويحتمل أن تكون ياء النسبة، وحذف الموصوف، أي: فإنَّ مكاننا من نسبٍ حميريّ، والليث: الأسد، والعرين: مأواه الذي يألف إليه، يقول: أنا المقتحم للأمور العظام، متى أضع العمامة عن رأسي تعرفوني، فلست بمجهول، فإنَّ مكاننا من حمير مكان الليث من وسط عرينه، أي إنَّا أشرف بني حمير، ويقال: إنَّ الحجاج بن يوسف لــمَّا قدم العراق واليًا أَمَرَ أنْ يُنَادَى: الصلاة جامعة، فاجتمع الناس في المسجد الجامع، فصعد المنبر متلثمًا، فوقف ساعة ثم أنشد:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا... البيتين[٤].

«واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى مِنْ أو في، وذلك في لغة هذيل، يقولون: أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ، أي: منه، وقال ساعدة:

---

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٠٨].

(٣) ساقطة من س.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٠١-١٠٠٢.

أُخَيْـــــــلُ» ... ...[١]

بضم الهمزة: مضارع أَخَلْتُ، يقال: أَخْيَلْنَا وأَخَلْنَا، أي: شِمْنَا سحابةً مُخيلَةً للمطر.

«**بَرْقًا مَتَى حَابِ**»، الظاهر أنه بمعنى دَانٍ، قال الجوهري[٢]: «وكلُّ دَانٍ فهو حَابٍ»، والمصنف فسَّره بثقيل المشي، ولم أقف عليه.

«**لَهُ زَجَلٌ**»، بزاي وجيم مفتوحتين: الصوت، يقال: سحاب زَجِلٌ، بفتح الزاي وكسر الجيم، أي: ذو رعد.

«**أي: من سحاب حابٍ، أي: ثقيل المشي، له تصويت، واختلف في قول بعضهم: وَضَعْتُهُ مَتَى كُمِّي، فقال ابن سيده: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب:**

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُـــمَّ تَرَفَّعَـــتْ مَتَـــى لُجَـــجٍ» ... ...[٣]

جمع لجة، وهو معظم الماء.

«**خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**» أي: مَرٌّ سريعٌ مع الصوت، ويقال: إنَّ السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر المالح فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون له صوت شديد مزعج، ثم تذهب صاعدة، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله في زمن صعودها إلى الجو وترفعها، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى، وإلى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذرا عن هدية أرسل بها إلى ممدوحه:

كَالْبَحْرِ يُمْطِرُهُ السَّحَابُ وَمَالَـــهُ فَضْلٌ عَلَيهِ لِأَنَّـــهُ مِـــنْ مَائِـــهِ[٤]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه: إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ٢٠٩/٢، والشاهد فيه: مجيء (متى) بمعنى (مِنْ).

والبيت في المنجد في اللغة ١٨١، والمحكم ٨٠/٣، ولسان العرب ٢٤٠/٢، وشرح شـــواهد المغـــني ٧٤٩/٢، وشرح أبيات المغني ١٦/٦.

(٢) الصحاح ٢٣٠٨/٦.

(٣) بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٥١/١، والشاهد فيه: مجيء (متى) بمعنى (مِنْ).

والبيت في حروف المعاني والصفات ٤٧، وكتاب الشعر ٤٦٦، وسر الصناعة ١٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢، واللمحة شرح الملحة ٢٤٤/١، والجنى الداني ٤٣، وشرح أبيات المغني ٢٠٩/٢.

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وهو في ثمرات الأوراق ١١٧/١، وتاج العروس ١١٧، ومجـــاني الأدب في =

وقد تقدم الكلام على هذا البيت [٢٤٠/ أ] في الباء الموحدة.

«**فقيل: بمعنى مِنْ، وقال ابن سيده: بمعنى وسط**».

في الشرح: هذا مما أنشدوه شاهدًا على أنَّ الباء تَرِدُ للتبعيض، بمعنى مِنْ، أي: شَرِبْنَ من ماء البحر.

=

الأدب في حدائق العرب ١٦٥/٣.

«مُذْ ومُنْذُ[١]»

«لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان».

«وهذا القول لبعض البصريين، وبُنِيا عند هؤلاء لتضمنهما معنى الحرف»[٢].

«والصحيح أنهما حرفا جر، بمعنى مِنْ إنْ كان الزمان ماضيًا، وبمعنى في إن كان حاضرًا، وبمعنى من وإلى جميعا إنْ كان معدودًا، نحو: ما رأيته مُذْ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو مذ ثلاثة أيام.

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله:

... ... وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ»[٣]

هذا عجز بيت مُصَرَّع من بحر الكامل صدره:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى وَعِرْفَانِ ... ...

والربع: المترل، وعَفَتْ: دَرَسَتْ، وآثاره: جمع أثر، ويروى: آياته، وهي العلامات، جمع آية، ووزنها: فَعَلَة، بتحريك العين، وهي في الأصل واو عند سيبويه، قال: لأنَّ باب طَوَيْتُ أكثر من باب حَبَيْتُ، وقال الفراء: وزنها في الأصل فَاعِلَةٌ، فحذفت لامها تخفيفًا، وفي القاموس[٤]: «وعِرْفَانُ كـ(عِتْبَانَ) مُغَنَّيَةٌ مشهورة»، ولم أقف عليه في غير القاموس.

«ومن القليل في مُذْ قوله:

... ... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ[٥]»

---

(١) في المغني: منذ ومُذْ.

(٢) المنصف ٢٦٨/٢.

(٣) بيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٨٩، والشاهد فيه: جرُّ (منذ) للزمان الماضي، وهو كثير.
والبيت في الجنى الداني ٥٠٣، وتوضيح المقاصد ٧٦٩/٢، وأوضح المسالك ٤٦/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٥٥/٢، والأشموني ١٠٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٢/٦.

(٤) ٨٣٦/١.

(٥) بيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨٦، والشاهد فيه: أنَّ جر (مذ) للزمان الماضي قليل.
والبيت في جمل الخليل ١٦١، وأسرار العربية ٢٠٢، والإنصاف ٣١٠/١، واللمحة شرح الملحة ٢٢١/١، =

هذا عجز بيت مُصَرَّعٍ من بحر الكامل، صدره:

لِمَـــنْ الـــدِّيَارُ بِقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ ... ...

وأقوين: خلون من سكانهن، والحِجَج بكسر الحاء المهملة: جمع حِجَّة بالكسر أيضا، وهي السنة. والقُنَّة بضم القاف وتشديد النون: أعلى الجبل، والحِجْر بكسر الحاء المهملة: منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1]، وقُنَّتُهَا: أعلاها.

«**والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: مُذْ يَومُ الخميسِ، ومنْذُ يومان، فقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: مبتدآن وما بعدهما خبر**».

قال الرضي: إنَّ هذا مذهب الجمهور.

وفي الشرح: «هذا الإعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته، وصرَّحَ في غيرها بأنه مذهب المحققين، لكنه مشكل لِعَدِّهِ مُذ ومنذ في الظروف مع اختياره لهذا الإعراب فيهما؛ إذ كونهما مبتدأين منافٍ لكونهما ظرفين، و لم أعثر له على جواب مع شدة البحث عنه، فتأمله»[2].

قال الشمني: «وأقول: لا منافاة بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين؛ لجواز كونهما ظرفين متصرفين فيقعان مبتدأين»[3].

ثم في الشرح والتعليق[4]: «ومما استشكلت به الابتدائية أنْ قيل: ما الموجب لتقديم هذا المبتدأ؟ وهلاَّ جاز: يومان مذ، كما تقول: يومان أمدُ ذلك؟ وأجيب بأنَّهم أجروها رافعةً مُجرَاها خافضةً، في أنَّها لا تدخل إلا على اسم الزمان»[5].

=

وأوضح المسالك ٣/٤٥، والأشموني ٢/١٠٣.

(١) الحِجر: ٨٠.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٠٥.

(٣) المنصف ٢/٢٦٨.

(٤) من حرف الميم إلى آخر الكتاب ٩١.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٠٥.

«ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا، وأول المدة إن كان ماضيًا، وقال الأخفش، والزجاج، والزجاجي: ظرفان مُخْبَرٌ بهما [عما][(١)] بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى مَا لَقِيتُهُ مُذْ يومانِ: بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسف».

في الشرح: «قال ابن الحاجب: هذا المذهب وهم؛ لأنَّ المعنى واللفظ يأبياه، أمَّا المعنى فلأنَّك تخبر عن جميع المدة بأنَّها يومان، وذلك خبر محقق، وأمَّا اللفظ فلأنَّ يومان نكرة لا مصحح لها، فلا يستقيم أن تكون مبتدأ، فإن قيل: تقديم الخبر الظرف على المبتدأ المُنَكَّر مُصَحِّحٌ له، وهنا كذلك، فيكون المصحح موجودًا، فالجواب: أنَّ مجرد ذلك لا يكون مصححا، وإنما يكون مصححا أنْ لو كان الظرف [المتقدم][(٢)] ظرفا للمبتدأ، كقولك: في الدَّارِ رجلٌ، وفي الجمعةِ صلاةٌ، وجميع المدة في قولنا: جميع المُدَّةِ يومان ليس ظرفا لـــ(يومان)؛ إذ لو كان ظرفا له لكان زائدًا عليه؛ [إذ ليس المعنى في][(٣)] نحو: في رمضانَ جُمُعَاتٌ، وليس جميع المدة زائدًا عليه؛ إذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان، بل المراد: أنَّهُ هو»[(٤)].

«وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مُذْ كان يومان، واختاره السهيلي، وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف [٢٤٠/ ب]، أي: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناء على أنَّ مُذْ مركبة من كلمتين: مِنْ وذُو الطائية.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَـــدَاهُ إزَارَهُ» ... ...[(٥)]

---

(١) زيادة من الأصل و س.

(٢) زيادة من س.

(٣) ساقط من س، وهو زيادة على ما في تحفة الغريب.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٠٥-١٠٠٦.

(٥) بيت من الكامل، للفرزدق في ديوانه ١/٣٠٥، والشاهد فيه: مجيء جملة فعلية بعد (مذ).

والبيت في شرح المفصل ٢/١٢١، ٦/٣٣، والارتشاف ٣/١٤١٧، والجنى الـــداني ٥٠٤، والهمـــع ٣/٢٢٣، =

هذا صدر بيت للفرزدق يرثي يزيد بن المهلب، عجزه:

... ... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وخبر زال قوله بعد هذا البيت:

يُدْنِي خَوافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبَارِ مُثَارِ

وسما: ارتفع. وأدرك: لَحِقَ. والمراد بخمسة الأشبار: مقدار ارتفاع قامته، أو البلوغ مبلغ الرجال، ولعله الذي قبله، وقيل: أراد موضع قبره، وقيل: أراد السيف؛ لأنه في الأغلب يكون على خمسة أشبار، وقيل غير ذلك. ويدني: يقرب. وخوافق أي: رايات تخفق وتضطرب. ومِنْ خوافق: أي رايات أخر، ويروى: يُدْنِي كَتَائبَ مِنْ كَتَائبَ، والكتيبة: الجيش. وتلتقي: تجتمع. وفي ظل، أي: مكان اعتبط غباره، أي: لم يُثَرْ قبل ذلك، وهو بالعين المهملة، من قولك: اعْتَبَطْتُ الأرضَ إذا حفرت فيها حفرة لم تحفر [قبل][1]. والمُثَار: المرفوع، يقال: ثار الغبارُ: ارتفع، وأثاره فلان: رفعه. ويروى: فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ العَجَاجِ، والمُعْتَرَك: موضع المعركة. والعجاج: الغبار. ومثار صفة العجاج على زيادة أل.

يقول: لم يزل منذ قَدَرَ على عقد إزاره بيده فارتفع وبلغ مبلغ الرجال، أو مات ودفن في خمسة أشبار من الأرض أميرًا يقود الجيوش، ويقاتل في الأمكنة التي لم يقاتل فيها أحد، ولا أثار لها غبارًا حتى أثاره هو.

«**وقوله:**

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... ...»[2]

بالمثناة التحتية: الغلام الذي راهق العشرين، يقال: يَفَعَ وأَيْفَعَ، ولا يقال: مُوفِعٌ، كذا في

=

وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٥، وشرح أبيات المغني ٦/٢٨.

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتَ وَأَمْرَدَا

وهو للأعشى في ديوانه ٥٤، والشاهد فيه: إضافة (مذ) إلى جملة اسمية.

والبيت في الارتشاف ٣/١٤١٦، وتوضيح المقاصد ٢/٧٦٨، والأشموني ٢/١٠١، وشرح التصريح على التوضيح ١/٦٦٣، والهمع ٣/٢٢٢، وشرح أبيات المغني ٦/٣٠.

القاموس[١]، و لم يَحكِ في الصحاح[٢]: يَفَعَ بدون ألف.

وإنما قال: «اليفاع ما ارتفع من الأرض وأشرف، وأيْفَعَ الغلامُ، فهو يافع، (ولا يقال: موفِع)[٣]، وهذا من النوادر، وغلام يَفَعٌ ويَفَعَةٌ».

«والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

وأصل مذ منذ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مُذْ عند ملاقاة الساكن، نحو: مُذُ اليوم، ولولا أنَّ الأصل الضم لكسروا».

«ويجوز أن يكون الضم على الإتباع، وآثروه على الكسر استثقالاً للخروج إليه من الضم، وإن كانوا يفعلونه في بعض الأحيان، [وعليه][٤] فلا يتم الدليل»[٥].

وهذا معنى قول الرضي: وأمَّا تحريك ذال مُذ في: مُذُ اليوم، بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على [أنَّ][٦] أصله مُنْذُ؛ لجواز أن يكون للإتباع.

«ولأنَّ بعضهم يقول: مُذُ زمن طويل، فيضم مع عدم الساكن».

«يُحْتَمَلُ أن يكون قد ضُمَّ للإتباع كما مرَّ؛ لأنَّ أصل الكلمة مُنْذُ فحذفت منها النون، فلا يتم الدليل أيضا»[٧].

وقال الرضي: وضم ذال مُذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغةٌ عترية، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رُدَّ إلى أصله. انتهى.

«وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف ولا شبهه، ويَرُدُّهُ تخفيفهم إنَّ، وكأنَّ، ورُبَّ، وقَطُّ.

---

(١) ينظر: ٧٧٨/١.

(٢) ١٣١٠/٣.

(٣) مكرر في الأصل.

(٤) زيادة من س.

(٥) تحفة الغريب ١٠٠٧/٢.

(٦) زيادة من س.

(٧) تحفة الغريب ١٠٠٧/٢.

وقال المالقي: إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ، أو حرفا فهي أصل».

الفهارس الفنية للرسالة

وتشتمل على الفهارس الآتية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات.

٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٤- فهرس أبيات الشعر.

٥- فهرس الأمثال و أقوال العرب.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾	٧	١٩٩، ٢٠٢، ٥٨٣
البقرة	﴿يُؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيكَ﴾	٤	٨٠٣
البقرة	﴿ءَأَنذَرتَهُم﴾	٦	٧٤١
البقرة	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾	٨	٩١٩
البقرة	﴿وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكذِبُونَ﴾	١٠	٨٢٢، ٨٢٩
البقرة	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُم هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعلَمُونَ ۝١٣﴾	١٣	٢٩٨، ٨٢٢
البقرة	﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوا۟ فِيهِ﴾	٢٠	٤١٨، ٨٢٧
البقرة	﴿وَٱلَّذِينَ مَنْ قَبلِكُم﴾	٢١	٦٧٢
البقرة	﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزقٗا قَالُواْ﴾	٢٥	٤١٦
البقرة	﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوقَهَاۚ﴾	٢٦	٢٢٢، ٨٥٨، ٨٧٠
البقرة	﴿كَيفَ تَكفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾	٢٨	٤٢٨
البقرة	﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبعَ سَمَٰوَاتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٞ﴾	٢٩	٩٠٤
البقرة	﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيطَٰنُ عَنهَا﴾	٣٦	١٤٧، ٢١٤
البقرة	﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾	٣٦	٢١٥
البقرة	﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيهِ﴾	٣٧	٢٢٥
البقرة	﴿وَإِيَّيَ فَٱرهَبُونِ﴾	٤٠	٢٤٢، ٢٤٤
البقرة	﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾	٤١	٤٠٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾﴾	٥٢	٧٦٢
البقرة	﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ﴾	٦٠	٢٤٩
البقرة	﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾	٦١	٩١٢
البقرة	﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ﴾	٦٥	٢٨٨
البقرة	﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾	٦٥	٢٨٩
البقرة	﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾	٦٥	٥٢٧
	﴿...مَا هِىَ ۚ ...إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ ...﴿٦٨﴾﴾	٦٨	٢٤٠، ٤٢٣، ٥٩٥، ٨٠١
البقرة	﴿مَا لَوْنُهَا ۚ﴾	٦٩	٨٠١
البقرة	﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾	٨٣	٦١٦
البقرة	﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾	٨٨	٨٦٩، ٨٧١
البقرة	﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾	٨٩	٢٤٤
البقرة	﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾	٩١	٤٧٩
البقرة	﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾	٩٥	٧٤٦
البقرة	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٩٦	٦٦٥، ٦٧٠
	﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ ...ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ	١٠٢	١٣٠، ٥٢٥، ٦٣٧، ٨٦٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ...﴾		
	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾		٥٥٤، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢
البقرة	﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾	١٠٥	٩١٤
البقرة	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾	١٠٦	٨١٥، ٨٦٨، ٨٨٢، ٨٩١، ٨٩٧
البقرة	﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾	١١٤	٤٤٠
البقرة	﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾	١١٦	٤٠٩
البقرة	﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾	١١٧	٢٥٢، ٢٥٤
البقرة	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾	١١٨	٣٠٦، ٣٠٨
البقرة	﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾	١٢٣	١٤٣
البقرة	﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾	١٢٧	١٥٠
البقرة	﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾	١٣٠	٩١٦
البقرة	﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾	١٣٧	٣١١، ٣١٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾	١٤٠	٩١٢
	﴿... وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ .....(١٤٣)﴾		٤٥٦، ٧٥٧
البقرة	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾	١٤٤	٢٨٧
البقرة	﴿...هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ... أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ ...﴾		٤٨٣، ٨٥٣
البقرة	﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾	١٥٠	٤٤٨، ٥٩٨
البقرة	﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾	١٥١	٢٩٨
البقرة	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾	١٧٣	٨٣٧
البقرة	﴿...وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ...وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ...(١٧٧)﴾	١٧٧	١٢٧، ١٦٨، ٥٨٩
البقرة	﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾	١٧٩	٢٥٥، ٢٦٠
	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ...(١٨٠)﴾		١٤٦، ٢٣٦، ٦٥٦
البقرة	﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	١٨٥	١٢٨، ٥٦٢
البقرة	﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾	١٨٦	٥٠٣
البقرة	﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١٨٩)﴾	١٨٩	٧٦٢
البقرة	﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾	١٩٧	٨١٥
	﴿...فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ		٢٩٨، ٥٦٥، ٨٤٧، ٩٠٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ...وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ...﴿١٩٨﴾		
البقرة	﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾	٢٠١	٨٧٥
البقرة	﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾	٢١٤	٩٤٠
البقرة	﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾	٢١٦	١٦٧
البقرة	﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾	٢١٩	٨١٠
البقرة	﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٨٩١
البقرة	﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾	٢٢١	٦٦٢
البقرة	﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾	٢٢١	٦٦٢
	﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ...وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ...﴿٢٢٨﴾﴾		٩٠٦، ٩٣١
البقرة	﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾	٢٣١	٦٥٦
البقرة	﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴿٢٣٥﴾﴾	٢٣٥	١٢٥
البقرة	﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾	٢٣٦	٨٧٥
البقرة	﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧	٦٠٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾	٢٣٨	٩٠٢
البقرة	﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَا﴾	٢٤٦	٤٣٧
البقرة	﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي﴾	٢٤٩	٧١٦
البقرة	﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ... وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ ... ﴿٢٥١﴾﴾	٢٥١	٥٥٤، ٧٥٦
البقرة	﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾	٢٥٣	١٢٧، ٨٨١
البقرة	﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾	٢٥٥	٤٤١، ٩١٦
البقرة	﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾	٢٥٨	٨٢٨
البقرة	﴿فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾	٢٦٠	١٤٠
البقرة	﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾	٢٧١	٢٣١، ٧٩٥، ٧٩٨، ٨٩٩
البقرة	﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلِأَنفُسِكُمۡۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ﴾	٢٧٢	٨٢١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾	٢٧٤	٨١٨
البقرة	﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾	٢٧٦	٤١٥
البقرة	﴿ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾	٢٨٥	٤٠٩
البقرة	﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾	٢٨٦	٣٤٢، ٦٠٦
آل عمران	﴿يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾	٦	٤٢٨
آل عمران	﴿...لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ ...﴾	١٠	٨٦٣، ٨٨٥، ٨٩١
آل عمران	﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ ... وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ ٢٨﴾	٢٨	٢٣١، ٥٩٩، ٨٨٦
آل عمران	﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗا﴾	٣٠	٦٧١
آل عمران	﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾	٣١	٢٣١، ٢٣٢
آل عمران	﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾	٤٤	١٩١، ١٩٢
آل عمران	﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾	٤٩	٣١٦
آل عمران	﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ ...فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ	٦٤	٩٠٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾		
آل عمران	﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾	٧٥	٨١٣
آل عمران	﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾	٧٩ــ٨٠	٦١٩، ٦٢٠
آل عمران	﴿...لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ ...﴾	٨١	٤٤٦، ٥٥٥
آل عمران	﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾	٨١	٩٠٩
آل عمران	﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٩٣	٣٧٩
آل عمران	﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾	٩٩	٤٩٣
آل عمران	﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾	١١٣	٤٠٣
آل عمران	﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾	١١٥	٢٣٢
آل عمران	﴿وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾	١١٨	٨٢٢
آل عمران	﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾	١٢٠	٨٩٥
آل عمران	﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾	١٢٤	٩١٠
آل عمران	﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾	١٢٥	٩١٠
آل عمران	﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	١٣٥	٩١٦
آل عمران	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾	١٤٤	٩٠٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
آل عمران	﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾	١٤٦	٣٤٨، ٣٤٩
آل عمران	﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾	١٥٤	٣٨٧
آل عمران	﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾	١٥٨	٥٣٣
آل عمران	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ ... فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ ...﴿١٥٩﴾﴾	١٥٩	٥٨٢، ٦١٣، ٨٠٧، ٨٥٤، ٨٧٠
آل عمران	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾	١٦٩	٩٠٢
آل عمران	﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾	١٧٢	٨٨٣
آل عمران	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾	١٧٩	٤٥١، ٨٩١
آل عمران	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾	١٨٠	٩٠١
آل عمران	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١٨٥	٣٧٩، ٣٩٣، ٨٤٤
	﴿...فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ...أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ...﴾	٣	٨٣٨
النساء	﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾	٩	٦٥٤، ٦٥٧، ٦٦٢
النساء	﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾	١١	٤٤٠
النساء	﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾	١٨	٨٣٨
النساء	﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ	٢٤	٨١٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿أُجُورَهُنَّ﴾		
النساء	﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾	٢٦	٤٧١
النساء	﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾	٣٨	٢٣١
النساء	﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ﴾	٤١	٤٢٩
النساء	﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾	٤٢	٩١٣
النساء	﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	٤٦	١٤٨
النساء	﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾	٥٦	٤١٨
النساء	﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾	٥٨	٧٩٨، ٨٧٤
النساء	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	٦١٢
النساء	﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ...مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ...﴾	٦٦	
النساء	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	٦٦	٢٠٢، ٦٨٨
النساء	﴿وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾	٦٩	٥١٥
النساء	﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾	٧٢	٧٤١
النساء	﴿...يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ...﴾	٧٣	٦٧٢، ٧٥١، ٧٦٦
النساء	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾	٧٨	٦١٣، ٨٥٨
النساء	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾	٨٣	٧٠٧
النساء	﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٢٨١
النساء	﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾	٩٢	٨٢٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النساء	﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾	٩٥	٢٠١
النساء	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾	١١٣	٧٠٤
النساء	﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	١٢٣	٩١٦
النساء	﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾	١٢٥	٨٩٦
النساء	﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾	١٣٤	٥٩٧
النساء	﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾	١٣٥	٦٧٨
النساء	﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٣٧	٤٥١
النساء	﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾	١٤٨	٥٩٥
النساء	﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾	١٥٣	٢١٥
النساء	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	٢٢٢، ٨٥٨
النساء	﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾	١٦٠	٨٤٧
النساء	﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٧١	٨٣٥
النساء	﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾	١٧٦	٦١١
المائدة	﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾	٦	٢١٩
المائدة	﴿...فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ ...لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾	٢٧	١٥٠، ١٥٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة	﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾	٤١	١٤٨
المائدة	﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ﴾	٤٦	٥٠٦
المائدة	﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ﴾	٤٧	٥٠٥
المائدة	﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾	٥٤	٢٣٢
المائدة	﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٦٢﴾	٦٢	٥٢٦
المائدة	﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾	٦٤	٤٢٨
المائدة	﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ﴾	٦٧	٧٢٦
المائدة	﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾	٧٣	٥٥٧، ٧٢٦
المائدة	﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٧٣	٨٨٣
المائدة	﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ﴾	٩٥	٢٣٣، ٥٣٠، ٨١٧
المائدة	﴿قُل لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ كَثۡرَةُ ٱلۡخَبِيثِۚ﴾	١٠٠	٦٦٢
المائدة	﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ﴾	١١٦	٧٣٤
المائدة	﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	١١٨	٢٣٠
الأنعام	﴿مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾	٦	٨٦٩
الأنعام	﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞ﴾	٨	٧١٣
الأنعام	﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾	١٧	٢٣٠
الأنعام	﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	٢٧	٦٦٣
الأنعام	﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾	٢٨	٤٥٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾	٢٨	٦٤٣
الأنعام	﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	٨٩٨
الأنعام	﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ...﴾	٣٨	٨٩٥، ٨٩٥
الأنعام	﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾	٤٠	٣٢٣
الأنعام	﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾	٤٣	٧١٣، ٧١٤
الأنعام	﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٤٥	٩٠٨
الأنعام	﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾	٥٤	٧٠١
الأنعام	﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾	٥٩	٨٩٣، ٨٩٥
الأنعام	﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾	٧١	٤٧١
الأنعام	﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾	٧٥	٥٠٦
الأنعام	﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾	٨٤	٣٨٦
الأنعام	﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	٩٠	٥٩٥
الأنعام	﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	٥٥٩
الأنعام	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾	١٠٩	٦١٦
الأنعام	﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾	١١١	٦٣٨، ٦٣٨
الأنعام	﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾	١١٢	٦٩٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	١٢١	٢٣٠، ٥٥٧، ٧٠٢
الأنعام	﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾	١٣٤	٨٣٧
الأنعام	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٣٧	٤٣٧
الأنعام	﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	١٤٩	٦٥٩
الأنعام	﴿فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾	١٥٠	٢٣١، ٢٣٢
الأنعام	﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ ... ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ...﴾	١٥١	٦١٤، ٦١٥، ٦١٦
الأنعام	﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾	١٥٨	٥٩٨
الأعراف	﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾	٤	٢١٧، ٣٤٣
الأعراف	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾	١٢	٦٠٩
الأعراف	﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾	١٦	١٢٥، ٨٠٦، ٨٩٩
الأعراف	﴿ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ﴾	١٧	١٥٤
الأعراف	﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾	٢١	٧٧٤
الأعراف	﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾	٢٧	٦٠٠
الأعراف	﴿... ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ ... قَالَتْ﴾	٣٨	٢٥٦، ٤٦٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ...﴾		
الأعراف	﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾	٤٤	٨٤٥
الأعراف	﴿يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٤٥	٤٩٣
الأعراف	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾	٥٩	٢٨٣، ٢٨٩
الأعراف	﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾	٧٣	٨٩٧، ٨٩٨
الأعراف	﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾	٨١	٩١٤
الأعراف	﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾	١٠٠	٦٦٣
الأعراف	﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾	١٠٢	٥٤٦
الأعراف	﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾	١٠٥	١٣١
الأعراف	﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾	١٣٢	٨٨٢، ٨٩٣، ٩٢٥
الأعراف	﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾	١٣٨	٣٠١، ٣٠٢، ٨٤٦
الأعراف	﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾	١٤٢	٨٩٧
الأعراف	﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾	١٥٤	٤٧٨
الأعراف	﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	٧٦٩
الأعراف	﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾	١٦٠	٣٥٤
الأعراف	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾	١٧٦	٦٤٢، ٦٦٢
الأعراف	﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾	١٨٧	٤٥٨، ٦٤٧
الأعراف	﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾	٢٠٠	٨٥٣
الأنفال	﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾	١	١٥١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنفال	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾	٦	٨٣٥
الأنفال	﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾	٩	٩١٠
الأنفال	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾	١٧	٦٣٧
الأنفال	﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾	٢٣	٦٤٣، ٦٤٩، ٦٦١
الأنفال	﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾	٢٥	٦٠١، ٦٠٤
الأنفال	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾	٣٣	٦٤٥، ٤٣٩
الأنفال	﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾	٤١	٨٣٧
الأنفال	﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾	٤٣	٦٣٤
الأنفال	﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾	٥٤	٤٠٩، ٤٠٩
الأنفال	﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾	٥٨	٨٥٨
الأنفال	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾	٧٣	٥٩٨
التوبة	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	٦	٨١٦
التوبة	﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾	٧	٨١٩
التوبة	﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟﴾	٨	٤٢٩
التوبة	﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	٢٥	٢٩٩، ٨٢٢
التوبة	﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	٣٢	٢٠٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
التوبة	﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾	٣٣	٦٦٢
التوبة	﴿... ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٣٨	٢٦٣، ٨٨٥، ٨٨٩
التوبة	﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾	٦١	٩٢٠
التوبة	﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾	٦٢	٤٤٩
التوبة	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾	١٠٣	٨٨١
التوبة	﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	١٠٨	٨٧٩
التوبة	﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾	١١٤	١٤٧
التوبة	﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾	١٢٣	٦٠٠
التوبة	﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾	١٢٨	٨٢٢
يونس	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	٤	٣٥٩
يونس	﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾	١٢	٤٥٧
يونس	﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾	١٥	٨٢١
يونس	﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾	٣٧	١٦٨، ٤٥٦
يونس	﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾	٤٤	٨٤٠
يونس	﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾	٥٤	٦٦٩
يونس	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾	٥٨	٢٤٣، ٢٤٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يونس	﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾	٦١	٥٨٠
يونس	﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلۡقُواْ﴾	٨٠	٩٠٠
يونس	﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾	٨١	٨٠١
يونس	﴿...رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ...﴾	٨٨	٤٦٤
يونس	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ﴾	٩٦ــ٩٧	٦١٧
يونس	﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾	٩٨	٧١٤، ٧١٥، ٧١٦
هود	﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا﴾	٣١	٤٦٢
هود	﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ﴾	٣٨	٣٣٥
هود	﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُ﴾	٣٨	٤١٨
هود	﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾	٤١	٢٦٥
هود	﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾	٤٥	٢١٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
هود	﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾	٤٨	٧٣٧
هود	﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾	٥٣	١٤٧
هود	﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾	٧١	٨٧٤
هود	﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا﴾	٧٢	٤٩٢
هود	﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾	٧٤	٧٣٥
هود	﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُ﴾	٨٨	٨٢٢
هود	﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ١٠٥﴾	١٠٥	٧٣٨
هود	﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾	١٠٧	٤٧٩، ٤٨٢
هود	﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ﴾	١١١	٧٣٧
هود	﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	١١٤	٩٠١
هود	﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ﴾	١١٦	٨٣٠
هودالأحزاب	﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾	٨	٧٨٤
يوسف	﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا﴾	٢	٢٢٢، ٨٩٧
يوسف	﴿لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٞ﴾	٧	٥٢٦
يوسف	﴿إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ﴾	١٣	٥٢٢
يوسف	﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾	١٧	٦٦٢
يوسف	﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾	١٨	٩٠١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يوسف	﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾	٢٠	٧٧٤
يوسف	﴿وَرَٰوَدَتْهُ﴾	٢٣	٥٠٠
يوسف	﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾	٢٥	١٩١
يوسف	﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾﴾	٢٦	٢٣٢
يوسف	﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	٢٧	٢٣٢
يوسف	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	٢٩	٢٤٦
يوسف	﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	٨٢٠
يوسف	﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾	٣٢	٢٥٦
يوسف	﴿وَلَيَكُونًا﴾	٣٢	٧٤٤
يوسف	﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾	٤٣	٤٧٨
يوسف	﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	٢٨١
يوسف	﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾	٧٧	٢٣١، ٢٣٢
يوسف	﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾	٧٨	٤٤٠
يوسف	﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾	٨٠	٨٧٢
يوسف	﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾	٨١	٩٠٥
يوسف	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ...وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾	٨٢	٨٦٧، ٨٧١، ٩٠٥
يوسف	﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾	٨٥	٤٦٧، ٥٣٣
يوسف	﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٨٦	٨٤٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يوسف	﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾	٩١	٢٨١، ٥٥٤
يوسف	﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾	٩٢	٥٦٤
يوسف	﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ﴾	١٠٥	٣٤٩، ٣٤٣
الرعد	﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	٢	٤٥٧
الرعد	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾	٦	١٢٧
الرعد	﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣	٩٣٠
إبراهيم	﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾	٩	٢٦٠
إبراهيم	﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	٣١	٥١٠، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٦
إبراهيم	﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴿٣٩﴾﴾	٣٩	٥٢٣
إبراهيم	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾	٤٢	٦٠١
إبراهيم	﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾	٤٣	٢٩٩
إبراهيم	﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾	٤٦	٤٥٤، ٤٥٦
الحجر	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢	٨٤٤، ٨٤٥
الحجر	﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴿٦﴾﴾	٦	٦١١
الحجر	﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾	٧	٧١٧
الحجر	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾	٣٠	٣٨٣
الحجر	﴿...فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾	٣٤	٢١٩
الحجر	﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾	٣٩	٨٠٦
الحجر	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾﴾	٤٥	٢٥٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحجر	﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٨٠	٩٤٤
الحجر	﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	٩٤	٨٦٧
النحل	﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤	٤٤٧
النحل	﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾﴾	٥٣	٨١٥، ٨١٨، ٨١٩، ٨٨٢
النحل	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ﴾	٦٢	٥٦٧
النحل	﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾	٧٢	٤٤٢
النحل	﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٩٥	٨٣٧
النحل	﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾	٩٦	٧٩٥
النحل	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١٢٤	٢٨٤، ٥٢٢، ٥٢٣
الإسراء	﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١	٨٧٩
الإسراء	﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾	٧	٤٥٨
الإسراء	﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾	١٣	٣٨٩
الإسراء	﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	٤٢٢
الإسراء	﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾	٣٦	٤٠٧
الإسراء	﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾	٥٩	٦١٨
الإسراء	﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾	٦٢	٣٢٣، ٣٢٦
الإسراء	﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ﴾	٦٧	٧٣٥
الإسراء	﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾	٧٨	٤٥٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الإسراء	﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾	٧٩	١٨١
الإسراء	﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾	٨٤	٤٠٨، ٤٠٩
الإسراء	﴿أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ٩٢﴾	٩٢	٦٣٨
الإسراء	﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ﴾	١٠٠	٦٤٣، ٦٨٢
الإسراء	﴿وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾	١٠٩	٤٥٧
الإسراء	﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾	١١٠	٨٥٣، ٨٦٨
الكهف	﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾	٢٥	٣٥٤
الكهف	﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ﴾	٢٨	٧٩٧
الكهف	﴿وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾	٢٩	٥٠٣
الكهف	﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ﴾	٣١	٨٨٣، ٨٩٩
الكهف	﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾	٣٣	٤٢٢، ٤٢٤
الكهف	﴿أَكَفَرۡتَ﴾	٣٧	٣٣٥
الكهف	﴿...لَا قُوَّةَ ...ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا﴾	٣٩	٢٣١، ٥٧٠
الكهف	﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ﴾	٤٠	٢٣١
الكهف	﴿رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾	٦٥	١٩١
الكهف	﴿وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا﴾	٨١	١٨٨
الكهف	﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ﴾	٨٢	١٤٧
الكهف	﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ﴾	٨٢	٢١٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الكهف	﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾	٩٩	٨٤٤
مريم	﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾	٣	٢١٥
مريم	﴿قَالَ رَبِّ ...وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾	٤	٢١٥، ٧٢٧
مريم	﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾﴾	٥	٤٦٩
مريم	﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾	٢١	٥٠٦
مريم	﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٧٦٦
مريم	﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾	٢٥	١٤٠
مريم	﴿...فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ...فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾	٢٦	٧٤٦، ٨٦١
مريم	﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾	٢٩	٥٩٧
مريم	﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	٨٢٢
مريم	﴿...أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾	٦٦	٤٤٥، ٥٢٣، ٥٣٢
مريم	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	٨٣٨
مريم	﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾	٧٥	٥٠٣، ٩٠٤
مريم	﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾	٧٨ــ٧٩	٣٦١
مريم	﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ	٨١ــ٨٢	٣٦١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾		
مريم	﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾	٩٤	٤٠٨
مريم	﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾	٩٥	٣٧٩
مريم	﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾	٩٥	٣٨٧
مريم	﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾	٩٣ــ٩٥	٤٠٦
طه	﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ ...أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾﴾	١٠	١٢٦، ٣٨٣
طه	﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِى﴾	١٤	٩٠١
طه	﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٨٠١، ٨٠٧
طه	﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِى﴾	٤٢	١٥٠
طه	﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾	٤٤	٧٦١
طه	﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾	٤٩	٩١٦
طه	﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٦٣	٥٣١، ٨٣٨
طه	﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟﴾	٦٦	٩٠٠
طه	﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾	٦٩	٨٣٧
طه	﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ...وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ...﴾	٧١	٢٥٧، ٩٠٦
طه	﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾	٩٢ــ٩٣	٦٠٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
طه	﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾	٩٦	٧٧٠
طه	﴿فَلَا يَخَافُ﴾	١١٢	٢٢٩
طه	﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾	١١٧	٤٨٠
الأنبياء	﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١﴾	١	٤٧١
الأنبياء	﴿فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ۝١٢﴾	١٢	٧٣٢
الأنبياء	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٥٥٤
الأنبياء	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٦٥٨، ٦٦١
الأنبياء	﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾	٢٤	٨٩٥
الأنبياء	﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾	٣١	٦٧١
الأنبياء	﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٣٣﴾	٣٣	٤٠٩
الأنبياء	﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾	٣٧	٨٠٠، ٨٤٨، ٨٩١
الأنبياء	﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	٤٧	٤٥٨
الأنبياء	﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾	٥٧	٥٣٤، ٥٥٤
الأنبياء	﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٧٣	٤٨٧
الأنبياء	﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾	٧٧	٨٩١
الأنبياء	﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۝٧٨﴾	٧٨	٤٨٢
الأنبياء	﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾	٩٤	٦١٨
الأنبياء	﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾	٩٥	٦١٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنبياء	﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	٩٧	٢٣٤
الأنبياء	﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾	٩٧	٨٩٠
الأنبياء	﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾	١٠٤	٣٠٥
الحج	﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾﴾	١	٣٧٢
الحج	﴿يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ...﴾	١٢	٥٥٣
الحج	﴿يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٥٥٢
الحج	﴿فَلْيَنظُرْ﴾	١٥	٩٠٤
الحج	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾	١٨	٩١٧
الحج	﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾	٢٢	٩١٢
الحج	﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾	٢٧	٤٠٣، ٤٠٤
الحج	﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟﴾	٢٩	٥٠٣
الحج	﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾	٣٠	٨٨٣
الحج	﴿لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	٣٧	٣٥٧
الحج	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۖ﴾	٦٣	٢١٨، ٢٢٠
المؤمنون	﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾	١	٢٨٨
المؤمنون	﴿جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾	١٣	٢٢١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المؤمنون	﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ ...﴾	١٤	٢٢٠، ٢٢١
المؤمنون	﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	٣٣	١٢٦
المؤمنون	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾	٣٥ــ٣٦	٤٩٨
المؤمنون	﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾	٣٧	٧٣٩
المؤمنون	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾	٤٠	١٤٨، ٨٥٤
المؤمنون	﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾	٥٣	٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٣
المؤمنون	﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾	٥٥ــ٥٦	٨٣٧
المؤمنون	﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾	٦٢	١٩٢
المؤمنون	﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾	٩١	٨٩٤، ٨٩٦
المؤمنون	﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾	٩٩ــ١٠٠	٣٥٨، ٣٦١
النور	﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٥٥٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النور	﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾	١٣	٧١١، ٧١٣
النور	﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٢٥٦، ٨٠٣
النور	﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾	١٦	٧١١، ٧١٣
النور	﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾	٣٠	٥١٧
النور	﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾	٣٥	٥٩٥
النور	﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾	٤١	٤٠٩
النور	﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾	٤٣	٩١٠
النور	﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾	٦٣	٧٦٩
النور	﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾	٦٤	٢٨٤
النور	﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾	٦٤	٢٨٨، ٢٨٩
الفرقان	﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	٢١	٦٣٨
الفرقان	﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾	٣٩	٣٨٦
الفرقان	﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾	٤١	٨٦٨
الفرقان	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾	٤٥	٤٣٢
الشعراء	﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ﴾	١٤	١٢٧
الشعراء	﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ﴾	٤٩	٩٠٦
الشعراء	﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ﴾	٥٠	٥٦٤، ٥٧٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الشعراء	﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ﴾	٥٣ــ١٥٤	٩٠٧
الشعراء	﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴿٦٢﴾﴾	٦١ــ٦٢	٣٥٨، ٣٦٢
الشعراء	﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ﴾	١٠٢	٦٧١
الشعراء	﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمۡ مِّنَ ٱلۡقَالِينَ ﴿١٦٨﴾﴾	١٦٨	٧٧٤
الشعراء	﴿لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾﴾	٢٠١	٦٥٦
الشعراء	﴿فَيَأۡتِيَهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾	٢٠٢	٦٥٦
النمل	﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾	١٨	٦٠٦
النمل	﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾	٣٠	٨٧٩
النمل	﴿وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٨٠٣
النمل	﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ ... فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ ...﴾	٤٠	١٨٩
النمل	﴿أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِ﴾	٤٢	٣٥٢
النمل	﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ﴾	٤٨	٤٧٤
النمل	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾	٥٦	٦٦٨
النمل	﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٤٧١
النمل	﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ فَوۡجٗا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾	٨٣	٩١٤
النمل	﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾	٨٧	٤٠٩
النمل	﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾	٩٠	٢٣٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
القصص	﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٨	٤٦٣، ٤٦٥، ٥٠٥
القصص	﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾	١١	٣٧٥
القصص	﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ... فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ...﴾	١٥	١٣٠، ٢٢٥
القصص	﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٧٤٦
القصص	﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾	٢٥	٨٢٢
القصص	﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾	٢٨	٨٥٥
القصص	﴿نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	٣٠	٩١٤
القصص	﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾	٣٢	١٤٠
القصص	﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾	٣٢	١٤٢
القصص	﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾	٤٦	٨٦٦
القصص	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾	٥٦	٧٤٧
القصص	﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾	٧٧	٢٩٨
القصص	﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾	٧٩	٢٥٦، ٨٣١
القصص	﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾	٨٢	٢٩٧، ٣٧٣، ٨٤٧
العنكبوت	﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾	٢	١٧١
العنكبوت	﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾	٥	٢٣٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
العنكبوت	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾	١٢	٥٠٣، ٥٠٧
العنكبوت	﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ وَمِنۡهُم مَّنۡ أَغۡرَقۡنَاۚ ...﴾	٤٠	٤٠٩، ٩١٠
العنكبوت	﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ﴾	٦٠	٣٤٩
العنكبوت	﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ٦٥﴾	٦٥	٥٠٤، ٧٣٥
العنكبوت	﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾	٦٦	٥٠٤
الروم	﴿الٓمٓ ١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾	١ــ٤	٢٥٥
الروم	﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾	٣٦	٢٣٣، ٢٣٤
الروم	﴿...كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّشۡرِكِينَ ...﴾	٤٢	٨٧٣
الروم	﴿فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾	٤٨	٤٢٨
لقمان	﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ﴾	٢٧	٦٣٨، ٦٤١
لقمان	﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ﴾	٢٧	٦٩٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
لقمان	﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾	٣٠	٨٣٧
لقمان	﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾	٣٢	٢٤٤، ٧٣٥
السجدة	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾	١٣	٦٣٤
السجدة	﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾	١٤	٨٢٢
السجدة	﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾	١٧	٩٠١
السجدة	﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾	٢٦	٣٣٩
الأحزاب	﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾	٩	٩١٠
الأحزاب	﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾	١٣	٥٦٤
الأحزاب	﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾	١٥	٥٢٦
الأحزاب	﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾	٢٠	٦٩٣
الأحزاب	﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ ... (٢٣)﴾	٢٣	٩٢٠ ،
الأحزاب	﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾	٣٧	١٣٨
الأحزاب	﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾	٥٢	٦٦٣
الأحزاب	﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا (٦٣)﴾	٦٣	٧٦٣
سبأ	﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾	٣	٥٨٠
سبأ	﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ﴾	١٤	٧٣٢
سبأ	﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ (٣١)﴾	٣١	٧١٠
سبأ	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾	٤٤	٨٦٥، ٨٦٦
سبأ	﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾	٤٦	٨٤٤
سبأ	﴿فَلَا فَوْتَ﴾	٥١	٥٧٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
فاطر	﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾	٢	٨٨٢
فاطر	﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ﴾	١٤	٢٢٩، ٦٤٣
فاطر	﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾	٢٢	٥٩٨
فاطر	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾	٢٨	٨٣٧، ٨٤٢
فاطر	﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾	٣٧	١٩٩، ٢٠٠
فاطر	﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	٤٠	٨٩٠
يس	﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	٣	٨٦٧
يس	﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾	٦	٨٦٥، ٨٦٧
يس	﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾	٩	٨٧٥
يس	﴿ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى ﴾	٢٧	٨٠٥
يس	﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾	٢٨	٩٠٩
يس	﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	٣٣٨
يس	﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾	٣٩	٤٩٣
يس	﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾	٤٠	٥٨٨
يس	﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾	٤١	٦١٨، ٦٨٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يس	﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾	٥٢	٩١٦
الصافات	﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾	١	٢٢٧
الصافات	﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا﴾	٢	٢٢٥، ٢٢٧
الصافات	﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾	٣	٢٢٥
الصافات	﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾	٣	٢٢٧
الصافات	﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفۡظٗا﴾	٦ــ٧	٥٠٦، ٥٠٦
الصافات	﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾	٧ــ٨	٤٠٥
الصافات	﴿فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾	٣١	١٣٠
الصافات	﴿وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣﴾	١٠٣	٤٥٧
الصافات	﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾	١٠٤ــ١٠٥	٨٣٧
الصافات	﴿لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٦٨﴾	١٦٨	٦٩٤
ص	﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾	٣	٨٣٨
ص	﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝٨﴾	٨	٧٣١
ص	﴿لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾	٢٦	٨٢٢
ص	﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	٢٧	٨٩٠
ص	﴿يُعَقِّبۡ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡ﴾	٣٢	١٤٥
ص	﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا﴾	٣٣	١٧٤
ص	﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾	٤٧	١٨٩
ص	﴿تُسۡكَنَّ مِنۡ﴾	٥٧	٢٤٠
ص	﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ﴾	٥٧	٢٤٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
ص	﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾	٧٥	٦٠٩
ص	﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	٧٥	٦٠٩، ٨٠٣
الزمر	﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾	٢٢	٨٩٠
الزمر	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾	٥٣	٨٩٨
الزمر	﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾	٦٦	٢٤٣، ٢٤٥
الزمر	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٧١	٨٤٥
الزمر	﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾	٧٤	٢١٤
غافر	﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾	٥	٤٠٣، ٤٠٤
غافر	﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾	٦	٩٣٢
غافر	﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾	٧	٩٣٢
غافر	﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	١٧	٤٤٤
غافر	﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾	١٨	١٩١
غافر	﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ...﴾	٢٨	٨٢٨، ٩١٤
غافر	﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾	٣٥	٣٩٤
غافر	﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾	٣٦ــ٣٧	١٨٦، ٧٦٠
غافر	﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾	٧٦	٢١٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
غافر	﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾	٨٠	١٢٦
فصلت	﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾	٥	٨٧٩
فصلت	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ﴾	٢٠	٨٥٨
فصلت	﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾	٢٨	٢٦٥
فصلت	﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٤٠﴾	٤٠	٥٠٤، ٥٠٤
الشورى	﴿...جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ...﴾	١١	٢٦٠، ٣١١، ٣١٠، ٨٧١
الشورى	﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	٢٥	١٥٠
الشورى	﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾	٣٠	٢٣٨
الشورى	﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾	٤٥	٨٩٠
الشورى	﴿إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾	٥١	٦٧٢
الزخرف	﴿نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ٣٦﴾	٣٦	٧٩٩
الزخرف	﴿لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾	٦٠	٨٨٥
الزخرف	﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ٧٦﴾	٧٦	٧٨١
الزخرف	﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٥٠٣
الزخرف	﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾	٨٤	٧٥٣، ٨٣٩
الدخان	﴿فَأۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ﴾	٣٦	٦٣٨
الجاثية	﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ	٢٢	٥٠٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾		
الجاثية	﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾	٢٥	٤٤٥، ٦٦٨
الجاثية	﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾	٣٢	٧٩٠
الأحقاف	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾	١١	٤٦٠، ٤٦١
الأحقاف	﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾	١٦	١٥٠
الأحقاف	﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ﴾	٢٦	٨٦٤
الأحقاف	﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾	٢٨	٧١١
الأحقاف	﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾	٣١	٨٩٨
محمد	﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾	٨	٤٩٨
محمد	﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾	٣٥	٩٣٧
محمد	﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾	٣٨	١٤٣
الفتح	﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾	٢٥	٥٥٤
الفتح	﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾	٢٩	٨٨٣
الحجرات	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾	٥	٦٨٨
الحجرات	﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾	٩	٣٩٥
الحجرات	﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾	٩	٣٩٦
الحجرات	﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ	١١	١٧٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾		
	﴿...وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ...﴾	١٢	٢٤٩، ٢٥٠
الحجرات	﴿...وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ...لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ ...﴾	١٤	٦٢٢، ٧٣١
ق	﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾	٤	١٩٢
ق	﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾	٢٢	٢٢٥
ق	﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٧٩٩
ق	﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾	٢٧	٧٩٩
الذاريات	﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾	٢٥	٧١٩
الذاريات	﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾	٢٦	٢٢٥
الذاريات	﴿فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾	٢٧	٢٢٥
الذاريات	﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾	٢٩	٢٢٥
الطور	﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾﴾	٢١	٣٩٢
الطور	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾	٢٣	٥٨٨
الطور	﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾	٣٢	٦٨٤
الطور	﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴿٤٤﴾﴾	٤٤	٦٥٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النجم	﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾	٣	١٥١
النجم	﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾	١٤	١٨٩
النجم	﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾	١٥	١٨٩
القمر	﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	٧٧٢
القمر	﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾	٥٢	٣٨٩
الواقعة	﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾	٣٢ــ٣٣	٥٩٥
الواقعة	﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾﴾	٤٣ــ٤٤	٥٩٥
الواقعة	﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾	٥٢	٢٢٥، ٩١٤
الواقعة	﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾	٥٣	٢٢٥
الواقعة	﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾	٥٤	٢٢٥
الواقعة	﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾	٦٥	٦٩٦
الواقعة	﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾	٧٠	٦٩٧
الواقعة	﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾	٧٥	٦١٣، ٦١٤
الواقعة	﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾	٧٦	٦١٢
الواقعة	﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾	٨٣ــ٨٥	٧١٣
الواقعة	﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾	٨٦ــ٨٧	٧١٣
الحديد	﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾	٣	٢١٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحديد	﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	٢٣	٣٣٣، ٤١٥، ٤١٦
الحديد	﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	٢٩	٦٠٩، ٦١٣
المجادلة	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾	١	٢٧٥
المجادلة	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	٢	٨٢٠
الحشر	﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾	٧	٣٣٠، ٣٣١
الحشر	﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾	١٢	٢٣٨، ٥٥٥
الحشر	﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾	١٣	٥٢٣
الممتحنة	﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	١	٥٩٩
الصف	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾	٢	٨٠٣
الجمعة	﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾	٨	٨١٨
الجمعة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾	٩	٢٢٠، ٨٧٩، ٨٩٠
المنافقون	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾	١	٥٣٧
المنافقون	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	١٠	٧١١، ٧١٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
التغابن	﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾	١٦	٨٢٢
الطلاق	﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾	١	٧٦٢
الطلاق	﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾	٧	٥٠٣
التحريم	﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾	٤	٤٥٣، ٨٣٢
التحريم	﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾	٥	١٦٧
الملك	﴿... مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣﴾	٣	٨٩٣
الملك	﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾	٣٠	٢٣١، ٢٣٢
القلم	﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾	٢	٦١٢
القلم	﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾	٤	٥٢٣
القلم	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾	٩	٦٦٥، ٦٧١
القلم	﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠﴾	١٠	٤١٥
الحاقة	﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ﴾	٢٨	٨٦٤
الحاقة	﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾	٤٤	١٣٠
المعارج	﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦﴾	١٦	٤٧٩
المعارج	﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾	٤٠	٦١٤
نوح	﴿وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟﴾	٧	٤١٨
نوح	﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ۝٢٤﴾	٢٤	٤٦٤
نوح	﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾	٢٥	٨٥٤، ٨٨٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الجن	﴿تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾	٣	٤٢٥
الجن	﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾	٤	١٧٩، ١٨٠
الجن	﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	١٣	٢٢٩
المدثر	﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	٣	٢٤٣
المدثر	﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾	٣ــ٥	٢٤٣، ٢٤٥
المدثر	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾	٣٠	٣٦٣
المدثر	﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝٣١ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ۝٣٢﴾	٣١ــ٣٢	٣٥٨، ٣٦٢
المدثر	﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥﴾	٣٥	٣٦٢
المدثر	﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ۝٣٦﴾	٣٦	٤٨٢
المدثر	﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾	٣٨	٣٨٦، ٣٩٢
المدثر	﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩﴾	٤٩	٣٧٥
القيامة	﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾	١	٥٣٠، ٦١١
القيامة	﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾	١٩	٣٥٧
القيامة	﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾	٢٢	٣٣٥
القيامة	﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾	٣١	٥٨٨
الإنسان	﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾	١	٧٢٨
المرسلات	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾	٣٦	٢٥١
النبأ	﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾	٢٨	٨٣٠
النبأ	﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا ... يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ۝٤٠﴾	٤٠	٧٥١، ٧٦٦، ٨٦٧
النازعات	﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣﴾	٤٣	٨٠٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
عبس	﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾	٣	٦١٧، ٧٦٣
التكوير	﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٢٨٥
الانفطار	﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾	٨	٣٥٧
المطففين	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾	١	٤٤٠
المطففين	﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	٢	١٣٠
المطففين	﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾	٣	٤٩٣
المطففين	﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾	٦	٣٥٧
المطففين	﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾	٧	٣٥٨
المطففين	﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾	١٥	٣٥٨
المطففين	﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾	١٨	٣٥٨
الانشقاق	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾	١٩	١٤٨
البروج	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾	١٠	٢٣٧
الطارق	﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾	٤	٥٤٢، ٧٣٦
الغاشية	﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٤٣٠، ٤٣١
الفجر	﴿تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾	٦	٤٢٧
الفجر	﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾﴾	٦	٤٢٩، ٤٥٨
الفجر	﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٧٦٦
البلد	﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾﴾	١	٦١٣
البلد	﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾﴾	٤	٦١٣
البلدالبلد	﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	١٧	٥٩٤
الشمس	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾	٩	٢٨٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الليل	﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾	١١	٨٦٤
الضحى	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾	٣	٣٢٠
الضحى	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾	٥	٥٢٧
الضحى	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾	٥	٥٢٨، ٥٣١
العلق	﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾	٦	٣٥٧
العلق	﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝١٢ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣﴾	٩ــ١٣	٣٢٥
العلق	﴿لَنَسْفَعًۢا﴾	١٥	٧٤٤
العلق	﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾	١٦	٤٨٢
الزلزلة	﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾	٥	٤٥٧
الزلزلة	﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾	٨	٩٠٠
العاديات	﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾	٦ــ٨	٥٣٩
العاديات	﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾	٨	١٤٦، ٤٤٤
العاديات	﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ۝١١﴾	١١	٥٣٩
التكاثر	﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦﴾	٥ــ٦	٧٠٢
الفيل	﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥﴾	٥	٣١٤
قريش	﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾	١	٤٤٣
الكوثر	﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ	١ــ٢	٢٤٨، ٢٥٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿وَٱنْحَرْ﴾		
المسد	﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾	٢	٨٦٣
الإخلاص	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾	٣	٧١٨

فهرس القراءات

السورة	القراءة	الآية	الصفحة
الفاتحة	{ٱلۡحَمۡدُ لُلَّهِ}	٢	٤٣٦
الفاتحة	{ٱلۡحَمۡدِ لِلَّهِ}	٢	٤٣٦
الفاتحة	{ولا الضألين}	٧	٧٢٣
البقرة	{وَخَلَقَ مَنۡ قَبۡلَكُم}	٢١	٦٧٢
البقرة	{وَٱلَّذِينَ مَنۡ قَبۡلَكُم}	٢١	٦٧٢
البقرة	{مَثَلَا مَّا بَعُوضَةٌ}	٢٦	٣١٨
البقرة	{يَأۡمُرۡكُمۡ}	٦٧	٦٩٦
البقرة	{وَمَا هُم بِضَآرِّى مِنۡ أَحَدٍ}	١٠٢	٣١٤
البقرة	{بِضَآرِّى بِهِۦ}	١٠٢	٣١٤
البقرة	{بِمَآ ءَامَنتُم بِهِۦ}	١٣٧	٣١٢
البقرة	{بِمَا ءَامَنتُم بِهِۦ}	١٣٧	٣١٢
البقرة	{بِالَّذِى ءَامَنتُم بِهِۦ}	١٣٧	٣١٢
البقرة	{لَكَبِيرَةٌ}	١٤٣	٧٥٧
البقرة	{وَلِكُلِّ وِجۡهَةٍ}	١٤٨	٤٨٣
البقرة	{إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَ۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ}	٢٣٧	١٤٤
البقرة	{فَشَرِبُوا مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡۚ}	٢٤٩	٧١٦
آل عمران	{يَأۡمُرُكم}	٨٠	٦١٩
آل عمران	{وَلَنۡ يَأۡمُرَكُمۡ}	٨٠	٦١٩
آل عمران	{يَأۡمُرَكُم}	٨٠	٦١٩
آل عمران	{وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لِمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكۡمَةٍ}	٨١	٤٤٤

السورة	القراءة	الآية	الصفحة
آل عمران	{لِمَآ}	٨١	٤٤٤
آل عمران	{لَمَّآ}	٨١	٤٤٥
آل عمران	{لَمَآ}	٨١	٤٤٥
آل عمران	{حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بعض مَا تُحِبُّونَ}	٩٢	٨٨١
آل عمران	{إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ}	١٥٤	٣٨٧
آل عمران	{يَنْصُرْكُمْ}	١٦٠	٦٩٦
آل عمران	{وَلاَ تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ}	١٧٨	١٧٠
آل عمران	{وَلاَ تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ}	١٧٨	١٧٠، ٣٢٧
آل عمران	{وَلاَ يَحْسِبَنَّ}	١٧٨	٣٢٧
النساء	{مِن لَّدُنِهِ}	٤٠	١٩٣
النساء	{فَأَفُوزُ}	٧٣	٦٧٣
النساء	{غَيْرَ أُوْلِي}	٩٥	٢٠١
المائدة	{وَلِيَحْكُمَ}	٤٧	٥٠٥
الأنعام	{لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ}	٩٤	٥٥٩
الأنعام	{وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا}	١٠٩	٦١٧
الأنعام	{يُشْعِرْكُمْ}	١٠٩	٦٩٦
الأنعام	{وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَآ}	١٠٩	٦١٦
الأنعام	{وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا}	١٠٩	٦١٧
الأنعام	{وَمَا يُشْعَرُكُمْ لَعَلَّهَا}	١٠٩	٦١٧
الأنعام	{يُشْعِرْكُمْ}	١٠٩	٦٩٦
الأنعام	{شُرَكَآئِهِمْ}	١٣٧	٤٣٨
الأنعام	{وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شُرَكَآئِهِمْ}	١٣٧	٤٣٧

السورة	القراءة	الآية	الصفحة
الأنعام	{وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ}	١٣٧	٤٣٧
الأنعام	{تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ}	١٥٤	٣١٧، ٥٤٣
الأعراف	{وَرِيَاشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ}	٢٦	٩٣٦
الأعراف	{ما لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ}	٥٩	٢٠٣
الأعراف	{حَقِيقٌ بِأَن لَّآ أَقُولَ}	١٠٥	١٣١
الأعراف	{حَقِيقٌ أَن لَّآ أَقُولَ}	١٠٥	١٣١
الأعراف	{حَقِيقٌ عَلَىَّ أَن لَّآ أَقُولَ}	١٠٥	١٣١
الأعراف	{حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ}	١٠٥	١٣١
الأنفال	{يَسْـَٔلُونَكَ ٱلْأَنفَالِ}	١	١٥١
الأنفال	{وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا}	٢٥	٦٢٠
الأنفال	{وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ}	٣٣	٤٣٩
الأنفال	{وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ}	٣٣	٤٣٩
الأنفال	{وَأَنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ}	٤٢	٥٤٨
الأنفال	{وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ}	٦٧	٤٣٣
يونس	{أَنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟}	٤	٣٥٩
يونس	{فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}	٥٨	٥٠٧، ٥١٩
يونس	{فَلْتَفْرَحُوا۟}	٥٨	٥٠٧
يونس	{مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ}	٨١	٨٠١
يونس	{فَهَلَّا كَانَتْ}	٩٨	٧١٤
يونس	{إِلَّا قَوْمُ}	٩٨	٧١٥
يونس	{فَهَلَّا كَانَتْ}	٩٨	٧١٤
يونس	{إِلَّا قَوْمُ}	٩٨	٧١٥

السورة	القراءة	الآية	الصفحة
هود	{إِنْ كُلًّا لَّمَا}	١١١	٧٤٠
هود	{إِنَّ كُلًّا لَّمَّا}	١١١	٧٤٠
هود	{إِنَّ كُلٌّ لَّمَّا}	١١١	٧٤٠
هود	{وَأُتْبِعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ}	١١٦	٨٣١
يوسف	{وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ}	٢٣	٤٩٩، ٥٠٠
يوسف	{هِئْتُ لَكَۚ}	٢٣	٤٩٩
يوسف	{هَيْتِ لَكَۚ}	٢٣	٤٩٩
يوسف	{هَيْتُ لَكَۚ}	٢٣	٤٩٩
يوسف	{إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ}	٩٠	٦٣٦
إبراهيم	{وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ}	٤٦	٤٥٥
إبراهيم	{وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ}	٤٦	٤٥٤
إبراهيم	{وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ}	٤٦	٤٥٥
إبراهيم	{وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ}	٤٦	٤٥٥
مريم	{كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ}	٨٢	٣٦٣
مريم	{كَلاًّ}	٨٢	٣٦٣
مريم	{كُلاًّ}	٨٢	٣٦٣
مريم	{كُلٌّ}	٨٢	٣٦٣
الأنبياء	{بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَطِلِ فَيَدْمَغُهُ}	١٨	٢٩٢
الأنبياء	{هَـٰذَا ذِكْرُ مِن مَّعِيَ}	٢٤	٩٣٥
الأنبياء	{السُّجُلّ}	١٠٤	٣٠٥
الأنبياء	{ٱلسَّجْلِ}	١٠٤	٣٠٥
الأنبياء	{ٱلسِّجْلِ}	١٠٤	٣٠٥
الحج	{ثُمَّ لِيَقْضُواْ}	٢٩	٥٠٣

السورة	القراءة	الآية	الصفحة
النور	{وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ }	٩	٨٣٥، ٨٣٦
الفرقان	{مَا كَانَ يَنْبَغِى لَنَآ أَن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ}	١٨	٤٥
الفرقان	{وَّلَاتُ حِينُ مَنَاصٍ}	١٨	٤٦
الفرقان	{مَا كَانَ يَنْبَغِى لَنَآ أَن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ}	١٨	٨٩٦
الفرقان	{إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ}	٢٠	٥٤٨
العنكبوت	{وَلْيَتَمَتَّعُواْ}	٦٦	٥٠٤
الروم	{لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ}	٤	١٩٨
الروم	{مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ}	٤	١٩٨
الروم	{مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ}	٤	١٩٨
السجدة	{وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُواْ}	٢٤	٤٤٧
سبأ	{مِنسَأْتَهُ}	١٤	٦٩٦
سبأ	{مِنْسَاتَهُ}	١٤	٦٩٦
سبأ	{مِنْسَاتَهُ}	١٤	٦٩٦
يس	{بِمَ غَفَرَ لِى رَبِّى}	٢٧	٨٠٦
ص	{وَّلَاتُ حِينُ مَنَاصٍ}	٣	٦٢٦
ص	{وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ}	٣	٦٢٧
ص	{حِينَ مَنَاصٍ}	٣	٦٣٠
ص	{وَّلَاتِ حِينِ}	٣	٦٢٤
ص	{وَّلَاتُ حِينُ}	٣	٦٢٤
غافر	{كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ}	٣٥	٣٧٩
غافر	{كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾}	٣٥	٣٨٠

السورة	القراءة	الآية	الصفحة
غافر	{فَأَطَّلِعُ}	٣٧	١٨٦
غافر	{إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ}	٤٨	٣٨٥
الشورى	{بِمَا كَسَبَتْ}	٣٠	٢٣٨
الزخرف	{وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا}	٣٥	٥٤٢
الزخرف	{لَمَا مَتَٰعُ}	٣٥	٥٤٢
الزخرف	{لِمَا مَتَٰعُ}	٣٥	٥٤٢
الجاثية	{مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ}	٢٥	٦٦٨
الحجرات	{لَا يَأْلِتْكُم}	١٤	٦٢٢
ق	{بَلْ كَذَّبُوا بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ}	٥	٤٥٩
الحديد	{لِّكَيْلاَ تَيْأَسُوا}	٢٣	٣٣٠
القلم	{فَيُدْهِنُوا}	٩	٦٧١
القيامة	{لَأُقْسِمُ}	١	٥٢٧
النبأ	{عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ}	١	٨٠٤
الفجر	{وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ}	٤	٣٦٥
الفجر	{يَسْرِى}	٤	٣٦٥
الفجر	{يَسْرِ}	٤	٣٦٥
الشرح	{أَلَمْ نَشْرَحَ}	١	٧١٩، ٧٢٣
العلق	{أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ}	٧	٦٣٤
العلق	{أَن رَّأَهُ}	٧	٦٣٤

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١	اثنان يعجلهما الله في الدنيا: البغي، وعقوق الوالدين	٦٨٢
٢	أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ	٨٦٣
٣	إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه	٦٨٠
٤	اسْتَاكُوا، وَلاَ يَدْخُلُ عليَّ أحدٌ أَقْلَحُ	٧٠٤
٥	أسرع الخير ثوابًا صلة الرحم، وأعجل الشر عقابًا البغي واليمين الفاجرة	٦٨٢
٦	اشترطي لهم الولاء	٤٥٨
٧	أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ	٩٠١
٨	أعطوا السائل وإنْ جاء على فرس	٦٦٣
٩	أَغِبُّوا في عيادةِ المريضِ، وأربعوا	٧٨٥
١٠	أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها	٢٥٦
١١	أنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِن امْرأةٍ قُبْلَةً فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ	٩٠١
١٢	إنَّ سالمًا شديد الحب لله ﷻ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه	٦٤٠
١٣	إنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ	٥٤٤
١٤	إن كان من أصدق هؤلاء	٥٤٤
١٥	إنْ كُنَّا فَرَغْنَا في هَذِه السَّاعَة	٥٤٤
١٦	إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عذَابًا يَومَ القِيَامَةِ المُصَوِرُونَ	٧٥٩، ٩٠٩
١٧	إنَّك لتصل الرَّحم، وتحمل الكلَّ، وتكسب المعدوم	٦٥٤
١٨	إنما هذا من إخوان الكهان	٥٨٩
١٩	أنه سأل عليًّا كرَّمَ الله وجهه:لِمَ لَمْ تُكْتَبْ في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فَقَالَ: لِأنَّ البَسْمَلَةَ أمانٌ، وَبَرَاءةٌ لَيسَ فِيهَا أَمَانٌ	٩٣٠

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٢٠	أنه سأله رجل فقال: إنَّا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة، فقال: فتقولون: ماذا؟ قال نقول: ليس علينا في ذلك بأس	٨١٣
٢١	أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلتَ كذا	٣٥٢
٢٢	إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلَّت لي، إنَّها لابنة أخي من الرضاعة	٦٤٩
٢٣	إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجًا من النار	٣٥٢
٢٤	إني لَأَعْلَمُ إذا كُنت عَلَيَّ غَضْبَى	٧١٩
٢٥	اهجهم وجبريل معك	٢١١
٢٦	أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ غُيِّبْتُ عَنْهُ، وَإِنْ أَرَانِي اللهُ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيَرَانِي اللهُ مَا أَصْنَعُ	٨٧٣
٢٧	أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا	٨٥٥
٢٨	بُنِيَ الإِسلامُ على خمسٍ: شهادةُ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسولُ الله	١٣٠
٢٩	تَصَدَّقُوا ولو بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ	٦٧٨
٣٠	الْتَمِسْ وَلَو خَاتَمًا مِنْ حَدِيد	٦٨١
٣١	الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	١٤٧
٣٢	دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض	٢٥٧
٣٣	رحم الله المحلقين فالمقصرين	٢٢٧
٣٤	الصَّبْرُ عِندَ الصَّدْمَةِ الأُولَى	١٩١
٣٥	صلَّى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين	٢٩٤

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٣٦	صُوموا لِرؤيته وأفطروا لرؤيته	٤٥٩
٣٧	صُومِي عن أمِّك	١٤٣
٣٨	فإنَّ المُنْبَتَّ لا أَرْضًا قَطَعَ ولاَ ظَهْرًا أَبْقَى	٥٨٨
٣٩	فَإِنْ تَوَلَّيتَ فَإِنَّ عَليكَ إِثْمُ الأَرِيسِيِّينَ	٩٠٨
٤٠	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها	٢٣٦
٤١	فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّهُ تَوَجَّهَ قَافِلاً حَضَرَنِي هَمِّي، وَطَفِقْتُ أَتَذَكَّرُ الكَذِبَ وَأَقُولُ: بِمَ ذَا أَخْرُجُ مِنْ سَخَطِه	٨٠٨
٤٢	فَمَا زِلتُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمئذٍ	٨٨٠
٤٣	فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمْعَةِ إلى الجُمْعَةِ	٨٧٩
٤٤	فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا	٣٣٥
٤٥	قال لي عبد الرحمنِ بن عوف: لو رأيتَ رجلاً أتى عمر فقال له: يا أميرَ المؤمنين، هل لك في فلان؟ يقولُ: لو قَدْ ماتَ عُمرُ لقد بايعتُ فلانًا	٦٩٩
٤٦	قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قطُّ وآمَنُهُ	٢٩٤
٤٧	قول أبي بكر رضي الله عنه حين خطب الناس بعد وفاة النبي ﷺ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾	٩٠٢
٤٨	قوموا فَلْأُصَلِ لكم	٥٠٧
٤٩	كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنْ الكَبِيرِ والصَّغِيرِ، حَتَّى إنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ	٥٤٤
٥٠	كان الرجل منا إذا قرأ البقرة وآل عمران جدَّ فينا، أي: عظم في أعيننا	٤٢٥
٥١	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ التَّيَمُّن	٥٤٤
٥٢	كأين تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟	٣٤٨
٥٣	كَفَى بالمَرْءِ إثْمًا أنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ	٩١٨

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٥٤	كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه	٣٧٩
٥٥	كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها، أو موبقها	٤٠٧
٥٦	كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى	٤٠٧
٥٧	كل ذلك لم يكن	٤١٢
٥٨	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته	٤٠٧
٥٩	كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلاَةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَانِبِهِ فِي الصَّلاةِ	٩٠٢
٦٠	كُنَيِّفٌ مُلِئَ عِلْمًا	٣١٩
٦١	لا تُقْتَلُ قريشٌ صبرًا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة	٦٦٦
٦٢	لتأخذوا مَصَافَّكُم	٥١٩، ٥٠٧
٦٣	لَعَلَّ بعضَكُم أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ في حُجَّتِه مِنْ بَعْضٍ	١٨٦
٦٤	لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ	٧٤٨
٦٥	لو بغى جبلٌ على جبل لدُكَّ الباغي	٦٨٢
٦٦	لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه	٦٦٦
٦٧	لو طَلَعَتْ ما وَجَدَتْنَا غافلين	٦٤٩
٦٨	لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا	٧٠٠
٦٩	لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه	٦٩٦
٧٠	لولاَ أنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ	٧٠٤
٧١	لولا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسلامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ	٧٠٧
٧٢	لَيَرِدَنَّ عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفُونَني	٥٣٤
٧٣	لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إلاَّ ولَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ	٧٨٧
٧٤	المؤمن يأكل في معًى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء	٤٨١

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٧٥	مَا أَجِدُ لِيْ وَلَكُمْ مَثَلاً إلاَّ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ	٩٠١
٧٦	ما أنا لأدعهما	٤٥٦
٧٧	مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إلاَّ هَذِهِ الآيَةُ الجَامِعَةُ الفَاذَّةُ	٩٠٠
٧٨	ما وُصِفَ لي رجلٌ فرأيته إلا كان دون ما بلغني إلا زيد الخيل	١٤٧
٧٩	مَالِي أَرَاكُمْ تَأْتُونِي قُلْحًا، اسْتَاكُوا	٧٠٤
٨٠	مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ يَومَ القِيَامَةِ شُجَاعًا أقْرَعَ، لَه زَبِيبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَومَ القيامة	٩٠١
٨١	مَنْ نَسِيَ صلاةً أو نامَ عنها فَلْيُصَلِّهَا إذا ذَكَرَهَا، لا كفارةَ لها إلا ذلك	٩٠١
٨٢	مَنْ يَعْمَلُ لي من نصفِ النَّهارِ إلى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قيراط؟ فَعَمِلَتْ النَّصَارى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ	٨٧٩
٨٣	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بَيْدَ كلِّ أُمَّةٍ أوتوا الكتابَ مِنْ قَبلِنَا	٧٠٨
٨٤	نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه	٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٣
٨٥	هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِنْ ثَلاَثَةِ أيامٍ	٨٨٠
٨٦	وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَولِكَ وَقَولُكَ الحَقُّ	٩٠٢
٨٧	وَأَيْمُ اللهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ	٥٤٣
٨٨	وكلنا لك عبد	٤٠٧
٨٩	ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ	٨٨٥
٩٠	ولَمْ يَجْلِسْ عندي مِنْ يَومِ قيلَ مَا قِيل	٨٨٠
٩١	وَمَا يُدْرِيْكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فَقَالَ: اعملوا ما شئتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ	٧٦٥

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٩٢	يا عائشةُ، لولا قومُكِ حديثٌ عَهْدُهُمْ بكفْرٍ لنَقَضْتُ الكعبةَ	٧٠٧
٩٣	يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته	٤٠٧

فهرس الأبيات الشعرية

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	إنَّ مَنْ	وَظِبَاءَ	الخفيف	الأخطل	٥٢٩
٢	لَمَّا رَأَيْتُ	الْهَيْجَاءَ	الكامل	ـــــــ	٧٤١
٣	لَوْمَا	رجَاءُ	الكامل	ـــــــ	٧١٧
٤	دَعْ عَنْكَ	الدَّاءُ	الطويل	أبو نواس	١٥٧
٥	فَذَاكَ	المِرَاءُ	الوافر	ـــــــ	٧٢٣
٦	خَلِّ سبيلَ	مَاؤُهُ	الرجز	مثل من الأمثال	٧٣٥
٧	فَلاَ وَاللَّهِ	دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي الأسدي	٣٢٠، ٣٣٣، ٣٣٤
٨	وَأَعْلَمُ	سَوَاءُ	الوافر	أبو حزام غالب بن الحارث العكلي	٥٤٥
٩	مَا إنْ	الصَّحْرَاءِ	الكامل	ـــــــ	٥٩٠
١٠	طَلَبُوا	بَقَاءِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي النصراني	٦٢٨، ٦٣٠
١١	رُبَّمَا ضَرْبَةٍ	نَجْلاَءِ	الخفيف	عدي بن زيد الرعلاء الغساني	٨٥٤
١٢	كَالْبَحْرِ	مَائِهِ	الكامل	لم أقف على قائله	٩٤١
١٣	وَبَسَمْنَ	الذَائِبَا	الكامل	أبو الطيب المتنبي	٣١٦
١٤	عَطَفَتْ	وَاجِبَا	الكامل	جمال الدين بن نباتة	٥٣٨
١٥	مِثْلَ	أَحَبَّا	الرجز	أبو محمد الفقعسي	١٤٦
١٦	تَاللهِ	حَسَبَا	البسيط	ـــــــ	٥٣٣
١٧	فَيَا شَوْقُ	مَا أَصْبَى	الطويل	المتنبي	٤٣٨
١٨	أُمُّ الحُلَيسِ	الرَّقَبَهْ	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٥٣٥، ٥٤٧
١٩	قَلَّمَا	مُجِيبَا	الخفيف	ـــــــ	٨٣٢
٢٠	إذَا نَزَلَ	غِضَابا	الوافر	معاوية بن مالك	١٦٢

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢١	فَإن أَهْلِكْ	الْتِهَابَا	الوافر	ربيعة بن مقروم الضبي	٢٣٣
٢٢	وَهْوَ إذَا	حِرَابُهُ	الرجز	———	٧٨٢
٢٣	هذا لَعَمْرُكُمُ	وَلَا أَبُ	الكامل	———	٥٧٢
٢٤	لَمَّا اتَّقَى	يَتَذَبْذَبُ	الكامل	———	٢٤٤
٢٥	أَخٌ	مَضَارِبُه	الطويل	نهشل بن حَرِيٍّ	٣٠٣، ٨٤٦
٢٦	فَقُلْتُ	وَغَارِبُهْ	الطويل	أبو الجراح	٣١٣
٢٧	وَلَو تَلْتَقِي	سَبْسَبُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٦٥١
٢٨	تَطَاوَلَ	أُلَاعِبُهْ	الطويل	امرأة في عهد عمر رضي الله عنه	٧٠٩
٢٩	فِيْ لَيْلَةٍ	كَوَاكِبُها	المنسرح	عدي بن زيد	١٢٨
٣٠	لَدْنٌ	الثَّعْلَبُ	الكامل	ساعدة بن جؤية الهذلي	١٢٥
٣١	لاَ بَارَكَ	مُطَّلَبُ	المنسرح	عبد الله بن قيس الرقيات	٥٩٠
٣٢	أَيْنَ المَفَرُّ	الْغَالِبُ	الرجز	نُفيل بن حبيب الحميري	٧٩٣
٣٣	هَذَا سُرَاقَةُ	ذَنَبُ	البسيط	———	٤٨٣
٣٤	فَوَاللَّهِ	جَوَانِبُه	الطويل	امرأة في عهد عمر رضي الله عنه	٧٠٩
٣٥	قَدْ أشْهَدُ	سُرْحُوبُ	البسيط	امرؤ القيس	٢٨٨، ٨٠٥
٣٦	فَلَئِنْ	خَطِيبُ	الخفيف	مطيع بن إياس الكوفي	٨٤٦
٣٧	أَحَقًّا	رَقِيبُ	الطويل	ابن الدمينة	٣٥٩
٣٨	أَجَارَتَنَا	عَسِيبُ	الطويل	امرؤ القيس	٨٢٣
٣٩	عَسَى الكَرْبُ	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن خشرم العذري	١٧٢
٤٠	فَقُلْتُ	قَرِيبُ	الطويل	كعب بن سعد	٧٥٤

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
				الغنوي	
٤١	وَقَدْ جَعَلَتْ	قَرِيْبُ	الوافر	رجل من بني بُحْتُر بن عَتُود	٥٥٤
٤٢	فَيَا لَيْتَ	المَشِيبُ	الوافر	أبي العتاهية	٧٥٠
٤٣	مِنَّا الذي	والشِّيبُ	البسيط	أبو قيس بن رفاعة	٨٢٥
٤٤	فَلا تَسْتَطِلْ	نَصِيْبُ	الطويل	———	٥٠٧
٤٥	صَرِيعُ	الذَّوَائِبِ	الطويل	القطامي عمر بن شُيَيْم التغلبي	١٩٣
٤٦	لَو أَنَّهُمْ	الْبَابِ	الرجز	ابن الحاجب	٦٩٤
٤٧	كِلاَهُمَا	رَابِي	البسيط	الفرزدق	٤٢٤
٤٨	سَرَاةُ	العِرَابِ	الوافر	———	٥٩٧
٤٩	كُلُّ حَيٍّ	القِبَابِ	الخفيف	عمرو بن الأيهم التغلبي	٤٠٢، ٤٧٩
٥٠	وَمَا سَوَّدَتْنِي	وَلاَ أَبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	١٤٤
٥١	وَلَو قَلَمٌ	كَاتِبِ	الطويل	المتنبي	٦٨٦
٥٢	يَبْكِيكَ	لِلْعَجَبِ	البسيط	———	٤٣٦
٥٣	بَذَلْنَا	التَّجَارِبِ	الوافر	بعض قضاعة	٨٧٨
٥٤	يَمْشُونَ	شُرْبِ	الكامل	———	٢١٥
٥٥	يا ابْنَ	العَازِبِ		أبو زيابة	٢٢٨
٥٦	أَمَرْتُكَ	نَشَبِ	البسيط	عمرو بن معدي كرب	٨٦٧
٥٧	أَفِيقُوا	تُقَضَّبِ	الطويل	جندل بن عمرو	٩٣٧
٥٨	وَكُلُّ مُصِيْبَاتِ	الخَطْبِ	الطويل	قيس بن ذريح	٣٩٨
٥٩	أَمَا وَالَّذِي	قَلْبِي	الطويل	العبَّاس بن الأحنف	٦٩٧
٦٠	ظُنِنْتُ	وَاهِبِ	الطويل	———	٧٢٥
٦١	إِنْ كُنْتُ	مَكْذُوبِ	البسيط	———	٥٤٣

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٦٢	وَمَا كُلُّ	بِلَبِيْبِ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٤٠٠
٦٣	إنَّ الشَّبَابَ	للشِّيبِ	البسيط	سلامة بن جندل السعدي	٥٦٥
٦٤	يَا لَهْفَ	فالآيبِ	السريع	ابن زيَّابة عمرو بن لأَي	٢٢٦
٦٥	قطَا قطَا	مِئَتَا	الرجز	بعض العرب	٤٧٨
٦٦	رُبَّمَا	شَمَالاَتُ	المديد	أبو جذيمة الأبرش	٨٤٤
٦٧	أَلاَ رَجُلٍ	تَبِيتُ	الوافر	عمرو بن قِعَّاس المرادي	٦٢٩
٦٨	لَيْتَ شِعْرِي	وَدُعِيتُ	الخفيف	السَّمَوْءَل	٢٩١
٦٩	أُرِيْ	بِالتُّرَّهَاتِ	الوافر	سراقة البارقي	٧٢٢
٧٠	بُنَيَّتِي	تَمَاتِي	لرجز	———	٦٣٤
٧١	كِلاَ أخِي	الْمُلِمَّاتِ	البسيط	أبو الشعر الهلالي	٤٢٣
٧٢	عَلاَمَ	كَرَّتِ	الطويل	عمرو بن معد يكرب	١٢٩، ٥٦٢
٧٣	خَبِيرٌ	مَرَّتِ	الطويل	رجل من طيّء	٤٥٣
٧٤	ظَلَلْتُ	وَفَرَّتِ	الطويل	عمرو بن معد يكرب	١٥٤
٧٥	أشهى	وَالتُّوثِ	البسيط	محبوب بن أبي العشنط النهشلي	٢٨٥
٧٦	أَنَا أَبُو	يَرَنْدَجَا	الرجز	سويد بن أبي كاهل	٢٦٤
٧٧	أُخَيْلُ	حَلَجَا	البسيط	ساعدة بن جؤية الهذلي	٩٤١
٧٨	شَرِبْنَ	نَئِيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٩٤١
٧٩	نَلْبَثُ	مَنْهَجِ	السريع	العرجي	٣٨٥
٨٠	فَطِرْتُ	السَّرِيحَا	الوافر	مُضَرِّس بن ربعي الأسدي	٥٠٩
٨١	سَأَتْرُكُ	فَأَسْتَرِيحَا	الوافر	المغيرة بن حبناء	٢٩١

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٨٢	وَلَو أَنَّ لَيلَى	وَصَفَائِحُ	الطويل	توبة بن الحُمَيّر	٦٥٢، ٦٥٧
٨٣	مَنْ صَدَّ	بَرَاحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٥٧٤
٨٤	يَا بُؤْسَ	فَاسْتَرَاحُوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٤٧٣
٨٥	لَئِنْ كَانَتِ	أَرْوَحُ	الطويل	ذو الرمة	٥٥٧
٨٦	نَهَيْتُكَ	صَحِيحُ	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	٣١١
٨٧	فَقَدْ	يصيحُ	الوافر	———	٢٧٤
٨٨	لَوْ أَنَّ	الرِّمَاحِ	الرجز	لبيد بن ربيعة العامري	٦٩٢
٨٩	عَسَى طَيئٌ	والجَوَانِحِ	الطويل	قسَّام بن رواحة	١٧٥
٩٠	وَقَوْلِي	تَسْتَرِيْحِي	الوافر	عمرو بن الإطنابة	٤٢٠
٩١	كَأَنَّمَا	أَقَاحْ	السريع	البحتري	٣١٥
٩٢	كَمْ مُلُوكٍ	بَادَ	المديد	عدي بن زيد العبادي	٣٤٠
٩٣	شَبَابٌ	تَرَدَّدَا	الطويل	الأعشى ميمون بن قيس	٤٦٩
٩٤	آلُ الزُّبَيرِ	عَدَدَا	البسيط	———	٩٢٣
٩٥	وَمَا زِلْتُ	وَأَمْرَدَا	الطويل	الأعشى	٩٤٦
٩٦	فَإِنْ شِئْتِ	بَرْدَا	الطويل	العرجي	٣٨٣
٩٧	أَلْمِمْ	غَدَا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	٥٥٩
٩٨	لَهُ	غَدَا	الطويل	الأعشى	٧٨٤
٩٩	رَبَّيْتُهُ	أُجْلَدَا	الرجز	العجاج	٤٧٠
١٠٠	فَإِنْ يَكُنِ	الْوَالِدَهْ	المتقارب	نهيكة بن الحارث	٤٦٤
١٠١	مَتَى مَا	نَدَا	الطويل	الأعشى ميمون	٨٥٣
١٠٢	مَرُّوا	لَمَجْهُودَا	البسيط	———	٥٥١
١٠٣	أَعِدْ	المُقَيَّدَا	الطويل	الفرزدق	٧٦٦، ٧٥٨
١٠٤	وَبِالصَّرِيمَةِ	وَالوَتِدُ	البسيط	الأخطل	٧١٥، ٧١٦
١٠٥	إِخْوَتِي	بَعِدُوا	المديد	فاطمة الخزاعية	٤٠١، ٦٠٧

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١٠٦	وَقَدْ مَاتَ	يُخَلَّدُ	الطويل	مسكين الدارمي	٤٧٦
١٠٧	عِد	الجَهْدُ	الطويل	———	٣٥٤
١٠٨	وَخُبِّرْتُ	أَعُودُهَا	الطويل	العوَّام بن عقبة بن كعب بن زهير	٣٢٤
١٠٩	رَمَانِي	سُعُودُ	المتقارب	الدماميني	٧٥٠
١١٠	عَزَمْتُ	يَسُودُ	الوافر	أنس بن مدركة الخثعمي	٤٨٧
١١١	قِفَا	أُزَوَّدُهَا	المنسرح	المتنبي	٥٦٢
١١٢	نُبِّئْتُ	فَدِيدُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٠٩
١١٣	يَلُومُونَنِي	لَعَمِيدُ	الطويل	———	٥٤٨، ٥٤٩، ٧٨٠
١١٤	وَرَجِّ	يَزِيدُ	الطويل	المعلوط بن بدل القريعي	٨٢٦
١١٥	كَانُوا	أَوْلَادِي	البسيط	جرير	٧٠٠
١١٦	قَدْ أَتْرُكَ	بِفِرْصَادِ	البسيط	شاعر هذلي	٢٨٤، ٢٨٦
١١٧	إنَّ المَنِيَّةَ	سَوَادِي	الكامل	الأسود بن يعفر	٤٢٥
١١٨	وَمَا زِلْتُ	مَرَادِ	الطويل	كثير عزة	٥٥١
١١٩	نَامَ	وِسَادِي	الكامل	الأسود بن يعفر النهشلي	٨٥٥
١٢٠	إذَا مَا	وَحْدِي	الطويل	حاتم الطائي	٤٨٠
١٢١	مَتَى تَأْتنا	وَازْدَدِ	الطويل	طرفة	٢٧٣
١٢٢	فَمَا جَمْعٌ	لِفَرْدِ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٤٥٦
١٢٣	إذَا قَلَّ	الأَبَاعِدِ	الطويل	———	٤٣٣
١٢٤	بِكُلٍّ	البُعْدِ	الطويل	ابن الدمينة الخثعمي	١٣٥
١٢٥	قَالَتْ	فَقَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٧٥٢، ٨٣٩
١٢٦	أَفِدَ	قَدِ	الكامل	النابغة الذبياني	٢٧٥، ٥٢٨،

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
					٧٣١
١٢٧	وَابْكِنَّ	الْبَلَدِ	البسيط	————	٤٥٠
١٢٨	فَلَو كَانَ	بِمُخْلِدِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٦٣٣
١٢٩	وإنَّ	خَالِدِ	الطويل	الأشهب بن رُمَيلَة	٣٨٢
١٣٠	مُفيدٌ	المـُهَنَّدِ	الطويل	الحطيئة	٦٩٩
١٣١	إن الحَقُّ	مُعَانِدِ	الطويل	————	٥٤٥
١٣٢	كُلُّ	عِنْدِي	مجزوء الرمل	مجهول القائل	١٨٩
١٣٣	وَمَلَكْتَ	وَمُعَاهَدِ	الكامل	ابن ميادة	٤٧٠
١٣٤	تُخَيِّرْنَ	الْأَسْوَدِ	الطويل	النابغة الذبياني	٨٨٠
١٣٥	إذَا كُنْتَ	لِلْوُدِّ	الطويل	————	٩٣٣
١٣٦	مَا إنْ	يَدِي	البسيط	النابغة الذبياني	٥٤٥
١٣٧	وَيُصِيْخُ	نَاشِدْ	الكامل	أبو دؤاد	٧١٧
١٣٨	أحلّ	اغترَارَا	المتقارب	الأعشى	٧٩٠
١٣٩	فَمَا تَكُ	افْتِقَارَا	الوافر	الفرزدق	٨٢٠
١٤٠	فَتَوَلَّى	حِمَارَا	الخفيف	————	٤٩٥
١٤١	أَكُلَّ	نَارَا	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٧٦٨
١٤٢	قَالَتْ	تُعْذَرَا	الوافر	عامر بن الطفيل	٧٠٢
١٤٣	أَلاَ لَيْسَ	ضُرًّا	الطويل	————	٧٩٠
١٤٤	رُبَّ عَجُوزٍ	القَرْقَرَة	الرجز	شظاظ اللصّ	٥٣٥
١٤٥	كَتَمْتُكَ	وَظَاهِرَا	الطويل	النابغة الذبياني	٩١٣
١٤٦	سَلَعٌ مَّا	الْبَيْقُورَا	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٨٦١
١٤٧	لُذْ بِقَيسٍ	خَيرَه	الرمل	مجهول القائل	٢٠٦
١٤٨	يَوْمًا تَرَاهَا	كَسِيرَا	المنسرح	الأعشى ميمون بن قيس	٨٧٤
١٤٩	رُبَمَا	المِهَارُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٨٤٥

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١٥٠	إنِّي	سَخَرُ	البسيط	أعشى باهلة	٣٢٧
١٥١	هُمَا خُطَّتَا	أَجْدَرُ	الطويل	تأَبَّطَ شَرًّا	٣٩٤
١٥٢	إذَا مَحَاسِنِيَ	أَعْتَذِرُ	الخفيف	البحتري	٦٨٣
١٥٣	إذَا ابْنُ	جَازِرُ	الطويل	ذو الرمة	٦٨٧
١٥٤	وَمَنْ يَكُ	كَاسِرُهْ	الطويل	توبة الحمير	٤٦٩
١٥٥	أَلاَ يَا اسْلَمِي	الْقَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	٥٨٩
١٥٦	إنَّ ابْنَ	تُنْتَظَرُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٧٨١
١٥٧	أَيَادِي	مَنْظَرُ	الطويل	كُثَيِّر عزَّة	٧٤٨
١٥٨	وَطَرْفُكَ	تَنْظُرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة في	٢٩٩
١٥٩	حَسْبُ	سَقَرُ	البسيط	المؤمل بن أميل المحاربي	٣٦٠، ٥٩١
١٦٠	يَا تَيمَ	عُمَرُ	البسيط	جرير	٤٧٥
١٦١	أَرَوَاحٌ	تَصِيرُ	الخفيف	عدي بن زيد	٢٤٠
١٦٢	هَوِّنْ	مَقَادِيرُهَا	المتقارب	الأعور الشَّنِّي	١٣٨
١٦٣	مَا زَالَ	الأَشْبَارِ	الكامل	الفرزدق	٩٤٥
١٦٤	لَو بِغَيرِ	اعْتِصَارِي	الرمل	عدي بن زيد العبادي	٦٨٣
١٦٥	لاَ أَعْرِفَنْ	أَكْوَارِ	البسيط	النابغة الذبياني	٥٩٩
١٦٦	قَومٌ	بَأَطْهَارِ	البسيط	الأخطل	٦٦٣
١٦٧	لَوْلاَ	بِالْجَارِ	البسيط	———	٧١٨
١٦٨	كَمْ عَمَّةٍ	عِشَارِي	الكامل	الفرزدق	٣٤١، ٣٤٥
١٦٩	وَلَقَدْ	الْأَوْبَرِ	الكامل	———	٤٩٤
١٧٠	إنِ الْعَقْلُ	لِلصَّبْرِ	الطويل	هدبة بن الخشرم	٨١٦
١٧١	أَلَيْسَ	وَالغَدْرِ	الطويل	———	٨٣١
١٧٢	اطْرُدِ	عُسْرِ	الخفيف	———	٣٥٠
١٧٣	أَجَاعِلٌ	وَالمَطَرِ	البسيط	ودَّاك بن ثميل	٨٦٢

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
				المازني الطائي	
١٧٤	أَنَا	شِعْرِي	الرجز	أبو النجم العجلي	٩٢١
١٧٥	فَلَوْ كُنْتَ	المَشَافِرِ	الطويل	الفرزدق	٧٧٨
١٧٦	كَمْ قَدْ	بالْقَمَرِ	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	٣٨٣
١٧٧	خُذْ مِنْ	سَمَرِ	البسيط	شمس الدين بن العفيف التلمساني	٨٤٨
١٧٨	لِمَنْ الدِّيَارُ	دَهْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٩٤٤
١٧٩	إِنِّي وَإِيَّاكَ	مَمْطُورِ	البسيط	الفرزدق	٩١٩
١٨٠	يَا عَاذِلاَتِي	بِأَمِيْرِ	الكامل	———	٤٥٢
١٨١	فَلَوْ نُبِشَ	زِيرِ	الوافر	مهلهل بن ربيعة	٦٧٥
١٨٢	حَلَفْتُ	السُّعَيْرِ	الوافر	رُشَيد بن رُمَيض العَنَزِي	١٦١
١٨٣	مِنْ كُلِّ	الوَبَرْ	الرجز	———	٤٠٠
١٨٤	والحمو	نَدَرْ	الرجز	———	٥١١
١٨٥	فِي أيِّ	قدرْ	الرجز	الحارث بن المنذر الجرمي	٧١٩
١٨٦	تَرْمِي	البَشَرْ	من	———	٢٠٩
١٨٧	وَيَنْمِي	يَضِرْ	المتقارب	عمر بن أبي ربيعة	٩٠٨
١٨٨	وَلَو طَارَ	يَطِرْ	المتقارب	بعض الأعراب	٦٦٠
١٨٩	فَلاَ وَأَبِيكِ	أَفِرّْ	المتقارب	امرؤ القيس	٦١٢
١٩٠	يَا أَبَا	وَذِكَرْ	الرمل	———	٨٠٢
١٩١	لَهَا مَتْنَتَانِ	النَّمِرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٣٩٤
١٩٢	يَا كُحُلاً	الفُتُورْ	الخفيف	———	٣١٦
١٩٣	وَأَفْنَى	مُسْتَفَزَّا	المتقارب	الخنساء	٩٣٩
١٩٤	وَبُدِّلْتُ	أَبْؤُسَا	الطويل	امرؤ القيس	٧٦٥
١٩٥	لِلَّه يَبْقَى	وَالْآسُ	البسيط	———	٤٦٦
١٩٦	وَأَسْلَمَنِي	أُنْسُ	مجزوء الوافر	———	٣٥٢

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١٩٧	آلَيْتَ	السُّوسُ	البسيط	المتلمس جرير بن عبد المسيح	٥٩٨
١٩٨	أَعَلاَقَةً	المُخْلِسِ	الكامل	المرَّار الفقعسي	٨٤٩
١٩٩	عَدَدْتُ	لَيْسِي	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٧١
٢٠٠	أَلَمْ تَرَ	العَصَا	الطويل	———	٣٨٤
٢٠١	إذَا أنْتَ	النَّقْصِ	الطويل	———	٣٨٤
٢٠٢	فَوَاللهِ	الأَرْضِ	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٣٤
٢٠٣	كَأَنِّيْ	وَتَنْغَطُّ	الهزج	الحريري	٣٧٣
٢٠٤	مَنْ ذَا	فَقَطْ	الرجز	الحريري	٢٩٥
٢٠٥	حَتَّى إذَا	قَطّْ	الرجز	العجاج	٦٠٢، ٦٠٥
٢٠٦	يَا لَيْتَ	رَوَاجِعَا	الرجز	العجاج	٧٥١
٢٠٧	لَعَلَّكَ	أَجْدَعَا	الطويل	متمم بن نويرة	٧٦٣
٢٠٨	هُمُ صَلَبُوا	بِأَجْدَعَا	الطويل	سويد بن أبي كاهل	٢٥٧
٢٠٩	فَقَالَتْ	وَتَخْدَعَا	الطويل	جميل بثينة	٣٣٢
٢١٠	لا تُهِينَ	رَفَعَه	الخفيف	الأضبط	١٨٥
٢١١	إذَا قُلْتُ	أَجْمَعَا	الطويل	حُرَيث بن عناب النبهاني الطائي	٤٤٩
٢١٢	وَإِنَّكَ مَهْمَا	أَجْمَعَا	الطويل	حاتم الطائي	٩٢٩
٢١٣	فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا	مَعَا	الطويل	متمم بن نويرة اليربوعي	٤٥٩
٢١٤	كُنْتُ	مَعَا	السريع	مطيع بن إياس الليثي	٩٣٨
٢١٥	مَا يُرْتَجَى	مَعَا	الرجز	———	٣١٧
٢١٦	يُذَكِّرْنَ	مَعَا	الطويل	متمم بن نويرة	٩٣٨
٢١٧	تَعُدُّونَ	المُقَنَّعَا	الطويل	جرير	٧١٢
٢١٨	فَغَبَرْتُ	مُسْتَتْبَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٥٣٧
٢١٩	إذَا قِيْلَ	الأَصَابِعُ	الطويل	الفرزدق	٤٠٢

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢٢٠	فَلَقَد تَرَكْتِ	فَتَجْزَعُ	الكامل	مويلك المزموم	٢٥٢
٢٢١	أَتَجْزَعُ	تَدْفَعُ	الطويل	زيد بن رزين بن الملوح	١٥٢
٢٢٢	إذَا أَنْتَ	وَيَنْفَعُ	الطويل	———	٣٣٠
٢٢٣	فَلاَ ثَوبَ	مُرَقَّعُ	الطويل	المتنبي	٥٦١
٢٢٤	تُمَلُّ	مُولَعُ	الطويل	———	١٢٢
٢٢٥	فَيَا رَبَّ	أَطْمَعُ	الطويل	مجنون بني عامر	٤٤٦
٢٢٦	عَلى عَنْ	قَطِيعُ	الطويل	———	١٥٤
٢٢٧	نُبِّئْتُ	شَفِيعُهَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٣٤
٢٢٨	وَنُبِّئْتُ	شَفِيعُهَا	الطويل	الصمّة بن عبد الله القشيري	٦٨٥
٢٢٩	لَا تَجْزَعِي	فَاجْزَعِي	الكامل	النمر بن تولب	٢٣٥، ٢٤١
٢٣٠	أَرَدْتَ	بَلْقَعِ	الطويل	———	٣٣١
٢٣١	لاَ نَسَب	الرَّاقِعِ	السريع	أبو عامر بن حارثة السلمي	٥١٣
٢٣٢	قَد أصْبَحَتْ	أَصْنَعِ	الرجز	أبي النجم	٤١٢
٢٣٣	يَا سَيِّدًا	الذِّرَاعْ	السريع	السفَّاح بن بكير اليربوعي	٨١٦
٢٣٤	رُبَّ مَنْ	لَمْ يُطَعْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٩١٧
٢٣٥	كَأَنَّ	مُحَرَّفَا	الرجز	محمد بن ذؤيب العماني	٣٧٦
٢٣٦	فَبَيْنَا	نُنْصَفُ	الطويل	حُرَقَة بنت النعمان بن المنذر اللخمي	٨٥١
٢٣٧	أَخَالِدُ	يُعَنَّفُ	الطويل	أخٍ ليزيد بن عبد الله البجلي	٢٧٣
٢٣٨	لَقَدْ زَادَ	الضِّعَافِ	الوافر	أبو خالد القَنَانيّ	٦٥٥
٢٣٩	مَا كُلُّ	فَقِفِ	البسيط	أبو العتاهية	٤١٠

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢٤٠	غَضِبَتْ	بِخَرُوفِ	الكامل	ذو الرمة	٥٥٦
٢٤١	وَلُبْسُ	الشُّفُوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلبية	٢٩٢، ٦٧٣، ٧٤٣
٢٤٢	أَيَا شَجَرَ	طَرِيفِ	الطويل	اليلى بنت طريف الشيباني	٣٧٢
٢٤٣	جَارِيةٌ	الْفُسْتُقَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٨٧
٢٤٤	يُعْضِيْ	يَبْتَسِمُ	البسيط	الفرزدق	٨٨٤
٢٤٥	فَلَمَّا تَبَيَّنَّا	وَالتُّقَى	الطويل	علي بن أبي طالب	٣٨٨
٢٤٦	لَنْ يَخِبِ	الْحَلَقَهْ	المنسرح	أعرابي	٧٤٩
٢٤٧	جَمَعَ	مُشْتَاقُ	الخفيف	الدماميني	٤٩١
٢٤٨	وَلاَ يُؤَاتِيكَ	تَثِقُ	البسيط	سالم بن وابصة الأسدي	١٣٢، ٢٦٤
٢٤٩	لَعَمْرِي	تَحَرَّقُ	الطويل	الأعشى	١٥٩
٢٥٠	رَضِيْعَيْ	نَتَفَرَّقُ	الطويل	الأعشى	١٥٩، ٤٤٥
٢٥١	أَلَمْ تَسْأَلِ	سَمْلَقُ	الطويل	جميل بن معمر العذري	٢٥١
٢٥٢	تُشَبُّ	وَالْمُحَلَّقُ	الطويل	الأعشى	١٢٧
٢٥٣	يَا أَيُّهَا	الْخُلُقُ	البسيط	سالم بن وابصة الأسدي	١٣٢
٢٥٤	مَا كَانَ	الْمُحْنَقُ	الكامل	قُتَيلَة بنت النضر	٦٦٦
٢٥٥	أَبَى اللهُ	تَرُوقُ	الطويل	حميد بن ثور	١٣٣
٢٥٦	أَنَوْرًا	حَذِيقُ	الوافر	زغبة الباهلي	٨١٤، ٨٥٣
٢٥٧	فَلَمَّا	عَلاَئِقِي	الطويل	عبد الله بن السائب	٢٢٥
٢٥٨	فَلاَ زِلْنَ	الأَصَادِقِ	الطويل	ابن عبد الله بن السائب	٢٢٥
٢٥٩	فَإِنْ كُنْتُ	أُمَزَّقِ	الطويل	المُمَزَّق العبدي	٧٢٧
٢٦٠	وَمَا كُنْتُ	يَعْشَقِ	الطويل	المتنبي	٧٧٩

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢٦١	يَا أَبَتَا	عَسَاكَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٦٥، ١٧٨
٢٦٢	عَلَى مِثْلِ	بَكَى	الطويل	متمم بن نويرة	٥٠٩
٢٦٣	وَكُنْتَ	قَبْلَكَا	الرجز	عبد الله بن الأعلى القرشي	٧٢٨
٢٦٤	يَا ابْنَ الزُّبَيرِ	عَصَيْكَا	مشطور السريع	رجل من حمير	١٧٦
٢٦٥	مَرَّتْ	طُوبَاكِ	البسيط	ابن المعتز	٧٥١
٢٦٦	تَبَسَّمَتْ	فِيْكِ	البسيط	———	٣١٦
٢٦٧	باللهِ	فَاكْ	السريع	جمال الدين بن المُكَرَّم	٨٥١
٢٦٨	مُحَمَّدُ	تَبَالاَ	الوافر	حسان بن ثابت	٥٠٨
٢٦٩	يُذِيْبُ	لَسَالَا	الوافر	أبو العلاء المعري	٧٠٨
٢٧٠	وَدَبَّتْ	نِمَالَا	الوافر	أبو العلاء المعري	٧٠٨
٢٧١	فَخَيرٌ	يَالَا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	٤٨٨
٢٧٢	لا هُمَّ	جَبَلَهْ	مشطور الرجز	ابن العفيف العبدي	٥٩١
٢٧٣	لَولاَ مُفَارَقَةُ	سُبُلَا	البسيط	المتنبي	٥٠١
٢٧٤	أَبَى جُوْدُهُ	قَاتِلَهْ	الطويل	———	٦١٠
٢٧٥	أيا سائلِي	ومسلسَلَا	الطويل	أبو حفص	٣٦٧
٢٧٦	أَقْبَلَ	الـمُغلَّه	الرجز	———	٧٤٨
٢٧٧	وَمَهْمَا	فَتَثْقُلَا	الطويل	الشاطبي	٩٣١
٢٧٨	وَيَرْكَبُ	والكُلَى	الطويل	زيد الخير	٢٥٩
٢٧٩	وَمَهْمَا	مُبَسْمِلَا	متن الشاطبية	الشاطبي	٩٣٠
٢٨٠	إنَّ مَحَلاً	مَهَلاَ	المنسرح	الأعشى	٥٧٣
٢٨١	أَخَذُوا	أَفِيلا	الكامل	الراعي النميري	٨٨٨
٢٨٢	إنْ وَجَدْتَ	بَخِيْلا	الخفيف	———	٥٤٤
٢٨٣	ما إنْ	تَبْدِيلَا	الكامل	الراعي النميري	٢٧٠
٢٨٤	لَمَتَى	جَمِيلاَ	من	———	٥٥٥

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢٨٥	قَدْ تَخَلَّلْتَ	خَلِيلاَ	الخفيف	بشار	٤٢٤
٢٨٦	لَوْ شئتَ	غَلِيْلَا	الكامل	لجرير	٦٩٨
٢٨٧	أَلاَ كُلُّ	زَائِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٣٩١
٢٨٨	جَوَابًا	تُسَأَلُ	الطويل	———	١٩٦
٢٨٩	لاَ يَأْمَنِ	وَالجَبَلُ	البسيط	———	٦٨١
٢٩٠	وَرُبَّمَا	عَجِلُوا	البسيط	الأعشى	٦٦٨
٢٩١	وَاصِلْ	رَاحِلُ	الكامل	———	٣٠٤
٢٩٢	وَأَوْقَدْتُ	دَاخِلُهْ	الطويل	حاتم الطائي	٣٣٣
٢٩٣	يَا صَاحِبَ	أَعْدَلُهُ	الخفيف	———	٦٨٢
٢٩٤	وَلَكِنَّ	أَعْزَلُ	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٧٧٩
٢٩٥	قَاتِلُوا	فَشَلُ	المنسرح	الشدَّاخ بن يعمر الكناني	١٨٥
٢٩٦	يَا أَحْسَنَ	تَصِلُ	البسيط	أعرابي من بني سليم	٢٢١
٢٩٧	إِذَا رَيْدَةٌ	يُوَاصِلُه	الطويل	أبو حية النميري	٤١٩
٢٩٨	لَنَا الفَضْلُ	أَفْضَلُ	الطويل	جرير	٤٦٠
٢٩٩	أَلاَ تَسْأَلاَنِ	وَبَاطِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٨٠٩
٣٠٠	يَا رُبَّ	مِنْ عَلُهْ	الرجز	أبو ثروان العكلي الأعرابي	١٨٢
٣٠١	إِمَّا تَرَيْنَا	وَنَنْتَعِلُ	البسيط	الأعشى	٨٦٠
٣٠٢	وَيَومًا	نَوَافِلُهْ	الطويل	رجل من بني عامر	١٨٢
٣٠٣	وَكُلُّ أُنَاسٍ	الأَنَامِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٣٩٧
٣٠٤	يَمِيْدُ	نَاهِلُ	الطويل	كُثَيِّر عَزَّة	٣٨٧
٣٠٥	هِيَ	مَبْذُولُ	البسيط	هشام بن عقبة	٧٩٢
٣٠٦	كُلُّ ابْنِ	مَحْمُولُ	البسيط	كعب بن زهير	٣٩٠
٣٠٧	فَلاَ الجَارَةُ	مُحَوَّلُ	الطويل	النمر بن تولب	٦٠٣

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٣٠٨	فَتِلْكَ	المطوَّلُ	الطويل	الكميت بن زيد	٨٠٢
٣٠٩	إذا المَرْءُ	جَمِيْلُ	الطويل	———	٣٩١
٣١٠	إنَّا قَتَلْنَا	القِيلُ	البسيط	كعب بن مالك	٨٠٥
٣١١	أَلاَ لَيْتَ	وَجَلِيلُ	الطويل	بلال بن رباح	٣٩٠
٣١٢	لَقَدْ أَقُوْمَ	الْفِيْلُ	البسيط	كعب بن زهير	٦٦٤
٣١٣	وَهَلْ يَعِمَنْ	أَحْوَالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٢
٣١٤	نَهَانِيَ	أَحْوَالِي	الطويل	أبو جعفر بن جزي الكلبي	٢٦٣
٣١٥	لَمْ يَمْنَعِ	أَوْقَالِ	البسيط	أبو قيس بن الأسلت	٢٠٥
٣١٦	فَلَيْتَ	بَالِ	الطويل	عدي بن زيد	٧٦٨
٣١٧	أَقُولُ	البَالِي	الطويل	أبو بكر أحمد بن جزي	٢٦١
٣١٨	كَأَنَّ قُلُوبَ	البَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٠، ٤٨٥
٣١٩	لَنْ تَزَالُوا	الجِبَالِ	الخفيف	الأعشى	٧٤٦، ٧٤٧
٣٢٠	أَلَا عِمْ	الخَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٢، ٥١٢
٣٢١	حَلَفْتُ	صَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٨١
٣٢٢	وَيَوْمٍ سُلَّ	عَالِي	الوافر	الدماميني	٥٣٦
٣٢٣	رُبَّمَا	العِقَالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٧٩٦، ٧٩٧
٣٢٤	وَلَوْ نُعْطَى	اللَّيَالِي	الوافر	———	٦٩٧
٣٢٥	وَلَو أَنَّمَا	المَالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٦١، ٦٣٣، ٦٨٩
٣٢٦	فَتُوضِحَ	وَشَمْأَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٢٦
٣٢٧	فَيَالَكَ	بِيَذْبُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٦٧
٣٢٨	أَقَبُّ	أقبلِ	الرجز	أبو النجم العجلي	١٨٣
٣٢٩	تَجَاوَزْتُ	مَقْتَلِي	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٩
٣٣٠	وَأَصْبُوا	قَتْلِي	الطويل	الشيخ جمال	٨١٧

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
				الدين ابن نباتة المصري	
٣٣١	أَنَا الذَّائدُ	مِثْلِي	الطويل	الفرزدق	٨٤١
٣٣٢	أَلَا رُبَّ	جُلْجُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٥٢، ٨٥٦
٣٣٣	أَلاَ رُبَّ	جُلْجُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٨٣٩
٣٣٤	يُصَابُ	الرِّجْلِ	الطويل	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين	٨٢٤
٣٣٥	دَعْ عَنْكَ	الرَّوَاحِلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٥٥، ٥٨٦
٣٣٦	أَلَا أَصْبَحَتْ	البُخْلِ	الطويل	البعيث المجاشعي خداش بن بشر	٨٤٩
٣٣٧	أَبَعْدَ	وَجَنْدَلِ	الطويل	مسْوَر بن زِيَادة الحارثي	٣٩٢
٣٣٨	يَسْقُونَ	السَّلْسَلِ	الكامل	حسان بن ثابت	٤٥٣
٣٣٩	وإِنْ تَعْتَذِرْ	نَصْلِي	الطويل	ذو الرمة	٤٧١
٣٤٠	فَلَسْتُ	فَضْلِ	الطويل	النجاشي الحارثي	٧٧٨
٣٤١	مِكَرٍّ	عَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٨٤
٣٤٢	أَغَرَّكِ	يَفْعَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٢
٣٤٣	كَأَنَّ	القَوَاعِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٥٨٥
٣٤٤	كُلُّ امْرِئٍ	نَعْلِه	الرجز	حكيم النهشلي	٣٨٩
٣٤٥	أَلاَ زَعَمَتْ	شُغْلِي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧١٦
٣٤٦	وَيَلْحِيْنَنِي	غَافِلِ	الطويل	الأحوص	٦٠٩
٣٤٧	بَيْنَمَا	جَمَلِهْ	الخفيف	جميل بن معمر العذري	٨٥٠
٣٤٨	قِفَا نَبْكِ	فَحَومَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢١٧، ٢٢١، ٥١٢
٣٤٩	وَيَومَ	الـمُتَحَمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٤٢
٣٥٠	فَأَضْحَتْ	تُؤْهَلِ	الطويل	ذو الرمة	٧٢٤
٣٥١	غَدَتْ	مَجْهَلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	١٣٧

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٣٥٢	وَمَنْهَلٍ	مَنْهَلِ	الرجز	العجاج	١٤٨
٣٥٣	فَمِثْلِكِ	مُحْوِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢١٢
٣٥٤	أُرِيدُ	سَبِيلِ	الطويل	كثير عزة	٤٧١
٣٥٥	فَقُوْلاَ	وَعَوِيلِ	الطويل	عبد الله بن مسلم الهذلي	٧٦٤
٣٥٦	إنَّ لِلْخَيْرِ	وَقَبَلْ	الرمل	عبد الله بن الزبعرى	٤٢٢
٣٥٧	لَوْ يَشَأْ	خُصَلْ	الرمل	امرأة من بني الحارث بن كعب	٦٩٤
٣٥٨	فَارِسًا	وَكَلْ	الرمل	امرأة من بني الحارث بن كعب	٦٩٤
٣٥٩	إنَّ الكَرِيمَ	يَتَّكِلْ	الرجز	———	١٣١
٣٦٠	ولَعِبَتْ	مَأْكُولْ	مشطور السريع	حميد الأرقط	٣١٤
٣٦١	أَكْثَرْتَ	صَائِمَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٧٣
٣٦٢	فَلاَ تَشْلَلْ	تُضَامَا	الوافر	رجل من بكر بن وائل	٦٠٧
٣٦٣	فَرِيشِي	لِمَامَا	الوافر	جرير	٩٣٦
٣٦٤	هَنَاء	تَبَسَّمَا	الطويل	ابن نباتة المصري	٤٦٠
٣٦٥	مَتَى تَقُولُ	وَقَاسِمَا	الرجز	هدبة بن الخشرم	١٢٩
٣٦٦	قَدْ سَالَمَ	الشَّجْعَمَا	الرجز	———	٣٧٧
٣٦٧	إنْ تَعْفِرِ	أَلَمَّا	الرجز	أبو خراش الهذلي	٥٩٣
٣٦٨	وَلَو أَنَّهَا	وَأَزْنَمَا	الطويل	جرير	٦٩١
٣٦٩	وَأَنْتِ	سِوَاهُمَا	الطويل	كثير عزة	٢٢٣
٣٧٠	لاَ يُلْفِكَ	عَدِيمَا	الكامل	———	٦٥٣
٣٧١	تَمُرُّونَ	حَرَامُ	الوافر	جرير	٧٧٢
٣٧٢	وَلَو دَامَتِ	دَوَامُ	الطويل	أبو العلاء المعري	٦٦٠
٣٧٣	فَأَصْبَحَ	هِشَامُ	الوافر	الحارث بن خالد	٣٧١

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
				المخزومي	
٣٧٤	قَدْ بِتُّ	والهامُ	البسيط	النمر بن تولب	١٤٢
٣٧٥	كَيْ تَجْنَحُونَ	تَضْطَرِمُ	البسيط	ـــــــ	٣٢٩، ٤٢٧
٣٧٦	وَنَنْصُرُ	وَجَارِمُ	الطويل	عمرو بن براقة الهمداني	٣٠٢، ٨٥٤
٣٧٧	وَذَلِكَ	يَبْتَسِمُ	المتقارب	امرؤ القيس	٨٨٤
٣٧٨	إذَا مَا	الجُرَاضِمُ	الطويل	الفرزدق	٦٠٨
٣٧٩	وَكَائنْ	مُنْعِمُ	الطويل	ـــــــ	٣٥٠
٣٨٠	الشِّعْرُ	سُلَّمُهْ	الرجز	الحطيئة	٢٥٢
٣٨١	ومَا أُصَاحِبُ	هُمُ	البسيط	زياد بن حمل	١٤٠
٣٨٢	أَعَنْ	مَسْجُومُ	البسيط	ذو الرمة	١٥٢
٣٨٣	مَا أَطْيَبَ	مَلْمُومُ	البسيط	تميم بن أبي بن مقبل	٦٩٠
٣٨٤	صَدَدْتِ	يَدُومُ	الطويل	المرَّار الفقعسي	٨٣٣
٣٨٥	وأَعْلَمُ	الحَلِيمُ	الوافر	زياد الأعجم	٣٠٢
٣٨٦	أَلا يَا سَنَا	كَرِيمُ	الطويل	غلام من بني كلب	٥٣٦
٣٨٧	كَضَرَائِرِ	لَدَمِيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٤٦٢
٣٨٨	لَعَلَّ	مُلِيمُ	الطويل	مسلم بن الوليد	٧٥٩
٣٨٩	نَدِمَ	وَخِيمُ	الكامل	محمد بن عيسى بن طلحة	٦٢٧
٣٩٠	بَطَلٌ	بِتَوْءَمِ	الكامل	عنترة بن شداد العبسي	٢٥٧
٣٩١	إذَا قَالَتْ	حَذَامِ	الوافر	لجيم بن صعب	٤٩٥
٣٩٢	أَلِفَ	حُسَامِ	الكامل	الأعشى	٨٧٦
٣٩٣	لَوْ غَيْرُكُمْ	الْعَوَّامِ	الكامل	جرير	٦٨٠
٣٩٤	فَكَيْفَ	كِرَامِ	الوافر	الفرزدق	٧٥٦
٣٩٥	قَالَتْ بَنُو	لِأَقْوَامِ	البسيط	النابغة الذبياني	٤٧٦

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٣٩٦	فَلَقَدْ	وأمامِي	الكامل	قطري بن الفجاءة المازني	١٥٤
٣٩٧	وَلَوْلاَ	أَتَلَعْثَمِ	الطويل	الزبير بن العوام	٧٠٩
٣٩٨	لَعَلَّ الْتِفَاتًا	للرُّحْمِ	الطويل	ـــــــ	١٨٨
٣٩٩	لَوْ بِأَبَانَيْنِ	بِدَمِ	المنسرح	مهلهل بن ربيعة	٨٥٢
٤٠٠	يَا شَاةَ	تَحْرُمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٩٢٢
٤٠١	لولا	القَاسِمِ	الكامل	عدي بن زيد	٢٧٩
٤٠٢	قَدْ أُوبِيَتْ	تَشِمِ	البسيط	ساعدة بن جؤية الهذلي	٩٢٥
٤٠٣	أَقُولُ	وَهَاشِمِ	الطويل	تميم بن رافع المخزومي	٧٣٥
٤٠٤	العَاطِفُونَ	مُطْعِمِ	الكامل	أبو وجزة السعدي	٦٢٤
٤٠٥	وَإِنَّا لَمِمَّا	الفَمِ	الطويل	أبو حية النميري	٨٤٨، ٨٩١
٤٠٦	خَرَقْتُ	وَلِلْفَمِ	الطويل	جابر بن حُنَيّ	٤٥٧
٤٠٧	وَمَهْمَا	تُعْلَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٩٣، ٩٢٥
٤٠٨	احْفَظْ	وَإِنْ لَمِ	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٧٣٢
٤٠٩	جَادَتْ	كَالدِّرْهَمِ	الكامل	عنترة بن شدَّاد	٣٩٩
٤١٠	يَضْحَكْنَ	المُنْهَمِّ	مشطور السريع	العجاج	٣١٥
٤١١	وَكَمْ مِنْ	السَّقِيمِ	الوافر	المتنبي	٦٦١
٤١٢	يَا أَبَتَا	تُخْتَرَمْ	الرجز	الأعشى ميمون بن مهران	١٦٥
٤١٣	فَكَفَى بِنَا	إِيَانَا	الكامل	كعب بن مالك	٩١٨، ٩٢٢
٤١٤	يَا خُزْرَ	تَحْنَانَا	البسيط	جرير	٨١١
٤١٥	تَامَتْ	شَيْبَانَا	البسيط	لقيط بن زرارة	٦٩٥
٤١٦	لَو كُنْتُ	شَيْبَانَا	البسيط	قُرَيط بن أُنَيف العنبري	٦٣٦
٤١٧	قَدْ عَلِمَتْ	أَنَا	السريع	عمرو بن معد	٨٤٣

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
				يكرب	
٤١٨	فَجِئتُ	يُجِنْه	الوافر	رجل من بني أسد	٧٣١
٤١٩	فَيَا شَوْقُ	ما أَضْنَى	الطويل	المتنبي	٤٩٠
٤٢٠	سَمِعْنَا	وَالــمَعْنَى	الطويل	عز الدين الموصلي	٧٢٤
٤٢١	وَنَحْنُ	اسْتَعْنَيْنَا	رجز	عبد الله بن رواحة الخزرجي	٦٨٨، ٨٧١
٤٢٢	لِسَانُ	تَحِيْنَا	الوافر	———	٣٢٦
٤٢٣	نَصَرْتُكَ	حَصِيْنَا	الطويل	———	٥٧٦
٤٢٤	وَاللهِ لَنْ	دَفِينَا	الكامل	أبو طالب	٧٤٧
٤٢٥	عَافَتِ	سَخِينَا	الخفيف	———	٧٤٢
٤٢٦	وَنَحْنُ	مَا اسْتَعْنَيْنَا	الرجز	عبد الله بن رواحة	٤٤٦
٤٢٧	لِتَقُمْ	الْمُسْلِمِيْنَا	الخفيف	———	٥١٩
٤٢٨	وَبَعْضُ	إِذْعَانُ	الهزج	الفند الزماني شهل بن شيبان	٧٧٣
٤٢٩	مَا كُلُّ	السُّفُنُ	البسيط	المتنبي	٤١١
٤٣٠	فَلِلْمَوتِ	المَسَاكِنُ	الطويل	سابق بن عبد الله البربري	٤٦٣
٤٣١	مَهْلاً	ضَنَنُوا	البسيط	قَعْنَب بن أمّ صاحب	٨٤٩
٤٣٢	وَكُلُّ	أَخَوَانِ	الطويل	الفرزدق	٣٩٣
٤٣٣	قِفَا نَبْكِ	أَزْمَانِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٤٣
٤٣٤	عَلَى مَا	دَمَانِ	الوافر	حسان بن ثابت	٨٠٤
٤٣٥	أَمْسَى	سُودَانِ	البسيط	———	٥٤٦، ٥٤٩، ٥٥٠
٤٣٦	تَحِنُّ	لَقَضَانِي	الطويل	عروة بن حزام العذري	١٢٣

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٤٣٧	مَنْ يَفْعَلِ	مِثْلانِ	البسيط	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	٢٣٥، ٥٥٧
٤٣٨	وَنِعْمَ	وَإِعْلاَنِ	البسيط	———	٩٢١
٤٣٩	إِلَى اللهِ	يَلْتَقِيَانِ	الطويل	الفرزدق	٤٣٢
٤٤٠	أَنَا ابْنُ	المَعَادِنِ	الطويل	الطرماح بن حكيم	٥٤٤
٤٤١	غَيرُ	وَالحَزَنِ	المديد	أبو نواس الحكمي	٢٠٧
٤٤٢	أَنَا ابْنُ	تَعْرِفُونِي	الوافر	سحيم بن وَثِيل	٢٠٨، ٩٤٠
٤٤٣	لاهِ	فَتَخْزُونِي	البسيط	ذو الإصبع	١٤٣
٤٤٤	دَعِيْ	نَبِّئِينِي	الوافر	المثقب العبدي	٨١٢، ٨١٥
٤٤٥	لَوْ فِي	وَيَرْمِينِي	البسيط	جرير	٦٨٤
٤٤٦	عِنْدِي	يَبْرِيْنِي	البسيط	———	٦٨٩
٤٤٧	قَالَتْ	وَإِنْ	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٨١٧
٤٤٨	قَالَتْ	اثْنَيْنْ	الرجز	———	٧٣٦
٤٤٩	وَصَالِيَاتٍ	يُؤَثْفَيْنْ	الرجز	خِطام المجاشعي	٣١٨
٤٥٠	إذا رَضِيتْ	رِضَاهَا	الوافر	القحيف العقيلي	١٢٧
٤٥١	إِنَّ أَبَاهَا	غَايَتَاهَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٧٧
٤٥٢	أَحَجَّاجُ	مُنَاهَا	الطويل	ليلى الأخيلية	٤٨٥
٤٥٣	وَمَا بَأْسَ	عَابُهَا	الطويل	———	٨٢٠
٤٥٤	عَلَّ	دُولاَتِهَا	الرجز	———	١٨٦
٤٥٥	فَقُلْتُ	فَأَعُودُهَا	الطويل	صخر بن جعد الخضري	١٧٧
٤٥٦	إِذَا مَاتَ	شَكِيرُهَا	الطويل	———	٥٣٣
٤٥٧	وَتَاللهِ	صَغِيرُهَا	الطويل	ساعدة بن جؤية	٨٢٨
٤٥٨	قُلْتُ	وَجَارُهَا	الرجز	منظور بن مرثد الأسدي	٥١١
٤٥٩	أُنِيْخَتْ	بُغَامَهَا	الطويل	ذو الرمة	٨٧٠

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٤٦٠	أَطْعَمْتَنَا	حَوَى	الرجز	الجزَّار	٤٩١
٤٦١	عَجَبًا	قُوَى	الكامل	جمال الدين بن نباتة	٤٩١
٤٦٢	تَنَأَّى	الْهَوَى	الطويل	الصلاح الصفدي	٤٩١
٤٦٣	فَلَيتَ	مُرْتَوِي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٧٦٦
٤٦٤	بَدَا لِيَ	جَائِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٧٦٤
٤٦٥	وَكَانَتْ	حَيَّا	الوافر	أبو العتاهية	٨٤٧
٤٦٦	وَحَلَّتْ	مُتَرَاخِيَا	الطويل	النابغة الجعدي	٥٧٧
٤٦٧	لَئِنْ كَانَ	بَادِيَا	الطويل	امرأة من بني عُقَيل	٥٥٨
٤٦٨	لَقيتُ	صَادِيَا	الطويل	المتنبي	٧٦٩
٤٦٩	أَتَانَا	هَادِيَا	الطويل	حسان بن ثابت	٢١١
٤٧٠	لِمَا نَافِعٍ	سَاعِيَا	الطويل	———	٧٩٦
٤٧١	إِذَا الجُودُ	بَاقِيَا	الطويل	المتنبي	٥٧٨
٤٧٢	تَعَزَّ	وَاقِيَا	الطويل	———	٥٧٦، ٥٧٩
٤٧٣	وَلَو أَنَّ	اهْتَدَى لِيَا	الطويل	قيس بن الملوح	٧٦٨
٤٧٤	مَهْمَا لِيَ	وَسِرْبَالِيَهْ	السريع	عمرو بن مِلْقَط الطائي	٩٢٩
٤٧٥	كِلاَنَا	تَغَانِيَا	الطويل	عبد الله بن معاوية	٤٢٦
٤٧٦	يَقُولُونَ	مكانِيَا	الطويل	مالك بن الريب المازني	٦٠٦
٤٧٧	وَآسِ	وانِيَا	الطويل	الأعشى ميمون بن قيس	١٤٩
٤٧٨	وَتَضْحَكُ	يَمَانِيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٦٣٥، ٧٢١، ٧٢٣
٤٧٩	وَقَائِلَةٍ	كَمَا هِيَا	الطويل	———	٢٣٩

فهرس الأعلام

م	العَلَم	الصفحة
١	إبراهيم بن أبي عبلة شمر بن يقظان بن عبد الله، يكنى بأبي إسماعيل الشامي	٤٣٧
٢	إبراهيم بن السِّرِيّ بن سهل (أبو إسحاق الزجاج)	١٢٥
٣	إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر الزيادي، أبو إسحاق	٢٤٨
٤	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق (برهان الدين الجعبري)	٣٦٧
٥	إبراهيم بن محمد السري (أبو إسحاق الزجاج)	٢٤٨
٦	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي، (أبو إسحاق السفاقسي)	٢٠٠
٧	أبو الفتح الهمداني	١٤٦
٨	أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري (الحريري)	١٨٩
٩	أحمد بن أبي الوفاء علي بن إبراهيم الصالحي (شهاب الدين)	١٦
١٠	أحمد بن أبي خيثمة، (أبو بكر)	٤٧٢
١١	أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي الصالحي الدمشقي	١٦
١٢	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين (القرافي)	٦٣٢
١٣	أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين (الجاربردي)	٣١٩
١٤	أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخبَّاز الإربلي الموصلي، (أبو عبد الله شمس الدين ابن الخبَّاز)	٣٦٨
١٥	أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد، (أبو الطيب المتنبي)	٥٧٨
١٦	أحمد بن شرف الدين يونس بن عبد الوهاب العيثاوي	١٦
١٧	أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي	٦٦٠
١٨	أحمد بن عبد الله بن سليمان (أبو العلاء)	٧٠٧
١٩	أحمد بن عبدالله (أبو العلاء المعري)	١٩٥

م	العَلَم	الصفحة
٢٠	أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد (بهاء الدين السبكي)	٦٣٩
٢١	أحمد بن محمد الشمني (أبو العبَّاس ، تقي الدين)	١٣٠
٢٢	أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (أبو إسحاق الثعلبي)	١٥١
٢٣	أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الاشبيلي، أبو العباس، (ابن الحاج)	٦٥٦
٢٤	أحمد بن محمد بن إسماعيل (أبو جعفر النَّحَّاس)	٤٥١
٢٥	أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، أبو علي	١٣٤
٢٦	أحمد بن محمد بن المظفر الكجراتي	٢٢
٢٧	أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة، أبو الحسن (البزي)	٥٠٣
٢٨	أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي	١٣
٢٩	أحمد بن محمد بن محمد الشُّمُنِّيّ (تقي الدين)	٢٢
٣٠	أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم، أبو العباس، ناصر الدين بن المُنَيَّر الجذامي الإسكندراني	٢١٦
٣١	أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني (أبو العباس ثعلب)	١٦٤
٣٢	أحمد بن يوسف اللبلي الفهري التونسي (أبو جعفر اللبليّ)	١٦٣
٣٣	إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسي الشافعي	١٦
٣٤	إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (أبو نصر)	١٤٥
٣٥	إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله	٢٢٤
٣٦	الأسود بن يعفر (أبو الجرّاح)	٤٢٥
٣٧	امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي	١٥٥
٣٨	أنس بن عباس بن عامر بن حي بن رعل بن مالك ابن عوف بن امرئ القيس السلمي	٥١٣
٣٩	بكر بن مُحَمَّد بن بَقِيَّة بن حبيب، (أَبُو عُثْمَان المازني)	٢٤٧

م	العَلَم	الصفحة
٤٠	بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري	٦٨٧
٤١	أحمد بن محمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي، ناصر الـــدين ابن التنيسي	٦٨١
٤٢	جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مُلَيكة (الحطيئة)	٢٥٢
٤٣	جرير بن عطية الخطفى، (أبوحزرة)	١٣٧
٤٤	حاتم بن عبد الله بن سعد بن أَخْزَمَ بن الحشرج بن أخزم ابـــن أبي أخزم، أبو سفانة	٣٣٣
٤٥	حبيب بن أوس الطائي، أبو تمام	١٤١
٤٦	حسان بن ثابت رضي الله عنه	٢١١
٤٧	الحسن بن أحمد بالغندجاني، (الأسود)	٣٠٠
٤٨	الْحَسَن بن أَحْمَدَ بْنِ عبد الغفار بن سُلَيْمَان الفارسي (أبو علي)	١٦٤
٤٩	الْحَسَن بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المرزبان، أَبُو سعيد السيرافي	١٦٦
٥٠	الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (أبو هلال العسكري)	١٩٥
٥١	الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني (أبو محمد العماني)	١٦٣
٥٢	الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، (ابن أم قاسم)	١٣٦
٥٣	الحسن بن هاني، أبو علي الحكمي أبو نُوَاس	١٥٥
٥٤	الحسن بن يسار البصري، (أبو سعيد)	٤٣٧
٥٥	الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله الهمداني	٥٦٠
٥٦	الحسين بن بدر البغدادي (جمال الدين أبو محمد ابن إيَّاز)	٤٧٩
٥٧	الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي	٥٦٤
٥٨	الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي	٦٩٩
٥٩	حكيم بن الحارث بن نَهِيك النهشليّ	٣٨٩
٦٠	حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزرق الجهضمي	١٥٦

م	العَلَم	الصفحة
٦١	حمزة بن حبيب، أبو عمارة الزيات	٤٩٤
٦٢	حميد بن ثور، من بني هلال بن عامر بن صعصعة	١٣٣
٦٣	حميد بن مالك بن ربعي بن مخاشن بن قيس التميمي (الأرقط)	٢٧٠
٦٤	خطَّاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي (أبو بكر)	٥٢٤
٦٥	الخليل ابن أحمد بن عمرو النحوي الفراهيدي البصري	٤٧٢
٦٦	خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي (خليل المالكي)	٣٥٣
٦٧	خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكِي الفاري، الصَّفديّ (صلاح الدين، أبو الصَّفاء،)	٤٩١
٦٨	خويلد بن مرّة، أَبُو خراشٍ الهذليّ	٥٩٣
٦٩	الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي، من أحفاد الزبير بن العوام، أبو عبد الله	٦٦٦
٧٠	زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع الذبياني، (أبو أمامة)	٢٧٤
٧١	زينب بنت عبد الله بن عبد الأسد المخزومي	٦٤٨
٧٢	سراقة بن مالك بن جُشْعُم المُدْلِجِي	٤٨٤
٧٣	سعيد العجمي، (النجم سعيد)	٤٦٨
٧٤	سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري البصري	١٥٦
٧٥	سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي	٥٤٨
٧٦	سعيد بن مسعدة (أبو الحسن الأخفش)	١٢٥
٧٧	سليمان بن مسلم بن جمَّاز المدني	٤٣٣
٧٨	سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني (أبو حاتم)	١٣٧
٧٩	السيد الجرجاني هو علي بن محمد بن علي (الشريف الجرجاني)	٢٨٠
٨٠	شظاظ	٥٣٥
٨١	صالح بن إسحاق الجرمي البصري (أبو عمر الجرمي)	٢١٧
٨٢	طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجَّار، أبو محمد (طاهر	٧٥٢

م	العَلَم	الصفحة
	القزويني)	
٨٣	عاصم بن سليمان، أبو عبد الرحمن البصري (عاصم الأحول)	٤٧٢
٨٤	العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي (أبو الهيثم)	٥١٣
٨٥	عبد الحميد بن عَمَوَيْه بن يونس الشافعي (الخُسْرَوْشَاهي شمس الدين)	٦٣١
٨٦	عبد الدائم بن مرزوق بن خير، (أبو القاسم القيرواني)	١٦٣
٨٧	عبد الرحمن بن إسحاق (أبو القاسم الزجاجي)	١٩٨
٨٨	عبد الرحمن بن حسَّان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي المدني	٢٣٥
٨٩	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي (السهيلي)	٦٦٥
٩٠	عبد الرحيم بن الحسين الكردي (زين الدين العراقي الحافظ أبو الفضل)	٦٤٠
٩١	عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، (سحنون)	٣٥٣
٩٢	عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات	٢٠٣
٩٣	عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي	٢٢٤
٩٤	عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري المنشأ، أبو محمد (ابن بري)	٦٩٨
٩٥	عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيه ابن المرزبان النحوي، أبو محمد	٢٤٨
٩٦	عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، (أبو عمران ابن عامر الشامي)	٤٣٧
٩٧	عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، أبو عبيد	٢٢٣
٩٨	عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي (القاضي ناصر الدين، أبو الخير)	٢٨٣
٩٩	عبد الله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيُوسِي، (أبو محمد ابن السيد)	١٤٤

م	العَلَم	الصفحة
١٠٠	عبد الله بن محمد بن نجم بن شاس الجذامي المصري (ابن شاس)	٣٥٣
١٠١	عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي البصري	١٣٧
١٠٢	عبد الواحد بن زياد، يكنى أبا بشر	١٥٦
١٠٣	عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان العكبري، (أبو القاسم ابن برهان)	٢٣٥
١٠٤	عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي (الزنجاني، العزيّ)	٤٦٧
١٠٥	عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين السُّبْكيّ المصري	٣٧٩
١٠٦	عبد القادر بن عبد القادر بن محمد النعيمي	١٥
١٠٧	عبد الله بن أحمد البغدادي (ابن الخشاب أبو محمد)	٢١٠
١٠٨	عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي	١٣
١٠٩	عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، أبو عثمان	٣٨٣
١١٠	عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي (ابن أبي الربيع)	٢٢٦
١١١	عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي (ابن هشام الحضرمي أبو مروان)	٦٧٥
١١٢	عبيد الله بن قيس الرقيات العامري الْحِجَازِي	٥٩٠
١١٣	عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل، أبو جندل (الراعي)	٢٧٠
١١٤	عثمان بن جني (أبو الفتح)	١٣٢
١١٥	عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المصري المالكي (ابن الحاجب أبو عمرو)	١٣٥
١١٦	عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع العاملي	٢٧٩
١١٧	عروة بن حزام بن مهاجر العذري	١٢٣
١١٨	عكرمة	٨٠٣
١١٩	علي بن أحمد بن خلف ابن الباذش الأنصاري الغرناطي، (أبو	٢٠٤

م	العَلَم	الصفحة
	الحسن ابن الباذش)	
١٢٠	علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الواحدي	٥٦٧
١٢١	علي بن إسماعيل المرسي (ابن سيده أبو الحسن)	٢٩٠
١٢٢	علي بن إسماعيل، أبو الحسن (ابن سيده)	٢٥٨
١٢٣	علي بن سليمان (أبو الحسن الأخفش الصغير أو الأصغر)	١٢٤
١٢٤	علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى، ابن ألوس (علاء الدين)	١٥
١٢٥	علي بن عيسى النحوي (أبو الحسن الرماني)	١٤٥
١٢٦	علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن	٥٢٢
١٢٧	علي بن مؤمن بن عصفور (أبو الحسن ابن عصفور)	١٤٢
١٢٨	علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي النَّسَفِي (أبو الحسن)	٤٣٠
١٢٩	علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الإشبيلي (أبو الحسن ابن خروف)	١٩٨
١٣٠	علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن (ابن الضائع)	٤٨٥
١٣١	علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني، أبو الحسن (الأُبَّذِيّ)	٤٢٠
١٣٢	علي بن محمد، أبو الحسن (الهروي)	٧١٣
١٣٣	علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، القاضي كمال الدين، أبو سعد	٣٠٢
١٣٤	علي بن موسى بن عبد الملك العنسي المدلجي، أبو الحسن نور الدين (ابن سعيد)	٤٩٠
١٣٥	عمر بن رسلان بن نصير الكناني (البلقيني)	٧٢٩
١٣٦	عمر بن علي بن عثمان الصيرفي (سراج الدين)	١٥

م	العَلَم	الصفحة
١٣٧	عمر بن محمد بن أبي اليمن بن سلطان الدمشقي	١٦
١٣٨	عمر بن يعقوب بن أحمد الطيبي الدمشقي (زين الدين أبو حفص)	٣٦٧
١٣٩	عمران بن تيم، (أبو رجاء العطاردي)	٥٤٢
١٤٠	عمرو بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة	٢٧٣
١٤١	عمرو بن بحر بن محبوب (أبو عثمان الجاحظ)	١٥٦
١٤٢	عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه أبو بشر)	١٢٢
١٤٣	عَمرو بن مَعدِيكرب بن عبد الله بن عَمرو بن عُصْم ابن عَمرو بن زُبَيد	١٥٤
١٤٤	عنترة بن شداد العبسي	٣٩٨
١٤٥	عيسى البصري الثقفي النحوي	٨٠٤
١٤٦	عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي (أبو موسى)	١٦٦
١٤٧	عيسى بن عمر الثقفي	١٨٧
١٤٨	عيسى بن مينا بن وردان، أبو موسى (قالون)	٥٠٣
١٤٩	غيلان بن عقبة بن مسعود ابن حارثة، لقب بذي الرمة	١٥٢
١٥٠	فاطمة بنت الأجحم الخزاعية	٤٠١
١٥١	الفضل بن قُدامَة العِجْليّ	٤١٢
١٥٢	القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، (الأندلسي)	١٩٦
١٥٣	القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب الكاتب (أبو الحسين)	٢٤٨
١٥٤	قُتَيلَة بنت النضر	٦٦٦
١٥٥	القحيف بن حمير بن سليم العقيلي (القحيف العقيلي)	١٢٧
١٥٦	قصير بن سعد اللخمي	١٧٣
١٥٧	قيس بن الملوح بن مزاحم العامري	١٣٥
١٥٨	قيس بن عبد الله (النابغة الجعدي)	٥٧٧

م	العَلَم	الصفحة
١٥٩	كعب بن زهير بن أبي سلمى	٣٨٩
١٦٠	كمال الدين بن أبي جرادة هو عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي	٤٩٠
١٦١	كمال الدين بن قوام الدين الحسيني المرعشي	٧٧١
١٦٢	لبيد بن ربيعة العامري	٣٨٩
١٦٣	مالك بن عبد الرحمن بن فرج، أَبُو الحَكَم ابن المرحل	٣٣٤
١٦٤	متمم بن نويرة بن حمزة بن شداد اليربوعي التميمي (أبو نهشل)	٤٥٩
١٦٥	محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور (أبو إسحاق)	٤٤١
١٦٦	محمد بن إبراهيم بن عمر الراميني (أكمل الدين)	١٦
١٦٧	محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الصالحي، (ابن زريق)	١٥
١٦٨	محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الإسكندري، (ابن الدماميني)	٢٢
١٦٩	محمد بن أبي محمد بن محمد بن ظفر الصقلي (أبو عبدالله)	١٦٣
١٧٠	محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي، أبو منصور (الأزهري)	٦٥٤
١٧١	محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي (أبو عبد الله)	٣٧٨
١٧٢	محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، أبو عبد الله	٦٧٨
١٧٣	محمد بن الحسن الأستراباذي (الرضي)	١٦٠
١٧٤	محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي	١٤٥
١٧٥	محمد بن الحسين بن فورك	٤٢٣
١٧٦	محمد بن السرِّي البغدادي النحوي، أبو بكر	١٤٥
١٧٧	محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (أبو بكر ابن الأنباري)	١٤٢
١٧٨	محمد بن الملك المؤيد الأيوبي صاحب حماة (الملك الأفضل)	٤٦٠
١٧٩	محمد بن حسن بن محمد بن محمد بن خلف الله الشمني الإسكندريّ	٦٣٩

م	العَلَم	الصفحة
	المالكيّ، كمال الدين	
١٨٠	محمد بن سعدان الضرير الكوفي (ابن سعدان)	٥٨٢
١٨١	محمد بن طلحة بن محمد النحوي الإشبيلي (أبو طلحة)	٥٨٦
١٨٢	محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي	٤١٦
١٨٣	محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، الإشبيلي المالكي، المعروف بالقاضي أبو بكر بن العربي (أبو بكر بن العربي)	٦٣٩
١٨٤	مُحَمَّد بن عبد الله بن يُوسُف بن هِشَام، الْعَلامَة محب الدّين، ابْن الشَّيْخ جمال الدّين	٥٩٩
١٨٥	محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الصائغ (شمس الدين)	٢٢
١٨٦	محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني (ابن مالك)	١٢٢
١٨٧	محمد بن علي (مَبْرَمَان أبو بكر)	١٩٥
١٨٨	محمد بن عمر بن واقد السهمي، أبو عبد الله (الواقدي)	٦٦٦
١٨٩	محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، (أبو عبد الله الحلبي)	٣٧٥
١٩٠	محمد بن محمد بن المصري، جمال الدين بن نباتة (أبو بكر)	٤٥٩
١٩١	محمد بن محمد بن رجب البهنسي	١٦
١٩٢	محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (بدر الدين بن مالك)	٢٦٧
١٩٣	محمد بن محمد بن عثمان الجهني الشافعي، (ابن البارزي ناصر الدين)	٢١
١٩٤	محمد بن محمد بن علي الإسكندري المزي	١٥
١٩٥	محمد بن محمد بن علي، شمس الدين (الجزري)	١٣
١٩٦	محمد بن مسعود، ابن الذكي، أبو عبيد الله (الغزني)	٥٢٤
١٩٧	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني، أبو بكر	٢٢٣

م	العَلَم	الصفحة
١٩٨	محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي، شمس الدين	٦٣٩
١٩٩	محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور الأنصاري	٨٥٠
٢٠٠	محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، أبو عبد الله، (بن البَرْذَعِيّ النحوي)	٣٦٨
٢٠١	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (أبو العباس المبرد)	١٧٨
٢٠٢	محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي	١٢٤
٢٠٣	محمود بن أحمد بن موسى العنتابي الحنفي (بدر الدين العيني أبو محمد)	١٥٦
٢٠٤	محمود بن عمر الخوارزمي (أبو القاسم)	١٢٨
٢٠٥	مزاحم بن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث	١٣٦
٢٠٦	مسعود بن عمر بن عبدالله، سعد الدين التفتازاني	١٢٩
٢٠٧	معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي	١٧٢
٢٠٨	مَعْمَر بن المثنَّى	١٢٨
٢٠٩	المفضَّل بن محمد بن مسعر بن محمد، أبو المحاسن التُّنُوخيّ المَعَرِّيّ الحنفيّ	١٤٥
٢١٠	ميسون بنت بحدل الكلبية	٦٧٣
٢١١	ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل (أبو بصير)	١٥٩
٢١٢	نائلة بنت عمرو بن الظرب	١٧٣
٢١٣	ناصر بن أبي المكارم عبد السيد (أبو الفتح المطرزي)	٣٧٦
٢١٤	النضر بن شُميل البصري	٣٥٧
٢١٥	النمر بن تَولَب بن زُهَيْر بن أُقيش بن عبد العُلكي	٦٠٣

م	العَلَم	الصفحة
٢١٦	نهشل بن حري بن ضمرة الدارميّ	٣٠٣
٢١٧	هبة الله بن علي بن محمد بن علي، أبو السعادات، (ابن الشجري)	١٩٤
٢١٨	هِشَام بن مُحَمَّد بن السَّائِب الْكَلْبِيّ (أَبُو الْمُنْذر ابن الكلبي)	١٦١
٢١٩	همام بن غالب بن صعصعة، من بني مجاشع بن دارم التميمي (الفرزدق)	١٣٧
٢٢٠	يحيى بن القاسم العلويّ (الفاضل اليمني عماد الدين)	١٢٦
٢٢١	يحيى بن زياد (الفراء)	١٤٢
٢٢٢	يحيى بن عبد العظيم بن يحيى بن محمد، جمال الدين	٤٩٠
٢٢٣	يحيى بن عبد الله الإربدي الصالحي، الشيخ الصالح بن الشيخ الصالح محيي الدين الإربدي	٣٦٧
٢٢٤	يحيى بن علي بن محمد، أبو زكريا، الخطيب التبريزي (التبريزي)	٦٧٠
٢٢٥	يعقوب بن إسحاق (ابن السِّكِّيت أبو يوسف)	٨٢٤
٢٢٦	يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أبو محمد	١٥٦
٢٢٧	يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السِّكِّيْت	٢٧٠
٢٢٨	يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، (أبو يعقوب السكاكي)	٤٦٥
٢٢٩	يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، (الأعلم)	٢٦١
٢٣٠	يوسف بن عبد الهادي، المبرد (جمال الدين)	١٥
٢٣١	يوسف بن محمد بن علي بن طولون الزرعي الدمشقي الصالحي الحنفي	١٣

فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	المثل/ القول	الصفحة
١	انظر إلى كيف يصنع	٤٣١
٢	بكَّر إلى العشية	٥٤، ١٣٧
٣	تَسْمَعُ بِالمــُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه	٦٧٧، ٧١٦
٤	جُنَاتُها بُنَاتُها	٦٦٩
٥	خَيَّلَت السماء	٨٦٢
٦	كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا	٧٧٠
٧	لعلَّ أباك منطلقًا	٧٥٤
٨	لله دَرُّه	٤٦٧
٩	لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي	٧٠٥، ٦٧٩
١٠	هو أمضغُ العرب للشِّيح والقيصوم	٨٥٩
١١	وَكَمْ مِنْ عَائبٍ قَولاً صَحِيحًا** وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ	٦٦١

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانيًا: المخطوطات:

١) **موضوعات المستدرك للذهبي**: لشمس الدين الذهبي، مخطوط نُشِرَ في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

ثالثًا: الكتب المطبوعة:

١) **إبراز المعاني من حرز الأماني**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢) **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي**: لتقي الدين السبكي، وولده بهاء الدين السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣) **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**: لأحمد بن محمد البنا، المحقق: شعبان محمد إسماعيل، الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

٤) **اتفاق المباني وافتراق المعاني**: لسليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقيّ الدين، الدقيقي المصري، المحقق: يحيى عبد الرؤوف جبر، الناشر: دار عمار- الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥) **الإتقان في علوم القرآن**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٦) **الآحاد والمثاني**: لأبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (المعروف بابن أبي عاصم) ، المحقق: باسم فيصل الجوابرة، الناشر: دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٥م.

٧) **الإحاطة في أخبار غَرْنَاطَة:** لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبي عبد الله، الشهير بلسان الدين بن الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٨) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان الدارمي البُستي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٩) **الإحكام في أصول الأحكام:** لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق-بيروت.

١٠) **الأخبار الطوال:** لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، المحقق: عبد المنعم عامر، المراجع: جمال الدين الشيال، الناشر: دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٩٦٠م.

١١) **أخبار القضاة:** لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي، الملقب بـــ (وكيع) ، صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، تصوير: عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن، الرياض، ط١، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

١٢) **أخبار النَّحويِّين البصريِّين:** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السِّيرافيّ، المحقق: طه محمَّد الزَّيني، ومحمَّد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٣) **أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها وأنسابها:** للحسين بن علي بن الحسين، أبي القاسم الوزير المغربي، المحقق: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٤) **أدب الدنيا والدين**: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد البغدادي، الشهير بالماوردي، الناشر: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.

١٥) **أدب الكاتب**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

١٦) **أدب الكتَّاب**: لأبي بكر محمد بن يحيى الصُّولي، المحقق: محمَّد بهجة الأثري، و السَّيد محمود شكري الآلوسي، النَّاشر: المطبعة السَّلفيَّة، بمصر، المكتبة العربيَّة، ببغداد، ١٣٤١هـ.

١٧) **إدرار الشروق على أنواء الفروق**: للإمام قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط، مطبوع بحاشية (أنوار البروق في أنواء الفروق) ، الناشر: عالم الكتب.

١٨) **الأذكار**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المحقق: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٩) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، المحقق: رجب عثمان محمد. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٠) **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**: لشهاب الدين أبي العبَّاس المقرئ التلمساني، المحقق: مصطفى السقا وآخرون، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.

٢١) **الأزهية في علم الحروف**: لعلي بن محمد النحوي الهروي، المحقق: عبد المعين الملوحي، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٢) **أساس البلاغة**: لأبي القاسم جار الله الزَّمخشري، المحقق: محمَّد باسل عيُون السُّود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٣) **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، المحقق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٤) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، أبي عمر، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٥) **أسد الغابة في معرفة الصّحابة**: لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ، الناشر: دار الفكر (بيروت) ، ١٤٠٩هـ.

٢٦) **أسرار العربية**: لكمال الدين أبي البركات الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٧) **إسفار الفصيح**: لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٨) **الاشتقاق**: لأبي بكر محمَّد بن الحسن بن دريد، المحقق: عبد السَّلام هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٩) **أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم**: لأبي بكر الصولي، الناشر: مطبعة الصاوي، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م.

٣٠) **الإصابة في تمييز الصحابة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣١) **إصلاح المنطق**: لابن السِّكِّيْت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣٢) **الأصمعيات اختيار الأصمعي**: للأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، المحقق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

٣٣) **أصول النحو العربي**: لمحمود أحمد نحلة، الناشر: دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٤) **الأصول في النَّحو**: لأبي بكر محمد بن السَّري المعروف بابن السَّرَّاج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٥) **إعراب القراءات الشواذ**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيّ، المحقق: محمد السيد أحمد عزوز، الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٦) **إعراب القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس ، المحقق: زهير غازي زاهد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٧) **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٨) **الأعلام**: لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣٩) **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المحقق علي أبو زيد وآخرون ، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٠) **الأغاني**: لأبي الفرج الأصفهاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

٤١) **الإغراب في جدل الإعراب**: لأبي البركات الأنباري، المحقق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٤٢) **الاقتراح في أصول النحو وجدله**: للسيوطي، المحقق: محمود فجال، الناشر: مطبعة الثغر، ط ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٣) **إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)**: لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع المعروف بابن نقطة الحنبلي، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٤) **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: لسعد الملك أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماكولا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

٤٥) **الألفية في النحو والصرف**: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، الناشر: المكتبة الشعبية، بيروت.

٤٦) **الأمالي (شذور الأمالي) النوادر**: لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.

٤٧) **أمالي ابن الحاجب**: لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، المحقق: فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمار، عمّان، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٤٨) **أمالي ابن الشجري**: لابن الشجري، المحقق: محمود الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤٩) **الأمالي**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٠) **إمتاع الأسماع بما للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم من الأحوال والأموال والحَفَدة والمتاع:** لتقيِّ الدِّين أحمد بن علي المقريزي، المحقق: محمَّد عبد الحميد النّميسي، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١٤٢٠،١هـ-١٩٩٩م.

٥١) **الأمثال السائرة من شعر المتنبي:** للصاحب بن عباد، المحقق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٥٢) **أمثال العرب:** للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٣) **الأمثال:** لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم، المحقق: عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٤) **الأمثال:** لزيد بن عبد الله بن مسعود، أبي الخير الهاشمي، الناشر: دار سعد الدِّين، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٥) **إنباء الغمر بأبناء العمر:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، المحقق: حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٥٦) **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** لجمال الدين أبي الحسن القفطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٥٧) **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:** لعلي بن عدلان الموصلي النحوي، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ: ١٩٨٥م.

٥٨) **الانتصار لسيبويه على المبرد:** لأبي العباس بن ولاد، المحقق: زهير سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٩) **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**: لابن المنير الإسكندري، بحاشية كتاب الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٦٠) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البركات الأنباري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦١) **الأنموذج في النحو**: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المحقق: سامي حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٦٢) **أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية**: لمحمود مصطفى، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٦٣) **الأوائل**: لأبي هلال العسكري، المحقق: محمد السيد الوكيل، الناشر: دار البشير، طنطا، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٤) **الأوراق قسم أخبار الشعراء**: لأبي بكر الصولي، الناشر: شركة أمل، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

٦٥) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لعبد الله بن يوسف بن أحمد الشهير بابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.

٦٦) **الإيضاح العَضُدي**: لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسي، المحقق: حسن شالي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٦٧) **إيضاح شواهد الإيضاح**: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، المحقق: محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٦٨) **الإيضاح في شرح المفصل**: لابن الحاجب النحوي، المحقق: موسى بناي العليلي، الناشر: مطبعة العاني بغداد.

٦٩) **الإيضاح في علوم البلاغة**: لجلال الدين القزويني، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل، بيروت، ط٣.

٧٠) **بحر الفوائد المشهور بـــ(معاني الأخبار)**: لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي البخاري الحنفي، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٧١) **البحر المحيط في التفسير**: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر،بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٧٢) **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٧٣) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٧٤) **البديع في نقد الشعر**: لابن منقذ، المحقق: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، المراجع: إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، الناشر: وزارة الثقافية والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

٧٥) **البسيط في شرح الجمل**: لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، المحقق: عيَّاد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٧٦) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٧٧) **البصائر والذَّخائر**: لأبي حيَّان التَّوحيدي، المحقق: وداد القاضي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٨) **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**: لعبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، ط١٧، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧٩) **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: لأبي جعفر الضبي، الناشر: دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٨٠) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨١) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٨٢) **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**: لمحمود بن عبد الرحمن، أبي القاسم شمس الدين الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٣) **البيان والتبيين**: لأبي عثمان الجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ.

٨٤) **تاج التراجم في طبقات الحنفية**: لقاسم بن قطلوبغا السودوني، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ.

٨٥) **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٨٦) **تاريخ ابن الوردي**: لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٨٧) **تاريخ ابن خلدون أو ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**: لعبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي الشهير بابن خلدون، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨٨) **تاريخ ابن معين رواية الدوري**: لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، المحقق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٣٩٩هـ.

٨٩) **تاريخ ابن يونس المصري**: لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

٩٠) **تاريخ آداب العرب**: لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي.

٩١) **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان، المحقق: عبد الحليم النجَّار، ورمضان عبد التواب، الناشر: دار المعارف، ط٥، ١٩٧٧م.

٩٢) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٩٣) **التاريخ الأوسط**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، سوريا، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٩٤) **تاريخ الثقات**: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، الناشر: دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٩٥) **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**: لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، المحقق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٩٦) **التاريخ الكبير (تاريخ ابن أبي خيثمة)**: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ.

٩٧) **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩٨) **تاريخ بغداد وذيوله**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٩٩) **تاريخ دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٠٠) **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأحمد بن علي بن حجر العَسْقَلانِيّ المعروف ابن حجر، المحقق: محمد علي النجار، وعلي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت

١٠١) **التبيان في إعراب القرآن**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: سعد كريم الفقي، الناشر: دار اليقين، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٠٢) **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيّ، المحقق: د. عبد الرحمن العُثَيْمِين، الناشر: مكتبة العبيكان.

١٠٣) **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**: لابن أبي الإصبع، المحقق: حفني محمد شرف، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

١٠٤) **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، المحقق: زهير سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٠٥) **تحفة الأحوذي شرح جامع التّرمذيّ**: لأبي العلا محمّد بن عبد الرّحمن المباركفوريّ، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٠٦) **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**: لابن كثير الدمشقي، الناشر: دار ابن حزم، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٦٦م.

١٠٧) **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**: لبدر الدين الدماميني، المحقق: محمد بن مختار اللوحي، الناشر: عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

١٠٨) **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**: لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٠٩) **تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد بن عبد الكريم بن عبيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١٠) **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**: للزليعي، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

١١١) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

١١٢) **التذكرة الحمدونية**: لبهاء الدين البغدادي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١١٣) **تذكرة النحاة**: لأبي حيان الأندلسي، المحقق: عفيف عبد الرحمن، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١١٤) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: لأبي حيان الأندلسي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، وما بعدها.

١١٥) **تراجم المؤلفين التونسيين**: لمحمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١١٦) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الناشر: مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط١.

١١٧) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١١٨) **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح**: لسليمان بن خلف الباجي القرطبي، المحقق: أبي لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١١٩) **تفسير البيضاوي (أنوار التنـــزيل وأسرار التأويل)**: لأبي سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢٠) **تفسير القرآن**: لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار الْمَرْوَزِيّ السمعاني، المحقق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٢١) **تفسير النسفي (مدارك التنـــزيل وحقائق التأويل)**: لأبي البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المحقق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢٢) **تلخيص المفتاح**: لجلال الدين القزويني الخطيب بجامع دمشق، وقف على طبعه: سليم نصر الله داغر، بيروت، ١٣٠٢هـ.

١٢٣) **التمثيل والمحاضرة**: لأبي منصور الثعالبي، المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٤٠١هـ.

١٢٤) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**: لناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، المحقق: علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٢٥) **تهذيب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

١٢٦) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.

١٢٧) **تهذيب اللغة**: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٢٨) **توجيه اللمع**: لأحمد بن الحسين بن الخباز، المحقق: فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٢٩) **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: لابن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٣٠) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: لأبي محمد، بدر الدين، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٣١) **التوطئة**: لأبي علي الشلوبين، المحقق: يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٣٢) **التيجَان في مُلوك حِمْيَر**: لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، المحقق: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، الناشر: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، ط١، ١٣٤٧هـ.

١٣٣) **التيسير بشرح الجامع الصغير**: لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ.

١٣٤) **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة:** لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي، المحقق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية والمحقق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٣٥) **الثقات:** لمحمد بن حبان التميمي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هم.

١٣٦) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب:** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

١٣٧) **ثمرات الأوراق:** لابن حجة الحموي، مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف، الناشر: مكتبة الجمهورية العربية، مصر

١٣٨) **جامع الأمهات:** لابن الحاجب الكردي المالكي.

١٣٩) **جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير ابن جرير الطبري):** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.

١٤٠) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه:** لمحمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٤١) **الجامع في الحديث:** لابن وهب بن مسلم المصري القرشي، المحقق: مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، الناشر: دار ابن جوزي، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٤٢) **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي):** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المحقق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٤٣) **جامع معمر بن راشد**: لمعمر بن راشد بن أبي عمرو راشد الأزدي، منشور كملحق بمصنَّف عبد الرزَّاق، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٤٤) **الجراثيم**: منسوب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة- دمشق.

١٤٥) **الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.

١٤٦) **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**: لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٤٧) **جمال القراء وكمال الإقراء**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني، علم الدين السخاوي، المحقق: مروان العطيَّة و محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٤٨) **الجمل في النحو**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.

١٤٩) **جمهرة أشعار العرب**: لأبي زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، المحقق: علي بن محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر.

١٥٠) **جمهرة الأمثال**: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، الناشر: دار الفكر، بيروت.

١٥١) **جمهرة اللغة**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٥٢) **الجنى الداني في حروف المعاني**: للمرادي، المحقق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٥٣) **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم في إعراب الحروف العربية)**: لعلاء الدين بن علي الإربلّي، صنعه: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار النفائس-دمشق-سوريا.

١٥٤) **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**: لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

١٥٥) **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي، الناشر: مير محمد كتب خانه-كراتشي.

١٥٦) **حاشية التفتازاني على شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب**: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١٥٧) **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لمصطفى محمد عرفة الدسوقي، المحقق: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٥٨) **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ.

١٥٩) **الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**: للسيد الشريف الجرجاني، المحقق: رشيد أعرضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٦٠) **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري**. للشيخ ياسين بن زين الدين، مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح، الناشر: المطبعة الأزهرية، ١٣٢٦هـ.

١٦١) **حجة القراءات:** لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

١٦٢) **الحجة في القراءات السبع:** لأبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه، المحقق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

١٦٣) **الحُجة للقراء السبعة:** لأبي علي الحسن الفارسي، المحقق: بدر الدين قهوجي وآخرون، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

١٦٤) **حديث هشام بن عمَّار:** لهشام بن عمَّار السلمي الظفري الدمشقي المقرئ، المحقق: عبد الله بن وكيل الشيخ، الناشر: دار اشبيليا، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٦٥) **حروف المعاني والصفات:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٦٦) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** لجلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٦٧) **الحُلل في شرح أبيات الجمل:** لعبد الله بن محمَّد البَطَلْيَوْسي، قرأه وعلَّق عليه: يحيى مراد، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

١٦٨) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١٦٩) **الحماسة البصرية:** لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبي الحسن البصري، المحقق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

١٧٠) **حماسة الخالِدِيَّيْنِ (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين):** للخالديين أبي بكر محمد بن هاشم الخالدي، وأبي عثمان سعيد بن هاشم الخالدي المحقق: الدكتور محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.

١٧١) **الحماسة المغربية لمختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب**: لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي، المحقق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٧٢) **حياة الحيوان الكبرى**: لكمال الدين محمد بن موسى الدميري، أبي البقاء الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٧٣) **الحيوان**: للجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٧٤) **خرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية)**: لأبي محمد الشاطبي، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الفوثاني للدراسات القرآنية، ط٤، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٧٥) **خزانة الأدب وغاية الأرب**: لابن حجة الحموي، المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.

١٧٦) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: لعبد القادر البغدادي، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٧٧) **الخصائص**: لابن جني، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٧٨) **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: لمحمد أمين بن فضل الله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت.

١٧٩) **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم بدمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٨٠) **الدر المنثور في طبقات ربَّات الخدور**: لزينب بنت علي بن عبيد الله العاملي، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط١، ١٣١٢هـ.

١٨١) **درة الغواص في أوهام الخواص**: للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٨٢) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المحقق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٨٣) **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**: لجلال الدين السيوطي، المحقق: محمد لطفي الصبَّاغ، الناشر: جامعة الملك سعود، الرياض.

١٨٤) **دستور العلماء أو (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)**: للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، الناشر: دار الكتب العلمية لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٨٥) **دلائل الإعجاز في علم المعاني**: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المحقق: محمود محمد شاكر أبي فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٨٦) **الدلائل في غريب الحديث**: لأبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السَّرَقُسْطِيّ، المحقق: محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١٤٢٢،١هـ-٢٠٠١م.

١٨٧) **دمية القصر وعصرة أهل العصر**: لابن أبي الطيب الباخرزي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٨٨) **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، المحقق: محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٨٩) **ديوان ابن المعتز**: الناشر: دار صادر، بيروت.

١٩٠) **ديوان أبي العتاهية**: الشارح: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

١٩١) **ديوان أبي النجم العجلي**: صنعة: علاء الدين أغا، الناشر: النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.

١٩٢) **ديوان أبي حية النميري (الهيثم بن الربيع)**: المحقق: يحيى الجبوري، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط١، ١٩٧٥م.

١٩٣) **ديوان أبي دؤاد الإيادي (حارثة بن الحجاج)**: لجوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عبَّاس، الناشر: مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م.

١٩٤) **ديوان أبي طالب**: لأبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، المحقق: محمد التونجي، الناشر: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٩٥) **ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي**: المحقق: حسن محمد باجودة، الناشر: دار التراث، القاهرة.

١٩٦) **ديوان أبي نواس برواية الصولي**: المحقق: بهجة الحديثي، الناشر: دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٠م.

١٩٧) **ديوان الأخطل**: شرح: راجي الأسمر، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٩٨) **ديوان الإسلام**: لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٩٩) **ديوان الأسود بن يعفر**: المحقق: نوري حمودي القيسي، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط١.

٢٠٠) **ديوان الأعشى**: شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ط٧، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٠١) **ديوان الحطيئة**: لأبي مليكة جرول بن أوس العبسي المشهور بالحطيئة.

٢٠٢) **ديوان الخنساء (تماضر بنت عمرو)**: رواية ثعلب (أحمد بن يحيى) ، المحقق: أنور أبو سويلم، الناشر: دار عمَّار، ط١، ١٩٨٨م.

٢٠٣) **ديوان الراعي النميري**: المحقق: راينهرت فايبرت، الناشر: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٠٤) **ديوان العبَّاس بن الأحنف**: المحقق: عاتكة الخزرجي، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٢٠٥) **ديوان العجاج**: المحقق: سعدي ضناوي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٠٦) **ديوان العرجي**: المحقق: خضر الطائي، ورشيد العبيد، الناشر: بغداد، ١٩٥٦م.

٢٠٧) **ديوان الفرزدق (همَّام بن غالب)**: الناشر: دار صادر، بيروت.

٢٠٨) **ديوان المتلمس الضبعي**: المحقق: حسن كامل الصيرفي، الناشر: معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، ١٩٦٨م.

٢٠٩) **ديوان المعاني**: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الناشر: دار الجيل، بيروت.

٢١٠) **ديوان النابغة الذبياني**: المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

٢١١) **ديوان الهذليين**: الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢١٢) **ديوان امرئ القيس**: المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤م.

٢١٣) **ديوان أمية بن أبي الصلت**: المحقق: سجيح جميل الجبيلي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢١٤) **ديوان بشار بن برد**: المحقق: بدر الدين العلوي، الناشر: دار الثقافة، بيروت.

٢١٥) **ديوان جرير**: الشارح: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢١٦) **ديوان جمال الدين بن نباتة**: الناشر: دار صعب، بيروت، ودار إحياء التراث العربي.

٢١٧) **ديوان جميل بن معمر (جميل بثينة)**: المحقق: سيف الكاتب، وعصام الكاتب، الناشر: دار الحياة، بيروت.

٢١٨) **ديوان حاتم الطائي**: المحقق: عادل سليمان جمال، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩م.

٢١٩) **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**: المحقق: عبد الرحمن البرقوقي، الناشر: دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٦م.

٢٢٠) **ديوان حميد بن ثور الهلالي**: صنعة: عبد العزيز الميمني، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٢١) **ديوان ذي الرمة**: المحقق: زهير فتح الله، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٢٢) **ديوان رؤبة**: المصحح: وليم بن الورد، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٢٢٣) **ديوان عامر بن الطفيل**: رواية أبي العبَّاس ثعلب، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٢٤) **ديوان عبَّاس بن مرداس**: المحقق: يحيى الجبوري، الناشر: مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.

٢٢٥) **ديوان عبيد بن الأبرص**: المحقق: حسين نصَّار، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٧م.

٢٢٦) **ديوان عدي بن زيد العبادي**: المحقق: محمد جبَّار المعيبد، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث ٢.

٢٢٧) **ديوان كُثَيِّر عزَّة**: الشارح: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٢٨) **ديوان كعب بن زهير**: المحقق: علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢٩) **ديوان كعب بن مالك**: المحقق: مجيد طراد، الناشر: دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٣٠) **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**: المحقق: إحسان عبَّاس، الناشر: وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٢٣١) **ديوان متمم بن نويرة**: لمالك ومتتم ابني نويرة اليربوعي، المحقق: ابتسام الصفار، الناشر: مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

٢٣٢) **ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)**: المحقق: عبد الستَّار أحمد فرَّاج، الناشر: مكتبة مصر، القاهرة.

٢٣٣) **ديوان مهلهل بن ربيعة**: المحقق: طلال حرب، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢٣٤) **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**: لمحمد بن أحمد بن علي أبي الطيب المكي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٣٥) **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢٣٦) **ربيع الأبرار ونصوص الأخبار**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريِّ، الناشر: مؤسَّسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٣٧) **الرد الوافر**: لمحمد بن عبد الله، أبي بكر الدمشقي الشافعي، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.

٢٣٨) **الرد على النحاة**: لابن مضاء القرطبي، المحقق: محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٣٩) **رسالة الغفران**: لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري، المحقق: إبراهيم اليازجي، الناشر: مطبعة (أمين هندية) ، بالموسكي، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ- ١٩٠٧م.

٢٤٠) **الرسالة**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨هـ- ١٩٤٠م.

٢٤١) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: لأحمد بن عبد النور المالقي، المحقق: أحمد محمد الخراط، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٤٢) **رفع الإصر عن قضاة مصر**: لأحمد بن علي بن حجر العَسْقَلانِيّ المعروف ابن حجر، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

٢٤٣) **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٤٤) **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٤٥) **الروض الداني (المعجم الصغير)**: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطَّبَرَانِيّ، المحقق: محمد شكور محمود الحاج، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٤٦) **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، المحقق: حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٤٧) **الزهد والرقائق، يليه (ما رواه نُعَيْم بن حماد في نسخته زائدا على ما رواه الْمَرْوَزِيّ عن ابن المبارك في كتاب الزهد)**: لعبد الله بن المبارك، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤٨) **السبعة في القراءات**: لأبي بكر بن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢٤٩) **سر صناعة الإعراب**: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٥٠) **السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٥م.

٢٥١) **سِقط الزَّند**: لأبي العلاء المعرِّيِّ، الناشر: دار بيروت، ودار صادر، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٢٥٢) **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، المحقق: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٥٣) **السُّنّة**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشّيبانيّ، ومعه: ظلال الجنّة في تخريج السّنّة للمحدّث محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، الناشر: المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢٥٤) **السنن الصغير للبيهقي**: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤١٠هـ،

٢٥٥) **السنن الكبرى للبيهقي**: لأبي بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٥٦) **السنن الكبرى للنسائي**: المحقق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٢٥٧) **سنن سعيد بن منصور**: لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٢٥٨) **سير أعلام النبلاء**: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

٢٥٩) **سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**: لمحمد بن إسحاق بن يسار المدني، المحقق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٢٦٠) **شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام**: لبشير يموت، الناشر: المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م

٢٦١) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العُكْبَرِيّ الحنبلي الدمشقي، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط الناشر: دار ابن الكثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٦٢) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٦٣) **شرح أبيات المغني**: للبغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٩م.

٢٦٤) **شرح أبيات سِيْبَوَيْهِ**: لأبي محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان السيرافي، المحقق: محمد علي الريح هاشم، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٦٥) **شرح أشعار الهذليين**: للسكري، المحقق: عبد الستَّار فرج، الناشر: مطبعة المدني، ١٣٨٤هـ.

٢٦٦) **شرح التسهيل (القسم الصرفي)**: للمرادي، المحقق: ناصر حسين علي، الناشر: دار سعد الدين، ط٢، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٢٦٧) **شرح التسهيل (القسم النحوي)**: للمرادي، المحقق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان بالمنصورة، ط١ ، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٦٨) **شرح التسهيل**: لابن مالك، المحقق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر.

٢٦٩) **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجُرْجَاويّ الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٧٠) **شرح التلويح على التوضيح**: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بمصر.

٢٧١) **شرح الجمل**: لابن عصفور الإشبيلي، المحقق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٧٢) **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**: المحقق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٧٣) **شرح السنة**: للإمام الحسين بن مسعود البغوي، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٧٤) **شرح ألفية ابن مالك**: لابن الناظم، المحقق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، بيروت.

٢٧٥) **شرح القصائِد العشر**: لأبي زكريا يحى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

٢٧٦) **شرح الكافية الشافية**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.

٢٧٧) **شرح اللُّمع**: لابن برهان، أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، المحقق: فائز فارس، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٧٨) **شرح المعلقات التسع**: منسوب لأبي عمرو الشيباني، المحقق: عبد المجيد همو، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٧٩) **شرح المعلقات السبع**: لأبي عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، الناشر: دار القاموس الحديث، بيروت.

٢٨٠) **شرح المفصل**: ليعيش بن علي ابن يعيش، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

٢٨١) **شرح الملوكي في التصريف**: لابن يعيش. المحقق: فخر الدين قباوة، الناشر: المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ.

٢٨٢) **شرح الوافية نظم الكافية**: لابن الحاجب، المحقق: موسى بناي علوان العليلي، الناشر: مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٨٣) **شرح تنقيح الفصول**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٢٨٤) **شرح ديوان الحماسة**: لأبي زكريا، يحيى بن علي بن محمد التبريزي، الناشر: دار القلم، بيروت.

٢٨٥) **شرح ديوان الحماسة**: للمرزوقي، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط٢.

٢٨٦) **شرح ديوان المتنبي**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيّ، المحقق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٢٨٧) **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**: لأبي العبَّاس ثعلب، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

٢٨٨) **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**: المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الأندلس، بيروت.

٢٨٩) **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب**: لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد

محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٩٠) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.

٢٩١) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٢٩٢) **شرح شواهد المغني:** للسيوطي، المحقق: محمد محمود الشنقيطي، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٢٩٣) **شرح شواهد شافية ابن الحاجب:** للبغدادي، مطبوع بحاشية شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي، المحقق: محمد نور الحسن وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٢٩٤) **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:** لابن مالك، المحقق: عدنان عبد الرحمن الدوري. الناشر: مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٩٥) **شرح قطر الندى وبل الصدى:** لجمال الدين، أبي محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

٢٩٦) **شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ:** لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان، المحقق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٢٩٧) **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**: لأبي أحمد الحسن العسكري، المحقق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ.

٢٩٨) **شرح معاني شعر المتنبي**: لإبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، أبي القاسم بن الإفليلي، المحقق: مصطفى عليان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٩٩) **شرح مغني اللبيب المسمى بـــ (شرح المزج)**: لبدر الدين الدماميني، المحقق: عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٠٠) **شعب الإيمان**: لأحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٠١) **شعر أبي زبيد الطائي**: المحقق: نوري حمودي القيسي، الناشر: مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٣٠٢) **شعر الأحوص الأنصاري**: المحقق: عادل سليمان جمال، الناشر: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٠م.

٣٠٣) **الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**: لأبي علي الفارسي، المحقق: محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٠٤) **شعر خفاف بن ندبة**: المحقق: نوري حمودي القيسي، الناشر: مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.

٣٠٥) **شعر عمرو بن معديْكَرِب الزُّبيديّ**: جمعه ونسَّقه: مطاع الطَّرابيشي، النَّاشر: مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٠٦) **شعر هدبة بن الخشرم**: المحقق: يحيى الجبوري، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٦م.

٣٠٧) **الشعر والشعراء**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٣٠٨) **شعر يزيد بن الطثرية**: المحقق: ناشر الرشيد، الناشر: دار الوثبة، دمشق.

٣٠٩) **شعراء إسلاميون**: المحقق: نوري حمودي القيسي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م.

٣١٠) **شعراء النصرانية**: لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٠م.

٣١١) **شعراء أمويّون**: المحقق: نوري حمودي القيسي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م.

٣١٢) **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، الناشر: دار الفيحاء، عمان، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٣١٣) **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**: لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، المحقق: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣١٤) **شواهد التوضيح والتصحيح**: لابن مالك الأندلسي، المحقق: طه محسن، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣١٥) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**: لأحمد بن فارس بن زكرياء القَزْوِيْني الرازي، أبي الحسين، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣١٦) **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**: للقلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٧) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: للجوهري، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

٣١٨) **صحيح ابن خزيمة**: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

٣١٩) **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، المحقق: إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٣٢٠) **ضرائر الشعر**: لابن عصفور الإشبيلي، المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٣٢١) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٢٢) **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن العُثَيْمِين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٣٢٣) **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣٢٤) **طبقات الشافعية**: لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبه الدمشقي، المحقق: عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١.

٣٢٥) **طبقات الشعراء**: لابن المعتز، المحقق: عبد الستَّار أحمد فرَّاج، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٣٢٦) **طبقات الفقهاء**: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبه: محمد بن مكرم بن منظور، المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٠م.

٣٢٧) **طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم**: لعبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلاَّر الشافعي، المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٢٨) **الطبقات الكبرى**: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الشهير بابن سعد، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.

٣٢٩) **طبقات المفسرين**: لأحمد بن محمد الأدنه وي، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٣٠) **طبقات المفسرين**: لمحمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداودي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣١) **طبقات النسابين**: لبكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن بكر، الناشر: دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٣٢) **طبقات خليفة بن خياط**: لابن خياط الشيباني، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري، ومحمد بن أحمد بن محمد الأزدي، المحقق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٣٣) **طبقات علماء إفريقية**: لمحمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

٣٣٤) **طبقات فحول الشُّعراء**: لمحمَّد بن سلاَّم الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمَّد شاكر، الناشر: مطبعة دار المدني، جدة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٣٥) **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**: ليحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣٣٦) **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**: السبكي، المحقق: عبد الحميد الهنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٣٧) **العروض**: لابن جني، المحقق: أحمد فوزي لهيب، الناشر: دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٣٨) **عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة**: لأبي محمد جلال الدين السعدي ، المحقق: حميد بن محمد لحمر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٣٩) **العقد الفريد**: لابن عبد ربه الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٤٠) **علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)**: لأحمد بن مصطفى المراغي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٤١) **عمدة الكتاب**: لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٤٢) **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٤٣) **عيون الأخبار**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٣٤٤) **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**: لأحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة، المحقق: الدكتور نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٤٥) **غاية النهاية في طبقات القرّاء**: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الناشر لأول مرة: عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٣٤٦) **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، المحقق: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٣٤٧) **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**: لمصطفى الأنطاكي، المحقق: حسين الدبوس وآخرون، الناشر: عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٣٤٨) **الفاخر**: للمفضل بن سلمة بن عاصم، ، المحقق: عبد العليم الطحاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٣٤٩) **فتح الباب في الكنى والألقاب**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٥٠) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لأحمد بن عليٍّ بن حجر العَسْقَلانِيّ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدِّين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٥١) **الفتح على أبي الفتح**: لابن فُورَّجَة الروجردي، المحقق: عبد الكريم الدحيلي، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٥٢) **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب: (حاشية الطِّيبيِّ على الكشَّاف)**: للإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبيِّ، مشرف إخراج الكتاب: محمَّد عبد الرَّحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدَّولية للقرآن الكريم، الإمارات، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٣٥٣) **الفرج بعد الشدة**: لأبي علي التنوخي البصري، المحقق: عبود الشالجي، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٣٥٤) **الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، الناشر: عالم الكتب.

٣٥٥) **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.

٣٥٦) **الفصول الخمسون**: لابن معطي، المحقق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٥٧) **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**: لصلاح الدين خليل العلائي، المحقق: الدكتور حسن موسى الشاعر، ط١، بدار البشير عمّان، الأردن، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٥٨) **الفلك المشحون في أخبار محمد بن طولون**: لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي، المحقق: محمد خير رمضان، الناشر: دار ابن حزم.

٣٥٩) **الفن ومذاهبه في الشعر العربي**: لأحمد شوقي، الناشر: دار المعارف، مصر، ط١٢.

٣٦٠) **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، المحقق: إحسان عبَّاس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٦١) **فوات الوفيات**: لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

٣٦٢) **في التعريب والمعرب (حاشية ابن بَرِّي)**: لعبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسي المصري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٦٣) **القاموس المحيط**: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المحقق: مكتب المحقق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٦٤) **قشر الفسر**: للعميد أبي سهيل محمد بن الحسن العارض الزوزني، المحقق: عبد العزيز المانع، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣٦٥) **القول السديد في علم التجويد**: لعلى الله بن علي أبو الوفاء، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٦٦) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٦٧) **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**: لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، المحقق: فيصل الحفيان، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٦٨) **الكافي في العَروض والقوافي**: للخطيب التبريزي، المحقق: الحسَّاني حسن عبد الله، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤.

٣٦٩) **الكامل في اللغة والأدب**: لمحمد بن يزيد أبي العباس المبرد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ.

٣٧٠) **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، حققه: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٧١) **كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات**: لعلي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر، المحقق: فخر الدين قباوة، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٧٢) **كتاب الأصنام**: لأبي بشر الكلبي، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.

٣٧٣) **الكتاب الأوسط في القراءات**: لأبي محمد العماني، المحقق: عزة حسن، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٣٧٤) **كتاب العين**: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٣٧٥) **الكتاب**: لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسِيْبَوَيْهِ، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ.

٣٧٦) **الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**: لأبي عبد الله لسان الدين بن الخطيب، المحقق: إحسان عبَّاس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٣م.

٣٧٧) **الكشَّاف**: لأبي القاسم الزمخشري، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٧٨) **كشف الأسرار شرح أصول البَزْدَوي:** لعبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٣٧٩) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لحاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى، ١٩٤١م.

٣٨٠) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن:** لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، المحقق: أبو محمد بن عاشور، المراجع والمدقق: نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٣٨١) **الكنـــز اللغوي في اللسَن العربي:** لابن السِّكِّيْت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: أوغست هفنر، الناشر: مكتبة المتنبي، القاهرة.

٣٨٢) **الكنى والأسماء:** لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القُشَيرِيّ، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٨٣) **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري:** لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٨٤) **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة:** لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٨٥) **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـــ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة):** لبدر الدين محمد بن عبد الله الشهير بالزركشي، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٨٦) **اللامات:** لابن إسحاق الزجاجي،المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار صادر،بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٨٧) **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المحقق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٨٨) **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لمحمد بن محمد بن محمد، أبي الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٨٩) **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣٩٠) **اللمحة في شرح الملحة**: لأبي عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٣٩١) **لمع الأدلة في أصول النحو**: لأبي البركات الأنباري، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٣٩٢) **اللمع في العربية**: لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٣٩٣) **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، المحقق: ف. كرنكو، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣٩٤) **ما يجوز للشاعر في الضرورة**: لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي، المحقق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٣٩٥) **المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي**: لأبي العبَّاس عز الدين الأزدي المهلبي، المحقق: عبد العزيز المانع، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٩٦) **المبسوط في القراءات العشر**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، المحقق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

٣٩٧) **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، قرأه وشرحه وعلَّق عليه: مروان العطية، وشيخ الزايد، الناشر: دار الهجرة للطباعة والنشر، بيروت ودمشق، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٩٨) **مجالس العلماء**: لأبي القاسم الزجاج، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣٩٩) **مجالس ثعلب**: لأبي العباس يحيى ثعلب، المحقق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢.

٤٠٠) **مجاني الأدب في حدائق العرب**: لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، الناشر: مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

٤٠١) **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤٠٢) **مجمل اللُّغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا اللُّغوي، المحقق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٠٣) **المجموع اللفيف**: لأبي جعفر الأفطسي الطرابلسي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

٤٠٤) **المجيد في إعراب القرآن المجيد**: لأبي إسحاق السفاقسي، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: دار الجوزي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٠هـ.

٤٠٥) **محاسن التأويل**: لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٠٦) **المحاسن والأضداد**: لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الشهير بالجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٠٧) **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٠٨) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**: لابن جني، المحقق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، الناشر: وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٤٠٩) **المحصول في علم الأصول**: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، المحقق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤١٠) **المحكم والمحيط الأعظم**: لابن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤١١) **مختارات شعراء العرب**: لضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة الشهير بابن الشجري، المحقق: محمود حسن زناتي، الناشر: مطبعة الاعتماد، مصر، ١٣٤٤هـ- ١٩٣٥م..

٤١٢) **مختصر العلامة خليل**: لخليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، المحقق: أحمد جاد، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤١٣) **المختصر في أخبار البشر**: لأبي الفراء عماد الدين إسماعيل بن علي، الملك المؤيد صاحب حماة، الناشر: المطبعة الحسينية المصري، مصر، ط١.

٤١٤) **مختصر في شواذ القُرآن من كتاب البديع**: لابن خالويه، الناشر: ج، برجشتراسر، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤١٥) **مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل**: لابن الحاجب، المحقق: نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ.

٤١٦) **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**: لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤١٧) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعلي بن سلطان الهروي القاري، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤١٨) **المزهر في علوم اللغة**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤١٩) **المسائل البصريات**: لأبي علي الفارسي، المحقق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٢٠) **المسائل الحلبيات**: لأبي علي الفارسي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٢١) **المسائل السفرية في النحو**: لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين ابن هشام، المحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٢٢) **المسائل الشيرازيات**: لأبي علي الفارسي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار كنوز اشبيليا، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٤٢٣) **المسائل العسكرية**: لأبي علي الفارسي، المحقق: محمد الشاطر أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٤٢٤) **المسائل المشكلة**: لأبي علي الفارسي، المحقق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٢٥) **المساعد على تسهيل الفوائد**: لابن عقيل، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٢٦) **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٢٧) **المستطرف في كل فن مستظرف**: لشهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبي الفتح، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ.

٤٢٨) **المستقصى في أمثال العرب**: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٢٩) **المستوفى في النحو**: لابن الفرُّخان، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم، المحقق: محمد بدوي المختون، الناشر: دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٣٠) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: لأحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٤٣١) **مسند البزَّار المنشور باسم البحر الزخَّار**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي، المعروف بالبزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

٤٣٢) **مسند الشافعي**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.

٤٣٣) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:** للإمام مسلم بن الحجاج، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٣٤) **مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم:** لأبي الفراء إسماعيل بن عمر الشهير بابن كثير الدمشقي، المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٦م.

٤٣٥) **المسند:** لمحمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٠هـ.

٤٣٦) **مشاهير علماء الأمصار:** لمحمد بن حبان البستي، المحقق: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٤٣٧) **المشتبه في الرجالِ أسمائهم وأنسابهم:** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٦٢م.

٤٣٨) **مشكل إعراب القرآن:** لمكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٤٣٩) **مشكلات موطأ مالك بن أنس:** لابن السيد البطليوسي، المحقق: طه بن علي بو سريح التونسي، الناشر: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٤٠) **مصنف ابن أبي شيبه (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار):** لأبي بكر بن أبِي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٤١) **المصنَّف:** لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٤٢) **المصون في الأدب**: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٤٣) **مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار**: لأبي بكر محمد بن محمد بن علي بن خميس المالقي، المحقق: عبد الله المرابط الترغي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٤٤) **المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم**: لسعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازاني، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٤٤٥) **معاني القرآن وإعرابه**: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٤٦) **معاني القرآن**: للأخفش، المحقق: عبد الأمير محمد أمين الورد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٤٧) **معاني القرآن**: للفراء، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٤٤٨) **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: المستشرق د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، بالهند، ط١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

٤٤٩) **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٥٠) **المعجم الأوسط**: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطَّبَرَانِيّ، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة.

٤٥١) **معجم الشعراء**: لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، المحقق: ف. كرنكو، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٥٢) **معجم الشيوخ**: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله بن سعد الصالحي الحنبلي، المحقق: بشار عواد، رائد يوسف العنبكي، مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ط١، ٢٠٠٤م.

٤٥٣) **معجم الصحابة**: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٥٤) **معجم الصحابة**: للبغوي، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٥٥) **معجم القراءات**: لعبد اللطيف الخطيب، الناشر: دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٥٦) **المعجم الكبير**: للطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٤٥٧) **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤٥٨) **المعجم المفصل في شواهد العربية**: لإميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٩) **المعجم الوسيط**: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار) ، الناشر: دار الدعوة.

٤٦٠) **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ**: لمحمد محمد محمد سالم محيسن، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٦١) **معجم ديوان الأدب**: لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ، المحقق: أحمد مختار عمر، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤٦٢) **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٤٦٣) **معجم مقاييس اللغة**: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٦٤) **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٦٥) **المعين في طبقات المحدثين**: لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤٦٦) **المغازي**: لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي، المحقق: مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٦٧) **المُغرِب في حُلى المَغرِب**: لابن سعيد نور الدين أبو الحسن علي بن موسى، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٥٥م.

٤٦٨) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري، المحقق: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (٢١) الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٦٩) **مفتاح العلوم**: للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السّكّاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٧٠) **المفتاح في الصرف**: لأبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرْجَاني، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٧١) **المفردات في غريب القرآن**: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٧٢) **المفصل في صنعة الإعراب**: لأبي القاسم، محمود بن عمر بن أحمد، جار الله الزمخشري، المحقق: علي أبو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٧٣) **المفضليات**: للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، المحقق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٦.

٤٧٤) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٧٥) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: لأبي إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: عبد الرحمن العُثَيْمِين وآخرون، الناشر: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٤٧٦) **مقامات الحريري**: للقاسم بن علي الحريري، الناشر: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٤٧٧) **المقامة الشعرية الثالثة والعشرون**: الناشر: مطبعة علي صبيح. مصر.

٤٧٨) **المقتضب**: لأبي العباس المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب.

٤٧٩) **المقدمة الجزولية في النحو**: للجزولي، المحقق: شعبان عبد الوهاب محمد، الناشر: مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.

٤٨٠) **المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة**: لابن السِّيْد البطليوسي، المحقق: إبراهيم السامرائي، دمشق، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٤٨١) **المقرب**: لابن عصفور، المحقق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الناشر: المكتبة الفيصلية، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٤٨٢) **الممتع الكبير في التصريف**: لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٤٨٣) **من حديث الإمام سفيان بن سعيد الثوري**: لأبي عبد الله سفيان الثوري، رواية: السري بن يحيى عن شيوخه عن الثوري، ورواية: محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤م.

٤٨٤) **منازل الحروف**: لعلي بن عيسى ، أبي الحسن الرماني، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر، عمان.

٤٨٥) **المنتحل**: لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي، المحقق: أحمد أبو علي، المطبعة التجارية، عرزوزي وجاويش، الإسكندرية، ١٣١٩هـ- ١٩٠١م.

٤٨٦) **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني المحقق: خالد حيدر، الناشر: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٤٨٧) **المنجد في اللغة**: لأبي الحسن الأزدي، المحقق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.

٤٨٨) **المنصف للسارق والمسروق منه**: للحسن بن علي الضبي المعروف بابن وكيع، المحقق: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قان يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

٤٨٩) **المنصف من الكلام على مغني اللبيب**: لتقي الدين الشمني، الناشر: مكتبة الأعيان، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٤٩٠) **المنمق في أخبار قريش**: لمحمد بن حبيب البغدادي، المحقق: خورشيد أحمد فارق الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٤٩١) **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، المحقق: محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤٩٢) **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**: للآمدي، المحقق: أحمد صقر، الناشر: دار المعارف، ط٤.

٤٩٣) **الموجز في النحو**: لابن السراج، المحقق: مصطفى الشويمي، ١٩٦٥م.

٤٩٤) **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**: لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني.

٤٩٥) **الموشَّى أو الظَّرف والظُّرفاء**: لمحمَّد بن إسحاق المعروف بالوشَّاء، المحقق: كمال مصطفى، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٣٧١هـ-١٩٥٣م.

٤٩٦) **موطأ الإمام مالك**: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٤٩٧) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله الذهبي، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٤٩٨) **نتائج الفكر في النحو**: لأبي القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٩٩) **النحو الوافي**: لعباس حسن، الناشر: دار المعارف، ط١٥.

٥٠٠) **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٠١) **نـــزهة الخواطر وبهجة المسامع والنَّواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام):** لعبد الحيِّ بن فخر الدِّين الحسني، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٠٢) **النَّشر في القراءات العشر:** لمحمَّد بن محمَّد الدِّمشقي الشَّهير بابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمَّد الضَّبَّاع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير: دار الكتاب العلميَّة.

٥٠٣) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:** لأحمد بن محمد التلمساني، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

٥٠٤) **نكت الهميان في نكت العميان:** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٠٥) **نهاية الأرب في فنون الأدب:** لشهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٠٦) **النهاية في غريب الحديث والأثر:** لمجد الدين أبي السعادات محمد بن محمد الجزري ابن الأثير، المحقق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٥٠٧) **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر:** لمحمد بن محمد بن محمد سالم محيسن، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٥٠٨) **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة (رجال صحيح البخاري)**: لأحمد بن محمد بن الحسين أبي نصر البخاري الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٠٩) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل بن محمد البابانى البغدادي، الناشر: وكالة المعارف الجليلة، اسطنبول، ١٩٥١م، أعادت طباعته: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥١٠) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: للسيوطي، المحقق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: عالم الكتب،١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٥١١) **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**: لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥١٢) **الوحشيات (الحماسة الصغرى)**: لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، المحقق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، محمود محمد شاكر، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٥١٣) **الوساطة بين المتنبي وخصومه**: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، المحقق: محمد أبو الفضل، وعلي البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي وشركاه.

٥١٤) **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥١٥) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خَلِّكَان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

٥١٦) **يتيمة الدَّهر في محاسن أهل العصر**: لأبي منصور عبد الملك الثَّعالبي، المحقق: مفيد محمَّد قميحة، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

رابعًا: الرسائل العلمية (ماجستير/ دكتوراه):

١) **تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف**: رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالقاهرة، إعداد: إبراهيم عبد الحميد السيد.

٢) **تحفة المجد الصريح بشرح كتاب الفصيح**: لأبي جعفر، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللَّبْلِي، المحقق: د. عبد الملك عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٣) **التعليق على مغني اللبيب**: للدماميني، المحقق: محمد القحطاني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

٤) **التعليق على مغني اللبيب**: للدماميني، من حرف الميم إلى نهاية الكتاب، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) ، د خلف بن محمد بن ظافر الجهني ، العام الجامعي ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ.

٥) **شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن طولون الدمشقي، (من أول الكتاب إلى نهاية حرف السين) ، المحقق: وضحاء بنت هزَّاع الحربي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ١٤٣٩هـ.

٦) **العباب في شرح اللباب**: لنقرة كار، المحقق: سيد أحمد عبد الجواد، كلية اللغة العربية، القاهرة.

٧) **العباب في شرح لباب الإعراب (من المنصوبات إلى آخر الكتاب)**: لنقرة كار، المحقق: محمد نصير الدين، قسم اللغة العربية، الكلية الإسلامية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٨) **المحصَّل في شرح المفصَّل**: لأبي محمد القاسم بن أحمد اللورقي المعروف بالأندلسي، (من بداية باب التحذير إلى نهاية باب خبر ما ولا المشبهتين بـــ ليس) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، لعبيد أحمد عبيد المالكي، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

٩) **المحصول في شرح الفصول**: لجمال الدين بن إياز، المحقق: محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

١٠) **النهاية شرح الكفاية**: لابن الخباز، المحقق: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ.

١١) **النهاية في شرح الكفاية**: لشمس الدين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخبَّاز، (من باب نعم وبئس إلى آخر باب المفعول المطلق) تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير، لياسر حميد عايض الجعيد، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧-١٤٢٨هـ.

خامسًا: المجلات العلمية والدوريات:

١) **مقال بعنوان: من هو أبو محمد العماني؟** للباحث: محمد بو زيان بنعلي، منشور في مجلة نزوى، سلطنة عمان، العدد: ١٨ ص ٣٤.

سادسًا: الشبكة العنكبوتية:

بحث بعنوان: وقفة مع الكتاب الأوسط في القراءات لأبي محمد العماني: للباحث: سلطان الشيباني، بحث منشور في موقع القبس، ٧/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

فهرس الموضوعات

إجازة الرسالة ٣
الملخص ٤
المقدمة: ٥
مشكلة البحث وتساؤلاته ٦
أهمية البحث وقيمته ٧
أهداف البحث ٨
الدراسات السابقة ٨
منهج البحث وإجراءاته ٨
تقسميات البحث ٩
القسم الأول: الدراسة: ١١
الفصل الأول: ابن طولون حياته وآثاره: ١٢
اسمه، ومولده، ونشأته ١٣
شيوخه وتلاميذه ١٥
١- شيوخه ١٥
٢- تلاميذه ١٥
مؤلفاته ١٧
وفاته ١٩
الفصل الثاني: منهجه في الشرح: ٢٠
المبحث الأول: منهجه في شرح الكتاب ٢١
المبحث الثاني: منهجه في عرض الشواهد ٣٩
المبحث الثالث: منهجه في تناول الأعلام ٥٧
الفصل الثالث: مصادره: ٦٠
المبحث الأول: العلماء ٦٨
المبحث الثاني: الكتب ٧٠

الفصل الرابع: الأصول النحوية: ٧٥
المبحث الأول: السماع ٧٦
المبحث الثاني: القياس ٧٧
المبحث الثالث: الإجماع ٧٩
المبحث الرابع: استصحاب الحال ٨٢
الفصل الخامس: موقفه من الخلاف بين النحويين، ومذهبه النحوي: ٨٤
المبحث الأول: موقفه من الخلاف بين النحويين ٨٥
المبحث الثاني: مذهبه النحوي ٨٩
الفصل السادس: موقفه من المصنف: ٩١
أولاً: انتقاد آرائه ٩٣
ثانيًا: الدفاع عنه والاعتذار له ٩٥
ثالثًا: الاستحسان لأقوال المصنف ٩٧
رابعًا: الاستدراك عليه ٩٨
الفصل السابع: التقويم: ٩٩
المبحث الأول: السمات: ١٠٠
المبحث الثاني: المآخذ ١٠٢
الخاتمة: ١٠٣
القسم الثاني: التحقيق: ١٠٥
أولاً: توثيق اسم الكتاب ونسبته ١٠٦
ثانيًا: وصف النسخ ١٠٧
ثالثًا: منهج التحقيق ١٠٩
رابعًا: الرموز الواردة في المخطوط ١١١
خامسًا: صور من المخطوط: ١١٢
أ- نسخة النجف ١١٢
ب- نسخة الملك سعود ١١٧

سادسا: النص المحقق: ١٢١
حرف العين المهملة: ١٢٢
عدا ١٢٢
على ١٢٣
عن ١٤٣
عَوْضُ ١٥٨
عسى ١٦٣
عَلُ ١٨٢
عَلَّ ٣
عند ١٨٩
حرف الغين المعجمة: ١٩٦
غير ١٩٦
حرف الفاء: ٢١٢
الفاء المفردة: ٢١٢
في ٢٥٥
حرف القاف: ٢٦٦
قد ٢٦٦
قط ٢٩٤
حرف الكاف:: ٢٩٧
الكاف ٢٩٧
كي ٣٢٩
كم ٣٣٦
كأين ٣٤٧
كذا ٣٥٢
كلاَّ ٣٥٦

تذييل ٣٦٧
كأنَّ ٣٦٨
كُلّ ٣٧٩
كِلاَ وكِلْتَا ٤٢٢
كَيْفَ ٤٢٧
حرف اللام: ٤٣٥
اللام المفردة ٤٣٥
تنبيه ٤٤٩
تنبيه ٤٩٠
مسألة ٤٩٣
تنبيه ٥٠١
مسألة ٥٣٥
تنبيه ٥٤٠
فصل ٥٤٢
لا ٥٦١
لات ٦٢٢
لو ٦٣١
لولا ٧٠٤
لَوْمَا ٧١٧
لَمْ ٧١٨
لَمَّا ٧٢٦
لَنْ ٧٤٤
لَيْتَ ٧٥٠
لَعَلَّ ٧٥٤
لكنَّ ٧٧٠

لَكِنْ ٧٨١
لَيْسَ ٧٨٤
حرف الميم: ٧٩٥
مَا ٧٩٥
مِنْ ٨٧٨
مَنْ ٩١٦
مَهْمَا ٩٢٥
مع ٩٣٥
مَتَى ٩٤٠
مُذْ ومُنْذُ ٩٤٣
الفهارس الفنية للرسالة: ٩٤٩
فهرس الآيات القرآنية ٩٥٠
فهرس القراءات ٩٩٦
فهرس الأحاديث النبوية والآثار ١٠٠٢
فهرس الأبيات الشعرية ١٠٠٨
فهرس الأعلام ١٠٣٠
فهرس الأمثال وأقوال العرب ١٠٤٢
فهرس المصادر والمراجع ١٠٤٣
أولاً: القرآن الكريم ١٠٤٣
ثانيًا: المخطوطات ١٠٤٣
ثالثًا: الكتب المطبوعة ١٠٤٣
رابعًا: الرسائل العلمية (ماجستير/ دكتوراه) ١٠٩٩
خامسًا: المجلات العلمية والدوريات ١١٠٠
سادسًا: الشبكة العنكبوتية ١١٠٠
فهرس الموضوعات ١١٠١

Sharh Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb written by Ibn Tulun Al-Dimashqi (D: 953 AH)

From the Beginning of Ayin Letter to the End of Meem Letter

Investigation and Study: Khadija Bint Saleh Bin Abdullah Al Mejmaj

Abstract

This thesis aims to investigate a part of a book entitled (Sharh Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb) by Ibn Tulun Al-Dimashqi (D: 953 AH) in view of the fact that the investigation stars from the beginning of Ayin letter till the end of Meem letter by depending on two written copies of the book from which I chose one of them as my original copy to duplicate, then I compare it to the other copy showing the differences between these two copies in the footnote. I was keen in my investigation of the main text to extract it as desired by its author.

The value of the book appears: in its association with the book entitled ("Mughnī al-labīb) which is considered one of Ibn Hisham's greatest books in significance and highest in rank. Its author is also considered among the scholars who excelled in Arabic language, who was said about his knowledge what he deserved and who was likened to the so-called Imam of grammarians Sibawayh for his acumen, the abundance of his knowledge, and his wise opinions.

This thesis required to be in two sections preceded by an introduction and followed by a conclusion; where **the First Section,** which is the study section, included seven chapters which addressed: Ibn Tulun's life and impacts, his approach in explaining Mughnī al-labīb, his bibliography, grammatical origins, his attitude towards the dispute among grammarians, his grammatical doctrine, his attitude towards the work, and assessment which includes: the book's features and shortcomings, then **the Conclusion** which includes the most important findings of the study, the most important of which are: Ibn Tulun's fully demonstration of Mughnī al-labīb's main text in this explanation, and he didn't cut out parts of it as others did before in addition to Ibn Tulun's taking care of documenting the text of the book; by referring to more than one copy and comparing between the copies and pointing out the differences between them.

As for **the Second Section**, it is the investigation: in which the book is attested and attributed to its author, the copies approved in investigation are described, and investigator's task in investigation is described and the symbols contained in the manuscript then the investigated text. Then appending various **Technical Indexes** to the thesis that serve the reader.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Qassim University
College of Arabic Language & Social Studies
Department of Arabic Language & Literature

Sharh Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘ārīb written by Ibn Tulun Al-Dimashqi

(Investigation & Study)
From the Beginning of Ayin Letter to the End of Meem Letter

A Thesis submitted to fulfill the requirements of obtaining a PhD Degree in the Linguistic Studies (First Part)

Prepared by the student:
Khadija bint Saleh Al-Mejmaj
(341214443)

Supervised by:
Prof. Dr. Ali bin Ibrahim Al-Saud
Professor of Syntax & Morphology at College of Arabic Language & Social Studies - Qassim University

University Year: 2020 A.D.